الأزهار الصافية في
شرح المقدمة الكافية
(شرح كافية ابن الحاجب في النحو)

لِلإمام المؤيد عماد الإسلام
يحيى بن حمزة العلوي اليمني (ت ٧٤٩ هـ)

تحقيق وتعليق

أ.د. شريف عبد الكريم محمد النجار
أستاذ النحو والصرف - كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

أ.د. علي محمد أحمد الشهري
أستاذ النحو والصرف - قسم اللغة العربية
الكلية الجامعية بالقنفذة - جامعة أم القرى

المجلد الأول

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

دار عمار للنشر والتوزيع

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

المؤيد، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي، ١٢٧٠ - ١٣٤٤.
الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية: (شرح كافية ابن الحاجب في النحو)/ ليحيى بن حمزة؛ تحقيق وتعليق: شريف عبد الكريم النجار، علي بن محمد الشهري. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢٢م.
مج١، ٢٤ سم.
تدمك: ٣ - ٦٦١ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
٢ - ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ١١٧٤ - ١٢٤٩.
أ - النجار؛ شريف عبد الكريم (محقق ومعلق).
ب - الشهري، علي بن محمد (محقق ومعلق مشارك).
ج - العنوان. ٤١٥,١

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م

رقم الإيداع ١٤٨٢٦/ ٢٠٢٢

الترقيم الدولي I . S . B . N 978 - 977 - 717 - 661 - 3

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.

ISBN: 978-977-717-661-3

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢+)
المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
القاهرة: ص.ب ٧٠٣٩ م. نصر - الرمز البريدي ١١٤٧١
البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com
مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

الأزهار الصافية في

شرح المقدمة الكافية

جزء ١

(شرح كافية ابن الحاجب في النحو)

للإمام المؤيد عماد الإسلام

يحيى بن حمزة العلوي اليمني (ت ٧٤٩ هـ)

تحقيق وتعليق

أ. د. شريف عبد الكريم محمد النجار
أستاذ النحو والصرف - كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

أ. د. علي محمد أحمد الشهري
أستاذ النحو والصرف - قسم اللغة العربية
الكلية الجامعية بالقنفذة - جامعة أم القرى

المجلد الأول

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

دار عمار للنشر والتوزيع

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَة

الحمد للَّه رب العالمين والصلاة والسلام على إمام الخلق وسيد المرسلين، وعلى آله الأبرار المهتدين بهديه، المتبعين نهجه، وصحبه المنتخبين المتقين الأطهار الأخيار.

وبَعدُ:

فقد أخذ علماء الأمة على عاتقهم حفظ هذه اللغة الشريفة من اللحن والتحريف، وحفظ كتاب اللَّه تعالى وتبيين أحكامه، فوضعوا لنا مصنفات كثيرة في العلوم المختلفة، وهذه المصنفات كانت جزءًا لا يتجزّأ من مسار الأمة الحضاري، فكان لزامًا على أبناء الأمة أن يأخذوا بما قدموه، وينشروه حتى تطّلع الأمة على تراثها وما خلفه الأجداد من فكر وقيم وأخلاق نظموا فيها مسالك الأمم وحياتها، وكان مما اهتم به علماء الأمة علوم العربية، ومن أبرزها علم النحو.

وتطور الدرس النحوي في القرن الرابع الهجري وما يليه وأخذ ينتقل إلى بيان هذا العلم وتسهيله للدارسين والباحثين، فكان كتابا الجمل للزجّاجي والإيضاح العضدي للفارسي، وكانت هذه بداية النهج التعليمي، وصار يأخذ التأليف النحوي بعد ذلك منهجًا أقرب إلى الاختصار فوجدنا اللمع لابن جني، واهتم العلماء بهذه الكتب فشرحوها وتوسعوا في بيان الأحكام الموجودة فيها، ثم جاء المفصل للزمخشري في القرن السادس الهجري، فأخذ نصيبًا كبيرًا من اهتمام الدارسين والعلماء.

وظهر بعد ذلك المختصرات التعليمية والمنظومات، فكانت الكافية أول مختصر في النّحو نَالَ شُهرَةً وَاسعةً لَم يَنلها قبله كتاب في الشرح والتبيين، فقد زادت شروحه والتعليقات عليه على المائة وخمسين شرحًا وتعليقًا ونظمًا، فالعلماء كانوا يتدارسون هذا المختصر في حلقاتهم، ويشرحونه، فانكَبّ على حفظه طلبة العلم،

وهو لابن الحاجب، وهذا عالم أصوليّ له دور كبير في تطور الدرس النحوي في القرن السّابع الهجري، وهذا قد أعطى للكافية مكانة عند الدارسين وطلبة العلم.

وممن شرح هذا المختصر الإمام المؤيّد يحيى بن حمزة العلويّ، وهو أحد أئمة اليمن البارزين في العلم وأصوله، وهو من علماء القرن الثامن الهجري، ولعل كتابه في البلاغة الموسوم بـ (الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) قد أعطاه شهرةً واسعة في علوم البلاغة، لكنه عالم برز في العلوم كلها، وقيل: إنّ عدد مصنفاته قد بلغت مائة مجلد، ويروى أن كراريس تصانيفه زادت على عدد أيام عمره، فاشتهر في علوم الدين على المذهب الزيدي، لكن كان له مشاركة في غيره من العلوم، ومنها علوم العربية.

ويعدّ شرحه على الكافية مشاركة منه في هذا العلم، كما كان له شرح على المفصل والجمل والمقدمة المحسبة، لكن شرحه على الكافية هو آخر الشروح النحوية للإمام يحيى بن حمزة العلويّ، فقد أشار إلى كتبه الأخرى في هذا الشرح، ووسم الإمام هذا الشرح بـ (الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية).

وتأتي أهمية هذا الكتاب في أنه جزءُ من التراث اليمني القليل الّذي وصل إلينا، فالواجب الالتفات إلى هذا التراث وإخراجه، كما أنّ لهذا الكتاب قيمة علمية تنبع من منزلة مصنفه، فالإمام العلوي من أكابر أئمّة الزيدية في اليمن علمًا وسلطة، وهو من العلماء الذين نظر أهل اليمن في مصنفاته للمذهب الزيدي، وعليه المعتمد في كثير من الأمور الدينية، كما أنّ هذا الكتاب هو خلاصة مشاركات الإمام يحيى في علم النحو، فهو آخر ما وضعه في هذا العلم.

ومما يمتاز به هذا الشرح عدة أمور، فالعلوي يقسم الباب النحوي تقسيمات مختلفة، وهو بهذا يحصر كلامه فيما يخص تفريع الباب الّذي يتناوله، وهي تقسيمات عقلية يتضمنها الباب النحوي، ويسميها أحيانًا مطالب، أو أحكام، أو أبواب، وهذا

التقسيم مما يمتاز به العلوي في كل مصنفاته، وقد وضع العلوي في نهاية كل باب مجموعة من المسائل الّتي لم تندرج تحت التقسيمات الّتي وضعها، وهذا رغبة منه في توضيح المسائل التي يشتمل عليها الباب جميعها، كما امتاز العلوي في هذا الشرح في الميل إلى التعليل في معظم المسائل النحوية، وتنوّع مصادره وإن كان قد خصّ الزمخشري بكثرة ما اعتمد عليه، ومما يمتاز به كثرة الشواهد سواء كانت من القرآن الكريم أو من كلام العرب نثرًا وشعرًا.

وختامًا نرجو أن نكونَ قد وُفّقنا في تحقيق هذا الشّرح، وأن يُغفَرَ لنا ما في تحقيقه من زللٍ، ونسأل المولى ﷻ أن ينفعنا بما علّمنا من لغةِ كتابِه العزيز، وأن يوفّق علماء الأمّة لخدمة هذه اللغة الشّريفة، وأسأله تعالى أن يعلّمنا ما ينفعنا لخدمة القرآن المجيد وسنّة رسوله الكريم عليه أفضل الصّلاة وأتَمّ التّسليم.

والحمد للّه ربّ العالمين.

المحققان

مكة المكرمة

٥/ ٥/ ١٤٤١هـ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الدِّرَاسَةِ

وتشمل ما يلي:

- سيرة ابن الحاجب.
- سيرة العلوي.
- نسخ المخطوط.
- منهجنا في التحقيق.
- صور من مخطوطات الكتاب.

مَكْتَبَةُ لِسَانِ العَرَب

أ. علاء الدين شوقي

@lisanarb

مكتبة لسان العرب

سيرةُ ابنِ الحَاجِبِ

نَسَبُه:

هو أبُـو عَمـرٍو عُثمَانُ بـنُ عُمرَ بن أبي بكرِ بن يُونُس، العَلَّامَـةُ جَمَالُ الدِّينِ بنُ الحَاجِبِ الكُرديُّ، المقرِئُ النَّحـويُّ المالِكيُّ الأُصُولِـيُّ الفَقيه(١).

مَولِدُه وَنَشأتُه:

اختُلِفَ في السَّنَةِ الَّتي وُلِدَ فيها ابـنُ الحَاجِبِ، فَقيلَ: إنَّـه وُلِـدَ سَنَـةَ سَبعيـنَ وَخَمسِمِائَةٍ، أو إحدَى وَسَبعينَ وَخَمسِمِائَـةٍ، وَالرَّاجِحُ مَا ذكرَه ابنُ خَلّكَانَ المعَاصِرُ لَه، يقُولُ: « وكَانَ مَولدُه في آخِرِ سَنةِ سَبعينَ وَخَمسِمِائةٍ »(٢). وكَانَ مَولِدُه في مَدينةِ إسنَا، وَهيَ بلدة صَغيرَةٌ مِنَ الأعمَالِ القُوصيَّةِ في الأعلَى مِن صَعيدِ مِصرَ.

كَانَ وَالِدُه كُرديًا حَاجِبًا للأميرِ عِزِّ الدّينِ مُوسك الصَّلاحيِّ، وَيَظهرُ أنَّه عَاشَ حَياةَ الطَّبقَةِ الحَاكِمةِ في طُفُولَتِه، إلَّا أنَّـه لَم يَتَأثَّـر بِها، إذ لا نكَادُ نَجِدُ أثَـرَها في حَيَاتِه.

وانتَقَلَ بِه وَالِدُه إلَى القَاهِرَةِ، وَهوَ لا يَزَالُ طِفلًا صَغيرًا، فَألحقَه بِمَعَاهِدِ العِلمِ، يقُولُ ابنُ خِلِّـكَانَ: « واشتَغلَ وَلَدُه أبُو عَمرٍو المذكُورِ بِالقَاهِرَةِ فِـي صِغَرِه بِالقُرآنِ الكَريم، ثُمَّ بِالفِقه عَلَى مَذهبِ الإمَامِ مَالِكٍ ﷺ، ثُمَّ بِالعَرَبيَّـةِ وَالقِرَاءَاتِ، وَبـرَعَ في عُلُومِه، وَأتقنَها غَايةَ الإتقَانِ، ثُمَّ انتَقلَ إلَى دِمَشقَ، وَدَرَّسَ بِجَامعِها في زَاوِيَـةِ

(١) انظر ترجمته في البلغة ٣٩، والديباج المذهب ٢/ ٨٦، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٥، ومعرفة القراء الكبار ٢/ ٦٤٨، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨، وتاريخ الإسلام ٤٧/ ٣١٩، والوافي بالوفيات ١٩/ ٣٢٠-٣٢١، والبداية والنهاية ١٣/ ١٧٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤، وهدية العارفين ١/ ٦٥٤، والأعلام ٤/ ٢١١، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٦٥. وانظر ابن الحاجب النحوي للدكتور طارق الجنابي، ومقدمة الدكتور طارق نجم على الكافية في النحو، ومقدمة شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب للدكتور جمال عبد العاطي.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠.

المالِكِيَّـةِ، وَأكَبَّ الخَلقُ عَلَى الاشتِغَالِ عَلَيـه، وَالتَـزَمَ لَهم الدُّرُوسَ، وَتَـبَحَّـرَ فِـي الفنُونِ »(١) وانتقل إلى الكرك سنة ثلاث وثلاثين وستمائة مدرسًا للملك الناصر.

شُيُوخُه:

تَتَلمَذَ ابنُ الحاجِبِ على مجموعَةٍ من العُلَماءِ الذين عاصروه، منهم:

- الشَّاطِبِيُّ، أبو محمد بنُ أبي القَاسِمُ بن فِيرَةَ بن خَلَفِ بن أحمَدَ الرُّعَينيُّ الأندَلُسيُّ الضَّريرُ، نَاظِمُ (الشَّاطِبيَّةِ) وَ(الرَّائيَّـةِ)، قَرَأ عَلَيه ابنُ الحَاجِبِ، وَقَد مَاتَ الشَّاطِبيُّ سَنةَ تِسعينَ وَخَمسِمائَةٍ، يقُولُ ابنُ الجَزَريِّ: « وَدَخَلَ بِه أبُوه القَاهِـرَةَ، فَحَفِظَ القُرآنَ، وَقَرَأه بِبَعضِ الرِّوَايَاتِ عَلَى الشَّاطِبيِّ، وَسَمعَ مِنه التَّيسيرَ وَالشَّاطِبيَّةَ »(٢).
- الغَزنَويُّ، أبُو الفَضلِ مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ بن عَليٍّ الغَزنَويُّ الحَنَفيُّ، مُقرِئٌ نَاقِلٌ، فَقيهٌ مُفَسِّرٌ، مَاتَ بِالقَاهرَةِ في نِصفِ رَبيعِ الأوَّلِ سَنَةَ تِسعٍ وَتِسعينَ وَخَمسِمائَةٍ، أخَذَ عَنه أبُو عَمرِو بن الحَاجِبِ، وَقَرَأ عَلَيه جَميعَ القِرَاءَاتِ(٣).
- أبُو الحَسَنِ الأبيَاريُّ، عَليُّ بنُ إسمَاعيلَ بن عَليٍّ، أحَدُ العُلَمَاءِ الأعلامِ وَأئِمَةِ الإِسلامِ، بَرعَ في عُلُومٍ شَتَّى: الفِقه، وَالأُصُولِ، وَالكَلامِ، أخذَ عَنه وَتَتَلمَذَ عَلَيه أبُو عَمرِو بنُ الحَاجِبِ في الفِقه وَالأُصُولِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانيَ عَشرَةَ وَسِتِّمِائَةٍ(٤).
- أبُو الجُودِ، غيَاثُ بنُ فَارِسٍ بن مكّي بن عَبدِ اللَّه، أبُو الجُودِ اللَّخميُّ المنذِريُّ المصريُّ الضَّريرُ إمَامٌ كَامِلٌ أُستَاذٌ ثِقةٌ، قَـرَأ ابنُ الحَاجِبِ عَلَيه(٥).
- القَاسِمُ بنُ عَسَاكِرَ، هوَ القَاسِمُ بنُ عَليِّ بن الحَسَنِ بن هبَةِ اللَّه، أبُو مُحَمَّدِ بنُ

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٩.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨.

(٣) انظر حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١/ ٤٥٦، ١/ ٤٩٨.

(٤) انظر حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١/ ٤٥٤-٤٥٥.

(٥) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٤١ وانظر ٢/ ١٣٤.

الحَافِظِ الكَبيرِ ثِقَة الدّينِ أبي القَاسِمِ بن عَسَاكِرَ، تَوَلّى مَشيَخَةَ دَارِ الحَديثِ النُّوريَّةِ بَعدَ وَالِدِه، وكَانَ مِن شُيوخِ ابنِ الحَاجِبِ، يَقُولُ ابنُ الجَزَرِيِّ: « وَدَخَلَ دِمَشقَ، فَسَمعَ مِن القَاسِمِ بنِ عَسَاكِرَ »[١].

- البُوصيريُّ، أبُو القَاسِمِ هبَةُ اللَّه بنُ عَليِّ بن مَسعُودٍ الأنصَاريُّ الكَاتِبُ الأديبُ مُسنِدُ الديَارِ المصريَّةِ، تَفرَّدَ في زَمَانِه وَرحَلَ إِلَيه طُلَّابُ العِلمِ، توفّي سَنَةَ ثَمَانٍ وَتسعينَ، وكَان البُوصيريُّ مِن شُيُوخِ ابنِ الحَاجِبِ[٢].
- إسمَاعيلُ بنُ صَالحِ بن يَاسينَ، وَقَد جَاء عن ابن الأثيرِ أنَّ أبا عَمرو بنَ الحَاجِبِ سَمعَ مِنه، يَقُولُ: « وَسَمعَ مِن البُوصيريِّ وَابنِ يَاسينَ »[٣].

تَلاميذُه:

- تَتلمَذَ عَلَى يَدِ أبي عَمرِو بنِ الحَاجِبِ كَثيرٌ مِن أبنَاءِ عَصرِه في مِصرَ وَدِمَشقَ، حَيثُ أخَذُوا عَنه عُلُوم العَرَبيَّةِ وَالفِقه وَالقِرَاءَاتِ، وَسَنَذكُرُ أشهرَ مَن تَتلمَذَ عَلَيه:
- رَضيُّ الدّينِ القُسطَنطينيُّ، أبو بكرِ بنُ عُمرَ بن عَليٍّ بن سَالِمٍ الإمَامُ النَّحويُّ الشَّافعيُّ، أخَذَ العَرَبيَّةَ عَن ابنِ مُعطٍ وَابنِ الحَاجِبِ، وَأخَذَ عَنه أبُو حَيَّانَ، وَمدَحه بِقَصيدَةٍ طَويلَةٍ، مَاتَ سَنَةَ خَمسٍ وَتسعينَ وَسِتِّمِائَةٍ[٤].
- ابنُ الرَّعَّادِ، مُحَمَّدُ بنُ رَضوَانَ بن إِبرَاهيمَ بن عَبدِ الرَّحمَنِ العُذريُّ المحَليُّ، كَانَ يكتَسِبُ بِالخيَاطَةِ، وَيتقَنَّعُ وَيَتعَفَّفُ، وكَانَ نَحويًّا أديبًا شَاعِرًا، أخَذَ النَّحوَ عَن أبي عَمرِو بنِ الحَاجِبِ[٥].

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨-٥٠٩.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٨.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/ ٤٧٠.

(٥) انظر بغية الوعاة ١/ ١٠٣.

- ابنُ مَالِكٍ، أبُو عَبدِ اللَّه مُحَمَّدٌ، جَمَالُ الدّينِ بنُ عَبدِ اللَّه بن مَالِكٍ، الطَّائيُّ، الشَّافعيُّ، الجَيَّانيُّ، النَّحويُّ المشهورِ، نَاظِمُ الألفيَّةِ، وَصَاحِبُ المصَنَّفاتِ المشهورَةِ، مَاتَ سَنةَ اثنَتَينِ وَسَبعينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَقدَ ذكَرَ بَعضُهم أَنَّه تَتَلمَذَ عَلَى ابنِ الحَاجِبِ، يَقُولُ الخُضَريُّ في حَاشيَتِه عَلَى ابنِ عَقيلٍ: « وَنَقلَ التَّبريزيُّ في أوَاخِرِ شَرحِ الحَاجِبيَّةِ أنَّه جَلَسَ في حَلقَةِ ابنِ الحَاجِبِ، وَاستَفادَ مِنه »[١].

- أبُو مُحَمَّدِ البَعلَبكيُّ، عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ يُوسُفَ بن مُحَمَّدِ بن نَصرِ بن أبي القَاسِمِ بن عَبدِ الرَّحمَنِ المفتي القُدوَةُ، قَرأ النَّحْوَ عَلَى ابنِ الحَاجِبِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمانينَ وَسِتِّمِائَةٍ[٢].

- عَبدُ اللَّه بنُ مُحَمَّدِ بن عَبدِ اللَّه بن عُمَرَ بن أبي زَيدٍ القَاضي مُعينُ الدّينِ أبُو مُحَمَّدٍ النّكزاوي، مُقرئٌ كَامِلٌ، عَارِفٌ، أَلَّفَ كِتَابَ (الشَّامِلِ في القِرَاءَاتِ السَّبعِ)، قَرَأَ عَلَى ابنِ الحَاجِبِ، مَاتَ سَنةَ ثَلاثٍ وَثَمَانينَ وَسِتِّمِائَةٍ[٣].

مُؤَلَّفَاتُه:

لابنِ الحاجبِ مصنفاتٌ كثيرةٌ في النحوِ والصرفِ والعروضِ والأدبِ وأصولِ الفقه، ونحن نذكرُ في هذا الموضعِ ما اشتهر به من مؤلفاتٍ في النحوِ والصرفِ:

- الكَافيَةُ، وَهيَ مُقدِّمةٌ مُختَصَرةٌ في النَّحوِ، وَقَد نهجَ ابنُ الحَاجِب فيها نَهجَ الزَّمَخشَريِّ في مُفَصَّلِه، لكِنَّه قَصرَ الكَافيَةَ عَلَى مَسائِلِ النَّحو، وَقَد حَقَّقَها الدُّكتُور طَارِق نَجم عَبد اللَّه، وَهوَ مَطبُوعٌ في المملكَةِ العَرَبيَّةِ السُّعُوديَّةِ سَنةَ ١٤٠٨هـ. ونشرت أيضًا بتحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر سنة ٢٠١٠ في القاهرة.

- الإيضَاحُ في شَرحِ المفَصَّلِ، وَهوَ مِن أهمِّ شُرُوحِ المفَصَّلِ، طُبعَ بِبَغدَادٍ، وَحَقَّقَه

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٧.

(٢) انظر الوافي بالوفيات ١٨/ ١٨٨.

(٣) انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤٥٢.

الدُّكتُور مُوسَى بَنَاي العَليلي. ونشر أيضًا في دمشق بتحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد اللَّه سنة ٢٠٠٤م.

- أمَالي ابنِ الحَاجِبِ، وَهوَ إملاءٌ عَلَى آياتٍ مِن القُرآنِ الكَريم، وَبَعضِ الأحَاديثِ النَّبويَّـةِ الشَّريفَةِ، وَأبيَاتٍ مِن شعرِ المتَنبّي وَغيرِه، وَقَد تَعرَّضَ لِمَواضع مِن الخلافَاتِ النَّحويَّةِ، وَقَد حَقَّقَه الدُّكتُور فخر صالح سليمان قدارة، وَهوَ مَطبُوعٌ في الأُردُن، عَامَ ١٤٠٩هـ.

- شَرحُ المقدِّمة الكَافيَـةِ، شرح ابن الحاجب في هذَا الكِتَابِ العِبَارَاتِ الموجَزَةَ وَالغَامِضَةَ، وَوضّح المسَائِـلَ النَّحويَّـةَ الَّتي تَحتَاجُ إِلَى تَفصيلٍ وَإيضَاحٍ، وَقَد حَقَّقَه الدُّكتُور جَمَال عَبد العَاطي مُخَيمَر أحمَد، وَهو مَطبُوعٌ في المملكَةِ العَرَبيَّـةِ السُّعُوديَّةِ عَامَ ١٤١٨هـ.

- الشَّافيَـةُ في عِلمَي التَّصريفِ وَالخَطِّ، وَهوَ كِتَابٌ يَـتَّصِفُ بِالشُّمُولِ وَالإحَاطَةِ عَلَى الرَّغمِ مِن صِغَرِه، وَقَد شَرحَه خَلقٌ كَثيرٌ، وَزَادَت شُرُوحُه والتعليقات عليه عَلَى خمسين شَرحًا، وَقَد حَقَّقَه حسن أحمد العثمان سنة ١٩٩٥م، كما حققه صَالح عَبد العَظيم الشَّاعِر ونشره في القَاهرَةِ.

-شرحُ الشافيةِ، ومنه نسخٌ خطيةٌ كثيرةٌ في السليمانيـةِ.

- الوافيةُ نظمُ الكافيـةِ، وهو نظمٌ في النحوِ، منه نسخةٌ خطيةٌ في الإسكوريال.

- شَرحُ الوَافية نظم الكَافيةِ، وهو مطبوعٌ في النجفِ الأشرفِ سنة١٤٠٠هـ بتحقيقِ موسى بناي العليلي.

- القصيدةُ الموشحةُ بالأسماءِ المؤنثةِ السماعيةِ، وقد طُبعَ بتحقيقِ الدكتورِ طارق نجم عبد اللَّه سنة ١٤٠٥هـ في الزرقاء بالأردن.

- شرحُ المقدمةِ الجزوليةِ، منه نسخةٌ خطيةٌ في خزانةِ جامع القرويين برقم (٣٢٩).

وَفَاتُه:

مَاتَ ابن الحاجِبِ في الإسكَندَريّـةِ سَنَـةَ سِتٍّ وَأربَعينَ وَسِتِّمِائَـةٍ، قال ابنُ خلكان: « ثمَّ انتَقلَ إلى الإسكندَريّـةِ للإقامَةِ بها، فلَم تَطُل مُدّتُه هناك، وتوفي بها ضَاحي نَهارِ الخميس السّادِس والعِشرين مِن شَوّال سَنَةَ سِتٍّ وأربَعين وسِتّمائة، ودُفنَ خارجَ بَاب البَحرِ بتُربَـةِ الشَّيخِ الصّالحِ ابنِ أبي شَامَةَ »[١].

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠.

سيرَةُ العَلَويّ

نَسَبُه:

هو[١] الإمَامُ المؤَيَّدُ بِاللَّه عِماد الإسلامِ أبو إدريس يَحيَى بنُ حَمزَةَ بن عَليٍّ بن إبرَاهيمَ بن يوسفَ بن عَليّ بن إبراهيم بن مُحَمَّدِ بن إدريسَ بن عليٍّ بن جعفر بن عليٍّ بن مُحَمّد بن عليّ بن مُوسَى بن جَعفَرِ بن مُحَمَّدِ بن عَليّ بن الحُسَينِ بـن عَليٍّ بـن أبي طَالِبٍ. وله ألقاب كثيرة، ولكنه اشتهر بالإمام المؤيّد، ويكنى بأبي إدريس، وأبي الحسن.

مَولِدُه وَنَشأتُه:

تُجمعُ المصَادِرُ الّتي تَرجَمَت للعَلَويِّ أنَّـه وُلِدَ بِمَدينَـةِ صَنعَاءَ، لِثَلاثٍ بَقينَ مَن شَهرِ صَفَرٍ سَنَةَ تِسعٍ وَسِتّينَ وَسِتِّمِائَةٍ.

وَأمّا نَشأتُـه فَلَم يَذكُر مَن تَرجَمَ لَه شَيئًا عَن نَشأتِه الأُولَى، إذ لا نَجدُ ذِكرًا لِهذِه المرحَلَةِ المهمَّةِ الَّتي تَلَقَّى فيها تَعليمَه، وَقَد أشَارَ الشَّوكَانيُّ إلى هذِه المرحَلَةِ، وَلكِنَّ حَديثَه جَاءَ مُجمَلًا غَيرَ مُفَصَّلٍ، يَقُولُ: « وَاشتَغَلَ بِالمعَارِفِ العِلميَّة، وَهوَ صَبيٌّ، فَأخَذَ في جَميعِ أنوَاعِها عَلَى أكابِـرِ عُلَمَاءِ الدّيَارِ اليَمَنيَّـةِ، وَتَـبَحَّرَ في جَميعِ العُلُومِ، وَفَاقَ أقرَانَـه »[٢]، وذكر بعضُهم أنّه رحلَ في صِغَره إلى مدينةِ (حوث)، فأخذ بها في الأصُولِ واللغَةِ والحَديثِ والفقه وسائرِ علومِ أئمةِ الزَّيديَّةِ[٣].

مَذهبُه الدّينيُّ:

يُعَدُّ يَحيَى بنُ حَمزَةَ العَلَويُّ مِن أئِمَّةِ عُلَمَاءِ الزَّيديَّةِ المشهورينَ في اليَمَنِ، فَقَد

---

(١) انظر سيرته في البدر الطالع ٢/ ٣٣١، وبلوغ المرام ٥١، وإتحاف المهتدين ٦٥، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ٥٦٤، وانظر مقدمة مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٢، ومقدمة المنهاج في شرح الجمل ٢١.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ٣٣١.

(٣) انظر مجموع الإمام يحيى بن حمزة، مقدمة المحقق ٢٣.

وُلِدَ في قَوم يَدينُونَ بِهذَا المذهبِ، فَتلَقَّى أُصُولَ المذهبِ الزَّيديِّ، وَتَفقَّه فيه، إلَّا أنَّه كَانَ مُنصِفًا غيرَ مُتعصِّبٍ لِمذهبِه، يقُولُ عَنه الشَّوكَانيُّ: « وَهوَ مِن أكَابِرِ أئِمَّةِ الزَّيديَّةِ بِالدّيَارِ اليَمَنيَّـةِ، وَلَه مَيـلٌ إلى الإنصَافِ مَعَ طَهارَةِ لِسَانٍ وَسَلامَةِ صَدرٍ وَعَدَمِ إقدَامٍ عَلَى التَّـكفيرِ وَالتَّفسيقِ بِالتَّأويلِ وَمُبَالغَةٍ في الحَملِ عَلَى السَّلامَةِ عَلَى وَجهٍ حَسَنٍ، وَهوَ كَثيرُ الذَّبِّ عَن أعرَاضِ الصَّحابَةِ المصُونَةِ ﷺ وَعَن أكَابِرِ عُلمَاءِ الطَّوَائِفِ ﷺ » وقال: « وكَانَ مِن الأئِمَّةِ العَادِلِينَ الزَّاهدينَ في الدُّنيَا المتَقلِّلينَ مِنها »، وختم الشَّوكانيُّ كلامه عنه بقوله: « وَبِالجُملَةِ فَهوَ مِمَّن جَمَعَ اللَّه لَه بَينَ العِلمِ وَالعَمَلِ وَالقِيَامِ بَالأمرِ بَالمعرُوفِ وَالنَّهيِ عَن المنكَرِ »[١].

مَنزِلَتُه العِلميَّة:

نَالَ يَحيَى بنُ حَمزَةَ العَلَويُّ مكَانَـةً عِلميَّـةً مرمُوقَـةً، وَهو يُعَدُّ مِن أكَابِـرِ عُلَمَاءِ اليَمَنِ البَارِزينَ الَّذينَ بَلَغَت شُهرَتُهم العِلميَّـةَ الآفَاقَ، وَقَد أقَرَّ بِمَنزِلَته العِلميَّـةِ الرَّفيعَةِ كُلُّ مَن تَرجَمَ لَـه، يَقُولُ عَنه العَرشيُّ[٢]: « وَأمَّا الإمَامُ يَحيَى بـنُ حَمزَةَ فَهـوَ الَّـذي حَازَ المفَاخِرَ الدّينِيَّـةَ، وَالعُلُومَ القُرآنِيَّـةَ وَالسُّنيَّـةَ، وكَانَ أعرَفَ النَّاسِ بِالكِتَابِ وَبِمَذهبِ آبَائِه الكِرَامِ ».

وَيَقُولُ عَنه زَبارَه[٣]: « وكَانَ عليه السلام أفضَلَ الدُّعَاةِ بِزَمَنِه وَأشهرَهم عِلمًا وَعَمَلًا، وكَانَ في حِفظِه وَوَرَعِه مَن الخَوارِقِ، وَقَد أجمَعَ عَلَى جَلالَتِه المخَالِفُ وَالموَافِقُ، وَاعتَـرَفَ بِفَضلِه وَعِلمِه القَريبُ وَالبَعيدُ ».

وَقَد مَدَحَه المفضَّلُ عَبدُ اللَّه بنُ أميرِ المؤمِنينَ شَرَف الدّينِ، فَقَالَ[٤]:

---

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ٣٣٢.

(٢) بلوغ المرام ٥١.

(٣) إتحاف المهتدين ٦٥.

(٤) انظر مقدمة المحقق لكتاب الإيجاز لأسرار كتاب الطراز بتحقيق ابن عيسى باطاهر.

لِلَّـه دَرُّ أبـي إدريـسَ إنَّ لَـه فِكرًا يَـلِـينُ لَـه المستَصعَبُ القَاسي
كَم في مُؤَلَّفِـه الإيجَـازِ مِن تُحَفٍ مَا نَالَها غَيـرُه شَـخـصٌ مِـن النَّـاسِ
وكَم لَـه في فُنُـونِ العِلمِ مَن طُرَفٍ تَـكَثَّـرَت بَـيـنَ أنـوَاعٍ وَأجـنَـاسِ
تَـرَاه في كُـلِّ عِلمٍ وَهـوَ أوحَـدُه وَعِلمُه فِـي عُـلُـومِ النَّاسِ كَالرَّاسِ
يُبدي الدَّقَـائِـقَ وَالأنظَـارُ خَـاسِئَـةٌ وَالنَّاسُ تَضرِبُ أخمَاسًا بِأسـدَاسِ

شُيُوخُه:

تتَلمذَ الإمامُ العلويُّ على يدِ مجموعةٍ من علماء عصره، منهم:

- الإمام يحيى بن محمد السراجي، وهو خال الإمام يحيى بن حمزة[١]، قال في بلوغ المرام[٢]: « وكان بينه وبين المظفر حروب كثيرة، وأسره الشعيبي وسمل عينيه بصنعاء، فأقام أعمى يدرس الناس نيفًا وثلاثين سنة، إلى أن توفاه اللَّه في سنة٦٩٦هـ ».
- الإمام المتوكّل المطهر بن يحيى[٣]، قال الحبشي في مصادر الفكر: «وصحب الإمام المتوكّل على اللَّه المطهر بن يحيى في حربه سنة٩٨٦هـ في جبل اللوز وتنعم من خولان العالية، فقال الإمام المطهّر: في هذا الولد ثلاث آيات علمه وخطه وخلقه».
- الفقيه عامر بن زيد الشمّاخ، وقد نقله محقق المجموع: (السماح)[٤]، ولم أجد له ترجمة.

---

(١) مصادر الفكر ٥٦٤، ومجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٢) بلوغ المرام ٥٠.

(٣) مصادر الفكر ٥٦٤، ومجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٤) مصادر الفكر ٥٦٤، ومجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

- العلَّامة مُحَمَّدُ بنُ الحُسينِ الأصبهانيّ[١].

- العلَّامة المجتهد محمد بن خليفة، وهو ممن قرأ عليه في (حوث)[٢].

- العلَّامة عليّ بن سليمان البصير[٣].

- الفقيه حمزة بن عليّ، وهو ممن أجاز الإمام العلويّ[٤].

- ابن الواطي، العلَّامة أحمد بن عبد اللَّه[٥].

- الشيخ سُليمان بن أحمد الألهاني[٦].

- العلَّامة محمّد بن وهّاس[٧].

- مُحمّد بن محمّد الطبريّ[٨].

- أحمد بن محمّد الشاوري[٩].

- العلامة أحمد بن علي بن عمران الشّتوي[١٠].

- إبرَاهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بن الطَّبَريّ المكيّ[١١].

تَلاميذُه:

- تَتلمذ على الإمام يحيى بن حمزة خلق كثير، منهم:

---

(١) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٢) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٣) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٤) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٥) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٦) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٧) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٨) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(٩) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(١٠) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

(١١) مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٣.

- إسمَاعيلُ بنُ إبرَاهيمَ بن عَطيَّةَ النَّجرَانِـيُّ، فَقيهٌ مُحقِّقٌ، تَتلمَذَ عَلَى الإمَامِ يَحيَى بنِ حَمزَةَ، وَأجَازَه في كِتَابِه الانتِصَارِ، وَمِن كُتُبِه الأسرَارُ الشَّافيَةُ في كَشفِ مَعَاني الشَّافيَة، مَاتَ سَنَةَ أربَعٍ وَتِسعينَ وَسَبعِمِائَةٍ(١).

- المطَهَّرُ بنُ حُسَينِ بن مُحَمّدِ بن يَحيَى بن تُريك، أخَذَ عَن الإمَامِ يَحيَى بنِ حَمزَة، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأربَعينَ وَسَبعِمِائَةٍ(٢).

- حَاتِمُ بنُ منصُورٍ الحَمَلانيُّ الصَّنعَانيُّ، كان مُرَافِقًا للإمَامِ يَحيَى بنِ حَمزَةَ في بَعضِ العُلُومِ وكَانَ عَالِمًا تَقيًّا فَاضِلًا، مَاتَ سَنَةَ خَمسٍ وَسِتّينَ وَسَبعِمِائَةٍ(٣).

- الحَسَنُ بنُ نَسرٍ الأهنُوميُّ، أخَذَ عَن الإمَامِ يَحيَى بنِ حَمزَةَ، وَسَمعَ عَلَيه مُؤَلَّفَ القِسطَاسِ، وَأجَازَه في رَمَضَانَ سَنَةَ سَبعٍ وَعِشرينَ وَسَبعِمِائَةٍ، مَاتَ في بِضعٍ وَخَمسينَ وَسَبعِمِائَةٍ(٤).

- عَبدُ اللّه بنُ الإمَامِ يَحيَى بن حَمزَةَ بن عَليٍّ الحُسَينيُّ، أخَذَ عَن وَالِده، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانينَ وَسَبعِمِائَةٍ(٥).

- الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ بن الحَسَنِ بن سَابِقِ الدّينِ بن عَليٍّ المعرُوفِ بِالنَّحويِّ الصَّنعَانيِّ، اختَصَرَ الانتِصَارَ للإمَامِ يحيى بنِ حَمزَةَ في مُجَلَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ إحدَى وَتِسعينَ وَسَبعِمِائَةٍ(٦).

- أحمد بن حميد الحارثي(٧).

---

(١) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ٤١٨.

(٢) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ٢١٢.

(٣) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ٤٢٩.

(٤) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ٧٨.

(٥) ملحق بدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ١٤٠.

(٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/ ٢١٠.

(٧) انظر مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٤.

- أحمد بن محمد الشغدري[١].

- علي بن إبراهيم بن عطية النجراني، كَانَ مِن أكابرِ عُلَماءِ صَعدَة، كان على قيد الحياة سنة ٨٠١ إحدى وثمانمائة[٢].

مُؤَلَّفَاتُه:

تَركَ يَحيَى بنُ حَمزَةَ العَلَويُّ عَدَدًا كَبيرًا مِن المؤَلَّفَاتِ العِلميَّةِ في مُختَلَفِ العُلُومِ وَالمعَارِفِ، في النَّحوِ وَالبَلاغَةِ، وَالفِقه وَأُصُولِه، وَعِلمِ الكَلامِ، وغَيرِ ذَلِكَ مَن العُلُومِ، وَقَد ذكرَ مَن تَرجَمَ لَه كَثيرًا مِن هذِه الكُتُبِ، حَتَّى قَالَ الشَّوكَانيُّ عَنه: « ... وَلَه غَيرُ ذَلِكَ مِن المصَنَّفاتِ الكَثيرَةِ حَتَّى قيلَ: إِنَّها بَلغَت إِلَى مِائَةِ مُجَلَّدٍ، وَيُروَى أَنَّها زَادَت كَرَاريسُ تَصَانيفِه عَلَى عَدَدِ أَيَّامِ عُمرِه »[٣].

وَلسنا في هذا الموضع بحاجة لحصر مصنفات العلوي في العلوم كلها، فهي كثيرة جدًّا، ولذلك سنكتفي بِذِكرِ كُتُبِه في علوم اللغة والبلاغة والأدب، وهي ما يأتي:

- الأزهارُ الصَّافيَةُ في شَرحِ المقَدِّمَةِ الكَافِيَـةِ، وَهوَ الكتابُ الَّذي بين أيدينا.
- الطِّرَازُ المتَضَمِّنُ لِأسرَارِ البَلاغَةِ وَعُلُوم حَقَائِقِ الإعجَازِ، حَقَّقَه الدُّكتُور عَبدُ الحَميدِ الهندَاويّ، مَطبُوعٌ في بَيرُوتَ عَامَ ١٤٢٣هـ. ونشر في أكثر من طبعة، وبتحقيق آخرين.
- المنهاجُ فِـي شَرحِ جُمَلِ الزَّجَّاجيّ، حَقَّقَـه الدُّكتُورُ هادي عَبدُ اللَّه نَاجِـي، وَهو مَطـبُـوعٌ فِـي المملَـكةِ العَرَبِـيَّـةِ السُّعُوديَّـةِ عَامَ ١٤٣٠هـ.
- الحاصر في شرح مقدمة ابن طاهر، وهو شرح للمقدمة المحسبة، وقد حقق كرسالة للماجستير في أكثر من جامعة.

---

(١) انظر مجموع الإمام يحيى بن حمزة ٢٤.

(٢) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ١٥٢.

(٣) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ٣٣٢.

- الاقتصاد في النحو، وهو مفقود.
- المحصّل في كشف أسرار المفصل، وهو من أهم كتب العلوي، وأوسعها، إذ هو في أربع مجلدات، لكن معظمه مفقود؛ إذ لا يوجد منه إلا مجلد صغير في برلين، وهو في مجلدين كبيرين في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء التابعة للأوقاف.
- الإيجَازُ لِأسرَارِ كِتَابِ الطَّرَازِ في عُلُومِ حَقَائِقِ الإعجَازِ مِن العُلُومِ البيَانيَّةِ وَالأسرَارِ القُرآنيَّةِ، حَقَّقَه الدُّكتُور ابن عيسَى بَاطَاهر، وَهو مطبُوعٌ في دار المدار في لِبنَانَ عَام ٢٠٠٧م.
- إكليل التاج وجوهره الوهاج، وهذا كتاب نسب إليه، والصحيح أنه ليس له، وإنما هو للإمام أحمد بن يحيى المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ وهو كتاب مختصر صغير يقع في (٢٩) لوحة، موجود في مكتبة الأوقاف في الجامع الكبير بصنعاء، اطلعت عليه، واطلع عليه الدكتور نوري ياسين الهيتي، وذكر أنه للمرتضى[١].

وَفَاتُه:

اختُلِفَ في سَنَةِ وَفَاةِ الإمام يَحيَى بنِ حَمزَةَ، فقيل[٢]: توفي سنةَ سَبعٍ وَأربَعينَ وَسَبعِمِائَةٍ. وقيل[٣] : مَاتَ في سَنَةِ خَمسٍ وَسَبعِمِائَةٍ بِمَدينَةِ ذَمَارٍ، وَدُفِنَ بِها. كما قد يفهم من كلام زبارة أنه مات سنة خمسين وسبعمائة[٤]، وهي أقوال ضعيفة ومردودة[٥].

والرَّاجح أنَّ وَفَاته كَانَت في التَّاسعِ وَالعِشرينَ مِن رَمَضَانَ سَنَةَ تِسعٍ وَأربَعينَ وَسَبعِمِائَةٍ في حِصنِ هرَّانَ في مَدينَةِ ذَمَارٍ[٦].

---

(١) انظر مقدمة تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد ين يحيى المرتضى ٧٠.

(٢) غاية الأماني ٢/ ٥١٤.

(٣) البدر الطالع ٢/ ٣٣٣.

(٤) إتحاف المهتدين ٦٥.

(٥) انظر مقدمة المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٥٤ - ٥٥.

(٦) انظر هدية العارفين ٢/ ٥٢٦، مصادر الفكر ٥٦٤، ومجموع الإمام يحيى بن حمزة ٣٣.

نسخ المخطوط

لم يتيسر لنا الحصول على نسخ كثيرة من هذا الكتاب، فلم نجد سوى نسختين، نسخة كاملة ونسخة ليس فيها إلا جزء واحد منه، وقد ذكره بروكلمان[1]، وأشار إلى نسختين عدا نسخة الجامع الكبير في صنعاء: الأولى في المتحف البريطاني برقم ثانٍ ٩٤٨ والثانية في ليدن برقم ثانٍ ١٨٦، غير أننا لم نستطع الحصول على نسخة ليدن، واكتفينا بنسخة الجامع الكبير الكاملة مع نسخة المتحف البريطاني التي احتوت على الجزء الثاني فقط، وهاتان النسختان هما:

الأولى: النسخة الأصل

وهي نسخة محفوظة في الجامع الكبير في صنعاء/ المكتبة الغربية التابعة للهيئة العامة للآثار، وهي مكونة من جزئين، وتحمل الرقمين (١)، و(٢)، ومنها نسخة مصورة في معهد المخطوطات في القاهرة، ونسخة في معهد الوثائق والمخطوطات في جامعة أم القرى، وفي غيرهما من المراكز التي تعنى بالمخطوطات.

وقد فرغ الإمام المؤيد يحيى بن حمزة العلوي من إملائه سنة سبع وعشرين وسبعمائة، وقد دوّن هذا التاريخ في نهاية الجزء الأول والجزء الثاني، أما نسخ هذين المجلدين فقد انتهى الناسخ من الجزء الأول سنة ست وعشرين وثمانمائة، والثاني انتهى منه سنة ثمان وعشرين وثمانمائة، وهي نسخة مقابلة على نسخة أخرى بخط المصنف.

وهي نسخة مكتوبة بخط نسخي جيد مقروء، وليس فيها ما يمنع من القراءة سوى بعض المواضع في الجزء الأول حيث وجد بعض آثار الرطوبة وبعض التمزيق والتقطيع، وهي مواضع قليلة يمكن تجاوزها وتسويتها من خلال السياق والكتب الأخرى للإمام المؤيد، أو الكتب والمصادر التي نقل عنها.

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣١١.

يقع هذا الكتاب في أربعمائة وسبع وثمانين لوحة، وهو في جزئين، يقع الجزء الأول في مائتين وست وعشرين ورقة، والجزء الثاني في مائتين وإحدى وستين لوحة، وعدد الأسطر فيها بمعدل اثنين وعشرين سطرًا في كل صفحة، وأما مقاسها فهو (١٧ × ٢٤).

ويبدأ الجزء الأول بصفحة العنوان، وفيها:

«السفر الأول من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية

اطّلَع في سمائه شموس المعاني وبدُورها، فحلّى عن المشروحة غياهب العلم وديجورها، وقلّد بقلائد ألفاظه الدّرّيّة نُحورَها، وزفّ إلى القرائح قوارح فوائدها وبُـكورها، وفتح كَمائمها وفلج مباسمها وحلّ عقدها وقوّمَ أوَدها، وصيرها حالية خالية بعد أن كانت عن الإيضاح خالية، بحرُ العلوم، إمام أئمة العترة الطاهرة، علم الأعلام، عماد الإسلام يحيى بن حمزة بن رسول اللَّه عليه أفضل الصلاة والسلام عمر اللَّه بآثاره ربوع الدين.

والحمد للَّه ولي الحمد والأفضال

والصلاة على محمد وعلى آله خير آل»

وانتهى الجزء الأول في نهاية في ظهر الورقة (٢٢٥)، ونقل فيه كلام المصنف في سنة الفراغ من إملاء هذا الكتاب، وقال فيها:

« والحمد للَّه أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطِنًا، وحسبنا اللَّه تعالى ونعم الوكيل وصلّى اللَّه على سيدنا محمّد الأمين وعَلى آله الطيّبين. وقد تم السفر الأول من الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية »، يتلوه الكلام في المبنيات بمعونة اللَّه تعالى، قال الإمام عليه السلام: وكان فراغه في العشر الوسطى من شهر شوال سنة ست وعشرين وسبعمائة، ونجز تحريره في هذه النسخة في التاسع والعشرين[1] من شهر رجب

(١) في الأصل: (العشرون) غلط.

الأصم أحد شهور سنة ست وعشرين وثمانمائة، بخط عبد فقير إلى اللّه الكبير، وهو يسأل من أطل عليه أو قرأه باللّه العظيم أن يمده بالدعاء، ولا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم، والحمد للّه على جميع نعمه وآلائه، وصلواته على نبيه وآله ».

وبدأ الجزء الثاني بلوحة العنوان، وفيها:

« **السفر الثاني من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية**

نظم عقودها ودررها في سلك التحقيق، وأفرغها في قالب الإيضاح والكشف لكل غامض ودقيق، وأودعه نفائس فنون الغرائب، وضمنه لطائف أسرار العجائب، حتى سعدت به الكافية، وطلعت به شمسها، وزال من أصله إشكالها ولبسها، وصار مكانةً ينشدها الطالبون من ذوي الأفهام، وبُغيةً يقصدها الراغبون أولو الأحلام، إمام الأئمة الأمّة وفخر هذه الأمة أمير المؤمنين الخليفة الصادع بالحق المبين المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة بن رسول اللّه صلى اللّه عليه وعلى آبائه الأكرمين وسلم تسليمًا.

والحمد للّه على شكره وعلى نواله

والصلاة على محمّد وخير آله ».

وقد وجد في هذا الجزء لوحة ناقصة في منتصفه، وقد عوّضت بما جاء في النسخة الثانية، وهي نسخة المتحف البريطاني، وليس فيها رطوبة ولا تمزيق أو قطع، فهو مجلد واضح في نسخه.

وانتهى هذا الجزء في وجه اللوحة (٢٦١)، وكان ختامها قوله:

قَالَ مَولانا الإِمَامُ عَلَيه أفضَلُ الصَّلاةِ والسّلام: هذا آخِرُ الكَلامِ في الإِملاءِ، وأنا أسألُ اللَّه بِجَلالِه الَّذي حُسِرَت العُقُولُ عَن بُلُوغِ غَايَتِه مُقَصِّرَةً، ونَـكَصَت الأفهامُ عَن الوُصُولِ إلى نِهايَـتِـه مُقهقِرَةً، أن يَجعَلَه مِن أثقَلِ مَا يُوضَعُ في ميزَانِ الخَيرَاتِ، وأن يُوفِّقَ فيه القَصدَ ليكُونَ مِن البَاقيَاتِ الصّالحَاتِ، وأن يَجعَلَني مِن

الفَائزينَ بِرضوَانِه الأكبَرِ، ويَهبَ لي خَاتِمَةَ الخَيرِ، ويُوفّقَني فيما أستَقبِلُه مِن بَقيَّةِ عُمري لِمَا يُحِبُّ ويَرضَى ويَنفَعُ بِهِ مَن قَصَدَ إلَيه من الإخوَانِ بِمَنِّه ولُطفِه. وانتَجزَ فَرَاغُه في العَشرِ الوُسطَى مِن شَهرِ رَبيعِ الأوّلِ مِن سَنَةِ سَبعٍ وعِشرينَ وسَبعِمائة... بمنِّ العزيز الوهاب يوم الاثنين من شهر ذي الحجة سنة ثمانٍ وعشرين وثمانمائة بخط....... الفقير إلى رحمة اللَّه ورضوانه الهادي عبد اللَّه..... أمير المؤمنين سدد اللَّه أعماله وبلغه من الخيرات آماله، والحَمدُ للَّه وَحدَه »، ففي نهاية هذه الفقرة كلمتان مطموستان.

الثانية: نسخة المتحف البريطاني، وقد رمزنا إليها بالحرف (ط)

وهي نسخة لا تحتوي إلا على الجزء الثاني من الكتاب، وهي محفوظة في المتحف البريطاني برقم (٩٤٨)، وعدد لوحاتها (١١٢) لوحة، كل لوحة تحتوي على صفحتين وفي كل صفحة ثمانية وعشرون سطرًا، والخط فيها نسخي دقيق، وهو واضح ومقروء، وقد وجد بعض التآكل في أسفل الصفحات الأولى.

ليس في هذه النسخة صفحة للعنوان، وقد كتب العنوان فيها بخط مختلف في أعلى الصفحة، وقد بدأت هذه النسخة بالحديث عن الضمير وتعريفه، فأولها هو: « وقد حده الشيخ بقوله: ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب إلى آخره » وهذا هو الحديث عن الضمير.

وليس في هذه النسخة أيضًا خاتمة واضحة، فقد انتهت في الحديث عن المسألة الرابعة من تنبيهات المصنف على الكلام في نون التوكيد، وهي آخر المسائل في الكتاب، فليس في هذه النسخة تاريخ نسخ، ولا اسم الناسخ، وقد انتهت قبل نهاية المسألة الرابعة بكلمات قليلة، وهي آخر ما في الكتاب.

منهجنا في التحقيق

يَتلَخَّصُ المنهجُ الَّذي اعتمَدنَاه في تَحقيقِ هذَا الكِتَابِ فيما يَأتي:

الأول: اعتمدنا على نسخة الجامع الكبير، وجعلتها أصلًا لكونها كاملة، واضحة، مقابلة على نسخة بخط مصنف الكتاب، وكذلك هي نسخة قريبة من حياة الإمام العلوي، كما اعتمدت على نسخة المتحف البريطاني في مقابلة الجزء الثاني، ووضعت الفروق بينهما في الهوامش، وأما الجزء الأول فقد اكتفينا بما في نسخة الأصل لوضوح العبارة فيها، غير أنه وجد في بعض المواضع سقط وتمزيق، وهي مواضع قليلة في الجزء الأول، وقد تممناها بما يقتضيه السياق من مصنفات المؤلف أو من المصادر التي نقل عنها.

الثاني: قمنا بتوثيق الأقوال الموجودة المنقولة من الكتب من مصادرها إن استطعنا الوصول إليها، أو ممن نقل هذه الأقوال، وكذلك قمنا بتوثيق المصادر التي نقل عنها الإمام يحيى بن حمزة، كشرح ابن الحاجب أو شرح الكافية الشافية لابن مالك أو المفصل وغيرها من المصادر الكثيرة.

الثالث: حاولنا ألا نثقل الكتاب بالهوامش وتخريج الأقوال والآراء، فكنا نكتفي بالقليل من الكتب.

الرابع: تخريج الشواهد الشعرية والرجز، وحاولنا أن لا نثقل الهوامش في تخريجها، فاقتصرنا على جزء من مصادر البيت.

الخامس: ترجمنا للأعلام الواردة في الكتاب ترجمة موجزة معتمدًا على ما ذكرته كتب التراجم، وأيضًا حاولنا ألا نثقل الكتاب بذلك.

السادس: تخريج ما يتعلق بالقراءات القرآنية والحديث النبوي وأمثال العرب.

السابع: وضعنا فهارس مفصلة للكتاب، وهي فهارس للآيات القرآنية والحديث

النبـوي، والشواهـد الشعريـة، والـرجـز، والأمثال، والأعلام، ثـم قائمة المصادر والكتب، ثم فهارس للأبواب النحوية في الكتاب مفصلة.

وختامًا نرجو أن نكون قد وفقنا في إخراج هذا الكتاب ونشره كي يطلع عليه الباحثون ويفيدوا منه، فهذا ما استطعنا عمله، فإن أصبنا فبتوفيق من اللَّه ورضًا منه، وإن أخطأنا فمن أنفسنا، راجيًا من اللَّه أن يغفر لنا ما وقع في هذا العمل من أخطاء.

والحمد للَّه ربّ العالمين.

المحققان

مكة المكرمة

٥/ ٥/ ١٤٤١هـ

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

صور من مخطوطات الكتاب


السفر الأول من كتاب الأزهار الصافية
في شرح المقدمة الكافية

والحمد لله ولي الحمد والأفضال
والصلاة على محمد وعلى آله

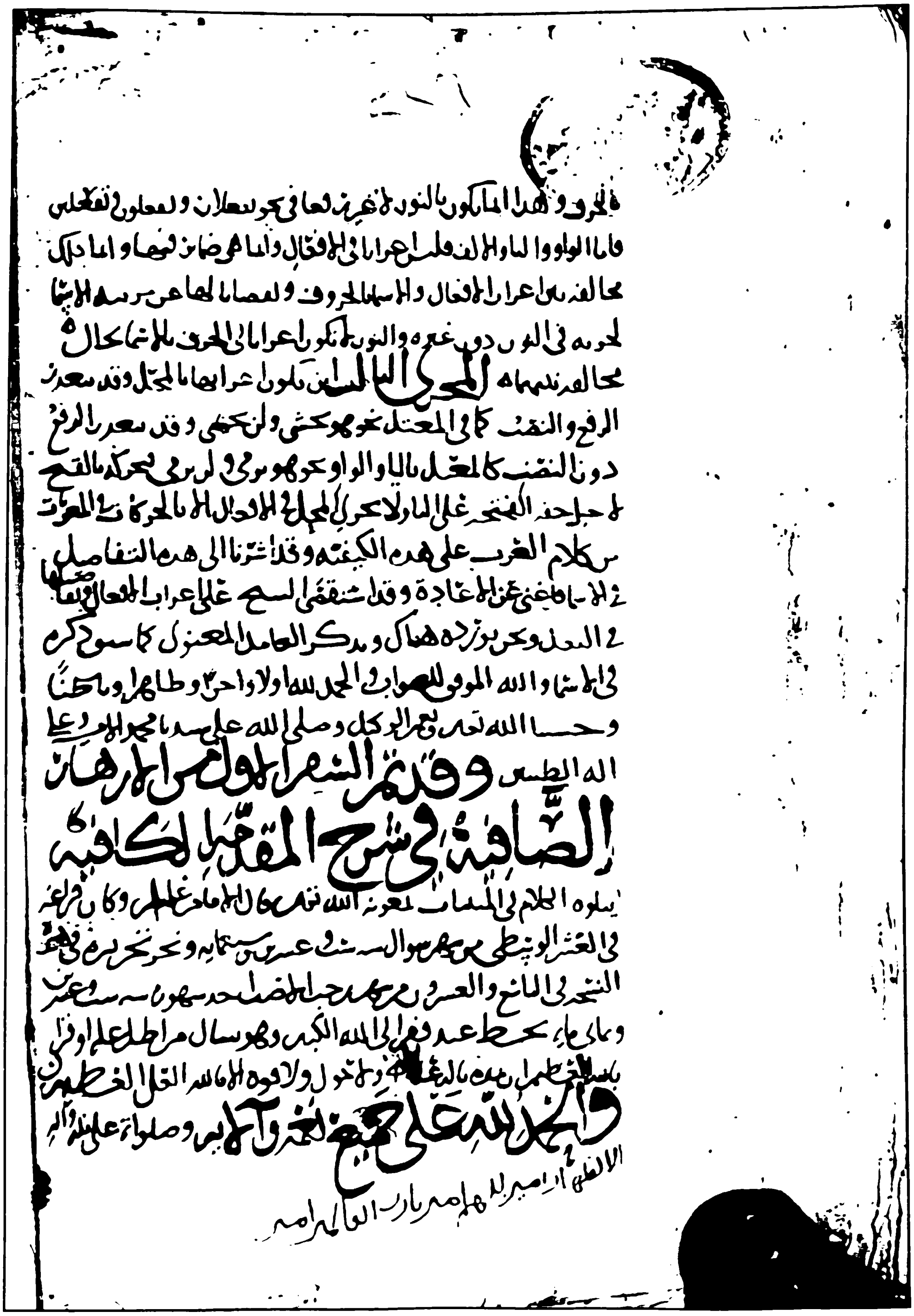
صورة صفحة العنوان من السفر الأول من نسخة الجامع الكبير/ صنعاء



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحكيم الذي انطق السنة جواهر الكلم اللغوية واوضح مبانيها في الافهام لاحراز المقصود من الادلة الخطابية وكشف حجب معانيها بما ضمنها من اللطائف الاعرابية وفتق اعشية الافهام بما اودعها من المعاني البيانية وحرك قرائح الاسماع بما اشتملت عليه الاسرار القرآنية فعند ذلك تجبر ظلامها بالتحقيق والتبيين ودل على مصداق هذه المقالة قوله تعالى بلسان عربي مبين والصلوة على المبعوث بالبراهين الالهية والمؤيد بالمعجزات الربانية والمخصوص بالحكم الربانية والاداب النبوية والناطق باسرار الدين الحكمية والحكمية وعلى آله اطواد الدين العلم الشامخة ومعادل الحلم الراجحة دائما في العالمين الى يوم الدين اما بعد فاني لما وقفت على المقدمة التي انشأها الشيخ العالم المحقق المقرئ عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب في صغر حجم واقل نظم وجدتها بغية الطالب المحقق والاختصار [illegible] الراغب الى احراز العلوم المختارة والمسائل التي سردها النقاد من عامة النحاة اشارة فيها الى المعرفة المحققة والضوابط المهذبة والتقييدات الرشيقة والتعليلات الرقيقة بالعبارات الوجيزة والكلم الملخصة فمن اجل ذلك عظم [illegible] شكلها ومثالها وارتفع قدرها وعلا مكانها خطرها وعظم شانها وما ذاك الا لانه اسسها وقرر قواعدها على كتاب المفصل للشيخ العالم النحرير استاذ المفسرين محمود بن عمر الزمخشري فانه انتزعها من قلائد جيده والف عقد جمانها

الورقة الأولى من السفر الأول من نسخة الجامع الكبير/ صنعاء



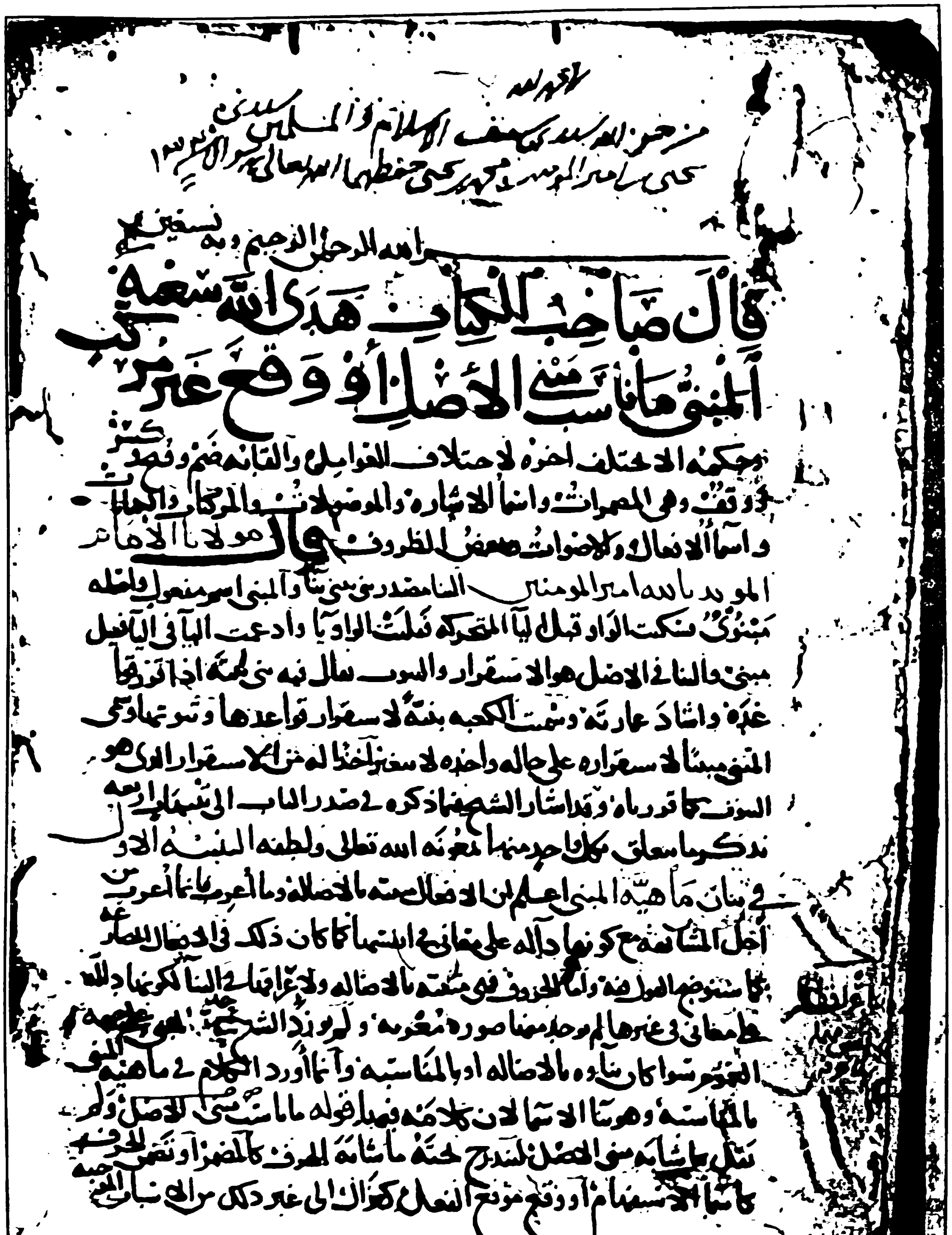
الورقة الأخيرة من السفر الأول من نسخة الجامع الكبير / صنعاء



السفر الثاني من كتاب الأزهار
الصافية
في شرح المقدمة الكافية

والحمد لله على شكره وعلى نواله
والصلوة على محمد وخير آله

صفحة العنوان للسفر الثاني من نسخة الجامع الكبير / صنعاء


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

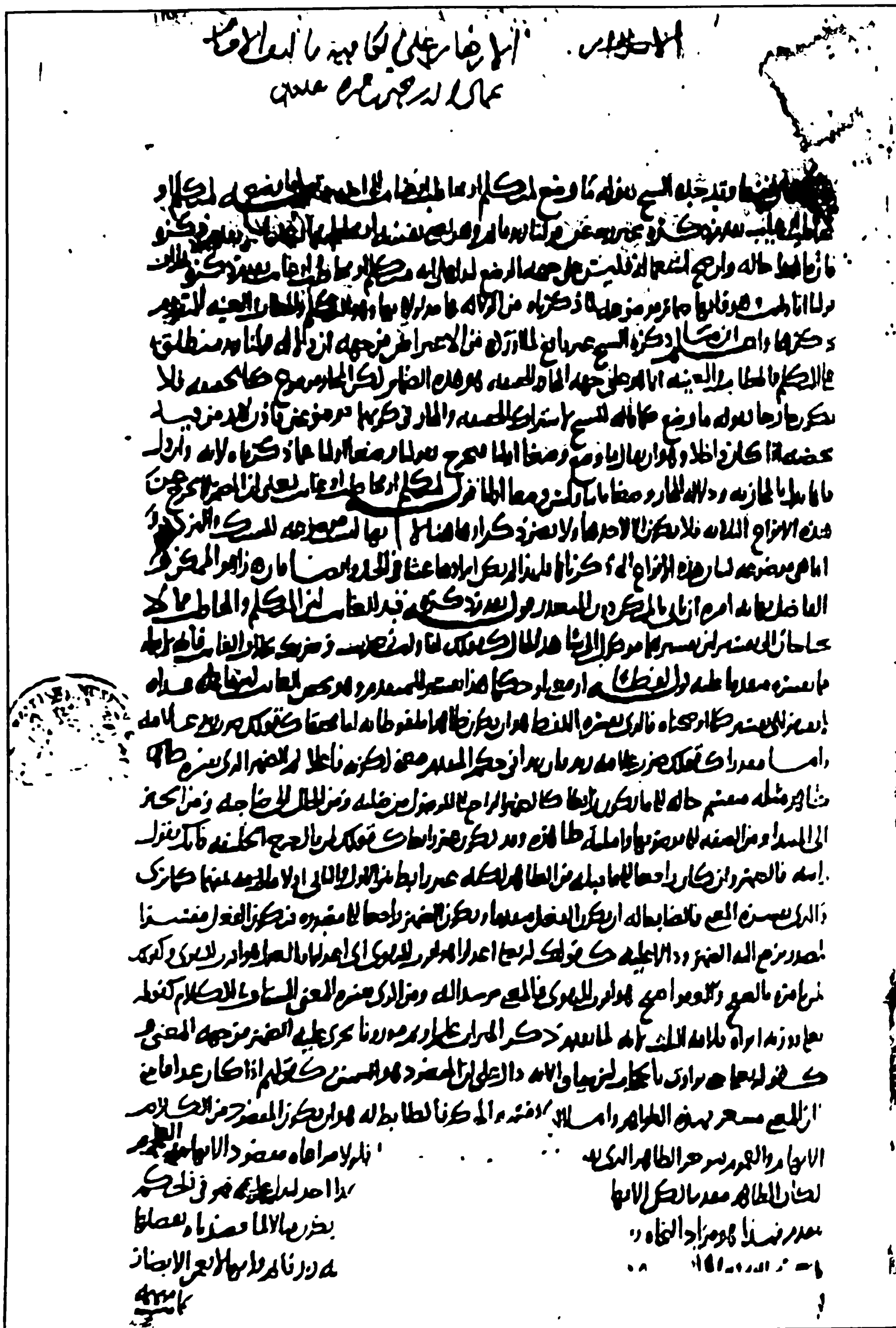
قال صاحب الكتاب هداه الله بنعمه

المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب

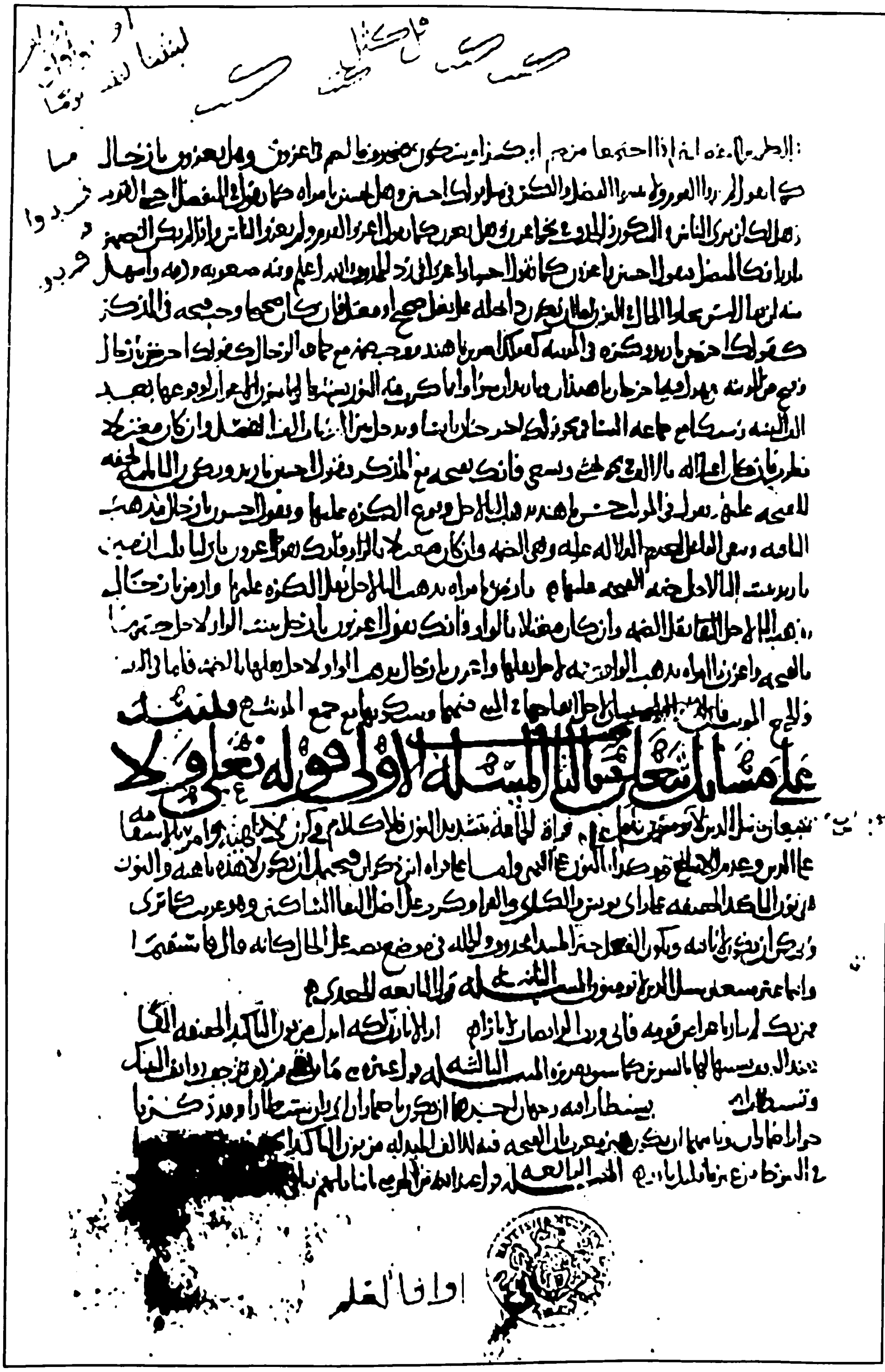
الورقة الأولى من السفر الثاني من نسخة الجامع الكبير / صنعاء


قال مولانا الإمام عليه أفضل الصلوة والسلام هذا

الورقة الأخيرة من السفر الثاني من نسخة الجامع الكبير/ صنعاء



الورقة الأولى من الجزء الثاني من نسخة المتحف البريطاني



الورقة الأخيرة من الجزء الثاني من نسخة المتحف البريطاني

الأزهارُ الصَّافِيَةُ في

شَرْحِ المقدِّمَةِ الكَافِيَةِ

(شَرْحُ كَافِيَةِ ابنِ الحَاجِبِ في النَّحْوِ)

لِلإمامِ المؤيَّدِ عِمادِ الإسلامِ

يحيى بن حمزةَ العَلَويّ اليَمنيّ

(ت ٧٤٩ هـ)

النَّصُّ المحقَّقُ

[و١] السِّفرُ الأوّل من كِتاب:

الأزهَارِ الصَّافِيَةِ

فِي شَرحِ المُقَدِّمَةِ الكَافِيَةِ

والحَمدُ لله وليِّ الحَمدِ والأفضَالِ،

والصّلاةُ عَلى مُحَمّدٍ وعَلى آلِهِ خَيرِ آلٍ

[illegible] [٤٧]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[ظ ١] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اللّهمّ يَسِّر وأعِن يا كَريم

الحَمدُ لِلَّه الحكيمِ الَّذي أنطقَ الألسِنَةَ بِجوَاهرِ الكَلِمِ اللُّغويَّـةِ، وَأوضَحَ مَسارَها في الأفهامِ لِإحرَازِ المقصُودِ مِنَ الأدِلَّةِ الخَطَابيَّةِ، وكَشَفَ حُجُبَ مَعَانيها بِمَا ضَمَّنها مِنَ اللَّطَائِفِ الإعرَابيَّةِ، وفتَقَ أغشيَةَ الأفئِدَةِ بِمَا أودَعَها مِنَ المَعَاني البَيانيَّةِ، وخَرَقَ قَراطيسَ الأسماعِ بِـمَا اشتَملَت عَلَيه الأسرَارُ القُرآنِـيَّـةُ، فَعِندَ ذَلِكَ انحَسَرَ ظَلامُها بالتَّحقيقِ وَاليَقينِ، وَدلَّ عَلَى مِصدَاقِ هذِه المَقَالَةِ قَوله تعَالَى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

والصَّلاةُ عَلَى المَبعُوثِ بِالأنوَارِ الإلَهيَّةِ، والمُؤيَّدِ بِالمُعجِزَاتِ الرَّبَّانِـيَّـةِ، وَالمَخصُوصِ بِالحِـكَمِ الدينِـيَّـةِ، والآدَابِ الدُّنيَـويَّـةِ، والنَّاطِـقِ بِأسـرَارِ الدِّيـنِ الحُكميَّـةِ والحِكميَّـةِ، وَعَلَى آلِـه الطَّيِّبينَ أطـوَادِ العِلمِ الشَّامِخَةِ، وَمَثَاقِيـلِ الحِلمِ الرَّاجحَةِ، دَائِمًا في العَالَمينَ إلى يَومِ الدِّينِ.

أمَّا بَعدُ:

فَإنِّي لَمَّا وَقَفتُ عَلَى المُقدِّمَةِ الَّتي أنشَأها الشَّيخُ العَالِمُ المُحقِّقُ المُقرِئُ عُثمَانُ بنُ عَمرٍو المَعرُوفُ بِابنِ الحَاجِبِ، في أصغَرِ حَجمٍ وأقَـلِّ نَظمٍ، وَجدتُها بُغيَةَ الطَّالِبِ في التَّحقيقِ وَالاختِصَارِ، وَقُصَارَى أُمنِـيَـةِ الرَّاغِبِ إلى إحرَازِ القويِّ المُختارِ، وَالضَّالَّـةَ الَّتي يَنشُدُها النُّـقَّـادُ مِن غَاصَةِ البحَارِ، أشَارَ فيها إلَى التَّعرِيفَاتِ المُحقَّقَةِ، وَالضَّوَابطِ المُهذَّبَةِ، والتَّقييدَاتِ الرَّشيقَةِ، والتَّعليلاتِ الدَّقيقَةِ بِالعِبَارَاتِ الوَجيزَةِ، والكَلِمِ المُلَخَّصَةِ؛ فَمِن أجلِ ذَلِكَ عَظُمَ حَالُها، وأعوَزَ شكلُها وَمِثَالُها، وَارتَفَعَ قَدرُها، وعَلَا مكَانُها، وَجَلَّ خَطَرُها، وعَظُمَ شَأنُها، وَمَا ذَاكَ إلَّا لِأنَّـه أسَّسَها، وَقَـرَّرَ قَوَاعِدَها عَلَى كِتَابِ المُفَصَّلِ للشَّيخِ العَالِمِ النّحريرِ أُستَاذِ المُفَسِّرينَ مَحمُودِ بنِ عُمَرَ

الزَّمَخشَرِيِّ(١)، فَإِنَّه انتزَعها مِن قَلَائِدِ جيدِه، وَأَلَّفَ عِقدَ جُمَانِها [و٢] عن تَبديدِه، وَاختَصَرَ تَأليفَ أَلفَاظِها مِن رَقيقِ لَفظِه وَرَشيقِه، وَاعتَصَرَ حَلَاوَةَ مَعَانيها مِن كَرمَةِ خَمرَةِ ريقِه، فَعِندَ ذَاكَ تَمَّ قَدحُها، وَوَرِيَ زَندُها، وتَأرَّجَ عَرفُها، وَتَضَوَّعَ شيحُها ورَندُها، وَفَاحَ عَنبرُها وَمِسكُها، وَعَبِقَ ندُّها، فَوَلعَ أهلُ زمَانِنَا هذَا بحِفظِها و قِرَاءتِها؛ شَغَفًا بِدِقَّتِها وَحُسنِ رَشَاقَتِها.

ثُمَّ إِنّي اطَّلَعتُ عَلَى شَرحِه لَها وَشَرحِ غَيرِه، فَرَأيتُها غيرَ وَافِيَةٍ بِتَحقيقِ أسرَارِها، ولا مُستَولِيَةً عَلَى مَحَاسِنِها، وَمَحَامِدِ آثَارِها، وَلا دَالَّةً عَلَى لُبَابِها، وعَوائِلِ إعوَارِها، فَسَأَلَنِي بَعضُ الإِخوَانِ الَّذي صَدَقَت في طَلَبِ العِلمِ رَغبَتُه، وَشَغَلَ بِه نَفسَه، وَعَظُمَت فِيه مُنَّتُه، أن أُمليَ عَلَيها مُذَاكَرَةً، وَأشرَحَها شَرحًا يَستَولي عَلَى جُلِّ مَعَاقِدِها، وَمَنَاظِمِها، مُوَضِّحًا لِمَعَانيها، وَمُصَحِّحًا لِتَزَاحُمِها، فَأُفَصِّلَ مَا أجمَلَه فيها، وَأُبَيِّنَ مَا أشكَلَ مِن لَفظِها، وأُقَيِّدَ مِنَ الإِطلَاقَاتِ مَا أرسَلَه، وَأُورِدَ مِنَ المَسَائِلِ وَالأبوَابِ مَا أهمَلَه، وَشَرحي هذَا مُتَميِّزٌ عَن سَائِرِ شُرُوحِها الَّتي لَها بِخَصلَتَينِ:

الخَصلةُ الأُولَى: رَاجعَةٌ إِلَى اللَّفظِ، وحَاصِلُها أن أُورِدَ كَلَامَه بِألفَاظِه مِن غَيرِ إِخلَالٍ بِشَيءٍ مِنها، ثُمَّ أنعَطِفُ عَلَيها، فَأعقِدُها عَقدًا يَأتي عَلَى جَميعِ أطرَافِه، وَيُحيطُ بِمَقَاصِده، وَيَشتَمِلُ عَلَى شَوَاذِّه وَشَوَارِدِه، وَمُقَيَّدِه وَمُهمَلِه.

الخَصلةُ الثَّانيَةُ: ترجعُ إِلَى المَعنَى، وَتَقريرُها هو أنّي أكشِفُ مَعنَاه، وَأُظهِرُ مَغزَاه، ثُمَّ أنعَطِفُ بَعدَ ذَلِكَ عَلَى جَميعِ شَتَاتِ الفَوَائِدِ، وَحَصرِ مُستَحسَنَاتِ الزُّبَدِ وَالفَرَائِدِ

---

(١) الزَّمَخشري، أبو القاسم جارُ اللَّه محمود بنُ عمرَ بنُ محمّدٍ، أحَدُ أئمَّةِ اللُّغَةِ والأدَبِ والتّفسير، أخَذَ الأدبَ عن عليٍّ بن المُظَفّرِ وأبي مُضر الأصبَهاني وغيرِهما، وله من التَّصانيف: الكشاف في التَّفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصَّل في النَّحو وغيرها، توفي سنة ثمانٍ وثلاثين وخَمسمائة للهجرة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، والبُلغَة في تاريخ أئمّة اللّغة ٢٥٦، ونزهة الألباء ٣٩١.

بالتَّعليلاتِ القَويَّـةِ، وَإنشَادِ الشَّوَاهِدِ الظَّاهرَةِ، وَإيرَادِ المَسَائِلِ الدَّقيقَةِ، وَأتَحرَّزُ عَن إيرَادِ التَّعليلاتِ الرّكيكَةِ، وَأنصرِفُ عَنِ إنشادِ الشّعريّاتِ النَّادِرَةِ، وَلا أترُكُ سِرًّا لَطيفًا إلَّا ذكَرتُـه، وَلا مُضطَربًا نَحويًّا إلَّا أفرَدتُـه، فَإذَا كَمُلَ اللَّفظُ وَالمَعنى كَانَ ذَلِكَ هوَ الغَايَـةَ وَالمَقصدَ الأسنَى، فَلمَّا سُقتُه عَلَى هذَا المَسَاقِ، وَانخَرَطَ في سِلكِ التَّحقيقِ، وَانسَاقَ سَمَّيتُه [ظ٢] بِكِتَابِ «**الأزهارِ الصَّافِيَـةِ فِي شَرحِ المُقَدِّمَةِ الكَافِيَـةِ**»، وَأرجُو أن يَـكُونَ لَفظُـه مُطَابِقًا لِمَعنَاه، ولَـقَبُـه مُوافِقًا لِمُسَمَّاه، وَأنَـا أسألُ اللَّه بِجَلَالِـه، وعُلُوِّ شَأنِـه، وَرَحمَتِه الوَاسعَةِ، وَعَظيمِ سُلطَانِه، أن يَجعَلَه رَاجحًا لِـي فِـي ميزَانِ الخَيرَاتِ، وَأن يَعصِمَني بِلُطفِه عَنِ الخَطَـأِ وَالزَّلَلِ والتَّبعاتِ.

وَاعلَم أنَّـا قَبلَ الخَوضِ فيمَا نُريدُه مِن كَلَامِ الشَّيخِ فَـلَا بُـدَّ مِن تَقدِمَةِ أُمُورٍ لَا غِنَى عَن ذِكرِها، وَلَقَد كَانَ يَنبَغي لَه إيرَادُها في المُقدِّمَةِ نَفسِها؛ لِأنَّـه، وَإن كَانَ لَه عُذرٌ عَن إيرَادِها في المُقَدِّمَةِ نَفسِها؛ مِن أجلِ الإيجَازِ وَالاختِصَارِ، فَلا عُذرَ يَعذُرُه عَن إيـرادِه لَها في شَرحِها، وَهوَ الكَلَامُ في تَعقُّلِ مَاهيَّـةِ النَّحوِ، وَتَفسيرِ مَعنَاه، وَمَا يَتعلَّقُ بِذَلِكَ مِمَّا لَا غِنَى عَن إيرَادِه، وَيَتوَجَّه ذِكـرُه؛ لأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلِأنَّ الخَوضَ في الإعرَابِ إنَّمَا هوَ خَوضٌ في أحكَامِ النَّحوِ وَمَعرفَةِ مَا يَجُوزُ مِنه وَمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الكَلَامِ، وَمِنَ المُحَالِ أن تَـتَكَلَّمَ في حُكمِ الشَّيءِ قَبلَ مَعرِفَةِ مَاهيَّـتِـه.

وَأمَّا ثَانيًا فَلِأنَّـه إذَا وَجَبَ ذِكرُ تَقديمِ الكَلِمَةِ وَالكَلَامِ قَبلَ الخَوضِ في مَقَاصِدِ الإعرَابِ؛ مِن أجلِ الحَاجَةِ إليهما وَجَبَ تَقديمُ الكَلَامِ عَلَى مَاهيَّـةِ النَّحوِ أيضًا مِن أجلِ الحَاجَةِ إلَيه؛ لأنَّهما مُندَرِجَانِ تَحتَ مَاهيَّـةِ النَّحوِ، كَمَا أنَّ الخَوضَ في تَفاصيلِ الإعرَابِ مُندرجٌ تَحتَهمَا مِن غَيرِ فَرقٍ، فَإذَا وَجَبَتِ العِنَايَةُ فيهمَا بِالتَّقديمِ وَجَبَتِ العِنَايَةُ بِتَقديمِه أيضًا.

وَالعَجَبُ مِـنَ الزَّمخشَريِّ وَغَيـره مِـن فُضَلَاءِ أئِمَّةِ العَرَبِـيَّـةِ كَالخُوَارِزميِّ[(١)] وابنِ الحَاجِبِ وَغيرِهمَا، حيثُ لَم يَذكُرُوا ذَلِكَ في شَيءٍ مِن مُصَنَّفاتهم، وَلا نبَّهوا عَلَيه مَعَ شِدَّةِ الحَاجَةِ إلَيه، وَإِنَّه لا يَسَعُ إهمَالُه، كَمَا هوَ الجَاري فِـي أسَاليبِ النُّظَّارِ مِن أهلِ كُلِّ فَنٍّ مِنَ العُلُومِ الإسلَاميَّـةِ كَعُلمَاءِ التَّوحيدِ وَأهلِ البَـرَاعَةِ في الأُصُولِ الفِقهيَّـةِ، فَإنَّـه لَا سَبيلَ لَهم إلَى الخَوضِ في شَيءٍ مِن مَباحِثِ كُلِّ فَنٍّ مِن تِلكَ الفُنُونِ إلَّا بَعدَ إحرَازِ [و٣] مَاهيَّتِه وَفَهمِ مَعنَاه، فَإذَا تَمهّدت هذِه القَاعِدَةُ، فَلنَذكُر دُستُورًا في ذَلِكَ مُشتَمِلًا عَلَى مُقدِّمَاتٍ خَمسٍ تَفي بِالمَقصُودِ بِمَعُونَةِ اللَّه.

---

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل، تتلمذ على المطرّزيّ والفخر الرازيّ، وغيرهما. له عدة مؤلفات في اللغة والأدب، أشهرها في النحو كتابه « التخمير في شرح المفصّل »، و« ترشيح العلل في شرح الجمل » للجرجاني، وتوفي سنة سبع عشرة وستمائة. انظر ترجمته في البلغة ١٤١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٢.

المقَدِّمَةُ الأُولَى: في بَيَانِ مَفهومِ النَّحوِ

وَلَـه تَفسيرَانِ:

التَّفسيرُ الأَوَّلُ: بِاعتِبَارِ إِطلَاقِـه في المَجَارِي اللُّغَوِيَّـةِ، وَهو مَقُولٌ بِالاشتِرَاكِ عَلَى مَعَانٍ سَبعَةٍ، وَلَـه فيها استعمَالَانِ:

- الاستعمَالُ الأَوَّلُ أكثَرُ، وَذَلِكَ أُمُورٌ أربَعَةٌ:

أَوَّلُها: بِمَعنَى القَصدِ، كَقُولِكَ: نَحوتُ نَحوكَ، وكُلُّ مَنحُوٍّ فَهوَ مَقصُودٌ.

وَثَانيها: الصَّرفُ، كَقُولِكَ: نَحوتُ بَصَري إِلَى الهِلَالِ، إِذَا صَرَفتُه إِلَيه.

وثَالِثُها: أن يَـكُونَ اسمًا عَلَمًا وَارِدًا لَقبًا عَلَى حَيٍّ مِن أحيَاءِ العرَبِ، وَالنِّسبةُ إِلَيـه نَحويٌّ كَـ(زَيـديٍّ) و(كُوفِـيٍّ).

وَرَابعُها: إعـرَابُ الكَـلَامِ اللُّغَويِّ، وَإِجـرَاؤُه عَلَى مَجَاريـه المُستَعمَلَةِ لَـه، فهذِه الأوجُه الأربَعَةُ أورَدَها الجَوهريُّ[١].

- الاستعمَالُ الثَّاني وَارِدٌ عَلَى جِهةِ القِلَّةِ، وَهيَ ثَلاثَـةٌ:

أَوَّلُها: بِمَعنَى عِندَ، كَقولِكَ: زَيدٌ نَحوكَ، أي: عِندكَ، قَالَ:

١ - فَـهـنَّ نَـحـوَ الـبَـيـتِ عَـامِـدَاتِ[٢]

---

(١) هو إسماعيل بن حمّاد، الإمام أبو نصر الفارابي، كان من أعاجيب الزمان، ذكاء وفطنة وعِلمًا، قرأ على أبي عليّ الفارسيّ والسيرافيّ، صنَّف في العروض، وفي النحو، وله « الصِّحاح » المشهور في اللغة، مات سنة ثلاث أو ثمان وتسعين وثلاثمائة. (انظر ترجمته في البلغة ٦٦، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٠٥، والبغية ١/ ٤٦٦). وانظر الصحاح (نحو).

(٢) هذا من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد الدلائل في غريب الحديث ٣/ ٩٩٠، والصحاح (وحي)، والخصائص ١/ ٣٥، والمحكم ٤/ ٢٠، واللسان (وحي)، والمقاصد النحوية للعيني ١/ ١٨٤.

وَهذا المثَالُ أورَده ابنُ بَابَشَاذَ(١) مِثَالًا في النَّحوِ بِمَعنَى الظَّرفِ(٢)، وكَمَا يَحتَمِلُ مَا قَالَ، فَإنَّه يَحتَمِلُ أن يكُونَ بِمَعنَى القَصدِ، فَإِن نَصَبَ (عَامِدَاتٍ) فَهوَ ظَرفٌ، وَإِن رَفَعتَه فَهوَ بِمَعنَى القَصدِ.

وثَانيها: بِمَعنَى (دُونَ)، يُقَالُ فيه: سِرتُ يَومًا أو نَحوَه، بِمَعنَى دُونَه.

وَثَالِثُها: (نَحو) بِمَعنَى: (مِثلٍ)، كـ(هذَا الثَّوبِ نَحوُ هذَا الثَّوبِ)، فَهذَا تَفسيرُه اللُّغَويُّ.

التَّفسيرُ الثَّاني: بِاعتِبَارِ مُصطَلَحِ النُّحَاةِ، وَلَهم في تَعريفِه عِبَارَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَأَشَدُّ مَا قيلَ فِيه أن يُقَالُ: النَّحوُ هو العِلمُ بِمَعَانِي الألفَاظِ الوَضعيَّةِ وَالأحكَامِ الإعرَابيَّةِ، وَمَا يَعرِضُ لَها مِنَ التَّصريفِ.

وَلِنُفَسِّر مَقصَدَنا بِهذِه القيُودِ:

فَقولُنا: « للعِلمِ بِمَعَانِي الألفَاظِ الوَضعيَّةِ » نَحتَرِزُ بِذَلِكَ عَن دَلَالَةِ الألفَاظِ عَلَى مَعَانيها العَقلِيَّةِ كَدَلَالَةِ قَولِنَا: (رَجُلٌ)، وَ(فَرَسٌ)، عَلَى أَنَّ لَهمَا فَاعِلًا مُحدِثًا فَإِنَّ مَا هذَا حَالُه لَا يُعَدُّ مِنَ النَّحوِ لانحِرَافِه عَن مَقصَدِه؛ بِخِلَافِ دَلالَتِها عَلَى مَعنَى الفَرَسيَّةِ والرُّجُولِيَّةِ، فَإِنَّهمَا وَضعيَّانِ؛ فَلِهذَا كَانَتِ الدَّلَالَةُ الوَضعيَّةُ مَعدُودَةً في مَعرفَةِ حَقيقَةِ النَّحوِ، كَمَا تَرَى.

وَقَولُنا: « وَالأحكَامُ الإعرَابِيَّةُ » [ظ٣] لِيَدخُلَ فيه أنوَاعُ الإعرَابِ وَمُقتَضيَاتُها،

---

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان بن إبراهيم الجوهريّ المصريّ، أخذ النّحو عن نحاة بغداد، منهم الواسطيّ الضّرير، والحوفي، والخطيب التبريزي، له مجموعة من المصنّفات منها المقدّمة المحسبة وهي أشهرها، وشرح جمل الزّجّاجي، وشرح المقدّمة المحسبة، والتّعليقة، وتسمّى تعليقة الغرفة، وغير ذلك، مات سنة تسع وستّين وأربعمائة. انظر ترجمته في شذرات الذهب ٣/ ٣٣٣، والبلغة ١١٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٧، وإشارة التّعيين ١٥١، ونزهة الألبّاء ٣١٢.

(٢) انظر هذا المعنى في الخصائص ١/ ٣٥، والمحكم ٤/ ٢٠. وليس في مصادر ابن بابشاذ المطبوعة.

كَالفَاعِلِيَّـةِ، وَالمَفعولِـيَّـةِ، والإِضَافَـةِ، فَإِنَّ العِلمَ بِـهذِه الأُمورِ أصلٌ فِـي مَعرِفَـةِ مَاهِـيَّـةِ النَّحوِ.

وَقَولُنَا: « وَعَوَارِضُها التَّصريـفيَّـةُ »؛ لِيَـدخُلَ مَا يَعرِضُ في الكَلِمَةِ مِنَ القَلبِ، والحَذفِ، وَالنَّقلِ، وَالزيَادَةِ، وَالبَدَلِ، فَإِنَّ هذِه الأشيَاءَ كُلَّها تُعَدُّ فِـي مَاهيَّـة النَّحوِ.

وَلَو قيلَ في حَدِّه: هوَ العِلمُ الَّذي يُمكِنُ مَعَه الوُقُوفُ عَلَى مَعرِفَةِ صَوَابِ الكَلَامِ مِن خَطَئِه بحَسَبِ لُـغَـةِ العرَبِ، لكَانَ جَيِّدًا مُوصِلًا إلى مَعقُولِ معنَاه.

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: في بَيَانِ مَوضُوعِه

وَاعلَم أنَّا نُرِيدُ بِمَوضُوعِه الأمرَ الَّذي يَكُونُ أصلًا في قِيَامِ صُورَتِه وَتَقريرِ مَاهِيَّتِه، فَإِنَّ كُلَّ عِلمٍ مِنَ العُلُومِ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ العُلُومِ الدِّينِيَّةِ أو مِنَ العُلُومِ العَقلِيَّةِ، فَإِنَّه لَا بُدَّ مِن مَوضُوعٍ يَدُورُ عَلَيه أمرُه، وَبِه يَحصُلُ كَمَالُ حَقِيقَتِه، ونُزِّلَ[1] منزِلَةَ الإبريسَمِ لِصِنَاعَةِ الدِّيبَاجِ، وَالخَشَبِ للنَّجَّارِ في تَحصِيلِ السَّرِيرِ، وَهكَذَا القَولُ في سَائِرِ الحِرَفِ وَالصِّنَاعَاتِ، فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنها مَوضُوعًا يكُونُ قَاعِدَةً لِأمرِه، وَتَقرِيرًا لِأَسَاسِه، فَالحَدَّادُ مَوضُوعُ صِنَاعَتِه الحَدِيدُ، وَالنَّجَّارُ مَوضُوعُ صِنَاعَتِه العُودُ.

فَإِذَا تَقَرَّرَت هذِه القَاعِدَةُ، فَنَقُولُ: العُلُومُ في أنفُسِها مُنقَسِمَةٌ إِلَى عَقلِيَّةٍ لا تَعلُّقَ لَها بِالدِّينِ، وَإِلَى دِينِيَّةٍ، فَأَمَّا العَقلِيَّةُ فَنَحوُ الطِّبِّ وَالهندَسَةِ، فَالطِّبُّ مَوضُوعُه خِلقَةُ الإِنسَانِ، وَمَا يَعرِضُ فِيها مِنَ الأخلَاطِ، وَتَرَاكِيبِ الأمزِجَةِ، وَمَا يَنتجُ لَها مِنَ التَّغَيُّرِ وَالفَسَادِ، كَمَا اشتَمَلَت عَلَى ذَلِكَ كُتُبُ التَّشرِيحِ، وَأَمَّا الهندَسَةُ فَموضُوعُها أشكَالُ الحِسَابَاتِ وَمَقَادِيرُ الأعدَادِ، وَهكَذَا عِلمُ الفِلَاحَةِ، فَإِنَّ مَوضُوعَها مَا يَعرِضُ لِأَحوَالِ الأرضِ مِنَ الحَرثِ، وَالسَّقيِ، وَالأشجَارِ، والثِّمَارِ، وَالعُرُوشِ، فهذَا كُلُّه مِنَ العُلُومِ العَقلِيَّةِ، وَأَمَّا العُلُومُ الدِّينِيَّةُ فَنَعني بِكونِها دِينِيَّةً هوَ أنَّ مَدَارَ الشَّرِيعَةِ عَلَى العِلمِ بِها في التَّحلِيلِ وَالتَّحرِيمِ، وَجُملَتُها أُمُورٌ خَمسَةٌ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنها يَختَصُّ بِمَوضُوعٍ يُخَالِفُ مَوضُوعًا[2]، وكُلُّها مُتفَرِّعَةٌ عَلَيه؛ لأنَّه نَظَرٌ في إِثبَاتِ الصَّانِعِ، وَحُدُوثِ العَالَمِ، وَمَعرِفَةِ صِدقِ [و٤] الأنبِيَاءِ، وَصِحَّةِ مَا جَاؤوا بِه، وَمَوضُوعُه النَّظَرُ فِي العَالَمِ وَأَحوَالِه وَوُجُودِه إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَثَانِيها: عِلمُ الأُصُولِ، وَهوَ مُختَصٌّ بِالنَّظَرِ في الأدِلَّةِ الشَّرعِيَّةِ: الكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ،

---

(١) في الأصل: (نزل) وكذا يقتضي السياق.

(٢) في الأصل: (موضوع) وكذا يقتضي السياق.

وَالإِجمَاعِ وَالقِيَاسِ، وَلَا يَنفكُّ نَظَرُ الأُصُولِيِّ عَنها.

وَثَالِثُها: عِلمُ التَّفسيرِ، وَمَوضُوعُه الكِتَابُ، فَيقصُرُ المُفَسِّرُ نَظرَه عَلَى كَلَامِ اللَّه تعَالَى ويَستَنبطُ[١] مِنه مَعرِفَة مُرَادِه.

وَرَابعُها: عِلمُ الأَحَاديثِ، وَمَوضُوعُه كَلَامُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّه عَلَيه وَآلِه، فَلَا يَتعَدَّى المُحَدِّثُ كَلامَ الرَّسُولِ، وكَيفيَّةَ دَلَالَتِه عَلَى الأحكَامِ الشَّرعِيَّةِ.

وَخَامِسُها: عِلمُ العَربيَّةِ، فَإنَّه مِن جُملَةِ العُلُومِ الدِّينيَّةِ؛ إذ لا يُمكِنُ مَعرِفَةُ مُرَادِ اللَّه تَعالَى بِخِطَابِه وَخِطَابِ رَسُولِه إلَّا بِإحرَازِه، وَمُوضُوعُه الكَلَامُ العَرَبِيُّ، فَإنَّه أصلٌ لَه، ثُمَّ لا يَخلُو حَالُكَ إمَّا أن يكُونَ نَظَرًا اختَصَّ المُفردَاتِ مِنَ الأَلفَاظِ وَمُركَّبَاتِها، أو مَجمُوعَ الأمرَينِ:

فَإن كَانَ مُختَصًّا بِالمُفرَدَاتِ، فَهوَ النَّظرُ في دَلَالَتِها عَلَى مَا تدُلُّ عَلَيه كَالفَرَسِ، وَالإِنسَانِ، والحَدَّادِ، وَإِن كَانَ مُختَصًّا بِالمُركَّبَاتِ فَهوَ النَّظرُ في كَيفيَّةِ دَلَالَتِها عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيه مِن المَعَانِي المُركَّبَةِ الإعرَابِيَّةِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، و(عَمرٌو مُنطَلِقٌ)، وَهذا هو النَّظرُ فِي الأُمُورِ الإعرَابِيَّةِ، لِأنَّ الإعرَابَ لا يَتأَتَّى إلَّا بَعدَ العَقدِ وَالتَّركيبِ، كَمَا سَنُوضِّحُه بَعدَ هذَا بِمَعُونَةِ اللَّه تَعَالى، وَأمَّا أن يكُونَ مُختَصًّا بِالأمرَينِ جَميعًا، وَهذَا نَحوُ عِلمِ التَّصريفِ، فَإنَّه كَمَا يُحتَاجُ إِلَيه في الأُمُورِ المُركَّبَةِ، فَإنَّه يُحتَاجُ إِلَيه في الأُمُورِ المُفردَةِ، وهو نَظرٌ يَختَصُّ الإعلَالَ لِلكَلِمَةِ بِالقَلبِ، وَالحَذفِ، وَالزيَادَة، وَالبَدَلِ، فَعَرَفتَ بِمَا ذكَرنَا مَوضُوعَ عِلمِ العَرَبِيَّةِ، وَأَنَّ كُلَّ[٢] عِلمٍ فَلا بُدَّ لَه مِن مَوضُوعٍ، كَمَا أشَرنَا إِلَيه، يَتَقَرَّرُ بِه مَعقُول مَاهيَّتِه.

(١) في الأصل: (ويستهض) وكذا يقتضي السياق.

(٢) في الأصل: (كلم) وكذا يقتضي السياق.

المُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ: في بَيَانِ المَقصُودِ وَثَمَرَتِه

اعلَم أنَّ كُلَّ عِلمٍ مِنَ العُلُومِ الدِّينِيَّةِ، كَمَا أَنَّه لا بُدَّ لَه مِن مَوضُوعٍ، كَمَا شَرَحناه، فَلا بُدَّ لَه مِن ثَمَرَةٍ، وَمَقصُودٍ، فَثَمَرَةُ عِلمِ الكَلامِ هوَ الوُصُولُ إلى الأحكَامِ الشَّرعِيَّةِ العَقلِيَّةِ[1]، وَثَمَرَةُ عِلمِ التَّفسيرِ [ظ٤] هو الوُصُولُ إلى مَعرِفَةِ مُرَادِ اللَّه بِكَلامِه، وَهكَذا القَولُ في سَائِرِ عُلُومِ الدِّينِ.

فَأمَّا عِلمُ العَرَبِيَّةِ فَإنَّه يُحتَاجُ إلَيه في سَائِرِ العُلُومِ كُلِّها، ثُمَّ إنَّه يُنَزَّلُ في الكَلامِ مَنزِلَةَ المِلحِ في الطَّعَامِ، وَبيَانُه هوَ أنَّ كُلَّ عِلمٍ فَإنَّه لا بُدَّ فِيه مِنَ النَّظَرِ في عُلُومِه، وَالنَّظَرُ فيه إمَّا أن يَكُونَ في الأُمُورِ المُتصَوَّرَةِ، وَهذا هوَ العِلمُ بِالمُفرَدَاتِ الذِّهنيَّةِ المُتَصَوَّرَةِ، كَالعِلمِ بِالاسمِ، وَالفعلِ، وَالحَرفِ، بِاعتِبَارِ حَقَائِقِها المُفرَدَةِ مِن غَيرِ اعتِبَارِ أمرٍ يُضَافُ إلَيها، وَإمَّا أن يكُونَ في الأُمُورِ التَّصديقِيَّةِ، وَهذَا نَحوُ العِلمِ بِأنَّ العالَمَ حَادِثٌ، وَأنَّ المُبتَدَأ مَرفُوعٌ، وَالفَاعِلَ مُقَدَّمٌ، إلَى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ المُتَصَوَّرَةِ وَالتَّصديقيَّةِ في كُلِّ عِلمٍ مِنَ العُلُومِ العَقلِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ.

وكُلُّ هذِه المَبَاحِثِ تَفتَقِرُ إلى عِبَارَةٍ تُؤَدِّيها، وَتُقَيِّدُ مَعنَاها في القَضَايَا العَقلِيَّةِ، وَالأشكَالِ البُرهانِيَّةِ، وَهيَ مُتَوَقِّفَةٌ في كُلِّ مَا تُفيدُه عَلَى مَعرِفَةِ عِلمِ العَرَبِيَّةِ يُحتاجُ إليه في جَميعِ العُلُومِ؛ لِمَا ذكَرنَاه، ثُمَّ وَرَاءَ مَا ذكَرنَاه مَقصَدَانِ خَاصَّانِ نَذكُرُهمَا:

المَقصدُ الأوَّلُ مِنهمَا دينيٌّ:

وَحَاصِلُه الاطِّلاعُ عَلَى مَعرِفَةِ أسرَارِ كِتَابِ اللَّه تَعَالَى، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالإحَاطَةِ بِمَعَانيها، وَالوُقُوفِ عَلَى مُرَادِ اللَّه وَرَسُولِه فيهمَا، ويَنحلُّ مِن ذَلِكَ فَوَائِدُ ثَلاثٌ نُفَصِّلُها، واثنَتَانِ تَتعَلَّقَانِ بِكتَابِ اللَّه تَعالَى عَلَى الخُصُوصِ.

الفَائِدَةُ الأُولَى تَتعَلَّقُ بِهمَا، وَهيَ استِنبَاطُ الأحكَامِ الشَّرعيَّةِ مِنهمَا جَميعًا في

---

(١) في الأصل: (العلمية) وكذا يقتضي السياق.

التَّحليلِ وَالتَّحريمِ، وَمَعرِفةُ مَا يَجُوزُ وَمَا لا يَجُوزُ، فَإنَّه لا سَبيلَ إِلَى نَيلِ ذَلِكَ وَإدرَاكِه إِلَّا بِإحرَازِ عِلمِ الإعرَابِ، وَالوُقُوفِ عَلَى حقَائِقِه؛ لأنَّ مُستَندَها هوَ الخِطَابُ، وَتَتعَذَّرُ مَعرِفَةُ حَقيقَةِ الخِطَابِ عَلَى وجهه إِلَّا بِمَا ذكَرنَاه مِن عِلمِ الإعرَابِ.

الفَائِدَةُ الثَّانيَةُ فيهمَا جَميعًا، وَهيَ استِخرَاجُ الأسرَارِ اللَّطيفَةِ، وَاستِنبَاطِ المَعَاني الدَّقيقَةِ، وَالآدَابِ الحِكميَّةِ، فَإِنَّهمَا، أعني الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، مُشتَمِلانِ عَلَى أسرَارٍ، وَلَطَائِفَ، وَحِكَمٍ، وَآدَابٍ، لا يُمكِنُ حَصرُها، وَلا يَستَولي أحَدٌ عَلَى ضَبطِها، وَلا تَزَالُ عَلَى وَجهِ الدَّهرِ غَضَّةً طَريَّةً يَعقِلُها كُلُّ جَوَّابٍ خِرّيتٍ [و٥]، وَيَدريها كُلُّ نقَّادٍ بَصيرٍ، ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وَمِصدَاقُ هذِه المَقَالَةِ أنَّ المعَانيَ المأخُوذةَ مِنهمَا، وَالأحكَامَ المقتَبسَةَ مِن ألفَاظِهمَا لا يزَالُ العُلَمَاءُ في كُلِّ عَصرٍ مِنَ الأعصَارِ يَستَخرِجُونَ كنُوزَهمَا، ويَستَنبِطُونَ أسرَارَهمَا، وكُلُّ وَاحِدٍ منهم يَأتي بِخِلَافِ مَا يَأتي بِه الآخَرُ مِنَ الأسرَارِ الدَّقيقَةِ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثةُ مُختَصَّةٌ بِالقُرآنِ وَحدَه، وَذَلِكَ مَعرِفَةُ الإعجَازِ؛ ليكُونَ حُجَّةً قَائِمَةً عَلَى صِحَّةِ الرِّسَالَةِ، وَعِلمًا دَالًّا عَلَى الصِّدقِ، وكَمَالِ النُّبوَّةِ، وَلا سَبيلَ إِلَى إِدرَاكِ حَقيقَةِ الإعجَازِ للقُرآنِ إِلَّا بِالكَلامِ في الفَصَاحَةِ وَالبَلاغَةِ؛ لِأنَّهمَا الوَجه في إعجَازِه، كَمَا قَرَّرنَاه فِي الكُتُبِ العَقلِيَّةِ، فَالفَصَاحَةُ رَاجعَةٌ إِلى الألفَاظِ، وَالبَلاغَةُ عَائِدَةٌ إِلى المَعَاني، وَلا يُمكِنُ الوُقُوفُ عَلَى مَعرِفَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا وَإِدرَاكُه إِلَّا بِالإحَاطَةِ بِعِلمِ العَرَبيَّةِ وَإِدرَاكِ حَقَائِقِه.

فَهذَا مَا يَتعَلَّقُ بِالمَقصدِ الدِّينيِّ.

المَقصدُ الثَّاني دُنيَويٌّ، وَفيه فَوَائِدُ ثَلاثٌ:

الفَائِدَةُ الأُولَى: عِظَمُ حَاجَةِ الخَلقِ إِلَى عِلمِ العربيَّةِ، وَذَلِكَ لِأنَّ أكثَرَ الخَليقَةِ مُفتَقِرُونَ إِلى العرَبيَّةِ في أكثَرِ أحوَالِهم في التَّدريسِ، وَالمُحَاورَةِ، وَعُقُودِ المُعَاوَضَاتِ،

وَالمُنَاظَرَةِ، وَعَلَيها تَعويلُهم في كِتَابَةِ الشُّرُوطِ، وَالأنكحَةِ، والخُطَبِ، وَالمواعِظِ، في المقَامَاتِ المشهودَةِ، فَهم مُهتَدُونَ بِمَنَارِها، مُقتَفُونَ لِآثَارِها، وَلا شكَّ أنَّ كُلَّ مَا كَانَ نَفعُه عَظيمًا، وحَاجَةُ الخَلقِ إِلَيه كَبيرَةً، فلَا مِريَـةَ في عُلُوِّ قَدرِه، وَارتِفَاعِ مَنزِلَتِه عَلَى غَيرِه، وَسُموِّ حَالِه وَأمرِه.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَـةُ: الاطِّلَاعُ عَلَى المَعَانِـي الشِّعريَّـةِ، وَالأمثَـالِ العَربيَّـةِ، واللَّطَائِـفِ الأدَبيَّـةِ، فَإِنَّ فيها حِكَمًا وأسرَارًا يَعرِفُها الأذكياءُ، وَيَتقَاعَدُ عَن فَهمِها الأغمَارُ الأغبيَاءُ؛ وَلِهذَا وَرَدَ عَن صَاحِبِ الشَّريعَةِ صَلَوَاتُ اللَّه عَلَيه: « الحِكمَةُ ضَالَّـةُ المُؤمِنِ »[١] الَّتي يَنشُدُها، وَبُغيَتُـه الَّتي يَؤُمُّها وَيَقصِدُها؛ وَمِن أجلِ هذَا نَجِدُ في شعرِ المُتقَدِّمينَ، كَامرِئِ القَيسِ[٢]، وَزُهيرٍ[٣]، وَالأعشَى[٤]، وَفي[٥] [ظ٥] أشعَارِ المتَأخِّرينَ كَأبي تَمَّامٍ[٦]،

(١) الحديث في سنن الترمذي ٥/ ٥١ برقم (٢٦٨٧)، وسنن ابن ماجه ٥/ ٢٦٩ برقم (٤١٦٩).

(٢) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو آكِل المرّار، ويكنى أبا الحارث وأبا زيد وأبا وهب، ويلقب بذي القروح، والملك الضليل، أحد أصحاب المعلقات السبع. (ترجمته في الأغاني ٩/ ٩٣، والخزانة ١/ ٣٢١).

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، واسم « أبي سلمى » ربيعة بن رياح المزني، و« سُلمى » بضم السين، ليس في العرب « سُلمى » بالضم غيره، وهو أحد شعراء المعلقات، وأحد الفحول الثلاثية المتقدمين باتفاق، وكان راوية أوس بن حجر. انظر ترجمته في الخزانة ٢/ ٢٩٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٩٩.

(٤) هو ميمون بن قيس، يكنى أبا بصير. أحد فحول شعراء الجاهلية، يلقَّب بصنَّاجة العرب لجودة شعره. كان يَفِدُ على الملوك، ولا سيّما ملوك فارس، أدرك الإسلام، وتوجَّه نحو الرسول ﷺ، ولكنَّ كفَّار قريش منعوه، وعاد ولم يُسلِم، ومات في اليمامة. (انظر ترجمته في الأغاني ٩/ ١٢٧، ومعاهد التنصيص ١/ ١٩٦، والخِزانة ١/ ١٨١).

(٥) قوله: (وفي) مكرر في الأصل.

(٦) هو الشاعر العباسي المعروف أبو تمَّام الطائيّ، كان أبوه نصرانيًّا، وكان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من شعر العرب، غير القصائد والمقاطيع، له الحماسة الكبرى، والحماسة الصُّغرى. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين في الموصل. (انظر ترجمته في البلغة ٧٩، وتاريخ بغداد ٨/ ٢٤٨).

وَالبُحتُرِيِّ[١]، وَأبي الطَّيِّبِ المُتنبِّيِّ[٢]، مِنَ اللَّطَائِفِ وَالمَعَانِـي البَديعَةِ، وَالغَرَائِبِ الرَّقيقَةِ، وَالرُّمُوزِ الحَسَنَةِ، مَا لا يُمكِنُ الإحَاطَةُ بِه، وكُلُّ هذَا لا يُمكِنُ تَحصيلُه وَإيقَاعُه عَلَى وَجهه إلَّا بِالاطِّلاعِ عَلى حَقَائقِ عِلمِ الإعرَابِ دُونَ غَيرِه من سَائرِ العُلُومِ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إصلَاحُ مَنطقِ اللِّسَانِ، والسَّلامَةُ مِن قُبحِ اللَّحنِ وَشَنَاعَتِه؛ لِمَا فيه مِن إسقَاطِ الهمَّةِ، وَنُزُولِ القَدرِ لِأهلِ المَرَاتِبِ العَاليَةِ، وَالمَنَازِلِ السَّاميَةِ، وَالأمرُ مِن ذلك لا يُمكِنُ إلَّا بِإدرَاكِ عِلمِ الإعرَابِ، وَالخَوضِ فيه.

فَهذِه الفَوائِدُ الثَّلاثَةُ كُلُّها مِن الأغرَاضِ الدُّنيَويَّـةِ، وَلَيسَ وَرَاءَها مَقصَدٌ دينيٌّ بالإضَافَةِ إلى ذَاتِـها، فَينحَلُّ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرنَاه أنَّ تَحصيلَ عِلمِ الإعرَابِ فيه إحرَازُ السَّعَادتَينِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ، وَقَد دَخَلَ في ضِمنِ مَا ذكَرنَاه مِن هذِه الفَوَائِدِ مَعرِفَةُ فَضلِه وَمَنزِلَتِه مِنَ العُلُومِ، وَأنَّه لا زينةَ فَوقَه ولا غَايَةَ دُونَه في الفَضلِ، فَأمَّا الإشَارَةُ إلَى فَضلِه عَلَى جِهةِ التَّفصيلِ، فَقَد ذكَرنَا في ذَلِكَ وُجُوهًا عَقليَّةً وَشَرعيَّةً، وَقَد أشَرنَا لَها في شَرحي لِجُمَلِ الزَّجَّاجيِّ[٣]، وَفي كِتَابِ الحَاصِرِ، فَأغنَى عَنِ الإعَادَةِ، وَالأمرُ

---

(١) البُحتُرِيُّ، الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي أبو عبادة البحتري، شاعر كبير، يقال لشعره سلاسل الذهب، وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم، المتنبي وأبو تمام والبحتري، قيل لأبي العلاء المعري: أي الثلاثة أشعر؟ فقال: المتنبي وأبو تمام حكيمان وإنما الشاعر البحتري، ولد بمنبج بين حلب والفرات، ورحل إلى العراق فاتصل بجماعة من الخلفاء، أولهم المتوكل العباسي، له كتاب الحماسة، على مثال حماسة أبي تمام، وتوفي بمنبج سنة أربع وثمانين ومائتين. انظر شذرات الذهب ٢/ ١٨٦، ومرآة الجنان ٢/ ٢٠٢، والوافي بالوفيات ٢٧/ ٢٧١.

(٢) هو أبو الطيب، أحمد بن الحُسين بن الحسن الكوفي المتنبي، الشاعر المشهور، قيل له ذلك لأنه ادّعى النبوة في بادية السماوة، اتصل بسيف الدولة فأجزل له العطاء. قُتل بالقرب من النعمانية سنـة أربع وخمسين وثلاثمائـة. (انظر ترجمته في لسان الميزان ١/ ١٥٩، واللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٦٢).

(٣) في الأصل: (الزجاج). والزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، صاحب الجمل، لزم الزجاج حتى برع في النحو، ثم سكن طبرية، وأملى وحدث بدمشق عن الزجاج،=

فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ، فَهذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالمَقصُودِ مِنه وَثَمَرَتِه.

=ونفطويه، وابن دريد، وأبي بكر بن الأنباري، والأخفش الصغير وغيرهم، وصنَّف الجمل في النحو بمكة، والإيضاح، والكافي وغيرها، توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة ١٣١، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.

المُقدِّمَةُ الرَّابعَةُ: في الطَّريقِ إِليه وَإِحرَازِه

اعلَم أنَّ لِكُلِّ عِلمٍ مِنَ العُلُومِ العَقليّةِ والدِّينيَّةِ أُصولًا وَقَوَاعِدَ تُنزَّلُ مَنزِلَةَ الأسَاسَاتِ في إِشَادَةِ الأبنيَةِ عَلَيها، وَتُنزَّلُ مَنزِلَةَ الآلاتِ في إِحرَازِ هذِه المَصنُوعَاتِ؛ وَلِهذا فَإِنّكَ لا ترَى بِنَاءً مَشيدًا، وَلا قُصُورًا عَاليَةً مِن غَيرِ أسَاسٍ وَلا قَوَاعِدَ، كَمَا لا نَرَى أحَدًا يُمكِنُه إتقَانُ صَنعَةٍ مِنَ الصَّنَائعِ إلَّا بَعدَ إحرَازِ آلاتِـها، فَلا يُمكِنُ وُجُودُ كِتَابَةٍ مِن غَيرِ دَوَاةٍ وَلا قَلَمٍ، وَلا يُعقَلُ وُجُودُ خيَاطَةٍ مِن غَيرِ إبرَةٍ، وَهكَذَا القَولُ في غَيرِهمَا مِنَ الصِّنَاعَاتِ، فَهكَذَا لا يُمكِنُ إِدرَاكُ العُلُومِ بحَقَائِقِها، وَحَصرِها بِضَوَابِطِها [و٦] إِلَّا بَعدَ إِحرَازِ قَوَاعِدِها وَتَحصيلِ مَا لا يُمكِنُ تَصَوُّرُها إِلَّا بِـه.

* * *

فَإِذَا عَرَفتَ هذَا فَاعلَم أنَّ الطَّريقَ إِلَى الوُصُولِ إِلَى عِلمِ الإعرَابِ، وَإِحرَازِه إِنَّمَا يَكُونُ بِتَقريرِ أُصولِـه، وَضَبطِ قَـوَاعِدِه، وَاستعمَالِ تِلكَ الأُصُـولِ عَلَى مَجَـاريها المَألُوفَةِ، وَأسَاليبِها المَعهودَةِ، فَهذَانِ تَقريرَانِ لا بُـدَّ مِن بَيَـانِهِمَا:

التَّقريرُ الأوَّلُ: في ضَبطِ قَوَاعِدِه وَإِحرازِ أُصُولِه:

وَهيَ الاسمُ، وَالفعلُ، وَالحَرفُ، فَالاسمُ مَثلًا يَـكُونُ فَاعِلًا، وَمَفعُولًا، وَمُبتدَأً، وَخَبرًا، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا يكُونُ مُختَصًّا بِالاسمِ، وَيكُونُ جارِيًا فيه، وَالفعلُ يكُونُ خَبَرًا، وَأمرًا، وَنَهيًا، وَمَاضيًا، وَمُضَارِعًا، وَغَيرَ ذلِكَ مِن سَائِرِ أحوَالِه، وَالحَرفُ لا يُخبرُ عَنه وَلا بِه، وَلا بُدَّ لَه مِن ذِكرِ مُتعَلِّقٍ، وَيُوصِلُ معَاني الأفعَالِ إِلى الأسمَاءِ، إِلى غَيرِ ذلِكَ مِمَّا يكُونُ خَاصًّا لَه، وَهكَذَا القَولُ في سَائرِ الأبوَابِ النَّحويَّـةِ، فَإِنَّـه لا بُـدَّ مِن ضَبطِها، وَإِتقَانِـها.

ثُمَّ إِنَّ للنُّحَاة فـي تَقرير أبوَابِها مَجرَيَينِ:

فَالمَجرَى الأوَّلُ مِنهمَا: إِرسَالُ الكَلامِ إِرسَالًا مِن غَيرِ ضَابِطٍ يَحصُرُ، وَلا جَامعٍ

يَحتَوي عَلَى حَسَبِ مَا عَنَّ، وَسَنَحَ، وَهذِه هيَ طَريقَةُ المُتقَدِّمينَ مِنَ النُّحاةِ، كَالخَليلِ [١] وسيبَوَيه [٢]، وَتِلميذِه الأخفَشِ [٣]، وَالمُبَرِّدِ [٤]، وَأُستَاذِه المَازِنيِّ [٥]، وَالفَارِسيِّ [٦]، وَتِلميذِه

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن سيّدُ أهلِ الأدبِ قاطبـة، فهو أولُ من استَخرَجَ علمَ العَروضِ، وضَبَطَ اللُّغَةَ، أخذ العِلمَ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه خلقٌ كثير منهم سيبويه والكسائي، نُسِبَ له مُعجَمُ العين، توفي سنَةَ مائةٍ وستّين للهجرة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤، وإنباه الرّواة ١/ ٣٤١، وطبقات اللّغويين والنّحويين ٤٧، ونزهة الألباء ٤٥، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧.

(٢) أبو بشر عمرو بنُ عثمان بنُ قنبر الملقّب بسيبويه، فارسيّ الأصل، كانَ أعلَمَ المُتَقدّمين والمُتأخّرين في النّحو، أخَذَ النّحوَ عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، وأخذ اللغةَ عن أبي الخطّابِ الأخفش، له الكتاب المشهور في النّحو والصّرف، توفّي سنَةَ ثمانين ومائة. انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣، وإنباه الرّواة ٢/ ٣٤٦، وطبقات النّحويين واللّغويين ٦٦.

(٣) أبو الحسَنِ سَعيدُ بنُ مَسعَدَةَ المجاشعيّ، واحِدٌ من أبرَزِ أئمّةِ العربيّة القُدماء، وأحَدُ عُلماءِ البصرَةِ، أخَذَ النّحوَ عن سيبَويه، وقَرَأ الكِسائي عليه كَتابَ سيبَويه، له من المُصَنّفاتِ الأوسَطُ في النّحوِ، ومَعاني القُرآنِ والمَقاييس، وغيرها، توفي سَنَةَ خَمسَ عَشرَةَ ومائتين. انظر ترجمته في إنباء الرّواة ٢/ ٣٦، ونزهة الألباء ١٠٧، وطبقات النّحويين واللّغويين ٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠.

(٤) المبرد، وهو محمّد بن يزيد، إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ النّحو عن المازني والجرمي، وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وتلقّى عليه العلم كثير من أهل العلم، له جملة من المصنّفات أشهرها المقتضب في النّحو، والكامل وغيرهما، مات ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر ترجمته في طبقات النّحويين واللّغويين ١٠١-١١٠، ومعجم الأدباء ١٩/ ١١١-١٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩-٢٧١.

(٥) أبو عثمان بكر بن محمّد بن بَقيّةَ المازني، قرأ كتابَ سيبويه على الأخفش والجرمي، وأخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأخذ عنه المبرّدُ وغيره، وهو من كبار عُلماءِ البَصرَةِ، له من المصنّفات كتاب التّصريف و« ما يلحن فيه العامّة » والقوافي وكتاب العروض وغيرها، توفي بالبصرة سنةَ سبع وأربعين ومائتين مع الخلاف في سنة وفاته. انظر ترجمته في طبقات النّحويين واللّغويّين ٨٧، ونُزهة الألباء ١٤٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣، وإشارة التّعيين ٦١.

(٦) هو أبو عليٍّ الحسنُ بنُ أحمَدَ بنُ عبد الغفار الفَارِسيُّ، أقام ببغداد، وطوّف كثيرًا في بلاد الشام، وأقام في حلب عند سيف الدولة مدة، تتلمذ على الزجاج، والأخفش، أبو الحسن علي بن سليمان، وابن السراج، وغيرهم من علماء العربيّة، وله تلاميذ كثر، أشهرهم ابن جنّي، وعلي بن عيسى=

أبي الفَتحِ بنِ جِنّيٍّ[١]، وَغَيرِهم مِنَ النُّحَاةِ، وَمِنَ الـمُتأخِّرينَ أبُو القَاسِمِ الزَّجَّاجيُّ[٢]، فَهؤلاءِ لم يُعَـوِّلُوا في تَصَانيفِهم في الأبوَابِ النَّحويَّـةِ عَلَى غَايَـةٍ تَـكُونُ حَاصِرة لِلأبوَابِ أصلًا.

المَجرَى الثَّاني لِمَن تَحَذَّقَ مِن مُتَأخِّري النُّحَاةِ، وَهو: إيـرَادُ الكَلامِ فـي هذِه الأبوَابِ بِتَقسِيمٍ حَاصِرٍ، وَضَبطٍ لائقٍ، يَندَرجُ تَحتَ الشُّعَبِ الكَبيرَةِ مِنَ الأُصُـولِ النَّحويَّةِ، وَيَستَولي عَلَى جَميعِ المسَائِلِ، كَمَا فَعَلَ الزَّمَخشَريُّ في مُفَصَّلِه، فَإنَّه ضُبِطَ في أربَعَةِ أقسَامٍ: قِسمِ الأسمَـاءِ، وَقِسمِ الأفعَالِ، وَقِسمِ الحُرُوفِ، وَقِسمِ المشتَركِ، وَمِنهم مَن حَصَرَها في ثَلاثَةِ أبوَابٍ: أسمَاءٍ، وَأفعَالٍ، وَحُرُوفٍ، فَألحَقَ بِكُلِّ قِسمٍ مَا يَليقُ بِـه مِن أحكَامِه، وَمَسَائِلِه. وَمِنهم مَن جَعَلَها في عَشَرَةِ فُصُولٍ، كَمَا فَعَلَه ابنُ بَابَشَاذَ في المُقَدِّمَةِ وَشَرحِها، إلى غَيرِ ذَلِكَ [ظ٦] وَهذِه الطَّريقَةُ أعجَبُ لأمرَينِ[٣]:

أمَّا أوَّلًا فَلأنَّ الأبوَابَ إذا كَانَت مُنحَصِرَةً مَجمُوعَةً كَانَت أسهلَ عَلَى القَارِئِ، وأيسَرَ عَلَى الطَّالِبِ، وَأجمَعَ لِخَاطِرِه، وَأيسَرَ لحِفظِه لَها مِن أن تكُونَ مَنثُورَةً مَبثُوثَـةً لا تَنحَصِرُ، وَلا تَنضَبِطُ.

= الرّبعي، ومحمد بن طويس القصري، وأبو طالب العبديّ، كان أوحد علماء العربيّة في عصره، وله كتبٌ كثيرة جدًّا، فنسب إليه ما يزيد على الثّلاثين كتابًا، أشهرها الإيضاح العضدي والتّكملة، والإغفال، والحجّة في القراءات، والمسائل، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢/ ٨٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٦، وشذرات الذهب ٣/ ٨٨، ونزهة الألباء ٢٣٢.

(١) أبُـو الفَتح عُثمانُ بـنُ جنّي، من حُذّاقِ أهلِ الأدبِ، وأعلَمِهم بالنَّحو والتَّصريف، تلميذُ أبي عليٍّ الفارسيِّ، وصاحب المُصنّفات الكثيرة منها الخصائص وسرّ الصّناعة والمُنصف والملوكي وغيرها، صَحبَ المُتنبي وأخذ عنه خلقٌ كثير، توفي سَنَـةَ اثنتين وتسعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في نزهة الألبّاء ٢٤٤ وإنباه الرُّواة ٢/ ٣٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، وإشارة التَّعيين ٢٠٠.

(٢) في الأصل: (الزجاج).

(٣) في الأصل: (الأمرين) وكذا يقتضي السياق.

فَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّها إذا كَانَت عَلَى هذِه الصِّفَةِ في الحَصرِ، فَهِيَ أكثَرُ مُلاءَمَةً للقَوَاعِدِ النَّحويَّةِ، وَأجرَى عَلَى الأُصُولِ القِيَاسيَّةِ مِن جَميعِ مُفتَرَقَاتِها، وَلَمِّ مُشعَثَاتِها؛ فَلِأجلِ هذا كَانَ هوَ الأحسَنَ في إيرَادِها، وَهيَ أعجَبُ طَرِيقَةٍ في التَّصنيفِ، وَأحسَنُ قَاعِدَةٍ في التَّألِيفِ، لا يَكَادُ يتعَاطَاها إلَّا الأكيَاسُ وَأهلُ البرَاعَةِ مِن أهلِ كُلِّ عِلمٍ؛ لِمَا فيها مِن مَزيدِ الكَشفِ، وَالإيضَاحِ للمَقصُودِ، وَالبَيانِ، فَهذَا تَقريرُ ضَبطِ الأُصُولِ النَّحويَّةِ.

التَّقريرُ الثَّاني: في كَيفيَّةِ إجرَاءِ تِلكَ الأُصُولِ في مَجَاريها وَاستعمَالِها عَلَى قَوَاعِدِها:

وَاعلَم أنَّـه لا يكفي إحرَازُ تِلكَ الأُصُولِ العرَبيَّةِ، بَل لا بُدَّ لِمَن أحرَزَها مِن إجرَائِها عَلَى قَوَاعِدِها، وَالوَفَاءِ بِشُرُوطِها وَأحوَالِها، فَلا بُدَّ مِنَ الوَفَاءِ بِالأمرَينِ جَميعًا، أعني إحرَازَ الأُصُولِ وَاستعمَالَها عَلَى مَجَاريها، فَمَن أخَلَّ بِشَيءٍ مِن هذَينِ الأمرَينِ تَطرَّقَ إلَيه عَلَى قَدرِ إخلالِه جُرمٌ، فكَمَا يُراعَى في الفَاعِلِ الاسميَّةُ، يُراعَى فيه كَونُـه مَرفُوعًا، وَأنَّـه يَجِبُ تَأخيرُه عَنِ الفعلِ، وَهكَذَا القَولُ فِـي المُبتدَأِ، فَإنَّه يَجِبُ كَونُـه اسمًا، وَيَلزَمُه أن يكُونَ مَرفُوعًا، فَـأولَويَّـةُ تَقديمِه وَتَأخيرُ خَبَرِه، والتَّعريف في المبتدأ والتَّنكيرُ في الخَبرِ. والمجروراتِ فَإنَّـه لا بُـدَّ فِـيها مِن مُـرَاعَاةِ الشُّرُوطِ الَّتي يَستَحِقُّها، كَمَا سَترَاه مُنبَّهًا عَلَيه في هذَا الكِتَابِ بِمَعُونَةِ اللَّه تعَالَى، فَأنتَ إذَا قُلتَ: (جَاءَني رَجُلٌ)، فَإنَّمَا تُرَاعي تَأخيرَه عَن فعلِه، وَلا تُرَاعي شَرطيَّةَ التَّعريفِ؛ لِأنَّه غَيرُ مُعتبَرٍ في الفَاعِلِ، بِخِلافِ إذَا قُلتَ: (رَجُلٌ قَائِمٌ)، فَإنَّـه لا بُـدَّ فِـيـه مِـن مُرَاعَاةِ التَّعريفِ؛ لِكَونِه مُبتدَأً، وَمِن حَقِّ المبتَدَأِ أن يكُونَ مَعرِفةً، [و٧] أو مَا يُـقَارِبُها، وَهكَذَا القَولُ في سَائِرِ الشُّرُوطِ في الأُصُولِ النَّحويَّـةِ.

المقدِّمَةُ الخَامِسَةُ في بَيَانِ حُكمه
(مِن اعتِبَارِ وُجُوبِ التَّعَلُّمِ وَالتَّعليمِ)

وَاعلَم أنَّ مُرَادَنا مِن ذَلِكَ هوَ أنَّ هذا العِلمَ تَحصيلُه وَاجِبٌ، وَأنَّ وُجُوبَه عَلَى جِهةِ الكِفَايَةِ، فَهذَانِ تَقرِيرَانِ:

التَّقريرُ الأوَّلُ: في وُجُوبه:

وَالبُرهانُ القَاطِعُ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلنَاه هوَ أنَّ مَعرِفةَ خِطَابِ اللَّه تعَالَى وَخِطَابِ رَسُولِه وَفَهمِ مُرَادِهمَا بِخِطَابِهِمَا وَاجِبٌ عَلَينَا، وَلا طَرِيقَ لنا إلى تَحصيلِ ذَلِكَ إلَّا بِوَاسِطَةِ عِلمِ الإعرَابِ، وَمَا يَتَأدَّى الوَاجِبُ إلَّا به فَهوَ وَاجِبٌ، وَإنَّمَا قُلنَا: إنَّ مَعرِفَةَ خِطَابِ اللَّه تَعالَى، وَخِطَابِ رَسُولِه صَلَّى اللَّه عَلَيه، وَفَهمَ مُرَادِهمَا وَاجِبٌ؛ فَلِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلِمَا عَلِمنَا مِنَ التَّكَالِيفِ الوَاجِبَةِ مِنَ الأوَامِرِ وَالنَّوَاهي الشَّرعِيَّةِ، وَفَهمُها إنَّمَا يكُونُ مِن جِهةِ الخِطَابِ.

أمَّا ثَانِيًا فَلأنَّا لَو لَم نُوجِبْ ذَلِكَ لَأدَّى إلى اندِرَاسِ الشَّرِيعَةِ، وَهدم قَوَاعِدِ الدِّينِ عِندَ الإعرَاضِ عَنِ النَّظَرِ فيمَا ذكَرنَاه، وَإهمَالِه؛ فَلأجلِ هذا قُلنَا: إنَّ مَعرِفةَ خِطَابِ اللَّه وَخِطَابِ رَسُولِه وَاجِبٌ لا مَحالَةَ، وَالتَّفرِقَةُ بَينَ الوَجهينِ ظَاهرةٌ، وَحَاصِلُها أنَّ الأوَّلَ طَرِيقٌ بُرهانِيٌّ، وَالثَّانِي مُوَجَّهٌ عَلَى جِهةِ الإلزَامِ، فَافتَرَقَا.

وَإنَّمَا قُلنَا: إنَّ ذَلِكَ لا يُمكِنُ إلَّا بِوَاسِطَةِ عِلمِ العَرَبِيَّةِ، فَهذَا ظَاهِرٌ لا يُمكِنُ إنكَارُه، فَإنَّ خِطَابَ اللَّه وَرَسُولِه مَا كَانَ إلَّا بِهذه اللُّغَةِ مِن بَينِ سَائِرِ اللُّغَاتِ؛ لقولِه تَعالَى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤]؛ وَلِأنَّ اللَّه تَعَالى لَو خَاطَبَ العرَبَ بِغَيرِ لِسَانِهم لكَانَ ذَلِكَ عَبَثًا لا فَائِدَةَ فيه؛ لأنَّ مُخَاطَبَتهم بِالزِّنجيَّةِ، وَالفَارِسيَّةِ، وَالرُّوميَّةِ فيه إبطَالٌ للمَقصُودِ، وَإهمَالٌ للغَرَضِ المَطلُوبِ، وَهو إعلامُهم وَتَفهيمُهم المُرَادَ؛ لِأنَّ مَن لا يُمكِنُه الفَهم لا يُقَالُ لَه: افهم، كَمَا أنَّ

الأعمَى لا يُقَالُ لَـه: أبصِر، لِأنَّهمَا سيَّانِ في استحَالَةِ ذَلِكَ منهمَا، كَمَا تَـرَى، فَـثَـبَتَ بِمَا شَرَحنَاه أنَّـه لا سَبيلَ إلَى فَهمِ مُرَادِ اللَّه تَعَالَى، وَمُرَادِ رَسُولِه الوَاجِبَينِ إلَّا بِوَاسِطَةِ عِلمِ العَرَبِـيَّـةِ [ظ٧]؛ فَلِأجلِ هذَا قَضَينَا بِوُجُوبِه.

التَّقريرُ الثَّاني: أنَّ وُجُوبَه إنَّمَا هو عَلَى جِهَةِ الكِفَايَةِ:

اعلَم أنَّا لا نُرِيدُ بِكَونِه وَاجِبًا عَلَى الكِفَايَـةِ إلَّا أنَّ الغَيرَ مَتَى قَاربَـه سَقَطَ وُجُوبُـه عَلَى مَن عَدَاه، وَهذا هوَ المقصُودُ بِكُلِّ وَاجِبٍ يكُونُ وُجُوبُـه عَلَى الكِفَايَـةِ، وَهذَا نَحوُ الدُّعَاءِ إلَى اللَّه تعَالى بِالعِلمِ، وَإحيَاءِ مَعَالِمِه، وَنَحوُ الدُّعَاءِ إلَى الجِهادِ بِالسَّيفِ، وَإقَامَةِ عَمُودِ الدِّينِ، وَنَحوُ إصلاحِ الطُّرُقَاتِ، فَهذِه الأُمُورُ كُلُّها وَمَا شَاكَلَها إنَّـمَا يَتوَجَّه وُجُوبُها عَلَى الكِفَايَةِ عَلَى مَعنَى أنَّ أيَّ شَخصٍ قَامَ بِها سَقَطَ وُجُوبُه عَلَى البَاقِينَ، وَإن وَقَعَ الإخلالُ بِها تَوَجَّه الحَرَجُ والإثمُ عَلَى مَن كَانَ الوُجُوبُ مُتوَجِّهًا إلَيه، وَهذَا نَحوُ أن يَمُوتَ مَيِّتٌ في قَريَةٍ مِنَ المُسلِمِينَ، فَيَقَعُ مِنهم الإخلالُ فيه وَتَجهيزُه، فَإنَّ الإثمَ إنَّمَا يَتوَجَّه عَلَى مَن كَانَ الوُجُوبُ مُتوَجِّهًا عَلَيه مِن أهلِ تِلكَ القَريَـةِ، وَهكَذَا القَولُ في نَظَائِره، وَعِلمُ العربِـيَّـةِ يكُونُ حَالُه هكَذَا مَتَى قَارَبَه وَبِغَيرِه مِن سَائِرِ العُلُومِ الدِّيـنِـيَّـةِ وَاحِدٌ مِن أبنَاءِ الأُمَّةِ سَقَطَ الوُجُوبُ عَنِ البَاقِينَ، وَإن أخَلُّوا بِه تَـوَجَّه الحَـرَجُ؛ لِأجلِ إخلَالِهم بِمَا وَجَبَ عَلَيهم في ذَلِكَ.

فَهذَا مَا أرَدنَا ذِكرَه في الدِّستُورِ المُتَضَمِّنِ لِهذِه المُقَدِّمَاتِ الخَمسِ، وَنَشرَعُ الآنَ في شَرحِ كَلَامِ الشَّيخِ عَلَى الشَّرطِ الَّذي اعتبَرنَاه، مُستَعيـنِـينَ بِاللَّه، وَهوَ خَيرُ مُعِينٍ.

[الكَلِمَةُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ الشَّيخُ العَالِمُ الـمُحقِّقُ عُثمَانُ بنُ عُمَرَ الـمَعرُوفُ بِابنِ الحَاجِبِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **الكَلِمَةُ لَفظٌ وُضِعَ لِمَعنًى مُفرَدٍ، وَهيَ اسمٌ، وَفعلٌ، وَحَرفٌ؛ لِأنَّها إمَّا أن تَدُلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِها أو لا، الثَّاني الحَرفُ، والأوَّلُ إمَّا أن يَقتَرِنَ بِأحَدِ الأزمِنَةِ الثَّـلَاثَةِ أو لا، الثَّانِـي الاسمُ، وَقَد عُلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنها** ».

قَالَ الإمَامُ ﵀: لَفظُ الكَلِمَةِ فيها ثَلاثُ لُـغَـاتٍ: (كَلِمَةٌ، وكِلمَةٌ، وكَلمَةٌ) عَلَى: (كَتِفٍ)، وَ(كَبِدٍ) [و٨] فَالكَلِمَةُ، بِفَتحِ الفَاءِ وكَسرِ العَينِ، بِـوَزنِ (نَبِقَـةٍ)، هيَ اللُّغَةُ الحِجَازيَّـةُ، وَالكِلمَـةُ، بِكَسرِ الفَاءِ، وَسُكُونِ العَينِ هيَ اللُّغَةُ التَّميميَّةُ، بِوَزنِ (سِدرَةٍ)، وَالكَلمَةُ، بِفَتحِ الفَاءِ وَسُكُونِ العَينِ كَـ (تَمرَةٍ) لُغَةٌ لِبَعضِ العَرَبِ[1].

وَالكَلَامُ اسمٌ للجَمعِ، ولَيسَ جَمعًا عَلَى الحَقيقَةِ مِمَّا يَكُونُ الفَصلُ بَينَه وَبَينَ وَاحِدِه طَرح التَّاءِ، كَـ(تَمرةٍ) وَ(تَمرٍ)، يُذكَّرُ، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠] وَيُـؤَنَّثُ عَلَى تَأويلِ الكَلِمَاتِ، وَلا يُطلَقُ عَلَى المفرَدِ، وَيُطلَقُ عَلَى المركَّبِ عَلَى المُفيدِ مِنه؛ لِأنَّـه اسمُ جَمعٍ لِلكَلِمَةِ، كَمَا أشَرنَا إلَيه مِن قَبلُ.

وَأقَلُّ مَا يُطلَقُ عَلَى ثَلاثَةِ أعدَادٍ فَمَا فَوقَها؛ لِأنَّها أقَلُّ مَا يُطلَقُ عَلَيه اسمُ الجَمعِ؛ وَلِهذَا قَالَ سيبَوَيه[2]: « هذَا بَابُ عِلمِ[3] مَا الكَلِمُ مِنَ العَرَبيَّـةِ »، يُشيرُ بِه إلَى الاسمِ، وَالفعلِ، وَالحَرفِ.

فَإذَا تَمهَّدَت هذِه القَاعِدَةُ، فَاعلَم أنَّ كَلَامَ الشَّيخِ قَد اشتَمَلَ عَلَى بَيَانِ مَاهيَّةِ الكَلِمَةِ، ثُمَّ بَيانِ أنواعِها، ثُمَّ حَصرِها في هذِه الأنوَاعِ، فَهذِه مَباحِثُ ثَلَاثَـةٌ، نُفَصِّلُها

---

(١) انظر هذه اللغات في الصحاح (كلم)، وهي محكية عن الفراء، وابن يعيش ١/ ١٩، والتذييل ١/ ١٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٢.

(٣) كذا في الكتاب ١/ ١٢ وفي الأصل: (هذا ما باب على) وهو تحريف.

بِمَعُونَةِ اللَّه:

البَحثُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَاهيَّةِ الكَلِمَةِ

وَلَها مَعنَيَانِ: حَقيقيٌّ، وَمَجازيٌّ، فَالمجازيُّ مَا لا يَسبِقُ إِلَى الفَهمِ عِندَ إِطلَاقِه، وَهذا نَحوُ تَسميَةِ القَصيدَةِ بِالكَلِمَةِ، يُقَالُ: لِفُلَانٍ كَلِمَةٌ شَاعِرَةٌ، وَيُقَالُ لعيسَى عليه السلام: إِنَّه كَلِمَةُ اللَّه، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾ [النساء: ١٧١]؛ لِأَنَّـه لَمَّا كَانَ مُنتفَعًا بِه في الدّينِ، كَمَا يُنتفَعُ بِكَلَامِ اللَّه، قيلَ لَه: كَلِمَةُ اللَّه، كَمَا قيلَ لِحَمزَةَ: إِنَّه أَسَدُ اللَّه، ولِخَالِدٍ: إِنَّـه سَيفُ اللَّه، وَأَمَّا الحَقيقيُّ فَهو مَا أَشَارَ إِلَيه الشَّيخُ في تَعريفِها بِأَنَّها لَفظٌ وُضعَ لِمَعنًى مُفرَدٍ.

وَاعلَم أَنَّـه لا سَبيلَ إِلى مَعرفَةِ مَعنَى الكَلِمَةِ وَمَاهيَّـتِها إِلَّا بَعدَ مَعرِفَةِ مَا تَلتَئِمُ مِنه حَقيقَتُها مِنَ المُفرَدَاتِ، وَتكُونُ مُتوَقِّفَةً عَلَيها، وَهيَ اللَّفظُ، وَالوَضعُ، وَالمَعنَى المُفرَدُ، فَهذِه أُمُورٌ ثَلاثَـةٌ، لا بُـدَّ مِن كَشفِها وَبَيانِـها:

أَوَّلُها: [ظ٨] اللَّفظُ هو الصَّوتُ المُتقَطّعُ أَحرُفًا، فَلَو جيءَ بِالصَّوتِ سَاذَجًا مِن غَيرِ تَقطيعٍ لَم يكُن لَفظًا، وَإِنَّما يكُونُ لَفظًا إِذَا كَانَ مُقَطَّعًا عَلَى هذِه الكَيفيَّـةِ؛ إِمَّا حَقيقةً كَسَائِرِ مَا يُلفَظُ بِه، وَإِمَّا حُكمًا، كَقَولِكَ: (ضَرَبَ)، فَإِنَّ في (ضَرَبَ) ضَميرًا هوَ فَاعِلٌ لَه، وَلَيسَ مَلفُوظًا بِه، وَإِنَّمَا هو في حُكمِ مَا يُلفَظُ بِه مِن جِهَةِ أَنَّ الفعلَ لا بُدَّ لَه مِن فَاعِلٍ، مُهمَلًا كَانَ أَو مُستعمَلًا، وَنَعني بِالـمُهمَلِ مَا رَفَضَته العَرَبُ عَنِ التَّكَلُّم بِه، وَهوَ كَثيرٌ وَاسِعٌ، وَنُريدُ بِالمُستعمَلِ مَا كَانَ جَاريًا عَلَى أَلسِنَتِهم بِالاستعمَالِ، وَفي حُكمِ المُستعمَلِ مَا كَانَ مِنَ الأَلفَاظِ المُعَرَّبَةِ، كَـ (اللِّجَام) و(الفِرِنْد)، فَإِنَّهمَا في حُكمِ مَا يكُونُ مُستَعملًا في كَلامِهم؛ لأَنَّـه صَارَ مِثلَها في الاطِّرَادِ، مَع كَونِه أَعجَميًّا.

وَالقَولُ أَخَصُّ مِنَ اللَّفظِ، لِأَنَّ القَولَ إِنَّمَا يُطلَقُ عَلَى مَا كَانَ مُفيدًا، بِخِلافِ اللَّفظِ، فَإِنَّـه لا يُشتَرَطُ في إِطلاقِه الإِفَادَةُ، بَل كَمَا يُطلَقُ عَلَى المُستعمَلِ، فَقَد يُطلَقُ عَلَى

الـمُهمَلِ أيضًا، وَحُكِـيَ عَنِ الرُّمَّانيِّ[١] أنّـه قَالَ في حدِّ اللَّفظِ[٢]: مَا خَرَجَ مِنَ الفَمِ، وَهذَا فَاسِدٌ بِالرِّيقِ وَاللُّعَابِ، فَإِنَّهمَا خَارِجَانِ مِنَ الفَمِ، لا يُـقَـالُ لَهما لَفظٌ، وَحُكيَ عَنِ السَّيِّدِ رُكنِ الدّينِ[٣] أنّـه قَالَ في حَدِّ اللَّفظِ[٤]: مَا يُتلَـفَّظُ بِـه، وَهذَا فَاسِدٌ أيضًا، فَإِنّـه تَفسيرٌ للشَّيءِ بِنَفسِه، وَإِحَالةٌ لِأحَدِ المَجهولَينِ عَلَى الآخَرِ، كَقُولِ مَن قَالَ في حَدِّ العِلمِ: إنَّه مَا يُعلَمُ بِه، وَعُذرُه في ذَلِكَ هو أنّـه لَم يَأتِ بِه عَلَى جِهةِ التَّحديدِ، وَتَعريفُ المَاهيَّـةِ مُقَدَّرٌ[٥] أغنى عنه[٦] إيقَاعُ لَفظِ أمرٍ يُفهمُ بِسَمَاعِه ذَلِكَ الأمرُ، وَذلِكَ بِكَونِ إدرَاكِ مِثلِ هذا، لكِنَّه بِالتَّوَاطُؤِ مِن جِهةِ التَّحديدِ، وَتَعريفُه تَسَاهلَ فِـيـه اتِّـكَالًا عَلَى أنّـه لا يُشكِلُ حَالُه.

وَثَانيها: الوَضعُ بِالتَّوَاطُؤِ مِن جِهةِ وَاضعي اللُّغَةِ عَلَى إطلاقِ هذِه الأسمَاءِ عَلَى مُسَمَّيَاتِها المَخصُوصَةِ، وَتَقريرُ المُوَاضَعَةِ عِندَ القَائِلينَ بِها هوَ أن تَـتَّفِقَ جَمَاعَةٌ مِن

---

(١) علي بن عيسى بن علي بن عبد اللّه أبو الحسن الرماني، كان إمامًا في العربية، علامة في الأدب، في طبقة الفارسي والسيرافي، معتزليًا ولد سنة ست وسبعين ومائتين، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، صنَّف: الحدود الأكبر، الأصغر، شرح أصول ابن السراج، شرح موجزه، وشرح كتاب سيبويه، وشرح مختصر الجرمي، وشرح الألف واللام للمازني، وغير ذلك، مات في حادي عشر جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة ١٥٤، ومعجم الأدباء ٤/ ١٩١، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠.

(٢) انظر هذا الحد في الكناش ١/ ١١٤، والفرق بين الضاد والظاء للداني ٨٤، دون عزو للرماني. ولم أعثر عليه في شرح لكتاب سيبويه.

(٣) السّيّد ركن الدّين هو الحسن بن محمّد بن شرف شاه العلويّ الحسيني الإستراباذي، أبو الفضائل، السّيد ركن الدّين، صاحب المصنّفات الكثيرة في النّحو والصّرف والمنطق، منها ثلاثة شروح على الكافية وهي مطوّلٌ وصغيرٌ ومتوسّط، وشرحٌ على شافية ابن الحاجب، وشرح فصيح ثعلب، وشرح الحماسة، وشرح شمسيّة المنطق، وغيرها، مات سنة سبعمائة وخمس عشرة للهجرة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٢٨، ومعجم الأدباء ٨/ ٥، وهدية العارفين ١/ ٢٨٣.

(٤) انظر الوافية في شرح الكافية لركن الدين ٢ (رسالة).

(٥) في الأصل: (مقدرا) وكذا يقتضي السياق.

(٦) في الأصل: (عن) وكذا يقتضي السياق.

أهلِ الوَضعِ، فَيضطَرُّهم الحَالُ إِلَى التَّخَاطُبِ بِهذِه المُسَمَّيَاتِ؛ لِمَا لَهم فيها مِنَ الأغرَاضِ وَالمَقَاصِدِ، فَيَقَعُ مِنهم التَّفَاهُمُ عَلَى إطلاقِ كُلِّ اسمٍ مِنها مَخصُوصٍ، فَهكَذَا يكُونُ تَقريرُها عِندَ مَن ذَهب [و٩] إلى أنَّ دَلالتَها عَلَى مَدلُولاتِها بِالمُوَاضَعَةِ، بِخِلافِ التَّوقِيفِ، فَإِنَّه تَقريرٌ مِن جِهةِ اللَّه عَلَى ألسِنَةِ الرُّسُلِ، فَإِنَّ هذِه الأسمَاءَ مَوضُوعَةٌ عَلَى مُسَمَّيَاتِها المَعلُومَةِ، وكَلامُ الشَّيخِ هاهنَا دَالٌّ عَلَى أنَّ دَلالةَ الألفَاظِ عَلَى مَعَانيها بِالمُوَاضَعَةِ، عَلَى اختِلافٍ فيه[1]، فَمِن قَائِلٍ بِالموَاضَعَةِ، وَهو الأكثَرُ، وَقَائِلٍ بِالتَّوقِيفِ، وَقَائِلٍ بِالأمرَينِ جَميعًا، وَقَائِلٍ بِالوَقفِ في الأقسَامِ كُلِّها. وَلَه مَوضعٌ أخَصُّ بِه.

وَثَالِثُها: المَعنَى المُفرَدُ، وَمَعنَاه مَا يكُونُ جُزؤُه غَيرَ دَالٍّ عَلَى جُزءِ مَعنَاه حينَ كَانَ جُزءًا لَه، وَهذَا كَقَولِنَا: (رَجُلٌ)، فَإِنَّه مُفرَدٌ؛ لِأنَّ جُزأه، وَهوَ كُلُّ حَرفٍ مِن حُرُوفِه، غَيرُ دَالٍّ عَلَى جُزءِ مَعنَاه وَقتَ كَونِه جُزءًا لَه، وَهكَذَا قَولُنَا: (بَعلَبَكُّ) فَإِنَّه مُفرَدٌ إذَا كَانَ اسمًا لِمَوضعٍ؛ لِأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن جُزأيه غَيرُ دَالٍّ عَلَى مَعنَاه حينَ كَانَ جُزءًا لَه، بِخِلَافِ حَالِه إِذَا لَم يكُن جُزءًا[2] لَه، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهمَا دَالٌّ عَلَى حيَالِه وَاستِقلَالِه بِالإِضَافَةِ إِلَى غَيرِه.

فَهذَا تَقريرُ المُفرَدِ في ألسِنَةِ النُّحَاةِ، **فَإِذَا تَقَرَّرَت هذِه القَاعِدَةُ رَجَعنَا إِلَى تَفسيرِ كَلَامِه:**

فَاللَّفظُ حَسَنُ الحَدِّ؛ لاندِرَاجِ غَيرِ المَحدُودِ تَحتَه مِمَّا يُخَالِفُه، مِمَّا لَيسَ كَلِمَةً، وَمَا

---

(١) قال في المزهر ١/ ١٨: « الألفاظُ إما أن تدل على المعاني بذواتها أو بوَضع اللَّه إياها أو بوَضع الناس أو بكَون البعض بوَضع اللَّه والباقي بوضع الناس والأول مذهب عباد بن سليمان والثاني مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وابن فُورك والثالث مذهب أبي هاشم وأما الرابع فإما أن يكونَ الابتداءُ من الناس والتَّتِمَّة من اللَّه وهو مذهب قوم ». وانظر الخصائص ١/ ٤٠-٤١، والطراز ٢/ ٨٠، والمحصل للعلوي (مخطوط) ١/ ١٧، وعنقود الزَّواهر في الصَّرف للقوشجي ١٨٠-١٨١.

(٢) في الأصل: (خبرا) وكذا يقتضي السياق.

عَدَاه فُصُولٌ تتمَيَّزُ بِه الكَلِمَةُ عَن غَيرِها مِن سَائِرِ مَا يُتَلَفَّظُ بِه.

وَقَولُـه: (**لَفظٌ**) قَيدٌ يَحتَرزُ بِـه عَنِ الأشكَالِ، والإِشَارَاتِ، وَالعُقُودِ بِالأَصَابعِ، وَالأَعلَامِ المَنصُوبَـةِ، فَإِنَّ هـذِه الأُمُورَ كُلَّها دَالَّـةٌ عَلَى مَعَانٍ، لَـكِنَّها لا تكُونُ كَلِمَةً؛ لِأَنَّها غَيرُ مَلفُوظٍ بِها، فَلا جَرمَ خَرَجَت.

قَولُه: (**وُضعَ لِمَعنًى**) قَيدٌ وَاحِدٌ، وَلَيسَ مُتعَدِّدًا، يَحتَرِزُ بِه عَن مَا أُهمِلَ مِنَ الكَلَامِ، وَلَم يكُن مُستَعمَلًا فَإِنَّه لا يُعدُّ مِنَ الكَلامِ لِإِهمَالِه، وَهذا كَقُولِكَ: (دَيز) في مَقلوبِ (زَيدٍ)، و(كَادث) و(مادث)، فَإِنَّ هذِه وإِن كَانَ مَلفوظًا بِها، لكنّها خَارِجَـةٌ عَن أن تَـكُونَ كَلِمَاتٍ لما لَم يُتوَاضَع عَلَيها بِالاستعمَالِ لَها في اللُّغَةِ العَربِيَّـةِ، وَالمهمَـلاتُ كَثيرَةٌ فِـي اللُّغَةِ، وَمَن أَرَادَها فَليُطَالعها مِنَ الكُتُبِ اللُّغَويَّـةِ المحَرَّفَـةِ.

قَولُـه: (**مُفرَدٍ**) يَحتَرِزُ عَمَّا كَانَ مُركَّبًا مِنَ الكَلامِ، إِمَّا عَلَى جِهةِ الإِسنَادِ، كَقولِكَ [ظ٩]: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَ(عَمرٌو خَارجٌ)، وَإِمَّا عَلَى غَيرِ جِهةِ الإِسنَادِ، نَحوُ: (خَمسَةَ عَشَرَ)، وَغَيره مِن سَائِر المُركَّبَاتِ، فَإِنَّ مَا هذَا حَالُه لَيسَ كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا هوَ مُركَّبٌ مِن أكثَر مِن كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَقَد انتَظَمَ بِمَا ذكَـرَه حَدُّ الكَلِمَةِ وَمَاهيَّتُها، وَقَد ذكَرَ النُّحَاةُ أُمُورًا في تَعرِيفِها لا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِيرَادِها استِغنَاءً بِمَا أورَدَه عَن ذَلِكَ، وَقَد رَمَزنَا إِلى شَيءٍ مِنها في شَرحِنَا لِكِتَابِ المُفَصَّلِ.

وَتَمَامُ التَّقرِيرِ لِمَاهيَّـةِ الكَلِمَةِ بِذِكرِ مَا يَرِدُ عَلَيها مِنَ الإِشكَالاتِ والانفِصَالِ عَنها:

وَاعلَم أَنَّـه يَرِدُ عَلَى حَدِّ الكَلِمَةِ إِشكَالاتٌ، نَذكُرُها وَنُجيبُ عَنها، وَجُملةُ مَا نُورِدُه مِن ذَلِكَ إِشكَالاتٌ ثَلاثَـةٌ:

الإِشكَالُ الأَوَّلُ: هـوَ أَنَّ حَاصِلَ كَلامِهم هاهنَا أَنَّ مَدلُولَ اللَّفظِ فِـي حَـدِّ الكَلِمَـةِ مَعنًى، وَقَد يُوجَـدُ فِـي الكَلِمَاتِ مَا مَدلُولُـه لَفظٌ، وَهـذَا كَلَفظِ الاسمِ، والفعلِ، والحَرفِ، فَإِنَّها كَلِمَاتٌ مَقُولَـةٌ عَلَى مِثلِ قَولِنَا: (رَجُلٌ)، وَ(قَـامَ)، وَ(قَـد)، وَفي

هذا نَقضٌ للحَدِّ؛ لِمَا فيه مِن خُرُوجِ بَعضِ المحدُودِ عَنه، كَمَا تَرَى.

وَالجَوَابُ أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ مَدلُولَ هذِه الكَلِمَاتِ ألفاظٌ، كَمَا زَعمتُم، وَلكِنَّا نَقُولُ: إنَّ لَفظَ الاسمِ، وَالفعلِ، وَالحَرفِ مَقُولَـةٌ عَلَى حَقَائِقَ ذِهنِيَّـةٍ يُتعَقَّلُ تَصَوُّرُها في الأذهانِ، وَيُـمكِنُ وُجُودُها في الخَارِجِ، يَصدُقُ عَلَيها قَولُنَا: (رَجُلٌ)، وَ(ضَرَبَ)، وَ(قَد)، وَإذَا كَانَ الأمرُ، كَمَا قُلنَاه في حَقِّها كَانَت مَدلُولاتُها مَعَانِيَ، وَعِند هذا تَـكُونُ مُندَرِجَةً تَحتَ المَاهيَّـةِ، وَتَستَقيمُ، والَّذي يَـدُلُّ عَلَى أنَّ هذِه الكَلِمَاتِ مَقُولَـةٌ عَلَى حَقَائِـقَ ذِهنِيَّـةٍ تَصَوُّرِيَّـةٍ هوَ أنَّ العِبَارَاتِ تَـكُونُ مُختَلِفَـةً عَلَى الاسمِ، وَالفعلِ، وَالحَرفِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّ حَقَائِقَها في أنفُسِها غَيرُ مُختَلِفَةٍ، وَفي هذا دَلالَـةٌ عَلَى مَا قُلنَاه مِن إطلاقِ الكَلِمَةِ عَلَى المَعَاني دُونَ الألفَاظِ.

الإشكَالُ الثَّانِـي: اعتَقَدتُم فِـي حَـدِّ الكَلِمَةِ دَلالتَها عَلَى مَعنًى مُفرَدٍ، وَنَجِدُ فِـي الكَلِمَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُركَّـبَـةٍ، كَلَفظَةِ الجُملَةِ، وَلَفظَةِ الخَبَرِ، فَإنَّهما لَفظَتَانِ مُفرَدتَانِ تَدُلَّانِ عَلَى مِثلِ قَولِنَا: (زَيدٌ [و١٠] قَائِمٌ)، وَ(ذَهبَ عَمرٌو)، وَفِـي هذَا نَقضٌ للحَدِّ؛ لِخُرُوجِ بَعضِ المحدُودِ عَنه.

والجَوَابُ أنَّـا لا نُسَلِّمُ أنَّ لَفظَ الخَبَرِ وَلَفظَ الجُملَةِ مَقُولانِ عَلَى مِثلِ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَ(ذَهبَ عَمرٌو) فَيَلزَمُ مَا قُلتُمُوه، وَإنَّمَا يُـقَالانِ عَلَى مَعنًى ذِهنيٍّ يُمكِنُ تَصَوُّرُه، وَيُعقَلُ وُجُودُه في الخَارِجِ، يَصدُقُ عَلَيـه قَولُـنَـا: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَ(ذَهبَ عَمرٌو)، وَيُوصَفُ بِأنَّـه يَحتَمِلُ الصِّدقَ وَالكَذِبَ.

وَمَتَى كَانَ الأمرُ فيه عَلَى مَا قُلنَاه كَانَ مَدلُولُ الكَلِمَةِ لَفظًا يَدُلُّ عَلَى مَعنًى مُفرَدٍ، وكَانَ الحَدُّ مُستَقيمًا؛ وَلِهذَا فَإنَّ هذا المَعنَى تَختَلِفُ العِبَارَاتُ عَلَيـه بِالفَارِسيَّـةِ، وَالتُّركِـيَّـةِ، والسُّريُونِـيَّـةِ، وَهو في نَفسِه غَيرُ مُختَلِفٍ، وَفي هذا دَلالَـةٌ عَلَى مَا قُلنَاه مِن كَونِـه أمرًا هيِّـنًـا يُمكِنُ وُجُودُه وَتَعقُّـلُـه.

الإشكَالُ الثَّالِثُ: إذا اقتَصَرتُم في حَدِّ الكَلِمَةِ عَلَى قَولِكُم: « لَفظٌ وُضعَ لِمَعنًى

مُفرَدٍ » خَرجَ الحَرفُ عَنِ الحَدِّ، وَهوَ مِن جُملَةِ الكَلِمَةِ، وَبَيَانُه أَنَّه لا يَخلُو حَالُه إِمَّا أن يَدُلَّ عَلَى مَعنًى، أو لا يَدُلَّ، فَإِن لَم يكُن دَالًّا خَرَجَ عَن حَدِّ الكَلِمَةِ، وَإِن دَلَّ عَلَى مَعنًى خَرَجَ عَن مَعناه أيضًا؛ لأَنَّكُم لَم تَشتَرِطُوا ذِكرَ مُتعَلِّقِه، وَعِندَ هذا يَكُونُ دَالًّا عَلَى مَعنًى فِي نَفسِه، وَهوَ مُحَالٌ.

وَالجَوَابُ: قَد تَقَرَّرَ أَنَّ الحَرفَ دالٌّ عَلَى مَعنًى لا مَحالَةَ، وَإِلَّا كَانَ مَعدُودًا في المُهمَلاتِ، وَهوَ مُحَالٌ، وَإِن ثَبتَ ذلِكَ كَانَ مُندَرِجًا فِي مَاهِيَّةِ الكَلِمَةِ، وَهذا هوَ مَطلُوبُنَا.

قَولُه: « **إِذَا لَم يُذكَر مُتعَلِّقُه كَانَ دَالًّا عَلَى مَعنًى فِي نَفسِه** ».

قُلنا: إِنَّمَا ذكَرنَاه هاهنَا بِاعتِبَارِ كَونِه كَلِمَةً، وَدَلالَتُه عَلَى مَعنًى مُطلَقٍ كَافِيَةٌ في كَونِه كَلِمَةً، أَمَّا ذِكرُ مُتعَلِّقِه فَإِنَّمَا يكُونُ بِاعتِبَارِ كَونِه حَرفًا، وَهذَا أَمرٌ آخَرُ بِمَعزِلٍ عَمَّا نَحنُ فيه، فَهذِه زُبدَةُ مَا يَرِدُ مِنَ الإِشكَالاتِ عَلَى حَدِّ الكَلِمَةِ.

دَقِيقَةٌ:

اعلَم أَنَّ قَولَه في حَدِّ الكَلِمَةِ: « **مُفرَدٍ** »، كَمَا يُمكِنُ أن يَكُونَ مَجرُورًا، وَهوَ الظَّاهِرُ، صِفَةً « **لِمَعنًى** »، فَهوَ مُحتَمِلٌ أن يكُونَ مَرفُوعًا، صِفَةً لِقَولِه: « **لَفظٌ** »؛ لأَنَّ اللَّفظَ يكُونُ مُفرَدًا [ظ ١٠] تَبعًا لِمَعنَاه الإِفرَادِيِّ، وَالمعنَى إِذَا كَانَ مُفرَدًا فَاللَّفظُ مِثلُه؛ لِكَونِه مَدلُولًا لَه، فَلا بُدَّ فِيه مِنَ التَّطَابُقِ في الإِفرَادِ وَالتَّركِيبِ جَمِيعًا، خَلا أَنَّ الجَرَّ فيه أَحسَنُ لِأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ اللَّفظَ مِن حَقِّه أن يَكُونَ تَابعًا للمَعنَى، فَإِذا وَصَفنَا المَعنَى بِالإِفرَادِ كَانَ اللَّفظُ عَلَى وُفقِه، وتَابعًا لَه، فَكَأَنَّه قَالَ: الكَلِمَةُ لَفظٌ مُفرَدٌ وُضعَ لِمَعنًى مُفرَدٍ، لكِنَّه استَغنَى بِأَحدِهِمَا عَنِ الآخَرِ.

وَأَمَّا ثَانيًا فَلأَنَّا لَو جَعَلنَاه صِفَةً لِقَولِه: « **لَفظٌ** » لكَانَ في ذَلِكَ الفَصلُ بَينَ الصِّفَةِ

وَمَوصُوفِها مِن غَيرِ حَاجَةٍ، وَهوَ غَيرُ مُستَحسَنٍ؛ فَلِهذَا وجَبَ كَونُـه مَجرُورًا، صِفَةً لِمَعنًى، فَـأمَّـا الزَّمَخشَرِيُّ فَقَد جَعَلَه صِفَةً لِمَعنًى، وَقَطَعَ الاحتِمَالَ عَن غَيرِه بِقَولِه في حَدِّ الكَلِمَةِ: هيَ اللَّفظَةُ الدَّالَّـةُ عَلَى مَعنًى مُفرَدٍ بِالوَضعِ(١)، وَاللَّه أعلَمُ.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ أنوَاعِ الكَلِمَةِ

قَالَ الشَّيخُ: « وَهيَ اسمٌ، وَفعلٌ، وَحَرفٌ »، وَقَد صَرَّحَ في الشَّرحِ بِأنَّ هذِه أنوَاعُ للكَلِمَةِ(٢)، وَفيه إشَارَةٌ إلَى أنَّ الكَلِمَةَ جِنسٌ، وَهذِه أنوَاعُه، وَهوَ اصطِلاحُ أهلِ المَنطِقِ مِن أنَّ النَّوعَ مُندَرِجٌ تَحتَ الجِنسِ، وَأنَّ الجِنسَ أعَمُّ مِنه، وَهوَ أخَصُّ مِنَ الجِنسِ؛ ولِهذَا اندَرَجَ تَحتَه، فَأمَّا الـمُتكَلِّمُونَ فَالنَّوعُ عِندَهم أعَمُّ مِنَ الجِنسِ؛ لأنَّ النَّوعَ يُطلَقُ عَلَى الـمُختَلِفِ وَالـمُتَمَاثِلِ، وَالجِنسُ إنَّمَا يُطلَقُ عَلَى المتَمَاثِلِ، فَيَقُولُونَ: جِنسُ السَّوَادِ، وَجِنسُ الحَلاوَةِ، وَيَقُولُونَ: نَوعُ الحَركَةِ، وَنَوعُ الاعتِمَادِ، وَأمَّا عُلَمَاءُ الأدَبِ مِنَ النُّحَاةِ وَأهلِ اللُّغَةِ فَلا يَفصِلُونَ بَينَ الأمرَينِ، فَالجِنسُ عَلَى رَأيِ أهلِ الـمَنطِقِ مَقُولٌ عَلَى كَثيرينَ مُختَلِفينَ بِالحَقيقَةِ، وَالنَّوعُ مَقُولٌ عَلَى كَثيرينَ مُختَلِفينَ بِالعَدَدِ، وعَلَى هذَا لَفظُ الحَيوَانِ عِندَهم جِنسٌ؛ لِأنَّـه مَقُولٌ عَلَى الإنسَانِ، وَالحِمَارِ، وَالفَرَسِ، وَالأسَدِ، وَهيَ في أنفُسِها مُختَلِفَةُ الحَقَائقِ، وَلَفظُ الإنسَانِ عِندَهم نَوعٌ؛ لِأنَّـه مَقُولٌ عَلَى كَثيرينَ مُختَلِفينَ بِالعَدَدِ، وَهوَ زَيدٌ، وَعَمرٌو، وَبكرٌ، وَخَالدٌ، وَاختِلافُهم إنَّمَا هوَ بِالعَدَدِ، وَهوَ زَيدٌ، وَعَمرٌو، دُونَ الحَقيقَةِ، فَإنَّهم مُشتَرِكُونَ فيها، وَهذَا بَحثٌ لَفظيٌّ، لَيسَ وَرَاءَه كَثيرُ فَائِدَةٍ.

وَقَد اتَّـفَقَ أئِمَّةُ الأدَبِ [و ١١] والجَمَاهيرُ مِن حُذَّاقِ هذه الصِّنَاعَةِ عَلَى أنَّ أوَّلَ مَن قَرَّرَ هذِه الأنوَاعَ الثَّلاثَةَ، وَأبرَزَها، وَاستَخرَجَها مِن كِنَاسِها، وَأحرَزَها، أميرُ المُؤمِنينَ

---

(١) المفصل ٢٣.

(٢) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢١٦.

عَليُّ بنُ أبي طَالِبٍ كَـرَّمَ اللَّه وَجهه، فَإِنَّـه يُحكَى أنـه دَخَلَ عَلَيـه أبُو الأسوَدِ الدُّؤَليُّ[١]، فَقَالَ لَه: يَا أميرَ المُؤمِنينَ، ذَهبَت لُغةُ العَرَبِ، وَتُوشِكُ، إن تَطاوَلَ عَلَيها زَمَانٌ، أن تَضمَحِلَّ، قَالَ لَه: وَمَا ذَاكَ، فَقَالَ لَه: إنّي دَخلتُ عَلَى ابنَتي بِالبَصرَةِ، فَقَالَت: يَا أبَه مَا أشَدُّ الحَرِّ، بِرَفعِ (أشَدّ)، فَقَالَ مُجيبًا لَها: شَهرا نَاجِرٍ، فَقَالَت لَـه: يَا أبَـه إنَّمَا أخبَرتُك، وَلَم أسألك، فَقَالَ أميرُ المُؤمِنينَ: هلُمَّ صَحيفَـةً، ثُمَّ أملَى عَلَيه فَقَالَ: الكَلامُ لا يَخرُجُ عَن اسمٍ، وَفعلٍ، وَحَرفٍ جَاءَ لِمَعنًى، ثُمَّ رَسَمَ لَـه رُسُومًا[٢]، فَـتَـنَـاقَلَها النُّحَاةُ كَابِـرًا عَن كَابِـرٍ، وكَانَت أصلًا لَهم وَقَاعِدَةً، وَلِلَّه دَرُّ أميرِ المُؤمِنِيـنَ، لَـقَد صَارَ أُستَاذًا للعَالَمينَ في العُلُومِ الدِّيـنِيَّـةِ، وَقَاعِدَةً وَأصلًا فِـي إظهارِ الآدَابِ الحِكميَّةِ.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ حَصرِها في هذِه الأنوَاعِ

وَلَنَا في حَصرِها طَرِيقَانِ:

الطَّرِيقَـةُ الأُولَى فِـيهمَا عَقلِيَّـةٌ، وَتَقرِيرُها هوَ أنَّ الكَلِمَةَ لا يَخلُو حَالُها إما أن تَـدُلَّ عَلَى مَعنًى أم لا، فَإن لَم تَـكُن دَالَّـةً، فَهيَ المهمَلَـةُ، ولا حَاجَة بِنَا إِلَى ذِكرِها؛ لأنَّ كَلامَنَا إِنَّمَا هوَ في المستَعمَلِ بَينَ العُقَلاءِ في جَميعِ اللُّغَات، وَإِن دَلَّت، فَلا يَخلُو حَالُها إمَّا أن تَدُلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِها أم لا، فَالثَّاني هوَ الحَرفُ، وَالأوَّلُ إمَّا أن تَقتَرِنَ في دَلالَتِها عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيه بِأحَدِ الأزمِنَةِ، أم لا، فَإن لَم تَكُن مُقتَرِنَةً بزمَانٍ فَهيَ[٣]

---

(١) هو ظالم بن عمرو بن ظالم بن بكر بن كنانة، أبو الأسود الدُّؤلي، قيل: هو أول من وضع النحو، كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيًا، وأسدَّهم عقلًا، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم، وروى عنه ابنه ويحيى بن يعمر، وصحب علي بن أبي طالب، وشهد معه صفين، وولي قضاء البصرة، وهو معدود في التابعين، والفقهاء، والمحدثين، والشعراء، والأشراف، والفرسان، وغير ذلك. مات سنة تسع وستين للهجرة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٢، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٨٥.

(٢) انظر هذه الرواية في: طبقات النحويين واللغويين ٢١، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٥٠.

(٣) في الأصل: (فهم) وكذا يقتضي السياق.

الاسمُ، وَإن كَانَت مُقتَرِنةً، فَهيَ الفعلُ، فَهذِه قِسمَةٌ عَقليّةٌ مُوجِبَـةٌ لحَصرِها في هذِه الأقسَامِ الثَّلاثَـةِ، لا مِريةَ فيها[1]، ثُمَّ لا مَزيدَ عَلَيها فِـي القُوَّةِ؛ لأنَّـه قَد تقَرَّرَ في بِدَايَـةِ العُـقُولِ أنَّـه كَانَ يَستَحيلُ أن تَـكُونَ الحَقيقَةُ الوَاحِدَةُ مُتَّصِفةً بِالنَّفيِ وَالإثبَاتِ جَميعًا، فَـتكُونَ ثَابِتَـةً مُنتَـفيَـةً، فإنَّـه يَستَحيلُ فِـي العُقُولِ أيضًا أن تَـكُونَ خَالِـيَـةً عَنهمَا، فإذَا تَـقَـرَّرَ هذَانِ العِلمانِ حَصَلَ أنَّ كُلَّ قِسمَةٍ مُتَرَدِّدةٌ بَينَ النَّفيِ والإثـبَـاتِ، فإنَّها مِن أوضَحِ العُلُومِ البَديهيَّـةِ وَأقوَاها، وَفِـي هذَا دَلالَـةٌ عَلَى صِحَّةِ [ظ١١] مَا قُلنَاه مِن حَصرِها في هذِه الأنوَاعِ الثَّلاثَـةِ.

الطَّريقَةُ الثَّانِيَـةُ سَمعيَّـةٌ، وَتَقريرُها هوَ أنَّ الإجمَاعَ مُنعَقِدٌ مِن جِهةِ أئِمَّةِ الأدَبِ النُّحَاةِ، وَأهلِ اللُّغَةِ، وَعُلَمَاءِ التَّصريفِ عَلَى انحِصَارِها في هذِه الأُمُورِ الثَّلاثَـةِ مِن غَيرِ زيَادَةٍ، وَمَا هذا حَالُه فَإنَّـه يُقطَعُ بِه؛ لأنَّ إجمَاعَهم حُجَّةٌ فيمَا تَـنَـاوَلَـه؛ لأنَّـه لا يُعتَـبَـرُ في كُلِّ عِلمٍ غَيرُ أهلِه؛ لأنَّ غَيرَهم عَوَامٌّ بِالإضَافَةِ إلَيهم، فَلا جَرَمَ كَانَ إجمَاعُهم قَاطِعًا عَلَى مَا ذكَرنَاه، فَلا يَجُوزُ خِلافُه، لا يُقَالُ: كَيفَ يُقَالُ بِأنَّهم مُجمعُونَ عَلَى حَصرِها فيمَا ذكَرتُم، وَقَد حكَى ابنُ بَابَشَاذَ أنَّه قَالَ[2]: إنَّ في الأسمَاءِ أسمَاءً مُشكِلةً، فَلَم يَجعَلها أسمَاءً وَاضِحَةً، وَلا حُرُوفًا، وَلا أفعَالًا، وَفي هذَا دَلالَةٌ عَلَى أنَّه لا وَجه لِلإجمَاعِ مَعَ خِلافِ مَن يُخَالِفُ؛ لِأنَّا نقُولُ: هذَا فَاسِدٌ، فَإنَّ ابنَ بَابشَاذَ قَاطِعٌ بِكَونِها أسمَاءً لا مَحَالةَ، وَلِهذَا استَدَلَّ عَلَى كَونِها أسمَاءً بِأدِلَّةٍ ذكَرَها، وَإنَّمَا سَمَّاها مُشكِلةً لَمَّا عَرَضَ فيهَا بَعضُ لَبسٍ في اسميَّـتِها، وَقَد زَالَ بالدَّليلِ الَّذي أورَدَه، فَحَصَلَ أنَّ الإجمَاعَ مُنعَقِدٌ عَلَى مَا ذكَرنَاه.

ثُمَّ قَالَ بَعدَ ذَلِكَ: « **وَقَد عُلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنها** » أرَادَ أنَّه قَد عُلِمَ، بِمَا أورَدَه

---

(١) في الأصل: (فيهما) وكذا يقتضي السياق.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٧٢.

مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى حَصرِ الكَلِمَةِ في أنوَاعِها: الاسمِ، وَالفعلِ، وَالحَرفِ، حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنها؛ لِأنَّـه قَدِ اندَرَجَ في مَعرِضِ الحَصرِ ذِكرُ جِنسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنها وَنَوعُه، وَهذا هوَ فَائِدَةُ الحَدِّ وَمَعنَاه، لا يُقَالُ: فَإذَا كَانَ الحَصرُ فِيـه دَلالَـةٌ عَلَى مَعرِفَةِ حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنها، فَلِأيِّ شَيءٍ كَرَّرَ ذِكرَ حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنها فِـي بَابِـه بِانفِرَادِه؛ لأنَّـا نَقُولُ: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأنَّ مَا ذكَرَه ها هنَا إِنَّمَا هوَ عَلَى جِهةِ الإجمَالِ دُونَ التَّفصِيلِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلِأنَّ مَا أورَدَه هاهنَا إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهةِ العُرُوضِ دُونَ القَصدِ مِن جِهةِ أنَّ ذِكرَه هاهنا إِنَّما كَانَ عَلَى جِهةِ الالتِزَام، وَمَا نَـذكُرُه مِن بَعدُ إِنَّمَا هو عَلَى طَرَائِقِ الـمُطَابَـقَـةِ، والدَّلالتَانِ مُفترِقَتانِ[1]، فَدَلالَـةُ المُطَابقَةِ وَضعيَّـةٌ، وَدَلالةُ التَّضمُّنِ والالتِزَامِ عَقلِيَّـةٌ، فَلا جَرَمَ كَرَّرَ ذِكرَ مَاهيَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنها بِكَلامٍ يَخُصُّه فِـي بَـيَـانِ مَاهيَّـتِـه. [و١٢]

---

(١) في الأصل: (مفترقان) وكذا يقتضي السياق.

[الكَلامُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **الكَلامُ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَينِ بِالإِسنَادِ، وَلا يَتَـأَتَّى ذَلِكَ إِلّا فِـي اسمَينِ، أو فعلٍ وَاسم** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام: الكَلامُ اسمُ جِنسٍ يَقَعُ عَلَى القَليـلِ وَالكَثِيـرِ، وَعَلَى التُّركيِّ وَالفَارِسيِّ وَالعَرَبيِّ، وَلَيسَ جَمعًـا؛ لأَنَّ (فَعَالًا) لَيسَ مِن أبنِيَـةِ الجُمُوعِ، وَلَـه شُعَبٌ كَثيرَةٌ، وَيَـقَعُ عَلَى فُنُونٍ مُـتَعَدِّدَةٍ، وَلكنَّا نُشيرُ مِنها إلى مَا يكُونُ لائِقًا بِالمَقَاصِدِ الأدَبِيَّـةِ، وَيَختَصُّ بِالمبَاحِثِ الإِعرَابيَّـةِ، فَـنَذكُرُ مَعنَاه، ثُمَّ نُردِفُه بِذِكرِ مَا يَتَرَكَّبُ مِنه مِنَ الأفرَادِ بذِكرِ تَقسيمِه، فَهذِه مَطَالِبُ ثَلاثَةٌ نُفصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه تعَالَى:

المطلَبُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَعنَاه

وَلَه مَجرِيَانِ:

المَجرَى الأوَّلُ: فِـي لِسَانِ أهلِ اللُّغَةِ، وَالكَلامُ عِندَهم اسمٌ لِمَا يُـتَـكَلَّمُ بِه، وَلَيسَ مَصدَرًا، وَالمَصدَرُ مِنه (كَلامًا) وَ(تَـكليمًا)؛ لأنَّ مُثَقَّلَ الحَشوِ يَأتِـي عَلَيهِمَا جَميعًا فِـي الصَّحيحِ، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨]، وَ(تَـكذيبًا)، وَيَأتِـي في المُعتَلِّ عَلَى: (التَّفعِلَةِ)، تَقُولُ: (عَزَّى تَعزِيَـةً)، وَ(رَوَّى تَروِيَـةً)، وَنَظيرُه فِـي المَصدَريَّـةِ وَالاسميَّـةِ قَولُهم: (الطَّلاقُ وَالتَّطليقُ).

وَالتَّـفـرِقَـةُ بَينَ المَصدَرِ وَالاسمِ ظَاهِرَةٌ، وَهوَ أنَّ المَصدَرَ يُشعِرُ بِالفعلِ، وَيُـؤذِنُ بِه؛ وَلِهذَا يَنتَصِبُ عَنه، وَيَعمَلُ مِنه، وَيَختَصُّ بِأوزَانٍ مَخصُوصَةٍ بِخِلافِ الاسمِ، فَإِنَّـه لا يُشعِرُ بِالفعلِ، وَلا يكُونُ دَالًّا عَلَيـه.

المَجرَى الثَّانِـي: فِـي اصطِلاحِ النُّحَـاةِ، وَهـوَ مَـا ذَكَـرَه في تَعرِيـفِـه مِن أنَّ الكَلامَ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَينِ بِالإِسنَادِ الَّذي يَحسُنُ السُّكُوتُ عَلَيه.

فقَولُـه: « **مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَينِ** » عَامٌّ في الكَلامِ وَفي غَيرِه؛ لأَنَّـه لَيسَ كُلُّ مَا كَانَ

مُركَّبًا فَهوَ كَلامٌ، وكَانَ التَّحديدُ بِلَفظِ (التَّضمينِ) أحسَنَ مِن لَفظِ (التَّركيبِ)؛ ليَدخُلَ فيه مَا كَانَ مُركَّبًا مِن جِهةِ الصُّورَةِ، كَقولِنَا: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَمَا كَانَ مُركَّبًا مِن جِهةِ المَعنَى، كَقولِكَ: (قُم)، وَ(اضرِب)، وَالمُركَّبُ لا يَتنَاوَلُ إلَّا مَا كَانَ مُتعَدِّدًا مِن جِهةِ الصُّورَةِ لا غَيرُ؛ فَلِهذَا كَانَ أحسَنَ مِن كَلامِ النُّحَاةِ.

قَولُه: [ظ١٢] « **بالإِسنَادِ** » يَخرُجُ مِنه مِثلُ قَولِنَا: (خَمسَةَ عَشَرَ)، فَإِنَّه مُركَّبٌ لا مِن جَهةِ الإِسنَادِ، وَمِثلُ قَولِنَا: (زَيد، بكر، عَمرو، خَالِد)، فَإِنَّ هذِه الأُمُورَ مُركَّبَةٌ مِن غَيرِ جِهةِ الإِسنَادِ، وَيَدخُلُ فيه قَولُنَا: (غُلامُ زَيدٍ)، وَ(ثَوبُ بكرٍ)، فَإِنَّه مُركَّبٌ عَلَى جِهةِ الإسنادِ كَمَا تَرَى في ظَاهِرِه، فَإِنَّ الأَوَّلَ مُسنَدٌ إِلى الثَّاني مِن جِهةِ الإِسنَادِ المَعنَويِّ، كَالإِضَافَةِ المَعنَويَّـةِ، وَتَارَةً مِن جِهةِ الإِسنَادِ اللَّفظِيِّ، كَالإِضَافَـةِ اللَّفظِيَّـةِ، كَـ(ضَارِبِ زَيدٍ)، وَ(رَاكِبِ فَرَسٍ)، فَكُلُّه إِسنَادٌ.

وَقَولُنا: « **الَّذي يَحسُنُ السُّكُوتُ عَلَيه** » يُخرِجُ عَنه هذِه الأوصَافَ كُلَّها؛ لأَنَّها، وَإِن كَانَت مُـركَّـبَـةً عَلَى جِهةِ الإِسنَادِ، لَـكِنَّـه لا يَحسُنُ السُّكُوتُ عَلَيها؛ لِأَنَّها مُفرَدَةٌ، لا فَائِدَةَ تَحتَها، كَمَا يُفيدُه قَولُنَا: (زَيدٌ ذَاهِبٌ)، وَ(خَرَجَ عَمرٌو)، وَسَوَاءٌ كَانَ حُسنُ السُّكُوتِ عَلَيه مِن جِهةِ الإِخبَارِ، وتَطَرُّقَ التَّصديقُ وَالتكذيبُ إِلَيه، أو كَانَ حَاصِلًا عَلَى جِهةِ الإِنشَاءِ، كَقَولِنَا: (قُم)، وَ(اضرِب)، فَإِنَّها كُلَّها كَلامٌ؛ لِكَونِـها مِمَّا يَحسُنُ السُّكُوتُ عَلَيها؛ لاستِكمالِ فَائِدَتِها، وَهذا القَيدُ الأخيرُ، أعني قَولنَا: (**يَحسُنُ السُّكُوتُ عَلَيه**)، لَم يَذكُره الشَّيخُ في المُقَدِّمَةِ، ولا أَشَارَ إِلَيه في الشَّرحِ، وَلا بُـدَّ مِن ذِكرِه، وَإِلَّا كَانَ الحَدُّ مَنقُوضًا بِنَحوِ قَولِنَا: (غُلامُ زَيـدٍ)، وَبِـمِثلِ قَولِنَا: (إِن قَامَ زَيدٌ)، فَإِنَّ الإِسنَادَ فِيمَا ذكَرنَاه حَاصِلٌ.

أَمَّا إِسنَادُ الإِضَافَةِ، كَقَولِنَا: (غُلامُ زَيـدٍ)، وَأَمَّا إِسنَادُ النِّسبَةِ، كَقَولِنَا: (إِن قَامَ زَيدٌ) فَـكُلُّـه مَعدُودٌ في الإِسنَادِ، وَهوَ نِسبَةُ أَحَدُ الجُزأينِ إِلى الآخَرِ، وَلَـكِنَّـه لَيسَ

كَلامًا، فَكانَ[١] لا بُـدَّ مِن ذِكـرِ القَيـدِ الَّذي اعتَبَـرنَـاه.

تَـنبِـيـهٌ:

اعلَم أنَّـه لا خِلافَ بَينَ أئِمَّةِ الأدَبِ في صِحَّةِ إطلاقِ لَفظِ الكَلامِ عَلَى المهمَلِ مِنه وَالمُستَعمَلِ؛ وَلِهذَا فإنَّهم يُقَسِّمُونَ الكَلامَ إلَى مُهمَلٍ وَمُستعمَلٍ[٢]، وَيُورَدُ [عَلى][٣] التَّقسيم أنّه[٤] لا بُدَّ مِنَ اشتِرَاكِ القِسمَينِ فيه، وَلَكنَّ التَّرَدُّدَ في إطلاقِه عَلَى المُهمَلِ، هل يكُونُ عَلَى جِهةِ الحَقيقَةِ، أو عَلَى جِهةِ المجَازِ؟

وَالمختَارُ أنَّ إطلاقَه عَلَيهمَا يكُونُ حَقيقَةً؛ لأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا؛ فَلأنَّـه لا مَزيَّـةَ لِأحَدِهمَا عَلَى الآخَرِ في صحَّةِ الإطلاقِ، وَفي هذا دَلالَـةٌ عَلَى سَبقِهمَا إلى [و١٣] الفَهمِ عَلَى جِهةِ الاستِوَاءِ، وَلَو كَانَ مَجَازًا في أحَدِهمَا لَم يكُن كَذَلِكَ.

وَأمَّا ثَانيًا؛ فَلأنَّ التَّقسيمَ لا يَجُوزُ عَلَى مَا يكُونُ إطلاقُه عَلَى جِهةِ الـمَجَازِ؛ وَلِهذا فَإنَّـه لا يَجُوزُ تَقسيمُ الأسَدِ إلى سَبعٍ وَآدَميٍّ؛ لَمَّا كَانَ إطلاقُ الأسَدِ عَلى الآدَميِّ عَلى جِهةِ المجَازِ.

وَهذا الاختيَارُ مُخَالِفٌ لِمَا ذكَـرَه النُّحاةُ في تَعريفِ مَاهيَّـتِـه، كَمَا سَبقَ تَقريرُه، وَالحَدُّ الجَامعُ لِلمُهمَلِ وَالمُستَعمَلِ قَد أودَعَنَاه الكُتُبَ الأُصُولِـيَّـةَ.

* * *

---

(١) في الأصل: (فأدن) وكذا يقتضي السياق.

(٢) انظر المسألة في الصاحبي ٤٧، وسر الفصاحة ٣٤، والهمع ١/ ٥٠.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (من) وكذا يقتضي السياق.

المطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ المفرَدَاتِ الَّتي يَتَركَّبُ مِنها

اعلَم أنَّ الكَلامَ لا يكُونُ دَالًّا عَلَى الإفَادَةِ إلَّا إذَا وُجِدَ في تَركيبِه مَا يَصحُّ أن يُسنَدَ إلَيه، وَهذَا لا يَتَأتَّى عَلَى الحَقيقَةِ إلَّا في اسمَينِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، أو فِي فعلٍ وَاسمٍ، كَقَولِكَ: (خَرجَ عَمرٌو)، فَالأوَّلُ جُملةٌ اسميَّةٌ، وَالثَّانِي جُملَةٌ فعلِيَّةٌ، وَهاتَانِ هما أُمَّهاتُ الجُمَلِ؛ لأنَّ الجُملةَ الشَّرطيَّةَ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ إن تُعطِه يَشكُركَ)، وَالجُملَةَ الظَّرفيَّةَ، كَقَولِكَ: (في الدَّارِ رَجُلٌ) مُندَرِجَتانِ[1] تَحتَ الجُملَةِ الفعليَّةِ.

وَهل يكُونُ الحَرفُ مَعَ الاسمِ كَلامًا أم لا، فيه مَذهبَانِ:

أحَدُهمَا: أنَّه يكُونُ كَلامًا، وَهذَا الَّذي ذكَرَه[2] ابنُ الأثيرِ[3]، وَأشَارَ إلَيه المَوصِليُّ[4] صَاحِبُ الغُرَّةِ[5]، وَحُجَّتُهمَا عَلَى هذا أنَّا إذَا قُلنَا: (يَا زَيدُ)، فَإنَّه يَكُونُ كَلامًا مُفيدًا مِن غَيرِ نَظَرٍ إلى غَيرِه، وَفي هذا دَلالَةٌ عَلَى مَا قُلنَاه مِن صحَّةِ الإفَادَةِ بالاسمِ وَالحَرفِ.

---

(١) في الأصل: (مندرجان) وكذا يقتضي السياق.

(٢) انظر: البديع في علم العربية ١/ ١٤.

(٣) هو المُبَارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشَّيبَانيّ العَلامَة مجد الدِّين أبُو السعادات الجَزري الإربلي المَشهور بِابن الأثير، من مشاهير العلمَاء، ولد سنة أربع وَأربَعين وَخَمسِمِائة، وَأخذ النَّحو عَن ابن الدهان وَيحيى بن سعدون القُرطُبيّ، من تصانيفه: النِّهايَة في غَريب الحَديث، والبديع في النَّحو، والباهر في الفروق في النَّحو، مَاتَ سنة سِتٍّ وسِتمِائَة. انظر ترجمته في معجم الأدباء ٥/ ٢٢٦٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٤.

(٤) ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد، عُرف بابن الخبّاز الأربلي الموصلي، ولد في أربيل، ونشأ في الموصل، كان ضريرًا، وبارعًا في النحو. من شيوخه الشريشيّ، ومن تلاميذه الزنجانيّ. له مصنفات كثيرة، منها: شرح اللمع (مطبوع)، وشرح ألفية ابن معطٍ، وشرح الجزولية، وغيرها. توفي سنة سبع وثلاثين وستمائة. انظر ترجمته في شذرات الذهب ٥/ ٢٠٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٤.

(٥) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدر الألفية، مخطوط، لوح (٤و) : « ولا يَأتلِفُ كَلامٌ مِن فعلَينِ، ولا حَرفَينِ، ولا فعلٍ وحَرفٍ، ولا اسمٍ وحَرفٍ إلَّا في النِّداءِ، كقَولِكَ: يَا زَيدُ ». وهو رأي الفارسي في الإيضاح ٩.

وَثَانيهِمَا: أَنَّــه غَيرُ مُفيدٍ، وَهذا هوَ الَّذي عَلَيه أكثَـرُ النُّحاةِ[١]، وَحُجَّتُهم عَلَى هذا هوَ أَنَّــه لَو أَفَادَ في هذِه الصُّورَةِ لَـكَانَ مُفيدًا في غيرِها، فَـكَانَ يَجُوزُ أن يُـقَالَ: (زَيدٌ مِن)، وَ(عَمرٌو إلى)، وَهذا لا قَائِلَ به.

وَالمختَارُ مَا عَوَّلَ عَلَيه أكثَـرُ النُّحَاةِ مِن جِهةِ أَنَّ الحَرفَ لا يُسندُ، وَلا يُسندُ إِلَيــه، وَإِفَادَةُ الكَلامِ مُتوَقِّـفَـةٌ عَلَى حُصُولِ المسنَدِ وَالمسنَدِ إِلَيه، فَلا يَجُوزُ خَرمُ هذِه القَاعِدَةِ لِصُورَةٍ نَادِرَةٍ يُمكِنُ تَأويلُها وَتَنزيلُها عَلَى القَوَاعِدِ المستَمِرَّةِ، فَنقُولُ: إِنَّمَا أَفَادَ قَولُنا: (يَا زَيدُ) كَلامًا لَيسَ مِن جِهةِ كَونِه حَرفًا وَاسمًا، وَإِنَّمَا أَفاد مِن جِهةِ كَونِ (يَا) عِوَضًا[٢] عَنِ الفعلِ، وَسَادًّا مَسَدَّه، فَالفعلُ هوَ الَّذي استَقَلَّ بِه الكَلامُ دُونَ الحَرفِ.

فَإِذن جُملةُ التَّرَاكيبِ المُمكِنَةِ عَقلًا سِتَّـةٌ: اسمٌ مَع مِثلِه، كقَولِنَا: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَفعلٌ مَعَ مِثلِه، كقَولِنَا: (خَرَجَ قَعدَ)، وَحَرفٌ مَعَ مِثلِه، كقَولِنَا: (مِن عَن)، وَاسمٌ مَعَ فعلٍ، كَقَولِنَا: (زَيدٌ خَرَجَ)، وَفعلٌ [ظ١٣] مَعَ حَرفٍ، كقَولِنَا: (خَرَجَ مِن)، وَحَرفٌ مَعَ اسمٍ، كَقَولِنَا: (زَيدٌ في)، وَلا يُفيدُ مِن هذِه التَّرَاكيبِ إِلَّا تَركيبَانِ، اسمٌ مَعَ اسمٍ؛ لِوُجُودِ المُسنَدِ وَالمُسنَدِ إِلَيه، وَهكَذَا الفعلُ مَعَ الاسمِ أيضًا، كَمَا قُلنَاه، وَبَاقيها لا يَـكُونُ مُفيدًا بحَالٍ إِمَّا لِعَدَمِ المسنَدِ وَالمسنَدِ إِلَيه، كَالحَرفِ مَعَ الحَرفِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ المُسنَدِ إِلَيه، كَالفعلِ مَعَ الفعلِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ المُسنَدِ نَفسِه، كَالاسمِ مَعَ الحَرفِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ المُسنَدِ إِلَيه، كَالفعلِ مَعَ الحَرفِ، فَإِذَا بَطَلَت هذِه الأربعَةُ لَم يَبقَ هنَاكَ إِلَّا اثنَانِ، وَهمَا الاسمُ مَعَ مِثلِه، وَالفعلُ مَعَ الاسمِ، وَهذا هوَ فَائِدَةُ قَولِه: « **وَلا يَتأَتَّى ذَلِكَ إِلَّا في اسمَينِ، أو في فعلٍ وَاسمٍ** »، فَهذانِ همَا العُمدَةُ، وَمَا في التَّراكيبِ الأربعَةِ مَعدُودةٌ في المُهمَلاتِ.

---

(١) انظر الأصول ١/ ٤١، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٢١٩، وشرح الرضي ١/ ٣٤.

(٢) في الأصل: (عوض) وكذا يقتضي السياق.

دَقِـيـقَـةٌ:

اعلَم أنَّ المهملَ مِنَ الكَلامِ مَا لا فَائِدَةَ تَحتَه، وَالمُستَعملَ مَا كَانَت لَه فَائِدَةٌ تَدُلُّ عَلَيها، **وَالإِهمَالُ يَتطَـرَّقُ إِلَى الكَلامِ مِن جِهاتٍ ثَلاثٍ:**

الجِهةُ الأُولى: مِن جِهَةِ الحُرُوفِ المُفرَدةِ، وَهذَا نَحوُ الضَّادِ[١] المعجَمَةِ مَثَلًا، فَإِنَّها مُهمَلَـةٌ في جَميعِ اللُّغَاتِ الفَارِسيَّةِ[٢]، وَالتُّركِـيَّـةِ، وَاليُونَانِـيَّـةِ، وَالسُّريُونِـيَّـةِ، دُونَ اللُّغَةِ العَرَبيَّـةِ، فَإِنَّها مَوجُودَةٌ وَمُستَعمَلةٌ فِـيها، وَنَحوُ الظاء المَنقُوطَةِ مِن أسفَلِها، فَإِنَّها مُهمَلَـةٌ في الرُّوميَّـةِ وَاليُونَانِـيَّـةِ، وَمُستَعمَلَـةٌ في غَيرِها مِنَ اللُّغَاتِ.

الجِهةُ الثَّانيةُ: مُفرَدَاتُ الكَلِمِ، فَإِنَّ قَولَـنَـا: (دَيز) مُهمَلٌ في جَميعِ اللُّغَاتِ، لا يُستَعمَلُ في وَاحِدَةٍ[٣] مِنها، ولا يُـفيدُ فَائِدَةً أصلًا، وَقَولُنَا: (رَدمَانَ)[٤] مُهمَلٌ بِالإِضَافَةِ إِلى اللُّغَةِ العَربِـيَّـةِ، وَيُستَعمَلُ في غَيرِها، فَإِن يَرد اسمٌ أعجَميٌّ[٥] لِبَلدَةٍ، فقَد استُعمِلَ، كَمَا تَرَى.

الجِهةُ الثَّالِثةُ: مِن جِهةِ تَركيبِ الكَلِمَاتِ وَانتِظَامِها، فَإِنَّ الإِهمَالَ يَتطَرَّقُ إِلَى الحَرفِ مَعَ الحَرفِ، وَالفعلِ مَعَ الفعلِ وَغَيرِهِمَا، كَمَا أَشَرنَا إِلَيه.

وكَمَا تَطَرَّقَ الإِهمَالُ في الكَلامِ مِن هذِه الجِهاتِ الثَّلاثِ، كَمَا ذكَرنَاه، فَالاستعمَالُ يَتطَرَّقُ إِلَيه. **وَالمُستَعمَلُ مِنَ الكَلامِ مَا كَانَ مُفيدًا لِفَائِدَةٍ، وَجِهاتُـه ثَـلاثٌ:**

الجِهةُ الأُولى: مِن جِهَةِ الأَحرُفِ البَسيطَةِ، فَإِنَّ الهمزَةَ وَالهاءَ وَالعَينَ، وَغَيرَها[٦]

(١) في الأصل: (الطا) وكذا يقتضي السياق.

(٢) في الأصل: (الفرسية) وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل: (واحد) وكذا يقتضي السياق.

(٤) في معجم ما استعجم ٢/ ٦٤٩: « ردمان بفتح أوله وإسكان ثانيه موضع باليمن مذكور في رسم غزة وهو حصن بسرو حمير ».

(٥) في الأصل: (أعجمي اسم) وكذا يقتضي السياق.

(٦) في الأصل: (وغيرهما) وكذا يقتضي السياق.

تكُونُ مُستعمَلةً في جَميعِ اللُّغَاتِ، بِخِلافِ مَا ذكرناه في الضَّادِ وَالظَّاءِ، فَإِنَّهمَا إِنَّمَا يُستَعمَلانِ في لُغَةٍ دُونَ لُغةٍ، كَمَا مَرَّ تقريرُه. [و١٤].

الجِهةُ الثَّانِيَـةُ: بِالإِضَافَـةِ إِلَى مُفرَدَاتِ الكَلِمِ، وَهذا نَحوُ الكَلِمَةِ العَرَبِيَّـةِ، فَإِنَّها مُستَعمَلةٌ في كَلامِ العَرَبِ دُونَ غَيرِها مِنَ اللُّغَاتِ، وَنَحوُ الكَلِمَاتِ الفَارِسيَّةِ وَالرُّوميَّةِ، فَإِنَّها مُستَعمَلةٌ في لُغَتِهم دُونَ لُغةِ العَرَبِ.

الجِهةُ الثَّالِثَـةُ: بِالإِضَافَةِ إِلى تَركيبِ الكَلِمَاتِ المتَعدِّدَةِ، وَهذا نَحوُ تَركِيبِ الاسمِ مَعَ الاسمِ، وَالفعلِ مَعَ الاسمِ، فَإِنَّهمَا مُستَعمَلانِ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّـةِ دُونَ غَيرِها مِن سَائِـرِ التَّركيباتِ، كَمَا أسلَفنا تَقريرَه.

وَقَد نَجزَ غَرَضُنا مِن تَرَاكيبِ الكَلامِ.

* * *

المطلَبُ الثَّالِثُ: في ذِكرِ أقسَامِ الكَلامِ

اعلَم أنَّ للكَلامِ تَقسيمَاتٍ كَثيرَةً بِاعتِبَارَاتٍ مُختَلِفَةٍ، وَلكِنَّا نُشيرُ إِلى مَا يكُونُ مُتعَلِّقًا بِالأسرَارِ العَرَبِيَّـةِ لا غَيرُ، وَجُملَـةُ مَا نَذكُـرُه مِن ذَلِكَ تَقسيمَاتٌ أربَعَةٌ:

التَّقسيمُ الأوَّلُ: بِاعتِبَارِ جَواهرِ الجُمَلِ وَحَقَائقِ ذَوَاتِها، إِلى جُملَةٍ اسميَّةٍ خَالِصَةٍ، وَهوَ أن يكُونَ جُزآها اسمَينِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، وَ(عَمرٌو خَارِجٌ). وَإِلى جُملَةٍ فعليَّـةٍ خَالِصَةٍ مِن فعلٍ وَفَاعِلٍ، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ)، وَ(قَعَدَ عَمرٌو). وَإِلى جُملَةٍ مُركَّبَـةٍ مِنَ الاسميَّةِ وَالفعلِيَّـةِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أكرَمتُه)، وَ(عَمرٌو خَرَجَ)، فَهيَ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَجمُوعِ الجُزأينِ جُملةٌ كُبرَى ابتِدَائِيَّـةٌ، وَهيَ بِالإِضَافَةِ إِلَى الصُّغرَى جُملةٌ فعلِيَّـةٌ، فَالجُمَـلُ لا تَنفكُّ عَمَّا ذكَرناه بِهذَا الاعتِبَارِ.

فَأمَّا الجُملَةُ الشَّرطيَّةُ، كَقَولِكَ: (إِن جَاءَ زَيدٌ أكرَمتُـه)، وَالظَّرفِيَّـةُ في نَحوِ قَولِكَ: (في الدَّارِ زَيدٌ)، وَ(في الحُجرَةِ عَمرٌو)، فَهمَا مُندَرِجَتَانِ تَحتَ الجُملَةِ الفعلِيَّـةِ،

كَمَا أشَرنَا إِلَيـه مِن قَبلُ، فَأغنَى ذَلِكَ عَنِ الإعَادَةِ.

التَّقسيمُ الثَّانِـي: بِاعتِبَارِ حَالِها إلى جُملَةٍ خَبَرِيَّـةٍ، وإلى جُملَةٍ إنشَائِيَّـةٍ. وَنَعني بِالجُمَلِ الخَبَرِيَّةِ مَا كَانَ مُحتَمِلًا للصِّدقِ وَالكَذِبِ، كَقَولِكَ: (الأميرُ خَارجٌ)، وَ(الجَيشُ قَادِمٌ)، وَ(سَافَـرَ زَيدٌ)، وَ(خَرَجَ عَمرٌو)، فَمَا هذا حَالُه إِن طَابَقَ مُخبرَه، فَهوَ صِدقٌ، وَإِن لَم يَكُن الخَبرُ مُطَابِقًا لِمُخبِـرِه فَهوَ كَذِبٌ، فَصَارَت مُحتَمِلَةً لِلأمرَينِ، كَمَا تَـرى؛ فَلأجلِ هذَا كَانَت خَبَـرِيَّـةً، وَأمَّا الإنشَائِيَّـةُ فَهيَ الَّتي لا تَحتَمِلُ صِدقًا وَلا كَذِبًا؛ لأَنَّها لَيسَت مَوضُوعَةً بِـإِزَاءِ مُخبرٍ، فَـتُعتَبَـرُ المُطَابَـقَـةُ وَعَدَمُها؛ لِأمرٍ يُمكِنُ وُجُودُه وَأَلَّا يُوجَدَ، وَإِنَّمَا هيَ مَوضُوعَةٌ [ظ١٤] إزاءَ أمرٍ طَلَبِـيٍّ، كَقَولِنَا: (قُم)، وَ(اقعُد)، ثُمَّ يَنقَسِمُ الإنشَاءُ إِلى مَا يَكُونُ حَاصِلًا بِاستعمَالِ أهلِ اللُّغَةِ، كَالأمرِ، وَالنَّهيِ، والتَّمنِّي، والتَّـرَجِّي، إِلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الإنشَاءَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَإِلى مَا يَكُونُ الإنشَاءُ فِيـه شَرعيًّا حَاصِلًا بِاستعمَالِ الشَّرعِ، وَأَصلُه في اللُّغَةِ الخَبرُ، وَهذَا كَقَولِكَ: (بعتُ)، وَ(اشترَيتُ)، وَمَا شَاكَلَها مِن إنشَاءَاتِ الشَّرعِ، فَإِنَّهمَا في الأصلِ إِخبَارٌ خَلا أَنَّ الشَّرعَ نَقَلَها إِلَى الإِنشَاءِ، كَمَا تَرَى.

التَّقسيمُ الثَّالِثُ: بِاعتِبَارِ مَوَاقِعِها إِلى مَا تَـكُونُ مُعتَمدَةً للحَديثِ، وَهذا كَالجُمَلِ الوَاقِعَةِ في صَدرِ الكَلامِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَقَولِه تعَالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١]، وَقَولِه تعَالَى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾ [الأنعام: ١]، إِلى غَيرِ ذلِكَ مِنَ الجُمَلِ المُعتَمدَةِ، وَإِلى مَا تَـكُونُ حَشوًا غَيرَ مُعتَمَدَةٍ، وَهذَا مِثَالُه الجُمَلُ الوَاقعَةُ عَلَى جِهةِ الاعتِرَاضِ، كَقَولِه تعَالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦]، ونَحوُ الجُملَةِ الوَاقِعَةِ صِلةً، كَقَولِكَ: (الَّذي يأتيني فَلَه دِرهمٌ)، فَهاتَانِ الجُملَتَانِ وَمَا شَاكَلَهمَا وَاقِعَتَانِ[1] عَلَى جِهةِ حَشوِ الكَلامِ، دُونَ الاعتِمَادِ وَالقَصدِ فيه كَما مَثَّلناه.

---

(١) في الأصل: (واقعتين) وكذا يقتضي السياق.

التَّقسيمُ الرَّابعُ: باعتِبَارِ إعرَابِها إلى مَا يَكُونُ لَها مَحَلٌّ مِنَ الإعرَابِ، وَإلى مَا لا مَحَلَّ لَها مِنه. وَالجُمَلُ الَّتي يكُونُ لَها مَحَلٌّ مِنَ الإعرَابِ هيَ كُلُّ جُملَةٍ وَاقعَةٍ مَوقعَ المُفرَدِ، إمَّا خَبرَ المبتَدَأ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أبُوه مُنطَلِقٌ)، وَإمَّا صِفةً لِمَوصُوفٍ، كَقَولِكَ: (جَاءَني رَجُلٌ أكرَمتُه)، وَإمَّا حَالًا لِذي حَالٍ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ يَنطَلِقُ أبُوه)، وَإمَّا أن تَقَعَ في مَوضعِ المبتَدَأِ، كَقَولِكَ: « تَسمَعُ بِالمُعَيديِّ خَيرٌ مِن أن تَرَاه »[1]، فَقَولُكَ: (تَسمَعُ) جُملَةٌ في مَوضعِ رَفعٍ عَلَى الابتِدَاءِ؛ لِأَنَّ المَقصُودَ سَمَاعُكَ، كَمَا أَنَّ المَقصُودَ مِن قَولِكَ: (زَيدٌ أبُوه مُنطَلِقٌ): زَيدٌ مُنطَلِقٌ أبُوه، وَإمَّا مَجرُورَةً في مَوضعِ المضَافِ إلَيه، كَقَولِكَ: (أعجَبتني[2] يومَ قَامَ زَيدٌ)، وَ(يَومَ زَيدٌ قَائِمٌ)، قَالَ اللَّه تعَالى: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾ [المائدة: ١١٩]، وَقَولِه تعَالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، فَهذِه الجُمَلُ كُلُّها لَها مَوَاضعُ؛ لِوُقُوعِها فِي مَوضعِ المفرَدَاتِ المعربَةِ.

وَأمَّا الجُمَلُ الَّتي لا مَحَلَّ مِنَ الإعرَابِ، فَهيَ الجُمَلُ المصَدَّرَةُ، فعلِيَّةً كَانَت [و١٥] أو اسميَّةً، فَالفعلِيَّةُ كَقَولِكَ: (انطَلَقَ زَيدٌ)، وَالاسميَّةُ كَقَولِكَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)؛ لأنَّها إذَا كَانَت مُتقَدِّمَةً فَهيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ جُملَةٌ لا تَقَعُ موقعَ المُفرَدِ، وَالجُملةُ المُعتَرَضُ بها، كَقَولـه تعَالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، فاعتِرَاضُها بَينَ المَوصُوفِ وَصِفَتِه يُوجِبُ كَونَها لا إعرَابَ لَها، وَالجُملَةُ الوَاقعَةُ صِلةً، كَقَولِكَ: (الَّذي أكرَمتُه زَيدٌ)؛ لأنَّ سَائِرَ وُجُوه الإعرَابِ مُتَعَذِّرَةٌ، فَلا جَرَمَ قَضَينَا بِأنَّـه لا إعرَابَ لَها.

وَلنَقتَصِر عَلَى هذا القَدرِ مِن تَقسيمَاتِ الكَلامِ الاصطِلاحيِّ، فَفيه كِفَايَةٌ عَمَّا وَرَاءَه.

---

(١) انظر المثل في المستقصى ١/ ٣٧٠، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩.

(٢) في الأصل: (أعجبني) وكذا يقتضي السياق.

تَنبيهٌ:

اعلَم أنَّ الخَلَلَ قَد يَدخُلُ فِي التَّقسيمِ، فَيُبطِلُه، وَذلِكَ يَكُونُ مِن أوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أوَّلُها: مِن جِهةِ الزِّيادَةِ، وَهذَا كَمَن يَقُولُ في تَقسيمِ المُوجُودِ أنَّه مُنقَسِمٌ إلى قَديمٍ، وَإلى حَادِثٍ، وَإلى مَا لَيسَ بِقَديمٍ، وَلا حَادِثٍ، فَمَا هذَا حَالُه يَكُونُ مِنَ التَّقسيمَاتِ مُختلًّا؛ مِن أجلِ الزِّيادَةِ؛ لِأنَّه لا تُعقَلُ وَاسِطَةٌ بَينَ النَّفيِ وَالإثبَاتِ، وَإثبَاتُ أمرٍ وَرَاءَ القَديمِ وَالحَادِثِ يُوجِبُ مَا ذكَرنَاه.

وكَذَلِكَ إذا قُلنَا: إنَّ المحدَثَ يَنقَسِمُ إلى جَوهرٍ، وَعَرَضٍ، وَإلى مَا لَيسَ بِجَوهرٍ وَلا عَرَضٍ.

وَثَانيها: بِطَريقِ النُّقصَانِ، وَمِثَالُه قَولُنَا: يَنقَسِمُ المَوجُودُ إلى جَوهرٍ وعَرَضٍ، فهذه قِسمَةٌ بَاطِلَةٌ لإخرَاجِ بَعضِ المَوجُودَاتِ عَنها، وهو القَديمُ، فلا جَرَمَ كَانَت خَطأً، لا تَعويلَ عَلَيها؛ لاشتِمَالِها عَلَى النُّقصَانِ.

وثَالِثُها: مِن جِهةِ التَّداخُلِ، ومِثَالُه قَولُنا[1]: يَنقَسِمُ المُحدَثُ إلى مُتَحَيِّزٍ، وَعَرَضٍ، وجَوهرٍ، وَجِسمٍ[2]، فَمَا هذَا حَالُه تَعَدُّدٌ لا وَجه لَه؛ لِأنَّ قَولَنَا: جَوهرٌ وَجِسمٌ يَندَرِجَانِ تَحتَ قَولِنَا: مُتحَيِّزٌ، فَلا حَاجَةَ إلى إيرَادِها عَلَى هذا الوَجه.

* * *

---

(١) في الأصل: (وقولنا).

(٢) قال الكفوي في الكليات ١/ ٣٤٥: « والجسم والجوهر في اللُّغَة بِمَعنى، وَإِن كَانَ الجِسم أخص من الجَوهر اصطِلَاحًا، لِأَنَّه المُؤلف من جوهرين أو أكثر، على الخلاف في أقل مَا يتركب مِنه الجِسم على مَا بَين في المطولات، والجوهر يصدق بِغَير المُؤلف وبالمؤلف، والفلاسفة يطلقون الجسم على مَا له مَادَّة، والجوهر على مَا لَا مَادَّة لَه ويطلقون الجوهر أيضًا على كل متحيز، فَيكون أعم من الجِسم على الوَجه الثَّاني، وبالمعنى الأول يطلقون اسم الجَوهر على البَاري تَعالَى، والجسم جَوهر بسيط لَا تركيب فيه بحَسب الخارج أصلًا ».

فَهذَا مَا أَرَدنَا إيـرَادَه فِـي تَقسيمِ الجُملَةِ بِاعتِبَـارِ كَونِـها كَلامًا عَلَى رَأيِ النُّحَاةِ، وَلَم يُـورِده الشَّيخُ، وكَانَ مِن حَقِّه الإشَارَةُ إلَيـه؛ لِأنَّ لَـه اختِصَاصًا بِمَاهـيَّـةِ الكَلامِ.

[الاسمُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَـه: « **الاسمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى فِـي نَفسِه غَيـرَ مُقتَرِنٍ بِأحَدِ الأزمِنَـةِ** [ظ١٥] **الثَّلاثَـةِ، وَمن خَوَاصِّه: دُخُولُ اللَّامِ، وَالجَـرُّ، والتَّنوينُ، وَالإِضَافَـةُ، والإِسنَادُ إِلَيه، وَهوَ مُعرَبٌ وَمَبنِـيٌّ** ».

قَالَ الإِمَامُ رحمه الله: لَمَّا فَرَغَ الشَّيخُ مِن بَيَـانِ الكَلِمَةِ وَالكَلامِ شَرَعَ فِـي شَرحِ أنوَاعِ الكَلِمَةِ، وَهيَ الاسمُ، وَالفعلُ، وَالحـَرفُ، وَإِنَّمَا بَـدَأ بِالاسمِ؛ لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلِأنَّـه في ذَاتِه مُختَصٌّ بِأن يكُونَ مُسندًا وَمُسندًا إِلَيه، بِخِلاف الفعلِ، فَإِنَّـه لا يكُونُ إِلَّا مُسندًا، وَالحَرفُ لا يكُونُ مُسندًا وَمُسندًا إِلَيه، كَمَا مَرَّ بَـيَـانُـه.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ الغَرَضَ الأعظَمَ هوَ إِصلاحُ حَالِ الإعرَابِ، وَلا شكَّ أنَّ الاسمَ مُستَحِقٌّ للإِعرَابِ بِالأصَالَةِ، فَلا جَرَمَ كَانَتِ العِنَايَـةُ بِه مُتَوَجِّهةً مُتقَدِّمَةً عَلَى غَيرِه.

وَقَد أشَارَ الشَّيخُ هاهنَا إلى الكَلامِ في تَقريـرِ مَاهيَّـتِه، ثُمَّ أردَفَه بِذِكرِ الاعتِرَاضَاتِ الوَارِدَةِ عَلَيه، ثُمَّ ذكَرَ خَوَاصَّه وَتَقسيمَه، فَهذِه زُبدَةُ مَا أورَدَه في الأُمِّ، وَشَرحُها يَشتَمِلُ عَلَى مَقَاصِدَ أربَعَةٍ، نَأتي عَلَيها بِالتَّهذيبِ بِمَعُونَةِ اللَّه:

المقصدُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَاهيَّةِ الاسم

قَالَ الشَّيخُ: « **الاسمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه غَيرَ مُقتَرِنٍ بِأحَدِ الأزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ** ».

فَقَولُـه: « **مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه غَير مُقتَرِنٍ** » يَحتَرِزُ به عَنِ المهمَلِ مِنَ الأسمَاءِ، فَإِنَّـه لا يَدُلُّ عَلَى مَعنًى البَتَّـةَ، وَيَندَرِجُ تَحتَه الكَلِمَةُ كُـلُّها.

قَولُـه: « **فِـي نَفسِه** » يَحتَرِزُ بِه عَنِ الحَرفِ، فَإِنَّ دَلالَتَـه فِـي غَيرِه، كَمَا سَنُقَـرِّرُه.

وَقَولُـه: « **غَيرَ مُقتَرِنٍ** » يَحتَرِزُ عَنِ الفعلِ، فَإِنَّـه لا يَنفكُّ عَنِ الاقتِرَانِ بِالأزمِنَـةِ؛ لِأنَّها جُزءٌ مِن حَقيقَتِه، وَأصلٌ فِـي مَعقُولِه.

قَولُـه: « **بِأحَدِ الأزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ** » يَخرج عَنه (الصَّبُوحُ)، وَهوَ الشُّربُ في أوَّلِ

النَّهارِ، وَ(الغَبُوقُ)، وَهوَ الشُّربُ في آخِرِه، فَإِنَّهمَا دَالَّانِ عَلَى الاقتِرَانِ بِالأَزمِنَةِ، كَمَا قَرَّرنَاه، خَلا أَنَّ تِلكَ الأزمِنةَ خَارِجَةٌ عَنِ الثَّلاثَـةِ الَّتي دَلَّ عَلَيها الفعلُ، وكَانت جُزءًا مِن مَاهيَّتِه، وَلَم يَقتَصِر في الحَدِّ عَلَى قَولِه: « غَيرَ مُقتَرِنٍ »، وَلَو اقتَصَرَ عَلَيه لَلَزِمَ خُرُوجُ قَولِنَا: (الصَّبُوحُ) وَ(الغَبُوقُ) عَن مَاهيَّـةِ الاسمِ، وَهمَا دَاخِلانِ.

فَلَمَّا قَيَّدَه بِذِكرِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ دَخَلا في حَدِّ الاسمِ، وَلَم يَخرُج إِلَّا مَا اقتَرَنَ بِـها، فَأَمَّا قَولُنَا: (اليَومُ)، وَ(اللَّيلَةُ)، وَ(السَّاعَةُ)، فَلا [و١٦] تَـكُونُ وَارِدَةً عَلَى حَدِّ الاسمِ؛ لِأَنَّها في نَفسِها مَوضُوعَةٌ للزَّمَانِ نَفسِه، وَلَيسَت دَالَّةً عَلَيه كَدَلالَةِ الأَفعَالِ، فَافتَرَقَا.

واعلَم أَنَّ مُرَادَ النُّحَاةِ بِقولِهِم: إِنَّ الاسمَ وَالفعلَ دَالَّانِ عَلَى مَعنًى في أَنفُسِهمَا، هوَ أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (رَجُلٌ)، وَ(ضَرَبَ) فَإِنَّ تَصَوُّرَ مَعنَاهمَا هوَ الَّذي وُضِعَا مِن أَجلِه حَاصِلٌ في الذِّهنِ مِن غَيرِ اعتِبَارِ أَمرٍ آخَرَ، بِخِلافِ الحَرفِ، فَإِنَّ تَصَوُّرَ مَعنَاه الَّذي وُضِعَ مِن أَجلِه لا يكُونُ إِلَّا بِاعتِبَارِ أَمرٍ آخَرَ، فَإِذَا قُلتَ: (خَرَجتُ مِنَ الدَّارِ)، فَإِنَّـه لا بُدَّ مِن ذِكرِ (الدَّارِ)، لِيُـتَصَوَّرَ مَعنَاه، وَتُعقَلَ مَاهيتُه، فَإِذَن لا بُدَّ فيه مِنَ اعتِبَارِ الغَيرِ.

بَقِيَ ههنَا أن يُقَالَ: إِنَّ اعتِبَارَ ذَلِكَ الغَيرِ هل يكُونُ أَصلًا في مَعقُول دَلالَتِه؟ عَلَى مَعنَى أَنَّـه لا يُتَصَوَّرُ كَونُه دَالًّا إِلَّا بِاعتِبَارِ الغَيرِ، وَلا يُعقَلُ مَعنَاه إِلَّا بِذِكرِه، أو يكُونُ شَرطًا في دَلالَتِه عَلَى مَعنًى أَنَّه دالٌّ على مَعنًى، خَلا أَنَّ ذَلِكَ المَعنَى يُشتَرَطُ فيه الغَيرُ، وَالأمرُ فيه قَرِيبٌ، وَالظَّاهرُ مِن كَلامِ النُّحَاةِ أَنَّ الغَيرَ مُشتَرَطٌ في الدَّلالَةِ، لا في أَصلِ مَفهومِ الدَّلالَةِ؛ وَلِهذَا قَالُوا فيه: مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى، فَأَطلَقُوا الدَّلالَةَ فيه، وَاشتَرَطُوا الغَيرَ في كَمَالِها، وَتَمَامِها، وَحُصُولِها إِلَّا في مُطلَقِها وَمَعقُولِها.

وإِذَا عَرَفتَ هذا، فَهل يكُونُ قَولُنَا: « في نَفسِه » مُتعَلِّقًا بِـ(دَلَّ)(١)، أو يكُونُ صِفَـةً لِمَعنًى، فيه وَجهانِ:

---

(١) في الأصل: (متعلق يدل) وكذا يقتضي السياق.

أحَدُهمَا: أن يكُونَ مُتعَلِّقًا بِقَولِه: « دَلَّ »، وَيكُونَ مَعنَاه عَلَى هذا: مَا دَلَّ بنَفسِه مِن غَيرِ ضَميمَةٍ يَحتَاجُ إلَيها في دَلالَتِه الإفرَاديَّةِ، بِخَلافِ الحَرفِ، فَإِنَّه يَفتَقِرُ إِلى غَيرِه في كَمَالِ مَعنَاه المُفرَدِ، وَيكُونُ « في » بِمَعنَى البَاءِ، وَالضَّميرُ في « نَفسِه » رَاجعٌ إِلى « مَا دَلَّ »، أي: اللَّفظُ الدَّالُ بنفسِه، و« غَيرَ مُقتَرِنٍ » مَنصُوبٌ، حَالٌ مِنَ الضَّميرِ في قَولِه: « مَا دَلَّ ».

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ الحَرفُ صِفةً لِـ « مَعنًى »، وَيكُونَ مَعنَاه أَنَّ دَلالتَه عَلَى مَعنًى مُتحَقِّقةٌ في نَفسِه، وَبِالنَّظَرِ إِلَيه مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى أمرٍ آخَرَ، وَيكُونُ الضَّميرُ في « نَفسِه » رَاجعًا إِلَيه، أي: أَنَّ ذَلِكَ الـمَعنَى حَاصِلٌ فيه دُونَ غَيرِه، وَ« غَيرَ مُقتَرِنٍ » حَالٌ مِن ضَميرِ المَعنَى، وَفَائِدَةُ الحَالِ وَصفُ المَعنَى بِكَونِه[1] خَاليًا عَنِ الاقتِرَانِ [ظ١٦] بِالأزمِنَةِ، وَالمعنَيَـانِ مُتَقَارِبَانِ، لا غُبَارَ عَلَيهِمَا، مُـؤَدّيَـانِ إِلَى الغَرَضِ المقصُودِ.

* * *

المقصدُ الثَّاني: في بَيَانِ الإِشكَالاتِ الوَارِدَةِ عَلَى حَدِّ الاسمِ

اعلَم أَنَّ جُملةَ مَا يُورَدُ مِنَ الإِشكَالاتِ عَلَى حَدِّ الاسمِ، فَهيَ عَلَى وَجهينِ: مُتَّصِلَةٍ وَمُنفَصِلَةٍ، فَأَمَّا المتَّصِلَةُ فَهيَ الَّتي تَخرُجُ بِالقُيُودِ المعتَبَرَةِ في نَفسِ الحَدِّ، وَمَعنَى كَونِها مُتَّصِلةً هوَ أَنَّ القُيُودَ الَّتي في الحَدِّ لَو لَم تَـكُن مَذكُورَةً لكَانَ الحَدُّ بَاطِلًا، وَقَد مَرَّ بيَانُها، وَأَمَّا المنفَصِلةُ فَهيَ الوَارِدَةُ عَلَى غَيرِ ذَلِكَ الوَجه، وَجُملتُها ثَلاثَـةٌ:

الإِشكَالُ الأَوَّلُ: الفعلُ المضَارِعُ مِن نَحوِ: (يَقُومُ)، وَ(يَقعُدُ)، وَغَيرِهمَا، فَإِنَّ مَا هذا حَالُه مِنَ الأفعَالِ، فَإِنَّه دالٌّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه غَيرَ مُقتَرِنٍ بِأحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَةِ لَمَّا كَانَ وَضعُه عَلَى جِهةِ الاشتِرَاكِ[2]. وَإِن كَانَ (الصَّبُوحُ) و(الغَبُوقُ) دَاخِلَينِ في

---

(١) في الأصل: (بكون) وكذا يقتضي السياق.

(٢) للنُّحاةِ في زمان الفعلِ المُضارعِ آراءٌ عِدَّة: منهم من يرى أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة، ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكون إلا للمستقبل، وهو مذهب الزجـاج، ومِنهم من يَرى أنَّه مُشتركٌ بين الحالِ والاستِقبال، وهو رأي الجمهور، ومنهم من يرى أنّه حقيقةٌ في الحـالِ مَجـازٌ في الاستقبال،=

حَدِّ الاسمِ؛ لِكَونِهمَا لا يَدُلَّانِ عَلَى أَحَدِ الأزمِنَةِ الثَّلاثَةِ مُعيَّنًا. فَهكَذَا يَنبغي أن تَدخُلَ الأفعَالُ المضَارعَةُ في حَدِّ الاسمِ؛ لأنَّها غَيرُ دَالَّةٍ عَلَى الأزمِنَةِ الثَّلاثَةِ بالتَّعيينِ، وَفي ذَلِكَ بُطلانُ الحَدِّ؛ لِدُخُولِ مَا لَيسَ مِنَ المحدُودِ فيه.

وَالجَوَابُ مِن وَجهينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلأنَّـا لا نُسَلِّمُ مَا قَالُوه مِنَ الاشتِـرَاكِ الَّذي قَـرَّرُوا عَلَيه الإشكَالَ، بَلْ نَقُولُ: إنَّـه مَوضُوعٌ فِـي الأصلِ لِزَمَنِ الحَالِ، وَهوَ أَصلُ الأزمِنَـةِ؛ لأنَّ الماضيَ يَنشَأُ عَنه، وَيـتَـفَـرَّعُ عَلَيه المستَقبَلُ.

وَأَمَّا ثَانيًا فَيَتَعَذَّرُ تَسليمُ كَونِه مُشتَركًا، كَمَا هوَ مَذهبُ النُّظَّارِ مِنَ النُّحَاةِ، لكِنَّ الوَاضعَ قَد وَضَعَه لأحَدِ الأزمِنَـةِ في الأصلِ، وَاللَّبسُ إنَّمَا حَصَلَ عِندَ السَّامعِ لِكَونِ اللَّفظِ يُطلَقُ عَلَى أَحَدِهمَا تَارَةً، وَعَلَى الآخَرِ أُخرَى، لا مِن جِهةِ كَونِـه غَيرَ مَوضُوعٍ لأحَدِهمَا، بِخِلافِ (الغَبُوقِ) وَ(الصَّبُوحِ)، فَإنَّه لَم يُوضَع قَطُّ دَالًّا عَلَى أَحَدِ الأزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ، لا من جِهةِ الظُّهورِ، ولا مِن جِهةِ الاشتِرَاكِ، وَفي هذا مَا نُريدُه مِن دُخُولِ بَابِ (الغَبُوقِ) وَ(الصَّبُوحِ)، وَخُرُوجِ بَابِ المُضَارعِ؛ مِن جِهةِ أنَّ دَلالَـةَ المُضَارعِ عَلَى الزَّمَانِ يُخَالِفُ دَلالَتهمَا عَلَيه، فَافترَقَا. [و١٧].

الإشكَالُ الثَّانِـي: اسمُ الفَاعِلِ في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ ضَارِبٌ عَمرًا)، وَتَقريـرُ وَجه الإشكَالِ هوَ أنَّ مَفهومَ هذا الكَلامِ هوَ الدَّلالَةُ عَلَى أَحَدِ الأزمِنَةِ الثَّلاثَـةِ، كَدَلالَـةِ الفعلِ المُضَارعِ، إمَّا عَلَى جِهةِ الاشتِرَاكِ، وَإمَّا عَلَى أنَّ الأصلَ هوَ زَمَنُ الحَالِ، وَمَا عَدَاه فَرعٌ عَلَيـه، وَفي هذا مَا نُريدُه مِن خُرُوجِ اسمِ الفَاعِلِ عَن حَدِّ الاسمِ لِمَا ذكَرنَاه.

وَالجَوَابُ أنَّ قَولَنَا: (ضَارِبٌ) وَ(قَاتِـلٌ) مَوضُوعَانِ للدَّلالَةِ عَلَى الوَصفِ

= وهو رأي الفارسي، ومنهم من يرى أنَّه حقيقةٌ في الاستقبال مَجازٌ في الحال، وهو رأي ابن طاهر. انظر هذه المسألة في شرح الرّضي ٤/ ١٦، وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٤٩٢، وتعليق الفرائد ١/ ١٠٠، والهمع ١/ ٣٦، والفلاح في شرح المراح ٤٦.

بالأصالَةِ، وَدلالتُها عَلَى الزَّمَانِ إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهةِ العُرُوضِ في بَعضِ مَواقعِـه؛ لِأجلِ اقتِرَانِ مَا يَقتَرِنُ به مِن قَولِنَا: (الآنَ)، وَ(أمسِ)، وَ(غدًا)، ألا تَرى أنَّـكَ إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ ضَارِبٌ)، فَإنَّه لا دَلالَـةَ لِـ(ضَارِبٍ) عَلَى زَمَنٍ البَتَّـةَ، وَلَو كَانَت دَلالَـةُ الزَّمَانِ فيه أصليَّةً لَوَجَبَ ألَّا تَنفكَّ مِنها بحَالٍ، كَمَا لا يَنفكُّ الفعلُ مِنَ الدَّلالَةِ عَلَى الزَّمَانِ إِلَّا لعَارِضٍ لَمَّا كَانت أصليَّةً فيه. فَإذَا تَقرَّرَ أنَّ وَضعَه في الأصلِ لِلدَّلالَةِ عَلَى الوَصفيَّةِ مِن غَيرِ زَمَانٍ كَانَ دَاخِلًا في حَدِّ الاسمِ، وَلا أثَـرَ لِمَا عَرَضَ مِنَ الزَّمَانِ عَلَى خِلافِ وَضعِه وَمُجَانَـبَـةِ قِـيَـاسِه، وَيُؤيِّدُ مَا ذكَرنَاه أنَّـكَ إِذَا قُلتَ: (إِن قَامَ زَيدٌ قُمتُ)، فَإنَّكَ تَحكُمُ عَلَى ظَاهرِه بِالمُضيِّ لَمَّا كَانَ لَه بِالأصَالَةِ والوَضعِ، وَتَحكُمُ عَلَيه بِكَونِه مُستَقبَلًا؛ لِأجلِ قَرِينَةِ (إِن)، وَهكَذَا قَولُك: (لَم يَقُم)، تَحكُمُ عَلَيه بِالاستِقبَالِ؛ لَأجلِ ظَاهرِه، وَإِن كَانَ مَحكُومًا عَليه بِالمُضيِّ مِن أجلِ (لَم). فَقَد اتَّضَحَ مَا ذكَرنَاه أنَّ (ضَارِبًا) دَاخِلٌ في مَاهيَّةِ الاسمِ، وَإِن كَانَ فِـيـه دلالَةٌ عَلَى الزَّمَانِ عَارِضَةٌ.

وَإِنَّمَا قَالَ الشَّيخُ(١): إِنَّ اسمَ الفَاعِلِ أدخَلُ في الإِشكَالِ مِنَ الفعلِ المُضَارِعِ؛ لِأمرَينِ:

أمَّـا أوَّلًا فَلأنَّ اسمَ الفَاعِلِ وَارِدٌ عَلَى طَردِ الاسمِ بِالخُرُوجِ، وَالفعلَ المضَارعَ وَارِدٌ عَلَى عكسِه بِالدُّخُولِ، وَالشَّيءُ قَد يكُونُ دَاخِلًا في جِنسِ غَيرِه بِأدنَى مُلابسَةٍ وَاختِصَاصٍ، بِخِلافِ خُرُوجِه مِن جِنسِه، فَإنَّمَا يكُونُ بزَوَالِ خَصَائِصِه، وَأحكَامِه، وَانقِطَاعِها عَنه.

وأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ تَقريرَ وَجه الإِشكَالِ في الفعلِ المُضَارعِ مَبنيٌّ عَلَى الاشتِرَاكِ، وَتَقريرُ الإِشكَالِ في اسمِ الفَاعِلِ مَبنيٌّ عَلَى الظُّهورِ مِن جِهةِ صَلاحيَّتِه لِلأزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ الدَّالِ عَلَيها بِطَرِيقِ العُرُوضِ، لا بِالأصَالَةِ، [ظ١٧] وَلا شكَّ أنَّ دَلالَـةَ

---

(١) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٢٥.

الظُّهورِ أصرَحُ بِالمُرَادِ مِن دَلالَةِ الاشتِرَاكِ، فَافترَقَا.

الإشكَالُ الثَّالِثُ: (نعمَ) وَ(بِئسَ)، وَ(حَبَّذَا)، وَفعلُ التَّعجُّبِ، فَإنَّها دَالَّـةٌ عَلَى مَعَانٍ في أنفُسِها مِن غَيرِ [أن تَـكُونَ] [1] مُقتَرِنةً بِأحَدِ الأزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّه مَحكُومٌ عَلَيها بِالفعلِيَّـةِ، وَهيَ مُندَرِجَةٌ تَحتَ هذَا الحَدِّ، فَيَجِبُ عَلَى هذا دُخُولُ الفعلِ في حَدِّ الاسمِ لِمَا ذَكَرنَاه.

وَالجَوَابُ أنَّ دَلالتَها عَلَى الزَّمَانِ بِالأصَالَةِ وَالوَضعِ، وَتَجرُّدَها عَنِ الدَّلالَةِ عَلَى الزَّمَانِ إنَّـمَا كَانَ لِعَارِضٍ، وَتَقريرُ عُرُوضِه هوَ أنَّها لَمَّا خَالفَت أكثَرَ الأفعَالِ بِكَونِها خَارِجَةً إلَى مَعنَى الإنشَاءِ وَجَبَ قَطعُها عَنِ الزَّمَانِ أمَارَةً عَلَى ذَلِكَ، ودَلالةً عَلَى العِنَايَـةِ وَالاهتِمَامِ بِهِ، ألا تَرَى أنَّهم قَد التَزَمُوا تَجريدَ الأفعَالِ الصَّرِيحَةِ عَنِ الدَّلالَةِ عَلَى الأزمِنَةِ؛ لِأجلِ الإنشَاءِ، كَمَا في قَولِهم: (بعتُ)، وَ(اشتَرَيتُ)، فَإذَا تَقرَّرَ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ صَرِيحَ الفعلِيَّـةِ، فَهكَذَا ههنَا.

وَيُؤيِّـدُ مَا ذكَرنَاه هوَ أنَّ النُّحَاةَ حكَمُوا بِالنَّقلِ فِيمَا أمكَنَ فيه النَّقلُ في هذِه الأفعَالِ؛ لِـيَـدُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى دَلالَتِها عَلَى الأزمِنَةِ، فَقَالُوا في (نعمَ): إنَّه مَنقُولٌ مِن (نَعِمَ)، وَفي (بِئسَ): إنَّـه مِن (بَئِسَ)، وَفي (حَبَّذَا): إنَّه مَنقُولٌ مِن (حَبَّ) إذَا صَارَ مَحبُوبًا، كُلُّ ذَلِكَ مِن أجلِ المُلاحَظَةِ عَلَى أنَّ تَجرُّدَها عَنِ الأزمِنَةِ عَارِضٌ، فَيَجِبُ اندِرَاجُها في حَدِّ الفعلِ، وَخُرُوجُها عَن حَدِّ الاسمِ، وَلَم يُمكِن ذَلِكَ في (عَسَى)، فَلَم يَقُولُوا: (عَسَى يَعسَى)، كَمَا قَالُوا: (نعمَ) وَ(بِئسَ)، وَمَا ذَاكَ إلَّا لِأنَّها تَوَغَّلَت في إفَادَةِ التَّرَجِّي، فَالتَزَمُوا فيها طَرِيقةً وَاحِدَةً في عَدَمِ التَّصرُّفِ، فَأشبَهت (لَعَلَّ) في تَجَرُّدِها عَن دَلالَةِ الأزمِنَـةِ.

فَيَنحَلُّ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرنَاه أنَّها غَيرُ دَاخِلَةٍ في الحَدِّ، وَإن تَجَرَّدَت عَنِ الزَّمَانِ لَمَّا

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

كَانَ عَارِضًا فيها، كَمَا في (ضَارِبٍ) عَلَى العكسِ؛ لِأنَّ تَجَرُّدَها عَنِ الأزمِنَـةِ عَارِضٌ كَعُرُوضِ الأزمِنَـةِ في (ضَارِبٍ).

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ[1]: « وَهذَا أشكَلُ مِمَّا قَبلَه »، يَعني: أنَّ (نعمَ) و(بِئسَ) أدخَلُ في الإشكَالِ عَلَى حَدِّ الاسمِ مِن اسمِ الفَاعِلِ، وَإِنَّمَا كَانَ أشكَلَ؛ لِأنَّ عُرُوضَ الزَّمَانِ في (ضَارِبٍ) إِنَّمَا كَانَ مِن أجلِ مَا يَقتَرِنُ بِه كـ(الآنَ)، وَ(الأمسِ)، وَ(غَدًا)، فَهوَ أمرٌ خَارِجٌ عَن ذَاتِه، بِخِلافِ تجريدِ الزَّمَانِ عَن هذِه الأفعَالِ، فَلَم يَكُن بِأمرٍ خَارِجٍ عَنها، فَلا جَرَمَ كَانَ اندِرَاجُها في حَدِّ الاسمِ [و١٨] أدخَلَ، وكَانَ اندِرَاجُ (ضَارِبٍ) في حَدِّ الفعلِ أبعَدَ؛ لأنَّ دَلالَةَ الأفعَالِ عَلَى الأزمِنَةِ مِن جِهةِ ذَوَاتِها، وَتَجَرُّدَ الأسمَاءِ مِنَ الأزمِنَةِ مِن جِهةِ ذَاتِها؛ فَلِهذَا أشبَه (نعمَ) وَ(بِئسَ) مَا يَختَصُّ الأسمَاءَ لِذَوَاتِها، وَهوَ التَّجَرُّدُ، وَأشبَه اسمُ الفَاعِلِ مَا للأفعَالِ مِن جِهةِ ذَوَاتِها، وَهوَ مُقَارَبَـةُ الأزمِنَـةِ، لكِن الشَّبَه في (نعمَ) وَ(بِئسَ) مِن غَيرِ وَاسِطَةٍ، وشَبَه اسمِ الفَاعِلِ مَعَ الوَاسِطَةِ، كَمَا أشرنَا إِلَيه؛ فَلِهذَا كَانَ (نعمَ) وَ(بِئسَ) أدخَلَ في الإشكَالِ مِن اسمِ الفَاعِلِ، فَهذَا زُبدَةُ مَا أورَدَه الشَّيخُ مِنَ الإشكَالاتِ عَلَى مَاهيَّةِ الاسمِ.

وَقَد أورَدَ السَّيِّدُ رُكنُ الدِّينِ[2] نقُوضًا غَيرَ هذِه، نَذكُرُها، وَنُجيبُ عَنها بِمَعُونَةِ اللَّه تعَالَى:

أوَّلُها: هوَ أنَّ مَا ذكَرتُمُوه فِـي مَاهيَّـةِ الاسمِ مَنقُوضٌ بِنَفسِ الحَدِّ؛ لأنَّـه يَصدُقُ عَلَى جَميعِ الحَـدِّ مِـن جِهـةِ أنَّه دَالٌّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه غَيرَ مُقتَرِنٍ بَأحَدِ الأزمِنَةِ الثَّلاثَةِ، فَيَلزَمُ عَلَى هذا أن يكُونَ مَجمُوعُ الحَدِّ اسمًا؛ لأنَّ كُلَّ مَا صَدَقَ عَلَيه الحَدُّ صَدَقَ عَلَيه المَحدُودُ، وَهوَ بَاطِلٌ.

وَثَانيها: أنَّـه مَنقُوضٌ بِالإشَارَةِ، وَعَقدِ الأصَابعِ، وَالخُطُوطِ مِن جِهةِ كَونِها دَالَّـةً

---

(١) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٢٧.

(٢) انظر الوافية في شرح الكافية (رسالة) ٧.

عَلَى مَعَانٍ في أنفسِها غيرَ مُقترِنَـةٍ بِأحَدِ الأزمِنَـةِ الثَّلاثَـةِ، لَـكِنَّها غيرُ أسمَاءٍ.

وَثَالِثُها: أنَّـه مَنقُوضٌ بِأسماءِ الأفعَالِ، كَقَولِنَا: (صَهٍ)، فَإنَّـه دَالٌّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه مُقترِنًا بِأحَدِ الأزمِنَةِ الثَّلاثَةِ، فَيَلزمُ خُروجُها عَن حَدِّ الاسمِ مِـن جِهةِ كَونِـه دَالًّا عَلَى قَولِنَا: اسكُت، وَهوَ دَالٌّ عَلَى الأزمِنَـةِ، فَيكُونُ خَارِجًا، كَمَا قُلنَاه.

وَالجَوَابُ عَمَّا أورَدَه:

أوَّلًا: هوَ أنَّ الاسمَ لَمَّا كَانَ بَعضَ أنوَاعِ الكَلِمَةِ صَارَ وَصفُ الكَلِمَةِ لازِمًا لَـه، فكَأنَّـه قيلَ: الاسمُ كَلِمَةٌ، لكِنَّها حُذِفَت اعتِمَادًا عَلَى فَهمِ المُستَرشِدِ، وَاتِّـكَالًا عَليه، وَهذا بعَينِه هوَ الجَوَابُ عمَّا أورَدَه.

ثَانيًا: لِأنَّ العُقُودَ وَالخُطُوطَ لَيسَ كَلامًا، وَلا مِن قَبيلِ الكَلِمَةِ، فَصَارَ خُرُوجُ الأوَّلِ مِن جِهةِ أنَّ مَجمُوعَ الحَدِّ أُمُورٌ مُركَّبَةٌ، وَالكَلِمَةُ مُفرَدَةٌ، وَخُرُوجُ الثَّاني مِن جِهةِ أنَّها لَيسَت[1] كَلِمَةً.

وَأمَّا مَا ذكَرَه ثَالِثًا مِن أسمَاءِ الأفعَالِ فَجَوَابُـه هوَ أنَّ مَدلُولَ (صَهٍ) لَيسَ قَولنَا: اسكُت، فَيَلزَمُ مَا ذكَرَه مِنَ اقتِرَانِ الأزمِنَةِ، [ظ١٨] وَإنَّمَا مَدلُولُه مُسَمَّى قَولِنَا: اسكُت؛ لأنَّ مَدلُولَ الاسمِ لا بُـدَّ أن يكُونَ اسمًا؛ ليَحصُلَ التَّطَابُـقُ، فَإنَّ مَدلُولَ الاسمِ لا يكُونُ فعلًا، وَهوَ بِالإضَافَةِ إلَى هذِه الجِهةِ غَيرُ مُقتَرِنٍ بِالأزمِنَـةِ؛ لأنَّ الاقتِرَانَ إنَّمَا حَصَلَ في لَفظِ (اسكُت) لا مِن جِهةِ حَقيقَتِه.

فَهذِه جُملةُ مَا أورَدَه اعتِرَاضًا عَلَى المَاهـيَّـةِ غَيرَ مَا أورَده الشَّيخُ، وَقَد تَبيَّنَ بِمَا لَخَّصنَاه أنَّها غيرُ وَارِدَةٍ، وَأنَّ مَاهيَّةَ الاسمِ سَالِمَةٌ عَنِ النُّقُوضِ، وَالحَمدُ للَّه.

نَعَم هذِه الإشكَالاتُ إنَّمَا تكُونُ مُتوَجِّهةً عَلَى تَفريعَاتِ النُّحَاةِ الَّتي ذكَرنَاها، وَيكُونُ الجَوَابُ عَنها بِمَا قرَّرنَاه.

---

(١) في الأصل: (ليس) وكذا يقتضي السياق.

فَأمَّا عَلَى تَعريفِ الشَّيخِ عَبدِ القَاهِرِ[١] للاسمِ بَقَولِه[٢]: مَا دَلَّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه دَلالَـةً مُجَرَّدَةً عَنِ الاقتِرَانِ بِالزَّمَانِ مِن طَرِيقِ الوَضعِ، فَلا يَتَوَجَّه شَيءٌ مِن هذِه الإِشكَالاتِ عَلَيه.

* * *

المَقصدُ الثَّالِثُ: في ذِكرِ خَوَاصِّ الاسمِ

لَمَّا ذكَـرَ مَاهـيَّـةَ الاسمِ ذكَـرَ خَاصيَّتَـه؛ ليكمُلَ البَيانُ بِذِكرِهمَا، وَالتَّفرِقةُ بَينَ الحَدِّ وَالخَاصَّةِ ظَاهرَةٌ مِن جِهتَينِ:

الجِهةُ الأُولَى: هـوَ أنَّ مِـن حَـقِّ الحَـدِّ أن يَـكُونَ شَامِلًا لِجَميعِ مُفرَدَاتِ تِلكَ المَاهـيَّـةِ، لا يَخرُجُ عَنها شَيءٌ، بِخِلافِ الخَاصَّةِ، فَإِنَّها لا تَـكُونُ شَامِلَـةً لَها، وَإِنَّمَا تَرِدُ في بَعضِ الـمُفرَدَاتِ دُونَ بَعضٍ؛ وَلهذا فَإِنَّ التَّعريفَ بِاللَّامِ وَالتَّنوينِ إِنَّمَا يَرِدَانِ في بَعضِ الأَسمَاءِ دُونَ بَعضٍ.

الجِهةُ الثَّانِـيَـةُ: هوَ أنَّ حَقَّ مَا يُجعَلُ حَدًّا أن يكُونَ مُطَّرِدًا مُنعكِسًا، فَعَلَى هذَا نَقُولُ: كُلُّ اسمٍ فَهوَ دَالٌّ عَلَى مَعنًى في نَفسِه غَيرَ مُقتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزمِنَةِ الثَّلاثَـةِ، فَهذا طَردٌ، وكُلُّ مَا دَلَّ عَلى مَعنًى في نَفسِه غَيرَ مُقتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزمِنَةِ فَهوَ اسمٌ، فَهذَا عكسٌ،

---

(١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، الإمام المشهور، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره، كان من كبار أئمة العربية والبيان، من مصنّفاته المقتصد في شرح الإيضاح، والجمل، والعوامل المائة، والعمدة في التصريف، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، وغير ذلك، مات سنة إحدى - وقيل أربع - وسبعين وأربعمائة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٠٦، والبلغة ١٣٤، وطبقات الشافعية ١/ ٢٥٢.

(٢) ذكر العلوي هذا الحد في المحصل (و١٨) مخطوط، ونسبه للجرجاني، قال: « التعريف الأول ما ذكره الشيخ عبـد القاهـر، وحاصل كلامـه في ماهية الاسم: كل لفظ عري من الدلالة على الزمان من طريق الوضع، وكان له إعراب لفظًا أو محلًا »، وانظره أيضًا في المنهاج ١٤٥، ولم أجده في مصادر الجرجاني.

وكِلاهمَا صَادِقٌ عَلَى الاسمِ، بِخِلافِ الخَاصَّةِ، فَإِنَّها تَنعكِسُ، وَيَتعَذَّرُ فيها الطَّردُ؛ فَلِهذَا نَقُولُ: كُلُّ مَا كَانَ فيه أَلِفٌ وَلامٌ، أو تَنوينٌ، أو غَيرُ ذَلِكَ مِنَ الخَوَاصِّ، فَهوَ اسمٌ، فَنَجِدُه مُنعكِسًا، وَلا نَقُولُ: كُلُّ اسمٍ فَلا بُدَّ فيه مِن أَلِفٍ وَلامٍ، أو تَنوينٍ؛ لأَنَّ مَا هذَا حَالُه يَتعَذَّرُ في أَكثَرِ الأَسمَاءِ.

فَعَرَفتَ بِمَا ذكَرنَاه التَّفرِقَةَ بَينَ الطَّردِ وَالعكسِ، وَإِن كَانَ مَجمُوعُهمَا إِنَّمَا يَجري في المَاهيَّاتِ دُونَ الخَوَاصِّ، فَإِنَّها يَمتَنِعُ طَردُها، وَيَصِحُّ عكسُها.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: « **وَمِن خَوَاصِّه** »، يُشيرُ بِذَلِكَ إِلَى كَثرَةِ [و١٩] الخَوَاصِّ؛ لأَنَّ « مِن » ههنَا للتَّبعيضِ، وَإِنَّمَا ذكَرَ مِنها مَا هوَ الأَشهرُ، وَنَبَّه بِالأَقَلِّ عَلَى الأَكثَرِ.

وَالخَوَاصُّ في نَفسِها لا يَخلُو حَالُها إِمَّا أن تكُونَ لَفظيَّةً أو مَعنَويَّةً، [ونَحنُ نَذكرها ونُظهرُ وَجه اختِصَاصِها][1].

الضَّربُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ الخَواصِّ اللَّفظيَّةِ:

وَلَيسَ يَخلُو حَالُها فِي مَوَاقِعِها إِمَّا أن تَكُونَ مِن أَوَّلِه، أو مِن آخِرِه، أو مِن وَسَطِه.

فَالَّتِي تَكُونُ مِن أَوَّله: هوَ نَحوُ لامِ التَّعريفِ، وَإِنَّمَا كَانَت مُختَصَّةً بِالأَسمَاءِ دُونَ غَيرِها؛ لأَنَّه لا فَائِدَةَ فِي دُخُولِها عَلَى الأَفعَالِ؛ لِأَنَّها إِخبَارٌ، وَمِن حَقِّ الخَبَرِ أن يكُونَ نَكِرَةً لا يَعرِفُه المُخَاطَبُ؛ لِيَكُونَ في الإِخبَارِ بِه فَائِدَةٌ.

وَحُرُوفُ النِّدَاءِ إِنَّمَا كَانَت مُختَصَّةً بِالأَسمَاءِ؛ لأَنَّ المَطلُوبَ بِها إِقبَالُ المُنَادَى عَلَيكَ وَخِطَابُه، وَهذا لا يُعقَلُ إِلَّا فِي الأَسمَاءِ.

وحَرفُ الجَرِّ، وَإِنَّمَا كَانَ مُختَصًّا بِالأَسمَاءِ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ وَضعَ المُضَافِ إِلَيه عَلَى اختِصَاصِه بِالجَرِّ، إِمَّا لِإِفَادَةِ تَعريفٍ،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من كتاب المحصل للعلوي، وهو ساقط من الأزهار.

كَقُولِكَ: (بِضَرَبتُ) يَتحَقَّقُ تَخصيصٌ، وَوَضعُ الأفعَالِ عَلَى التَّنكيرِ؛ فَلِهذَا لَم تَكُن قَابِلةً للإِضَافَةِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلِأنَّ الأصلَ في الفعلِ ألَّا يَدخُلَه شَيءٌ مِنَ الإعرَابِ؛ لِأنَّـه إنَّمَا يَدخُلُ بِإزَاءِ مَعَانٍ هيَ: الفَاعِلِيَّةُ، وَالمَفعُولِيَّةُ، وَالإضَافَةُ، وَلَيسَ شَيءٌ(١) مِنها في الأفعَالِ، لكِنَّ الرَّفعَ وَالنَّصبَ إنَّمَا دَخَلا لعَارِضٍ، فَبَقيَ الجَرُّ عَلَى أصلِ المَنعَ.

وَإنَّمَا قَالَ الشَّيخُ: « **الجَرُّ** »، وَلَم يَقُل: (حَرفُ الجرِّ)؛ لأنَّ حَرفَ الجرِّ قَد يكُونُ دَاخِلًا عَلَى الفعلِ عَلَى جِهةِ الحِكَايَـةِ، كَقَولِكَ: (بِضَرَب) يَرتَفعُ (زَيدٌ) في قَولِك: (ضُرِبَ زَيدٌ)، وكَانَ الأولَى ذِكرَ الحَرفِ؛ لأنَّـه الَّذي وَقَعَ بِه الاختِصَاصُ مِنَ الأوَّلِيَّـةِ؛ وَلأنَّ الأثَـرَ تَابعٌ للمُؤَثِّرِ في الوُجُودِ وَالحُصُولِ، فَذِكرُ الحَرفِ أحَقُّ؛ لأنَّـه هوَ المُؤَثِّـرُ في الحَدِّ، ولكِنَّـه ذكَـرَ الجرَّ، وَأرَادَ الحَرفَ؛ لأنَّ الجرَّ لا يكُونُ أثَـرًا إلَّا للحَرفِ، بِخِلافِ الرَّفعِ وَالنَّصبِ، فَإنَّه أمرٌ مُشتَرَكٌ، فَهذا هوَ الأصَحُّ في عُذرِ الشَّيخِ.

وَأمَّا مَا يكُونُ مِن جِهةِ آخِرِه: فَنحوُ التَّنوينِ عَلَى كُلِّ أنوَاعِه، وَإنَّمَا كَانَ مُختَصًّا بِالأسمَاءِ مَا خَلا التَّرنُّمَ فَإنَّه يَدخُلُ في الاسمِ وَالفعلِ وَالحَرفِ، كَمَا سَنُقَرِّرُه في مَوضعِه؛ لأنَّ دُخُولَه إنَّمَا يكُونُ للتَّنكيرِ، أو للأمكَنِيَّةِ، [ظ١٩]، أو للعِوَضِ، أو للمُقَابلَةِ، وَهذِه الأُمُورُ لا تَـتَـأتَّى إلَّا في الأسمَاءِ؛ فَلِهذا كَانَ مُختَصًّا بِها، وَنَحوُ تَاءِ التَّأنيثِ؛ لِأنَّ المُؤنَّثَ الحَقيقيَّ مَا كَانَ بِإزَائِـه ذكَـرٌ، وَهذا لا يَحصُلُ إلَّا في الأسمَاءِ؛ وَلأنَّ الفعلَ مُذكَّـرُ الأصلِ، فَلا وَجه لِتَأنِيـثِـه، وَنَحوُ يَاءِ النِّسبَـةِ؛ لأنَّ النَّسَبَ إنَّمَا يَـكُونُ إلى الأبِ، أو البَلَدِ، أو القَبيلَةِ، وكُلُّها أسماءٌ؛ فَلِهذا اختَصَّ بِـها.

وأمَّا مَا يكُونُ مِن جِهةِ وَسَطِه: فَنحوُ يَاءِ التَّصغيرِ في نَحوِ: (فُلَيسٍ)، وَ(دُرَيهِمٍ)، وَ(دُنَينِيـرٍ)، وَإنَّمَا كَانَت مُختَصَّةً بِالاسمِ؛ لأنَّ التَّصغيرَ في الأسماءِ بِمَنزِلَةِ الوَصفِ

---

(١) في الأصل: (شيئا) وكذا يقتضي السياق.

لَها؛ لأنَّ دُخُولَـه عَلَيها دَلالَـةٌ عَلَى الحَقَارَةِ، فقَولُكَ: (عُوَيدٌ) بِمَنزِلَةِ قَولِكَ: عُودٌ صَغيرٌ. وَنَحوُ أَلِفِ التَّـكسيرِ في نَحوِ: (فَعَالِلَ)، كَـ(دَرَاهِمَ)، وَ(فَعَائِلَ) كَـ(رَسَائِلَ)، وَ(فَوَاعِلَ) كَـ(ضَوَارِبَ)، وَغَيرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَت مُختَصَّةً بِالأَسمَاءِ؛ لأَنَّها عَلامَةٌ للتَّـكسيرِ، وَهوَ مُختَصٌّ بِالأَسمَاءِ، كَمَا سَنُـوَضِّحُه.

فَهذِه العَلامَاتُ خَوَاصٌّ لَفظيَّـةٌ؛ لِأَنَّ دُخُولَها ظَاهِرٌ عَلَى الاسمِ مِن هذِه الجِهاتِ الثَّلاثِ الَّتِـي ذكَرنَاها.

الضَّربُ الثَّاني: في بَيَانِ الخَوَاصِّ المَعنَوِيَّةِ:

وَهيَ الإِسنَادُ إِلَيه؛ إِمَّا لِكَونِه فَاعِلًا، وَإِمَّا لِكَونِـه مُبتَدأً، وَإِنَّمَا تعَذَّرَ الإِسنَادُ إِلى الفعلِ عَلَى هذَينِ الوَجهينِ؛ لِأَنَّ الفعلَ في نَفسِه مُسندٌ، فكَيفَ يَـكُونُ مُسندًا إِلَيه؟! لأنَّ كَونَه مُسندًا يَقتَضي افتِقَارَه إِلى غَيرِه، وكَونَـه مُسندًا إِلَيه يَقتضي استِغنَاءً، وكَونُ الشَّيءِ غَنِـيًّـا غَيرَ غَنِـيٍّ مُحَالٌ؛ فَلِهذَا بَطَلَ الإِسنَادُ إِلَيه.

لا يُـقَـالُ: فَإِذَا جَازَ في الاسمِ أن يكُونَ مُسندًا بِه، وَمُسنَدًا إِلَيه، فَهلَّا جَازَ ذلِكَ في الفعلِ أيضًا مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بَينَهمَا؛ لأنَّ العِلَّةَ في كَونِ الاسمِ مُسنَدًا إِلَيه هي(١) كَونُه مُسنَدًا بِـه.

لأَنَّا نَـقُولُ: هذا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّا لا نُسَلِّمُ مَا ذكَرتُم، فَـيَـلـزَمُ عَلَيـه مَا قُلتُمُوه.

وَإِذَا كَانَ الأمرُ كَمَا قُلنَاه، فَـنَـقُولُ:

أَمَّا الإِسنَادُ إِلَيه فَقَد استَـبَـدَّ بِه الاسمُ لا مَحَالَةَ؛ لأَنَّ الأَسمَاءَ عِبَارَةٌ عَنِ الذَّوَاتِ، وَالأفعَالُ أخبَارٌ، وَالأخبَارُ إِنَّمَا هيَ أحكَامٌ إِضَافِـيَّـةٌ، لا تَستَقِلُّ بِنَـفسِها، فَلا جَرَمَ وَجَبَ إِضَافتُها إِلى الأَسمَاءِ.

وَهذا هوَ الَّذي نُرِيدُه بِكَونِ الأَسمَاءِ مُسنَدًا إِلَيها.

---

(١) في الأصل: (هو) وكذا يقتضي السياق.

وَأَمَّا كَونُها مُسنَدًا بِها فَالأَسمَاءُ وَالأَفعَالُ مُشتَرِكَانِ في ذَلِكَ، وَإِن كَانَا مُختَلِفَينِ في جَهةِ الإِسناديَّةِ، فَالأَسمَاءُ إِنَّمَا كَانَت [و٢٠] مُسنَدًا بِها في وُقُوعِها أخبارًا وَأَحوالًا مِن جِهةِ كَونِها صِفَاتٍ، والصِّفَةُ لا بُدَّ لَها مِن مَوصُوفٍ تَكُونُ مُسنَدَةً إِلَيه، وَأَمَّا الأَفعَالُ فَإِنَّمَا كَانَت مُسنَدًا إِلَيها مِن جِهةِ أَنَّها أفعَالٌ، وَالفعلُ لا بُدَّ مِن قِيامِه بِفَاعِلِه، فهما مُفترِقانِ كَما تَرى.

ثُمّ قَالَ الشَّيخُ: « وَالإِضَافَةُ »، فَأَطلقَها، وَقَيَّدَ الإِسنَادَ بِقَولِه: « إِلَيه »، يُشيرُ بِه إِلى التَّقريرِ الَّذي قَدَّمنَاه، وَهوَ أَنَّ كَونَ الاسمِ مُسنَدًا إِلَيه يَخُصُّ الأسمَاءَ، فَأَمَّا كَونُه مُسنَدًا بِه فَالاسمُ وَالفعلُ يَشتَرِكَانِ فيه، كَمَا مَرَّ بَيانُه.

وكَانَ الأَحسَنُ تَقييدَها، لِرَفعِ اللَّبسِ؛ لأَنَّ الاسمَ كَمَا يُضَافُ فَهوَ يُضَافُ إِلَيه، كَمَا أَنَّ الاسمَ كَمَا يُسنَدُ إِلَيه فَهوَ يُسنَدُ في نَفسِه، وَالخُصُوصيَّةُ فيه إِنَّمَا تكُونُ مِن جِهةِ إِسنَادِه في نَفسِه، لا مِن جِهةِ كَونِه مُسنَدًا إِلَيه، فَإِنَّ الفعلَ قَد يكُونُ مُسنَدًا إِلَيه عَلَى جِهةِ الإِضَافَةِ، كَقَولِه تَعالَى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، و: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، وَ(أعجَبَني يومُ قَامَ زَيدٌ)، وَغَيرُ ذَلِكَ، فَكَانَ [يَنبَغي أن][(١)] يَقُولَ: وَأن يكُونَ مُضَافًا في نَفسِه إِلَى غَيرِه؛ لِيتَمَيَّزَ الخَاصُّ مِمَّا لا يَكُونُ خَاصًّا، فكَمَا قَالَ: « بِالإِسنَادِ إِلَيه »؛ لِيتَمَيَّزَ عَن كَونِه مُسنَدًا في نَفسِه، فَهكَذَا نَقُولُ: وَأن يكُونَ مُضَافًا في نَفسِه.

وَإِنَّمَا أَطلَقَه؛ لأَنَّ بِالإِطلاقِ يَحصُلُ التَّمييزُ، فَلا حَاجَةَ إِلى التَّقييدِ؛ لأَنَّ المَفهومَ مِن مُطلَقِ الإِضَافَةِ هوَ المُضَافُ نَفسُه، وهي الخُصُوصيَّةُ في الأَسمَاءِ، والمُحتَاجُ إِلى التَّقييدِ هو المُضَافُ إِلَيه، وهو غَيرُ خَاصٍّ، كَما قَدَّمنا، بِخِلافِ[(٢)] الكَلامِ في الإِسنادِ، فَإِنَّه

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من كتاب المحصل للعلوي، وهو ساقط من الأزهار.

(٢) قوله: (بخلاف) مكرر في الأصل.

عَلَى العكسِ، فإِنَّ الخُصُوصيةَ فيه لَيسَت[١] وَاقعَةً عَلَى المُطلَقِ نَفسِه، وَإِنَّمَا الخُصُوصيَّةُ وَاقعَةٌ عَلَى المُسنَدِ إِلَيه، فَلا جَرَمَ وَجَبَ تَقييدُ الإسنَادِ دُونَ الإِضَافَةِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيه.

لا يُقَالُ: فَإِذَا جَازَتِ الإِضَافَةُ إِلى الفعلِ، كَمَا قَرَّرتُمُوه، فَلِمَ لا تَجُوزُ إِضَافتُه في نَفسِه؛ لأنَّـه إِنَّمَا يُضَافُ إِلَيه بِاعتِبَارِ مَصدَرِه في قَولِكَ: (يَومُ يَنفَعُ)، فهكَذَا تَجُوزُ إِضَافَتُـه نَفسِه بِاعتِبَارِ مَصدَرِه مِن غَيرِ فَرقٍ. لأنَّـا نَقُولُ: وَلا سَوَاءٌ، فَإِنَّ الاسمَ إِنَّمَا تَصحُّ الإِضَافَةُ إِلَيه بِاعتِبَارِ الاسميَّـةِ لا غَيرُ.

فَإِذَا تَقدَّرَ[٢] المَصدَرُ شَاعَتِ الإِضَافةُ لا مَحَالةَ، بِخِلافِ إِضَافَةِ الاسم نَفسِه، فَإِنَّ إِضَافتَه لا تكفي فيه الاسميَّةُ [ظ٢٠] مُطلَقةً، بَل لا بُدَّ مِن قيَامِ اعتِبَارِ أمرٍ آخَرَ في المُضَافِ نَفسِه، وَهوَ إِفَادَةُ التَّعريفِ، أَوِ التَّخصيصِ، أو التَّخفيفِ، وَهذَا غَيرُ حَاصِلٍ في إِضَافَةِ الفعلِ نَفسِه، فَإِنَّه مُنَكَّـرٌ لا فَائِدَةَ في تَعريفِه، وَلا تَخصيصَ فيه؛ لأَنَّ التَّخصيصَ لا بُدَّ فيه مِن إِضمَارِ أَحدِ حُرُوفِ الإِضَافَةِ، وَهيَ مُتعَذِّرَةٌ في الأفعَالِ، وَلا تَخفيفَ هنَاكَ؛ لأنَّـه لا تَنوينَ في الفعلِ؛ فَلِهذَا بَطَلَتِ الإِضَافَةُ في الأفعَالِ بِكُلِّ حَالٍ، وَافترَقَ الحَالُ بَينَ إِضَافَتِه نَفسِه وَالإِضَافَةِ إِلَيه، وَظَهرَ أَنَّ الخُصُوصيَّةَ إِنَّمَا كَانَت في إِضَافَةِ الاسمِ، لا في كَونِه مُضَافًا إِلَيـه.

وكَانَ مِن حَقِّ الشَّيخِ أن يَقُولَ: وَالإِضَافةُ مِن غَيرِ حَرفِ جَرٍّ؛ لِأَنَّ خُصُوصيَّةَ الإِضَافَةِ في الأَسمَاءِ لا تَـكُونُ كَذَلِكَ، وَإِلَّا انتَقَضَ بِقَولِنَا: (مَرَرتُ بِزَيدٍ)، فَإِنَّ (مررتُ) مُضَافٌ إِلى (زَيدٍ) بِوَاسِطَةِ الحَرفِ.

وَقَد اقتَصَرَ مِنَ الخَصَائِصِ اللَّفظِيَّـةِ عَلَى ذِكرِ اللَّامِ، وَالجَرِّ، وَالتَّنوينِ، وَمِنَ المَعنَويَّـةِ عَلى الإِضَافَةِ، وَالإِسنَادِ إِلَيه، تَنبيهًا مِنه بِالأقلِّ مِنهَا عَلَى الأكثَرِ في النَّوعَينِ جَميعًا، وَاللَّه أعلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) في الأصل: (ليس) وكذا يقتضي السياق.

(٢) في الأصل: (تقرر) وكذا يقتضي السياق.

المقصدُ الرَّابعُ: في بَيَانِ تَقسيمِ الأسمَاءِ

اعلَم أنَّ الشَّيخَ لَم يُشِر في تَقسيمِ الأسمَاءِ إلّا إلى كَونِها مُعربَةً وَمَبنِيَّةً مِن غَيرِ أمرٍ وَرَاءَ ذلِكَ، وَأنا أُشيرُ ههنَا إلَى تَقسيمَاتٍ أربَعَةٍ؛ لِتَكُونَ مَنبهةً عَلَى مَا عَدَا ذَلِكَ مِن تَقسيمَاتِها، فَلَها أقسَامٌ مُندَرِجَةٌ(١) تَحتَ مَا يَعرِضُ مِن أحوَالِها.

التَّقسيمُ الأوَّلُ: بِاعتِبَارِ ذَوَاتِها إِلَى مُفرَدَةٍ وَمُركَّبَةٍ، فَالمُفرَدُ مَا لا تَلتَئِمُ حَقيقتُه مِن أجزاءٍ كَـ(رَجُلٍ) و(زَيدٍ).

ثُمَّ إمَّا أن يكُونَ مُستَقِلًّا بِنَفسِه، أو تَابعًا لِغَيرِه:

فَإن كَانَ تَابعًا لِغَيرِه فَهوَ الصِّفَةُ، كَـ(رَاكِبٍ) وَ(جَالِسٍ)، وَأمَّا إن كَانَ مُستَقِلًّا بنَفسِه، فَإمَّا أن يكُونَ نَفسُ تَصَوُّرِه مَانعًا مِن وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فيه أم لا:

فَإن كَانَ نَفسُ تَصَوُّرِه مَانعًا مِن وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فيه فَهوَ العَلَمُ، وَإن لَم يكُن مَانعًا فَهوَ اسمُ الجِنسِ، فَصَارَ المُفرَدُ مِنَ الأسمَاءِ الظَّاهِرَةِ اسمَ جِنسٍ، وَاسمَ عَلَمٍ، وَصِفَةً.

وَأمَّا المُركَّبُ فَهوَ مَا كَانَت حَقيقَتُه مُلتَئِمَةً مِن أجزَائِه، ثُمَّ إنَّه يَنقَسِمُ إلَى مَا يكُونُ بَينَ الجُزأينِ مُلازَمَةٌ، وَإلَى مَا لا يكُونُ كَذَلِكَ:

فَالأوَّلُ هوَ تَركيبُ الجُمَلِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَ(عَمرٌو خَارِجٌ). وَالثَّاني لا يَخلُو حَالُه إمَّا أن يَكُونَ بَينَهمَا [و٢١] وَاسِطَةُ حَرفٍ أو لا:

فَالَّذي لا يكُونُ بَينَهمَا وَاسِطَةُ حَرفٍ، كَقَولِكَ: (حَضرَمَوتُ)، وَ(بَعلَبكُّ). وَالَّذي يكُونُ بَينَهمَا وَاسِطَةُ حَرفٍ إمَّا أن يكُونَ عَلَى جِهةِ التَّضمينِ كـ(خَمسَةَ عَشَرَ)(٢)، وَإمَّا أن يكُونَ مِن غَيرِ تَضمينٍ، كَقَولِكَ: (غُلامُ زَيدٍ)، وَغَيرُ ذلِكَ مِن الإضَافَةِ.

التَّقسيمُ الثَّاني: بِاعتِبَارِ افتِقَارِها وَاستِغنَائِها إلى مَا يكُونُ مُحتَاجًا إلى تَفسيرٍ، وَإلى مَا يكُونُ غَنيًّا عَنه، فَالَّذي يكُونُ غَنيًّا عَنِ التَّفسيرِ هوَ الاسمُ الظَّاهرُ عَلَى جميعِ أنوَاعِه،

---

(١) في الأصل: (منيرة) وكذا يقتضي السياق. (٢) قوله: (كخمسة عشر) مطموس في الأصل.

فَإِنَّـه دَالٌّ بِمُجَرَّدِ لَفظِه عَلَى مَا وُضعَ لَـه مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى غَيرِه في بِنَائِـه، كَقَولِكَ: (رَجُلٌ)، وَ(فَرَسٌ)، ثُمَّ يَنقَسِمُ إِلى: صَحيحٍ وَمُعتَلٍّ، فَالصَّحيحُ مَا كَانَ سَالِمًا عَن حُرُوفِ العِلَّةِ الثَّلاثَـةِ: الوَاوِ وَاليَاءِ وَالألِفِ، وَالمُعتَلُّ مَا كَانَ فيه وَاحِدٌ مِنها، فَمَا كَانَ مُعتَلَّ الفَاءِ كـ(وَعدٍ)، وَ(يُسرٍ)، فَهوَ الَّذي يُقَالُ لَـه: (أرأسُ)، وَمَا كَانَ مُعتَلَّ العَينِ كـ(وَيلٍ)[١]، وَ(يومٍ) فَيُقَالُ لَه: أجوَفُ، وَمَا كَانَ مُعتَلَّ اللَّامِ، كـ(دَلوٍ)، وَ(نحيٍ)، فَإِنَّـه يُقَالُ لَه: (أعجَزُ)[٢]. وَأمَّا مَا يَفتَقِرُ إِلَى التَّفسيرِ فَينقَسِمُ إِلى مَا يكُونُ تَفسيرُه قَبلَه، وَهوَ المُضمَرُ، وَإِلى مَا يكُونُ تَفسيرُه بَعدَه، وَهوَ المُبهمُ، فتَقُولُ: (زَيدٌ ضَربَتُه)، و(هذا الرَّجُل).

التَّقسيمُ الثَّالِثُ: بِاعتِبَارِ دَلالَتِها عَلَى مَا تَـدُلُّ عَلَيه إِلى: مَا يَدُلُّ عَلَى مَعنًى وَاحِدٍ مِن غَيرِ زِيَادَةٍ، وَإِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى أكثَر مِن مَعنًى وَاحِدٍ، فَالأوَّلُ هوَ الأعلامُ، كَقَولِنَا: (زَيدٌ)، وَ(عَمرٌو)، وَ(خَالدٌ). وَالَّذي يَدُلُّ عَلَى أكثَر[٣] مِن مَعنًى وَاحِدٍ يَنقَسِمُ إِلى: مَا يَدُلُّ عَلَى جِهةِ البَدَلِ، وَإِلى مَا يكُونُ عَلَى جِهةِ الجَمعِ، فَالَّتي تكُونُ دَلالَتُها عَلَى جِهةِ البَدَلِيَّةِ هيَ الأسمَاءُ المُشتَرَكَةُ، كَقَولِنَا: (قُرءٌ)، و(شَفَقٌ)[٤]، فَإِنَّ (القُرءَ) يَدُلُّ عَلَى الطُّهرِ والحَيضِ عَلَى جِهةِ البَدَلِيَّةِ، وَالَّذي يَدُلُّ عَلَى جِهةِ الاجتِماعِ يَنقَسِمُ إِلى مَا يكُونُ عَلَى جِهةِ الاستِغرَاقِ كـ(مَن)، وَ(مَا)، وَ(النَّاسِ)، وَ(المُسلِمينَ)، وَغيرِ ذَلِكَ

---

(١) في الأصل: (ويد).

(٢) المعروف في المصطلح أنّ ما في أوله حرف علة هو المثال، وما في وسطه هو الأجوف، وما في آخره هو الناقص، ولكنّي أرى أنّ تسمية المثال بالأرأس والناقص بالأعجز تسميةٌ صحيحة، فهي تعني أن في رأس الاسم حرف علة فقيل له الأرأس وفي عجزه حرف علة فقيل له الأعجز، ومع كثرة بحثي في كتب الصرف عن هذين المصطلحين لكني لم أهتد إليهما، واللّه أعلم.

(٣) في الأصل: (الأكثر).

(٤) الشفق: يطلق على الحمرة والبياض، فهو من المشترك اللفظي، وفي الأصل: (سبق). والتصحيح من الطراز ٢/ ٨٥ للعلوي.

مِنَ الألفَاظِ العَامَّةِ، وَإِلى مَا يكُونُ عَلَى طَرِيقِ الصَّلاحيَّـةِ دُونَ الاستِغرَاقِ، كَقَولِنَا: (رَجُلٌ)، وَ(حَيوَانٌ)، إِلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الألفَاظِ المُتوَاطِئَـةِ.

التَّقسيمُ الرَّابِعُ: بِاعتِبَارِ مَا يَعرِضُ لَهَا مِنَ الأحوَالِ إِلى: مُعرَبَةٍ وَمَبنيَّـةٍ، ومُثَنَّـاةٍ وَمَجمُوعَةٍ، وَمُؤَنَّـثَـةٍ وَمُذكَّرَةٍ، وَجَامِدَةٍ [ظ٢١] وَمُشتقَّةٍ، وَعَامِلَةٍ وَغَيرِ عَامِلَةٍ، وَمُثَـنَّـاةٍ وَمُفرَدةٍ، وَمُكَـبَّـرَةٍ وَمُصَغَّرَةٍ، إِلى غَيرِ ذَلِكَ من الحَالاتِ.

وَإِنَّمَا لَم يَذكُر الشَّيخُ مِن تَقَاسِيمِها إِلَّا كَونَها مُعرَبةً وَمَبنِيَّـةً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هوَ الأَهمُّ مِنَ المَقَاصِدِ النَّحويَّـةِ في أَوَّلِ الكُتُبِ، وَمَا عَدَاه يُذكَـرُ في أَثنَاءِ التَّفاصيلِ وَغُضُونِ الأبوَابِ، كَمَا سَنُـقَـرِّرُه في مَوضِعِـه.

[المُعرَبُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **المُعرَبُ: المُركَّبُ الَّذي لَم يُشبِه مَبنيَّ الأصلِ، وَحُكمُه أن يَختَلِفَ آخِرُه؛ باختلافِ العَوَامِلِ لَفظًا أو تَقديرًا. وَالإعرَابُ: مَا اختَلَفَ آخِرُه بِه؛ لِيَدُلَّ عَلَى المَعَاني المُعتَوِرَةِ عَلَيه، وَأنوَاعُه رَفعٌ، وَنَصبٌ، وَجَرٌّ، فَالرَّفعُ عَلَمُ الفَاعِلِـيَّـةِ، وَالنَّصبُ عَلَمُ المَفعُولِـيَّـةِ، وَالجَرُّ عَلَمُ الإضَافَةِ** ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام: واعلَم أنَّ كَلامَه قَد اشتَملَ عَلَى بَيانِ مَاهيَّةِ المُعرَبِ وَحُكمِه، وَعَلَى بيَانِ مَاهيَّةِ الإعرَابِ، وَذِكرِ أنوَاعِه، فَلا جَرَمَ رَتَّبنَا الكَلامَ عَلَى مَطلَبَينِ:

المطلَبُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَاهيَّةِ المُعرَبِ، وَمَعرِفَةِ حُكمِه

واعلَم أنَّ المعرَبَ في كَلامِ العَرَبِ إنَّمَا يكُونُ مُعرَبًا بِشَرطَينِ:

الشَّرطُ الأوَّلُ مِنهمَا أمرٌ وُجوديٌّ، وَهوَ التَّركيبُ؛ لأنَّه لا بُدَّ مِن اعتِبَارِه فيما كَانَ مُعرَبًا بِشَرطَينِ الأوَّلُ مِنهمَا، كَمَا سَبقَ إيضَاحُه في الكَلامِ، وَسَنَذكُرُه مِن بَعدِ هذا.

الشَّرطُ الثَّاني: أمرٌ عَدميٌّ، وَهوَ عَدمُ مُشَابَهةِ مَبنِـيِّ الأصلِ.

فَهذان أصلانِ في مَاهيَّةِ المعرَبِ، فَلا جَرَمَ تعرَّضَ لِذكرِهمَا فيه، فَقَالَ: « **المُعرَبُ المُركَّبُ الَّذي لَم يُشبِه مَبنيَّ الأصلِ** ».

فَقَولُه: « **المُركَّبُ** » يَخرُجُ عَنه جَميعُ الأُمُورِ المُفرَدَةِ، مِن نَحوِ: (زَيدٍ)، وَ(عَمرٍو)، وَ(كِتَابٍ)، فَإنَّ مَا هذا حَالُه لا حَظَّ لَه في الإعرَابِ؛ لعَدَمِ التَّركيبِ فيها إذَا نُطِقَ بِكُلِّ كَلِمَةٍ مِنها عَلَى الانفِرَادِ.

قَولُه: « **لَم يُشبِه مَبنيَّ الأصلِ** »، يَحتَرِزُ بِه عَن مِثلِ قَولِنَا: (ها أنتُم هؤلاءِ)، فَمَا هذا حَالُه قَد حَصَلَ فيه التَّركيبُ، وَنَحوِ: (قَامَ هؤلاءِ)، لكِنَّه غَيرُ مُعرَبٍ؛ لِكَونِه قَد شَابه مَبنيَّ الأصلِ، وَالمَبنيُّ بِالأصَالَةِ هوَ الفعلُ المَاضي، والحَرفُ، وَفعلُ [و٢٢] الأمرِ للمُخَاطَبِ؛ لِأنَّـه لا حَظَّ لِمَا ذكَرنَاه في الإعرَابِ.

وَلَم يَقتَصِر في حَدِّ المُعرَبِ عَلَى قَولِه: « **لَم يُشبِه مَبنيَّ الأصلِ** »؛ لأنَّـه يَنتَقِضُ بِمِثلِ قَولِنَا: (أ، ب، ت، ث)، وَقَولِنَا: (وَاحِد، اثنَان)، وَأسمَاءِ الأصوَاتِ، نَحوُ: (غَاق)، حِكَايَةُ صَوتِ الغُرَابِ، وَ(نَخ) لإنَاخَةِ البَعير؛ لأنَّ هذِه الأُمُورَ كُلَّها غَيرُ مُعرَبَـةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّها غَيرُ مُشبِهَةٍ لِمَا بُنيَ بِالأصَالَةِ، وَلَكِن تَعذَّرَ الإعرَابُ فيها؛ لِفَقدِ التَّركيبِ فيها؛ فَلأجلِ هذا لَم يَكُن بُدٌّ مِن ذِكرِ الأمرَينِ جَميعًا، أعني التَّركيبَ وَعَدَمَ مُشَابَهَةِ مَا بُنيَ بِالأصَالَةِ؛ لِيَستَقيمَ الحَدُّ؛ لأنَّ البِنَاءَ قَد يَعرِضُ في المَبنيَّاتِ لأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَبِانتِفاءِ التَّركيبِ، كَمَا مَثَّلنَاه.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأجلِ مُشَابَهَةِ مَا بُنيَ بِالأصَالَةِ كَالحَرفِ وَالفعلِ المَاضي، كَمَا سَنُقَرِّرُه.

فَلأجلِ هذا تَعرَّضَ الشَّيخُ في حَدِّ المُعرَبِ لِهذَينِ الأمرَينِ؛ لِكَونِهِمَا أتَيا عَلَى مَعنَاه، هذا مَا لَحِقَ كَلامَه في بَيَانِ مُرَادِه في شَرحِه[1].

وَيَرِدُ عَلَى حَدِّ المُعرَبِ قَولُنَا: (قَامَ زَيدٌ)، فَإنَّ الفعلَ مُركَّبٌ غَيرُ مُشبِهٍ مَبنيَّ الأصلِ، وَمَع ذَلِكَ فَإنَّـه غَيرُ مُعرَبٍ، فَيَبطُلُ مَا قَالَه، فَإذَن الأخلَقُ في مَاهيَّـةِ المُعرَبِ أن يُقَالَ فيه: هوَ المُركَّبُ الَّذي لَيسَ مَبنيًّا بِالأصَالَةِ، وَلا مُشَابِهًا لِمَبنيِّ الأصلِ، فَيَخرُجُ مَا أورَدنَاه مِنَ الاعتِرَاضِ.

لا يُقَالُ: إنَّ في حَدِّ الشَّيخِ مَا يَدرَأُ هذَا النَّقضَ؛ لأنَّـه قَد دَلَّ الحَدُّ عَلَى أنَّ مَا شَابَـه مَبنيَّ الأصلِ فَهوَ غَيرُ مُعرَبٍ، فَدَلالَـتُـه عَلَى أنَّ مَا بُنِـيَ بِطَريقِ الأصَالَـةِ فَهوَ غَيـرُ مُـعـرَبٍ أحَقُّ وَأولَى.

لأنَّـا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ؛ لأنَّ قُيُودَ الحُدُودِ لا بُـدَّ مِن أن تَكُونَ ظَاهِرَةً، وَلا يَجُوزُ بِنَاؤُها عَلَى مَا في الأوهام[2]، وَتُعرَفُ مِن جِهَةِ المَفهوم؛ لأنَّ مِثلَ هذا لا يَعجَزُ عَنه أحَدٌ، وَيَنسَدُّ طَريقُ الاعتِرَاضِ عَلَى المَاهيَّاتِ، فَمَا لَم يُذكَر في الحَدِّ، فَلا وَجه

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٥.

(٢) في الأصل: (أولاهام).

لإتيـانـه، وَيَجِبُ كَونُه مَفهومًا[(١)] بِمَا أورَدناه عَلَيـه.

دَقِـيـقَـةٌ:

تَشتَمِلُ عَلَى أُمُورٍ ثَلاثَـةٍ، يَنبَغي التَّنبيه عَلَيها:

التَّنبيه الأوَّلُ: هوَ أن جَعلَ المُركَّبِ جُزءًا مِن مَاهيَّةِ المُعرَبِ فيه مُسَامَحَةٌ وَتَسَاهلٌ مِنه؛ لِأنَّ المَركَّبَ مِن حيثُ إنَّـه مُركَّبٌ مَبنيٌّ لا مَحالَةَ، ألا تَـرَى أنَّكَ إذَا قُلتَ: (مَرَرتُ [ظ٢٢] بِرَجُلٍ أبُوه مُنطَلِقٌ) يُحكَمُ عَلَيه بِالبِنَاءِ كَمَا يُحكَمُ عَلَى سَائِرِ المَبنِيَّـاتِ، وَمَحلُّها الجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ لِـ(رِجُلٍ)، لكِنَّ مُرَادَه: المُعرَبُ جُزءُ المُركَّبِ الَّذي تَركَّبَ مَعَ غَيرِه، فَيَصيرُ مُركَّبًا، وَلَيسَ الغَرَضُ المُركَّبَ مِن حَيثُ هوَ مُركَّبٌ، كَمَا قَرَّرنَاه.

التَّنبيه الثَّاني: المَقصُودُ بِالمُركَّبِ هوَ التَّركيبُ الإسنَاديُّ مِن غَيرِ وَاسِطَةِ حَرفٍ؛ لِئَلَّا يَنتَقِضَ بِقَولِنَا: (غُلامُ زَيدٍ)، فَإنَّ تَركيبَ الإضَافَةِ مِمَّا لا يَستَحِقُّ مِن أصلِه الإعرَابَ؛ لأنَّه نَازِلٌ مَنزِلَةَ المُفرَدِ، وَإنَّما الَّذي يَستَحِقُّ مِن أجلِه الإعرَابَ هوَ مَا ذَكَرنَاه، وَهوَ أن يكُونَ أحَدُ الجُزأينِ مُسنَدًا إلى الآخَرِ عَلَى جِهَةِ الاتِّصَافِ بِه، كَقَولِنَا: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَ(خَرَجَ عَمرٌو) مِمَّا يَنعَقِدُ بِه الكَلامُ خَبرًا.

التَّنبيه الثَّالِثُ: قَولُه: « **الَّذي لَم يُشبِه مَبنِـيَّ الأصلِ** »، وَالمُرَادُ بِالمُشَابَهةِ المَنفيَّـةِ هوَ أن يكُونَ مُسقِطًا لِكُلِّ الإعرَابِ، فَأمَّا إذَا كَانَت مُسقِطَـةً لبَعضِ الإعرَابِ، فَإنَّ هذِه المُشَابَهةَ لا تُخرِجُه عَن أن يكُونَ مُعرَبًا، وَهذَا كَمَا تقُولُه في غَيرِ المُنصَرِفِ، فَإنَّه مُشبِهٌ لِلفعلِ مِن تِلكَ المُشَابَهةِ الفَرعيَّةِ، كَمَا سَنُقرِّرُه، فَقَد شَابَـه مَا بُنِـيَ بِالأصَالَةِ، وَلا يَخرُجُ عَنِ المُعرَبَاتِ، لَمَّا كَانَت تِلكَ المُشَابَهةُ إنَّمَا تُسقِطُ بَعضَ الإعرَابِ لا كُلَّه.

فَقَد تَركَ الشَّيخُ هذِه القُيُودَ في حَدِّ المُعرَبِ، وَمَا تَركَها إلَّا مُسَامَحَةً وَتَسَاهلًا، فلا بُـدَّ مِنَ التَّنبيه لَها.

---

(١) في الأصل: (منوضا). وكذا يقتضي السياق.

وَقد عَابَ الشَّيخُ في شَرحِه[1] عَلَى مَن حَدَّ المعرَبَ بِأنَّـه الَّذي يَختَلِفُ آخِـرُه بِاختِلافِ العَوَامِلِ لَفظًا بحَركَةٍ أو حَرفٍ أو مَحلًّا، وَأرَادَ به الزَّمَخشَريَّ[2] رَحِمَهُ اللهُ، فَإنَّه حَدَّ المُعرَبَ بِذَلِكَ بِأن قَالَ[3]: « إنَّ هذَا حَدٌّ للشَّيءِ بِمَا هوَ أكثَرُ مِنه التِبَاسًا، فَإنَّ الغَرَضَ مِن تَعريفِ المعرَبِ؛ لِيُـعرَفَ كَونُه يَختَلِفُ آخِرُه، فَلا يَليقُ أن يُحَدَّ بِالشَّيءِ الَّذي الغَرَضُ مِن مَعرِفَتِه مَعرِفتُه، وَما هوَ إلَّا كَمَن يَعُدُّ الفَاعِلَ بِأنَّـه المَرفُوعُ بِالفعلِ، فَإنَّ الغَرضَ مِن حَدِّ الفَاعِلِ أن يُعرَّفَ؛ ليُرفَعَ، فَلا يَليقُ حَدُّه بِالرَّفعِ »، هذِه ألفَاظُـه، وَهذَا فَاسِدٌ لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلِأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الغَرَضَ مِن تَعريفِ المُعرَبِ هوَ اختِلافُ آخِرِه، فَيلزَمُ مَا ذكَرتَه، وَإنَّمَا [و٢٣] الغَرَضُ مِن تَعريفِه هوَ أن يُعرَفَ أنَّ المعرَبَ عَلَى أيِّ قَبيلٍ أو نَوعٍ مِن أنوَاعِ الأسمَاءِ يُطلَقُ، بَعدَ أن عُرِفَ أنَّها مُنقَسِمَةٌ: إلى مَا يَختَلِفُ آخِرُه بِاختِلافِ العَوَامِلِ، فَذَاكَ هوَ المعرَبُ، وَإلى مَا لا يَختَلِفُ آخِرُه بِاختِلافِ العَوَامِلِ، وَهوَ المَبنيُّ، وَإذَا كَانَ الأمرُ، كَمَا قُلنَاه، لَم يَلزَم الدَّورُ الَّذي زَعَمَه.

وَأمَّا ثَانيًا فَلِأنَّ اختِلافَ الآخِرِ أمرٌ لازِمٌ لِلمُعرَبِ، كَمَا أنَّ الأحكَامَ أمرٌ لازِمٌ للعِلمِ، فَإذَا جَازَ أن يُحَدَّ العِلمُ بِأنَّـه تَصحُّ بِه الأحكَامُ، جَازَ أن يُحَدَّ المُعرَبُ بِأنَّـه الَّذي يَختَلِفُ آخِرُه بِاختِلافِ العَوَامِلِ، وَمِثلُ هذَا لا ضَيرَ فِـيـه.

فَظَهرَ بِمَا لخَّصنَاه قُـوَّةُ كَلامِ الشَّيخِ، وَأنَّـه أشَادَ أعلامَ هذِه المَسَالِكِ، وَأحيَا رُفَاتَها بَعدَ أن كَانَت رِمَامًا في مَطَارِحِ المَهالِكِ.

وَأمَّا حُكمُ المُعرَبِ فَهوَ أن يَختَلِفَ آخِرُه لِاختِلافِ العَوَامِلِ لا عَلَى جِهةِ الحِكَايَةِ، وَلَم تكُن عِلَّـةُ البِنَاءِ قَائِمَةً فِـيـه، فَإنَّـه لا يَـكُونُ مَعدُودًا في حَيِّزِ المُعرَبَاتِ إلَّا إذَا كَانَ

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٧.

(٢) انظر المفصل ٣٣.

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٦.

مُقَـيَّـدًا بِهذِه القُيُودِ الخَمسَةِ:

القَيدُ الأوَّلُ: أن تَعتَقِبَ الحَركَاتُ وَالحُرُوفُ إمَّا لَفظًا كَقَولِكَ: (جاءَنِـي رَجُلٌ وَأبُوكَ)، وَ(رَأيتُ رَجُلًا وَأبَاكَ)، وَ(مررتُ بِرَجُلٍ وَأبيكَ)، وَإمَّا مَحَلًّا كَقَولِكَ: (غُلامي)، وَ(عَصَا)، كَمَا سَنُقَرِّرُه، وَالمَحَلُّ، كَمَا يكونُ في الحَركَةِ في (عَصًا) وَ(رَحًا)، فقَد يكُونُ في الحَرفِ، كَقَولِكَ: (مُسلِمِيَّ).

القَيدُ الثَّاني: أن يكُونَ الاختِلافُ في آخِـرِ الكَلِمَـةِ، فَـإن كَانَ حَـاصِلًا في وَسَطِها لَم يكُن إعرَابًا، وَلَم يكُن مَـا اختَصَّ بِه مُعربًا، كَقَولِكَ: (هـذا امـرُؤٌ) وَ(ابنُمٌ)، وَ(رَأيتُ ابنَمًا) و(امرَأً)، وَ(مَرَرتُ بِابنِمٍ) وَ(امرِئٍ)، بِاختِلافِ الرَّاءِ مِن (امرِئٍ)، وَ(النُّونِ) مِن (ابنِمٍ) إنَّمَا كَانَ عَلَى جِهةِ الاتبَاعِ دُونَ الاستِقلالِ، فَلا جَرَمَ لَم تكُن هذِه الحَركَةُ مَعَ اختِلافِها مَعدُودَةً في الإعرَابِ لَمَّا كَانَت في غَيرِ الآخِرِ مِنَ الكَلِمَةِ.

القَيدُ الثَّالثُ: أن يكُونَ ذَلِكَ الاختِلافُ لأجلِ العَامِلِ، نَحتَرِزُ بِه عَن مِثلِ قَولِنَا: (مِنَ الرَّجُلِ)، وَ(مِنِ ابنِكَ)، فَإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن النُّونَينِ في (مِن) يَجُوزُ فِيـه الكَسرُ وَالفَتحُ، وَهذا اختِلافٌ، لكِنَّه اختِلافٌ لَيسَ مِن جِهةِ عَامِلٍ، وَإنَّمَا كَانَ مِن جِهةِ اللُّغَةِ؛ فَلِهذا لَم يكُن مَعدُودًا فِـي المُعرَبَاتِ لِمَا ذكَرنَاه.

القَيدُ الرَّابعُ: أن يكُونَ الاختِلافُ لا عَلَى جِهةِ الحِكَايَـةِ، يُحتَرَزُ [ظ٢٣] عَن مِثلِ قَولِنَا: (مَنُو)، وَ(مَنَا)، وَ(مَني)، وَ(مَنَانِ)، وَ(مَنُونَ)، فَإنَّ هذِه الأسمَاءَ مُختَلِفَةٌ، كَمَا تَرَى كَاختِلافِ المعربَاتِ بِالأحرُفِ، لكِنَّها غَيرُ مُعربَـةٍ لَمَّا كَانَ اختِلافُها إنَّمَا كَانَ عَلَى جِهةِ الحِكَايـةِ في كَلامِ المُتكَلِّمِ، فَإذَا قيلَ: (جَاءَ رَجُلٌ) قُلتَ: (مَنُو)، وَإذَا قيلَ: (رَأيتُ رَجُلًا) قُلتَ: (مَنَا)، وَ(مَرَرتُ بِرَجُلٍ) قُلتَ: (مَني)، وَهكَذَا: (مَنَانِ)، وَ(مَنينَ)، وَ(مَنُونَ) فيمَن قَالَ: (جَاءَني رِجَالٌ)؛ فَلِهذا لَم تكُن هذِه الكَلِماتُ مُعرَبَاتٍ لِمَا ذكَرنَاه مِنَ الحِكَايَةِ، فَالاختِلافُ في أوَاخِرِ الكَلِمِ لا يَقضي بِكَونِه إعرَابًا عَلَى الإطلاقِ، وَإنَّمَا يَجِبُ اعتِبارُ هذِه القُيُودِ في كَونِه مُعربًا، واللَّه أعلَمُ بِالصَّوَابِ.

القَيدُ الخَامِسُ: لا تَكُونُ عِلَّةُ البِنَاءِ قَائِمَةً فيه، كَقَولِكَ: (هذَانِ)، وَ(اللَّذَانِ)، فَإِنَّه لَا يُعدُّ في المُعربَاتِ مَعَ اختِلافِ آخِرِه لَمَّا كَانَت عِلَّةُ البِنَاءِ قَائِمَةً فيه، كَمَا سَنُوضِّحُه.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ مَاهيَّةِ الإعرَابِ وَأنوَاعِه

قَالَ الشَّيخُ: « **فَأَمَّا الإعرَابُ فَهوَ مَا اختَلَفَ آخِرُه بِه** » يَعني أَنَّ المُعرَبَ يَختَلِفُ آخِرُه بِالإعرَابِ، وَقَد تَسَامَحَ فِي إِيرَادِ ضَميرِ المعرَبِ في حَدِّه؛ لأَنَّ التَّقديرَ فِيه: مَا اختَلَفَ آخِرُ المُعرَبِ بِالإعرَابِ، وَمَا هذا حَالُه يكُونُ تَفسيرًا للشَّيءِ بِنَفسِه، وَهوَ مُحَالٌ، وَلكِنَّه تَسَاهلَ فِيه لَمَّا كَانَ بِغيرِ لَفظِه.

فَحَاصِلُ هذَا الحَدِّ أَنَّ الإعرَابَ شَيءٌ يَختَلِفُ لِأجلِه آخِرُ المُعرَبِ، لا يُقَالُ: إِنَّ مَا ذكَرَه الشَّيخُ يَنتَقِضُ بِالعَامِلِ؛ لِأَنَّه يَختَلِفُ آخِرُ المعرَبِ بِه، فَيلزَمُ أن يكُونَ إِعرَابًا، وَهوَ لا يَقُولُ بِه؛ لأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الاختِلافَ لَم يكُن بِالعَامِلِ، فَيلزَمُ مَا قُلتُمُوه، وَإِنَّمَا وَقَعَ الاختِلافُ بعَمَلِ العَامِلِ وَتَأثِيرِه فِيه، لا بِنَفسِ العَامِلِ. وَالفَرقُ بَينَ العَامِلِ وَتَأثِيرِ العَامِلِ ظَاهرٌ؛ فَلِهذَا افتَرَقَا.

وَجُملَةُ الأمرِ أَنَّ الاختِلافَ وَمَا يكُونُ جَارِيًا مَجرَاه مِنَ التَّغَيُّرِ لا بُدَّ مِن اعتِبَارِه في مَاهيَّةِ الإعرَابِ بِكُلِّ حَالٍ، لَكِنَّ الخِلافَ إِنَّمَا يَقَعُ في كَيفِيَّةِ اعتِبَارِه بِأيِّ شَيءٍ يَكُونُ، وَفِيه مَذهبَانِ[1]:

---

(١) اختلف النحاة في حدّ الإعراب، فتعدَّدت حدودهم واختلفت، ولم يكن خلافهم خلافًا لفظيًّا، وإنما كان مبنيًّا على خلاف آخر، وهو كون الإعراب معنًى أو لفظًا، ففيه مذهبان: الأول: منهم من ذهب إلى أن الإعراب معنى فقال: إن الإعراب هو اختلاف الحركات الإعرابية على الاسم، فالاختلاف هو الإعراب، وهذا رأي كثير من النحاة منهم الفارسي، والرماني، وابن جني، والجرجاني، والجزولي، والحريري، وابن معط، وابن عصفور، وابن يعيش، قال أبو حيان: « وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم ». وذهب فريق من النحاة إلى أن الإعراب لفظ، فالإعراب عندهم هو الحركة أو الحرف، ونسب السيوطي هذا الرأي للجمهور، وهو رأي ابن درستويه، وتابعه ابن الحاجب، وابن مالك،=

المَذهبُ الأوَّلُ: أنَّـه إنَّمَا اعتُبِـرَ مِـن جِهـةِ أنَّـه أصلٌ في مَـاهـيَّـةِ الإعـرَابِ، وَجُزءٌ مِن مَفهومِه وَحَقيقَـتِـه، وَهذا هوَ الَّذي يُشيرُ إلَيه كَلامُ المَغربيِّ[1] صَاحِبِ الدُّرَّةِ[2]، والمَوصِليِّ صَاحِبِ [و٢٤] الغُرَّةِ[3]؛ لأنَّهما حَدَّاه بِأنَّـه تَغيُّـرٌ في آخِرِ المعرَبِ بِالعَامِلِ وَاختِلافِه، وَالحُجَّةُ لَهمَا عَلَى ذلِكَ هوَ أنَّكَ إذَا قُلتَ: (جَاءَ زَيدٌ أبُوكَ)، وَ(ضَرَبتُ زَيدًا وَأبَاكَ)، وَ(مَرَرتُ بِزَيدٍ وَأبيكَ)، فَإنَّ الإعرَابَ لا يُفهمُ مِنه إلَّا اختِلافُ أوَاخِرِ هذِه الكَلِمِ مِن غَيرِ أمرٍ وراءَه؛ فَلأجلِ هذَا قَضَينَا بِكَونِ الإعرَابِ هوَ الاختِلافَ لا غَيرُ.

المَذهبُ الثَّاني: أنَّ اعتِبَارَ الاختِلافِ في الإعرَابِ لَيسَ مِن جِهةِ كَونِه جُزءًا مِن حَقيقَتِه، لكِن مِن جِهةِ كَونِه مُسَببًا عَنِ الإعرَابِ، وَهذا هوَ الَّذي يُشيرُ إلَيه كَلامُ ابنِ الحَاجِبِ، وَأكثَـرُ النُّحَاةِ عَلَيه، فَإنَّـه لَمَّا فرَغَ مِن حَدِّه بِأنَّه مَا اختَلَفَ آخِرُ المُعرَبِ

= والشلوبين، وابن خروف، والرضي. انظر الخلاف في شرح الرضي ١/ ٥٥-٥٦، وابن يعيش ١/ ٧٣، والارتشاف ٢/ ٨٣٣، وشرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٢٢٥، والهمع ١/ ٥٩. وانظر الإيضاح العضدي ١١، ورسالتين في اللغة ٦٧، والخصائص ١/ ٣٥، والمقتصد ١/ ٩٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥١٩-٥٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣، والمقدمة الجزولية ٧، وشرح الجزولية ١/ ٢٥٢، والفصول ١٥٤، والمقرب ٤٧.

(١) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور زين الدين أبو الحسين الزواويّ المغربيّ الحنفي، وقيل: يحيى بن معطٍ، ولد سنة أربع وستين وخمسمائة في بلاده، في المغرب، ونشأ فيها، ثمّ ارتحل إلى المشرق، فسكن دمشق زمانًا طويلًا، وأقرأ النحو فيها مدة، أخذ علومه على مجموعة من علماء عصره، منهم الجُزُوليّ، وابن عساكر، وله مجموعة من المصنفات منها ألفية ابن معط، والفصول الخمسون، وشرح الجزولية، وغيرها، مات سنة ثمان وعشرين وستمائة. انظر ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ٣٨، ووفيات الأعيان ٦/ ١٩٧، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

(٢) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ص ١٩:

وحده تغير في الآخر ... بعامل مقدر أو ظاهر

(٣) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية مخطوط (ظ٧): « ومَعنَاه الصِّنَاعيُّ مَا ذكَرَه، وهو: تَغَيُّرُ آخِرِه بِالعَامِلِ المُقَدَّرِ أو الظَّاهِرِ ».

بـه، قالَ[١]: « وَهذا أولَى مِن حَدِّ الإعرَابِ باختِلافِ الآخِرِ »، وَقَـرَّرَه بأنَّه إن عُنِـيَ باختِلافِ الآخِرِ مَا أردنَاه، يَعني بِأنَّه سَبَبٌ فِـي الاختِلافِ لا جُزءًا مِن مَاهيَّـتِـه، فَهذِه العِبَارَةُ أسَدُّ؛ لأنَّ مَا ذكَـرُوه يُوهِمُ أنَّ الاختِلافَ جُزءٌ مِن مَاهيَّـتِـه، وَلَيسَ الأمرُ كَذَلِكَ، وَمَا ذكرنَاه غيرُ مُوهِمٍ؛ فَلِهذَا كَانَت أسَدَّ مِن غَيرِها، وَإن عُنِيَ[٢] بِه أمرٌ آخَرُ فَهذَا غَيـرُ مُتحَقِّقٍ. يُرِيدُ بِذَلِكَ أنَّ الاختِلافَ لَيسَ جُزءًا مِن مَاهيَّـةِ الإعرَابِ، وَقَـرَّرَ ذَلِكَ فِـي شَرحِه بِأُمُـورٍ ثَلاثَـةٍ[٣]:

أوَّلُها: أنَّا نَقطَعُ بِأنَّ المُتكَلِّمَ إذَا قَالَ: (جَاءَ زَيدٌ)، وَ(ضَرَبتُ زَيدًا)، وَ(مَرَرتُ بزَيـدٍ) أنَّه لَيسَ في آخِرِ (زَيـدٍ) إلَّا ضَمٌّ، وَفتحٌ، وكَسرٌ، لا أمرٌ آخَرُ يُسَمَّى اختِلافًـا، وَإذَا كَانَ الأمرُ هكَذا، فَالضَّمُ، وَالفَتحُ، وَالكَسرُ أمُورٌ إضَافِـيَّـةٌ مُستَنِدَةٌ إلى الاختِلافِ، مُتوَقِّـفَـةٌ عَلَيـه، حَاصِلَـةٌ عَن مَفهومِه، فَلا جَرَمَ قَضَينا بِكَونِها تَابِعَةً للاختِلافِ، وَفي هذا دَلالَـةٌ عَلَى أنَّ الاختِلافَ أمرٌ حَصَلَ عَنِ الإعـرَابِ، وَلَيسَ نَفسَه.

وَثَانيها: أنَّا لَو سَلَّمنَا كَونَـه أمرًا زَائِدًا عَلَى الضَّمِّ، وَالفَتحِ، وَالكَسرِ، فَـلا بُـدَّ أن يكُونَ نَاشِئًا عَن أمرٍ مُتعَدِّدٍ مِنَ الضَّمِّ، وَالفَتحِ، والكَسـرِ، فَـإذَا نَشَأ عَن مُتعَدِّدٍ بَطَلَ تَقسيمُه إلَى ثَلاثَـةٍ؛ إذ لا يُعقَلُ الاختِلافُ بَعدَ تَسليمِ كَونِـه أمرًا زَائِدًا عَن كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلاثَـةِ عَلَى انفِرَادِه.

هذِه ألفَاظُـه في شَرحِه، وَتَقريرُ مُرادِ كَلامِه هذا هوَ أنَّ الاختِلافَ إذَا كَانَ نَفسَ الإعرَابِ، وَلَيسَ مُسَبَّبًا عَنه فَهوَ لا مَحالَةَ أمرٌ إضَافيٌّ، وَأقَلُّ مَا تكُونُ الأُمُورُ الإضَافِـيَّـةُ[٤] [ظ٢٤] بينَ أمرينِ فَمَا زَادَ، وَيَلزَمُ مِن هذا أن يكُونَ الإعرَابُ سِتَّـةً

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٧.

(٢) في الأصل: (عنوا) وكذا يقتضي السياق وهو من شرح المقدمة ١/ ٢٣٨.

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٧.

(٤) في الأصل: (الإضافة). وكذا يقتضي السياق.

لا ثلاثـةً؛ لِأنَّهم إذَا جَعَلُوا الاختِلافَ هوَ نَفسَ الإعرَابِ وَحَقيقَـتَـه لَزِمَ أن يَـكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلاثَـةِ اختِلافًا، وَيكُونَ نَاشِئًا عَن مُتَعَدِّدٍ مِنَ الضَّمِ، وَالفَتحِ، وَالكَسرِ، وَإِذَا نَشَأ عَن مُتَعَدِّدٍ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنها اثنَينِ، فَيَصيرُ سِتَّـةً، وَيَبطُـلُ كَونُها ثَلاثَـةً، ومِن جِهةٍ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلاثَـةِ اختِلافًا، فَلَزِمَ مَا قُلنَاه؛ لأنَّ الانتِقَالَ مِنَ الرَّفعِ إلى أخَوَيـه، ومِنَ النَّصبِ إلى أخَوَيـه، ومِنَ الجَرِّ إلى أخَويـه، فَـتَـكُونُ سِتَّـةً لَفظًا. هذا إِذَا لَم يُعتبَر المُتكَرِّرُ[١] المَعنَويُّ مِنها، فَأمَّا إذا كَانَ التَّـكـرُّرُ مُعتبَـرًا كَانَت تِسعَةً؛ لأنَّ الرَّفعَ يَنتَـقِلُ إلى نَفسِه وَإِلى أخَوَيـه، وَالنَّصبَ إلى نَفسِه وَإِلى أخَوَيـه، وَالجَـرَّ إِلَى نَفسِه وَإِلَى أخَوَيـه، فَـتَـكُونُ تِسعَـةً، كَمَا أشَـرنَـا إِلَيـه.

وَثَالِثُها: أنَّ هذا يُـؤَدِّي إِلَى أن يكُونَ كُلُّ اسمٍ في أوَّلِ تَركِـيـبِـه غَيرَ مُعرَبٍ. وَأَرَادَ بِمَا قَالَـه هوَ أنَّ الاختِلافَ إذن عَينُ الإعرَابِ وَنَفسُ حَقيقَتِـه؛ لِأنَّا إِذَا قُلنَا: (جَاءَ زَيدٌ)، وَ(ضَرَبتُ زَيدًا)، فَإعرَابُـه إِنَّمَا حَصَلَ عِندَ تَركِـيـبِـه، فَـيَلـزَمُ عَلَى قَولِهم أَلَّا يكُونَ مُعرَبًـا؛ لأنَّـه لَم يَختَلِف حَالُـه مِن قَبلُ، فَيكُونُ مُعرَبًا، كَمَا زَعَمتُم أنَّ الاختِلافَ هوَ الإعرَابُ. لا يُـقَالُ: فَهذا أيضًا لازِمٌ للشَّيخِ إِذَا قَالَ بِأنَّ الإعـرَابَ سَبَبٌ للاختِلافِ، فَقَد حَصَلَ السَّبَبُ، وَلَم يَحصَل مُسَبَّـبُـه، وَهوَ الاختِلافُ؛ لِأنَّـا نقُولُ: ولا سَواءٌ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ قَد يُوجَدُ وَيَعرِضُ لِوُجُودِ مُسَبِّبِه عَارِضٌ، فَلا يُوجَدُ أو يَقِفُ عَلَى شَرطٍ، فَلا يكُونُ حَاصِلًا، بِخِلافِ مَا إذا جَعَلنَا الاختِلافَ جُزءًا مِن مَاهيَّـةِ الإعرَابِ وَحَقيقَتِـه عَلَى زَعمِهم، فَيَستَحيلُ وُجُودُ الشَّيءِ مَعَ آخرِ[٢] جُزءٍ مِن حَقيقَـتِـه، فَافتَـرَقَـا.

ثُمّ قَالَ الشَّيخُ[٣]: «وَالَّذي يَدُلُّ عَلَى أنَّ الإعـرَابَ عِندَ المُحَقِّقينَ سَبَبٌ في الاختِلافِ، وَإِن كَانَ قَد وَقَعَ في بَعضِ عِبَارَاتِ المتَأخِّرينَ مَا يُشعِرُ بِخِلافِه، أنَّهم مُتَّفِقُونَ عَلَى أنَّ

(١) في الأصل: (المتكر). وكذا يقتضي السياق.

(٢) في الأصل: (تاجر).

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٣٩.

أنواعَه رَفعٌ، وَنَصبٌ، وَجرٌّ، وَأنَّ الرَّفعَ، وَالنَّصبَ، وَالجرَّ أسماءٌ للضَّمَّةِ، وَالفَتحَةِ، وَالكَسرَةِ، في نَحوِ قولِكَ: (جاءَ زيدٌ)، وَ(رَأيتُ زَيدًا)، وَ(مررتُ بزَيـدٍ)، وَهذا عَينُ مَا قَصدنَاه »، وَأرَادَ بالمتَأخِّرينَ المَغرِبيَّ وَالمَوصِليَّ، وَغَرَضُه أنَّ الإعرَابَ قَد نوَّعُوه إلى هذِه الأنواعِ الثَّلاثَةِ، وَأنَّها عِبَارَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ، وَالكَسرَةِ، وَالفَتحَةِ، في نَحوِ: (هذَا زَيدٌ)، وَ(رَأيتُ زَيدًا) [و٢٥]، وَ(مَرَرتُ بزَيـدٍ)، فَفيه دَلالةٌ قَويَّـةٌ عَلَى أنَّ حَقيقَـةَ الإعرَابِ، وَالمَفهومَ مِنها إنَّمَا هوَ هذِه الأمُورُ، لا الاختِلافُ[1]، كَمَا توَهَّمُوه.

فَهذَا مُلَخَّصُ مَا قَالَه الشَّيخُ في شَرحِه للمُقَدِّمَةِ، وَالمُختَارُ أنَّ الإعرَابَ هوَ عِبَارَةٌ عَنِ الحَركَةِ وَالحَرفِ اللَّذَينِ يَختَلِفَانِ لِأجلِ العَامِلِ لَفظًا أو مَحَلًّا، فَتكُونُ حَقيقَةُ الإعرَابِ هوَ مَجمُوعَ الحَركَةِ والحَرفِ والاختِلافِ، تَلفيقًا بَينَ كَلامِ الشَّيخِ وكَلامِ غَيرِه مِنَ النُّحَاةِ، وَاللَّه أعلَمُ بِالصَّوَابِ.

قَولُه: « **لِيَدُلَّ عَلَى المَعَاني المعتَورَةِ** » تَتِمَّةٌ وَتكمِلَـةٌ بَعدَ نَجَازِ الحَدِّ؛ لِـيُـنَـبِّـه بها عَلَى أنَّ وَضعَ الإعرَابِ في الأسمَاءِ إنَّمَا كَانَ مِن أجلِ الدَّلالَةِ عَلَى المَعَاني، كَالفَاعِلِـيَّـةِ وَالمَفعُولِـيَّـةِ وَالإضَافَةِ؛ فَلِهذا وَجَبَ إعرَابُ الأسمَاءِ؛ لِتكُونَ مَعَانيها مُتَميِّـزَةً؛ لأنَّ صيَغَها قَد تكُونُ مُتمَاثِلَـةً[2]، فَلا يُمَيِّـزُ بَينَ مَعَانِـيها إلّا الإعـرَابُ، بِخِلافِ الأفعَالِ والحُرُوفِ، فَإنَّ دَلالتَها عَلَى مَعَانِـيها إنَّمَا تكُونُ مِـن جِهـةِ اختِلافِ صيَغِها، فَـأغنَى عَن إعرَابِـها.

وَمَعنَى المُعتَوَرَةِ أي: المُتَدَاوَلَـةُ عَلَيها، يُـقَـالُ: هذا الشَّيءُ مُعتوَرٌ[3]، أي: مُتَدَاوَلٌ عَلَى الأيـدي وَالألسِنَةِ.

وَاللَّامُ في قَولِه: « **لِـيَـدُلَّ** » يَـتَـعَلَّـقُ بِقَولِـه: « **اختَلَفَ آخِـرُه** ».

(١) في الأصل: (لا اختلاف).

(٢) في الأصل: (متماثلثة).

(٣) في الأصل: (معتورا) وكذا يقتضي السياق.

وَالمثَالُ الكَاشِفُ عَن حَقيقَةِ المسألَةِ وَسِرِّها هوَ قَولُنَا: (مَا أحسَنَ زَيدًا)، فَإِنَّكَ إِذَا نَصَبتَ (زَيدًا) فَأنتَ مُتعَجِّبٌ مِن حُسنِه، وَإِذَا رَفَعتَه فَأنتَ نَافٍ أنَّه لَم يُحسِن شَيئًا في فعلِه، وَإِذَا جَرَرتَه فَأنتَ مُستَفهِمٌ عَن أيِّ عُضوٍ مِن أعضَائِه حَسَنٌ، فَانظُر إِلَى هذِه الصّيغَةِ فَإِنَّها وَاحِدَةٌ، وَمَعَانيها مُختَلِفَةٌ، كَمَا تَـرَى، وَلا وَجه لاختِلافِها إِلَّا مَا ذَكَرنَاه مِن اختِلافِ إعرَابِها كَمَا أوضَحناه بِالمِثَالِ الَّذي ذكَـرَه أبُـو الحَسنِ الأخفَشُ وَغَيرُه مِنَ النُّحاةِ[1].

وَأمَّا أنوَاعُـه، يَعنِـي الإعرَابَ، فَهيَ ثَلاثَـةٌ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، وَالجَـرُّ، وَلَم يَـذكُـرِ الجَزمَ، وَإِن كَانَ إعرَابًـا؛ لأنَّ المَقصُودَ ذِكـرُ إعرَابِ الاسمِ دُونَ غَيرِه، وَالجَزمُ إِنَّمَا يكُونُ إعرَابًا في الأفعَالِ؛ ولأنَّ الغَرَضَ إِنَّمَا هوَ ذِكـرُ الإعرَابَـاتِ المَوضُوعَـةِ بِـإِزَاءِ المَعَاني، والجَزمُ لَيسَ مِن مَوضُوعِها [أن تَـكُونَ][2] بِـإِزَاءِ المعَاني؛ لأنَّـا قَد أشَرنَا إِلى أنَّ تَصرُّفَ الأفعَالِ في مَعَانيها إِنَّمَا تكُونُ بِاختِلافِ صِيَغِها، فَأغنَى عَن إعرَابِـها، وَهكَذَا الحَالُ في الحُرُوفِ، بِخِلافِ الأسمَاءِ، فَإِنَّ اختِلافَ مَعَانيها إِنَّمَا كَانَ مِن جِهةِ إعرَابِها [ظ٢٥] لا غَيرُ، وَهذا مِن بَديعِ هذِه اللُّغَةِ وَغَرَائِبِها، وَدَقِـيـقِ أسرَارِها، وَعَجَائِبِها، وَاختِصَارِها الرَّائِـقِ، وَإِيجَازِها الفَائِـقِ.

وَإِنَّمَا كَانَ الإعرَابُ مُنحَصِرًا في ثَلاثَـةٍ؛ لأنَّ الإعرَابَ تَابعٌ لِلمَخَارِجِ، وَهيَ ثَلاثَـةٌ، فَالضَّمُّ مِنَ الشَّفَةِ، وَالكَسرُ مِنَ الفَمِ، وَالفَتحُ مِن أوَّلِ الحَلقِ، فَالرَّفعُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّـةِ، وَالنَّصبُ عَلَمُ المَفعُولِيَّـةِ، وَالجَـرُّ عَلَمُ الإضَافَةِ، وَالفَاعِلِيَّـةُ مَصدَرُ الفَاعِلِ، وَالمفعُوليَّةُ مَصدَرُ المفعُولِ، كَمَا أنَّ الجَـرَّ مَصدَرُ الجَـرِّ، وَالقَادِرِيَّـةَ مَصدَرُ القَادرِ، والعَالَميَّـةَ مَصدَرُ العَالَمِ.

---

(١) انظر نسبته إلى الأخفش في الأصول ١/ ١٠٠ والمثال موجود في كتب النحو جميعها، وهو في سيبويه ١/ ١٣٢، والمقتضب ٣/ ١٩٠، لكن للأخفش رأي في المسألة فنسب المثال إليه. والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَإِنَّمَا قَالَ: عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ وَعَلَمُ المَفعُولِيَّةِ، وَلَم يقُل: عَلَمُ الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ؛ لِيَندَرِجَ تَحتَ الفَاعِلِيَّةِ الفَاعِلُ وَمَا أشبَهه مِنَ المبتدَأ، وَخَبره، وَغَيرِ ذَلِكَ، وَيَندَرِجَ تَحتَ المفعُوليَّةِ المفعُولُ وَمَا أشبَهه، كَالحَالِ، وَالتَّمييزِ، وَغَيرِها، وَلَو قَالَ: عَلَمُ الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ لَم يَندَرِج تَحتَهمَا مَا كَانَ يُشبِههمَا؛ وَلِهذا فَإِنَّ الإِضَافَةَ لَمَّا كَانَ غَيرَ مُندَرِجٍ تَحتَها مَا يُشبِهها قَالَ فِيها: وَالجَرُّ عَلَمُ الإِضَافَةِ لا غَيرُ، بِخِلافِ الفَاعِلِيَّةِ وَالمفعُولِيَّةِ، فَافتَرَقَا.

لا يُقَالُ: إِنَّا نَرَى في الأفعَالِ مَا تَكُونُ الصِّيغَةُ فِيها وَاحِدَةً، وَمَعَ ذَلِكَ تَختَلِفُ مَعَانِيها بِاختِلافِ إعرَابِها، وَهذَا يُبطِلُ مَا ذكَرتُمُوه مِن اختِصَاصِ الأسمَاءِ بِهذِه الخَاصَّةِ واشتِهارِها[1] بِنَوعٍ مِنَ الفَضِيلَةِ، وَهوَ أَنَّها تَختَلِفُ مَعَانيها بِاختِلافِ إعرَابِها، وَفي هذَا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ الأفعَالَ مُستَحِقَّةٌ لِلإعرَابِ بِالأصَالَةِ كَالأسمَاءِ، وَهذَا كَقَولِنَا: (لا تَأكُلِ السَّمكَ وَتَشرَب اللَّبَنَ)، فَإِنَّ قَولَكَ: (وَتَشرَب) يَجُوزُ فيه النَّصبُ والرَّفعُ والجَزمُ، وَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنها مَعنًى يُخَالِفُ الآخَرَ، كَمَا قُلتُمُوه في: (مَا أحسَنَ زَيد).

لا يُقَالُ: وَلا سَوَاءٌ، فَإِنَّ هذِه المعَانيَ في الأفعَالِ إِنَّمَا كَانَت مُختَلِفَةً بِالإِضَافَةِ إِلى مُقَارَبَةِ الأحرُفِ لَها، وَمُلاصَقَتِها لَها، فَيُقَدَّرُ مَعَ النَّصبِ (أن) المَصدَريَّةُ، وَمَعَ الجَزمِ (لا) النَّاهِيَةُ، وَمَعَ الرَّفعِ وَاوُ الحَالِ؛ فَلأجلِ هذَا كَانَت المَعَاني مُختَلِفَةً، بِخِلافِ الأسمَاءِ، فَإِنَّه لَم تَقَع المخَالَفَةُ بَينَ مَعَانِيها لأمرٍ خَارِجٍ عَن ذَوَاتِها، بَل كَانَ لِأجلِ اختِلافِ إعرَابِها لا غَيرُ، فَبطَلَ مَا توَهَّمُوه.

---

(١) في الأصل: (واشتدادها).

[العَامِلُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللّه سَعيَه: « **العَامِلُ مَا بِـه يَـتـقَوَّمُ المَعنَى المُقتَضي للإعرابِ** ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام: إنَّمَا أرَادَ مَا تَقدَّمَ مِن حَقيقَةِ الإعرَابِ، وَمَاهيَّةِ[1] العَامِلِ؛ لِاندِرَاجِه تَحتَ قَولِه: « **مَا اختَلَفَ** [و٢٦] **آخِرُ المعرَبِ بِه** »؛ لأنَّه لا يَختَلِفُ إلَّا لأجلِ العَامِلِ، فَلا جَرَمَ عَقبَـه بِذِكرِه لَمَّا كَانَ مُتَضَمِّنًا لَـه، بَل قَد صَرَّحَ بِه في قَولِه: « **وَيَختَلِفُ آخِرُه بِاختِلافِ العَوَامِلِ لَفظًا أو تَقديرًا** ».

اعلَم أنَّ قَوَامَ الشَّيءِ وَالأمرَ الَّذي يَـتَـقَـوَّمُ به هوَ الَّذي يَـكُونُ أصلًا فِـي ثُـبُوتِـه وكَمَالِ صُورَتِـه، كَمَا يُـقَـالُ: الإيمَانُ باللّه قِوَامُ الدِّينِ، وَالغِذَاءُ قِـوَامُ بَدَنِ الإنسَانِ، وَأرَادَ بِقَولِه: « **مَا به يَـتَـقَـوَّمُ المَعنَى المُقتَضي** » أنَّـه قَد تَـقَـرَّرَ أنَّ المُقتَضي للإعـرَابِ هـوَ الفَاعِلِـيَّـةُ وَالمَفعُولِـيَّـةُ وَالإضَافَـةُ، وكُـلُّ وَاحِدٍ مِن هذِه الأُمُورِ الثَّلاثَةِ لا يَـتَـقَوَّمُ أمرُه، وَلا تَظهرُ صُورَتُـه إلَّا بِأمرٍ يَنضَمُّ إلَيه عِندَ التَّركيبِ، وَذَلِكَ الأمرُ الَّذي يَستَقِلُّ بِه ذَلِكَ المَعنَى هوَ الأمرُ الَّذي نُسَمّيه عَامِلًا.

وَالمِثَالُ الكَاشِفُ عَن مَا نُريدُه هوَ أنَّـكَ إذَا قُلتَ: (قَامَ زيدٌ)، فَالمقتَضي للرَّفعِ هوَ الفَاعِلِـيَّـةُ في (زَيدٍ)، ولا تَـتَـقَوَّمُ الفَاعِلِـيَّـةُ فِـيـه إلَّا بِـقيَامِ المُسنَدِ إلَيـه؛ لأنَّـكَ لَو قَطَعتَ النَّظَـرَ عَنه لَم تَفهم الفَاعِلِـيَّـةَ، فَـ(قَامَ) وَمَا شَاكَلَه مِنَ الأفعَالِ هوَ العَامِلُ، وَالاختِلافُ، وَإن وَقَعَ في صُورَةِ العَوَامِلِ، فَلَيسَ اختِلافًا في كَونِـه يتَقوَّمُ بِـه المَعنَى المقتَضي، وَهيَ القَاعِدَةُ المطلُوبَـةُ.

وَإنَّمَا يَـقَعُ الاختِـلافُ في تَحَقُّـقِ الأمـرِ الَّـذي تتَقوَّمُ بِـه المَعَانِـي المقتَضيَـةُ مَوصُوفَ العَوَامِلِ، فَيَنحَلُّ مِن مَجمُوعِ مَا ذكرنَاه أنَّ المُقتَضيَ شَيءٌ، وَالعَامِلَ شَيءٌ

---

(١) في الأصل: (وكراهية).

آخـرُ، وَسَوَاءٌ كَانَ العَامِلُ لَفظِـيًّـا أو مَعنَويًّـا، فَإِنَّـه مُندَرِجٌ تَحتَ هذِه القَاعِدَةِ، كَمَا قَـرَّرنَـاه.

واعلَم أنَّ مَا ذكَـرَه في بَـيَـانِ مَاهيَّـةِ العَامِلِ، وَإن كَانَ مُوصِلًا إلَى فَهمِ مَعنَاه، لكِن فيه دِقَّـةٌ وَغُمُوضٌ، وَمِن حَقِّ مَا يكُونُ حَدًّا أن يكُونَ سَابِقًا إلى الأفهامِ، جَليًّا في غَايَـةِ الوُضُوحِ وَالبيَانِ؛ لاشتِمَالِـه عَلَى التَّقوُّمِ وَالمَعنَى والاقتِضَاءِ، وَهذِه الأمُورُ لا تَنفكُّ عَن حُمُوشَةٍ[1] وَدِقَّةٍ في مَعَانيها، وَلا شكَّ أنَّ العَامِلَ أجلَى مِمَّا ذكَـرَه.

وَلَو قيلَ في حَدِّه: العَامِلُ مَا وُجِدَ مُؤَثِّـرًا في غَيرِه لَـكَانَ أسهلَ وَأقـرَبَ وَأوضَحَ في المَقصُودِ.

فَإِذَا تَمَهَّدَت هذِه القَاعِدَةُ فَلنَذكُر المُقتَضي لِمُطلَقِ الإعرَابِ، ثُمَّ نَذكُر مَا يكُونُ مُقتَضيًا بِخُصُوصيَّـةِ الإعرَابِ، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ المؤَثِّرِ وَالأثَـرِ، فَهذِه مرَاتِبُ ثَلاثٌ، بَعضُها مُرتَّبٌ عَلَى بَعضٍ، نُفصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعَالَى:

المَرتَبَةُ الأُولَى: في بَيَانِ المُقتَضي لِمُطلَقِ الإعرَابِ

اعلَم أنَّ المُقتَضيَ لِمُطلَقِ الإعـرَابِ مِن حَيثُ كَانَ إعرَابًـا [ظ٢٦] هوَ العَقدُ وَالتَّـركِـيبُ، فَمَتَى حَصَلَا فَالإعـرَابُ حَاصِلٌ، وَمَتَى بَطَـلا أو بَطَـلَ وَاحِدٌ مِنهمَا فَلا إعـرَابَ هنَاكَ.

وَنَعنِـي بِالتَّركيبِ هوَ أن يكُونَ الكَلامُ مُؤتَلِفًا؛ لأنَّ الأسمَاءَ المفرَدةَ لا تَستَحِقُّ شَيئًا مِنَ الإعرَابِ، كَقَولِـه: (زَيد)، (عَمرو)، (جِدَار)، (كِتَاب)، فَـكُلُّ وَاحِدٍ مِن هذِه الأسمَاءِ عَلَى انفِرَادِه لا يَستَحِقُّ شَيئًا مِنَ الإعرَابِ؛ لِكَونِه مُفرَدًا لا تَركيبَ فيه.

وَنَعني بِالعَقدِ أن يكُونَ أحَدُ الجُزأينِ مُسندًا إلى الآخَرِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، إذ

---

(١) هذا لفظ ذكره العلوي في الطراز ٣/ ١٥٠: « فأورث فيه دقة وأكسبه ذلك حموشة وغموضًا ». وفي أساس البلاغة (حمش): « امرأة حمشة الساقين، وقد حمشت ساقها حموشة دقت ».

لَو حَصَلَ التَّركِيبُ مِن غَيرِ إسنَادٍ لَم يَكُن كَلامًا، كَقَولِكَ: (أبجد هوَّز)، فَالتَّركيبُ حَاصِلٌ، لَكِن لا إسنَادَ فِيه، فَيبطُلُ الإعرَابُ، وَمَتَى حَصَلَ الأمرَانِ جَميعًا حَصَلَ الإعرَابُ لا مَحالَةَ، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ)، وَ(عَمرٌو خَارِجٌ).

وَيُرِيدُ بِالإطلاقِ أنَّ العَقدَ وَالتَّركيبَ إنَمَا يُوجِبَانِ جِنسَ الإعرَابِ لا شَيئًا مِن خُصُوصيَّاتِه[1] كَالفَاعِلِيَّةِ وَالمَفعُولِيَّةِ وَالإضَافَةِ، وَإنَّمَا يَستَحِقُّ بِهِمَا مُطلَقَ الإعرَابِ مِن غَيرِ نَظَرٍ إلى هذِه التَّفاصِيلِ، فَفيها نَظَرٌ خَاصٌّ، نَذكُرُه بِمَعُونَةِ اللّه.

وَنَظِيرُ مَا قُلنَاه مَسأَلَةٌ كَلامِيَّةٌ، وَهوَ أنَّ المُتَحيِّزَ مُضمَّنٌ بِمُطلَقِ الكَونِ، لا بِكَونِه حَركَةً، وَلا سُكُونًا، وَلا اجتِمَاعًا، وَلا افتِرَاقًا، فَهكَذَا مُطلَقُ الإعرَابِ يَستَحِقُّ العَقدَ وَالتَّركِيبَ، وَخُصُوصيَّةُ أنوَاعِه تَكُونُ بِأمرٍ آخَرَ، كَمَا أنَّ خُصُوصيَّةَ الحَركَةِ، والسُّكُونِ، وَغَيرِهمَا مِنَ الأكوَانِ تَكُونُ مِن جِهةِ الفَاعِلِ بِلا مِريَةَ.

* * *

المَرتَبَةُ الثَّانيَةُ: في بَيَانِ المقتَضي لِخُصُوصيَّةِ الإعرَابِ

وَنُرِيدُ بِالخُصُوصيَّةِ الرَّفعَ، وَالنَّصبَ، وَالجَرَّ.

واعلَم أنَّ المقتَضيَ لِخَاصَّةِ إعرَابِ الرَّفعِ هوَ الفَاعِلِيَّةُ وَمَا أشبَهها مِمَّا يكُونُ بَينَها وَبَينَه مُشَابهةٌ، كَمَا سَنُقرِّرُه، فَلا تَجِدُ مَرفُوعًا إلَّا عَلَى هذِه الصِّفَةِ عَلَى الإطلاقِ، وَالأصلُ فيها هوَ الفَاعِلُ، وَمَا عَدَاه مِنَ المَرفُوعَاتِ مَحمُولٌ عَلَيه وَمُشبَّهٌ بِه.

وَالمُقتَضي لِخَاصَّةِ إعرَابِ النَّصبِ هوَ المَفعُولِيَّةُ وَمَا أشبَهها مِمَّا يكُونُ بَينَه وَبَينَها مُلاءَمةٌ وَمُشَابهةٌ، فَلا يُوجَدُ مَنصُوبٌ إلَّا عَلَى المَفعُولِيَّةِ، أو مَا يكُونُ مِثلَها، كَالحَالِ، وَالتَّمييزِ، وَغَيرِهمَا.

وَهكَذَا نقُولُ: فَإنَّ المُقتَضيَ لِخَاصَّةِ إعرَابِ الجَرِّ إنَّمَا هوَ الإضَافَةُ، حَتَّى لا تَجِدَ

---

(١) في الأصل: (خصوصاته).

مَجرُورًا إِلَّا بالإِضَافَةِ أو مَا يكُونُ في مَعنَاها عَلَى الإطلاقِ.

فَهذِه وُجُوه [و٢٧] الإعرَابَاتِ الخَاصَّةِ للأسمَاءِ، تكُونُ عَلَى هذِه الصِّفَةِ، فَأمَّا إعرَابَاتُ التَّوَابعِ فسَيُقرّرُ اندِراجُها تَحتَ أحكَامِ المتبُوعَاتِ بِمَعُونَةِ اللّه تَعالَى، وَأَنَّ الإعرَابَ إِنَّمَا مَسَّها عَلَى جِهةِ التَّبعيَّةِ دُونَ الاستِقلالِ.

* * *

المَرتَبَةُ الثَّالِثَةُ: في بَيَانِ الآثَارِ وَالمُؤَثِّرَاتِ فيها

اعلَم أنَّه قَد اتَّضَحَ بِمَا ذكَرنَاه المقتَضي لِمُطلَقِ الإعرَابِ، ثُمَّ المُقتَضي لِخُصُوصيَّةِ الإعرَابِ، وَالَّذي بَقيَ عَلَينَا إِنَّمَا هوَ الكَلامُ في المُؤَثِّرَاتِ، وَجُملتُها ثَلاثَةٌ: أسمَاءٌ وَأفعَالٌ وَحُرُوفٌ، وَالأصلُ في التَّأثِيرِ إِنَّمَا هوَ الأفعَالُ، وَمَا عَدَاها مِنَ الأسمَاءِ وَالحُرُوفِ فَإِنَّمَا يَعمَلُ مِنهما مَا كَانَ مُشَابِهًا لَها لا غَيرُ، كَمَا سَنُوضّحُه في مَوَاضعِه اللَّائِقَةِ.

فَلا بُدَّ مِن وُجُودِ المُقتَضي لِمُطلَقِ الإعرَابِ أوَّلًا، ثُمَّ يَتلُوه في الرُّتبَةِ الثَّانِيَةِ المُقتَضي لِخُصُوصيَّةِ الإعرَابِ، ثُمَّ يَتلُوه في الرُّتبَةِ الثَّالِثَةِ المُؤَثِّرُ في خُصُوصيَّةِ الإعرَابِ، فَإِذَا حَصَلَت هذِه الأمُورُ الثَّلاثَةُ وَجَبَ وُجُودُ الآثَارِ لا مَحالَةَ.

وَجُملتُها ثَلاثَةٌ: الرَّفعُ وَالنَّصبُ وَالجَرُّ، فَالنَّصبُ وَالرَّفعُ يَحصُلانِ بعَوَامِلِ الأفعَالِ وَمَا أشبَهها، وَالجَرُّ يَحصُلُ بحُرُوفِ الجَرِّ، [والإضافَةِ][1] كَقَولِكَ: (غُلامُ زَيدٍ)، وَ(ثَوبُ خَزٍّ)، فَصَارَ الإعرَابُ المُختَصُّ بالأسمَاءِ ثَلاثَةً: رَفعٌ وَنَصبٌ وَجَرٌّ.

وَحَرفُ الإعرَابِ عِبَارَةٌ عَمَّا يَقَعُ عَلَيه الإعرَابُ [مِن][2] الكَلِمَةِ، وَهيَ الحَرفُ الأخيرُ، فَالرَّفعُ اختِصَاصُ حُرُوفِ الإعرَابِ بِالضَّمَّةِ الَّتي يُؤَثِّرُ فيها العَامِلُ، وَالنَّصبُ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

اختِصَاصُه بِالفَتحَةِ الَّتي يَجلبُها العَامِلُ، والجَـرُّ اختصَاصُه بِالكَسرَةِ الَّتي يُؤثِّـرُ فيها العَاملُ.

وَسُمّيَ الرَّفعُ رَفعًا لإعلامِه لِمَا يَستَقلُّ بِالفَائِدَةِ، وَيَختَصُّ بِـها أخذًا لَـه مِن رَفعِ المَنزِلَةِ وَإِشَادَتِـها، وَسُمّيَ النَّصبُ نَصبًا؛ لأنَّـه يكُونُ إعرَابًا لِمَا يُستَغنَى عَنه، وَيرتَفعُ عَنِ الفَائِدَةِ، أخذًا مِن قَولِهم: (غُبَارٌ مُنتَصِبٌ)[1]، أي: يَرتَفعُ، فكَأنَّـه ارتَفَعَ عَن أن تَـتَعَلَّقَ بِه فَائِدَةُ الكَلامِ، وَسُمّيَ الجَرُّ جَرًّا لِثِقَلِه أخذًا لَه مِن قَولِهم: (كَتِـيبَـةٌ جَرَّارَةٌ)، أي: ثَقِيلَـةٌ؛ لِكَثـرَةِ رِجَالِها، وَ(جَيشٌ جَرَّارٌ) مِن أجلِ ذَلِكَ.

وَالنُّحَاةُ مِنَ البَصريّينَ يُلقِّبُونَ هذِه الحَركَاتِ بِالرَّفعِ، وَالنَّصبِ، وَالجَرِّ، إِذَا كَانَت إعرَابًا، وَنُحَاةُ الكُوفَـةِ يُلقِّـبُـونَها بِالضَّمِّ، وَالفَتحِ، وَالكَسرِ[2]، وَالأمرُ في ذَلِكَ قَريبٌ بَعدَ الوُقُوفِ عَلَى حَقَائقِ المَعَاني، والاطِّلاعِ عَلَى أسرَارِها.

فَهذِه نُـكتَـةٌ شَريفَـةٌ لَخَّصنَاها، وَأظهرنَا فيها [ظ٢٧] بَـيَـانَ المُقتَضي العَامِّ، وَالمُقتَضي الخَاصِّ، وبَـيَـانَ المُؤَثِّرِ في الإعرَابِ وَأنوَاعِه الحَاصِلَةِ بالتَّأثيـرِ، وَوُجُوه ألقابِه، وَاللَّه أعلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) انظر القول في أساس البلاغة (نصب).

(٢) هذه مسألة خلافيّةٌ في المصطلح، فالبصريّون فرّقوا بين ألقاب المعرب والمبني، أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى عدم التّفريق بين ألقاب المعرب والمبني. انظر المسألة في ابن يعيش ١/ ٧٢، وشرح الرّضي ١/ ٧٠، والمتّبع في شرح اللّمع ١/ ١٤٩، وتعليق الفرائد ١/ ١٣٤ وقد أجاز بعض النّحاة إطلاق ألقاب البناء على الإعراب ولم يجز العكس. انظر الأشباه والنّظائر ١/ ٣٤٨.

[المُعرَبُ بالحَركاتِ والحُرُوفِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « فَالمُفرَدُ المُنصَرِفُ وَالجَمعُ المُكَسَّرُ المُنصَرِفُ بِالضَّمَّةِ رَفعًا وَالفَتحَةِ نَصبًا وَالكَسرَةِ جَرًّا. جَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ بِالضَّمَّةِ وَالكَسرَةِ. غَيرُ المُنصَرِفِ بِالضَّمَّةِ وَالفَتحَةِ. (أَخُوكَ)، وَ(أَبُوكَ)، وَ(حَمُوكَ)، وَ(هنُوكَ)، وَ(فُوكَ)، وَ(ذُو مَالٍ) مُضَافةً إِلَى غَيرِ يَاءِ المُتكَلِّمِ بِالوَاوِ وَالألِفِ وَاليَاءِ. المُثَنَّى وَ(كِلا) مُضَافًا إِلَى مُضمَرٍ، وَاثنَانِ بِالألَفِ وَاليَاءِ. جَمعُ المُذكَّر السَّالِمُ، وَ(أولُو)، وَ(عُشرُونَ) وَأَخَوَاتُها بَالوَاوِ وَاليَاءِ، التَّقديرُ فيمَا تَعذَّرَ كَـ(عَصًا) وَ(غُلامي) مُطلقًا، أو استُثقِلَ مُطلقًا، كَـ(قَاضٍ) رَفعًا وَجرًّا، وَنَحوُ: (مُسلِميَّ) رَفعًا، واللَّفظيُّ فيمَا عَدَاه ».

قَالَ الإِمَامُ ﷺ: قَبلَ الخَوضِ فيمَا نُريدُه مِن تِبيَانِ كَلامِه نَذكُرُ تَقسيمًا يَليقُ بِما نَحنُ فيه، فَنقُولُ: أَصلُ الإعرَابِ إِنَّما يكُونُ بِالحَركَاتِ؛ لِكَونها أخصَرَ مِنَ الحُرُوفِ، وَأَخفَّ مَحمَلًا عَلى اللِّسَانِ، فَإِن أُعرِبَ شَيءٌ مِنَ الأسمَاءِ بِالحُرُوفِ فَهوَ عَلَى خِلافِ الأصلِ لعِلَّةٍ.

ثُمَّ الأصلُ فيمَا كَانَ مُعرَبًا بِالحَركَاتِ أن يكُونَ رَفعُه بِالضَّمَّةِ، وَنَصبُه بِالفَتحَةِ، وَجَرُّه بِالكَسرَةِ، فَإِن جَاءَ عَلَى خِلافِ ذَلِكَ، فَقَد خَالَفَ الأصلَ، وفيمَا[1] أُعرِبَ بِالحُرُوفِ أن يكُونَ رَفعُه بِالوَاوِ، وَنَصبُه بِالألِفِ، وَجرُّه بِاليَاءِ؛ لِيُجَانِسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِن هذِه الحُرُوفِ كُلَّ وَاحِدةٍ[2] مِن تِلكَ الحَركاتِ، فَإِن جَاءَ عَلَى خِلافِ ذَلِكَ فَهوَ وَارِدٌ عَلَى خِلافِ الأصلِ لعِلَّةٍ، كَمَا سَنُقَرِّرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِن هذِه الأنوَاعِ، وَنُفَصِّلُه بِمَعُونَةِ اللَّه تعَالى.

فَإِذَا عرَفتَ هذَا فَاعلَم أَنَّ الشَّيخَ لَمَّا رَأى أَنَّ الإعرَابَ يَطرَأُ عَلَى أَوَاخِرِ الكَلِمِ،

---

(١) الأصل: (فيما) بلا واو. وكذا يقتضي السياق.

(٢) في الأصل: (واحد) وكذا يقتضي السياق.

وكَانَت أنوَاعُه رَفعًا وَنَصبًا وَجرًّا، وكَانَ النَّصبُ وَاقعًا بِأُمُورٍ مُتعَدِّدَةٍ، وَالرَّفعُ كَذَلِكَ، وَالجَـرُّ أيضًا عَلَى هذِه الصِّفَةِ احتيجَ إلى تَقسيمِ الأسمَاءِ بالإضَافَةِ إلى مَا تَستَحِقُّه مِنَ الإعرَابِ عَلَى اختِلافِ وُجُوهه، ليُعرَفَ مَا يَستَحِقُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنها؛ فَلأجلِ هذا قَسَّمَها بِاعتِبَارِ مَوَاقِعِها في ذَلِكَ، فَلنَذكُر مَا يُعرَبُ بِالحَركَةِ، ثُمَّ مَا يُعرَبُ بِالحَرفِ، ثُمَّ مَا يُعرَبُ بِالتَّقدير، فَهذِه مَطَالِبُ [و٢٨] ثلاثَـةٌ:

المَطلَبُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَا يُعرَبُ مِنَ الأسمَاءِ بِالحَركَاتِ

قَد ذكَرنَا قَبلُ أنَّ أصلَ الإعرَابِ إنَّمَا يكُونُ بِالحَركَاتِ، وَلَم يَذكُر الشَّيخُ حُكمَ الأسمَاءِ بِالإضَافَةِ إلى التَّنوينِ، كَمَا ذكَرَه غَيرُه[1]؛ لأنَّ التَّنوينَ لَيسَ مِن جُملَةِ الإعرَابِ، وَإنَّمَا هوَ أمرٌ تَابعٌ لِلحَركَةِ يَدخُلُ دَلالَـةً عَلَى الأمكَنِـيَّـةِ تَارَةً، كَـ(رَجُلٍ) وَ(فَـرَسٍ)، وَعَلَى التَّنكيرِ تَارَةً أُخرى كَـ(صَهٍ) و(مَهٍ)، وَغَيرِ ذَلِكَ مِنَ المَعَاني، وَأيضًا فَإنَّـه قَد يَسقُطُ لعَارِضٍ، وَالإعـرَابُ بَـاقٍ عَلَى حَالِه، فَإذَن لا وَجه لِـذِكرِ الأسمَاءِ المُعرَبَـةِ بِاعتِبَارِ حَالِـه.

وَقَد أشَارَ الشَّيخُ ههنَا مَمَّا يُعرَبُ بِالحَركَةِ عَلَى اختِلافِ أحوَالِه إلَى ضُرُوبٍ أربَعةٍ:

الضَّربُ الأوَّلُ: المُفرَدُ المُنصَرِفُ:

قَالَ: « **فَالمُفرَدُ المُنصَرِفُ بِالضَّمَّةِ في الرَّفعِ، وَالفَتحَةِ في النَّصبِ، وَالكَسرَةِ في الجَرِّ** ».

وَاعلَم أنَّه قَد قَرَّرَ حُكمَ المعرَبِ بِالحَركَاتِ الثَّلاثِ، وَرَتَّبه عَلَى اعتِبَارِ وَصفَينِ مِن غَيرِ زِيَادَةٍ، وَهمَا الإفرَادُ والانصِرَافُ، فَالمُفرَدُ يَخرُجُ بِه عَنِ المُثنَّى وَالمجمُوعِ

---

(١) هذا ما ذكره الزمخشري في المفصل٣٥ حيث قال: « والاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف. ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ».

للسَّلامَةِ، وَالمُنصَرِفُ يَخرُجُ بِـه عَن غيرِ المُنصَرِفِ، فإِنَّـه لا يَدخُلُـه الجَـرُّ.

وَهذا الإِطلاقُ مُنتَقِضٌ، فَإِنَّـه أَرَادَ بِقَيدِ[1] الإِفـرَادِ الاحتِرَازَ عَنِ المُثَـنَّى وَالمَجمُوعِ، كَمَا صَرَّحَ بِـه في شَرحِه[2]، وَعَلَى هذَا يَنتَقِضُ بِالأَسمَاءِ السِّتَّةِ إِذَا كَانَت مُضَافَـةً إِلَى غَيـرِ يَاءِ المُتَـكَلِّمِ، فَإِنَّها مُفرَدَةٌ غَيرُ مُثَـنَّـاةٍ وَلا مَجمُوعَةٍ، وَهيَ مُعرَبَـةٌ بِالحُـرُوفِ، فَيَبطُلُ مَا قَالَـه.

وَالأَجوَدُ في التَّقييـدِ أن يُقَالُ: وَالمفرَدُ المنصَرِفُ غَيرُ المضَافِ إِلى يَـاءِ النَّـفسِ، وَغَيرُ المُعرَبِ بِالحُرُوفِ يكُونُ مُعربًا بِالحَركَاتِ الثَّلاثِ. فَقَولُنَا: (المُفرَدُ) نَحتَـرِزُ بِه عَنِ المُثَنَّى وَالمَجمُوعِ. وَقَولُنا: (غَيرُ المُضَافِ إِلى يَاءِ المتكَلِّمِ) نَحتَرِزُ بِه عَنِ المُضَافِ إِلى يَاءِ المُتكَلِّمِ، فَإِنَّه لا يُعربُ بِإِعرَابٍ ظَاهِرٍ لا حَرَكَةً وَلا حَرفًـا. وَقَولُـنَـا: (المُنصَرِفُ) نَحتَرِزُ بِه عَمَّا لا يَنصَرِفُ، فَإِنَّه لا يَدخُـلُـه جَـرٌّ. وَقَولُنَا: (غَيـرُ المُعـرَبِ بِالحُرُوفِ) نَحتَرِزُ بِـه عَنِ الأَسمَاءِ السِّتَّةِ إِذَا كَانَت مُضَافَـةً إِلى غَيرِ يَـاءِ المُتَـكَلِّمِ. فَهكَذَا يكُونُ الضَّبطُ فِـيمَا يَـكُونُ مُعرَبًا بِالحَركَاتِ الثَّلاثِ مِنَ الأَسمَاءِ المُفرَدَةِ.

الضَّربُ الثَّاني: الجَمعُ:

وَهوَ مِمَّا يُعـرَبُ بِالحَركَاتِ الثَّلاثِ، وَلا بُـدَّ فِـيـه [ظ٢٨] مِن اعتِبَارِ وَصفَينِ:

أَحَدُهمَا: أن يَـكُونَ مُكَسَّرًا، يُحتَـرَزُ بِـه عَمَّا إِذَا كَانَ جَمعًا سَالِمًا، فَإِنَّ إِعـرَابَـه يَـكُونُ بِالحَرفِ، كَـ(زَيدُونَ)، وَ(مُسلِمِينَ).

وَثَانيهمَا: أَن يكُونَ مُنصَرِفًا، يُحتَرَزُ عَمَّا إِذَا كَانَ غَيرَ مُنصَرِفٍ، كَـ(مَسَاجِدَ) وَ(قَـنَـادِيـلَ)، فَإِنَّ مَا هذَا حَالُه لا يَدخُلُه جَرٌّ، فَمَتَى اجتَمَعَ هذَانِ الوَصفَانِ أُعرِبَ بِالحَركَاتِ الثَّلاثِ، كَـ(رِجَالٍ) و(أَفرَاسٍ).

---

(١) في الأصل: (بقيه).

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٤٣.

الضَّربُ الثَّالِثُ: جَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ:

إعرَابُـه يَـكُونُ بِالضَّمَّةِ وَالكَسرَةِ لا غَيـرُ، وَلا يَدخُلُـه النَّصبُ، وَلا بُـدَّ فِـيـه مِن اعتِبَارِ وَصفَينِ:

أحَدُهمَا: أن يكَونَ جَمعًا في حَقِّ المُؤَنَّثِ، يُحترَزُ بِه عَن جَمعِ المذكَّرِ، فَإِنَّ حُكمَه مُخَالِفٌ لحُكمِه في الإعرَابِ.

وَثَانيهَا: أن يكُونَ سَالِمًا، يُحترَزُ بِه عَن جَمعِ المُؤَنَّثِ إِذَا كَانَ مُكَسَّرًا، كـ(بِرَامٍ) و(رِقَابٍ)، فَإِنَّ مَا هذَا حَالُه يُعرَبُ بِجَمِيعِ الحَرَكَاتِ الثَّلاثِ، فَلا يكُونُ دَاخِلًا في حُكمَه في امتِنَاعِ نَصبِه، فَقَد جَرَى عَلَى القِيَاسِ في رَفعِه وَجَرِّه، وَلَم يَجرِ عَلَى القِيَاسِ في نَصبِه، بَل حُمِلَ مَنصُوبُه عَلَى مَجرُورِه، مِن جِهةِ أَنَّ جَمعَ المذكَّرِ السَّالِمِ لَمَّا كَانَ مَنصُوبُه مَحمُولًا عَلَى مَجرُورِه فيه، فَأُعرِبَ بِاليَاءِ في الوَجهينِ جَمِيعًا، فَحَملُ المَنصُوبِ عَلَى المَجرُورِ ههنَا أحَقُّ؛ لأنَّ المؤَنَّثَ فَرعٌ عَلَى المذكَّرِ، فَإِذَا حُمِلَ في الأصلِ فالحَملُ[1] في الفَرعِ أولَى.

وَإِنَّمَا قَدَّمَ ههنَا ذِكرَ جَمعِ المؤَنَّثِ السَّالِمِ عَلَى جَمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ الَّذي يَأتي ذِكرُه لَمَّا كَانَ جَارِيًا عَلَى القِيَاسِ في الإعرَابِ بِالحَركَاتِ، فَلا جَرَمَ قُدِّمَ لِهذَا الغَرَضِ لا غَيرُ.

لا يُـقَـالُ: فَإِنَّ إعرَابَه بِالحَركَاتِ دَليلٌ عَلَى فَضلِه عَلَى جَمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ مِن جِهةِ استِبدادِه بِمَا هوَ الأصلُ في الإعرَابِ، وَهوَ الحَركَةُ، وَهوَ خِلافُ مَا قُلتُمُوه مِن أنَّ الأصلَ جَمعُ المذكَّرِ السَّالِمِ. لأنَّـا نَـقُولُ: إنَّـه لَم يُعرَب بِالحَركَـةِ؛ لِكَونِـه جَمعًا، وَيكُونُ فيه نَقضٌ لِمَا قُلنَاه.

وَإِنَّمَا أُعرِبَ بِالحَركَةِ لِضَعفِ الجَمعيَّـةِ فِـيـه، فَـكَأنَّـه بَاقٍ عَلَى الإفرَادِ، فَلا جَرَمَ أُعرِبَ بِالحَركَةِ لإفرَادِه لا لِكَونِه جَمعًا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ[2]: « وَالجَمعُ المؤَنَّثُ السَّالِمُ مَا لَحِقَ آخِرَه ألِفٌ وَتَاءٌ لِلجَمعِ »، يَعني

---

(١) في الأصل: (حمل).

(٢) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٤٣.

المختصَّ بِمَا ذكرنَاه مِنَ الإعرَابِ بِالضَّمَّةِ وَالكَسرَةِ هوَ مَا لَحِقَه ألِفٌ وَتاءٌ لِجَمعٍ.

وَأرَادَ بِقَولِـه: (**الجَمعُ**) يَحتَرِزُ بِه عَن قَولِنَا: (استَأصلَ اللَّه عِرقَاتَهم)(١)، فَإنَّ الألِفَ وَالتَّاءَ فيه مُحتمَلٌ أن يكُونَ لِلمُفرَدِ، وَأن يكُونَ للجَمعِ، فَمَتَى كَانَتا لِلجَمعِ فَحُكمُه مَـا ذكَـرَ، وَمَتَى [و٢٩] كَانَت لِلمُفـرَدِ، فَهـوَ مُعـرَبٌ بِكُـلِّ الحَرَكَـاتِ الثَّلاثِ، كَمَا مَرَّ تَقريرُه؛ فَلِهذا لم يكُن بِمُطلَقِ إلحَاق الألِفِ وَالتَّاءِ، بَل لا بُـدَّ مِنَ التَّقييدِ بِمَا ذكَرنَاه.

الضَّربُ الرَّابعُ مِمَّا يُعرَبُ بِالحَرَكَةِ: غيرُ المُنصَرِفِ:

وَهوَ جَارٍ عَلَى القيَاسِ في الإعرَابِ بِالرَّفعِ وَالنَّصبِ، وَلَم يَجرِ عَلَى القيَاسِ في الجَرِّ، بَل حُمِلَ عَلَى النَّصبِ الجَرُّ فيه لعِلَّةِ مُشَابَهتِه للفعلِ، كَمَا سَنُوَضِّحُه في مَوضعِه.

وَقَد اقتَصَرَ في ضَبطِ مَا يَمتَنِعُ مِنه الجَرُّ عَلَى قَولِـه: (**غَيرُ المُنصَرِفِ**) مِن غَيرِ زِيَادَةٍ فيه، وهذَا مَنقُوضٌ بِصُورَتَينِ:

الصُّورَةُ الأُولى: امرَأةٌ سَمَّيتَها (مُسلِمَاتٍ)، فَإنَّها غَيرُ مُنصَرِفَةٍ عَلَى رَأيِ الشَّيخِ، وَمَع ذلِكَ فَإنَّها يَدخُلُها الكَسرُ، وَلا يَدخُلُها النَّصبُ، فَهذَا يُبطِلُ مَا ذكَرَه مِنَ الضَّابِطِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: (جَوَارٍ) وَ(غَوَاشٍ)، فَإنَّها غَيرُ مُنصَرِفَةٍ عَلَى رَأيِ سيبوَيه(٢)، وَهوَ الظَّاهرُ مِن اختيَارِ الشَّيخِ(٣)، وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّه لَم يَدخُله النَّصبُ في مَوضعِ الجَرِّ، فيَبطُلُ

---

(١) الرواية في المحكم ٦/ ٦٢، واللسان (لغو): « قال ثعلب: قال أبو عمرو لأبي خيرة: يا أبا خيرة: سمعت لغاتِهم، فقال أبو خيرة: وسمعت لغاتَهم، فقال أبو عمرو: يا أبا خيرة، أريد أكثفَ منك جلدًا، جلدك قد رقّ » وفي الوافي بالوفيات ٢٧/ ١٠٥: « ....فكيف تقول: استأصل عرقاتِهم، فقال: عرقاتَهم، فنصب التاء، فقال أبو عمرو: لان جِلدُك يا أبا خيرة » وانظر هذه الرواية في الخصائص ١/ ٣٨٤، ٢/ ١٤، ٣/ ٣٠٤، والتاج (عرق).

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٠٨.

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٩٩.

مَا قَالَـه فِـي ضَبطِه لَـه.

وَالأجوَدُ في الضَّبطِ أن يُقَالَ: غَيرُ المُنصَرِفِ يُعرَبُ بِالضَّمَّةِ وَالفَتحَةِ إِذَا كَانِ غَيرَ مُعتَلٍّ وَلا مُسَمًّى [عَلَمًا][1] بِالمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

فَقَولُنَا: (غَيرَ مُعتَلٍّ) نَحتَرِزُ بِه عَن مِثلِ: (جَوَارٍ)، فَإِنَّـه لا يُعرَبُ بِالفَتحَةِ في مَوضعِ الجَرِّ.

وَقَـولُنا: (وَلا مُسَمًّى عَلَمًا بِالمؤَنَّثِ السَّالِمِ)، نَحتَرِزُ بِه عَن مُسَمًّى بـ(مُسلِمَاتٍ)، فَإِنَّ الفَتحَةَ لا تَفصِلُـه بحَالٍ.

فَهذا ما أَردنَا تَقريرَه فِـيمَا يكُونُ مُعرَبًا بِالحَـركَاتِ.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ مَا يُعرَبُ مِن الأسمَاءِ بِالحُرُوفِ

اعلَم أَنَّ الإعرَابَ بِالحُرُوفِ خَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ، كَمَا أسلَفنَا تَقريرَه، وَهوَ جَارٍ في الأسمَاءِ السِّتَّـةِ، وَفي المُثَـنَّـى وَمَا يَتبَعُه، وَفي المَجمُوعِ جَمعَ سَلامَةٍ وَمَا يُشبِهه، فَهِذه ضُرُوبٌ ثلاثـةٌ، نَذكُـرُ مَا يَتعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعالَى:

الضَّربُ الأوَّلُ: الأسمَاءُ السِّتَّةُ:

وَهيَ: (أَخُوكَ)، وَ(أبُوكَ)، وَ(حَمُوكَ)، وَ(هنُوكَ)، وَ(فُوكَ)، وَ(ذُو مَالٍ)، وَإعرَابُها بِالحُرُوفِ لا بُـدَّ فِيـه مِن اعتِبَارِ وَصفَينِ:

أَحَدُهمَا: الإِضَافَةُ؛ لأنَّها إذا كَانَت مُفرَدةً، فَإِنَّها مُعربَـةٌ بِالحَركَاتِ، كَقَولِكَ: (أَبٌ)، وَ(أَخٌ)، وَ(حَمٌ).

وَثَانيهمَا: أنَّ الإِضَافَـةَ مَشرُوطَـةٌ بِأن تَـكُونَ إِلى غَيرِ مُـتَـكَلِّمٍ، فَإِن أُضيفَت إِلى مُـتَـكَلِّمٍ لَم تُعرَب لا بحَركَةٍ وَلا بحَرفٍ، كَقَولِكَ: (أبي)، و(أخي).

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

فَلا بُـدَّ مِن اعتِبَارِهِمَا جَمِيعًا كَما(١) [ظ٢٩] أشَرنَا إلَيـه.

ثُمَّ إنَّها، وَإِن خَرَجَت عَنِ القيَاسِ فِـي الإعرَابِ بِالحَرفِ، لكِنَّـهـا جَارِيَـةٌ عَلَى القيَاسِ في كَونِ رَفعِها بِالوَاوِ، وَنَصبِها بِالألِفِ، وَجَرِّها بِاليَاءِ، وَمَا ذَاكَ إلَّا مِن أجلِ مُنَاسبَـةِ هذِه الأحرُفِ لِتِلكَ الحَركَاتِ، فَالوَاوُ تُشبِه الضَّمَّةَ، وَالألِفُ مُنَاسِبَـةٌ للفَتحَةِ، وَاليَاءُ مِثلُ الكَسرَةِ؛ فَلِهذا كَانَت جَارِيَـةً عَلَى القيَاسِ في ذَلِكَ.

فَحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَـرنَـاه أنَّ إعرَابَها بِالحُرُوفِ شَاذٌّ عَنِ القيَاسِ دُونَ الاستعمَالِ، فَإنَّ استعمَالها مُعربَـةً بِالأحرُفِ جَارٍ في التَّنزيلِ، وَفي كُلِّ كَلامٍ فَصيحٍ.

فَـأمَّا إعرَابُها بِالحَركَاتِ في حَالِ الإضَافَةِ إلى غَيرِ يَاءِ المُتَكَلِّم فَخَارِجٌ عَنِ المُطَّرِدِ في الاستعمَالِ، ويُستَعمَلُ(٢) في لُغَةٍ نَادِرَةٍ(٣)، كَقَولِكَ: (هذا أبُكَ)، وَ(رَأيتُ أبكَ)، وَ(مَرَرتُ بِأبِكَ)، وَجَارٍ عَلَى القيَاسِ في إعرَابِ المُفرَدِ بِالحَركَةِ، وَهكَذا قَصرُها في حَالِ الإضَافَةِ خَارِجٌ عَنِ الاستعمَالِ أيضًا(٤)، كَقَولِكَ: (هذا أبَاه)، وَ(رَأيتُ أبَاه)، وَ(مَرَرتُ بِأبَاه)، قَالَ:

٢ - إنَّ أبَـاهَـا وَأبَـا أبَـاهَـا
قَـد بَلَغَـا فِـي الـمَـجـدِ غَـايَـتَـاهَـا(٥)

---

(١) قوله: (كما) مكرر في الأصل. (٢) في الأصل: (يستعمل).

(٣) انظر هذه اللغة في الخصائص ١/ ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٨٤، والتذييل ١/ ١٦٦، والهمع ١/ ١٤١.

(٤) انظر هذه اللغة في الإنصاف ١/ ١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٨٤، والهمع ١/ ١٤١.

(٥) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٦٨، وانظر المقاصد النحوية ١/ ١٩٠. وهو لأبي النجم في ديوانه ٤٤٩، وانظر المقاصد النحوية ١/ ١٩٠. وهما لرجل من بني الحارث في الإفصاح ٣٧٦، ونسب البيتان لأبي النجم، ولرجل من بني الحارث، ولرجل من أهل اليمن، انظر الخزانة ٧/ ٤٢٧. وهما بلا نسبة في سر الصناعة ٢/ ٧٠٥، والإنصاف ١/ ١٨، وأسرار العربية ٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥١، والبديع في علم العربية ١/ ٢٤، وابـن يعيش ١/ ٥٣، وشـرح=

لأنَّها فِـي الحَقيقَةِ مُعربَـةٌ بِالحَرَكَـةِ تَقديـرًا عَلَى هذِه اللُّغَةِ.

فَإِذا عَرَفتَ هذا فَاعلَم أنَّ الشَّيخَ لَم يُرِد ههنَا الاستيلاءَ عَلَى كُلِّ أحكَامِها؛ لأنَّـه سَيَذكُرُها بَعدَ هذا بِكَلامٍ يَخُصُّها، وَإِنَّمَا أورَدَ هنَا مَا يَختَصُّ إعرابَها بِالحُرُوفِ، فَلنَقتَصِر عَلَيـه، فَفيـه غُنيَـةٌ وكِفَايـةٌ.

فَـنَـذكُرُ شُرُوطَ إعرَابِـها بِالحُرُوفِ، ثُمَّ نَذكُرُ عِلَّةَ إعرَابِها بِالحَرفِ، ثُمَّ نُردِفُـه بِذِكرِ جِنسِها، فَهذِه تَنبيهاتٌ ثَلاثَـةٌ:

التَّنبيه الأَوَّلُ: في ذِكرِ شُرُوطِ إعرَابِها بِالحُرُوفِ:

اعلَم أنَّـه يُعتَـبَـرُ فِـي إعـرَابِهـا بِالحُـرُوفِ شَرَائِـطُ أربَع:

الأُولَى مِنها: أن تكُونَ مُضَافَـةً، فَإِن أُفرِدَت أُعرِبَت بِالحَركَاتِ، كَقَولِكَ: (أَخٌ)، وَ(أَبٌ)، و(أَخُوكَ)، وَ(أَبُوكَ)، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿ قَالَ ٱئۡتُونِي بِأَخٖ لَّكُم مِّنۡ أَبِيكُمۡ ﴾ [يوسف: ٥٩]، فَاجتَمعَ الأمرَانِ جَميعًا كَمَا تَـرى.

الثَّانِـيَـةُ: أن تَـكُونَ الإِضَافَـةُ إِلى غَيرِ يَاءِ المُتَـكَلِّمِ، فَإِن أُضيفَت إِلى المُتَـكَلِّمِ بَطَلَ إعرابُها بِالحَرفِ وَالحَركَةِ، وكَانَ إعرابُها مُقدَّرًا، كَقَولِكَ: (أبي)، و(أخي)، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠].

وَقَد اقتَصَرَ الشَّيخُ عَلَى هاتَينِ الشَّريطتَينِ، وَلَم يُورِد زِيَادَةً عَلَيهِمَا في الأُمِّ وَلا فِـي الشَّرحِ، وَلا بُـدَّ مِن اعتِـبَـارِ شَريطَتَينِ أُخرَيَينِ نَنظُمُهمَا في سِلكِ عَدَدِها.

الثَّالِثَـةُ: [و٣٠] أن تَـكُونَ مُكَـبَّـرَةً، فَإِن صُغِّـرَت وَجَبَ إعرَابُـهـا بِالحَـركَاتِ، كَقَولِكَ: (أُبَـيُّـه)، وَ(أُخَيُّه)، وَ(هنَـيُّـه)، وَ(حُميُّـه)، وَسَائِـرُها.

= التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥، وشـرح الكافية الشافيـة ١/ ١٨٤، وابـن الناظم ٢٠، وشـرح الرضي ٣/ ٣٤٩، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٢٥٧، والمقاصد الشافية ١/ ١٥١، ومغني اللبيب ١٦٦، ٢٨٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٨، والهمع ١/ ١٤٠.

الرَّابعَةُ: أن تَـكُونَ مُوَحَّدَةً، فَإِن جُمعَت جَمعَ التَّكسيرِ أُعرِبَت بِالحَرَكَـاتِ، كَقَولِكَ: (هؤلاءِ إِخوَتُكَ) وَ(آخَاؤُكَ)، وَ(رَأيتُ إِخوَتكَ) وَ(آخَاءكَ)، وَ(مرَرتُ بِـإِخوَتِكَ) وَ(آخَائِكَ).

- **ثُمَّ هيَ في الاستعمَالِ عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَةٍ:**

أَوَّلُها: مَـا يَجُـوزُ إِضَافَـتُـه وَإِفـرَادُه، وَهـذا نَحـوُ: (أبٍ)، و(أخٍ)، وَ(حَمٍ)، وَ(هنٍ).

وَثَانيها: مَا تَفَرَّدَ بِشَرطٍ، فَإن فُقِدَ الشَّرطُ أعرَبته بِالحُرُوفِ، وَهذَا هوَ (فَمٌ)، فَإِنَّكَ تُبدِلُ مِن وَاوِه ميمًا، وَتُعرِبُها بِالحَركَاتِ كَالصَّحيحِ، فَتقُولُ: هذَا (فَمٌ)، وَ(فَمًا)، وَ(فَمٍ).

وَثالِثها: مَا لا يُستعمَلُ إِلَّا مُضَافًا، وَهوَ قَولُنَا: (ذُو)، فَإِنَّ إِضَافتَها لازِمَةٌ إِلى أسمَاءِ الأجنَاسِ، كَقَولِكَ: (ذُو مَالٍ)، وَ(ذُو عِلمٍ وَفَهمٍ)، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿ ذُو ٱلْعَرْشِ ﴾ [غافر: ١٥]، و: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ﴾ [المعارج: ٣].

وَلا يُضَافُ إِلَى المُضمَرِ إِلَّا شَاذًّا.

وَأنشَدَ الشَّيخُ عَبدُ القَاهرِ الجُرجَانِـيُّ[1]:

٣ - إِنَّـمَـا يَـعـرِفُ ذَا الـفَـضـ ـــلِ مِـنَ الـنَّـاسِ ذَوُوه[2]

---

(١) المقتصد ٩٠٨.

(٢) البيت من مجزوء الرمل وهو ضمن مجموعة من الأبيات في المزهر ١/ ١٢٣، وهي منسوبة لأعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة، وقبله:

أهـنـأ الـمـعـروف مـا لـم تـبـتـذل فـيـه الـوجـوه

والبيت بلا نسبة في المقتصد ٩٠٨، وابن يعيش ١/ ٥٣، والتّخمير ٢/ ٧٠، وشرح الكافية الشّافية ٢/ ٩٢٨، والارتشاف ٤/ ١٨١٥، والمساعد ٢/ ٣٤٦، والفوائد الضّيائيّة ٢/ ٢٨، وشفاء العليل ٢/ ٧١٠، وهمع الهوامع ٢/ ٥١٥.

التَّنبيه الثَّاني: في عِلَّةِ إعرَابِ هذِه الأسمَاءِ بالحُرُوفِ:

اعلَم أنَّ مِنَ النُّحاةِ مَن سكَتَ عَن تَعليلِ إعرَابِها بالأحرُفِ، وَزَعَمَ أنَّها جاريَـةٌ فِـي ذَلِكَ عَلَى طَريـقِ الشُّذُوذِ[1]، وَمَا كَانَ شَاذًّا فَلا حَاجَةَ إلى تَعليِله؛ لأنَّ التَّعليلَ إنَّمَا يَـكُـونُ فِـي الأُمُورِ الجَاريَةِ عَلَى الأقيسَةِ، فَـأمَّا الخَارِجَةُ عَنها فَلا وَجه لِذلِكَ، وَهم الأقَلُّ مِنهم.

وَهذَا فَاسِدٌ، فَإنَّها، وَإن خَرَجَت عَنِ القيَاسِ فِـيمَا ذُكِـرَ مِن إعرَابِها بالحُـرُوفِ، فَهيَ غَيرُ خَارِجَـةٍ عَن الاستعمَالِ، فَـإنَّها وَارِدَةٌ في التَّنزيـلِ وَغَيـرِه مِـنَ الكَلامَـاتِ الفَصيحَةِ، وَمَا هذا حَالُـه فَهـوَ خَلِـيـقٌ بِـإظهارِ عِلَّتِـه، وَالأكثَرُ مِنَ النُّحَـاةِ عَلَى تَعلِـيـلِها[2]، وَذكَـرُوا فِـي تَعليلاتِـهـا وُجُـوهًـا رَكِـيـكَـةً لا يُـعَـوَّلُ عَلَيها، وَالقَـويُّ مِنها وَجهانِ:

أحَدُهمَا: أنَّها لَمَّا تَـكَـثَّـرَت بِمُضَافِها مِن جِهةِ الإضَافَـةِ الحَاصِلَةِ لَها إمَّا بِطَريقِ النِّسبَةِ العَقلِـيَّـةِ كَالأبِ وَالأخِ، مِن جِهـةِ أنَّ الأبَ لا يَـكُونُ أبًا إلَّا بِأن يكُونَ لَه ابنٌ، وَالابنُ لا يَـكُونُ ابنًا إلَّا إذا كَانَ لَه أبٌ، وهكَذا الأخُ، فَإنَّ الأُخُوَّةَ لا تكُونُ إلَّا بَينَ اثنَينِ مِن جِهةٍ وَاحِدَةٍ، وَأمَّا مِن جِهةِ اللُّزُومِ، كَقَولِنَا: (ذُو) [ظ٣٠]، وَإمَّا بِطَريقِ الغَلَبَةِ كَسَائِرِها، فَلَمَّا كَانَتِ الإضَافةُ جَاريَةً عَلَى هذِه الأوجُه الثَّلاثَـةِ، فَلا جَرَمَ حكَمنَا عَلَيها بِالتَّعَدُّدِ لِأجلِ مُضَافِها، فَأشبَهتِ المثَنَّى وَالمَجمُوعَ في تَعدُّدِهمَا، فَـأُعرِبَت بِالحُرُوفِ كَإعرَابِهمَا.

وَثَانيهمَا: أنَّها حُذِفَت لامَاتُها، وَضُمِّنَت مَعنَى الإضَافَـةِ بِمَا ذكَرنَـاه مِـن تِلكَ

---

(١) هذا ابن الخباز في الغرة المخفية (مخطوط) (و١١)، قال: « وهي مُعرَبةٌ بِالحُرُوفِ، وذلك شَاذٌّ، ومِن النَّحويِّينَ مَن سكَتَ عَن تَعليلِها؛ لأنَّهم قَلَّ مَا يُعَلِّلُونَ الشَّاذَّ، وأكثَرُهم عَلَّلُوها ».

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤١٢، وانظر هذه العلل في كشف المشكل ١/ ١٨٢ - ١٨٣، وابن يعيش ١/ ٥١ - ٥٢، وأسرار العربية ٥٨، وشرح الرضي ١/ ٧٦، والمحصل للعلوي (مخطوط) ٢/ ١٠٥.

الأوجه، فَجُعِلَ إعرَابُـهـا بِالحُرُوفِ كَالعِـوَضِ عَن حَذفِ لامَاتِـها، فَكَانَ إعرَابُها بِالحُرُوفِ مُعتَبَرًا فِيـه أمرَانِ:

حَذفُ لامَاتِـها، يُحترَزُ به عَن مِثلِ: (عِدَةٍ) وَ(زِنَـةٍ)، فَإنّها مَحذُوفَـةُ الفَاءِ.

وَتَضمينُ الإضَافَةِ، يُحتَـرَزُ بِه عَن مِثلِ قَولِنَا: (يَدٌ)، وَ(دَمٌ)، وَهذا هوَ المَشهورُ عَن سيبَـوَيـه[1] حيـنَ تَـكَلَّمَ في إعرَابِـها بِالحُرُوفِ.

فَهذَانِ الوَجهانِ همَا اللّذَانِ يُعتمَدَانِ في إعرَابِـهمَا بِالحُرُوفِ[2]. فَـتَقرِيـرُ الوَجـه الأوّلِ عَلَى مُشَابهـةِ التَّـثنِـيَـةِ وَالجَمعِ مِن جِـهـةِ التَّـعَـدُّدِ، وَتَـقرِيـرُ الوَجـه الثَّانِـي عَلَى التَّعويضِ بِإعرَابِ الحُرُوفِ لَمَّا حُذِفَت لامَاتُـهـا، فَـأمَّـا مَن قَالَ: إنَّ إعرَابَـهـا بِالحَركَاتِ، كَمَا سَنُقرِّرُه، فَلا يَحتَاجُ إلى هذا التَّمحُّلِ.

التَّنبيه الثَّالِثُ: في بَـيَـانِ مَاهـيَّـةِ هذِه الأحـرُفِ وَجِنسِها:

اعلَم أنَّ للنُّحَاةِ في هذه الأحرُفِ مَذَاهبَ مُضطَرِبَـةً، وَأقَاويلَ مُختَلِفَـةً، وَذِكرُها عَلَى التَّفصيلِ وَإبطَالُها يُخرِجُنا عَنِ المَقصدِ في الاختِصَارِ، وَقَد ذَكَرنَاها في شَرحِـنَـا لِكِـتَـابِ المُفَصَّلِ[3]، وَجُملَـتُـها أقـوَالٌ ثَمانِـيَـةٌ[4]، وَلَـم يُـشِـر الشَّيخُ فِـي المُقدِّمَـةِ وَلا في شَرحِها إلى اختِـيَـارِ شَيءٍ مِـن هـذِه الأقـوَالِ فِـي جِنسِ

---

(١) سيبويه ٣/ ٣٥٩-٣٦٠. وانظر المحصل للعلوي ٢/ لوحة ١٠٥.

(٢) بعده في الأصل كلام لا معنى له، وهو: (عِنـدَ مُـراعَاتِـها بِالحُـرُوفِ، وَذَهبَ إلَيـه).

(٣) وانظر المحصل للعلوي ٢/ لوحة ١٠٥.

(٤) اختلف النُّحاة في حروف الإعراب في الأسماء السّتّـة، وقد وُجد لاختلافهم فيها أربعة عشرة رأيًـا، هي:

الأول: رأي سيبويه وجمهور البصريين، وهو أن هذه الحروف حروف إعراب، والإعراب عليها مقدّر، ولم يصرّح سيبويه بذلك في الأسماء الستة، وقد نسب النحاة إليه هذا الرأي بناءً على قوله في المثنى والجمع.

الثاني: إنّ هذه الحروف هي الإعراب نفسه، وقد نابت عن الحركات، وهذا رأي قطرب والزيادي وهشام، وتابعهم ابن مالك. =

هــذِه الأحرُفِ، فَنشرَحه وَنَـتَـكَلَّم عَلَيـه.

=الثالث: إنّ هذه الأسماء معربة بالحركات، والحروف نشأت عن إشباعها، وهذا هو رأي المازني والزجاج.

الرابع: إعراب الأسماء الستة من مكانين، وهذا هو رأي الكوفيين، فالاسم عندهم معرب بالحركة على ما قبل حروف العلة وبحروف العلة، وهذا ما نقله ابن الحاجب عن سيبويه.

الخامس: ذهب الربعي إلى أنّ هذه الأسماء معربة بحركات منقولة من حرف العلة إلى ما قبله.

السادس: ذهب الأعلم وابن أبي العافية إلى أنّ هذه الأسماء معربة بالحركات التي كانت فيها قبل الإضافة، فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة، وتنقلب ياءً لأجل الكسرة، وألفا لأجل الفتحة.

السابع: يرى الجرمي في إعراب الأسماء الستة أنها معربة بالتغيّر والانقلاب في حالتي الجر والنصب، وبعدم الانقلاب في حالة الرفع.

الثامن: إنّ هذه الحروف زوائد دوالّ على الإعراب كالحركات، وهذا رأي الأخفِش، ونقل عن الأخفش أنه قال بقول سيبويه.

التاسع: جمع أبو علي الفارسي رأي سيبويه ورأي الأخفش في رأي واحد، فذهب إلى أنها حروف إعراب وتدل على الإعراب، ولم يقدّر الإعراب على الحروف، ونسب صاحب الهمع إليه متابعة سيبويه.

العاشر: ذهب ابن الحاجب إلى أنّ حروف العلة بدل من لام الكلمة في (أخ) و(أب) و(حم) و(هن)، وبدل من عينها في (فو) و(ذو).

الحادي عشر: نسب صاحب الهمع إلى ابن أبي الربيع أنه ذهب إلى أنها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل.

الثاني عشر: ذهب السهيلي والرُّندي إلى أنّ أربعة من هذه الأسماء معربة بالحروف، قال السهيلي: « والأمر فيها عندي أنها علامات إعراب وليست حروف إعراب »، أما (فوك) فحرف اللين عنده حرف إعراب، قال: « والفرق بينها وبين أخواتها أنّ الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها فلم يلزم فيها ما لزم في الخاء والباء ».

الثالث عشر: ذكر صاحب الهمع أنّ هناك رأيًا عكس رأي السهيلي، ولم ينسبه لأحد.

الرابع عشر: نسب صاحب الهمع للزجاج والسيرافي أنهما ذهبا إلى أنّ معنى رأي الأخفش أنّ هذه الأسماء معربة بحركات مقدّرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

انظر الخلاف في هذه المسألة في شرح المقدّمة المحسبة ١/ ١٢١-١٢٣، وأمالي ابن الشّجري ١/ ٣٣٧، ونتائج الفكر ٩٩، وابن يعيش ١/ ٥٢، والإنصاف ١/ ١٧، والتّبيين ١٩٣، واللباب ١/ ٩٠-٩٣، =

وَالمُختَارُ عِندنَا أنَّ هذِه الأسمَاءَ مُعرَبةٌ بِالحَركَاتِ كَسَائِـرِ الأسمَاءِ المُفرَدَةِ، وَأنَّها جَارِيَـةٌ عَلَى القيَاسِ في إعرَابِها بِالحَركَاتِ، وَأنَّ حُرُوفَ العِلَّةِ في أوَاخِرِها هيَ حُرُوفُ الإعرَابِ الَّتي يَقعُ عَلَيها الإعرَابُ، كَالدَّالِ مِن (زَيدٍ)، وَأنَّ هذِه الانقِلابَاتِ في حُرُوفِ العِلَّةِ مِنها إنَّمَا هيَ لِأمرٍ أوجبَه التَّصريفُ دُونَ الإعرَابِ، فَإذَا قُلتَ: (جَاءَني أبُوكَ)، فَأصلُه (أبَوُكَ)، فثقُلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الوَاوِ، فَنقَلتَها إلَى مَا قَبلَها مِنَ البَاءِ بَعدَ سَلبِ حَركَتِها للخِفَّةِ، [و ٣١] فَبقيَتِ الوَاوُ سَاكِنةً، وَإذا قُلتَ: (رَأيتَ أبَاكَ)، فَأصلُه (أبَوَكَ)، فَتحَركَتِ الوَاوُ، وَانفتَحَ مَا قَبلَها، فَقُلِبَت ألِفًا، كَوَاوِ (عَصًا) وَ(قَفًا)، وَإذَا قُلتَ: (مَرَرتَ بِأبيكَ)، فَأصلُه (أبَوِكَ)، فثقُلَتِ الكَسرَةُ عَلَى الوَاوِ، فَـنُقِلَت إلى مَا قَبلَها بَعدَ حَذفِ حَركَةِ مَا قَبلَها، فَسكَنَتِ الوَاوُ، وَانكَسَرَ مَا قَبلَها، فَقُلِبَت يَاءً، كَوَاوِ (مِيزَانٍ) وَ(مِيقَاتٍ)، وَمَعَ هذَا فَإنَّه لا يُحتَاجُ إلَى كَثيرٍ مِن تَمحُّلاتِ النُّحَاةِ مِن كَونِها مُعرَبةً بِالحُرُوفِ، وَإنَّمَا هيَ نَازِلةٌ مَنزِلةَ الأسمَاءِ المُعتلَّةِ المُفرَدَةِ، كَمَا لَخَّصنَاه في إعلالِها، وَفيه سَلامَةٌ عَنِ الخُرُوجِ عَنِ القيَاسِ في إعرَابِها بِالحُرُوفِ، وَهذا هوَ الَّذي عَوَّلَ عَلَيه أكثرُ النُّظَّارِ مِنَ النُّحَاةِ المُتأخِّرينَ، وَحكَاه المَوصِليُّ[١] عَن سيبَوَيه، قَالَ سيبَوَيه[٢]: حُرُوفُ اللّينِ مِن هذِه الأسمَاءِ حُرُوفُ إعرَابٍ، وَفيها إعرَابٌ مُقدَّرٌ، فَحُرُوفُها في الرَّفعِ أصلِيَّـةٌ، وَفي

= والمتَّبع في شرح اللّمع ١/ ١٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣١، وشرح الرّضي ١/ ٧٧-٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢١-١٢٣ والبسيط ١/ ١٩٢ - ١٩٤، وشرح ألفيّـة ابـن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٢٥٢، والصّفوة الصّفيّة ١/ ١٠٠ - ١٠٣، والحاصر لوحة ٣١، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٣ - ٣١٥، والارتشاف ٢/ ٨٣٧ - ٨٣٧، وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

(١) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية مخطوط، لوح ١١ظ: « وذكرها مملٌّ؛ لضمان الاختصار، فنـذكـر قول سيبويه؛ لأن المصنف لم ينصص على قولٍ، قال سيبويه: حروف اللين من هذه الأسماء حروف إعرابٍ، وفيها إعرابٌ مقدرٌ ».

(٢) قوله منقول في الغرة لوحة ١١ وليس في كتابه.

النَّصبِ وَالجَرِّ مُبدَلَـةٌ، فَإذا قُلتَ: (جَاءَني أَبُوكَ)، فَأَصلُـه (أَبُوُكَ)، ضُمَّتِ البَاءُ اتـبَاعًا للوَاوِ، وَحُذِفَت ضَمَّتُها استِثقَالًا، وَإِذَا قُلتَ: (رَأَيتُ أَبَاكَ)، فَأَصلُه (أَبَوَكَ)، وَانفتَحَ مَا قَبلَها، فَقُلِبَت أَلِفًا، وَإِذَا قُلتَ: (مَرَرتُ بِأَبِيكَ)، فَأَصلُه (بِأَبَـوِكَ)، فَـنُقِلَتِ الكَسرَةُ إِلَى مَا قَبلَها، فَسكَنَتِ الوَاوُ، وَانكَسَرَ مَا قَبلَها، فَقُلِبَت يَاءً، فَهذَا تَقرِيرُ مَذهبِ سِيبَوَيـه الَّذي حكَاه عَنه المَوصِليُّ، مُطَابِقٌ لِمَا اختَرنَاه، وَ [العَينُ في][1] (الأبِ) وَ(الأخِ) مُحَرَّكَةٌ فيهما[2] بِدَليـلِ جَمعِهما عَلَى (آبَاءٍ) وَ(آخَـاءٍ)، وَلا تُسكَّنُ؛ لأنَّ (فَعلًا) لا يُجمَعُ عَلَى أفعَالٍ، فَـأَمَّـا (زَندٌ) عَلَى (أزنَادٍ) فَهوَ قَليلٌ نَادِرٌ.

الضَّربُ الثَّاني: مِمَّا يُعرَبُ بِالحُرُوفِ:

وَفِـيـه صُوَرٌ ثَـلاثٌ:

الصُّورَةُ الأُولَى: المُثَـنَّى الحَقيقِـيُّ:

فَالرَّفعُ فِـيـه بِالألِفِ، وَجَرُّه بِاليَاءِ، كَقَولِكَ: (الزَّيدَانِ)، (وَالزَّيدونَ)، وَقَد جَرَى عَلَى القِيَاسِ في مَجرُورِه بِاليَاءِ، وَخُولِفَ القِيَاسُ في مَرفُوعِه وَمَنصُوبِه، وَإِنَّمَا وَجَبَ رَفعُه بِالألِفِ؛ لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَحَملًا لَها عَلَى الضَّميرِ في نَحوِ: (فَعَلا)؛ لِاشتِرَاكِهمَا في كَونِـهمَا دَالَّينِ عَلَى التَّثنِيَـةِ، وَجُعِلَ الجَـرُّ يَـاءً فيها؛ لأنَّ اليَاءَ تُـنَـاسِبُ الكَسرَةَ، وَحُمِلَ النَّصبُ عَلَى الجَرِّ، فَـأُعرِبَ؛ لِاشتِرَاكِهمَا، أعني: المَجرُورَ وَالمَنصُوبَ [ظ٣١] في تَعَلُّقِهمَا بِالفعلِ، وَوُقُوعِ الفعلِ عَلَيهمَا، وَوَجَبَ فَتحُ مَا قَبلَ اليَاءِ فِـي المُثَـنَّى، كَقَولِكَ: (الزَّيدَينِ)، وَ(المُسلِمَينِ) حَملًا عَلَى الألِفِ فيهمَا؛ وَلِأجلِ قَصدِ التَّفرِقَةِ بَينَ التَّثنِيَـةِ وَالجَمعِ، وكَانَتِ التَّثنِيَـةُ أَحَقَّ بِالفَتحِ؛ لِكَثـرَةِ وُرُودِها في الكَلامِ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (عنهما).

وَأَمَّا ثانيًا: فَلِمَا ذكَـرَه الشَّيخُ[1]، وَهوَ أَنَّا لَو جَرَينَا عَلَى القيَاسِ لَوَجَبَ أن يُقَالَ في التَّثنِـيَـةِ: (ضَارِبَـانِ)، وَفي الجَمعِ: (ضَارِبان) أيضًا، وَلَو قيلَ كَذَلِكَ لَأَدَّى إِلَى اللَّبسِ بَينَهمَا عِندَ الإِضَافَةِ؛ لِأَنَّـكَ تَـقُولُ: (ضَارِبَا زَيدٍ) فيهمَا جميعًا، فَلَمَّا كَانَ مُؤَدِّيًا إِلَى اللَّبسِ رُفِضَ الإعرَابُ بِما جَاءَ اللَّبسُ فيه، وَهوَ الألِفُ في حَالَةِ النَّصبِ، فَأُسقِطَت فيهمَا، وَحُمِلَ النَّصبُ عَلَى أخيـه الجَرِّ؛ لِمَا بَينَهمَا مِنَ المُقَاربَـةِ، ثُمَّ لَمَّا كَانَتِ الألِفُ أَخَفَّ الحُرُوفِ، وَقَد سَقَطَت مِنَ النَّصبِ، قُصِدَ إِلَى جَعلِها بَدَلًا عَمَّا هيَ أخَفُّ مِنه، فَجُعِلَت بَدَلًا عَنِ الرَّفعِ في المُثَـنَّى؛ لأَنَّـه السَّابِقُ عَلَى الجَمعِ؛ فَلِهذا كَانَ أولَى بِـها مِنَ الجَمعِ، وَجُعِلَت في الرَّفع دُونَ الجَرِّ؛ لأَنَّـه قَد تَقرَّرَ حَملُ النَّصبِ عَلَى الجَرِّ في اليَاءِ الَّتي هيَ كَالكَسرَةِ، فَلَم يَبقَ إِلَّا التَّعويضُ عَنِ الرَّفعِ الَّذي هوَ بِالوَاوِ؛ وَلأَنَّ الرَّفعَ أسبَـقُ الإعـرَابِ وَأقـوَاه؛ فَلِهذَا كَانَ أولَى بِهذَا الأخَفِّ، فَثَبَتَ بِذَلِكَ تَعليلُ إعرَابُ المُثَنَّى بِالألِفِ في حَالِ الرَّفع؛ وَاليَاءِ في حَالِ النَّصبِ وَالجَرِّ.

فَحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرنَاه أَنَّ المثَـنَّى أكثرُ مِنَ الوَاحِدِ؛ فَلِهذا وَجَبَ إعرَابُه بِأمرٍ أكـثَـرَ مِنَ الإعرَابِ المفرَدِ، وَخُصَّ بِالألِفِ في حَالَةِ الرَّفعِ؛ لِمَا قَرَّرنَاه، فَهذِه صُورٌ فيمَا يَجِبُ إعرَابُـه بِالحَرفِ مِنَ التَّثنِيَةِ الَّتي تَلحَقُ آخِرَ الاسمِ، مِنها أَلِفٌ أو يَاءٌ مَفتُوحٌ مَا قَبلَها، وَنُونٌ مكسُورَةٌ.

الصُّورَةُ الثَّانِـيَـةُ: (كِلا) وَ(كِلتَا) مُضَافَينِ إلى مُضمَرٍ:

وَإِنَّمَا قُـيِّـدَا بِالإِضَافَةِ إِلى المُضمَرِ؛ لأَنَّهمَا لَو أضيفَا إِلَى ظاهِرٍ لَم يكُن إعرابُهمَا بِالحَرفِ، بَل كَانَ الإعرَابُ فيهمَا مُقَدَّرًا، كَقَولِكَ: (كِلا الرَّجُلَينِ)، وَ(كِلتَا المَرأتينِ)، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ﴾ [الكهف: ٣٣].

---

(١) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٥٢.

وَهما اسمَانِ مُوافِقَانِ للمُثَـنَّى فِـي المعَنَى، وَلَيسَ فيهمَا تَثنِيَـةٌ حَقيقيَّـةٌ بِدَليلِ عَدَمِ الانقِلابِ مَعَ المُظهرِ وَبُطلانِ إِلحَاقِ النُّونِ لَهمَا [و٣٢]؛ وَلِهذَا وَجَبَ إعرابُهمَا بِالحُرُوفِ؛ لِمَا فيهمَا مِنَ المُوَافَقَةِ لِلمَبنِـيِّ فِـي مَعنَاه.

وَشُـرِطَ ذَلِكَ بِالإِضَافَةِ إِلى المُضمَرِ؛ لِيَتَـأَكَّدَ أمرُ التَّثنِيَـةِ فيهمَا لَفظًا وَمَعنًى؛ فَلِهذا أُجرِيَا مُجرَاها فتُؤكِّدها[١] مِن جِهةِ اللَّفظِ، مِن حَيثُ قُوَّةُ الامتِزَاجِ بِـالمضمَـرِ؛ لِاستحَالَةِ الفَصلِ بِكُلِّ حَالٍ، وتُؤكِّدُها[٢] مِن حَيثُ المَعنَى مِن جِهـةِ أَنَّهمَا إِذَا كَانَا مُضَافَينِ إِلى المُضمَرِ، فَهمَا تَابِعَانِ لِلمُثَـنَّى بِكُلِّ حَالٍ؛ لِوُقُوعِهمَا تَـأكيدًا لَـه، فَتقُولُ: (جَاءَني الرَّجُلانِ كِلاهمَا)، وَ(المَرأتَانِ كِلتَاهمَا).

وَإِذَا كَانا مُضَافَينِ إِلى ظَاهـرٍ استَقلّا بِأنفُسِهمَا، وَلَم يكُونَا تَابِعَينِ، فَـتَـقُولُ: (كِلا الرَّجُلَينِ جَاءَني)، وَ(كِلتَا المَرأتَينِ جَاءَتني)؛ فَلِهذَا أُجرِيَا مُجرَى التَّثنِيَـةِ عِندَ الإِضَافَةِ؛ لِمَا ذكَرنَاه.

الصُّورَةُ الثَّالِثةُ: (اثنَانِ):

وَإِنَّمَا فَصلَه عَمَّا تَقَدَّمَ؛ لِكَونِه مُخَالِفًا للتَّثنِيَةِ المحَقَّقَةِ؛ لأَنَّـه لا يُـقَـالُ فِـي مُفرَدِه: (اثنٌ) حَتَّى يُقَالَ لِمُثنَّاه: (اثنَانِ)، وَإِنَّمَا جَاءَ دَالًّا عَلَى التَّثنِيَـةِ وَمُشعِرًا بِمَعنَاها؛ فَلِهذَا أُعرِبَ بِإعرَابِها، فَرُفِعَ بِالألِفِ، وكَانَ نَصبُه وَجَرُّه بِاليَاءِ.

الضَّربُ الثَّالِثُ: مِمَّا يُعرَبُ بِالحُرُوفِ:

المَجمُوعُ السَّالِمُ المذكَّرُ كَـ(الزَّيدينَ) وَ(المُسلِمينَ)، وَقَد جَرَى عَلَى القيَاسِ في رَفعِه مِن جِهةِ مُشَابَهتِها للضَّمَّةِ؛ لأنَّها تَـتَـوَلَّدُ عَنها، وَمِن حَقِّ الوَاوِ أن يَـكُونَ مَا قَبلَها[٣] مَضمُومًا، وَقَد جَرَى عَلَى القيَاسِ في جَرِّه بِاليَاءِ؛ لأنَّها تَـتَـوَلَّـدُ مِنَ الكَسرَةِ،

(١) في الأصل: (فتأكدها).

(٢) في الأصل: (وتأكدها).

(٣) في الأصل: (قبلهما).

وَتُطالبُ أن يكُونَ مَا قَبلَها مكسُورًا، وَخَالَفَ القيَاسَ في نَصبِه حَيثُ كَانَ بِاليَاءِ، لكِن حُمِلَ النَّصبُ عَلَى الجَرِّ في الجَمعِ، كَمَا حَمَلنَاه في التَّثنِيَـةِ.

ثُمَّ فِيـه صُوَرٌ ثَلاثٌ:

الصُّـورَةُ الأُولَـى: الجَمـعُ الحَقيقِـيُّ فِـي الاسـمِ وَالـصِّـفَـةِ، كَـ(الزَّيديـنَ)، و(المُؤمِنينَ):

وَإِنَّمَا أُعرِبَ بِالحَرفِ مِن جِهةِ كَونِه جَمعًا، وَالجَمعُ أكثرُ مِنَ الوَاحِدِ؛ فَلِهذا جُعِلَ إعرَابُه أكثَرَ مِن إعرَابِ الوَاحِدِ، وَالجَمعُ أيضًا أكثَرُ مِنَ التَّثنِـيَـةِ؛ فَلِهذا جُعِلَ رَفعُه بِالوَاوِ؛ لأنَّها أثقَلُ مِنَ الألِفِ، وَجَرُّه وَنَصبُه بِاليَاءِ المكسُورِ مَا قَبلَها؛ لأنَّها أثقَلُ مِنَ اليَاءِ المَفتُوحِ مَا قَبلَها في التَّثنِـيَـةِ.

فَالأصلُ في الإعرَابِ أن يكُونَ بِالحَركَاتِ، فَإِن أُعرِبَ شَيءٌ بِالحُرُوفِ طُولِبَ بعِلَّتِـه لِخُرُوجِه عَن قِـيَـاسِ بَابِـه. [ظ٣٢].

وَالأصلُ فيمَا أُعرِبَ بِالحُرُوفِ أن يَـكُونَ رَفعُه بِالوَاوِ، وَنَصبُـه بِالألِفِ، وَجَرُّه بِاليَاءِ، فَإِن خَرَجَ عَن هذا الأصلِ طُولِبَ بعِلَّتِـه.

وَقَد مَرَّ تَقريرُه، فَلا وَجه لِإعَادَتِه.

فَأمَّا: (ثِـبُـونَ)، وَ(قِلُونَ)، وَ(سِنُونَ)، فَإِنَّـه مُندَرِجٌ تَحتَ الجَمعِ السَّالِمِ؛ لأنَّ صُورَةَ المُفرَدِ فيه مَحفُوظَـةٌ، لكِنَّـه خَرَجَ عَنِ القِيَاسِ في جَمعِه بِالوَاوِ وَالنُّونِ؛ إمَّا لكَونِه غَيرَ عَلَمٍ وَلا صِفةَ عَلَمٍ، وَإِمَّا لِكَونِـه غَيرَ مُذكَّرٍ يَعلَمُ، أو لِصِفَةِ مَن يَعلَمُ؛ فَلِهذَا لَم يُمَيَّز عَنِ الجَمعِ السَّالِمِ.

وَخُصَّتِ الوَاوُ بِأن كَانَت عَلامَةً للرَّفعِ فيه؛ حَملًا لَها على[1] الضَّميرِ في مِثلِ قَولِكَ: (فَعَلُوا)؛ لاشتِرَاكِهِمَا في كَونِهِمَا دَالَّينِ عَلَى الجَمعِ وَمُرشِدَينِ إِلَيـه.

---

(١) في الأصل: (عن).

الصُّورَةُ الثَّانِيَـةُ: (أُولُو):

فَإِنَّـه مِمَّا يُعرَبُ بِالحَرفِ، فَيرفَعُ بِالوَاوِ، وَيكُونُ نَصبُـه وَجَـرُّه بِاليَاءِ، وَهوَ بِمَعنَى: أصحَابٍ، وَذَوِي، وَلَيسَ مُندَرِجًا تَحتَ جَمعِ السَّلامَةِ؛ لأنَّـه لا مُفرَدَ لَه، فيُقالُ: إنَّه جَمعٌ لَه، وإِنَّما هو مَوضُوعٌ للدلالَةِ عَلَى الجَمعِ، فلا بُـدَّ مِن إِفـرَادِه بالذِّكرِ.

وأمَّا (ذَوُو مَالٍ) فهو مُندَرِجٌ تَحتَ جَمعِ السَّلامَةِ؛ لأنَّـه قَد سَلِمَ فِيـه نَظمُ الوَاحِدِ، وَبِنَاؤُه؛ فَلِهذا تقُولُ: (هم ذَوُو مَالٍ) وَ(ذَوي مَالٍ)، وَهذِه هيَ أَمَارَةُ الجَمعِ السَّالِمِ وَحَقيقَتُـه. وَقَد أهمَلَ النُّحَاةُ عَدَّه فيمَا يُعرَبُ بِالحُرُوفِ اتِّـكَالًا عَلَى أنَّـه - أعنِـي (أُولُو) - مُندَرِجٌ تَحتَ جَمعِ السَّلامَةِ كَاندِرَاجِ (ذَوُو)، وَهوَ خَطَـأٌ؛ لأنَّ (ذَوُو) لَيسَ نَظيرًا لَه؛ لِمَا ذكَرنَاه مِن سَلامَةِ نَظمِ الوَاحِدِ فيه وَبِنَائِـه، بِخِلافِ (أُولُو).

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: (عُشرُونَ) وَأخَوَاتُـه:

وَهوَ مِن جُملَةِ مَا يُعرَبُ بِالحُرُوفِ، فَالرَّفعُ بِالوَاوِ، وَالنَّصبُ وَالجَرُّ بِاليَاءِ، وَقَد أهمَلَ النُّحَاةُ عَدَّه أيضًا اعتِمَادًا مِنهم عَلَى كَونِه مِن جُملَةِ مَا يُجمَعُ في السَّلامَةِ، وَلَيسَ مِنه بحَالٍ؛ لأنَّه لَو كَانَ جَمعًا للَزِمَ أن يُقَالَ في (الثَّلاثينَ) إنَّها (عِشرُونَ)؛ لأنَّها ثَلاثُ عَشَرَاتٍ، وَأقَلُّ الجَمعِ ثَلاثَةٌ، فكَان يَلزَمُ مَا ذكَرنَاه، فَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ عَلِمنَا أنَّـه لَيسَ مَعدُودًا في السَّلامَةِ، وَإِنَّمَا هوَ اسمٌ مَوضُوعٌ لِهذِه العُقُودِ، وَأُعرِبَ بِالحُرُوفِ عَلَى صُورَةِ جَمعِ السَّلامَةِ لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَيـه وَمُشعِرًا بِه، وَلا يُـفيدُ وَضعَ ثَلاثَـةٍ وَأربَعَةٍ إِلى التِّسعَةِ، فَيُـقَالُ: إنَّ (الثَّلاثينَ) جَمعٌ [و٣٣] للثَّلاثَةِ، وَ(الأربَعينَ) جَمعٌ للأربَـعَـةِ؛ لأنَّـه كَانَ يِلـزَمُ أن تَـكُونَ التِّسعةُ ثَلاثينَ، وَأن تكُونَ الاثنَا عَشَرَ أربَعينَ، وَهوَ بَاطِلٌ.

تَنبِيـهٌ:

اعلَم أنَّـا قَد بَـيَّـنَـا مَا يُعرَبُ بِالحُرُوفِ في هذِه الأُمُورِ الَّتِـي أسلَفنَاها، والَّذي تَصدَّينَا

لِإيضَاحِه مِنها إِنَّمَا هوَ مَا يَتعَلَّقُ بِإعرَابِها بِالحُرُوفِ، وَمَا يَتعَلَّقُ بِه، وَبَاقي أحكَامِها وَالكَلامُ في خَصَائِصِها يَأتي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنها في بَابٍ مُفرَدٍ نُفصِّلُه بِمَشيئَةِ اللَّه تعَالى.

وَالَّذي بَـقيَ عَلَينَا ههنَا هوَ أنَّ هذِه الحُرُوفَ في التَّثنِـيَـةِ وَالجَمعِ السَّالِمِ، هل تكُونُ حُرُوفَ إعرَابٍ أو عَلامَاتِ إعرَابٍ، أو تكُونُ دَلائِلَ الإعرابِ؟ وَفيه خِلافٌ بَينَ النُّحَاةِ[١]، وَلَم يَنُصَّ الشَّيخُ عَلَى قَولٍ، فنُقرِّرَه بِالصِّحَّةِ أو الاعتِرَاضِ، فَلنَقتَصِر عَلَى مَا ذكَرَه سيبَوَيه وَمَن تَابعَه[٢]؛ إذ كَانَ هوَ الرَّجُلَ المُشَارَ إِلَيه في هذِه الصِّنَاعَةِ، وَقد حُكيَ عَنه أنَّ هذِه الحُرُوفَ في التَّثنيَةِ وَالجَمعِ حُرُوفُ إعرَابٍ، وَحُجَّتُه أنَّهمَا مِن جُملَةِ المعرَباتِ، فَلا بُدَّ فيهمَا مِن حَرفِ إعرَابٍ قيَاسًا عَلَى كُلِّ مُعرَبٍ مِنَ الأسمَاءِ والأفعَالِ.

وَإِذَا تَقرَّرَ أنَّها حُرُوفُ إعرَابٍ، فَاختَلفَ النُّحَاةُ في تَقريرِ مَذهبِه في إعرَابِها نَفسِه،

---

(١) اختلف النحاة في إعراب المثنى والجمع السالم فقيل فيه عدة أقوال:

الأول: ذهب الجرمي إلى أنها معربة بالتغير والانقلاب في حالة النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع، ونسب هذا إلى سيبويه، وهو قول ابن كيسان، وابن السراج.

وذهب الكوفيون إلى أن الحروف هي الإعراب نفسه، وبه قال قطرب من البصريين، ونسب إلى الزجاج، والزجاجي، ويرى الأخفش، والمازني، والزيادي، والمبرد أن هذه الحروف دلائل إعراب، وليست بإعراب، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلى أن هذه الحروف حروف إعراب، كالدال من (زيد)، وذهب آخرون إلى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل هذه الحروف، ونسب هذا إلى الأخفش.

وذهب بعض المغاربة إلى أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار، فمن حيث الحرف حرف علة هو حرف إعراب، ومن حيث كونه ألفًا أو ياءً أو واوًا هو دليل على الإعراب، أو هو الإعراب نفسه.

انظر المسألة في سيبويه ١/ ١٧، والمقتضب ٢/ ١٥٣، والجمل للزجاجي ٣-٥، وسر الصناعة ٢/ ٦٩٥، والإنصاف ١/ ٣٣، والتبيين ٢٠٤، وشرح الرضي ١/ ٨٦، والارتشاف ٢/ ٥٦٩، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ٦٣-٦٥، والتذييل ١/ ٢٩١، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١١٤، والمساعد ١/ ٤٧، والهمع ١/ ١٧٧.

(٢) يقول سيبويه في الكتاب ١/ ١٧: « وإذا جمعت على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنـها حرف الإعراب ».

هل يكُونُ لَها إعرَابٌ أم لا؟ وَفِيـه مَذهبَانِ[١]:

أحَدُهمَا: أنَّـه لا بُدَّ لَها مِن تَقديرِ إعرَابٍ فيها[٢]؛ لأنَّ كُلَّ مُعرَبٍ لا بُـدَّ مِن إعرَابٍ يَقعُ عَلَى حَرفِهِ؛ لأنَّ مِنَ المحَالِ أن يكُونَ ههنَا مُعربٌ لا إعرَابَ لَـه.

وَثَانيهمَا: أنَّه لا إعرَابَ فيها؛ لأنَّ الوَاوَ وَالألِفَ وَاليَاءَ في التَّثنيَةِ وَالجَمعِ سَاكِنَةٌ، وَلَو كَانَ هنَاكَ إعرَابٌ لَوَجَبَ تَحريكُها، وَهوَ مُحَالٌ؛ لِمَا فيه مِنَ الثِّقلِ.

وَالمختَارُ عِندَنَا في تَحصيلِ مَذهبِه عَلَى القَولِ بِكَونِها حُرُوفَ إعرَابٍ أنَّه لا بُـدَّ لَها مِن إعرَابٍ يَقعُ عَلَى حُرُوفِ إعرَابِها، لكِنَّا نقُولُ: إنَّ انقِلابَها بِمَنزِلَةِ الإعرَابِ، فَلا يُحتَاجُ إلى إعرَابٍ مَلفُوظٍ[٣] بِه؛ لِمَا فِيـه مِنَ الثِّـقَلِ، وَلا إعرَابٍ مُقدَّرٍ؛ لأنَّ التَّقديرَ إنَّمَا يكُونُ حَقيقةً فيمَا آخِرُه حَرفٌ لا يَقبَلُ الإعرَابَ؛ فَلِأجلِ هذا قَضَينَا أنَّه لا بُـدَّ لَها مِن إعرَابٍ، لكِنَّ انقِلابَها كَافٍ عَن تَقديـرِ إعرَابٍ، فَهذَا مَا يَتلخَّصُ لنَا مِن مَذهبِـه عَلَى أنَّها حُرُوفُ إعرَابٍ.

* * *

المطلَبُ الثَّالِثُ: في [ظ٣٣] بَيَانِ مَا يُعرَبُ بِالتَّقديرِ

اعلَم أنَّ تَعذُّرَ الإعرَابِ قَد يكُونُ بِحُصُولِ سَبَبٍ لَها، وَقَد يكُونُ لأجلِ الثِّقلِ، فَإذَا كَانَ المقتَضي للإعرَابِ في الأسمَاءِ هوَ العَقدُ وَالتَّركيبُ، فَلا بُـدَّ لَـه مِن إعرَابٍ، فَمَا ظَهرَ فيه مِنَ الإعرَابِ بِالحَركَةِ وَالحَرفِ فَقَد أوضَحنَاه، وَمَا لَم يَظهر فِيـه فَلا بُـدَّ مِن تَقديرِه؛ لأنَّ كُلَّ اسمٍ فَلا بُـدَّ لَـه مِن إعرَابٍ، وكُلُّ مَا كَانَ يُقدَّرُ[٤] الإعرَابُ فيه؛ لأجلِ طُرُوءِ سَبَبِ البِنَاءِ كَالمُضمَرِ، والمُبهمِ، وَسَائِرِ المَبنيَّاتِ، فَـتَقديرُ الإعرَابِ

---

(١) انظر المذهبين في شرح السيرافي ١/ ١٣٣-١٣٤، والنكت للأعلم ١/ ١٢١.

(٢) في الأصل: (منها) وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل: (ملفوظا) وكذا يقتضي السياق.

(٤) في الأصل: (مقدر) وكذا يقتضي السياق.

عَلَيـه يـكُونُ مَحلًّا، وَمَا كَانَ فَقدُ الإعرَابِ [فِيـه][1] إمَّـا لأجـلِ التَّـعَـذُّرِ لِحُرُوفِ العِلَّةِ، كَـ(الحُبلَى)، وَ(العَصَا)، وَ(غُلامي)، وَإمَّا لأجلِ الاستِثقَالِ، كَـ(القَاضي)، وَ(مُسلِميَّ)، فَـتَـقريرُ الإعرَابِ عَلَيـه يَـكُونُ تَقديرًا، هذا هوَ الجَاري في الاصطِلاحِ عَلَى ألسِنَـةِ النُّحَاةِ، وَالبَحثُ عَن هذَا لَفظيٌّ، لَيسَ وَرَاءَه كَثِيرُ فَائِدَةٍ، وَلَو قِيلَ لِمَا تَعذَّرَ فيه الإعرَابُ لعَارِضِ البِنَاءِ تَقديرًا، وَلِمَا يَعرِضُ فيه حَرفُ العِلَّةِ مَحلًّا لَجَازَ ذَلِكَ، لكِنَّ الأولَى الجَريُ عَلَى مُصطلَحِ النُّحَاةِ في ذَلِكَ.

فَـأمَّـا مَا يَتعَلَّقُ بِالأُمُورِ المَبنِيَّـةِ فَسَنَذكُـرُها بَعدَ هذا.

وَالَّذي نَذكُـرُه ههنَا هوَ تَعَذُّرُ الإعرَابِ؛ لأجلِ الإعلالِ وَالثِّقَلِ، وَنُشيرُ مِن ذَلِكَ إلَى صُوَرٍ ثَلاثٍ:

الصُّورَةُ الأُولى: قولُكَ: (غُلامي)، وكُلُّ مَا أُضيفَ إلى يَاءِ النَّـفسِ، وَفِـيـه مَذَاهبُ ثَلاثَـةٌ:

أوَّلُها: أنَّه مَبنيٌّ، وَهذَا هوَ رَأيُ الشَّيخِ عَبدِ القَاهرِ الجُرجَانيِّ[2]، وَالمَوصِليِّ[3]، وَابنِ الخَشَّابِ[4]، وَمَحكيٌّ عَن أبي بكرِ بنِ السَّرَّاجِ[5]، وَحُجَّتُهم عَلَى ذَلِكَ هوَ أنَّه

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) الجمل للجرجاني ٥٧.

(٣) يقول ابن الخباز الموصلي في الغرة المخفية (مخطوط) لوح (١١و): « الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فإذا أضيفت إليها بنيت ».

(٤) ابن الخشاب هو عبد اللّه بن أحمد بن أحمد بن عبد اللّه بن نصر، كان علَّامة عصره في عدد من العلوم، فاق أهل زمانه في علم اللسان. أخذ عن ابن الشجري والجواليقي. ومن مصنفاته: شرح اللمع (إلى باب البدل)، في ثلاثة أسفار كبار، وكتاب المرتَجل في شرح الجمَل، والرَّد على ابن بابشاذ في شرح جمل الزجَّاجي، وله كتاب المعتمد. توفي سنة سبع وستين وخمسمائة. (انظر ترجمته في البلغة ١٠٢، والبغية ٢/ ٢٩). وانظر رأيه في المرتجل في شرح الجمل ١٠٧.

(٥) هو أبو بكر محمد بن السريّ بصري المذهب، من أئمة العربية في زمانه، أخذ النحو عن المبرّد، وأخذ عنه الفارسيّ والزجاجي والرمّاني. من كتبه: الأصول في النحو، وجمل الأصول، والموجز، ونُسب له شرح كتاب سيبويه. توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة. (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١١٢،=

أُضيفَ إلى غيرِ مُتمكِّنٍ، فَوَجبَ القَضاءُ بِبنَائِه، كَقولِكَ: (يومَئِذٍ)، وَ(أعجبَنِي يومَ زيدٌ قائمٌ)، وَغيرُ ذَلِكَ.

وَثانيها: أنَّه مُعربٌ بإعرَابٍ مَلفُوظٍ به، وَهوَ أنَّ إعرَابَ اليَاءِ الجَرُّ بالإِضَافَةِ لِمَا قَبلَها إِلَيها، لكِنَّه نُقِلَ إعرَابُها إلى الاسمِ المُضَافِ إِلَيها، فَأُعرِبَ بإعرَابِها، وَهذَا شَيءٌ يُحكى عَنِ الخَوَارزميِّ[1]، وَهذَا فِيه تَعسُّفٌ وَخُرُوجٌ عَن قَوَاعِدِ العَربِيَّةِ وَقَوانينِها، وَالَّذي غَرَّه حَتَّى قَالَ بهذِه المَقَالَةِ مَا رَأى مِن كَسرَةِ الميمِ في نَحوِ: (غُلامي)، وَأنَّ أصلَ الحَركَةِ أن تَكُونَ إعرَابًا، فَلَمَّا قَضَى بِكَونِ الكَسرَةِ إعرَابًا، فَلا جَرَّ يُوجَدُ مُستَمِرًّا إِلّا عَلَى اليَاءِ؛ لأنَّ الاسمَ الَّذي قَبلَها لا يَلزَمُ جَرُّه عَلَى الاستِمرَارِ، فَلَمَّا رَآها مُستَمِرَّةً زَعَمَ أنَّها حَركَةُ [و٣٤] اليَاءِ نُقِلَت إِلى الاسمِ الَّذي قَبلَها، وَهذَا فَاسِدٌ لِأوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أَمَّا أوَّلًا فَلِأنَّ مَا ذكَرَه عَديمُ النَّظِيرِ في كَلامِ العرَبِ؛ إِذ لا يُوجَدُ فِيها إعرَابُ كَلِمَةٍ مَنقُولٌ إِلَى كَلِمَةٍ أُخرَى.

وَأمَّا ثَانِيًا فَلِأنَّ إعرَابَ اليَاءِ إِذَا كَانَ مَنقُولًا إِلى الاسمِ الَّذي قبلَها، فَأينَ إعرَابُ اليَاءِ، وَقَد تَقرَّرَ أنَّها اسمٌ، وَالاسمُ لا بُدَّ لَه مِن إعرَابٍ؟!

وَأمَّا ثَالِثًا فَلِأنَّ مَا ذكَرَه يُؤَدِّي إِلى أن يكُونَ في الكَلِمَةِ إعرَابَانِ، أحَدُهمَا مَلفُوظٌ بِه مَنقُولٌ، وَالآخَرُ مُقدَّرٌ؛ لأنَّكَ إِذَا قُلتَ: (جَاءَ غُلامي)، فَهوَ في مَوضعِ الفَاعِلِ، فَيَجِبُ أن يكُونَ مَرفُوعَ المَحَلِّ، وَحَركَةُ اليَاءِ قَد نُقِلَت إِلَيه عَلَى زَعمِ الخَوَارِزميِّ، فَهوَ مُعرَبٌ بِها لَفظًا، فَيَلزَمُ أن يكُونَ فيه إعرَابَانِ، وَهذا لا وَجه لَه.

وَمِنَ العَجَبِ أنَّه أُعجِبَ بِهذَا النَّظَرِ، وَتَبجَّحَ به عَلَى مَا فيه مِنَ الرِّكَّةِ وَالبُعدِ عَنِ القَوَاعِدِ النَّحويَّةِ وَالمَقَاييسِ الإعرَابيَّةِ، وَتَاقَت نَفسُه إِلَيه، وَوُلِعَ بِه، وَلَعَمري إِنَّ

= وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩). وانظر رأيه في الأصول ٢/ ١٢٤، ٣٦٥، ونسب ابن مالك إلى ابن السراج هذا القول في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠١.

(١) التخمير ٢/ ٦٥.

النُّفُوسَ تُولَعُ بِالغَرَائِبِ، لكِن لا بِكُلِّ غَريبَةٍ.

وَثَالِثُها: أنَّه مُعرَبٌ بإعرَابٍ مُقَدَّرٍ، وَهذا هوَ الَّذي عَلَيه حُذَّاقُ النُّظَّارِ مِنَ النُّحَاةِ وَجَمَاهيرِهم. وَالحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ القَاعِدَةُ الكُبرَى، وَهوَ أنَّ أصلَ الأسمَاءِ الإعرَابُ، وَلا يُقدَمُ عَلَى بِنَائِها إلَّا بِدَلالَةٍ قَائِمَةٍ، وَحُجَّةٍ وَاضحَةٍ، وَسَبَبٍ ظَاهِرٍ يكُونُ عِلَّةً في بِنَائِها، وَلَيسَ ثَمَّ شَيءٌ مِن أسبَابِ البِنَاءِ، فَلا جَرَمَ قَضَينَا بِكَونِه مُعرَبًا، وَمَا عَرَضَ فِيه مِنَ التَّعَذُّرِ يُمكِنُ صَرفُه إلَى غَيرِ كَونِه مَبنيًا، وَهوَ الثِّقَلُ عَلَيه؛ لأنَّا لَو حَرَّكنَاه بحَركَةٍ لأَدَّى إلى اجتِمَاعِ حَركتَينِ مُختَلِفتَينِ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، وَهوَ مُتعَذِّرٌ؛ وَلأنَّه لَو جَازَ الحُكمُ عَلَى مِثلِ: (غُلامي) بِالبِنَاءِ لَتعَذَّرَ الإعرَابُ عَلَيه، لَوَجَبَ الحُكمُ عَلَى مِثلِ (حُبلَى) بالبِنَاءِ لِتعَذُّرِ الإعرَابِ عَلَيه، وَلا قَائِلَ بِه، فَلَمَّا بَطَلَ كَونُه مَبنِيًّا وَجَبَ كَونُه مُعرَبًا. وَهكَذَا القَولُ في نَحوِ: (عَصًا)، فَإنَّه مِن جُملَةِ مَا يَتعَذَّرُ فِيه الإعرَابُ.

وَالتَّفرِقَةُ بَينَهمَا أعني: (عَصًا) وَ(حُبلَى)، أنَّ (عَصًا) يَدخُلُه التَّنوينُ؛ لِكَونِه مُنصَرِفًا، بِخِلافِ (حُبلَى)، فَإنَّه لا يَدخُلُه تَنوينٌ؛ لِكَونِه غَيرَ مُنصَرِفٍ، وَهمَا مُستَوِيَانِ في تَعَذُّرِ الحَركَةِ فيهمَا؛ لِأنَّ آخِرَهمَا أَلِفٌ، وَالأَلِفُ لا يُمكِنُ تَحريكُها بحَالٍ؛ فَلِهذَا قَالَ الشَّيخُ: « **التَّقديرُ فيمَا [ظ٣٤] تَعَذَّرَ كَـ(عَصًا) وَ(غُلامي) مُطلَقًا** » يُشيرُ بِه إلى مَا قُلنَاه، وَإنَّما تَعَذَّرَ الإعرَابُ في نَحوِ: (غُلامي)؛ لأنَّ يَاءَ النَّفسِ تُطَالِبُ أن يكُونَ مَا قَبلَها مكسُورًا، فَلَو حَرَّكنَاه بحَركَةٍ أُخرَى لأَدَّى ذَلِكَ إلَى تَغييرِ حَركَتِها، أو إلى اجتِمَاعِ الحَركتَينِ، وكُلُّه مُحَالٌ.

الصُّورَةُ الثَّانيَةُ: مَا تُرِكَ الإعرابُ فيه مِن أجلِ الاستِثقَالِ:

وَهذَا كَقَولِنَا: (قَاضٍ)، فَإنَّ رَفعَه وَجَرَّه مُستَثقَلانِ، وَهوَ كُلُّ اسم آخِرُه يَاءٌ خَفيفَةٌ قَبلَها كَسرَةٌ، فَقَولُنا: (آخِرُه يَاءٌ)، نَحترِزُ عَمَّا آخِرُه وَاوٌ، فَإنَّه يُخَالِفُ حُكمَه كَـ(العَصَا). وَقَولُنَا: (خَفيفَةٌ)، نَحتَرِزُ بِه عَمَّا إذا كَانَتِ اليَاءُ فِيه مُشَدَّدَةً،

فَإِنَّه في حُكمِ الصَّحيحِ، نَحوُ: (كُرسيٍّ)، وَ(وَليٍّ)، وَقولُنَا: (قبلَها كَسرَةٌ)، نَحترِزُ بِه عَمَّا إذا كَانَت فتحةً، فَإِنَّها تَنقلِبُ ألِفًا، كَقولِنَا: (فَتًى) وَ(رحًا)، فَلَو أُعرِبَ بِالرَّفع وَالجَرِّ لَفظًا لَكَانَ مُستثقَلًا في الحِسِّ، وَلكَ فِي إعلَالِه طَريقَانِ:

الأولى مِنها أن تَقُولَ: الأصلُ فِيه: (هذَا قَاضيٌ)، وَ(مَررتُ بِقَاضيٍ)، فَثقُلَتِ الكَسرَةُ والضَّمَّةُ عَلَى اليَاءِ، فَحُذِفَتَا؛ لأنَّ الثِّقَلَ إِنَّما وَقَعَ بِهمَا، وَبقيَ التَّنوينُ عَلَى حَالِه؛ إِذ لا مُوجِبَ لحَذفِه، فَالتَقَى سَاكِنَانِ: التَّنوينُ وَاليَاءُ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ؛ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وَبَقيَتِ الكَسرَةُ دَلالَةً عَلَى اليَاءِ المحذُوفَةِ.

الثَّانِيَةُ: أن تَقُولَ: ثَقُلَت الضَّمَّةُ وَالكَسرَةُ عَلَى اليَاءِ، فَحُذِفتَا، ثُمَّ تَبعَهمَا التَّنوينُ في الحَذفِ؛ لأنَّ التَّنوينَ تَابعٌ للحَركَةِ، فلا بَقَاءَ لَه بَعدَ زَوالِها، ثُمَّ عُوِّضَ عَن إعلالِ اليَاءِ تَنوينٌ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ: اليَاءُ وَالتَّنوينُ، فَحُذِفَت لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ.

فَالتَّنوينُ عَلَى الطَّريقَةِ الأُولَى تَنوينُ التَّمكينِ الدَّالُّ عَلَى الأمكَنِيَّةِ في الأسمَاءِ، وَهوَ عَلَى الطَّريقَةِ الثَّانِيَةِ تَنوينُ العِوَضِ، وكِلاهمَا لا غُبَارَ عَلَيه، كَمَا تَرَى، خَلا أنَّ الأُولَى أقوَى؛ لأنَّ في الثَّانِيَةِ بَعضَ تَعَسُّفٍ، حَيثُ حَذَفنَا تَنوينًا، وَأَتَينَا بِتَنوينٍ آخَرَ عِوَضٍ مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلَيه؛ فَلِهذا كَانَتِ الأُولَى أقيَسَ.

وَتَقُولُ في النَّصبِ: (رَأيتُ قَاضيًا)؛ لِخِفَّةِ الفَتحَةِ، فَوَجبَ ثَبَاتُها؛ إِذ لا مُوجِبَ لحَذفِها، فَأَمَّا إِذَا عَرَّفتَه بِاللَّامِ أو أضَفتَه، فَتَقُولُ: (هذا قَاضيكَ)، فَإِنَّ اليَاءَ تَكُونُ سَاكِنَةً في حَالِ [و٣٥] الرَّفعِ وَالجَرِّ؛ إِذ لا مُوجِبَ لحَذفِها مَعَ اللَّامِ وَالإِضَافَةِ، وَتَحريكُها عِندَ النَّصبِ، فَتَقُولُ: (رَأيتُ القَاضيَ) وَ(قَاضيكَ)، فَلا جَرَمَ اختَلَفَ حَالُه، فَأُعرِبَ بِالرَّفعِ وَالجَرِّ عَلَى جِهةِ التَّقديرِ، وكَانَ النَّصبُ مَلفُوظًا بِه في كُلِّ أحوالِه؛ لِأجلِ خِفَّتِه، وَثِقَلِ مَا عَدَاه.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: مَا كَانَ إعرَابُـه مَحَلًّا بِالحَرفِ في حَالَةِ رَفعِـه:

وَهذا نَحوُ: (مُسلِميَّ)، وَالضَّابِطُ فيه: هوَ كُلُّ جَمعِ مُذكَّرٍ سَالِمٍ أو صِفَتُـه أضفتَـه إلى يَاءِ المُتَـكَلِّمِ، فَإِنَّـه يكُونُ مَرفُوعَ المَحَلِّ بِالحَرفِ في حَالِ رَفعِه؛ لأنَّ الأصلَ فيه: (مُسلِمُوني)، فَذَهبَتِ النُّونُ لِلإضَافَةِ، ثُمَّ اجتَمَعَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ، وَسُبِقَت إحدَاهمَا بِالسُّكُونِ، فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَأُدغِمَت في يَاءِ المُتَكَلِّمِ، فَصَار: (مُسلِميَّ) عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ في حَالِ رَفعِه، وَجَرِّه، وَنَصبِه، لكِنَّ نَصبَه وَجَرَّه مَلفُوظٌ بِهمَا؛ لأنَّـه يُجرُّ وَيُنصَبُ بِاليَاءِ، وَاليَاءُ بَاقِيَـةٌ فِيـه مِن غَيرِ تَغيِيرٍ؛ فَلِهذا كَانَ إعرَابُـه لَفظًا في حَالِ جَرِّه وَنَصبِه، بِخِلافِ رَفعِه، فَإِنَّ رَفعَه بِالوَاوِ، وَهيَ غَيرُ ظَاهِرَةٍ في لَفظِه؛ فَلِهذا كَانَ إعرَابُـه مُقَدَّرًا بِالوَاوِ، لَـكِنَّها ذَهبَت صُورَتُها لِأجلِ الإعلالِ الَّذي قَرَّرنَاه.

وَلا يَـكَادُ يُوجَدُ إعرَابٌ بِالمَحَلِّ في الحُرُوفِ إلَّا هذا؛ فَلِأجلِ مَا ذكَرنَاه حكَمنَا عَلَيـه بِالإعرَابِ اللَّفظِيِّ في حَالِ جَرِّه ونَصبه باليَاءِ، وحكَمنا عَلَيه بالإعرابِ التَّقديريِّ في حَالِ رَفعِه، فَقَد انحصَرَ لكَ بِمَا ذكَرنَاه مَا يُعرَبُ تَقديرًا عَلَى الوَجهينِ المَذكُورَينِ مِن عُمُومٍ وَخُصُوصٍ.

- وَأَرَادَ الشَّيخُ بِالعُمُومِ مَا كَانَت تَـتَـعَذَّرُ أنوَاعُ الإعرَابِ فيه لَفظًا، وَلَم يُمكِنِ النَّطقُ بِه، ثُمَّ هوَ نَوعَانِ:

أحَدُهمَا: أن يكُونَ آخِرَه أَلِفٌ مُفرَدَةٌ، نَحوُ: (حُبلَى)، وَ(عَصًا).

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ مُضَافًا إلى يَاءِ النَّفسِ، نَحوُ: (غُلامي).

- وَأَرَادَ بِالخُصُوصِ مَا كَانَ لا يَتعَذَّرُ لَفظُه، لكِنَّـه يُستَثقَلُ النُّطقُ فِيـه بِبَعضِ أنوَاعِه، وَهوَ نَوعَانِ:

أحَدُهمَا: الأسمَاءُ المَنقُوصَةُ، نَحوُ: (قَاضٍ)، وَ(دَاعٍ)، وَ(غَازٍ).

وَثَانيهمَا: جَمعُ المذكَّرِ السَّالِمُ المُضَافُ إلى يَاءِ النَّفسِ، نَحوُ: (زَيديَّ)، وَ(مُسلِميَّ)، فَالمَنقُوصُ يُستَثقَلُ فِيـه الجَرُّ وَالرَّفعُ، والجَمعُ يُستَثقَلُ فِيـه الوَاوُ، كَمَا مَرَّ تَقريرُه.

ثُمَّ قَالَ [ظ٣٥] الشَّيخُ: « **وَاللَّفظِيُّ مَا عَدَاه** »، يَعني: مَا عَدَا المُعرَبَ بِالتَّقديرِ عَلَى تَفَاصيلِ أنوَاعِه، فَهوَ مُعرَبٌ بِاللَّفظِ إِمَّا بِالحَرَكَةِ أو بِالحَرفِ، كَمَا أسلَفنَاه.

دَقِيقَةٌ:

غَيرُ خَافٍ عَلَيكَ بِمَا مَهَّدنَا مِن قَبلُ أنَّ الكَسرَةَ عَلَى المِيمِ في: (غُلامي) كَسرَةُ بِنَاءٍ مِن أجلِ مُنَاسَبَةِ اليَاءِ، وَأنَّها مُؤَثِّرَةٌ عَلَى حَرَكَةِ الإعرَابِ الَّتي كَانَت تَجِبُ لَه؛ لأنَّ هذِه الكَسرَةَ أمرٌ ذَاتِيٌّ لازِمَةٌ لِأجلِ يَاءِ النَّفسِ، وَحَرَكَةُ الإعرَابِ حَرَكَةٌ عَارِضَةٌ؛ فَلِهذا أُوثِرَت الكَسرَةُ عَلَيها، وكَانَ إعرَابُ الاسمِ مُقَدَّرًا عَلَيهِ؛ لِأجلِ تَعَذُّرِه، كَمَا أوضَحنَاه، وَهذا لا حَرَجَ فِيهِ أن تَكُونَ الحَرَكَةُ البِنَائِيَّةُ مُؤَثِّرَةً عَلَى الحَرَكَةِ الإعرَابِيَّةِ لعَرَضٍ مِنَ الأعرَاضِ.

لا يُقَالُ: فَهلَّا كَانَ مَجرُورًا في مَوضعِ الجَرِّ إذا قُلتَ: (مَرَرتُ بِغُلامي)، وَتَكُونُ هذِه الكَسرَةُ إعرَابِيَّةً لِظُهورِ لَفظِها فِيهِ؛ لأنَّا نَقُولُ: هذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّا نَقطَعُ بِأنَّ الكَسرةَ في نَحوِ: (جَاءَ غُلامي) عَلَى المِيمِ مِثلُها في[1] قَولِنَا: (مَرَرتُ بِغُلامي)، مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بَينَهمَا، فكَيفَ يُقَالُ بِأنَّ إحدَاهمَا حَرَكَةٌ إعرَابِيَّةٌ، وَالأُخرَى حَرَكَةٌ بِنَائِيَّةٌ، فَوَضَحَ لكَ بِمَا ذكَرنَاه كَونُ (غُلامي) مُعربًا بِالتَّقديرِ في كُلِّ أحوَالِه الثَّلاثَةِ، خِلافًا لِمَا يَزعُمُه بَعضُهم مِن أنَّه إنَّمَا يُعرَبُ بِالتَّقديرِ في حَالِ رَفعِه وَنَصبِه دُونَ جَرِّه[2]،

---

(١) في الأصل: (من).

(٢) هذا رأي ابن مالك، ذكره في التسهيل ١٦١، وانظر رأيه في توضيح المقاصد ٢/ ٨٣٤، وفي المسألة آراءٌ أخرى: الأول: مذهب الجمهور، وهو أنّ المضاف إلى الياء معرب بحركات مقدّرة. الثاني: رأي الجرجاني، وابن الخشاب، والخوارزمي في ترشيح العلل، والمطرزي وهو أنه مبني، ونسب أيضًا إلى الجمهور، الثّالث: رأي ابن جني فقد وضع ابن جني في الخصائص بابًا سمّاه « بابٌ في الحكم يقف بين الحكمين »، وجعل من هذا الباب المضاف إلى ياء المتكلم وسماه بعضهم خصيًّا. الرابع مذهب ابن مالك الذي أشار إليه ابن الحاجب. الخامس هو ما ردّه الإمام يحيى، وهو رأي الخوارزمي في التّخمير فقد ذهب إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الجرّ بإعراب الياء، فنُقل إليه إعرابها،=

وَقَـد أبطَلنَاه، وَهـذَا هـوَ رَأيُ الشَّيخِ، وَقَد أشَارَ إلَيه بِقَولِـه: « **مُطلَقًا** »، حَيثُ قَالَ: « **التَّقديرُ فِـيمَـا تَـعَـذَّرَ كَـ(عَصًا) وَ(غُلامي) مُطلَقًا** »، يُشيرُ بِه إلى بُطلانِ قَولِ مَن يَـقُولُ: هوَ مُعرَبٌ بِالجَـرِّ في مَجـرُورِه، كَمَا حكَينَاه، وَاللَّه أعلَمُ بالصَّوَابِ.

= وهو الجر لما ظهرت صورة الكسرة فيه، وذكر ذلك العلوي قبلُ. انظر المسألة الخلافيّة في ابن يعيش ٣/ ٣٢، والتّبيين ١٥٠، والمتّبع ١/ ١٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧، والمساعد ٢/ ٣٧٣. وانظر الخصائص ٢/ ٣٥٦، والجمل للجرجاني ٥٧، وترشيح العلل ٦٩، والمرتجل ١٠٧، والتّخمير ٢/ ٦٥، وأمالي ابن الشّجري ١/ ٣-٥.

[غَيرُ المُنصَرِفِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **غَيرُ المُنصَرِفِ: مَا كَانَ فيه عِلَّتَانِ مِن عِلَلٍ تِسعٍ، أو وَاحِدَةٌ مِنها تَقُومُ مَقَامَهمَا، وَهيَ:**

عَـدلٌ، وَوَصفٌ، وَتَـأنيثٌ، وَمَعرِفَـةٌ وَعُجمَةٌ، ثُمَّ جَمعٌ ثُمَّ تَركِـيبُ.

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِن قَبلِها أَلِفٌ وَوَزنُ فعلٍ، وَهذَا القَولُ تَقريبُ.

مِثلُ: (عُمَرَ)، وَ(أحمَرَ)، وَ(طَلحَةَ)، وَ(زَينَبَ)، وَ(إِبرَاهيمَ)، وَ(مَسَاجِدَ)، وَ(مَعدي كَرِبَ)، وَ(عِمرَانَ)، وَ(سكرَانَ)، وَ(أحمَدَ)، وَحُكمُه أَلّا كَسرَ وَلا تَنوينَ. وَيَجُوزُ صَرفُه للضَّرُورَةِ وَللتَّنَاسُبِ [و٣٦] مِثلُ: ﴿ سَلَـٰسِلَا۟ وَأَغْلَـٰلًا ﴾ [الإنسان: ٤]، **وَمَا يَقُومُ مَقَامَهمَا الجَمعُ وَأَلِفَا التَّأنيثِ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام: تَقديمُ ذِكرِ المُنصَرِفِ وغَيرِ المُنصَرِفِ فيمَا سَبقَ إِنَّمَا كَانَ مِن أجلِ الإعرَابِ لا غَيرُ، وَذِكرُ غَيرِ المُنصَرِفِ ههنَا إِنَّمَا كَانَ بِاعتِبَارِ ذِكرِ حَقَائِقِه وَخَوَاصِّه.

وَمَعنَاه: الاسمُ المُعرَبُ الَّذي يَجتَمعُ فيه عِلَّتَانِ مِن عِلَلٍ تِسعٍ، أو وَاحِدَةٌ مِنها تقُومُ مَقَامَهمَا.

فَأَمَّا المُنصَرِفُ فَقَد حَدَّه بَعضُهم بِأنَّـه الَّذي يَدخُلُه التَّنوينُ، وَقَالَ بَعضُهم: مَا يَدخُلُه الجَرُّ وَالتَّنوينُ، وَالأمرُ فيه قَريبٌ، وَالأقرَبُ في تَعريـفِه أن يُقَالَ في مَاهيَّـتِـه: إِنَّـه الاسمُ المُعرَبُ الَّذي لَم يُشبِه مَبنيَّ الأصلِ(١)؛ لِـيكُونَ مُقَابِلًا لِغَيـرِ المُنصَرِفِ. فَيَحصُلَ الحدَّانِ في مَقصُودِ التَّـقَابُـلِ، وَوَصفُ التَّمكينِ يَشمَلُ المنصَرِفَ وَغَيرَ المنصَرِفِ.

وَقَد نَـبَّـه الشَّيخُ في صَدرِ البَابِ قَبلَ خَوضِه في كَيفيَّـةِ تَأثِـيرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِن هذِه العِلَلِ في مَنعِ الجَرِّ وَالتَّنوينِ عَلَى أُمُورٍ خَمسَةٍ، نُفَصِّلُها، وَنَذكُرُ مَا فيها بِمَعُونَةِ اللَّه:

---

(١) قوله: (الأصل) عليه شطب، وبعده: (الفعل) وليس له معنى.

التَّنبيه الأوَّلُ: في حَصرِ العِلَلِ وَبَيَانِ فَرعيَّتِها

أمَّا حَصرُها فَهيَ: العَدلُ، وَالوَصفُ، وَالتَّأنِيثُ، وَالتَّعريفُ، وَالعُجمَةُ، وَالجَمعُ، وَالتَّركِيبُ، وَالوَزنُ، وَزِيَادَةُ الألِفِ وَالنُّونِ، وَقَد نَظَمَها الشَّيخُ فِيمَا ذكَرَه مِنَ البَيتَينِ، فَلا حَاجَةَ بِنَا إِلى غَيرِه، وَنَذكُرُ إعرَابَهمَا، وَالمَقصُودَ مِنهمَا.

أمَّا إعرَابُهمَا فقَولُه: « **عَدلٌ وَوَصفٌ** » خَبَرُ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أي: هيَ، وَ(**زَائِدَةٌ**) مَرفُوعٌ عَلَى أنَّه خَبَرٌ عَنِ النُّونِ، أي: وَالنُّونُ المَزِيدَةُ مِن قَبلِها أَلِفٌ، وَعَلَى هذَا يَكُونُ المبتَدَأُ مَضمُونَ الجُملَةِ، كَأنَّه قَالَ: وَمِن جُملَةِ العِلَلِ المَانعَةِ مِنَ الصَّرفِ زِيَادَةُ النُّونِ، كَمَا يُقَالُ: (أعجَبَنِي الجَيشُ قَادِمٌ)، أي: قُدُومُ الجَيشِ، وَيَبطُلُ نَصبُها؛ إذ لا نَاصِبَ لَها هنَاكَ؛ لِبُطلانِ الحَالِ مَهمَا كَانَت مُتَنقِّلَةً.

وَقَولُه: « **وَهذا القَولُ تَقريبُ** »، فِيه أوجُهٌ ثَلاثَةٌ:

أحَدُها: أن يُشيرَ بِه إلى خِلافِ النُّحَاةِ في[1] عَدَدِ هذِه العِلَلِ[2]، فَإنَّ مِنهم مَن قَالَ: إنَّها تِسعَةٌ. وَقَالَ آخَرُونَ: إنَّها إحَدَى[3] عَشرةَ، وَزَعَمَ آخَرُونَ أنَّها تَدُورُ عَلَى حَرفَينِ عَلَى المكَانَةِ، وَعَلَى التَّركيبِ لا غَيرُ، فَكَونُها تِسعَةً تَقريبٌ؛ لأنَّه [ظ٣٦] مُتَوسِّطٌ بَينَ العَدَدَينِ في الخِلافِ.

---

(١) في الأصل: (وفي).

(٢) اختلف النحاة في عدد العلل المانعة من الصرف، فجمهور النحاة على أنها تسع علل، ومن النحاة من رقى هذه العلل إلى عشر علل وزاد شبه التّأنيث، ومنهم من رقّاها إلى إحدى عشرة علة، فزاد الألف المشبهة بألف التأنيث المقصورة كـ(أرطى) و(علقى)، و(آخر) إذا نكّر بعد العلمية. ومن النحاة من رقاها إلى ثلاث عشرة علة فزاد لزوم التأنيث في ألفي التأنيث، ونهاية الجمع في الجمع. ومنهم من جعلها علتين، ومنهم من جعلها ثمان علل. انظر المسألة في المحصول في شرح الفصول ١/ ٨٥-٨٦، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس ١/ ٤٤٠، وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١١٣، والنّجم الثّاقب ١/ ١١٩، والفوائد الضيائية ١/ ٢٠٩-٢١٠، وهمع الهوامع ١/ ٩٤.

(٣) في الأصل: (أحد).

وَثَانيها: أن يُرِيدَ [أنَّ][1] كَونَها مَنظُومَـةً بِالشِّعرِ أقـرَبُ إلى الضَّبطِ والحَصرِ.

وَثَالِـثُـها: أن يُريدَ أنَّ ذِكرَها ههنَا إنَّمَا هوَ عَلَى جِهةِ العَدِّ والإجمالِ، دُونَ الإشَارَةِ إلى شُرُوطِها وَقيُودِها وَتفَاصيلِها، وَهذا جَيِّدٌ، وَيُحتمَلُ أن يكُونَ ذِكرُه عَلَى جِهةِ التكمِلَةِ وَالتَّتِمَّةِ بحُصُولِ رَويِّ البَيتِ وَقَافيتِه. وَأمَّا المَقصُودُ مِنهمَا فَإنَّما أفرَدَها ليَحصُرَ بِهمَا العِلَلَ عَلَى جِهةِ النَّظمِ ليَسهلَ ضَبطُها.

فَـأمَّـا انتِصَابُ (زَائِدَةً) عَلَى الحَالِ المؤكِّدَةِ، فَهوَ جَيِّدٌ لا غُبَارَ عَلَيـه، وَيَـكُونُ التَّقديرُ فِيـه: وَإحدَى العِلَلِ النُّونُ في حَالِ زِيَادَتِها، فَـتَـكُونُ حَالًا مُؤكِّدَةً لِلجُملَةِ الابتِدَائيَّـةِ قَبلَها، وَلا عَامِلَ فِـيها؛ لأنَّها مُؤكِّدَةٌ ظَاهـرَةٌ، وَلكِن يَـكُونُ مُضمَرًا، أي: أُثبِتُـه أو أُحِقُّه؛ لأنَّ عَامِلَ الحَالِ المُؤكِّدَةِ للجُملَةِ الاسميَّـةِ وَاجِبُ الإضمَارِ بِكُلِّ حَالٍ إجمَاعًا، وَيُبطِلُ نَصبُها إذ لا نَاصِبَ[2].

وَأمَّا بيَانُ فَرعِـيَّـتِـها:

- فَالعَدلُ[3] فَرعٌ عَلَى المَعدُولِ عَنه، فقَولُنا: (أُحَادُ) مَعدُولٌ عَن لَفظِ الوَاحِدِ وَعَن تَـكريرِه إلى وحدَتِه، فَلا يُقَالُ: (أُحَادُ) إلَّا بَعدَ سَبقِ قَولِنَا: (وَاحِدًا وَاحِدًا).
- وَالصِّفَةُ فَرعٌ عَلَى المَوصُوفِ؛ لأنَّها تَابعَةٌ لَـه، وَهوَ سَابِـقٌ عَلَيها؛ وَلِهذا فَإنَّـكَ تَـقُولُ: (رَجُلٌ)، ثُمَّ تقُولُ بَعدَه: (صَارَ[4] في الدَّارِ).
- وَالتَّأنِـيثُ فَرعٌ عَلَى التَّذكيـرِ؛ لِأنَّكَ تَقُولُ: (قَائِمٌ)، ثُمَّ تقُولُ بَعدَ ذَلِكَ: (قَائِمَةٌ)؛ وَلأنَّ عَلامَةَ التَّأنيثِ لا تَأتي إلَّا بعدَ تَمَامِ الاسمِ وكَمَالِه؛ فَلِهذَا كَانَت فَرعًا عَلَيه.
- وَالتَّعريفُ فَرعُ التَّنكيرِ؛ لأنّكَ تَقُولُ أوَّلًا: (رَجُلٌ)، ثُمَّ تقُولُ بَعدَ ذَلِكَ: (الرَّجُلُ)

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (إذ لا صب) وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل: (والعدل) وكذا يقتضي السياق.

(٤) في الأصل: (صارت) وكذا يقتضي السياق.

وَ(رَجُلُكَ)؛ وَلأنَّ لَفظَ قَولِنَا: (رَجُل) مُطلَقٌ مِن غَيرِ قَيـدٍ، وَالتَّعريفُ بِاللَّامِ وَالإِضَافَـةِ قُـيُودٌ للنَّـكِـرَةِ، وَالمُطلَقُ أصلٌ لِلمُقَـيَّـدِ، وَهوَ فَرعٌ لَـه.

- وَالعُجمَةُ فَرعٌ عَلَى العَرَبِيَّـةِ؛ لأنَّها إِنَّمَا تُستَعمَلُ في كَلامِ العَرَبِ عَلَى جِهَـةِ النُّدرَةِ؛ فَلِهذا كَانَت فَرعًا عَلَيها؛ وَلِهذَا فَإِنَّهم يقُولُونَ: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، يَعني: أنَّهم قَد نَقَلُوه مِن تِلكَ اللُّغَةِ إِلى هذِه اللُّغَةِ العَرَبِـيَّـةِ، فَهوَ مَزِيدٌ عَلَيها، وَفَرعٌ عَلَيها وَفَرعٌ لَها.

- وَالجَمعُ فَرعٌ عَلَى الوَحدَةِ؛ لِأَنَّ الوَحدَةَ أصلٌ؛ لأنَّ الجَمعيَّةَ لا تُعقَلُ إِلَّا بَعدَ سَبقِ المُفرَدِ عَلَيها.

- وَالتَّركيبُ فَرعٌ عَلَى الإِفرَادِ [و٣٧] مِن جِهةِ أنَّ المُفرَدَ أصلٌ للمُركَّبِ، وَفَرعٌ عَلَيه، فَلا يُعقَلُ تِركِيبٌ إِلَّا بَعدَ سَبقِ الإِفـرَادِ عَلَيـه.

- وَالوَزنُ فَرعٌ عَلَى المَوزُونِ، يَعني أنَّ مِثلَ قَولِنَا: (يَزِيدُ) وَ(يَشكُرُ) هـمَا أصلٌ في الفعلِ، وَحُصُولُهمَا في الأسمَاءِ عَلَى جِهةِ النَّقلِ مِنَ الفعلِ؛ فَلِهذَا كَانَا فَرعَينِ لِمَا ذَكَرنَاه.

- وَالألِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ فَرعٌ عَلَى مَا زِيدا عَلَيه مِن بِنيَـةِ الاسمِ الأصليَّـةِ بَعدَ تَمَامِه بِفَائِه وَعَينِه وَلامِه، إِمَّا في الاسمِ كَـ(عِمرَانَ)، وَإِمَّا في الصِّفَةِ نَحوُ: (سكرَانَ). ثُمَّ بَعدَ بَيَـانِ فَرعيَّـتِـهمَا، فَمَنعُهمَا للصَّرفِ إِمَّا بِالأصَالَةِ، كَمَا هوَ مَذهبُ الكَوفيِّينَ الكِسَائيِّ[1] وَالفَرَّاءِ[2] وَغَيرِهـمَا، وَإِمَّا بِالمُشَابَهةِ لِألِفَي التَّأنيثِ، كَمَا هوَ رَأيُ سيبَوَيـه

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الأسديّ المعروف بالكسائيّ النّحويّ، أحد الأئمّة القرّاء من أهل الكوفة، أخذ عن الرؤاسي والخليل، وقرأ على حمزة الزّيّات، ثمّ اختار لنفسه قراءة فأقرأ النّاس بها، وله معاني القرآن ومختصر النّحو وغير ذلك، توفّي سنة تسع وثمانين ومائة. انظر إنباه الرُّواة ٢/ ٢٥٦، والفهرست ٧٢، وطبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين ١٢٧.

(٢) يحيى بن زياد بن عبد اللّه، أبو زكريا الفرَّاء، إمامُ العربيَّـةِ، كانَ أعلمَ الكوفيّين بالنّحو بَعد الكسائي، أخذ علمه عن الكسائي ويونس بن حبيب، له من المصنّفات معاني القرآن والمقصور والممدود والنّوادر وغيرها ماتَ بطريق مكّةَ سنَة سبعٍ ومائتين. انظر ترجمته في نزهة الألبّاء ٨١، وطبقات النّحويين واللّغويين ٣١، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣، وإشارة التّعيين ٣٧٩.

وَالأخفَشِ مِن نُحَاةِ البَصريّينَ[1].

ثُمَّ لَمَّا فَرَغَ الشَّيخُ مِن بَيَانِ العِلَلِ أورَدَ أمثِلَتَها زِيَادَةً في الإيضَاحِ، فقَالَ: نَحوُ: (عُمَرَ)، وَ(أحمَرَ)، وَ(طَلحَة)، و(زَينَبَ)، وَ(إِبرَاهيمَ)، وَ(مَسَاجِدَ)، وَ(مَعدي كَرِبَ)، وَ(عِمرَانَ)، وَ(أحمَدَ).

* * *

التَّنبيه الثَّاني: في بَيَانِ فَرعيَّةِ الفعلِ وكَيفيَّةِ المُشَابَهةِ بَينَه وَبينَ الفعلِ

أمَّا فَرعيَّةُ الفعلِ عَلَى الاسمِ فَهيَ حَاصِلَةٌ لِعلَّتَينِ:

العِلَّةُ الأُولَى مِنها: أنَّ الاسمَ فِي نَفسِه مُستَغنٍ عَنِ الفعلِ، تَستَقِلُّ بِه الفَائِدَةُ، وَالفعلُ لا يَستَقِلُّ مِن دُونِ الاسمِ، ولا تَستَقِلُّ بِه الفَائِدَةُ؛ وَلِهذَا فَإنَّك تَقُولُ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، فَيَكُونُ الكَلامُ مُفيدًا لاقتِصَارِه عَلَى الاسمِ، وَإذَ قُلتَ: (قَامَ)، أو (يَخرُجُ)، فَإنَّه لا يَستَقِلُّ كَلامًا، وَلا يُفيدُ إلَّا بِذِكرِ فَاعِلِه؛ فَلِهذَا كَانَ فَرعًا عَلَى الاسمِ.

العِلَّةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ الفعلَ مُشتَقٌّ مِنَ المَصدَرِ، وَهوَ أصلٌ لَه في الاشتِقَاقِ، وَلا شَكَّ أنَّ المُشتَقَّ فَرعٌ عَلَى ما اشتُقَّ مِنه.

فَلِأجلِ هاتَينِ العِلَّتَينِ قَضَينَا بِكَونِ الفعلِ فَرعًا عَلَى الاسمِ.

لا يُقَالُ: ألَيسَ الفعلُ فَرعًا عَلَى الاسمِ في الإعرَابِ مِن جِهةِ أنَّ الإعرَابَ أصلٌ في الأسمَاءِ، وَالأفعَالُ فَرعٌ عَلَيها، فَأُعرِبَت؛ لِأجلِ المُشَابَهةِ، فَضَمُّوا هذِه العِلَّةَ إلى تَينِكَ العِلَّتَينِ.

---

(١) اختلف النحاة في العلة التي امتنع من أجلها صرف (عثمان)، و(عفَّان)، و(عمران)، فالذي ذهب إليه البصريون أنه امتنع صرفها لمشابهة الألف والنون في الوصف نحو (سكران)، والألف والنُّون فيه مشابهة لألفي التأنيث في نحو (حمراء)، وذكروا وجوهًا عدة للمشابهة بينهما، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ العلة في منع مثل (عمران) العلمية وزيادة الألف والنون. انظر المسألة في المحصول ١/ ١٠٤، ١١٨، وشرح الرضي ١/ ١٥٨، وابن يعيش ١/ ٦٦، والأشموني ٣/ ٢٣٤.

لِأنَّا نَقُولُ: المَقصُودُ يَحصُلُ بِإثبَاتِ الفَرعِيَّةِ مِن جِهتَينِ، مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلى إثباتِ الفَرعِيَّةِ مِن جِهةٍ ثَالِثةٍ، مَعَ أنَّ إثبَاتَها مِن جِهةٍ ثَالِثةٍ فِيه زيَادةُ تَأكِيدٍ في الغَرَضِ المَطلُوبِ، وَقَد وَقَعَ في كَلامِ المَغرِبيِّ صَاحِبِ الدُّرَّةِ[1] [ظ٣٧] أنَّ الشَّبَه يَكُونُ مِن وَجهينِ، وَمِن أوجُهٍ، وَلَيسَ مُشترَطًا، بَل هوَ عَلَى جِهةِ الزِّيادةِ المُؤكِّدَةِ.

وَأمَّا كيفيَّةُ المُشَابهةِ بَينَه وَبينَ الفعلِ:

فَإذَا كَانَ الفعلُ فرعًا عَلَى الاسمِ بِمَا ذكَرنا مِنَ الوَجهينِ المَذكُورَينِ، ثُمَّ حَصَلَ في الاسمِ عِلَّتانِ فَرعيَّتَانِ، فَإنَّه يَكونُ مُشبِهًا للفعلِ، وَالجَامعُ بَينَهمَا في الشَّبَه حُصُولُ الفَرعيَّةِ مِن وَجهينِ، فَلا جَرَمَ كَانَ الشَّبَه مُنعَقِدًا.

وَاعلَم أنَّ ثُبُوتَ الشَّبَه في الأسمَاءِ وَزَوَالَه وَاردٌ عَلَى أضرُبٍ ثَلاثَةٍ، نَذكُرُها:

فَالضَّربُ الأوَّلُ مِنها: مَا يكُونُ مُشبِهًا للحَرفِ، فَيَجِبُ بِنَاؤُه كَبِنَائِه، وَهذا نَحوُ المُضمَرِ في افتِقَارِه إلى البيَانِ.

الضَّربُ الثَّاني: مَا كَانَ مُشبِهًا للفعلِ، ثُمَّ هوَ عَلَى وَجهينِ: أحَدُهمَا: أن يكُونَ شَبَهه لَه مِن وَجهينِ فَرعيَّينِ. وَثَانيهمَا: أن يكونَ شَبَهه لَه مِن وَجهٍ وَاحِدٍ قَائِمٍ مَقَامَ وَجهينِ. فَالأوَّلُ كَـ(إبرَاهيمَ)، وَ(طَلحَةَ)، وَالثَّاني كَـ(مَسَاجِدَ) وَ(حَمرَاءَ)، وَمَتَى حَصَلَ فيه هذَانِ الوَجهانِ وَجَبَ الحُكمُ عَلَيه بعَدَمِ الانصِرَافِ؛ لِمَا سَنَذكُرُه في حُكمِ الشَّبَه.

الضَّربُ الثَّالِثُ: أن يكُونَ خَاليًا عَنِ الشَّبَه للفعلِ وَالحَرفِ، وَمَا هذا حَالُه فَإنَّه يكُونُ مُنصَرِفًا مُعربًا، وَيَلحَقُ بِهذا مَا يكُونُ مُشبِهًا للفعلِ مِن وَجهٍ وَاحِدٍ لا يقُومُ مَقَامَ وَجهينِ، وَهذَا نَحوُ: (زَيدٍ)، فَإنَّ فيه العَلَميَّةَ لا غَيرُ، وَنَحوُ: (غُرفَةٍ)، فَإنَّ فيه التَّأنيثَ لا غَيرُ؛ فَلِهذا كَانَ مَحكُومًا عَلَيه بِالإعرَابِ وَالانصِرَافِ، كَـ(رَجُلٍ) وَ(أسَدٍ).

* * *

(١) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ٢٦: « والصرف ممنوع من اسم مشبه للفعل من وجهين أو من أوجه ».

التَّنبيه الثَّالِثُ: في بَيَانِ حُكم الشَّبَه

فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّبَه بَينَ الفعلِ والاسمِ بِمَا ذكَرنَاه، فَلا بُـدَّ لَـه مِن حُكمٍ، وَحُكمُه أن نَقطَعَ عَنه مَا يَـتَـعَذَّرُ دُخُولُـه في الفعلِ، وَهوَ الجَرُّ وَالتَّنوينُ، حَملًا لَـه على الفعلِ بِجَامعِ الشَّبَه الَّذي ذكَرنَاه بَينَهمَا.

وَيَجُوزُ صَرفُ غَيرِ المُنصَرِفِ؛ لأنَّ صَرفَه رَدٌّ لَـه إلى أصلِه في الصَّرفِ؛ لأنَّ عَدَمَ صَرفِه إنَّمَا كَانَ لعَارِضٍ، فَإِذَا صُرِفَ فَقَد رُدَّ إِلَى أَصلِه، وَصَرفُـه يَـكُونُ لِوَجهينِ:

أَحَدُهمَا: لضَرُورَةِ الشِّعرِ؛ لِمَا فِيـه مِن استِقَامَـةِ الوَزنِ، وَمِن التِـزَامِ القَافِـيَـةِ، وَتَمَاثُلِ حُرُوفِ الرَّوِيِّ فِيـه، وَأنشَدَ النُّحَاةُ في صَرفِـه:

٤ - أَعِـد ذِكـرَ نُـعـمَـانٍ لَـنَـا إنَّ ذِكـرَه ... هـوَ المِسكُ مَـا كَرَّرتَـه يَـتَـضَـوَّعُ[1]

[و٣٨] وَهذا بَابٌ وَاسِعٌ لا يَختَلِفُ فِيـه النُّحَاةُ؛ لِمَا ذكَرنَاه مِنَ العَودِ إِلى مَا لَـه بِالأَصَالَـةِ.

وَثَانِيهمَا: جَوازُ صَرفِه للتَّأنِيثِ في الآيِ القُرآنِيَّةِ، كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ[2] وَالكِسَائيِّ: ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ [الإنسان: ٤] بِالتَّنوينِ[3]، و: ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥][4]؛ لِـيُطَابِقَ

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد الوافية في شرح الكافية لركن الدّين (رسالة) ٢٩، وعمدة ذوي الهمم ٤٦، والفوائد الضّيائيّة١/ ٢١٢، والنّجم الثّاقب ١/ ١٢٣، وكشف النّقاب ٢/ ٥٤٩، والكواكب الدّرّيّة ١/ ٥١، وتاج العروس (ضوع)، وقد ورد في عمدة القاري ١/ ٢٨، ٤/ ٢١٤، ومرقاة المفاتيح ٥/ ٣٨، ١٠/ ٥٥٣.

(٢) هو نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم، أحد القرّاء السبعة، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عن جماعة من التابعين، وروى عنه الإمام مالك، وقالون، والأصمعي، وأبو عمرو بن العلاء، قيل: أقرأ النّاس سبعين سنة ونيّفًا، وانتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة، وتوفي سنة سبع عشرة وقيل سنة عشرين ومئة ﷺ. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٧، والثقات ٧/ ٥٣٢، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٦٨.

(٣) قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي بالتنوين وغيرهم (سلاسل) بغير تنوين. انظر: السبعة في القراءات ٦٦٣، وحجة القراءات لابن أبي زنجلة ٧٢٧.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ٦٦٣، وحجة القراءات لابن أبي زنجلة ٧٣٨.

قَولَه (أغلالًا) و(تَقدَيرًا) في قَولِه تَعالَى: ﴿سَلَسِلَاْ وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، وَقَولِه: ﴿مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦] عَقيبَ قَولِه: ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرَا۟ ⁽١٥⁾ قَوَارِيرَا۟ ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦].

فَهذا وَأمثَالُـه إِنَّمَا صُرِفَ مِن أجلِ مُرَاعَاةِ التَّـنَـاسُبِ في تَشَاكُلِ رُؤُوسِ الآيِ، وَلا يَجُوزُ أن يُقَالَ: إِنَّمَا صُـرِفَ لأنَّ الأصلَ هوَ الصَّرفُ، كَمَا يَزعُمُه بَعضُ النُّحَاةِ[١] في تَجويزِ الأمرَينِ فيه، فَإِنَّ مَا ذكَرَه بَاطِلٌ؛ لأنَّ الإِجمَاعَ مُنعَقِدٌ عَلَى امتِنَاعِ صَرفِ (إِبرَاهيمَ)، وَ(أحمَدَ) في السَّعَةِ مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ، وَفي هـذا دَلالَـةٌ عَلَى بُطلانِ مَا قَالَـه مِن تَجويـزِ الأمرَينِ فيه، وَأَنَّـه لا يَجُوزُ صَرفُـه إِلَّا فيمَا ذكَرنَـاه مِنَ الوَجهينِ لا غَيرُ.

وَمِمَّا صُرِفَ للتَّـنَاسُبِ مَا يُحكَى مِن قِـرَاءَةِ الأعمَشِ[٢]: ﴿ وَلا يَغُوثًا وَيَعُوقًا ﴾

---

(١) قيل في تنوين (سلاسلًا وأغلالًا) قولان:

الأول: هو التنوين المبدل من مَدّة الترنّم.

الثاني: هو تنوين الصرف، واختلف في توجيهه، ولهم فيه أقوال :

أحدها: هو لغة لبعض العرب، ونُقل عن الكسائي والأخفش أنه سمع عن العرب من يصرف هذا وجميع ما لا ينصرف.

وثانيها: إنه مصروف للضرورة.

وثالثها: إنه مصروف للتناسب في تشاكل رؤوس الآي.

ورابعها: إنه مصروف لأن الأصل في هذا الجمع الصرف.

وخامسها: إنّ هذا الجمع علة ضعيفة، لأنه قد جُمع مرة ثانية فأشبه الجموع المصروفة.

انظر هذه الآراء في شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٦٠-٢٦١، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ١/ ٢٠٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٣١، والارتشاف ٢/ ٨٩١.

(٢) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الإمام الجليل، ولد سنة ستين، أخذ القراءة عرضًا عن إبراهيم النخعي، وعاصم بن أبي النجود، ويحيى بن وثاب، وغيرهم، مات في ربيع الأول سنة ثمانٍ وأربعين ومائة. انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٣١٥.

[نوح: ٢٣][1]، (فَإِنَّمَا) صَرَفَهمَا لِتُنَاسِبَ قَولَه: وَدًّا، وَسُوَاعًا، وَنَسرًا.

وَهل يَجُوزُ تَركُ صَرفِ المنصَرِفِ أم لا، فيه وَجهانِ[2]: أحَدُهمَا: أن ذَلِكَ جَائِزٌ، وَهذَا هوَ رَأيُ الكِسَائيِّ وَالفَرَّاءِ، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ، وَمِن البَصرِيِّينَ مَن ذَهبَ إلَيه، كَالأَخفشِ[3]، وَالفَارِسيِّ[4]، وَأبي العبَّاسِ المُبرِّدِ[5]، وَابنِ الأنبَاريِّ[6]،

---

(١) مختصر ابن خالويه ١٦٢، وانظر هذه القراءة في: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٤١، والكشاف ٤/ ٦١٩، والمحرر الوجيز ٦/ ٤٢٨.

(٢) مسألة خلاف مشهورة بين البصريين والكوفيين، فالبصريون لا يجيزون ترك صرف المنصرف، ويرون أنّ الصرف هو الأصل، فلا يقوى السبب الواحد على إخراجه إلى الفرع، وينطبق هذا على الشعر، فالشاعر لا يجوز له في الضرورة منع صرف المنصرف، أما الكوفيون فلا يشترط عندهم اجتماع علتين فالسبب الواحد كافٍ في منع الصرف، وقد أخذ برأيهم جمع من نحاة البصرة منهم الأخفش، والفارسي، وابن برهان، وأبو البركات بن الأنباري، واحتجوا بالقياس والسماع. انظر الخلاف في الأصول ٣/ ٤٣٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٦، والإنصاف ٢/ ٤٩٣، واللباب ١/ ٥٢٣، وشرح اللّمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٤، وابن يعيش ١/ ٦٨، والبديع في علم العربيّة ٢/ ٦٩٢، والتّخمير ١/ ٢٢٢، وشرح الرّضي ١/ ١٠٧، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّس الموصلي ١/ ٤٤٢، وضرائر الشعر للقزّاز ١٠١، والمساعد ٣/ ٤٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٧، وهمع الهوامع ١/ ١٣٣.

(٣) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٦، والإنصاف ٢/ ٤٩٣، وشرح اللّمع لابن برهان ٢/ ٤٧٩.

(٤) انظر شرح اللّمع لابن برهان ٢/ ٤٧٩، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١/ ٢٧٧، وابن يعيش ١/ ٦٨.

(٥) الصحيح أنّ المبرد لم يتابع الكوفيين، وهو على منهجه البصري، قال في المقتضب ٣/ ٣٥٤: « وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأنّ الضرورة لا تجوّز اللحن ».

(٦) هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد اللّه الأنباري، الملقب كمال الدين، كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، قرأ على ابن الجواليقي وابن الشجري، وأخذ عنه خلقٌ كثير، وله كثير من المصنفات المفيدة، أشهرها: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأسرار العربية، وعقود الإعراب، وحواشي الإيضاح، ومنثور الفوائد، والإغراب في جدل الإعراب، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد، انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣/ ١٣٩، والبلغة ١٣٣، ومرآة =

وَأبي القَاسِمِ بنِ بَرهانَ(١)، وَعِندَ سيبَوَيه وَسَائِرِ البَصريّينَ أنَّ ذَلِكَ غيرُ جَائِزٍ. وَالمُختَارُ هوَ الأوَّلُ، وَسَوَاءٌ كَانَ اسمَ جِنسٍ أو عَلَمٍ، فَإِنَّـه يَجُوزُ تَركُ صَرفِه للضَّرُورَةِ إِذَا احتيجَ إِلَيـه في الشِّعرِ، فكَمَا يَجُـوزُ تَـركُ صَرفِ (جَعفَرٍ) للضَّرُورَةِ، يَجُوزُ تَركُ صَرفِ (ضَارِبٍ) وَ(قَائِمٍ) للضَّرُورَةِ أيضًا؛ لأنَّ التَّنوينَ حَرفٌ زَائِدٌ عَلَى الكَلِمَةِ، فكَمَا جَازَ حَذفُ اليَاءِ وَالوَاوِ مِن (هوَ) وَ(هيَ) جَازَ حَذفُه أيضًا لِتَسويَةِ الشّعرِ وَإِتمَامِه.

* * *

التَّنبيه الرَّابعُ: في بَيَانِ العِلَّةِ الَّتي تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ

قَالَ الشَّيخُ: « **وَمَا يَقُومُ مَقَامَهمَا: الجَمعُ وَألِفَا التَّأنيثِ** »، يُشيرُ بِه إِلى مَا ذكَرَه في أوَّلِ البَابِ، حَيثُ قَالَ: « **غَيرُ المُنصَرِفِ: مَا كَانَ فيه [ظ٣٨] عِلَّتَانِ مِن عِلَلٍ تِسعٍ، أو وَاحِدَةٍ تَقُومُ مَقَامَهمَا** »؛ فَلِهذا احتَاجَ إِلى تَقريرِ مَا يَقُومُ مَقَامَ العِلَّتينِ، وَذَلِكَ يَحصُلُ في مَوَاضعَ ثَلاثَـةٍ:

أوَّلُها: المُؤنَّثُ بِالألِفِ المَمدُودَةِ، نَحوُ: (حَمرَاءَ) وَ(صَحرَاءَ).

وَثَانيها: المُؤنَّثُ بِالألِفِ المَقصُورَةِ، نَحوُ: (دُنيَا) وَ(حُبلَى)، وَإِنَّمَا قَامَت هذِه مَقَامَ عِلَّتينِ؛ لأنَّ مَا هذا حَالُـه مِن التَّأنيثِ لازِمٌ لِلكَلِمَةِ، لا يَنفَصِلُ عَنها بحَالٍ، كَأنَّـه بِمَنزِلَـةِ حَرفٍ مِن حُرُوفِها، فَمُطلَقُ التَّأنيثِ بِالألِفَينِ عِلَّـةٌ، وَلُزُومُهمَا للكَلِمَةِ عِلَّـةٌ أُخـرَى، فَـكَأنَّ في كُلِّ واحِدَةٍ مِنهمَا تَأنيثَينِ.

= الجنان ٣/ ٤٠٨. وانظر رأيه في الإنصاف ٢/ ٤٩٣.

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن بَرهان العكبريّ الأسديّ، كان مضطلعًا في علوم كثيرة، من شيوخه ابن بطّة العكبريّ، وأبو القاسم الدقيقيّ، ومن تلاميذه: الخطيب التبريزيّ، والنقّار الحميريّ، لم يُعرف له إلا كتابان، هما: شرح اللمع، وأصول اللغة. توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة. (انظر ترجمته في البلغة ١٣٨، وشذرات الذهب ٣/ ٢٩٧، ومرآة الجنان ٣/ ٧٨). وانظر رأيه شرح اللّمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧.

وَثَالِثُها: الجَمعُ الَّذي لا يَجُوزُ جَمعُه عَلَى جِهَةِ التكسيرِ، نَحوَ: (مَسَاجِدَ)، فَإِنَّ مَا هذَا حَالُـه لا يُجمَعُ بحَالٍ، كَمَا جَازَ جَمعُ (أكلُبٍ)، فَقيلَ: (أكَالِبُ)، فَمُطلَقُ كَونِـه جَمعًا عِلَّـةٌ، وكَونُه جمعًا لا يَجُوزُ جمعَه عِلَّـةٌ ثَانِيَـةٌ؛ فَلِهذَا كَانَ فِيـه عِلَّـتَـانِ.

وَلا يُستَثنَى مِن جَوَازِ صَرفِ غَيرِ المُنصَرِفِ لِضَرُورَةِ الشِّعرِ إِلَّا أمرَانِ:

أحَدُهمَا: مُـتَّفقٌ عَلَيه مِن النُّحَاةِ، وَهوَ المُؤنَّثُ بِالألِفِ المَقصُورَةِ، نَحوُ: (حُبلَى) وَ(بُشرَى)، فَمَا هذَا حَالُـه اتَّـفَـقُـوا عَلَى مَنعِ صَرفِهِ للضَّرُورَةِ؛ لأنَّ الصَّرفَ للضَّرُورَةِ إِنَّمَا يكُونُ بِـزِيَادَةِ حَرفٍ هوَ التَّنوينُ، وَهذِه آخِرُها ألِفٌ سَاكِنٌ، فَلا فَائِدَةَ في صَرفِهَا بحَالٍ؛ فَلِهذَا وَجَبَ مَنعُ صَرفِهَا.

وَثَانيهمَا: (أفعَلُ مِن كَذَا)، فَمَنَعه أهـلُ الكُوفَـةِ، الكِسَائِـيُّ، وَالفَـرَّاءُ، وَغَيرُهمَا، وَأجَازَه سيبَـوَيـه، وَالفَارِسيُّ، وَالمُبَـرِّدُ، وَغَيرُهم مِن نُحَاةِ البَصرَةِ عِندَ الضَّرُورَةِ[١]، وَهذا هوَ المُختَارُ؛ لأنَّ صَرفَـه رُجُوعٌ لَـه إِلى أصلِه؛ فَلِهذَا جَازَ صَرفُـه عِندَ الاضطِرَارَ كَغَيـرِه مِنَ الأسمَاءِ.

* * *

التَّنبيه الخَامِسُ: في اعتِبَارِ تَأثيرَاتِ هذِه العِلَلِ

وَقَد بَدَأ الشَّيخُ مِنها بِالعَدلِ، وَهيَ طَرِيقَةُ المَغرِبيِّ صَاحِبِ الدُّرَّةِ[٢]، فأمَّا الشَّيخَانِ

(١) منع الكوفيُّون صرف باب (أفعل منك) للضَّرورة، وقالوا: إنَّه غير مسموع. ومذهب البصريِّين جوازه، واستثنى بعضهم من الصَّرف بالضَّرورة المنتهي بألف التَّأنيث. انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٣، والإنصاف ٢/ ٤٨٨، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٦، والارتشاف ٢/ ٨٩١، وشرح الرَّضي ١/ ١٠٧.

(٢) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ٢٧:

وهي فروع تسعة إذا اجتمع ... منها في الاسم اثنان فالصرف امتنع
فالعدل والتعريف نحو عمرا ... والوزن والتعريف نحو بذَّرا

هذا في الدُّرة الألفية وأما في الفصول فقد بدأ بالعلمية ثم التَّأنيث ثم العجمة إلى آخره انظر الفصول ١٥٦.

أبُو عَليٍّ الفَارِسيّ[١] وَأبُو الفَتحِ بنُ جِنّيٍّ[٢] فَقَد صَدَّرَاها بِالوَزنِ، وَأمَّـا الـزَّمَخشَريُّ فَإنَّـه صَدَّرَهـا بِالعَلَمِـيَّـةِ[٣]، وَالأمرُ فِيـه قَرِيبٌ، وَلَيسَ وَرَاءَه كَبيرُ فَائِدَةٍ.

وَنَحنُ نَبدَأُ بِمَا بَـدَأ بِـه الشَّيخُ، وَنَقفُو أثَـرَه؛ لِأجـلِ المُطَابَـقَـةِ لَـه، وَنَرسُمُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنها مَرتَـبَـةً تَـكُونُ مُستَولِـيَـةً عَلَى حَقَائِقِها وَأسرَارِها بِمَعُونَةِ اللَّه، وَجُملَـتُـها [و٣٩] مرَاتِبُ عَشرٌ:

المَرتَبَةُ الأُولَى مِنهَا: العَدلُ:

وَهوَ خُرُوجُ الاسمِ عَن صيغَتِه الأصلِـيَّـةِ تَحقيقًا، كَـ(ثُلاثَ)، وَ(مَثلَثَ)، وَ(أُخَر)، وَ(جُمَعَ)، أو تَقديرًا، كَـ(عُمَرَ)، وَ(قَطَامِ) في تَميمٍ، فَقَد أشَارَ إلى مَاهيَّـةِ العَدلِ.

وَتَقريرُ مَا قَالَـه أن يُلفظَ بِصيغَةٍ عَلَى جِهةِ الإرَادَةِ لِصيغَـةٍ أُخرَى، مُشَاكِلَـةً لَها فِـي الحُرُوفِ الأصلِـيَّـةِ لِغَرَضٍ مِنَ الأغرَاضِ، فَمَا هذا حَالُـه يَعُمُّ العَدلَ كُـلَّـه، مُحَقَّقًا كَانَ أو مُقَدَّرًا.

ثُمَّ قَد يَـكُونُ العَدلُ مُتحَقِّقًا بِالإضَافَـةِ إلى ذَاتِـه، وَقَد يكُونُ مُقَدَّرًا، فَهذَانِ ضَربَانِ:

الضَّربُ الأوَّلُ: الحَقيقيُّ:

وَهوَ مَا كَانَت عَدلِـيَّـتُـه مُتَحَقِّقَةً بِالإضَافَـةِ إلَيـه فِـي نَفسِه، وَمَعلُومَـةً بِاعتِبَـارٍ، نَحوُ قَولِنَا: (ثُلاثُ) وَ(مَثلَثُ)، و(ثُـنَـاءُ) وَ(مَثنَى)، عَلَى الكَثرَةِ، وَ(ثُـلُـثَانُ) وَ(رُبعَانُ) عَلَى القِلَّةِ، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [النساء: ٣]، وَقَولُه ﷺ: « صَلاةُ اللَّيلِ مَثنَى »[٤]، وَهل تَـكُونُ مَقيسَةً إلى (عُشَارَ) أو مَقصُورَةً على (رُبَاعَ)؟ فيه خِلافٌ بينَ

---

(١) الإيضاح العضدي ٢٩٤.

(٢) اللمع ١٥١.

(٣) المفصل ٣٥.

(٤) الحديث في صحيح مسلم ١/٥١٦ برقم (٧٤٩).

النُّحاةِ، فَالكِسَائِيُّ، وَالفَـرَّاءُ[١] مِن أهلِ الكُوفَـةِ، وَالزَّجَّاجُ[٢] مِنَ البَصرِيِّينَ[٣]، عَلَى أنَّها مَقيسَةٌ إلى (عُشَارَ)، وَقَد يُـقَـالُ فِـيـه رُبَعُ أيضًا، وَهيَ قِـرَاءَةُ يَحيَى بنِ وَثَّـابٍ[٤]: ﴿ مَثنَى وَثُلاثَ وَرُبَعَ ﴾[٥]، وَمِنهم مَن جَعَلَها مَقصُورَةً عَلَى (رُبَاعَ)[٦]، وَلَم تُستَعمَل إلَّا نَـكِـرَاتٍ إمَّا عَلَى جِهةِ الإخبَارِ، كَقَولِكَ: (القَومُ ثُلاثُ وَرُبَاعُ)، وَإمَّا عَلَى جِهةِ الأحوالِ، كَقَولِه تعَالَى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [النساء: ٣]، وَإمَّا عَلَى جِهةِ الوَصفِ للنَّـكِـرَاتِ، كَقَولِه تعَالَى: ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ ﴾ [فاطر: ١]؛

---

(١) في العدل عن العدد خلافٌ بين النُّحاةِ، فجمهور البصريِّين يقصره على السّماع، وأجاز الكوفيُّون والزَّجَّاج قياسًا على ما سمع (خُماس)، و(مَخمس)، و(سُداس)، و(مَسدَس)، و(سُباع)، و(مَسبَع)، و(ثُمان)، و(مَثمن)، و(تُسَاع)، و(مَتسَع). وقيل: قد ثبت السَّماع إلى (عشار). انظر البديع في علم العربيَّة ٢/ ٢٦٣، وابن يعيش ١/ ٦٢، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٩٥-٩٦، وشرح الرَّضي ١/ ١١٤، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ٤٤٩، والارتشاف ٢/ ٨٧٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٧، والمساعد ٣/ ٣٤.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج، أخذ العلم عن المبرد وثعلب، بصري المذهب، وأخذ عنه أبو عليٍّ الفارسيِّ، من مصنفاته: معاني القرآن وإعرابه، والأمالي وغيرها، توفي سنة إحدى عشرة وثلثمائة، انظر إنباه الرواة ١/ ١٥٩، ونزهة الألباء ١٨٣، والبلغة ٤٥، وبغية الوعاة ١/ ٤١٣.

(٣) يقول الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩: « قال: وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياسًا، نحو عشار وتساع وخماس وسداس ».

(٤) هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي المقرئ، أحد الأئمة الأعلام، شيخ القراء، تابعي ثقة. قرأ القرآن على أصحاب علي وابن مسعود حتى صار أقرأ أهل زمانه، توفي سنة ثلاث ومائة للهجرة. انظر ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٢٩٩، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٧٩.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ١٨١، وهي قراءة ابن أبي عبلة في شواذ القراءات ١٢٩، وهي عن النخعي وابن وثاب في تفسير البحر المحيط ٣/ ١٧١.

(٦) ذهب إلى هذا أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١١٦، يقول: « ولا تجاوز العرب رباع »، والفراء كما في ابن سيده في العدد في اللغة ٦٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٥١، وابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٨٦ (الدالي).

لأنَّـه لا فَائِدَةَ فِـي تَعريفِها.

وَلأيِّ شَيءٍ يكُونُ امتِنَاعُ صَرفِها، فيه مَذهبَانِ[١]:

- **أحَدُهما**: أنَّ امتِنَاعَ صَرفِها إنَّما كَانَ مِن أجلِ الصِّفَةِ وَالعَدلِ عَن صيغَتِـه الأصلِـيَّـةِ، وَهوَ التَّـكَـرُّرُ إلى الوَحدَةِ، فَمَعنَى قَولِنَا: (جَاءَ القَومُ أُحَادَ)، أي: وَاحِدًا وَاحِدًا، فَـأشعَرَ (أُحَادُ) بِقَولِنَا: (وَاحِدًا وَاحِدًا)، وَهذا هوَ رَأيُ سيبَـوَيـه[٢] وَجَمَاهيرِ النُّحَاةِ.

- وَمِنَ النُّحَاةِ مَن زَعَمَ أنَّ العِلَّةَ في امتِنَاعِ صَرفِها هوَ عَدلُها مِن جِهَـةِ (ثَلاثِ)، وَ(جَاءَ القَومُ مَثلَثَ)، فَالغَرَضُ: (ثَلاثَـةً ثَلاثَـةً)، فَـ(ثَلاثَـةً ثَلاثَـةً) هوَ الأصلُ، [ظ٣٩] وَبَيانُ أنَّـه هوَ الأصلُ في لَفظِها وَمَعنَاها، فَعَدلُها في اللَّفظِ ظَاهِرٌ، وَهوَ خُرُوجُها مِن صيغَةِ (وَاحِدٍ) إلى (أُحَادَ)، وَمِن (اثنَينِ) إلى (ثُـنَـاءَ) وَ(مَثنَى)، وَعَدلُها مِن جِهَةِ مَعنَاها هوَ إشعَارُها بِالتَّـكريـرِ المَعنَويِّ. وَحَاصِلُ هذا القَولِ أنَّ العِلَّةَ فيها تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ، وَلا حَاجَةَ إلَيـه مَع الإمكَانِ، فَالقَولُ مَا قَالَـه سيبَوَيـه.

---

(١) للنحاة في المانع من الصرف في المعدول عن العدد سبعة أقوال:

الأول: لجمهور البصريين، وهو رأي الخليل وسيبويه، والمانع من الصرف في هذا الرأي هو الصفة والعدل، والعدل هو التكرر فمعنى قولنا: (أُحاد): واحدًا واحدًا.

الثاني: لبعض الكوفيين، وهو أنَّ المانع له التعريف والعدل، وهذا بمنزلة (عمر)، ودليل تعريفه امتناع دخول لام التعريف عليه.

الثالث: نُسب للفراء أنَّ المانع للصرف هو العدل عن معنى الإضافة إلى ضمير السابق، وهو معرفة أيضًا بهذا التقدير.

الرابع: أنَّ المانع له العدل والجمع بدليل دلالته على أكثر من دلالة لفظه.

الخامس: أنَّ المانع له العدل من غير أصل العدل؛ لأن أصل العدل للمعارف وهذا نكرة.

السادس: أنَّ المانع من الصرف هو تكرير العدل من جهة اللفظ والمعنى فكأنَّ فيه عدلين.

السابع: أنَّ المانع من الصرف هو العدل والتأنيث.

انظر المسألة في كشف المشكل ٢/ ٤٦، وابن يعيش ١/ ٦٣، وشرح الكافية لابن فلاح ١/ ٢١٣، وشرح الرضي ١/ ١١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٠، والمنهاج ٢/ ١٨، والهمع ١/ ١٠١-١٠٢.

(٢) سيبويه ٢/ ١٤-١٥.

فَقَد وَضُحَ لكَ فيه تَحقُّقُ العَدليَّةِ مِن جِهةِ لَفظِه وَمَعنَاه، وَأنَّ امتِنَاعَ صَرفِه إنَّما كَانَ مِن أجلِ الصِّفَةِ وَالعَدلِ[١]، فَإذَا قُلتَ: (جَاءَ القَومُ ثُلاثَ)، وَ(جَاءَ القَومُ مَثلَثَ)، فَالغَرَضُ (ثَلاثَـةً ثَلاثَـةً)، فَـ(ثَلاثَـةً ثَلاثَـةً) هوَ الأصلُ، وَبَيَـانُ أنَّـه هوَ الأصلُ أنَّ أسمَاءَ العَدَدِ المُستَعمَلَـةَ هيَ مِن وَاحِدٍ إلَى عَشَرَةٍ، وَهوَ أحَدُها، وَأصلُ ذَلِكَ في كَـلامِ العَرَبِ أن يُـكَـرَّرَ الاسمُ المُرَادُ تَقسيمُ الأشيَاءِ عَلَيـه، فَيُـقَالُ: (جَاءَ القَومُ رَجُلًا رَجُلًا)، وَ(جَمَاعَـةً جَمَاعَـةً)، فَلَمَّا وَرَدَ (ثُـلاثُ) غَيرَ مُـكَرَّرٍ عُلِمَ أنَّـه فَرعٌ عَن مُـكَـرَّرٍ، وذَلِكَ[٢] المُكَـرَّر إنَّمَا هوَ (ثَلاثَـةٌ).

الصِّيغَةُ الثَّانِـيَـةُ: (أُخَـرُ)، وَإنَّمَا كَانَ العَدلُ فِـيـه مُحَقَّقًا؛ لأنَّ (الأُخَـرَ) جَمعٌ لـ(أُخرَى)، وَ(الأُخرَى) تَأنيثُ (الآخَرِ)، وَ(الآخَرُ) أفعَلُ التَّفضيلِ، وَقِـيَـاسُ (أفعَلَ) ألَّا يُستَعمَلَ في جَميعِ مَوَاقِعِه إلَّا مُعرَّفًا بِاللَّامِ، أو بِـ(مِـن)، أو بِالإضَـافَـةِ، كَقَولِكَ: (جَاءَنِـي الأفضَلُ) وَ(الفُضلَى) وَ(الفُضلُ)، وَلَـو قُلتَ: (أفضَلُ)، وَ(فُضلَى)، وَ(فُضلُ)، بِغَيرِ لامٍ لَم يَجُز، فَلَمَّا وُجِدَ (أُخَرُ) مُستَعمَلًا بِغَيرِ لامٍ، وَلا إضَافَةٍ، وَلا صَاحَبَـتـه (مِـن) دَلَّنَا ذَلِكَ عَلَى أنَّـه مَعدُولٌ عَن قيَاسِ مَا يَلزَمُه في الاستعمَالِ مِن الأُمُورِ الثَّلاثَـةِ في الاستِقرَاءِ.

وَقَد أورَدَ الفَارِسيُّ اعتِرَاضًا عَلَى هذِه القَاعِدَةِ[٣]، وَتَقريرُ مَا قَالَه هوَ أنَّ (أُخَرَ) لَو صَحَّ أنَّـه يكُونُ مَعدُولًا عَمَّا فيه الألِفُ وَاللَّامُ لَوَجَبَ أن يكُونَ مَعرِفَةً؛ لأنَّ كُلَّ مَعدُولٍ عَن مَعرِفَةٍ فَإنَّمَا يُقصَدُ فيه قَصدُ تِلكَ المَعرِفَةِ، إمَّا بِاللَّامِ كَـ(أمسِ)، وَإمَّا بِالعَلَميَّةِ كَـ(سَحَرَ)، وَلَمَّا تَـقَرَّرَ كَونُـه نَـكِرَةً بَطَلَ أن يُـقَـالَ: إنَّـه مَعدُولٌ عَمَّا فيه ألِفٌ وَلامٌ.

وَالجَوَابُ [و٤٠] عَمَّا أورَدَه مِن وَجهينِ:

---

(١) بعده في الأصل: (المحقق المعنوي). وبين اللفظين كلام محذوف.

(٢) في الأصل: (ذلك).

(٣) المسائل المنثورة ٣٥٥.

أمَّا أوَّلًا فلأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّه مَعدُولٌ عَنِ اللَّامِ، بَل نَقُولُ: إنَّ قيَاسَ أفعَلَ إذا كَانَ نَـكِرَةً أن يكُونَ مُقتَرِنًا بـ(مِن)، فيُقَالُ فيه: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أفضَلَ مِنكَ)، وَ(بِامرَأةٍ أفضَلَ مِنكَ)، وَ(بِنِسَاءٍ أفضَلَ مِنكَ)، وَ لا شكَّ أنَّ (آخَرَ) مُمكِنٌ قِيَاسُه أن يُقَالَ فيه: (آخَرَ مِنكَ)، فَعُدِلَ بِه عَن صيغَةِ (أفعَلَ) إلَى صيغَةِ (فُعَلَ)، وَهذَا عَدلٌ مُحَقَّقٌ يَندَفِعُ مَعَه اعتِرَاضُ الفارِسيِّ.

وَأمَّا ثَانِيًا فَهب أنَّا سَلَّمنَا أنَّه مَعدُولٌ عَمَّا فيه اللَّامُ، لكِن لا يَلزَمُ أن يَـكُونَ مَعرِفَـةً؛ لأنَّ المَعدُولَ عَنِ المَعرِفَةِ إنَّمَا يَلزَمُ كُونُه مَعرِفَةً بِقَصدِ إرَادَةِ التَّعريفِ فيه إمَّا بِإرَادَةِ اللَّامِ، كَمَا في (أمسِ)؛ وَلِهذَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِه لَها. وَإمَّا بِقَصدِ العَلَميَّةِ، كَمَا في (سَحَرَ)؛ وَلِهذا أُعرِبَ، وَمُنِعَ الصَّرفَ، وَإذَا كَانَ الأمرُ كَمَا بَـيَّـنَّـاه، فَلا يَصِحُّ في (أُخَرَ) أن يكُونَ مُتَضَمِّنًا لِمَعنَى اللَّامِ؛ لِكَونِه مُعرَبًا، وَلا مَعنَى للعَلَميَّةِ[1]؛ لِكَونِه صِفَةً، وَالصِّفَةُ تُضَادُّ العَلَميَّةَ، فَثَبَتَ بِمَا ذَكَرنَاه كَونُه مَعدُولًا عَنِ اللَّامِ، وَلا يَلزَمُ تَعريفُه لِبُطلانِ قَصدِها، قَالَ سيبَوَيـه[2]: « وَلَو سَمَّيتَ رَجُلًا بـ(أُخَرَ) المَعدُولِ لَم تَصرفه أيضًا »؛ لأنَّ العَدلَ يُضَامُّ العَلَمِيَّـةَ؛ إذ بَطَلَتِ الوَصفيَّـةُ، فتَبقَى فِيـه عِلَّتَانِ، وَأمَّا (أُخَـرُ) جَمعُ (أُخرَى) بِمَعنَى (آخِرَة)[3] بِوَزنِ (فَاعَلةٍ)، فَقَد قَالَ الفَرَّاءُ[4]: إنَّـه مُنصَرِفٌ، وَهوَ جَيِّدٌ، كَمَا قَالَ؛ لأنَّـه لَيسَ فِيـه إلَّا الوَصفيَّـةُ؛ لأنَّـه لَيسَ مَعدُولًا؛ فَلِهذَا كَانَ مُنصَرِفًا لا مَحالَةَ.

الصِّيغَةُ الثَّالِثَةُ: (جُمَعُ) جَمعُ (جَمعَاءَ)، وَإنَّمَا كَانَت عَدلِيَّـتُـه مُحَقَّقةً؛ لأنَّـه وَرَدَ مُتَحَرِّكَ الحَشوِ، وَلَيسَ قيَاسًا فِيـه، سَوَاءٌ كَانَ اسمًا أو صِفَةً، فَالاسمُ مِنه نَحوُ: (صَحرَاءَ)، وَ(طَرفَاءَ)، وَ(جَمعَاءَ)، وَالصِّفَةُ مِنه نَحوُ: (حَمرَاءَ)، وَ(صَفرَاءَ)، فَإذَن لا بُـدَّ لِجَمعِه مِن قِـيَـاسٍ؛ لِـيَـكُونَ هذا مَعدُولًا عَنه.

---

(١) في الأصل: (العلمية).
(٢) الكتاب ٣/ ٢٢٤.
(٣) في الأصل: (آخر) وكذا يقتضي السياق.
(٤) انظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٨، وابن الناظم ٤٥٦، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٥٢.

وَجُملةُ مَا ذكَرَه النُّحَاةُ أُمورٌ ثَلاثَةٌ:

أَوَّلُها: أنَّه مَعدُولٌ عَن (جُمعٍ) سَاكِنِ الحَشوِ[1]، وَهذا هوَ الَّذي ارتَضَاه الأخفَشُ وَالسِّيرَافيُّ[2]، وَهذا فَاسِدٌ، فَإِنَّ هذا الجَمعَ السَّاكِنَ الحَشوِ إِنَّمَا يكُونُ جَمعًا في الألوَانِ، وَالعُيُوبِ، وَفيمَا لا يُجمَعُ مُذكَّرُه بِالوَاوِ وَالنُّونِ، كَـ(حَمرَاءَ) وَ(حُمرٍ)، وَ(جُمَعُ) لَيسَ مِن هذا، فَإِنَّ مُذكَّرَه يُجمَعُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ، كَـ(أجمَعُونَ)، فَبَطَلَ مَا قَالاه، [ظ٤٠] وَضَعُفَ.

وَثَانيها: أنَّه مَعدُولٌ عَن (جَمَاعَى)؛ لأنَّ (جَمعَاءَ) اسمٌ، وَلَيسَ صِفَةً، وَقيَاسُ (فَعلاءَ)[3] في الاسمِ أن يكُونَ عَلَى (فَعَالَى)، نَحوُ: (صَحرَاءَ) وَ(صَحَارَى)، وَهذا هوَ رَأيُ الفَارسيِّ[4]، وَأنكرَ عَلَى مَن قَال: إنَّه مَعدُولٌ عَن (فُعلٍ) سَاكِنِ الحَشوِ، وَخَطَّأه، كَمَا حكَينَاه عَنِ الأخفَشِ وَغيرِه، وَقَالَ: إنَّ هذَا اسمٌ، فَيُجمَعُ جَمعَ الأسمَاءِ، وَسَاكِنُ الحَشوِ إِنَّمَا يكُونُ فِي الصِّفَاتِ لا غيرُ.

وَثَالِثُها: أنَّه يَكُونُ جَمعُه (فَعلاوَاتٍ)، فَيَكُونُ (جُمَعُ) مَعدُولًا عَنه، وَهذا

---

(١) انظر رأي الأخفش والسيرافي في شرح كتاب سيبويه ٣/ ٤٩٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢١٦، والهمع ١/ ١٠٥.

(٢) أبو سعيدٍ الحسن بن عبد اللّه بن المرزبان، أخذ اللُّغة والنَّحو عن ابن دريد، وابن السَّرَّاج، ومبرمان، قيل فيه: هو شيخ الشيوخ وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر وغيرها، وله من التصانيف شرح كتاب سيبويه لم يسبق إلى مثله وحسده عليه أبو علي الفارسي، وشرح الدريدية، وألفات القطع والوصل، والإقناع في النحو، مات سنة ثمان وستين وثلثمائة، وقد عاش أربعًا وثمانين سنة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٥٠٧، والبلغة ٨٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٧٨.

(٣) في الأصل: (فعلان) وكذا يقتضي السياق.

(٤) رأي أبي عليٍّ الفارسيِّ في الإغفال ٢/ ١٥٣، قال: « وليس (جمعاء) مثل (حمراء) فيلزم أن يُجمع على (حُمر) كَما أنَّ (أجمع) ليس كـ(أحمر)، وإنَّما (جمعاء) كـ(ظرفاء) و(صحراء) » وانظر رأيه في المحكم ١/ ٣٤٨، واللباب ١/ ٣٩٧، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٥٨.

هوَ الَّذي ذكَرَه ابنُ مَالِكٍ[١]، وَهوَ جَيِّدٌ لا غُبَارَ عَلَيه[٢]؛ لأنَّ (جَمعَاءَ) يُجمَعُ للسَّلامَةِ، فَيُقَالُ فِيه: (جَمعَاوَاتٌ)، كَمَا أنَّ مُذكَّرَها يُجمَعُ للسَّلامَةِ، فَيُقَالُ فِيه: (أجمَعينَ)، فَيتَّفِقُ الجَمعَانِ وَيتَطَابقَانِ في [الجمع][٣] السَّليم، كَمَا تَرى.

وَيضعُفُ كَلامُ الفَارِسيِّ مِن جِهة أنَّ (فَعلاءَ) إنَّمَا يُجمَعُ عَلَى (فَعَالَى) في الاسمِ إذَا لَم يُجمَع مُذكَّرُها بِالوَاوِ وَالنُّونِ، كَـ(صَحرَاءَ)، فَأمَّا إذَا كَانَ يُجمَعُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ وَجَبَ في المُؤنَّثِ أن يكُونَ مُسَلَّمًا؛ ليُطَابِقَ المُذكَّرَ، كَمَا أشَرنَا إلَيه، فَهذا مَا أردنَا ذِكرَه مِنَ العَدلِ المُحَقَّقِ.

الضَّربُ الثَّاني: التَّقديريُّ:

وَهذا نَحوُ: (عُمَرَ)، وَ(قُثَمَ)، وَ(زُفَرَ)، وَإنَّمَا كَانَ عَدلُه تَقديريًّا؛ لأنَّه لَيسَ هنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدلِه مِن جِهةِ لَفظِه، وَلا مِن جِهةِ مَعنَاه، فَيُقَالُ بِأنَّه عَدلٌ حَقيقيٌّ، وَإنَّما اضطُرِرنَا إلَى تَقديرِ عَدلِه مِن جِهةِ أنَّه لَمَّا وَرَدَ في كَلامِ العَرَبِ غَيرَ مُنصَرِفٍ، وَقَد تَقَرَّرَ في قَوَاعِدِ النَّحوِ أنَّه لا يَجُوزُ تَركُ صَرفِ[٤] الاسم إلَّا مِن أجلِ عِلَّتَينِ، وَلَم يُوجَد فِيه شَيءٌ سِوَى العَلَميَّةِ، فَلا جَرَمَ تَمَحَّلنَا لَه عِلَّةً ثَانِيَةً؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إلَى صَرفِه، وَهوَ غَيرُ مُنصَرِفٍ، أو مَنعِ[٥] صَرفِه لعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَهوَ خِلافُ القَوَاعِدِ

(١) هو محمد بن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الجياني النحوي، إمام في العربية واللغة، وكان مبرزًا في صناعة العربية، قرأ العربية على ثابت بن حيان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها وسارت مسير الشمس بحسن غرتها، ومنها: التسهيل، والعمدة، والخلاصة الألفية، والكافية الشافية، وشواهد التوضيح، والمثلث المنظوم وشرحه، والمقصور والممدود منظومًا وشرحه وغير ذلك، ولد سنة ستمائة وتوفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة. انظر ترجمته في البلغة ٢٠١، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (حرف).

(٥) في الأصل: (مع).

العَرَبِـيَّـةِ؛ فَلِهذا وَجَبَ تَقديرُ العَدلِ عَن: (عَامِرٍ)، وَ(قَاثِم)، وَ(زَافِـرٍ) تبقِيةً [لَه][١] عَلَى القَوَاعِدِ عَلَى مَا تقتضيه مِن ذَلِكَ وَالأقيِسَةِ؛ وَلِهـذَا فَـإِنَّـه لَمَّا وَرَدَ (أُدَدٌ) مَصرُوفًا في كَلامِهم لَم يَفتَقِر إِلى تَقديرِ عَدلِـيَّـتِـه بحالٍ؛ إذ لا ضَرُورَةَ هنَاكَ.

فَـأَمَّا (قَطَامِ) فَإِيـرَادُه مُشكِلٌ مِثَالًا في العَدلِ المُقدَّرِ، أمَّا عَلَى لُـغَةِ [و٤١] أهلِ الحِجَازِ، وَهوَ مَبنيٌّ، فَلا وَجه لِإيرَادِه في المُعربَاتِ، وَأَمَّا عَلَى لُغَةِ بَني تَميمٍ فَهوَ مُعرَبٌ، لكِنَّـه غَيرُ مُنصَرِفٍ عِندَهم لِلعَلَميَّـةِ وَالتَّـأنِيثِ، وَإِذا كَانَ الأمرُ فِـيـه كَمَا قُلنَاه بَطَلَ إِيـرَادُه في تَقديـرِ العَدلِ.

وَالظَّاهرُ مِن الشَّيخِ إثـبَـاتُـه في الأُمِّ وَشَرحِها[٢]، وَأقصَرُ مَا يُـقَالُ في تَوجيهها هوَ أنَّ (فَعَالِ) مَبنيٌّ عِندَ أهلِ الحِجَازِ، وَأَمَّا عِندَ بَني تَميمٍ فَمَا كَانَ آخِرُه رَاءً فَهوَ مَبنِـيٌّ أيضًا كـ(حَضَارِ)، وَإِن لَم يكُن في آخِرُه رَاءٌ، فَهوَ مُعرَبٌ غَيرُ مُنصَرِفٍ[٣]، وَمَا بُـنِـيَ مِنه فَفيه سَبَـبَـانِ: العَلَميَّـةُ وَالتَّأنيثُ، وَهمَا لا يُوجِبَانِ البِنَاءَ في نَحوِ: (حَضَارِ) وَ(وَبَارِ)، فَلا جَرَمَ قُـدِّرَ فِـيـه العَدلُ؛ لأَنَّه قَد بُـنِـيَ مَعَ العَدلِ، مِثلُ: (يَا فَسَاقِ)، وَ(يَا غَدَارِ)؛ لِيَحصُلَ مُوجِبُ البِنَاءِ، فَلَمَّا قُـدِّرَ العَدلُ فيمَا آخِرُه رَاءٌ وَجَبَ تَقديرُه لاطِّرَادِ البَابِ، وَهذَا فِـيـه تَعسُّفٌ مُستَغنًى عَنه.

وَحكَى بَعضُ المُتَأخِّرينَ[٤] أنَّه وَجَدَ نُسخَةً قُرِئَت عَلَى المُصَنِّفِ، قَد أسقَطَ عَنها

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٧٦.

(٣) (فعال) فيه لغتان: أهل الحجاز يبنونه على الكسر، وبنو تميم يعربونه، ويمنعونه الصرف للتعريف، والتأنيث، فإن كان آخره راء، كـ(ظفار)، اسم بلد، و(عرار) اسم بقرة، وافق التميمي الحجازي في البناء على الكسر. انظر اللغتين في الكتاب ٣/ ٢٧٧، والمقتضب ٣/ ٣٧٣-٣٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٣، وابن يعيش ٤/ ٢٨، ٦٥، والتخمير ٢/ ٢٤٦، والمحصول ٢/ ٧٦٥-٧٦٦، وشرح الرضي ٣/ ١١٦.

(٤) هـذا ركـن الديـن الإستراباذي، انظر قصتـه في شرحـه الموسـوم بـ(الوافيـة في شرح الكافيـة =

لَفظَ (قَطَامِ)، فَسَأَلَ قَارِئَها، فَقالَ: حَذَفَها المصَنِّفُ عِندَ القِرَاءَةِ عَلَيه، وَهذا هوَ اللَّائِقُ بِفِطنَةِ الشَّيخِ وَجودَةِ ذكَائِه وَإِنصَافِه.

المرتَبَةُ الثَّانيَةُ: الوَصفُ:

وَشَرطُه أن يَكُونَ فِي الأصلِ، فَلا تَضُرُّ الغَلَبَةُ[1]؛ فَلِهذَا صُرِفَ: (مَرَرتُ بِنِسوَةٍ أربَعٍ)، وَامتَنَعَ: (أسوَدُ)، وَ(أرقَمُ) للحَيَّةِ، وَ(أدهمُ) للقَيدِ، وَضَعُفَ مَنعُ (أفعَى) للحَيَّةِ، وَ(أجدَلُ) للصَّقرِ، وَ(أخيَلُ) للطَّائِرِ.

وَاعلَم أنَّ التَّعويلَ عَلَى كَونِ اللَّفظِ صِفَةً أو اسمًا عَلَى مَا يكُونُ مُستَحِقًّا لَه بِالأصَالَةِ، وَلا عِبرَةَ بِمَا يَغلِبُ بَعدَ تَحَقُّقِ الأصلِ.

- فَإِن كَانَ اسمًا بِالأصَالَةِ وَجَبَ القَضَاءُ بِصَرفِه.
- وَإِن كَانَ صِفةً وَجَبَ القَضَاءُ بِتَركِ صَرفِه، فَلا جَرَمَ كَانَ الكَلامُ فِي الصِّفَةِ يَجري عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

الوَجه الأوَّلُ مِنها: أن تَكُونَ الصِّفَةُ أصليَّةً، وَهذا كَقَولِنَا: (أسوَدُ)، وَ(أرقَمُ) للحَيَّةِ، وَ(أدهمُ) للقَيدِ، فَإِنَّ مَا هذا حَالُه مِنَ الأسمَاءِ يُحكَمُ عَلَيه بعَدَمِ الانصِرَافِ؛ لأنَّ الوَصفيَّةَ فيه أصليَّةٌ، وَقَد ضَامَّها الوَزنُ؛ فَلِهذا حكَمنَا بِتَركِ صَرفِه، فَلَو قَدَّرنَا استعمَالَهم لِهذِه الأسمَاءِ عَلَى جِهةِ الاسميَّةِ وَجَبَ الحُكمُ بِتَركِ صَرفِها عَمَلًا عَلَى مَا كَانَ مُستَحِقًّا لَها بِالأصَالَةِ مِنَ الوَصفيَّةِ [ظ٤١] فيها، وَلا يَضُرُّ كَونُها غَالِبَةً في الاسميَّةِ لَمَّا كَانَ الأصلُ مَا ذكَرنَاه.

الوَجه الثَّاني: أن تَكُونَ الاسميَّةُ هيَ المُستحَقَّةَ بِالأصَالَةِ، فَيَجِبُ الحُكمُ عَلَيه بِالانصِرَافِ، وَهذا كَقَولِنَا: (مَرَرتُ بِنِسوَةٍ أربَعٍ)، فَإِنَّ الأصلَ فيه أن يكُونَ اسمًا

= رسالة) ٣٢.

(١) قال ركن الدين في الوافية ٣٣ (رسالة): « شرط الوصف المانع من الصرف أن يكون وصفًا في الأصل، فلا تضر غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية، ولا تؤثر الوصفية العارضة ».

لِلعَدَدِ، فَتَقُولُ: (أربعُ نِسوَةٍ)، وَ(أربعُ نعاجٍ)، لكِنَّه غَلَبَ فِي الوَصفِ، فَلَم يُعَرّج عَلَيها، وكَانَ الحُكمُ لِمَا كَانَ في الأصلِ مِن الاسميَّةِ؛ وَلِهذَا نَبَّه الشَّيخُ عَلَى مَا ذكرنَاه بِقولِه[1]: « **فَلا تَضُرُّ الغَلبَةُ** » في الاسميَّةِ كَـ(أدهمَ)، وَلا تنفَعُه الغَلَبَةُ كَـ(أربَعٍ)، بَل يَجِبُ التَّعويلُ عَلَى مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الإِضَافَةِ.

الوَجه الثَّالِثُ: (أفعَى) للحَيَّةِ، وَ(أجدَلُ) للصَّقرِ، وَ(أخيَلُ) للطَّائِرِ، وَهوَ الَّذي في جَنَاحِه لَمعَةٌ تُخَالِفُ لَونَه، وَفِيها مَذهبَانِ:

- أحَدُهمَا: صَرفُها، وَهوَ مَذهبُ الشَّيخِ[2]؛ لأنَّ هذِه الأشيَاءَ جَارِيَةٌ عَلَى نَعتِ الاسميَّةِ. ولا وَجه لِكَونِها صِفَاتٍ، فَالمفهومُ مِنها مَا هوَ المَفهومُ مِن قَولِنَا: (حَيَّةٌ)، وَ(صَقرٌ)، وَطَائِرٌ فِي جَنَاحِه لَمعَةٌ تُخَالِفُ لَونَه.

- وَهذِه الأُمُورُ أسمَاءٌ، فَوَجَبَ الوَصفيَّةُ فِيها؛ وَلِهذا تُرِكَ صَرفُها، وَهوَ مَذهبُ نَاسٍ مِنَ العَرَبِ[3]، وَوَجه تَوَهُّمِ الوَصفيَّةِ هوَ أنَّ قَولَنَا: (أفعَى) فِيه مَعنَى الخُبثِ، وَ(أجدَلُ) فِيه مَعنَى الشِّدَّةِ؛ وَلِهذَا يُقَالُ فيمَا أُحكِمَ فَتلُه (جَديلٌ)، و(أخيَلُ) فِيه تَوَهُّمِ الوَصفيَّةِ؛ لأنَّه لا يُقَالُ إلَّا عَلَى ذي هيئةٍ تُخَالِفُ لَونَه، فَلَمَّا تَوَهَّمُوا فِيها مَا ذكَرنَاه مِنَ الوَصفِ تَركُوا صَرفَها، وَلَولا مَا ذكَرَه سيبَوَيه[4] مِن استعمَالِهم إيَّاها في الاسميَّةِ لَكَانَ تَركُ صَرفِه أحَقَّ، لِمَا يُلمَحُ فِيه مِن مَعنَى الوَصفيَّةِ، وَأنشَدَ النُّحَاةُ شَاهدًا عَلَى مَنعِ صَرفِه قَولَ الشَّاعِرِ:

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٧٧.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٧٩.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٧٩.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٠١.

٥ - كَـأنَّ العُقَيـلِـيِّـيـنَ حِـيـنَ لَقِيتُـهم فِـرَاخُ القَطَـا لاقَـيـنَ أجـدَلَ بَازِيَـا[١]

وَقَالَ آخَرُ في أخيَلَ:

٦ - ذَرِينِـي وَعِلمي بِالأمُـورِ وَشيمَتي فَمَـا طَائِـري فيها عَلَيـكِ بِأخـيَـلا[٢]

المَرتَبَةُ الثَّالِثَةُ: في التَّأنيثِ بِالتَّاءِ:

وَ(**شَرطُـه العَلَميَّـةُ. وَالمَعنَويُّ كَذَلِكَ**)، [و٤٢] وَشَرطُ تَحتّمِ تَـأثِـيرِه الـزِّيَادَةُ[٣] عَلَى الثَّلاثَـةِ، أو تَحرُّكُ الأوسَطِ، أو العُجمَةُ، فَـ(هندٌ) يَجُوزُ صَرفُـه، وَ(زَينَبُ)، وَ(سَـقَـرُ)، (وَمَـاه)، وَ(جُورُ) مُمتَنِعٌ.

وَاعلَم أنَّ التَّأنيثَ لا يَخلُو حَالُـه إمَّا أن يكُونَ ظَاهِرًا مَلفُوظًـا بِـه، أو يَـكُونَ مُقدَّرًا مَعنَويًّـا، فَهذَانِ ضَربَانِ:

الضَّربُ الأوَّلُ مِنهمَا: مَا يكُونُ ظَاهرًا مَلفُوظًا بتَائِه:

لأنَّ الكَلامَ إنَّما هوَ كَلامٌ في المُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ، دُونَ مَا يكُونُ مُؤنَّـثًـا بِالألِفِ، فَسَيَأتِـي تَقرِيـرُه؛ وَلِهذَا قَـيَّـدَه الشَّيخُ في أوَّلِ كَلامِه (**التَّأنيثُ بِالتَّاءِ**)، يُشيرُ بِـه إلى مَا ذكَرنَاه.

وَمتَى كَانَ الأمرُ كَمَا قُلنَاه، فَالشَّرطُ في كَونِه سَبَبًا في مَنعِ الصَّرفِ العَلَميَّـةُ لا غَيرُ، مِن غَيرِ زيَادَةٍ هنَاكَ مَهمَا كَانَ ظَاهرًا، وَلَولا كَونُ العَلَميَّـةِ شَرطًا في تَـأثِـيرِ التَّأنيثِ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في المؤتلف والمختلف للآمدي ١/ ٢٢، وهو للقطامي في ديوانه ١٨٢، وانظر المقاصد النحوية ٤/ ١٨٢٣، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٤، وابن الناظم ٤٥٤، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٥٠، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٨٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٤٨ (برقوقي)، والحجة للفارسي ٥/ ٨٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٩٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٢٥، وهو بلا نسبة في المخصص ٥/ ٦٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٤، وابن الناظم ٤٥٤، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٥٠، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٨٩.

(٣) في الأصل: (زيادة).

لَوَجبَ القَضاءُ بِامتِناعِ صَرفِ نَحوِ: (قَائِمَةٍ) وَ(قَاعِدَةٍ)؛ لِأجلِ الوَصفِ وَالتَّأنيثِ، وَالسِّرُّ في اشتِرَاطِها هوَ أنَّها إذَا ضَامَّتِ الصِّفَةَ لَم تَكُن لازِمَةً لَها؛ وَلِهذَا فَإنَّكَ تَقُولُ: (قَائِمٌ) وَ(قَائِمَةٌ)، فَتَكُونُ ثَابِتَةً وَزَائِلَةً، بِخِلافِ مَا إذَا انضَمَّتِ العَلَمِيَّةُ إلى التَّأنيثِ، فَإنَّها غَيرُ مُنفَكَّةٍ عَنِ الاسمِ؛ فَلِهذا اعتُدَّ بِها عِندَ لُزُومِها، وَلَم يُعتَدَّ بِها في غَيرِه، وَسَوَاءٌ في ذلِكَ بَينَ قَليلِ الحُرُوفِ وكَثِيرِها.

فَلا فَرقَ بَينَ (عِدَةٍ) وَ(زِنَةٍ)، وَبَينَ (حَمزَةَ)، وَ(طَلحَةَ)، (وَسَفَرجَلةٍ)، وَسَوَاءٌ كَانَ المُسَمَّى مُذكَّرًا أو مُؤَنَّثًا، كَـ(عَمرَةَ) عَلَى مُؤَنَّثٍ، وَ(حَمزَةَ) عَلَى مُذكَّرٍ، إذا كَانَ عَلَمًا، وَإنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ؛ لِأنَّ التَّاءَ بِمَنزِلَةِ اسمٍ ضُمَّ إلَى اسمٍ، فكَأنَّه مُرَكَّبٌ في كُلِّ أحوَالِه؛ فَلِهذا كَانَت مُؤَثِّرَةً فِي مَنعِ الصَّرفِ عَلَى الإطلاقِ لِهذَا الشَّرطِ.

الضَّربُ الثَّانِي: أن يَكُونَ التَّأنيثُ مَعنَويًّا:

ولا بُدَّ مِن اشتِرَاطِ العَلَميَّةِ في تَأثِيرِه لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلِأنَّه إذَا كَانَ التَّأنيثُ بِاللَّفظِ تُشتَرَطُ فيه العَلَميَّةُ، فَالمَعنَويُّ أحَقُّ بِذَلِكَ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّا لَو لَم نَشتَرِط العَلَمِيَّةَ فِيه لانتَقَضَ بِمِثلِ: (جَريحٍ) في مِثلِ قَولِنَا: (امرَأةٌ جَرِيحٌ)، فَإنَّ فِيه التَّأنيثَ وَالصِّفَةَ، فكَانَ يَلزَمُ مَنعُ صَرفِه، وَهوَ مُحَالٌ، وَهكَذَا صَرَفنَا (أرنبًا)، وَإن كَانَ فيه الوَزنُ وَالتَّأنِيثُ، وَلا وَجه لِذَلِكَ إلَّا مِن أجلِ أنَّ التَّأنيثَ لا يُؤَثِّرُ إلَّا مَعَ اشتِرَاطِ العَلَميَّةِ، كَما مَرَّ.

وَلَمَّا كَانَ التَّأنيثُ [ظ٤٢] المَعنَويُّ دُونَ اللَّفظيِّ في الظُّهورِ وَالقُوَّةِ اشتُرِطَ فِيه أمُورٌ أُخَرُ، وَجُملتُها ثَلاثَةٌ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أن يكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلاثَةِ أحرُفٍ؛ وَلِهذَا قَالَ الشَّيخُ: « **وَشَرطُ تَحَتُّم تَأثِيره زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلاثَةِ** »؛ لأنَّه إذَا كَانَ ثُلاثِيًّا أُجريَ في ألسِنَتِهم عَلَى جِهةِ الخِفَّةِ، وَمَنعُ الصَّرفِ إنَّمَا كَانَ مِن أجلِ ثقلِه، وَالتَّحَتُّمُ والانحِتامُ هوَ الاحتِكامُ عَلَى

الشَّيءِ وَأحكَامِه وَمَعنَاه وَالشَّرطِ في احتِكَامِ تأثيرِه هكَذَا، وكَذَا.

فـ(زينَبُ) يَجِبُ مَنعُ صَرفِه لِوُجُودِ سَببَينِ بِكَمَالِهِمَا، وَهمَا العَلَميَّـةُ وَالتَّـأنِـيثُ مَعَ شَرطِ وُجُوبِ امتِنَاعِ صَرفِهَا، وَهوَ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَـةِ؛ لأنَّ الحَرفَ الرَّابعَ قَائِمٌ مَقَامَ التَّاءِ؛ وَلِـهـذَا فَإنَّـهم صَغَّرُوا (قَدَمًـا) عَلَى (قُدَيمَةٍ)، وَقَالُوا في (عقرَبٍ): (عُقَيرَبٌ)، وَفِـيـه دَلالَـةٌ عَلَى مَا قُلنَاه.

الشَّرطُ الثَّانـي: أن يَـكُونَ مُتحَرِّكَ الوَسَطِ، فَإذَا سَمَّيتَ بِنَحوِ: (سَقَرَ) وَ(قَدَمَ) وَجَبَ امتِنَاعُ صَرفِهمَا؛ لِوُجُودِ العِلَّتَينِ عَلَى الكَمَالِ والتَّمَامِ، وَحُصُولِ شَرطِ تَأثِيرِهمَا، وَهوَ تَحَرُّكُ الوَسَطِ؛ فَلِهذا انحَتَمَ امتِنَاعُ صَرفِه لَمَّا كَانَ مُتحَرِّكَ الوَسَطِ لِـزيَادَةِ الثِّـقَلِ فِـيـه بتحَرُّكِ وَسَطِه، كَمَا حَصَلَ بِـزيَادَةِ حَرفٍ رَابعٍ عَلَيه، كَمَا أوضَحنَاه.

الشَّرطُ الثَّالِثُ: أن تكُونَ فيه العُجمَةُ، فـ(مَاه) وَ(جُورُ) اسمُ بَلدَينِ، يَتحَتَّمُ امتِنَاعُ صَرفِهِمَا لِوُجُودِ العِلَّتَينِ مَعَ وُجُودِ شَرطِهِمَا، وَهيَ العُجمَةُ؛ لأنَّـهمَا وَإن كَانَا سَاكِنَي الوَسَطِ، لكِن لَمَّا انضَمَّ إلَيهِمَا العُجمَةُ ازدَادَ الثِّقلُ بِهمَا، فَلا جَرَمَ وَجَبَ مَنعُهمَا الصَّرفَ بِكُلِّ حَالٍ.

وَإنَّمَا خُصَّ المَعنَوِيُّ بِانضِمَامِ العُجمَةِ إلَيه إذا كَانَ سَاكِنَ الوَسَطِ؛ لأنَّ اللَّفظِيَّ مُستَغنٍ عَنه؛ لأنَّه لا يُوجَدُ اسمٌ مُؤنَّثٌ ثَالِثُ حُرُوفِه التَّاءُ، وَهوَ سَاكِنُ الوَسَطِ؛ فَلِهذَا كَانَ مَخصُوصًا بِالمَعنَوِيِّ.

لا يُقَالُ: فَهذا مَنقُوضٌ بِمِثلِ: (شَاةٍ) وَ(ذَاتٍ)، فَإنَّ ثَالِثَ حُرُوفِـهمَا التَّاءُ، وَهمَا سَاكِنَا الوَسَطِ، كَمَا تَرى؛ لأنَّا نقُولُ: إنَّ كَلامَنَا إنَّمَا هوَ في التَّاءِ المتمَحِّضَةِ للتَّأنِـيثِ، فَـأمَّا هذِه التَّاءُ فَهيَ، وَإن كَانَت للتَّأنيثِ، لكِنَّها عِوَضٌ عَنِ اللَّامِ؛ لأنَّ الأصلَ في (شَاةٍ): (شَوهةٌ)، فَقُلِبَتِ الوَاوُ ألِفًا لِتَحرُّكِها وَانفِتَاحِ مَا قَبلَها، وَحُذِفَتِ الهاءُ، وَأُبدِلَتِ التَّاءُ مِنها، فَبَطَلَ مَا توهَّمَه.

فَحَصَل مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرنَاه أنَّ هذِه [و٤٣] الشُّرُوطَ الثَّلاثَـةَ مَتَى كَانَت حَاصِلَـةً

في المؤَنَّثِ، فَإِنَّـه يَجِبُ مَنعُ صَرفِه، وَمتَى اختَلَّ وَاحِدٌ مَنها لَم يَجِب ذَلِكَ؛ وَلِهذَا قَالَ الشَّيخُ: « **فَـ(هندٌ) يَجُوزُ صَرفُـه** »؛ لِوُجُودِ العِلَّتينِ عَلَى الكَمَالِ فيه، وَلا يَجِبُ مَنعُ صَرفِه؛ لِـبُطلانِ شَرطِـه، وَهوَ أَحَدُ الأُمُورِ الثَّلاثَـةِ: إِمَّا تَحرُّكُ الوَسَطِ، أو الزِّيادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ، أو العُجمَةُ الَّتي مَعَها يَتَحَتَّمُ وَجُوبُ امتِنَاعِ صَرفِها.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: « **فَإِن سُمِّيَ بِه مُذكَّـرٌ فَشَرطُه الزِّيادَةُ عَلَى الثَّلاثَـةِ** »، يَعني: فَإِن سُمِّيَ بِالمؤَنَّثِ المَعنَويِّ مُذكَّـرٌ فَالضَّميرُ لَـه، وَالكَلامُ إِنَّمَا هوَ فِيـه، فَشَرطُه في مَنعِ الصَّرفِ عَنه أن يكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلاثَةِ أحرُفٍ؛ لأَنَّه قَد خَلا عَنِ التَّـأنِيثِ مِن جِهةِ لَفظِه ومِن جِهةِ مَعنَاه، أَمَّا مِن جِهةِ لَفظِه فَلأنَّ الكَلامَ إِنَّمَا هوَ مَفروضٌ في المؤنَّثِ المَعنَويِّ، وَأَمَّا مِن جِهةِ مَعنَاه فَـلأنَّه مَوضُوعٌ عَلَى مُذكَّرٍ، فَلَم يَبقَ هنَاكَ إِلَّا اعتِبَارُ مُرَاعَاةِ وُجُودِ الحَرفِ الرَّابعِ فيه؛ لأَنَّه بِمَنزِلَةِ تَاءِ التَّأنيثِ، فكَانَ فيه صُورَةُ التَّاءِ، وَلَم يُعتبَر مَا وَرَاءَ ذَلكِ لِفَوَاتِ المعنَى بِوَضعِه عَلَى المذكَّرِ، وَفَوَاتِ مَا يَتَقَدَّرُ بِالتَّاءِ؛ وَلِهذا قَالُوا في تَصغيرِ (زَينَبَ): (زُيَينَبُ)، وَقَالُوا في تَصغيرِ (قَدَمٍ): (قُدَيمَةٌ)، وَفي هذا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ الحَرفَ الرَّابعَ قَائِمٌ مَقَامَ التَّاءِ؛ فَلِهذَا اعتُبِرَ عِندَ فَوَاتِ مَعنَى التَّأنيثِ، وَلَم يُعتَبَر في: (قَدَمٍ)؛ إِذ لا حَرفَ فيه رِابعٌ يَقُومُ مَقَامَ التَّاءِ، وَالمَعنَى زَائِلُ الاعتِبَارِ بِالوَضعِ عَلَى المذكَّرِ.

وَأَمَّا نَحوُ: (هندٍ)، وَ(دَعدٍ)، فَفيه مَذهبَانِ:

أَحَدُهـمَا: وُجُـوبُ مَـنـعِ صَـرفِـه، وَهـوَ [مَـا][1] حَـكاه[2] السِّيرَافِيُّ[3]

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (المحكي) وكذا ما يقتضيه السياق، وهو ما في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢.

(٣) يقول السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٢: « فهذه الأسماء لا خلاف بين المتقدمين أنه يجوز فيها الصرف ومنع الصرف، والأقيس عند سيبويه ترك الصرف؛ لأنه قد اجتمع فيه التأنيث والتعريف. كان الزجاج يخالف من مضي، ولا يجيز الصرف فيها ويقول: قد أجمعوا على أنه يجوز فيها ترك الصرف. وسيبويه يرى أن تركه أجود، فقد جوزوا منع الصرف واستجادوه، ثم ادعوا الصرف بحجة لا تثبت؛ لأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف. =

عَن(١) الزَّجَّاجِ(٢)؛ لأنَّ السَّبَبَينِ قَد استَكمَلا وُجُودًا فيه.

وَثانيهمَا: جَوازُ الأمرَينِ فِيه؛ لِمُقَاوَمَةِ السُّكُونِ إحدَى(٣) العِلَّتينِ تَارَةً، وَاستِكمَالِها أُخرَى عِندَ أكثَرِ النُّحَاةِ وَالعَرَبِ جَميعًا(٤)، وَلا قَائِلَ بِوُجُوبِ الصَّرفِ فيهمَا لِمَا فِيه مِن إبطَالِ العِلَّتَينِ (كِلاهمَا) أو أحَدِهمَا، وَلا وَجه لَه.

المرتَبَةُ الرَّابعَةُ: المَعرِفَةُ:

« وَشَرطُها أن تَكُونَ عَلَميَّةً ».

اعلَم أنَّ التَّعريفَ مُعتَبَرٌ فِي تَأثِيرِ كَثِيرٍ مِنَ العِلَلِ المَانعَةِ مِنَ الصَّرفِ، وَلكِنَّ النَّظَرَ فِيه إنَّما يَكُونُ في كَونِ التَّعريفِ مُعيَّنًا في العَلَميَّةِ، وَفي انحِصَارِه [ظ٤٣] فِيها، فَهذَانِ تَقرِيرَانِ، نَذكُرُهمَا بِمَعُونَةِ اللَّه.

التَّقريرُ الأوَّلُ: فِي بَيَانِ تَعَيُّنِ التَّعريفِ فِي العَلَميَّةِ:

وَالَّذي يَدُلُّ عَلَى ذلِكَ هوَ أنَّ المَعَارِفَ خَمسٌ، وَهيَ ظَاهِرَةٌ:

فَأمَّا المضمَرَاتُ وَالمبهمَاتُ فَهمَا مَبنِيَّانِ وَغَيرُ المنصَرِفِ مِن جُملَةِ المعرَبَاتِ فَلا مَدخَلَ لَها هاهنَا.

وأمَّا المعَرَّفُ بِاللَّامِ وَالمضَافُ إلى أحَدِهمَا إضَافَةً مَعنَوِيَّةً؛ فَلأنَّ كَلامَنَا إنَّمَا هوَ

= والقول عندي ما قاله من مضي، ولا أعلم خلافًا بين من مضي من الكوفيين والبصريين، وما أجمعوا على ذلك عندي إلا لشهرة ذلك في كلام العرب. والعلة فيه ذكرت ».

فالصحيح أن السيرافي لم يمنع الصرف وإنما حكى ذلك عن الزجاج.

وهذا ما أورده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢ وهو الكتاب الذي يكثر العلوي من النقل عنه.

(١) العبارة في الأصل: (المحكي عن السيرافي والزجاج) وكذا يقتضي السياق.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، وشرح السيرافي ٤/ ١٢.

(٣) في الأصل: (أحد).

(٤) هذا هو رأي أكثر النحاة كما هو في نص السيرافي السابق، وقد جاء في نصه أنه لا خلاف بين المتقدمين في جواز الأمرين، ووافقهم السيرافي على ذلك.

في التَّعريفِ الَّذي لا يُغيِّرُ حَالَ الاسمِ، وَلا شكَّ أنَّ اللَّامَ وَالإضَافَةَ تُغيِّرَانِ حَالَه مِن جِهةِ لَفظِه، وَمِن جِهةِ مَعنَاه؛ أمَّا مِن جِهةِ لَفظِه؛ فَلِمَا يَظهرُ مِن اتِّصَالِ اللَّامِ وَالإضَافَةِ بِه بَعدَ أن كَانَ مُتجَرِّدًا عَنهمَا، وَأمَّا مِن جِهةِ مَعنَاه؛ فَلأنَّهمَا يُصَيِّرانِه إمَّا مُنصَرِفًا، كَمَا هوَ مَذهبُ بَعضِ النُّحَاةِ[1]، وَإمَّا دَاخِلًا عَلَيه الجَرُّ مِن غَيرِ انصِرَافٍ، كَمَا قَالَه بَعضُهم[2]، وَسَنُقرِّرُه، وَعَلَى كِلا الوَجهينِ فَقَد حَصَلَ فِيه التَّغييرُ، فَلا يَجُوزُ أن يَكُونَ التَّعريفُ بِهمَا عِلَّةً في مَنعِ الصَّرفِ؛ لِخُرُوجِه بِهمَا عَمَّا هوَ عَلَيه.

وَوَجهٌ آخَرُ، وَهوَ أنَّ المَقصُودَ بِالتَّعريفِ؛ لِيَكُونَ عِلَّةً في تَركِ صَرفِ الاسمِ وَإسقَاطِ بَعضِ إعرَابِه عَنه، فَلا بُدَّ مِن أن يكُونَ غَايَةً في القُوَّةِ؛ ليكُونَ مُؤَثِّرًا فيمَا قُلنَاه، وَلَيسَ يُوجَدُ فِي المَعَارِفِ المُعربَةِ أقوَى مِن تَعريفِ العَلَميَّةِ، فَلا جَرَمَ وَجَبَ اعتِبَارُها دُونَ غَيرِها.

التَّقريرُ الثَّانِي: في بَيَانِ أنَّها مُنحَصِرَةٌ أم لا؟

قَالَ الشَّيخُ[3]: « وَهذَا إنَّما يكُونُ إذَا لَم يُجعَل[4] تَعريفُ التَّوَابعِ أصلًا، فَأمَّا إذا اعتُدَّ بِه في مَنعِ الصَّرفِ انضَمَّ إلى العَلَميَّةِ تَعريفُ التَّوكِيدِ »، وَهذِه مِنَ الشَّيخِ إشَارَةٌ إلى خِلافِ النُّحَاةِ فِي ذَلِكَ، وَفِيه مَذهبَانِ:

المَذهبُ الأوَّلُ: أنَّ العَلَميَّةَ مُنحَصِرَةٌ عَلَى التَّعريفِ في تَركِ الصَّرفِ، فَلا تقُومُ

---

(١) انظر هذا المذهب في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ١/ ٢٣٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٧٨، والنجم الثاقب ١/ ١٤٢.

(٢) قال الرضي في شرحه ١/ ١٤١: « وأما عند المصنف، فيمكن منع صرفهما، لأنه قال: هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما، لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف ». وانظر المسألة في المقاصد الشافية ٥/ ٥٧٨.

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٨٧.

(٤) في الأصل: (يحصل).

غَيرُها مَقَامَها في ذَلِكَ، وَهذَا هـوَ المحكِـيُّ عَن أبِـي عَليٍّ الفَارِسيِّ[١]، وَقَـالَ: إنَّ (أجمَعَ) مُعرَّفٌ بِالعَلَميَّةِ، وَعَلَى هذا لا يُحتَاجُ إِلَى تَقيِـيـدٍ في تَعريفِ مَا لا يَنصَرِفُ؛ لأنَّـه بِالعَلَميَّـةِ في كُلِّ مَوضعٍ، وَحُجَّتُـه عَلَى هذَا هوَ أنَّ (أجمَعَ) وَ(جُمَعَ) مُعَرَّفَانِ بِغَيرِ آلَـةٍ للتَّعريفِ فيهِمَا، فَأشبَهَا تَعريفَ الأعلام؛ فَلِهذَا كَانَا مُندَرِجَينِ تَحتَ الأعلامِ.

المَذهبُ الثَّاني: أنَّ تَعريفَهمَا مَا كَانَ [و٤٤] إلَّا مِن جِهةِ الإضَافَةِ، وَهذا هوَ رَأيُ الخَليلِ وَسيبَوَيه، قَالَ سيبَوَيه[٢]: وَسَألتُـه، يَعني الخَليلَ، عَن أجمَعَ وَجُمَعَ، فَقَالَ: « همَا مَعرِفةٌ بِمَنزِلَةِ كُلِّهم »، وَهذَا تَصريحٌ بِأنَّهمَا في مَعنَى الإضَافَةِ، وَهذَا هوَ رَأيُ الشَّيخِ[٣]، وَهوَ المختَارُ، وَهوَ تَعويلُ أكثَرِ النُّحَاةِ. وَتَـكُونُ العِلَّـةُ في امتِنَاعِ صَـرفِ (جُمَعَ) هي[٤] العَدلُ وَالصِّفَةُ كَـ(أُخَرَ)، وَفي (أجمَعَ) الصِّفَةُ وَالوَزنُ كَـ(أحمَرَ).

فَـأمَّا مَن قَالَ مِنَ النُّحَاةِ بِكَونِه اسمًا غَيرَ صِفَةٍ[٥]، وَأنَّه في مَعنَى الإضَافَةِ، فَالعِلَّـةُ المَانعَةُ مِن صَرفِه كَونُـه في مَعنَى الإضَافَـةِ مَعَ الوَزنِ في (أجمَعَ)، وَمَعَ العَدلِ في (جُمَعَ)، وَعَلَى هذا لا بُدَّ مِن تَقييـدٍ، فَيُـقَالُ: العَلَميَّةُ مَانعَةٌ مِن الصَّرفِ، وَمَا في مَعنَى الإضَافَـةِ كتَعريفِ التَّوكيـدِ، وَلا مَعنَى للعَلَميَّـةِ فيهِمَا؛ لأنَّ الأعلامَ إمَّا أعيَانٌ كَـ(زَيـدٍ) وَ(عَمرٍو)، وَإمَّا أجنَاسٌ كـ(أُسَامَةَ) وَ(ثُعَالَـةَ)، وَ(أجمَعُ) وَ(جُمَعُ)

---

(١) انظر رأي الفارسي في الوافية لركن الدين (رسالة) ٣٨، والنجم الثاقب ١/ ١٤٢.

(٢) يقول سيبويه ٣/ ٢٠٣: « وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة فأجمع ههنا بمنزلة كلهم ».

(٣) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨٧.

(٤) في الأصل: (هو).

(٥) انظر هذا المذهب في توضيح المقاصد ٢/ ٩٧٥، قال في الهمع ٣/ ١٦٨: « وقيل بالعلمية لأنها أعلام للتوكيد علقت على معنى الإحاطة بما يتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان » وانظر الخلاف في ابن يعيش ٣/ ٤٥، والصفوة الصفية ١/ ٧٢٩، والارتشاف ٤/ ١٩٥١.

لَيسَ مِن ذَلِكَ القَبيلِ، فَبطَلَ كَونُهمَا عَلَمَينِ.

المَرتَبَةُ الخَامِسَةُ: العُجمَةُ:

وَشَرطُها أن تَكُونَ عَلميَّةً في العَجميَّةِ، وَتحرُّكِ الأوسَطِ، أو الزِّيادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ، فَـ(نُوحٌ) مُنصَرِفٌ، وَ(شَتَـرُ)[1] وَ(إِبرَاهيمُ) مُمتَنِعٌ.

وَاعلَم أنَّ العَـرَبَ قَـد استعمَلَت كَـثِيـرًا مِـنَ الألـفَـاظِ العَـجَميَّـةِ، وَعَرَّبَـتها بِـلِسَانِها.

وَحكَى ابنُ البَاقِلَّانِـيِّ[2] مِنَ الأشعَرِيَّـةِ أنَّـه أنكَرَ وُرُودَها فِـي القُرآنِ[3]، وَهذَا خَطَأٌ، فَإنَّ (المشكَاة)[4]، وَ(السِّجِّيل)[5]، وَ(الإنجيلَ)، وَ(الإستَبرَق)[6]، وَ(القِسطَاس)[7] أسمَاءٌ غَيرُ عَرَبيَّـةٍ، وَقَد رَامَ إجرَاءَها عَلَى لُـغَةِ العَرَبِ، وَتَـكَلَّفَ لَها أوزانًا، وَهذَا تَعسُّفٌ لا حَاجَةَ إِلَيـه.

فَإِذَا عَرَفتَ هذَا فَالعُجمَةُ إِنَّمَا تَـكُونُ مَانعَةً مِنَ الصَّرفِ بِاعتِبَارِ شَرَائِطَ ثَلاثٍ، نَذكُرُها بِمَعُونَـةِ اللَّه:

---

(١) في معجم البلدان ٧/ ٣٢٥:

« شَتَـرُ: بالتحريك، والتاء المثناة، وآخره راء: قلعة من أعمال أرّان بين برذعة وكنجة، ينسب إليها السلفيّ يوسف الصيرفي ».

(٢) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر، قاضٍ، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الاشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. من كتبه إعجاز القرآن. كانت وفاته في بغداد سنة ثلاث وأربعمائة. انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٩، والأعلام ٦/ ١٧٦.

(٣) انظر: التقريب والإرشاد للباقلاني ١/ ٤٠٣ وما بعدها.

(٤) المِشكاة: الكُوَّة، بلسان الحبشة. أدب الكاتب ٤٩٦.

(٥) السِّجّيل: بالفارسية « سَنك » و« كِلّ » أي: حجارة وطين. أدب الكاتب ٤٩٦.

(٦) الإستَبرَقُ: الديباجُ الغليظ، فارسيٌّ معربٌ. الصحاح (استبرق).

(٧) القُسطاس والقِسطاس: الميزان روميّ معرب. المخصص ٣/ ٤٤٠.

الشَّرِيطَةُ الأُولَى: أن تَكُونَ العَلَمِيَّةُ مُلازِمَةً لَها في الأصلِ، مَنقُولَةً مَعَها، فَلا تُؤَثِّرُ مَعَ عَلَمِيَّةٍ مُتجَدِّدَةٍ، كَمَا لَو سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(ديبَاج)[١] وَ(إستَبرَق)، وَلا تكُونُ مُؤَثِّرَةً مَعَ الصِّفَةِ، كَـ(سِفسِيرَ)[٢] وَ(فَلسَفَ)[٣]، وَلا مَعَ وَزنِ الفعلِ كَـ(بَقَّمَ)[٤]، وَلا مَعَ زِيَادَةِ الألِفِ وَالنُّونِ كَـ(صَولَجَانَ)[٥]، وَلا مَعَ التَّأنيثِ كَـ(صَنجَةَ)[٦].

وَلا تُؤَثِّرُ إِلَّا مَعَ العَلَمِيَّةِ اللَّازِمَةِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ؛ لِأنَّه إِذَا نُقِلَ غَيرُ عَلَمٍ اعتَورَته أحكَامُ كَلامِ العَرَبِ مِنَ الإِضَافَةِ وَاللَّامِ وَالتَّنوينِ، فَصَارَ كَأَنَّه مِن جِنسِه، فَضَعُفَ أمرُ العَجَمِيَّةِ، [ظ ٤٤] وَزَالَ اعتِبَارُها، بِخِلافِ (خَالِدٍ) إِذَا نُقِلَ عَلَمًا، فَإِنَّ أمرَها يَقوَى بِذَلِكَ؛ وَلأَنَّ العُجمَةَ إِذَا صَاحَبَته مِن الأصلِ ظَهرَ أمرُ التَّركِيبِ، فَيَقوَى مِن أجلِ ذَلِكَ تَأثِيرُها فِي مَعنَى الصَّرفِ.

الشَّرِيطَةُ الثَّانِيَةُ: أن يكُونَ زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ، يُحترَزُ عَمَّا يكُونُ ثُلاثِيًّا مِنه، سَوَاءٌ كَانَ مُتَحَرِّكَ الأوسَطِ أو سَاكِنَه، فَفِيه كَلامٌ سَنُقَرِّرُه، وَهذا تَجويزُهم لُغَةً في: (إبرَاهِيمَ)، وَ(إسحَاقَ)، وَ(يَعقُوبَ)، وَ(جِبريلَ)، وَغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا هوَ زَائِدٌ عَلَى الثَّلاثَةِ.

وَإِنَّمَا اشتُرِطَتِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ لِمَا يكُونُ في الثُّلاثِيِّ مِن مَزِيدِ الخِفَّةِ؛ فَلِهذا امتَنعَ صَرفُه لَمَّا زَادَ عَلَى ثَلاثَةِ أحرُفٍ؛ وَلأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلاثَةِ لَمَّا كَانَ مُشتَرَطًا في

---

(١) الدِّيبَاج من الدَّبج: وهو النَّقش والتزيينُ، قال أحمد بن يحيى، الدِّيباج فارِسيٌّ. المخصص ١/ ٣٨٨.

(٢) السِّفسير بالفارسية: السِّمسار. أدب الكاتب ٣٨٧.

(٣) الفَلسَفَة: الحِكمة، أعجمي، وَهوَ الفَيلسوف وَقَد تَفَلسَفَ. اللسان (فلسف).

(٤) البقم: صبغ معروف، وفي اللسان (البقم): « قال الجوهري: قلت لأبي علي الفسوي: أعربي هو؟ فقال: معرب ».

(٥) في تهذيب اللغة ١٠/ ٢٩٨: « الصَّولَجَانُ: عَصًا يُعطَفُ طَرَفُها يُضرَبُ بها الكُرَةُ عَلَى الدَّوابِّ، فَأما العَصَا الَّتي اعوَجَّ طرُفها خِلقةً في شَجَرَتها فَهيَ محِجَنٌ. (قلت): والصَّولَجَانُ والصَّولَجُ، والصُّلَّجَةُ كلها معرَّبةٌ ».

(٦) صَنجَةُ الميزَانِ مَا يُوزَنُ بِه مُعرَّبٌ. مختار الصحاح (صنج).

التَّـأنِيثِ وَجَبَ اشتِرَاطُـه في العُجمَةِ، وَالجَامِعُ بَينَهمَا أَنَّ كُـلَّ وَاحِـدٍ مِنهمَا مَشرُوطٌ في تَـأثيرِه فِـي مَنـعِ الصَّرفِ بِالعَلَميَّـةِ.

الشَّريطَةُ الثَّالِثَـةُ: أن يكُونَ مُتحَرِّكَ الوَسَطِ مَهمَا كَانَ ثُلاثِـيًّـا، قَالَ الشَّيخُ[(١)]: « وَأَمَّا اعتِبَارُ تَحرُّكِ الأوسطِ فَلِمَا في مُخالفَتِها مِنَ الخِفَّةِ الَّتي قَاوَمت أَحَدَ السَّببَينِ ».

وَاعلَم أَنَّ مَا كَانَ ثُلاثيًّا مِنَ الأسمَاءِ العَجَميَّةِ فَفيه لِلعُلَمَاءِ مَذهبَانِ:

المَذهبُ الأوَّلُ: أَنَّه يَجِبُ صَرفُه، سَوَاءٌ كَانَ مُتحَرِّكَ الأوسَطِ أو سَاكِنَه، وَهذَا هوَ المَحكيُّ عَن أبي سَعيدٍ السِّيرَافيِّ[(٢)]، وَأبي القَاسِمِ بنِ بَرهانَ[(٣)]، وَالمَوصِليِّ صَاحِبِ الغُرَّةِ[(٤)]، وَحكَاه ابنُ مَالِكٍ عَن ابنِ خَرُوفٍ[(٥)]، وَاستَقوَاه، وَقَالَ[(٦)]: إِنَّه مَذهبُ المُتَقدِّمينَ مِنَ النُّحَاةِ.

وَحُجَّتُهم عَلَى ذلِكَ هوَ أَنَّ مَا هذا حَالُه لَو كَانَ جَائِزًا لَوَقَعَ، فَلمَّا لَم يَقَع في مَنظُومٍ وَلا مَنثُورٍ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّه غَيرُ جَائِزٍ، وَأَنَّه مَحكُومٌ بِصَرفِه بِكُلِّ حَالٍ.

المَذهبُ الثَّاني: مَنعُ صَرفِه إِذا كَانَ مُتحَرِّكَ الوَسَطِ عَلَى جِهةِ الوُجُوبِ، وَهذا هوَ

---

(١) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٣.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٤٥٨.

(٤) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية مخطوط لوح ٣٢ و: « وكلام يحيى يؤذن بأن الثلاثي الأعجمي المتحرك الأوسط غير منصرف، ونص ابن بابشاذ خلافه، وقوله الحق؛ لقلة العدد وخفة التذكير ».

(٥) هو أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن خروف الإشبيلي، إمام النحو، محقّق مدقّق، مشارك في الأصول، تخرّجَ على ابن طاهر الخِدبّ. له: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل، وغيرهما. وهو من نُظراء الجزولي. مات سنة تسع أو عشر وستمائة. (انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٦، والبغية ٢/ ٢٠٣).

(٦) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٠: « وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي - مطلقًا - السيرافي وابن برهان، وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفًا ».

الَّذي يُشيرُ إلَيـه كَلامُ عَبدِ القَاهر[١]، وَالزَّمَخشَريِّ[٢]، وَابنِ الحَاجِبِ[٣].

وَحُجَّتُهم عَلَى ذَلِكَ هوَ أنَّه لَمَّا تَحرّكَ وَسَطُه قَامَت الحَركَةُ مَقَامَ الحَرفِ الرَّابعِ؛ فَلِهذا امتَنعَ صَرفُـه؛ وَلأنَّه مَعَها في حُكمِ المُستَثقَلِ، كَمَا كَانَ في المؤنَّثِ، في نَحوِ: (سَقَرَ) وَ(قَدم).

وَأمَّا إِذَا كَانَ سَاكِنَ الوَسَطِ كَـ(نُوحٍ) وَ(لُوطٍ) فَفيـه قَولانِ:

أحَدُهمَا: أنَّه يَجِبُ صَرفُـه؛ لأنَّ السُّكُونَ قَد قَاوَمَ أحَدَ السَّبَبَـينِ؛ وَلِهذَا [و٤٥] كَانَتِ الحَركَةُ شَرطًا في مَنعِ صَرفِـه، وَقَد فُقِدَت، فَوَجَبَ صَرفُـه، وَهذا هوَ الَّذي يُشيرُ إِلَيـه كَلامُ الشَّيخِ في المُقَدِّمَـةِ وَشَرحِها[٤].

وَثَانيهمَا: أنَّ فِيـه الـوَجهيـنِ: الصَّـرفَ وَتَـركَـه، وَنَـزَّلُـوه مَنـزِلَـةَ (هِنـدٍ) وَ(دَعـدٍ)، وَهـذا هـوَ المَحكِيُّ عَـنِ الشَّيخَيـنِ عَـبدِ القَاهـرِ[٥] وَالـزَّمَخشَـريِّ[٦]، وَالمختَـارُ انحِتَـامُ مَـنعِ صَرفِـه عِـنـدَ تَـحَـرُّكِ وَسَطِـه؛ لِمَا يَحصُلُ فِيـه مِـن مَـزيـدِ الثِّـقَـلِ بِالحَركَةِ، وَوُجُوبِ صَرفِـه عِندَ سُكُونِـه؛ لِمُقَاوَمَةِ السُّكُونِ أحَدَ السَّبَبَـينِ، وَيَنقَطِعُ شَبَهه بِالمؤنَّثِ؛ لِأنَّ العُجمَةَ سَبَبٌ ضَعيفٌ بِخِلافِ التَّأنيثِ، فَإنَّـه سَبَبٌ قَويٌّ، وَمِن ثَمَّ اعتُبِرَ مُلازَمَـةُ العُجمَةِ للعَلَمِـيَّـةِ في الأصلِ، بِخِلافِ التَّأنِيثِ، فَافتَـرَقَا.

المرتَبَةُ السَّادِسَةُ: الجَمعُ:

وَشَرطُه صيغَـةُ مُنتَهى الجُمُوعِ، بِغَيرِ تَاءٍ، كَـ(مَسَاجِدَ) وَ(مَصَابِيحَ)، وَأمَّا

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٩٢.

(٢) انظر المفصل ٣٦.

(٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٨٨.

(٤) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٨٩.

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٩٤.

(٦) انظر المفصل ٣٦.

نَحوُ: (فَـرَازِنَةٍ) فَمُنصَرِفٌ، وَ(حَضَاجِرَ) عَلَمًا للضَّبُعِ غيرُ مُنصَرِفٍ؛ لأنَّه مَنقُولٌ عَنِ الجَمعِ، وَ(سَرَاوِيلُ) إِذَا لَم يُصرَف، وَهوَ الأكثرُ، فقَد قيلَ[1]: أعجَميٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِه، وَقيلَ: عَرَبيٌّ، جَمعُ (سِروَالَـةٍ) تَقديرًا، فَإِذَا صُرِفَ فَلا إِشكَالَ، وَنَحوُ: (جَوَارٍ) رَفعًا وَجَرًّا مِثلُ: (قَاضٍ).

اعلَم أنَّ هذَا الجَمعَ هو مِمَّا تَقُومُ فيه العِلَّةُ الوَاحِدَةُ مَقَامَ عِلَّتَينِ، فَـنَـذكُـرُ صيغَـتَـه، ثُمَّ نَذكُـرُ عِلَّـةَ مَنعِه مِنَ الصَّرفِ، ثُمَّ نَذكُرُ حُكمَه إِذا كَانَ مُنفَرِدًا، ثُمَّ نُردِفُـه بحُكمِه إِذا كَانَ مُعتلًّا، فَهذِه تَنبيهاتٌ أربعَةٌ:

التَّنبيه الأوَّلُ: في بَـيَـانِ صيغَتِـه:

وَاعلَم أنَّ هذا الجَمعَ إِنَّمَا يكُونُ مَانعًا مِنَ الصَّرفِ إِذا كَانَ جَمعَ تكسيرٍ، ثَالِثُ حُرُوفِه ألِفٌ، بَعدَ الألِفِ حَرفَانِ، أو حَرفٌ مُشَدَّدٌ مِن حَرفَينِ، أو ثَلاثَـةُ أحرُفٍ أوسَطُها سَاكِنٌ بِغَيرِ يَاءٍ، وَلا يَاءِ نِسبَـةٍ، فَمَتَى كَانَ حَاصِلًا عَلَى هذِه الصِّيغَةِ كَانَ مَانعًا مِنَ الصَّرفِ، وَمَتَى انخَـرَمَ وَصفٌ مِن هذِه القُـيُـودِ لَم يكُن مَانعًا، وَلِنُـفَسِّـر هـذِه القُـيُـودَ، فَـنَـقُولُ:

قَولُـنَـا: (جَمعٌ)، نَحتَرِزُ بِه عَنِ المُفرَدِ. وَقَولُـنَـا: (تكسيرٌ) نَحتَرِزُ عَنِ السَّلامَةِ، فَإِنَّـه يكُونُ مُنصَرِفًا لِسَلامَتِه، وَقَولُنَا: (ثَالِثُ حُرُوفِه ألِفٌ) نَحتَرِزُ [ظ٤٥] عَن مِثلِ: (حُمُرٍ) وَ(قُـذُلٍ)، في جَمعِ (حِمَارٍ) وَ(قَذَالٍ)، فَإِنَّـه لا ألِفَ فِـيها. وَقَولُـنَـا: (بَعدَ الألِـفِ حَرفَـانِ)، نَحـتَـرِزُ بِه عَـمَّـا إِذَا كَانَ بَعدَ ألِـفِـه حَرفٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّـه يكُونُ مُنصَرِفًا، كَقَولِكَ: (جِفانٌ) وَ(رُفَاتٌ). وَقَولُنَا: (أو حَرفٌ مُشَدَّدٌ مِن حَرفَين)؛ لِـيَـدخُلَ فِـيـه مِثلُ قَولِـنَـا: (ذَوَاتٌ) وَ(سَنوَاتٌ)، فَإِنَّهمَا بِمَنزِلَـةِ حَرفَينِ، لَـكِن أُدغِمَ أحَدُهمَا في الآخَرِ. وَقَـولُـنَـا: (أو ثَلاثَـةُ أحرُفٍ

---

(١) الأول قول سيبويه والمبرد والزجاج. انظر سيبويه ٢/ ١٦، والمقتضب ٣/ ٣٢٦، وما ينصرف ٤٦، والقول الثاني منسوب للمبرد في شرح الرضي ١/ ١٥١، وانظر المقتضب ٣/ ٣٤٥ - ٣٤٦.

أوسَطُها سَاكِنٌ)؛ ليَدخُلَ فيه نَحوُ قَولِنَا: (مَصَابيحُ) وَ(كَرَاديسُ)، فَإِنَّ هذِه اليَاءَ هيَ المَدَّةُ في (مِصبَاحٍ) وَ(كُردُوسٍ) انقَلَبَت يَاءً، وَلا تكُونُ ثَلاثَـةُ أحرُفٍ بَعدَ الألِـفِ إِلَّا إِذا كَانَ أوسَطُها سَاكِـنًا؛ لأنَّ أَلِفَ التَّـكسيرِ تَـأتي مُتوَسِّطَةً بَينَ صَدرِ الكَلِمَةِ وَعَجُزِها، فَلا تكُونُ ثَلاثَـةٌ إِلَّا عَلَى هذِه الهيئَةِ؛ لأنَّها بِمَنزِلَةِ المعدُومِ.

وَقَولُـه: (بِغَيرِ تَاءٍ) يَحترِزُ به عَن مِثلِ: (صَيَاقِلَةٍ)[1] وَ(قَشَاعِمَةٍ)[2]، فَإِنَّ مَا هذِه حَالُـه مُنصَرِفٌ؛ لِشَبَهِـه بِالمُفرَدِ في وَزنِـه كـ(رفاهيـةٍ)[3] وَ(كَرَاهـيَـةٍ)؛ فَلِهذَا كَانَ مُنصَرِفًا.

وَقَولُنَا: (يَـكُونُ بِمَنزِلَةِ المفرَدِ)؛ لِأنَّ اليَاءَ تُصَيِّرُه في حَـيِّـزِ المفرَدَاتِ، مِن حَيثُ كَانَتِ النِّسبَةُ لا تَـكُونُ إِلَّا في المفرَدَاتِ دُونَ الجُمُوعِ، فَمَتَى كَانَت صيغَتُه مُحرِزَةً لِهذِه القُيُودِ وَجَبَ القَضَاءُ بعَدَمِ صَرفِه.

التَّنبيه الثَّانِـي: في بَـيَـانِ العِـلَّـةِ فِـي مَنعِ صَرفِـه:

وَللنُّحَاةِ في ذَلِكَ وَجهانِ:

أَحَدُهمَا: أن يُقَالَ: إِنَّـه صيغَةُ مُنتَهى الجُمُوعِ، وَغَرَضُهم بِذلِكَ أن يكُونَ عَلَى صيغَةِ جَمعٍ يَمتَنِعُ جَمعُها عَلَى التكسيرِ، يُحتَرَزُ به عَن مِثلِ: (خَوَالِفَ) وَ(صَوَاحِبَ)، فَإِنَّها قَد جُمِعَت جَمعَ السَّلامَةِ مَعَ كَونِـها عَلَى هذا الجَمعِ، فكَأنَّها قَد جُمِعَت مَرَّتَينِ إِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّحقيقِ كَـ(أكلُبٍ، وَأَكَالِبَ)، وَ(أنعَامٍ، وَأَنَاعِيمَ)، وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّقديرِ كَـ(مَسَاجِدَ) وَ(أفَاضِلَ)، وَهذَا هوَ الَّذي أشَارَ إِليه الشَّيخُ في الأمِّ وَشَرحِها[4]، وَهوَ

---

(١) صَقَلت السَّيفَ أصقُله صَقلًا فهو صَقيل ومَصقُول وصانعُه الصَّيقَل والجمع صياقِلَةُ. المخصص ٢/ ١٧.

(٢) القَشعَمُ من النسور والرجال: المُسِنُّ. الصحاح (قشعم).

(٣) في الأصل: (كرباعية).

(٤) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٩١.

رَأيُ المَوصِليِّ صَاحِبِ الغُـرَّةِ[١].

وَثَانيهمَا: أنَّه إنَّمَا امتَنعَ صَرفُـه؛ لأنَّه لا نَظِيـرَ لَـه في الآحَادِ، وَهذا هوَ رأيُ الأكثَـرِ مِن مُتقَدِّمي النُّحَاةِ، كَالفَارِسيِّ[٢]، وَغَيرِه، وَرَأيِ المَغرِبِـيِّ[٣] صَاحِبِ الدُّرَّةِ مِنَ المتَـأخِّرينِ، وَهوَ مَنقُوضٌ بِمِثلِ قَولِنَا: (أفلُسٌ)، فَإنَّـه لا نَظِيـرَ لَـه في الآحَادِ، [و٤٦] فكَانَ يَلزَمُ ألَّا يكُونَ مُنصرِفًا، وَهوَ مُحَالٌ. وَأجَابَ بَعضُهم عَن مَا ذكَرنَاه بِمِثلِ قَولِنَا: (أبلُمَةٌ) في لُغَةٍ رَديَّـةٍ، وَهوَ خَوصُ المُقلِ، وَتَاءُ التَّأنيثِ لا عِبرَةَ بِها؛ لِكَونِها زَائِدَةً، فَقَد صَحَّ مَجيءُ (أفعُل) في الوَاحِدِ، وَهذا فَاسِدٌ؛ لِأوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أمَّا أوَّلًا فَلِأنَّها لُغَةٌ رَديَّـةٌ، وَالكَثِـيـرُ فِـيها أُبُلُمَةٌ، بِضَمِّ الهمزَةِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّه نَادِرٌ، وَالنَّادِرُ لا يُعوَّلُ عَلَيه؛ لأنَّه بِمَثَابَـةِ مَا لَم يكُن.

وَأمَّا ثَالِثًا فلِأنَّ التَّاءَ إذَا كَانَت مُوجِبَةً لِصَرفِ (فَرَازِنَةٍ)؛ لِكَونِـه[٤] مُشبهًا للمُفرَدِ لِأجلِها، فَيَجِبُ أن تكُونَ التَّاءُ في نَحوِ: (أبلُمَةٍ) مُخرِجَةً لَه عَن مُشَابَهَةِ (أفلُسٍ)، وَإن كَانَت مُفرَدَةً؛ لِكَونَه اسمًا مُفرَدًا، فَكَيفَ يُقَالُ بِأنَّ لَـه نَظيرًا في الآحَادِ؟! فَيَبطُلُ مَا جَعَلُوه عِلَّـةً في مَنعِ الصَّرفِ، وَصَحَّ مَا قُلنَاه مِن قَبلُ، وَعَلَى هذَا فَإنَّ كَونَـه جَمعًا عِلَّـةٌ، وكَونُـه لا يُجمَعُ في حَالٍ عِلَّـةٌ أُخرَى، فَقَد اجتَمَعَ فِيـه عِلَّتَانِ في التَّقديرِ.

التَّنبيه الثَّالِثُ: في حُكمِه إذَا كَانَ مَوضُوعًا عَلَى اسم مُفرَدٍ:

اعلَم أنَّ الجَمعَ إذَا كَانَ مُسَمًّى بِه مُفرَدٌ فَهوَ يَرِدُ إشكَالًا عَلَى مَنعِ الصَّرفِ، وَقَد أورَدَ الشَّيخُ مِن ذَلِكَ صُورتَينِ:

---

(١) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٣١ و.

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٣٠٣.

(٣) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ٢٧:

وهكذا الجمع العديم المثل ... في المفردات ما له من شكل

(٤) في الأصل: (لكونه).

الصُّورَةُ الأُولَى: (**حَضَاجِرُ**)، فَإِنَّـه عَلَمٌ للضَّبعِ، وَهوَ غَيـرُ مُنصَرِفٍ، وَتَوجيـه الإِشكَالِ فيه مِن جِهةِ أَنَّ الجَمعَ إِنَّمَا كَانَ مَانعًا مِنَ الصَّرفِ بِاعتِبَارِ الجَمعيَّةِ، وكَونِه صيغَةً لِمُنتَهى الجُمُوعِ، وَالجَمعيَّةُ زَائِلةٌ عَنه إِذَا كَانَ عَلَمًا.

وَلا يُمكِنُ أن يُقَالَ: إِنَّما لَم يَنصَرِف؛ لأَنَّه صيغَةُ مُنتَهى الجُمُوعِ؛ لأَنَّ مَا هذَا حَالُـه فَهوَ شَرطُ الجَمعِ المَانعِ مِنَ الصَّرفِ، فَلا يُعقَلُ تَأثيرُ الشَّرطِ مِن غَيرِ سَبَبه، ولا يُمكِنُ كَونُه مَانعًا، فَإِذَن لا بُدَّ مِن وُجُودِ الجَمعيَّةِ حَتَّى يكُونَ الشَّرطُ وَالسَّببُ حَاصِلَينِ جَميعًا.

وَالجَوَابُ أَنَّا نَقُولُ: إنَّ الجَمعيَّةَ فيه مُقَدَّرَةٌ؛ لأَنَّ (حَضَاجِرَ) في الأَصلِ جَمعٌ لـ(حَضجَرٍ)، وَهوَ عَظيمُ البَطنِ، وَسُمِّيَتِ الضَّبُعُ (حَضَاجِرَ) لِكِبَرِ بَطنِها؛ فَلِهذَا قُلنَا: إِنَّه مَنقُولٌ عَنِ الجَمعِ، وَالأَسمَاءُ المنقُولةُ عَنِ الجَمعِ يَجِبُ فيها مُلاحَظَةُ الأَصلِ في اعتِبَارِ الجَمعيَّةِ، كَمَا أَنَّ الأَسمَاءَ المنقُولةَ عَنِ الصِّفَاتِ [ظ٤٦] يُلاحَظُ فيها الأَصلُ؛ وَلِهذَا لُوحِظَتِ اللَّامُ في الأَسمَاءِ المَنقُولَةِ إِمَّا عَلَى جِهةِ الوُجُوبِ مُلاحَظَةً لِلجِنسيَّـةِ، كَـ(الثُّرَيَّا) وَ(الصَّعِقِ)، وَإِمَّا عَلَى جِهةِ الجَوَازِ مُلاحَظَةً للوَصفيَّةِ وَالمصدَريَّةِ، كَـ(العَبَّاسِ)، وَ(المظَفَّرِ)، وَ(الفَضلِ)، وَ(العَلاءِ)، إِلَّا أَن يَمنَعَ مَانعٌ عَن مُلاحَظَةِ الأَصلِ، كَمَا كَانَ في نَحوِ: (حَاتِمٍ) إِذا سُمِّيَ بِه، فَإِنَّ العَلَميَّةَ تَمنَعُ مِن مُلاحَظَةِ الوَصفيَّةِ؛ لِكَونِها مُضَادَّةً لَها مِن جِهةِ أَنَّ العَلَميَّةَ مُستَقِلَّـةٌ، وَالصِّفَةَ تَابِعَةٌ، وَالاستِقلالُ يُضَادُّ المتَابعَةَ، فَإِذَن المَانعُ مِن صَرفِ (حَضَاجِرَ) الجَمعيَّةُ المُقَدَّرَةُ، كَمَا لَو سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(مَسَاجِدَ)، فَإِنَّـه يَمتَنعُ صَرفُه أيضًا؛ لَمَا تَقَدَّرَ فيه مِنَ الجَمعِ. وَهذا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه[1]: « مَا لَم يَمنَع مَانعٌ كَحَاتِمٍ » يُشيرُ بِه إِلى مَا قُلنَاه.

لا يُقَالُ: فَإِذَا كَانَتِ العَلَميَّةُ مُضَادَّةً للوَصفيَّـةِ، كمَا ذكَرتُم، فَهكَذَا أيضًا الجَمعيَّـةُ فَإِنَّها مُضَادَّةٌ للعَلَميَّةِ مِن جِهةِ أَنَّ العَلَميَّـةَ دَالَّـةٌ عَلَى الوَحدَةِ، وَالجَمعيَّةُ دَالَّـةٌ عَلَى

---

(١) شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٩٥.

التَّعَدُّدِ، فَإِذَن وَجَبَ صَرفُ (حَاتِمٍ) لِبُطلانِ الوَصفيَّةِ عِندَ قَصدِ التَّسميَةِ، فيَجِبُ صَرفُ (حَضَاجِرَ)؛ لِبُطلانِ الجَمعيَّةِ عِندَ قَصدِ التَّسميَةِ بِه؛

لأنَّا نقُولُ: وَلا سَواءٌ، فَإِنَّ العَلَميَّةَ إِنَّما تُضادُّ مَعنَى الوَصفيَّةِ، وَلَفظُ الوَصفيَّةِ غَيرُ كَافٍ في مَنعِ الصَّرفِ بِخِلافِ الجَمعيَّةِ، فَإِنَّ العَلَميَّةَ، وَإِن كَانَت مُضَادَّةً لِمَعنَاها، لكِنَّ لَفظَها كَافٍ في مَنعِ الصَّرفِ، فَافتَرَقَا، فَهذَا حَاصِلٌ في (حَضَاجِرَ)؛ فَلِهذَا انصَرَفَ (حَاتِمٌ)، وَلَم يَنصَرِف (حَضَاجِرُ).

وعَلَى هذا تَكُونُ العِلَّةُ في مَنعِ صَرفِ مُكَبَّرِ[1] الصِّيغَةِ مَع مُرَاعَاةِ مَعنى الجَمعيَّةِ، وفي مَعرِفَةٍ إذا سُمّيَ بِه مُرَاعَاةُ الصّيغَةِ لا غَيرُ؛ لأنَّ الجَمعَ لَه صيَغٌ مَخصُوصَةٌ تُخَالِفُ المُفردَ؛ فلهذا وَجَبَ مُرَاعَاتُها، بِخِلافِ الصِّفَةِ، فَإِنَّه لَيسَ لَها صيغَةٌ تُخَالِفُ الاسمَ، فَلِهذَا لَم تَجِب مُرَاعَاتُها، فَافتَرَقَا.

فَإِن زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ العِلَّةَ في امتِنَاعِ صَرفِ (حَضَاجِرَ) إِنَّما هوَ مِن أَجلِ العَلَميَّةِ وَالتَّأنيثِ مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى تعَسُّفِ تَقديرِ الجَمعيَّةِ وَإِثبَاتِها، كَمَا قُلتُم.

وَجَوَابُه مِن وَجهينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ فيه تَأنيثًا؛ لأنَّه عَلَمُ جِنسٍ للضَّبُعِ، وَمِن حَقِّ عَلَمِ الجِنسِ أن يكُونَ مَوضُوعًا عَلَى القَدرِ المشتَرَكِ بَينَ المُذكَّرِ وَالمؤنَّثِ؛ فَلِهذَا حكَمنَا بِبُطلانِ تَأنيثِه.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّا لَو سَلَّمنَا تَأنيثَه، فكَانَ يَلزَمُ صَرفُه عِندَ تَنكيرِه؛ لِبُطلانِ العَلَميَّةِ بِالتَّنكيرِ، وَبُطلانِ التَّأنيثِ [و٤٧]؛ لأنَّه مَشرُوطٌ في تَأثيرِه بِالعَلَميَّةِ، فَلَمَّا عَلِمنَا أَنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ، وَإِن نُكِّرَ، دَلَّ عَلَى بُطلانِ هذِه المقَالَةِ، وَأَنَّ العِلَّةَ فيه مَا ذكَرنَاه مِنَ الجَمعيَّةِ إِمَّا مُحقَّقةً وَإِمَّا مُقَدَّرَةً بِاعتِبَارِ الصِّيغَةِ الَّتي أوجَبنَا مُلاحَظَتَها عِندَ التَّسميَةِ، كَمَا مرَّ تَقريرُه.

الصُّورَةُ الثَّانيَةُ: (سَرَاويلُ)، فَإِنَّه في الإِشكَالِ عَلَى قَاعِدَةِ الجَمعِ مِثلُ: (حَضَاجِرَ)،

---

(١) في الأصل: (منكره).

قَالَ الشَّيخُ: « بَل هوَ أدخَلُ في الإِشكَالِ مِن (حَضاجِرَ) »[١]، وَلَم يَذكُر وَجهه، وَلَعَلَّه أدخَلُ مِنه في الإِشكَالِ إِذا لَم يُصرَف، مِن جِهةِ أنَّه يُمكِنُ أن يُقَالَ في (حَضاجِرَ): إِنَّمَا لَم يَنصَرِف للتَّعريفِ وَالتَّأنيثِ، كَمَا قَرَّرناه، بِخِلافِ (سَرَاويلَ)، فَإِنَّه لا يُمكِنُ تَقديرُ ذَلِكَ فيه عِندَ عَدَمِ صَرفِه، ثُمَّ للنَّاسِ فِيه مَذهبَانِ:

المَذهبُ الأوَّلُ: أنَّه مُنصَرِفٌ، وَعَلَى هذا لا يَرِدُ إِشكَالًا؛ لأنَّه إنّما يَمتَنِعُ الصَّرفُ؛ لأجلِ الجَمعيَّةِ، وَلا جَمعيَّةَ فِيه؛ فَلِهذَا وَجَبَ صَرفُه، كَسَائرِ الأسمَاءِ المنصَرِفَةِ.

المَذهبُ الثَّانِي: أنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ، وَفِيه الإِشكَالُ الَّذي قَرَّرنَاه عَلَى (حَضَاجِرَ)، وَهوَ أنَّه تُرِكَ صَرفُه لِغَيرِ عِلَّةٍ؛ إِذ لا جَمعيَّةَ فِيه، وَعَنه جَوَابَانِ:

- الجَوَابُ الأوَّلُ: أن يُقَالَ فِيه إِنَّه لَفظٌ أعجَميٌّ، لَكِنَّ العَرَبَ عَرَّبَته في لِسَانِها، وَحَمَلَته عَلَى الألفَاظِ الَّتي هيَ مُمَاثِلَةٌ له في العَرَبِيَّةِ، كـ(مَشَائِمَ) وَ(مَصَابيحَ)، وَهيَ غَيرُ مُنصَرِفَةٍ؛ فَلِهذَا مُنِعَ صَرفُه للمُشَابَهةِ اللَّفظِيَّةِ، كَمَا أشَرنَا إِلَيه.

- الجَوَابُ الثَّاني: أن يُقَالَ فيه: إِنَّه عربيٌّ، وَلَكِنَّه لَمَّا وُجِدَ غَيرَ مُنصَرِفٍ، وَعُلِمَ مِن كَلامِ العَرَبِ أنَّ مَا هذَا حَالُه مِنَ الأوزَانِ، فَإِنَّه لا يُمنعُ مِنَ الصَّرفِ إِلَّا إِذا كَانَ جَمعًا، فَقِيلَ: إِنَّه جَمعُ (سِروَالَةٍ)، حِفظًا لِقَاعِدَةِ كَلامِ العَرَبِ عَنِ التَّغيُّرِ وَالاضطِرَابِ.

دَقِيقَةٌ:

اعلَم أنَّ (سَرَاويلَ) إِذا كَانَ غَيرَ مُنصَرِفٍ فَهوَ خَارِجٌ عَن كُلِّ تَعليلٍ وبَيانُه[٢]:

- إِمَّا عَلَى عِلَّةٍ مِن عِلَلِ مَنعِ الصَّرفِ في الجَمعِ؛ بِكَونِه لا نَظيرَ لَه في الآحَادِ، كَمَا هوَ رَأيُ الفَارِسيِّ[٣] وَغَيرِه مِن مُتَقَدِّمي النُّحَاةِ، فَهوَ مُنتَقِضٌ بـ(سَرَاويلَ)، صُرِفَ أو لَم يُصرَف؛ لِأنَّه إِن صُرِفَ وَجَبَ صَرفُ (مَصَابيحَ)؛ لأنَّه مِثلُه، فكَانَ يَلزَمُ صَرفُهمَا مَعًا،

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٩٦.

(٢) قوله: (وبيانه) مكرر في الأصل.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٣٠٣.

وَهوَ بَاطِلٌ، وَإِن لَم يُصرَف فَهوَ بَاطِلٌ أيضًا؛ لأنَّ العِلَّةَ في [ظ٤٧] مَنعِ الصَّرفِ هوَ أنَّه لا نَظيرَ لَه في الآحَادِ، وَ(سَرَاويلُ) قَد وُجِدَ في الآحَادِ، فتَبطُلُ هذِه العِلَّـةُ، كَمَا ترَى.

- وَإِمَّا عَلَى عِلَّةٍ مِن عِلَلِ مَنعِ صَرفِه بِكَونِه صيغَةَ مُنتَهى الجُمُوعِ، كَمَا هوَ رَأيُ الشَّيخِ وَغَيرِه مِن مُتَأخِّري النُّحَاةِ[١]، فَإِن صَرَفنَا (سَرَاويلَ)، فَلا يَرِدُ نَقضًا عَلَى العِلَّةِ، وَإِن مَنَعنَاه الصَّرفَ انتقَضَتِ العِلَّةُ؛ لأنَّـه قَد فُقِدَ فيه كَونُه جَمعًا، ثُمَّ وُجِدَتِ الصِّيغَةُ، وَهيَ الشَّرطُ، وَلا أثَـرَ للشَّرطِ عِندَ فَقدِ العِلَّةِ؛ فَلِهذا كَانَ خَارِجًا عَن هذِه القَاعِدَةِ.

فَهذا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه[٢]: وَمَن قَالَ إِنَّ العِلَّةَ كَونُه لا نَظيرَ لَـه في الآحَادِ، فَالإِشكَالُ وَارِدٌ عَلَيه صُرِفَ أو لَم يُصرَف، وَمَن قَالَ: العِلَّـةُ فِيـه صيغَةُ مُنتَهى الجُمُوعِ تَوجَّه الإِشكَالُ عَلَيه بِـ(سَرَاويلَ)، إِذَا كَانَ غَيرَ مُنصَرِفٍ، يُشيرُ بِـه إِلى التَّقريرِ الَّذي لَخَّصنَاه.

التَّنبيه الرَّابعُ: فِـي بيَانِ حُكمِه إذا كَانَ مُعتَلًّا:

قَالَ الشَّيخُ: « **وَ(جَوَارٍ) رَفعًا وَجَرًّا مِثلُ: (قَاضٍ)** ».

اعلَم أنَّ الَّذي نَذكُرُه في المُعتَلِّ هوَ حُكمُ لَفظِه، وَحُكمُ صَرفِه، وَحُكمُ تَنوينِـه[٣]:

أَمَّا حُكمُ لَفظِه: فَلا خِلافَ في حَالِ رَفعِه أنَّـه مُنوَّنٌ مَنقُوصُ العَجُزِ بَينَ العَرَبِ وَالنُّحَاةِ، فَإِنَّهم مَا نَطَقُوا بِه إِلَّا عَلَى هذِه الصِّفَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ **لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ** ﴾ [الأعراف: ٤١].

وَلا خِلافَ أيضًا في حَالِ نَصبِه أنَّـه مَفتُوحٌ غَيرُ مُنصَرِفٍ لِتَمَامِ عَجُزِه، وَلِكَمَالِ بِنيَةِ الجَمعِ فيه، كَـ(مَسَاجِدَ)؛ فَلِهذا تقُولُ: (رَأيتُ جَوَارِيَ).

وَإِنَّمَا الخِلافُ في حَالِ جَرِّه، فَبَعضُهم يَقُولُ: (مَرَرتُ بِجَوَارِيَ)، وَيُلحِقُـه

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٧٨.

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٩٧.

(٣) في الأصل: (تنونه).

بِالمَنصُوبِ؛ لأنَّه يُقدِّرُه في الأصلِ غيرَ مُنصَرِفٍ؛ وَلِهذا تَمَّ آخِرُه، وَيُنشِدُ قولَ الشَّاعِرِ:

٧ - فَلَـو كَانَ عَبدُ اللَّهِ مَولًى هجَوتُـه ... وَلَـكِـنَّ عَبدَ اللَّه مَـولَـى مَـوَالِـيَـا[١]

وَمِنهم مَـن يُلحِقُـه بِالمَرفُوعِ؛ لأنَّ الإعـلالَ قَبلَ النَّـظَـرِ فِـي مَنعِ الصَّرفِ مِن جِهَةِ أنَّ الإعلالَ نَظَرٌ في إصلاحِ ذَاتِ اللَّفظَةِ وَإِقَامَةِ صُورَتِـها، وَالنَّظَرُ في الصَّرفِ وَمَنعِه إِنَّمَا هوَ كَلامٌ في العَارِضِ، وَلا شكَّ أنَّ النَّظَرَ في أصلِ [و٤٨] الكَلِمَةِ قَبلَ النَّظَرِ في عَوَارِضِها، وَهذَا شَيءٌ لا يَحتَاجُ إِلَى كَشفٍ لِظُهورِه؛ فَلِهذا كَانَ لَفظُه مِثلَ لَفظِ المَرفُوعِ.

وَأمَّا حُكمُه في الصَّرفِ وَتَركِه فَفيه مَذهبَانِ:

- **المَذهبُ الأوَّلُ**: أنَّـه مُنصَرِفٌ في حَالِ الرَّفعِ وَالجَرِّ[٢]؛ لأنَّ الإعلالَ قَبلَ النَّظَرِ في مَنعِ الصَّرفِ، فَلَمَّا أُعِلَّ لَم تَبـقَ زِنَـةُ الجَمعِ فِـيـه؛ لأنَّ مِن حَقِّه أن يكُونَ بَعدَ الألِفِ حَرفَانِ، وَلَم يَبقَ مِنه إلَّا حَرفٌ وَاحِدٌ؛ فَلِهذا كَانَ مُنصَرِفًا بِمَنزِلَةِ: (كِتَابٍ) وَ(قَذَالٍ) عِندَ هؤُلاءِ لِكَمالِه وَتَمامِه.

- **المَذهبُ الثَّاني**: أنَّـه غَيرُ مُنصَرِفٍ فيهِمَا، وَهذَا هوَ رَأيُ سيبَوَيـه[٣]، وَأكثَرِ النُّحاةِ عَلَيه، وَاختَارَه الشَّيخُ، وَنَصرَه بِوَجهينِ[٤]:

أحَدُهمَا: أنَّـه يُقَالُ عِندَ النُّطقِ بِه: (هذِه جَوَارٍ)، وَ(مَرَرتُ بِجَوارٍ) بِكَسرِ الرَّاءِ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في سيبويه ٣/ ٣١٣، والمقتضب ١/ ١٤٣، والحجة للفارسي ٢/ ٢٣٨، والمحكم ٢/ ٢٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٦٥، وابن يعيش ١/ ٦٤، وشرح الرّضي ١/ ١٥٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٤٥٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٨٥، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٤٥، والبديع في العربية ٢/ ٦٧٤، والارتشاف ٥/ ٢٣٨٨، وشرح الأشموني ٣/ ١٧١، والهمع ١/ ١٢٧.

(٢) هذا رأي المبرد في المقتضب ١/ ١٤٣، ونسب إلى الزجاج في شرح الرضي ١/ ١٥٣، ونسب للمبرد أنه تنوين عوض.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٠٨

(٤) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٩٩.

اعتِدَادًا بِوُجُودِ اليَاءِ، وَلَو كَانَتِ اليَاءُ في حُكمِ المَعدُومَةِ لَوَجَبَ أن يُقَالَ: (جَوَارُ) بالرَّفعِ فيه، وَفي هذا دَلالَـةٌ عَلَى أنَّـه لَيسَ بِمَنزِلَةِ: (كَلامٍ) وَ(سَلامٍ). وَإِذا ثَبَتَ الاعتِدَادُ بـها في كَسرِ الرَّاءِ وَجَبَ الاعتِدَادُ بِـها في مَنعِ الصَّرفِ؛ لِأَنَّهمَا مِثلانِ في كَونِهمَا حُكمَينِ لَفظِيَّينِ.

وَثَانيهمَا: أنَّـه قَد وَقَعَ الاتِّفَاقُ عَلَى مَنعِ نَحوِ: (أحوَى)، وَ(أشقَى) وَمَا أشبَهَهمَا، وَأَصلُه: (أحوِيٌّ)، فَالمَانِعُ مِن صَرفِه هوَ الصِّفَةُ وَوَزنُ الفعلِ إِنَّمَا يَكُونُ مُتحَقِّقًا بِاعتِبَارِ الصِّيغَةِ الَّتي هيَ (أفعَلُ)، لكِن تَحرّكَتِ اليَاءُ، وَانفَتَحَ مَا قَبلَها، فَقُلِبَت أَلِفًا، فَبَقِيَ: (أحوَى)، فَلَو صَحَّ أن يُقَالَ: إِنَّ الإعلالَ مُخِلٌّ بِالزِّنَةِ في: (جَوَاري) لَوَجَبَ أن يكُونَ مُخِلًّا بِوَزنِ الفعلِ، فَيُقَالُ: (هوَ أحوًى مِنه) بالتَّنوينِ؛ لِأنَّه يَكُونُ عِندَ ذَاكَ غَيرَ مُمَاثِلٍ لِوَزنِ الفعلِ، وَلا قَائِلَ بِه أصلًا.

لا يُقَالُ: إنَّ (أحوَى) مِثلُ (أفعَلَ) بَعدَ الإعلالِ لِـثُـبُـوتِ الألِفِ بَعدَ أَلِفِينِ؛ فَلِهذَا كَانَ غَيرَ مُنصَرِفٍ، بِخِلافِ (جَوَارٍ) فَإِنَّ لامَه غَيرُ ثَابِـتَـةٍ، فَافتَـرَقَـا؛

لأنَّا نَقُولُ: هذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ ثُبُوتَ ألفِه مَا كَانَ إِلّا مِن أجلِ الحُكمِ عَلَيه بِمَنعِ الصَّرفِ؛ وَلِهذا فَإِنّكَ لَو صَرَفتَ (أحوَى) لَزَالَت الألِفُ كَمَا زَالَتِ اليَاءُ في: (جَوَارٍ) عَلَى زَعمِكَ، فَإِنَّ (جَوَارٍ) لَو أعلَلتَه مِن غَيرِ صَرفٍ لَبَقيَتِ اليَاءُ بَعدَه ثَابِـتَـةً، فَلا وَجه [ظ٤٨] لحَذفِها، وَإِنَّما حُذِفَت لِتَقديرِ الانصِرَافِ. وَالَّذي أوجَبَ عِندَه أن يَصرِفَ (جَوَارٍ) هوَ بعَينِه مَوجُودٌ في نَحوِ: (أحوَى) وَ(أشقَى)، وَلَم يُصرَف بِاتِّفَاقٍ، وَهكَذَا يكُون حُكمُ (جَوَارٍ)، مِثلَه مِن غَير مُخَالَفَةٍ.

وَأَمَّا حُكمُ هذا التَّنوينِ: فَمِنَ النُّحَاةِ مَن زَعَمَ أنَّ هذا التَّنوينَ تَنوينُ الصَّرفِ[1]،

---

(١) نُقل هذا الرأي عن الزجاج وأبي علي، ونُقل أيضًا عن الخليل وسيبويه والمبرد. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢، والمنصف ٢/ ٧٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٠، وشرح الرضي ١/ ١٥٣.

وَهوَ فَاسِدٌ بِمَا مَرَّ مِنَ الكَلامِ مِن كَونِ اليَاءِ في حُكمِ الثَّابِتَةِ؛ وَلِهذَا كُسِرَ مَا قَبلَها دَلالَـةً عَلَيها، وَمَا حُذِفَ، وَهوَ في حُكمِ الثَّابِتِ، فَهوَ كَالمَوجُودِ، فَهوَ بِوَزنِ (مَسَاجِدَ).

وَأَكثَرُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّـه تَنوينُ عِوَضٍ، ثُمَّ اختَلَفُوا عَمَّا هوَ عِوَضٌ عَلَى قَولَينِ:

- **فَالقَولُ الأَوَّلُ**: أَنَّـه عِوَضٌ عَنِ اليَاءِ، وَهذَا هوَ المَحكيُّ عَن سيبَوَيه[١]، وَاختَارَه ابنُ مَالِكٍ[٢]، وَزَعَمَ أَنَّـه لَو كَانَ عِوَضًا عَن حَركَةِ اليَاءِ لَوَجَبَ إِلحَاقُ التَّنوينِ مَعَ الأَلِفِ واللَّامِ في نَحوِ: (هذِه الجَوَارِ)، وَ(مَرَرتُ بِالجَوَارِ)، وَهذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّا إِنَّمَا نَجعَلُـه عِوَضًا إِذا لَم يكُن هنَاكَ مَا يَمنَعُ مِنه، فَأَمَّا إِذا كَانَ هنَاكَ مَانِعٌ فَلا يَجُوزُ تَعويضُه، وَاللَّامُ ههنَا مَانعَةٌ مِن وُجُودِه، فَبَطَلَ تَعويضُه فيها.

- **القَولُ الثَّاني**: إِنَّـه عِوَضٌ عَن ذَهابِ الحَركَةِ، وَهذَا هوَ قَولُ أَبي إِسحَاقَ الزَّجَّاجِ[٣] وَالمُبرِّدِ[٤]، وَهوَ رَأيُ الشَّيخِ[٥]، وَهوَ المُختَارُ؛ لأَنَّ حَذفَ اليَاءِ إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ وُجُودِ التَّنوينِ، فكَيفَ يَصِحُّ أَن يُقَالَ: إِنَّـه عِوَضٌ عَنها، وَلَم يُحذَف إِلَّا بَعدَ وُجُودِه، وَإِنَّمَا يكُونُ الشَّيءُ عِوَضًا عَنِ الشَّيءِ بَعدَ ثُبُوتِ حَذفِه بِغَيرِه، فَوَجَبَ أَن يُقَالَ: إِنَّه عِوَضٌ عَنِ الإِعلالِ مِن جِهةِ أَنَّ الإِعلالَ ثَابِتٌ قَبلَ مَجيءِ التَّنوينِ، فَلَمَّا جَاءَ التَّنوينُ بَعدَ ثُبُوتِ الإِعلالِ اجتَمعَ سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ.

فَأَمَّا تَفريعُ المَذهبِ في امرَأَةٍ سَمَّيتَها بِـ(قَاضٍ) فَسَنَذكُرُه مَعَ غَيرِه في عَجُزِ البَابِ،

---

(١) ينسب النحويون هذا القول إلى سيبويه والخليل، انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٩٨، وشرح الرضي ١/ ١٥٤، يقول سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٠٨: « واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع وذلك أنهم حذفوا الياء فخفَّ عليهم فصار التنوين عوضًا ».

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٤.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٦.

(٤) المقتضب ١/ ١٤٣.

(٥) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٠١-٣٠٢.

فَهذَا مَا أَرَدنَا ذِكـرَه في عِلَّةِ الجَمعِ.

المَرتَبَةُ السَّابعَةُ: التَّركيبُ:

وَ« شَرطُـه العَلَميَّـةُ، وَأَلَّا يكُونَ بِـإِضَافَـةٍ وَلا إِسنَادٍ، مِثلُ: بَعلَبَكَّ ».

اعلَم أَنَّ التَّركيبَ المُعتبَرَ في مَنعِ الصَّرفِ هوَ أن تُمزَجَ الكَلِمَتَانِ، وَتَصيرَا بِمَنزِلَـةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيكُونَ الثَّاني مِنَ الأَوَّلِ بِمَنزِلَةِ تَاءِ التَّأنيثِ مِنَ الاسِمِ الَّذيِ اتَّصَلَت بِه، وَمِن ذَلِكَ [و٤٩] التُزِمَ فَتحُ آخَرِ الاسم الأَوَّلِ إِذَا كَانَ صَحيحًا، نَحوُ: (مَعدي كَرِبَ)، وَ(قَالي قَلا)[1] إِذَا سُمِّيَ بِه عَلَمًا، فَـتَـكُونُ اليَاءُ فيه بِمَنزِلَةِ اليَاءِ مِن (دَردَبيسَ)[2]، فَلا بُدَّ مِن كَونِه مُركَّبًا مِن اسمَينِ؛ لِيَخرُجَ عَنه مَا يكُونُ مُفرَدًا، نَحوُ: (زَيدٍ) وَ(عَمرٍو)، فَلا يَصدُقُ عَلَيه اسمُ التَّركيبِ إِلَّا إِذا كَانَ مُركَّبًا مِن اسمَينِ.

ثُمَّ إِنَّ بَعدَ ذَلِكَ شَرَائِطَ:

الشَّرِيطَةُ الأُولَى: أن يكُونَ عَلَمًا؛ لأَنَّ التَّركيبَ لا يكُونُ سَبَبًا إِلَّا مَعَ العَلَميَّةِ، وَلا يكُونُ مُؤَثِّـرًا إِلَّا مَعَها، لَولا ذَلِكَ وَإِلَّا لَوَجَبَ مَنعُ الصَّرفِ في قَولِنَا: (كَفَّةَ[3] كَفَّةَ)؛ لأَنَّه قَد حَصَلَ فِيـه التَّركيبُ وَالتَّأنيثُ، فَلَمَّا وَجَبَ صَرفُـه دَلَّ عَلَى أَنَّ التَّركيبَ لا بُـدَّ مِن اعتِبَارِ شَرطيَّةِ العَلَميَّةِ.

الشَّرِيطَةُ الثَّانِـيَـةُ: أَلَّا يكُونَ مُضَافًا، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَلَّا يكُونَ مُضَافًا؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ تُوجِبُ جَعلَ غَيرِ المُنصَرِفِ مُنصرِفًا، أو في حُكمِ المُنصرِفِ عَلَى مَا تَقرَّرَ مِنَ المَذهبَينِ، فَبِالأولى أن يُجعَلَ المُنصَرِفُ غَيرَ مُنصَرِفٍ، وَلا بِمُضَافٍ بَعيدٍ عَن شَبَـه الفعلِ مِن جِهةِ أَنَّ الفعلَ لا يُضَافُ، وَالاسمُ غَيرُ المُنصَرِفِ مُشبَّهٌ بِالفعلِ، فَلا يَجُوزُ أن يكُونَ مُضَافًا.

---

(١) مدينة بأرمينية وهي مدينة خرج منها جمع من العلماء منهم الأديب اللغوي أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، صاحب الأمالي. معجم البلدان ٤/ ٢٩٩.

(٢) داهية دردبيس وعجوز دردبيس. أساس البلاغة (درد).

(٣) في الأصل: (لفة).

الشَّريطَةُ الثَّالِثَةُ: ألَّا يكُونَ بالإسنادِ؛ لأنَّه لَو كَانَ مُسنَدًا لَوَجَبَ أن يكُونَ مبنِيًّا محكيًّا عَلَى حَالِه مِن غيرِ تَغييرٍ لَه؛ لأنَّ المَقصُودَ هوَ بقاءُ الصُّورَةِ الجُملِيَّةِ عَلَى حَالِها، نَحوُ قَولِكَ: (تَأبَّطَ شرًّا)، وَ(ذرَّا حبًّا)، وَ(شَابَ قرنَاها)؛ فَلأجلِ هذا لَم يكُن لَه حَظٌّ في مَنعِ الصَّرفِ مِن جِهةِ أنَّ مَنعَ الصَّرفِ مَخصُوصٌ بِالمُعربَاتِ، فَهذِه جُملَةُ مَا أشَارَ إلَيه الشَّيخُ مِن شَرَائِطِ التَّركيبِ في الأُمِّ وَالشَّرحِ[1]، وَلا بُدَّ مِن إكمَالِ شَريطَتَينِ، وَإلَّا كَانَ الكَلامُ مُنتقِضًا.

الشَّريطَةُ الرَّابعَةُ: ألَّا يكُونَ صَوتًا، نَحوُ: (عَمرَوَيه) وَ(سِيبَوَيه)، فَإنَّ مَا هذا حَالُه يكُونُ مَبنيًّا جُزآه كِلاهمَا، فَالأوَّلُ مِنهمَا لِتَنَزُّلِه مَنزِلَةَ صَدرِ الكَلِمَةِ مِن عَجُزِها، وَبُنِيَ الثَّاني لِمُشَابَهتِه للحَرفِ، فَلا بُدَّ مِن هذِه الشَّريطَةِ.

الشَّريطَةُ الخَامِسَةُ: ألَّا يكُونَ الثَّاني مُتضَمِّنًا للحَرفِ، كَقَولِكَ: (خَمسَةَ عَشَرَ)، وَلا يُمكِنُ أن يُقَالَ: إنَّ غَرَضَ الشَّيخِ إنَّما يَذكُرُ مِنَ المُركَّبَاتِ مَا كَانَ مُعربًا دُونَ مَا يكُونُ مَبنيًّا، فَلا يَرِدُ مَا ذكَرتُمُوه [ظ٤٩] مِنَ النَّقضِ بِهاتَينِ الصُّورَتَينِ؛ لأنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فَإن صَحَّ مَا قُلتَه لَزِمَ ألَّا يُذكَرَ الإسنَادُ؛ لأنَّه مَخصُوصٌ بِالمبنِيَّاتِ، فَيلزَمُ إمَّا ذِكرُها جَميعًا، كَمَا أورَدنَاه، وَإمَّا حَذفُ مَا أورَدَه مِن شَريطَةِ الإسنَادِ، فَإذَن لا بُدَّ مِن اعتِبَارِها جَميعًا كَمَا ذكَرنَاه.

المرتَبَةُ الثَّامِنَةُ: في الألِفِ وَالنُّونِ:

فَإن كَانَ اسمًا فَشَرطُه العَلَميَّةُ كَـ(عِمرَانَ)، أو في صِفَةٍ، فَانتفَاءُ (فَعلانَةٍ)، وَقيلَ: وُجُودُ (فَعلاءَ)، ومِن ثَمَّ اختُلِفَ في: (رَحمَنَ)، دُونَ (سكرَانَ) وَ(نَدمَانَ).

وَاعلَم أنَّ الألِفَ وَالنُّونَ لا تَخلُو حَالُهمَا إمَّا أن يَرِدَا في الاسمِ أو في الصِّفَةِ، فَهذَانِ ضَربَانِ نَذكُرُ مَا يَتعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا:

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٠٥.

الضَّربُ الأوَّلُ: في وُرُودِهمَا في الاسم:

وَهذا نَحوُ: (عِمرَانَ)، وَ(عُثمَانَ)، وَمَا شَاكَلَهمَا، مُمتَنعَةٌ مِنَ الصَّرفِ.

وَلِأيِّ شَيءٍ يكُونُ امتِنَاعُهمَا مِنَ الصَّرفِ، فيه مَذهبَانِ[١]:

المذهبُ الأوَّلُ: أنَّ امتِنَاعَهمَا مِنَ الصَّرفِ إنَّمَا كَانَ مِن أجلِ العَلَميَّةِ وَزيَادَةِ الألِفِ وَالنُّونِ، وَهذا هوَ المَحكيُّ عَنِ الكِسَائيِّ، والفَرَّاءِ، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ، وَحُجَّتُهم عَلَى مَا قَالُوه هوَ أنَّ هذا الاسمَ قَد وُجِدَ فيه عِلَّتَانِ فَرعيَّتَانِ قَد تَحَقَّقَ أمرُهمَا في الفَرعيَّةِ، وَهمَا العَلَميَّةُ وَزيَادَةُ الألِفِ وَالنُّونِ؛ فلأجلِ هذا قَضَينَا بِكَونِهمَا مُؤثِّرَينِ في مَنعِ الصَّرفِ عَلَى جِهةِ الاستِقلالِ، كَمَا في غَيرِهمَا مِن سَائِرِ العِلَلِ مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلَى تَقريرِ المشَابَهةِ بَينَه وَبَينَ (حَمرَاءَ).

المذهبُ الثَّاني: أنَّه إنَّما لَم يكُن مُنصَرِفًا لانعِقَادِ الشَّبَه بَينَ الألِفِ وَالنُّونِ وَألِفِ التَّأنيثِ في (حَمرَاءَ)، وَهذا هوَ رَأيُ سيبَوَيه[٢]، وَالأخفَشِ[٣]، وَأكثَرِ المتَأخِّرينَ وَالمتَقدِّمينَ مِن نُحَاةِ البَصرَةِ، وَحُجَّتُهم عَلَى مَا زَعَمُوه هوَ أنَّـه قَد تَقرَّرَ تَعليلُ (سكرَانَ) وَ(غَضبَانَ) في مَنعِ الصَّرفِ لَهمَا بِالمشَابَهةِ لَهمَا بِنَحوِ: (حَمرَاءَ)، كَمَا سَنُوضِّحُه، وَهذا حَاصِلٌ في (عِمرَانَ) عَلَى حَدِّ حُصُولِه في (سكرَانَ)؛ فَلِأجلِ هذا جعَلُوا البَابَ مِنهمَا وَاحِدًا، وَقـرَّرُوه عَلَى المشَابَهةِ مِن غَيرِ فَصلٍ بَينَهمَا، لكِنَّهم

---

(١) اختلف النحاة في العلة التي امتنع من أجلها صرف (عثمان)، و(عفّان)، و(عمران)، فالذي ذهب إليه البصريون أنه امتنع صرفها لمشابهة الألف والنون في الوصف نحو (سكران)، والألف والنّون فيه مشابهة لألفي التأنيث في نحو (حمراء)، وذكروا وجوهًا عدة للمشابهة بينهما، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ العلة في منع مثل (عمران) العلمية وزيادة الألف والنون. انظر المسألة في شرح الرضي ١/ ١٥٨، وابن يعيش ١/ ٦٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٢-١١٩٣، والمنهاج ٢/ ١٣، والأشموني ٣/ ٢٣٤.

(٢) سيبويه ٣/ ٢١٥-٢١٦.

(٣) انظر المحصل للعلوي ١/ ٦٣ مخطوط.

اشترَطُوا العَلَميَّـةَ في نَحوِ: (عُثمَانَ)، وَاشتِرَاطُ العَلَميَّةِ فيمَا هوَ بِالألِفِ وَالنُّونِ إذا كَانَ اسمًا مَمَّا تَقوَى المشَابَهةُ فيه بنَحوِ: (حَمرَاءَ).

وَبيانُه أنَّكَ إذَا قَدَّرتَ (نَدمَانَ) عَلَمًا امتَنعَت [و٥٠] التَّاءُ في دُخُولِها عَلَيه، فَلا يُقَالُ فيه: (نَدمَانةٌ)، كَامتِنَاعِ دُخُولِها عَلَى الألِفِ في: (حَمرَاءَ)، فَلا يُقَالُ: (نَدمَانةٌ)، كَمَا لا يُقَالُ في (حَمرَاء): (حَمرَاءَةٌ)، وَلَولا العَلَميَّةُ لَجَازَ أن تَقُولَ: (نَدمَانةٌ). فَقَد ظَهرَ لكَ أنَّ الألِفَ وَالنُّونَ في الأسمَاءِ لا تكُونُ مُشبِهةً لِألِفَي التَّأنيثِ إلَّا بِاعتِبَارِ العَلَميَّـةِ.

وَالمختَارُ عِندَنَا مَا قَالَه نُحَاةُ الكُوفَةِ مِن جِهةِ أنَّه لا بُدَّ مِن اعتِبَارِ العَلَمِيَّـةِ بالاتِّفاقِ إمَّا عَلَى أنَّها شَرطٌ، كَمَا هوَ رَأيُ أهلِ البَصرَةِ، وَإمَّا عَلَى أنَّها سَبَبٌ، كَمَا هوَ رَأيُ أهلِ الكُوفَةِ.

وَإذَا كَانَ لا بُدَّ مِن مُرَاعَاةِ العَلَميَّـةِ وَاعتِبَارِها فَقَد حَصَلَ السَّببَانِ عَلَى الكَمَالِ وَالتَّمَامِ، فَلا حَاجَةَ إلَى المشَابَهةِ بِألِفِ (حَمرَاءَ)؛ لأنَّ الأصلَ في مَنعِ الصَّرفِ إنَّمَا يكونُ بِأمرَينِ مُتغَايِرَينِ، كَمَا هوَ الأكثَرُ في العِلَلِ المَانعَةِ مِنَ الصَّرفِ؛ وَلأنَّ مَنعَ الصَّرفِ، نَحوَ: (حَمرَاءَ)، فِيـه تَجَوُّزٌ مِن جِهةِ كَونِها عِلَّـةً تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ، فَلا حَاجَةَ إلَى التَّشبيه بِـها مَعَ كَونِها خَارِجَةً عَن قيَاسِ غَيرِ المنصَرِفِ مَعَ إمكَانِ عِلَّتَينِ، كُلٌّ وَاحِدَةٍ مِنهمَا سَبَبٌ مُستَقِلٌّ عَلَى حيَالِه.

فَظَهرَ بِمَا لَخَّصنَاه أنَّ مَا قَالَه نُحَاةُ الكُوفَةِ هوَ الأقيَسُ الجَاري عَلَى الأُصُولِ، وَهوَ كَلامُهم في: (عِمرَانَ) وَ(عُثمَانَ) في تَعليلِهمَا بِالسَّببَينِ، وكَذَلِكَ أيضًا كَلامُهم في: (سكرَانَ) مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلى المشَابَهةِ فيهما؛ لأنَّه لا يَعرِضُ في: (سكرَانَ) مِنَ النَّقضِ بِـ(نَدمانَ) إلَّا كمَا يَعرِضُ في تَعليلِهم لِـ(سكرَانَ)، كَمَا سَيُقرَّرُ الكَلامُ عَليهم فيه.

الضَّربُ الثَّاني: أن يكُونا وَاقعَينِ في الصِّفَةِ:

وَهذا نَحوُ: (غَضبَانَ)، وَ(سكرَانَ)، فَإنَّهمَا غَيرُ مُنصَرِفَينِ.

وَلِأَيِّ شَيءٍ يكُونُ امتِنَاعُ صَرفِهِمَا؟ فيه مَذهبَانِ[١]:

المَذهبُ الأوّلُ: امتِنَاعُ صَرفِهِمَا إِنَّما يكُونُ مِن أجلِ الصِّفَةِ وَزيَادَةِ الألِفِ وَالنُّونِ، وَهذا هوَ رَأيُ الكِسَائيِّ وَالفَرَّاءِ، وَغيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ، وَحُجَّتُهم عَلَى هذا هوَ مَا قَرَّرنَاه لَه في نَحوِ: (عُثمَانَ) وَ(عِمرَانَ)، فَإِنَّ التَّقرِيرَ فيهِمَا وَاحِدٌ، وَحَاصِلُه هوَ أنَّ الأصلَ في تَعليلِ مَا لا يَنصَرِفُ مِنَ الأسمَاءِ إِنَّما هوَ بِاجتِمَاعِ عِلَّتَينِ فرعِيَّتَينِ، كَمَا مَرَّ تَقرِيرُه، وَمَعَ إِمكَانِ وُجُودِهمَا يَجِبُ التَّعويلُ عَلَيهِمَا مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى المشَابَهةِ بِـ(حَمرَاءَ).

المذهبُ الثَّاني: أنَّ امتِنَاعَ صَرفِه إِنَّمَا كَانَ مِن أجلِ المشَابَهةِ بَينَ (سكرَانَ) وَ(حَمرَاءَ)، وَالشَّبَه [ظ٥٠] بَينَهمَا يكُونُ مِن أوجُهٍ خَمسَةٍ:

أمَّا أوّلًا فَلِأنَّهمَا زَائِدَتَانِ في آخِرِ الكَلِمَةِ، كَزيَادَةِ: (حَمرَاءَ).

وَأمَّا ثَانِيًا فَلِأنَّ إِحدَى[٢] الزِّيَادتَينِ حَرفُ مَدٍّ وَلِينٍ، كَمَا في: (حَمرَاءَ).

وَأمَّا ثَالِثًا فَلِأنَّهمَا زِيَادَتَانَ زِيدَتَا مَعًا؛ وَلِهذا فَإِنَّهمَا يُحذَفَانِ في التَّرخِيمِ مَعًا، كَمَا يُحذَفَانِ في نَحوِ: (حَمرَاءَ) إِذَا رُخِّمَ.

وَأمَّا رَابِعًا فَلِأنَّ تَاءَ التَّأنيثِ لا تَدخُلُ عَلَيهما، فَلا يُقَالُ: (سكرَانَةٌ) وَلا (غَضبَانَةٌ)، كَمَا لا يُقَالُ: (حَمرَاءَةٌ)، وَلا (صَفرَاءَةٌ).

---

(١) الخلاف هنا في علَّة هذا النَّوع الَّذي فيه الألف والنُّون الزَّائدتان في اسم صفَةٍ، فالبصريون يرون أنَّ العلَّة مشابهته ما فيه ألف التَّأنيث، والكوفيُّون يقولون: المانع الوصف والألف والنُّون. انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس الموصلي ١/ ١٣٢ وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس الموصلي ١/ ٤٥٨. وقيل: مذهب سيبويه أنَّ العلَّة مشابهة الألف والنُّون بألفي التَّأنيث. انظر الكتاب ٣/ ٢٠٥. ويرى المبرِّد أنَّ النّون بعد الألف مبدلةٌ من ألف التَّأنيث. انظر المقتضب ٣/ ٣٣٥. وأمّا الكوفيّون فيرون أنّهما مُنعا لكونهما زَائدتين، لا تقبلان هاء التَّأنيث، لا للتشبيه بألفي التَّأنيث. وانظر المسألة في توضيح المقاصد ٣/ ١١٩٢-١١٩٣، والارتشاف ٢/ ٨٥٦، ويرى الأعلم أنَّ (سكران) مشبَّهٌ بـ(أحمر) من حيث إنَّه صفةٌ مثله مؤنَّثة بألف التَّأنيث لا بالهاء. انظر الارتشاف ٢/ ٨٥٦.

(٢) في الأصل: (أحد).

وَأمَّا خَامِسًا فَلِأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهمَا له مُذكَّرٌ مِن لَفظِه؛ فَلِهذا تَقُولُ في مُؤَنَّثِ (غَضبَانَ): (غَضبَى)، وَفي مُؤَنَّثِ (سكرَانَ): (سكرَى)، كَمَا تقُولُ في مُؤَنَّثِ (أحمَرَ): (حَمرَاءُ)، وَفي مُؤَنَّثِ (أصفَرَ): (صَفرَاءُ).

فَقَد انعقَدَتِ المشَابَهةُ بَينَه وَبينَ (حَمرَاءَ)؛ فَلِهذا وَجَبَ مَنعُ صَرفِه مِن أجلِ ذَلِكَ، وَهذا هوَ رَأيُ سيبَوَيـه[1]، وَالأخفَشِ[2]، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ البَصريِّينَ.

وَاعتبَرُوا في مَنعِ الصَّرفِ بِالمشَابَهةِ شَرطًا، وَأيّ شَيءٍ يكُونُ الشَّرطُ؟ فيه وَجهانِ:

أحَدُهمَا: أنَّ الشَّرطَ هوَ انتِفَاءُ (فَعلانَـةٍ)؛ وَلِهذا كَانَ (ندمَانٌ) مُنصَرِفًا لَمَّا وُجِدَ فِيـه: (نَدمَانَـةٌ).

وَثَانيهمَا: أنَّ الشَّرطَ هوَ وُجُودُ (فَعلاءَ)؛ وَلِهذا انصَرَفَ (نَدمَانٌ) لَمَّا كَانَت مَعدُومَةً عَنه، فَإذَن لا خِلافَ في مَنعِ صَرفِ: (سكرَانَ) وَ(غَضبَانَ)؛ لِتحَقُّقِ الشَّرطَينِ جَميعًا فيه، وَهوَ انتِفَاءُ (فَعلانَـةٍ)، وَوُجُودُ (فَعلاءَ).

وَلا خِلافَ أيضًا في صَرفِ نَحوِ: (نَدمَانٍ)؛ لِفَوَاتِ الشَّرطَينِ جَميعًا؛ لِوُجُودِ (فَعلانَةٍ)، وَلَم تُوجَد لَه (فَعلَى)، وَإنَّما يكُونُ في نَحوِ: (رَحمَانَ) تَحقُّقُ الخِلافِ، فَمَن عَلَّلَ امتِنَاعَ الصَّرفِ في نَحوِ: (سكرَانَ) وَ(غَضبَانَ) بوُجُودِ (فَعلَى) فَإنَّـه يَصرِفُ (رَحمَانَ) لانتِفَاءِ مَنعِ صَرفِه؛ لِعَدَمِ شَرطِه، وَهوَ وُجُودُ (فَعلَى). وَمَن عَلَّلَ امتِنَاعَ الصَّرفِ فيهمَا بِانتِفَاءِ (فَعلانَةٍ) مَنعَ صَرفَ (رَحمَنَ)؛ لِتحَقُّقِ وُجُودِ شَرطِه، وَهوَ انتِفَاءُ (فَعلانَةٍ)، ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ[3]: وَالأجوَدُ مَنعُ صَرفِـه لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلا فَلِأنَّ الألِفَ وَالنُّونَ إنَّمَا كَانَتَا مَانِعَتَينِ مِنَ الصَّرفِ مِن أجلِ امتِنَاعِ دُخُولِ التَّأنيثِ عَليهمَا، وَإذَا كَانَ (رَحمَنُ) لا يَجُوزُ دُخُولُ تَاءِ التَّأنيثِ فيه قَوِيَ أمرُ الشَّبَه فيه

---

(١) الكتاب ٣/ ٢١٦.

(٢) انظر المحصل للعلوي ١/ ٦٣ مخطوط.

(٣) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٠٨.

بألِفِ التَّأنيثِ، ووُجُودُ (فَعلَى) لَيسَ مَقصُودًا في نَفسِه، وَإِنَّما المَقصُودُ تَحقُّقُ امتِنَاعِ دُخُولِ التَّأنيثِ عَلَيها، فَإِذَا امتَنعَ دُخُولُ تَاءِ التَّأنيثِ [و٥١] عَلَيها بِغَيرِه فَقَد حَصَلَ المقصُودُ، فَصارَ وُجُودُ (فَعلَى) لَيسَ شَرطًا بِالذَّاتِ، بَل إِنَّما كَانَ شَرطًا؛ لاستِلزَامِه انتِفَاءَ (فَعلانَةٍ) الَّتي هيَ شَرطُ الذَّاتِ.

وَأَمَّا ثَانيًا فَلأنَّـه لَو قُدِّرَ استِوَاءُ الأمرَينِ فَمَنعُ صَرفِه أَحَقُّ؛ لأنَّـه هوَ الأكثَـرُ فِـي كَلامِهم فَيَنبَغي أن يُحمَلُ عَلَى الأكثَرِ؛ لأنَّ بَابَ (سكرَانَ) أكثرُ مِن بَابِ (ندمَانٍ)؛ فَلِهذا كَانَ التَّعويلُ عَلَى مَا كَانَ غَالِبًا أكثرِيًّا أشَدَّ مُلاءمَةً للقَوَاعِدِ، وَأجرَى عَلَى الأُصُولِ.

وَالمختَارُ مَا قَالَـه نُحاةُ الكُوفَةِ؛ لِمَا قَرَّرنَاه في الاسمِ، فَلا فَائِدَةَ في تَـكريرِه، لا يُقَالُ: فَمَا ذكَرَه أهلُ الكُوفَةِ يَبطُلُ بِـ(نَدمَانٍ)؛ لأنَّ فيه الصِّفَةَ وَزيَادَةَ الألِفِ وَالنُّونِ، وَهوَ مُنصَرِفٌ، فَيَبطُلُ اعتِبَارُهمَا؛ لِأنَّا نقُولُ: وَهوَ وَارِدٌ عَلَى تَعليلِ البَصريِّينَ بِالمشَابهَةِ، فَإِذَا قَالُوا: وُجُودُ (فعلَى) أو عَدَمُ (فَعلانَةٍ) شَرطٌ، فَمَا أجَابُوا بِه في اعتِبَارِ المشَابَهةِ فَهوَ جَوَابُنا بعَينِه بِاعتِبَارِ الوَصفَينِ، بَل مَا اعتبَرنَاه أجرَى، وكَانَ أَحَقَّ وَأولَى.

المرتَبَةُ التَّاسعَةُ: وَزنُ الفعلِ:

« **وَشَرطُه أن يَختصَّ بِالفعلِ، كَـ(شَمَّـرَ) و(ضُرِبَ)، أو يَـكُونَ فِـي أوَّله زيَادَةٌ كَزيَادَته[1] غيرُ قَابِلٍ للتَّاءِ، وَمِن ثَمَّ امتَنعَ (أحمَرُ)، وَانصَرَفَ (يَعمَلُ)** ».

اعلَم أنَّ الوَزنَ مِن جُملَةِ العِلَلِ المانعَةِ مِـنَ الصَّرفِ، وَلا يُشتَـرَطُ فِـيـه العَلَميَّـةُ؛ لأنَّه كَمَا يُؤثِّـرُ مَعَ العَلَميَّةِ كَـ(أحمَدَ)، فَقَد يَـكُونُ مُؤَثِّـرًا مَع الصِّفَةِ كَـ(أحمَرَ)، وَهكَذَا العَدلُ، فَإِنَّ العَلَميَّةَ غَيرُ مُشتَـرَطَـةٍ فِـيـه؛ لأنَّه كَمَا يُؤثِّـرُ مَعَها في نَحوِ: (عُمرَ)، فَقَد يكُونُ مُؤثِّرًا مَعَ الصِّفَةِ كَـ(أُحَادَ).

---

(١) في الأصل: (كزيادة).

فَإِذَا عَـرَفتَ هذا فاعلَم أنَّ وَزنَ الفعلِ يَأتِـي عَلِى أضرُبٍ ثَلاثَـةٍ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه:

الضَّربُ الأوَّلُ: أن يكُونَ خَاصًّا في الأفعَالِ، فَيُعلَمَ كَونُـه مَنقُولًا عَنها، وَهذا يَأتي عَلَى صُوَرٍ خَمسٍ:

أوَّلُها: أن يكُونَ عَلَى بِنَاءِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، كقَولِكَ: (ضُرِبَ)، وَ(قُتِلَ)، فَإِنَّه لَم يَأتِ في غَيرِ الأفعَالِ إلَّا نَادِرًا، كَقَولِنَا: (دُئِلَ)[1] في اسمِ دُوَيبَـةٍ.

وَثَانيها: (فَعَّلَ)، مُضَاعَفُ العَينِ، كَقَولِكَ: (ضَرَّبَ)، وَ(قَـتَّـلَ)، فَإِنَّه لَم يَأتِ في الأسمَاءِ إلَّا اسمًا أعجَميًّا مُعَرَّبًا، كَـ(بقَّمَ)، وَأنشَدَ النُّحَاةُ لِكُـثَـيِّـرِ عَـزَّةَ[2]:

٨ - رَعَى اللَّه أموَاهًـا عَـرَفتُ مكَانَـهـا ... جُـرَابًـا وَمَلكُومًـا وبَـذَّرَ وَالغَمـرَا[3]

[ظ٥١] فَـتَـركَ صَرفَ (بَذَّرَ) لَمَّا كَانَ مَنقُولًا نقلًا خَاصًّا عَنِ الفعلِ.

وَثَالِثُها: (تَفعَّل)، كَقَولِكَ: (تعلَّمَ) وَ(تَـكَلَّمَ).

وَرَابِعُها: (انفَعَلَ)، كَقَولِكَ: (انطَلَقَ)، وَ(انقَتلَ).

وَخَامِسُها: فعلُ الأمرِ، نَحوُ: (انطَلِق) وَ(دَحرِج).

فَهذِه الأوزَانُ وَمَا شَاكَلَها مِنَ الأوزَانِ الخَاصَّةِ للأفعَالِ مَتَى سُمِّيَ بِها مُجَرَّدَةً

---

(١) في الأصل: (دؤيل).

(٢) كثير عزة، هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن مليح من خزاعة وأمه جمعة بنت الأشيم الخزاعية، شاعر متيم مشهور، من أهل المدينة، أكثر إقامته بمصر ولد في آخر خلافة يزيد بن عبد الملك، وتوفي والده وهو صغير السن، واشتهر بحبه لعزة فعرف بها وعرفت به وهي: عزة بنت حُميل بن حفص، كنانية النسب، توفي سنة خمس أو سبعٍ ومائة. انظر ترجمته في المنتظم ٧/ ١٠٣، وشرح أبيات مغني اللّبيب ١/ ٨٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٣، وانظر شرح السيرافي ٣/ ٤٧٠، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٥١. وهو بلا نسبة في ما ينصرف ٢١، وجمهرة اللغة ٣٠٣، وليس في كلام العرب ٢٨٩، وتصحيح الفصيح ٤٢، والحلبيات ٣٩، والمحكم ١٠/ ٦٧، وإسفار الفصيح ٢/ ٨٠٢.

عَنِ الضَّمَائِرِ، فَإِنَّـه يَجِبُ الحُكمُ عَلَيها بِترَكِ الصَّرفِ، لِكَونِها مَنقُولَـةً عَنِ الأفعَالِ؛ لاختِصَاصِها بِـهذِه الزِّنَـةِ.

الضَّربُ الثَّاني: مَا كَانَ فِـيـه زِيَادَةٌ كَزيَادَةِ الفعلِ، وَهيَ: التَّاءُ، وَالهمزَةُ، وَالنُّونُ، وَاليَاءُ، نَحوَ: (أفعَلُ)، و(نَفعَلُ)، وَ(يَفعَلُ)، وَ(تَفعَلُ)؛ لأنَّه مَتَى كَانَ الاسمُ عَلَى هذِه الصِّفَةِ كَانَ مَنقُولًا عَنِ الفعلِ لا مَحَالةَ، وَلَم يُسمَع مَنقُولًا عَلَى جِهةِ الأصَالَةِ إلَّا في اسمٍ مُعرَّبٍ، كَقَولِكَ: (نَرجِسٌ)، فَإِنَّـه عَلَى مِثَالِ: (نَضرِبُ)، فَإذَا سَمَّيتَ بِه عَلَمًا لَم تَصرِفه للعَلَميَّـةِ وَمُشَابَهتِه وَزنَ الفعلِ، قَالَ الشَّيخُ[1]: « وَهذَا أولَى مِن قَولِ النُّحَاةِ: إنَّه يكُونُ غَالِبًا عَلَى الفعلِ، فَإنَّه غَيرُ مُستَقيـمٍ؛ لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلأنَّ مَا ذكَـرُوه رَدٌّ إلى جَهالَةٍ؛ لأنَّـه لا تُعرَفُ كَثـرَتُـه عَلَى الاسمِ إلَّا بَعدَ الإحَاطَةِ بِمَا وَقَعَ مِنه في الأسمَاءِ وَالأفعَالِ، وَمَا هذا حَالُـه صَعبٌ عَسيرٌ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ مَا ذكَرُوه بَاطِلٌ بِنحوِ: (أفعَلُ)، فَإنَّ (أفعَلُ) في الأسمَاءِ أكثَـرُ مِنه في الأفعَالِ، وَهوَ مَعَ ذَلِكَ مُعتَبـرٌ في مَنع الصَّرفِ، فَلَو كَانَ اعتِبَارُه بِغَلَبَـتِـه في الفعلِ لَم يكُن مَانعًا للصَّرفِ، وَيَـدُلُّ عَلَى أنَّ (أفعَلُ) في الأسمَاءِ أكثَـرُ مِنه في الأفعَالِ هوَ أنَّه مَا مِن فعلٍ ثُلاثِـيٍّ إلَّا وَلَـه (أفعَلُ) اسمًا للتَّفضيلِ، أو صِفةً مُشبَّهةً بِاسمِ الفَاعِلِ، كَـ(عَميَ) فَهوَ (أعمَى)، وَغَيرِ ذَلِكَ.

وَ(أفعَلُ) في الأفعَالِ لا يكُونُ إلَّا للتَّعديَـةِ، كَـ(خَرَجَ) وَ(أخرَجتَه)، أو في مَعنَى (فَعَلَ) كَـ(بكَرَ) وَ(أبكَر)، أو لِغَيرِ ذَلِكَ عَلَى القِلَّةِ وَقُوعُ (أفعَلُ) في الأسمَاءِ مِن غَيرِ فعلٍ، كَـ(أجدَلَ)، وَ(أخيَلَ)، وَ(أفعَى)، وَ(أرنَبَ).

فَـتَـقَـرَّرَ بِمَا ذكَرنَاه أنَّ الضَّبطَ في مَنعِ الصَّرفِ بِمَا ذكَرنا أولى مِمَّا ذكَرَه النُّحَاةُ،

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣١١- ٣١٢.

وَيُؤَيِّـدُ ذَلِكَ أَنَّـه مُنَاسِبٌ في مَنعِ الصَّرفِ لِشَبَهِـه بِالفعلِ مِن أجلِ الزِّيادَةِ »[١]، ثُمَّ قالَ[٢]: « وَهـوَ مَعنَى كَلامِ سيبَوَيـه »[٣]، يُريدُ أنَّ كَلامَ سيبَوَيـه يُشيرُ إلى ضَبطِه بِالزِّيادَةِ لا بالغَلَبَـةِ [و٥٢] الَّتي قَـرَّرَها النُّحاةُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطلانِ مَا قَالَـه النُّحَاةُ هوَ أنَّ (فَاعَلا) في الأسمَاءِ لا يكَادُ يُوجَدُ إلَّا في نَحوِ: (خَاتَمٍ)، وَهوَ قَليلٌ، وَ(فَاعَلَ) في الأفعَالِ أكثرُ مِن أن يُحصَى، كَـ(ضَارَبَ)، وَ(خَاصَمَ)، وَ(قَاتَلَ) في بَابِ المفَاعَلَةِ، وَفي غَيرِه (سَافَرَ)، وَ(طَارَقتُ النَّعلَ)، وَ(بَارَكَ اللَّه فيكَ)، وَمَع هذَا فَإِنَّـه لَو سَمَّيتَ بِـ(خاتَمٍ) لَصَرَفتَـه.

وَلا بُـدَّ مِن اشتِـرَاطِ كَونِـه « **غَيرَ قَابِلٍ للتَّاءِ** »، نَحتَرِزُ بِه عَن مِثلِ قَولِنَا: (جَمَلٌ يَعمَلٌ) وَ(نَاقَـةٌ يَعمَلَـةٌ)، فَلَو لَم نَحتَرِز لَوَرَدَ نَقضًا عَلَى هذِه القَاعِدَةِ.

وَإنَّمَا كَانَ قَبُـولُـه للتَّاءِ مَانعًا مِن اعتِبَارِ تَأثيرِه؛ لأنَّه بِقَبُولِها يَخرُجُ عَن شَبَه الفعلِ؛ لأنَّ الأفعَالَ لا تَقبَلُ هذِه التَّاءَ، أعني مَا يَكُونُ تَاءً في الوَصلِ وَهاءً في الوَقفِ، فَلَمَّا قَبِلَ مَا لا يَقبَلُـه الفعلُ خَرَجَ عَن شَبَهه، وَهوَ مُلَخَّصُ كَلامِ الفارِسيِّ[٤].

وَلا بُـدَّ مِن اشتِرَاطِ كَونِه غَيرَ قَابِلٍ للتَّاءِ في حَالِ تَنكيرِه وكَونِه صِفَةً، فَأمَّا إذا سُمِّيَ بِه أو صَارَ عَلَمًا فَلا يُشتَرَطُ ذَلِكَ؛ لِكَونِه في حَالِ عَلَميَّـةٍ غَيرَ قَابِلٍ للتَّاءِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ[٥]: « **وَمِن ثَمَّ امتَنعَ (أحمَرُ)، وَانصَرَفَ (يَعمَلُ)** »، يَعني: وَمِن أجلِ أنَّ الشَّرطَ في الوَزنِ المانِعِ مِن الصَّرفِ وُجُودُ الزِّنَـةِ وَعَدَمُ التَّاءِ امتَنعَ صَرفُ (أحمَرَ)؛ لِوُجُودِهِمَا فِيـه جَميعًا مِن جِهَةِ زيَادَةِ الهمزَةِ في أوَّلِه، وَفُقِدَت عَنه التَّاءُ،

---

(١) إلى هنا ينتهي كلام ابن الحاجب بشرح من العلوي، وليس باختصار كلامه.

(٢) ابن الحاجب في شرحه على الكافية ٣١٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٩٤.

(٤) انظر كلام الفارسي في المحكم ٢/ ١٧٩، وشرح المقدمة لابن الحاجب ٣١٣، وشرح الوافية لابن الحاجب ١٥١. ولم أجده في كتبه في حدود اطلاعي.

(٥) شرح المقدمة الكافية ١/ ٣١٣.

وَانصَرَفَ (يَعمَلُ)؛ لِأنَّه لَو وُجِدَ فِيـه الزِّيادَةُ، كَمَا في أوَّلِ الفعلِ، خَلا أنَّ التَّاءَ دَخَلَتـه؛ فَلِهذا كَانَ مُنصَرِفًا.

الضَّربُ الثَّالِثُ: مَا كَانَ وَزنُـه مُشتَـركًا بَينَ الاسمِ وَالفعلِ، كَـ(فَعَلَ)، وَ(فَعِلَ)، وَ(فَـعُـلَ): (حَضَرَ)، وَ(عَمِلَ)، وَ(كَـرُمَ) فِـي الأفعَالِ، وَمِثَالُها فِـي الأسمَاءِ: (فَرَسٌ)، وَ(كَتِفٌ)، وَ(عَضُدٌ)، فَمَا هذَا حَالُـه فِيـه مَذهبَانِ:

المذهبُ الأوَّلُ: أنَّه يكُونُ مُنصَرِفًا بِكُلِّ حَالٍ، وَهذا هوَ الَّذي عَوَّلَ عَلَيه جَمَاهيرُ النُّحاةِ البَصريَّـةِ وَالكُوفِيَّـةِ، وَحُجَّتُهم عَلَى ذَلِكَ هوَ أنَّ عَدَمَ الصَّرفِ إنَّما كَانَ مِن أجلِ مُشَابَهةٍ خَاصَّةٍ للفعلِ مِن تِلكَ العِلَلِ، وَلَيسَ مِثلُ هذا إلَّا عِلَّـةً وَاحِدَةً، وَهيَ العَلَميَّـةُ؛ لأنَّ الوَزنَ لَيسَ خَاصًّا في الفعلِ، فَلا وَجه لاعتِبَارِه، وَالعِلَّـةُ الوَاحِدَةُ غَيرُ كَافِـيَـةٍ؛ فَلِأجلِ هذَا حكَمنَا عَلَيه بِكَونِه مُنصَرِفًا عَمَلًا عَلَى القَاعِدَةِ الأصلِـيَّـةِ في القَضَاءِ بِالصَّرفِ إلَّا لِمَانعٍ.

المَذهبُ الثَّاني: [ظ٥٢] أنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ، وَهذَا شَيءٌ يُحكَى عَن عيسَى[(١)] بنِ عُمَرَ[(٢)]، وَلَم أعلَم أنَّ أحَدًا مِن النُّحَاةِ وَافَقَه عَلَى هذِه المقَالَةِ، وَاحتَجَّ بِقَولِ الشَّاعِرِ:

٩ - أنَـا ابـنُ جَـلا وَطَـلَّاعُ الـثَّـنَـايَـا مَـتَـى أضَـعِ العِمَـامَـةَ تعرِفُـونِـي[(٣)]

---

(١) هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي، بينه وبين أبي عمرو بن العلاء معاصرة وصحبة، أخذ القراءة عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وأخذ عنه الخليل بن أحمد والأصمعيُّ وغيرهما، وأخذ سيبويه عنه النحو، له كتابًا الجامع والإكمال في النحو، توفي سنة تسع وأربعين ومئة. (انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٣٧٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٧).

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٢٠٦-٢٠٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٧٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي في سيبويه ٣/ ٢٠٧، وجمهرة اللغة ١/ ٤٩٥، وتحصيل عين الذهب ٤٥٢، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٩٢، وابن يعيش ٣/ ٦٢، وتهذيب اللغة ١١/ ١٢٨، والمساعد ٣/ ١٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٥٩. وهو بلا نسبة في العين ٦/ ١٨١، والكامل ١/ ٢٩١، وما ينصرف ٢٠، ومجالس ثعلب ١/ ١٧٦، وعلل النَّحو ٤٦٧، والمقرَّب ٣٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٦، والتَّخمير ٢/ ١٠٩، والملخَّص ٦٣٧، =

وَهذَا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ مَا قَالَـه يُمكِنُ حَملُـه عَلَى التَّسميَـةِ بِالجُملَةِ الفعلِـيَّـةِ، فَلا يكُونُ فِـيـه حُجَّةٌ، فَإِذا كَانَ مَا قُلنَاه مُحتَمَلًا لَم يَجُز إِثـبَـاتُ قَاعِدَةٍ بِشَيءٍ مُحتَمَلٍ؛ وَلِهذا فَإِنَّ المأثُورَ عَنِ العَرَبِ فيمَن سُمّيَ بِـ(كَعسَبٍ)[1] أَنَّه مُنصَرِفٌ، وَلَو كَانَ مَا قَالَـه صَحيحًا لَوَجَبَ مَنعُ صَرفِـه، كَمَا زَعَمَه فِـي نَحوِ: (أَنَا ابنُ جَلا)، فَضَعُفَ مَا قَالَـه عيسَى بنُ عُمَرَ، وَبطَلَ.

المرتَبَةُ العَاشِرَةُ: في التَّأنيثِ بِالألِفَينِ المقصُورَةِ والممدُودَةِ:

اعلَم أنَّ الألِفَ المَقصُورَةَ مُنقَسِمَةٌ إلى الاسم، كَقَولِكَ: (بُهمَى)[2]، وَ(حُبَارَى)، وَ(أُرَبَى)[3]، وَ(مَرطَى)[4]، وَإِلى مَا يكُونُ صِفةً، كَـ(حُبلَى)، وَ(خُنثى)، وَ(رُبَى)، وَالألِفُ المَمدُودَةُ قَد تَـكُونُ اسمًا، كَقَولِكَ: (صَحرَاءُ) وَ(سيَـرَاءُ) وَإِلى صِفَةٍ، نَحوُ: (حَمرَاءَ)، وَ(صَفرَاءَ) وَ(نُفسَاءَ).

وَهيَ في هذِه المَجَاري لَم تَنصَرِف للتَّأنيثِ وَلُـزُومِ التَّأنيثِ، فَالتَّأنيثُ عِلَّـةٌ، وَلُزُومُ التَّأنيثِ عِلَّـةٌ أُخرَى، فَهذِه عِلَّـةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ، وَهذا رَأيُ سيبَوَيـه[5]،

= وشرح الرَّضي ١/ ١٦٧، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٤٦٧، والارتشاف ٢/ ٩٠٦، ومغني اللبيب ٤٤٠.

(١) في التاج (كعسب): « كعسب وكعسم: إذا هرب ومشى سريعًا أو كعسب إذا عدا بطيئًا فهو ضد؛ كعسب فـلان ذاهبًا: إذا مشى مشيـة السكـران. وكعسب كجعفـر: اسـم اشتـق مـن المعانـي التي ذكـرت ».

(٢) في تهذيب اللغة: ٦/ ١٧٩ « البُهمَى: نبتٌ تَجِدِ به الغنمُ وَجدًا شديدًا ما دام أخضَر، فإذا يَبِس هرَّ شوكُه وامتنَع، ويقولون للواحدة: بُهمَى، وللجميع: بُهمَى ».

(٣) قال في الصِّحاح (أرب): « والأُربَى: الداهية، بضم الهمزة ». وفي المزهر ٢/ ٦٩: « لم يجئ من فُعَلى (بالضم والقصر) إلَّا أُرَبَى من أسماء الداهية ».

(٤) قال في تاج العروس (مرط): « وفَرَسٌ مَرَطَى كجَمَزَى سَريعٌ وكَذلِكَ النَّاقَـةُ والمُرُوطُ سُرعَةُ المَشيِ والعَدوِ ».

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٢١٤.

وَعَليه جَماهيرُ النُّحَاةِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ فيها مَا ذكَرنَاه؛ لأنَّها لَمَّا اتَّصَلَت اتِّصالًا كُلِّيًا، وَمُزِجَت به حَتَّى صَارَت بِمَنزِلَةِ حَرفٍ مِن حُرُوفِه؛ وَلِهذا فَإِنَّها تنحَذِفُ في التَّصغيرِ في نَحوِ: (جَحَجبَى)[١]، فَتَقُولُ: (جُحَيجِبٌ)[٢]، كَمَا تَحذِفُها في الخُمَاسيِّ، وَتُثبِتُها في المَنسُوبِ، فَتَقُولُ فيها: (حُبلَوِيٌّ)، وَ(حَمرَاوِيٌّ)، وتَثبُتُ [في][٣] الجمعِ السَّالِمِ، فتَقُولُ: (حُبلَيَاتٌ)، بِخِلافِ التَّاءِ، فَهذِه الأُمُورُ كُلُّها دَالَّةٌ عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِها بِمَا تَتَّصِلُ بِه؛ فَلأجلِ هذا كَانَت قَائِمَةً مَقَامَها في مَنعِ الصَّرفِ.

المذهبُ الثَّاني: أنَّها إنَّمَا لَم تَنصَرِف للوَصفيَّةِ وَالتَّأنيثِ، وَهذا هوَ المَحكيُّ عَنِ الكِسَائيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[٤]، وَهوَ رَأيُ الفارِسيِّ مِنَ البَصريِّينَ، صَرَّحَ بِه في الإيضَاحِ[٥]، قَالَ: « وَ(حَمرَاءُ) لا يَنصَرِفُ؛ لاجتِمَاعِ الوَصفِ وَالتَّأنيثِ »، وَلَيسَ مَشهورًا عَن غَيرِه مِنَ البَصريِّينَ، وَإِنَّمَا يُحكَى عَن أهلِ الكُوفَةِ، كَمَا ذكَرنَاه، وَحُجَّتُهم عَلَى مَا قَالُوه هوَ مَا أسلَفنَاه في: (سكرَانَ)، فَلا فَائِدَةَ في تَكريرِه.

وَمَا قَالَه الكُوفِيُّونَ [و٥٣] جيِّدٌ لَو كَانَ يَطَّرِدُ، وَلَكِنَّه مَنقُوضٌ بِمَا ذكَرنَاه مِنَ الأسمَاءِ مِمَّا فيه أَلِفٌ مَقصُورَةٌ، إِمَّا اسمُ عَينٍ كَـ(بُهمَى)، وَإِمَّا مَعنًى نَحوُ: (بُشرَى) وَ(ذِكرَى)، وَمِمَّا كَانَ فيه أَلِفٌ مَمدُودَةٌ، إِمَّا اسمُ عَينٍ كَـ(صَحرَاءَ) وَ(طَرفَاءَ)، وَإِمَّا اسمُ مَعنى كَـ(البَأسَاءِ) وَ(الضَّرَّاءِ)، فَإِنَّ مَا هذا حَالُه غَيرُ مُنصَرِفٍ، وَلَيسَ صِفَةً بحَالٍ؛

---

(١) في الاشتقاق ٤٤١: « بنو جَحجَبَى، بطن. واشتقاق جَحجَبَى من الجَحجَبَة، وهو التردُّد في الشَّيء، والمجيءُ والذَّهاب. جحجَبَ يُجَحجِب جَحجبة ».

(٢) في الأصل: (حجيت).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في علَّة منعه للصَّرف خلاف، فالبصريُّون يقولون إنَّ العلَّة هي التَّأنيث ولزوم التَّأنيث ويرى الكوفيُّون أن العلَّة هي الوصف والتَّأنيث. انظر الغرة المخفية (و٣١) مخطوط، والحاصر لوحة ١٨.

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٢٩٦.

فَلِأجلِ هذَا كَانَ مَذهبُهم ضَعيفًا؛ لعَدَم اطِّـرَادِه بِخِلافِ مَا اخترَناه مِن: (عِمرَانَ) وَ(سكرَانَ)، فَإِنَّهمَا جَاريَانِ عَلَى جِهـةِ الاطِّـرَادِ مِن غَيرِ نَقضٍ في العِلَّـتَيـنِ.

واعلَم أنَّ الشَّيخَ قَد أهمَلَ ذِكرَ هذَا البَابِ في الأُمِّ وَشَرحِها، وَلَم يُشِر إِلَيه بِصَريحٍ وَلا دَلالَةٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا ذُهولٌ مِنه وَغَفلَـةٌ. لا يُقَالُ: إِنَّـه إِنَّمَا لَم يَذكُره؛ لأنَّه قَد أشَارَ إِلَيـه بِقَولِـه: « **التَّأنيثُ بالتَّاءِ** »، فَعُلِمَ أنَّ هنَاكَ تَأنِيثًـا بِغَيرِ تَاءٍ، وَهمَا الألِفَانِ، أو لأنَّه قَد ذكَـرَ (فَعلانَ) صِفَةً وَاسمًا، وَهمَا إِنَّما صَرَفَهمَا مِن أجلِ مُشَابهَتِهمَا لِألِفَي التَّأنيثِ عَلَى مَذهبِه، فَاكتَفَى بِذِكرِ المشَبَّه عَن ذِكرِ المشَبَّه بِه، فكَانَ ذِكرُهمَا حَاصِلًا مِن جِهةِ الأولى؛ لِأنَّا نَقُولُ: هذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ كُلَّ مَا كَانَ مُستَقِلًّا بِنَفسِه وَبَابًا فيمَا لا يَنصَرِفُ عَلَى حِيَالِـه، فَإِنَّـه لا يُكتفَى فيه بِمِثلِ هذِه الإِشَارَاتِ وَالرُّمُوزِ، بَل لا بُـدَّ مِن ذِكرِه صَريحًا كَغَيرِه مِن سَائِرِ العِلَلِ، بَل نقُولُ: هذَا يكُونُ أحَقَّ بِالذِّكرِ؛ لِكَونِه أصلًا لِغَيرِه، فَلا يُكتفَى فِـيـه بِالإِشَارَةِ، وَلا يُقَالُ بِأنَّـه مُندَرِجٌ تَحتَ التَّاءِ؛ لِأَنَّهمَا بَابَانِ مُختَلِفَانِ، وَلا يُقَالُ بِأنَّه مُندَرِجٌ تَحتَ الألِفِ وَالنُّونِ؛ لِأنَّهمَا فرعَانِ لَه، فَلا يُمكِنُ اندِرَاجُهمَا، أعني الألِفَينِ تَحتَ الألِفِ وَالنُّونِ، فَلا يُقَالُ بِأنَّه إنَّمَا تَرَكَ ذِكرَهمَا؛ لأنَّ غَرَضَه ذِكرُ العِلَلِ المُستَقِلَّةِ دُونَ ذِكرِ مَا يَقُومُ مِنها مَقَامَ عِلَّتَينِ، فَلَم يَذكُره؛ لأنَّ هذَا يَبطُلُ بِمِثلِ: (مَسَاجِدَ)، فَإِنَّه قَد أورَدَه، وَطَوَّلَ فِيـه أنفَاسَه، وَهوَ عِلَّـةٌ تَـقُـومُ مَقَامَ عِلَّـتَيـنِ.

فَهذا مَا أرَدنَا ذِكرَه في العِلَلِ المانعَةِ مِنَ الصَّرفِ وَبيَانِ مَا يَمتَنِعُ صَرفُـه لِأجلِ عِلَّـتَيـنِ مَستَقِلَّـتَيـنِ، وَمَا تَـكُونُ فِـيـه عِلَّـةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ، كَالجَمعِ، وَألِفَي التَّأنيثِ، وَمَا يكُونُ تَـأثِـيـرُه عَلَى جِهةِ المشَابَهةِ، كَالألِفِ وَالنُّونِ عَلَى الخِلافِ في: (عِمرَانَ) وَ(سكرَانَ)، وَمَا يكُونُ عَلَى جِهةِ الأصَالَةِ [ظ٥٣] كَسَائِرِ العِلَلِ، وَاللَّه الموَفِّقُ.

[أحكام غَيرِ المُنصَرِفِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **وَمَا فِيـه عَلَميَّةٌ مُؤثِّـرَةٌ إذا نـكِّـرَ صُرِفَ؛ لِمَا تَبيَّنَ مِن أنَّها لا تُجَامِعُ مُؤثِّـرَةً إلَّا مَا هـيَ شَرطٌ فِيـه، إلَّا العَدلَ وَوَزنَ الفعلِ، وَهمَا**[1] **مُتضَادَّانِ، فَلا يَـكونُ إلَّا أحَدُهمَا، فَـإذَا نُـكِّرَ بَـقِـيَ بِلا سَبَبٍ، أو عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ، وَخَالَفَ سَيبَوَيـه الأخفَشُ فِـي مِثلِ: (أحمَرَ) عَلَمًا [إذَا نُـكِّر]**[2] **اعتبارًا للصِّفَةِ [الأصلِـيَّـةِ]**[3] **بَعدَ التَّنكيرِ، وَلا يَلزَمُـه بَابُ (حَاتِـم)؛ لِمَا يَلزَمُ فيه مِـن اعتِبَارِ مُتَضَادَّينِ في حُكمٍ وَاحِدٍ، وَجَميعُ البَابِ بِاللَّامِ أو بِالإضَافَـةِ يَنجَرُّ بَالكَسرَةِ** ».

قَالَ الإمَـامُ عليه السلام: اعلَم أنَّ الشَّيخَ لَمَّا فَـرَغَ مِن حَصرِ العِلَلِ المَانعَةِ مِنَ الصَّرفِ وَبَيَـانِ كَيفِيَّـةِ تَـأثِيـرِها أردَفَـه بِذِكرِ أحكَامِه، فَـذكَـرَ حُكمَ دُخُولِ العَلَميَّـةِ فيمَا يكُونُ غَيرَ مُنصَرِفٍ، ثُمَّ ذكَـرَ حُكمَ الاسمِ إذا زَالَت عَنه بِالتَّنكِيـرِ، ثُمَّ أردَفَـه بحُكمِ دُخُولِ اللَّامِ وَالإضَافَـةِ.

وَقَد قَـدَّمَ ذِكـرَ حُكمِه بِاعتِبَارِ كَونِـه غَيرَ مُنصَرِفٍ، وَبِاعتِبَارِ صَرفِـه للضَّرُورَةِ فيمَا سَبَقَ، فَـأغنَى عَن تَـكريـرِه.

فَهذِه مبَاحِثُ ثَلاثَـةٌ، اشتمَلَ عَلَيها كَلامُه ههنَا، نُفصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه:

---

(١) في الأصل: (فإنما) وكذا في الكافية ١٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من الكافية ١٣.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الكافية ١٣.

البَحثُ الأوَّلُ: في بَيَانِ حُكمِ دُخُولِ العَلَميَّةِ في غَيرِ المُنصَرِفِ

اعلَم أنَّ جَميعَ الأسمَاءِ غَيرِ المنصَرِفَةِ يَجُوزُ دُخُولُ العَلَميَّـةِ عَلَيها؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنها يَجُوزُ أن يكُونَ لَقبًا لِغَيرِه، لكِنَّها إذَا دَخلَت عَلَيها فَتَـارَةً تَـكُونُ مُؤَثِّـرَةً في مَنعِ الصَّرفِ، وَتَارَةً تَـكُونُ غَيرَ مُؤَثِّـرَةٍ، فَهذَانِ نَوعَانِ:

النَّوعُ الأوَّلُ: أن تَكُونَ غَيرَ مُؤَثِّـرَةٍ:

وَنَعني بِكَونِها غَيرَ مُؤَثِّـرَةٍ هوَ أنَّ حَالَها مَعَ العَلَميَّـةِ كَحَالِها مَعَ عَدَمِها في كَونِها غَيرَ مُنصَرِفَةٍ، فَلا يكُونُ لَها تَـأثِـيرٌ، وَمِثَالُـه رَجُلٌ سَمَّيتَـه بـ(مَسَاجِدَ) وَ(حَمرَاءَ)، فَإِنَّـه لا أثَـرَ للعَلَميَّـةِ فيه لاستِقلالِ الجمعِ وَالتَّأنيثِ بِالبَابَينِ في الحُكمِ مِن دُونِ العَلَميَّـةِ، وَهوَ عَدَمُ الانصِرَافِ، فَإِذَن لا أثَـرَ لَها، كَمَا تَـرَى.

النَّوعُ الثَّاني: أن تكُونَ مُؤَثِّرَةً:

وَنَعنِـي بِكَونِها مُـؤَثِّـرَةً هوَ أنَّها تَكُونَ أحَدَ السَّببَينِ أو الأسبَابَ فِـي مَنعِ الصَّرفِ، فتُـؤَثِّـرُ فِـيـه، [و٥٤] ثُمَّ إنَّها إذَا كَانَت مُـؤَثِّـرَةً فَهيَ عَلَى وَجهينِ:

الوَجه الأوَّلُ: أن تَـكُونَ مُؤَثِّـرَةً شَرطًا، وَنُريدُ بِكَونِها شَرطًا هوَ أنَّ السَّبَبَ الآخَرَ لا يكُونُ سَبَبًا مِن دُونِها، وَهذا نَحوُ التَّأنيثِ بِالتَّاءِ، وَالعُجمَةِ، وَالتَّركيبِ، وَالتَّـأنيثِ المَعنَويِّ، فَإنَّ هذِه الأشيَاءَ، وَإن كَانَت أسبَابًا في مَنعِ الصَّرفِ مَعَ العَلَمِيَّـةِ، خَلا أنَّها إذَا زَالَتِ العَلَميَّةُ عَنها بِالتَّنكيرِ بَطَلَ كَونُها أسبَابًا، وَزَالَ اعتِبَارُها بِالكُلِّـيَّـةِ.

وَالوَجه الثَّاني: أن تَـكُونَ مُـؤَثِّـرَةً، لكِنَّها غَيرُ شَرطٍ، وَهذا إنَّما يكُونُ مَعَ الوَزنِ وَالعَدلِ، فَإنَّهمَا، وَإن كَانَا سَببَينِ مُستَقِلَّينِ مَعَ العَلَميَّـةِ، يُـؤَثِّـرَانِ في مَنعِ الصَّرفِ، لكِنَّ العَلَميَّـةَ إذَا زَالَت عَنهمَا لَم يَبطُل أثَـرُها؛ لأنَّها لَيسَت شَرطًا فيهمَا، فَلا جَرَمَ جَازَ تَـأثِيرُها مَعَ غَيرِها، فَالعَدلُ يُؤثِّـرُ مَعَ الصِّفَةِ مِن غَيرِ عَلَميَّـةٍ، كَقَولِنَا: (أحمَرُ)، فَقَد وَضَحَ لكَ بِمَا ذكَرنَاه كَيـفيَّـةُ دُخُولِ العَلَميَّـةِ عَلَى الأسمَاءِ الَّتي هيَ غَيرُ مُنصَرِفَةٍ في الاستِحَالَـةِ والصِّحَّةِ، وَالتَّـأثِـيرِ وَعَدَمِـه، وَالشَّرطِـيَّـةِ وَعَدَمِها.

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ حُكم الاسمِ غَيرِ المُنصَرِفِ إذا زَالت عَنه العَلَميَّةُ بالتَّنكير

فَقَد قَالَ الشَّيخُ: « **وَمَا فيه عَلَميَّةٌ مُؤثِّرَةٌ إذَا نُكِّرَ صُرِفَ** »، فاعتَبَرَ في حُصُولِ صَرفِه قَيدُ التَّأثِيرِ لا غَيرُ عِندَ تنكيرِه؛ لأنَّها إذا لَم تَكُن مُؤثِّرَةً، فَلا يُجدي التَّنكيرُ في كَونِه مُنصَرفًا، بَل يكُونُ عَلَى حَالِه غَيرَ مُنصَرِفٍ نَكِرَةً أو مَعرِفَةً، كَمَا مَثَّلنَاه في نَحوِ: (حَمرَاءَ) وَ(مَسَاجِدَ)، فَإِنَّهمَا غَيرُ مُنصَرِفَينِ في حَالِ التَّنكِيرِ وَالتَّعريفِ.

ثُمَّ عَلَّلَ الشَّيخُ ذَلِكَ، أعني كَونَه مُنصَرِفًا عِندَ التَّنكيرِ بِقَولِه[1]: « لِمَا تَبَيَّنَ مِن أنَّها- يَعني: العَلَميَّةَ - لا تُجَامعُ شَيئًا مِنَ العِلَلِ، وَهيَ مُؤثِّرَةٌ، أي: مَجعُولَةً أحَدَ السَّببَينِ إِلَّا وَهيَ شَرطٌ فيه، وَيَعني بِالشَّرطيَّةِ كَونَ ذَلِكَ المضَامِّ لَها لا يَستَقِلُّ سَببًا مِن دُونِها، وَلا يكُونُ لَه حُكمٌ إِلَّا مَعَها؛ فَلِأجلِ مَا ذكَرناه مِن اعتِبَارِ تَأثيرِ العَلَميَّةِ إِذَا زَالَت انصَرَفَ الاسمُ عَلَى إِطلاقٍ للتَّقريرِ الَّذي لَخَّصنَاه.

قَولُه: « **إِلَّا العَدلَ وَوَزنَ الفعلِ** »، وَهوَ استِثنَاءٌ مِن قَولِه: « **إِلَّا مَا هيَ شَرطٌ فيه** » وَهوَ استِثنَاءٌ مِن استِثنَاءٍ، كَقَولِكَ: [ظ٥٤] (مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الخُبزَ إِلَّا زَيدًا)؛ لأنَّ تَقديرَه: كُلُّ أحَدٍ أَكَلَ الخُبزَ إِلَّا زَيدًا، وَعَلَى هذا يكُونُ مَعنَى كَلامِه: كُلُّ شَيءٍ تُجَامعُه العَلَميَّةُ مِنَ العِلَلِ مُؤَثِّرَةٌ فَهيَ شَرطٌ فيه إِلَّا العَدلَ وَوَزنَ الفعلِ، فَإِنَّهمَا تُجَامعُهمَا، وَإن لَم يكُن شَرطًا فيهما، و(**مُؤَثِّرَةً**) مَنصُوبٌ عَلَى الحَالِ مِنَ الضَّميرِ في قَولِه: (**لا تُجَامعُ**)، وَهوَ العَلَميَّةُ، وَمَن رَفَعَه فَهوَ خَطَأٌ؛ لأنَّه لا رَافِعَ لَه، اللهمَّ إِلَّا أن تَرفَعَه عَلَى تَقديرِ مُبتَدَأٍ، أي: لا تُجَامعُ وَهيَ مُؤَثِّرَةٌ، فَرُبَّمَا صَحَّ ذَلِكَ، لكِنَّ مَا ذكَرنَاه أخَفُّ وَأسهلُ، وَهوَ بِمَنزِلَةِ: (مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الخُبزَ مَأدُومًا إِلَّا زَيدًا)، أي: كُلُّ أحَدٍ أَكَلَ الخُبزَ مَأدُومًا إِلَّا زَيدًا، وَإِنَّمَا كَانَ الحُكمُ كَمَا ذكَرنَاه

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣١٥.

مِن كَونِهـا لا تُجامعُ مُؤَثِّـرَةً إلَّا مَا هيَ شَرطٌ فِيـه؛ لأنَّها بالإضَافَـةِ إلى العِلَلِ عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أَوَّلُها: أَنَّها لا تُجامعُها، وَهذا نَحوُ الصِّفَةِ، فَإنَّهمَا مُتضَادَّانِ مِن جِهةِ أنَّ [عِلَّةَ][1] الوَصفِ تَابعَةٌ، وَالعَلَميَّةَ مُستَقِلَّةٌ بِنَفسِها؛ فَلِأجلِ هذَا تَـنَـاقَضَ حُكمُهمَا، فَلَم تَجتَمعَا.

وَثَانيها: أن تَـكُونَ غَيرَ مُؤثِّرَةٍ، وَهذا نَحوُ الجَمعِ إِذَا سُمِّيَ بِه، وَنَحوُ: (حَمرَاءَ) وَ(حُبلَى) عَلَمَينِ، فَإنَّ هذِه العَلَميَّـةَ لا أثَرَ لَها؛ لأنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ مَعرِفَـةً وَلا نَـكِرَةً.

وَثَالِثُها: أن تكُونَ مُؤَثِّـرَةً شَرطًا، وَهذا إنَّما يكُونُ في التَّأنيثِ بالتَّاءِ، وَالعُجمَةِ، وَالتَّركيبِ، وَالتَّأنيثِ المعنَويِّ، وَالألِفِ وَالنُّونِ في الأسمَاءِ، فَصَارَ حُكمُ العَلَميَّـةِ جَاريًا عَلَى هذِه الأوجُه الثَّلاثَةِ؛ فَلِهذَا قَالَ: (**إلَّا العَدلَ وَوَزنَ الفعلِ**)، فَإنَّهمَا خَارِجَانِ عَن هذِه الأوجُه مِن جِهةِ أَنَّهمَا لا يُجامعَانِ العَلَميَّةَ عَلَى جِهةِ التَّأثِـيرِ، لَـكنَّها لا تُشتَرطُ فيهمَا، فَيكُونَانِ سَبَبَينِ مَعَ العَلَميَّـةِ في نَحوِ: (عُمَرَ) وَ(يَشكُرَ)، فَـيُـؤَثِّرَانِ في مَنعِ الصَّرفِ، ولكنّهما غَيرُ مُشتَرطٍ في تأثيرهما العَلَميَّةُ؛ ولِهذا فإنَّهما يُؤثِّرانِ في مَنعِ الصَّرفِ، وَإن كَانَت مَعدُومَةً عَنهمَا في نَحوِ: (أحمَرَ) وَ(ثُلاثَ)، فَقَد ظَهرَ لكَ بِمَا لَخَّصنَاه أينَ يَمتَنِعُ دُخُولُها، وَأينَ تَدخُلُ مُؤَثِّرَةً شَرطًا، وَأينَ تكُونَ مُؤَثِّـرَةً مِن غَيرِ أن تكُونَ شَرطًا، كَمَا أشَارَ المصَنِّفُ إلَيه.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: «**وَهمَا مُتضَادَّانِ، فَلا يكُونُ إلَّا أحَدُهمَا**».

اعلَم أنَّ مَا ذَكَـرَه يَحتَمِلُ مَعنيَينِ:

فَالمَعنَى [و٥٥] **الأوَّلُ**: أن يكُونَ قَولُه: « **وَهمَا مُتضَادَّانِ** » وَارِدًا[2] عَلَى جِهةِ الاستِئنَافِ، يُظهرُ بِـه حُكمَ تَضَادِّهمَا، كَمَا أبَانَ أنَّ العَلَميَّةَ تُضَادُّ الوَصفيَّـةَ مِن جِهةِ كَونِـها صِفَةً، وَأنَّ الجَمعيَّـةَ تُضَادُّ العَلَميَّةَ مِن جِهةِ كَونِـها جَمعيَّـةً، فَهكَذَا الوَزنِـيَّـةُ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من الكافية ١٣.

(٢) في الأصل: (وأراد).

تُضَادُّ العَدلِيَّةَ مِن جِهةِ أنَّ العَدلَ إنَّمَا يكُونُ عَلَى أوزَانٍ مَخصُوصَةٍ لَيسَ في الفعلِ شَيءٌ مِنها؛ فَلأجل هذَا حكمنَا عَلَيها بعَدَمِ الاجتِمَاعِ للتَّضَادّ.

(**فَلا يكُونُ إلَّا أحدُهمَا**) إلَّا الوزنَ تَارةً كـ(أحمَدَ)، وَالعَدلَ تَارةً كـ(عُمَرَ)، وَقَد يصحَبَانِ الصِّفَةَ تَارةً كـ(أحمَرَ) وَ(أُحَادَ).

فَقَولُه: (**وَهمَا مُتضَادَّانِ**) وَارِدٌ عَلَى جِهةِ الانقِطَاعِ؛ وَلِهذا فَإنَّه فَسَّرَه في الشَّرح[1] بِمَا يُشعِرُ بِانقِطَاعِه بِأن أورَدَه عَلَى جِهةِ الاستِثنَاءِ المنقَطِعِ بِقَولِه: (**إلَّا أنَّهمَا مُتضَادَّانِ**)؛ لِيَدُلَّ بِه عَلَى الانقِطَاعِ.

المَعنَى الثَّاني: أنَّه لَمَّا كَانَ غَرَضُه بيَانَ مَا تَبقَّى بِلا سَبَبٍ، وَمَا تَبقَّى عَلَى سَبَبٍ بَعدَ التَّنكِيرِ، فَأرَادَ أن يُبَيِّنَ تَضادَّهمَا قَطعًا لِوَهمِ مُتوَهِّمٍ أنَّهمَا يكُونَانِ سَببَينِ، فَيَجتَمعَانِ، وَتَقريرًا لِكَونِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا أحَدَ السَّبَبَينِ مَعَ العَلَميَّةِ، أو أحَدَ السَّبَبَينِ مَعَ غَيرِها إمَّا مَعَ الوَصفيَّةِ كـ(أُحَادَ)، وَإمَّا الوَزنُ مَعَ الصِّفَةِ كـ(أحمَرَ).

فَهذَا تَقريرُ كَلامِ الشَّيخِ، وَبيَانُ فَائِدَتِه، وَمَعنَاه.

وَقَد ذكَرَ بَعضُ النُّظَّارِ[2] مِمَّن عُنيَ فِي إيضَاحِ كَلامِه بِأنَّ غَرَضَه مِن هذَا الكَلامِ مُتعَلِّقٌ بِمَا قَبلَه، وَهوَ أنَّه لَمَّا قَالَ: (**وَمَا فِيه عَلَميَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إذَا نُكِّرَ صُرِفَ**) جَعَلَه جَوَابًا عَن سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَذَلِكَ السُّؤَالُ إذَا لَم تكُن العَلَميَّةُ شَرطًا في العَدلِ وَوَزنِ الفعلِ فَمِنَ الجَائِزِ أن تَكُونَ ههنَا كَلِمَةٌ فيها العَدلُ وَوَزنُ الفعلِ مِن جِهةِ أنَّ العَلَميَّةَ لَيسَ شَرطًا فيهمَا، وَمَتَى كَانَ الأمرُ كَمَا قُلنَاه لَم يَصدُقْ قَولُنَا: كُلُّ مَا فيه عَلَميَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إذا نُكِّرَ صُرِفَ؛ لأنَّ مَا قَدَّرنَاه قَد صَارَ فِيه عَلَميَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّه لَم يُصرَف لِحُصُولِ العَدلِ وَالزِّنَةِ، فَجُعِلَ هذَا جَوَابًا عَن هذَا السُّؤَالِ المقَدَّرِ بِأنَّ العَدلَ وَوَزنَ الفعلِ مُتَضَادَّانِ، أي: لا يَجتَمعَانِ؛ لِمَا ذكَرنَاه بَينَهمَا مِنَ المنَافَاةِ، فَإذَن لا بُدَّ من أن

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣١٥.

(٢) ركن الدين الإستراباذي. انظر الوافية في شرح الكافية (رسالة) ٤٩.

تكُونَ [ظ٥٥] العَلَميَّةُ أحَدَها، فَاستَقَامَ مَا ذكَرَه مِنَ العَقدِ مِمَّا قَـرَّرَه مِنَ الجَوَابِ، وَهذَا وَإِنَ كَانَ سَديدًا في تَقريرِ كَلام الشَّيخِ، لكِن فِيـه بُعدٌ وَتَعَسُّفٌ، وَمَا ذكَرنَا أسهلُ، وَفِيـه غُنيَـةٌ وكِفَايَـةٌ، وَمَا قَالَـه الشَّيخُ مِن أنَّ كُلَّ مَا فِيـه عَلميَّـةٌ مُؤَثِّـرَةٌ إذَا نُـكِّـرَ صُرِفَ، فَإنَّمَا يَستَقيمُ عَلَى رَأيِ الأخفَشِ، فَـأمَّا عَلَى مَا ذكَـرَه سيبَوَيـه فَلا وَجه لَـه؛ لِكَونِـه يَعتَبِرُ الصِّفَةَ بَعدَ التَّنكيرِ فِـي رَجُلٍ سُمِّيَ بـ(أحمَرَ)، ثُمَّ نُـكِّـرَ، فَإنَّـه غَيرُ مُنصَرِفٍ عَلَى رَأيِـه.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: « **وَخَالَفَ سيبَويـه الأخفَشُ فِـي مِثلِ أحمَرَ عَلَمًا** » إلى آخِره.

أورَدَ هذَا الكَلامَ عَقَيبَ قَولِه: « **فَإذا نُـكِّرَ بَقيَ بِلا سَبَبٍ، أو عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ** » فَالَّذي يَبقَى بِلا سَبَبٍ مَا كَانَتِ العَلَميَّـةُ فِـيـه مُـؤَثِّـرَةً شَرطًا، فَإذَا زَالَتِ العَلَميَّـةُ بِالتَّنكِـيـرِ بَطَلَ مَا كَانَت العَلَميَّةُ شَرطًا فِـيـه، وَهذَا نَحوُ قَولِنَا: (سُعَادُ)، وَ(زَينَبُ)، وَ(إبرَاهيمُ)، فَإنَّ هذِه الأمُورَ يُشتَـرَطُ في تَأثِـيـرِها العَلَميَّـةُ؛ فَلِهذَا بَطَلَت بِبُطلانِها.

وَالَّذي يَبقَى عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ هوَ العَدلُ وَوَزنُ الفعلِ؛ لأنَّ العَلَميَّـةَ غَيرُ مُشتَرَطَةٍ فيهِمَا؛ فَلِهذَا بَقيَا بَعدَ زَوَالِها، كَمَا تَقُولُ في (عُمَرَ) عِندَ تَنكِيـرِه، وَ(يَزيدَ) عِندَ تَنكيرِه؛ لِأنَّهمَا رُبَّمَا استَقَلَّا بِالتَّأثِـيـرِ مِن دُون العَلَميَّـةِ، كَـ(أحمَرَ) وَ(أُحَادَ).

ثُمَّ عَقَّبَـه بِقَولِه: « **وَخَالَفَ سيبَوَيه الأخفَشُ** » مِن جِهةِ أنَّـه وَرَدَ عَلَى جِهـةِ النَّقضِ لِهذِه القَاعِدَةِ؛ لأنَّ مَا كَانَت فِيـه عَلَميَّـةٌ مُؤَثِّـرَةٌ فَإنَّـه إذَا نُكِّرَ صُرِفَ، وَ(أحمَرُ) عَلَى قَولِ سيبَوَيه إذَا سُمِّيَ بِه فَفيه العَلَميَّـةُ وَالزِّنَـةُ، فَإذَا نكِّرَ لَم يَنصرِف، فَبَطَلَت هذِه القَاعِدَةُ؛ فَلِهذا أورَدَه عَقَيبَه؛ لِـيَذكُرَ الخِلافَ بَينَ الرَّجُلَينِ. وَاعلَم أنَّـه لا خِلافَ بَينَهمَا أنَّـه غَيرُ مُنصَرِفٍ في حَالِ تَعريفِه لِلعَلَميَّةِ وَالزِّنَةِ، وَإنَّمَا الخِلافُ بَينَهمَا إذَا نكِّرَ بَعدَ أن كَانَ مَعرِفَةً[1]، فَقَالَ

(١) هناك مسألةٌ خلافيّةٌ مشهورة بين سيبويه والأخفش، وهي: هل تعود الوصفية إذا سميت بالوصف ثم نكّرته؟ ولا خلاف بين الأخفش وسيبويه في أنّ (أحمر) لا ينصرف إذا كان نكرة في الأصل للوصفية ووزن الفعل، ولا خلاف أيضًا بينهما إذا سُمّي به وصار علمًا أنه لا ينصرف أيضًا للعلمية والوزن، وإنما يختلف الاثنان في صرفه إذا سميت به ثم نكرته، فمذهب سيبويه إلى منع صرفه، فالوصفية تعود =

سيبَوَيه(١): إنّـه يكُونُ غيرَ مُنصَرِفٍ؛ لِأنَّ الوَصفيَّةَ مُستَحِقَّـةٌ لَـه بِالأصَالَةِ، وَإنَّما امتَنعَ اعتِبَارُ الصِّفَةِ في حَالِ عَلَميَّـتِـه للتَّضَادِّ بَينَهمَا، فإذَا نُـكِّرَ زَالَ العَارِضُ في الاعتِبَارِ؛ فَلِهذا لَم يَنصَرف مُرَاعَاةً لِمَا يَستَحِقُّه بِالأصَالَةِ، [و٥٦] وَحُكيَ عَنِ الأخفَشِ أنّـه يكُونُ مُنصَرِفًا(٢)؛ لأنَّ الوَصفيَّةَ قَد زَالَت بِالعَلَميَّـةِ، فَإذَا نُـكِّرَ فَلا وَجه لاعتِبَارِها، فَهذَا تَقريرُ كَلامِهمَا.

فَـأمَّـا عَبدُ القَاهِرِ فَـقَد استَحسَنَ القَولَيـنِ جَميعًـا(٣)، وَلَم يَـتعَـرَّض لِأحَدِهمَا بِتَرجيحٍ.

وَالمُختَارُ مَا قَالَه سيبَوَيه؛ لأنَّ الوَصفيَّةَ في (أحمَرَ) مُستَحَقَّةٌ بِالأصَالَةِ، وَالعَلَميَّةُ حَالَةٌ عَارِضَةٌ تزُولُ بِأدنَى عَارِضٍ في التَّنكيرِ، ولا شَكَّ أنَّ الأُمُورَ العَارِضَةَ لا تُعَارِضُ الأُمُورَ الأصليَّةَ؛ فَلِهذا وَجَبَ الحُكمُ بِرَدِّ الصِّفَةِ عِندَ ذَهابِ العَلَميَّةِ، وَهذا هوَ الَّذي يُشيرُ إلَيه كَلامُ الشَّيخِ(٤) في اختيَارِ مَذهبِ سيبَوَيه؛ وَلِهذا قَالَ مُقرِّرًا لاختيَارِ مَذهبِه: « وَلا يَلزَمُه بَابُ (حاتمٍ) » إذَا سُمّيَ بِه، وكَأنّـه جَعلَه جَوَابًا عَن سُؤَالٍ مُقدَّرٍ، وَهوَ أن يُقَالَ: لَو كَانَتِ الصِّفَةُ الأصليَّةُ مُعتَبَرَةً في (أحمَرَ)، كَمَا قَالَه سيبَوَيه لكَانَت مُعتَبَرَةً في نَحوِ: (حَاتِمٍ)، و(عَمَّارٍ)، وَ(مَنصُورٍ) إذَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِكَونِها أوصَافًا في الأصلِ،

= بعد التنكير، وذهب الأخفش إلى صرفها، فالوصفية لا تعود عند التنكير. انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ١٩٨، وانظر رأي الأخفش في خلاف الأخفش ١٧٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١١٣، وانظر المسألة في ما ينصرف وما لا ينصرف ٧، وابن يعيش ١/ ٧٠، والتّخمير ١/ ٢٢٣، والبديع في علم العربيَّـة ٢/ ٢٦٨، وشرح الرَّضي ١/ ١٧٥، والبيان في شرح اللّمع ٥١٧، وابن النّاظم ٤٦٩، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس الموصلي ١/ ٤٦٥، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس الموصلي ١/ ١٣٥، والفوائد الضِّيائيَّـة ١/ ٢٤٨.

(١) سيبويه ٣/ ١٩٨.

(٢) انظر رأي الأخفش في خلاف الأخفش ١٧٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١١٣.

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٨٠.

(٤) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣١٩-٣٢٠.

وَلَو اعتُبِرَت فيه لَوَجَبَ مَنعُ (حَاتِمٍ) وَبَابِه الصَّرفَ للعَلَمِيَّـةِ وَالصِّفَةِ، لكِنَّـه لا قَائِلَ بِهذا، فَلا جَرَمَ قَضَينا بِبُطلانِ اعتِبَارِ الصِّفَةِ الأصلِيَّـةِ.

وَالجَوَابُ عَن هذا أَنَّا نَقُولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّها لَو اعتُبِرَتِ الوَصفيَّةُ فِـي (أَحمَرَ) لَوَجَبَ اعتِبَارُها في نَحو: (حَاتِمٍ)، فَلا يُمكِنُ الجَمعُ بَينَهمَا؛ لِمَا فيهما مِنَ التَّبَايُنِ؛ لأَنَّها لَو اعتُبِرَت في نَحوِ: (حَاتِمٍ) لَزِمَ اعتِبَارُ مُتضَادَّينِ في حُكمٍ وَاحِدٍ، وَهوَ مَنعُ الصَّرفِ؛ لِأَنَّ العَلَميَّةَ مُضَادَّةٌ للوَصفيَّةِ، كَمَا قَرَّرنَاه فيما سَبَقَ، وَفي ذَلِكَ لُزُومُ تَأثيرِهمَا في حُكمٍ وَاحِدٍ، وَهوَ مُحَالٌ، وَلَيسَ هكَذَا حَالُ (أَحمَرَ) بَعدَ تَنكِيرِه؛ لأَنَّ العَلَميَّةَ قَد زَالَت بِالتَّنكِيـرِ، فَلا يَلزَمُ اعتِبَارُها بَعدَ تَنكِيـرِه، وَإِنَّمَا امتَنَعَ الصَّرفُ لِعِلَّةٍ أُخرَى غَيرِ العَلَميَّـةِ غَيرِ مُضَادَّةٍ للصِّفَةِ، وَهيَ الزِّنَـةُ، فَلِهذا لَم يكُن في (أَحمَرَ) اجتِمَاعُ الضِّدَّينِ عَلَى حُكمٍ وَاحِدٍ، بِخِلافِ (حَاتِمٍ) لَو مُنِعَ صَرفُه، فَافتَرَقَا.

قَولُـه: « **في حُكمٍ وَاحِدٍ** » يَحتَرِزُ بِه عَن حُكمَينِ، فَإِنَّ المضَادَّةَ فيهمَا لا تَلزَمُ فيها بِحَالٍ، وَهذَا كَقَولِه:

١٠ - أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِن آلِ جَعفَـرٍ   فَيَا عَبدَ عَمـرٍو لَو نَهيتَ الأَحَاوِصَا[1]

[ظ٥٦] فَالعَلَميَّةُ مُعتَبَـرَةٌ في نَحوِ: (أَحوَص)؛ وَلِهذَا جُمِعَ عَلَى (الأَحَاوِصِ) كَـ(الأَحَامِدِ)، وَالوَصفيَّـةُ مُعتَبَـرَةٌ فيه أَيضًا؛ وَلِهذا جُمِعَ جَمعها كَـ(الحُمرِ) في جَمعِ (أَحمرَ)، فَالحُكمَانِ همَا الجَمعَانِ، وَقَد اعتُبِـرَ فيهمَا مُتضَادَّانِ: العَلَميَّـةُ وَالوَصفيَّـةُ؛ فَلِهذا قَالَ: « **فِـي حُكمٍ وَاحِدٍ** » يُشيرُ بِـه إِلى مَا ذَكَرنَاه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٩، وانظر إصلاح المنطق ٤٠١، والاشتقاق ٢٩٦، والحجة للفارسي ٣/ ٣٤٠، والحلبيات ٢٨٥، والصحاح (حوص)، والمحكم ٣/ ٤٧٥، المخصص ١/ ١٠١، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٧٣، وهو بلا نسبة في المفصل ٢٤٢، وشرح الرضي ١/ ١٢٠، وتذكرة النحاة ٦٣١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٤١.

وَقَد صَرَّحَ الشَّيخُ بِاختِيَـارِ مَذهبِ سيبوَيـه في آخِـرِ كَلامِـه، حَيثُ قَالَ[١]: « وَمَذهبُ سيبَوَيـه أولَى؛ لِمَا قَدَّمنَاه مِن اعتِبَارِ الصِّفَـةِ الأصلِـيَّـةِ، ويَلـزَمُ[٢] الأخفَشَ صَرفُ مَا عُلِمَ أنَّ العَرَبَ تَمنَـعُـه الصَّرفَ نَحوُ: (أسوَدَ)، وَمنعُ صَرفِ مَا عُلِمَ أنَّ العَرَبَ تَصرِفُـه كَـ(نِسوَةٍ أربعٍ) ».

يَعني أنَّ الأخفَشَ إِذَا كَانَ لا يُعَرِّجُ عَلَى مَا كَانَ ثَابِتًا بِالأصَالَةِ لَـزِمَ مَا قَالَـه مِن جَوَازِ صَرفِ (أسوَدَ)، وَهوَ غَيرُ مُنصَرِفٍ؛ مُرَاعَاةً للصِّفَةِ الأصلِـيَّـةِ، وَمَنعُ صَرفِ نَحوِ: (نِسوَةٍ أربَعٍ)؛ لعُرُوضِ الصِّفَـةِ فِيـه، وَهوَ بَاطِـلٌ مِن جِهةِ اللُّغَةِ، فَإِذَن الحَقُّ مَا قَالَـه سيبَـوَيـه.

نَعَم مَا قَالَه سيبَـوَيـه يَخرِمُ عَلَينَا هذِه القَاعِدَةَ، وَهوَ كُلُّ مَا فِيـه عَلَمِيَّـةٌ مُـؤَثِّـرَةٌ إِذَا نُـكِّـرَ صُرِفَ، والأقـرَبُ أنَّـه لا بُـدَّ مِنَ الاحتِـرَازِ فِـي هذا الضَّابِطِ بِأن يُقَالَ: وَمَا فِيـه عَلَميَّـةٌ مُـؤَثِّـرَةٌ إِذَا نُـكِّـرَ صُرِفَ إِلَّا مَا كَانَ لَـه أصلٌ يَعُودُ عِندَ التَّنكِيـرِ، كَـ(أحمَرَ) وَبَابِـه، فَإِنَّـه غَيـرُ مُنصَرِفٍ مَعرِفَـةً، وَلا نَـكِـرَةً.

* * *

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٢٠.

(٢) في الأصل: (ولا يلزم) وكذا يقتضي السياق، ونص ابن الحاجب في شرح المقدمة ١/ ٣٢٠.

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ حُكمِ غَيرِ المُنصَرِفِ إذَا وَرَدَ عَلَيه اللَّامُ وَالإضَافَةُ

وَاعلَم أنَّ النُّحاةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أنَّ جَميعَ مَا لا يَنصَرِفُ إذا كَانَ مُضَافًا أو دَخَلَه لامُ التَّعريفِ فَإِنَّه يَنجَرُّ بِالكَسرِ إذَا كَانَ إعرَابُه لَفظِيًّا، وَلكِن اختَلَفُوا في كَونِه مُنصَرِفًا أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، وَلَهم فِي ذَلِكَ مَذَاهِبُ أربَعَةٌ:

أوَّلُها: أنَّه مَحكُومٌ عَلَيه بِالانصِرَافِ، وَهذا هوَ المَحكيُّ عَنِ المَغرِبيِّ صَاحِبِ الدُّرَّةِ[1] وَغَيرِه مِنَ النُّحَاةِ، وَحُجَّتُهم عَلَى هذا هوَ أنَّه لَمَّا دَخَلَ عَلَيه مَا هوَ مِن خَوَاصِّ الأسمَاءِ، وَهوَ اللَّامُ وَالإضَافَةُ أخرَجَه عَن مُشَابَهةِ الأفعَالِ بَالكُلِّيَّةِ؛ فَلِهذا [و٥٧] كَانَ مُنصَرِفًا.

وَثَانيها: أنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ، وَهذَا هوَ قَولُ أكثَرِ النُّحَاةِ، وَإِلَيه يُشيرُ كَلامُ الزَّمَخشَريِّ[2]، وَحُجَّتُهم عَلَى مَا قَالُوه هوَ أنَّ الجَرَّ لَم يَمتَنع فِيه إلَّا تَبَعًا لِذَهابِ التَّنوينِ مِن أجلِ العِلَّتَينِ، فَلَمَّا كَانَ زَوَالُ التَّنوينِ ههنَا مِن أجلِ اللَّامِ أو الإضَافَةِ لا العِلَّتَينِ زَالَ مُوجِبُ مَنعِ الجَرِّ، فَدَخَلَ عَلَيه مِن هذا الوَجه، لا مِن أجلِ كَونِه مُنصَرِفًا.

وَثَالِثُها: أنَّه يُنظَرُ فِيه؛ فَإِن كَانَت[3] العِلَّتَانِ بَاقِيَتَينِ فِيه فَهوَ غَيرُ مُنصَرِفٍ، كَـ(مَسَاجِدَ)، وَ(حُبلَى)، وَ(حَمرَاءَ)، وَ(أحمَرَ)؛ عَمَلًا عَلَى تَأثِيرِ العِلَّتَينِ مَعَ وُجودِ

---

(١) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ٢٧:

وإن تعرفه بلام أو تضف … أو نكر العلم فهو منصرف

(٢) يقول الزمخشري في المفصل ٣٥: « والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل، ويسمى المنصرف، ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف ».

(٣) في الأصل: (كان) وكذا يقتضي السياق.

اللَّامِ أو الإِضَافَةِ، وَإِن لَم تَبقَيَا مَعهمَا فَهوَ مُنصَرِفٌ؛ لِزَوَالِ المؤَثِّرِ في مَنعِ الصَّرفِ، وَهذا نَحوُ: (إبرَاهيمَ)، وَ(سُعَادَ)، وَ(بَعلَبَكَّ) إِذَا كَانَت مُضَافَةً، وَهذا هوَ الَّذي اختارَه الموصِليُّ[1] صَاحِبُ الغُرَّةِ، وَذَهبَ إِلَيه بَعضُ النُّظَّارِ مِنَ المتَأخِّرينَ[2]، وَحُجَّتُه عَلَى هذا هوَ أَنَّ الموجِبَ لِمَنعِ الصَّرفِ إِنَّمَا هوَ العِلَّتَانِ، فَإِذَا كَانَتَا تَنتَفيَانِ عِندَ وُجُودِ اللَّامِ وَالإِضَافَةِ وَجَبَ صَرفُـه، وَإِن كَانَتَا لا تُزِيلانِ العِلَّتَين وَجَبَ القَضَاءُ بِمَنعِ صَرفِه؛ لِوُجُودِ مَا يُؤَثِّـرُ فِيـه عَمَلًا بِمُوجَبِ الدَّلِيلَينِ؛ وتَوفيرًا عَلَى الأَصلَينِ مَا يَقتَضِيَانِه.

وَرَابِعُها: الوَقفُ في حَالِه، وَهذا هوَ المحكيُّ عَن أبي عَليٍّ الفَارِسيِّ[3]، وَحُجَّتُه عَلَى هذا مَا حَصَلَ مِنَ العَارِضِ عِندَ دُخُولِ الإِضَافَةِ وَاللَّامِ، فَالعِلَّتَانِ تَقتَضِيَانِ مَنعَ الصَّرفِ؛ لِمَا حَصَلَ بِهِمَا مِن شَبَه الفعلِ، وَاللَّامُ وَالإِضَافَـةُ تَقتَضِيَانِ وُجُوبَ الصَّرفِ؛ لِمَا لَهمَا مِنَ الاختِصَاصِ بِالأسمَاءِ، فَحَصَلَ فيه الأَمرَانِ جَميعًا، وَلا تَرجِيحَ لِأَحَدِهمَا عَلَى الآخَرِ، بَل كُلُّ مَا يُقدَّرُ رُجحَانًا لِأَحَدِهمَا فَلَه مِثلُـه رُجحَانًا لِلآخَرِ؛ فَلِأَجلِ هذا وَجَبَ الوَقفُ عِندَ تعَارُضِ الأَدِلَّةِ وَالأَمَارَاتِ.

وَالمُختَارُ أَنَّه مُنصَرِفٌ لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلأَنَّ أَصلَ الأَسمَاءِ الصَّرفُ، وَإِنَّمَا امتَنعَ صَرفُها لعَارِضٍ، فَإِذا عَنَّ لِهذَا العَارِضِ أَدنَى مُزِيلٍ أَزَالَـه وَأَبطَلَـه، وَرَجَعَ إِلى أَصلِه، وَحينَ عَرَضَتِ الإِضَافَـةُ وَاللَّامُ أَخرَجَاه عَن مُقَارَبَـةِ الفعلِ وَمُمَاسَّتِـه؛ فَـلِهذَا كَانَ مَصرُوفًا.

---

(١) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٣٢ ظ: « والحَقُّ أَنَّ هاهنا مَذهبًا ثَالِثًا، وهو التَّفصيلُ، فَـنَـقُولُ: إن كَانَت اللَّامُ والإِضَافَةُ لا يُزيلانِ وَاحِدًا مِن السَّبَبَينِ فهو غَيرُ مُنصَرِفٍ، كـ(الحَمرَاءِ)، و(المَسَاجِدِ). وإن أَزَالَت وَاحِدًا مِنهما فهو مُنصَرِفٌ، كـ(إِبرَاهيمِكُم) ». وانظر المنهاج ٢/ ٣٢.

(٢) هو ركن الدين الإستراباذي في الوافية في شرح الكافية ٥٢.

(٣) انظر رأيه في المنهاج ٢/ ٣٢ وكلامه في الإيضاح ١٣: « وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف، أو أضيف انجر، كقولك: مررتُ بالأحمر، وبأحمر القوم، وبإبراهيمهم، لأن هذا موضع قد أمن فيه التنوين ».

وَأمَّا ثَانِيـًا فَلأنَّـا نقُولُ: أَلَيسَ إِذا وَرَدَ مَجرُورًا مُنَـوَّنًا حُكِمَ عَلَيـه بِالصَّرفِ، فَلا بُـدَّ مِن هذا[1]، فَهكَذا نقُولُ: إِذَا وَرَدَ مَجـرُورًا، وَعَرَضَ مِن دُخُولِ التَّنوينِ مَانِعٌ وَجَبَ الحُكمُ بِصَرفِه لا مَحالَةَ؛ لأنَّـه [ظ٥٧] لَم يَتَـأخر عَن مُوجِبِ صَرفِه ظَاهـرًا إِلَّا عَدَمُ التَّنوينِ، وَهوَ إِنَّمَا تَأخَّرَ لِمَانِعٍ[2]، وَهوَ اللَّامُ وَالإِضَافَـةُ، فَوَجَبَ القَضَاءُ بِكَونِه مُنصَرِفًا.

فَهذا هوَ الأصَحُّ، وَمَن أتقَنَ هذِه الحُجَّةَ هانَ عَلَيه إِفسَادُ مَا عَدَاه مِنَ الأقـوَالِ. فَـأمَّـا كَلامُ الفَارِسيِّ فَهوَ كَلامُ مَن لَم يُحِط بِحَقيقَةِ المنصَرِفِ وَغَيرِ المنصَرِفِ، وَلقَد كَانَ فِـي حَقِّه إِذا كَانَ مُعَوِّلًا عَلَى التَّعَارُضِ أن يَصرِفَه تَعويلًا عَلَى الرُّجُوعِ إِلى الأصلِ في صَرفِ الأسمَاءِ، كَمَا إِذَا تعَارَضَتِ الأمَارَتَانِ وَجبَ الرُّجُوعُ إِلَى حُكمِ العَقلِ في البَـرَاءَةِ الأصلِيَّـةِ، وَاللَّه أعلَمُ.

* * *

تَنبيهٌ

يَشتَمِلُ عَلَى مَسَائِـلَ مُختَصَّـةٍ بِالبَابِ مُفيـدَةٍ، نَـذكُـرُ فِـيها أجوِبَـتَها عَلَى جِهَـةِ الإِجمَالِ، وَجُملتُها مَسَائِلُ عَشرٌ[3]:

الأُولَى مِنها:

مَا كَانَ تَـأنِـيثُـه ظَاهِرًا في لَفظِه، فَلا يُعتَـبَـرُ فِـيـه إِلَّا العَلَميَّـةُ في مَنعِ الصَّرفِ عَلَى إِطلاقٍ، كَـ(عِدَةٍ)، وَ(زِنَـةٍ)، وَ(حَمزَةَ)، وَ(طَلحَةَ)، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِن أجلِ ظُهورِ اللَّفظِ وَنُـفُـوذِ حُكمِه، كَمَا مَـرَّ.

---

(١) في الأصل: (باذ) وكذا يقتضي السياق.

(٢) في الأصل: (المانع) وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل: (عشرة) وكذا يقتضي السياق.

الثَّانِيَة:

مَا كَانَ عَاريًا عَنِ العَلامَـةِ مِنَ الأسمَاءِ سَاكِنَ الحَشوِ نَظَرتَ فِيـه:

- فَإن كَانَ أصلُه التَّذكيرَ كَامرَأةٍ سَمَّيتَها بِـ(زَيـدٍ) جَازَ فِيـه الصَّرفُ وَترَكُـه، كَمَا هوَ رَأيُ الجَرميِّ[1]، وَالمبرِّدِ[2]، وَعيسَى بنِ عُمرَ[3]. وَقَالَ الخَليلُ[4]، وَسيبَوَيـه[5] وَابنُ أبي إِسحَاقَ[6]: يَتعَيَّـنُ فِيـه مَنعُ الصَّرفِ.

- وَإن كَانَ مُؤَنَّثَ الأصلِ جَازَ فيه الأمرَانِ جَميعًا، نَحوَ: (جُملٍ) وَ(دَعد)،

---

(١) هو صالح بن إسحاق الجرميّ، كان صادقًا ورعًا فقيهًا عالمًا بالنحو واللغة، بصري المذهب، أخذ النحو عن الأخفش الأوسط، ولقي يونس بن حبيب وأبا عبيدة، شَرَحَ كتاب سيبويه، سمّاه « الفرخ »، وله كتاب الأبنية والعروض، قال فيه المبرّد: « كان الجَرميّ أثبت القوم في كتاب سيبويه ». توفي سنة خمس وعشرين ومائتين. (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين٧٤، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠، وبغية الوعاة ٢/ ٨-٩). وانظر رأيه في شرح السيرافي ٤/ ١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٠٥.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٥٠، ٤/ ٤١، وفي المذكر المؤنث ١٢٦ ما يخالف ما في المقتضب، وانظر رأيه في شرح السيرافي ٤/ ١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٨١. وانظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢.

(٤) انظر رأيه في شرح السيرافي ٤/ ١٢، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٠٥. وانظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢.

(٥) انظر مذهب سيبويه في المخصص ٥/ ١٦٧، وشرح السيرافي ٤/ ١٢، ٣٥، وانظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢.

(٦) هو عبد اللَّه بن أبي إسحاق الحضرمي. وكان قيمًا بالعربية والقراءة، إمامًا فيهما؛ وكان شديد التجريد للقياس. ويقال: إنه كان أشد تجريدًا للقياس من أبي عمرو بن العلاء، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها. وقرأ عبد اللَّه بن أبي إسحاق الحضرمي على يحيى بن يعمر؛ وقرأ أيضًا هو وأبو عمرو بن العلاء على نصر بن عاصم، وكانا رفيقين. وكان هو وأبو عمرو وعيسى بن عمر في وقت واحد، وتوفيَ قبلهما بالبصرة سنة سبع عشرة ومائة في أيام هشام بن عبد الملك. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٦، وطبقات النحويين ٣١. وانظر رأيه في شرح السيرافي ٤/ ١٢، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٠٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢.

فأيُّهمَا يَـكُونُ أجوَدَ؟ فَبَعضُ النُّحاةِ عَلَى أنَّ الصَّرفَ أجوَدُ، وَبَعضُهم عَلَى عكسِه، وَحكَى السِّيرَافِـيُّ عَنِ الزَّجَّاجِ أنَّـه لا يُجيزُ في نَحوِ (دَعدٍ) إلَّا مَنعَ الصَّرفِ[١].

الثَّالِثَةُ:

وَإن سَمَّيتَ امرَأةً بِـ(يَـدٍ) وَنَحوِها مِن مُؤنَّثِ الأصلِ عَلَى حَرفَينِ، قَالَ سيبَوَيـه[٢]: أجرَيتَه مُجرَى (هندٍ) في جَوَازِ الوَجهينِ جَميعًا فِيـه؛ لأنَّـه إذا جَازَ الأمرَانِ في الثُّلاثِـيِّ السَّاكِنِ الحَشوِ فَمَا حُذِفَت لامُـه أحَقُّ.

وَإن سَمَّيتَ رَجُلًا بِنَحوِ: (بِنتٍ) وَ(أُختٍ) فَفيه وَجهانِ:

أحَدُهمَا: الصَّرفُ، وَهوَ قَولُ سيبَـوَيـه[٣] وَأكثَرِ النُّحَاةِ؛ لأنَّ التَّاءَ عُوِّضَت عَن لامِه، فَجَرَت مَجرَى لامِ الكَلِمَةِ، فَأشبَهت تَاءَ (جِبتٍ) وَ(سُحتٍ).

قَالَ ابنُ السَّرَّاجِ[٤]: وَمِن أصحَابِنَا مَن قَالَ: إنَّ التَّاءَ فيهِمَا للتَّـأنيثِ مَعَ كَونِـهِمَا عِوَضًا عَنِ اللَّامِ، وَعَلَى هذا يَمنعُونَه الصَّرفَ؛ لِكَونِه مُؤنَّـثًـا.

الرَّابعَةُ:

وَإن سَمَّيتَ رَجُلًا بِنَحوِ: (سُعَادَ) وَ(زَينَبَ) لَم تَصرِفه قَولًا وَاحِدًا؛ لأنَّ أصلَـه التَّـأنِيثُ، وَلَم يُسبَـق بِتَـذكِـيرٍ، وَإن سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(حَائِضٍ) وَ(طَالِـقٍ) صَرَفتَ؛ لأنَّ [و٥٨] أصلَهمَا الوَصفُ في المُذكَّرِ، وَإن سَمَّيتَ رَجُلًا بِنَحوِ: (جَنُوبٍ)، وَ(شَمَالٍ)، وَ(قَبُولٍ)، وَ(دَبُورٍ) صَرَفتَ؛ لأنَّ هذِه الأسمَاءَ في الأصلِ مُذكَّرَةٌ، وَإن

---

(١) السيرافي ٤/ ١٢، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢.

(٢) قال السيرافي في شرحه ٤/ ٣٥: « وإن سميتها بشيء مذكر على ثلاثة أحرف، وأوسطها ساكن، وقد جعلتها كلمة، فحكمها كحكم امرأة سميتها بزيد، فلا تعرفها على مذهب سيبويه، وما كان على حرفين فهو بمنزلة ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن ».

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٢١.

(٤) الأصول ٣/ ٢٤٢، وانظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٣.

سَمَّيتَ مُذكَّرًا بِجمعٍ نَظَرتَ، فَإن كَانَ فيه ثَمَّةَ ما[١] يَمنَعُ مَعَ العَلَميَّـةِ مِنَ الصَّرفِ، أو يكُونُ مُؤَنَّثًا وَحدَه لَم تَصرِفه، كَرَجُلٍ سَمَّيتَـه بِـ(مَسَاجِدَ)، وَ(أَكَالِبَ)، وَنَحوُ: (بُعُولَةٍ)، وَ(أولِيَاءَ)، وَ(غِلمَانٍ)، وَإن لَم يكُن فِيـه مَا يَمنَعُ مِنَ العَلَميَّـةِ صَرَفتَـه، كَرَجُلٍ سَمَّيتَـه بِمَسَاجِدَ (بِنِسَاءٍ)؛ إذ لا عِلَّـةَ فِيـه سِوَى العَلَميَّـةِ.

الخامِسَة:

قَالَ سيبَوَيـه[٢]: إذَا سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(مَسَاجِدَ) ثُمَّ نَـكَّرتَـه بَعدَ العَلَميَّـةِ فَإنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ، وَحُكيَ عَنِ الأخفَشِ[٣] أنَّـه حكَمَ بِصَرفِه، وَالحَقُّ مَا قَالَـه سيبَوَيه؛ لأنَّـه بَعدَ تَنكِيـرِه عَلَى مِثَالِ: (مَسَاجِدَ) فَلَم يَنصَرِف كَـ(مَسَاجِدَ).

قَالَ سيبَوَيـه: فَـأمَّا (سَرَاويلُ) فِهيَ مَصرُوفَـةٌ في النَّـكِرَةِ، فَإن سَمَّيتَ بِها رَجُلًا لَم تَصرِفها، وكَذَلِكَ إذَا حَقَّرتَها اسمَ رَجُلٍ؛ لأنَّها مُؤَنَّـثَـةُ الأصلِ عَلَى أكثَرِ مِن ثَلاثَـةِ أحرُفٍ مِثلِ: (عَنَاقٍ) وَ(عَقرَبٍ)[٤]، وَمِنَ النُّحَاةِ مَن قَالَ: إنَّها غَيرُ مُنصَرِفَةٍ في النَّـكِـرَةِ[٥]، كَأنَّها جَمعُ (سِروَالَـةٍ)، وَقَد قَـرَّرنَاه مِن قَبلُ.

---

(١) العبارة في الأصل: (كان فيمة مما) وكذا يقتضي السياق.

(٢) هذا الرأي موجود في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٠ قال ابن مالك: « وإذا سمي بنحو: « مساجد » ثم نكر لم ينصرف عند غير الأخفش، وحكم الأخفش بصرفه بعد التنكير » والصحيح مذهب سيبويه، وهذا قياس على الخلاف بينهما في مسألة (أحمر) إذا نكرته بعد التسمية.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٠.

(٤) تابع المسألة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٠-١٥٠١، ويقول سيبويه ٣/ ٢٢٩: « وأما سراويل فشيءٌ واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بقم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل ».

(٥) هذا رأي المبرد في شرح السيرافي ٣/ ٤٩٦، ويقول العكبري في اللباب ١/ ٥٠٤: « وقيل هو جمع سروالة فعلى هذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة ». وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠١.

السَّادِسَة:

إِذَا سَمَّيت رَجُلًا بِأفعَلِ التَّفضيلِ مُصَاحِبًا لِـ(مِن)، كَقَولِكَ: (جَاءَني أفضَلُ مِنكَ)، فَإِنَّه غيرُ مُنصَرِفٍ مَعرِفةً وَلا نَكِرَةً، فَإِن سَمَّيتَ بِه مُجَرَّدًا عَن (مِن)، ثُمَّ نَكَّرتَه صَرَفتَه؛ لأنَّه قَد زَالَت عَنه الوَصفيَّةُ بِمُفَارَقَةِ (مِن)، فَيَصيرُ بِمَنزِلَةِ: (أحمَدَ) إذا نَكَّرتَه بَعدَ التَّسميَةِ.

فَأمَّا (أحمَرُ) فَقَد قَرَّرنَا مَذهبَ الرَّجُلَين، وَأنَّ المختَارَ مَا قَالَه سيبَوَيه، وَقَد حُكيَ رُجُوعُ الأخفَشِ إِلى مُوَافَقَتِه في كِتَابِه المُلَقَّبِ بِالأوسَطِ[1]، وَالأجوَدُ ذِكرُ هذِه المَقَالَةِ؛ لِمَا فِيها مِنَ الدَّلالَةِ عَلَى رُجُوعِه؛ لِأنَّها آخِرُ قَولَيه.

وَإِن سَمَّيت امرَأةً بِـ(قَاضٍ)، فَإِن قُلنَا: إِنَّه في حَالِ تَنكيرِه مُنَوَّنٌ تَنوينَ عِوَضٍ فِي حَالِ العَلَميَّةِ لَفظًا؛ لأنَّ العَلَميَّةَ لَيسَ فِيها مُضَادَّةٌ وَلا مُنَاقَضَةٌ لِتَنوينِ العِوَضِ؛ فَلِهذا كَانَ ثَابِتًا مَعَها. وَإِن قُلنَا: إِنَّه فِي حَالِ تَنكيرِه مُنَوَّنٌ تَنوينَ التَّمكِينِ وَالصَّرفِ بَطَلَ التَّنوينُ في حَالِ العَلَميَّةِ؛ لِكَونِه غَيرَ مُنصَرِفٍ، فَعَلَى هذا يُختارُ[2] حُكمُ التَّنوينِ فِي إِثبَاتِه وَنَفيِه عَلَى هذا التَّقريرِ الَّذي لَخَّصنَاه.

السَّابِعَة:

إِذا سَمَّيت بِنَحوِ: (أُحَادَ) وَ(ثُلاثَ) فَإِنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ عَلَى رَأيِ سيبَوَيه[3] في حَالِ تَنكِيرِه، وَعَدَدِه، وَفي حَالِ التَّسميَةِ بِه؛ لأنَّ العَدلِيَّةَ فِيه [ظ٥٨] بَاقِيَةٌ في الحَالَينِ؛ فَلِهذا لَم يَكُن مُنصَرِفًا. وَحُكيَ عَنِ الأخفَشِ[4] وَأبي القَاسِمِ بنِ بَرهانَ[5]

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٩.

(٢) في الأصل: (يختبر) وكذا يقتضي السياق.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٧.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٧.

(٥) شرح اللمع ٢/ ٤٤٧، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٧.

مِن نُحاةِ البَصرَةِ أنَّه يَنصَرِفُ العَدَدُ إِذَا سُمّيَ بِـه؛ لِأنَّه إِنَّمَا عُدِلَ فِـي حَالِ تَنكِـيرِه، وقَد بَطَلَ بِالتَّسميَـةِ، فَانصَرَفَ.

قَالَ سيبَوَيـه[1]: وكُلُّ مَعدُولٍ سُمّيَ بِه فَعَدلُه بَاقٍ إِلَّا نَحوَ: (سَحَرَ) وَ(أمسِ) في لُغَةِ بَنـي تَميـمٍ، فَإِنَّ عَدلَهُمَا يَزُولُ بِالتَّسميَةِ، فَيُصرَفَانِ، بِخِلافِ غَيرِهِمَا مِنَ المعدُولاتِ، فَإِنَّ عَدلَـه فِـي التَّسميَـةِ بَاقٍ، فَيَجِبُ مَنعُ صَرفِه للعَلَميَّـةِ وَالعَدلِ عَدَدًا كَانَ أو غَيرَه.

الثَّامِنَةُ:

إِذَا سَمَّيتَ بِنَحوِ: (ضُرِبَ) عَلَى بِنَاءِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُـه لَم تَصرِفه للعَلَميَّـةِ وَالزِّنَـةِ، وَإِن حُذِفَت كَسرَةُ عَينِـه للخِفَّةِ وَسكَّنتَـه بَعدَ التَّسميَـةِ بِـه، فَسيبَوَيـه[2] يَصرِفُـه تَسويَـةً بَينَ التَّسكينِ العَارِضِ وَالتَّسكينِ اللَّازِمِ، مَعَ أنَّ الأصلَ هوَ الصَّرفُ في الأسمَاءِ، فَإِذَا تَغَـيَّـرَ المانعُ بِأدنَى عَارِضٍ رَجَعَ إِلَى أصلِه، والمبرِّدُ يَمنعُه الصَّرفَ[3]، وَيَستَصحِبُ المنعَ فَارِقًا بَينَ التَّسكينِ العَارِضِ وَالتَّسكينِ اللَّازِمِ، وَأنَّ الأُمُورَ العَارِضَةَ لا حَقيقَةَ لَها، وَلا يُعَوَّلُ عَلَيها، وَمِن هذا إِذَا سَمَّيتَ بِـ(يَعفُرَ)، وَضَمَمتَ يَاءَه في حَالِ عَلَميَّتِه، فَالَّذي يَأتِـي عَلَى رَأيِ سيبَوَيـه صَرفُـه؛ لِأنَّ الضَّمَّ العَارِضَ كَالضَّمِّ اللَّازِمِ، وَعَلَى رَأيِ المبرِّدِ يَمنَعُه الصَّرفَ؛ لأنَّه لا اعتِدَادَ بِهذِه الضَّمَّةِ لِعُرُوضِها.

وَإِن سَمَّيتَ بِنَحوِ: (أُخرُج)، (وَإِضرِب) قَطَعتَ همزَتَها؛ لأنَّ هذِه الهمزَةَ إِنَّمَا تَـكُونُ وَصلًا في حَالِ فعلِـيَّـتِـه، فَـإِذَا انتَقلَ مِـنَ الفعلِـيَّـةِ صَارَت قَطعًا، وَالهمزَاتُ الوَصلِـيَّـةُ في الأسمَاءِ مَحصُورَةٌ، وَلَيسَ هذا مِنها؛ فَلِهذَا قُطِعَت.

وَإِن سَمَّيتَ بِنَحوِ: (استِخرَاجٍ)، وَ(اقتِـرَابٍ)، وَ(اعتِلاءٍ) بَقَّيتَها عَلَى مَا هيَ

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٢٧، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٥.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٢٤، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٥.

عَلَيه مِنَ الوَصلِ؛ لأنَّه بَاقٍ عَلَى اسميَّتِـه، لَـكِنَّـه خَالَفَ فِـي التَّعيينِ وَعَدَمِه، فَافترَقَا.

التَّاسعَةُ:

إِذَا سَمَّيتَ بِنحوِ: (رُدَّ) مِن قَولِكَ: (يَـرُدُّ المالَ)، وَبِـ(قِيلَ) مِن: (قِيلَ القَولُ) صَرَفتَـه؛ لأنَّه بِالإعلالِ صَارَ بِوَزنِ (مُـدٍّ) وَ(دِيكٍ)، فَـأمَّـا تَركُ صَرفِه نَظَرًا إلى مُلاحَظَةِ الأصلِ فِيـه فَفِيه ضَعفٌ؛ لأنَّه قَد صَارَ مُطَّرَحًا فَلا تَعويلَ عَلَيـه.

وَإِن سَمَّيتَ بِـ(أَلبُبٍ)[1] عَلَمًا فَقَد حَكَى المازِنِـيُّ عَنِ الأخفَشِ أنَّه يَصرِفُه[2]؛ لِأنَّ الفكَّ قَلِيلٌ في الأفعَالِ، فَكَأنَّـه [و٥٩] بِالتَّفكِيكِ، فَقَد خَرَجَ عَن أوزَانِ الأفعَالِ، وَالحَقُّ أنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ؛ لأنَّ الفكَّ رُجُوعٌ إلى الأصلِ، وَهوَ نَظِيرُ مَا جَاءَ مِنَ الأفعَالِ مُصَحَّحًا، وكَانَ القِيَاسُ إعلالَه، كَـ(استَحوَذَ)، (وَاستَصوَنَ)، وكَمَا أنَّ تَصحِيحَه لا يُخرِجُه عَن أوزَانِ الأفعَالِ، فَهكَذَا فكُّ هذا لا يُخرِجُه عَن أوزَانِ الأفعَالِ.

العَاشِرَةُ:

إِذَا سَمَّيتَ رَجُلًا بِمِثلِ: (يَعمَل) وَ(أرمَلَ)، لَم تَصرِفها بِحَالٍ؛ لأنَّ التَّاءَ الَّتِي هِيَ السَّبَبُ في صَرفِهِمَا إنَّمَا تَلزَمُهمَا في حَالِ الصِّفَةِ دُونَ العَلَمِيَّةِ؛ وَلِهذا فَإنَّه لا يَجُوزُ دُخُولُها عَلَيهِمَا في حَالِ العَلَمِيَّـةِ بِحَالٍ.

وَإذَا صَغَّرتَ نَحوَ: (طَلحَةَ) وَ(زَينَبَ) لَم تَصرِفه مُصَغَّرًا وَلا مُكبَّرًا، وَإِن صَغَّرتَ نَحوَ (عُمَرَ)، (وَشَمَّرَ)، وَ(عَلقَى)، وَ(مَسَاجِدَ) صَرَفتَه؛ لأنَّ تَصغِيرَه يُبطِلُ السَّبَبَ في مَـنعِ صَـرفِه، وَإِن صَـغَّـرتَ نَـحوُ: (تحلِئٍ)[3]، وَ(تَوَسُّطٍ)[4]،

---

(١) في البديع ٢/ ٧١٥: « ألبب: جمع لبّ وهو العقل ».

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٨٥.

(٣) في اللسان (حلأ): « التحلئ القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر ».

(٤) لم أجد لهذه الكلمة ضبطًا في حدود ما اطلعت عليه، لكن تصغيرها هو (تُويسط) بـكسر السين وتخفيفها، ولذلك استبعدت أن تكون السين في (توسط) مشددة. انظر شـرح الكافيـة الشافيـة =

وَ(تَهبُطٍ)[1] أعلامًا لَم تَصرِفها مُصَغَّرَةً؛ لأَنَّها بِوَزنِ الأفعَالِ في حَالِ تَصغيرِها، وَصَرفُها مُكَبَّرةً؛ إذ لا عِلَّةَ فيها مَانعَةٌ مِنَ الصَّرفِ[2]؛ لأَنَّها تَصيرُ في حَالِ تَصغيرِها بِمِثَالِ :(تُبَيطِرُ).

وَإن صَغَّرتَ نَحوَ: (هندٍ) وَ(دَعدٍ) فَإنّكَ تَصرِفُها في حَالِ التَّكبيرِ وَلا تَصرِفُها، فَأَمَّا في حَالِ التَّصغيرِ فَتَمنعُها مِنَ الصَّرفِ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّكَ تُعيدُ تَاءَ التَّأنِيثِ فِيهِمَا فِي حَالِ التَّصغيرِ، فَتَكُونُ مَانعَةً مِنَ الصَّرفِ، فَتَقُولُ: (هنَيدَةُ) وَ(دُعَيدَةُ).

فَهذَا مَا أَرَدنا[3] ذِكرَه فِي غَيرِ المنصَرِفِ، وبِاللَّه التَّوفِيقُ.

= ٣/ ١٥٠٤، والهمع ١/ ١٣١.

(١) في المخصص ٢/ ٣٤٠: « التِّهبَّط التاء والهاء مكسورتان طائِرٌ أغبَرُ بعِظَم فَرُّوج الدَّجَاجة وعلى شكلِ اليَمَامَةِ ».

(٢) في الأصل: (التصرف).

(٣) في الأصل: (ردنا).

[المَرفُوعاتُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **المَرفُوعَاتُ مَا اشتَملَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيَّـةِ** ».

قَالَ الإِمَامُ ﷺ: المرفُوعَاتُ جَمعٌ لِـ(مَرفُوعٍ)، وَهوَ مَا يُستَغنى بِالتَّصحيحِ فِيـه عَنِ التَّـكسيرِ، وَلَم يُسمَع التَّـكسيرُ فيه إِلَّا قَليلًا[1]، كَـ(مَنَاكيرَ) وَ(مَشَائيمَ)، والكَثيرُ: (مُنكَـرَاتٌ) وَ(مَشؤُومونَ)[2].

فَجَعَلَ (**مَا**) ههنَا مَا اشتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيَّـةِ، وَهوَ الرَّفعُ؛ لأَنَّ كُلَّ مَرفُوعٍ فَهوَ مُشتَمِلٌ عَلَيه، وَلَم يَقُل في الحَدِّ مَا كَانَ مُشتَمِلًا عَلَى الرَّفعِ؛ لِمَا في ذَلِكَ مِنَ الإِحَالَةِ بِأَحَدِ المجهولَينِ عَلَى الآخَرِ؛ لأَنَّ مَن أَشكَلَ عَلَيه المرفُوعُ أَشكَلَ عَلَيه الرَّفعُ، وَارتِفَاعُ المرفُوعَاتِ إِمَّا عَلَى أَنَّها خَبَرُ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ، تَقديـرُه: هذا البَابُ المرفُوعَاتُ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّها مُبتَدَأٌ، وَمَا [ظ٥٩] بَعدَها مِن تَعدَادِ المرفُوعَاتِ هوَ خَبَـرٌ عَنها، وَهذَا أَقرَبُ؛ لأَنَّ حَذفَ الخَبَرِ أَكثَـرُ مِن حَذفِ المبتَدَأِ، كَمَا أَنَّ حَذفَ الفعلِ أَكثَـرُ مِن حَذفِ الفَاعِلِ، وَالمبتَدَأُ بِمَنزِلَةِ الفَاعِلِ.

وَأَحسَنُ مِن هذا كُلِّه أن يُقَالَ: المرفُوعَاتُ مُبتَدَأٌ، وَخَبَرُه مَا اشتَملَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيَّـةِ.

وَقَولُـه: « **فَمِنه الفَاعِلُ** » جُملَـةٌ ابـتِدَائِـيَّـةٌ أَيضًا، وَالضَّميرُ فِـي قَولِـه: « **فَمِنه** » رَاجِعٌ إِلى قَولِـه: «**مَا اشتَملَ**».

وَحَركَةُ الرَّفعِ هيَ أَسبَـقُ المخَارِجِ، وَالفَاعِلُ سَابِقٌ عَلَى فعلِه، فَلَمَّا اشتَرَكَا في السَّبقِـيَّـةِ، لا جَرمَ كَانَ الأَحَقُّ بِـها الفَاعِلَ وَمَا أَشبَهه مِنَ المبتَـدَأِ وَالخَبَرِ، وَغَيرِهمَا، كَمَا سَنَذكُـرُ كُـلَّ وَاحِدٍ في بَابِـه، وَنُظهرُ شَبَهه بِـه.

---

(١) في الأصل: (قليل).

(٢) في الأصل: (مشئوم). وفي المحكم ٨/ ٩٥: « ورجُلٌ مَشئومٌ على قَومِه والجَمعُ مشَائيمُ نادِرٌ وحُكمُه السَّلامةُ ».

وَ« **مَا** » في قَولِه: « **مَا اشتَمَلَ** » هيَ الَّتي تَـكُونُ في أوَّلِ التَّعريفِ بِكُلِّ مَاهـيَّـةٍ، كَقَولِكَ: الجَوهرُ مَا شَغَلَ الحَيِّزَ، وَالعَرَضُ مَا حَصَلَ في الحَيِّـزِ إلى غَيرِ ذَلِكَ، وَهيَ إمَّا بِمَعنَى (شَيءٍ)، وَإمَّا بِمَعنَى (الَّذي)، وَالأمرُ في ذَلِكَ قَريبٌ بَعدَ الوُقُوفِ عَلَى حَقَائِـقِ المَعَانِـي وَأسرَارِها.

[الفَاعِلُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « فَمِنه الفَاعِلُ: وَهوَ مَا أُسنِدَ إِلَيه الفعلُ أو شِبهه، وَقُـدِّمَ عَلَيـه عَلَى جِهةِ قِيَـامِـه به، مِثلُ: (قَامَ زَيدٌ)، وَ(زَيدٌ قَائِمٌ أَبُوه). وَالأَصلُ أَنْ يَليَ الفعلَ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ: (ضَرَبَ غُلامَه زَيدٌ)، وَامتَنَعَ: (ضَرَبَ غُلامُه زَيدًا). وَإِذَا انتَفَى الإِعرَابُ لَفظًا فيهمَا وَالقَرِينَةُ، أو كَانَ مُضمَرًا مُتَّصِلًا، أو وَقَعَ مَفعُولُـه بَعد (إِلَّا) أو مَعنَاها، وَجَبَ تَقديمُه. وَإِذَا اتَّصَلَ بِه ضَميرُ مَفعُولٍ، أو وَقَعَ بَعدَ (إِلَّا) أو مَعنَاها، وَجَبَ تَقديمُه أو اتَّصَلَ مَفعُولُه وَهوَ غَيرُ مُتَّصِلٍ، وَجَبَ تَأخيرُه. وَقَد يُحذَفُ الفعلُ لِقيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ)، لِمَن قَالَ: (مَنَ قَامَ؟)، و:

لِـيُـبـكَ يَزيدٌ، ضَـارِعٌ لِـخُـصُـومَـةٍ ....

وَوُجُوبًا في مِثلِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وَقَد يُحذَفَانِ مَعًا كَقَولِكَ: (نَعَم) لِمَن قَالَ: (أَقَامَ زَيد) ».

قَالَ الإِمَامُ ﷺ: قَبلَ الخَوضِ فيمَا نُرِيدُ مِن عَقدِ كَلامِ الشَّيخِ نَذكُرُ مَاهيَّـةَ الفَاعِلِ، وَقَد حَدَّه بِقَولِه: « مَا أُسنِدَ الفعلُ أو شِبهه إِلَيـه، وَقُـدِّمَ عَلَيه عَلى جِهةِ قِيَـامِـه به ».

قَولُـه: « مَا أُسنِدَ الفعلُ أو شِبهـه إِلَيـه »؛ لِـيَـدخُلَ فِيـه نَحوُ: (زَيدٌ قَائِمٌ أَبُوه)، فَإِنَّـه فَاعِلٌ؛ لأَنَّـه أُسنِدَ إِلَيـه مَا أَشبَـه الفعلَ.

قَولُـه: « وَقُدِّمَ عَلَيه »؛ لِيَخرُجَ عَنه نَحوُ قَولِكَ: (زَيدٌ قَامَ)، فَإِنَّـه [و٦٠] يُوهمُ أَنَّ (زَيدًا) هوَ المسنَدُ إِلَيه (قَامَ)، فَيُظَنُّ أَنَّه دَاخِلٌ في الحَدِّ، وَلَيس فَاعِلًا، وَإِنَّمَا هوَ مُبتَدَأٌ.

قَولُـه: « عَلَى جِهةِ قِيَـامِـه بِه » احتِرَازٌ عَن مَفعُولِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، نَحوُ قَولِك: (ضُرِبَ زَيدٌ)، فَإِنَّـه أُسنِدَ الفعلُ إِليه، وَقُـدِّمَ عَلَيه، فَلَو لَم يَحترِز مِنه لَدَخَلَ في الحَدِّ، وَلَيسَ فَاعِلًا عِندَ مَن حَدَّ بِهذَا الحَدِّ، وَالَّذينَ يَجعَلونَه مِن أَنوَاعِ الفَاعِلِ لا يَحترِزُونَ

عَنه بِهذَا القَيدِ، وَأكثَرُ البَصريِّينَ المتقَدِّمينَ هوَ عِندَهم فَاعِلٌ[١]، فَإذا حَدُّوا الفَاعِلَ لَم يَحتَرِزُوا عَنه؛ لِيَدخُلَ في حَدِّه.

فَأمَّا قَولُه: « **عَلَى جِهةِ قِيَامِه بِه** » فَإنَّمَا اختَارَه، وَلَم يَقُل: قَائِمًا بِه؛ لِيَدخُلَ فيه مَا هوُ قَائِمٌ بِه عَلَى جِهةِ الحَقيقَةِ، وَمَا هوَ جَارٍ مَجرَاه في التَّعبيرِ وَالتَّقديرِ، كَالنَّسَبِ وَالإضَافَاتِ، فَالأوَّلُ مِثلُ قَولِكَ: (عَلِمَ زَيدٌ) وَشِبهه، وَالثَّاني مِثلُ قَولِكَ: (قَرُبَ زَيدٌ)، وَ(بَعُدَ)، وَشِبهه، وَالبَابُ كُلُّه وَاحِدٌ، سَوَاءٌ كَانَ فيه مَعنًى مُحَقَّقٌ يَقُومُ بِالفَاعِلِ، أو يَجري مَجرَاه مِن نِسبَةٍ أو إضَافَةٍ، فَاختيرَ قَولُه: (**عَلَى جِهةِ قِيَامِه بِه**) لِذَلِكَ، هذا تَفسيرُه لحَدِّه بِألفَاظِه.

وَقَد عَوَّلَ عَلَيه عَلَى اعتِبَارِ أُمُورٍ ثَلاثَةٍ في تَعريفِ مَاهِيَّةِ الفَاعِلِ، وَهيَ: الإسنَادُ، وَالتَّقديمُ، وَالقِيَامُ بِه؛ فَالإسنَادُ أصلٌ في الحَقيقَةِ، وَالتَّقَدُّمُ شَرطٌ، فَأمَّا القِيَامُ بِه فَقَد اختَارَ بِزَعمِه هذِه العِبَارَةَ؛ لِيَندَرِجَ تَحتَها مَا يكُونُ عَلَى جِهةِ الحَقيقَةِ، وَمَا يَكُونُ عَلَى جِهةِ المَجَازِ، وَهيَ في الحَقيقَةِ رَمزٌ إلى ما يَهذي بِه مِن الجَبرِ واستِحَالَةِ تعَلُّقِ قَادِريَّةِ العَبدِ بالحُدُوثِ، وَهوَ هذَيَانٌ لا أصلَ لَه، وَهوَسٌ لا بُرهانَ عَلَيه.

وَتَقريرُ الاعتِرَاضِ عَلَيه هوَ أن نَقُولَ لَه: مَا تُريدُ بِلَفظَةِ (القِيَامِ) الَّذي أورَدتَه عَلَى جِهةِ المرَاوَغَةِ وَالفِرَارِ عَنِ الإقرَارِ بِمَا هوَ الحَقُّ، وَهوَ الإحدَاثُ مِن جِهةِ الفَاعِلِ، وَتَعويلًا عَلَى مَا تقُولُه الأشعَرِيَّةُ، وَغَيرُهم مِن طَبَقَاتِ المجَبِّرَةِ[٢] مِن أنَّ قُدرَةَ العَبدِ

---

(١) هذا هو الزمخشري، فقد قال العلوي في المحصل في شرح المفصل (مخطوط) ١/ ٦٩: « واعلم أنَّ الشَّيخ قد قرر الكلام في ماهية الفاعل على أنَّ اسم ما لم يسم فاعله داخل في معناه، وهو مندرج تحته، ولهذا لم يخرجه عنه بقيد، وهو مذهب جماهير البصريين كالخليل وسيبويه وغيرهما، وأما ابن الحاجب فقد زعم أنَّه ليس داخلًا في ماهية الفاعل، ولا بُدَّ من تمييزه بقيد عنه كما سنحكيه عنه ».
وهذا أيضًا رأي الجرجاني. انظر المسألة في شرح الرضي١/ ١٨٧، والنجم الثاقب ١/ ١٨٠.

(٢) أشار العلوي في المحصل١/ ٧٠ إلى مذهب الجبر في هذا، وعلق على عبارة الزمخشري بقوله: « نعم، مراده باشتراط القيام في ماهية الفاعل إشارة إلى مذهبه في الجبر ورمز منه إلى أنَّ=

غيرُ صَالحَةٍ للإيجادِ بحَالٍ، فَأتَى بِهذِه العِبَارَةِ عَلَى جِهةِ الانحِرَافِ عَمَّا هوَ الحَقُّ مِن تَعلُّقِ القُدرَةِ بالإيجَادِ وَالإحدَاثِ، وَهذَا كُـلّـه إنَّمَا يَليقُ بالمبَاحِثِ الكَلاميَّةِ وَالأنظَارِ العَقليَّةِ، وَقَد ذكَرنَا حَقَائِقَ القَولِ فيه في الكُتُبِ العَقليَّـةِ. فَأمَّا المباحِثُ الأدَبيَّةُ [ظ ٦٠] وَالتَّصرُّفَاتُ اللُّغَويَّـةُ فهيَ بمَعزِلٍ عَن ذَلِكَ، فَلا يُمزَجُ أحَدُهمَا بالآخرِ.

وكَانَ إيـرَادُ لَفظَةِ (القيَامِ)[١] أولَى؛ لأنَّ القيَامَ يُطلَقُ عَلَى الاتِّحَادِ وَالحُلُولِ، وَبمَعنًى لَولاه لَمَا كَانَ، وَهذِه المَعَاني غَيرُ لائِقَةٍ ههنَا؛ لأنَّـه قَد يكُونُ فَاعِلًا في النَّفي الصِّرفِ، كَقَولِكَ: ([ما][٢] قَامَ زَيدٌ)، وَلَم يَخرُج مِن غَيرِ أن يكُونَ هنَاكَ اتِّحَادٌ بفعلٍ وَلا حُلُولٍ[٣]، وَلا شَيءَ يُقَالُ فيه لَولاه لَمَا كَانَ، فَلأجلِ هذَا كَانَ تَركُها أحَقَّ، وَأن يُـقَالَ: (عَلَى جِهةِ تَوجيهه إلَيـه)، أو (عَلَى جِهةِ مُلابسَتِـه لَـه)، فَـيَكُونُ فِـيـه خُلُوصٌ عَن عُقدَةِ (القيَامِ)، وَإزَاحَـةٌ لِـدَركِـه، وَوفَاءٌ بمَقصُودِ مَاهيَّةِ الفَاعِلِ اللَّفظِـيَّـةِ، وَاكتفَينَا بِمَا ذكَرَه في مَاهيَّـتِـه، فَلا حَاجَةَ بِنَا إلى إيـرَادِ غَيرِها.

فَإذَا تَمهَّدَت هذِه القَاعِدَةُ، فَلنَذكُر مَا يُوجِبُ تَقديمَه، ثُمَّ نُردِفه بذِكرِ مَا يُوجِبُ تَـأخيرَه، ثُمَّ نُـبَـيِّـن جَوَازَ حَذفِـه، فَهذِه مَطَالبُ ثَلاثَـةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه:

المطلَبُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَا يُوجِبُ تَقديمَ الفَاعِلِ

اعلَم أنَّ الأصلَ فِـي الفَاعِلِ أن يكُونَ عَلَى إثـرِ فعلِـه مِن غَيـرِ فَاصِلَةٍ؛ لأنَّـه أحَدُ

= الحدوث لا يتعلق بالفاعل على حال، وعزم على أنَّ الواحد منا لا سبيل له إلى إحداث أفعاله، وإنما الحدوث متعلق بقادرية اللَّه تعالى ».

(١) في الأصل: (عن القيام).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق وهو من المحصل ١/ ٧٠.

(٣) تفسير هذا ما قاله العلوي في المحصل (مخطوط) ١/ ٧٠، قال: « فإن عَنَيتَ به حلول الفعل في الفاعل فهذا خطأ، فإنَّ الفاعل قد يكون فاعلًا في العدم المحض والنفي الصرف وحيث لا يعقل الحلول، ولا تتصور حقيقته، ولهذا يقولون: (ما قام زيد) و(ما مات عمرٌو) و(لم ينقض الجدارُ) ولا يعقل هناك حلول ».

جُزأي الجُملَةِ، وَبِمَجيئِه عَلَى إِثرِه تَـكمُلُ بِه الجُملةُ، وَمَا سِوَاهمَا فَضلةٌ لا يُحتَاجُ إِلَيـه فِـي كَونِ الجُملَةِ جُملَـةً، وَقَد وَجَبَ تَقديمُ الفَاعِلِ؛ لِكَونِه عَامِلًا فِـيـه وَمُـؤَثِّـرًا، وَمِن حَقِّ مَا يكُونُ مُؤَثِّـرًا أن يكُونَ سَابِقًا؛ فَلِهذا تَوَجَّه كَونُ الفَاعِلِ عَلَى إِثرِه؛ لأَنَّـه مُحتَاجٌ إِلَيـه، وَالمحتَاجُ إِلَيـه أَحَقُّ بِالتَّقديمِ مِن غَيـرِه، فَإِن قُـدِّمَ عَلَيه المفعُولُ فِـي بَعضِ الأَحوَالِ كَانَ فِـي الرُّتـبَـةِ مُؤَخَّـرًا؛ لِمَا ذكَرنَاه.

وَمِن ثَمَّ جَازَ: (ضَرَبَ غُلامَه زَيدٌ)، وَامتَـنَـعَ: (ضَرَبَ غُلامُـه زَيـدًا)، أَرَادَ: وَمِـن أَجلِ أَنَّ الفَاعِلَ أَصلُه التَّـقَـدُّمُ عَلَى المفعُولِ، وَأن يكُونَ وَالِـيًـا للفعلِ جَازَ أن تقُولَ: (ضَرَبَ غُلامَه زَيدٌ)؛ لأَنَّـه لَولا أَنَّ[1] (زَيدًا) المُؤَخَّرَ[2] عَن (غُلامِه) لَفظًا مُقدَّمٌ رُتـبَـةً عَلَى (غُلامِه) وَمَعنًى، لَمَا جَازَت هذِه المسأَلةُ؛ لِمَا فيها مِنَ الإِضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ، وَأَنَّـه غَيرُ جَائِزٍ؛ فَلأَجل تَقدُّمِ الظَّاهِرِ مَعنًى وَرُتبَةً نَزلَت مَنزِلةَ قَولِكَ: (ضَرَبَ زَيدٌ غُلامَه)، وَامتَـنَعَ: (ضَرَبَ غُلامُه زَيدًا)؛ لأَنَّ الضَّميرَ في « غُلامه » رَاجعٌ إِلى (زَيدٍ)، وَهوَ مُتأَخِّرٌ لَفظًا وَمَعنًى، أَمَّا اللَّفظُ فَهوَ مَعلُومٌ بِطَرِيقِ الحِسِّ[3] [و٦١]، وَأَمَّا المعنَى فَلأَنَّـه رَاجِعٌ إِلى المفعُولِ، وَرُتـبَـتُـه التَّأَخُّرُ، فَرَجَعَ الضَّميرُ إِلَى غَيرِ مَذكُورٍ، فلا جَرَمَ كَانَت مُمتَنعَةً.

وَأَمَّا قَولُكَ: (ضَرَبَ زَيدٌ غُلامَه) فَجَوَازُه[4] إِنَّمَا كَانَ مِن جِهةِ اللَّفظِ لا غَيرُ؛ لأَنَّ (زَيدًا) مُتَأَخِّرٌ مِن جِهةِ المعنَى، لكِنَّه لَمَّا كَانَ يَجُوزُ تَقديمُه عَلَى الفَاعِلِ صَحَّت مِن جِهةِ لَفظِه[5] لا غَيرُ.

نَعَم، قَد يَعرِضُ للفَاعِلِ مَا يُوجِبُ خُرُوجَه عَنِ الأَصلِ الَّذي مَهَّدنَا، وَهوَ وِلايَـةُ

---

(١) في الأصل: (لو كان).

(٢) في الأصل: (مؤخر).

(٣) في الأصل: (الحسي) وكذا يقتضي السياق، وفي المحصل للعلوي مخطوط ١/ ٧١: « فمعلوم بالحس ».

(٤) في الأصل: (فجوازها).

(٥) في الأصل: (لفظها).

فعلِه، فَيُوجِبُ تَقديمَه، وَيُخرِجُه عَنِ الجَوَازِ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي مَوَاقعَ ثَلاثَةٍ:

الموقعُ الأوَّلُ مِنها: أن يَكُونَ الإعرَابُ فِي الفَاعِلِ مُنتَفِيًا وَالمفعُولِ جَميعًا لَفظًا وَالقَرينَةِ[1].

وَمَتَى كَانَ الأمرُ كَمَا قُلنَاه وَجَبَ تَقديمُ الفَاعِلِ عَلَى مَفعُولِه؛ لأنَّا إنَّمَا أجَزنَا تَأخيرَه إذَا كَانَ لا لَبسَ هنَاكَ، فَأمَّا إذَا كَانَ اللَّبسُ حَاصِلًا وَجَبَ لُزُومُه رُتبَتَه الأصليَّةَ، وَهوَ التَّقَدُّمُ؛ فَلِهذا تقُولُ: (ضَرَبَ مُوسَى عيسَى)، فَلا يَفصِلُ لكَ الفَاعِلَ مِنَ المفعُولِ إلَّا التَّقَدُّمُ، فلا مُسَاغَ لِتَأخُّرِ الفَاعِلِ ههنَا أصلًا، وَهكَذَا: (ضَرَبَ هذَا هذَا)، وَ(خَاطَبَ الفَتَى المولَى).

فَإذا انتفَى الإعرَابُ وَحَصَلَتِ القَرينَةُ جَازَ فيه تَقديمُ المفعُولِ عَلَى الفَاعِلِ لِذَهابِ اللَّبسِ فيه، كَقَولِكَ: (أكَلَ عيسَى كُمَّثرَى)، وَ(أكَلَ كُمَّثرَى عيسَى)؛ إذ لا لَبسَ بِأنَّ (عيسَى) هوَ الآكِلُ، وَأنَّ الكُمَّثرَى مَأكُولٌ تَقدَّمَ أو تَأخَّرَ، وَهكَذا القَولُ إذا حَصَلَ النَّعتُ في أحَدِهمَا، كَقَولِكَ: (أكرَمَ عيسَى العَاقِلَ مُوسَى الفَاضِلُ)؛ لأنَّ حُصُولَ الإعرَابِ في التَّابعِ يَفصِلُ الفَاعِلَ مِنَ المفعُولِ؛ فَلِهذا جَازَ تَقديمُه لِزَوَالِ اللَّبسِ فيه.

الموقعُ الثَّاني مِن وُجُوبِ تَقديم الفَاعِلِ: أن يكُونَ الفَاعِلُ مُضمَرًا مُتَّصِلًا، فَإنَّه يَجِبُ تَقديمُه عَلَى مَفعُولِه عَلَى كُلِّ وَجهٍ، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُ زَيدًا)، وَ(أكرَمتُ عَمرًا)، ولا يُمكِنُ تَأخيرُه؛ لأنَّ وَضعَه عَلَى جِهةِ الاتِّصَالِ، فَلَو أخَّرتَه لكَانَ إمَّا أن يُوجَدَ مُتَّصِلًا، وَهوَ مُحَالٌ، وَإمَّا أن يُفصَلَ، وَهوَ بَاطِلٌ؛ لِتَعذُّرِ انفِصَالِه، فَلا جَرَمَ قَضَينَا بِوُجُوبِ تَقديمِه.

لا يُقَالُ: فَهذا يَبطُلُ بِمِثلِ: (زَيدًا أكرَمتُ)، فَإنَّه قَد يُقَدَّمُ المفعُولُ عَلَى الفَاعِلِ مَعَ كَونِ الفَاعِلِ مُضمَرًا مُتَّصِلًا؛ لأنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فَإنَّ الكَلامَ إنَّمَا هوَ في تَقديمِ

---

(١) العبارة في المحصل ١/ ٧١: « أن يكون الإعراب منتفيًا في لفظ الفاعل والمفعول والقرينة ».

المفعُولِ [ظ٦١] عَلَى الفَاعِلِ، فَـأمَّا في تَقديمِ المفعُولِ[١] عَلَى الفعلِ فَلا تَنتَقِضُ بِه القَاعِدَةُ، فَبطَلَ.

الموقعُ الثَّالِثُ: أن يُحصَرَ[٢] مَفعُولُـه بعدَ (إِلَّا) وَأخَوَاتِها أو مَا في مَعنَاها، مِثَالُ مَوقعِه بَعدَ (إِلَّا) هوَ قَولُكَ: (مَا ضَرَبَ زَيدٌ إِلَّا عمرًا)، وَمِثَالُ مَا يكُونُ في مَعنَاها هوَ قَولُكَ: (إِنَّما ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا)؛ لأنَّ مَا بَعدَ (إِلَّا) المقصُودُ بِه الحَصرُ مِن جِهةِ أنَّ مَا بَعدَ (إِلَّا) المفرَّغَةِ هوَ المقصُودُ بالإثبَاتِ دُونَ مَا عَدَاه مِنَ الجِنسِ المنفيِّ قَبلَه، ألا تَرَى أنَّكَ إِذَا قُلتَ: (مَا ضَرَبَ زَيدٌ إِلَّا عَمرًا)، فَقَد نَفَيتَ جِنسَ مَن وَقَعَ عَلَيه ضَربُ (زَيدٍ)، وَأثبت مِنه (عَمرًا) لا غَيرُ، فَلَو ذَهبتَ تُـقَدِّمُ وَتُـؤَخِّـرُ قَائِلًا: (مَا ضَرَبَ عَمرًا إِلَّا زَيدٌ)، وَأنتَ تُرِيدُ المَعنَى الأوَّلَ انعكَسَ المَعنَى، وَهكَذا إِذَا قُلتَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا)؛ لأنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ ثَانيًا في مِثلِ ذَلِكَ بِمَثَابَـةِ الوَاقعِ بَعدَ (إِلَّا)؛ لِيَحصُلَ الغَرَضُ المذكُورُ؛ فَلِهذا وَجَبَ فيه مَا وَجَبَ في المذكُورِ مَعَه.

وَاعلَم أنَّ مَا ذكَرَه الشَّيخُ مِن وُجُوبِ تَقديمِ الفَاعِلِ في هذِه الصُّورَةِ وَانعِكَاسِ المعنَى إِنَّمَا يكُونُ إِذَا قُدِّمَ المفعُولُ عَلَى الفَاعِلِ مِن غَيرِ (إِلَّا)، فَـأمَّا إِذَا قُدِّمَ مَعَ (إِلَّا) لَم يَلزَم انقِلابُ المعنَى، وَبَيَـانُـه أنَّـكَ إِذَا قُلتَ: (مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمرًا زَيدٌ)، فَإِنَّ المعنَى فيه عَلَى حَدِّ مَا كَانَ إِذَا قُلتُ: (مَا ضَرَبَ زَيدٌ إِلَّا عَمرًا) مِن انحِصَارِ المفعُولِ، فَقَد أطلَقَه الشَّيخُ، وَهذا مِن المَوَاضعِ الَّتي أطلَقَها وَهيَ مُفتَقِرَةٌ إِلَى التَّقييدِ، كَمَا تَرَى.

* * *

المطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ مَا يُوجِبُ تَأخيرَ الفَاعِلِ

أمَّا تَأخيرُه عَنِ الفعلِ فَهوَ وَاجِبٌ بِكُلِّ حَالٍ؛ لأنَّ الفعلَ يَجِبُ تَقديمُه عَلَى فَاعِلِه،

---

(١) في الأصل: (المعول).

(٢) في الأصل: (يحصل).

وَيَجِبُ تَأخيرُ الفَاعِلِ؛ لأنَّـه بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِن الفعلِ لِأمرَينِ:

أَمَّـا أوَّلًا فَـلأنَّ إعـرَابَ الـفـعـلِ يَـأتِـي بَـعـدَ الفَاعِـلِ، كَـقَـولِكَ: (يَضرِبَانِ) وَ(يَضرِبُونَ).

وَأمَّا ثَانِـيًـا فَلأنَّـه يُسكَّنُ لَـه آخِرُ الفعلِ كَقَولِكَ: (ضَرَبتُ)، فَلَمَّا كَانَ نَازِلًا مَنزِلَـةَ الجُزءِ مِن الفعلِ لَم يُـقَـدَّم عَلَيه كَمَا لا يُـقَـدَّمُ آخِرُ الكَلِمَةِ عَلَى أوَّلِها.

هذا هوَ مَذهبُ جَمَاهيرِ النُّحَاةِ مِنَ البَصريَّـةِ وَالكُوفِـيَّـةِ[١]، وَلا أعرِفُ أحَدًا قَالَ بِجَوَازِ تَقديمِ الفَاعِلِ عَلَى فعلِه، وَهوَ فَاعِلٌ [و٦٢] إلَّا شَيئًا يُحكَى عَن أبي الفَتحِ ابنِ جِنِّيٍّ[٢]، فَإِنَّـه جَوَّزَ ذَلِكَ، وَهوَ خِلافُ المشهورِ مِن مَقَالَةِ النُّحَاةِ.

فَـأمَّـا مِثَالُ مَا يُوجِبُ تَقديمَ المفعُولِ عَلَى فَاعِلِه فَذَلِكَ لَه مَوَاقِعُ ثَلاثَـةٌ:

الموقعُ الأوَّلُ: أن يكُونَ ضَميرُ المفعُولِ مُتَّصِلًا بِالفَاعِلِ، وَهذا كَقَولِكَ: (ضَرَبَ

---

(١) الحق أنّ هذه مسألة خلافية مشهورة، فقد أجاز الكوفيُّون والأخفش تقديم الفاعل على الفعل، وأجاز ذلك الكسائي حيث لا يلتبس بالمبتدأ، نحو أن يكون نكرة أو مثنًّى أو مجموعًا، نحو: (رجلٌ قام) و(الزَّيدان قام)، و(الزَّيدون قام)، أمّا البصريُّون فيرون أنّـه إذا تقدَّم الفاعل فالجملة تصبح جملة اسميَّة، والمقدَّم مبتدأ لا فاعل، واستدلَّ الكوفيّون بجملة من الشّواهد، منها قول الزبّاء:

مـا للـجِـمَـالِ مـشـيُـهـا وئـيـدًا أجَـنـدلًا يـحـمـلـنَ أم حـديـدًا

فمعناه: وئيدًا مشيها، ومنها قول الشّاعر:

فَـظَـلَّ لَـنـا يـومٌ لـذيـذٌ بـنـعـمـة فـقِـل في مَـقِـيلٍ نَـحسُـه متـغـيّـبُ

فالمعنى: متغيب نحسه، وغير ذلك من الشّواهد. انظر المسألة في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٨، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوّاس ١/ ٤٧٧، والفاخر ١/ ٢٠٥، ومغني اللبيب ٧٥٧، والمساعد١/ ٣٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٧٦.

(٢) ورد هذا الرأي لابن جني في كتابه الخصائص ١/ ٣٤٣ حيث جعل زيدًا في: زيد قام فاعلًا من حيث المعنى، يقول: « فأمّا المعاني فأمر ضيق ومَذهب مستصعَب ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا قام زيد سمَّيته فاعلًا، وإن سئلت عن زيد من قولنا: زيد قام سمَّيته مبتدأً لا فاعلًا وإن كان فاعلًا في المعنى، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السِّمَة فأمّا المعنى فواحد فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى ».

زَيدًا غُلامُه)، وَ(أهانَ عَمرًا سَيِّدُه)، وَإِنَّمَا وَجبَ تَأخيرُ الفَاعِلِ ههنَا؛ لأنَّـه إِذا لَم يَـتَـقَـدَّم المفعُولُ رَجَعَ الضَّميرُ إِلَى غَيـرِ مَذكُورٍ، لا لَفظًا وَلا مَعنًى، فَنَـرجعُ إِلى مَسألَـةِ: (ضَرَبَ غَلامُـه زَيدًا)، وَقَد قَدَّمنَا امتِنَاعَ ذَلِكَ، فَلا فَائِدَةَ في إِعَادَتِه؛ فَلِهذا وَجبَ[1] تأخيره.

الموقعُ الثَّاني: أن يكُونَ المفعُولُ ضَميرًا مُتَّصِلًا، وَالفَاعِلُ فيه غَيرُ مُنفَصِلٍ، نَحوُ: (ضَربَني زَيدٌ)، وَ(مَا ضَربَني إِلَّا أنتَ)؛ لأنَّـه لَو لَم يَـتَـقَدَّم المفعُولُ لَوَجَبَ أن يكُونَ مُنفَصِلًا، وَقَد وَجَبَ الاتِّصَالُ؛ فَلِهذَا وَجَبَ تَأخيرُ الفَاعِلِ وَتَقديمُ المفعُولِ.

وَاحتَرزنَا بِقولِنَا: (وَالفَاعِلُ غَيرُ مُتَّصِلٍ)؛ لأنَّ الفَاعِلَ لَو كَانَ مُتَّصِلًا لَوَجَبَ تَقديمُ الفَاعِلِ، كقَولِكَ: (ضَرَبتُكَ)، وَ(ضَرَبتَني)؛ فَلِهذَا احتَرَزنَا بِقَولِنَا: وَالفَاعِلُ غَيرُ مُتَّصِلٍ؛ لِيَحصُلَ مِثَالُ المسأَلَةِ.

الموقعُ الثَّالِثُ: مَا يُوجِبُ تَأخيرَ الفَاعِلِ، وَهذا نَحوُ أن يكُونَ واقعًا بعدَ (إِلَّا) أو مَعنَاها، كَقَولِكَ: (مَا ضَرَبَ عَمرًا إِلَّا زَيدٌ)؛ لأنَّ الغَرَضَ ههنَا نَفيُ جِنسِ الفَاعِلِـيَّـةِ وَإِثبَاتُها لِـ(زَيدٍ) خَاصَّةً، عكسَ مَا ذكَرنَا مِن قَبلُ عَنه تَأخيرَ المفعُولِ بَعدَ (إِلَّا)، فَلَو ذَهبتَ تُؤَخِّرُ المفعُولَ لانعكَسَ المعنَى، ألا تَرَى أنَّكَ إِذَا قُلتَ: (مَا ضَرَبَ عَمرًا إِلَّا زَيدٌ)، فَلَو قَدَّرتَ (ضَارِبًا) آخَرَ لِـ(عَمرٍو) لَم[2] يَصدُق الكَلامُ المذكُورُ، وَلَو قَدَّرتَ (مَضرُوبًا) آخَرَ غَيرَ (عَمرٍو) لَم تُخِلَّ بِه لَمَّا لَم يكُن مَحصُورًا.

وَلَو قُلتَ: (مَا ضَرَبَ عَمرٌو إِلَّا زَيدًا)، فَالحَصرُ ههنَا في المفعُولِ، فَلَو قَدَّرتَ مَفعُولًا آخَرَ غَيرَ (عَمرٍو) لَم يَصدُق الكَلامُ، وَلَو قَدَّرت فَاعِلًا آخَرَ غَيرَ (زَيدٍ) لَم تُخِلَّ بِه.

فَقَد ظَهرَ لكَ بِمَا ذكَرنَاه أنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِن هاتَينِ المسأَلَتَينِ عكسُ الأُخرَى في

---

(١) في الأصل: (بوجوب).

(٢) في الأصل: (ولم).

المعنَى، فَوَجَبَ التِـزَامُ مَا[١] ذكَرنَاه فيهمَا[٢].

وَهكَذَا القَولُ فيمَا كَانَ فِـي مَعنَى (إلَّا)، وَهوَ (إنَّمَا) تَجري عَلَى وَفقِها مِن غَيرِ [ظ٦٢] مُخَالفَةٍ، فَـتَـقُولُ: (إنَّمَا ضَرَبَ زَيدًا عَمرٌو)، فَالحَصرُ وَاقعٌ ههنَا في الفَاعِلِ، كَمَا كَانَ في: (مَا ضَرَبَ زَيدٌ إلَّا عَمرًا)، وَمَا وَرَدَ عَلَى الشَّيخِ في إطلاقِه الَّذي يَحتَاجُ إلى تَقييدٍ في وُجُوبِ تَقديمِ الفَاعِلِ فَهوَ وَارِدٌ ههنَا، فَإنَّ المَفعُولَ إنَّمَا يَجِبُ تَقديمُه وَتَأخيرُ الفَاعِلِ مِن غَيرِ ذِكرِ (إلَّا)، فَأمَّا مَع ذِكرِها فَذَلِكَ جَائِزٌ، كَقَولِكَ: (مَا ضَرَبَ إلَّا عَمرٌو زَيدًا).

فَهذِه جُملَـةُ مَا يَجِبُ تَقديمُه وَتَـأخيرُه في الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ قَد حَصَرنَاه ههنَا.

* * *

المطلَبُ الثَّالث[٣]: في بَيَانِ مَا يَجُوزُ حَذفُه، وَمَا لا يَجُوزُ حَذفُه

اعلَم أنَّ الفعلَ كَمَا يَجُوزُ حَذفُـه لِدَلالَةِ الكَلام عَلَيـه، فَقَد يَجُوزُ حَذفُ الفَاعِـلِ أيضًا، وَقَد يَجُوزُ حَذفُهمَا جَميعًا، فَهـذِه مَوَاقعُ ثَلاثَـةٌ، نَذكُرُ مَا فيها بِمَعونَةِ اللَّه تَعَالَى:

الموقعُ الأوَّلُ: في جَوازِ حَذفِ الفعلِ:

وَهذَا إنَّمَا يَسُوغُ عِندَ وُجُودِ القَرَائِنِ؛ لِتَـكُونَ دَالَّـةً عَلَيه؛ إمَّا حَالِيَّـةً، كَقَولِكَ لِنَاسٍ يَنتَظِرُونَ قُـدُومَ غَائِبٍ مِن سَفَرٍ: (زَيدٌ وَاللَّه)، أي: قَدِمَ زَيدٌ، وَإمَّا مَقَاليَّةً، كَقَولِكَ لِمن يَـقُومُ: (مَن قَامَ؟) فَـتَـقُولُ: (زَيدٌ)، أي: قَامَ زَيدٌ، فَأمَّا مِن غَيرِ قَرينَـةٍ فَلا يَجُوزُ حَذفُـه؛ لأنَّـه يكُونُ لا دَلالَـةَ عَلَيـه، وَمَا لا دَلالَـةَ عَلَيـه فَلَيسَ يَحسُنُ إثبَاتُـه.

ثُمَّ بَعدَ حُصُولِ القَرينَةِ، فَالحَذفُ عَلَى وَجهينِ:

الوَجه الأوَّلُ: عَلَى جِهةِ الجَوَازِ، وَهوَ أن يكُونَ ثَمَّ قَرينَةٌ تَدُلُّ عَلَيه، وَدَلالَـةٌ تُرشِدُ

---

(١) في الأصل: (التزا مما).

(٢) انظر الكلام ابتداءً من الموقع الثاني في شرح المقدمة النحوية ٣٣٠-٣٣١ بتصرف.

(٣) في الأصل: (الثاني).

إِلَيه؛ وَلِأجلِها جَازَ حَذفُه؛ وَلِهذا فَإِنَّكَ لَو قُلتَ: (زَيدٌ)، وَأَنتَ تُرِيدُ: قَامَ زَيدٌ، لَم يَجُز ذَلِكَ لِغَيرِ مَا تَدُلُّ عَلَيه، وَمِنه قَولُه تَعَالَى: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] عَلَى قِرَاءَةِ ابنِ عَامِرٍ[١] وَأَبي بكرٍ[٢]، بِفَتحِ البَاءِ[٣]، فَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الجَمَاعَةِ بِكَسرِها فَالأَمرُ فيها ظَاهِرٌ، وَتَقرِيرُ قِرَاءَةِ ابنِ عَامِرٍ هوَ أَنَّ قَولَـه: (رِجَالٌ) لا يَصلُحُ أن يكُونَ مَرفُوعًا بـ(يُسَبَّحُ) لا مِن جِهَةِ كَونِه فَاعِلًا صَرِيحًا؛ لأَنَّـه مَبنيٌّ لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، وَلا مِن جِهَةِ كَونِه فَاعِلًا لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُـه لِفَسَادِ مَعنَاه؛ لأَنَّ الرِّجَالَ لا يُسَبَّحُونَ، وَإِنَّمَا المُسَبَّحَ هوَ اللَّه تَعَالَى؛ فَلِهذَا وَجَبَ تَقدِيرُ فعلٍ يَرفَعُه يَدُلُّ عَلَيه (يُسَبَّحُ)، كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ: مَن يُسَبِّحُه؟ فقَالَ: رِجالٌ، أي: يُسَبِّحُه [و٦٣] رِجَالٌ، فَيكُونُ (رِجَالٌ) فَاعِلًا لِفِعلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيـه سِيَاقُ الكَلامِ، وَمِن هذا قَولُ الشَّاعِرِ:

١١ - لِيُبـكَ يَـزِيـدُ ضَـارِعٌ لِـخُـصُومَـةٍ ... وَمُختَـبِـطٌ مِمَّـا تُطِيـحُ الطَّـوَائِـحُ[٤]

---

(١) ابن عامر، عبد اللَّه، أبو عمران اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، وإليه انتهت مشيخة الإقراء فيها، أحد القراء السبعة المشهورين، أخذ القراءة عن أبي الدرداء، تولى قضاء دمشق، وإمامة الجامع، وائتمّ به الخليفة عمر بن عبد العزيز، وروى القراءة عنه جماعة، توفي ابن عامر سنة ثماني عشرة ومئة. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٨٢-٨٦، وتاريخ الإسلام ٧/ ٣٩٩-٤٠٠، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩٢.

(٢) هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، قرأ القرآن ثلاث مرات على عاصم، كان سيدًا إمامًا حجة كثير العلم والعمل، قرأ عليه أبو الحسن الكسائي، توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٨٠.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (يسبح) بكسر الباء، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (يسبح) بفتح الباء. انظر السبعة في القراءات ٤٥٦، وحجة القراءات ٥٠١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للحارث بن ضرار النهشلي في الحماسة البصرية ١/ ٢٦٩، والانتخاب ٣٠. وهو لنهشل بن حري في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٤، وقيل: هـو لضرار بـن نهشـل في المقاصد النحوية ٢/ ٩١٦. وهـو منسوب لمـزرد. انظر إيضاح شواهـد الإيضاح ١/ ١٠٩، وهو منسوب أيضًا للمهلهل، انظر المقاصـد النحويـة ٢/ ٢٠٥. وهـو للحارث بن نهيك النهشلي في=

فَإِنَّمَا أورَدَه شَاهدًا عَلَى جَوَازِ حَذفِ الفعلِ لِدَلالَةِ قَولِـه: (لِيُبكَ) عَلَيه، كَـأَنَّ قَائِلًا قَالَ: مَن يَبكِ يَزيدَ؟ فَقَالَ: يَبكيه ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ، أي: ذَليلٌ؛ مِن أجلِ مُخَاصِمَتِه لِغَيرِه، وَ(مُختَبِطٌ): مُتعَسِّفٌ للطُّرُقِ مِمَّا تُطيحُ الطَّوَائِحُ، أي: القَوَاذِفُ المهلِكَةُ، وَيُقَالُ: طَاحَ: إِذَا هلكَ. و(مَا) في (مِمَّا تُطيحُ)[1] يُحتَمَلُ أن تَـكُونَ مَوصُولَـةً، أي: مِنَ الَّذي، وَيُحتَمَلُ أن تكُونَ نَـكِـرَةً مَوصُوفَـةً، أي: مِن شَيءٍ تُطيحُ بِه الطَّوَائِحُ.

الوَجه الثَّاني: أن يكُونَ حَذفُه عَلَى جِهةِ الوُجُوبِ، وَهذا كَقَولِه تَعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وَنَعني بِكَونِ حَذفِه عَلَى جِهةِ الوُجُوبِ هوَ أنَّـه لا يَجُوزُ ظُهورُه بحَالٍ؛ لِوُجُودِ مَا يَقُومُ مَقَامَه، وَيَنُوبُ عَنه. وَالضَّابِطُ لِمَا كَانَ حَذفُه وَاجِبًا هوَ أن يكُونَ بَعدَ حَذفِ الفعلِ مَا يقُومُ مَقَامَه، وَيَسُدُّ مَسَدَّه، فَالتَزَمَ حَذفُه حَذَرًا مِن أن يَجمَعُوا بَينَ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ عَنه؛ لأنَّ الموجُودَ صَارَ عِوَضًا عَنِ المحذُوفِ وَمُفَسِّرًا لَه، فَلا يَجُوزُ جَمعُهمَا؛ وَمِن أجلِ هذا فَإِنَّهم التَزَمُوا في (أَنَّ) المفتُوحَةِ إِذَا وَقَعَت بَعدَ (لَو) في مِثلِ قَولِه تَعَالَى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ﴾ [الحجرات: ٥] أن يكُونَ الخَبرُ فعلًا؛ ليكُونَ مُفَسِّرًا للفعلِ العَامِلِ فيها؛ لأنَّ المفتُوحَةَ دَالَّـةٌ عَلَى الثُّبوتِ، فَيكُونُ التَّقديرُ: وَلَو ثَبَتَ أَنَّهم صَبَرُوا، وَمَنَعُوا أن يكُونَ الخَبَرُ اسمًا لِفَوَاتِ

= شَرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٤، والفاخر ١/ ٢٠٩، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٣٦٦، ٣٩٨، والمقتضب ٣/ ٢٨٢، والأصول ٣/ ٤٧٤، والإيضاح العضدي ١١٥، والحجة للفارسي ٣/ ٤١٤، وإيضاح الشعر ٥٠٣، ٥٣٩، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والمفصل ٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٥٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٩، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٣٣٤، والتخمير ١/ ٢٤٥، ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٨، وشرح الرضي ١/ ١٩٧، ١٩٨، ٣/ ٤١٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٦٤، ومغني اللبيب ٨٠٧، والهمع ١/ ٥٧٩.

(١) في الأصل: (ما تطيح).

مَا يُفَسِّرُ الفعلَ، فَلا تَقُولُ: لَو أَنَّ زَيدًا حَاضِري[١] أكرَمتُكَ، فَعَلَى هذَا يكُونُ مَعنَى المفتُوحَةِ وَخَبَرُها دَالَّينِ عَلَى الفعلِ المقَدَّرِ الرَّافعِ لِـ(أَنَّ).

الموقعُ الثَّاني: في جَوَازِ حَذفِ الفَاعِلِ:

ذَهبَ الكِسَائيُّ إِلَى جَوَازِ حَذفِ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ عَلَيه دَليلٌ[٢]، وَخَالفَه سَائِرُ النُّحَاةِ مُحتَجِّينَ بِأَنَّ كُلَّ مَا يُمكِنُ إِضمَارُه فَلا وَجه لحَذفِه.

وَهاهنَا يُمكِنُ أن يُقَالَ: إِنَّه مُضمَرٌ، فَلا يُدَّعى حَذفُه مَعَ إِمكَانِ إِضمَارِه؛ لأَنَّ الإِضمَارَ مَوجُودٌ فِي الكَلامِ [ظ٦٣] بِخِلافِه إذا كَانَ مَحذُوفًا، فَإِنَّه غَيرُ مَوجُودٍ فِيه.

وَالمختَارُ مَا قَالَه الكِسَائيُّ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وُجُوهٌ ثَلاثَةٌ:

أَمَّا **أَوَّلًا** فَلأنَّه إِذَا جَازَ حَذفُ الفَاعِلِ وَفعلِه جَميعًا بِاتِّفَاقٍ بَينَ النُّحَاةِ لِدَلالَةٍ تَدُلُّ عَلَيها جَازَ مِن طَرِيقِ الأولَى حَذفُ أَحدِهمَا، وَهم قَد جَوَّزُوا حَذفَهمَا، كَمَا نَذكُرُه.

وَأَمَّا **ثَانيًا** فَلأَنَّ الفَاعِلَ جُزءٌ مِنَ الجُملَةِ فَجَازَ حَذفُه، كَالمبتَدَأِ وَخَبَرِه، وَالخَبَرُ كَالفعلِ[٣] أيضًا، إِذ لا تَفرِقَةَ هنَاكَ بَينَ هذِه الأُمُورِ.

وَأَمَّا **ثَالِثًا** فَلِمَا وَرَدَ مِن قَولِه تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾ [يوسف: ٣٥]، أي: بَدَا لَهم أمرٌ وَرَأيٌ، وَقَولِه تَعالَى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، أي: وَتَبَيَّنَ الأمرُ فيمَا وَقَعَ بِهم أو الحَالُ، وَمِنه قَولُهم: (إِذَا كَانَ غَدًا فَائتِنِي)، أي: إِذَا كَانَ مَا نَحنُ عَلَيه غَدًا فَائتِنِي، وكَقَولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) في الأصل: (حاطري).

(٢) انظر رأي الكسائي في الحلبيات ٢٣٧، والمقتصد ١/ ٢٣٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٦، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٦، وابن الناظم ١٨٥، والصفوة الصفية ١/ ٦٠٣، والمساعد ١/ ٤٥٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٣٨.

(٣) في الأصل: (والخبر وكالفعل).

١٢ - فَإن كَانَ لا يُـرضيكَ حَتَّى تَـرُدَّنِـي إِلَـى قَـطَـريٍّ لا إخَـالُـكَ رَاضِـيَـا[١]

وَالـتَّـقديـرُ فِـيـه: فَإن كَانَ لا يُرضيكَ مَا تُشَاهدُه، أو لا يُرضيكَ[٢] حَالِـي. فَهٰذِه الشَّوَاهدُ[٣] كُلُّها مُشعِرَةٌ بِجَوَازِ حِذفِ الفَاعِـلِ كَمَا تَـرَى.

[فإن][٤] قَالُوا: إنَّ حَذفَ الفَاعِلِ إخـلَالٌ بِالكَلامِ لَمَّا كَانَ عُمـدَةً فِـيـه. قُلنَا: هـذا خَطَأٌ، فَإنَّـا لا نُريدُ بِكَونِـه عُمدَةً إلَّا أنَّـه جُزءٌ مِنَ الجُملَةِ، وَقَد جَازَ حَذفُ الفعلِ مَعَ كَونِـه جُزءًا مِنَ الجُملَةِ، وَحَذفُ المبتدأِ وَالخَبَـرِ، وَهمَا جُزآنِ مِنَ الجُملَةِ، فَإذَا جَازَ هنَاكَ جَازَ هذَا مِن غَيرِ فَرقٍ.

[فإن][٥] قَالُوا: مَهمَا أمكَنَ الإضمَارُ فَلا حَاجَةَ إِلَى الحَذفِ. قُلنَا: هذا فَاسِدٌ، فَإنَّ هذِه عِبَارَةٌ فَارِغَـةٌ، لَيسَ وَرَاءَها شَيءٌ مِنَ المعَاني، فَإنَّ الإضمَارَ إنَّما يكُونُ إذَا سَبَقَ ظَاهرٌ يُفَسِّرُه، فَـأمَّـا حَيثُ لا ظَاهرَ هنَاكَ مَذكُورٌ فَلا وَجه للإضمَارِ أصلًا، عَلَى أنَّـا نقُولُ: حَذفُ الفعلِ لا يَجُوزُ، بَل إنَّمَا هوَ إضمَارٌ، وَحَذفُهمَا أيضًا لا يَجُوزُ، بَل نقُولُ: هوَ إضمَارٌ، وَلَيسَ حَذفًا، عَلَى أنَّ مَا قَالُوه تَمَسُّكٌ بعِبَارَةٍ مِن غَيرِ تَفرِقَـةٍ مَعنَويَّـةٍ، وهيَ بَاطِلَـةٌ.

الموقعُ الثَّالِثُ: حَذفُهمَا جَميعًا:

أعني الفعلَ وَالفَاعِلَ عِندَ قيَامِ القَرينَةِ الدَّالَّةِ، وَهذا كَمَا قَالَ القَائِلُ [و٦٤]: (قَامَ زَيدٌ)، فَتقُولُ: (نَعَم)، أي: قَامَ زَيدٌ، وَلَولا مَا تَقدَّمَ لَم تَـكُن (نعَم) دَالَّـةً عَلَيه؛ لأنَّـه

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسوار بن مضرب في النوادر ٢٣٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٩١٢، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٣، والتذييل ٦/ ١٧٤، ٢١٧، والمساعد ٣/ ١٥٠، والمقاصد الشافية ٦/ ١٣٢، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٠٦.

(٢) في الأصل: (أولا ولا) وكذا ما يقتضيه السياق.

(٣) الكلام من قوله: (والتقدير) مكرر في الأصل.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

حَرفٌ، فَلا يُـفيدُ إِلَّا مَعَ ذِكرِ جُملَةٍ فعليَّـةٍ أو اسميَّـةٍ؛ فَلِهذَا وَجَبَ تَقديرُ الجُملَةِ، وَلَزِمَ تَقديرُها فعليَّـةً؛ لِتَـكُونَ مُطَابِقَةً لِمَا دَلَّ عَلَيها، وَلَو كَانَت اسميَّـةً لَم تحصُل المطَابَـقَـةُ، وكَقَولِـه تَعالَى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أي: نَجمُعُها قَادِرينَ.

فَـأَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ المَثَلِ: (إِلَّا حَظِـيَّـةٌ فَلا أَلِـيَّـةٌ)[١]، فَـ(حَظِـيَّـةٌ) مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّـه فَاعِلٌ لِفعلٍ مَحذُوفٍ، وَإِنَّما حُذِفَ لِـقِيَامِ قَرِينَـةٍ مَقَامَـه قَد دَلَّت عَلَيـه عِندَ إِيـرَادِ هذَا الكَلامِ فيمَا قُصِدَ بِه، ثُمَّ استُعمِلَ فيمَا قَاربَه، فَـيُـقَالُ في كُلِّ قَضيَّـةٍ كَانَ الإِنسَانُ أهلًا لَها مُجتَهِدًا فيها، وَلَـكِنَّها[٢] امتَنعَت عَلَيه لعَارِضٍ عَرضَ مِن غَيرِ جِهتِه. وَأَصلُه أَنَّ رَجُلًا كَانَت لا تَحظِى عِندَه امرَأَةٌ بحَظٍّ، بَل يُطَلقُها، فَـتَـزَوَّجَته امرَأَةٌ، وَلَم تَأْلُ جَهدًا فيمَا تَـكُونُ بِه مَحظِيَّـةً عِندَه، فَطَلَّقَها، وَلَم تَحظَ عِندَه، فَقَالَت لَه: إِلَّا حَظِـيَّـةٌ فَلا أَلِـيَّـةٌ، وَتَقديرُه: إِن لَم تكُن لكَ في النِّسَاءِ حَظِـيَّـةٌ فَإِنِّي غَيرُ أَلِيَّةٍ في حَقِّكَ.

وَيَجُوزُ نَصبُهمَا جَميعًا، أي: إِن لا أَكُن عِندكَ حَظِـيَّـةً، فَإِنِّي لا أَكُونُ مُقَصِّرَةً، وَحَظِـيَّـةٌ (فَعيلَـةٌ)[٣] بِمَعنَى (فَاعِلَةٍ)[٤]، وَ(الأَلِـيَّـةُ): فَعيلَةٌ[٥]، أي: مُقَصِّرَةٌ، مِن (أَلَى، يَأْلُو): إِذَا قَصَّرَ.

---

(١) مثلٌ. انظره في مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٠.

(٢) في الأصل: (ولكنه).

(٣) في الأصل: (فعلية) وهو غلط.

(٤) في الأصل: (فاعلية).

(٥) في الأصل: (فاعلة) وهو غلط.

[التَّنازُعُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **وَإِذَا تَنَازَعَ الفعلانِ ظَاهـرًا بَعدَهمَا، فَقَد يَكُونُ في الفَاعِلِيَّةِ، نَحوُ: (ضَربَنِي وَأكرمَني زَيدٌ)، وَفي المَفعُولِيَّةِ نَحوُ: (ضَربتُ وَأكرَمتُ زَيدًا)، وَفي الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفعُولِيَّةِ مُختَلِفَينِ، وَيَختَارُ البَصريُّونَ إعمَالَ الثَّاني، وَالكُوفِيُّونَ الأَوَّلَ.**

فَإن أعمَلتَ الثَّاني أضمَرتَ الفَاعِلَ فِي الأَوَّلِ عَلَى وَفقِ الظَّاهرِ دُونَ الحَذفِ، خِلافًا لِلكِسَائِيِّ، وَجَازَ خِلافًا للفَرَّاءِ، وَحَذَفتَ المَفعُولَ إن استُغنِيَ عَنه، وَإلَّا أظهَرتَ، فَإن أعمَلتَ الأَوَّلَ أضمَرتَ الفَاعِلَ فِي الثَّانِي، وَالمَفعُولَ عَلَى المُختَارِ، إلَّا أن يَمنَعَ مَانِعٌ، فَتُظهِرَ، وَقَولُ امرِئِ القَيسِ:

وَلَو أنَّ مَا أسعَى لِأدنَى مَعِيشَةٍ   كَفَاني - وَلَم أطلُب - قَليلٌ مِنَ المَالِ

لَيسَ مِنه؛ لِفَسَادِ المَعنَى ».

قَالَ الإِمَامُ ﷺ: كَانَ مِن حَقِّ الشَّيخِ [ظ٦٤] أن يَذكُرَ التَّنَازُعَ بَينَ العَامِلَينِ؛ لِيَكُونَ شَامِلًا عَامًّا؛ لأنَّه رُبَّما وَقَعَ التَّنَازُعُ بَينَ الاسمَينِ، وَالفعلَينِ، والفعلِ والاسمِ، والفعلِ وَاسمِ الفعلِ، وَلَكِنَّه أورَدَه بَينَ الفعلَينِ، وَلَه عُذرَانِ:

أمَّا **أوَّلًا** فَلأنَّه ذكَرَ مَا هوَ الأغلَبُ وَالأكثَرُ؛ لأنَّ أكثَرَ مَا يَكُونُ التَّنَازُعُ بَينَ الفعلَينِ، فَعَوَّلَ عَلَى الغَلَبَةِ.

وَأمَّا **ثَانيًا** فَلأنَّ الغَرَضَ ذِكرُ مَا هوَ أحَقُّ بِالتَّأثِيرِ وَالعَمَلِ، وَالأصلُ في العَمَلِ إنَّمَا هوَ لِلأفعَالِ عَلَى رَأيِه وَرَأيِ النُّحَاةِ؛ فَلِهذَا ذكَرَ مَا يَستَحِقُّ العَمَلَ بِالأصَالَةِ عِندَه، وَهوَ الفعلُ.

فَإذَا عَرَفتَ هذَا فَاعلَم أنَّ كَلامَه ههنَا قَد اشتَمَلَ عَلَى ذِكرِ كَيفِيَّةِ التَّوجيه، وَحُكمِ التَّوجيه، ثُمَّ ذِكرِ المختَارِ، فَهذِه مَقَاصِدُ ثَلاثَةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالَى:

المقصدُ الأوَّلُ: في ذِكرِ التَّوجيه

واعلَم أنَّ الفعلَينِ إِذَا تَنَـازَعَا ظَاهِرًا بَعدَهمَا، فَلَيسَ يَخلُو حَالُـه: إِمَّا أن يكُونَ عَلَى جِهـةِ الفَاعِلِـيَّـةِ، [وإمّا أن يكُونَ عَلَى جِهـةِ المفعُولِـيَّـةِ. وإمّا أن يكُونَ أحدُهمَا عَلَى جِهةِ الفَاعِلِـيَّـةِ][(١)]، وَالآخَرُ عَلَى جِهةِ المفعُولِـيَّـةِ والآخرُ مُوَجَّهًا عَلَى جِهةِ المفعُولِـيَّـةِ، فَهذِه مَرَاتِبُ ثَلاثٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه:

المرتَبَةُ الأُولَى: أن يكُونَ التَّوجيه فيها عَلَى جِهةِ الفَاعِلِيَّةِ:

وَهذَا قَد يكُونُ في فعلَينِ، كَقَولِكَ: (قَامَ وَقَعَدَ زَيدٌ)، وَفي اسمَينِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ وَضَاحِكٌ أخُوه)، وَفي فعلٍ وَاسمٍ، كَقَولِكَ: (أقَائِمٌ وَيَقعُدُ الزَّيدَانِ)، وَقَد اجتَمَعَ الوَجهانِ، أعني تَوجيه الاسمَينِ وَالفعلَينِ إِلى مَعمُولٍ وَاحِدٍ، كَقَول الشَّاعِرِ:

١٢ - قَضَى كُـلُّ ذي دَيـنٍ فَـوَفَّى غَرِيمَـه وعَـزَّةُ مَمطُـولٌ مُـعَـنًّـى غَـرِيمُـهـا[(٢)]

فـ(قَضَى) وَ(وَفَّى) مُوَجَّهينِ إِلى: (غَرِيمِ)، وَ(مَمطُولٌ) وَ(مُعَنًّى) إِلى الغَرِيمِ الآخَرِ.

وَقد أشَارَ الشَّيخُ فِيمَا ذكَـرَه مِن هـذا الضَّابِطِ إِلَى قُيُـودٍ أربَعَةٍ:

أوَّلُها: قَولُـه: (**وَإِذَا تَـنَـازَعَ**) يُشيرُ بِـه إِلى أنَّـه لا بُـدَّ مِن تَوجيهها إِلَيـه، فَلَو كَانَ أحدُهمَا مُوَجَّهًا إِلى مَعمُولٍ، وَالآخَـرُ مُوَجَّهًا إِلى مَعمُولٍ آخَـرَ خَرَجَ عَن بَابِ إِعمَالِ الفعلَينِ، وَلَم يَكُن مِنه بحَالٍ.

وَثَانيها: أنَّـه لا بُـدَّ مِن اشتِرَاطِ كَونِهمَا عَامِلَينِ؛ لأنَّ العَامِلَ الوَاحِدَ لا يَـكُونُ مِن إِعمَالِ الفعلَينِ في شَيءٍ، بَل إِنَّمَا يُتصَوَّرُ في عَامِلَينِ، وَلا وَجه لِتَقييـدِ الفعلَينِ، كَمَا مَـرَّ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما اقتضاه سياق الكلام، واللفظ من المراتب الثلاث.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٣٢٨، وانظر المسائل البصريات ١/ ٥٢٤، وابن يعيش ١/ ٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٦، والمحصول ٢/ ٨٠٣، والمقاصد الشافية ٣/ ١٧١، ١٨٠، وتعليق الفرائد ٣/ ٩٥، ٥/ ٥١. وهو بلا نسبة في المقتصد ١/ ٣٤٠، والإنصاف ١/ ٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٣٤، وشرح شذور الذهب ٥٤١، والارتشاف ٤/ ٢١٤٠.

مِنَ الاعتِرَاضِ عَلَى الشَّيخِ، بَل يَنبَغِي التَّقييدُ بِالعَامِلَينِ؛ لِيَندَرِجَ تَحتَه الأفعَالُ وَالأسمَاءُ.

وَثَالِثُها: أَنَّـه لا بُـدَّ مِن أن يَـكُونَ ظَـاهـرًا؛ لأنَّهمَا إِذَا وُجِّها [و٦٥] إلى مُضمَرٍ استَوَيَا فِـي صحَّةِ الإِضمَارِ فيهِمَا؛ لأنَّ الفعلَ إذَا كَانَ فَـاعِلُـه مُضمـرًا فَـلا بُـدَّ مِن اتِّصَالِـه بِـه بحَيثُ لا يَجُوزُ انفِكَاكُه عَنه، وَإِذَا تعَدَّدَ الفَاعِلُ خَرَجَتِ المسألَـةُ أن تَـكُونَ مِن بَابِ إعمَالِ الفعلَينِ مِن جِهةِ أَنَّهمَا لا بُـدَّ أن يكُونَ الفعلانِ مُوَجَّهينِ إلى مَعمُولٍ وَاحِدٍ؛ فَلِهذا بَطَلَ في الإِضمَارِ، وَصَحَّ إِذَا كَانَ ظَاهرًا، وَلَو صَحَّ مَا قُلنَاه: إِنَّهمَا إِذَا كَانَا لِمُتكَلِّمٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (ضَرَبتُ وَأكرَمتُ)، فَإِذا كَانا لِمُخَاطَبٍ قُلتَ: (ضَرَبتَ وَأكرَمتَ)، وَإِن كَانَا لِغَائِبٍ قُلتَ: (ضَرَبَ وَأكرَمَ)، فَهمَا في هذِه الأحوَالِ لَم يَتنَازَعا شَيئًا وَاحِدًا، فَيكُونَانِ عَامِلَينِ فيه؛ لأَنَّهما يَستَلزِمَانِ فَاعِلَينِ يَتَّصِلانِ بِكُلٍّ وَاحِدٍ مِن الفعلَينِ، يَجِبُ لأحَدٍ من الفعلَينِ مَا يَجِبُ للآخَرِ، وَمَعَ هذَا لا يكُونُ مِنَ البَابِ.

لا يُقَالُ: فَمَا تَصنَعُ بِمِثلِ: (مَا ضَرَبَ وَأكرَمَ إِلَّا أنتَ) وَ(إِلَّا أنَا) وَ(إِلَّا هوَ)، فَهذَانِ فعلانِ قَد وُجِّها إلى مَعمُولٍ وَاحِدٍ هوَ مُضمَرٌ، وَتَـنَـازَعَاه جميعًا، وَهوَ عَينُ مَا أنكَرتَـه؛ لأنَّـه يَصلُحُ أن يكُونَ لِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنهمَا كَالظَّاهرِ؛

لأنَّـا نقُولُ: قَد وَهمَ في مِثلِ هذا بَعضُ النُّحَاةِ مِن المتَـأخِّـرينَ[١]، وَهوَ فَاسِدٌ؛ لأنَّـه لَو كَانَ مِن هذَا البَابِ للَزِمَ مَا ذكَرنَاه مِن وُجُوبِ مُلازَمَةِ الضَّميرِ لِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الفعلَينِ لِمَا أوضَحنَاه، فكَانَ يُقَالُ: (مَا ضَرَبتُ وَأكرَمَ إِلَّا أنَا)، وَ(مَا ضَرَبَ وَأكرَمتُ إِلَّا أنتَ)، وَعِندَ هذَا يكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الفعلَينِ مُستَبِدًّا بِفَاعِلِه عَلَى الخُصُوصِ، فَلا

---

(١) نسب ابن الحاجب في شرحه على الكافية إلى بَعضِ المتأخِّرين أنَّ هذا من باب التَّنازع، ونسب الرضيُّ ذلك إلى الكسائي، وغلَّطه ابن الحاجب، فقال: « وهو غلط؛ لأنَّه لو كَان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمر؛ لأنه فاعل، فيقال فيه: ما ضربت وأكرم إلا أنا، وما ضرب وأكرمت إلا أنت، وعند ذلك يفسد المعنى، وإنَّما هذا كلامٌ محمولٌ على الحذف » شرح المقدمة الكافية ١/ ٣٤٠، وانظر شرح الرضي ١/ ٢٠٣.

يكُونَا مُوَجَّهينِ إِلَى مَعمُولٍ وَاحِدٍ.

وَمُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: (يُفسِدُ المَعنَى) فيمَا قَـرَّرَه في شَرحِه[1] لَيسَ فَسَادًا مَعنَويًّـا إعرَابيًّا، فَلا وَجه لَه ههنَا، وَإِنَّمَا المقصُودُ بِه هوَ أَنَّـه[2] بِتَقديرِ الضَّميرَينِ في الفعلَينِ يُخرجُ عَن قَاعِدَةِ البَابِ الَّتي ذكَرنَاها، فَإِنَّمَا يُحمَلُ مَا ذكَـرَه مِنَ المِثَالِ عَلَى الحَذفِ، وَيكُونُ التَّقديرُ فِيـه: (مَا ضَرَبَ إِلَّا أنتَ وَمَا أكـرَمَ إِلَّا أنتَ)، فَحُذِفَ الفَاعِلُ مِن أَحَدِهمَا استِغنَاءً عَنه بِالآخَرِ، لا عَلَى مَعنَى أَنَّهمَا مُوَجَّهانِ إِلى مَعمُولٍ وَاحِدٍ، كَمَا أوضَحنَاه، فَبَطَلَ مَا عَوَّلُوا عَلَيـه.

وَرَابِعُها: أَنَّـه لا بُـدَّ مِن أن يَـكُونَ مُـتَـأَخِّرًا بَعدَ العَامِلَينِ [ظ٦٥]، فَإِن تَـقَدَّمَ بَطَلَ أن يكُونَ مِن بَابِ إعمَالِ الفعلَينِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَامَ وَقَعَدَ)؛ لأَنَّـه إِذَا تَـقَـدَّمَ الظَّاهرُ كَانَ فِـي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الفعلَينِ ضَميرٌ يُفَسِّرُه مَا قَبلَه، وَعِندَ هذَا يَبطُلُ أن يكُونَ مِن إعمَالِ الفعلَينِ، فَلا بُـدَّ مِن اشتِـرَاطِ تَـأخيـره عَنهمَا؛ لِـيَصحَّ تَـأثِيـرُهما فِيـه.

فَهذِه الأُمُورُ قَد أَشَارَ إِلَيها الشَّيخُ في أَوَّلِ القَاعِدَةِ: التَّـنَـازُعُ، وَتعَدُّدُ الفعلَينِ، وَالظُّهورُ، وَالتَّعديَـةُ، قَد لَخَّصنَاها بِمَا أَشرنَا إِلَيـه.

المرتَبَةُ الثَّانيَةُ: أن يكُونَ التَّوجيه عَلَى جِهَةِ المفعُوليَّةِ:

وَهذَا كَقَولِكَ: (أكـرَمتُ وَأعطَيتُ زَيدًا) وَنَحوُه قَولُـه تَعالَى: ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ [الكهف: ٩٦]، وَقَولُـه تَـعَـالَى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، هذَا إِذَا تَـنَـازَعَه فعلانِ، أو فعلٌ وَاسمٌ، كَمَا تَـرَى، وَإِن تَـنَـازَعَه اسمَانِ، كَقَولِكَ: (هذَا مُعطٍ[3] وَمُـكـرِمٌ زَيدًا)، وَأنشَدَ الـنُّـحَاةُ:

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٤٠.

(٢) في الأصل: (أن).

(٣) في الأصل: (معطى).

١٤ - عُهِدتَ مُغيثًا مُغنِيًا مَن أجرتَه فَلَم أتَّخِذ إلّا فِناءَك مَوئِلا[١]

وَقد يَرِدُ فِيمَا يَجري مَجرَى المفعُولِ، كَقَولِه تَعالَى: ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ ﴾ [النساء: ١٧٦]، إلى غيرِ ذلِكَ.

المرتَبَةُ الثّالِثَةُ: أن يكُونَ أحَدُهمَا عَلَى جِهةِ الفاعِليَّةِ، والآخَرُ عَلَى جِهةِ المفعُوليَّةِ:

أي: أنَّ أحَدَهمَا يَقتَضي الفَاعِلِيَّةَ، وَالآخَرَ يَقتَضي المفعُولِيَّةَ، وَعَلَى هذا يكُونُ فيه ضَربَانِ:

الضَّربُ الأوَّلُ: أن يَكُونَ المفعولُ الأوَّلُ مُوَجَّهًا على جِهةِ الفَاعِلِيَّةِ، وَيَكُونَ الفعلُ الثَّاني مُوَجَّهًا عَلَى جِهةِ المفعُولِيَّةِ، وَهذا كَقَولِكَ: (أكرَمَني وَضَرَبتُ زَيدًا).

وَأنشَدَ النُّحَاةُ:

١٥ - وكُمتًا مُدَمَّاةً كَأنَّ مُتُونَها جَرَى فَوقَها وَاستَشعَرَت لَونَ مُذهَبِ[٢]

الضَّربُ الثَّانِي: عَكسُ هذا، وَهوَ أن يَكُونَ الفعلُ الأوَّلُ مُوَجَّهًا عَلَى جِهةِ المفعُولِيَّةِ، وَيَكُونَ الفعلُ الثَّانِي مُوَجَّهًا عَلَى جِهةِ الفَاعِلِيَّةِ، وَمِثالُه قَولُكَ: (أكرَمتُ وَقَامَ زَيدٌ)، وغَيرُه.

وَأنشَدَ النُّحَاةُ:

---

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢، وابن الناظم ١٨٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٢٩، وتخليص الشواهد ٥١٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٠٩، والمكودي ١/ ١٠٩، والأشموني ١/ ٤٥٢، والتصريح (علمية) ١/ ٤٧٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ٣٢، وانظر سيبويه ١/ ٧٧، والإنصاف ١/ ٨٨، والمفصل ٣٨، والتبيين ٢٥٣، وابن يعيش ١/ ٧٧، ٧٨، والتخمير ١/ ٢٣٧، ٢٤٠، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٦٥٤، والمستوفى ١/ ١٠٤، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٧، وهو للشماخ في منهج السالك ٤٨٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٥، والإيضاح العضدي ١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٠، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٣٤٤، وتذكرة النحاة ٣٤٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٩٦.

١٦ - وَلَقَد أرَى تَغنَى بِهـا سَيفَانَةٌ تُصبِي الحَلِيمَ وَمِثلُهـا أصبَاه[(١)]

وَقَالَ الآخَرُ:

١٧ - وَلكِنَّ نِصفًا لَـو سَبَبتُ وسَبَّنِي بَنُو عَبدِ شَمسٍ مِن مَنَافٍ وَهاشِمِ[(٢)]

وَقولُ الشَّيخِ: (**مُختَلِفَينِ**) حَالٌ مِنَ الفعلَينِ المقدَّرَينِ بَعدَ قَولِـه: (**فَـقَد يَـكونُ فِـي** [و٦٦] **الفَاعِلِـيَّـةِ**)، أي: قَد يكُونُ تَنَازُعُ الفعلَيـنِ في الفَاعِلِيَّـةِ وَالمَفعُولِـيَّـةِ عَلَى جِهـةِ الاختِلافِ، ثُمّ لَهما مَعنَيَانِ:

المعنَى الأوَّلُ مِنهمَا: أنَّ غَرَضَه بَيَانُ التَّعاكُسِ في هذَينِ الضَّربَينِ؛ لِتكُونَ الأقسَامُ أربَعةً، هذَانِ الضَّربَانِ مَعَ مَا قَبلَهمَا تكُونُ أربَعةً، وَبَيَانُ المُعاكِسِ هوَ أنَّ الأوَّلَ مُوَجَّهٌ للفَاعِلِيَّـةِ، وَالثَّانِـي للمَفعُولِيَّـةِ، وَالثَّاني عكسُ هذَا، فَعبَّـرَ عَنه بِالاختِلافِ، كَمَا تَـرَى.

المعنَى الثَّاني: أن يكُونَ غَرَضُه بِقَيدِ الاختِلافِ دَفعًا لِوَهمِ مَن يَتوَهَّمُ: (ضَرَبَ ضَرَبَ زَيدٌ)، وَ(ضَرَبتُ ضَرَبتُ زَيدًا) مِن بَابِ إعمَالِ الفعلَينِ، وَلَيسَ مِنه بحَالٍ؛ لأنَّ الفعلَ الثَّاني مُمَاثِلٌ للفعلِ الأوَّلِ مُؤكِّدٌ لَه، وَإنَّمَا يكُونَانِ مِن إعمَالِ الفعلَينِ إذَا كَانَا جَارِيَينِ عَلَى جِهةِ الاختِلافِ في لَفظِهمَا، أو في عَمَلِهمَا؛ لِئلَّا يَنتَقِضَ مِثلُ: (ضَرَبتُ وَضَرَبَنِي زَيدٌ)، وَإنَّمَا قَيَّدَه بِذِكرِ الفَاعِلِيَّـةِ وَالمفعُولِيَّـةِ، وَلَم يُقَيِّده بِذِكرِ الفَاعِلِ.

فَهذَا مَا أرَدنَا ذِكرَه في كَيفِيَّـةِ التَّوجِيه في الفَاعِلِيَّـةِ وَالمَفعُولِيَّـةِ جَميعًا.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من باهلة في سيبويه ١/ ٧٧، والسيرافي ١/ ٣٦٧، وابن السيرافي ١/ ١٧٣، والإنصاف ٨٩، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٧، وقيل: هو لوعلة الجرمي في ابن السيرافي ١/ ١٧٣، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٥، والتذييل ٧/ ٨٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥٢٣، وانظر سيبويه ١/ ٧٧، والمقتضب ٤/ ٧٤، وشرح السيرافي ١/ ٣٦٧، والإيضاح العضدي ٦٨، والإنصاف ٨٧، والتبيين ٢٥٤، واللباب ١/ ١٥٤، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٧، وهو بلا نسبة في التذييل ٧/ ٨٨.

المقصدُ الثَّاني: في بَيَانِ حُكمِ الإعمَالِ عِندَ التَّوجيه

اعلَم أنَّ مَا نَذكُرُه الآنَ هوَ ثَمرَةُ الكَلامِ وَخُلاصَتُـه، وَمِنه تَنشَأُ المسَائِلُ، وَتـتَـفَرَّعُ الإعرَابَاتُ، وَيَظهرُ فِيـه الخِلافُ بَينَ النُّحَاةِ، وَلَيسَ يَخلُو الحَالُ: إمَّا أن يَعمَلَ الثَّاني، كَمَا هوَ رَأيُ البَصريِّينَ، وَالعَمَلُ الأوَّلُ، كَمَا هوَ رَأيُ أهلِ الكُوفَـةِ[1]، كَمَا سَنُـقَـرِّرُ الخِلافَ بَعدَ هذَا، فَهذَانِ تَقريـرَانِ عَلَيهمَا تَدُورُ أكـثَـرُ المسَائِلِ، وَيَظهـرُ جَوهرُ المسألَـةِ بِذِكرِهمَا:

التَّقريرُ الأوَّلُ: إذَا كَانَ الإعمَالُ للفعلِ الثَّاني:

ثُمَّ إمَّا أن يكُونَ الأوَّلُ مُوَجَّهًا عَلَى جِهةِ الفَاعِلِيَّـةِ، أو عَلَى جِهةِ المفعُولِـيَّـةِ، فَهذَانِ وَجهانِ:

الوَجه الأوَّلُ مِنهمَا: تَوجيهه للفَاعِلِيَّـةِ: وَهوَ إذا كَانَ بِـهذِه الصِّفَةِ، فَإنَّـكَ تُضمِرُ الفَاعِلَ فيه عَلَى جِهةِ المطَابَـقَـةِ لِمَعمُولِ الفعلِ الثَّاني في الإفرَادِ وَالتَّثنِيَـةِ وَالجَمعِ وَالتَّذكيرِ وَالتَّأنيثِ، فَـتَـقُولُ فِيـه: (ضَربَـنِـي وَأكرَمتُ زَيدًا)، (ضَربَاني وَأكرَمتُ الزَّيدَينِ)، (ضَرَبُوني وَأكرَمتُ الزَّيـدينَ)، (ضَربَـتـنِـي وَأكـرَمتُ هندًا)، (ضَرَبتَاني وَأكرَمتُ الهندَينِ)، (ضَربَتني وَأكرَمتُ الهندَاتِ)، فَـتُضمِرُ [ظ٦٦] الفَاعِلَ، كَمَا أشَرنَا إلَيـه، وَلَيسَ فِيـه إلَّا الإضمَارُ قَبلَ الـذِّكرِ.

وَمَا هذَا حَالُـه فَهوَ جَائِـزٌ؛ لِأنَّـه يُفَسِّرُه شَاهدُ الحَالِ، وَهوَ ذِكـرُ الاسمِ بَعدَه،

---

(١) لم يختلف النحاة في جواز إعمال كل واحد من الفعلين في التنازع، ولكنهم اختلفوا في الأولوية والأحقّ منهما بالعمل، فنُقل عن جماهير البصريين أنَّ الفعل الثاني أولى بالعمل وأحق، وذلك لأنَّه أقرب الطَّالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يؤخذ به دون الأبعد، ونُقل عن الكوفيين أنّ إعمال الأول هو الأولى، لأنـه أوّل الطَّالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثَّاني، وأيضًا لأنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر إذا كان الأول موجهًا على جهة الفاعلية في مثل قولك: (ضربني وضربت زيدًا) وهو خلاف القياس. انظر المسألة في الإنصاف ٨٣، وابن يعيش ١/ ٧٩، وشرح الرضي ١/ ٢٠٤، وابن النَّاظم ١٨٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٣٦، وائتلاف النصرة ١١٣، والنَّجم الثَّاقب ١/ ١٩٨.

ولا يَجُوزُ حَذفُه؛ لِمَا في حَذفِه مِنَ الإخلالِ بِقَاعِدَةٍ مُستَقِرَّةٍ مُعتمَدَةٍ لِلكَلامِ، وَهذَا هوَ الَّذي عَوَّلَ عَليه جَمَاهيرُ النُّحَاةِ وَأكثَرُ أهلِ التَّحقيقِ مِنهم، خِلافًا لِلكِسَائِـيِّ[١]، فَإنَّـه جَوَّزَ حَذفَ الفَاعِلِ هربًا مِنَ الإضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ، وكَأَنَّـه رَأى في نَفسِه أنَّـه إذا لا بُدَّ مِنَ ارتِكَابِ أحَدِ مَحذُورَينِ في هذِه المسَألَةِ: إمَّا حَذفَ الفَاعِلِ، وَإمَّا الإضمَارَ قَبلَ الذِّكرِ، فكَأنَّـه رَأى أنَّ حَذفَه الفَاعِلَ أهوَنُ ضَرَرًا مِن الإضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ في كَلامِ اللَّه تَعَالى وكَلامِ الفُصَحَاءِ بِخِلافِ حَذفِ الفَاعِلِ، فَإنَّـه لا يكَادُ يُغَيِّـرُ عَليـه إلَّا عَلَى جِهةِ النُّدرَةِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ نِهايَـةَ الأمرِ في الإضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ هوَ مَا يَحصُلُ فِيـه مِن اللَّبسِ لعَدَمِ المُفَسِّرِ، وَمَا هذَا حَالُـه يَخِفُّ احتِمَالُـه، بِخِلافِ حَذفِ الفَاعِلِ، فَإنَّـه إخلالٌ بِفَائِدَةِ الكَلامِ، وَنَقضٌ بحَالِه، فكَيفَ يُـؤَثِّـرُ هذا عَلَى هذا.

وَعَلَى مَا قَالَـه الكِسَائِـيُّ، فَإنَّكَ تَقُولُ: (ضَرَبَني وَأكرَمتُ الزَّيدَينِ)، (ضَرَبَني وَأكرَمتُ الزَّيـديـنَ) عَلَى حَالـةٍ وَاحِدَةٍ مِن جِهـةِ كَونِ الفَاعِلِ عَلَى زَعمِه مَحذُوفًا؛ فَلِهذَا لَم يَفترق الحَالُ فِيـه.

قَولُه: (**وَجَازَ خِلافًا للفَرَّاءِ**)، يُشيرُ إلى أنَّ هذِه المسألَـةَ جَائِزَةٌ مَعَ الإضمَارِ في الأوَّلِ إذَا كَانَ العَمَلُ للفعلِ الثَّانِـي، وَالأوَّلُ يَـقتَضي الفَاعِلِيَّـةَ، خِلافًا للفَرَّاءِ[٢]، فَإنَّـه يَمنَعُ مَا

---

(١) وأخذَ بِرَأيِ الكسائي هشَامُ الضَّريرُ، وابنُ مَضَاءَ، والسُّهيليُّ، وحُكيَ أيضًا عَن ابنِ جِنِّي انظر الأصول ٢/ ٢٤٤، والحلبيات ٢٣٧-٢٣٨، والرد على النحاة ٨٧، وابن يعيش ١/ ٧٧، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٣٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٥-٢٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧، والتذييل ٧/ ١٠٢، والارتشاف ٤/ ٢١٤٣، والمنهاج ١/ ٤٣٠، ومغني اللبيب ٧٩٢.

(٢) الأقوال عن الفراء مضطربة: فقد نقل عنه أن المسألة بهذا التركيب ممنوعة، وأن الإعمال عنده واجب للأول. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٣، وشرح الرضي ١/ ٢٠٦، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٦٥٣، والارتشاف ٤/ ٢١٤٤. ويرى الفراء أيضًا أن الإضمار ممنوع، والحذف ممنوع؛ ولذلك لا يجيز إلا إظهار الفاعل في الأول والثاني، فيقول: (ضربني الزيدان وضربت الزيدين)، أو الإظهار في الأول والإضمار في الثاني، فيقول: (ضربني الزيدان وضربتهما). انظر هذا الرأي للفراء في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٨.

هذَا حَالُـه مِنَ المسَائِلِ؛ لِمَا ذكرناه من تـأديـتِها إِلَى أحَدِ ذينكَ المحذُورَينِ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنهمَا بَاطِلٌ لا يَجُوزُ؛ فَلِهذَا مَنعَ المسألَـةَ، وَأحَالَها، وَلَم يُـرَجِّح أحَدهمَا عَلَى الآخَرِ، كَمَا فَعَلَ الكِسَائِـيُّ.

وَحُكِيَ عَنِ ابنِ كَيسَانَ[1] وَعَنِ الفَرَّاءِ أنَّهمَا يُجيزَانِ المسألَـةَ عَلَى أحَدِ وَجهينِ: إِمَّا عَلَى أن تَـقُـولَ: (ضَرَبَني وَأكرمتُ الزَّيدَينِ همَا)، وَهذَا هوَ المحكيُّ عَنِ ابنِ كَيسَانَ[2]، فَيكُونُ فِيـه وَفَاءٌ بِذِكرِ الفَاعِلِ وَالإِضمَارِ بَعدَ الذِّكرِ، فَلَم يُوجَد أحَدُ المحذُورَينِ.

وَإِمَّا أن يكُونَ الفعلُ الثَّاني مُطَابِقًا للفعلِ الأوَّلِ في [و٦٧] التَّوجيه للفَاعِلِيَّـةِ، فَـيَـكُونُ الفعلانِ عَامِلَينِ في فَاعِلٍ وَاحِدٍ، فَـتَـقُولُ فِيـه: (قَامَ وَقَعَدَ الزَّيدَانِ وَالزَّيدُونَ)، وَهذَا هوَ المحكيُّ عَنِ الفَرَّاءِ[3]، فَلا يكُونُ فيه حَذفُ الفَاعِلِ، وَلا إِضمَارٌ قَبلَ الذِّكرِ، وكَانَ إِعمَالُ الفعلَينِ في مَعمُولٍ وَاحِدٍ أهوَنَ عِندَه مِنَ ارتِكَابِ أحَدِ ذَينك المحذُورَينِ؛ فلِهذا سَوَّغَه.

الوَجه الثَّاني: تَوجيهه[4] المَفعُولِـيَّـة، وَالعَمَلُ للثَّاني عَلَى رَأيِ أهلِ البَصرَةِ، وَإِذَا كَانَ الأمرُ فيه كَمَا قُلنَاه، فَإِنَّكَ تَحذِفُ المفعُولَ مِنه مِن غَيرِ إِضمَارٍ، كَمَا سَوَّغنَاه في الفَاعِلِ، فَالتَّفرِقَـةُ بَينَهمَا ظَاهِرَةٌ، وَهوَ أنَّ الفَاعِلَ عُمدَةٌ في الكَلامِ، فَلا جَرَمَ سَوَّغنَا

---

(١) هو أبو الحسن محمَّد بن أحمد بن كيسان النَّحوي، أحد المشهورين بالعلم، أخذ عن المبرِّد، وثعلب، له من المؤلَّفات المهذَّب في النَّحو، وشرح الطوال، وغير ذلك، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٠٨، وإشارة التَّعيين ٢٨٩، وإنباه الرُّواة ٣/ ٥٧.

(٢) هذا ما نقل عن الفراء، وذكَـرَ ابنُ مَالِكٍ أنَّ هذا مَا نَـقَـلَـه ابنُ كَيسَانَ عَنه، ونُقِلَ عَنِ البَهاءِ بنِ النَّحَّاسِ أنَّـه لَم يَقِف عَلَى هذا النَّقلِ عَنِ الفَرَّاءِ مِن غَيرِ كَلامِ ابنِ مَالِكٍ. انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٦، وتعليق الفرائد ٥/ ٦٢، والهمع ٣/ ١٢١.

(٣) هناك اضطراب في النقل عن الفراء، قال الرضي في شرحه ١/ ٢٠٦: « والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضًا للفاعلية نحو: ضرب وأكرم زيد جاز أن تعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلًا للفعلين ».

(٤) في الأصل: (توجيه).

إِضمَارَه، إذ لا سَبيلَ إلى حَذفِـه مَعَ إمكَانِ إضمَارِه، بخِلافِ المفعُولِ، فإِنَّـه فَضلَـةٌ في الكَلامِ مُستَغنًى عَنه؛ فَلِأجلِ هذَا سَوَّغنَا حَذفَه؛ إذ لا إخلالَ في الكَلامِ بحَذفِـه، وَلَـم تُضمِره؛ لِمَا في الإِضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ مِنَ الإبهامِ في مُخَالَـفَةِ القيَاسِ، فَافتَـرَقَـا.

قَولُـه: « **إن استُغنِـيَ عَنه وَإِلَّا أظهرتَ** »، يَعني أنَّ المفعُولَ إِنَّمَا جَوَّزنَا حَذفَه إِذَا لَم يكُن هنَاكَ مَا يَقتَضي ذِكرَه، فَلا جَرمَ لَم يَجُز حَذفُه، وَهذا نَحوُ أن يكُونَ مَفعُولًا ثَانيًا لِـ(حَسِبتُ)، فَإنَّـه لا يسُوغُ حَذفُه مَعَ ذِكرِ الأوَّلِ، كَمَا هوَ رَأيُ أكثَرِ النُّحَاةِ، وَسَيَأتي تَقريرُه، وَعَلَى هذَا تقُولُ: (حَسِبتني مُنطَلِقًا، وَحَسِبت زَيدًا مُنطَلِقًا)، فَلا بُـدَّ مِنَ الإِتيانِ بِقَولِه: (مُنطَلِقًا)؛ لأنَّـه المفعُولُ الثَّاني؛ فلِهذَا لَم يَسُغ حَذفُـه؛ لِمَا ذكَرنَاه، وَلَم يَسُغ إضمَارُه؛ لِمَا فيه مِنَ الإضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ في اللَّفظِ وَالمَعنَى، فَلا جَرمَ أُتِـيَ بِـه مَلفُوظًا ظَاهِـرًا، كَمَا تَـرَى، وَهذَا كُـلُّـه إِذَا كَانَ العَمَلُ للفعلِ الثَّانِـي، وَالأَوَّلُ مُوَجَّهٌ عَلَى الفَاعِلِيَّـةِ وَالمفعُولِـيَّـةِ، كَمَا أوضَحنَاه.

التَّقريرُ الثَّاني: إذَا كَانَ الإعمَالُ للفعلِ الأوَّلِ، كَمَا هوَ رَأيُ أهلِ الكُوفَةِ:

ثُمَّ إمَّا أن يَـكُونَ الثَّاني مُوَجَّهًا[1] عَلَى جِهةِ الفَاعِلِـيَّـةِ، أو عَلَى جِهةِ المفعُولِـيَّـةِ، فَهذَانِ وَجهانِ:

الوَجه الأوَّلُ فيهمَا: أن يكُونَ مُقتَضيًا للفَاعِلِـيَّـةِ، وَمَتَى كَانَ الأمرُ فِـيـه كَمَا أشَرنَا إلَيـه، فَإنَّـكَ تُضمِرُ الفَاعِلَ فِـيـه مُوَافِقًا للظَّاهِـرِ، فَتقُولُ: (ضَرَبتُ وَأكرَمَني زَيدًا)، (ضَرَبتُ وَأكرَمَاني [ظ٦٧] الزَّيدَينِ)، (ضَرَبتُ وَأكرَمُونِـي الزَّيدينَ)، (ضَرَبتُ وَأكرَمَتنِـي هندًا)، (ضَرَبتُ وَأكرمَتَاني الهندَينِ)، (ضَرَبتُ وَأكرَمَتني الهنـدَاتِ) بِالكَسرِ؛ لِكَونِه مَفعُولًا بِه، فَـتُضمِرُ الفَاعِلَ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِكَونِه قَد تَـقَدَّمَ مَا يَـدُلُّ عَلَيـه، وَهوَ سَبقُ الظَّاهِرِ لَـه، وَلا خِلافَ في إضمَارِ مَا هذَا حَالُـه بَينَ النُّحَاةِ؛ لِتقَدُّمِ مَا يُفَسِّرُ.

---

(١) في الأصل: (موجه).

الوَجه الثَّاني: أن يكُونَ مُوَجَّهًا عَلَى جِهةِ المفعُولِيَّةِ، وَمَتَى كَانَ الأمرُ كَمَا قُلنَاه، أعني: إعمَالَ الفعلِ الأوَّلِ وَتَوجيه الثَّاني عَلَى جِهةِ المفعُولِيَّةِ جَازَ فيه وَجهانِ:

أحَدُهمَا: الإضمَارُ لَه، وَهوَ الأولى؛ لِمَا فِيه مِن البَيَانِ بإعطَاءِ كُلِّ فعلٍ مَا يَستَحِقُّه مِن تَعلُّقَاتِه، وَجَريِه عَلَى الأقيِسَةِ المطَّرِدَةِ في عَودِ المضمَرِ عَلَى مَا قَبلَه يُفَسِّرُه؛ فَلِهذا كَانَ أولى.

وَثَانيها: جَوَازُ حَذفِه؛ لِكَونِه فَضلةً في الكَلامِ، لا يَختَلُّ بحَذفِه، فَيجُوزُ عَلَى جِهةِ التَّخفيفِ، فَتقُولُ عَلَى الإضمَارِ في الوَجه الأوَّلِ: (ضَربَني وَأكرَمتُه زَيدٌ)، (ضَربَني وَأكرَمتُهمَا الزَّيدَانِ)، (ضَربَني وَأكرَمتُهم الزَّيدُونَ)، (ضَربَتني وَأكرَمتُها هندٌ)، (ضَربنَي وَأكرَمتُهنَّ الهندَاتُ)، وَتَقُولُ عَلَى الحَذفِ في الوَجه الثَّاني: (ضَربَني وَأكرَمتُ زَيدٌ)، (ضَربَني وَأكرَمتُ الزَّيدَانِ)، (ضَربَني وَأكرَمتُ الزَّيدُونَ).

قَولُه: « **إلَّا أن يَمنَعَ مَانعٌ فَيظهرَ** » يَعني: إذَا مَنعَ مَانعٌ مِن إضمَارِه وَحَذفِه وَجبَ إظهارُه، وَمِثَالُه قَولُكَ: (حَسِبَني وَحَسِبتُهمَا مُنطَلِقَينِ الزَّيدَانِ مُنطَلِقًا)؛ فَإنَّ (حَسِبَني وَحَسِبتُهمَا) يَجِبُ أن يكُونَ المفعُولُ الثَّاني فيهمَا ظَاهرًا إذَا أُعمِلَ الأوَّلُ، وَهوَ قَولُكَ: (حَسِبَني)، فَـ(الزَّيدَانِ) فَاعِلاه، وَمَفعُولُه الأوَّلُ اليَاءُ في: (حَسِبَني)، وَمَفعُولُه الثَّاني: (مُنطَلِقًا).

وكَانَ القِيَاسُ في إعمَالِ الثَّاني إضمَارَ مَفعُولِه أو حَذفَه، كَمَا مَرَّ بَيَانُه، لكِنَّ الحَذفَ مُمتَنعٌ؛ لأنَّه إذا ذُكِرَ أحَدُهمَا وَجبَ ذِكرُ الآخَرِ، وَلا يَجُوزُ الاقتِصَارُ عَلَى أحَدِهمَا، وَالإضمَارُ أيضًا مُمتَنعٌ في: (مُنطَلِقَينِ)؛ لأنَّه لَو أُضمِرَ لكَانَ لا يَخلُو حَالُه إمَّا أن يُضمِرَ مُفردًا، فَيُقَالُ: (حَسِبتُهمَا إيَّاه)، فَلا يَجُوزُ؛ لأنَّه لا بُدَّ مِنَ المطَابقَةِ في مَفعُولَي (حَسِبتُ) في الإفرَادِ والتَّثنِيَةِ وَالجمعِ، فَيبَطُلُ إفرَادُه، وَإمَّا أن يُضمِرَ مُثَنًّى، فَيُقَالُ فِيه: (حَسِبتُهمَا [و٦٨] إيَّاهمَا)، وَهوَ خَطَأٌ؛ لأنَّ الَّذي يُفَسِّرُه إنَّمَا هوَ (مُنطَلِقًا) في إعمَالِ الفعلِ الأوَّلِ، وَلا بُدَّ فِيه مِنَ المطَابقَةِ في المفَسِّرِ وَالمُفَسَّرِ، فَلمَّا بَطلَ حَذفُه،

وَبطَلَ إِضمَارُه وَجَبَ ذِكـرُه ظَاهِرًا، كَمَا فَصَّلناه، وَوَجَبَ العُدُولُ فِيـه إِلى الظَّاهِرِ، فَهذا مَا أَردنَا ذِكـرَه في حُكمِ التَّوجيـه في الفعلَينِ في الإعمَالِ.

* * *

المقصدُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ المختَارِ في إعمَالِ الفعلَينِ

اعلَم أنَّـه لا خِلافَ في جَوَازِ إعمَالِ أيِّ الفعلَينِ شِئتَ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهمَا صَالِحٌ للإعمَالِ، قَويُّ التَّأثيرِ، لَم يمنَع في حَقِّه مَانعٌ، وإِنَّمَا الخِلافُ في الأقوَى وَالأحَقِّ، فَالَّذي عَلَيـه البَصريُّونَ إعمَالُ الثَّاني، وَأنشَدُوا لِطُفَيلٍ الغنَويِّ[(١)]:

١٨ - وكُـمـتًـا مُـدَمَّـاةً كَـأنَّ مُـتُـونَـهـا جَرَى فَوقَها وَاستَشعرَت لَونَ مُذهبِ[(٢)]

فَلَو أعمَلَ الأوَّلَ لَقَـالَ: وَاستَشعَرَتـه لَونُ مُذهبٍ، وَأنشَدُوا للفَـرَزدَقِ[(٣)]:

١٩ - وَلكِنَّ نِـصفًـا لَـو سَبَبتُ وسَبَّنِـي بَنُـو عَبـدِ شَمسٍ مِن مَنَافٍ وَهاشِمِ[(٤)]

وَمِن طَـريـقِ القِيَاسِ هوَ أنَّ إعمَالَ الثَّاني أقـرَبُ إِلى المَعمُولِ، وَأكثَـرُ مُلاصَقَـةً؛ فَلِهذَا كَانَ أخَصَّ. وَالَّذي عَلَيه الكُوفِـيُّـونَ إعمَالُ الأوَّلِ، وَاحتَجُّوا بِقَولِ الشَّاعِرِ:

٢٠ - وَلَـمَّـا أن تَـحـمَّـلَ آلُ لَـيـلَـى سَمعتُ بِـبَـينِـهم نَـعَبَ الـغُـرَابَـا[(٥)]

فَلَو أعمَلَ الثَّانِـي لَـرَفَـعَ الغُرَابَ؛ لِكَونِـه فَاعِلًا، وَبِقَولِ المرَّارِ الأسَديِّ[(٦)]:

---

(١) شاعر جاهلي، وهو طفيل بن عوف بن خلف الغنوي، ولُـقِّب « المحبِّر » لتحسينه شعره، وكان من أوصف العرب للخيل، وكان أكبر من النابغتين. انظر ترجمته في الخزانة ٩/ ٤٨-٤٩.

(٢) مر الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم ١٥.

(٣) هو همَّام بن غالب بن صعصعة المجاشعيّ، لقِّب بالفرزدق؛ لأنه كان جهم الوجه، توفي سنة عشر ومئة. (ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨، والبداية والنهاية ٩/ ٢٦٥).

(٤) مر الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم ١٧.

(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الغرة المخفية لابن الخباز. (مخطوط) لوحة (ظ٥٣)، والإنصاف ١/ ٨٦، والتبيين ٢٥٥، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٦.

(٦) هو المَرَّار بن سعيد الأسدي الفقعسي - بفتح الميم وتشديد الراء - يكنى أبا حسَّان شاعر إسلامي، كان يهاجي المساور بن هند، وكان قصيرًا مفرط القصر ضئيلًا. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٨، =

٢١ - وَقَـد نَغنَى بِـهـا وَنَـرَى عُـصُـورًا بِـهـا يَـقـتَـدنَـنـا الـخُـرُدَ الخِـدَالا[1]

وَلَو أعمَلَ الثَّانِـي لَـقَـالَ: يَـقـتَـادُنـا الخُـرُدُ الخِـدَالُ.

وَمِـن جِـهـةِ القِيَـاسِ، وَهـوَ أنَّ الفعلَ الأوَّلَ أحَـقُّ بِالفعلِ الأوَّلِ؛ لِـتَـقَـدُّمِـه، وَالاهتِمَامُ به يَـكُونُ أكـثَـرَ.

فَـهـذَا تَقريـرُ كَلامِ الفَرِيقَينِ عَلَى جِهـةِ الإجمَالِ، وَمَن أرَادَه بِاستِقصَاءٍ فَعَلَيـه بِكِتَابِ « الإِنصَافِ » لابنِ الأنـبَـارِيِّ[2]، فَقَد أورَدنـا حُجَجًا للفَرِيقَينِ، وَمُنَاقَضَاتٍ، وَتَطويلاتٍ كَثِيـرَةً.

ثُمَّ أورَدَ بَيتَ امرِئِ القَيسِ:

٢٢ - .... كَـفَـانِـي وَلَـم أطلُب ....[3]

وَقَـالَ: « لَيسَ مِنه لِفَسَادِ المَعنَى »، وَقَـد أورَدَ الكُوفِـيُّـونَ حُجَّـةً لَهم عَلَى إعمَالِ الأوَّلِ، وَتَقريرُ مَا رَفَعَه [أنَّ][4] (وَلَم أطلُب) اقتَضَى نَصبَه، فَأعمَلَ الأوَّلَ [ظ٦٨]

= وسمط اللآلي ١/ ٢٣١، والخزانة ٧/ ٢٥٣.

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في سيبويه ١/ ٧٨، والجمل للزجاجي ١١٦، وابن السيرافي ١/ ٢٤٨، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ١٠٤، وهو لرجل من بني أسد في الإنصاف ١/ ٨٥، وجاء بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٦، والرد على النحاة ٨٩.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٣ مسألة ١٣.

(٣) جزء من بيت من الطويل لامرئ القيس، وتمامه:

ولَـو أنَّ مَـا أسـعَـى لأدنـى مَـعِـيـشَـةٍ كَفَانِي ولَـم أطـلُـب قَلِيـلٌ مِـن المَالِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، وانظر سيبويه ١/ ٧٩، والإيضاح العضدي ١١٠، والخصائص ٢/ ٣٨٧، والإنصاف ١/ ٨٤، والمفصل ٤٠، والنكت للأعلم ١/ ٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٢، والتبيين ٢٥٦، واللباب ١/ ١٥٦، وابن يعيش ١/ ٧٨، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٣٤٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣١، ١٣٤، والتخمير ١/ ٢٤١، وشرح الرضي ١/ ٢١١، ٢٧٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٢٨، ٢/ ٦٣٢، والارتشاف ٣/ ١٣٨٤، ٤/ ٢١٥٢، ومغني اللبيب ٣٣٨، ٦٦٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٦.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

مَعَ ارتِكَابِ مَا يَلزَمُه مِن حَذفِ مَفعُولِ الثَّاني، وَلَو أعمَلَ الثَّاني لَم يَلزَمه ارتِكَابُ مَحذُورٍ؛ لأنَّ الشَّاعِرَ فَصيحٌ، وكَانَ يُمكِنُه إعمَالُ الثَّاني، فَلَمَّا أعمَلَ الأوَّلَ مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ دَلَّ عَلَى أنَّ إعمَالَ الثَّانِي لَيسَ بِالأفصَحِ، وَإذَا لَم يكُن الأفصَحَ ثَبَتَ أنَّ [إعمَالَ][1] الأوَّلِ هوَ الأفصَحُ؛ إذ لا قَائِلَ بِغَيرِ ذَلِكَ، وَفي هذَا دَلالَةٌ عَلَى أنَّ إعمَالَ الأوَّلِ هوَ الأفصَحُ، وَهوَ المَطلُوبُ.

وَقَد أجَابَ الشَّيخُ بِأنَّه لَيسَ مِنَ البَابِ؛ لِمَا فِيه مِن فَسَادِ المَعنَى، وَتَقرِيرُ مَا قَالَه أنَّ قَليلًا لَو تَنَازَعَه الفعلانِ عَلَى قَضيَّةِ إعمَالِ الفعلَينِ لَفسَدَ المَعنَى بِه؛ لِأنَّه يَلزَمُه اجتِمَاعُ النَّقيضَينِ، وَبَيَانُه يَتَّضِحُ بِمُقَدِّمتَينِ:

الأُولَى مِنهمَا: أنَّ (لَو) مَعنَاها نَفيُ الأوَّلِ، فَيَكُونُ الثَّاني مُنتَفيًا لِأجلِه، فَإذَا دَخَلَ النَّفيُ عَلَى الجُزأينِ جَميعًا كَانَا مُثبَتَينِ مِن جِهةِ أنَّ نَفيَ النَّفي إثبَاتٌ.

الثَّانِيَةُ: أنَّ قَولَه: (وَلَم أطلُب) مَعطوفٌ عَلَى جَوَابِ (لَو)، فَيكُونُ حُكمُه قَبلَ حُكمِه.

فَإذَا تَقَرَّرَت[2] هاتَانِ المقَدِّمتَانِ، فلَو تَنَازَعَ (كَفَاني) وَ(لَم أطلُب) وَتوَجَّها إلى (قَليلٍ) لَزِمَ عَلَيه اجتِمَاعُ النَّقيضَينِ؛ لأنَّ قَولَه: (لَو سَعَيتُ) مَنفيٌّ؛ لاندِرَاجِه في ضِمنِ (لَو)، فَكَأنَّه قَالَ: مَا سَعَيتُ لِأدنَى مَعيشَةٍ، وَقَولُه: (لَم أطلُب) مُثبَتٌ؛ لاندِرَاجِه في ضِمنِ (لَو)، وكَأنَّه قَالَ: طَلَبتُ القَليلَ. وَعَلَى هذَا يَلزَمُ أن يكُونَ طَالِبًا للقَليلِ غَيرَ طَالِبٍ للقَليلِ، وَهوَ بَاطِلٌ، وَإذَا لَم يَكُن مِنه؛ لِمَا قَرَّرنَاه، كَانَ مَفعُولُ (أطلُب) مَحذُوفًا، تَقديرُه: وَلَم أطلُب شَيئًا هوَ المَجدُ المؤَثَّلُ؛ وَلِهذَا قَالَ فِي البَيتِ الثَّانِي: (وَلَكِنَّمَا أسعَى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ).

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (تقرر).

وَيُمكِنُ تقريرُ مَا قَالَه الكوفيُّونَ بأن يُقَالَ: إنَّ مَا ذكرتُموه مِن فِسَادِ المعنَى إنَّمَا يكُونُ لازِمًا إِذَا كَانَ قولُنَا: (وَلَم أطلُب) مُندرِجًا في ضِمنِ (لَو)، وَنَحنُ لا نَقُولُ بذَلِكَ، وَإنَّمَا هوَ كَلامٌ مُنقطعٌ عَمَّا يَتَّصِلُ بـ (لَو)، وَهيَ جُملَةٌ سَلبيَّةٌ في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (كَفَاني) مُنقَطعَةٌ عَمَّا يَندَرِجُ تحتَ (لَو). وَعَلَى هذَا يكُونُ التَّقديرُ: فَلو كَفَانِي قَليلٌ سَعيتُ لَه وَأنَا غيرُ طَالِبٍ للقَليلِ، وَمَعَ هذَا لا يَكُونُ تَنَاقُضٌ وَلا تَدَافُعٌ كَمَا ترَى. لكِنَّ المُختَارَ عِندَنَا مَا عَوَّلَ عَلَيه جَمَاهيرُ النُّحَاةِ [و٦٩] مِن عُلَمَاءِ البَصريِّينَ مِن عَمَلِ الثَّاني، وَهوَ الَّذي وَرَدَ بِه التَّنزيلُ، كَمَا حكَينَاه مِن قَبلُ.

وَالعَامِلُ في رَفعِ الفَاعِلِ إِنَّمَا هوَ الفعلُ المسندُ إِلَيه عِندَ جَمَاهيرِ النُّحَاةِ؛ لِكَونِه أحَقَّ بِالعَمَلِ مِن غَيرِه لِتَصَرُّفِه؛ فَلِهذَا كَانَ مُؤَثِّرًا فيه، وَزَعَمَ بَعضُهم أنَّ العَامِلَ فِيه الرَّفعَ هوَ الفَاعِلِيَّةُ[1]، وَهذَا فَاسِدٌ بِاسمِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، فَإِنَّه مَرفُوعٌ بِالفعلِ مِن غَيرِ فَاعِلِيَّةٍ.

* * *

تَنبيهٌ يشتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ خَمسٍ تَتَعَلَّقُ بِالفَاعِلِ

المسألَةُ الأولَى:

قَوَلُ القَائِلِ: (إِنَّ سَارًّا سَارُّه كَلامُكَ حَديثُكَ)، فَـ(سَارًّا) الأُولَى مَنصُوبٌ بِـ(إِنَّ)؛ لِكَونِه صِفَةً لِنَكِرَةٍ مَحذُوفَةٍ، وَ(سَارُّه) الثَّاني مَرفُوعٌ اسمُ فَاعِلٍ مِن: (سَرَّ، يَسُرُّ)، فَهوَ (سَارٌّ)، عَلَى أَنَّه خَبَرُ (إِنَّ)، وَ(كَلامُكَ) مرفُوعٌ إِمَّا عَلَى أنَّه

---

(١) ينسب هذا الرأي إلى خلف الأحمر، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩. وفي تمهيد القواعد ٤/ ١٥٨٠ عدة أقوال في رفع الفاعل، قال: « وقد قيل في الرافع للفعل أقوال غير ذلك لا معول على شيء منها. فمنها: أنه الإسناد، وهو الذي ذكر المصنف أنه مذهب خلف...... ومنها: أن الرافع هو شبهه بالمبتدأ....... ومنها: أن الرافع له كونه فاعلًا في المعنى ».

مُبتَدأٌ، وَ(سَارُّه) خَبَرُه، وَالجُملَةُ [خَبَرٌ](١) لِـ(سَارٌّ) الأوَّلِ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّه فَاعِلٌ لِـ(سَارُّه)؛ لأَنَّه قَد اعتَمدَ حَيثُ كَانَ خَبرًا عَن (سارٌّ) الأوَّلِ، وَ(حَديثُكَ) مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّه مُبتَدأٌ، وَ(سَارُّه) خَبرُه، وَهوَ مَحذُوفٌ، وَقَد دَلَّ عَلَيه (سَارٌّ) الثَّاني مِنَ الأوَّلَينِ، أو عَلَى أَنَّه فَاعِلٌ مِثلُ مَا كَانَ في (كَلامِكَ) مِن غَيرِ فَرقٍ بَينَهمَا. وَعَلَى هذَا يكُونُ التَّقديرُ فيه: إِنَّ رَجُلًا سَارًّا سَارُّه كَلامُكَ سَارُّه حَديثُكَ.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

(رَجُلًا رَأيتُ أخَاكَ سرَّ الآكِلُ طَعَامكَ أَبُوه زَيدٍ)، فـ(رَجُلًا) مَنصُوبٌ مَفعُولٌ [للفعلِ (رَأيتُ)، و(الآكل) فاعلٌ للفعلِ (سَرَّ)، و(أخَاكَ) مفعولٌ](٢) لـ(الآكِلِ)، وَ(أبُوه) فَاعِلٌ لِـ(الآكِلِ)، وَ(زَيدٍ) مَجرُورٌ عَلَى أَنَّه بَدَلٌ مِنَ الهاءِ فِي (أَبِيه)، وَالتَّقديرُ فِيه: رَأيتُ رَجُلًا سَرَّ الآكِلُ طَعَامكَ أَبُوه زَيدٍ أخَاكَ.

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

(يُعجِبُني ضَربُ الأميرِ أخُوكَ أبي زَيدٍ عَمرًا إعجَابًا بكرٌ خَالِدًا في دَارِه جَعفَرٍ)، فَـ(ضَربُ) مَرفُوعٌ، فَاعِلٌ لـ(أعجَبَنِي)، وَ(أخوكَ) مَرفُوعٌ عَلَى أنَّه بَدلٌ مِنَ (الأميرِ) عَلَى مَحَلِّه؛ لأنَّ المصدَرَ مُضَافٌ إلى فَاعِلِه، وَ(أبي زَيدٍ) عَطفُ بَيَانٍ عَلَى (الأميرِ) عَلَى لَفظِه مِن حَيثُ كَانَ مَجرُورًا بِإضَافَةِ(٣) (ضَربِ) إلَيه، وَ(عَمرٌو) مَنصُوبٌ، مَفعُولُ المصدَرِ، وَ(إعجَابًا) مَنصُوبٌ عَلَى المصدَريَّةِ، وَ(بَكرٌ) مَرفُوعٌ؛ لِأنَّه فَاعِلٌ لِإعجَابِ، وَ(خَالِدًا) مَفعُولٌ للإعجَابِ، وَ(جعفَرٍ) مَجرُورٌ بَدلٌ [من الضَّميرِ](٤) فِي دَارِه.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٣) في الأصل: (بالإضافة).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

المسألَةُ الرَّابعَةُ:

(أعجَبَ إعطاءُ الدَّرَاهمِ أخَاكَ غُلامُكَ خَالِدٌ [ظ٦٩] أبَاكَ عَمرًا)، فَـ(الإعطَاءُ) مَرفُوعٌ؛ لأنَّـه فَاعِلُ (أعجَبَ)، وَ(أخَاكَ) مَنصُوبٌ لِكَونِـه مَفعُولًا لـ(الإعطَاءِ)، و(غُلامُـكَ) مَرفُوعٌ؛ لأنَّـه فَاعِلٌ لـ(الإعطَاءِ)، وَ(خَالِدٌ) عَطفُ بَـيَـانٍ عَلَى (غُلامُكَ)، وَ(أبَاكَ) مَنصُوبٌ مَفعُولُ (أعجَبَ)، وَ(عَمرًا) بَـدَلٌ مِن (أبَاكَ) وَعَطفُ بَـيَـانٍ عَلَيـه.

المسألَةُ الخَامِسَةُ:

(أعجَبَـنِـي ضَربُ الضَّارِبِ زَيدًا أبيكَ وَأخَاكَ عَبدَ اللَّه مُحَمَّدًا)، فَـ(ضَربُ) مَرفُوعٌ، فَاعِلٌ لـ(أعجَبَ)، وَ(الضَّارِبِ) مَجرُورٌ بِإضَافَةِ (الضَّربِ) إلَيه، و(زَيدًا) مَنصُوبٌ، مَفعُولٌ لـ(الضَّارِبِ)، وَ(أبيكَ) مَجرُورٌ عَطفُ بَـيَـانٍ عَلَى (الضَّارِبِ)، و(عَبدَ اللَّه) مَنصُوبٌ عَلَى أنَّـه مَفعُولٌ لِـ(ضَربُ)، وَ(مُحَمَّدًا) بَدلٌ مِنه، وَ(أخَاكَ) مَنصُوبٌ بَدلٌ مِن (زَيـدٍ) المنصُوبِ بِـ(الضَّارِبِ).

* * *

وَلنَـكتَـفِ بِمَا أورَدنَاه مِن هذِه المسَائِلِ، فَفيـه تَلقيحٌ للأفهامِ، وَتَدرُّبٌ بِالمسَائِلِ الإعرَابِـيَّـةِ، وَمَن عَـرَفَ الطَّريقَ فِـي الوُجُوه الإعرَابيَّـةِ بِمَا ذكَرنَاه هانَ عَلَيـه حَـلُّ مَا أُورِدَ عَلَيـه، وَإيـرَادُ الكَثِيـرِ مِنها، وَتَطويلُ ذيُولِها، وَبِاللَّه التَّوفيقُ.

[مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه: هوَ كُلُّ مَفعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُه، وَأُقيمَ هوَ مُقَامَه، وَشَرطُه أن تُـغَـيَّـرَ صيغَةُ الفعلِ إِلَى (فُعِلَ) و(يُفعَلُ)، وَلا يَـقَعُ المَفعُولُ الثَّانِـي مِن بَابِ (عَلِمتُ)، و[لا][1] الثَّالِثُ مِن بَابِ (أعلَمتُ)، وَالمَفعُولُ لَه، وَالمفعُولُ مَعَه كَذَلِكَ.

وَإِذَا وُجِدَ المَفعُولُ بِه تَـعَـيَّـنَ لَـه، تَقُولُ: (ضُرِبَ زَيدٌ يَومَ الجُمعَةِ أَمَامَ الأَمِـيـرِ ضَربًا شَديدًا في دَارِه، فَـيَـتَـعَـيَّـنَ « زَيدٌ »، فَإِن لَم يكُن فَالجَميعُ سَوَاءٌ، وَالأَوَّلُ مَن بَابِ (أعطَيتُ) أولَى مِنَ الثَّانِـي ».

قَالَ الإِمَامُ ﷺ: لَمَّا ذكَـرَ الشَّيخُ تَعريفَ الفَاعِلِ فيمَا سُمّيَ فَاعِلُـه، بحَيثُ لا يَدخُلُ فيه مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، حَيثُ قَالَ: (عَلَى جِهَةِ قِـيَـامِـه بِـه) وَجَبَ إِفـرَادُه بِذِكرِ تَعريفٍ عَلَى حيَالِـه؛ ليُميِّـزَ أَحدَهمَا مِنَ الآخَرِ؛ لأَنَّـه مِن جُملَةِ المرفُوعَاتِ، فَقَالَ في تَعريفه: هوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُـه، وَأُقيمَ مَفعُولُه مُقَامَه، نَحوَ: (ضُرِبَ)، وَقَولُـه: (هو) في قَولِه: (أُقيمَ [و٧٠] هوَ مُقَامَه) رَاجعٌ إِلَى قَولِـه: (مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُـه)، وَالمعنَى: أُقيمَ المفعُولُ مُقَامَ الفَاعِلِ فيه، فَأَمَّا الزَّمَخشَريُّ فَلَم يُفرِده بِذِكرٍ لاندِرَاجِه عِندَه تَحتَ مَاهيَّةِ الفَاعِلِ[2]، وَمَا قَالَـه الزَّمَخشَريُّ أَحَقُّ؛ لأَنَّ اسمَ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِله مُوَافِقٌ للفَاعِلِ فيمَا سُمِّيَ فَاعِلُه في جَميعِ الأَحكَامِ الإعرَابيَّةِ، فَلا حَاجَةَ إِلى إِفرَادِه بالذِّكرِ، فَأَمَّا اسمُ (كَانَ) فَقَد أجمَعَ رَأيُهمَا عَلَى اندرَاجِه في حَقيقَةِ الفَاعِلِ؛ وَلِهذَا لَم يَذكُرَاه في تَعديدِ التَّعريفَاتِ.

فَإِذَا تَـمَهَّدَت هذِه القَاعِدَةُ فَلنَذكُر صيغتَه، ثُمَّ نَذكُر مَا يُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ، ثُم نُردِفه بِمَا تَمتَنعُ إِقَامَتُـه مُقَامَ فَاعِلِه، فَهذِه مَبَاحِثُ ثَلاثَةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) تقدَّم الكلام حول هذا، وانظر تعريف الفاعل عند الزمخشري في المفصل ٣٨.

البَحثُ الأوَّلُ: في بَيَانِ الصِّيغَةِ فيه

اعلَم أنَّـه لَمَّا حُذِفَ الفَاعِلُ في هذا البَابِ حَذفًا كُلِّـيًّـا لِأغرَاضٍ لَهم فِيـه سَنَذكُـرُها بَعدَ هذَا التَـزَمُوا تَغييـرَ صيغَتِـه؛ لأنَّ الصِّيغَةَ وُضعَت دَالَّـةً عَلَى الفَاعِلِ المحَقَّقِ الأصلِـيِّ، فَلَمَّا حُذِفَ أتَوا بِصيغَةٍ تَـدُلُّ عَلَى مَا أُقِيـمَ مُـقَـامَـه؛ لاستحَالَـةِ أن يَبقَى الدَّليلُ، وَلَيسَ دَالًّا عَلَى مَدلُولِـه الأصليِّ.

فَقَولُـه: (**تُـغَـيَّـرُ صيغَةُ « فَعَلَ » إلَى « فُعِلَ » وَ« يُفعَلُ »**) لَيسَ غَرَضُه أنَّها تُـغَـيَّـرُ إلى هذَينِ البِنَاءَينِ عَلَى جِهَةِ الخُصُوصِ لِخُرُوجِ أفعَالٍ كَثيرَةٍ عَن هذَينِ البِنَاءَينِ، كَـ(انطُلِقَ بِه)، وَ(استُخرِجَ)، وَ(يُنطَلَقُ بِه)، وَ(يُستَخرَجُ)، وَإنَّمَا أرَادَ أنَّـه يُضَمُّ أوَّلُـه، وَيُكسَرُ مَا قَبلَ آخِرِه في المَاضي مِنَ الأفعَالِ، وَيُضَمُّ أوَّلُـه، وَيُـفتَحُ مَا قَبلَ آخِرِه في المضَارِعِ مِنَ الأفعَالِ، فَهذا هوَ الضَّابِطُ، وَلَـكِنَّـه نَـبَّـه بِقَولِـه: (**فُعِلَ**) عَلَى مَا عَدَاه مِنَ الأفعَالِ الماضيَةِ، وَنبَّه بِقَولِه: (**يُفعَلُ**) عَلَى مَا عَدَاه مِنَ الأفعَالِ المضَارعَةِ، وَيَدخُلُ تَحتَ ذَلِكَ المعتَلُّ وَالصَّحيحُ مِنَ الأفعَالِ، فَإن خَرَجَ المَاضي وَالمضَارعُ مِنَ المعتَلِّ بِالعَينِ وَاللَّامِ إلى غَيرِ هذِه البِنيَةِ، فَإنَّما كَانَ ذَلِكَ لِأمرٍ أوجَبه الإعلالُ كَـ(قِـيـلَ)، وَ(بيعَ)، وَ(يُـقَـالُ)، وَ(يُـبَـاعُ)، كَمَا سَنُوضِّحُه في بَـابِـه.

وَيَجري في الإعرَابِ وَالبِنَاءِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيه مِن قَبلِ أن يُبنَى لِمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه؛ لأنَّ[1] حَذفَ الفَاعِلِ لا يُطرِقُ خَلَـلًا إلى غَيرِ ذَلِكَ، وَلا يَـتَـغَـيَّـرُ فِـيـه شَيءٌ إلَّا الصِّيغَةَ؛ مِن أجلِ حَذفِ الفَاعِلِ للسِّرِّ الَّذي ذكَرنَاه.

لا يُـقَـالُ: فَإن زَعَمتُم أنَّ اختِصَاصَه [ظ ٧٠] بِـهذِه الصِّيغَةِ مِن أجلِ حَذفِ الفَاعِلِ، فَلِأيِّ شَيءٍ حَذَفُوا الفَاعِلَ مَعَ كَونِه عُمدَةً؟

لِأنَّا نقُولُ: إنَّهم، وَإن حَذفُوه، فَقَد أقَامُوا غَيرَه مُقَامَه، وَلعَلَّ حَذفَـه لِأغرَاضٍ

---

(١) في الأصل: (لا).

خَمسَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَمِن أجلِ الإيجَازِ وَالاختِصَارِ، وَلَهمَا في كَلامِ العرَبِ مَدخَلٌ عَظيمٌ، وَعَليهمَا تدُورُ مُعظَمُ البَلاغَةِ.

وأمَّا ثَانيًا فَلِأجلِ التَّعظيمِ، كَمَا يُقَالُ: (قُتِلَ اللِّصُّ)، وَلا يَذكُرُونَ قَاتِلَه؛ لِأجلِ مَخَافَتِه.

وَأمَّا ثَالِثًا فَلِأجلِ التَّحقيرِ، كَمَا يُقَالُ: (قُتِلَ الأميرُ)، فَلا يَذكُرُونَ القَاتِلَ؛ لِأجلِ حَقَارَته.

وَأمَّا رَابعًا فَمِن أجلِ الإبهامِ عَلَى السَّامعِ لِضَربٍ مِنَ المصلَحَةِ، فَيَقُولُونَ: (قُتِلَ فُلانٌ)، وَلا يَذكُرُونَ قَاتِلَه؛ لِمَا يَلحَقُ بِه مِن سُوءِ العَاقِبَةِ بِالانتِصَافِ وَالانتِقَامِ.

وَأمَّا خَامِسًا فَمِن أجلِ الاتِّسَاعِ في الكَلامِ وَفَسحَةِ مَسَالِكِه بِاستعمَالِ الحَقيقَةِ وَالمجَازِ؛ لأنَّ الحَقيقةَ ذِكرُ الفَاعِلِ، وَالمَجَازُ حَذفُه، فَلا جَرَمَ استَعمَلُوا الوَجهينِ جَميعًا؛ لِيَدُلُّوا عَلَى اتِّسَاعِ الكَلامِ، وكَثرَةِ أفَانِينِه، وَلوجُوهٍ أُخرَ غَيرِ هذِه نَذكُرُها بِاستِيفَاءٍ عِندَ الكَلامِ فِي فعلِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه بِمَعونَةِ اللَّه تعَالَى.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ مَا يُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ عِندَ حَذفِه

اعلَم أنَّ الفعلَ المبنيَّ للمَفعُولِ لا يَخلُو حَالُه إمَّا أن يكُونَ مُتعَدّيًا أو يكُونَ لازِمًا، فَهاتَانِ حَالَتَانِ:

الحَالَةُ الأُولَى: أن يَكُونَ مُتَعَدِّيًا، وَمَتَى وُجِدَ المفعُولُ به تَعَيَّنَ إقَامَتُه مُقَامَ الفَاعِلِ بِاتِّفَاقِ النُّحَاةِ عَلَى ذَلِكَ، وَيَعضُدُه الاستِقرَاءُ وَالقِيَاسُ، وَهوَ أنَّ الفعلَ كَمَا يَستَدعي الفَاعِلَ، فَإنَّه يَستَدعي المفعُولَ، فَلا جَرَمَ كَانَا في مُلازَمَةِ الفعلِ عَلَى سَوَاءٍ؛ فَلِهذا أُقيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ عِندَ حَذفِه.

لا يُقَالُ: فَهلَّا كَانَ المصدَرُ أولَى مِنه؛ لِأنَّ الفعلَ يَدُلُّ عَلَيه بِلَفظِه؛ لأنَّا نَقُولُ: هذَا فَاسِدٌ، فَإنَّ الفعلَ فِيه غُنيَةٌ عَنِ المصدَرِ؛ لِكَونِه دَالًّا عَلَيه، فَلَم يَكُن فِيه فَائِدَةٌ جَدِيدَةٌ، بِخِلافِ المفعُولِ، فَافتَرَقَا.

وَهل يَجُوزُ أن يُقَامَ غَيرُه مَعَ وُجُودِه أم لا؟ فيه وَجهَانِ(١):

أحَدُهمَا: أنَّه لا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَهذَا هوَ رَأيُ جَمَاهِيرِ البَصرَةِ إلَّا أبَا الحَسَنِ الأخفَشِ.

وَثَانِيهِمَا: أنَّ ذَلِكَ [و٧١] جَائِزٌ، وَهوَ رَأيُ الأخفَشِ مِن البَصرِيِّينَ، وَذَهبَ إِلَيه الكِسَائِيُّ وَالفَرَّاءُ مِنَ الكُوفِيِّينَ، وَهوَ أن يُقَامَ الجَارُّ وَالمجرُورُ مَعَ وُجُودِ المفعُولِ بِه الصَّرِيحِ، وَاحتَجُّوا بِقِرَاءَةِ أبِي جَعفَرٍ(٢)، وَهوَ قَولُه تَعَالَى: ﴿ **لِيُجزَى قَومًا بِمَا كَانُوا يكسِبُونَ** ﴾ [الجاثية: ١٤](٣)، فَأسنَدَ (لِيُجزَى) إِلى قَولِه: (بِمَا كَانُوا)، وَنَصَبَ (قَومًا)، وَهوَ مَفعُولٌ بِه.

---

(١) هذه مسألة خلافية طويلة، فقد وجب عند البصريين أن يُقام المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز أن يُقام المصدر أو الظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقًا، وتابعهم في هذا الرأي ابن مالك الذي لم ير مانعًا من ذلك، واحتجوا بالقياس والسماع، وذهب الأخفش الأوسط إلى موافقة الكوفيين بشرط تقدم الظرف والمصدر على المفعول به. انظر المسألة في ائتلاف النصرة ٧٧، والتَّبيين ٢٦٨، وابن يعيش ٧/ ٧٤، وشرح الرضي ١/ ٢١٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٨، وتوجيه اللمع ١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧، والخصائص ١/ ٣٩٧، وشرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٧٥، والفاخر ١/ ٢٢٣، وهمع الهوامع ١/ ٥٨٥.

(٢) يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ، أحد القرّاء العشرة تابعي مشهور كبير القدر، عرض القرآن على مولاه عبد اللَّه بن عياش بن أبي ربيعة وعبد اللَّه بن عباس وأبي هريرة وروى عنهم، ويقال إنه قرأ على زيد بن ثابت. مات بالمدينة سنة ثلاثين ومائة وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين وقيل سنة سبع وعشرين وقيل سنة ثمان وعشرين. انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٣٨٢.

(٣) في تفسير البحر المحيط ٨/ ٤٥: قراءة أبي جعفر: (ليُجزى) بالياء مبنيًّا للمفعول. وقد روي ذلك عن عاصم. وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر والأعمش وأبو عبد الرحمن وأبو علية بالنون، وانظر حجة القراءات ٤٧٠. وفي معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٦، قد جعل قراءة أبي جعفر من اللحن.

وَالمختَارُ مَا عَوَّلَ عَلَيـه جَمَاهيرُ البَصريِّينَ، وَيُـؤيِّـدُه مَا وَرَدَ في التَّنزيلِ، وَاطِّرَادُ اللُّغَةِ الفَصيحَةِ في ذَلِكَ، وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلافِ ذَلِكَ فَهوَ قَليلٌ نَادِرٌ لا يُعوَّلُ عَلَيه، وَإِنَّمَا وَرَدَ مِنها عَلَى الأصلِ وَالقِيَاسِ خِلافُه، فَالمطَّرِدُ كَثيرٌ(١)، فَوَجَبَ التَّعويلُ عَلَيه.

- ثُمَّ المُتعَدِّي يكُونُ عَلَى أربَعَةِ أوجُهٍ:

أوَّلُها: أن يكُونَ مُتعَدِّيًا إلى وَاحِدٍ، وَمَتَى كَانَ الأمرُ فِيـه كَمَا قُلنَاه وَجَبَ قَصرُه عَلَيه، وَلا يَتعَـدَّاه؛ فَلِهذَا تَـقُولُ: (ضُرِبَ زَيدٌ) وَ(قُتِلَ)، وَهل يَجُوزُ أن يُقَامَ خَبرُ (كَانَ) مُقَامَ الفَاعِلِ أم لا؟ فَسَنَذكُـرُه عَقيبَ هذِه.

وَثَـانِـيها: أن يكُونَ مُتعَدِّيًـا إِلى اثنَينِ مُختَلِفَينِ، كَقَولِكَ: (كُسيَ زَيدٌ جُبَّـةً)، وَهوَ سَواءٌ مِن جِهةِ الجَوَازِ؛ لِأنَّهمَا مُستَويَانِ في المفعُولِـيَّـةِ، لكِنَّ الأوَّلَ أحَقُّ بِإِقَامَتِه مُقَامَ الفَاعِلِ؛ لاختِصَاصِه بِالفَاعِليَّةِ المعنَويَّةِ مِن جِهةِ كَونِه آخِذًا؛ فَلِهذا كَانَ أحَقَّ، وَإِن استَويَا في الجَوَازِ.

وَثَالِثُها: أن يَـكُونَ مُتعَدِّيًا إِلَى اثنَينِ مُـتَّـفِقَينِ، كَقَولِكَ: (عَلَمتُ زَيدًا قَائِمًا)، فتُقيمُ الأوَّلَ؛ لأنَّه مُشبِهٌ للفَاعِلِ مِن جِهةِ كَونِه مُسنَدًا إِلَيه، كَمَا كَانَ(٢) الفَاعِلُ مُسنَدًا إِلَيه(٣).

[وَرَابِعُها: أن يكُونَ مُتعَدِّيًا إِلَى ثَلاثَةٍ، كَقَولِكَ: (أعلَمتُ زَيدًا عَمرًا قَائِمًا(٤)]؛ وَمَا هذَا حَالُـه فَلا يُقَامُ إِلَّا الأوَّلُ مِنها لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلِأنَّ المفعُولَينِ الأخيرَينِ بِمَنزِلَةِ المفعُولِ [الثَّاني](٥) في: (عَلِمتُ زَيدًا قَائِمًا)؛ لأنَّهما نَفسُ المخبَرِ بِه، فكَما لا يجُوزُ أن يُقَامَ (قَائِم)، فَهكَذَا لا يجُوزُ أن يُقَامَ مَا هوَ مِثلُه.

وَأمَّا ثَانيًا فَلِمَا فيه مِنَ اللَّبسِ؛ لأنَّكَ إِذَا قُلتَ: (أعلَمتُ زَيدًا عَمرًا قَائِمًا)، فَلَو أقَمتَ (عَمرًا) مُقَامَ الفَاعِلِ، فَقُلتَ: (أُعلِمَ زَيدًا عَمرٌو قَائِمًا)، فَإِنَّمَا لَم يُعلَم هل (قَائِمٌ)

(١) في الأصل: (كثيرا). (٢) في الأصل: (إن).

(٣) بعده في الأصل: (فلهذا كان قائمًا) ولا معنى لها في هذا الموضع.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وفي حاشية الأصل إشارة إلى سقط في هذا الموضع.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

مُسندٌ إلى (زَيدٍ)، أو هوَ مُسندٌ إلى (عَمرٍو)، وَالظَّاهرُ إسنادُه إلى(زَيدٍ)، وَلَيسَ خَبرًا عَنه، وَإِنَّمَا هوَ خَبرٌ عَن (عَمرٍو)؛ فَلِهذا تَعذَّرَ إِقَامَةُ الثَّاني، وَاستُغنيَ بِالأوَّلِ مِنهمَا[1].

الحَالةُ الثَّانيَةُ: أن يكُونَ الفعلُ [ظ٧٢] لازِمًا، وَمَتَى كَانَ كَذَلِكَ كَانَتِ المفَاعيلُ الأربَعةُ مُستَويَةَ الأقدَامِ في إِقَامَةِ أيّها شِئتَ مِن غَيرِ مَزيَّةٍ هنَاكَ وَلا تَرجيحِ لِبَعضِها عَلَى بَعضٍ: المفعُولُ بحَرفِ جَرٍّ، وَظَرفُ الزَّمَانِ، وَظَرفُ المكَانِ، وَالمصدَرُ المُخَصَّصُ؛ فلِهذَا تقُولُ: (سيرَ بِزَيدٍ)، وَ(سيرَ يومَانِ)، وَ(سيرَ فرسَخَانِ)، وَ(سيرَ سَيرٌ شَديدٌ)، فيُجيزُها عَلَى جِهةِ الاستِوَاءِ.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ مَا تَتَعذَّرُ إِقَامَتُه مُقَامَ الفَاعِلِ

اعلَم أنَّ مِنَ المفَاعيلِ مَا تَتعَذَّرُ إِقَامَتُه مُقَامَ الفَاعِلِ، وَهذا نَحوُ المَفعُولِ لَه، وإِنَّمَا لَم يَجُز ذَلِكَ فِيه لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلأنَّ دَلالةَ الفعلِ عَلَى المفعُولِ به مِن جهةِ مَعنَاه، وَهوَ تَوقيفُ عَقليَّته عَلَى مُتعلِّقٍ لَه، فَإِذَا زَالَتِ الفَتحةُ بِالرَّفعِ بِالفَاعِليَّةِ، فَالمعنَى قَائِمٌ فيه لا يَبطُلُ، بِخِلافِ المفعُولِ لَه، فَإِنَّ دَلالةَ الفعلِ عَلَيه مِن جِهةِ لَفظِه وَمَعنَاه جَميعًا؛ فَلَو أقمنَاه مُقَامَ الفَاعِلِ لَذَهبَتِ الفَتحَةُ، وَهيَ أصلٌ في مَعقُولِ مَعناه؛ فَلِهذَا بَطَلَ إِقَامَتُه مُقَامَ الفَاعِلِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ الفعلَ قَد يكُونُ عِلَّةً لِأفعَالٍ مُتعَدِّدةٍ، فتقُولُ: (ضَرَبتُ وَأكرَمتُ وَأعطَيتُ إكرامًا لِزَيدٍ)، فَلَو أُقيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ لكَانَ إمَّا أن يُقَامَ المجمُوعُ أو أحَدُها، وَبَاطِلٌ أن يُقَامَ مُقَامَ الفَاعِلِ الجَميعُ؛ لأنَّ الفاعِلَ لا يَعمَلُ فيه فعلانِ، وَبَاطِلٌ أن يُقَامَ أحَدُها؛ إذ لا تَرجيحَ هنَاكَ.

وَإِنَّمَا لَم يَجُز أن يُقَامَ المفعُولُ مَعَه مُقَامَ الفَاعِلِ؛ لأنَّ حَقيقتَه لا تُعقَلُ إلَّا بِالوَاوِ،

---

(١) في الأصل: (منها).

فَإِمَّا أن يُقَامَ مَعَ الوَاوِ أو مِن دُونِها، وَالأوَّلُ بَاطِلٌ؛ لأنَّ الفَاعِلَ لا يُعقَلُ فِيـه أن تكُونَ مَعَه وَاوُ العَطفِ؛ إذ لا مَعطُوفَ عَليه هنَاكَ؛ وَلأنَّـه يكُونُ الفَاعِلُ مُركَّبًا مِن حَرفٍ وَاسمٍ، وَفي ذَلِكَ إخـرَاجٌ لَـه عَن مَقصُودِ الإفرَادِ الَّذي هوَ لَـه، والثَّانِـي بَاطِلٌ أيضًا؛ لأنَّ المفعُولَ مَعَه لا تُعقَلُ حَقيقَتُه إلَّا مَعَ الوَاوِ.

وَلا إقَامَـةُ خَبرِ (كَانَ) مُقَامَ الفَاعِلِ عِندَ أكثَرِ النُّحَاةِ، وَحُكيَ عَنِ ابنِ السَّرَّاجِ عَن قَومٍ إجَازَةُ ذَلِكَ(١).

وَلا يَجُوزُ إقَامَةُ الثَّانِـي [و٧٢] مِن بَابِ (عَلِمتُ)، وَلا الثَّالِثِ مِن بَابِ (أعلَمتُ)، وَذكَرَ ابنُ مَالِكٍ جَوَازَه(٢).

والمختَارُ مَا عَوَّلَ عَليـه النُّحَاةُ؛ لأنَّ خَبَـرَ (كَانَ)، والثَّاني مِن بَابِ (عَلِمتُ)، وَالثَّالِثَ مِن بَابِ (أعلَمتُ) هيَ في الحَقيقَةِ أخبَارٌ عَنِ المبتَدَآتِ، فَلَو أُقِمنَ مُقَامَ الفَاعِلِ لَوجَبَ الإخبَارُ عَنهنَّ بِأفعَالِهِنَّ، وَفي هذا كَونُ الشَّيءِ خَبرًا مُخبرًا عَنه؛ لِمَا فِيـه مِنَ الـتَّـدَافُعِ؛ لأنَّ كَونَه خَبرًا يُوجِبُ إسنَادَه، وكَونَه فَاعِلًا يُوجِبُ الإسنَادَ إلَيه، وَفِـي ذَلِكَ تَـنَـاقُـضٌ ظَاهرٌ.

فَـأمَّا الحَالُ وَالتَّميِيزُ وَغَيرُها مِنَ المفَاعيلِ فَلا يَجُوزُ إقَامَتُها أيضًا؛ لأنَّـه إذَا بَطَلَ في المفَاعيلِ الصَّريحَةِ أن تُـقَـامَ مُقَامَ الفَاعِلِ، فَالمشَبَّـه بِه أخَصُّ بِالامتِنَاعِ وَالتَّعَذُّرِ، وكُلُّ مَا أُقيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ مِن هذِه المفَاعيلِ الجَائِزَةِ وَجَبَ رَفعُه، وَيَبقَى البَاقِـي مَنصُوبًا عَلَى المفعُولِـيَّـةِ؛ لأنَّ الفعـلَ لا يَـكُـونُ لَـه فَاعِلانِ، وَاللَّه أعلَمُ.

---

(١) يقول ابن السراج في الأصول١/ ٨١: « وقد أجاز قوم في: (كان زيد قائمًا) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: (كين قائم) ».

(٢) يقول ابن مالك في شرح التسهيل٢/ ١٢٩ : « ويجوز أيضًا أن يقال في: (أعلمت زيدًا كبشك سمينًا): (أُعلم كبشُك سمينًا زيدًا)؛ لأن زيدًا والكبش مستويان في المفعولية ومباينة الفاعلية فتساويا في قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يخل بفهم ولا يوقع في وهم ».

تنبيهٌ عَلى مَسَائِلِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه

المَسألَةُ الأولَى:

قِـرَاءَةُ أبي جَعفَرٍ(١)، وَهي(٢) قَولُـه تَعَالَى: ﴿ **لِيُجزَى قَومًا بَمَا كانُوا يكسِبُونَ** ﴾ [الجاثية: ١٤]، وَوَجه إشكَالِها هوَ أنَّـه أقَامَ الجَارَّ والمجرُور مُـقَـامَ الفَاعِلِ مَعَ وُجُودِ المفعُولِ بِه الصَّريحِ، وَهوَ غيرُ جَائِـزٍ، كَمَا ذكَرتُمُوه، وَعَنها جَوَابَانِ:

أحَدُهمَا: أنَّـه، كَمَا يَجُـوزُ القَلبُ فِـيمَا سُمّيَ فَاعِلُـه، فيُجعَلُ الفَاعِـلُ مَفعُولًا، وَالمفعُولُ فَاعِلًا عِندَ عَدَمِ اللَّبسِ، كَمَا قَالُوا: (خَرَقَ الثَّوبُ المِسمَارَ)، جَازَ القَلبُ أيضًا فيمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُـه؛ لأنَّ (قَومًا) بِمَنزِلَةِ الفَاعِلِ فِيمَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُـه، وَالجَارُّ والمجرُورُ بِمَنزِلَـةِ المفعُولِ؛ فَلِهذَا جَازَ ههنَا كَمَا جَازَ ثَمَّ.

وَثَانيهمَا: أنَّ (جَزَى) يَتعدَّى إلَى مَفعُولَينِ، كَمَا قَالَ: ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾ [الإنسان: ١٢]، فالتَّقديـرُ ههنَا لِـيُـجـزَى العِقَابُ قَومًا بِمَا كَانُـوا يَـكسِبُـونَ، أي: بِمَا كَسَبُوا، فَـيَـكُونُ الفَاعِلُ مُضمَرًا.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

إنَّا إذَا قُلنَا: يُـقَـامُ الظَّرفُ مُـقَـامَ الفَاعِلِ عِندَ عَدَمِ المفعُولِ الصَّريحِ، فَإنَّمَا نَعنِـي الظُّـرُوفَ الـزَّمَانِـيَّـةَ المتمكِّنَـةَ، بِخِـلافِ مَا لَيسَ بِمُتَمكِّنٍ كَـ(إذ)، وَ(إذَا)، وَ(أمسِ)، وَ(الآنَ)، وَ(بُعَيدَاتِ بَينٍ)، وَغيرِ ذَلِكَ مِمَّا يكُونُ مُـثـبَـتًـا غيرَ مُتَمكِّنٍ.

وَهذِه اللَّفظَةُ [ظ٧٢] إنَّمَا تُـقَـالُ في حَقِّ مَن يُوَاصِلُ صَاحِبَه، ثُمَّ يَـقطَعُـه أيَّـامًا، ثُـمَّ يُـوَاصِلُـه، ثُمَّ يَقطَعُـه أيَّـامًا، ثُمَّ يُوَاصِلُـه، فَـيُـقَالُ فِـيـه: (أتَيتُـه بُعَيدَاتِ بَينٍ)، أي: بَعدَ مُفَارَقَاتٍ مُـتَـكَرِّرَةٍ، وتبايُناتٍ مُتَعدِّدةٍ، وَيكُونُ مُعربًا لازِمًا للظَّرفِـيَّـةِ،

---

(١) مرت سابقًا في هذا الباب.

(٢) في الأصل: (وهو).

لا يَخرُجُ عَنها بحَالٍ، فَمَا هذا حَالُه مِنَ الظُّرُوفِ لا يَجُوزُ إقَامَتُها مُقَامَ الفَاعِلِ.

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

هوَ أنَّ ظُرُوفَ الأمكِنَـةِ، وَإن قُلنَا: تُـقَـامُ مُقَامَ الفَاعِلِ، فَإنَّمَا نُريدُ مِن ذَلِكَ مَا كَانَ مُتمكِّنًا مِنها كَـ(الفَرسَخِ)، وَ(البَريـدِ)، وَمَا جَرَى مَجرَاهمَا، بِخِلافِ مَا لَيسَ مُتمكِّنًا كَـ(حَيثُ)، وَ(هنَا)، وَ(ثَمَّ)، فَإنَّ هذِه الظُّرُوفَ لا تَجُوزُ إقَامَتُها مُقَامَ الفَاعِلِ؛ لِعَدَمِ تَمكُّنِها وَلزُومِها الظَّرفِـيَّـةَ.

المسألَةُ الرَّابعَةُ:

المصَادِرُ، وَإن قُلنَا بِجَوَازِ إقَامتِها مُقَامَ الفَاعِلِ، فَإنَّمَا نُريدُ مَا كَانَ مُـفِيدًا فَائِدَةً جَديدَةً غَيرَ مَا أَفَادَه الفعلُ، إمَّا بِالصِّفَةِ كَـ(ضَربٍ شَديدٍ)، وَإمَّا النَّوعِـيَّـةِ كَقَولِكَ: (ضُرِبَ ضَربُ السَّوطِ)، فأمَّا المصدَرُ المطلَقُ الَّذي لا يُـفيدُ إلَّا فَائِدَةَ الفعلِ فَلا تَجُوزُ إقَامَتُـه مُقَامَه، كَقَولِكَ: (ضُرِبَ ضَربٌ)؛ لأنَّ في الفعلِ غُنيَـةً عَنه، فَـأمَّـا الجَارُّ وَالمجرُورُ فَإنَّـه يُـقَـامُ مُقَامَ الفَاعِلِ مِن غَيرِ شَريطَـةٍ، وَمَا ذَاكَ إلَّا لِأنَّـه قَائِمٌ مُقَامَ المفعُولِ بِـه الصَّريحِ، لَـكِنَّ الفعلَ لَمَّا ضَعُفَ عَنِ التَّعديَـةِ عُدِّيَ بحَرفِ الجَرِّ.

المسألَةُ الخَامِسَةُ:

(أعجَبَ المكسُوَّ غُلامُه أخيكَ زَيـدٍ جُبَّـةً المعطَى أَبُـوه أَبِـي القَاسِمِ خَالِدٍ قَميصًا)، فَـنَـقـولُ: (أُعجِبَ) فعلٌ مَـاضٍ، وَ(المكسُوَّ) مَنصُوبٌ عَلَى المفعُولِـيَّـةِ لِـ(أُعجِبَ)، وَ(غُلامُه) فَاعِلٌ لَـه، وَ(أخيكَ) مَجرُورٌ بَـدَلٌ مِنَ الهاءِ في (غُلامِه)، وَ(زَيدٍ) مَجرُورٌ، عَطفُ بَـيَـانٍ عَلَيـه، وَ(جُـبَّـةً) مَنصُوبٌ عَلَى المفعُولِـيَّـةِ[1]، وَ(المُعطَى) مَرفُوعٌ عَلَى الفَاعِلِـيَّـةِ لِـ(أعجَبَ)، وَ(أبُوه) فَاعِلٌ لَـه، (أبي القَاسِمِ)

---

(١) بعده في الأصل: (والمكسو والمعطى).

مَجرُورٌ عَلَى البَدَلِ مِنَ الهاءِ في (أبيه)، وَ(خَالِدِ) عَطفُ بَيَانٍ عَلَيه (قَميصًا) مَفعُولُ (المعطَى)، فَهكَذَا يَكُونُ تَنزيلُ هذِه المسَائِل، وَالأمرُ في ذَلِكَ قَريبٌ لِمَن عَرَفَ القَوَاعِدَ الإعرَابِيَّةَ.

[المُبتَدأ والخَبَرُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « وَمنها المُبتدأُ [و٧٣] وَالخَبرُ. فَالمُبتدَأُ هوَ الاسمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّـةِ، مُسندًا إِلَيه، والصِّفةُ الوَاقعَةُ بَعدَ حَرفِ النَّفي وَألِفِ الاستِفهامِ، رَافعَةً لِظَاهرٍ، مِثلُ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، و(مَا قَائِمٌ الزَّيدَان)، و(أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ؟)، فَـإِن طَابقَت مُفردًا جَازَ الأمرَانِ. والخَبرُ هوَ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ، المُسندُ المُغَايِرُ للصِّفَةِ المَذكُورَةِ. وَأَصلُ المُبتَدأِ التَّقديمُ، وَمِن ثَمَّ جَازَ: (في دَارِه عَمرٌو)، وَامتَنعَ: (صَاحِبُها في الدَّارِ). وَقَد يكُونُ المُبتَدأُ نَـكِرَةً إِذَا[1] تَخَصَّصَت بِوَجهٍ مَا، مِثلُ: ﴿ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَ(أَرَجُلٌ في الدَّارِ أم امرَأَةٌ؟)، و(مَا أَحَدٌ خَيرٌ مِنكَ)، وَ(شَرٌّ أهرَّ ذَا نَابٍ)، وَ(في الدَّارِ رَجُلٌ)، وَ(سَـلامٌ عَلَيكُم). وَالخَبرُ قَد يكُونُ جُملةً، مِثلُ: (زَيدٌ أَبُوه قَائِمٌ)، وَ(زيدٌ قَامَ أَبُوه)، فَلا بُدَّ مِن عَائِدٍ. وَقَد يُحذَفُ. وَمَا وَقَعَ ظَرفًا فَالأكثَرُ أَنَّه مُقدَّرٌ بِجُملَةٍ. وَإِذَا كَانَ المُبتَدأُ مُشتمِلًا عَلَى مَا لَه صَدرُ الكَلام، مِثلُ: (مَن أَبُوكَ)، أو كَانَا مَعرِفتَينِ، أو مُتَساوِيَينِ، مِثلُ: (أَفضَلُ مِنكَ أفضَلُ مِنِّي) أَو كَانَ الخَبرُ فعلًا لَه، مِثلُ: (زَيدٌ قَامَ) وَجَبَ تَقديمُه. وَإِذَا تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُسندُ المُفرَدُ مَا لَه صَدرُ الكَلامِ، مِثلُ: (أَينَ زَيدٌ)، أو كَانَ مُصَحِّحًا لَه، مِثلُ: (في الدَّارِ رَجُلٌ)، أو لِمُتعَلِّقِه ضَميرٌ في المُبتَدَأِ، مِثلُ: (عَلَى التَّمرَةِ مِثلُها زُبدًا)، أو يكُونُ خَبـرًا عَن (أَنَّ)، مِثلُ: (عِندي أَنَّكَ قَائِمٌ)، وَجَبَ تَقديمُه. وَقَد يَتعَدَّدُ الخَبرُ، مِثلُ: (زَيدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ). وَقَد يَتضَمَّنُ المُبتَدأُ مَعنَى الشَّرطِ، فَيَصحُّ دُخُولُ الفَاءِ في الخَبَرِ، وَذَلِكَ الاسمُ المَوصُولُ بِفعلٍ أو ظَرفٍ، وَالنكِرَةُ المَوصُوفةُ بِهمَا، مِثلُ: (الَّذي يَأتيني، أو في الدَّارِ فَلَه دِرهَمٌ)، وَ (كُلُّ رَجُلٍ يَأتيني، أو في الدَّارِ، فَلَه دِرهَمٌ)، وَ(لَيتَ) و(لَعَلَّ) مَانعَانِ بِاتِّفَاقٍ، وَأَلحَقَ بَعضُهم (إِنَّ) بِهمَا. وَقَد يُحذَفُ المُبتَدأُ لِقيَامِ قَرينَـةٍ جَوَازًا، كَقَولِ المُستَهِلِّ:

---

(١) في الأصل: (إذ).

(الهلالُ وَاللَّه). وَالخَبَـرُ جَوَازًا، مِثلُ: (خَرجتُ فَإِذَا السَّبُعُ)، وَوُجُوبًا فيمَا التُـزِمَ في مَوضعِـه غيرُه، مِثلُ: (لَولا زَيدٌ لَـكَانَ كَذَا)، وَمِثلُ [ظ٧٣]: (ضَربي زَيدًا قَائِمًا)، وَمِثلُ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتُه)، وَ(لَعَمرُكَ لَأفعَلَنَّ كَذَا) ».

قَالَ الإمَامُ الطَّيِّلاِ: هذا هوَ أوَّلُ المرفُوعَاتِ المُشَبَّـهَـةِ، وكَانَ مِن حَقِّ الشَّيخِ الإشَارَةُ في شَرحِه إلى وَجه المُشَابَـهَـةِ بَينَه وَبَينَ الفَاعِلِ، وَلا بُـدَّ مِن ذِكرِها.

فَالمُشَابهةُ للمُبتَدأِ بِالفَاعِلِ مِن جِهةِ كَونِه مُسنَدًا إلَيه، وَالمشَابَهةُ للخَـبَـرِ لَـه مِن كَونِه جُزءًا ثَانِـيًـا مِـنَ الجُملَـةِ كَالفَاعِلِ.

وَقَد أفرَدَ الشَّيخُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا تَعرِيفًا عَلَى حيَـالِـه، ثُمَّ خَلَطَ أحكَامَهمَا جَميعًا، وكَانَ الأحَقُّ فَصلَ أحَدِهمَا مِنَ الآخَرِ؛ لأنَّهمَا لَمَّا تَـبَـايَـنَـا في المَاهيَّـةِ تَـبَـاينَا في الأحكَامِ، فَلنُفرِد كُلَّ وَاحِدٍ مِنهمَا بِكَلامٍ عَلَى حيَالِـه؛ ليكُونَ أقرَبَ إلى الفَهمِ، فَهذَانِ فَصلانِ:

(الفَصلُ الأوَّلُ): في ذِكرِ المبتَدَأِ وَمَا يَتَعَلَّقُ به

واعلَم أنَّا قَبلَ الخَوضِ فيمَا نُرِيدُه بِذِكرِ العَامِلِ في المبتَدأِ وَالخَبَرِ، وَقَد أشَارَ الشَّيخُ عَبدُ القَاهرِ الجُرجَانيُّ مِنه إلَى مَذَاهبَ خَمسَةٍ[1]:

أوَّلُها: أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهمَا رَافعٌ للآخَرِ، فَالمبتَدأُ يَرفَعُ الخَبرَ، وَالخَبرُ يَرفَعُ المبتَدَأ،

---

(١) المذكور في العوامل المائة بشرح الأزهري ٣١٢ ثلاثة مذاهب، وليس في الجمل وشرحه ٥٧ حديث عن العامل في المبتدأ والخبر، وليس في المقتصد ١/ ٢١٤ ما ذكره العلوي. والظاهر لي أنَّ العلوي قد التبس بين الجرجاني وابن الخباز، قال ابن الخباز في الغرة المخفية (و٧٠) مخطوط: « وسمي مبتدأً؛ لأوليته، وهو وخبره مرفوعان، كقولك: (زيد ذاهب)، وإنما رفعا لأنهما أشبها الفاعل، فشبه المبتدأ به أنه مسند إليه، وشبه الخبر به أنه الجزء الثاني من الجملة. ذكر ذلك عبد القاهر. وفي رافع المبتدأ خمسة أقوال، وكذلك في رافع الخبر » فالذي ذكر المذاهب الخمسة هو ابن الخباز، لكن الجرجاني مذكور في نص ابن الخباز فالتبس الأمر على العلوي، وقد تكرر مثل هذا الأمر منه.

وَهذا هوَ رَأيُ الكِسَائِـيِّ والفَـرَّاءِ وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَـةِ[١].

وَثَانِـيهـا: أنَّ الابتِدَاءَ مَعنًى يَرفَعُهمَا جميعًا، وَهذَا هوَ رَأيُ سيبوَيه[٢]، وَالمبَـرِّدِ[٣]، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ البَصرةِ[٤].

وَثَالِـثُـها: أنَّ الابتِدَاءَ يَرفَعُ المبتَدَأ، وَالمبتَـدَأ يَرفَـعُ الخَبَـرَ، وَهذَا شَيءٌ يُحكَى عَن بَعضِ البَصريِّينَ[٥].

وَرَابعُها: أنَّ الابـتِدَاءَ وَالمبتَـدَأ جَميعًا يَعمَلانِ في الخَبَرِ، وَهذَا شَيءٌ يُحكَى عَن كَثِـيـرٍ مِن نُحَاةِ البَصرَةِ[٦].

وَخَامِسُها: أنَّ الابتِدَاءَ يَعمَلُ في المبتَدَأِ، وَالابتِدَاءُ عَامِلٌ في الخَبَرِ بِوَاسِطَةِ المبتَدَأِ، وَهذَا شَيءٌ يُحكَى عَنِ ابنِ الأنبارِيِّ مِنَ البَصريِّينَ[٧].

فَهذِه أقَاوِيلُ النُّحَاةِ، وَهيَ أقوَالٌ مُتَعارِضَةٌ، وَلَسنَا للتَّعرُّضِ في إفسَادِها وَبُطلانِها.

---

(١) انظر رأي الكوفيين في الإنصاف ١/ ٤٤، وأسرار العربية ٧٩، وشرح الرضي ١/ ٢٧، والمنهاج ١/ ٢٩٣، والكناش ١/ ٤٠.

(٢) سيبويه ٢/ ١٢٧، في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٩: « مذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ »، والصحيح ما ذكره العلوي وجاء في كتابه.

(٣) انظر المقتضب ٤/ ١٢٦ وفيه أنَّ الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر.

(٤) انظر هذا الرأي لبعض البصريين في المنهاج ١/ ٢٩٣، وهو لجمهور المحققين من البصريين في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٣٤٩. وانظر ابن يعيش ١/ ٨٤.

(٥) نسب هذا الرأي للمبرد في التذييل ٣/ ٢٥٩، ونسبه العلوي في المنهاج ١/ ٢٩٤ لابن جني، وهو في شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٨١٧ للفارسي وابن جني، وفي الارتشاف ٣/ ١٠٨٥ هو لسيبويه وجمهور البصريين.

(٦) هذا رأي مذكور في المقتضب٤/ ١٢٦ ففيه أنَّ الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر، وانظر شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٨١٧، وهو قول الخليل والفارسي في المنهاج ١/ ٢٩٣.

(٧) انظر: الإنصاف ١/ ٤٦ قال: « والتحقيق فيه عندي أن يقال إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه ورتبته أن لا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ».

وَالمُختَارُ عِندَنَا مَا عَوَّلَ عَلَيه الجَمَاهِيرُ مِن نُحَاةِ البَصرَةِ، وَهوَ اختِيَارُ الزَّمَخشَرِيِّ(١)، وَالمَغرِبيِّ(٢)، وَالموصِليِّ(٣)، وَغَيرِهم(٤)، وَإلَيهِ يُشيرُ كَلامُ المُصَنِّفِ مِن أنَّ العَامِلَ فِيهِمَا جَميعًا هوَ الابتِدَاءُ، وَحَقيقَتُه آيِلَةٌ إلى اعتِبَارِ أمرَينِ:

أحَدُهمَا: التَّجريدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ.

وَثَانيهمَا: الإِسنَادُ، وَهوَ أن يكُونَ أحَدُهمَا [و٧٤] مُسنَدًا إلى الآخَرِ، فَلو بَطَلَ أحَدُ هذَينِ الأمرَينِ بَطَلَت حَقيقَةُ الابتِدَاءِ، فلو زَالَ التَّجريدُ بِدُخُولِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ، وَلَو تَجَرَّدَ عَنِ العَوَامِلِ مِن غَيرِ إسنَادٍ كَانَ بَاطِلًا، فَلَو قُلتَ: (زَيدٌ، عَمرٌو، بكرٌ، خَالِدٌ)، لَكَانَ التَّجريدُ حَاصِلًا، لَكِنَّه لَم يَحصُل الإِسنَادُ؛ فَلِهذا بَطَلَ الابتِدَاءُ فيمَا هذَا حَالُه.

فَإِذَا عَرَفتَ هذَا، فَلنَذكُر مَاهيَّةَ المبتَدَأ، ثُمَّ نَذكُر تَقسيمَه، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ أحكَامِه، فَهذِه مَبَاحِثُ ثَلاثَةٌ:

البَحثُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَاهيَّةِ المبتَدَأ

(**فَمِنها المبتَدَأُ**)، يَعنِي: مِنَ المرفُوعَاتِ.

وَقَد حَدَّه بِقَولِه: (**هوَ الاسمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ، مُسنَدًا إلَيه، وَالصِّفَةُ الوَاقِعَةُ بَعدَ حَرفِ النَّفيِ وَألِفِ الاستِفهامِ، رَافِعَةً لِظَاهِر**).

---

(١) انظر المفصل ٤٣.

(٢) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ٤٣:

القول في بيان الاسم المبتدا ... المبتدأ يرفع إذا تجردا
من كل عامل له لفظي ... فارفع بأمر فيه معنوي
أعني ابتداء وهو رافع الخبر ... مثاله: زيد مصيخ للخبر

(٣) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لوح ٧٠ و.

(٤) في الأصل: (وغيرهما).

ولنُفَسِّر مُـرَادَه بِـهـذِه القُـيُـودِ:

فَقولُـه: (**هوَ الاسمُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ**) احتِرَازٌ عَمَّا تَدخُلُ عَلَيـه (إِنَّ) وَأَخَوَاتُها، وَ(كَانَ) وَأَخَوَاتُها، وَ(ظَنَنتُ) وَأَخَوَاتُها؛ لأنَّه في المعنى مِثلُـه، وَمَا يُـمَـيِّـزُ إلَّا بِالتَّجريـدِ.

قَولُـه: (**مُسنَدًا إليـه**) احتِـرَازٌ مِنَ الألفَاظِ الَّتي نُـعَدِّدُها، كَألفَاظِ العَدَدِ وَألفَاظِ حُـرُوفِ الهجَاءِ، فَـإِنَّـهـا مُجـرَّدَةٌ عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِـيَّـةِ، لَـكنَّها غَيرُ مُعربَـةٍ؛ لِفُقدَانِ سَبَبِ الإعرَابِ، وَهوَ التَّركِـيبُ الإِسنَاديُّ.

قَولُـه: (**وَالصِّفَـةُ الوَاقِعَـةُ بَعدَ حَرفِ النَّفي وَأَلِـفِ الاستِفهامِ رَافعَـةً لِظَاهِـرٍ**)؛ لِيَدخُلَ فيه: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ) وَشَبَهه؛ إذ لَم يَدخُل فيمَا تَقدَّمَ؛ لأَنَّـه لَيسَ مُسنَدًا إِلَيـه، وَإِنَّمَا هوَ مُسنَـدٌ بِه؛ فَلِهذَا احتَاجَ إلى إِفرَادِه بِقَيـدٍ آخَرَ؛ لأَنَّـه عِندَه وَعِندَ غَيرِه في خَبَرِ المبتَـدَآتِ، وَأَمَّا عَلَى مَا سَنُـقَـرِّرُه فلا، فَـلأَنَّ (أَقَائِمٌ) مُبتَدَأٌ بِاتِّـفَـاقٍ، وَ(الزَّيدَانِ) فَاعِلٌ، فَلا بُـدَّ مِن التَّعَـرُّضِ لَـه؛ لِـيَـدخُلَ تَحتَ الحَدِّ، وَهوَ كُلُّ صِفَةٍ عَلَى مَا ذكَرَه.

قَولُـه: (**رَافِعَةً لِظَاهِرٍ**) احتِرَازٌ مِن تَوَهُّمِ مُتوَهِّمٍ يُجَوِّزُه إِذَا رَفَعَ مُضمَرًا في مِثلِ قَولِكَ: (أَقَائِمَانِ هـمَا)، أو (أَقَائِمَانِ الزَّيدَانِ)، فَإِنَّـه لَو اقتَصَرَ دُونَـه لَدَخَلَ فيه، وَلَيسَ مُسنَـدًا بِاتِّـفَـاقٍ.

قَولُـه: (**فَإِن طَابَقَت مُفرَدًا جَازَ الأمرَانِ**)، مِثلُ قَولِكَ: (أَقَائِمٌ زَيدٌ)، فَإِنَّـه يَجُوزُ [ظ٧٤] أن يَـكُونَ (أَقَائِمٌ) مُبتَدأً، وَ(زَيدٌ) مُرتَفِعٌ بِـ(قَائِمٌ)، فَيَدخُلُ تَحتَ الحَدِّ، وَيَجُوزُ أن يَـكُونَ (زَيدٌ) مُبتَدأً، وَ(قَائِمٌ) خَبَـرٌ مُـقَـدَّمٌ، فَلا يَدخُلُ تَحتَ الحَدِّ؛ لأَنَّـه لَم يَرفَع ظَاهِرًا؛ إذ (زَيدٌ) مَرفُوعٌ بِالابتِدَاءِ، وَهذا تَفسيرُه لِهذِه القُيُودِ بِألفَاظِـه.

وَالاعتِرَاضُ عَلَى مَا ذكَـرَه مِن أوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

- أَمَّا أَوَّلًا فَلأَنَّ قَولَـه: (**والصِّفَةُ الوَاقِعَةُ بَعدَ حَرفِ النَّفي وَأَلِفِ الاستِفهامِ**) لَيسَ مُبتَدأً، كَمَا زَعَمَ، فَـيُحتَاجُ إِلَى إِفـرَادِه بِالذِّكرِ، وَإِنَّمَا هوَ مُندَرِجٌ تَحتَ مَاهـيَّـةِ الخَبرِ،

وَقد خَرَجَ بِقَولِه: (مُسنَدًا إليه)، وَهاتَانِ الصِّفتَانِ مُسندتَانِ؛ فَلِهذَا أُخرِجَتَا، وَإِنَّمَا بَـيَّـنَّـاه عَلَى وَهم النُّحَاةِ في كَونِهمَا مُبتَدأينِ، وَهوَ خَطأٌ لأمرَينِ[1]:

أوَّلُهمَا: أنَّـا نَعلَمُ قَطعًا أنَّ مَدلُولَ (قَائِمٌ) في: (أقَائِمٌ الزَّيدَانِ) مِثلُ مَدلُولِـه في قَولِنَا: (أقَائِمَانِ الزَّيدَانِ) مِن غيـرِ مُخَالفَةٍ، فَإِذَا وَجَبَ القَضَاءُ بِكَونِه خبرًا في: (أقَائِمَانِ الزَّيدَانِ)، فَهكَذَا يَجِبُ الحُكمُ بِكَونِه خَبرًا في: (أقَائِمٌ الزَّيدَان) مِن غَيرِ فَرقٍ.

وَثَانِيهمَا: أنَّ مَاهيَّـةَ الخَبَرِ حَاصِلَـةٌ فِيه، وَهيَ الإِسنَادِيَّـةُ، فيَجِبُ القَضَاءُ بِكَونِـه خَبرًا؛ لِمَا ذكَرنَاه.

وَالَّذي غرَّهم مِن ذَلِكَ حَتَّى قَضَوا بِكَونِه مُبتَدأً في هاتَينِ الصُّورَتَينِ هوَ أنَّه لَو كَانَ بَاقِـيًـا عَلَى الخَبَرِيَّـةِ لَوَجَبَت[2] فِـيـه المُطَابقَـةُ، وكَانَ يَجِبُ أن يُقَالَ: (الزَّيدَانِ قَائِمانِ)، ولا يَجُوزُ إِفـرَادُه بحَالٍ، كَما لا يَجُوزُ أن يُقَالَ: (الزَّيدانِ قَائِمٌ)، وَهذَا خَطأٌ لا يُعَوِّلُ عَلَيه مَن لَـه أدنَى مَعرِفَةٍ بِالحَقَائِقِ الإعرَابِيَّـةِ، فَإِنَّـه إِنَّمَا أُفرِدَ لَمَّا وَقَعَ مَوقعًا هوَ بِالفعلِ أخَصُّ، بَعدَ الهمزَةِ وَحَرفِ النَّفيِ، وَهمَا مِنَ المَوَاقِعِ الخَاصَّةِ بِالفعلِ، فَلا جَرمَ أُفرِدَ مِن أجلِ ذَلِكَ، وَتَركُ المُطَابقَـةِ لِمَا ذكَرنَاه مِنَ الوَجه أهوَنُ مِن إِبطَالِ حَقيقَةِ الخَبَرِيَّـةِ مِن

---

(١) في هذا التَّركيب رأيٌ تفرَّد به العلوي، ذكره في المحصل وفي هذا الكتاب، فقد ذَهبَ إلى أنَّ (قائمٌ) اسمٌ من جَميعِ وُجُوهه ولا يَجُوزُ اعتِبارُ الفعليَّةِ فيه، ورَأى أنَّ مَدلول قَولِكَ: (أقائمٌ الزيدان) من غيرِ مُطابقَةٍ كَمدلولِه في: (أقائِمانِ الزيدان) مع المُطابقَةِ، فإذا اتَّفَقَ المَدلولان اتَّفَقَ الإعرابُ، وأجابَ عن عَدَمِ المُطابقَةِ بِقولِه: « فَأمَّا ما زَعَموه من عَدَمِ التَّعدُّدِ، وهذا يُشعِرُ بِكَونِه غيرَ خَبَرٍ فنَقولُ: إنَّ تَركَ تَعدُّدِه لا يُنقِصُ حَقيقتَه في كونِه خبرًا، وتركُ تَعدُّدِه إنَّما كانَ من أجلِ الاختِصارِ، ثُمَّ إنَّ الإمامَ يَحيى يَحتَجُّ بأنَّ تَركَ التَّعدُّدِ له نَظائرُ في العَربيَّة، وذلك مثلُ قَولِهم: (الزيدانِ أفضلُ منكَ) و(الزَّيدانِ ما أحسَنَهما) و(الزيدان نعم رجلاهما) فهذه الأمثلةُ تُركت التَّثنيةُ فيها، وليسَ هذا مُبطِلًا لحَقيقَةِ كَونِها خَبرًا، وما ذكره الإمامُ يحيى في: (أقائمٌ الزيدان) ينطبق على: « الظالمِ أهلُها » أو: (مَررتُ بِرَجُلٍ قَائمٍ غلمانُه)، فَعَدَمُ المُطابـقَـةِ لا يُبطِلُ حَقيقةَ كَونِها خَبـرًا. انظر رأيه أيضًا في المحصل ١/ ٩٠.

(٢) في الأصل: (لوجب).

كَونِه مُسنَـدًا بِه، وَفعلُـه مُسنَدًا إِليه عَلَى خِلافِ حَـقيقَتِـه، فَلا جَـرَمَ كَانَ مُنقطعًا عَن حَدِّ المبتَدَأِ، وكَانَ مُندَرِجًا تَحتَ مَاهـيَّـةِ الخَبَرِ لِمَا حَقَّقنَاه.

– وَأَمَّا ثَانِـيًـا فَهب أَنَّا سَلَّمنا كَونَـه مُبتَـدَأً عَلَى زَعمِه، لَـكِنَّ الاحتِرَازَ بِالصُّوَرِ المُفرَدَةِ مَعيبٌ عِندَ النُّظَّارِ مِن أهلِ صِنَاعَـةِ التَّحديدِ [و٧٥]؛ لأَنَّـه لَولا فَسَادُ الحَدِّ وَانتِقَاصُه لَمَا وَرَدَتِ الصُّورَةُ المفرَدَةُ تَقريـرًا عَنِ النَّقضِ، وَنَظِيـرُ مَا قَالَـه عَلَى جِهةِ التَّمثِيلِ قَولُ مَن قَالَ في تَعريفِ مَاهـيَّـةِ الدَّابَّـةِ بِأَنَّها الَّتي[1] تَصلُحُ للكَرِّ وَالفَرِّ، ثُمَّ قَالَ بَعدَ ذَلِكَ: وَالدُّودَةُ، وَالذُّبَابَـةُ، وَالنَّحلَـةُ. وكَما أَنَّ مَا هذَا حَالُـه يُعَدُّ عَيبًا عِندَ الحُذَّاقِ وَأهلِ الفَطَانَـةِ مِن أهلِ التَّحديـدِ، فَـهـكَذَا مَا أورَدَه.

وَالعَجَبُ مِنَ الشَّيخِ، مَعَ كيَاسَتِه وَشِدَّةِ تَصَوُّنِـه في تَعريفَاتِ هذِه المقدِّمَـةِ عَنِ الـنُّـقُوضِ، وَتَهذيبِها وَدَعوَى التَّحقيـقِ، كَيفَ احترَزَ بِـهـذِه الصُّوَرِ المفرَدَةِ مَعَ مَيلِها عَنِ التَّحقيقِ وَبُعدِها عَن مُصطَلَحِ النُّظَّارِ، كَمَا أَشَرنَا إِلَيـه.

– وَأَمَّا ثَالِثًا فَلأَنَّ قَولَـه: (**رَافعَةً لِظَاهرٍ**) خَطَأٌ، فَلا فَائِدَةَ لِتَقييدِه بِالظَّاهِرِ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَه كَمَا يَجري في الظَّاهِرِ فَإِنَّـه جَارٍ في المُضمَرِ المنفَصِلِ البَارِزِ، كقَولِكَ: (أَقَائِمٌ همَا)، وَ(أَقَائِمٌ أَنتُم) وَ(نَحنُ)، وكَانَ الأَخلَقُ بِالاحتِرَازِ أَن يَقُولَ: رَافِعَةً لِغَيـرِ ضَميرٍ مُتَّصِلٍ، عِوَضًا عَن قَولِه: (**رَافعَةً لِظَاهرٍ**)؛ لِيَخرُجَ مِنه: (أَقَائِمَانِ الزَّيدَانِ)، وَ(أَقَائِمُونَ الزَّيدُونَ)، وَلا يَدخُلُ: (أَقَائِمٌ همَا).

ثُمَّ نَقُولُ: لَو كَانَ مَا زَعَمُوه مِن قَولِهم: (أَقَائِمٌ) مُبتَدأٌ مَحذُوفُ الخَبَرِ لَصَحَّ تَقديرُه عَلَى حَالٍ، كَمَا جَازَ تَقديرُ الخَبرِ في (لَولا) في قَولِكَ: (لَولا زَيدٌ لأَكرَمتُكَ)، وَفي (قَائِمٌ) لا يُمكِنُ وُجُودُ غَيرِه بحَالٍ، بَل نَحنُ عَلَى قَطعٍ بِتَمَامِ الكَلامِ بِقَولِنَا: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ) مِن غَيرِ تَـكمِلَةٍ وَلا زِيَادَةٍ، ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ (أَقَائِمٌ) مَحكُومٌ بِه، مُسنَدٌ إِلى

---

(١) في الأصل: (الذي).

غَيرِه، وَفي جَعلِه مُبتَدأً يَجِبُ أن يكُونَ مَحكُومًا عَلَيه، وَفي ذَلِكَ كَونُ الشَّيءِ مَحكُومًا بِه مَحكُومًا عَلَيه، وَهوَ مُحَالٌ، فَبَطَلَ مَا قَالُوه.

وَالمختَارُ في حَدِّ المبتَدَإِ أن يُقَالَ فيه: هوَ الاسمُ المجَرَّدُ عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّـةِ مُسنَدًا إِلَيـه، فيَخرُجُ بِالتَّجريـدِ عَن دُخُولِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّـةِ، وَيَخرُجُ بِقَيدِ الإِسنَادِ عَنِ الأُمُورِ المتعَدِّدَةِ الَّتي لا إِسنَادَ فِـيها، كقَولِكَ: (أبجَد هوَّز)، ونَحوُ: (جِدَارٍ، كِتَاب) إِلى غَيرِ ذَلِكَ مِن غَيرِ حَاجَـةٍ إِلى إِخرَاجِ الصِّفَةِ الَّتي ذكَـرَها مِن جِهَةِ كَونِها بَاقِيَةً عَلَى الخَبَرِيَّـةِ عِندَنَا، وَإِنَّما احتَاجَ إِلى إِخرَاجِها لَمَّا كَانَت [ظ٧٥] مِن قَبيلِ المبتَدَآتِ، وَهذا الَّذي اختَرنَاه، وَهوَ مَحصُولُ كَلامِ الزَّمَخشَرِيِّ(١)، وَالمَوصِليِّ(٢)، وَالمَغرِبيِّ(٣)، لَـكِنَّ مَا قَالُوه يَنتَقِضُ عَلَيهم حَيثُ زَعَمُوا أنَّ هذِه الصِّفَةَ المذكُورةَ مُبتَدأةٌ، فَلا بُـدَّ لَهم مِنَ الاحتِرَازِ عَنها، كَمَا قَالَـه الشَّيخُ، فَأَمَّا عَلَى مَا اختَرنَاه مِن كَونِها في حَيِّـزِ الأخبَارِ، فَلا يَنتَقِضُ مَا قُلنَاه في تَعريفِ المُبتَدأ بِحَالٍ.

دَقِـيـقَـةٌ:

اعلَم أنَّ سيبَوَيـه وَأكثَـرَ النُّحَاةِ لا يُجَوِّزُونَ رَفعَ الظَّاهِرِ بِالصِّفَةِ في مِثلِ مَا قَالَـه الشَّيخُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُعتَمِدًا عَلَى همزَةِ الاستِفهامِ أو حَرفِ النَّفيِ(٤)، وَلا يُجَوِّزُونَ ذَلِكَ في غَيرِهمَا؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُعتَمِدًا عَلَى همزَةِ الاستِفهام عَلَى مَا ذكَرنَاه قَويَ أمرُ الفَاعِلِ فيه؛ فَلِهذَا رَفَعَ الظَّاهرَ، وَسَدَّ فَاعِلُه مَسَدَّ خَبَرِه عَلَى مَقَالَتِهم هذِه إِلَّا أبَا سَعيـدٍ الأخفَشَ(٥)، فَإِنَّـه زَاد عَلَى مَا قَالُوه، وَزَعَمَ أنَّـه يَجُوزُ إِعمَالُـه مِن غَيرِ اعتِمَادٍ عَلَى الحَرفَينِ، فيُجَوِّزُ:

(١) انظر المفصل ٤٣.

(٢) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لوح ٧٠ و.

(٣) انظر: الدرة الألفية ٤٣.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٥) من المسائل الخلافية بين النحاة شرط الاعتماد في عمـل اسم الفاعـل، فالبصريـون يـرون أنَّ اسـم=

(قَائِمٌ الزَّيدَانِ)، وَ(ضَارِبٌ العَمرُونَ)، وَأنشَدَ الأخفَشُ لِبَعضِ الطَّائِيِّينَ:

٢٢ - خَبيرٌ بَنُو لِهبٍ فَلا تَكُ مُلغيًا مَقَالَةَ لِهبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ[1]

وَإِذَا كَانَ عِندَنَا أَنَّه مَرفُوعٌ عَلَى الخَبَرِيَّةِ بِالتَّقرِيرِ الَّذي لَخَّصنَاه، فَالأقرَبُ أنَّه لا يَجُوزُ فِيه تَركُ المُطَابَقَةِ وَالإِفرَادِ إِلَّا عِندَ الحَرفَينِ؛ لاختِصَاصِهمَا بِالفعلِ وَاستِدعَائِهمَا لَه.

البَحثُ الثَّاني: في تَقسيمِ المبتَدَأِ

وَقَد أَشَارَ الشَّيخُ في كَلامِه إِلَى تَقسيمَينِ:

التَّقسيمُ الأوَّلُ: بِاعتِبَارِ ذَاتِه إِلى مَعرِفَةٍ وَنكرَةٍ:

وَاعلَم أنَّ الأصلَ في المبتَدَأ أن يكُونَ مَعرِفَةً؛ لأنَّه مَوضُوعٌ للإِخبَارِ عَنه؛ وَالإِخبَارُ إِنَّمَا يكُونُ عَنِ الأُمُورِ المَعلُومَةِ؛ لأنَّ الفَائِدَةَ بِها أكمَلُ؛ وَلِهذَا كَانَ تَعريفُه مُلتزَمًا، وَالمَعَارِفُ في ذَلِكَ عَلَى جِهةِ الاستِوَاءِ مَعَ اختِلافِ أحوَالِها، وَسيَأتِي تَقريرُها؛ وَمِن أجلِ أنَّ الأصلَ فِيه التَّعريفُ لَم يَجُز الإِخبَارُ عَنِ النَّكِرَةِ إِلَّا أن تَكُونَ مُختَصَّةً بِنَوعٍ مِنَ الاختِصَاصِ، وَمِن ثَمَّ لَم يَجُز: (رَجُلٌ خَارِجٌ) لَمَّا كَانَ إِخبَارًا عَنِ النَّكِرَةِ

= الفاعل لا يعمل إلا إذا كان معتمدًا على ما قبله، كأن يكون خبرًا لمبتدأ أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالًا لذي حال، أو معتمدًا على استفهام أو نفي. وذهب الأخفش والفراء إلى أنه يعمل من غير اعتماد على شيء قبله، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ [فاطر: ٢٨] انظر المسألة في شرح المقدِّمة الكافية ٣/ ٨٣٢، وابن يعيش ٦/ ٧٩، والتَّسهيل ٤٤، وشرح الرَّضي ٣/ ٤١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٤، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٩٨٠، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس ٢/ ٤٦٤، والصَّفوة الصَّفيَّة ٢/ ١٢٨، والارتشاف ٥/ ٢٢٧١، وائتلاف النُّصرة ٨٦، والمساعد ٢/ ١٩٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥١، والنَّجم الثَّاقب ٢/ ٨٥٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣، وهو بلا نسبة في التذييل ٣/ ٢٧٤، وشرح قطر الندى ٢٧٢، وابن عقيل ١/ ١٩٥، والأشموني ١/ ١٨١.

السَّاذَجَةِ الَّتي لا خُصُوصيَّةَ لَها، فَإن اختَصَّت جَازَ ذَلِكَ؛ لِأنَّها تَقرُبُ مِنَ المَعرِفَةِ مِن أجلِ ذَلِكَ الاختِصَاصِ؛ فَلِهذَا أُجرِيَت مُجرَاها [و٧٦] في صِحَّةِ الإِخبَارِ.

وَقَد أشَارَ الشَّيخُ إِلى وُجُوهٍ سِتَّةٍ:

أوَّلُها: النَّكِرَةُ الموصُوفَةُ، كَقَولِه تعالَى: ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقَولِه تَعالى: ﴿وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فَتَخَصَّصَت بِالصِّفَةِ.

وَثَانيها: الاستِفهامُ، كَقَولِكَ: (أرَجُلٌ في الدَّارِ أم امرَأةٌ؟)؛ لأنَّ السُّؤالَ بِالهَمزَةِ وَ(أم) إِنَّمَا يكُونُ عَنِ التَّعيينِ مَعَ تَحَقُّقِ ثُبُوتِ الخَبَرِ لأحَدِهِمَا.

وَثَالِثُها: كَونُه في مَعنَى الفَاعِلِ، كَقَولكَ: (شَرٌّ أهَرَّ ذَا نَابٍ)[1]؛ لأنَّ المعنَى: مَا أهرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَإِنَّمَا لَم يُشتَرَط التَّعريفُ في الفَاعِلِ مِن جِهَةِ أنَّ حَديثَه قَبلَه؛ فَلِهذَا كَانَ جَارِيًا مَجرَى البِسَاطِ لِذِكرِه وَمَعرِفَةِ حَالِه، فَلَم يُشتَرَط فِيه التَّعريفُ، بِخِلافِ المبتَدَأ، فَإِنَّ حَديثَه بَعدَه، فَاشتُرِطَ فِيه التَّعريفُ.

وَرَابعُها: تَقديمُ خَبَرِه إذا كَانَ ظَرفًا، كَقَولِكَ: (في الدَّارِ رَجُلٌ)، و(عَلَى أبيكَ دِرعٌ)؛ لأنَّه لَمَّا صَارَ حَديثُه مُقَدَّمًا عَلَيه أشبَه الفَاعِلَ، وَلا يَلزَمُ عَلَيه جَوازُ: (قَائِمٌ رَجُلٌ)؛ لأنَّ الظُّرُوفَ يُتَّسَعُ فيها مَا لا يُتَّسَعُ في غَيرِها، فَافتَرَقَا.

وَخَامِسُها: النَّفيُ فِي نَحوِ قَولِكَ: (مَا أحَدٌ خَيرٌ مِنكَ)، فَإِنَّه تَخَصَّصَ بِمَا أفَادَ مِن العُمُومِ الشَّامِلِ.

وَسَادِسُها: الدُّعَاءُ في: (سَلامٌ عَلَيكُم)، وَ(وَيلٌ لكَ)، وَوَجه تَخَصُّصِه انتِسَابُه إِلى المُسَلِّمِ؛ لأنَّ الأصلَ فِيه أنَا أُسَلِّمُ عَلَيكَ سَلامًا، ثُمَّ حَذَفُوا الفعلَ؛ لِكَثرَةِ الاستعمَالِ فِيه، فَقيلَ: (سَلامًا)، ثُمَّ عُدِلَ إِلَى الرَّفعِ، فَقيلَ: (سَلامٌ)؛ لأنَّه مَهمَا بَقيَ مَنصُوبًا فَفيه إِشعَارٌ بِالفعلِ إِمَّا: (سَلَّمتُ)، أو: (أنَا أُسَلِّمُ)، وَإِذَا كَانَ مَرفُوعًا

---

(١) مثلٌ يضرب فيما يستدل به على الشرِّ. انظر المستقصى ٢/ ١٣٠، ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.

نُقِضَت آثَارُ الفعلِيَّـةِ، وكَانَ ثَابتًا عَلَى الإِطلاقِ مِن غَير قَيـدٍ، وَمِن أجلِ هذَا قَالَ العُلَمَاءُ: إِنَّ سلامَ إِبرَاهيمَ أبلَغُ مِن سَلامِ المَلائِكَةِ[١]، حَيثُ قَالُوا: ﴿سَلَٰمًا﴾ [هود: ٦٩] بِالنَّصبِ، فَقَالَ: ﴿سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩] بِالرَّفعِ إِشَارَةً إِلَى مَا ذكَرنَاه، وَهكَذَا مَا أشبَـه هذِه الرُّمُوزَ.

وَقَد زَادَ غَيرُه أُمُورًا أربَعَةً، فَصَارَت عَشَرَةً[٢]:

- الاستِفهامُ، كَقَولِكَ: (مَن عِندكَ؟).
- وَالشَّرطُ، كَقَولِكَ: (مَن جَاءَني أكرَمتُه).
- وَالتَّعَجُّبُ، كَقَولِكَ: (مَا أحسَنَ زَيدًا!).
- وَجَوَابًا لِسُؤَالِ سَائِلٍ، كَقَولِكَ: (مَن عِندكَ؟)، فَيَـقُولُ: (رَجُلٌ)، وَهيَ فِـي الحَقِيـقَـةِ مُندَرِجَةٌ تَحتَ مَا ذكَـرَه الشَّيخُ.

التَّقسيمُ الثَّانِي: بِاعتِبَارِ حَالِه إِلى مَا يَجِبُ [ظ٧٦] تَقديمُه، وَإِلى مَا يَجِبُ تَأخيرُه، وَإِلى مَا يَجُوزُ فيه الأمرَانِ:

قَالَ الشَّيخُ: (**وَأصلُ المُبتَدَأِ التَّقديمُ**) وَإِنَّمَا كَانَ الأصلَ فيه؛ لأنَّ المبتدَأ مَحكُومٌ عَلَيه بَخَبَرِه، وَمِن حَقِّ مَا يكُونُ مَحكُومًا عَلَيه أن يكُونَ مُقَدَّمًا؛ لِتَعَقُّلِ ثبُوتِ الحُكمِ لَه.

قَـالَ: « **وَمِـن ثَمَّ جَازَ: (فِـي دَارِه زَيـدٌ)، وَامتَنَعَ: (صَاحِبُـهـا فِـي الـدَّارِ)** »؛ لأنَّ الضَّميـرَ في قَولِـه: (دَارِه) عَائِدٌ عَلَى المبتَـدَأِ المُؤَخَّـرِ لَفظًـا، وَالمُـقَـدَّمِ

---

(١) قال ابن عطية في المحرر الوجيز ٥/ ١٧٧: « و(سَلامًا) منصوب على المصدر كأنهم قالوا: تسلم سلامًا: أو سلمت سلامًا، ويتجه فيه أن يعمل فيه (قالوا) على أن نجعل سَلامًا بمنزلة قولًا. ويكون المعنى حينئذٍ أنهم قالوا تحيةً وقولًا معناه: سَلامًا، وهذا قول مجاهد. وقوله: سَلامٌ مرتفع على خبر ابتداء. أي أمر سَلامٌ. أو واجب لكم سَلامٌ، أو على الابتداء والخبر محذوف، كأنه قال: سلام عليكم وإبراهيم عليه السلام قد حيا بأحسن لأن قولهم دعاء وقوله واجب قد تحصل لهم ».

(٢) ابن الخباز، انظر الغرة المخفية مخطوط (ظ٧٠). وزاد ابن مالك عليه في شرح التسهيل ١/ ٢٩٠-٢٩٥.

مَعنًى، وَالضَّميرُ في: (صَاحِبِها) عَائِدٌ عَلَى الخَبَرِ، وَهوَ مُؤَخَّرٌ لَفظًا وَمَعنًى؛ فَلِهذَا كَانَ عَائِدًا عَلَى غَيرِ مَذكُورٍ، فَامتَنعَ هذا، وَجَازَ: (في دَارِه زَيدٌ)؛ لِمَا ذَكَرنَاه مِن تَقديمِ المبتَدَأِ في المعنَى، فَكَانَ عَائِدًا[1] عَلَى مَذكُورٍ، فَصَارَ[2] للمُبتَدأِ ثَلاثَةُ أحوَالٍ:

الحَالَةُ الأُولَى: يَجِبُ تَقديمُه:

وَذَلِكَ في مَوَاضعَ أربَعَةٍ:

أوَّلُها: أن يكُونَ مُشتَمِلًا عَلَى مَا لَـه صَدرُ الكَلامِ، كَالاستِفهامِ في قَولِكَ: (مَن أبُوكَ؟)، وَالشَّرطِ، كَقَولِكَ: (مَن تُكرِمه أُكرِمه)، وَالتَّعَجُّبِ، كَقَولِكَ: (مَا أحسَنَ زَيدًا!)، وَالقَسَمِ، كَقَولِكَ: (لَعَمرُكَ لأفعَلَنَّ)، وَضَميرِ الشَّأنِ في قَولِكَ: (هوَ عَبدُ اللَّه قَائِمٌ)، وَعِندَ اتِّصَالِ اللَّامِ به في قَولِكَ: (لَزَيدٌ قَائِمٌ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقديمُ مَا هذا حَالُه؛ لأنَّ هذِه الأُمُورَ مُستَحِقَّةٌ لِصَدرِ الكَلامِ بِأصلِ وَضعِه، فَلا يَجُوزُ تَغييرُه عَمَّا وَجَبَ لَه بِوَضعِه.

وَثَانيها: أن يكُونَ الخَبرُ فعلًا للمُبتَدأِ في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ قَامَ)، وَإِنَّمَا وَجَبَ ههنَا؛ لأنَّـه لَو أُخِرَّ المبتَدأُ لالتبَسَ بِالفَاعِلِ؛ لِأنَّـكَ لَو قُلتَ: (فَعَلَ زَيدٌ) لَم يُعلَم حَالُه، هل هوَ مُبتَدأٌ أو فَاعِلٌ، وَإِنَّمَا قَالَ: (**فعلًا لـه**) يَحترِزُ به عَمَّا إِذَا كَانَ فعلًا لِغَيرِه، فَإنَّه لا يَجِبُ تَقديمُه، في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ قَامَ أبُوه)؛ وَلِهذا يَجُوزُ تَقديمُه، فَتَقُولُ: (قَامَ أبُوه زَيدٌ)؛ لأنَّـهُ غَيرُ مُلتَبِسٍ بِالفَاعِلِ.

وَثَالِثُها: أن يكُونَ المبتَدأُ وَالخَبرُ مُتَساوِيَينِ في لَفظِهِمَا وَمَعنَاهمَا، في مَثلِ قَولِكَ: (أنَا أنَا)، وَ(أنتَ أنتَ)، وَ(زَيدٌ زَيدٌ)، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأمثِلَةِ، فما[3] تَقَدَّمَ فيمَا هذَا حَالُه،

(١) في الأصل: (عائد).

(٢) في الأصل: (فصا).

(٣) في الأصل: (مما).

فَهوَ المبتَدأُ، وَلا يَجُوزُ تَأخيرُ مَا هذَا حَالُه؛ لأنَّا قَد قَرَّرنَا أنَّ رُتبَةَ المبتَدإِ هوَ التَّقدُّمُ إِلَّا لِدَلالَةٍ، وَلا دَلالةَ ههنَا تُوجِبُ تَأخيرَ المبتَدإِ، فَلا جَرَمَ قَضَينَا بِوُجُوبِ تَقديمِه، كَما قَضَينا بِوُجُوبِ تَقديمِ الفَاعِلِ، حَيثُ لا إعرَابَ وَلا قَرينةَ في مِثلِ قَولِكَ: (ضَرَبَ هذَا هذَا).

وَرابعُها: أن يكُونَ المبتَدأُ وَالخَبرُ مَعرِفتَين، مَعَ اختِلافِ لَفظِهمَا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أبُوكَ)، وَ(اللَّه رَبُّنا)، وَ(مُحَمَّدٌ نَبيُّنا)، فَمَا [و٧٧] هذَا حَالُه مِنَ الأخبَارِ، فَقَد قَالَ النُّحَاةُ: أيَّهمَا قَدَّمتَ فَهوَ المبتَدأُ، وَهوَ عِندَهم مِنَ المَواضعِ الوَاجِبَةِ في التَّقديمِ؛ لأنَّه قَد وَقَعَ في مَرتَبتِه، فَلا يُقدمُ عَلَى الحُكمِ بِتَأخيرِه إِلَّا بِدَلالَةٍ، وَلا دَلالَةَ تُوجِبُ تَأخيرَه، وَأمَّا عَلَى مَا اختَرنَاه في: (أقَائِمٌ الزَّيدَانِ) فَإِنَّ الحُكمَ هوَ المسنَدُ به، فَمَا كَانَ مُسنَدًا به فَهوَ الخَبرُ، تَقدَّمَ أو تَأخَّرَ، وَمَا كَانَ مُسنَدًا إِلَيه فَهوَ المبتَدَأُ تَقَدَّمَ أو تَأخَّرَ إِلَّا أن يكُونَ هنَاكَ مَا يُوجِبُ تَقديمَه أو تَأخيرَه مِنَ الأُمُورِ العَارِضَةِ، فَإِنَّه يَجِبُ تَقديمُه، سَوَاءٌ كَانَ مُبتَدأً أو خَبرًا.

الحَالَـةُ الثَّانيَةُ: مَا يَجِبُ تَأخيرُه:

وَذَلِكَ يكُونُ في مَوَاضعَ أربَعةٍ، قَد أشَارَ الشَّيخُ إِلَيها:

أوَّلُها: أنَّ يتَضَمَّنَ الخَبرُ المفرَدُ مَا لَـه صَدرُ الكَلامِ، كقَولِكَ: (أينَ زَيدٌ؟)، وَ(كَيفَ عَمرٌو؟)، وَ(متَى القِتَالُ؟)، فَمَا هذَا حَالُـه يَجِبُ تَأخيرُ المبتَدإِ وتَقديمُ خَـبَـرِه، لاشتِمَالِـه عَلَى الاستِفهامِ المُستَحِقِّ لِصَدرِ الكَلامِ.

وَقَولُـه: (**المفرَد**) يَحتَـرِزُ بِـه عَمَّا إِذَا كَـانَ الخَبـرُ جُملَـةً، فَإِنَّه لا يَجِبُ تَقديمُه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مَن أبُوه؟)، وَ(عَمرٌو أينَ أخُوه؟)؛ لأنَّـه قَد وَقَعَ صَدرًا في الجُملَةِ، فَلَم يَبطُل وَضعُه.

وَثَانيها: أن يكُونَ الخَبَـرُ مُصحِحًا لِوُقُوعِ المبتَدإِ نَـكِـرَةً في نَحوِ قَولِكَ: (في الدَّارِ رَجُلٌ)، وَ(تَحتَ رَأسي سَرجٌ)، وَقَد مَـرَّ بيَانُـه، فَلا نُعيدُه.

وَثَالِثُها: أن يكُونَ لِمُتعَلِّقِ الخَبَرِ ضَميرٌ في المبتَدأِ، وَمَعناه أن يكُونَ فِي المبتَدأِ ضَميرٌ يتعلَّقُ بِالخبرِ، كقَولِكَ: (عَلَى التَّمرَةِ مِثلُها زُبدًا)، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقديمُ الخَبَرِ ههنَا وَتَأخيرُ المُبتَدأِ؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلى الإضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ لَفظًا وَمَعنًى، وَأنَّه غيرُ جَائِزٍ، وَلَيسَ مِنه قَولُ القَائِلِ: (عَلَى اللَّه عَبدُه مُتوكِّلٌ)؛ لأنَّ مَا هذَا حَالُه لا يَلزَمُ فيه تَأخيرُ المبتَدأِ عَن خَبِه، بَل يَجُوزُ تَقديمُ الخَبرِ، فَتَقُولُ: (عَلَى اللَّه مُتوكِّلٌ عَبدُه)، لَمَّا كَانَ مَعمُولًا للخبَرِ، وَفي مَسألتِنَا الضَّميرُ يَعُودُ عَلَى مُتعَلِّقِ الخَبرِ، فَافترَقَا.

وَرَابعُها: أن يكُونَ المبتَدأُ (أَنَّ) مَعَ الَّذي في صِلَتِها، كَقَولِكَ: (عِندي أَنَّكَ مُنطَلِقٌ)، فَمَا هذَا حَالُه يَجِبُ فيه تَأخيرُ المبتَدأِ وَتَقديمُ خَبرِه؛ **لِوُجُوهٍ ثَلاثَةٍ**:

أَمَّا **أَوَّلًا** فَلأنَّهم قَصَدُوا التَّنبيه مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ بِتَقديمِ الخَبَرِ عَلَى أَنَّها هيَ المفتُوحَةُ مَخَافَةَ أن تَلتَبِسَ بِالمذكُورَةِ؛ لأنَّك إِذَا قَدَّمتَها احتَمَلَ كَسرُها وَفَتحُها.

وَأَمَّا **ثَانيًا** فَلأنَّهم أَرَادُوا التَّفرِقَةَ [ظ٧٧] بَينَها وَبَينَ الَّتي بِمَعنَى (لَعَلَّ)؛ لأنَّ تِلكَ لا تَقعُ إِلَّا مُصَدَّرَةً.

وَأَمَّا **ثَالِثًا** فَلأَنَّها إِذَا كَانَت مُصَدَّرَةً كَانَت مُستَهدَفَةً لِدُخُولِ العَوَامِلِ عَلَيها، فَتُؤَدِّي إِلى دُخُولِ إِنَّ عَلَيها.

هذَا مَا ذكَرَه الشَّيخُ[١]، وَفِيه نَظَرٌ؛ لأنَّ مَا هذَا حَالُه لا مَانعَ مِنه؛ وَلِهذَا فَإِنَّه يَجُوزُ: (إِنَّ أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ يُعجِبُنِي)، فَالتَّعويلُ عَلَى الأَوَّلِ.

الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: مَا يَجُوزُ فِيه التَّقديمُ وَالتَّأخيرُ مِن غَيرِ وُجُوبٍ:

وَهذا إِنَّمَا يَكُونُ في غَيرِ هذِه المَوَاضعِ الَّتي تُوجِبُ التَّقديمَ وَالتَّأخيرَ، فَمَهمَا كَانَ سَالِمًا مِنها جَازَ فِيه الأمرَانِ في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وَ(قَائِمٌ زَيدٌ)، وَ(عَمرٌو خَارِجٌ)، وَ(خَارِجٌ عَمرٌو)؛ إذ لا مَانعَ مِن ذَلِكَ، فَأَمَّا الأَصلُ فقَد عَرَفتَ بِمَا ذكَرنَاه

---

(١) هذا كلام ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٦٧-٣٦٨.

مِن أولَويَّةِ تَقديمِ المبتَدأِ، كَمَا أشَرنَا إلَيه، فَهذَا مَا أردنَا ذِكرَه مِن تَقسيمِ المبتَدأِ.

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ أحكَامِه

واعلَم أنَّ مَا هذا حَالُه فَإنَّمَا يكُونُ عَلَى جِهةِ القِلَّةِ، وَقَد أشَارَ الشَّيخُ إلى قِلَّتِه بِقَولِه: (**وَقَد يَتضَمَّنُ المبتَدأُ مَعنَى الشَّرطِ**)، فَأدخَلَ (قَد) عَلَى الفعلِ المُضَارعِ، وَهيَ مُشعِرَةٌ بِالتَّقلِيلِ.

وَاعلَم أنَّ المبتَـدَأ إذَا تَضَمَّنَ مَعنَى الشَّرطِ صَحَّ دُخُولُ الفَاءِ في خَبَرِه، كَمَا صَحَّ دُخُولُ الفَاءِ فِـي جَوَابِ الشَّرطِ؛ لِكَونِه مُشبِهًا لَـه مِن جِهةِ أنَّ المبتَدأ سَبَبٌ في الخَبرِ، كَمَا أنَّ الشَّرطَ سَبَبٌ في جَوَابِ الشَّرطِ[1]، وَمِن جِهةِ إبهامِه كَإبهامِ الشَّرطِ، وَذَلِكَ يكُونُ في مَوضعَينِ:

أحَدُهمَا: إذا كَانَ المبتَدأُ اسمًا مَوصُولًا صِلَتُه فعلٌ وَظَرفٌ، كَقَولِكَ: (الَّذي يَـأتِيـنِـي أو الَّذي في الدَّارِ فَـلَـه دِرهمٌ).

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ المبتَدأُ نَـكِـرَةً مَوصُوفَـةً بِفعلٍ أو ظَـرفٍ، كَقَولِكَ: (رَجُـلٌ يَأتِـيـنِـي أو في الدَّارِ فَـلَـه دِرهمٌ)، وَإنَّمَا اشتُرِطَ أن تَـكُونَ الصِّلةُ أو الصِّفةُ فعلًا أو ظَرفًا؛ لأنَّ الشَّرطَ لا يكُونُ إلَّا فعلًا؛ وَلأنَّ الظُّرُوفَ مُحتَاجَةٌ إلى التَّعلُّقِ بِالأفعَالِ، فَلِوُقُوعِها عَلَى مَا ذكَرنَاه اشتَـدَّ الشَّبَـه بِالشَّرطِ؛ فَلِهذا جَازَ فِـيـه مَا يَجُوزُ في الشَّرطِ مِن دُخُولِ الفَاءِ، وَحَيثُ دَخلَتِ [و٧٨] الفَاءُ فَإنَّمَا دُخُولُها عَلَى جِهةِ الجَوَازِ لا غَيرُ؛ لِقَولِه تعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وَقَولِه تعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: ٢٢]، وَجَوَازُ دُخُولِ الفَاءِ فيمَا ذكَرنَاه إنَّمَا يَجوزُ بِشَرطِ ألَّا تَـكُونَ الصِّلةُ جُملَـةً شَرطِـيَّـةً،

---

(١) قوله ابتداء من: (لكونه مُشبهًا) مكرر في الأصل.

كَقَولِكَ: (الَّذي إِن تُعطِه يَشكُركَ له دِرهمٌ)، [فيجوزُ في دُخُولِها][1] ألَّا [تَكُونَ جُملةُ الصِّلَةِ جُملة][2] شَرطٍ[3] بِاتِّفاقٍ، وَهذا هوَ الحُكمُ الثَّاني مِن أحكَامِ المبتَدأِ.

وَاعلَم أنَّ دُخُولَ الفَاءِ عَلَى غَيرِ مَا ذكَرنَاه فِي المَوضعَينِ الأوَّلَينِ يَكُونُ عَلَى ثَلاثَةِ أوجُهٍ:

أوَّلُها: جَائِزٌ بلا خِلافَ، وَهذا نَحوُ دُخُولِها عَلَى (مَا) الموصُولَةِ، كَقَولِه تعَالَى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]، وَقَولِه تعَالَى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، وَفي المضَافِ إلى الموصُولِ وَالنَّكِرَةِ اللَّذين ذكَرنَاهمَا، كَقَولِكَ: (كُلُّ الَّذي يَفعلُ فَهوَ لكَ) أو (عَلَيكَ)، وَ(كُلُّ رَجُلٍ يَأتِيني فَإِنِّي أُكرِمُه)، وَفي نَحوِ الاسمِ العَامِّ في قَولِكَ: (السَّعيُ الَّذي تَسعَاه فَستَلقَاه)، فَهذِه الأُمُورُ كُلُّها يَجُوزُ دُخُولُها عَلَيها.

وَثَانيها: الامتِنَاعُ بِاتِّفَاقٍ، وَهذَا في نَحو: (لَيتَ)، وَ(لَعَلَّ)، وَ(كَأَنَّ)، فَلا يَجُوزُ دُخُولُ الفَاءِ في أخبَارِها عَلَى تِلكَ الصِّفَةِ، فَلا تَقُولُ: (لَعَلَّ الَّذي يَأتِينِي فَلَه دِرهمٌ)، وَ(لَيتَ الَّذي عِندكَ فَلَه دِرهمٌ)، وَهكَذَا (كَأَنَّ)، وَالوَجه في الامتِنَاعِ هوَ أَنَّ هذِه الأمُورَ كُلَّها دَالَّةٌ عَلَى الإِنشَاءِ، وَلَيسَت مِنَ الأخبَارِ في شَيءٍ، [كَمَا أنَّه لَم يَبقَ شَيءٌ][4] مِن المشَابهةِ[5] بينَها وَبَينَ الشَّرطِ.

وَثَالِثُها: مَا فِي دُخُولِها عَلَيها خِلافٌ، وَذَلِكَ يكُونُ في حَرفَينِ:

- الحَرفُ الأوَّلُ: (لَكِنَّ)، وَقَد جَوَّزَ المبَرِّدُ دُخُولَ الفَاءِ في خَبَرِ الموصُولِ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (الشرط).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: (أن المشابهة).

الَّذي يَدخُلُ عَلَيـه، ذكَـرَه في الكَامِلِ[١]، وَيُنشِدُ فِيـه قَولَ الشَّاعِرِ:

٢٤ - فَوَ اللَّه مَـا فَارَقـتُـكُم قَـالِـيًـا لَـكُم وَلَـكِـنَّ مَا يُـقضَى فَسَـوفَ يَـكُونُ[٢]

وَعَلَى هذا تقُولُ: (مَا جَاءَنِـي زَيدٌ لَـكِـنَّ الَّذي يَـأتِـينِـي فَهوَ مُـكـرَمٌ عِندي).

– الحَرفُ الثَّاني: (إِنَّ) وَ(أَنَّ)، وَقَد اختَلفَتِ الرِّوَايَـةُ عَن سيبَـوَيـه وَالأخفَشِ، فَـنَـقَلَ قَومٌ أَنَّ سيبَـوَيـه يَمنعُ مِن دُخُولِ الفَاءِ مَعَ (إِنَّ)، وَالأخفَشُ يُجيزُه، وَهوَ مَحكيٌّ عَنِ الزَّمَخشَريِّ[٣] وَغَيرِه، وَنَقلَ آخَرُونَ عكسَ هذَا، وَهوَ أَنَّ سيبَوَيه مُجيزٌ، وَالأخفَشَ مَانعٌ[٤]، [ظ٧٨] وَحُجَّةُ مَن مَنعَ هوَ أَنَّ الشَّرطَ لا تَدخُلُـه (إِنَّ)، فَهكَذَا مَا يُشبِه الشَّرطَ، وَحُجَّةُ مَن أَجَازَ هوَ أَنَّ الأصلَ في دُخُولِ الفَاءِ إِنَّمَا يكُونُ في الشَّرطِ في الأصلِ؛ لِكَونِه دَالًّا عَلَى السَّبَبيَّةِ وَالمسَبَّبِيَّـةِ، وَالفَاءُ بِالأصَالَـةِ مَوضُوعَـةٌ للدَّلالَـةِ عَلَى ذَلِكَ، وَالمَوصُولُ وَالصِّفَةُ إِذَا كَانَ فعلًا أو ظَرفًا مُشبِهٌ للشَّرطِ في الفعلِـيَّـةِ وَفي الإِبهامِ؛ فَلِهذا جَازَ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيهِمَا، وَلا شكَّ أَنَّ هذَينِ الحَرفَينِ أعني (إِنَّ) وَ(أَنَّ) لا يُـغَـيِّـرَانِ المعنَى بَل يُؤكِّدَانِه؛ فَلِهذَا جَازَ دُخُولُ الفَاءِ

---

(١) ذكر المبرد في الكامل ٢/ ١٩٦ مبحث دخول الفاء في الخبر لكنه لم ينشد البيت، كما أنه لم يشر إلى الجواز أو الامتناع في (لكن).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس (برد). وهو للأفوه الأودي في التذييل ٤/ ١١٢، وتعليق الفرائد ٣/ ١٥٠. وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٧، والفاخر ١/ ١٩٧، وشرح قطر الندى ١٥٠، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٤، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٥١، وتمهيد القواعد ٢/ ١٠٥٥، والنجم الثاقب ١/ ٢٦٣، والهمع ١/ ٤٠٧، والتصريح (علمية) ١/ ٣١٦.

(٣) أجازه ابن يعيش في شرحه ١/ ١٠١، وانظر المفصل ٤٧-٤٨.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٨: « وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد « إن »، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط. نحو « زيد فقائم »....وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد. وقد ظفرت له في كتابه « في معاني القرآن » بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) » وانظر هذا التعارض في النقل في شرح الرضي ١/ ٢٧١، والوافية في شرح الكافية لركن الدين (رسالة) ٨٦، وتمهيد القواعد ٢/ ١٠٥٥.

عَليهمَا، وكُـلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّعليلَين لَـه وَجهٌ فِـي الاستِقَامَـةِ، كَمَا أوضَحنَاه، وَإنَّمَا النَّظَرُ فيمَا اعتَبَـرَه الوَاضعُ، فَإن صَحَّ بِالاستِقرَاءِ دُخُولُها فَالتَّعويلُ عَلَى التَّعليلِ الثَّانِـي، وَإن لَم يَصحَّ دُخُولُها فَالتَّعويلُ عَلَى الأوَّلِ.

وَقَد رَأينَا القُرآنَ المَجيدَ عَوَّلَ عَلَى إثبَاتِها مَعَ (إنَّ) وَ(أنَّ) في آيَاتٍ، كَقَولِه تعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأحقاف: ١٣]، وَقَولِه تعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: ٩١]، وَقَولِه تعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١]، وَقَولِه تعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَـٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨]، وَقَولِه تعَالَى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ [الأنفال: ٤١]، وَهيَ الرِّوَايَـةُ الصَّحيحَةُ عَن سيبَوَيـه بِنَصِّه[1] عَلَى ذَلِكَ، وَالمَشهورُ عَنِ الأخفَشِ إثباتُها مَعَ (إنَّ)، وَقَالَ في كِتَابه في مَعَاني القُرآنِ بِجَوَازِ دُخُولِ الفَاءِ مَعَ (إنَّ)[2]، واستَشهدَ فيه بِقَولِه تعَالَى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦]، وكَقَولِه[3] تعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٧]، وَفي هذا دَلالَةٌ عَلَى مُوافقَتِه لِسيبوَيه في دُخُولِها عَلَى (إنَّ)، و(أنَّ)، وَيُؤكِّدُ ضَعفَ الرِّوَايَـةِ عَنِ الأخفَشِ بِامتِنَاعِ الفَاءِ هو أنَّـه جَوَّزَ زِيَادَةَ الفَاءِ في خَبَرِ المبتَدَأِ في مِثلِ قَولِنَا: (زَيدٌ فَقَائِمٌ) خِلافًا لِسيبَوَيـه، فَإذَا كَانَ يُجوِّزُ دُخُولَ الفَاءِ

---

(١) نص سيبويه في الكتاب ٣/ ١٠٣: « ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان ولو قال كل رجل فله درهمان كان محالًا؛ لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جوابٌ، ومثل ذلك: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقال تعالى جده : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَـٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨] ومثل ذلك: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [البروج: ١٠] ».

(٢) انظر معاني القرآن ١/ ٨٧.

(٣) في الأصل: (كقوله).

مَعَ الخَبَرِ مِن غَيرِ أن يكُونَ هنَاكَ مُشَابَهةٌ للمُبتَدَأِ بالشَّرطِ، فكَيفَ لا يُجوِّزُ دُخُولَها عَلَى خَبَرِ المُبتَدَأِ إذَا كَانَ المبتَدَأُ مُشبِهًا للشَّرطِ بِمَا ذكَرنَاه. فَحَصَلَ مِن مَجمُوعِ كَلامِنَا تَقريرُ مَذهبِ الرَّجُلَينِ في صحَّةِ [و٧٩] دُخُولِ الفَاءِ، وَضَعفُ مَا خَالَفَ ذَلِكَ، وَتَأييدُ مَذهبِهمَا بِهذِه الآيَاتِ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: جَوَازُ تَعَدُّدِ المبتَدَآتِ، وَالخَبَرُ وَاحِدٌ في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ وَعَمرٌو وَبكرٌ وَخَالِدٌ في الدَّارِ، أو قيَامٌ، أو عِندكَ)؛ لأنَّ الخَبَرَ صِفةٌ مَعنويَّةٌ، فَإذَا جَازَ في الصِّفَةِ الوَاحِدَةِ أن تَكُونَ تَابعَةً لأفرَادٍ مُتعَدِّدَة، كقَولِكَ: (زَيدٌ وَعَمرٌو وَبكرٌ وَخَالِدٌ وَجَعفَرٌ الفَاضِلُونَ في الدَّارِ)، جَازَ ذَلِكَ في الخَبَرِ مِن غَيرِ فَرقٍ.

الحُكمُ الرَّابعُ: جَوَازُ حَذفِ المبتدَأِ جَوَازًا في نَحوِ قَولِ المُستَهلِّ: (الهلالُ وَاللَّه)، أي: هذَا الهلالُ، وَإنَّما يُحذَفُ مِن أجلِ وُجُودِ القَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَيه؛ لأنَّ تَرَقُّبَ المستَهلِّينِ لِنَظَرِ الهلالِ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ تُشعِرُ به بِأنَّ القَائِلَ إذَا قَالَ مِنهم: (الهلالُ)، فَإنَّمَا يَعني بِه: (هذَا الهلالُ)، وَلَم يُحذَف إلَّا عَلَى جِهةِ الجَوَازِ لا غَيرُ، بِخِلافِ الخَبَرِ، فَإنَّه قَد حُذِفَ جَوَازًا وَوُجُوبًا، كَمَا سَنُقَرِّرُه. وَالتَّفرِقةُ بَينَهمَا هوَ أنَّ الخَبَرَ وَصفٌ في المبتَدَأِ، وَتَابعٌ لَه، وتَبقيَةُ المتبُوعِ في الدَّلالَةِ عَلَى التَّابعِ أولَى لا مَحَالَةَ؛ لِمَا فِيه مِنَ الإشعَارِ به وَالأمَارَةِ عَلَى وُجُودِه وَثبُوتِه؛ فَلِهذَا لَم يَرِد وُجُوبُ حَذفِه.

فَهذَا مَا أرَدنَا ذِكرَه فيمَا يَتعَلَّقُ بِالمبتَدَأِ، وَشَرحِ أحوَالِه عَلَى جِهةِ الخُصُوصِ.

* * *

(الفَصلُ الثَّاني): في الخَبَرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ به

وَقَد حَدَّه الشَّيخُ بِقَولِه: (**المجَرَّدُ المسنَدُ بِه المغايِرُ للصِّفَةِ المَذكُورَةِ**).

فَقَولُه: (**المجَرَّدُ**) يَحترِزُ بِه عَن خَبرِ (إنَّ)، وَخَبَرِ (كَانَ) وَغَيرِهمَا، فَإنَّها قَد شَغَلَتها العَوَامِلُ عَنِ التَّجرِيدِ.

وَقولُـه: (**المسنَدُ**) يَحترِزُ به عَنِ المبتَدإِ؛ لأنَّـه مُسنَدٌ إلَيه، ولَيسَ مُسنَدًا بـه.

وَإِنَّمَا قَالَ: (**المجَرَّدُ**) وَلَم يَقُل: « **الاسمُ** »، كَمَا قَالَ في المبتَدَإ: هوَ الاسمُ، مِن جِهةِ أنَّ المبتَدَأ لا يكُونُ إلَّا اسمًا، وَلا يـكُونُ في مَعنَى الاسمِ إلَّا عَلَى جِهةِ النُّدرَةِ، كَقَولِكَ: (تَسمَعَ بِالمعَيـدِيِّ خَيـرٌ مِـن أن تَـرَاه)[1]؛ لأنَّـه فِـي مَعنَى: (سَمَاعُكَ)، بِخِلافِ الخَبَرِ، فَإِنَّـه كَمَا يكُونُ اسمًا، فَإِنَّـه يكُونُ فعلًا، وَاسمًا، وَظَـرفًـا، كَمَا سَنُـقَـرِّرُه.

وَقولُـه: (**المغَايِرُ للصِّفَةِ المذكُورَةِ**) يَحتَرِزُ عَنِ الصِّفَةِ الوَاقعَةِ بَعدَ حَرفِ النَّفيِ وَأَلِفِ [ظ٧٩] الاستِفهامِ، فَإِنَّهمَا مُسنَدٌ بِهمَا، وَهمَا مُبتَدَآنِ عَلَى مَا قَالَـه هوَ وَغَيرُه مِنَ النُّحاةِ، وَهذا الحَدُّ فَاسِدٌ **لِأمرَينِ**:

أَمَّا **أَوَّلًا** فَلأنَّ قَولَـه: (**المغَايِـرُ للصِّفَةِ المذكُورَةِ**) لا يُحتَاجُ إلَيـه؛ لِأنَّها مُسنَدَةٌ، كَمَا مَرَّ تَقريرُه، وَإِنَّمَا بَنَاه عَلَى مَا زَعَمَه مِن أَنَّها مُبتَدَأَةٌ مَعَ إِسنَادِها، وَقَد سَبَقَ تَقريرُ الكَلامِ عَلَيها، فَلا فَائِدَةَ في تَـكريرِه.

وَأَمَّا **ثَانِـيًـا** فَلأنَّ مَا ذكَرَه مُنتَقِضٌ بِمِثلِ قَولِنَا: (يَضرِبُ زَيدٌ)، فَإِنَّـه مُجَرَّدٌ، مُسندٌ بِه، مُغَايِرٌ للصِّفَةِ المَذكُورَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّـه لَيسَ خَبرًا، فَبَطَلَ مَا عَوَّلَ عَلَيـه.

وَالمُختَارُ في حَدِّه أن يُقَالَ: هوَ الاسمُ أو مَا في مَعنَاه، المسنَدُ بِه، المجَرَّدُ.

فقَولُنَا: (هوَ الاسمُ)، نَحتَرِزُ بِه مِثلِ قَولِنَا: (يَضرِبُ زَيدٌ)؛ لأنَّـه لَيسَ اسمًا، وَلا في مَعنَاه.

وَقَولُنَا: (أو مَا في مَعنَاه)؛ لِـيَـدخُلَ فِـيـه خَبَرُ المُبتَدإِ إِذَا كَانَ فعلًا مُضَارِعًا،

---

(١) مثلٌ يضرب لمن يكون الحديث عنه خيرًا من رؤيته، قال في المستقصى في أمثال العرب ١/ ٣٧٠: « قاله النعمان للصقعب بن عمرو النهدي من قضاعة معد، وكان يسمع بذكره، فيستعظمه، فلما رآه اقتحمته عينه، وقاله المنذر أيضًا لضمرة بن ضمرة » والمنذر هو المنذر بن ماء السَّماء. وانظر المثل وقصَّته في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ١٣٦، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩.

أو فعلًا مَاضيًا، أو غَيرَ ذَلِكَ مِنَ الجُمَلِ، فَإِنَّ هذِه الأُمُورَ كُلَّها في مَعنَى الاسمِ؛ لِكَونِه يَنسَبِكُ فيها عِندَ التَّقديرِ.

وَقَولُنا: (المسنَدُ بِه)، نَحتَرِزُ بِه عَنِ المبتَدَأِ.

وَقَولُنا: (المجَرَّدُ)، نَحتَرِزُ بِه عَن خَبَرِ (كَانَ) وَ(إِنَّ)، فَإِنَّها مَعمُولَةٌ لِهذِه العَوَامِلِ اللَّفظيَّةِ، وَهيَ غَيرُ مُجَرَّدَةٍ مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى القَيدِ المخرِجِ للصِّفَةِ المذكُورَةِ؛ لأَنَّها إِنَّمَا تَرِدُ عَلَى حَدِّه، دُونَ هذَا الحَدِّ.

فَإِذَا تَمَهَّدَت هذِه القَاعِدَةُ فَاعلَم أَنَّ الخَبرَ يَجري عَلَى نَحوِ المبتَدَأِ، فَأَمَّا ذِكرُ العَامِلِ فِيه، فقَد مَرَّ فِي المبتَدَأِ، وَالَّذي نَتَعَرَّضُ لَه ههنَا هوَ الكَلامُ في تَقسيمِه، وَفي ذِكرِ أحكَامِه، فَهذَانِ مَقصدَانِ:

المقصدُ الأوَّلُ: في ذِكرِ أقسَامِه وَبَيَانِها

وَهوَ مُنقَسِمٌ بِاعتِبَارِ ذَاتِه إِلى: مُفرَدٍ وَجُملَةٍ، وَبِاعتِبَارِ حَالِه إِلى: مَعرِفَةٍ وَنَكِرَةٍ، وَبِاعتِبَارِ مَوقعِه إِلى: مَا يَجِبُ تَقديمُه، وَإِلى مَا يَجِبُ تَأخيرُه، وَإِلى مَا يَجُوزُ فِيه الأمرَانِ، فَهذِه تَقسيمَاتٌ ثَلاثَةٌ، نَذكُرُها بِمَعُونَةِ اللَّه تعَالَى:

التَّقسيمُ الأوَّلُ: بِاعتِبَارِ ذَاتِه إِلَى مُفرَدٍ وَجُملَةٍ:

أَمَّا المفرَدُ فَهوَ الَّذي يُفهَمُ مِنه مَعنَاه مِن غَيرِ ذِكرِ غَيرِه، وَهذا كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ هوَ عَلَى وَجهينِ:

أَحَدُهمَا: أن يكُونَ مُشتَقًّا، إِمَّا اسمَ فَاعِلٍ في نَحوِ قَولِكَ: (عَمرٌو خَارِجٌ)، وَإِمَّا اسمَ [و٨٠] مَفعُولٍ في نَحوِ: (زَيدٌ مَضرُوبٌ) وَ(مُكرَمٌ)، وَإِمَّا صِفَةً مُشَبَّهةً بِاسمِ الفَاعِلِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ حَسَنٌ)، وَ(عَمرٌو ظَرِيفٌ)، وَإِمَّا أفعَلَ تَفضيلٍ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أفضَلُ مِنكَ)، فَهذِه هيَ الأمُورُ المشتَقَّةُ فِي لِسَانِ النُّحَاةِ.

وثانيهما: أن يكُونَ جَامِدًا، وَنَعني بِجُمُودِهِ أنَّـه لَيسَ مَأخُوذًا مِنَ الفعلِ، وَلا فِـيـه حُرُوفُـه، كَالأسمَاءِ المشتَـقَّةِ الَّتي سَبَـقَ تَقريرُها، وَهذا كَقولِكَ: (زَيدٌ غُلامُكَ)، وَ(عَمرٌو أخُوكَ)، وَهل يُـقَـدَّرُ بِالاشتِقَاقِ أم لا؟ فِـيـه تَـرَدُّدٌ وَنَظَرٌ[1]، وَالَّذي عَلَيه جَمَاهيرُ النُّحَاةِ البَصريِّينَ، سيبَوَيـه، وَالخَليلُ، وَالمُبرِّدُ، أنَّـه لا يُحتَاجُ فِـيـه إلى تَقديرِ اشتِقَاقٍ، بَل هوَ كَافٍ في الخَبَرِيَّـةِ مِن غَيرِ ذِكرِ اشتِقَاقٍ. وَزَعَمَ الكِسَائيُّ وَالفَرَّاءُ، وَغَيرُهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أنَّـه لا بُـدَّ فِـيـه مِن تَقديرِ الاشتِقَاقِ، فَـيُـقَدَّرُ (غُلامُكَ) بِـ(خَادِمِكَ)، وَ(أخُوكَ) بِـ(قَريبِكَ)، وَالمختَارُ مَا عَوَّلَ نُحَاةُ البَصرَةِ؛ لأنَّـه قَد أفَادَ الخَبَرِيَّـةَ، فَلا حَاجَةَ إلَى تَقديـرِ الاشتِقَاقِ، كَمَا زَعَمُوه.

لا يُقَالُ: إنَّ الخَبَرَ لا بُدَّ فيه مِن عَائِدٍ يَرجِعُ إلى المبتَدأِ مِن خَبَرِه، وَهوَ إذا كَانَ جَامِدًا لَم يكُن فيه ضَميرٌ، فَلا بُدَّ مِن مُرَاعَاةِ الاشتِقَاقِ؛ لِيكُونَ مُحتَمِلًا للضَّميرِ، كَمَا قُلنَاه؛ لأنَّا نَقُولُ: هذَا فَاسِدٌ، فَإنَّ الضَّميرَ إنَّما كَانَ مُفتَقَرًا إلَيه إذَا كَانَ الخَبرُ أجنَبيًّا عَنه، فيُحتَاجُ إلَيـه في الرَّبطِ، فَـأمَّا إذَا كَانَ الثَّاني هوَ الأوَّلَ، فَإنَّـه لا يُحتَاجُ إلَى رَابطَةٍ بحَالٍ.

وَأمَّا الجُملَـةُ فَهيَ عِبَارَةٌ عَن إسنَادِ أحَدِ الجُزأينِ إلى الآخَرِ، كَمَا مَرَّ تَحقيقُـه في الكَلامِ، وَقَد تَـكُونُ وَاقعَةً عَلَى **أربَعَةِ أوجُهٍ**:

- الاسميَّـةُ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أبُوه مُنطَلِقٌ).
- وَالفعلِـيَّـةُ، كَقَولِكَ: (عَمرٌو انطَلَقَ أبُوه).
- وَالشَّرطِـيَّـةُ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ إن تُعطِه يَشكُركَ).
- وَالظَّرفِـيَّـةُ نَحوُ قَولِكَ: (زَيدٌ في الدَّارِ).

---

(١) هذه مسألة خلاف بين المدرستين، فذهب البصريون إلى أنه لا يحتاج فيه إلى تقدير اشتقاق، بل هو كافٍ في الخبرية من غير ذكر اشتقاق، ويرى نحاة الكوفة أنه لا بدَّ فيه من تقدير الاشتقاق فيقدَّر (غلامك) بـ(خادمك) و(أخوك) بـ(قريبك). انظر المسألة في ابن يعيش ١/ ٨٨، والإنصاف ١/ ٥٦، والتبيين ٢٣٦، والمقاصد الشافية ١/ ٦٤٥.

لا يُقَالُ: فَالظَّرفُ لا بُـدَّ مِن تَقديـرِ مُتعَلِّقٍ لَـه مَحذُوفٍ[1]، فَهل يُـقَـدَّرُ بِالمفرَدِ، فَـيُـقَالُ فِيه: مُستَقِرٌّ في الدَّارِ، [أو][2] يُقدَّرُ بِتَقديرِ الجُملَةِ، فيُقَالُ فِـيـه: استَـقَـرَّ. فَلِمَ عَدَدتُمُوه في الجُمَلِ أولَى مِن عَدِّه في المفرَدَاتِ؟ لِأنَّا نقُولُ: الأمرُ فيه مُحتَملٌ، فَإن قَدَّرنَاه بِالمفرَدِ؛ فَلِأنَّ الأصلَ في الخَبَرِ أن يكُونَ مُفرَدًا، وإن[3] قَدَّرنَاه بِالجُمَلِ؛ فَلأنَّ أصلَ التَّعلُّقِ إِنَّمَا يَكُونَ للأفعَالِ، لَـكِنَّ النُّحَاةَ غَلَّـبُـوا [ظ٨٠] جَانِبَ التَّـعَلُّـقِ؛ فَلِهذَا عَدُّوه فِـي بَابِ الجُمَلِ، مَعَ احتِمَالِـه لِغَيـرِه، كَمَا قَـرَّرنَا.

وَلَم يَـذكُـر المصنِّـفُ إِلَّا الجُملَـةَ الفعلِـيَّـةَ وَالاسميَّـةَ لا غَيرُ؛ لأنَّ الشَّرطِـيَّـةَ مُندَرِجَةٌ تَحتَ الفعلِـيَّـةِ، وَالظَّرفِـيَّـةُ إِن كَانَ مُتعَلِّـقُها مُفرَدًا فَهيَ مُندَرِجَةٌ تَحتَ المفرَدِ، وَإن كَانَ مُتعَلِّـقُها فعلًا فَهيَ مُندَرِجَةٌ تَحتَ الفعلِـيَّـةِ، فَمَا ذكَرَه الشَّيخُ تَعويلٌ عَلَى الإيجَازِ، وَمَا ذكَرنَاه تَعويلٌ عَلَى الـتَّفصيلِ وَالبَسطِ.

التَّقسيمُ[4] الثَّاني: باعتِبَارِ حَالِه إِلى نكِرَةٍ:

وَهوَ القِيَاسُ مِن جِهةِ أنَّ الإِخبَارَ إِنَّمَا يكُونُ بِمَا يَجهلُـه المخَاطَبُ، فَأمَّا الأمُورُ

---

(١) بين النحاة خلاف في متعلق الظرف، فيرى النحاة من أهل البصرة أن الظرف والجار والمجرور الواقعان خبرًا يتعلقان بمحذوفٍ عاملٍ فيهما، فقولك: (زيدٌ في الدار) يقدر فيه محذوفٌ يتعلق به الجار والمجرور، ويعمل بهما، فيقدرون كلمةً مشتقةً عاملةً تؤدي المعنى، كقولك: (استقر)، أو (مستقرٌ)، أو(كائنٌ)، أو (موجودٌ). أما الكوفيون فلم يقدروا كلمة عاملةً مشتقةً، سواءٌ كانت اسمًا أو فعلًا، ورأوا أن الظرف ينتصب على المخالفة. وهناك رأيٌ ثالثٌ في هذه المسألة، وهو أن العامل في الظرف والجار والمجرور المبتدأ، وهو رأي ابن خروفٍ، ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه. انظر المسألة في ابن يعيش ١/ ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٧، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٨٣١، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٥.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (إن).

(٤) في الأصل: (التقرير).

المعلُومَةُ فَهيَ غَنِيَّةٌ عَنِ الإخبَارِ عَنها؛ ولأنَّه لَو عُرِفَ لَكَانَ خِلوًا(١) عَنِ الفَائِدَةِ؛ إذ لا جَدوَى للتَّعريفِ فِيه، فَهذا هوَ الأصلُ في الإخبَارِ.

« وَإلَى مَعرِفَةٍ »، وَهوَ خَارِجٌ عَن قيَاسِ بَابِ الإخبَارِ، كَمَا قَرَّرناه.

ثُمَّ التَّعريفُ فِيه قَد يَكُونُ بِسَائِرِ أنوَاعِ التَّعريفَاتِ، بِالإضمَارِ، وَالإشَارَةِ، وَالتَّعريفِ بِاللَّامِ، وَالإضَافَةِ إلى وَاحِدٍ مِنها، ثُمَّ إنَّه إذَا كَانَ مَعرِفَةً فَهوَ عَلَى وَجهينِ:

أحَدُهمَا: أن يَكُونَ المبتَدَأُ مُخَالِفًا للخَبَرِ في لَفظِه مَعَ استِوَائِهمَا في التَّعريفِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أخُوكَ)، وَ(عَمرٌو المنطَلِقُ).

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ مُوَافِقًا لَه أيضًا مَعَ كَونِهمَا مَعرِفَتَينِ، كَقَولِكَ: (أنتَ أنتَ)، وَ(زَيدٌ زَيدٌ)، قَالَ أبُو النَّجمِ:

٢٥ - أنَا أبُو النَّجمِ وَشِعرِي شِعرِي(٢)

إلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأمُورِ المختَلِفَةِ وَالمتَمَاثِلَةِ.

لا يُقَالُ: فَإذا كَانَتِ الأخبَارُ مِن حَقِّها أن تَكُونَ نكِرَاتٍ وَمَجهولاتٍ حَتَّى يَصِحَّ الإخبَارُ بها، فكَيفَ جَازَ وُرُودُ الإخبَارِ بِالمعَارِفِ، كَالأمثِلَةِ الَّتِي ذكَرتُمُوها مِن أجنَاسِ المعَارِفِ؟ وكَيفَ صَحَّ الإخبَارُ بِالأمُورِ الوَاضحَةِ الجَليلَةِ، كقَولِنَا: (الشَّمسُ مُحرِقَةٌ)، وَ(القَمرُ مُنِيرٌ)، وَ(الثَّلجُ بَارِدٌ)، وَ(السُّكَّرُ حُلوٌ)، وَغيرُ ذَلِكَ مِنَ الأمُورِ الوَاضحَةِ الَّتي لا لَبسَ فِيها؛ لأنَّا نَقُولُ: الأصلُ هوَ مَا قَرَّرنَاه مِن كَونِها نَكِرَاتٍ مَجهولاتٍ؛ لِيَتَحَقَّقَ

---

(١) في الأصل: (خلو).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ١٩٨، وانظر الخصائص ٣/ ٣٣٧، والمنصف ١/ ١٠، والمفصل ٤٦، وابن يعيش ١/ ٩٨، والتخمير ١/ ٢٧٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤، والمساعد ١/ ٢٢٥، والمقاصد الشافية ٨/ ١٢٤. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر ٣٥٣، والمرتجل ٣٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٨، وشرح الرضي ١/ ٢٥٥، ٣٢٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٨٤، والمستوفى ١/ ١٩٩، والارتشاف ٣/ ١١١٠، والهمع ٢/ ٥٥٤.

فيها الإِخبَارُ، فَإذَا وَرَدَ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، فَلا بُدَّ مِن تَأويلِه عَلَى مَا يُوافِقُ الأقيسَةَ، وَيكُونُ جَارِيًا عَلَى جِهةِ الاطِّرَادِ [و٨١] لِئَلا يَكُونَ هنَاكَ مُخَالَفَةٌ للأُصُولِ وَمَجَاريها.

فَإذَا قُلتَ: (أنَا أنَا)، فَـ(أنَا) الثَّاني قَد تَضمَّنَ مَا لا يَعرِفُه المخَاطَبُ بِكَونِ التَّقدير: أنَا الذَّاتُ الموصُوفَةُ بِالصِّفَاتِ الحَسَنَةِ، وَالخِصَالِ العَالِيَةِ الَّتي لا يَستَحِقُّها غيري، وَلا يَتَّصِفُ بِها سِوَايَ، ولاشكَّ أنَّ مَا هذَا حَالُه إخبَارٌ بِأمُورٍ مَجهولَةٍ؛ فَلِهذَا حَسُنَ.

وَأمَّا إذَا كَانَ مُخَالِفًا للمُبتَدَأِ مَعَ كَونِه مَعرِفَةً، نَحوُ: (الرَّجُلُ أخُوكَ)، فَالغَرَضُ مِن هذا هوَ الإِخبَارُ بِكَونِه إمَّا مُلاصِقًا لَه في النَّسَبِ، وَإمَّا أنَّه مُعرِقٌ في المودَّةِ وَالمحَبَّةِ، فَكِلاهمَا مَجهولٌ.

وَأمَّا الإخبَارُ بِالأمُورِ الوَاضحَةِ، فَإذَا قُلتَ: (الشَّمسُ مُضيئَةٌ)، فَالغَرَضُ أنَّه لا لَبسَ فيها مِن غَيمٍ وَلا كُسُوفٍ، وَإذَا قُلتَ: (النَّارُ حَارَّةٌ)، فَالغَرَضُ فيها أنَّها شَديدَةُ الحَرَارَةِ، وَإمَّا أنَّها لا حَاجِزَ عَن إدرَاكِ حَرَارَتِها.

فَهذَا يُفعَلُ في كُلِّ مَا وَرَدَ عَلَيكَ مِن هذِه الأخبَارِ المعلُومَةِ، وَالأخبَارُ المعَارِفُ لا بُدَّ مِن تَأويلِها مُحَافَظَةً عَلَى قَاعِدَةِ الخَبَرِ، وَرِعَايَةً لَها؛ لِيَجريَ عَلَى قيَاسِها.

التَّقسيمُ الثَّالِثُ: بِاعتِبَارِ مَوقِعِه:

اعلَم أنَّ حَقَّ الخَبَرِ أن يكُونَ مُتَأخِّرًا عَنِ المبتَدَإِ؛ لأنَّه مِنَ الأوصَافِ المعنَويَّةِ، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ للمَوصُوفِ، وَقَد يَعرِضُ لَه مَا يُخرِجُه عَن أولَويَّةِ التَّأخُّرِ، إمَّا بِوُجُوبِ التَّقديمِ أو بِوُجُوبِ التَّأخيرِ أو تَجويزِ الأمرَينِ، فَهذِه **وُجُوهٌ ثَلاثَةٌ:**

أوَّلُها: مَا يُوجِبُ تَقديمَه:

وَهذَا نَحوُ أن يكُونَ الخَبَرُ مُتَضَمِّنًا لَه صَدرُ الكَلام، كَالاستِفهَامِ في نَحوِ قَولِكَ: (أينِ زَيدٌ؟)، وَ(كَيفَ عَمرٌو؟)، وَنَحوُ أن يَكُونَ في المبتَدَأِ ضَميرٌ يُفَسِّرُه مُتعلِّقُ الخَبَرِ، كَقَولِكَ: (عَلَى التَّمرَةِ مِثلُها زُبدًا)، وَغَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأمُورِ الموجِبَةِ لِتَقدُّمِه.

وَثَانيها: ما يُوجِبُ تَأخيرَه:

وَهذَا نَحوُ أن يكُونَ الخَبرُ فعلًا لَه، مَاضيًا أو مُضَارعًا، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَامَ) وَ(يَقُومُ)؛ لأنَّا لَو جَوَّزنَا تَقديمَ مَا هذا حَالُـه التَبَـسَ بِالفَاعِلِ؛ فَلِهذَا وَجَبَ تَـأخيرُه، وَقولُه: (**فعلًا له**)، يَحتَرِزُ عَمَّا إِذَا كَانَ الفعلُ لِغَيرِه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَامَ أبُوه)، وَ(يَخرُجُ أخُوه)، فَإِنَّ مَا هذا حَالُـه يَجُوزُ تَقديمُه؛ لأنَّـه لا يَلتَبِسُ بِالفَاعِلِ، كَقَولِكَ: [ظ٨١] (قَامَ أبُوه زَيدٌ)، وَ(يَخرُجُ أخُوه عَمرٌو)، وَنَحوُ أن يكُونَ المبتَدأُ مُمَاثِلًا للخَـبَـرِ في لَفظِه، كقَولِكَ: (أنَا أنَا)، وَ(زَيدٌ زَيدٌ)، وَ(شعري شعري)، فَإِنَّ مَا هذا حَالُـه يَـكُـونُ الخَـبَـرُ هوَ المتَأخِّرَ عَلَى جِهَةِ الوُجُوبِ؛ لأنَّـه قَد وَقَعَ في مَوضعِه اللَّائِـقِ بِـه، ولا دَلالَـةَ هنَاكَ تُوجِبُ جَوازَ تَـقَـدُّمِه؛ فَلِهذا حكَمنَا بِوُجُوبِ التَّأَخُّرِ فيه لِذَلِكَ.

وَثَالِثُها: مَا يَجُوزُ فِـيـه الأمرَانِ:

وَهذا إِذَا لَم يَعرِض لَـه مَا يُوجِبُ تَقديمَه، وَلا مَا يُوجِبُ تَأخيرَه مِنَ الأُمُورِ الَّتي قَدَّمنَاها، وَمِثَالُـه قَولُنا: (زَيدٌ قَائِمٌ) ، وَ(قَائِـمٌ زَيدٌ)، فَمَا هذا حَالُـه يَجُوزُ فِـيـه الأمرَانِ.

فَهذَا مَا أَرَدنَا التَّعويلَ عَلَيه مِن ذِكرِ تَقسيمَاتِ الخَبرِ، وَالحَمدُ لِلَّه.

المَقصدُ الثَّاني: في ذِكرِ أحكَامِ الخَبَرِ

اعلَم أنَّ الخَـبَـرَ مُختَصٌّ بِأحكَامٍ:

الحُكمُ الأوَّلُ: في جَوَازِ حَذفِه:

قَالَ الشَّيخُ: (**وَالخَبرُ يُحذَفُ جَوَازًا وَوُجُوبًا**)، فَهذَانِ تَقريـرَانِ:

التَّقريرُ الأوَّلُ: أن يكُونَ حَذفُـه عَلَى جِـهـةِ الوُجُوبِ:

وَذَلِكَ يَـكُونُ فِـي مَـوَاضعَ أربَـعَـةٍ:

أوَّلُها: بَعدَ (لَولا)، في نَحوِ قَولِكَ: (لَولا عَليٌّ لَهلكَ عُمرُ)[١]، وَهذَا الحَذفُ عَلَى جِهةِ الوُجُوبِ، **لا بُـدَّ فِيـه مِن اعتِبَـارِ أمرَينِ:**

أمَّا **أوَّلًا** فَلا بُـدَّ فِيـه مِن أن يَسُدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ غَيرُه يَـكُونُ في مَوضعِـه.

وَأمَّا **ثَانِيـًا** فَلا بُـدَّ فِيـه مِن اعتِبَـارِ قَـرينَـةٍ.

فَمَتَى حَصَلَ هذَانِ الشَّرطَانِ وَجَبَ حَذفُه، وَقَد وُجِدَ في (لَولا) هذَانِ الشَّرطَانِ، هذَا كُلُّـه عَلَى رَأيِ سِيبَوَيه[٢]، وَالمبَـرِّدِ[٣]، وَالسِّيرَافيِّ[٤]. فَـأمَّا عَلَى رَأيِ الكِسَائيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[٥]، فَإنَّمَا مَرفُوعُها يكُونُ بِالفَاعِلِـيَّـةِ لا غَيرُ، وَالمعنَى: لَولا وُجِدَ زَيدٌ لأكرَمتُكَ، وَحَرفُ النَّفيِ جَعَلُوه عِوَضًا عَنِ الفعلِ.

وَثَانيها: بَعدَ كُلِّ مُبتَدأٍ هوَ مَصدَرٌ مُضَافٌ إِلى الفَاعِلِ أو إِلى المفعُولِ مَذكُورٌ بَعدَه الحَالُ، أو أفعَلُ التَّفضيلِ مُضَافٌ إِلى المصدَرِ المذكُورِ، بَعدَه الحَالُ، فَمَتَى كَانَ وَاقعًا عَلَى هذِه الصِّفَةِ وَجَبَ حَذفُه؛ لِمَا في المبتَدأِ مِنَ الطُّولِ بِذِكرِ مُتعَلِّقاتِه.

مِثَالُ الأوَّلِ: (ضَربي زَيدًا قَائِمًا)، فَـ(ضَربي) ههنَا مُضَافٌ إِلى فَاعِلِه، وَهوَ مُبتَدأٌ، وَ(زَيدًا) مَنصُوبٌ؛ لأنَّه مَفعُولٌ [و٨٢] للمَصدَرِ، وَ(قَائِمًا) مُنتَصِبٌ عَلَى

---

(١) انظر القول وقصته في الطراز للعلوي ٢/ ٦٤.

(٢) سيبويه ٢/ ١٢٩.

(٣) المقتضب ٣/ ٧٦.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٦٠.

(٥) اختلف النحاة في عامل الرفع في الاسم بعد (لولا) كما اختلفوا في إعرابه، وللنحاة فيه ثلاثة أقوال: الأول: هو مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وجوبًا، وهذا رأي البصريين. الثاني: يرتفع على الفاعلية بإضمار فعل بعد (لولا)، والتقدير: (لولا وجد)، وهذا رأي الكسائي. الثالث: نسب إلى الفراء أنها الرافعة للاسم. انظر المسألة في الإنصاف٧٠، والمغني لابن فلاح ٢/ ٣٥٢، وابن يعيش ١/ ٩٥، وشرح الرضي ١/ ٢٧٤، والارتشاف ٤/ ١٩٠٤، والمساعد ٣/ ٢٢٤، والجنى الداني ٢٧، ومغني اللبيب ٣٥٩.

الحَالِ مِن (زَيـدٍ)، وَلَيسَ مَنصُوبًا عَلَى أنَّـه خَبَرُ (كَانَ)[1]، إذن لَجَازَ إِضمَارُه، وَلَم يكُن فيه دَلالَـةٌ عَلَى الظَّرفِ المحذُوفِ، وَذُو الحَالِ الضَّميرُ في (كَانَ) العَائِدُ إلى (زَيدٍ)، وَقَد حُذِفَ خَبرُ المبتَدأِ ههنَا، وَهوَ حَاصِلٌ، كَمَا تُحذَفُ مُتعَلِّقاتُ الظُّرُوفِ، وَقَد حَصَلَ الشَّرطَانِ المُوجِبَانِ لحَذفِ الخَبَرِ: قيامُ القَرينَـةِ في حَذفِه، وَوُجُودُ مَا يكُونُ عِوَضًا عَنِ الخَبرِ؛ لأنَّ (قَائِمًا) فِيـه دَلَالَـةٌ عَلَى الخَبَرِ.

وَمثَالُ الثَّاني: (أكثرُ شُربِي السَّويقَ مَلتُوتًا)، وَ(أخطَبُ مَا يكُونُ الأميرُ قَائِمًا)، فَـ(أخطَبُ) ههنَا أفعَلُ التَّفضيلِ، وَهوَ مُضَافٌ إِلى (مَا)، وَهيَ مُحتَمِلةٌ أن تكُونَ مَصدَرِيَّةً وَزَمَانيَّةً، فيكُونُ مَعنَى الكلامِ: أخطَبُ أوقَاتِ الأميرِ في حَالِ قيَامِه حَاصِلٌ، أو أخطَبُ كَونِ الأميرِ عِندَ قيَامِه، وَالقَصدُ فيمَا هذَا حَالُه المبَالَغةُ؛ وَلِهذَا جَاءَ أفعَلُ التَّفضيلِ مُشعِرًا بِمَا ذكَرنَاه.

وَثَالِثُها: أن يَـقَـعَ بَعدَ كُلِّ مُبتَدَأٍ مَعطُوفٍ بِالوَاوِ بِمَعنَى المعيَّـةِ وَقَصدِ المقَارَنَـةِ، كَقَولِكَ: (كُلُّ رَجُـلٍ وَضَيعَـتُـه)، فَـتَجِدُ مَا ذكَرنَاه مِنَ الضَّابِطِ حَاصِلًا في هذا المِثَالِ، وَالتَّقديرُ فِيـه: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَـتُـه مَقرُونَانِ، **فَحَذفُ الخَبرُ ههنَا وَاجِبٌ بِشَرطَينِ:**

أحَدُهمَا: أنَّ وَاوَ العَطفِ بِمَعنَى (مَعَ) دَالَّـةٌ عَلَى خُصُوصيَّـةِ الخَبَرِ، وَهيَ المقَارَنَـةُ، كَمَا قَدَّرنَاه.

وَثَانيهمَا: أنَّ غَيرَ الخَبَرِ، وَهوَ قَولُـنَـا: (وَضَيعَتُـه) سَادَّةٌ مَسَدَّ الخَبَرِ، قَائِمَةٌ مَقَامَه.

وَرَابعُها: تَصَدُّرُ المَبتَدَأِ المقسَمِ بِه، مِثلُ قَولِكَ: (لَعَمرُكَ لَأفعَلَنَّ)، فَقَولُـنَـا: (لَعَمرُكَ) مَرفُوعٌ عَلَى الابـتِـدَاءِ، وَخَبَـرُه مَحذُوفٌ، تَقديـرُه: لَعَمرُكَ قَسَمي، أو يَميني، أو مَا شَاكَلَـه، **وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذفُ الخَبَرِ بِاعتِبَارِ الشَّرطَينِ المَذكُورَينِ:**

أحَدُهمَا: أنَّـه لَمَّا قَالَ: (لَعَمرُكَ) عُلِمَ أنَّ ثَمَّ مُقسَمًا يُقسَمُ بِه، فَـكَانَت هذِه قَرِينَـةً

(١) بعده في الأصل: كرر عبارة: « وَ(قَائِمًا) مُنتَصِبٌ عَلَى الحَالِ مِن (زَيدٍ)، وَلَيسَ مَنصُوبًا عَلَى أنَّـه خَـبَـرُ (كَانَ) ».

تُرشِدُ إِلَيه.

وَثَانيهمَا: أنَّ غَيرَ الخَبَرِ، وَهوَ جَوَابُ القَسَمِ قَد أُقيمَ مُقَامَه.

فَهذِه هيَ الوُجُوه الَّتي يَجِبُ فيها حَذفُ الخَبرِ، فَلا يُـذكَـرُ.

التَّقريرُ الثَّاني: مَا يكُونُ حَذفُـه [ظ٨٢] عَلَى جِـهـةِ الجَوَازِ:

وَهذا كَقَولِنَا: (خَرَجتُ فَإِذَا السَّبعُ)، فَمَا هذا حَالُـه يَجُوزُ ذِكـرُ الخَبَـرِ فِـيـه، أي: فَإِذا السَّبعُ وَاقِفٌ أو حَاضِرٌ، فَلا جَرَمَ قَضَينَا بِجَوَازِ حَذفِـه دُونَ وُجُوبِـه.

وَقَد ذَهبَ بَعضُ النُّحَاةِ، إِلى أنَّ قَولَـه: (فَإِذَا السَّبعُ) هوَ الخَبَرُ وَ(إِذَا) ههنَا مكَانِـيَّـةٌ[١]، أي: فَبِالحَضرةِ السَّبعُ، وَمَا أرَى هذا القَولَ بَعيدًا مِنَ الصَّـوَابِ، وَعَلَى هذَا يَخرُجُ عَمَّا أرَادَه الشَّيخُ مِنَ التَّمَسُّكِ بِـه في حَذفِ الخَبَـرِ جَوَازًا، وَلا خَـبَـرَ هنَاكَ مَحذُوفٌ عَلَى هذَا الـتَّـأويلِ.

دَقِـيـقَـةٌ:

اعلَم أنَّـا قَد حكَينَا تَوجيه: (ضَربي زَيدًا قَائِمًا) عَلَى مَا قَرَّرَه سيبَوَيه، وَالخَليلُ[٢]، وَالمبرِّدُ[٣]، وَغَيرُهمُ مِن جُلَّةِ البَصريِّينَ عَلَى ما أورَدَه الشَّيخُ، وَهوَ أنَّ (قَائِمًا) يكُونُ مِن صِلَةِ الخَبَرِ؛ لأنَّ الأصلَ فيه عِندَ البَصريِّـيـنَ: ضَربي زَيـدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا، فَحُذِفَ (حَاصِلٌ)، كَمَا تُحذَفُ مُتعَلِّقَاتُ الظُّـرُوفِ العَامَّـةِ في خَبرِ المبتَدَأِ، وَالحَالِ، وَغَيرِ ذَلِكَ، فَبَقيَ (إِذَا كَانَ قَائِمًا)، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرفُ لِدَلالَةِ الحَالِ عَلَيه؛ لِمُنَاسَبتِه لَـه،

---

(١) هذا رأي الخوارزمي حيث يرى أن (إذا) ظرفية مكانية والتقدير عنده: فبالحضرة السبع. انظر التخمير ١/ ٢٦٨، وهو من قصده العلوي. أما ما ذهب إليه المبرد فهو في (إذ) في قَولِكَ: (بَينا زَيدٌ قَائِمٌ إذ جَاءَ عَمرو)، فالمبرد يرى أن (إذ) هنا ظرفية مكانية. انظر شرح الرضي ١/ ٢٧٢، كما نسب إليه ابن فلاح في شرح الكافية (رسالة) ١/ ٤١٢ أن (إذا) الفجائية ظرف مكان.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٢.

(٣) المقتضب ٣/ ٢٥٢.

فَبَقِيَ: (ضَربي زَيدًا قَائِمًا)، فَلا جَرمَ كَانَ الخَبَرُ مُلتزَمًا حَذفُه؛ لِمَا ذكرناه مِنَ الأمرينِ:

أحَدُهمَا: الدَّلالَـةُ عَلَى خُصُوصيَّةِ المحذُوفِ.

وَثَانيهمَا: اللَّفظُ الوَاقعُ موقعَه، وَهذَا أحَقُّ مِمَّا قَالَـه الكِسَائِـيُّ، وَالفَـرَّاءُ، وَغَيرُهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَـةِ مِن كَونِ الحَالِ مَعمُولًا لِـ(ضَربي)[1]، وَالخَبرُ مُقدَّرٌ بَعدَه، أي: ضَربي زَيدًا قَائِمًا حَاصِلٌ، وَهذَا فَاسِدٌ مِن جِهةِ اللَّفظِ وَالمعنَى:

- أمَّا اللَّفظُ فَهوَ أنَّ كُـلَّ مَوضع التُزِمَ فِيـه حَذفُ الخَبرِ فَلا بُـدَّ مِن وَاقـعٍ مَوقعَـه يَسُدُّ مَسَدَّه، وَعَلَى مَا قَالُوه فَالحَالُ تَـكُونُ مِن تَـتِمَّـةِ المبتَدأِ وَمَعمُولًا لَـه؛ فَلأجلِ هذا لَم يَقَع في مَوضعِ الخَبَـرِ لَفظٌ يَـقُومُ مَـقَـامَـه.

- وَأمَّا مِن جِهةِ المعنَى فَلِأنَّ المفهومَ مِن: (ضَربي زَيدًا قَائِمًا) أنَّ كُلَّ ضَربٍ مَبنيٌّ عَلَى زَيدٍ، فَإنَّـه عَلَى جِهةِ الإطلاقِ مِن غَيرِ تَقييـدٍ، مِن جِهةِ أنَّ الحَالَ قَيدٌ للحُصُولِ عَلَى رَأيِ البَصريِّينَ، وَهيَ عَلَى قَولِ الكُوفيِّينَ قَيدٌ للضَّربِ، وَالمقصُودُ هوَ إطلاقُ الضَّربِ، وَإبطَالُ تَقييدِه، وَهذَا إنَّمَا يَتِمُّ عَلَى رَأيِ البَصريِّينَ لَمَّا كَانَ الحَالُ مِن [و٨٣] تَتِمَّةِ الخَبَرِ غَيرَ مُتعلِّقٍ بِالمبتَدَأِ؛ فَلِهذا كَانَ الضَّربُ عَلَى جِهةِ الإطلاقِ مِن غَير قَيدٍ.

فَـأمَّا إذَا جَعلنَا (قَائِمًا) مِن تَـتِـمَّـةِ الضَّربِ فَـإنَّـه يَـكُونُ قَيدًا لَـه، فَـلا يَـكُونُ مُطلَقًا، فَهوَ عَلَى رَأيِ البَصريِّينَ عَامٌّ غَيرُ مُـقيَّـدٍ، وَهوَ المقصُودُ، وَعَلَى رَأيِ الكُوفِـيِّينَ مُـقَـيَّـدٌ بِالحَالِ مَخصُوصًا، وَهوَ خِلافُ المقصُودِ.

فَـأمَّا مَن قَالَ مِنَ النُّحَاةِ[2] إنَّ: (ضَربي زَيدًا قَائِمًا) في مَعنَى: ضَرَبتُ زَيدًا قَائِمًا،

---

(١) انظر مذهب الكوفيين في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ١/ ٤١٨، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧٧، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٨٣٦.

(٢) هذا رأي ابن درستويه كما في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ١/ ٤١٨، وشرح الرضي ١/ ٢٧٧، وتبعه ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٣، يقول: « فإن قيل: فما تصنع بقولهم: ضربي زيدًا قائمًا، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتمم الكلام على ما قبلها. قيل: هذا وشبهه مقدر بالتمام لأن ضربي زيدًا في معنى ضربت زيدًا ».

فَهوَ خَطَأٌ؛ لأنَّه لَو كَانَ في مَعنَى الفعلِ لَوَجَبَ الحُكمُ عَلَيـه بِالبِنَاءِ كَـأسمَاءِ الأفعَالِ، فَيبطُلُ مَا توَهَّمَه.

الحُكمُ الثَّاني: مَا يَكُونُ حَذفُه عَلَى جِهةِ الجَوَازِ مِنَ العَائِدِ مِنَ الجُملَةِ:

قَالَ الشَّيخُ: (**وَقَد يُحذَفُ إذَا كَانَ مَعلُومًا**) يَعني العَائِدَ، وَهوَ عَلَى جِهةِ القِلَّةِ؛ وَلِهذا أتَى بِـ(قَد)، وَأدخَلَها عَلَى الفعلِ المضَارعِ، وَهوَ أمَارَةُ القِلَّةِ.

اعلَم أنَّ الجُملَةَ إذَا وَقَعَت خَبرًا عَنِ المبتَـدَأِ فَـلَيسَ يَخلُو حَالُها: إمَّا أن تَـكُونَ هيَ نَفسَ المبتَدأِ، أو تَـكُونَ أجنَبِيَّـةً عَنه، فَإن كَانَت نَفسَه لَم تفتَقِر إلَى عَائِـدٍ يَربِطُ بَينَهمَا؛ لأنَّ الشَّيءَ لا يَحتَاجُ إلى رَابِطٍ بَينَـه وَبَينَ نَفسِه.

وَهذا نَحوُ ضَميـرِ الشَّأنِ وَالقِصَّةِ في مِثلِ: (هوَ زَيدٌ قَائِمٌ)، وَ(هيَ أمَةُ اللَّه قَائِمَةٌ)، وَتُـنَـزَّلُ الجُملَـةُ مَنزِلَـةَ خَبَرِ المبتَـدَأِ إذَا كَانَ جَامِدًا.

وَمِثلُ قَولِه تعَالى: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ﴾ [يونس: ١٠]، وَقَولِه: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠]، وَقَولِه صَلَّى اللَّه عَلَيه: « إنَّ أفضَلَ مَا قُلتُـه وَقَالَـه الأنبِيَـاءُ قَبلي في هذَا اليَومِ: لا إلَه إلَّا اللَّه وَحدَه لا شَرِيكَ لَه »[١].

فَهذِه الجُمَلُ لا تَحتَاجُ إلى رَابِطٍ يَربِطُ بَينَها وَبَينَ المبتَدأِ لَمَّا كَانَت نَفسَه.

وَإن كَانَت الجُملَـةُ أجنَبِيَّـةً عَنِ المبتَدأِ فَلا بُدَّ فيها مِن رَابِطٍ، ثُمَّ إنَّ ذَلِكَ الرَّابِطَ قَد يكُونُ ضَميرًا، وَقَد يكُونُ مَا يَـقُومُ مَقَامَه، فَالَّذي يَـقُومُ مَـقَـامَـه، كاللَّامِ في نَحوِ: (نعمَ الرَّجُلُ زَيـدٌ)؛ لأنَّ اللَّامَ للمعهودِ[٢] الذِّهنِـيِّ؛ فَلأجلِ هذا كَانَت سَادَّةً مَسَدَّ الضَّميـرِ، كَمَا سَنُـوَضِّحُه؛ وَلِهذَا نَـبَّـه الشَّيخُ عَلَى ذَلِكَ بِقَولِه: [ظ٨٣] (**وَلا تَخلُو الجُملَـةُ مِن عَائِـدٍ**)، وَلَم يَقُل مِن ضَميـرٍ، ثُمَّ لا يَخلُو حَالُ ذَلِكَ الضَّميرِ إمَّا أن

---

(١) ورد الحديث بهذا اللفظ في شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/ ١٨ حديث رقم (٢٦٩١)، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي ٢/ ٧٠ برقم (٦٦٥).

(٢) في الأصل: (المعهود) وكذا يقتضي السياق.

يَكُونَ مَرفُوعًا، أو مَنصُوبًا، أو مَجرُورًا، **فَهذِه وُجوهٌ ثَلاثَةٌ:**

أوَّلُها: أن يكُونَ مَرفُوعًا، وَمَتَى كَانَ مَرفُوعًا فَإنَّه لا يَجُوزُ حَذفُه؛ لأنَّه إن كَانَ مُتَّصِلًا بِفعلِه فَلا وَجه لحَذفِه؛ لِكَونِه فَاعِلًا، وَإن كَانَ مُنفَصِلًا فَجَوازُ حَذفِه إنَّما كَانَ مِن أجلِ كَونِه مُبتَدأً، لا مِن جِهةِ كَونِه عائِدًا، فَإذَن العَائِدُ المرفُوعُ لا مَسَاغَ لحَذفِه.

وَثانيها: أن يكُونَ مَجرُورًا، فَإن كَانَ مَجرُورًا بِالإضَافَةِ لَم يَجُز حَذفُه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أبُوه مُنطَلِقٌ)؛ لأنَّه لَم يَجُز فيه اتِّسَاعٌ، وَإن كَانَ مَجرُورًا بحَرفِ جَرٍّ جَازَ حَذفُه مَع مَجرُورِه، كَقَولِه تعَالَى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، أي: مِنه.

وَمِنه قَولُهم: (البُرُّ الكُرُّ بِستِّينَ)، أي: مِنه، والكُرُّ[١] مُبتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(بِستِّينَ) خَبَرٌ عَنِ (الكُرِّ)، وَالجُملةُ الابتِدَائِيَّةُ في مَوضعِ رَفعٍ؛ لأنَّه خَبرُ المبتَدأِ الَّذي هوَ (البُرُّ)، وَلَيسَ فيها ضَميرٌ يَرجعُ إلى المبتَدَأ، وَلَكِنَّه مُقَدَّرٌ لِوُجُودِ القَرينَةِ الدَّالَّةِ عَلَيه؛ لأنَّه لَمَّا جَرَى ذِكرُ (البُرِّ)، ثُمَّ ذُكِرَ أنَّ (الكُرَّ) (بِستِّينَ) عُلِمَ أنَّ (الكُرَّ) الَّذي هوَ (بِستِّينَ) مِنَ البُرِّ. وَقَولُه: (مِنه) حَالٌ مِنَ الضَّميرِ في قَولِه: (بِستِّينَ)، ولا يُقَدَّرُ إلَّا مُؤَخَّرًا عَنه؛ لأنَّ عَامِلَ الحَالِ مَعنَوِيٌّ، فَلا يَكُونُ إلَّا بَعدَه.

وَقَولُه: (السَّمنُ مَنوَانِ بِدِرهمٍ)، أي: مَنوَانِ مِنه بِدِرهمٍ، فقَولُه: (مِنه) في مَوضعِ الصِّفَةِ لِـ(مَنوَانِ)، صِفَةٌ للنَّكِرَةِ، وَهيَ (مَنوَانِ).

وَثَالِثُها: أن يكُونَ مَنصُوبًا عَلَى المفعُولِيَّةِ فَلَيسَ يَخلُو حَالُ المبتَدأِ إمَّا أن يكُونَ عَامًّا شَامِلًا أو خَاصًّا، فَإن كَانَ عَلَى جِهةِ الشُّمُولِ جَازَ حَذفُه، كَما وَرَدَ في قِرَاءَةِ ابنِ عَامِرٍ: ﴿ وكُلٌّ ﴾ بِالرَّفعِ[٢] ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [النساء: ٩٥][٣]، أي: وَعَدَه، وَأنشَدَ

---

(١) في الأصل: (أو الكر) وكذا يقتضي السياق.

(٢) قرأ الجمهور بالنصب، أما قراءة ابن عامر فبالرفع في (كل) انظر السبعة في القراءات ٦٢٥، والحجة للفارسي ٦/ ٢٦٦، وحجة القراءات ٦٩٨.

(٣) وانظر الحديد: ١٠.

سيبَوَيه[١] لأبي النَّجم:

٢٦ - قَـد أصبَحَـت أمُّ الخِيَـارِ تَـدَّعِـي عَـلَـيَّ ذَنـبًـا كُـلُّـه لَـم أصنَـعِ[٢]

فَرَفَع كُلًّا عَلَى الابتِدَاءِ.

وَإن كَانَ عَلَى جِهةِ الخُصُوصِ جَازَ حَذفُه بِاتِّفَاقٍ مِنَ النُّحَاةِ؛ لِكَونِه فَضلَةً في الكَلامِ، وَإِذَا حُذِفَ فَهل يَبقَى المبتَدأُ [و٨٤] عَلَى مَا كَانَ عَلَيه مِنَ الابتِدَاءِ؟ وَهذا هوَ رَأيُ سيبَوَيه، وَالمبَرِّدِ، وَغَيرِه مِن جُلَّةِ البَصريِّينَ[٣]، وَحُجَّتُهم قِرَاءَةُ مَن قَرَأَ مِنَ السَّلَفِ: ﴿أَفَحُكمُ الجَاهِلِيَّةِ يَبغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بِالرَّفعِ[٤]، وَأنشَدَ أبو بَكرِ بنُ الأنبَارِيِّ[٥]:

---

(١) سيبويه ١/ ٨٥، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٦.

(٢) هذا من الرَّجز، وهما لأبي النَّجم في ديوانه ١٥٠، وانظر سيبويه ١/ ٨٥، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٦، ومجاز القرآن ٢/ ٨٤، والمحتسب ١/ ٢١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٠٢، وإصلاح الخلل ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٦، والتخمير ١/ ٣٥١. والرجز لجرير بن عطيّة في المحرر الوجيز ٥/ ٢٦٠، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٤٠،٢٤٢، والإغفال ٢/ ٣١٤، ٥٣٨، وإيضاح الشعر للفارسي ٥٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٧٢، وشرح الرَّضي ١/ ٢٣٩، ٤٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٢، ٣٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٨٤٦، والبديع في علم العربية ١/ ٨١، والارتشاف ٤/ ١٩٥٦، والهمع ١/ ٣٧٠.

(٣) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون لا يجيزون حذف العائد إن لم يكن المبتدأ عامًّا ويجب نصبه، والبصريون يجيزون الحذف في الاختيار، ويرونه ضعيفًا. انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٧، والتذييل ٤/ ٤٠، والمساعد ١/ ٢٣٥، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٨٧.

(٤) هذه قراءة السلمي ويحيى بن وثاب في مختصر ابن خالويه ٣٩، وانظر: المحتسب ١/ ١٦.

(٥) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباريِّ النحويِّ على مذهب الكوفيين، الإمام المشهور كان أحفظ زمانه، يقال إنه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرًا بأسنادها، وقيل: كان أبو بكر بن الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شواهد في القرآن، وله التصانيف المفيدة في النحو واللغة: منها كتاب الزاهر في اللغة، وهاءات القرآن، والأمالي، وغريب الحديث، خمس وأربعون ألف ورقة، وخلق الإنسان،=

٢٧ - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أصحَابُه بِالحِقِّ لا يُحْمَدُ بِالبَاطِلِ[(١)]

أي: يَحمَدُه أصحَابُه، فَرَفَعَه بَعدَ حَذفِ العَائِدِ.

وَثَانيهِمَا: أنَّه لا يَبقَى مَرفُوعًا، وَيَجِبُ نَصبُه، وَهذَ هوَ رَأيُ الكِسَائِيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَغَيرِهمَا مِن أهلِ الكُوفَةِ، وَحُجَّتُهم عَلَى هذَا هوَ أنَّه إذَا خَلا الفعلُ عَنِ الضَّميرِ قَويَ أمرُه؛ فَلِهذا وَجَبَ نَصبُه لِقُوَّةِ اقتِضَائِه لَه.

الحُكمُ الثَّالِثُ: التَّعَدُّدُ في الخَبَرِ:

قَالَ الشَّيخُ: (**وَقَد يَتعَدَّدُ الخَبَرُ**)، يُشيرُ بِذَلِكَ إلى قِلَّتِه، وَإِنَّمَا جَازَ تعَدُّدُه؛ لأنَّ الغَرَضَ بِالخَبَرِ هوَ حُصُولُ الفَائِدَةِ، وَقَد يكُونُ للشَّيءِ فَوَائِدُ كَثيرَةٌ، وَهذَا كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ لابِسٌ)، ونَحوِ قَولِه تَعالَى: ﴿ **وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾ [البروج: ١٤-١٦]، فَهذِه كُلُّها أخبَارٌ وَرَدَت مُتعَدِّدةً لِهذِه الفَوَائِدِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: (**وَمَا وَقَعَ ظَرفًا فَالأكثَرُ تَقديرُه بِالجُملَةِ**)، يُشيرُ بِذَلِكَ إلى أنَّ فِيه خِلافًا بَينَ النُّحَاةِ، فَبَعضُهم يَرَى تَقديرَ المفرَدِ؛ لأنَّه هوَ الأصلُ؛ فَلِهذا كَانَ أولَى، وَذَهبَ بَعضُهم إلى أنَّ الأولَى هوَ تَقديرُ الجُملَةِ[(٢)]، وَهوَ مَذهبُ

= وخلق الفرس وغير ذلك، مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة ٢١٢ - ٢١٣، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧٤.

(١) البيت من السريع، وهو للأسود بن يعفر في شرح أبيات المغني ٦/ ٤٨، ٧/ ٢٨٠. وبلا نسبة في جمل الخليل ٦٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٣، والتذييل ٤/ ٤٠، ومغني اللبيب ٧٩٦، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٨٧.

(٢) تقدم الكلام عن الخلاف في هذه المسألة، والخلاف في تقدير المفرد أو تقدير الجملة هو خلاف بين البصريين، أما الكوفيون فالظرف عندهم منصوب بالمخالفة. قال ابن عقيل في شرحه على الألفية ١/ ٢١١: « واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كلًّا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا لسيبويه. وقيل إنهما من قبيل الجملة وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضًا. وقيل يجوز=

الشَّيخ[١]، وَرَجَّحه بِقَولِهم: (جَاءَنِي الَّذي في الدَّارِ)، وَمَا هذَا حَالُـه فَهوَ في مَوضعِ الـجُملَـةِ وُجُوبًا؛ لأنَّـه وَقَعَ صِلَـةً للَّذي، فَـهـكَذَا في غَيـرِه مِن سَائِـرِ المَوَاضعِ يَـكُونُ حَالُـه مَا ذكَرنَاه في تَقديـرِ الجُملَـةِ.

وَبِتَمَامِـه يَـتِـمُّ الكَلامُ عَلَى المبتَـدَأِ وَالخَـبَـرِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المسألَةُ الأُولَى:

حكَاها الموصِليُّ عَنِ البَارِقيِّ[٢]، [وهي][٣] نِصفُ بَيتٍ[٤]:

٢٨ - لَـيـسَ يَـخـفَـى مَـا حَـلَّ بِـنَـا أَنَـا أنـتَ الـقَـاتِـلِـي أنـتَ أَنَـا[٥]

= أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرًا ونحوه وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير استقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف ناوين معنى كائن أو استقر. وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلًّا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات » وانظر الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٧، والهمع ١/ ٣٧٥.

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٦٢.

(٢) ذكر ابن الخباز في الغرة (و٢) أنَّ البارقي أنشده في شرح اللمع، وكذلك ابن إياز في قواعد المطارحة ٣٤٠، ولم نعثر على هذا العَلَم ضمن النحويين وشرَّاح اللمع، ولعلَّه الفارقي فله شرحٌ على اللمع، وجاء في تذكرة النحاة ٥٩٥ أنه « البارقي » أيضًا.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٧٢و.

(٥) البيت من الرمل وهو في الغرة (و٧٢):

كَـيـفَ يَـخـفَـى عَـنـكَ مَـا حَـلَّ بِـنـا أَنَـا أنـتَ الـضَّـارِبِـي أنـتَ أنـا

وهو من ألغاز النحاة، وقد ورد في قواعد المطارحة٣٤٠، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ١/ ٣٧٠، وشرح الرضي ٣/ ٢٨، وسفر السعادة ٢/ ٧١٩، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٨٣٧، والصفوة الصفية ١/ ٨١٤، والخزانة ٦/ ٧٢، بلا نسبة، وهو في المقاصد الشافية ٦/ ٢٣٧ من إنشاد =

وَبَيَـانُها(١) [ظ٨٤] أنَّ (أنَا) مُبتَدأٌ أوَّلُ، وَ(أنتَ) مُبتَدأٌ ثَانٍ(٢)، وَالألِفُ وَاللَّامُ لِـ(أنَا)، وَ(قَاتِلي) فعلٌ لِـ(أنتَ) الأوَّلِ، فقَد جَرَى اسمُ الفَاعِلِ صِلَـةً عَلَى الألِفِ وَاللَّامِ الَّتي هيَ (أنَا)، فَبرزَ ضَميرُه لَمَّا جَرَى صِلةً لِغَيرِ مَن هوَ لَه، وَهوَ (أنتَ)، فَـ(أنتَ) مُرتَفعٌ بِـ(قَاتِلي) عَلَى الفَاعِليَّةِ، وَ(أنَا) خَبرٌ للألِفِ وَاللَّامِ، وَهيَ وَمَا بَعدَها خَبرٌ عَن (أنتَ) الأوَّلِ، وَهوَ وَمَا بَعدَه خَبرٌ عَن (أنَا) الأوَّلِ، وَالعَائِد إلى (أنَا) الأوَّلِ (أنَا) الثَّاني، وَالعَائِدُ إلى (أنتَ) الأوَّلِ (أنتَ) الثَّاني، وَاليَاءُ في (قَاتِلي) عَائِدَةٌ عَلَى الألِفِ وَاللَّامِ، وَمَوضعُ (أنتَ) الثَّاني وَمَا بَعدَه رَفعٌ؛ لأنَّـه خَبَرُ المبتَدَأِ الأوَّلِ، وَمَوضعُ الألِفِ وَاللَّامِ وَمَا بَعدَها رَفعٌ؛ لأنَّـه خَبرُ المبتَدَأِ الثَّانِـي، وَ(أنتَ) فَاعِلُ قَاتِلي، وَ(أنَا) خَبرٌ عَنِ اللَّامِ.

المسألَة الثَّانيَة:

إذا قُلتَ: (زَيدٌ أكرَمتُه)، فَـ(زَيدٌ) يَجُوزُ فيه وَجهانِ: النَّصبُ عَلَى إضمَارِ فعلٍ يُفَسِّرُه الفعلُ الموجُودُ، كَمَا سَنُـقَـرِّرُه في الاشتِغَالِ بِالضَّميرِ، ويَجُوزُ رَفعُه.

وَإذا رُفعَ فَهذَا الكَلامُ يَشتَمِلُ عَلَى جُملَـتَينِ: كُبـرَى وصُغرَى، فَالجُملَـةُ الفعلِـيَّـةُ صُغـرَى؛ لأنَّها(٣) جُـزءٌ مِـنَ الجُملَـةِ، وَهيَ وَاقعَةٌ خَـبَـرَ المبتَدَأِ، وَلَها مَوضعٌ مِنَ الإعرَابِ، وَهوَ الرَّفعُ عَلَى الخَبَريَّـةِ، وَالجُملَـةُ الكُبرَى هيَ جُملَـةٌ ابـتِـدَائِـيَّـةٌ، وَلا مَوضعَ لَها مِنَ الإعرَابِ؛ لأنَّها وَقَعَت مُصَدَّرَةً في أوَّلِ الكَلامِ؛ فَلِهذا لَم تَـكُن مَعمُولَـةً لِغَيرِها، فَـبَـطَـل إعرَابُها.

وَهذا مِن بَـديعِ الإعـرَابِ أن تَـكُونَ الجُملَـةُ الكُبرَى لا إعـرابَ لَها مَعَ تَضَمُّنِها للصُّغرَى، وَالصُّغرَى لَها مَوضعٌ مِنَ الإعرَابِ.

= أبي بكـر بن شقير، وهو للفارقي في تذكرة النحاة ٥٩٥، ولعله تحريف.

(١) انظر هذا البيان والتفصيل في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط (و٧٢)، وقواعد المطارحة ٣٤٠، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٨٣٨.

(٢) في الأصل: (ثاني). (٣) في الأصل: (لأنه).

المسألةُ الثَّالثةُ:

إذَا قُلتَ: (في الدَّارِ زَيدٌ)، فـ(زَيدٌ) مَرفُوعٌ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ بِالظَّرفِ عَلَى رَأيِ الكِسَائيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَغيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[١]، وَمَحكيٌّ عَنِ المبرِّدِ أبي العَبَّاسِ مِنَ البَصريِّينَ[٢]، وَعَنِ الأخفَشِ في أحَدِ قَولَيه[٣]. وَالَّذي ذَهبَ إلَيه سيبَوَيه، وَالخَليلُ، وَالمازنيُّ، وَغَيرُهم[٤] مِن نُحَاةِ البَصرَةِ[٥] أنَّه مَرفُوعٌ عَلَى الابتِدَاءِ لا غَيرُ.

ثُمَّ اتَّفقُوا[٦] عَلَى أنَّ الظَّرفَ إذَا وَقَعَ مُعتَمِدًا عَلَى الفَاعِلِيَّةِ للظَّرفِ؛ لِكَونِه قَد اعتَمدَ عَلَى كَونِه صِفَةً[٧] لِمَوصُوفٍ، أو حَالًا لِذي حَالٍ، أو كَانَ مُعتَمِدًا عَلَى همزَةِ [و٨٥] الاستِفهامِ، كقَولِه تعَالَى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وَقَولِه تعَالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [البقرة: ١٩] فَاتَّفَقَ الكُلُّ عَلَى رَفعِ الظُّلُمَاتِ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ للظَّرفِ؛ لِكَونِه[٨] قَد اعتَمدَ عَلَى كَونِه صِفَةً لِـ(صَيِّبٍ). أو عَلَى حَرفِ النَّفي، كَقَولِكَ: (مَا في الدَّارِ أحَدٌ)، فَإنَّه يكُونُ الاسمُ مَرفُوعًا عَلَى الفَاعِلِيَّةِ لا مَحَالَةَ، وَتَقريرُ الحُجَجِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ المذهبَينِ مَذكُورٌ فِي مَوضعِه.

وَلنَكتَفِ بِهذَا القَدرِ مِنَ المسَائِلِ، فَفِيه غُنيَةٌ.

---

(١) انظر مذهب الكوفيين في ابن يعيش ٢/ ٥٧، وأسرار العربية ٨١، والإنصاف ١/ ٥١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٣٣، والمغني لابن فلاح ٢/ ٣٢٧.

(٢) انظر المقتضب ٤/ ٣٢٩، والإنصاف ١/ ٥١.

(٣) انظر رأي الأخفش في الإنصاف ١/ ٥١، وأسرار العربية٨١، والمغني لابن فلاح ٢/ ٣٢٧.

(٤) في الأصل: (وغيرهما).

(٥) انظر مذهب البصريين في الإنصاف ١/ ٥١، والتبيين ٢٣٣، وانظر سيبويه ٢/ ١٢٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤١٤.

(٦) انظر هذا الاتفاق في المغني لابن فلاح ٢/ ٣٢٥-٣٢٦، وشرح الرضي ١/ ٢٤٧.

(٧) بعده في الأصل عبارة مضطربة: (لصيب إلى أن كَانَ خَبرَ مُبتَدأٍ، وكَانَ في مَوضعِ الصفة). وجزء من هذه العبارة سيأتي لاحقًا.

(٨) في الأصل: (ولكونه).

[خَبَرُ (إِنَّ) وَأخَوَاتِها]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **خَبرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِها: هوَ المُسنَدُ بَعدَ دُخُولِ هذِه الحُرُوفِ، مِثلُ: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، وَأمرُه كَأمرِ خَبَرِ المبتَدَأِ إِلَّا في تَقديمِه، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرفًا** ».

قَالَ الإِمَامُ ﷺ: بَـدَأ الشَّيخُ بِذِكرِ تَعرِيفِه بِقَولِـه: (**هوَ المسنَـدُ بَعدَ دُخُولِ إِنَّ**)، فَقَولُـه: (**هوَ المسنَدُ**) يَندَرِجُ فِيـه خَبَـرُ المبتَدأ، وَخَبرُ (إِنَّ)، وَخَبَـرُ (مَا)، وَخبرُ (لَيسَ)؛ لأنَّ مَا هذا حَالُـه مُسنَدٌ؛ لأنَّـه في الأصلِ خَبَـرُ المبتَدَأِ. وَقَولُـه: (**بَعدَ دُخُولِها**) يَفصِلُـه عَن هذِه الأمُورِ كُلِّها؛ لأنَّـه هوَ الَّذي وَقَعَ بِه التَّميِيزُ؛ لإِضَافَتِـه إِلَيها. قَولُه: (**وَأمرُه عَلَى نَحوِ خَبرِ المبتَدأِ**) يَعني في أقسَامِه، وَشَرَائِطِـه، وَأحكَامِه، فَـهـذِه تَقريـرَاتٌ ثَلاثَـةٌ نُـفَصِّلُـهـا بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعَالى:

التَّقرِيرُ الأوَّلُ: في أقسَامِه

نُرِيدُ أنَّـه مُنقَسِمٌ بِاعتِبَارِ ذَاتِه إِلى: مُفرَدٍ وَجُملَةٍ.

- فَالمفرَدُ في نَفسِه يَنقَسِمُ إِلى: جَامِدٍ وَمُشتَـقٍّ.
- وَالجُملةُ في نَفسِها مُنقَسِمَةٌ إِلى: اسمِيَّـةٍ وَفعلِـيَّـةٍ.

وَالفعليَّـةُ مُنقَسِمَةٌ إِلى: شَرطِـيَّـةٍ وَغَيرِ شَرطِـيَّـةٍ.

فَـأمَّا الظَّرفِـيَّـةُ فَـيُمكِنُ اندِرَاجُها تَحتَ المفرَدِ، وَيُمكِنُ اندِرَاجُها تَحتَ الجُملَةِ عَلَى حَدِّ مَا ذَكَرنَا مِنَ الخِلافِ في تَعلُّقِ الظَّرفِ بَينَ النُّحَاةِ، وَقَد سَبَقَ تَقرِيرُه، فَأغنَى عَنِ الإِعَادَةِ.

وَهلُمَّ جَرًّا إِلى سَائرِ التَّقسِيمَاتِ الَّتي أسلَفنَاها في خَبَرِ المبتَدأِ.

* * *

التَّقريرُ الثَّاني: في ذِكرِ شَرَائِطِه

وَنُريدُ بالشَّرَائِطِ أنَّـه إذا كَانَ جُملةً فَلا بُدَّ مِن كَونِها خَبَرِيَّـةً، كَمَا في خَبَرِ المبتَدَأ، وَإِذَا كَانَت خَبَرِيَّـةً فَلا بُـدَّ فيها مِن ضَميرٍ يَربطُ بَينَها وَبَينَ الاسمِ؛ لِكَونِها أجنَبِيَّةً عَنه، ثُمَّ يَجُوزُ حَذفُـه، كَمَا يَجُوزُ حَذفُ الرَّابِطِ مِن خَبَرِ [ظ٨٥] المبتَدَأِ مَنصُوبًا كَانَ أو مَجرُورًا، فَـأَمَّا المرفُوعُ فَلا وَجه لحَذفِه، كَمَا مَرَّ بيانُـه؛ لِكَونِه مُعتَمَدًا في الحَديثِ.

وَأنَّـه إذا كَانَ مُفرَدًا، وكَانَ هوَ الأوَّلَ فَلا يَحتَاجُ إلى عَائِدٍ، كَقَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا أخُوكَ)، وَ(إِنَّ بِشرًا غُلامُكَ)، وَإِن كَانَ مُشتَقًّا فَلا بُـدَّ مِن عَودِ الضَّميرِ إِلَيه في مِثلِ قَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا صَاحِبُكَ)، وَ(إِنَّ عَمرًا مُكرِمٌ) إلى غَيرِ ذلِكَ مِنَ الأوصَافِ الاشتِقَاقِيَّـةِ.

وَإِن كَانَ الخَبرُ جُملةً للشَّأنِ وَالقِصَّةِ فَإِنَّها لا تَفتَقِرُ إِلَى ضَميرٍ؛ لِأَنَّها في الحَقيقَةِ هيَ الأوَّلُ، كَقَولِكَ: (إِنَّه زَيدٌ قَائِمٌ)، وَ(إِنَّه أمَةُ اللَّه قَائِمَةٌ)، قَالَ تَعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الحج: ٤٦]، وَإِن كانَ غَيرَها فَلا بُـدَّ مِنَ الضَّميرِ لِيَـربِطَ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ أبُـوه مُنطَـلِـقٌ).

* * *

التَّقريرُ الثَّالِثُ: في ذِكرِ أحكَامِه

فَمِنها: جَوَازُ حَذفِه، كَمَا جَازَ حَذفُ خَبَرِ المبتدَأ؛

إِمَّا عَلَى جِهةِ الجَوَازِ، كَقَولِ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيـزِ لِرَجُلٍ مَتَّ إِلَيـه بِقَرَابَـةٍ، فَقَالَ: « إِنَّ ذَاكَ »، ثُمَّ ذكَـرَ لَـه حَاجَتَـه، فَقَالَ لَـه: « لَعَلَّ ذَاكَ »(١)، أي: فَإِنَّ ذَاكَ مُصدَّقٌ، وَلَعَلَّ مَطلُوبَـكَ حَاصِلٌ، وكَقَولِ مَن يَقُولُ: (هل لَكُم أحَدٌ؛ إِنَّ النَّاسَ عَلَيكُم؟، فَتَـقُولُ: إِنَّ فُلانًا وَفُلانًا)، أي: لَنا.

---

(١) انظر قول عمر بن عبد العزيز في غريب الحديث لابن سلام ٢/ ٢٧١-٢٧٢، والبيان والتبيين ١/ ٣٥٠، والفائق ١/ ٦٢، والمفصل ٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥.

وَإِمَّا عَلَى جِهةِ الوُجُوبِ لِسَدِّ غَيرِه مَسَدَّه، كمَا كَانَ في خَبَرِ المبتَدَأِ، كَقَولِكَ: (إِنَّ ضَربي زَيدًا قَائِمًا)، وَ(إِنَّ أكثَرَ شُربي السَّويقَ مَلتُوتًا)؛ لِسَدِّ الحَالِ مَسَدَّ الخَبرِ، وَحكَى سيبَوَيـه: (إِنَّكَ مَا وَخيرًا)[1]، فَكَانَتِ الوَاوُ بِمَعنَى (مَعَ) سَادَّةً مَسَدَّ الخَبَرِ، كَمَا كَانَ في نَحوِ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضيعَتُـه)، وَحكَى الكِسَائيُّ: (إِنَّ كُلَّ ثوبٍ لَوَ ثَمَنُه)[2]، فَأدخَلَ اللَّامَ عَلَى الـوَاوِ الـدَّالَّةِ عَلَى المَعِيَّـةِ.

وَمِنها: **جَوازُ تَعريفِ الخَبَرِ**، كَمَا جَازَ ذَلِكَ في المبتَدَأِ، فكَما[3] جَازَ: (زَيدٌ القَائِمُ) يَجُوزُ: (إِنَّ زَيدًا القَائِمُ)، وَ(صَاحِبُكَ)، وَ(رَاكِبُ الأدهمِ) إِلى غَيرِ ذلِكَ مِن أنوَاعِ التَّعريفَاتِ.

وَمِنها: **جَوازُ تَعَدُّدِ الخَبَرِ**، كَقَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ، ضَاحِكٌ، خَارِجٌ).

وَتَجري فِيـه أحكَامُ الخَبَرِ في المبتَدَأ مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ، وَلا يُفَارِقُـه إِلَّا في أَنَّـه لا يَجُوزُ تَقديمُه، فَيَجُوزُ أن تقُولَ: (قَائِمٌ زَيدٌ)، وَلا يَجُوزُ أن تقُولَ: (إِنَّ قَائِمٌ زَيدًا)، وَسِرُّ ذَلِكَ هو أَنَّهم أَرَادُوا التَّفرقةَ بَينَ الفعلِ وَالحَرفِ في العَمَلِ، فَأَجَازُوا التَّصرُّفَ للأفعَالِ في مَعمُولاتِـها، بِخِلافِ الحُرُوفِ، فَالتزَمُوا في العَمَلِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً مِن غَيرِ تَصَرُّفٍ، أو قَصَدُوا [و٨٦] أن يكُونَ عَمَلُها عَمَلَ الفعلِ الفَرعيِّ مِن تَقديمِ مَنصُوبِه عَلَى مَرفُوعِه إِلّا إِذا كَانَ الخَبَـرُ ظَرفًا أو جَارًّا ومَجرُورًا، فَجَوَّزُوا ذَلِكَ، كَقَولِكَ: (إِنَّ عِندكَ زَيدًا)، وَ(إِنَّ في الدَّارِ عَمرًا)، وَسِرُّ ذَلِكَ هوَ مَا كَانَ مِن اتِّسَاعِهم في الـظُّرُوفِ، وَالحُرُوفُ بِمَنزِلَتِها في ذلِكَ، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٢.

(٢) انظر رواية الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٦، والمساعد ١/ ٣٢٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥٤.

(٣) في الأصل: (لما).

وَاعلَم أنَّه [لا خِلافَ][1] بينَ النُّحاةِ البَصريَّةِ وَالكُوفِيَّـةِ في أنَّ هذِه الأحرُفَ عَامِلةٌ في أسمَائِها النَّصبَ بِمُشَابَهةِ الأفعَالِ، مِن جِهةِ بِنَائِها عَلَى الفَتحِ، وَمِن جِهةِ دُخُولِ نُونِ الوِقَايَةِ عَلَيها، وَمِن جِهةِ تَخصُّصِها بالأسمَاءِ، إلى غَيرِ ذلِكَ مِن وُجُوه المشَابَهةِ.

وَإِنَّمَا الخِلافُ في ارتفَاعِ خَبَرِها بِأيِّ شَيءٍ يكُونُ؟[2] فَالَّذي ذَهبَ إِلَيه الكِسَائيُّ، وَالفَرَّاءُ، وَغيرُهمَا مِن نُحاةِ الكُوفَةِ أنَّها غيرُ عَامِلَةٍ فيه، وَأنَّ رَفعَه إِنَّمَا كَانَ بِبَقَائِه عَلَى الأصلِ مِن كَونِه خَبرَ المبتَدَأِ؛ لأنَّها لَمَّا عَمِلَت بِالمشَابَهةِ قَصُرَت عَن تأثيرِها في الخَبَرِ.

وَالَّذي عَلَيه نُحَاةُ البَصرَةِ كَالخَليلِ، وَسيبَوَيه، وَالمبَرِّدِ، وَالمازِنيِّ، وَغيرِهم، أنَّها مُـؤَثِّـرَةٌ في الجُزأينِ، مِن جِهةِ أنَّ الاقتِضَاءَ كَانَ وَاحِدًا بِالمشَابَهةِ بِالفعلِ المتعَدّي؛ فَلِهذَا أثَّـرَت فيهمَا جَميعًا كَالفعلِ المتَعدّي الَّذي شُبِّهت بِه، وَهذا هوَ المختَارُ؛ لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلأنَّـه لَو جَـازَ مَـا قَالُوه لَجَازَ أن يُقَالَ: إِنَّ اسمَ كَانَ مَرفُوعٌ[3] عَلَى أنَّـه مُبتَدأٌ، كَمَا جَازَ رَفعُ خَبَرِ (إِنَّ) عَلَى أنَّـه خَبَـرُ مُبتَدَإٍ، وَلا قَائِلَ بِـه.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ مِن أصلِهم أنَّ الخَبَرَ يَرتَفعُ بِالمبتَدَإِ، وَههنَا قَد بَطَلَ كَونُـه مُبتَدَأً بِتأثِـيرِ (إِنَّ) فيه، فَلا يَجُوزُ أن يكُونَ رَافعًا للخَبَرِ؛ لأنَّـه إِنَّمَا يَرتَفعُ الخَبرُ بِشَرطِ كَونِه مُبتَدَأً، وَقَد بَطَلَ، فيَلزَمُ أن يكُونَ خَبرُ (إِنَّ) مَرفُوعًا، وَلا رَافعَ لَه، لَفظيًّا وَلا مَعنَويًّا، فيَجِبُ رَفعُه بِالعَامِلِ، كَمَا قُلنَاه، وَاللَّه أعلَمُ بِالصَّوَابِ، وَسَيَأتي تَقريرُ عَمَلِ الحُرُوفِ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) اتفق النحاة البصريون والكوفيون على أنَّ هذه الأحرف عاملة في اسم (إنَّ)، واختلفوا في عامل الرفع في خبر (إنَّ): ذهب البصريون إلى أنَّ هذه الأحرف مؤثرة في الجزئين معًا، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر. ويرى الكوفيون أنَّ هذه الأحرف تعمل في المبتدأ دون الخبر، وأنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به من قبل. انظر الخلاف في هذه المسألة في مجالس العلماء ١٣٣، وتوجيه اللمع ١٤٨، والإنصاف ١/ ١٧٦، وأسرار العربية ١٤٥، والتبيين ٣٣٣، واللباب ١/ ٢١٠، وابن يعيش ١/ ١٠٢، والمساعد ١/ ٣٠٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٠٨.

(٣) في الأصل: (مرفوعا).

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَختَصُّ بِهذَا البَابِ

المسألةُ الأُولَى:

ذَهبَ الفَرَّاءُ يَحيَى بنُ زيَادٍ[١]، وَأبُو الحَسَنِ الأخفَشُ سَعيدُ بنُ مَسعَدةَ[٢] إلى جَوَازِ: (إنَّ قَائِمًا الزَّيدَانِ)، وَ(إنَّ ذَاهبًا العَمرُونَ)، مُحتَجِّينَ بِأنَّ [ظ٨٦] العَمَلَ إنَّمَا هوَ للصِّفَةِ؛ فَلِهذا جَازَ ذلِكَ، كَمَا يَجُوزُ في نَحوِ: (أقَائِمٌ الزَّيدَانِ) مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ، وَمَنعَ ذَلِكَ سيبَوَيه وَسَائِرُ البَصريِّينَ[٣] غَيرَ الأخفَشِ، وَأحسبُ أنَّ الكِسَائيَّ يَمنعُ هذا مِن أهلِ الكُوفَةِ[٤] مُصَيِّرًا إلى أنَّ للصِّفَةِ مَعَ همزَةِ الاستِفهامِ وَحَرفِ النَّفيِ حَالًا لَيسَ لَها مِن دُونِهمَا؛ لِأنَّها إذَا كَانَت مَعَ الهمزَةِ قَوِيَ أمرُ الفعلِ، فَعَمِلَت الرَّفعَ، بِخِلافِ حَالِها مَعَ فَقدِها، فافترَقَا.

المسألةُ الثَّانيَةُ:

قَولُـه تَعالَى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الحج: ٤]، فَـ(أنَّ) الأُولى في مَوضعِ رَفعٍ عَلَى الفَاعِلِيَّـةِ لِـ(كُتِبَ)، وَصِلتُها جُملَـةٌ شَرطِيَّـةٌ، وَالضَّميرُ للشَّيطَانِ، وَيَجُوزُ أن يَكُونَ للشَّأنِ وَالقِصَّةِ، وَ(أنَّ) الثَّانِيَـةُ فِي مَوضعِ رَفعٍ عَلَى الابتِدَاءِ، وَالخَبَـرُ فِـيها مَحذُوفٌ، وَتَقديـرُه: فَعَلَيـه أنَّه مُضِلُّـه، وَالفَاءُ جَوَابٌ للشَّرطِ مِنَ الجُملَةِ الابتِدَائِيَّـةِ، وَالمَعنَى: كُتِبَ عَلَى الشَّيطَانِ أنَّـه مَن يَتَـوَلَّاه، وَيَـكُونُ مِن حِزبِـه فَعَلَيـه إضلالُـه وَهدَايَتُـه إلَى عَذَابِ السَّعيرِ.

---

(١) انظر رأي الفراء في الأصول ١/ ٢٥٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٨، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧، والتذييل ٥/ ٤٨، والارتشاف ٣/ ١٢٥٣.

(٢) انظر رأي الأخفش في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧، وشرح الرضي ١/ ٢٢٦، والتذييل ٥/ ٤٨، والارتشاف ٣/ ١٢٥٣.

(٣) انظر رأي البصريين في الارتشاف ٣/ ١٢٥٣، والتذييل ٥/ ٦٣.

(٤) انظر رأي الكسائي في الأصول ١/ ٢٣٢.

المسألة الثالثة[١]:

قَولُـه تعالَى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، فَيُـقَالُ: مَا مَحَلُّ الأُولَى مِنَ الإعرَابِ؟ وَمَا مَحَلُّ الثَّانِـيَـةِ؟ وَبِمَ يتعَلَّقُ (إِذَا)؟ وَيَـتَـوَجَّه فِـيها وَجهانِ[٢]:

أَحَدُهمَا: أن يُقَالَ: إِنَّ الثَّانِـيَـةَ مُؤَكِّدَةٌ لِلأُولَى في مَوضعِ نَصبٍ بـ(يَعِدُكُم)، وَ(إِذَا) مُتعَلِّـقَـةٌ بِـ(مُخرَجُونَ)، وَالتَّقديرُ: أَيَعِدُكُم إِخرَاجًا إِذَا مِتُّم وكُنتُم تُـرَابًا وَعِظَامًـا.

وَثَانيهمَا: أَنَّ (أَنَّـكُم) الأُولَى مَنصُوبَةٌ عَلَى نَزعِ الجَارِّ، وَالظَّرفُ يَتعَلَّقُ بِخَبَرِها المقَدَّرِ، وَ(أَنَّـكُم) الثَّانِـيَـةُ هيَ المفعُولُ الثَّاني لـ(يَعِدُكُم)، وَالتَّقديرُ عَلَى هذا: أَيَعِدُكُم بِأَنَّـكُم حَاصِلُونَ إِذَا مِتُّم وكُنتُم تُـرَابًا وَعِظَامًا إِخرَاجًا بَعدَ هذِه الحَالاتِ.

وَيَحتَمِلُ وَجهًا ثَالِثًا، وَهوَ أن يكُونَ (أَنَّـكُم) الأُولَى مَفعُولةً لـ(يَعِدُكُم)، وَالثَّانِـيَـةُ مَرفُوعَةً بِفعلٍ مُقَدَّرٍ، وَتَقديرُ الكَلامِ عَلَى هذا: أَيَعِدُكُم أَنَّ مَصيركُم إِذَا مِتُّم وكُنتُم تُرَابًا وَعِظَامًا وَقَعَ إِخـرَاجُكُم، وَ(إِذا) عَلَى هذا مُتعَلِّـقَـةٌ بِمَحذُوفٍ، خَبَرٍ عَنِ المصدَرِ.

فَـكُلُّ مَا وُجِدَ مِن هذِه الوُجُوه يُحتمَلُ مَعَ احتِمَالِها [و٨٧] لِغَيرِها، وَلِلَّه دَرُّ التَّنزيلِ، فمَا أغزَرَ مَعَانِـيَـه، وَأوسَعَ أسرَارَه وَعَجَائِـبَـه.

المسألة الرَّابعة:

قَولُـه تَعالَى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وَرَدَت هذِه الآيَـةُ مَورِدَ الإِنكَارِ عَليهم، وَلَن يكُونَ الأمرُ كَمَا ذكرنَاه إِلَّا بِأن تكُونَ (لا) عَلَى بَابِها،

---

(١) في الأصل: (الثانية).

(٢) انظر المسألة في المسائل المنثورة للفارسي ٢٤٣ مسألة رقم (٢٠٤)، وهذه المسألة هي المسألة الأولى من مسائل أبي نزار الملقب بملك النحاة، انظرها وانظر رأي الجرمي والأخفش وتوجيه أبي علي في سفر السعادة وسفير الإفادة ٧٧٩-٧٨٥.

وَ(أنَّ) بِمَعنَى (لعَلَّ)، فَيَـكُونُ تَقديرُها: وَمَا يُشعِرُكُم لعَلَّها إِذَا جَاءَت لا يُؤمِنُونَ[١]. أو تَـكُونُ (أنَّ) عَلَى بَابِها مَنصُوبَـةً بِمَعنَى [حَذفِ][٢] الجَارِّ[٣]، وَتعَدَّى الفعلُ إِلَيها، وَيكُونُ تَقديرُها: وَمَا يُشعِرُكُم أنَّها إِذَا جَاءَت يُؤمِنُونَ هم لا يُؤمِنُونَ. أو تَـكُونُ (أنَّ) عَلَى بَابِها، وَ(لا) عَلَى بَابِها، وَتَـكُونُ الآيَـةُ وَارِدَةً مورِدَ التَّهكُّم[٤]، وَيكُونُ تَقديرُها: وَمَا يُشعِرُكُم أنَّها إِذَا جَاءَت لا يُؤمِنُونَ هم يُؤمِنُونَ، كَمَا تَقُولُ لِمَن اعتَرَقَ في عَدَاوَةِ غَيرِه، وَبَالَغَ فِـيها: (صِل إِلَى فُلانٍ، فَإِنَّكَ لا تَجِدُ عِندَه إِلَّا كُلَّ مَا يَسُرُّكَ) تَهكُّمًا به وَسُخرِيَـةً.

(١) هذا رأي الخليل، انظر سيبويه ٣/ ١٢٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هذا رأي الكسائي والفراء، قال الأخفش: «التقدير: وما يشعركم بأنها إذا جاءت يؤمنون، فجعل (لا) زائدة، وجعل (أن) في موضع نصب على حذف حرف الجر» النكت في القرآن لابن فضال ١/ ٢٤٩، وانظر معاني الفراء ١/ ٣٥٠، ونسب النحاس للكسائي أنَّ (لا) زائدة. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٠.

(٤) انظر هذا الرأي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٨٢، والإغفال ٢/ ١٩٩.

[خَبَرُ (لا) الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **خَبرُ لا الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ: هوَ المُسنَدُ بَعدَ دُخُولِها، مِثلُ: (لا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فيها)، وَتُحذَفُ كَثيرًا، وَبنُو تَميمٍ لا يُثبِتُونَـه** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام: قَد حَدَّه الشَّيخُ بِقَولِه: (**هوَ المسنَدُ**) عَامٌّ لِخَبَرِ المبتَدَأِ، وَخَبَرِ (لا)، وَخَبَرِ (إِنَّ)، قَولُه: (**بَعدَ دُخُولِها**) يَفصِلُها عَنِ الأُمُورِ كُلِّها.

وَقَولُـه: (**بَعدَ دُخُولِها**) يَعني بِه: (لا) الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ؛ لِئَلَّا تَرِدَ عَلَيه (لا) الَّتي هيَ مُشَبَّهةٌ بِـ(لَيسَ)، كقَولِكَ: (لا غُلامٌ خَيرًا مِنكَ)، فَإِنَّـه مُسنَدٌ بِاعتِبَارِ دُخُولِ (لا)، ولَيسَ ذَلِكَ بِالخَبَرِ المحدُودِ؛ لأَنَّهمَا أمرَانِ مُتغَايِرَانِ، مُتميِّزٌ أَحَدُهمَا عَنِ الآخَرِ، فَإِذَن لا بُدَّ مِن تَقييدِه بِمَا ذكَرنَاه مِن قَولِنَا: (بَعدَ دُخُولِ لا الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ)، وَإِلَّا كَانَ مَنقُوضًا بِمَا أَشَرنَا إِلَيه، وَعِندَ هذا يَنطَلِقُ الحَدُّ[1] عَلَى مَحدُودِه مِن غَيرِ زِيَادَةٍ وَلا نُقصَانٍ مِنه.

فَإِذَا عَرفتَ هذا [ظ٨٧] فَلنَذكُر مِثَالَـه، ثُمَّ نَذكُر أحكَامَه، فَهذَانِ تَقرِيرَانِ:

التَّقريرُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مِثَالِه

وَفِيـه مِثَالانِ:

المِثَالُ الأَوَّلُ: يُورِدُه النُّحَاةُ، وَهوَ قَولُـنَـا: (**لا رَجُلَ ظَرِيفَ**)، (**ظَرِيفٌ**).

قَالَ الشَّيخُ[2]: وَلَيسَ يَحسُنُ التَّمثِيلُ بِه؛ لِأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلأَنَّـه في الظَّاهِرِ صِفةٌ، وَلا يَليقُ بِصَاحِبِ الفَهمِ أن يُمثِّلَ بِمِثَالٍ ظَاهِرٍ يُقيِّدُ غَيرَ مَا قَصدَه، وأَقَلُّه الاحتِمَالُ، فَيُكرَه مِن أَجلِ ذَلِكَ؛ لأَنَّ مِن حَقِّ المِثَالِ أن يكُونَ كَاشِفًا عَنِ المرَادِ؛ لِأَنَّـه تِلوُ الماهِيَّـةِ في الإِيضَاحِ عَنِ الحَقيقَـةِ، ورُبَّ مِثَالٍ يكُونُ أكشَفَ للمَاهيَّـةِ مِنَ الحَقيقَةِ؛ وَلِهذا فَإِنَّكَ تَرَى بَعضَ المستَرشِدِينَ تُـكشَفُ لَـه

---

(١) في الأصل: (الخبر). وكذا يقتضي السياق.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٨٢ (بتصرف).

بَعضُ الحَقَائِـقِ بِالتَّعريفِ، فَـلا يَدخُلُ في ذِهنِـه حَتَّى يُورَدَ مِثَالُها، وحينئِذٍ يَنكَشِفُ لَـه غِطَاؤُها، وَيستَبينُ أمرُها.

وَهذَا المثَالُ الَّذي أورَدَه مُحتَمِلٌ للصِّفَةِ. فَـأمَّا قَولُـنَـا: (لا غُلامَ رَجُلٍ ظَريفٌ)، فَإنَّـه لا يَحتَمِلُ إلَّا أن يكُونَ خَبرًا مِن جِهَةِ أنَّ المضَافَ المنفيَّ لا يُوصَفُ إلَّا بِمَنصُوبٍ، فَإذَا كَانَ مَرفُوعًا عَلَى الخَبَرِيَّـةِ وَجَبَ الحُكمُ عَلَيـه بِكَونِـه خَـبَـرًا، وَزَالَ كَونُـه صِفَـةً؛ فَلِهذَا حَسُنَ التَّمثِيلُ بِه.

وَأمَّا ثَانِيًا فَلأنَّـا نقُولُ بَعدَ ذَلِكَ: « وَبنُو تَميمٍ لا يُثبِتُونَ الخَبرَ مَع (لا) »، فَإذا كَانَ التَّمثِيلُ بِـ(لا رَجُلَ ظَرِيفٌ) عَلَى زَعمِ النُّحَاةِ، فَإنَّـه يَغلِبُ عَلَى الظَّنِّ امتِنَاعُ هذِه في لُغَتِهم، فيُوقِعُ ذَلِكَ الخَطَأ؛ لأنَّهم يُجوِّزُونَها، وكُـلُّ ذَلِكَ مِن أجلِ الاحتِمَالِ.

المثَالُ الثَّاني: وَهوَ البَعيدُ عَنِ الاحتِمَالِ، وَهوَ مَا قَالَـه الشَّيخُ، مِثلُ: (لا غُلامَ رَجُل رَجُل ظَريف)، فَإنَّ مَا هذا حَالُـه بَعيدٌ عَنِ الاحتِمَالاتِ الَّتي وَجَّهنَاها عَلَى المثَالِ الأوَّلِ.

* * *

التَّقريرُ الثَّاني: في أحكَامِه

اعلَم أنَّا إنَّمَا نَذكُرُ أحكَامَ الخَبَرِ لا غَيـرُ؛ لأنَّـه الخَليقُ بِالذِّكرِ في بَابِ المرفُوعَاتِ، وَأمَّا أحكَامُ الاسمِ فَهوَ الَّذي يَـتَـعَـلَّقُ بِـه مُعظَمُ الأحكَامِ، وَسَيأتِـي مَشرُوحًا بِاستِيفَاءٍ في المَنصُوبَاتِ، وَجُملَـةُ مَا نُورِدُه أحكَامٌ ثَلاثَـةٌ:

الحُكمُ الأوَّلُ: أنَّـه يَجُوزُ حَذفُه: فَـنَـقُولُ: أمَّا أهلُ الحِجَازِ فَـتَـارَةً يَذكُـرُونَـه للبيَانِ مِن جِهَةِ أنَّـه [و٨٨] بِمَنزِلَةِ خَبَرِ المبتَدَأِ، وَلا يكُونُ النَّفيُ لَـه ثَمَرَةٌ إلَّا بِوُجُودِه، وَيَجُوزُ عِندَهم حَذفُه إذا كَانَ هنَاكَ قَرينَةٌ تُرشِدُ إلَيه إمَّا لِدَلالَةِ النَّفي عَلَيه في مِثلِ

قَولِكَ: (لا إلَـه إلَّا اللَّه)، وَنَحوِ: (لا فَتَـى إلَّا عَليٌّ، وَلا سَيفَ إلَّا ذُو الفِقَارِ)[١].

وَإمَّا لِكَونِه في جَوَابِ كَلامٍ، كَقَولِكَ لِمَن يَقُولُ: (هل مِن رَجُلٍ أفضَلُ مِن زَيدٍ؟) فَـتَـقُولُ: (لا رَجُلَ)، فَلمَّا تَـقَـدَّمَ مَا يُرشِدُ إلَيه جَازَ حَذفُـه.

وَأمَّا بَنُو تَميمٍ فَقَد قَالَ الزَّمَخشَريُّ[٢]، وَصَاحِبُ القَانُونِ[٣]: إنَّهم لا يُثبِتُونَه في كَلامِهم أصلًا.

وَقَد أنكَرَ بَعضُ النُّظَّارِ[٤] مِنَ النُّحَاةِ المتَـأخِّرينَ عَلَيهِمَا هذِه المقَالَـةَ، وَقَالَ: إنَّ حَذفَ خَبَرِ [(لا)][٥] مِن[٦] غَيرِ دَلالَةٍ عَلَيـه يَـكُونُ عَديمَ الفَائِدَةِ، وَمَا عُدِمَت فَائِدَتُه فَالعَرَبُ مُخرَجُونَ عَلَى إلغَائِه وَتَركِ التكَلُّمِ بِه.

وَهذا خَطَأٌ مِن صَاحِبِ هذِه المقَالَةِ، وَجَهلٌ بِمَقَاصِدِهمَا، فَإنَّهمَا لَم يَذكُرا أنَّـه حُذِفَ مِن غَيرِ دَلالَةٍ، وَإنَّمَا قَالا: إنَّـه لَم يُلفَظ بِه في كَلامِهم أصلًا، وَلَم يَتعَرَّضَا للدَّلالَةِ وَعَدَمِ الدَّلالَةِ، فَالإسرَاعُ إلَى الخَطَأ مَعَ إمكَانِ حَملِهمَا عَلَى السَّلامَةِ هوَ الخَطَأُ بِعَينِه؛ وَلِهذَا قَالَ الشَّيخُ: (**فَأمَّا بَنُو تَميمٍ فَلا يُثبِتُونَـه أصلًا**)، يَعني: ظَاهرٌ في

---

(١) قال في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ١/ ٣٨٤: « حديث: (لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار) لا أصل له مما يعتمد عليه. نعم يروى في أثر رواه عن الحسن بن عرفة العبدي من حديث أبي جعفر محمد بن علي الباقر قال: نادى ملكٌ من السماء يومَ بدرٍ يقال له رضوان: لا سيف إلا ذو الفقار لا فتى إلا عليٌّ، وذكره كذا في الرياض النضرة، وقال: ذو الفقار اسم سيف النبي ﷺ، وسمي بذلك لأنه كانت فيه حفر صغار ».

(٢) انظر المفصل ٥٢.

(٣) انظر المقدمة الجزولية ٢٢٠-٢٢١.

(٤) الظاهر لي أنه قصد الأندلسي علم الدين، قال الرضي في شرحه ١/ ٢٩٢: « قال الجزولي: بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفًا، قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله، ولعله قاسه، قال: والحق: أن بني تميم يحذفونه وجوبًا، إذا كان جوابًا، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسًا، إذ لا دليل عليه بل بنو تميم، إذن، كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به ».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) قوله: (من) مكرر في الأصل.

كَلامِهم إمَّا للعِلمِ بِه، وَهوَ مُرَادٌ مِن جِهةِ العُمُومِ، وَهذا العَامُّ كَالمُوجُودِ مِن جِهةِ استِغرَاقِه، وَإِمَّا لأنَّ النَّفيَ قَد أغنَى عَنه، كَمَا أغنَى قَولُكَ: (انتَفَى القِيَامُ) عَن تَقديرِ خَبَرٍ فِيه.

فَانظُر إِلَى كَلامِ الشَّيخِ مَا أقوَمَه، فَإِنَّه لَم يَفهم مِن كَلامِ الزَّمَخشَرِيِّ مَا فَهمَه هذا الَّذي حكَينَا عَنه الخَطَأ، وَإِنَّمَا وَجَّهه عَلَى الوَجه اللَّائقِ بِأهلِ الفَضلِ لِأمثَالِهم.

الحُكمُ الثَّاني: أنَّها عَامِلَةٌ في خَبَرِها الرَّفعَ، كَمَا (إِنَّ) عَامِلَةٌ في خَبَرِها الرَّفعَ؛ لأنَّها مَحمُولَةٌ عَلَيها في العَمَلِ عِندَ سيبَوَيه، وَالمبرِّدِ، وَالمازِنيِّ، وَغَيرِهم مِن نُحَاةِ البَصرَةِ، فَأمَّا الكِسَائِيُّ، وَالفَرَّاءُ، وَغَيرُهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[١]، فَإِنَّهمَا مَرفُوعَانِ عَلَى أَصلِ الخَبَرِيَّةِ للمبتَدَأِ، وَعَمَلُ (إِنَّ) وَ(لا) إِنَّمَا هوَ مَقصُورٌ عَلَى الاسم لا غَيرُ فيهِمَا.

وَالمُختَارُ هوَ الأوَّلُ؛ لأنَّ الرَّافعَ لِخَبَرِ المبتَدَأِ إِنَّمَا هوَ التَّجَرُّدُ عَنِ العَوَامِلِ [ظ٨٨] اللَّفظِيَّةِ، وَهوَ المرَادُ بِالعَامِلِ المعنَويِّ، وَمَع دُخُولِ (لا) وَ(إِنَّ)، فَلَم يَتجَرَّد عَنِ العَوَامِلِ، بَل أثَّرنَ فِيه، وَأيضًا فَإِنَّ لا يَستَمِرُّ عَلَى أصلِهم [في][٢] كُلِّ مَرَّةٍ[٣]؛ لأنَّ المبتَدَأ وَالخَبرَ يَترَافَعَانِ، وَيُؤَثِّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهمَا في الآخَرِ عَلَى مَذهبِهم، فَإِذَا المبتَدَأُ قَد بَطَل رَفعُه بعَمَلِ (إِنَّ) وَ(لا) فِيه، فَكَيفَ يُقَالُ بِأنَّ الخَبَرَ يَبقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيه، وَقَد بَطَلَ رَافعُه بِتَأثِيرِهمَا في المبتَدَأ، فَبَطَلَ مَا قَالُوه بِالكُلِّيَّةِ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: أنَّه لا يَجُوزُ تَقديمُ شَيءٍ مِن مَعمُولاتِها عَلَيها؛ لِضَعفِ عَمَلِها؛

---

(١) اختلف النحاة في رفع خبر (لا)، فالبصريون يرون أنه مرفوع بـ(لا) وذلك قياسًا على (إنَّ)، أما الكوفيون فيرون أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)، فهو مرفوع بالاسم كما في خبر (إنَّ). أما سيبويه فظاهر كلامه أنَّ (لا) غير عاملة، وأنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها. انظر المسألة في المغني لابن فلاح ٣/ ٢٧٨، وابن يعيش ١/ ١٠٦، وشرح الرضي ١/ ٢٩٠، واللباب ١/ ٢٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٣، والمساعد ١/ ٣٤١، والارتشاف ٣/ ١٢٩٧.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) العبارة في الأصل: (وأيضًا فإن كل مرة لا يستمر على أصلهم) وفيها اضطراب.

لأنَّها مُشبَّهةٌ في العَمَلِ بِالمشبَّه بِالفعلِ، وَهوَ (إِنَّ)، وَلا يَجُوزُ تَقديمُ خَبَرِها عَلَى اسمِها مَعَ بَقَاءِ عَمَلِها، فَإِن قُدِّمَ بَطَلَ عَمَلُها فيه، كَمَا سَنُقرِّرُه في بَابِ المنصُوبَاتِ بِمَشيئَـةِ اللَّه تعَالى.

وَإِنَّمَا عَمِلَت (لا) لأمرَينِ:

أَمَّا أوَّلًا فَلِأَنَّها دَاخِلةٌ عَلَى المبتَدَأِ وَالخَبَرِ كَدُخُولِ (إِنَّ).

وَأَمَّا ثَانيًا فَلأَنَّها مُؤكِّدَةٌ للنَّفيِ، كَمَا أَنَّ (إِنَّ) مُؤكِّدَةٌ للإِيجَابِ، مِن أجلِ هذَينِ الوَجهينِ عَمِلَت عَمَلَ (إِنَّ).

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المسألَةُ الأُولَى:

إِذَا قُلتَ: (لا إِلَـه إِلَّا اللَّه)، وَ(لا فَـتَـى إِلَّا عَليٌّ، وَلا سَيفَ إِلَّا ذُو الفِقَارِ)، فَارتفَاعُ الأسمَاءِ بَعدَ (إِلَّا) إِنَّمَا هوَ عَلَى الصِّفَةِ، لا عَلَى مَحَلِّ النَّـكِـرَةِ قَبلَ دُخُولِ (لا)، وَالمعنَى: لا إِلَه غَيرُ اللَّه، وَلا فَـتَـى غَيرُ عَليٍّ، وكَلامُ النُّحَاةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ رَفعَه إِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهةِ البَدَلِـيَّـةِ مِن مَحَلِّ (لا)[١]، وَالأجوَدُ مَا قُلنَاه.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

إِذَا قُلتَ: (لا إِلَه إِلَّا اللَّه)، فَصَريحُها دَالٌّ عَلَى نَفيِ جَميعِ الآلِهةِ وَإِثـبَـاتِ إِلـهٍ وَاحِدٍ، وَهوَ (اللَّه)، وَلا وَاسِطَةَ هنَاكَ بَينَ نَفيِ الإِلَهيَّـةِ عَن غَيرِ اللَّه وَإِثـبَـاتِها للَّه.

فَهذَا هوَ الَّذي يَدُلُّ عَلَيه تَصريحُها وَظَاهِرُها، وَزَعَمَ بَعضُ النُّظَّارِ مِنَ الفُقَهاءِ أَنَّ الاستِثنَاءَ إِذَا كَانَ مِن نَفيٍ فَلَيسَ بِـإِثـبَاتٍ وَلا نَفيٍ، وَبَينَهمَا وَاسِطَةٌ[٢]، فَإِذَا قُلتَ:

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ١١٢، ١٢٩، والتذييل ٤/ ٣٠٢، والهمع ١/ ٥٣٠.

(٢) انظر هذه المسألة في الاستغناء في الاستثناء ٤٥٤-٤٦٤، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣/ ٣٠١. وانظر رأي الحنفية في هذه المسألة.

(مَا قَامَ مِن أحَدٍ إلَّا زَيدٌ)، فَالاستِثنَاءُ مِنَ النَّفيِ لا يكُونُ إثبَاتًا، وَقَالَ: إنَّ بَينَ الحُكمِ بِالنَّفيِ وَالإثبَاتِ وَاسِطَةً، وَهوَ عَدَمُ الحُكمِ، فَمُقتَضَى الاستِثنَاءِ هوَ بَقَاءُ المستَثنَى عَن مَحكُومٍ عَلَيه لا بِالنَّفيِ وَلا بِالإثبَاتِ مِنَ القَضَايَا العَقليَّةِ الضَّرُورِيَّةِ [و٨٩] الَّتي تُعلَمُ بِفِطرَةِ العَقلِ أنَّـه لا فَاصِلَ بَينَ النَّفيِ وَالإثبَاتِ، وَلا وَاسِطَةَ بَينَهمَا، وَلَو كَانَ الأمرُ كَمَا زَعَمَه لَوَجَبَ ألَّا يكُونَ قَولُنَا: (لا إلَـه إلَّا اللَّه) تَوحِيدًا؛ لأنَّـه غَيرُ مُتَضَمِّنٍ لِنَفيِ الآلِـهةِ، وَإثبَاتِـها لِلَّه عَلَى الـخُصُوصِ لِجَوَازِ أن تَكُونَ هنَاكَ وَاسِطَةٌ، فَلا تَـدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرنَاه.

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

كَمَا لا يَجُوزُ: (لا رَجُلَ في الدَّارِ) عَلَى البِنَاءِ للنَّكِرَةِ مَعَ (لا) عَلَى الفَتحِ؛ لِتَضَمُّنِه حَرفَ الاستِغرَاقِ، وَهوَ (مِن)، فَإنَّـه لا يَجُوزُ: (لا رَجُلٌ في الدَّارِ)، وَتُعرِبُـه بِالرَّفعِ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّفيَينِ دَالٌّ عَلَى الاستِغرَاقِ لا مَحَالَـةَ، لَـكِنَّ التَّـفرِقَـةَ بَينَهمَا هوَ أنَّـكَ إذَا بَـنَيتَ الـنَّكِـرَةَ مَعَ (لا) فَالمَعنَى عَلَى الاستِغرَاقِ، فَـيَكُونُ المعنَى في (لا رَجُلَ في الدَّارِ): لا شَيءَ مِن هذا الجِنسِ فِـي الدَّارِ؛ لأنَّ الغَرَضَ نَفيُ الحَقيقَـةِ المطلَـقَـةِ.

وَإذَا قُلتَ: (لا رَجُلَ في الدَّارِ) بَالرَّفعِ، فَالمَعنَى: لا وَاحِدَ مِن هذا الجِنسِ في الدَّارِ، وَإذَا كَانَ لا وَاحِـدَ انتَفَى مَـا وَرَاءَه؛ لأنَّ الوَاحِدَ إذَا كَانَ مُنتَفيًا لَم يُعقَل سِوَاه في الدَّارِ، فَالنَّفيُ الأوَّلُ كَانَ بِطَرِيقِ التَّصرِيحِ، وَالثَّاني كَانَ عَلَى جِهةِ التَّضمِينِ، كَمَا أشَرنَا إلَيـه، وَإنَ كَانَا فِـي العُمُومِ عَلَى سَوَاءٍ، وَاللَّه أعلَمُ بِالصَّوَابِ.

[اسمُ (مَا) وَ(لا) المشَبَّهتَينِ بـ(لَيسَ)]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **اسمُ (مَا) وَ(لا) المشَبَّهتَينِ بـ(لَيسَ): هوَ المسنَدُ إلَيـه بَعدَ دُخُولِهِمَا، مِثلُ: (مَا زيدٌ قَائِمًا)، وَ(لا رَجُلٌ أفضَلَ مِنك)، وَهوَ في (لا) شَاذٌّ** ».

قَالَ الإمَامُ ﷺ: قَد أشَارَ الشَّيخُ إِلَى تَعريـفِـه بِقَولِـه: (**هوَ المسنَدُ إلَيه**)، فَـقَـولُـه: (**المسنَدُ إلَيـه**) يَعُمُّ المبتَدأ، وَاسمَ (مَا) الحِجَازِيَّـةِ، وَاسمَ (لا) لِنَفي الـجِـنسِ. وَقولُـه: (**بَعدَ دُخُولِهمَا**) يَـفصِلُهما عَن سَائِرِ الأمُورِ المسنَدِ إلَيها. وَلا بُـدَّ مِن قَولِنَا: (**بَعدَ دُخُولِهمَا**)؛ لِمَا ذكَرنَاه في اسمِ (لا)، وَاسمِ (إنَّ).

وَاعلَم أنَّ بَني تَميمٍ لا يُعمِلُونَ (مَا) وَ(لا) في لُغَتِهم بحَالٍ، وَالسِّرُّ في ذَلِكَ هوَ أنَّهمَا يَدخُلانِ عَلَى الأسمَاءِ وَالأفعَالِ، فَلا اختِصَاصَ لَهمَا، قَالَ سيبَوَيه: وَلُغَةُ بَني تَميمٍ يَدخُلانِ عَلَى الأسمَاءِ وَالأفعَالِ، فَلا اختِصَاصَ لَهمَا، قَالَ [ظ٨٩] سيبَوَيه: وَلُـغَـةُ بَـنِـي تَميمٍ أقـيَسُ مِن لُـغَـةِ أهلِ الحِجَازِ[١]؛ لأنَّ مِن حَقِّ العَامِلِ أن يَـكُونَ مُتمَيِّـزًا عَن غَيرِ العَامِلِ بِاختِصَاصِه؛ وَلِهذا عَمِلَت حُـرُوفُ الجَـرِّ؛ لاختِصَاصِها بِالأسمَاءِ، وَعَمِلَـت حُـرُوفُ الجَزمِ؛ لاختِصَاصِها بِالأفعَالِ، وَعِندَ أهلِ الحِجَازِ أنَّهمَا يَعمَلانِ، فَلنَذكُر عَمَلَ (مَا) وَ(إن)، ثُمَّ نَذكُر عَمَلَ (لا)، فَهذَانِ تَقرِيرَانِ:

التَّقريرُ الأوَّلُ: في عَمَلِ (مَا) وَ(إن)

أمَّا عَمَلُ (مَا) فَإنَّ عَمَلَها في لُغَةِ أهلِ الحِجَازِ رَفعُ الاسمِ وَنَصبُ الخَبَرِ، وَعَلَى لُغَتِهم وَرَدَ التَّنزيلُ، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وَقولُه: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ [المجادلة: ٢].

---

(١) في الكتاب ١/٥٧: « وأمَّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعلمونها في شيء وهو القياس ».

وَإِنَّمَا عَمِلَت لِشَبَهِها بِـ(لَيسَ)، وَذلِكَ مِن ثَلاثَـةِ أوجُهٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلأَنَّهمَا جميعًا مِن عَوَامِلِ المبتَدأِ وَالخَبَرِ.

وَأَمَّا ثانيًا فَلأَنَّهمَا جميعًا مَوضُوعَانِ لإِفَادَةِ النَّفيِ عَلَى الإِطلاقِ، أعني: (مَا) وَ(لَيسَ).

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلأَنَّهمَا تُـفِيـدَانِ نَفيَ الحَالِ، فَلَمَّا كَانَت مُشبِهَـةً لَها مِن هـذِه الأوجُه الثَّلاثَـةِ، لا جَرَمَ عَمِلَت عَمَلَها رَفعًا في الاسمِ، وَنَصبًا للخَبَرِ كَـ(لَيسَ).

وَيشتَرِطُونَ[1] في إعمَالِها عَمَلَ (لَيسَ) أُمُورًا أربَعَةً:

أَوَّلُها: بقَاءُ المنفيِّ، وَلا يَنتَقِضُ بِـ(إِلَّا)، فَإِن انتَقَضَ بَطَلَ العَمَلُ؛ لأَنَّ الشَّبَه إِنَّمَا كَانَ مِن أجلِه، كقَولِكَ: (مَا زَيدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، قَالَ اللَّه تعَالَى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وَثَانيها: أَلَّا تَدخُلَ (إن) عَلَيها، فَإِن دَخَلَت بَطَلَ عَمَلُها، كَقَولِكَ: (مَا إن زَيدٌ قَائِمٌ)، وَإِنَّمَا بَطَلَ عَمَلُها؛ لِبُعدِها عَن مَعمُولِها بِتَـوَسُّطِ (إن)، قَالَ الشَّاعِـرُ:

٢٩ - بَـنِـي غُـدَانَـةَ، مَـا إن أَنـتُـمُ ذَهبٌ وَلا صَرِيفٌ، وَلَـكِـن أَنـتُـمُ خَزَفُ[2]

وَثَالِثُها: تَـأخِيرُ الخَبَرِ، فَلا عَمَلَ لَها عِندَ تَـقَـدُّمِه، كَقَولِكَ: (مَا قَائِمٌ زَيدٌ)؛ لأَنَّـه لا قُـوَّةَ لَها عَلَى التَّصَـرُّفِ؛ فَلِهـذا بَـطَـلَ عَمَلُها مَعَ تقَدُّمِ خَبَرِها.

وَرَابِعُها: تَـأَخُّرُ مَعمُولِ خَبَرِها، فَإِن تَـقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُها، وَهذا كَقَولِكَ: (مَا طَعَامَك زَيدٌ آكِلٌ).

---

(١) في الأصل: (ويشترط) وكذا يقتضي السياق.

(٢) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣١، وشرح الرضي ٢/ ١٨٦، وابن الناظم ١٠٣، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٨٨، والتذييل ٤/ ٢٥٧، وتخليص الشواهد ٢٧٧، وشرح شذور الذهب ٢٥٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٣٥، والهمع ١/ ٤٤٩، وروي في بعض المصادر: (ذهبًا).

فَإن كَانَ المعمُولُ ظَرفًا، فَهل يَجُوزُ إعمَالُها أم لا؟ وَحُكيَ عَن بَعضِ النُّحَاةِ[١] إعمَالُها مَعَ تَقَدُّمِ مَعمُولِ خَبَرِها إِذَا كَانَ ظَرفًا. وَأكثَرُ النُّحَاةِ عَلَى بُطلانِ عَمَلِها مَعَ تَقَدُّمِ مَعمُولِ خَبَرِها عَلَى الإِطلاقِ، [و٩٠] وَحكَى سيبَوَيه أنَّ بَعضَ العَرَبِ يَنصِبُ بِها مَعَ تَقدُّمه[٢].

وَدَخُولُ البَاءِ في الخَبَرِ مَخصُوصٌ بِلُغَةِ أهلِ الحِجَازِ، كَقَولِكَ: (مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ)، قَرَّرَه أبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ[٣]، وَاختَارَه الزَّمَخشَريُّ[٤]، وَحُكيَ عَن بَعضِ النُّحَاةِ أنَّ دُخُولَها عَلَى الخَبَرِ في لُغَةِ بَنِي تَميمٍ كَثِيرٌ[٥]، وَهذا هوَ المختَارُ؛ لأنَّ البَاءَ إنَّمَا دَخَلَت مِن أجلِ تَأكِيدِ النَّفي، لا مِن جِهَةِ عَمَلِ (لا)؛ فَلِهذا لَم تَكُن مَخصُوصَةً بِلُغَةِ أهلِ الحِجَازِ، كَمَا قَالاه، وَأيضًا فَإنَّها قَد تَدخُلُ البَاءُ مَعَ تحقُّقِ بُطلانِ

---

(١) إذا تقدَّم معمول خبرها بطل عملها عند النحاة، وذلك نحو قولك: (ما طعامك زيدٌ آكلٌ)، واختلفوا إذا كان معمولها ظرفًا، فنسب إلى ابن كيسان إعمالها مع تقدُّم معمول خبرها إذا كان ظرفًا، نحو: (ما اليوم زيد ذاهبًا)، وهو جائز دون نسبة لأحد في غيره فلم يرد المنع إلا عن الرماني، وذكر العلوي هنا أن أكثر النحاة إلى بطلان عملها مع تقدُّم معمول خبرها على الإطلاق. انظر المسألة في الارتشاف ٣/ ١١٩٩، ومنهج السالك ٢٤٠، والتذييل ٤/ ٢٥٩، وشرح التسهيل للمرادي ٣١٣.

(٢) ما حكاه سيبويه هو نصب الظرف إن تقدم، وذلك في مثل قول الفرزدق: (ما مثلهم بشر)، وقد نص على أن هذا لا يكاد يعرف، وهذا هو رأي الكوفيين، فقد أجازوا نصب (مثلهم) على الظرفية، على أن يكون خبرًا مقدمًا. انظر الكتاب ١/ ٦٠، وانظر رأي الكوفيين في المحصول ٦٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٣، والمغني لابن فلاح ٣/ ١٠٨، وشرح الرضي ٢/ ١٨٨.

(٣) اضطَربَ النقل عن الفَارِسي، فَتَارَةً قَالَ: لا تَدخُلُ إلَّا في خَبَرِ (مَا) الحِجَازِيَّةِ، وتَارَةً قَالَ: تَدخُلُ في خَبَرِ كُلِّ مَنفيٍّ. انظر الكلام على رأي الفارسي في التذييل ٤/ ٣١٢، والارتشاف ٣/ ١٢٢٠، وابن عقيل ١/ ٣٠٩.

(٤) انظر: المفصل ١١٢، ٤٢٥.

(٥) في زيادتها بعد ما التميمية خلاف: منع الفارسي والزمخشري، وأجازه الجمهور. انظر الخلاف في شرح الرضي ٢/ ١٨٨، والتذييل ٤/ ٣١١، والارتشاف ٣/ ١٢٢٠، والجنى الداني ١/ ٥٤، وتوضيح المقاصد١/ ٥٠٨، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٧٠، والهمع ١/ ٤٦٤.

العَمَلِ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٣٠ - لَعَمرُكَ مَا إِن أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاه[١]

فَأَمَّا (إِن) النَّافِيةُ فَقَد نَصَّ أَبُو العَبَّاسِ المبرِّدُ عَلَى أَنَّها لَها اسمٌ مَرفُوعٌ، وَخَبرٌ مَنصُوبٌ، وَأَنَّها مُشَبَّهةٌ بِـ(مَا)[٢]، وَظَاهِرُ كَلامِ سِيبَوَيه دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ[٣]، وَلَم يُصَرِّح، بَل قَالَ: (إِن) كَـ(مَا) في مَعنَى (لَيسَ)، وَهوَ رَأيُ الكِسَائِيِّ[٤] مِن أَهلِ الكُوفَةِ.

وَحكَى ابنُ جِنِّيٍّ عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ[٥] أَنَّه قَرَأَ: « إِن الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللَّه عِبَادًا أَمثَالَكُم » [الأعراف: ١٩٤][٦]، يَعني: مَا هم أَمثَالًا لكُم في العَقلِ وَالتَّمييزِ، وَلَو كَانُوا أَمثَالًا لَكُم لكَانَت عِبَادَتُهم خَطَأً؛ لِعَدَمِ الاستحقَاقِ، فَكَيفَ وَهم جَمَادَاتٌ لا حِرَاكَ بِها، وَلا تَسمَعُ دُعَاءً، وَلا تُجِيبُ نِدَاءً، وَلا حيَاةَ لَها.

* * *

(١) البيت من المتقارب، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٧٦، وقيل: هو لذي الإصبع العدواني في الخزانة ٤/ ١٤٩، وهو بلا نسبة في البديع في علم العربية ١/ ٥٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٧، وشرح الرضي ٢/ ١٨٨، والتذييل ٤/ ٣١١، والمساعد ١/ ٢٨٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٣٥، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٤٠، والهمع ١/ ٤٦٤.

(٢) انظر المقتضب ٢/ ٣٥٩، والأزهية ٤٦، وشرح الرضي ٢/ ١٩٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦. ونقل عن المبرد منع إعمالها، والذي في المقتضب ٢/ ٣٥٩ أنه أجاز ذلك.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦: وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في « باب عدة ما يكون عليه الكلم »: ويكون « إن » كـ« ما » في معنى « ليس ». وانظر سيبويه ٤/ ٢٢١.

(٤) انظر رأي الكسائي في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٨، والتذييل ٤/ ٢٧٧، ومغني اللبيب ٣٥.

(٥) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي بالولاء مولى بني والبة بن الحارث بطن من بني أسد بن خزيمة؛ كوفي أحد أعلام التابعين، قتله الحجاج في شعبان سنة خمس وتسعين، وقيل سنة أربع وتسعين للهجرة، بواسط، ودفن في ظاهرها وقبره يُزار بها، ﷺ، وله تسع وأربعون سنة. انظر وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٣.

(٦) انظر القراءة في المحتسب ١/ ٢٦٩-٢٧٠.

التَّقريرُ الثَّاني: في عَمَلِ (لا) بِمَعنَى (لَيسَ)

إعمَالُ (لا) عَمَلَ (لَيسَ) هوَ رَأيُ البَصريِّينَ سيبَوَيـه، وَالأخفَشِ، وَغيرِهمَا، فَـأمَّا الكِسَائِـيُّ، وَالفَرَّاءُ فَلا يُعمِلُونَها عَمَلَ (لَيسَ) بحَالٍ[1].

وَشَبَهها بِـ(لَيسَ) عَلَى رَأيِ مَن أعمَلَها مِن جِهةِ أنَّهمَا جَميعًا لِمُطلَقِ النَّفي، وَأنَّهمَا دَاخِلانِ عَلَى المبتَدَأ والخَبَرِ؛ فَلأجلِ مَا ذكَرنَاه عَمِلَت عَمَلَها.

وَ(لَيسَ) مَوضُوعَـةٌ لِـنَـفيِ الحَالِ، بِخِلافِ (لا)، فَإنَّ وَضعَها لِنَفيِ المستَقبَلِ دُونَ الحَالِ، كَمَا سَنُوَضِّحُه؛ فَلِأجلِ هذَا كَانَ عَمَلُها إنَّمَا يَأتي عَلَى جِهةِ النُّـدرَةِ وَالشُّذُوذِ في الشِّعرِ، كَمَا قَالَ الشَّيخُ[2]: وَهوَ في الإنشَادِ لا يَأتي إلَّا في ضَرُورَةِ الشِّعرِ؛ مِن أجلِ هذِه المخَالَـفَـةِ الحَاصِلَـةِ بَينَهمَا، وَأنشَدَ سيبَوَيـه[3] لامرِئِ القَيسِ:

٢١ - مَـن صَـدَّ عَـن نِـيـرَانِـهـا فَـأنَـا ابـنُ قَـيـسٍ لا بَـرَاحُ[4]

---

(١) ليس هناك خلاف بين المدرستين، لكن في إعمالها عمل ليس عدة أقوال: أحدها وهو المشهور أنها تعمل مثل (ما) وإلحاقًا بليس، وعملها قليل. الثاني أنها لا تعمل أصلًا ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينصب أصلًا وعليه أبو الحسن الأخفش ونسب إلى المبرد، وليس له. انظر المقتضب ٤/ ٣٨٢. الثالث أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئًا، وعليه الزجاج. انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٦٣، والمفصل ٥٣، وشرح الرضي ١/ ٢٩٣، والارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والنجم الثاقب ١/ ٢٨١، ومغني اللبيب ٣١٥، والجنى الداني ٢٩٣، وشرح التسهيل للمرادي ٣١٩، والهمع ١/ ٤٥٦.

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية ٣٨٦.

(٣) سيبويه ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسيِّ في سيبويه ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، والأصول ١/ ٩٦، والنُّكت للأعلم ١/ ٦٠٦، وأمالي ابن الشَّجري ١/ ٤٣١، وابن يعيش ١/ ١٠٨، والتذييل ٤/ ٢٨٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٨٢، ٦١٢، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٧. وهو منسوب لسعد بن ناشب في المحكم ٣/ ٣٢٣، ولسان العرب (برح). وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٦٠، واللامات ١٠٥، والمسائل المنثورة ٨٩، والمقتصد ٨٠٧، وشرح اللُّمع لابن برهان ١/ ٩٢، والمفصل ٥٣، والفصول الخمسون ٢٠٩، والإنصاف ١/ ٣٦٧، واللباب ١/ ١٧٨، =

أي: لَيسَ بِـي بَـرَاحٌ، فَـأعمَلَها في النَّـكِرَةِ.

وَأكثَـرُ مَا يَـأتِـي عَمَلُها، وَإن كَانَ قَليلًا مَحصُورًا في النَّـكِرَةِ، كَمَا قَالَه [ظ٩٠] سيبَوَيـه، وَأنشَدَ النُّحَاةُ:

٢٢ - وكُن لِـي شَفيعًا يومَ لَا ذُو شَفَاعَـةٍ بِمُغنٍ فَـتِـيلًا عَن سَـوَادِ بـنِ قَارِبِ[١]

وَقَـد ذكَـرَ بَعضُ الـنُّحَـاةِ إعمَالَها في المعرِفَـةِ عَلَى القِـلَّـةِ[٢]، وَأنشَدَ للنَّابغَـةِ الجَعديِّ[٣]:

٢٣ - وَحَلَّت سَـوَادَ القَلبِ، لا أنَـا بَاغيًا سِواهَـا، وَلا فِـي حُـبِّـهـا مُتَـرَاخيَا[٤]

= والتَّخمير ١/ ٢٩٥، وشرح الرَّضي ١/ ٢٩٣، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٨٩٤، ورصف المباني ٢٦٦، والنُّكت الحسان ٧٥، ومغني اللبيب ٣١٥، ٨٢٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٥٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الحماسة البصرية ١/ ١١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٣٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢١٥، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٦٧، والجنى الداني ٥٤، وهو لسواد بن غزيَّـة الأنصاري في الحماسة المغربية ١/ ٤. وهو بلا نسبة في الارتشاف ٤/ ١٨٢٨، ومغني اللبيب ٥٤٨، ٧٥٩، والهمع ١/ ٤٦٥، ٢/ ٢٣٣.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠.

(٣) النابغة الجعدي، اختلف في اسمه فقيل: قيس بن عبد اللَّه، وقيل: حبان بن قيس بن عبد اللَّه وقيل: اسمه حيان بن قيس، قيل له النابغة لأنه قال الشعر في الجاهلية ثم أقام مدة نحو ثلاثين سنة لا يقول الشعر، ثم نبغ فيه بعد فقاله، فسمي النابغة، وكان شاعرًا محسنًا طويل البقاء في الجاهلية والإسلام، وهو أسن من النابغة الذبياني وأكبر، وقد أدرك النابغة الجعدي المنذر بن محرق ونادمه قيل: إنه عَمَّر مائة وثمانين سنة. انظر ترجمته في الاستيعاب ٤/ ١٥١٤، وأسد الغابة ٥/ ٣٠٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٨٦، وانظر أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١، والتذييل ٤/ ٢٨٦، والارتشاف ٣/ ١٢٠٩، ومغني اللبيب ٣١٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٥٦، والمساعد ١/ ٢٨٢، والجنى الداني ٢٩٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦١٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٧٩. وهو بلا نسبة في التعليقة على المقرب ١/ ٤٣٢، والهمع ١/ ٤٥٧.

وكَمَا هو مُحتَمِلٌ لِمَا قَالَـه، فَإِنَّـه يَحتَمِلُ أن يكُونَ مَرفُوعًا بِفعلٍ مُضمَرٍ، فَلَمَّا حُـذِفَ فعلُـه، لا جَرَمَ انفَصَلَ الضَّميـرُ، تَقديـرُه: لا أرَى بَاغِـيًا.

[لاتَ]

وَقد تَتَّصِلُ بِها تاءُ التَّأنِيثِ، كَقولِه تَعالَى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣][1]، وَهيَ بِمَعنَى (لَيسَ)، وَفيها وَجهانِ:

أحَدُهما: أن يَكُونَ (حينَ) مَنصُوبًا، كَما جاءَ في التِّلاوَةِ، عَلَى أنَّه خَبرُ (لَيسَ)، واسمُها يَكُونُ مَحذُوفًا، أي: لَيسَ الخَبَرُ حينَ مَناصٍ، وَهذا هوَ الظَّاهرُ، وَعَلَيه المعنَى؛ لأنَّ الغَرضَ نَفيُ الحينِ الحَاضِرِ وَزَوالُ كَونِه مَهربًا.

وَثانيهما: أن يَكُونَ (حينَ مَناصٍ) مَرفُوعًا عَلَى أنَّه اسمٌ لَها، وَالخَبرُ مَحذُوفٌ، تَقديرُه: وَلَيسَ حينُ مَناصٍ مَوجُودًا.

وَالأوَّلُ هوَ الوَجه، وَعَلَيه التَّعويلُ.

وقَد تَقعُ مَوقعَ (الحينِ) بَعدَ (لا) (سَاعَةٌ) وَ(أوَانٌ)، فَأمَّا وُقُوعُ (سَاعةٍ) فَشاهدُه قولُه:

٢٤ - نَدِمَ البُغاةُ، وَلاتَ سَاعَةَ مَندَمِ ... وَالبَغيُ مَرتَعُ مُبتَغِيه وَخِيمُ[2]

وَأمَّا وُقُوعُ (أوانٍ)، فَكَقَولِ بَعضِ الشُّعَراءِ، أنشَدَه الأخفَشُ:

٣٥ - طَلَبُوا صُلحَنَا وَلَاتَ أوَانٍ ... فَأجَبنَا أن لَيسَ حِينَ بَقَاءِ[3]

---

(١) فيها قراءات: قرأ الجمهور بفتح التاء ونصب النون، وقرأ أبو السمال بضم التاء ورفع النون، وقرأ عيسى بن عمر بالجر. انظر تفسير البحر المحيط ٧/ ٣٦٧، وفي الأصول لابن السراج ١/ ٩٦ قراءة الرفع لعيسى بن عمر.

(٢) البيت من الكامل، قيل: هو لمحمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد اللَّه التيمي، وقيل: هو لمهلهل بن مالك الكناني. انظر المقاصد النحوية ٢/ ٦٦٨، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٣، وشرح التَّسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧، وشرح الرضي ٢/ ١٩٦، والارتشاف ٣/ ١٢١١، والتذييل ٤/ ٢٩٢، وابن عقيل ١/ ٣٢٠، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٨٨، والأشموني ١/ ٢٩٦، والهمع ١/ ٤٦٠.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٢٠، وحروف المعاني ٦٩، والإنصاف ١٠٩ برواية (ولا تأوان)، وشرح شواهد المغني ٦٤٠، وهو بلا نسبة=

فَـأمَّـا قَولُ الشَّاعِـرِ:

٣٦ - حَـنَّـت نَـوَارُ وَلَاتَ هـنَّـا حَـنَّـتِ وَبَـدَا الَّـذي كَـانَت نَـوَارُ أجَـنَّـتِ[1]

فَللنُّحَاةِ فيه تَوجيهانِ:

التَّوجيه الأوَّلُ: وَهـوَ المحكِـيُّ عَن أبِـي عَلِيٍّ الفَارِسيِّ[2]: أن تَـكُـونَ (هـنَّـا) في مَوضعِ نَصبٍ عَلَى الظَّرفِـيَّـةِ، وَ(لا) مُهمَلَـةٌ، لا اسمَ لَها، وَلا خَـبَـرَ ظَاهرَانِ، وَلَـكِن يُـقَـدَّرَانِ، وَالتَّـقديـرُ: حَنَّت نَـوَارُ، وَلا هنَاكَ حَنينٌ، فَـتَـكُونُ جُملَـةً ابـتِـدَائِـيَّـةً.

التَّوجيه الثَّانِـي: أن تَـكُونَ (لا) بِمَعنَى (لَيسَ)، وَالتَّـقـديـرُ فِـيـه: لَيسَ ذَلِكَ الوَقتُ حينَ حَنِـينٍ، وَهـذا هوَ الأحسَنُ، وَإن كَانَ قَليلًا؛ لأنَّها بِمَنزِلَـةِ: لاتَ حينَ [و٩١] مَنَاصٍ[3].

= في معاني الأخفش ٤٥٣، ومعاني الفراء ٢/ ٣٩٨، والأصول ٢/ ١٤٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٩، والخصائص ٢/ ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٤، وشرح الرضي ٢/ ١٩٨، والارتشاف ٣/ ١٢١٢، والتذييل ٤/ ٢٩٤، والجنى الداني ٤٩٠، ومغني اللبيب ٣٣٦، ٨٩٢.

(١) البيت من الكامل، وهو يُنسَب لشبيب بن جعيل التغلبيّ، ولحجل بن نضلة. انظر البصريات ٢/ ٧٥٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩١٩، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٥. وهو بلا نسبة في الشيرازيات ٢/ ٤٧٨، وتهذيب اللغة ٥/ ٢٤٤، والمفصل ١٢٩، وابن يعيش ٣/ ١٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩١، والتخمير ١/ ٥٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥١، وشرح الرضي ٢/ ١٩٩، ٤٨٤، والارتشاف ٢/ ٩٨٣، والتذييل ٤/ ٢٩١، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والمساعد ١/ ١٩٣، والجنى الداني ٤٨٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٤١٥، ومغني اللبيب ٧٧١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨١٦، والهمع ١/ ٣٠٥، ٤٦٠.

(٢) البصريات ٧٥٦، والشيرازيات ٤٨٠، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٥.

(٣) هذا اختيار ابن عصفور في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٩، والجنى الداني ٤٨٩.

تَنبيهٌ نَجعَلُه خَاتِمَةً للكَلامِ في المرفُوعَاتِ، مُشتَمِلٌ عَلَى مَسَائِلَ

المسألَةُ الأُولَى مِنها:

اعلَم أنَّه لا خِلافَ بَينَ النُّحَاةِ في أنَّ هذِه المرفُوعَاتِ مُشتَمِلَةٌ عَلَى حَقيقيَّةٍ وَمُشَبَّهةٍ، وَلكِنَّ الخِلافَ إنَّمَا وَقَعَ في تَرتيبِها، وَلَها تَرتيبَانِ[1]:

التَّرتيبُ الأوَّلُ: مَحكيٌّ عَن سيبَوَيه[2]، وَهوَ أنَّها عَلَى ثَلاثَةِ أوجُهٍ:

---

(١) الكلام هنا عن الأصل في المرفوعات، وهي مسألة خلافيَّة طويلة بين النُّحاة، وللنُّحاة في المسألة عدَّة آراء، هي:

الأوَّل: المبتدأ هو الأصل، وما عداه محمولٌ عليه، وهو رأي سيبويه، قال في الكتاب ١/ ١٣: « واعلم أنَّ الاسم أوَّل أحواله الابتداء » ونسب إلى ابن السَّرَّاج.

الثَّاني: أصل المرفوعات هو الفاعل وما عداه فملحقٌ به، وعزي إلى الخليل وهو رأي الجرجاني والزَّمخشري وابن الحاجب.

الثَّالث: أصل المرفوعات أربع، هي المبتدأ والخبر والفعل واسم ما لم يسمَّ فاعله، وهذا ما يفهم من كلام ابن بابشاذ.

الرَّابع: أصل المرفوعات المبتدأ والخبر والفاعل، وهو رأي الأخفش وابن السَّرَّاج واختيار الرَّضي.

الخامس: أصل المرفوعات الفعل المضارع والفاعل، وهو رأي الخوارزمي، قال في التَّخمير: « الأصل في المرفوعات بعد الفعل المضارع الفاعل؛ لأنَّ الواضع لمَّا فرغ من وضع المفاريد فقد استفزَّه إلى وضع ما يدلُّ على الفاعل حاجة لم يستفزَّه إلى سائر المرفوعات، فيكون أسبق بالرَّفع ضرورة ».

السَّادس: ذهب الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر إلى أنَّ المرفوعات الحقيقيَّة هي الفاعل واسم ما لم يسمَّ فاعله، واسم كان وأخواتها، أمَّا غير ذلك من المرفوعات فمحمولة على الفاعل.

السَّابع: كلُّ المرفوعات أصل، وهو اختيار السَّيوطي ونسبه للرَّضي.

انظر المسألة في الأصول ١/ ٥٨، والمقتصد ١/ ٢١٠، والمفصل ٣٧، والكافية ٦٨، وابن يعيش ١/ ٧٣، والتَّخمير ١/ ٢٢٧، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧، والمغني لابن فلاح ٢/ ١٢٥، وشرح الرَّضي ١/ ٦٧، والحاصر لوحة ١١٥، والتَّاج المكلل لابن هطيل لوحة ٣٤، وهمع الهوامع ١/ ٣٥٩.

(٢) سيبويه ١/ ١٣، وانظر شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧، والمغني لابن فلاح ٢/ ١٢٧، وشرح الرضي ١/ ٦٧.

- **أوَّلُها**: المبتَدَأُ وَالخَبرُ، فَإِنَّهمَا مِن المرفُوعَاتِ المحَقَّقَةِ عِندَه؛ لأنَّ المبتَدَأ وَالخَبرَ جُملةٌ اسميَّةٌ، وَالفعلُ وَالفَاعِلُ جُملةٌ فعليَّةٌ، وَائتِلافُ الاسمِ إِلى الاسمِ سَابِقٌ عَلَى ائتِلافِ الفعلِ إلى الاسمِ؛ فَلِهذَا كَانَا سَابِقَينِ.

- **وَثَانيها**: الفَاعِلُ وَمَا أُقِيمَ مُقَامَه كَاسمِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، فَإنَّ مَا هذا حَالُه جُملتَانِ فعليَّتانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِن الاسمَينِ فيهمَا مُسندٌ إِلَيه الفعلُ، فَكَانَا فَاعِلَينِ.

- **وثَالِثُها**: مَا شُبِّه بِالفَاعِلِ مِنَ المرفُوعَاتِ، نَحوُ: خبَرِ (إِنَّ)، وَخبَرِ (لا)، وَاسمِ (لا) وَ(مَا) المشَبَّهتَينِ بِـ(لَيسَ)، فَهذِه مَرفُوعَاتٌ مُشَبَّهةٌ.

التَّرتيبُ الثَّاني: مَحكيٌّ عَنِ الزَّمَخشَرِيِّ[1] وَغَيرِه مِن مُتَأَخِّري النُّحَاةِ، وَهيَ أَنَّ المرفُوعَاتِ نَوعَانِ:

- فَالنَّوعُ الأَوَّلُ مِنها حَقيقَةٌ، وَهيَ الفَاعِلُ، وَمَا أَشبَهه مِن اسمِ (كَانَ)، وَاسمِ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُه، فَهذِه مَرفُوعَاتٌ مُحَقَّقَةٌ؛ لِكَونِها مَرفُوعَةً بِالفَاعِلِيَّةِ، وَالرَّفعُ مُستحَقٌّ بِالأَصَالَةِ للفَاعِلِ.

- النَّوعُ الثَّاني: مَرفُوعَاتٌ مُشَبَّهةٌ، وَهوَ مَا عَدا ذَلِكَ، كَالمبتدَأِ وَالخَبَرِ، وَاسمِ (مَا) و(لا)، وَخبَرِ (إِنَّ)، وَخبَرِ (لا)، وَالأَمرُ فيه قَرِيبٌ، وَلَيسَ وَرَاءَه كَبيرُ فَائِدَةٍ.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

إِذا كَانَتِ المرفُوعَاتُ مُنحَصِرَةً فيمَا ذكَرنَاه مِن هذِه الأَنوَاعِ، فَهل يكُونُ رَفعُها عَلَى جِهةِ التَّعديدِ، عَلَى مَعنَى أَنَّ الأصلَ من المرفُوعَاتِ وَاحِدٌ، وَالبَاقي مُشَبَّهٌ، أو يكُونُ رَفعُها عَلَى جِهةِ التَّقسيمِ، عَلَى مَعنى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهمَا أَصلٌ بِرَأسِه، وَقِسمٌ بِنَفسِه؟

فيه تَوجيهانِ:

---

(١) انظر المفصل ٣٧.

التَّوجيه الأوَّلُ: أنَّها عَلَى جِهةِ التَّعديدِ، وَهوَ المحكيُّ عَنِ الخَليلِ بنِ أحمَدَ(١)، وَعَلَى هذَا يكُونُ الرَّفعُ بِالأصَالَةِ إِنَّمَا هوَ للفَاعِلِ لا غيرُ، وَمَا عَدَاه مُشَبَّـهٌ بِـه، كَالمبتَدَأِ، وَالخَبَرِ، وَخَبَرِ (إِنَّ)، وَغَيرِها مِنَ المرفُوعَاتِ.

التَّوجيه الثَّاني: أنَّها عَلَى جِهةِ التَّقسيمِ، وَهوَ المحكيُّ عَنِ ابنِ السَّرَّاجِ(٢)، وَحَاصِلُ مَا [ظ٩١] قَالَـه أنَّ الرَّفعَ في كُلِّ وَاحِدٍ مِن هذِه المرفُوعَاتِ أصلٌ بِرَأسِه، وَمُعتمَدٌ في نَفسِه، وَلا فَرعِيَّـةَ فيها، وَلا مُشَابَهةَ.

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

إِذَا كَانَ الرَّفعُ وَاحِدًا لِهذِه المرفُوعَاتِ بِالاستِقرَاءِ مِن لُغَةِ العَرَبِ، فَهل تكُونُ مُفيدَةً لِأحكَامٍ، أو تَـكُونُ مُفيدَةً لعِلَلٍ، فِيـه مَذهبَانِ(٣):

أحَـدُهمَـا: أنَّها مُفيدَةٌ للعِلَلِ، وَيُحكَى عَنِ ابنِ السَّرَّاجِ(٤)، وَمَعنَى هذَا أنَّ الرَّفعَـةَ إِنَّمَا وَجَبَت لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِن هذِه المرفُوعَاتِ؛ لِكَونِه مُعتَمَدًا للحَديثِ، فَذِكرُ الرَّفعَـةِ فيها إِنَّمَا هوَ مِن أجلِ كَونِ الحَديثِ يَنعَقِدُ بِالمرفُوعِ، وَلا يَستَقِلُّ مِن دُونِـه.

وَثَانيهمَا: أنَّها مُفيدَةٌ للأحكَامِ، وَهذا شَيءٌ يُحكَى عَنِ الخَليلِ(٥)، وَحَاصِلُه أنَّ الرَّفعَةَ إِنَّمَا تُذكَرُ بَيَـانًا لِمَا يَـتَـمَـيَّـزُ بِه الفَاعِلُ عَنِ المبتَـدَأِ، وَالمبتَـدَأُ عَنِ الخَبَـرِ، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ، وَهيَ بِهذَا المعنَى مفيدة لِأحكَامٍ، كَمَا تَـرَى.

---

(١) انظر شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧، والمغني لابن فلاح ٢/ ١٢٥-١٢٦، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٦٧.

(٢) هو مذهب الأخفش وابن السراج في شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧، وشرح الرضي ١/ ٦٧. وانظر الأصول ١/ ٥٨.

(٣) انظر المسألة بكمالها في المحصل للعلوي ١/ ١١٢.

(٤) الأصول ١/ ٥٢.

(٥) انظر رأيه في المغني لابن فلاح ٢/ ١٢٦، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٨٧.

المسألة الرابعة[١]:

لا شكَّ أنَّ الفاعِلِيَّةَ شامِلَةٌ لِمَا سُمِّيَ فاعِلُه في نَحوِ: (خَرَجَ زَيدٌ)، وَلِمَا لَم يُسَمَّ فاعِلُه في نَحوِ: (ضُرِبَ زَيدٌ)، فَإِنَّ الفعلَ مُسنَدٌ إِلَيهِمَا لا مَحالَةَ؛ وَلِهذا ارتَفَعَا بِهِ، وَلكِن هل يكُونَانِ مَرفُوعَينِ مِن جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهوَ مَذهبُ سيبَوَيهِ[٢]. وَثانيهِمَا: أنَّهمَا يَرتَفِعَانِ مِن جِهتَينِ[٣]، وَهذا هوَ رَأيُ الخَليلِ بنِ أحمَدَ[٤]، وَالخَوضُ في مِثلِ هذَا قَليلُ الفَائِدَةِ، فَلا جَرَمَ أعرَضنَا عَنه وبِتَمَامِه يَتِمُّ الكَلامُ عَلَى المرفُوعَاتِ.

(١) انظر المسألة بكمالها في المحصل للعلوي ١/ ١١٢.

(٢) قال العلوي في المحصل ١١٢ (مخطوط): « المذهب الأول منهما محكي عن سيبويه، وهو أنَّ رَفعهما من جهة واحدة؛ لأن الفعل فيما سمي فاعله وفيما لم يسم فاعله قد أسند إلى الاسمين على حدٍّ واحد، فلهذا قلنا إنهما مرفوعان من جهة واحدة ».

(٣) قال العلوي في المحصل ١١٢ (مخطوط): « الثاني محكي عن الخليل بن أحمد وهو أنَّ رفعهما من جهتين؛ لأنَّ أحدهما مرتفع بالفاعلية الحقيقية والآخر مرتفع بكونه مشبهًا الفاعل، وأحدهما مخالف للآخر؛ فلهذا كانا مرفوعين من جهتين ».

(٤) رجح العلوي في المحصل ١١٢ مخطوط رأي سيبويه وقال « والحق عندنا ما ذهب إليه سيبويه، وهو اختيار الزمخشري وارتضاه الخوارزمي، فأما ابن الحاجب فظاهر كلامه مشعر بارتفاعهما من جهتين ».

[المَنصُوباتُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَـه: « **المنصُوبَاتُ: هوَ مَا اشتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المفعُولِـيَّـةِ** ».

الضَّميرُ فِـي قَولِـه: (**هوَ**) رَاجعٌ إِلى المنصُوبَاتِ، وَالمفهومُ مِن لَفظِ المنصُوبَاتِ، وَمَعنَاه المنصُوبُ: مَـا اشتَملَ عَلَى النَّصبِ الَّـذي هوَ عَلَمُ المفعُولِـيَّـةِ. وَإِنَّمَا عَدَلَ عَن لَفظِ النَّصبِ مَخَافَـةَ أن يكُونَ تَعريفَ الشَّيءِ بِنَفسِه، فَـيَـكُونُ دَورًا، فَالمنصُوبَاتُ جَمعُ (مَنصُوبٍ)، وَهوَ، كَمَا ذكَرنا فِـي المرفُوعَـاتِ، استَغنَى بِتَصحيحِـه عَن تَـكسيرِه، كَمَا قُلنَـا فِـي نَحـوِ: (سُرَادِقَاتٍ).

ثُمَّ إِنَّـه أَخَذَ فِـي تَـقريـرِ كُـلِّ وَاحِـدٍ مِنهمَا بِكَلامٍ يَخُصُّه.

[المَفعُولُ المُطلَقُ]

فَقَالَ: « فَمِنه المَفعُولُ المطلَقُ، وَهوَ اسمُ مَا فَعَلَه فَاعِلُ فعلٍ [و٩٢] مَذكُورٍ بِمَعنَاه، وَيكُونُ للتَّأكيدِ، وَالنَّوعِ، وَالعَدَدِ، مِثلُ: (جَلَستُ جُلُوسًا)، وَ(جِلسَةً)، وَ(جَلسَتَينِ). فَالأوَّلُ لا يُثنَّى، وَلا يُجمَعُ، بِخِلافِ أخَوَيه. وَقَد يكُونُ بِغَيرِ لَفظِه، مِثلُ: (قَعَدتُ جُلُوسًا). وَقَد يُحذَفُ الفعلُ لِقيَامِ قَرينَةٍ جَوازًا، كَقَولِكَ لِمَن قَدِمَ: (خَيرَ مَقدَمٍ). وَوُجُوبًا سَمَاعًا، مِثلُ: (سَقيًا)، وَ(رَعيًا)، وَ(خَيبَةً)، وَ(جَدعًا)، وَ(حَمدًا)، وَ(شُكرًا)، وَ(عَجَبًا). وقيَاسًا في مَوَاضِعَ مِنها: مَا وَقَعَ مُثبتًا بَعدَ نَفيٍ، أو مَعنَى نَفيٍ، دَاخِلًا عَلَى اسمٍ لا يكُونُ خَبرًا عَنه. أو وَقَعَ مُكَرَّرًا، مِثلُ: (مَا أنتَ إلَّا سَيرًا)، وَ: (مَا أنتَ إلَّا سَيرَ البَريدِ)، وَ(إنَّما أنتَ سَيرًا)، وَ(زَيدٌ سَيرًا سَيرًا). وَمِنها مَا وَقَعَ تَفصيلًا لِأثَرِ مَضمُونِ جُملَةٍ مُتقَدِّمَةٍ، مِثلُ: ﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد: ٤]، وَمِنها مَا وَقَعَ للتَّشبيه عِلاجًا بَعدَ جُملَةٍ مُشتَمِلَةٍ عَلَى اسمٍ بِمَعنَاه وَصَاحِبِه، مِثلُ: (مَرَرتُ بِه فَإذَا لَـه صَوتٌ صَوتَ حِمَارٍ)، وَ(صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكلَى). وَمِنها مَا وَقَعَ مَضمُونَ جُملَةٍ لا مُحتَملَ لَها غَيرُه، مِثلُ: (لَـه عَلَيَّ ألـفُ دِرهمٍ اعتِرَافًا)، ويُسَمَّى تَوكيدًا لِنَفسِه. وَمِنها مَا وَقَعَ مَضمُونَ جُملَةٍ لَها مُحتَملٌ غَيرُه، مِثل: (زَيدٌ قَائِـمٌ حَقًّا)، وَيُسَمَّى تَوكيدًا لِغَيرِه. وَمِنها مَا وَقَعَ مُـثَـنًّى، مِثلَ: لَبَّيكَ وَسَعدَيكَ ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام: المفعُولِـيَّـةُ ههنَا مَصدَرُ المفعُولِ، كَمَا ذكَرنَا أنَّ الفَاعِلِـيَّـةَ مَصدَرُ الفَاعِلِ، وكَلامُ الشَّيخِ ههنَا قَد اشتَمَلَ عَلَى بَيَـانِ مَاهـيَّـةِ المصدَرِ، وَبـيَـانِ مَقَاصِدِه، وكَيفِـيَّـةِ صُدُورِه عَنِ الفعلِ، وكَيفِـيَّـةِ حَذفِ الفعلِ عَنه. فَهذِه مَباحِثُ أربَعةٌ:

البَحثُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَاهيَّةِ المصدَرِ

اعلَم أنَّ تَعريفَ المصدَرِ في ألسِنَـةِ النُّحاةِ يَجري عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أوَّلُها: أن يكُونَ جَاريًا بِاعتِبَارِ ذَاتِه، فَيُقَالُ فيه: إنَّـه اسمٌ لِمَا يُحدِثُـه فَاعِلُ الفعلِ،

وَهذا كـ(القيَام)، وَ(القُعُودِ)، وَ(الأكلِ)، وَ(الشُّربِ)، فإِنَّها مَصَادِرُ؛ لأنَّها عِبَارَةٌ عَمَّا يُحدِثُـه الفَاعِلُونَ لَها.

وَثَانيها: أن يُذكَرَ بِاعتِبَارِ عَمَلِه، فَيُقَالُ في تَعريفِه: هوَ اسمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفعلِ، وَسَنُوَضِّحُه [ظ٩٢] في الأسمَاءِ العَامِلَةِ بِـمَعُونَةِ اللَّه.

وَثَالِثُها: أن يُذكَـرَ بِاعتِبَارِ كَونِه مَفعُولًا مُطلقًا، فيُـذكَـرُ تَعريفُـه مِن أجلِ أنَّـه[١] يُنصَبُ، وَهذا هوَ مُرَادُه بِمَا أورَدَه في تَعريفِه ههنَا؛ وَلِهذا فإِنَّـه لَـقَّبَه بِالمفعُولِ المطلَقِ مُشيرًا أنَّه إِلى أنَّ الغَرَضَ بِتَعريفِه هوَ مِن أجلِ نَصبِه، وَلَم يَقصِدِ الغَرَضَينِ الآخَرَينِ، فَقَالَ: (**هوَ اسمُ مَا فَعَلَـه فَاعِلُ فعلٍ مَذكُورٍ بِمَعنَاه**)، عَلَى جِهةِ البَيَانِ مِن غَيرِ عَارِضٍ.

وَلنُفَسِّر المقصُودَ بِهذِه القُيُودِ:

فَقَولُـه: (**اسمٌ**)، يَحتَرِزُ بِه عَمَّا فَعَلَـه فَاعِلُ فعلٍ مَذكُورٍ بِمَعنَاه، وَلَيسَ مَصدَرًا؛ لَمَّا لَم يكُن اسمًا، كَقَولِكَ: (ضَرَبَ ضَرَب)، فَإِنَّ (ضَرَبَ) الثَّانيَ يَصدُقُ عَلَيه أنَّـه فَعَلَه فَاعِلُ فعل مَذكُورٍ بِمَعنَاه، وَلَم يَـكُن مَفعُولًا مُطلقًا؛ لأنَّـه لَيسَ باسمٍ.

قَولُـه: (**مَا فَعَلَـه فَاعِلٌ**) يَحتَـرِزُ بِـه عَمَّا يكُونُ اسمًا، وَلَم يَفعَلـه فَاعِلٌ، كَقَولِنَا: (قَديمٌ)، وَ(مُحَالٌ)، وَغَيرُها مِنَ الأمُورِ الَّتي لا يُمكِنُ أن تَـكُونَ أفعَالًا، وَلا تَـتَـعَلَّقُ [الأفعَالُ][٢] المقدرَةُ بِها؛ فَلِهذا لَم تَـكُن مَصَادِرَ؛ لَمَّا لَم يَفعَلها فَاعِلٌ.

قَولُـه: (**فعلٌ مَذكُورٌ**) يَحتَرِزُ بِه عَن مِثلِ قَولِنَا: (القِيَامُ حَسَنٌ)، فَإِنَّ (القِيَامَ) اسمٌ لِمَا يَفعَلُـه فَاعِلُ فعلٍ، لكِنَّ فعلَـه غَيرُ مَذكُورٍ؛ فَلِهذا لَم يَـكُن مَصدَرًا.

قَولُـه: (**بِمَعنَاه**) يَحتَرِزُ بِه عَن مِثلِ قَولِنَا: (كَرِهتُ قِيَـامي)، فَإِنَّـه اسمٌ لِمَا فَعَله فَاعِلُ فعلٍ مَذكُورٍ، لَـكِنَّـه لَيسَ بِمَعنَاه؛ لأنَّ مَعنَى القِيَامِ غَيرُ مَعنَى الكَرَاهـةِ؛ فَلِأجلِ هـذا لَـم يَـكُن مَصدَرًا.

---

(١) في الأصل: (أن).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

قَولُه: (**عَلَى جِهَةِ البَيَانِ**) يَحترِزُ بِه عَن مِثلِ قَولِنَا: (كَرِهتُ كَرَاهتي)، فَإِنَّ قَولَنَا: (كَرَاهتي) اسمٌ لِمَا فَعَلَه فَاعِلُ فعلٍ مَذكُورٍ بِمَعنَاه، لكِنَّه لَم يكُن مَصدرًا؛ لَمَّا لَم يَكُن عَلَى جِهةِ البَيَانِ؛ لأنَّ المفعُولَ بِه لا يكُونُ بَيَانًا للفعلِ؛ لَمَّا كَانَ تعَلُّقُهمَا مُختَلِفًا، بِخِلافِ المصدَرِ فَإِنَّـه مُبَيِّـنٌ للفعلِ؛ لأنَّ الفعلَ عِبَارَةٌ عَنه، ألا تَرَى أنَّ (ضَرَبَ) دَالٌّ عَلَى الضَّربِ بحَقيقَتِه وَذَاتِه، بِخِلافِ المفعُولِ بِه، فَإِنَّ دَلالَةَ الفعلِ عَلَى مَفعُولِه إِنَّمَا هوَ مِن جِهةِ الاقتِضَاءِ، لا مِن جِهةِ البَيَانِ.

قَولُه: (**مِن غَيرِ [و٩٣] عَارِضٍ يَعرِضُ لَه**) يَحتَرِزُ بِه عَن مِثلِ قَولِنَا: (ضُرِبَ ضَربٌ شَديدٌ)، فَإِنَّ مَا هذا حَالُه اسمٌ لِمَا فَعَلَه فَاعِلُ فعلٍ مَذكُورٍ بِمَعنَاه عَلَى جِهةِ البَيَانِ، لَكِنَّه غَيرُ مَصدَرٍ؛ لَمَّا عَرَضَ في حَقِّه عَارِضٌ، فَأَوجَبَ زَوَالَ نَصبِه، وَهوَ كَونُه فَاعِلًا؛ فَلَهذا لَم يكُن مَصدَرًا.

وَهذَانِ القَيدَانِ الأخيرَانِ، أعني قَولَنا: (**عَلَى جِهةِ البَيَانِ**)، وَقَولنَا: (**مِن غَيرِ عَارِضٍ يَعرِضُ لَه**) لَم يَذكُرهمَا الشَّيخُ، وَلا بُدَّ مِن ذِكرِهمَا؛ لِمَا فيهِمَا مِنَ الفَائِدَةِ، كَمَا تَرَى.

وَقَد زَعَمَ الشَّيخُ أَنَّه لا فَائِدَةَ في الاحتِرَازِ عَمَّا وَجَبَ رَفعُه مِنَ المصَادِرِ[1]؛ لأنَّ ذِكرَه رَاجِعٌ إِلَى تَكريرٍ مَحضٍ لا فَائِدَةَ فيه؛ لأنَّا لَو ذكَرنَاه ذكَرنَا عَينَ مَا تقَدَّمَ، وَبَيَانُه أَنَّا لَو تَركنَا الاحتِرَازَ دَخَلَ بَعضُ المصَادِرِ، وَلَو أَورَدنَاه خَرَجَ مِنه بَعضُ المصَادِرِ؛ وَلِهذَا يَظهرُ أَنَّه لا حَاجَةَ إِلَى الاحتِرَازِ مِنه، فَيصيرُ حَاصِلُ الأمرِ: هوَ مَفعُولٌ مُطلَقٌ مَا هوَ مَفعُولٌ مُطلَقٌ مِن جِهةٍ وَاحِدَةٍ، وَهذَا ظَاهرُ الفَسَادِ غَيرُ خَافٍ عَلَى النَّظَرِ المستَقيم.

وَهذَا الَّذي زَعَمَه فَاسِدٌ لا وَجه لَه؛ لأنَّا قَد قَرَّرنَا أَنَّ الغَرَضَ مِن تَعريفِه ههنَا؛ لأن يَجبَ نَصبُه، وَلَيسَ الغَرَضُ تَعريفَ حَقيقَةِ المصدَرِ في ذَاتِه، وَ لا شكَّ أَنَّه إذا كَانَ مَرفُوعًا فَهوَ مَصدَرٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى حَقيقَةِ ذَاتِ المَصدَريَّةِ، لكِنَّه لَيسَ مَصدَرًا بِالإِضَافَةِ

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٨٩.

إِلَى وُجُوبِ نَصبه، فَإِذَا كَانَ الغَرَضُ هوَ وُجُوبَ نَصبه كَانَ نَصبُه جُزءًا مِن مَاهيَّتِـه بِهذا الاعتِبَارِ؛ فَلِهذا لَم يكُن بُـدٌّ مِنَ الاحتِرَازاتِ الَّتي تُـقَـرِّرُ نَصبَه؛ لأنَّه هوَ المقصُودُ، فَمِن ههنَا لُوحِظَ بِالقُيُودِ مَا كَانَ يُـقَـرِّرُ عَليه النَّصبَ، وَهوَ لا يَحصُلُ إِلَّا بِمَا قُلنَاه؛ فَلِهذا وَجَبَ اعتِبَارُه، فَإِذَا قُلنَا: (**وَلَم يَعرِض عَارِضٌ**) خَرَجَ قَولُنا: (ضُرِبَ ضَربٌ شَديدٌ) عَمَّا نُريدُه في هذا الموضعِ مِن أَنَّ المصدَرَ مَا كَانَ مَنصُوبًا، وَلَم يَخرُج عَن مَاهـيَّـةِ المصدَرِ بِاعتِبَارِ الذَّاتِ وَالمفهوم.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ[1]: وَلكِن بَعدَ أن عُلِمَ أَنَّ مِنه قِسمًا يَجِبُ رَفعُه، وَهوَ إِذَا قُصِدَ إِقَامَـتُـه مُقَامَ الفَاعِلِ، [ظ٩٣] وَجَعلُه أَحَدَ الجُزأينِ، فَإِذا كَانَ هذا مَعلُومًا، ثُمَّ حُذِفَ المفعُولُ المطلَقُ بِاعتِبَارِ مَا هوَ مَفعُولٌ مُطلَقٌ، فَيَجِبُ دُخُولُ المرفُوعِ فِـي الخَبَرِ؛ لأنَّ ما تَقَدَّمَ يُـفيدُ تَخصيصَه؛ لأنَّه خَاصٌّ، وَقَد ذَكَرَ أَنَّ حُكمَه الرَّفعُ، فَـكَأنَّه قيلَ: يَنتَصِبُ هذا المحدُودُ في غَيرِ المحَلِّ الخَاصِّ الَّذي عَرَفنَا أَنَّ رَفعَه وَاجِدٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

قُلنَا: حَاصِلُ كَلامِكَ هذا أَنَّ إِخرَاجَ المرفُوعِ إِنَّمَا هوَ عَلَى طَرِيقِ الاستِثنَاءِ مِن هذِه القَاعِدَةِ، وَهذَا خَطَأٌ، فَإِنَّ هذا لَيسَ مَذكُورًا، وَالاحتِرَازُ عَمَّا يَرِدُ عَلَى المحدُودِ بِالوَهمِ هذَيَانٌ لا يُعوِّلُ عليه أَهلُ التَّحقيقِ، فَإِذَا كَانَ المرفُوعُ وَارِدًا عَلَى جِهةِ الاعتِرَاضِ، فَلا بُدَّ مِن رَفعِه بِأَمرٍ ظَاهرٍ جَريًا عَلَى مَا أُلِفَ مِن صِنَاعَةِ التَّحديدِ، وَهوَ مَطلُوبُنا، وَهوَ مَرفُوعٌ بِمَا ذكَرنَاه مِنَ الاحتِرَازِ، فَيَجِبُ ذِكرُه.

ثُـمَّ قَالَ الشَّيخُ[2]: « وَهوَ السِّرُّ في حَذفِ أَمثَالِ ذَلِكَ في حُـدُودٍ ذُكِـرَت في هذِه المقَدِّمَةِ، وَجُعِلَ انتِفَاءُ ذَلِكَ شَرطًا في نَصبِه، وَلَيسَ إِخرَاجًا لَـه عَن حَقيقَتِه، فَإِنَّـه في الحَقيقَةِ مِثلُه، وَقَد وَرَدَ مِثلُ ذَلِكَ في المفعُولِ بِه، وَالمفعُولِ فيه، وَالمفعُولِ مَعَه ».

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٩٠.

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٩٠.

قُلنَا: إِذَا كَانَ نَصبُه جُزءًا مِن مَاهيَّتِه فَلا بُدَّ مِن رَفعِ[1] مَا يُغَيِّرُ نَصبَه إِذَا طُلِبَ تَعريفُ مَاهيَّتِه مِن أجلِ نَصبِه، كَمَا مَرَّ تَقرِيرُه فِي المفعُولِ المطلَقِ.

لا يُقَالُ: فَإِنَّكُم تَقُولُونَ: المفعُولُ المطلَقُ يُقَامُ مُقَامَ الفَاعِلِ، وَفي هذا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ نَصبَه لَيسَ جُزءًا مِن مَاهيَّتِه، كَمَا قُلتُم؛ لأَنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فَإِنَّا إِنَّمَا نُلَقِّبُه بِقَولِنَا: مَفعُولٌ مُطلَقٌ قَبلَ ارتِفَاعِه بِالفَاعِلِيَّةِ، فَأَمَّا بَعدَ ارتِفَاعَه بِالفَاعِلِيَّةِ، فَلا يكُونُ مَفعُولًا مُطلقًا بِالاعتِبَارِ الَّذي قَرَّرنَاه مِن كَونِ نَصبِه جُزءًا مِن مَاهيَّتِه، وَلا يَنتَقِضُ مَا ذكَرنَاه مِنَ الخَبَرِ بِقَولِنَا: (ضَرَبتُه سَوطًا)، فَإِنَّه اسمٌ لِمَا فَعَلَه فَاعِلُ فعلٍ مَذكُورٍ بِمَعنَاه، وَلَيسَ مَصدرًا لِأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلأنَّ مَا هذا حَالُه مَجَازٌ، فَلا يُورَدُ نَقضًا.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ التَّقديرَ فِيه: ضَرَبتُه ضَربَ السَّوطِ، فَظَهرَ بِمَا لَخَّصنَاه ضَعفُ كَلامِ الشَّيخِ في عُذرِه هذَا عَن تَركِ الاحتِرَازِ [و٩٤] فيمَا وَجَبَ رَفعُه مِنَ المصَادِرِ، وَأَنَّ الأَحَقَّ وُجُوبُ الاحتِرَازِ بِمَا ذكَرنَاه.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ المقَاصِدِ الَّتي مِن أجلِها جِيءَ بِه

اعلَم أَنَّ المصدَرَ يُؤتَى بِه مِن أجلِ أغرَاضٍ تُستعمَلُ فيه، وَيَدُلُّ عَلَيها، وَلِهذا قَالَ الشَّيخُ: (وَهوَ للتَّأكيدِ، وَالنَّوعِ، وَالعَدَدِ)، فَأَتَى بِاللَّامِ إِشَارَةً إِلى مَا قُلنَاه، فَهذِه ثَلاثَةُ مَقَاصِدَ:

المقصدُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَجيئِه مِن أجلِ التَّأكيدِ:

اعلَم أَنَّ المصدَرَ المُؤكِّدَ يَأتي عَلَى جِهَةِ البَيَانِ للفعلِ، وَتَقريرُ مَعنَاه كَقَولِكَ:

---

(١) في الأصل: (دفع).

(ضَرَبتُ ضَربًا)، وَ(أكَلتُ أكلًا)، وَمِن ثَمَّ لَم يَجُز حَذفُ عَامِلِه؛ لِكَونِه مُضَادًّا لِمَا ذكَرنَاه مِن حَالَه، بِخلافِ مَا يَأتِـي مِنَ المصَادِرِ للنَّوعِ وَالعَدَدِ، فَإنَّها دَالَّـةٌ عَلَى مَعنًى زَائِدٍ عَلَى الفعلِ، فَـأشبَهتِ المفعُولَ بِه؛ فَلِهذا جَازَ حَذفُ الفعلِ عَنها، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِـي المفعُولِ بِـه.

وَلا يَجُوزُ تَثنيَـتُـه وَلا جَمعُه؛ لأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلأنَّـه بِمَنزِلَـةِ الفعلِ؛ لِكَونِـه مُـؤَدِّيًـا مَعنَاه؛ فَلِهذا امتَنَـعَـت تَـثـنِـيَـتُـه كَالفعلِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلِأنَّـه مَوضُوعٌ للدَّلالَةِ عَلَى الحَقيقَةِ مِن حَيثُ هيَ هيَ؛ بِدَليلِ صحَّةِ إطلاقِه عَلَى القَليلِ وَالكَثيرِ عَلَى اختِلافِ أنوَاعِه وَأحوَالِه، وَإذا كَانَ الأمرُ فيه كَمَا قُلنَاه مِن دَلالَتِه عَلَى أصلِ الحَقيقَةِ، فَلا فَائِدَةَ في تَثنيَتِـه وَجَمعِه؛ لأنَّ حَقيقَةَ التَّثنِيَـةِ أن تَقصِدَ إلى أمرَينِ مُتمَيِّـزَينِ اشتَرَكَا في اسمٍ وَاحِدٍ، فَـتَـزيدَ في أحَدِهمَا عَلامَـةً عَلَى جِهةِ الاختِصَارِ، وَهذا قَد تعَذَّرَ أن يكُونَ مَعَه مِثلُـه؛ لأنَّـه للحَقيقَةِ مِن أصلِها، فَاستَحَالَ أن يَـكُونَ مَعَه مِثلُـه؛ وَلِهذا تَعذَّرَت تَثنِيَـتُـه.

فَـأمَّا إذَا قُلتَ: (ضَرَبتُ زَيدًا ضَربًا)، فَالعَمَلُ في المفعُولِ هَهنَا للفعلِ بِاتِّـفَـاقِ النُّحَاةِ لِأمرَينِ:

أمَّـا أوَّلًا فَلأنَّهمَا قَد تَلازَمَا، أعني الفعلَ وَالمصدَرَ المؤكِّدَ، فَلا يَجُوزُ حَـذفُ فعلِه، كَمَا مَرَّ بَـيَـانُه، وَالعَمَلُ بِالأصَالَةِ للفعلِ؛ فَلِهذَا كَانَ أحَقَّ بِالعَمَلِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ المصدَرَ فيمَا هذَا حَالُـه إنَّمَا جَاءَ عَلَى جِهةِ تَقريرِ مَاهـيَّـةِ الفعلِ وَإظهارِ حَقيقَةِ أمرِه، فَهوَ كَالتَّابِعِ للفعلِ؛ فلِهذا كَانَ الفعلُ أحَقَّ بِالعَمَليَّـةِ.

المقصدُ الثَّاني: [ظ٩٤] في بَيَانِ أنوَاعِه:

اعلَم أنَّ المصدَرَ إنَّمَا لُـقِّبَ بِكَونِه مَصدَرًا لِصُدُورِ الفعلِ عَنه، كَمَا يُـقَـالُ للمكَانِ

الَّذي يَصدُرُ عَنه الإِبِلُ (مَصدَرٌ) لِصُدُورِها عَنه، وَإِنَّمَا قيلَ لَـه: مَفعُولٌ مُطلَقٌ مِن جِهَةِ أَنَّ الفعلَ يَنطَلِقُ عَلَيه مِن غَيرِ تَقيِيدٍ بحَرفٍ، وَبيَانُه أَنَّكَ مَتَى استَخبَرتَ عَنِ الفعلِ نَفسِه، فقُلتَ: (مَا وَقَعَ؟)، فَيُقَالُ لكَ: وَقَعَ الفعلُ وَحَصَلَ وَحَدَثَ، فَلا يَحتَاجُ إِلى وَاسِطَةِ حَرفٍ، بِخِلافِ غَيره مِنَ المَفاعيلِ، فَإِنَّه لا بُدَّ فيه مِن وَاسِطَةِ حَرفٍ، فَتَقُولُ في المَفعُولِ بِه: (بِمَن وَقَعَ الضَّربُ؟) فَيُقَالُ: (بِفُلانٍ)، وَ(متى حَصَلَ الفعلُ؟) فَيُقَالُ: (في زَمَانِ كَذَا)، وَ(أينَ وَقَعَ؟)، فيُقَالُ: (في مكَانِ كَذَا)، و (لأيِّ فعلٍ؟) فيُقَالُ: (لعِلَّةِ كَذا)، و(مَع أَيِّ شَيءٍ فُعِلَ كَذا؟) فيُقَالُ: (مَع كذا)، فَتَجِدُ المفَاعيلَ كُلَّها لا بُدَّ فيها مِن وَسَاطَةِ هذِه الأحرُفِ، بِخِلافِ المصدَرِ، فَلا يَفتَقِرُ إِلى وَسَاطَةِ حَرفٍ.

فَإِذا عَرَفتَ هذا فَاعلَم أَنَّهم قَد توَسَّعُوا في المَصَادرِ، وَنَوَّعُوها أنوَاعًا مُختَلِفَةً، وَنَذكُرُ مِنها أمُورًا سِتَّةً:

أَوَّلُها: بِاعتِبَارِ الصِّفَةِ، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُه ضَربًا شَديدًا وَخَفيفًا).

وَثَانيها: بِاعتِبَارِ الآلَةِ، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُه سَوطًا)، وَ(ضَرَبتُه عَصًا)، فَإِنَّ التَّقديرَ فيه: ضَرَبتُه ضَربَ السَّوطِ وَضَربَ العَصَا، وكَانَ الأمثَلُ فيمَا هذا حَالُه: (ضَرَبتُه بِالسَّوطِ وَالعَصَا)، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى طُرِحَ المصدَرُ، وَنُصِبَتِ الآلَةُ نَصبَ المصدَرِ؛ لِشَدَّةِ اتِّصَالِها بِه.

وَثَالِثُها: بِاعتِبَارِ اسمٍ خَاصٍّ، في مِثلِ قَولِكَ: (رَجَعَ القَهقَرَى)، أي: رُجُوعًا مَخصُوصًا، يُقَالُ لَه: (القَهقَرَى)، وَهوَ رُجُوعٌ إِلى الوَرَاءِ.

وَرَابِعُها: بِاعتِبَارِ طَرحِ الموصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَه؛ فلِهذا نُصِبَت نَصبَه، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُه أيَّ ضَربٍ)، وَ(أيَّمَا ضَربٍ)، وَ(أنوَاعًا مِنَ الضَّربِ)، إِلى غَيرِ ذَلِكَ.

وَخَامِسُها: بِاعتِبَارِ العَهدِ، كقَولِكَ: (ضَرَبتُه الضَّربَ الَّذي تَعلَمُه)، أو (الضَّربَ الَّذي لا غَايَةَ فَوقَه).

وَسَادِسُها: بِاعتِبَارِ فَاعِلِه، كقَولِكَ: (ضَرَبتُه ضَربَ الأميرِ)، أو مَفعُولِه، كَـ(ضَرَبتُه

ضَربَ اللِّصِّ).

فَهذِه أمُورٌ يكُونُ المصدَرُ مُتنوِّعًا لِأجلِها، وَمَا هذا حَالُـه مِنَ المصَادرِ فَإنَّـه يَجُوزُ تَثنيَتُه وَجمعُه؛ لأنَّـه مَقُولٌ عَلَى نَوعٍ مُمَيَّزٍ عَن نَوعٍ [و٩٥] [فإذا اختَلفَ النَّوعانِ][1] جَازَ تَثنيَتُه بِاعتِبَارِ النَّوعَينِ جَميعًا لِثبُوتِ مَا يُسوِّغُ أمرَ التَّثنيَةِ [مِن ضَمِّ مُفرَدٍ إلى مِثلِه][2] كـ(الزَّيدَينِ) وَ(الرَّجُلَينِ).

المقصدُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ عَدَدِه:

وَتَـارَةً يَـكُونُ دَالًّا عَلَى الوحدَةِ، وَهيَ المـرَّةُ الوَاحِـدَةُ، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُـه ضَربَـةً)، قَالَ اللّه تعالَى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣]، وَ: ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٤][3]، إلى غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الوَحدَةِ بِالتَّاءِ.

وَتَارَةً يكُونُ دَالًّا عَلَى المرَّتَينِ، كَقَولِكَ: (ضَربتُه ضَربتَينِ).

وَمَرَّةً يكُونُ دَالًّا عَلَى الجَمعِ، كَقولِكَ: (ضَربتُه ضَرَبَاتٍ)، قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]، وَقَولُه: ﴿ مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢].

فَهذِه الأمُـورُ كُلُّها دَالَّـةٌ عَلَى هـذِه الأعدَادِ، وَهيَ مَنصُوبَـةٌ نَصبَ المصَادرِ؛ لِأنَّها مُشعِـرَةٌ وَدَالَّـةٌ عَلَيها؛ فَلِهذا عُومِلَت مُعَـامَلَتَها فِـي الإعـرَابِ وَالنَّصبِ عَلَى المصدَريَّـةِ.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ كَيفيَّةِ صُدُورِه عَنِ الفعلِ

فاعلَم أنَّ كُلَّ مَا يَصدُرُ عَنه، وَيَنتَصِبُ عَلَى جِهةِ المصدَريَّـةِ فَهوَ يَـكُونُ عَلَى أربَعَةِ أوجُهٍ:

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٣) في الأصل: (دكتا) بلا فاء العطف.

أوّلُها: أن يكُونَ مَصدَرُه القيَاسيُّ اللّازِمُ لَـه الملاقيَ لَـه في الاشتِقَاقِ، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُ ضَربًا)، وَ(قتَلتُ قتلًا)، إلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأمثِلَةِ القيَاسيَّـةِ.

وَثانيها: أن يكُونَ مُغَايرًا لِمَصدَرِه، لَـكِنَّـه يُلاقيه في الاشتِقَاقِ، في مَثلِ قَولِه تعَالَى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [نوح: ١٧]، وقَولِه: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨]، فَإنَّ القيَاسَ: (إنبَاتًا) و(تَبـتُّلًا)، لكِنَّـه لَمَّا وَافقَه في الاشتِقَاقِ وَلاقاه فَيه سَدَّ مَسَدَّ مَصدَرِه.

وَثَالِثُها: ألّا يكُونَ مُلاقيًا لَه في الاشتِقَاقِ مَعَ كَونِه مَصدَرًا، كَقَولِكَ: (قَعدُتُ جُلُوسًا)، وَ(حَبَستُه مَنعًا)، وَ(قُمتُ انتِصَابًا)، فَهذه مَصَادِرُ غَيرُ مُلاقِـيَـةٍ للفعلِ في الاشتِقَاقِ، وَلكِنَّ الفعلَ دَالٌّ عَلَيها بِمَعنَاه.

وَرَابعُها: ألّا يكُونَ مَصدَرًا، كَقَولِكَ: (ضَرَبـتُـه فُـنُـونًا مِنَ الضَّربِ)، وَ(جُمُوعَ الضَّربِ)، وَ(ضَرَبـتُـه عِدَّةً مِنَ الضَّربِ)، وَ(أعدَادًا كَثيرَةً).

فَهذِه أسمَاءٌ غَيرُ مَصَادِرَ مَنصُوبَـةٌ نَصبَتَها، فَصَارَ مَا يَقتَرِنُ بِالفعلِ جَاريًا عَلَى مَا ذكَرنَـاه مِن هذِه الأوجُه، وَهذا هوَ مُـرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: (**وَقَد يَـكُـونُ بِغَيرِ لَفظِه**)، يَعني الفعلَ؛ لأنَّ المشتَـرَطَ فِـيـه أن يكُونَ [ظ٩٥] اسمًا لِمَا فُعِلَ، سَوَاءٌ كَانَ بِلَفظِه أو بِغَيرِ لَفظِه.

* * *

البَحثُ الرَّابعُ: في كَيفيَّةِ حَذفِ الفعلِ عَنه

اعلَم أنَّ المصدَرَ لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَى الفعلِ وَقَائِمًا مَقَامَه جَازَ الاستِغنَاءُ بِه عَنِ الفعلِ وَإقَامَـتُـه مُقَامَه، وَحَاصِلُ الأمرِ في ذَلِكَ أنَّها مَصَادِرُ كَـثُـرَت في استِعمَالِهم، فَخَفَّفُوها بِحَذفِ أفعَالِها، فَجَعَلُوا مَصَادِرَها عِوَضًا عَنها، لكِنَّ حَذفَها قَد يكُونُ جَوَازًا، وَتَارَةً يكُونُ [مِن جِهةِ][1] الوُجُوبِ، وَمرَّةً تَرِدُ وَلا أفعَالَ لَها هنَاكَ مُستَعمَلَـةً،

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

فَهذِه ضُرُوبٌ [ثلاثَـةٌ][1] نَذكُـرُها بِمَعُونَـةِ اللَّه تعَالَى:

الضَّربُ الأوَّلُ: مَا يكُونُ حَذفُ فعلِه عَلَى جِهةِ الجَوَازِ:

وَنَعني بِكَونِه جَائِزًا هوَ أنَّ فعلَه إن ذُكِـرَ كَانَ في غَايَـةِ البَيَانِ والإيضَاحِ، فَالفعلُ دَالٌّ عَلَى الزَّمَانِ، وَالمصدَرُ دَالٌّ عَلَى مَعنَاه مِن غَيرِ زَمَانٍ، وَإن حُذِفَ لِقيَام قَرينَةٍ كَانَ في المصدَرِ غُنيَةٌ عَنه؛ فَلِهذا جَازَ الأمرَانِ، وَهذا نَحوُ قَولِكَ للقَادِمِ مِن سَفَرِه: (خَيرَ مَقدَمٍ)، وَللغَضبَانِ: (غَضَبَ الخَيلِ[2] عَلَى اللُّجُم)[3]، وَلِمَن تَـقُـولُ لَـه: (أتحبُّني)، فَـيَـقُولُ لكَ: (أوَ فَرَقًا خَيرًا مِن حُبٍّ)[4]، وَلِمَن دَخَلَ في أمرٍ مِنَ الأمُورِ، فَـتَـقُولُ لَـه: (مُدخَلَ خَيرٍ)، وَلِمَن خَرَجَ مِن مُهمٍّ، فَتقُولُ لَـه: (مُخرَجَ خَيرٍ)، قَالَ اللَّه تعَالَى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٍ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٍ ﴾ [الإسراء: ٨٠]، فَهذِه الأمثِلَـةُ وَمَا شَاكَلَها دَالَّـةٌ عَلَى استعمَالِ الفعلِ مَعَ المصدَرِ وَحَذفِه، كَمَا أوضَحنَاه.

الضَّربُ الثَّاني: مَا يكُونُ حَذفُ الفعلِ فيه عَلَى جِهةِ الوُجُوبِ:

[وفيه تَقريران:

التَّقريرُ الأوَّلُ: مَا يكُونُ حَذفُـه عَلَى جِهةِ السَّماعِ][5]:

اعلَم أنَّ مَا يُحذَفُ مِنه الفعلُ عَلَى جِهةِ اللُّزُومِ، فَلا يُذكَرُ بحَالٍ، إنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِن أجلِ الكَثرَةِ، لَـكِنَّـه رُبَّمَا لَم يُعرَف لَها ضَابِطٌ، فَيكُونُ مَسمُوعًا، وَهذا كَقَولِنَا: (حَمدًا)، وَ(شُكرًا)، وَ(سَقيًا)، وَ(رَعيًا)، وَ(خَيبَةً)، وَ(جَدعًا)، وَ(بُعدًا)،

---

(١) في الأصل: (ضرو...ـــة) وبينهما كلمة مطموسة.

(٢) في الأصل: (الجديد) وكذا ما يقتضيه السياق والمثل.

(٣) مثلٌ، انظره في مجمع الأمثال ٢/ ٥٦، والمستقصى في أمثال العرب ٢/ ١٧٧.

(٤) مثلٌ، انظره في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ٥٥ وفيه: (من حبين)، والمثل في مجمع الأمثال ٢/ ٧٦ برواية: (فرقًا أنفعُ من حب).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَ(سُحقًا)، وَ(بُؤسًا)، وَ(عَجَبًا) إلى غيرِ ذَلِكَ مِنَ الأمُورِ الَّتي تَكُونُ مُتلقَّاةً مِن ألسِنَةِ العرَبِ عَلَى طَرِيقَةِ السَّمَاعِ، فَهذا النَّوعُ مِنَ المصَادرِ مِمَّا قَد وَقَعَ فِيه تَرَدُّدٌ:

فَذَهبَ بَعضُ النُّحاةِ إلى أنَّه مِمَّا وَجَبَ فيه حَذفُ الفعلِ [و٩٦] [لِكَثْرَةِ الاستعمالِ][١]، وهذا هوَ مَذهبُ سيبَوَيه[٢] والزَّمَخشَريِّ[٣]، وَرَأيُ الشَّيخِ[٤]. [وبَعضُهم[٥] أنَّه][٦] يَجُوزُ مَعَه إظهارُ الفعلِ، [والأوَّلُ هو الأصَحُّ][٧]؛ لِأنَّه لَم [يَرد مَعه][٨] ذِكرُ الفعلِ وَمُصَاحِبَتُه لَه في كَلام [العَرَبِ، قَالَ][٩] اللَّه تعَالَى: ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١]، وَقَالَ: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ﴾ [هود: ٩٥]، قَالَ النَّابِغَةُ[١٠]:

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٢) الكتاب ١/ ٣١٢.

(٣) المفصل ٥٦.

(٤) انظر شرح المقدمة الكافية ٣٩٥.

(٥) في هذه المسألة خلاف وتفصيل، قال في النجم الثاقب ١/ ٢٩١: « وبعضهم أجاز ظهور أفعالها مطلقًا، وفصل بعضهم بأنها إذا دخلت اللام نحو: (سقيًا لزيد) وجب الحذف، وإلا فهو جائز، وبعضهم قال: لا يجب الحذف إلا مع اجتماعها لأنها قد صارت مثلًا » وانظر المسألة في الفوائد الضيائية ١/ ٣١٢، وما يفهم من كلام الخوارزمي في التخمير ١/ ٣٠٢، والرضي هو الجواز، قال الرضي شرحه ١/ ٣٠٥: « وأقول: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك اللَّه سقيًا، ورعاك اللَّه رعيًا، وجدعك جدعًا، وشكرت شكرًا وحمدت حمدًا ». وممن أوجب حذفه إذا استعمل مع اللام ركن الدين في الوافية ١٠٠ (رسالة).

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس في الأصل، وظهر منه: (والأو.....ح).

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٩) المفصل ٥٦.

(١٠) هو زياد بن معاوية، أحد شعراء الجاهليّة وأحد فحولهم، كان من خواصِّ النُّعمان بن المنذر وندمائه وأهل أنسه، وكان أحد الأشراف الَّذين غضَّ الشِّعر منهم، وهو أحسنهم ديباجة شعر، وأكثرهم =

٢٧ - نُـبِّئتُ نُعمًا عَلَى الهجرانِ عَاتِبَـةً   سَقيًا وَرَعيًا لِـذَاكَ العَاتِبِ الـزَّاري[١]

وَفي كَـلامِ أمِيـرِ المُؤمِنينَ كَـرَّمَ اللَّه وَجهـه يُخَاطِبُ عَمرَو بنَ العَاصِ: « عَجَبًا لابنِ النَّابِغَةِ »[٢]، وَقَالَ آخَرُ:

٢٨ - يَـا بُـؤسَ للـحَـربِ، الَّـتِـي   وَضَـعَـت أرَاهِـطَ، فَـاستَـرَاحُـوا[٣]

[فهذا][٤] مِثَالُ ذَلكَ مِمَّا سُمعَ.

التَّقريرِ الثَّاني: مَا يكُونُ حَذفُـه عَلَى جِهةِ القيَاسِ مِمَّا يكُونُ مَعرُوفًا بِالضَّوَابِطِ الكُليَّـةِ وَالتَّقييدَاتِ النَّحويَّـةِ:

وَهذَا يكُونُ عَلَى أوجُهٍ سِتَّـةٍ مِنَ الضَّوَابِطِ، نُفصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالَى:

الضَّابِطُ الأوَّلُ: أن يَـقَـعَ المفعُولُ المطلَقُ مُثبتًا بَعدَ نَفيٍ أو مَعنَى نَفيٍ دَاخِلًا عَلَى اسمٍ لا يَـكُونُ خَبَـرًا عَنه، أو وَقَعَ مُـكَـرَّرًا، مِثلُ: (مَا أنتَ إلَّا سَيرًا)، وَ(مَا أنتَ إلَّا سَيرَ

= رونق كلام، مات في الجاهليَّة في زمن النَّبيِّ ﷺ قبل أن يُبعث. انظر ترجمته في شرح أبيات مغني اللَّبيب ١/ ٩٧، وخزانة الأدب ٢/ ١١٨.

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٠٢، وهو بلا نسبة في العين ٧/ ٣٨١، وجمل الخليل ١١٣، والغرة المخفية لابن الخباز (ظ٣٩) مخطوط، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٥٣١، وقوله: (العاتب) مطموس في الأصل.

(٢) انظر قول علي كرم اللَّه وجهه في العقد الفريد ٥/ ٨٨، وشرح نهج البلاغة ١/ ٢٥.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٧، وجاء بلا نسبة في العين ٤/ ٢٠، وسيبويه ٢/ ٢٠٧، والمقتضب ٤/ ٢٥٣، ٣٧٣، ٣٨٨، والأصول ١/ ٣٨٩، ٤٠٦، والجمل للزجاجي ١٧٣، واللامات ١٠٨، والشيرازيات ١/ ١٧٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٣، والخصائص ٣/ ١٠٦، وتهذيب اللغة ٦/ ١٠٢، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٥١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢١، وابن يعيش ٢/ ١٠٥، ٤/ ٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٣، والصفوة الصفية ٢/ ٩٣، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٤٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤١٣، ومغني اللبيب ٢٨٦، والجنى الداني ١٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٨٤، والنجم الثاقب ١/ ٥١٢.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

البَرِيـدِ)، وَ(إِنَّمَا أنتَ سَيرًا)، وَ(زَيدٌ سَيرًا سَيرًا)، وَلـنُـفَسِّر هذِه القُـيُـودَ:

فَقَولُـه: (**مَا وَقَعَ مُثبَتًـا**) احتِـرَازٌ عَن أن يَـقَعَ مَنفيًّا مِن أوَّلِ وَهلَةٍ، كَقَولِكَ: (مَا زَيدٌ سَيرًا)، فَإِنَّـه لَيسَ مِن هذا القَبِيلِ، ولا يَجُوزُ الإِتـيَـانُ بِـه إِلَّا مَع فعلِـه.

وَقَولُـه: (**بَعدَ نَفيٍ**) احتِرازٌ عَن أن يَقعَ بَعدَ غيرِ نَفيٍ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ سَيرًا)، فَإِنَّـه لَيسَ مِمَّا نَحنُ بِصَدَدِه.

وَقَولُـه: (**أو مَعنَى نَفيٍ**)؛ لِيَدخُلَ فيه مِثلُ قَولِكَ: (إِنَّمَا أنتَ سَيرًا)، فَإِنَّ (سَيرًا) مُثبتٌ بَعدَ مَعنَى النَّفيِ، وَإِن لَم يكُن بَعدَ نَفيٍ مُحقَّقٍ؛ لأنَّ تَقديرَه: مَا أنتَ إِلَّا سَيرًا.

وَقَولُـه: (**دَاخِلٌ عَلَى اسمٍ**)، كَقَولِنَا: (مَا سِرتُ إِلَّا سَيرًا)، فَإِنَّ (سَيرًا) مُـثـبَـتٌ بَعدَ نَـفيٍ دَاخِلٍ عَلَى فعلٍ؛ فَلِهذا لَم يكُن مَا نَحنُ فِـيـه في شَيءٍ لَمَّا كَانَ فعلُـه مَذكُورًا.

وَقَولُـه: (**لا يَـكُونُ خَبَـرًا عَنه**) أي: لا يكُونُ المفعُولُ المطلَقُ خَبرًا عَن ذَلِكَ الاسمِ احتِرازًا عَن أن يَقعَ بَعدَ نَفيٍ [ظ٩٦] دَاخِلًا عَلَى اسمٍ يكُونُ المفعُولُ المطلَقُ خَبرًا عَن ذَلِكَ الاسمِ، كَقَولِكَ: (مَا سَيرِي إِلَّا سَيرُ البَرِيدِ)، أو (سَيرٌ شَدِيدٌ) فَإِنَّـه لَيسَ مِمَّا(١) ذكَرنَاه [مِن القِيَاسِ](٢)، لَمَّا كَانَ يَصِحُّ أن يكُونَ [خَبَـرًا](٣) عَمَّا قَبلَـه.

وَقَولُـه: (**أو وَقَعَ مُكَرَّرًا**)، وَمَعنَاه: أو وَقَعَ المفعُولُ المطلَقُ مُكَرَّرًا في مَوضعِ خَبَرٍ عَن اسمٍ، وَلَيسَ صَالحًا أن يكُونَ خَبرًا عَنه؛ لِيَدخُلَ [فيه](٤) مِثلُ قَولِنَا: (زَيدٌ سَيرًا سَيرًا).

وَإِنَّمَا قُلنَا: تَقعُ في مَوضَعِ خَبَرٍ(٥) عَنِ الاسمِ، وَلَيسَ صَالحًا أن يكُونَ خَبرًا عَنه؛

---

(١) في الأصل: (من مما).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي مطموسة في الأصل.

(٥) في الأصل: (خبرا).

لِـئَـلَّا يَنتَقِضَ بِمِثلِ قَولِه تعَالَى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]؛ لأنَّ مَا هذا حَالُـه في الآيَـةِ يَجُوزُ إظهارُ الفعلِ مَعَ المصدَرِ لَمَّا لَم يكُن وَاقعًا خَبـرًا عَمَّا يَستَحيلُ كَونُـه خَـبَـرًا عَنه.

ثُمَّ إِنَّـه أوضَحه بِالأمثِلَةِ، فقَولُـه: (**مَا أنتَ إِلَّا سَيرًا**)، مِثَالٌ للمُثبتِ بَعدَ النَّفيِ.

وَقولُـه: (**مَا أنتَ إِلَّا سَيرَ البَريدِ**)، مِثَالٌ للمُثبَتِ بَعدَ النَّفيِ، وَلَـكِنَّـه كَـرَّرَه إعلامًا بِأنَّ المصدَرَ والمفرَدَ كَالمصدَرِ المضَافِ في وُجُوبِ إِضمَارِ الفعلِ فِيمَا هذَا حَالُـه مِن غَير اختِلافٍ.

وَقَولُـه: (**إِنَّمَا أنتَ سَيرًا**)، مِثَالٌ لِمَا هوَ في مَعنَى النَّفيِ؛ لأنَّ إِنَّمَا مَوضُوعَةٌ للحَصرِ؛ فَلا بُـدَّ مِن تَضَمُّنِها للنَّفيِ وَالإثـبَـاتِ، كَمَا أشَرنَا إِلَيـه.

وَقَولُـه: وَ(**زَيدٌ سَيرًا سَيرًا**)، مِـثَـالُ المكَـرَّرِ مِنـه، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِضمَارُ الفعلِ بِاعتِبَـارِ هذِه القُـيُـودِ؛ لِمَا يَظهرُ مِن قُـوَّةِ دَلالَـةِ المصدَرِ عليه بِمَا لَخَّصنَاه.

الضَّابِطُ الثَّاني: أن يَـقَعَ المصدَرُ تَفصيلًا لِأثَـرِ مَضمُونِ جُملَةٍ مُـتَـقَدِّمَـةٍ، مِثلُ قَولِـه تعَالَى: ﴿ **فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً** ﴾ [محمد: ٤]، فَقَولُه: (**تفصيلًا**) احتِرازٌ عَن أن يَقعَ المصدَرُ مِن غَيرِ تَفصيلٍ، فَإِنَّـه لا يَجِبُ إِضمَارُ فعلِـه، كَقَولِكَ: (مَنَنتَ[1] مَـنًّـا) فَـإِنَّـه لَيسَ مِمَّا نَحنُ بِصَدَدِه لَمَّا لَم تَسبِق هـنَـاكَ جُملَـةٌ يَـكُونُ المصدَرُ تَفصيلًا لَها.

وَقَولُـه: (**لِأثَرِ مَضمُونِ جُملَةٍ**) احتِرازٌ عَن أن يكُونَ وَاقعًا تَفصيلًا، لا لِأثَرِ مَضمُونِ جُملَةٍ، بَل تَفصيلًا لِمَضمُونَ ذَلِكَ إِمَّا مُفرَدٌ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ إِمَّا أن يُسَافِرَ سَفَرًا قَريبًا أو بَعيدًا) [و٩٧] [فهذه لَيستَ تَفصيلًا لأثَرِ مَضمونِ جُملَةٍ، وإنَّما هي][2] تَفصيلٌ

---

(١) في الأصل: (طفت) وكذا يقتضي السياق وهو في شرح المقدمة الكافية ٣٩٧.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

لحَالِ (زَيدٍ)، فلَم يكُن مِمَّا نَحنُ [بِصَدَدِه. أو][١] جُملةٌ، كَقَولِكَ: [(زَيدٌ يُسَافِرُ سَفَرَه][٢] القَريبَ أو البَعيدَ)، فَقَولُـه: (سَفَرُه [القَريبَ أو][٣] البَعيد) تَفصيلُـه لِجُملَةٍ، لا لِأثرِها. [فالجُملَتانِ لَم][٤] تَـكُونَا مِمَّا نَحنُ [فيه.

وإنّما قَالَ في قُيُـودِه:][٥] (جُملَـةٍ مُتَقدمـةٍ)؛ لأنَّ المصدَرَ الَّذي [هذا][٦] حَالُـه لا يَـكُونُ إلَّا كَـذَلِكَ؛ لِتَحصُلَ المغَايَـرَةُ، وَإلَّا كَـانَ تَـفصيـلًا للشَّيءِ [عَلَى الشَّيءِ][٧].

وَمِثَالُـه قَولُـه تعَالَى: ﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾، فالشَّرَائِطُ وَالقُيُودُ حَاصِلَـةٌ فيها مِن جِهةِ المَنِّ وَالفِدَاءِ، فَـ(شُدُّوا) هوَ الجُملَـةُ، [ومَضمُونُها][٨] شَدّ الوِثَاقِ، وَأثَـرُه المنُّ، وَالفِدَاءُ، وَالأسرُ، وهيَ الَّتي وَقَعَت [تَفصيلًا][٩] لأثَـرِ مَضمُونِ الجُملَةِ السَّابِقَةِ؛ فَلِهذَا وَجَبَ إضمَارُ الفعلِ فيها، وَإنَّمَا وَجَبَ إضمَارُه؛ لِمَا في المَصدَريَّـةِ مِنَ الدَّلالَةِ عَلَى الفعلِ بِكَونِ هذِه المصَادِرِ وَاقعَةً مَوقعَ التَّفسيرِ للجُملَةِ السَّابِـقَـةِ وَالإيضَاحِ لَها.

فَقَولُـه: « فَشُدُّوا » هوَ الجُملةُ المتَقدِّمَةُ، فَلَو لَم تكُن ثَابِتَةً وَلا مَوجُودَةً في الكَلامِ لَـكَانَ قَولُـه: « إمَّا مَنًّا بَعدُ وَإمَّا فِدَاءً » تَفصيلًا لَهمَا عَلَى أنفُسِهمَا؛ لأنَّـه لَم تَسبِق هنَاكَ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل. وبعده تكرار للجملة: فقوله: (سفره القريب أو البعيد) ونصفها مطموس.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

جُملَـةٌ تَـكُونُ تفصيلًا لِأثَـرِ مَضمُونِـها، كمَا قَـرَّرناه مِن قَبلُ.

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: مَا وَقَعَ للتَّشبيـه، يَعني: وَمِن جُملَةِ الموَاضعِ الَّتي يَجِبُ فيها حَذفُ الفعلِ عَلَى جِهةِ القِيَاسِ وَتَجريدُ المصدَرِ عَنه هوَ أن يَقعَ المفعُولُ المطلَقُ للتَّشبيه بَعدَ جُملَةٍ مُشتَمِلَةٍ عَلَى اسـمٍ بِمَعنَاه وَصَاحِبِـه.

فَـقَولُـه: (**للتَّشبيـه**) احتِـرازٌ عَـن أن يَـكُونَ وَاقعًا مِن غَيرِ تَشبيهٍ، كَقَولِكَ: (لِـزَيدٍ صَوتٌ حَسَنٌ).

وَقَولُـه: (**بَعدَ جُملَةٍ**) احتِرازًا عَمَّا إِذَا وَقَعَ بَعدَ مُفرَدٍ، كَقَولِكَ: (الصَّوتُ صَوتُ حِمَارٍ).

وَقَولُـه: (**مُشتَمِلةً عَلَى اسمٍ بِمَعنَاه**) احـتِـرَازٌ عَمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ فَإِذَا لَـه صَوتُ حِمَارٍ).

وَقَولُـه: (**وَصَاحِـبِـه**) احتِـرَازٌ عَمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ، كَقَولِكَ: (في الدَّارِ صَوتٌ صَوتُ حِمَارٍ).

وَلا بُـدَّ مِن أن يكُونَ عِلاجًا، وَهذا القَيدُ لَم يَذكُره الشَّيخُ، وَلا بُـدَّ مِن ذِكرِه، وَإِلَّا كَانَ [ظ٩٧] مُنتَقِضًا بِمِثلِ قَولِهم: (لَـه عِلمٌ عِلمُ الفُقَهاءِ)، وَ(زُهدٌ زُهدُ الصَّالحينَ)، فَإِنَّ مَا هذا حَالُه يَجِبُ رَفعُه لَمَّا لَم يكُن فيه عِلاجٌ، وَإِنَّمَا الغَرَضُ ثُبوتُ[1] هذِه الأمُـور لَه، فَلَيسَ الغَرَضُ مُعَالَـجَـةَ أحدَاثِها؛ فَلِهذَا لَم يكُن مِنَ البَابِ. وكَلامُ سيبَوَيـه دَالٌّ عَلَى اعتِبَارِ هذا القَيدِ؛ لِأنَّـه قَالَ: لا بَل مررتُ بِه حَالَ تَصويتٍ وَمُعَالَجَـةٍ[2].

وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذفُ الفعلِ بِاعتِبَارِ هذِه القيُودِ لَمَّا كَانَ الفعلُ مَفهومًا عِندَ اجتِمَاعِها وَمَدلُولًا عَلَيه بِـها؛ فَلِهذا وَجَبَ حَذفُه.

---

(١) في الأصل: (سمور).

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٥٦.

الضَّابِطُ الرَّابعُ: مَا وَقَعَ مَضمُونَ جُملَـةٍ لا مُحتمَلَ لَها غَيـرُه.

يُرِيدُ: وَمِن جُملَةِ الحُذُوفَاتِ القِيَاسيَّـةِ للأفعَالِ مَا ذكَـرَه.

فَقَولُـه: (**مَضمُونَ جُملَةٍ**) احترازًا عَن مِثلِ قَولِنَا: (ضَرَبَ ضَربًا زَيدٌ)، فَإِنَّ المصدَرَ وَاقعٌ بَعدَ المفرَدِ، وَهوَ الفعلُ مِن غَيرِ ذِكرِ فَاعِلِه؛ فَلِهذا لَم يكُن مِمَّا نَحنُ بِصَدَدِه لَمَّا كَانَ مُنتَصِبًا بَعدَ مُفرَدِ الفَعلِ.

وَقَولُـه: (**لا مُحتمَلَ لَها غَـيـرُه**) احتِرَازٌ عَن أن يكُونَ للجُملَةِ مُحتَملٌ آخَرُ غَيرُه، كَمَا سَيَأتي تَقريرُه في القِسمِ الخَامِسِ مِن هذِه الضَّوَابِطِ.

وَمِثَالُـه قَولُـنَـا: (لَه عَلَيَّ ألفُ دِرهمٍ اعتِرافًا)، فَـ(اعتِرافًا) وَقَعَ مَضمُونَ جُملَةٍ حَاصِلٌ بَعدَ كَمَالِها بِجُزأيها، وَلا احتِمَالَ لِـتِلكَ الجُملَةِ إِلَّا الاعتِرَافُ؛ لأنَّ التَّقديرَ فيه: أعتَرِفُ اعتِرَافًا، وَيُسَمَّى تَوكيدًا لِـنَـفسِه؛ لِمَا فِـيـه مِن تَوكِـيـدِ الجُملَةِ المشعِرَةِ بِالاعتِـرَافِ؛ فَلِهذَا كَانَ تَوكِـيـدًا لِـنَـفسِه.

وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذفُ الفعلِ فيمَا هذا حَالُـه؛ لِمَا في سِيَاقِ الجُملَةِ مِنَ الدَّلالَـةَ عَلَيه، فَصَارَ مَجمُوعُ الجُملَةِ وَالمصدَرِ فيه إِشعَارٌ بِه، فَحُذِفَ قِيَاسًا، بِحَيثُ لا مَذهَبَ إِلى ذِكرِه بِحَالٍ.

الضَّابِطُ الخَامِسُ: مَا وَقَعَ مَضمُونَ جُملَةٍ لَها مُحتَملٌ غَيـرُه.

فَقَولُـه: (**مَضمُونَ جُملَةٍ**) احتِرَازٌ عَنِ المفرَدِ الَّذي ذكَرنَاه مِن قَبلُ.

وَقَولُـه: (**لَها مُحتَمَلٌ غَيرُه**) يَحترِزُ بِه عَنِ القِسمِ الأوَّلِ قَبلَ هذَا.

وَمِثَالُـه: (هذا زَيدٌ غَيرَ مَا تَقُولُ)، وَ(هذا القَولُ لا قَولكَ)، وَ(زَيدٌ قَائِمٌ [و٩٨] [حَقًّا)، و(حَقًّا زيدٌ][1] قَائِمٌ)، فَمَا هذَا حَالُه يَحتَمِلُ أن يكُونَ حَقًّا صِدقًا، وَيَحتَمِلُ أن يكُونَ كَذِبًا بَاطِلًا، فَإِذَا قُلتَ: (حَقًّا) رَفَعتَ أَحَدَ الاحتِمَالَينِ بِقَولِكَ: (حَقًّا)،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو مطموس من الأصل.

وَهذَا يُسَمَّى التَّوكيدَ لِغَيرِه، يَعني: أنَّ (حَقًّا) لَيسَ تُريدُ به تَأكيدَ مَضمُونَ الجُملَةِ، كَمَا مَرَّ في الَّذي قَبلَه، وَإنَّـمَا أفادَ رَفعَ أحَدِ الاحتِمالَينِ، وكَانَ تَوكيدًا لِغَيرِه؛ لَمَّا كَانَ قَطعيًّا غيرَ مَعنَى الجُملَةِ الأُولَى، وَإنَّمَا وَجَبَ حَذفُ الفعلِ عَنه لَمَّا كَانَ مُؤكِّـدًا لِأحَدِ الاحتِمَالَينِ؛ لأنَّ التَّقديـرَ فِيـه: أحُقُّه حَقًّا، فَحَذَفتَ (أحُقُّه) لَمَّا كَانَ (حَقًّا) قَائِمًا مَـقَـامَـه، وَدَالًّا بِنَفسِه عَلَيه.

الضَّابِطُ السَّادِسُ: مَا وَقَعَ مُـثَـنًّى، مِثلُ: (لَـبَّيكَ)، وَ(سَعدَيكَ). مَا[1] هذَا حَالُه لا يُوجَدُ الفعلُ مَعَه، وَإنَّمَا وَجَبَ حَذفُ فعلِه بِاعتِبَارِ أمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَبِأن يكُونَ مُثَنًّى، نَحوُ: (لَبَّيكَ)، أي: لَـبًّـا لَـبًّـا، وَ(سَعدَيكَ)، أي: سَعدًا سَعدًا، فَحَذَفُوا الفعلَ؛ لأنَّ التَّثنِيَـةَ مِن جِهَةِ المعنَى تَـكريرٌ لِمَا قَصَدُوا إلَيه، فَجَعَلُوا اللَّفظَ المقَدَّرَ نَائِبًا منابَ الفعلِ وَدَالًّا عَلَيه؛ فَلِهذا حَذفُوه.

وَأمَّا ثَانيًا فَبِأن تكُونَ التَّثنِيَـةُ للتَّـكثيرِ، يَحتَرِزُ بِه عَمَّا إذَا كَانَتِ التَّثنِيَـةُ لِغَيرِ التَّـكثِيـرِ، كقَولِكَ: (ضَرَبتُ ضَربتَينِ)، فَإنَّه لا يَلزَمُ حَذفُ الفعلِ مِنه لمَّا كَانَ لِغَيرِ التَّـكثِيـرِ، فَحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرناه أنَّ هذا النَّوعَ فيه جِهَةٌ سَمَاعيَّـةٌ، وَهوَ تَثنيةُ المصدَرِ، نَحوُ: (لَبَّيكَ)، وَ(سَعدَيكَ)، وَ(دَوَالَيكَ)، وَ(هذَاذَيكَ)، قَالَ عَبدُ بَني الحَسحَاسِ مِن أبيَاتِ الحَمَاسَةِ:

٣٩ - إذَا شُـقَّ بُـردٌ شُـقَّ بـالـبُـرد مِثلُـه ... دَوَالَـيـكَ حَتَّى كُلُّنا للبُـردِ لابِـسُ[2]

---

(١) في الأصل: (ماما).

(٢) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦ والروي بكسر السين، وانظر سيبويه ١/ ٧٠، أمالي الزجاجي ١٣١، والمخصص ٤/ ١٥٦، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٢٦١، وابن يعيش ١/ ١١٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٣٢، ٤/ ٦١، والخزانة ٢/ ٩٩. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٣٠، والجمل للزجاجي ٣٠٦، والخصائص ٣/ ٤٥، والمحتسب ٢/ ٢٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٣، ورصف المباني ٢٥٨، والهمع ٢/ ١٠٩، وجاءت الرواية في جملة من المصادر: (ليس للبُردِ لابسُ) بضم السين.

أي: مُدَاوَلَـةً بعدَ مُدَاوَلَـةٍ، فَمَا هذَا حَالُـه لا يُقَاسُ عَلَيـه غَيـرُه، بَل يُقصَرُ عَلَى السَّمَاعِ، وَلا يُبنَى إلَّا مَا بنَوه مِن غَيرِ قيَاسٍ، فَلا يُقالُ: (ضَربَيكَ)، وَلا (قَتلَيكَ)، وَفيه جِهةٌ قيَاسيَّةٌ، وَهوَ أنَّ كُلَّ مَا بُنيَ مِنه هذِه التَّثنِيَةُ فَيَجِبُ حَذفُ فعلِه عَلَى طَريقَةِ الوُجُوبِ عَلَى الإطلاقِ لِمَا قَرَّرنَاه [ظ٩٨].

فَهذا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه[١]: « لأنَّ كَونَـه (مُثَنًّى) رَاجعٌ إلى السَّمَاعِ؛ لأنَّـه خِلافُ القيَاسِ ».

فَهذا مَا أَرَدنَا ذِكـرَه مِنَ المصَادرِ المحذُوفَةِ أفعَالُها قيَاسًا مُـطَّـرِدًا بِاعتِبَـارِ هـذِه الضَّوَابِطِ.

الضَّربُ الثَّالِثُ: مَا لَم يُنطَق بِفعلِه بحَالٍ:

اعلَم أنَّ مِنَ المصَادرِ الَّتي حُذِفَت أفعَالُها مَا لَيسَ لَـه فعلٌ يُـنطَقُ بِـه، وَلَـكِـنَّـهم استَغنَوا بِذِكرِ المصدَرِ عَن ذِكرِه، وَهذا يَـكُونُ عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أَوَّلُها: مَصَادِرُ، كَقَولِهم: (وَيحكَ)، و(وَيسكَ)، وَ(وَيلكَ)، وَ(وَيبكَ)، فَإنَّ هذِه مَصَادِرُ مَنصُوبَـةٌ لا أفعَالَ لَها، مَنطُوقًا[٢] بِها، وَقَولُهم: (فَمَا وَالَ، وَلا وَاحَ، وَلا وَاسَ) تَوليدٌ مِمَّا لا يُعَوَّلُ عَلَيـه لِقِلَّتِه وَنُـدُورِه.

وَثَانيها: جَوَاهرُ جَوَامِدُ، وَهيَ كَقَولِهم: (تُربًا وَجَندلًا)، فَالأصلُ فِيـه: رَمَاه اللَّه رَميًا بَالـتُّـربِ وَالجَندَلِ، ثُمَّ رَميًا بِالتُّرَابِ وَالجَندَلِ، ثُمَّ اطُّرِحَ المصدَرُ، وَأُقيمَت هذِه الجَوَاهرُ مُقَامَه، فَقيلَ: (تُربًا وَجَندلًا).

وَثَالِثُها: صِفَاتٌ، نَحوُ قَولِهم: (أعَائِذًا بِكَ)، وَالمَعنَى: أعُوذُ بِكَ، وَ(أقَائِمًا وَقَد قَعَدَ النَّاسُ)، وَ(أقَاعِدًا وَقَد سَارَ الرَّكبُ)؛ لأنَّ الغَـرَضَ هوَ المصَادِرُ، وَالمعنَى

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٤٠٣.

(٢) في الأصل: (منطوق).

عَلَيها؛ فَلِهذا كَانت هذِه الصِّفَاتُ في مَعنَى المَصَادِرِ كَمَا قرَّرنَاه، وَأنشَدَ سيبَوَيه[١] في هذا المَعنَى:

٤٠ - لَقَد ألِبَ الوَاشُونَ ألبًا لِبَينِهم فتُربٌ لأفوَاه الوُشَاةِ وَجَندَلُ[٢]

فَإنَّما رَفَعَه إرَادَةً لاطِّرَاحِ الفعلِ، كَمَا قَالُوا: (سَلامٌ عَلَيكَ)، فَهذِه مَصَادِرُ لَم يُنطَق بِأفعَالِها، فَهوَ مُخَالِفٌ لِمَا قَبلَه مِن جِهةِ أنَّ مَا قَبلَه أُضمِرَ فعلُه مَعَ استعمَالِه، وَهذِه لَم تُستَعمَل بِأفعَالِها، فَهوَ مُخَالِفٌ لِمَا قَبلَه مِن جِهةِ أنَّ مَا قَبلَه لَها أفعَالٌ.

فَهذِه هيَ التَّفرِقَةُ بَينَهمَا، وَمِنه قَولُهم: (ذَفرًا)، وَ(بَهرًا)، وَ(خَيبَةً)، وَ(جَدعًا)، وَ(عَقرًا)، وَأنشَدَ النُّحَاةُ:

٤١ - تَفَاقَدَ قَومِي إذ يَبيعُونَ مُهجَتِي بِجَارِيَةٍ بَهرًا لَهم بَعدَهَا بَهرًا[٣]

[و٩٩] وَمَعنَى (بَهرًا) أي: غَلبَه، قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٢ - ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلتُ بَهرًا عَدَدَ الرَّملِ وَالحَصَى وَالتُّرابِ[٤]

* * *

(١) الكتاب ١/ ٣١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٣، والكتاب ١/ ٣١٥، والمقتضب ٣/ ٢٢٢، وشرح السيرافي ٢/ ٢٠٦، وابن السيرافي ١/ ٢٥٤، والمخصص ٣/ ٣٩١، والنكت للأعلم ١/ ٣٦٨، والبديع في علم العربية ١/ ١٣٢، وابن يعيش ١/ ١٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٥، والصفوة الصفية ١/ ٤٥٦، والفاخر ١/ ١٧٩، والموشح ٤٩، والتذييل ٧/ ٢٢٧، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٢٧، والهمع ٢/ ١٢٨. والرواية في الأصل بنصب: (وتربا) وكذا في الكتاب ومقتضى السياق.

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في سيبويه ١/ ٣١١، والكامل ٢/ ٧٩٥، وإصلاح المنطق ١٣٠، وشرح السيرافي ٢/ ٢٠٤، واللامات ١٢٣، وابن السيرافي ١/ ٢٦٦، والإنصاف ١/ ٢٤١، والصحاح (بهر)، (فقد)، والمخصص ٣/ ٣٩١، والمحصول ٥٤٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٥. وهو بلا نسبة في النكت للأعلم ١/ ٣٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، والتذييل ٧/ ١٦١.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٧٣، وانظر شرح السيرافي ٢/ ٤١، وليس في كلام العرب ٣٥٠، وابن السيرافي ١/ ١٧٩، والخصائص ٢/ ٢٨١، والصحاح (بهر)، ومقاييس اللغة ١/ ٣٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، والتذييل ٦/ ١١٩، ومغني اللبيب ٢٠، وهو بلا نسبة=

تَنبيهٌ مُشتَمِلٌ عَلَى مَسَائِلَ أربَعٍ تَتَعَلَّقُ بِالمصَادِرِ

المسألَةُ الأُولى:

قَولُه تعَالَى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠]، وَفي انتِصَابِها وَجهانِ[1]:

أحَدُهمَا: أن يكُونَ نِدَاءً؛ إمَّا مُشَبَّهًا بِالمضَافِ كـ(طَالعًا جَبلًا)، وَإمَّا عَلَى أنَّه نَكِرَةٌ كـ(يَا رَجُلًا)، وَالجَارُّ وَالمجرُورُ في مَوضعِ الصِّفَةِ، أي: تعَالَي يَا حَسرَةً، فَهذا أوَانُكِ، وَالخِطَابُ بِها يَجُوزُ أن يَكُونَ مِن جِهَةِ اللَّه تعَالى عَلَى جِهَةِ الاستعَارَةِ مِن جِهةِ عِظَمِ مَا جَنَوه عَلَى أنفُسِهم مِنَ الكَذِبِ، وَيَحتَمِلُ أن يكُونَ مِن جِهَةِ الملائِكَةِ في تَهالُكِهم في الكُفرِ وَالإصرَارِ، وَيَحتَمِلُ أن يكُونَ مِن جِهَةِ كُلِّ أحَدٍ، أي: هم أحِقَّاءُ بِأن يتَحَسَّرَ عَلَيهم كُلُّ مُتَحَسِّرٍ مِن أجلِ ما اجترَحُوه مِنَ العَظَائِمِ فِي التَّكذيبِ.

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ مَنصُوبًا عَلَى المصدَرِيَّةِ، وَالمنَادَى مَحذُوفٌ، أي: يَا قَومُ، كَقَولِكَ: (يَا بُؤسَ)، وَ(يَا عَجَبًا)، وَالمُنَادَى يُحذَفُ كَثِيرًا، قَالَ الزَّجَّاجُ[2]: وَهذِه مِن أصعَبِ آيَةٍ في القُرآنِ. وَلا وَجه لِمَا زَعَمَه، فَإنَّ فِيه مَا هوَ أدخَلُ في الغُمُوضِ.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

قَولُه تعَالَى: ﴿يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، وَفي نَصبِه وَجهانِ:

أحَدُهمَا: أن يكُونَ مَصدَرًا، وَالمنَادَى فيه مَحذُوفٌ، تَقديرُه: يَا قَومِ كَانَ لنَا الوَيلُ بِمُلاقَاةِ هذَا اليَومِ الَّذي بُعِثنَا فيه مِن مَرقَدِنَا.

= في سيبويه ١/ ٣١١، اللامات ١٢٤.

(١) انظر المسألة بالوجهين في المحصل للعلوي (مخطوط) ١/ ١٧٢. وهناك رأيٌ ثالث ذكره الخوارزمي وهو أن حرف النداء قد انسلخ عنه معنى النداء بقي معنى التنبيه. ونقله العلوي في المحصل.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٨٤.

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ مُنادًى، أي: يَا وَيلُ احضُر، فَهذَا أوَانُكَ. لا يُقالُ: فَكيفَ جَازَ أن يُنادَى الوَيلُ وَالحَسرَةُ، وَهمَا في المعَاني مِن غَيرِ فَائِدَةٍ؛ إذ لا يُنادَى إلّا مَا يُتصَوَّرُ فِيه الإجَابَةُ مِنَ العُقَلاءِ؟ لِأنَّا نقُولُ: هذا مِن جُملَةِ افتِنَانِهم في الكَلام وَتوَسُّعِهم فيه لِضُرُوبٍ مِنَ الاستعمَالاتِ، فَيُنادُونَ الحَسرَةَ وَالوَيلَ لِفَرطِ مَا يَقعَونَ فيه مِنَ المحَنِ وَالبَلاوي، فَيُنادُونَ به لِمَا لَهم به مِنَ الاختِصَاصِ، وَهذَا كَقَولِه تعالَى: ﴿دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴿١٣﴾ لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا [ظ٩٩] وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٣، ١٤]، وَقولِه تعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا﴾ [الانشقاق: ١١].

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٤٢ - تَرمي الفِجَاجَ بحَيدَارِ الحَصَى زِيَمًا ... في مِشيَةٍ سُرُحٌ خَلطًا أفَانينَا[1]

يَصِفُ النَّاقَةَ في سُرعَةِ مَشيِها، وَالفَجُّ: الوَاسعُ. والزِّيَمُ: المُتَفَرِّقُ. وَالسُّرُحُ: السَّهلُ، وَانتِصَابُ (زيَمًا) عَلَى الحَالِ مِنَ الحَصَا، وَارتِفَاعُ (سُرُحٌ) عَلَى الفَاعِلِيَّةِ لِـ(تَرمي). وَيَحتَمِلُ أن يكُونَ مَجرُورًا صِفَةً لِـ(مشيَةٍ)؛ لأنَّه يُقَالُ: (نَاقَةٌ سُرُحٌ)، وَ(مِشيَةٌ سُرُحٌ)، إذَا كَانتَا سَهلَتَينِ، (خِلطًا أفَانينَا) مَنصُوبَانِ عَلَى الحَالِ مِن (حَيدَارٍ)، وَ(أفَانينُ) جمعُ (أفنَانٍ) كَـ(أنعَامٍ) وَ(أنَاعيمَ).

المسألَةُ الرَّابعَةُ:

قَولُ ابنِ دُرَيدٍ[2]:

---

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ٢٣٠ برواية: (الحصى قُمَزًا)، و(خلطِ)، وانظر الجيم للشيباني ٣/ ١٢٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٨٧، وتاج العروس (حيد).

(٢) هو محمَّد بن الحسن بن دريد، ينتهي نسبه إلى يعرب بن قحطان، مولده بالبصرة سنة مائتين وثلاث وعشرين، وارتحل إلى عُمان، وبقي فيها إلى أن مات، رَوَى عن السجستاني والرياشي، وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي والمرزباني وأبو الفرج الأصفهاني، من مؤلفاته: الجمهرة، والاشتقاق، والملاحن،=

٤٤ - همَا عَتَادي الكَافِيَانِ فَقدَ مَن أعتَدتُه فَليَنأ عَنِّي من نَأى[١]

يَعني الحِصَانَ وَالسَّيفَ، وَانتِصَابُ (فَقدَ) إمَّا عَلَى المصدَريَّةِ، وَالمنَادَى مَحذُوفٌ، وَإِمَّا عَلَى أنَّه مُنَادَى مُضَافٌ، كَمَا سَبَقَ تَقريرُه فِي غَيرِه، وَاللَّه أعلَمُ بَالصَّوَابِ.

= والمقصورة، وغيرها، توفي سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين للهجرة. (انظر ترجمته في البلغة ١٩٣، والبغية ١/ ٧٦).

(١) هذا بيت من مقصورة ابن دريد، وهو البيت رقم (٩٢)، وجاء في رواية: (أعدَدتُه). فأما إعراب (فقد) فذكر ابن هشام اللخمي أنه منصوب على أنه مفعول به لقوله: (كافيان)، ولم يذكر في نصبه احتمالًا آخر. انظر شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي ٢٣٠.

[المَفعُولُ بِه]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَـه: « **المفعُولُ بِـه: مَا وَقَعَ عَلَيـه فعلُ الفَاعِلِ، نَحوُ: (ضَرَبتُ زَيدًا)، وَقَد يَتقَدَّمُ عَلَى الفعلِ، وَقَد يُحذَفُ الفعلُ؛ لِقيَام قَرينَـةٍ جَوَازًا، كَقَولِكَ: (زَيدًا) لِمَن قَالَ: (مَن أضرِبُ؟)، وَوُجوبًا في أربَعَةِ أبوَابٍ، الأوَّلُ سَمَاعيٌّ، نَحوَ: (امرَأً وَنَفسَه)، و: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾** [النساء: ١٧١]، **وَ(أهلًا وَسَهلًا)** ».

قَالَ الإِمَامُ الطِّيْلِا: تَسليطُ الفعلِ عَلَى جِهة الاقتِضَاءِ لَـه هوَ الَّذي يُـفَـرِّقُ بَينَـه وَبَينَ سَائِـرِ المفَاعيلِ، كَالمفعُولِ لَـه، وَالمَفعُولِ فِـيـه، وَمَعَه، وَأرَادَ بِالوُقُوعِ تعَلُّـقَـه بِمَا لا تَعقُّلَ إِلَّا بِه، يَعني أنَّ الفعلَ المتعَدِّيَ لا يُمكِنُ تَعقُّلُ مَاهيَّـتِـه وَفَهمُ حَقيقَتِه إِلَّا بِالمفعُولِ بِه؛ وَمِن أجلِ هذا لَم يكُن المفعُولُ بِـه إِلَّا لِمَا كَانَ مُتعَدِّيًا مِنَ الأفعَالِ، فَمِن ههنَا كَانَ المفعُولُ أصلًا فِـي مَفهومِ المتَعدِّي مِنَ الأفعَالِ، [و ١٠٠] وَسيَجيءُ لِهذَا مَزيدُ إيضَاحٍ في بَابِ المُتعَدِّي وَاللَّازِمِ مِنَ الفعلِ.

فَـإِذا عَرَفتَ هـذا، فَلنَذكُر المؤَثِّـرَ في المفعُولِ بِـه، ثُمَّ نُردِفـه بِجَوَازِ تَقديمِه، ثُـمَّ نَذكُـر كَيـفِـيَّـةَ حَذفِـه، فَهذِه مَطَالِبُ ثَلاثَـةٌ:

المَطلَبُ الأوَّلُ: في بَيَانِ المؤَثِّرِ فيه النَّصبَ

وَاعلَم أنَّ التَّـأثِـيـرَ يَـكُونُ عَلَى وَجهينِ:

أحَدُهمَا: أن يكُونَ حَقيقيًّا عَقليًّا، و[هذا][1] إِمَّا أن يكُونَ عَلَى جِهةِ الاختيَارِ، وَهوَ الَّذي لَـه شُعُورٌ بِمَا يَصدُرُ عَنه، وَيُؤَثِّـرُ فيه، وَهذا هوَ الفَاعِلُ، وَإِمَّا أن يكُونَ عَلَى جِهةِ الإيجَابِ، وَهوَ الَّذي لا شُعُورَ لَـه بِأثَـرِه، وَهوَ كتَأثِـيـرِ النَّارِ في الإحرَاقِ، [والقَطعُ للسَّيفِ][2] والتَّعَقُّلِ من نُـزُولِـه وهويِّـه، فَهذِه الأمُـورُ مُؤَثِّـرَاتٌ عَلَى جِهةِ الحَقيقَـةِ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

في آثَارٍ مُحَقَّقَةٍ عَلَيه، يُدرِكُها العَقلُ، وَيَفهمُها الحِسُّ.

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ لَفظِيًّا لُغَويًّا، وَهذا نَحوُ تَأثيرِ الفعلِ في مَفعُولِه وَفَاعِلِه، كَقَولِكَ: (ضَرَبتُ زَيدًا)، وَ(عَرَفتُ زَيدًا فَأبصرتَه)، فَمَا هذا حَالُه مِنَ التَّأثِيرَاتِ لَيسَ حَقيقِيًّا، وَإنَّمَا هوَ عَلَى جِهةِ المجَازِ اللُّغَويِّ، عَلَى مَعنَى أنَّ الفعلَ اللَّفظيَّ يَقتَضيه، وَيَستَدعيه، وَيَقَعُ عَلَيه بِلَفظِه، وتَؤُولُ حَقيقَةُ الكَلامِ وَأصلُه في ذَلِكَ إلى التَّفرِقَةِ بَينَ قَولِنَا: (أبصَرتُ زَيدًا)، وَبَينَ قَولِنَا: (شَرُفَ)، وَ(عَظُمَ)، وَ(كَبُرَ)، فَالَّذي وَقَعَت بِه التَّفرقَةُ بَينَ الفعلَينِ هوَ الَّذي نُريدُه بِكَونِ الفعلِ مُؤَثِّرًا في مَفعُولِه النَّصبَ؛ لِأجلِ اقتِضَائِه لَـه، وَفيه لِلنُّحاةِ مَذَاهبُ خَمسَةٌ[1]:

أَوَّلُها: أنَّ العَامِلَ فِيهِ النَّصبَ إنَّمَا هوَ الفعلُ مُطلقًا، وَهذا هوَ مَذهبُ سيبَوَيه، والخَليلِ، وَالمبَرِّدِ، وَالمازِنيِّ، وَجَمَاهيرِ البَصريِّينَ.

---

(١) للنحاة في عامل المفعول به عدة آراء:

الأول: رأي البصريين، قـالـوا: إنَّ العامل في المفعول النصب إنَّما هو الفعل وحده، وقيل: أخذ به الكسائي والأنباري من الكوفيِّين.

الثاني: ذهب الكسائي والفراء وجماهير الكوفيين إلى أنَّ العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعًا.

الثالث: زعم الأحمر تلميذ الفراء أنَّ العامل في المفعول هو المفعولية لا غير.

الرابع: العامل فيه هو الفاعل مطلقًا.

الخامس: إذا قلت: (ظننت زيدًا قائمًا) فالعامل في (زيد) هو التاء، والعامل في (قائم) (ظننت)، وهو رأي هشام بن معاوية.

السادس: نسب النجراني للأخفش أنَّ العامل فيه معنى الفاعلية، ولم أجد نسبة هذا الرأي للأخفش عند غيره.

انظر المسألة في مجالس العلماء ٤٣، وشرح القصائد السبع ٥٤، والإنصاف ١/ ٥٣، وائتلاف النصرة ٣٤، وأسرار العربية ٩٣، والمقاصد الشافية ٣/ ١٣١-١٣٢، والمساعد ١/ ٤٢٦، وشرح الرضي ١/ ٣٣٥، والتذييل ٦/٧، وتمهيد القواعد ٤/١٧٣٣، والنجم الثاقب ١/٣٠٣، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٧٧٥-٧٧٧، والمحصل للعلوي (مخطوط) ١/ ١٢٩، والمنهاج في شرح الجمل للعلوي ٧٣٢، والأسرار للنجراني ل٢٤.

وَثَانيها: أنَّ العَامِلَ فيه إنَّمَا هوَ الفعلُ وَالفَاعِلُ جَميعًا، وَهذا هوَ رَأيُ الكِسَائيِّ، وَالـفَـرَّاءِ، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَـةِ.

وَثَالِثُها: أنَّ العَامِلَ في المفعُولِ هوَ المفعُولِيَّـةُ، وَهذا شَيءٌ يُحكى عَن خَلَفٍ الأحمَرِ[1] تِلميذُه[2] الـفَـرَّاءُ. [ظ ١٠٠].

وَرَابعُها: أنَّ العَامِلَ فيه هوَ الفَاعِلُ مُطلقًا، وَهذا شَيءٌ يُحكَى عَن بَعضِ أهلِ الكُوفَةِ.

وَخَامِسُها: أنَّـكَ إذَا قُلتَ: (ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا)، فَالعَامِلُ في (زَيـدٍ) النَّصبَ هوَ التَّاءُ، وَالعَامِلُ في (قَائِمٍ) (ظَنَنتُ)، وَهذَا شَيءٌ يُحكَى عَن هشَامِ بنِ مُعَاوِيَـةَ[3] صَاحِبِ الكِسَائيِّ.

وَالمختَارُ مَا عَوَّلَ عَلَيه جَمَاهيرُ أهلِ البَصرَةِ مِن أنَّ العَامِلَ فِـيـه إنَّمَا هوَ الفعلُ؛ لأنَّ العَمَلَ وَالـتَّـأثِـيـرَ إنَّمَا هوَ للأفعَالِ بِتَصرُّفِها؛ فَلِهذَا عَمِلَت في الفَاعِلِ وَالمفعُولِ جَميعًا، فَـأمَّـا الفَاعِلُ فَـلا حَـظَّ لَـه في العَمَلِ؛ لِكَونِه اسمًا، وَالأسمَاءُ بَرِيئَـةٌ مِنَ العَمَلِ؛ لِكَونِها جَامِدَةً لا تَصَرُّفَ لَها، وَفيه بُطلانُ مَا زَعَمُوه.

* * *

(١) هو خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة، وهو أحد رواة الغريب واللغة، صنف: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس، ومات في حدود الثمانين ومائة. انظر البلغة ٩٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٤.

(٢) في الأصل: (تلميذ) وكذا يقتضي السياق.

(٣) هشام بن معاوية الضرير النحويّ، صاحب الكسائي، وأخذ عنه كثيرًا من النحو، بارع في الأدب، له تصانيف منها: كتاب حدود الحروف، والعوامل والأفعال واختلاف معانيها، مختصر النحو، القياس، توفي سنة تسع ومائتين. انظر ترجمته في البلغة ٢٣٦، ووفيات الأعيان ٦/ ٨٥، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٨.

المطلَبُ الثَّاني: في جوَازِ تَقديمِه عَلَى عَامِلِه

اعلَم أنَّ الأصلَ في المفعُولِ أن يكُونَ مُتأخِّـرًا بعدَ فعلِه؛ لِكَونِه عَامِلًا فيه، وَالعَامِلُ قَبلَ مَعمُولِه، وَلَـكِنَّـه يَجُوزُ تَقديمُه عَلَيه مِن جِهةِ أنَّ العَامِلَ لَمَّا كَانَ قَوِيًّـا بِالتَّصرُّفِ صَارَ فيه التَّقديمُ مِن غَيرِ خَلَلٍ هنَاكَ بِالتَّـقَـدُّمِ.

وَرُبَّمَا تعذَّرَ التَّـقَـدُّمُ في المفعُولِ لِمَانعٍ؛ إِمَّا لأنَّ الفعلَ في نَفسِه غَيرُ مُتصرِّفٍ، كقَولِكَ: (مَا أحسَنَ زَيدًا)، وَإِمَّا لأنَّه صَارَ في حَيِّزِ الصِّلَةِ، وَالموصُولُ لا يَتقَدَّمُ عَلَيه مَا كَانَ مِن صِلَتِه، كَقَولِكَ: (يُعجِبُني أن تَضرِبَ زَيدًا)، وَغَيرِ ذَلِكَ مِنَ الموَانِعِ مِن تَقديمِه.

وَظَاهِرُ كَلامِ الشَّيخِ أنَّ تَقدُّمَه إِنَّمَا هوَ عَلَى جِهةِ القِلَّةِ؛ وَلِهذا أتَى بِـ(قَد) في أوَّلِ المُضَارِعِ، وَهوَ أمَارَةُ التَّقليلِ، فَقَالَ: (**وَقَد يَـتقَـدَّمُ عَلَى الفعلِ**)، وَلا وَجه لَـه، بَل رُبَّمَا يكثُـرُ تَقديمُه إِلَّا لِمَانعٍ يمنَعُ، كَمَا قَرَّرنَاه، وَلَعَلَّ غَرَضَه بِدُخُولِ (قَد) عَلَى المضَارِعِ إِنَّمَا هوَ تَحقيقُ الجُملَةِ وَتَقريرُها، وَلَيسَ الغَرَضُ تَقليلَها كَقَولِه تَعَالَى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وَقَولِه: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ [و١٠١] عَلَيْهِ ﴾ [النور: ٦٤]، أو لَعَلَّ التَّقليلَ الَّذي ذكَـرَه إِنَّمَا كَانَ لِمَا يَستَحِقُّـه بِالأصَالَةِ لا مِن جِهةِ الاستعمَالِ، وَهذا هوَ الأقوَى فِي مُـرَادِ الشَّيخِ بِقَولِه: (**وَقَد يَـتَـقَدَّمُ**)، فَالتَّقليلُ لا وَجه لَـه مُطلقًا.

وَفي تَقديمِه أغـرَاضٌ كَثِـيرَةٌ مَعَ الجَوَازِ، إِمَّا لِأجلِ الاهتِمَامِ، كَقَولِه تعالَى: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤]، وَإِمَّا لِأجلِ مُطَابَـقَـةِ التَّسجيعِ، كَقَولِه تعَالَى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، إِلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأغرَاضِ في تَقديمِه.

* * *

المطلَبُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ جَوَازِ حَذفِ فعلِه

واعلَم أنَّ الأصلَ هـوَ ذِكـرُ الأفعَالِ؛ لِمَا يحصُلُ فيها مِـنَ البَيانِ، لَـكِنَّـه يَجُوزُ حَذفُها، وَإِن لَم تكُن فَضلةً في الكَلامِ؛ لِوُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيها بِتَمامِه وكَمَالِه، وَحَذفُـه

يكُونُ عَلَى وَجهينِ:

أحَدُهمَا: أن يَـكُونَ عَلَى جِهةِ الجَوازِ لِقيَامِ قَرينَـةٍ تَـدُلُّ عَليـه، كَقَولِكَ لِمَن قَطعَ حَديثَـه: (حَديثَـكَ)، أي: هاتِ حَديثَكَ، وَلِمَن صَدَرَت عَنه أفَاعيلُ الـبُخَلاءِ: (أكُلَّ هذَا بُخلًا)، أي: أتَفعَلُ كُلَّ هذَا، وَلِمَن قَالَ: (مَن أضرِبُ؟)، فَـتَـقُولُ: (زَيدًا)، أي: اضرِب زَيدًا، وَلِـرَائِـي الرُّؤيَا: (خَيـرًا وَمَا شَـرًّا)، أي: رَأيتُ خَيرًا، وَلِمَن يُسَدِّدُ سَهمًا: (القِرطَاسَ وَاللَّه).

فَهذِه المفَاعيلُ حُذِفَت أفعَالُها لِقيَامِ القَرينَـةِ إمَّا حَالِـيَّـةً، وَإمَّا مَقَالِـيَّـةً، وَحَذفُها إنَّمَا كَانَ عَلَى طَريقَـةِ السَّمَاعِ مِن جِهتِهم في هذِه الصُّوَرِ الَّتي ذكَرنَاها، وَإنَّمَا أقدَمُوا عَلَى حَذفِ أفعَالِها؛ لِمَا قَـرَّرنَاه مِنَ القَرينَـةِ.

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ صِدقُ أفعَالِها عَلَى جِهةِ الوُجُوبِ، عَلَى مَعنَى أنَّهم التَزمُوا حَذفَها، فَلَم يَنطِقُوا بِـها، ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ[1]: وَذلِكَ في أربَعَةِ أبوَابٍ:

الأوَّلُ مِنها عَلَى طَريقَةِ السَّمَاعِ، كَقَولِهم للمُستَهلِّينَ إذَا كبَّروا: (الهلالَ وَاللَّه)، أي: أبصِرُوا، ومِنه قَولُهم: (إن بَاتَ فَأهلَ اللَّيلِ وَالنَّهارِ)، أي: فَإنَّكَ تَأتي أهلًا لكَ بِاللَّيلِ وَالنَّهارِ، إلى غَيرِ ذَلِكَ، وَقَولُهم: (أهلًا وَسهلًا)، أي: أتَيتَ أهلًا لا أجَانِبَ، وَوَطِئتَ سَهلًا مِنَ البِلادِ لا حَزنًا، وَمِنه [ظ١٠١] قَولُه تعَالَى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: انتَهوا وائتُوا[2] خيرًا، (وَانتَهوا خَيرًا لكُم) إلى أمثَالٍ لَـه مِنَ الأمُورِ السَّمَاعِـيَّـةِ.

وَلَم يَذكُر الشَّيخُ جَوازَ حَذفِ المفعُولِ، وَهوَ مِن جُملَةِ أحكَامِه الخَاصَّةِ، وَهوَ ذُهولٌ؛ لأنَّه قَد ذكَرَ جَوازَ حَذفِ فعلِه، وَذِكـرُ حَذفِـه أخَصُّ مِن ذِكرِ حَذفِ فَعلِه، وَحَذفُه يكُونُ عَلَى وَجهينِ:

(١) شرح المقدمة الكافية ٤٠٧.

(٢) في الأصل: (انتهوا وانتهوا).

أحَدُهمَا: أن يُحذَفَ مَعَ قِيَامِ قرينَةٍ تَدُلُّ عَلَيه مِن جِهةِ المعنَى، وَهذا كَقَولِهم: (فُلانٌ يُعطي وَيَمنَعُ، ويَصِلُ وَيقطَعُ)؛ لأنَّ الممنوعَ وَالمقطُوعَ مَفهومَانِ؛ فَلِهذا جَازَ حَذفُهمَا.

وَثَانيهمَا: أن يُحذَفَ حَذفًا كُليًّا، يَسُدُّ[1] غَيرُه مَسَدَّه، وَيُنسَى نَسيانًا كُلُّ فعلِه مِن جُملَةِ الأفعَالِ اللَّازِمَةِ، فَتَعَدَّى بحَرفِ الجرِّ، وَهذا كقَولِه تعَالَى: ﴿ **وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ** ﴾ [الأحقاف: ١٥]، وكَانَ الأصلُ فيه: أصلح ذُرِّيَّتِي، فَعُدِّيَ بحَرفِ الجَرِّ، ونُسيَ المفعُولُ بِالكُليَّةِ، وَنَظيرُه في النِّسيَانِ نِسيَانُ الفَاعِلِ عِندَ بِنَاءِ الفعلِ للمَفعُولِ لِقيَامِه مَقَامَه، فَهذَا البَابُ طَرِيقُه السَّمَاعُ؛ إِذ لا ضَابِطَ لَه يَجمَعُه، وَلا حَاصِرَ يَحويه، كَمَا في الأمُورِ السَّمَاعِيَّةِ، وَاللَّه أعلَمُ.

---

(١) في الأصل: (يسير).

[المُنَادَى]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « الثَّاني: المُنَادَى، وَهوَ المطلُوبُ إقبَالُـه بحَرفٍ نَائِبٍ مَنابَ (أدعُو) لَفظًا أو تَقديرًا. وَيُبنَى عَلَى مَا يُرفَعُ بِه إن كَانَ مُفرَدًا مَعرِفةً، أو نَـكِرَةً مَقصُودةً، نَحوُ: (يَا زَيدُ)، وَ(يَا رَجُلَ)، وَ(يَا زَيدَانِ)، وَ(يَا زَيدُونَ). وَيُخفَضُ بِلامِ الاستِغَاثَةِ، نحوُ: (يَا لَـزَيـدٍ)، وَيُفتَحُ لإلحَاقِ ألِفِها، فَلا لامَ فيه، كَقَولِكَ: (يَا زَيدَاه). وَيُنصَبُ مَا سِوَاهمَا، نَحوُ: (يَا عَبدَ اللَّه)، وَ(يَا طَالِعًا جَبَلًا)، وَ(يَا رَجُلًا) لِغَيرِ مُعَيَّنٍ. وَتَوَابعُ المُنَادَى المبنيِّ المفرَدَةُ مِنَ التَّأكيدِ، وَالصِّفَةِ، وَعطَفِ البيانِ، وَالمَعطُوفِ بحَرفٍ، المُمتَنعِ دُخُولُ (يَا) عَلَيه يُرفَعُ عَلَى لَفظِه، وَيُنصَبُ عَلَى مَحَلِّه، نَحوُ: (يَا زَيدُ العَاقِلُ)، [و(العَاقِلَ)][1] فَالخَليلُ في المَعطُوفِ يَختَارُ الرَّفعَ، وَأبُو عَمرٍو [و١٠٢] النَّصبَ، وَأبُو العَبَّاسِ إن كَانَ كَـ(الحَسَنِ) فكَالخَليلِ، وَإلَّا فَـكَأبي عَمرٍو. وَالمُضَافَةُ المعنَوية تَنصِبُ، وَالبَدَلُ، وَالمَعطُوفُ غَيرُ مَا ذُكِرَ. حُكمُه حُكمُ المستَقِلِّ مُطلَقًا. وَالعَلَمُ المَوصُوفُ بِـ(ابنٍ) مُضَافًا إلَى عَلَمٍ آخَرَ يُختَارُ فَتحُه. وَإذَا نُودِيَ المعَرَّفُ بِاللَّامِ قِيلَ: (يَا أيُّها الرَّجُلُ)، وَ (يَا هذَا الرَّجُلُ)، وَ (يَا أيُّهذَا الرَّجُلُ). وَالتزَمُوا رَفعَ (الرَّجُلِ)؛ لأنَّـه المقصُودُ وتَوَابعُه؛ لِأنَّها تَوَابعُ مُعرَبٍ، وَقَالُوا: (يَا اللَّه) خَاصَّةً. وَلكَ في مِثلِ:

يـا تَـيـمَ تَـيـمَ عَـديٍّ ....

النَّصبُ وَالضَّمُّ. وَالمُضَافُ إلَى يَاءِ المتكَلِّمِ يَجُوزُ فيه (يَا غُلامي)، وَ(يَا غُلامِ)، وَ(يَا غُلامَا)، وَبِالهاءِ وَقفًا. وَقَالُوا: (يَا أبي)، وَ(يَا أُمِّي)، وَ(يَا أبَـة)، وَ(يَا أُمَّـة)، فَتحًا وكَسرًا، وَبِالألِفِ دُونَ اليَاءِ. وَ(يَا ابنَ أُمِّ)، وَ(يَا ابنَ عَمِّ) خَاصَّةً مِثلُ بَابِ: (غُلامي)، وَقَالُوا: (يَا ابنَ أمَّ)، وَ(يَا ابنَ عَمَّ) خَاصَّةً. وَتَرخيمُ المُنَادَى جَائِزٌ مُطلقًا، وَفي غَيره ضَرُورَةٌ، وَهوَ حَذفٌ في آخِرِه تَخفيفًا، وَشَرطُـه ألَّا يكُونَ مُضَافًا، وَلا مُستَغَاثًا، وَلا جُملةً.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وكذا من الكافية ١٩.

وَيكُونُ إِمَّا عَلَمًا زَائِدًا عَلَى ثَلاثَةِ أحرُفٍ، وَإِمَّا بِتَاءِ تأنيثٍ. وَإِن كَانَ آخِرَه زِيادَتَانِ في حُكمِ الوَاحِدَةِ، كَـ(أسمَاءَ)، وَ(مَروَانَ)، أو حَرفًا صَحيحًا قَبلَه مَدَّةٌ، وَهوَ أكثرُ مِن أربَعَةِ أحرُفٍ حُذِفَ مِنه حَرفَانِ، وَإِن كَانَ مُركَّبًا حُذِفَ مِنه الاسمُ الأخيرُ، وَإِن كَانَ غَيرَ ذَلِكَ فَحَرفٌ وَاحِدٌ، وَهوَ في حُكمِ الثَّابِتِ عَلَى الأكثَرِ، فيُقَالُ: (يَا حَارِ)، وَ(يَا ثَمُو)، وَ(يَا كَرو)، وَقَد يُجعَلُ اسمًا بِرَأسِه، فيُقَالُ: (يَا حَارُ)، وَ(يَا ثَمِي)، وَ(يَا كَـرَا). وَقَد استَعمَلُوا صيغَةَ النِّدَاءِ في المندُوبِ، وَهوَ المتفجَّعُ عَلَيه بِـ(يَا)، أو (وَا)، وَاختَصَّ بِـ(وَا). وَحُكمُه في الإعرَابِ وَالبِنَاءِ حُكمُ المنَادَى، وَلكَ زِيَادَةُ الألِفِ في آخِرِه، فَإِن خِفتَ اللَّبسَ قُلتَ: (وَاغُلامكيه)، (وَاغُلامكُمُوه)، وَلكَ الهاءُ في الوَقفِ. وَلا يُندَبُ إِلَّا المَعرُوفُ، فَلا يُقَالُ: (وَا رَجُلاه)، وَامتَنعَ: (وَا زَيدُ الطَّويلاه)، خِلافًا لِيُونُسَ. وَيَجُوزُ حَذفُ حَرفِ النِّدَاءِ إِلَّا مَعَ اسمِ الجنسِ، وَالإِشَارَةِ، وَالمُستغَاثِ، وَالمَندُوبِ، نَحوَ: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩] وَ(أيُّها الرَّجُلُ). وَشَذَّ: (أصبح لَيلُ)، وَ(افتَدِ مَخنُوقُ)، [ظ١٠٢] وَ(أطرِق كَرَا). وَقَد يُحذَفُ المنَادَى؛ لِقيَامِ قَرينَةٍ جوازًا، نحوُ: ﴿ألا يَا اسجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام: (النِّدَاءُ) مَصدَرُ (نَادَى، يُنادي، نِدَاءً)، وَفي نَونِه الكَسرُ، وَهوَ الأكثرُ عَلَى مَصدَريَّةِ المعَالَجَةِ، كَـ(القِتَالِ) وَ(الضِّرَابِ)، وَالضَّمُّ عَلَى مَصدَريَّـةِ الأصوَاتِ كَـ(الصُّرَاخِ) وَ(الرُّغَاءِ).

وَحَدُّ النِّـدَاءِ: هوَ التَّصويتُ بِمَن تُريدُ إِقبَـالَـه عَلَيكَ. وَحَدُّ المنَادَى: (**هوَ المطلُوبُ إِقبَالُـه بحَرفٍ نَائِبٍ مَنَابَ (أدعُو) لَفظًا أو تَقديرًا**).

هذِه أَلفَاظُ الشَّيخِ، فَقَولُـه: (**هوَ المطلُوبُ إِقبَالُـه**) عَامٌّ في القَضيَّـةِ الإِنشَائِـيَّـةِ، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ)، وَفي القَضيَّـةِ الخَبَريَّـة، كَقَولِكَ: (أنَا أَطلُبُ إِقبَالَ زَيـدٍ).

قَولُـه: (**بِحَرفٍ نَائِبٍ مَنَابَ « أدعُو »**) احتِرَازٌ مِن القَضيَّةِ الخَبَريَّـةِ.

قَولُـه: (**لَفظًا أو تَقديرًا**) تَفصيلٌ لأَثَرِ الحَرفِ بَعدَ كَمَالِ الحَدِّ، فَاللَّفظُ قَولُكَ: (يَا زَيدُ)، وَالتَّقديرُ في نَحوِ: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾.

وَفِـي حُرُوفِ النِّـدَاءِ ثَلاثَةُ أقوَالٍ:

أحَدُها: أنَّها أسمَاءُ أفعَالٍ؛ لأنَّها دَالَّـةٌ عَلَى الفعلِ وَمُشعِـرَةٌ بِـه، كَإشعَارِ أسمَاءِ الأفعَالِ بِأفعَالِها، كَـ(هيهاتَ) بِمَعنَى بعُدَ[1].

وَثَانيها: أنَّها حُرُوفٌ قَائِمَةٌ مَقَامَ الفعلِ، وَعِوَضٌ عَنه، بحَيثُ لا يَجُوزُ ظُهورُ الفعلِ مَعَها بحَالٍ[2].

وَثَالِثُها: أنَّها حُرُوفٌ دَالَّـةٌ عَلَى الفعلِ، وَلَيسَت عِوَضًا عَنه، وَعَلَى هذا يَجُوزُ ظُهورُ الفعلِ مَعَها، فَـتَـقُولُ في نَحوِ (يَا زَيدُ): أريدُ، أو أعني، وَإلى هذَا يُشيرُ كَلامُ الزَّمَخشَريِّ[3]، مَعَ أنَّـه قَد صَرَّحَ في آخِرِ كَلامِه عَلَى كَونِ الحَرفِ بَدَلًا عَنِ الفعلِ، فَصَارَ كَلامُه مُحتَمِلًا لِكَونِ الحَرفِ دَالًّا عَلَى الفعلِ، فيَجُوزُ اجتِمَاعُهمَا؛ وَلِكَونِه عِوَضًا عَنه، فَلا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَهمَا.

وَالمختَارُ أنَّها حُرُوفٌ عَامِلَـةٌ بِنَفسِها، فَإذا قُلتَ: (يَا عَبدَ اللَّه)، فَهيَ نَاصِبَـةٌ لَـه بِنَفسِها، كَمَا نُصِبَ بِـ(إنَّ) في مِثلِ: (إنَّ زَيدًا قَائِمٌ)؛ وَلِهذا يَدُورُ نَصبُ المضَافِ مَعَها وُجُودًا وَعَدَمًا، مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلى تَقديرِ غَيرِها، وَهذِه هيَ فَائِدَةُ العَامِلِ وَمَعنَاه.

فَإذَا عَرَفتَ هذَا، فَلنَشرَح كَلامَ الشَّيخِ، وَقَد اشتَمَلَ عَلَى مَعرِفَـةِ إعرَابِ المنَادَى، وَعَلَى مَعرِفَـةِ تَـوَابعِه، وَعَلَى حُكمِ فُصُولٍ جَمَّةٍ، نَذكُـرُ مَا [و١٠٣] يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعَالى:

---

(١) هذا رأي نسب للفارسي وبعض الكوفيين. انظر ابن يعيش ١/ ١٢٧، وشرح الرضي ٣٤٦، والجنى الـدانـي ٣٥٥.

(٢) حرفُ النداء حرفٌ ناب مناب الفعل، وهو رأي المبرد وتابعه ابن بابشاذ، وهو ظاهر مذهب ابن الحاجب كما هو واضح من حدِّه للمنادى، ونُسب إلى جمهور البصريين. انظر المقتضب ٤/ ٢٠٢، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٤، والكافية ٨٩، والإنصاف ١/ ٢٣٦.

(٣) يقول الزمخشري في المفصل ٦٠: « ومن المنصوب باللازم إضماره المنادى لأنك إذا قلت: يا عبد اللّه فكأنك قلت: يا أريد أو أعني عبد اللّه ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلًا منه ».

(الفَصلُ الأوَّلُ): في بَيَانِ إعرَابِ المنَادَى وَبَيَانِه

اعلَم أنَّ الأسمَاءَ المنَادَاةَ وَاقعَةٌ في مَوضع المفَاعيلِ المنصُوبَةِ بِالعَامِلِ، وَهوَ الحَرفُ الدَّالُّ عَلَى الفعلِ اللَّازِمِ إضمَارُه، وَأصلُها الإعرَابُ؛ وَإنَّما يَعرِضُ لَها البِنَاءُ لعَارِضٍ، فَإذَن لَها حَالَتَـانِ:

الحَالَةُ الأولَى: تكُونُ فيها مُعرَبَةً لِفَقدِ السَّبَبِ الموجِبِ لِبنَائِها:

ثُمَّ هيَ عَلَى وَجهينِ:

أحَدُهمَا: أن تَـكُونَ مَنصُوبَـةً، إمَّا مُضَافَـةً، كَقَولِه: (يَا عَبدَ اللَّه)، وَ(يَا غُلامَ زَيـدٍ)، وَإمَّا مُشَبَّـهـةً بِالمضَافِ، بحيثُ يَـكُونُ الأوَّلُ عَامِلًا فِـي الثَّانِـي إمَّا نَصبًا، كَقَولِكَ: (يَا طَالعًا جَبَلًا)، وَإمَّا رَفعًا، كَقَولِكَ: (يَا مَضرُوبًـا غُلامُـه)، وَ(يَـا حَسَنًا وَجه الأخِ)، وَإمَّا جَـارًّا وَمَجـرُورًا، كَقَولِكَ: (يَا رَفيقًا بِالعِبَادِ)، وَ(يَا سَائِـرًا إلى دِمَشقَ).

فَهذِه الوُجُوه كُلُّها لاحِقَـةٌ بِالمضَافِ مِن جِهةِ كَونِها مُشَبَّهةً بِـه؛ مِن أجلِ تعَدُّدِ الاسمَينِ كَـتَـعَـدُّدِ المضَافِ وَالمضَافِ إلَيه؛ وَمِن جهةِ كَونِ الأوَّلِ عَامِلًا في الثَّاني، كَالمضَافِ فَإنَّـه عَامِلٌ في المضَافِ إلَيـه بِوَاسِطَـةِ الحَرفِ.

وَإمَّا نَـكِـرَةً غيرَ مَقصُودَةٍ، كَقَولِكَ: (يَا رَجُلًا) وَ(يَا غُلامًا)، لِغَيرِ مُعيَّنٍ، وَقَد أجَادَ أبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ[1] في مِثَالِه في الإيضَاحِ بِقَولِه: كَمَا يقُولُ الأعمَى: (يَا رَجُلًا خُذ بيَدي)، مِن جِهةِ أنَّ (الأعمى) لا يَقصِدُ رَجُلًا مُعيَّنًا، بَل كُلُّ مَن أجَابَـه فَهوَ كَافٍ في حُصُولِ غَرَضِه وَتَحصيلِ مَقصُودِه.

وَثَانِيهمَا: أن يكُونَ مَجرُورًا بِلام الاستِغَاثَـةِ، في نَحوِ قَولِكَ: (يَا لَزَيـدٍ)، وَإنَّمَا وَجَبَ إعرَابُـه في هذِه المَوَاضعِ مِن جِهةِ أنَّ الأصلَ في الأسمَاءِ الإعرَابُ، فَإذَا جَازَ عَلَى أصلِها

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي ٢٢٧.

فَلا كَلامَ هناكَ، وَلَم يَعرِض مَا يُوجِبُ بِناءَها؛ فَلِهذا وَجَبَ الحُكمُ عَلَيها بِالإعرَابِ.

فَأَمَّا الفَتحُ عِندَ إلحَاقِ أَلِفِ الاستِغَاثَةِ، في نَحوِ قَولِكَ: (يَا زَيدَاه) فَسَنَذكُرُه في مَا يكُونُ مَبنِيًّا مِنَ الأَسمَاءِ المنَادَاةَ؛ لأَنَّه أخلَقُ بِه.

الحَالَةُ الثَّانِيَةُ: [ظ١٠٣] **فيمَا يكُونُ مَبنيًّا مِنه:**

وَذَلِكَ في أُمُورٍ ثَلاثَةٍ:

أَوَّلُها: الاسمُ العَلَمُ، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ)، وَ(يَا عَمرُو)، وَيُبنَى عَلَى مَا يُرفَعُ بِه مُطلَقًا، وَهذَا أحسَنُ مِن قَولِ مَن يقُولُ مِنَ النُّحَاةِ مِن أنَّه يُبنَى عَلَى الضَّمِّ[١]؛ لِكَونِه غَيرَ حَاصِرٍ لِجَميعِ صُوَرِه؛ وَلِهذَا فَإنَّكَ تَقُولُ: (يَا زَيدَانِ)، وَ(يَا عَمرُونَ)، وَ(يَا مُوسَى)، فَتَبنِيه؛ لِحُصُولِ مُوجِبِ بِنَائِه، وَلَيسَ فِيه ضَمٌّ، وَلَكِنَّه بُنِيَ عَلَى مَا رُفِعَ بِه مِنَ الأَلِفِ وَالوَاوِ، وَالتَّقديرُ في الحَركَةِ وَالحَرفِ في مِثلِ: (يَا مُوسَى)، وَ(يَا مُسلِمِيَّ).

وَثَانِيها: **النَّكِرَةُ المقصُودَةُ**، في نَحوِ قَولِكَ: (يَا رَجُلُ)، فَإنَّه بُنِيَ كَالأَوَّلِ، وَإن اختَلَفَت عِلَّةُ البِنَاءِ فيهِمَا، فَقَولُنَا: (يَا زَيدُ) إنَّمَا بُنِيَ؛ لِوُقُوعِه مَوقِعَ كَافِ الخِطَابِ في (أدعُوكَ)، وَقَولُنا: (يَا رَجُلُ)؛ لِوُقُوعِه مَوقِعَ يَا هذَا، قَالَ سِيبَوَيه[٢]: وَصَارَ، يَعني: (يَا رَجُلُ)، كَأَسمَاءِ الإشَارَةِ الَّتِي هِيَ لِلإشَارَةِ، وَلَو جُعِلَتِ العِلَّةُ فيهِمَا وَاحِدَةً إمَّا لِوُقُوعِهِمَا مَوقِعَ الكَافِ، وَإمَّا لِوُقُوعِهِمَا مَوقِعَ الإشَارَةِ لَكَانَ حَسَنًا جَيِّدًا، وَبُنِيَا عَلَى حَركَةٍ؛ لأَنَّ لَهمَا أصلًا فِي التَّمكُّنِ، وَالبِنَاءُ فِيه عَلَى جِهَةِ العُرُوضِ، وَبُنِيَا عَلَى حَرَكَةِ الضَّمِّ؛ لأنَّهمَا لَو بُنِيَا عَلَى الفَتحِ لالتَبَسَ بحركةِ إعرَابِهمَا، وَلَو بُنِيَا عَلَى الكَسرِ لالتبَسَ الحَالُ فيهمَا بِالإضَافَةِ إِلَى يَاءِ النَّفسِ؛ فَلِهذَا تَعيَّنَ فيهمَا الضَّمُّ.

وَثَالِثُها: المستَغَاثُ عِندَ إلحَاقِ الأَلِفِ لِلاستِغَاثَةِ مِن غَيرِ لامٍ؛ لأَنَّ الأَلِفَ صَارَت

---

(١) الجمل للزجاجي ١٤٧، وانظر أمالي الزجاجي ٨٣.

(٢) سيبويه ٢/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٧.

عِوَضًا عَنها لاستحَالَةِ اجتِمَاعِهِمَا؛ لأنَّ اللَّامَ تَخفِضُ المستَغَاثَ، وَالألِفَ تُوجِبُ فَتحَه، فَلَو جَمَعنَا بَينَهمَا لَزِمَ أن يكُونَ الاسمُ مَخفُوضًا مَفتُوحًا، وَهوَ مُحَالٌ، وَيَجُوزُ إلحَاقُ الهاءِ عِندَ الوَقفِ، فَتَقُولُ: (يَا زَيدَاه)، وَبِنَاؤُه يَكُونُ عَلَى الفَتحِ؛ لِأَجلِ الألِفِ، وَهذَا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: (**وَيُفتَحُ لإلحَاقِ أَلِفِها بِلا لامٍ، وَيُلحَقُ بِالمنَادَى في إعرَابِه وَبِنَائِه المندُوبُ المتَفَجَّعُ عَلَيه، كَقَولِكَ:** « **وَازَيدَاه** »، « **وَاغُلامكَاه** »)، وَقَد أفرَدَ لَه الشَّيخُ كَلامًا يَخُصُّه، وَنَحنُ نَستَقصيه بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالَى.

* * *

(الفَصلُ الثَّاني): في ذِكرِ التَّوَابِعِ [و ١٠٤] للمُنَادَى

اعلَم أنَّ التَّوَابعَ يَأتِي لَها بَابٌ مُفرَدٌ عَلَى حِيَالِه، وَلَكِنَّها لَمَّا كَانَت مُختَصَّةً بِأحكَامٍ مَخصُوصَةٍ؛ لِأجلِ النِّدَاءِ، لا جَرَمَ ذُكِرَت في بَابِ النِّدَاءِ مِن أجلِ ذَلِكَ، وَقَد أشَارَ مِنها إلى ضُرُوبٍ ثَلاثَةٍ:

الضَّربُ الأوَّلُ: مَا يَجُوزُ فيه الإجرَاءُ عَلَى لَفظِ المنَادَى، وَمَحَلِّه:

فَيُرفَعُ عَلَى لَفظِه، وَيُنصَبُ عَلَى المحَلِّ، وَهيَ التَّوَابعُ للمُنَادَى المبنيِّ المفرَدَةُ، فَلا بُدَّ مِن اعتِبَارِ هذِه القُيُودِ الأربَعَةِ فيمَا ذكَرنَاه مِنَ الحُكمِ، وَهوَ إجرَاؤُها عَلَى اللَّفظِ وَالمحَلِّ في الإعرَابِ، فَالتَّوَابعُ قَيدٌ عَمَّا إذا لَم يكُن تَابعًا كَـ(يَا زَيدُ)، وَ(يَا عَمرُو)، وَقُدِّمَ حُكمُه.

وَقَولُنَا: (**المنَادَى**) قَيدٌ عَمَّا لَيسَ مُنَادًى؛ لأنَّ البَابَ خاصٌّ لَه، فَلا بُدَّ مِن ذِكرِه؛ لأنَّ الإجرَاءَ عَلَى اللَّفظِ وَالمحلِّ في الإعرَابِ، وَإن كَانَ حَاصِلًا في غَيرِه، لَكِنَّا نُرِيدُ مَا يَختَصُّ بِهذِه المَوَاضعِ، وَالأمرُ الأخيرُ نَذكُرُه في بَابِه كَتَوَابعِ اسمِ (لا) بِمَعُونَةِ اللَّه، وَهكَذَا مَا كَانَ يَجري فِيه إعرَابَانِ في لَفظِه وَمحَلِّه كَإضَافَةِ المصَادرِ، يُفرَدُ لَه كَلامٌ عَلَى الخُصُوصِ.

وَقولُنا: (**المبنيّ**) نحترزُ به عمَّا إذا كَانَ المنادَى مُعربًا، فإنَّه لَيسَ فِيه إلَّا وَجهٌ وَاحِدٌ مِنَ الإعرَابِ لا غيرُ، كَقولِكَ: (يَا عَبدَ اللّه الظَّريفَ) في جَميعَ تَوابعِه.

وَقولُنا: (**المفرَدَة**) نحترزُ بِه عمَّا إذا كَانَتِ التَّوابعُ مُضافَةً، فإنَّه لَيسَ قيدًا إلَّا الإعرَابُ بِالنَّصبِ، لا غيرَه، كَقولِكَ: (يَا زَيدُ رَاكِبَ الأدهمِ)، وَ(يَا عَمرُو صَاحِبَ الفَرَسِ).

فَهذِه قُيُودٌ أربعةٌ قَد أشَارَ إلَيها الشَّيخُ، وَقَد أهمَلَ قَيدًا خَامِسًا، وَهوَ ألّا يَكُونَ المنادَى مُبهمًا في نَحوِ قَولِكَ: (يَا أيُّها الرَّجُلُ)، فإنَّه لا يَجُوزُ فِيه عِندَ أكثَرِ النُّحَاةِ إلَّا الرَّفعُ لا غيرُ، كَمَا سَنحكي الخِلافَ فِيه، فَهذَا القَيدُ الخَامِسُ؛ لأنَّه لا بُدَّ مِن اعتِبَارِه فِيمَا ذكَرنَاه مِنَ الحُكمِ.

وَجُملَةُ التَّوابع أربَعَةٌ:

- التَّأكِيدُ، وَمِثَالُه : (يَا تَميمُ أجمَعُونَ) وَ(أجمَعينَ).
- وَالنَّعتُ، وَمِثَالُه: (يَا زَيدُ العَاقِلُ) وَ(العَاقِلَ).
- وَعَطفُ البَيانِ: (يَا غُلامُ بِشرٌ) وَ(بِشرًا).
- وَالمعطُوفُ بَالحَرفِ الممتَنع دُخُولُ (يَا) عَلَيه، وَمِثَالُه: (يَا زَيدُ وَالحَارِثُ) وَ(الحَارِثَ)، وَلَو قَالَ: وَالمعطُوفُ بِالحَرفِ المعرُوفِ دُخُولُ (يَا) عَلَيه، وَمِثَالُه: (يَا زَيدُ) وَ(بِاللَّامِ) لكَانَ أولَى مِن هذِه العِبَارَةِ [ظ١٠٥] النَّكِدَةِ، وَلَكِنَّه خَصَّها مُشيرًا بِها إلَى عِلَّةِ الجَوَازِ في الحَملِ عَلَى لَفظِ المنَادَى وَمَحَلِّه؛ لأنَّ المعطُوفَ مَقصُودٌ بِمَا نُسِبَ إلَى الأوَّلِ، وَلَو لَم تَكُن فِيه لامٌ لَم يَجُز فِيه إلَّا الحَملُ عَلَى اللَّفظِ لا غيرُ؛ وَلهذَا تقُولُ: يَا زَيدُ وَعَمرُو، فَلا جَرَمَ عُدِلَ إلى هذِه العِبَارَةِ تَنبيهًا عَلَى مَا ذكَرنَاه، وَلَمَّا كَانَ الأمرَانِ جَائِزَينِ في نَحو: (يَا زَيدُ والحَارِثُ) و(الحَارِثَ)؛ لِمَا قَرَّرنَاه، اختَلَفَ النُّحَاةُ في المختَارِ مِن ذَلِك عَلَى ثَلاثَةِ مَذَاهِبَ:

أوَّلُها: أنَّ المختَارَ هوَ الرَّفعُ، وَهذَا هوَ رَأيُ الخَليلِ، وَسيبَوَيه[١]، وَأبي عُثمَانَ المَازِنـيِّ[٢].

وَثَانيها[٣]: أنَّ المُختَـارَ هـوَ النَّصبُ، وَهـذا هـوَ قَـولُ أبي عَمـرِو بـنِ العَلاءِ[٤]، وَعيسَى بنِ عُمرَ، وَيُونُسَ[٥]، وَالجَرميِّ[٦].

وَثَالِثُها: التَّفصيلُ، وَهذَا هوَ مَذهبُ أبي العبَّاسِ المبرِّدِ[٧]، فَإن كَانَتِ اللَّامُ مِمَّا يَجُوزُ نَزعُها عَنِ الاسمِ كَـ(الحَسَنِ)، فَالمختَارُ عِندَه الرَّفعُ كَالخَليلِ وَسيبَوَيـه، وَإن كَانَت اللَّامُ مِمَّا لا يَجُوزُ نَزعُها عَنه كَـ(النَّجمِ) وَ(الصَّعقِ) فَالمختَارُ عِندَه النَّصبُ كَأبي عَمرٍو وَغَيرِه.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٧، والمقتضب ٤/ ٢١٢، والأصول ١/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٤، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠.

(٢) انظر المقتضب ٤/ ٢١٢، والأصول ١/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٤، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠.

(٣) في الأصل: (وثالثها).

(٤) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد اللّٰه المازني النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك، ولد بمكة سنة ثمانٍ وستين ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، وقيل: كانت وفاته في طريق الشَّام سنة أربع وخمسين ومئة. انظر ترجمته في طبقات النَّحويين واللُّغويِّين ٣٥، ومراتب النَّحويِّين ٣٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣١، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠.

(٥) أبو عبد الرَّحمن يُونُسُ بنُ حبيبٍ الضَّبِّيِّ، بَصريُّ المذهبِ، أخذَ الأدَبَ عن أبي عمرو بن العلاء وحمَّاد بن سَلَمَةَ، وكانَ النَّحوُ أغلبَ عليه، وسَمعَ من العَربِ، وروى سيبويه عنه كَثيرًا، وسَمعَ منه الكِسائي والفرَّاء، له كتبٌ مَفقودَةٌ منها معاني القرآن واللُّغات والأمثالُ والنَّوادِرُ، توفي سنةَ اثنتين وثمانين ومائة. انظر الوفيَّات ٧/ ٢٤٤، وطبقات النَّحويين واللُّغويِّين ٥١، ونزهة الألباء ٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٥، وإشارة التَّعيين ٣٩٦.

(٦) انظر: الأصول ١/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤، والارتشاف ٤/ ٢٢٠١.

(٧) انظر: المقتضب ٤/ ٢١٣، والأصول ١/ ٣٣٦، والارتشاف ٤/ ٢٢٠١.

وَوَجه قَولِ سيبَوَيه في مَا اختَارَه مِنَ الرَّفعِ هوَ أنَّـه في التَّحقيـقِ مُـنـادَى ثَانٍ مِن جِهةِ كَونِه مُستَقِلًّا بِنَفسِه؛ فَلِهذَا اختِيـرَ في حَرَكَتِـه أن تَـكُونَ حَرَكَـةُ المنادَى تَنبيهًا عَلَى استِقلالِـه، كَمَا حُـرِّكَ: (يَـا أيُّها الرَّجُلُ) بحَرَكَةِ المنَادَى اتِّـفَـاقًا.

وَجه مَا قَالَـه أبُو عَمرٍو مِن اختيَارِ نَصبِه هوَ أنَّ المعطُوفَ عَلَى المضَافَ إنَّـما يَجري عَلَى المواضعِ، لا عَلَى الألفَاظِ بِدَليلِ: (ضَرَبتُ هؤلاءِ وَزَيدًا).

وَجه قَولِ أبي العبَّاسِ مِنَ التَّفصيلِ هوَ أنَّ المعطُوفَ إذَا كَانَ كَـ(الحَسَنِ) في صِحَّةِ نَزعِ اللَّامِ عَنه صَحَّ دُخُولُ حَرفِ الـنِّـدَاءِ عَلَيه، مِن أجلِ صِحَّةِ نَـزعِ اللَّامِ؛ لِكَونِه مُستَهدَفًا لِدُخُولِها؛ فَلِهذَا كَانَ أولَى أن يُـحَـرَّكَ بحَرَكَـةِ المنَادَى، وَإذا كَـانَ كَـ(الصَّعِقِ) في صِحَّةِ لُزُومِ اللَّامِ لَم يَصِحَّ دُخُولُ (يَا) عَلَيـه؛ لامتِنَاعِ نَزعِ[1] اللَّامِ عَنه؛ فَلِهذَا كَانَ أحَقَّ بِأن يُجعَلَ تَابعًا، فَالمحَلُّ أولى كَسَائرِ المبنيَّاتِ.

لا يُقَالُ: فَمَا الَّذي سَوَّغَ الرَّفعَ حَملًا عَلَى اللَّفظِ في هذِه التَّوابعِ، [و١٠٥] وكَانَ القيَاسُ مَنعَه؛ لأنَّها توَابعُ مَبنيٍّ، وَمِن حَقِّ مَا يكُونُ تَابعًا للمَبنيِّ أن يكُونَ مَحمُولًا عَلَى المحَلِّ، فَلا تقُولُ: (أكرَمتُ هؤلاءِ الكِرَامِ) بِالكَسرِ، بَل يَجِبُ نَصبُه؛

لأنَّا نقُولُ: مَا ذكَرتَه هوَ القيَاسُ المعمُولُ عَلَيه الجَاري عَلَى جِهةِ الاطِّرَادِ، لكِن إنَّمَا جَازَ ههنَا مِن أجلِ أنَّ حَركَةَ المنَادَى المضمُوم تُشبِه حَرَكَةَ الإعرَابِ مِن جِهةِ عُرُوضِها؛ وَلِهذا فَإنَّكَ تقُولُ تَارَةً: (يَا زَيدُ)، ثُمَّ تقُولُ: (يَا زَيدَ عَمرٍو)، فتَجِدُ الضَّمَّةَ تَثبتُ تَارَةً، وَتَزُولُ أُخرَى، بِخِلافِ حَرَكَةِ هؤلاءِ، فَإنَّها دَائِمَةٌ لا تَنفكُّ، فَلَمَّا كَانَت مُشَبَّهةً بحَركَةِ الإعرَابِ حُمِلَ عَلَى لَفظِها لِذَلِكَ.

قَولُه: (**وَالمضَافَـةُ مَعنَويَّـةً تُنصَبُ**) يَعني: وَمَا كَانَ مِنَ التَّـوَابـعِ مُضَافًـا إضَافَـةً حَقيـقِـيَّـةً، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ صَاحِبَ المَالِ)، فَإن كَانَت لَفظِـيَّـةً كَانَت فِـي حُـكمِ

---

(١) في الأصل: (تقدير) وكذا يقتضي السياق.

المُفردَةِ، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ حَسَنُ الوَجه)، فَإِنَّـه يَجُوزُ فِيـه الإتباعُ عَلَى لَفظِه وَمحَلِّه، لَمَّا كَانَت إضَافَتُـه غيرَ حَقيقِيَّةٍ، فَجَازَ فِيـه الأمرَانِ.

وَإِنَّمَا قُلنَا بِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مُضَافًا إِضَافَةً حَقيقِيَّةً يَجِبُ نَصبُه مِن جِهةِ أَنَّ الإِضَافَةَ مِن خَوَاصِّ الاسميَّةِ، فَلا يكُونُ المضَافُ مَنفيًّا؛ وَلأَنَّ الرَّفعَ إِنَّمَا كَانَ في التَّابِعِ المفرَدِ لانسحَابِ حُكمِ حَرفِ النِّدَاءِ عَلَيه، وَحُكمُه في المفرَدِ الضَّمُّ، فَجُعِلَ إعرَابُـه رَفعًا مِن أجلِ ذَلِكَ، وَالمضَافُ لَو قُدِّرَ دُخُولُ (يَا) عَلَيه لَم يكُن إِلَّا مَنصُوبًا، فَلَم يكُن للرَّفعِ وَجهٌ.

قَولُـه: (**وَالبدَلُ وَالمعطُوفُ غَيرُ مَا ذُكِـرَ، حُكمُه حُكمُ المستَقِلِّ مُطلَقًا**) القَيدُ - وَهوَ قَولُـه: (**غَيرُ مَا ذُكِـرَ**) يَنصَرِفُ إِلَى المعطُوفِ، لا إِلَى البَدَلِ، وَأَرَادَ بِقَولِه: (**غَيرُ مَا ذُكِرَ**) يُخرِجُ مَا كَانَ بِاللَّامِ مِنَ الأَسمَاءِ المعطُوفَةِ، فَقَد ذَكَرنَا حُكمَه فيمَا يَجُوزُ فيه، وَمَا يُختَارُ، فَأَغنَى عَنِ الإِعَادَةِ بِخِلافِ البَدَلِ، فَأَمرُه في الاستِقلالِ مُطلَقٌ مِن غَيرِ تَقيِيدٍ مِن جِهةِ أَنَّ البَـدَلَ مَقصُودٌ؛ فَلِهذا كَانَ في حُكمِ تَـكرِيرِ العَامِلِ عَلَيه، وَالمَعطُوفُ غَيرُ مَا ذُكِـرَ مَقصُودٌ أَيضًا.

قَولُه: [ظ١٠٥] (**مُطلقًا**) يُرِيدُ أَنَّ البَدَلَ وَالمعطُوفَ غَيرَ مَا استَثنَى مِنه يُحكَمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا بِالاستِقلالِ، وَيُعَامَلُ في الإعرَابِ مُعَامَلَـتَـه، سَواءٌ كَانَ في نَفسِه مُضَافًا أو غَيرَ مُضَافٍ، أو كَانَ تَابعًا لِمُضَافٍ أو غَيرِ مُضَافٍ؛ فَلِهذا تقُولُ في البَدَلِ: (يَا حَارِثُ بكرُ) بالضَّمِّ، وَ(صَاحِبَ زَيدٍ)، وَتقُولُ: (يَا عَبدَ اللَّه وَزَيدُ)، وَ(يَا عَبدَ اللَّه وَأَبَا زَيـدٍ)، فَتجِدُه عَلَى مَا ذكَرنَاه مِنَ الجَريِ عَلَى مِنهاجِ الاستِقلالِ في كُلِّ أحكَامِه؛ وَلِهذا قَالَ بَعدَ المفرَدِ وَبَعدَ المضَافِ: (**مُضَافَـةً أو مُفرَدةً**)، يُشيرُ إِلَى مَا قَرَّرنَاه.

نَعَم، قَد حُكيَ عَنِ الكِسَائيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَغيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[1] أَنَّه يَجُوزُ:

---

(١) هذا مذكور عن المازني في الأصول ١/ ٣٧٢، وهو رأي الكوفيين أيضًا في تسهيل الفوائد ١٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٥، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠، والهمع ٣/ ٢٣٤.

(يَا زَيدُ[١] وَعَمرًا أقبِلا).

كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ في التَّأكيدِ في نَحوِ: (يَا زَيدُ زَيدًا أقبِل)، وَهوَ رَأيُ المازِنيِّ مِنَ البَصريِّينَ، حكَاه ابنُ السَّرَّاجِ عَنه[٢]، وَمَا أرَاه بَعيدًا مِنَ الصَّوَابِ، وَوَجهه أنَّ العَطفَ، وَإن كَانَ في حُكمِ تكريرِ العَامِلِ، خَلا أنَّ التَّوَاليَ يَجُوزُ فيها مَا لا يَجُوزُ في الأوَائِلِ، بِدَليلِ جوَازِ: (رُبَّ شَاةٍ وَسَخلَتِها)، وَ(رُبَّ رَجُلٍ وَغُلامِه لَقيتُ)، وَلا يجُوزُ تكريرُها ههنَا، فَهكَذَا مَا ذكَرنَاه؛ وَلأنَّ المعطُوفَ تَابعٌ، فَجَازَ الحَملُ فيه عَلَى المحَلِّ كَالتَّأكيدِ وَالصِّفَةِ.

الضَّربُ الثَّاني: في حُكمِ الصِّفَةِ بِـ(ابنٍ) وَ(ابنَةٍ):

اعلَم أنَّ الغَالِبَ مِن حَالِ الابنِ وَالابنَةِ جَريُهمَا في الصِّفَاتِ، وَقَد يَجريَانِ فَاعِلَينِ، وَخَبرَينِ، وَمُبتدَأينِ، وَغَيرَ ذَلِكَ.

وَإذا جَرَيَا في الصِّفَاتِ فَلَيسَ يَخلُو الحَالُ فيهمَا: إمَّا أن يَكُونَا وَاقعَينِ في النِّدَاءِ أو في غَيرِ النِّدَاءِ.

- فَإن وَقعَا صِفتَينِ في غَيرِ النِّدَاءِ فَحُكمُهمَا حُكمُ الأسمَاءِ المضَافَةِ الجَاريَةِ صِفَاتٍ، كَقَولِكَ: (هذا زَيدُ بنُ عَمرٍو)، وَ(هندُ بِنتُ عَاصِمٍ)، وَ(هذا زَيدُ بنُ أخينَا)، وَ(هندُ بِنتُ عَمِّنَا).

- وَإن كَانَ وُقُوعُهمَا مُختَصًّا بِالنِّدَاءِ فَلَيسَ يَخلُو حَالُهمَا: إمَّا أن يَقَعَا بَينَ عَلَمَينِ أو غَيرِ عَلَمَينِ.

فَإن وَقَعَا صِفتَينِ بَينَ عَلَمٍ وَمَعرِفَةٍ غَيرِ عَلَمٍ فلَيسَ في الأوَّلِ إلَّا الضَّمُّ لا غَيرُ [و١٠٦] جَريًا عَلَى القيَاسِ المطَّرِدِ مِن ضَمِّ العَلَمِ؛ لِكَونِه مَبنِيًّا وَاقعًا مَوقعَ كَافِ

---

(١) قوله: (يا زيد) مكرر في الأصل.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٣٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٥.

الخِطَابِ، كَمَا مَرَّ، وَلَيسَ في الابنِ إِلَّا النَّصبُ لا غَيرُ؛ لِكَونِه مُضَافًا، فَتقُولُ فيه: (يَا زَيدُ بَنَ أخينَا)، وَ(يَا هندُ بِنتَ عِمِّنَا)، كَمَا تقُولُ: (يَا زَيدُ رَاكِبَ الأدهمِ)، وَلا حَاجَةَ إِلَى مُخَالفَةِ الأقِيسَةِ مِن غَيرِ أمرٍ يَدعُو إِلى ذَلِكَ؛ فَلِهذا لَم يَجُز فِيمَا هذا حَالُه إِلَّا الضَّمُّ في المنَادَى؛ لِمَا ذكَرنَاه.

وَإِن وَقَعَ بَينَ عَلَمَينِ في مِثلِ قَولِكَ: (يَا زَيدَ بنَ عَمرٍو)، وَ(يَا هندَ بِنتَ عَاصِمٍ) جَازَ في المنَادَى وَجهانِ:

الضَّمُّ عَلَى القِيَاسِ؛ لِكَونِه مَبنِيًّا، كَمَا مَرَّ بَيَانُه.

وَالفَتحُ لِطُولِه، فَاختِيرَ لَه الفَتحُ طَلَبًا للخِفَّةِ لِكَثرَةِ استعمَالِه، وكَثرَةُ الاستعمَالِ مَشرُوطَةٌ بِوُقُوعِه بَينَ عَلَمَينِ، كَمَا أَشرنَا إِلَيه.

وَهل تَكُونُ الفَتحَةُ فِي المنَادَى إعرَابًا أو بِنَاءً؟ فيه وَجهانِ:

أحَدُهمَا: أنَّها فتحَةُ بِنَاءٍ، إِمَّا عَلَى أنَّ (يَا زَيدَ) في نَحوِ: (يَا زَيدَ بنَ عَمرٍو) بِمَنزِلَةِ الخَمسَةَ في: (خَمسَةَ عَشَرَ)؛ لأنَّهمَا لَمَّا امتَزجَا صَارَت بِمَنزِلَةِ اسمٍ وَاحِدٍ، وَهذا هوَ الَّذي يُشيرُ إِلَيه كَلامُ الزَّمَخشَرِيِّ في مُفَصَّلِه[1]؛ وَإِمَّا لأنَّها فَتحَةُ بِنَاءٍ لِلإِتبَاعِ، كَمَا هوَ الظَّاهِرُ مِن كَلامِ الشَّيخِ، حَيثُ قَالَ: (وَالفَتحُ أخَفُّ مِنَ الضَّمِّ)، فَسَمَّاها فَتحَةً دَليلًا عَلَى كَونِها عِندَه فَتحَةَ بِنَاءٍ.

وَثَانيهمَا: أنَّها إعرَابٌ لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلِأنَّ الأصلَ في الأسمَاءِ أن تَكُونَ مُعربَةً، وَمَا بُنِيَ مِنها إِنَّمَا هوَ لعَارِضٍ، فَإِذَا وَجدنَا المنَادَى مَنصُوبًا فنصبُه يَجِبُ أن يكُونَ إِعرَابًا، تَعويلًا عَلَى الأصلِ، وَعَمَلًا عَلَى القَاعِدَةِ، وَسُقُوطُ التَّنوينِ إِنَّمَا كَانَ مِن أجلِ الخِفَّةِ لِكَثرَةِ استعمَالِه عَلَى هذِه الصِّفَةِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلِأنَّ الفَتحَةَ في نَحوِ: (يَا زَيدَ بنَ عَمرٍو) بِمَنزِلَتِها في نَحوِ: (يَا زَيدَ

---

(١) انظر المفصل ٦٣.

عَمرٍو)، فَإِذَا كَانَت في: (يَا زَيدَ عَمرٍو) إعرَابًا وَجَبَ أن يكُونَ مِثلُها في: (يَا زَيدَ بنَ عَمرٍو) مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ بَينَهمَا.

وَإِذَا كَانَ الضَّمُّ وَالفَتحُ جَائِزَينِ في نَحوِ: (يَا زَيدَ بنَ عَمرٍو)، كَمَا وَصَفنَا حَالَه، فَـأَيُّهمَا يكُونُ أولَى، فيه وَجهانِ(١):

أحَدُهمَا: أَنَّ الأولى هوَ الفَتحُ، وَهذا هوَ رَأيُ سيبَوَيه(٢)، وَإِلَيه يُشيرُ كَلامُ الشَّيخِ، وَقَد جَاءَ الفَتحُ في قَولِه:

٤٥ - يَـا حَـكَـمَ بـنَ المنذرِ بـنِ الجَارُود
سُـرادِقُ المـجـدِ عَلـيـكَ مَـمـدُود(٣)

[ظ ١٠٦] وَالوَجه في اختيَارِه هوَ أنَّـه قَد كَـثُـرَ دَورُه في الكَلامِ، فَاختَارُوا لَـه الفَتحَةَ؛ لِمَا فِـيها مِنَ الخِفَّةِ.

وَثَانيهمَا: أَنَّ المختَارَ هوَ الضَّمُّ، وَهذا هوَ رَأيُ أبي العَبَّاسِ المبَـرِّدِ(٤)، وَوَجهه هوَ أَنَّ الضَّمَّةَ قَد وَجبَت للمُنَادَى المقصُودِ؛ لِأجلِ بِنَائِه، وَالبِنَاءُ لازِمٌ لَها؛ فَلِهذَا أبقَينَا حَركَةَ بِنَائِه؛ إذ لَا وَجه لحَذفِها عَنه مَعَ قِيَامِ سَبَبِ بِنَائِه فيه.

---

(١) إذا كان المنادى مفردًا علمًا ووصف بابن مضاف إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن) جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم: نحو يا زيدُ بن عمرو، وهو الأولى عند المبرد، والفتح إتباعًا نحو: يا زيد بن عمرو، وهو رأي سيبويه والأولى عند ابن كيسان، انظر المسألة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٧، والارتشاف ٤/ ٢١٨٧، وابن عقيل ٣/ ٢٦١، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٤، والهمع ٢/ ٥٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٣ وفي الارتشاف ٤/ ٢١٨٧: (هو أكثر في كلام العرب).

(٣) هذا من الرجز، قيل لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحق ديوانه ١٧٢، وقيل: للكذاب الحرمازي في سيبويه ٢/ ٢٠٣، وابن السيرافي ١/ ٣٢. وهو للاثنين في المقاصد النحوية ٤/ ١٦٩١، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٣٢، والأصول ١/ ٣٤٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٧، وابن الناظم ٤٠٤، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٠٦، والمساعد ٢/ ٤٩٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٧٥، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٤٩.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٢٣١-٢٣٢.

دَقِـيقَـةٌ:

اعلَم أنَّ الضَّمَّ إِنَّمَا يَجِبُ للمُنَادَى في صُورَتَينِ: أَحَدُهمَا: أن يكُونَ عَلَمًا، وَالأُخرَى أن يكُونَ نكِرَةً مَقصُودَةً، وَقَد شَرَحنَاهما مِن قَبلُ، فَأغنَى عَنِ الإعَادَةِ.

فَالضَّمُّ لَهمَا وَاجِبٌ إِلَّا إِذَا اضطُرَّ إِلَى تَنوِينِهمَا، فَفِيهمَا وَجهانِ:

أَحَدُهمَا: أن يكُونَ مَرفُوعًا؛ لأنَّ هذِه الضَّمَّةَ مُشَبَّهةٌ بِالحَركَةِ الإعرَابِيَّـةِ، فَلَمَّا احتيجَ إِلى التَّنوينِ فيها نُـوِّنَ، وَهوَ عَلَى ضَمَّتِـه.

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ مَنصُوبًا؛ لأنَّ الأصلَ في المنَادَى أن يكُونَ مَنصُوبًا إِلَّا لعَارِضٍ، فَلَمَّا بَطَلَ ضَمُّه أُعطِـيَ الحَركَةَ الأصليَّـةَ لَـه؛ فَلِهذَا كَانَ مَنصُوبًا، وَقَد وَرَدَ[1] الوَجهانِ في العَلَمِ، الرَّفعُ وَالنَّصبُ، وَأَنشَدَ سيبَوَيـه[2]:

٤٦ - سَـلامُ اللَّـه يَـا مَـطَـرٌ عَـلَـيـهـا   وَلَيسَ عَلَـيـكَ يَـا مَـطَـرُ الـسَّـلامُ[3]

وَقَالَ آخَرُ:

٤٧ - ضَـربَـت صَـدرَهـا إلـيَّ وَقـالَـت   يَـا عَـدِيًّـا لَـقَـد وَقَـتـكَ الأوَاقِـي[4]

---

(١) في الأصل: (وقد).

(٢) سيبويه ٢/ ٢٠٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ٢٣٧، وانظر سيبويه ٢/ ٢٠٢، والمقتضب ٤/ ٢١٤، ٢٢٤، والأصول ١/ ٣٤٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٣، والجمل للزجاجي ١٥٤، والبصريات ٥٨٩، وابن السيرافي ٢/ ٤٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٥، وتحصيل عين الذهب٣١٤، وأمالي ابن الشَّجريِّ ٢/ ٩٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٨١، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٧٤، والأزهية ١٦٤، والمحتسب ٢/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٢.

(٤) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل في ديوانه ٥٨، وانظر المقتضب ٤/ ٢١٤، والصحاح (وقي)، والمحكم ٦/ ٥٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٦، والانتخاب ٧، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٨٢، وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٣/ ٣٠، والمنصف ١/ ٢١٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٠، وشرح التصريف للثمانيني ٤٩١، والمفصل ٥٠٥، وابن يعيش ١٠/ ١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٤، ٥٥٣، واللمحة في شرح=

بِنَصبِ (عَديٍّ).

وَأمَّا النَّكِرَةُ المقصُودَةُ فَالأكثَرُ فِيها النَّصبُ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٨ - أعَبدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا ... أَلُؤمًا لا أبَا لَكَ وَاغتِرَابَا[1]

وَأمَّا الرَّفعُ فَلَم يَرِد إلَّا قَليلًا عَلَى جِهةِ النُّدرَةِ في النكِرَةِ المقصُودَةِ.

وَأنشَدَ النُّحَاةُ:

٤٩ - لَيتَ التَّحيَّةَ كانَت لِي، فَأشكُرَها ... مكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ[2]

وَقَد رُوِيَ فِيهِ النَّصبُ، وَالرَّفعُ المشهورُ فِيهِ.

الضَّربُ الثَّالِثُ: في حُكمِ نِداءِ مَا عُرِّفَ بِاللَّامِ وَصِفَتِه:

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: « **وَإذا نُودِيَ المعَرَّفُ باللَّامِ قيلَ: (يَا أيُّها الرَّجُلُ)، وَ(يَا أيُّهذا الرَّجُلُ)، وَ(يَا هذَا الرَّجُلُ)** ».

وَاعلَم أنَّ المنَادَى بِاللَّامِ نوعَانِ: مُبهمٌ وَصَرِيحٌ.

- فَالصَّرِيحُ مَا لا يَحتَاجُ إلى بَيانٍ، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ)، وَ(يَا رَجُلُ)، فَمَا هذا حَالُه

= الملحة ٢/ ٦٠٥، والهمع ٢/ ٤٠.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠، وانظر سيبويه ١/ ٣٣٩، ٣٤٤، وإصلاح المنطق ٢٢١، والجمل للزجاجي ١٥٦، وابن السيرافي ١/ ٧٠، والمحكم ١/ ٣٨٤، وتحصيل عين الذَّهب ٢١٦، والنكت١/ ٣٨٠، وشرح الرضي ١/ ٣٥٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٦٦، وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٤، ومعاني الفراء ٢/ ٢٩٧، والزاهر ١/ ٢٤٢، قال في اللسان (شعب): « وشُعَبى بضم الشين وفتح العين مقصور اسم موضع في جبل طيء »، وفي معجم البلدان ٣/ ٣٤٦: « شعبى اسم موضع في بلاد بني فزارة ».

(٢) البيت من البسيط، وهو لكثير عزة في ديوانه ٤٥٣، وانظر جمل الخليل ٨١، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٠٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٥٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٩٤، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٥، وابن الناظم ٤٠٥، والمساعد ٢/ ٥٠٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٨٢، والهمع ٢/ ٤٠.

مُتَعرِّفٌ [و١٠٧] بالقَصدِ إِلَيه، فَلا يَحتَاجُ إِلى إِيضَاحٍ بِصِفَةٍ، وَلا غيرِها.

- وَأمَّا المبهمُ فَهوَ الَّذي يَحتَاجُ إِلى بَيَانٍ؛ مِن أجلِ إِبهامِه، ثُمَّ هوَ نوعَانِ: (أيُّ) وَاسمُ الإِشَارَةِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِن هذَينِ مُبهمُ الذَّاتِ؛ فَلِهذا احتَاجَ إِلى الإِيضَاحِ، فَإِيضَاحُ (أيٍّ) يكُونُ بِذي اللَّامِ، كَقَولِكَ: (يَا أيُّها الرَّجُلُ)، وَباسمِ الإِشَارَةِ، كَقَولِكَ: (يَا أيُّهذَا الرَّجُلُ)، وَإِيضَاحُ اسمِ الإِشَارَةِ بِذي اللَّامِ وَحدَه، كَقَولِكَ: (يَا هذا الرَّجُلُ).

وَسِرُّ ذَلِكَ هوَ أنَّهم لَمَّا أرَادُوا نِدَاءَ مَا فيه الألِفُ وَاللَّامُ تَوَصَّلُوا إِلى ذَلِكَ بِإِقحَامِ (أيٍّ) كَرَاهَةَ أن يَجمَعُوا بينَ لامِ التَّعريفِ وَبَينَ (يَا)، وَاللَّامُ مَوضُوعَةٌ لِلتَّعريفِ، وَ(يَا) مَعَ القَصدِ تُفيدُ التَّعريفَ، فَكَرِهوا الجَمعَ بَينَ مَعرِفَتَينِ، فَأقحَمُوا (أيًّا) مِن أجلِ ذَلِكَ، وَيَجوزُ تَأنيثُ (أيٍّ) وَتَذكيرُها، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦]، وَقَالَ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، وَأنشَدَ سيبَوَيه[١] شَاهدًا عَلَى وَصفِ أيٍّ بِاسمِ الإِشَارَةِ قَولَ ذي الرُّمَّةِ[٢]:

٥٠ - ألا أيُّهذَا البَاخِعُ الوَجدُ نَفسَه ... لِشَيءٍ نَحَته عَن يَدَيه المَقَادِرُ[٣]

وَعَلَى وَصفِ (أيٍّ) بِذي اللَّامِ قَولُه:

٥١ - أيُّها السَّائِلُ عَنه وَعَني ... .[٤]

---

(١) ليس في سيبويه.

(٢) هو غَيلان بن عُقبة، يكنى أبا الحارث، وذو الرّمة لقبه، وهو صاحب ميّة، وله مدائح ببلال بن أبي بُردة، وقال أبو عمرو: فُتحَ الشعر بامرئ القيس وخُتم بذي الرُّمّة. وتوفي في أصبهان عن أربعين سنة، وذلك سنة مئة وسبع عشرة. (انظر ترجمته في الأغاني ١٧/ ٥، وتاريخ الإسلام ٧/ ٣٥٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٦١، وانظر العين ١/ ١٢٣، الصحاح (بخع)، ومقاييس اللغة ١/ ٢٠٦، والمفصل ٦٣، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٥٩، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٧٤، وشرح الكافية الشّافية ٣/ ١٣١٩، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦١٠.

(٤) هذا شطر بيت من الرمل، وتمامه:

.... لَستُ مِن قَيسٍ ولا قَيسُ مِني =

فَإِذَا قُلتَ: (يَا أَيُّها الرَّجُلُ)، فَهل يَتَعَيَّنُ الرَّفعُ، أو يَجُوزُ فِيه النَّصبُ؟، فِيه وَجهانِ:

أَحَدُهمَا: أَنَّ الرَّفعَ وَالنَّصبَ فيه جَائِزَانِ، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ العَاقِلُ) وَ(العَاقِلَ)، وَهذا شَيءٌ يُحكَى عَن أبي إِسحَاقَ الزَّجَاجِ[(١)]، وَأبي عُثمَانَ المازنِيِّ،[(٢)] وَحُجَّتُهمَا عَلَى هذا ظَاهِرَةٌ، وَهوَ أَنَّ (الرَّجُلَ) قَد جَرَى صِفةً للمُنَادَى؛ فَلِهذَا جَازَ فيه الأمرَانِ جَميعًا كَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتي يَجُوزُ فيها الحَملُ عَلَى اللَّفظِ وَالمحَلِّ جَميعًا.

وَثَانيهِمَا: أَنَّه يَتَعَيَّنُ فِيه الرَّفعُ، وَلا يَجُوزُ غَيرُه، وَهذا هوَ مَذهبُ أكثَرِ النُّحَاةِ، وَإِلَيه يُشيرُ كَلامُ الشَّيخِ؛ وَلِهذَا قَالَ: (**وَالتَزَمُوا فِيه الرَّفعَ**).

وَإِذَا كَانَ الرَّفعُ فِيه مُلتزَمًا، فَهل يَكُونُ عَلَى أَنَّه صِفةٌ للمُنَادَى أو عَلَى غَيرِه، فيه

=وقائله مجهول، وهو من شواهد ابن يعيش٣/ ١٢٥، والتخمير٢/ ١٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٨، والتوطئة ١٨٨، وشرح الرضي ٢/ ٤٥٣، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٦٨٢، وابن الناظم ٤٤، وتحرير الخصاصة ١/ ١٣٧، والفاخر ٢/ ٨٧٩، والارتشاف ٥/ ٢٤١٣، والمساعد ١/ ٩٦، والمقاصد الشافية ١/ ٣٣٥، وتمهيد القواعد ١/ ٤٩٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٨٣، والجنى الداني ١٥١، والهمع ١/ ٢٥٩. والرواية في أكثر المصادر: (عنهم).

(١) قال في معاني القرآن ١/ ٢٢٨: « وأجاز المازني أن تكون صفة (أيّ) نصبًا، فأجاز: يا أيها الرجلَ أقبل، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار»، فهذا نص على أن الزجاج لم يجز ذلك في معانيه، لكنه ذكره، ولم يأخذ به، وعدَّه قياسًا في غير(يا أيها الرجل)، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٩٨، وانظر نسبة هذا الرأي للزجاج في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٨، والمحصول ٦٨٦، وقواعد المطارحة ١٣٣، والموشح للخبيصي ١٥٩، والأشموني ٣/ ٣٤.

(٢) يقول الزجاج في معانيه ١/ ٢٢٨: « وأجاز المازني أن تكون صفة (أيّ) نصبًا. فأجاز: يا أيها الرجلَ أقبل ». وانظر أيضًا معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٦٩، وانظر: شرح المفصل ٢/ ٧، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٨، والمحصول ٦٨٦، وقوعد المطارحة ١٣٣، والموشح للخبيصي ١٥٩.

وَجهانِ[1]:

أحَدُهمَا: أن يكُونَ رَفعُه مَعَ بَقَائِه عَلَى كَونِه وَصفًا للمُنَادَى، وَهذا هوَ مَذهبُ أكثَرِ النُّحَاةِ، وَيُشيرُ إلَيه كَلامُ الزَّمَخشَريِّ[2] وَغيرِه، وَأُقحِمَتِ الهاءُ عِوَضًا عَمَّا حُذِفَ [ظ١٠٧] مِنَ المضَافِ إلَيه، وَإنَّمَا وَجَبَ رَفعُه؛ لأنَّه هوَ المقصُودُ بِالنِّدَاءِ، وَ(أيُّ) إنَّمَا دَخَلَ وُصلَةً، كَمَا قَرَّرنَاه مِن قَبلُ؛ فَلِهذَا جَعَلُوا إعرَابَه بِالحَرَكَةِ الَّتي كَانَ يَستَحِقُّها لَو بَاشَرَه النِّدَاءُ تَنبيهًا عَلَى أنَّه المنَادَى بعَينِه.

وَثَانيهمَا: أنَّه يكُونُ رَفعُه مِن جِهةِ النِّدَاءِ، وَهوَ مَذهبُ الأخفَشِ[3]، فَـ(أيُّ) هيَ المنَادَى نَفسُه، وَالهاءُ عِوَضٌ مِنَ المضَافِ إلَيه، وَهيَ مَوصُولَةٌ، وَصِلتُها جُملَةٌ ابتِدَائيَّةٌ، وَالرَّجُلُ مَرفُوعٌ عَلَى أنَّه خَبَرُ مُبتدَأٍ مَحذُوفٍ، وَحُذِفَ المبتدَأُ اختِصَارًا

---

(١) للنحاة في إعراب ما بعد (أيها) أربعة آراء، هي:

الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ (الرجل) في قولك: (يا أيها الرجل) وصف للمنادى [سيبويه ٢/ ١٨٨]، وأخذ بهذا الرأي أكثر النحاة، قال الرضي [شرح الرضي ١/ ٣٧٦]: « والأكثرون على أنَّ ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره؛ لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية، وهذا حدُّ النعت ».

الثاني: هو عطف بيان، وهو قول ابن السيد البطليوسي، وحجته في رأيه أنه غير مشتقٍّ، وردّه الرضي بأنَّ الاشتقاق ليس شرطًا في الوصف. انظر شرح الرضي ١/ ٣٧٧، والارتشاف ٤/ ٢١٩٤، والمساعد ٢/ ٥٠٥.

الثالث: ذهب بعضهم إلى أنه إن كان مشتقًّا فهو نعت، وإن كان جامدًا فهو عطف بيان. انظر الأشموني ٣/ ٣٤.

الرابع: رأي الأخفش وهو أن (أيَّ) اسم موصول، ويقتضي الاسم الموصول صلة، و(الرجل) عنده جزء من هذه الصلة، فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وتقدير الجملة عنده : (يا الذي هو الرجل) وقيل: هو مبتدأ وخبره محذوف. انظر المساعد ٢/ ٥٠٦، وشرح الرضي ١/ ٣٧٦، والمحصل ١/ ١٤٨ (مخطوط).

(٢) انظر المفصل ٦٣.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠٠، وشرح الرضي ١/ ٣٧٦.

لَمَّا طَالَ الكَلامُ، وَتَقديرُه: يا الَّذي هوَ الرَّجُلُ، وَلا يَفتَقِرُ مِنَ الجُملَةِ إِلى عَائِدٍ لَمَّا كَانَ الموصُولُ هيَ نَفسَ الصِّلَةِ، كَمَا قُلنَا في ضَميرِ الشَّأنِ وَالقِصَّةِ إِنَّه غيرُ مُفتَقِرٍ إِلى عَائِدٍ مِنها لَمَّا كَانَت هيَ هوَ مِن جِهةِ المعنَى، وَهذا هوَ المختَارُ.

وَمَا قَالَه الشَّيخُ فَاسِدٌ مِن وَجهينِ:

أَمَّا **أَوَّلًا** فَلِأَنَّ الرَّفعَةَ في (الرَّجُلِ) حَركَةٌ إعرَابِيَّةٌ عَلَى زَعمِه، وَلا عَامِلَ لَها بحَالٍ، إِلَّا عَلَى التَّوجِيه الَّذي ذكَرنَاه.

وَأَمَّا **ثَانِيًا** فَلِأَنَّ (الرَّجُلَ) لا يَخلُو حَالُه إِمَّا أن يكُونَ مُنَادًى أو صِفَةً لِمُنَادًى، فَإِن كَانَ الأَوَّلَ فَهيَ ضَمَّةُ بِنَاءٍ، فَلا يَجُوزُ أن تَكُونَ حَرَكَةً إعرَابِيَّةً، وَإِن كَانَ صِفَةً لِمُنَادًى جَازَ فيها الوَجهانِ كَسَائِرِ أوصَافِ المنَادَى، فَلِمَ تَعيَّنَ فيها الرَّفعُ عَلَى زَعمِه؟ ثُمَّ لَيتَ شعري كَيفَ تكُونُ الضَّمَّةُ إعرابًا، وَهوَ مِن جُملَةِ المفَاعيلِ المنصُوبَةِ، وَالضَّمَّةُ لا تَكُونُ حَركَةً للمَفعُولِ، وَهوَ بَاقٍ عَلَى المفعُولِيَّةِ، ثُمَّ يُقَالُ لَه: إن كَانَ (الرَّجُلُ) صِفَةً للمنَادَى، يَجُوزُ[1] الرَّفعُ وَالنَّصبُ فيه، فَأَنتَ قَد منَعتَ النَّصبَ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِن كَانَ هوَ المقصُودَ بِالنِّدَاءِ في الحَقيقَةِ فَقُل بِأَنَّ الضَّمَّةَ هي ضَمَّةُ بِنَاءٍ، وَلا تقُل إِنَّها إعرَابٌ، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ)، فَبطَلَ مَا عَوَّلَ عَليَه، وَإِنَّه قَد نَاقَضَ في مَقَالَتِه هذِه.

قَولُه: (**وتوَابعُه؛ لأنَّها تَوَابعُ مُعرَبٍ**) أَرَادَ: وَالتَزَمُوا رَفعَ تَوَابعه لَمَّا كَانَت تَوَابعَ مُعرَبٍ، يَعني: أَنَّهم لَم يُعَامِلُوا صِفتَه مُعَامَلَةَ صِفَةِ[2] المنَادَى، فَيُجَوِّزُوا[3] الوَجهينِ في المفرَدِ، وَيُوجِبُوا النَّصبَ فيمَا كَانَ مِنها مُضَافًا، بَل التَزَمُوا رَفعَهمَا [و١٠٨] جَميعًا، فَقَالُوا: (يَا أَيُّها الرَّجُلُ) بَالرَّفعِ، وَ(يَا أَيُّها الرَّجُلُ ذُو المَالِ).

وَأَنشَدَ النُّحَاةُ:

---

(١) في الأصل: (فجوز).

(٢) في الأصل: (صيغة).

(٣) في الأصل: (فيجوز) وكذا يقتضي السياق.

٥٢ - يَـا أيُّـهـا الـجَـاهِـلُ ذُو الـتَّـنَـزِّي(١)

وَهذَا مِنه بِنَاءً عَلَى الوَهمِ الأوَّلِ من أنَّ الضَّمَّةَ ضَمَّةُ إعرَابٍ، وَهيَ جَارِيَـةٌ عَلَى المنَادَى، وَهوَ فَاسِدٌ، فَإِنَّ الضَّمَّةَ لا تَـكُونُ إعرَابًا للمُنَادَى بحَالٍ، وَالوَجه في إعرَابِـه هوَ التَّقديرُ الَّذي لَخَّصنَاه مِن قَبلُ، وَعَلَى هذَا تَـكُونُ (أيٌّ) مَوصُولَـةً، وَهيَ مُنَادَاةٌ، وَالجُملَةُ صِلتُها، وَصَدرُها مَحذُوفٌ للطُّولِ، وَ(الرَّجُلُ) مُعرَبٌ بِالرَّفعِ، خَبَـرُ المبتَدَأِ المحذُوفِ، وَالضَّمَّةُ حَركَـةُ إعرَابٍ، وَتوَابعُه توَابعُ مُعرَبٍ، لا شُبهَـةَ فِـيـه، فَهذا هوَ البَحثُ اللَّائِقُ بِمَقَاصِدِ النُّحَاةِ الموَافِقُ للقَوَاعِدِ النَّحويَّـةِ وَالمبَاحِثِ الإعرَابِـيَّـةِ.

قَولُه: (**وَقَالُوا: « يَا اللَّه » خَاصَّةً**) إنَّما أورَدَه عَلَى جِهَةِ الاعتِرَاضِ عَلَى القَاعِدَةِ الَّتي قَـرَّرَها، وَهوَ أنَّ نِدَاءَ مَا فيه اللَّامُ لا بُـدَّ فِـيـه مِن الوُصلَةِ بِـ(أيٍّ) أو بِـ(هذا)، وَقَولُـنَـا: (يَا اللَّه) يَخرِمُ هذِه القَاعِدَةَ، وَجَوَابُـه مِن خَمسَةِ أوجُهٍ:

أمَّا **أوَّلًا** فَلِأنَّ اللَّامَ فيه قَد نَزلَت مَنزِلَةَ الجُزءِ مِنَ الكَلِمَةِ؛ لِكَونِها صَارَت عِوَضًا عَن فَائِـه؛ لأنَّ أصلَه (الإلاه)، فَحُذِفَت فَاؤُه، وَأُدغِمَت لامُ التَّعرِيفِ في عَينِه، فَلمَّا نُزِّلَت مَنزِلَةَ فَاءِ الكَلِمَةِ جَازَ دُخُولُ (يَا) عَلَيها.

وَأمَّا **ثَانِيًا** فلأنَّ النِّدَاءَ لَمَّا كَـثُـرَ بهذا الاسمِ لَمَّا كَانَ مَرغُوبًا إلَيه في قَضَاءِ كُلِّ حَاجَةٍ مِن حَوَائِجِ الدِّينِ وَالدُّنيَا خَفَّفُوه بِطَرحِ الوُصلَةِ مِن (أيٍّ) وَاسمِ الإشَارَةِ كَغَيرِه مِن سَائِرِ الأسمَاءِ.

وَأمَّا **ثَالِثًا** فَلأنَّ هذا مِن جُملَةِ الخَصَائِصِ الَّتي اختَصَّ بِـها هذا الاسمُ؛ لأنَّـه لَمَّا تَمَيَّـزَ في ذَاتِه وَصِفَاتِه عَن سَائِرِ المُمكِنَاتِ تَميَّـزَ عَنها في ما نُطِقَ عَلَيه مِنَ العِبَارَاتِ.

---

(١) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ٦٣، وانظر ابن السيرافي ١/ ٣١٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٤٤، والمحكم ٥/ ٥٤١، وابن يعيش ٦/ ١٣٨، وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/ ١٩٣، والمقتضب ٤/ ٢١٨، والأصول ١/ ٣٣٧، والبصريات ٦٨١، وتحصيل عين الذهب ٣٠٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٠، وشرح الكافية الشافية ١٣١٩.

وَأَمَّـا **رَابِعًـا** فَـلأنَّ إطلاقَ الأسمَاءِ عَلَى اللَّه تَعَالَى مَنبَأةٌ عَلَى التَّوقِـيـفِ وَالإذنِ الشَّرعيِّ، وَهذِه اللَّفظَـةُ لَم يُـؤذَن في إطلاقِها إلَّا عَلَى هذِه الصِّفَةِ، فَلا يُـقَـالَ فيها بِـ(أيُّها اللَّه) وَلا بِـ(أيُّ اللَّه).

وَأمَّا **خَامِسًا** فَلأنَّ البِنيَـةَ فيها التَّفخيمُ مَعَ الرَّفعِ وَالنَّصبِ دُونَ الجَرِّ، فَلَو بَقيَت فَاؤُها لكَانَت مكسُورَةً، فَيكُونُ ذَلِكَ دَاعيًا إلَى تَوقيفِها، فلا جَرَمَ التُزِمَ حَذفُ فَائِها، ثُمَّ [ظ١٠٨] جيءَ بِاللَّامِ، لا مِن جِهةِ كَونِها عِوَضًا، بَل مِن جِهَةِ الإعظَامِ وَالتَّفخيم لِشَأنِها، فَخُولِفَ بِها في الـنِّـدَاءِ سَائِـرُ مَا فِـيـه الألِفُ واللَّامُ تَنبيهًا عَلَى الاختِصَاصِ الَّذي لَها.

وَمِنَ العَجَبِ أنَّ النُّحَاةَ قَالُوا: إنَّ (الرَّجُلُ) في قَولِنَا: (يَا أيُّها الرَّجُلُ) صِفَـةٌ للمُنَادَى، وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّه لا يَجُوزُ فيها النَّصبُ حَملًا عَلَى المحَلِّ مَعَ كَونِه صِفَةً للمنَادَى، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ العَاقِلُ) وَ(العَاقِلَ)، وَلَم يُظهِرُوا فَرقًا وَاضحًا. وَأعجَبُ مِن هذا أيضًا أنَّهم قَالُوا: إنَّ الضَّمَّةَ في (الرَّجُلُ) إعرَابٌ، وَالرَّفعُ لا يكُونُ إعرَابًا في المنَادَى في حَالَـةٍ مِن أحوَالِه؛ لِكَونِه مَفعُولًا مِن جِهَةِ المَعنَى، وَالرَّفعَةُ لا تَـكُونُ إعرَابًا في حَقِّ المفَاعيلِ بحَالٍ.

* * *

(الفَصلُ الثَّالِثُ): في حُكمِ المضَافِ إلى يَاءِ النَّفسِ

اعلَم أنَّ للمُنَادَى المضَافِ إلى يَاءِ النَّفسِ كَـثـرَةً في الاستعمَالِ، فَمِن أجلِ ذَلِكَ حَصَلَ فِـيـه تَغيِـيـرَاتٌ كَثِـيـرَةٌ، وَقَد أشَارَ الشَّيخُ مِن ذَلِكَ إلى صُوَرٍ ثَلاثٍ:

الصُّورَةُ الأُولى: (غُلامي) وَمَا أشبَهه:

وَفيه سِتَّـةُ أوجُهٍ:

أوَّلُها: حَذفُ اليَاءِ، وَهوَ أكثَرُ مِن إثبَاتِها، مِن أجـلِ الخِفَّـةِ لِـكَثـرَةِ الاستعمَالِ،

وَالاجتِزَاءِ بِالكَسرَةِ عَنها.

وَثَانيها: إِثبَاتُها سَاكِنَةً، وَهوَ أكثَرُ مِن ثُبُوتِها مُتحَرِّكَةً؛ مِن أجلِ البَيانِ وَالوُضُوحِ، وَحذفُ حَركَتِها مِن أجلِ التَّخفيفِ بِالكَثرَةِ؛ وَلأنَّها اسمٌ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، فَلَم يُزَد ثِقلًا بِالحَركَةِ عِندَ مَن قَالَ بِهذِه اللُّغَةِ.

وَثَالِثُها: إِثبَاتُها مُتحَرِّكَةً، وَهوَ أكثَرُ مِن قَلبِها ألِفًا؛ لأنَّها اسمٌ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، فَقَوِيَت بِالحَركَةِ عِندَ مَن قَالَ بِهذِه اللُّغَةِ.

وَرَابِعُها: قَلبُها ألِفًا، وَهوَ أكثَرُ مِن حَذفِ الألِفِ وَإِبقَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيها، وَأُبدِلَتِ الألِف مِنَ اليَاءِ مِن أجلِ خِفَّتِها وَجَريِها كَثيرًا في الكَلامِ بِخِلافِ اليَاءِ.

وَخَامِسُها: حَذفُ الألِفِ وَإِبقَاءُ الفَتحَةِ دَلِيلًا عَلَيها، كَمَا حُذِفَتِ اليَاءُ، وَبَقِيَت الكَسرَةُ دَليلًا عَلَيها.

وَسَادِسُها: إِلحَاقُ هاءِ السّكتِ لِبَيانِ الألِفِ عِندَ الوَقفِ، كَمَا أُلحِقَت اليَاءُ الَّتي هيَ عِوَضٌ عَنها في قَولِكَ: (يَا غُلاميَه).

وَهاهنَا وَجهٌ سَابعٌ [و١٠٩] لَم يَذكُره الشَّيخُ، وَهوَ الاكتِفَاءُ بِنِيَّةِ الإِضَافَةِ، وَجَعلِ الاسمِ مَضمُومًا كالمنَادَى المفرَدِ، وَقُرِئَ قَولُه تَعالَى: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣] بالضَّمِّ[1] عَلَى هذا، وَحُكيَ عَن بَعضِ العَرَبِ[2]: (رَبُّ اغفِر لي) بِالضَّمِّ، وَحُكيَ عَن بَعضِ العَرَبِ[3]: (يَا أمُّ لا تَفعَلي) بِالضَّمِّ، وَلَم يُنَبِّه الشَّيخُ عَلَى الأقَلِّ وَالأكثَرِ مِن هذِه اللُّغَاتِ، بَل أرسَلَها إِرسَالًا، وَقَد نَبَّهنَا عَلَيه.

وَإِن حَصَلَ فِي آخِرِ المضَافِ إِلى يَاءِ المتَكَلِّمِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ كَـ(بُنَيَّ) وَ(أُخَيَّ)،

---

(١) القراءة عن رويس في شواذ القراءات للكرماني ٢٤٦، وانظر القراءة في التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٢.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٠٩، والأصول ١/ ٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥٣.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٢١٣، والأصول ١/ ٣٤١.

فلكَ فيه وَجهانِ:

أحَدُهمَا: حَذفُ يَاءِ النَّفسِ، وَالاكتِفَاءُ بِالكَسرِ عَنها، فَيُقَالُ فيها: (يَا بُنيِّ)، وإِنَّمَا التُزِمَ حَذفُها وَتَبقيَةُ الكَسرَةِ لِأجلِ مَا قُصِدَ مِنَ الثِّقَلِ بِتَرَادُفِ اليَاءَاتِ الثَّلاثِ.

وَثَانيهمَا: الفَتحُ عَلَى أنَّ يَاءَ النَّفسِ قُلِبَت أَلِفًا، ثُمَّ حُذِفَتِ الألِفُ، وَبَقِيَتِ الفَتحَةُ دَلِيلًا عَلَيها، كَمَا قُلنَا: (يَا غُلامَ) بِالفَتحِ فيه.

الصُّورَةُ الثَّانيَةُ: (يَا أبي) وَ(يَا أُمِّي):

وَإِذَا نَادَيتَهمَا فَإِنَّكَ تَقُولُ: (يَا أبتِ)، وَ(يَا أُمَّتِ)، وَدُخُولُ التَّاءِ عَلَى جِهةِ التَّعويضِ عَنِ اليَاءِ، وَإِنَّمَا خُصَّتِ التَّاءُ بِالتَّعويضِ عَنِ اليَاءِ لِتَقَارُبِهمَا مِن جِهةِ أنَّهمَا يُزادَانِ مَعًا في آخِرِ الكَلِمَةِ، وَتُكسَرُ التَّاءُ، كَمَا يُكسَرُ مَا قَبلَ اليَاءِ؛ لِكَونِها عِوَضًا عَنها، وكَانَ الأصلُ أن يُكسَرَ مَا قَبلَ التَّاءِ كَاليَاءِ، لَكِنَّ مِن حَقِّ تَاءِ التَّأنيثِ فَتحَ مَا قَبلَهَا؛ فَلِهذَا أوقَعُوا الكَسرَةَ عَلَيها نَفسِها عِوَضًا عَمَّا كَانَت مُستَحِقَّةً لَه في الأصلِ، وَهيَ الكَسرَةُ قَبلَها كَاليَاءِ، وَإِنَّمَا كَانَ مُلتَزَمًا أعنِي فَتحَ مَا قَبلَ تَاءِ التَّأنِيثِ؛ لأنَّها أشبَهتِ الاسمَ المركَّبَ مِثلُ: (بَعلَبَكَّ)، وهيَ مُركَّبَةٌ مَعَ مَا انضَمَّت إِلَيه كَالاسمِ المَركَّبِ، فَلَمَّا فُتحَ الأوَّلُ مِنَ الاسمَينِ وَجَبَ فَتحُ مَا قَبلَها شَبَهًا بَينَهمَا بِجَامعِ مُطلَقِ التَّركِيبِ، وَعَلَيه قِرَاءَةُ الأكثَرِ مَا خَلا ابنَ عَامِرٍ، وَيَجُوزُ فَتحُ التَّاءِ، وَعَلَيها قِرَاءَةُ ابنِ عَامِرٍ، وَضَمُّها[1].

فَأمَّا فَتحُها فَلأنَّه حَذَفَ الألِفَ مِن (يَا أَبَتَا)، وَبَقِيَ الفَتحَةُ دَلالَةً عَلَيها، كَمَا حُذِفَتِ اليَاءُ، وَبَقِيَتِ الكَسرَةُ دَلالَةً عَلَيها في نَحوِ: (يَا أَبَتِ) بِالكَسرِ.

---

(١) اختلفُوا في كسر التَّاء وَفتحها من قَوله: (**يَا أَبَت إِنِّي رَأيت**) فَقَرَأَ ابن عَامر وَحده (يَا أَبَت) بِفَتح التَّاء في جَميع القُرآن، وكسر التَّاء البَاقُونَ، وَابن كثير يقف على الهاء: (يَا أبه)، وكَذَلِكَ ابن عَامر، وَالبَاقُونَ يقفون بِالتَّاءِ وهم يكسرون. السبعة في القراءات ٣٤٤، وانظر التيسير ١٢٧. وأمَّا قراءة الضمِّ فهي قراءة شاذة، وهي مروية عن ابن أبي عبلة. انظرها في شواذ القراءات للكرماني ٢٤١.

وَأَمَّا مَن ضَمَّ فَلِأَنَّـه قَد نَـزَّلَها [ظ١٠٩] مَنزِلَـةَ اسمٍ فِيـه تَاءُ تَـأنِـيثٍ؛ فَلِهذا جَازَ ضَمُّه، كَمَا جَازَ فِـي تَاءِ (ثُـبَـةٍ) وَتَاءِ (عِدَةٍ)، وَتَنقَلِبُ هاءً في الوَقفِ؛ لِكَونِها في الأصلِ تَاءَ تَأنيثٍ، وَعَلَيها قِـرَاءَةُ ابنِ كَثِيـرٍ[1] وَابنِ عَامِرٍ. وَأَمَّا البَاقُونَ فَـوَقَـفُوا عَلَيها بِالتَّاءِ؛ لِكَونِها عِوَضًا عَنِ اليَاءِ.

وَتَـقُـولُ: (يَا أَبتَا)، وَلا تَقُولُ: (يَا أَبَتي)؛ لأَنَّ التَّاءَ عِوَضٌ عَنِ اليَاءِ، فَلا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَ العِوَضِ وَالمعَوَّضِ مِنه، بِخِلافِ: (يَا أَبَتَا)، فَإِنَّ الأَلِفَ، وَإِن كَانَت بَدَلًا عَنِ اليَاءِ، لَـكِن لَيسَ فِيـه مِنَ القُبحِ مِثلُ مَا في الجَمعِ بَينَ التَّاءِ وَاليَاءِ مِن جِهَةِ كَونهمَا جَمِيعًا عِوَضًا، أعني التَّاءَ وَالأَلِفَ، عَنِ اليَاءِ، فَافـتَـرَقَـا.

وَتَـقُـولُ: (يَا أَبتَاه) بِإِلحَاقِ هاءِ السَّكتِ، كَمَا قُلتَ: (يَا غُلامَاه أَقبِل).

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: يَا ابنَ أُمَّ، وَ يَا ابنَ عَمَّ:

وَإِذَا كَانَ المنَادَى (ابنَ) مُضَافًا إِلى العَمِّ أو الأُمِّ المضَافَينِ إِلى يَاءِ المُتكَلِّمِ، فَإِذَا قُلتَ: (يَا ابنَ أُمّي) وَ(يَا ابنَ عَمّي) فَإِنَّـه يَجُوزُ فيه مَا يَجُوزُ في المنَادَى المضَافِ إِلى يَاءِ المتكَلِّمِ، فَتقُولُ: (يَا ابنَ أُمِّيَ)، وَ(يَا ابنَ عَمِّيَ)، بِتَحريكِ اليَاءِ بَالفَتحِ وَإِسكَانِها، كَمَا جَازَ في: (يَا غُلامي)، وَ(يَا ابنَ أُمِّ)، وَ(يَا ابنَ عَمِّ)، بحَذفِ اليَاءِ وَتَبقِيَـةِ الكَسرَةِ دَلالَةً عَلَيها، وَ(يَا ابنَ أُمَّا) وَ(يَا ابنَ عَمَّا) بِقَلبِ اليَاءِ أَلِفًا، كَمَا تقُولُ: (يَا غُلامَا).

فَأَمَّا إِثبَاتُ الأَلِفِ، وَحَذفُها، وَتَبقِيَةُ الفَتحَةِ دَلالَةً عَلَيها، وَقَولُكَ فيه: (يَا ابنَ أُمَّ)، وَ(يَا ابنَ عَمَّ) فَإِنَّمَا يَجُوزُ في هذَينِ[2] اللَّفظَينِ عَلَى الخُصُوصِ دُونَ غَيرِهمَا؛ فَلا يَجُوزُ أن تَقُولَ: (يَا غُلامَ غُلامَ)، وَ(يَا ابنَ غُلامَا)؛ لأَنَّ مَا هذا حَالُه لَم يكثُر فِيـه كَثـرَتَهمَا؛

---

(١) ابن كثير، هو عبد الله بن كثير، أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري، أحد القراء السبعة، وهو قارئ مكة، أصله فارسي، مات عشرين ومائة بمكة. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٨٦، والمنتظم ٧/ ٢٠٣.

(٢) في الأصل: (هاتين).

فَلِهذَا جَازَ فيهمَا مَا لا يَجُوزُ في غَيرِهمَا؛ لَمَا ذكرناه، وَإنَّمَا جَازَ ذَلكَ فيه لِأمرَينِ:

أمَّا **أوَّلًا** فلأنَّ قولنَا: (يَا غُلامَ غُلامي) لَم يكثُر مِثلَ كَثرَةِ: (يَا بِنتَ عَمَّ)، وَ(يَا ابنَ أُمَّ)، وَللكَثرَةِ مَدخَلٌ في تَحقيقَاتٍ كَثيرَةٍ؛ فَلِهذا خُصَّ بِالفَتحَةِ وَإسقَاطِ الألِفِ.

وَأمَّا **ثَانِيًا** فَلأنَّه في صُورَةِ التَّركيبِ، فَجُعِلَت حَرَكَتُه حَركةَ المركَّبَاتِ.

فَحَاصِلُ الأمرِ أنَّ المضَافَ إلى الاسمِ المضَافِ إلى يَاءِ النَّفسِ يَجُوزُ فِيه مَا جَازَ في المضَافِ إلى يَاءِ النَّفسِ مِن غَيرِ وَاسِطَةٍ إلَّا الفتحَ وَحدَه، وَإثبَاتَ الألِفِ، [و ١١٠] فَإنَّه لا يَجُوزُ في نَحوِ: (يَا غُلامَ غُلامي)، وَسِرُّه مَا ذكرنَاه مِن كَثرَةِ الاستعمَالِ فيه، وَهيَ الكَثيرَةُ المطَّرِدَةُ، وَعَلَيها وَرَدَ التَّنزيلُ، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ ﴾ [طه: ٩٤]، وَإثبَاتُ الألِفِ وَاليَاءِ إنَّمَا يَأتِيَانِ في ضَرُورَةِ الشِّعرِ، قَالَ الشَّاعِرُ في إثبَاتِ اليَاءِ:

٥٣ - يَا ابنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفسِي ... أنتَ خَلَّيتَنِي لِدَهرٍ شَديدِ[1]

وَقَالَ في إثبَاتِ الألِفِ:

٥٤ - يَا بِنتَ عَمَّا، لا تَلُومِي وَاهجَعِي[2]

وَاللَّه أعلَمُ.

* * *

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في سيبويه ٢/ ٢١٣، برواية: (لدهر شديد)، والحجة للفارسي ٤/ ٩٠، وتحصيل عين الذهب ٣١٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٤، ٣٨٤، وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢/ ٢٥، والمقتضب ٤/ ٢٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٧٣، وابن يعيش ٢/ ١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٥. وقد جاء البيت في ديوانه ٤٨ برواية:

يا ابن حسناء شِقَّ نفسي ... يا لَجلاج خليتني لدهر شديد

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٥٩، وانظر سيبويه ٢/ ٢١٤، وتحصيل عين الذهب ٣١٨، والنكت للأعلم ٥٥٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٥، وابن يعيش ٢/ ١٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٤١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٥٢، وضرورة الشعر للقزاز ٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٨٩.

(الفَصلُ الرَّابعُ): في التَّرخيمِ

قَالَ الشَّيخُ: (وَتَرخيمُ المنَادَى جَائِزٌ)، وَاشتِقَاقُه مِن قَولِهم: (كَلامٌ رَخيمٌ)، أي: لَيِّنٌ سَهلٌ؛ لأنَّه إِذَا حُذِفَ مِنَ الكَلِمَةِ سَهلَ النُّطقُ بِها، وَأنشَدَ النُّحَاةُ:

٥٥ - لها بَشَرٌ مِثلُ الحَريرِ ومَنطِقٌ رَخيمُ الحَواشي لَا هـرَاءٌ وَلا نَزرُ[1]

فَلنَذكُر مَعنَاه، ثُمَّ نَذكُر شُرُوطَه، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ كَيفِيَّةِ استعمَالِه، فَهذِه فَوَائِدُ ثَلاثٌ، نَذكُرُها بِمَعُونَةِ اللَّه تَعَالَى:

الفَائِدَةُ الأُولى: في بَيَانِ مَعنَاه:

وَهوَ حَذفٌ يَلحَقُ آخِرَ المنَادَى الَّذي لَيسَ مُضَافًا، فَقَولُه: (حَذفٌ) عَامٌّ لَه وَلِغَيرِه، مِمَّا يُحذَفُ، وَلَيسَ تَرخيمًا.

وَقَولُه: (يَلحَقُ آخِرَ الاسم)، يَحتَرِزُ عَمَّا يَلحَقُ آخِرَ الأفعَالِ.

وَقَولُنَا: (المنَادَى)، نَحتَرِزُ عَمَّا يَلحَقُ الأسمَاءَ مِنَ الإعلالِ، فَإِنَّه لَيسَ تَرخيمًا.

وَقَولُنَا: (لَيسَ مُضَافًا)، نَحتَرِزُ بِه عَمَّا إِذَا كَانَ المنَادَى مُضَافًا، فَإِنَّه لا يَجُوزُ تَرخيمُه، كَمَا سَنُقَرِّرُه في الشُّرُوطِ، وَلَه استعمَالانِ:

الاستعمَالُ الأوَّلُ: أن يكُونَ جَائِزًا فِي السَّعَةِ مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ، ثُمَّ هوَ عَلَى وَجهينِ:

أَحَدُهمَا: أن يَكُونَ جَائِزًا فِي الأسمَاءِ المنَادَاةِ، فَمَا هذا حَالُه فَهوَ جَائِزٌ فِي سَعَةِ الكَلامِ مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ، وَهوَ مُستَعمَلٌ عَلَى ألسِنَةِ الفُصَحَاءِ كَثِيرًا، كَمَا سَنُقَرِّرُ لُغَاتِه، وَقُرِئَ[2] قَولُه تَعَالَى:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرّمة في ديوانه ٢٠٨، وانظر العين ٤/ ٨٥، وتهذيب اللغة ٦/ ٢١٣، وشرح السيرافي ٥/ ٣٨٨، والخصائص ١/ ٢٩، والصحاح (هرأ)، والمحكم ٤/ ٣٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٩٠، وابن يعيش ٢/ ١٩، واللباب ١/ ٣٤٥، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٢١، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١١٠٦.

(٢) بكسر اللام قراءة النبي ﷺ، وعلي، وابن مسعود، وقرأ الغنوي بالرفع. مختصر ابن خالويه ١٣٧، =

﴿ وَنَادَوا يَا مَالِ لِيَقضِ عَلَينَا رَبُّك ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ وَارِدًا في التَّصغيرِ، وَهوَ حَذفُ زَوَائِدِ الكَلِمَةِ، فَتَقُولَ في نَحوِ (أسوَدَ): (سُوَيدٌ)، وَفي (ضَارِبٍ): (ضُرَيبٌ) إلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأمثِلَةِ، فَهذَا جَائِزٌ في السَّعَةِ مِن غَيرِ ضَرُورةٍ أيضًا. [ظ١١٠].

الاستعمَالُ الثَّاني في الضَّرُورَةِ، وَهوَ التَّرخيمُ في غَيرِ النِّدَاءِ، فَهذا لا يَجري إلّا عَلَى جِهةِ الضَّرُورَةِ في الشّعرِ، قَالَ:

٥٦ - .... وَأَضحَت مِنكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[1]

وَأَرَادَ: أُمَامَةَ.

الفَائِدَةُ الثَّانيَةُ: في ذِكرِ شُرُوطِه:

وَلَه شُرُوطٌ ثَمَانِيَةٌ، بَعضُها يَكُونُ سَلبًا، وَبَعضُها يكُونُ إيجَابًا، فَهذَانِ تَوجيهانِ:

الأَوَّلُ: فِي الشُّرُوطِ الثُّبُوتِيَّةِ:

وَهيَ أربَعَةٌ:

أَوَّلُها: أن يكُونَ مُختَصًّا في النِّدَاءِ، فَلا يَجُوزُ تَرخيمُ مَا لَيسَ مُنَادَى في سَعَةِ الكَلامِ، وَقَد جَاءَ في ضَرُورَةِ الشّعرِ، وَلا تَعويلَ عَلَيه، وَإنَّمَا كَانَ مَخصُوصًا بِالنِّدَاءِ؛ لأنَّهم

= وانظر المحتسب ٢/ ٢٥٦.

(١) عجز بيت من الوافر، وتمامه برواية النحاة:

ألا أضحَت حِبَالُكُمُ رِمَامَا ....

وهو لجرير في ديوانه ٢٢١ برواية:

أصبَحَ حَبلُ وَصلِكُمُ رِمَامَا وَمَا عَهدٌ كَعَهدِكِ، يا أُمَامَا

وهي رواية لا ضرورة فيها، وهي تؤيد رأي المبرد، وانظر سيبويه ٢/ ٢٧٠، وابن السيرافي ٢/ ١٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٢، وتحصيل عين الذهب ٣٤٠، والنكت ٥٩٢، وضرائر الشعر ١٣٨، وهو بلا نسبة في الجمل للزجاجي ١٧٤، وضرورة الشعر للقزاز ٢٣٤، وأسرار العربية ٢١٧، وقواعد المطارحة ١٣٥، وشرح الرضي ١/ ٣٩٥.

التَزَمُوا فِيـه الحَذفَ، فَخَصُّوه بِالـنِّـدَاءِ عِوَضًا عَلَى [ما][1] حُذِفَ مِنه؛ لِمَا فِيـه مِن مَدِّ الصَّوتِ وَتَطويلِه.

وَثَانيها: أن يكُونَ عَلَمًا فيمَا لَيسَ صَوتًا، وَإِنَّمَا اشتُـرِطَتِ العَلَميَّـةُ في غَـيـرِ مَا ذكَرنَاه؛ لِأَنَّـه لَو حُذِفَ آخِرُه مَعَ كَونِه نَـكِـرَةً لازدَادَ إِبهامُـه، وَلا تُشتَـرَطُ فِـيـه العَلَميَّـةُ إِذَا كَانَ مُـؤَنَّـثًا؛ لِأَنَّـه ازدَادَ ثِقَلُه بالتَّأنيثِ؛ لأنَّـه في حُكمِ المركَّبِ، كَقَولِه:

٥٧ - جَـارِيَ لا تَـسـتَـنـكِـرِي عَـذِيـرِي[2]

وَأَرَادَ: جَارِيَـةَ، فَـرَخَّمَها مَعَ كَونِها نَـكِـرَةً؛ لأجلِ التَّـأنيثِ، فَصَارَ فِي التَّركيبِ كَـ(مَعدي كَرِبَ)، في حَذفِ عَجُزِه؛ لِـثِقَلِـه بِتَـركُّـبِـه مِن جُزأينِ.

وَثَالِثُها: أن يَـكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلاثَـةِ أحرُفٍ فيمَا لَيسَ مُـؤَنَّـثًـا بِالتَّاءِ، فَلا يُشتَـرَطُ فِـيـه الزِّيَادَةُ عَلَى الـثَّـلاثَـةِ.

وَاعلَم أنَّ الاسمَ المرَخَّمَ إذا كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلاثَةِ أحرُفٍ جَازَ تَرخيمُه، فَلا خِلافَ بَينَ النُّحَاةِ، فَتَقُولُ في (جَعفَرٍ): (يَا جَعفَ)، وَفي (فَرَزدَقٍ): (يَا فَرَزدَ)، فَيُحذَفُ الحَرفُ الرَّابعُ.

فَأَمَّا إذا كَانَ ثُلاثِـيًّـا نَظَرتَ، فَإِن كَانَ سَاكِنَ الوَسَطِ لَم يَجُز تَرخيمُه اتِّفَاقًا؛ لِمَا فيه مِنَ الإجحَافِ بِه بِصَيرُورَتِه عَلَى حَرفَينِ، وَلَيسَ عَلَى هذِه البِنيَةِ شَيءٌ مِنَ الأسمَاءِ المتَمكِّنَةِ الصَّحيحَةِ، وَإِن كَانَ مُتَحَرِّكَ الوَسَطِ فَفيـه خِلافٌ بَينَ النُّحَاةِ، فَالَّذي

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢٢٧، وانظر العين ٢/ ٩٣، وسيبويه ٢/ ٢٣١، ٢٤١، والمقتضب ٤/ ٢٦٠، والأصول ١/ ٣٦١، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٠٩. وهو لرؤبة في مقاييس اللغة ٣/ ٢٠٤، وللعجاج في مقاييس اللغة ٤/ ٢٥٤. وهو بلا نسبة في المفصل ٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٢، وشرح الرضي ١/ ٣٤٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ١٠٧٧، والصفوة الصفية ٢/ ٢٣٢، وابن الناظم ٤٢٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٢٨.

ذَهبَ إِلَيه الأحمَرُ، وَالفَرَّاءُ، وَغيرُهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[١] جَوَازُ تَرخيمِه، كـ(مَطَرٍ)، وَ(سَقَرٍ)، وَ(قَدَمٍ)؛ لأنَّ الحَركَةَ في وَسَطِه قَائِمَةٌ مَقَامَ الحَرفِ الرَّابعِ؛ فَلِهذا جَازَ تَرخيمُه، وَإِلى هـذا ذَهبَ أَبُـو الحَسَنِ الأخفَشِ[٢] مِـنَ البَصريّينَ. [و١١١]. وَالَّذي عَلَيه جَمَاهيرُ النُّحَاةِ كَالخَليلِ، وَسيبَوَيه، وَالمازِنيِّ، وَغَيرِهم، هوَ المنعُ مِن تَرخيمِه، وَإِلَيه ذَهبَ الكِسَائيُّ[٣] مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ إِنَّمَا تَقُومُ مَقَامَ الحَرفِ في الأحكَامِ العَارِضَةِ كَمَنعِ الصَّرفِ، فَـأَمَّـا فِـي حَذفِ بَعضِ الكلمَةِ وَنَقصِها فَلا.

وَرَابعُها: أن يكُونَ الاسمُ المرَخَّمُ اسمًا ظَاهِرًا، فَلا يكُونُ مُبهمًا كَـ(هذا)، و(مَن)[٤]، و(أيٌّ)؛ لِأنَّ هذِه الأُمُورَ مُبهمَةٌ، فَلا تُـرَخَّمُ؛ لأَنَّـه يَزدَادُ إِبهامُها بِالحَذفِ للتَّرخيمِ.

وَقَد أَورَدَ الموصِليُّ[٥] مِن جُملَةِ الشُّرُوطِ أن يكُونَ الحَذفُ مُختَصًّا بِآخِرِه، وَهذا خَطَأٌ، فَإِنَّ مَا هذَا حَالُـه هوَ حُكمُ التَّرخيمِ، وَلَيسَ شَرطًا فِـيـه، فَهذِه جُملَـةُ مَا يُعتَـبَـرُ مِنَ الشُّرُوطِ الـثُّـبُوتِـيَّـةِ.

التَّوجيه الثَّانِـي: فِـي الشُّرُوطِ السَّلبِـيَّـةِ:

وَجُملَتُها أربَعَةٌ:

أَوَّلُها: أَلّا يكُونَ المرَخَّمُ مُضَافًا؛ لأَنَّـه لَو وَقَعَ فيه التَّرخيمُ لَـكَانَ إِمَّا حذفًا[٦] في المضَافِ نَفسِه، أو في المضَافِ إِلَيـه، وَبَاطِلٌ أن يكُونَ وَاقِعًا في المضَافِ

---

(١) ترخيم الثلاثي جائز في مذهب الفراء والأخفش والأحمر، وهم يخالفون جمهور النحويين. انظر المسألة في الإنصاف ٣٥٦، والتبيين ٤٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١١٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٣، والمحصول ٢/ ٦٧١.

(٢) انظر شرح الرضي ١/ ٣٩٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٣٥، والهمع ٢/ ٨١.

(٣) انظر توضيح المقاصد ٣/ ١١٣٥.

(٤) في الأصل: (ومر).

(٥) يقول ابن الخباز الموصلي في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ظ٩٧ « الخَامِسُ: أن يَـكُونَ الحَذفُ في الآخِرِ؛ لأنّـه مَحَلُّ التَّغييرِ ».

(٦) في الأصل: (حذف) وكذا يقتضي السياق.

نَفسِه؛ لأنَّـه في حُكمِ صَدرِ الكَلِمَةِ بِمَنزِلَةِ الجيمِ مِن (جعفرٍ)، فلا يَجُوزُ تَرخيمُه، وَلا يَجُوزُ وُقُوعُه فِـي آخِرِ المضَافِ إلَيه؛ لأنَّـه لَيسَ مُنَادًى مِن جِهَةِ أنَّ المضَافَ إِليه اسمٌ مُستَقِلٌّ مِن جِهَةِ اللَّفظِ، وَمِن جِهَةِ المعنَى جُـزءٌ مِـنَ الأوَّلِ، فَلمَّا رُوعيَ الأمرَانِ مِن جِهةِ مَا لَخَّصناه مِنَ التَّعليلِ تَعذَّرَ تَرخيمُه.

وَثَانيها[1]: ألَّا يكُونَ مُستَغَاثًا، مِن جِهَةِ أنَّ المستَغَاثَ يُطلَبُ مِنه رَفعُ الصَّوتِ والتَّنويه بِمَن تُناديه[2]؛ وَلِهذا المعنَى زيدَ في آخِرِه ألِفٌ، وَلا شكَّ أنَّ حَذفَ آخِرِه يُؤَدِّي إِلى بُطلانِ هذا المعنَى؛ فَلِهذا تَعذَّرَ فيه التَّرخيمُ.

وَثَالِثُها: ألَّا يكُونَ مَندُوبًا؛ لِأنَّ الغَرَضَ هوَ إظهارُ التَّفجُّعِ، وَمَدُّ الصَّوتِ لِأجلِه؛ وَلِهذا زيدَتِ الألِفُ في آخِرِه لِذَلِكَ، وَالحَذفُ للتَّرخيمِ يُبطِلُ ذَلِكَ.

وَرَابعُها: ألَّا يكُونَ جُملَـةً، كَقَولِكَ: (بَـرَقَ نَحرُه)، وَ(تَـأبَّـطَ شَرًّا)، فَمَا هذا حَالُه لا يَجُوزُ تَرخيمُه؛ لأنَّـه لَو رُخِّمَ لكَانَ لا يَخلُو إمَّا أن يُحذَفَ مِن آخِرِه، أو لا يُحذَفَ، فَإن لَم يُحذَف لَم يَـكُن تَرخيمًا؛ لأنَّ مِن حَقيقَتِه الحَذفَ [ظ١١١] اعتِـبَاطًا، كَمَا قَـرَّرنَاه، وَإن حُذِفَ كَانَ بَاطِلًا؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنَ التَّسميَـةِ بِالجُملَةِ هوَ بَـقَاءُ صُورَتِها، فَلا يَجُوزُ نَقضُها وَذَهابُها بِالتَّرخيمِ.

لا يُقَالُ: التَّعَدُّدُ وَالتَّركيبُ، كَمَا هوَ حَاصِلٌ في المضَافِ وَالمضَافِ إِلَيه، فَهو حَاصِلٌ في: (مَعدي كَرِبَ)، وَ(بَعلَ بكَّ)، فكَيفَ جَازَ تَرخيمُ المركَّبِ دُونَ مَا كَانَ مُضَافًا، وَهمَا سَبَبَانِ فِـيمَا ذكَرنَـاه؟

لأنَّا نَقُولُ: التَّعَدُّدُ، وَإن كَانَ حَاصِلًا كَمَا زَعَمتَ؛ خَلا أنَّ امتِزَاجَ المركَّبِ في نَحوِ: (بَعلَ بكَّ) لَيسَ كَامتِزَاجِ المضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيه، بَل المركَّبُ أشَدُّ امتِزَاجًا؛ وَلِهذا فَإنَّ إعرَابَـه حَاصِلٌ في آخِرِه كَإعرَابِ الاسمِ المفرَدِ، بِخِلافِ المضَافِ وَالمضَافِ إِلَيه،

---

(١) في الأصل: (وثالثها).

(٢) في الأصل: (يا تناديه).

فَإِنَّ بينَهمَا نوعًا مِنَ المغايَرَةِ؛ وَلِهذا فإِنَّ إعرَابَ أحدِهمَا مُغايِرٌ لِإعرَابِ الآخَرِ، فَلَمَّا كَانَ المركَّبُ بِمَنزِلَةِ الاسمِ المفرَدِ جَازَ تَرخيمُه، بِخِلافِ المضَافِ وَالمضَافِ إِلَيه، فَإِنَّهمَا مُتغَايِرَانِ، فَافتَرَقَا.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: في كَيفيَّةِ ترخيمِه:

اعلَم أنَّ الحَذفَ لا بُدَّ مِنه في عَجُزِ الكَلِمَةِ؛ لِأنَّه مَحَلُّ التَّغييرِ، فَلا يَلحَقُ صَدرَها، ثُمَّ إِنَّه يَكُونُ عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أوَّلُها: أن يكُونَ حَذفَ اسمٍ بِرَأسِه بِأن يَكُونَ مُركَّبًا، كَقَولِه: (مَعدي كَرِبَ)، وَ(بَعلَ بكَّ)، فَمَا هذا حَالُه إِنَّمَا يُرَخَّمُ بحَذفِ الاسمِ الآخَرِ؛ لِكَونِه بِمَنزِلَةِ تَاءِ التَّأنِيثِ، فَحُذِفَ كَحَذفِها.

وَثَانيها: أن يَكُونَ حَرفًا وَاحِدًا، وَهذا كَقَولِكَ: (يَا حَارِ) في (حَارِثٍ)، وَ(يَا مَالِ) في: (مَالِكٍ)، وَ(يَا جعفَ) في (جعفَرٍ)، وَغَيرِ ذَلِكَ مِن غَيرِ زِيَادَةٍ عَلَيه.

وَثَالِثُها: أن يَكُونَ المحذُوفُ حَرفَينِ، ثُمَّ إِنَّهمَا يكُونَانِ عَلَى وَجهينِ:

أمَّا أوَّلًا فَأن يَكُونَا زِيَادَتَينِ في حُكمِ زِيَادَةٍ وَاحِدَةٍ زِيدَتا مَعًا، فَيُحذَفَانِ مَعًا، وَهذا نَحوُ الزِّيادتَينِ اللَّتَينِ في أعجَازِ: (أسمَاءَ)، وَ(مَروَانَ)، وَ(عُثمَانَ)، وَ(كُوفيٍّ)، وَ(بَصريٍّ) إذَا سُمِّيَ بِها[1]، فَإِنَّه لا مَزِيَّةَ لِإِحداهما[2] عَلَى الأُخرَى؛ فَلِهذَا حُذِفَتَا جَميعًا عِندَ التَّرخيمِ.

وَأمَّا ثَانيًا فَبأن يَكُونَ عَجُزُ الكَلِمَةِ حَرفًا صَحيحًا، قَبلَه مَدَّةٌ، فَيُحذَفَانِ جَميعًا، وَهذا كَقَولِكَ: (مَنصُورٌ)، وَ(عَمَّارٌ)، وَ(مِسكِينٌ)، [و١١٢] فَتَقُولُ: (يَا مَنصُ)، وَ(يَا عَمَّ)، وَ(يَا مِسكِ).

---

(١) في الأصل: (بهما).

(٢) في الأصل: (لأحدهما).

وَلا بُـدَّ مِن اشتِـراطِ أن يَـكُونَ عَلَى أكـثَـرَ مِن أربَـعَـةِ أحرُفٍ؛ لأنَّـه لَو كَانَ عَلَى أربعَةِ أحرُفٍ لا غَيرُ لَم يَجُز حَذفُ هذِه المدَّةِ؛ لِمَا يَحصُلُ فِيـه مِنَ الإجحَافِ بحَالِه، ومِن ثَمَّ لَم يَجُز الحَذفُ في مِثلِ: (ثَمُودَ)، فَلا يُـقَـالُ فِيـه: (يَا ثَمُ)، وَلا في نَحوِ: (طَوِيلٍ)، فَلا يُـقَـالُ فِيـه: (يَا طَوِ)، لَمَّا كَانَ أربَـعَـةَ أحـرُفٍ.

وَإِنَّمَا اشتَـرَطنَا أن يَـكُونَ مَـدَّةً؛ لِأنَّها لَو كَانَت أصلِـيَّـةً لَم يَجُز حَذفُها عِندَ تَرخيمِه، كَمَا لَو رَخَّمتَ: (مُختَار)، و(مُستَبين)، و(مُستَمال)، وَ(مُنقَاد)؛ لأنَّ هذِه الألقَابَ مَحكُومٌ عَلَيها بالأصَالَةِ، فَلا يَجُوزُ حَذفُها لِمكَانَتِها، وَلقَد كَانَ يكفي عَن هذا التَّفصيلِ الَّذي أشَرنَا إِلَيه أن يُقَالَ: وَيُحذَفُ حَرفَانِ في كُلِّ مَا كَانَ قَبلَ آخِره مَدَّةٌ، وَلَـكِـنَّـا عَدَلنَا إِلَى هذَا التَّـقريـرِ تَنبيهًا عَلَى تَفصيلِ عِلَّةِ حَذفِ الحَرفَينِ، وَبَـيَـانِ التَّفرِقَـةِ بينَهمَا، وَإِشَارَةً إِلَى حُكمِ مَا هوَ مَزيدٌ وَمَا هوَ أصليٌّ، كَمَا أشَرنَا إِلَيه.

فَأمَّا (أسمَاءُ) وَ(مَروَانُ) فَقَد أشَرنَا إِلى وَجه حَذفِهمَا جَميعًا، مِن جِهةِ كَونِهمَا مَزيدَتَينِ مَعًا، فَلا رُجحَانَ لإحدَاهما(1) عَلَى الأخرى.

وَأمَّا نَحوُ: (عَمَّارٍ)، وَ(مَنصُورٍ)، وَ(مِسكينٍ)، فَإِنَّمَا حُذِفَا جَميعًا مِن جِهةِ كَونِ الأُولَى مَدَّةً كَالزِّيادَةِ الأُولَى مِن (أسمَاءَ).

وَأمَّا الحَرفُ الأصليُّ فَإِنَّمَا حُذِفَ مِن جِهةِ وُقُوعِه مَوقعَ الزِّيادَةِ الثَّانِـيَـةِ مِن (أسمَاءَ) وَ(مَروَانَ) في عَجُزِ الكَلِمَةِ؛ فَلِهذَا حُذِفَ كَحَذفِها.

ثُمَّ إِنَّ للعَرَبِ فِي حَـذفِ الأخِـيـرِ مِن أحرُفِ الكَلِمَةِ مَذهبَينِ(2):

المذهبُ الأوَّلُ: الأكثَرُ المطَّرِدُ أن يكُونَ في حُكمِ التَّأنيثِ، فيَبقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيه مِن حَرَكَةٍ أو سُكُونٍ، فَتَـقُولُ في المفتُوحِ: (يَا جَعفَ)، وَفي المكسُورِ: (يَا حَارِ)، وَفي المضمُومِ: (يَا بُرثُ) في (بُرثُنٍ)، وَفي السَّاكِنِ: (يَا هرَق) في: (هرَقلَ)؛ لِأنَّ

(١) في الأصل: (لأحدهما).

(٢) في الأصل: (مذهبان) وكذا يقتضي السياق.

الحَرفَ المحذُوفَ في حُكمِ المرَادِ تَقديرًا.

المذهبُ الثَّاني: وَهوَ عَلَى القِلَّةِ، وَهوَ أن يُجعَلَ اسمًا بِرَأسِه، وَيَجعلُونَ مَا حُذِفَ كَأنَّـه نَسيٌ مَنسيٌّ، حَتَّى كَأنَّ الاسمَ بُنِيَ عَلَى هذِه الأحرُفِ [ظ١١٢] البَاقيَةِ؛ فَلِهذا عَامَلُوه مُعَامَلةَ المستقِلِّ، وَمِن عَادَةِ العَرَبِ في لُغَتِهم أنَّـه إذَا كَانَ المحذُوفُ لا للإعلالِ فَإنَّـه يُقَدَّرُ كَالمعدُومِ، بِدَليلِ قَولِهم: (يَدٌ)، وَ(دَمٌ)، وَ(هنٌ)، وَ(عُطًى)؛ فَمِن أجلِ ذَلِكَ أعرَبُوه عَلَى مَا بَقيَ، لَمَّا كَانَ الحَذفُ فيه تَخفيفًا مِن غَيرِ إعلالٍ مَقيسٍ، بِخِلافِ مَا لَو كَانَ المحذُوفُ فيه مِن أجلِ الإعلالِ، فَإنَّ الأمرَ فيه لا يكُونُ كَذَلِكَ، بَل يُـرَاعَى جَانِبُ المحذُوفِ مَعَ التِزَامِ الإعلالِ، كَمَا فَعَلُوه في نَحوِ: (قَاضٍ)، فَإنَّهم رَاعَوا جَانِبَ اليَاءِ، كَمَا فَعَلُوه في نَحوِ: (عَصًا)، فَإنَّهم رَاعَوا جَانِبَ الوَاوِ، وَلَم يُوقِعُوا الإعرَابَ عَلَى مَا قَبلَ اليَاءِ وَالوَاوِ اعتِمَادًا عَلَى وُجُودِهمَا، وَتَوَقُّعًا لحصُولِهمَا، فَهذَا وَجهٌ يُـقَـوِّي لُـغَـةَ الاستِقلالِ.

وَالمسَائِلُ في التَّرخيمِ إنَّمَا تَـكُونُ مُـتَـفَرِّعَةً عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِـيَـةِ دُونَ الأُولَى، فَيَجِبُ إجرَاؤُها عَلَى القَوَاعِدِ المألُوفَـةِ مِن كَلامِهم، فَـتَـقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الأُولَى في نَحوِ: (ثَمُودَ)، وَ(عَرقُوةٍ)[١]، وَ(طُفَاوَةَ)[٢]، وَ(كَرَوَانٍ): (يَا ثَمُو)، وَ(عَرقُو)، وَ(يَا طُفَا)، وَ(يَا كَـرَو)، فَـتُـبـقِـيـه عَلَى حَالِـه.

وَتَـقُولُ فِـيـه عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِـيَـةِ: (يَا ثَمي)، وَ(يَا عَرقي)؛ لأنَّ كُـلَّ مَا كَانَ آخِـرُه وَاوًا قَبلَها حَركَةٌ، فَلا بُدَّ مِن إعلالِه، فَـأُعِلَّت ههنَا بِقَلبِها يَاءً مُرَاعَاةً[٣] للخِفَّةِ، وَفي نَحوِ (طُفَاوَةٍ): (يَا طُفَاءُ)؛ لِأنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَت بَعدَ أَلِفٍ مُتَطَرِّفَـةٍ، فَلا بُـدَّ مِن قَلبِها أَلِفًا، وَقَلبِ الألِفِ همزَةً، وَفي (كَرَوَانَ): (يَا كَرا)، فَقُلِبَت الوَاوُ أَلِفًا لِتَحرُّكِها وَانفِتَاحِ

---

(١) في المحكم ١/ ١٩٦: « والعرقوة: خشبة معروضة على الدلو، والجمع: عرق. وأصله: عرقو ».

(٢) في تهذيب اللغة ١٤/ ٢٥: « الطفاوة الدَّارة التي حول القمر، وكذلك طُفاوَة القِدر ما طفا عليها من الدَّسَم ».

(٣) في الأصل: (مراعا).

مَا قَبلَها، وَتقُولُ في نَحوِ (حَولايَا)[١]: (حَولاءُ) فتَفعَلُ فيها مَا فَعَلتَ فِي نَحوِ: (كِسَاء) مِن قَلبِها أَلِفًا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ فِي شَرحِه[٢]: « وَقَد زَعَمُوا أَنَّكَ إِذَا رَخَّمتَ (قَاضُونَ) اسمَ رَجُلٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الأُولَى: (يَا قَاضِي) بِإِثبَاتِ اليَاءِ؛ لأَنَّ حَذفَها إِنَّمَا كَانَ لعَارِضٍ، وَهوَ وُجُودُ صُورَةِ الوَاوِ، فَلَمَّا حُذِفَت للتَّرخِيمِ [و١١٣] وَجَبَ رَدُّها، فَوَرَدَ عَلَيهم إِذَا رُخِّمَ (مُحمَرٌّ) اسمَ فَاعِلٍ مِن (احمَرَّ)، فَقِيَاسُه عَلَى ذَلِكَ: (يَا مُحمِرِ)، بِكَسرِ الرَّاءِ؛ لأَنَّ أَصلَها الكَسرُ، وَإِنَّما سُكِّنَت لعَارِضِ الإِدغَامِ، لِوُجُودِ مَثلِها، فَإِذَا رَخَّمتَ زَالَ الموجِبُ للسُّكُونِ، وَهم لا يَقُولُونَ بِه، بَل يَقُولُونَ: (يَا مُحمَر)، بِإِسكَانِ الرَّاءِ.

وَأُجِيبَ عَن ذَلِكَ بِأَنَّ تِلكَ اليَاءَ ثَبَتَت في كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ، فَلَها أَصلٌ في الإِثبَاتِ لَفظِيًّا، وَإِنَّمَا زَالَ الإِثبَاتُ لعَارِضٍ بِدَلِيلِ قَولِهم: (رَأَيتُ قَاضِيًا) وَ(قَاضِيَةً)[٣]، بِخِلافِ الرَّاءِ، فَإِنَّها لَم يَثبُت كَسرُها فِيه بِوَجهٍ مِنَ الوُجُوه؛ فَلِهذَا وَجَبَ الرَّدُّ في (قَاضُونَ) عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ ».

وَالظَّاهِرُ أَنَّما قَالُوه لَيسَ بِقَوِيٍّ عِندَ الشَّيخِ؛ وَلِهذَا قَالَ[٤]: « وَزَعَمُوا »، وَالأَقرَبُ في تَرخِيمِه عَلَى اللُّغَةِ الأُولَى أن يُقَالَ: (يَا قَاضُ) بِضَمِّ الضَّادِ، كَمَا قِيلَ: (يَا حَارِ) بِالكَسرِ؛ لأَنَّه في حُكمِ مُرَاعَاةِ الأَخِيرِ مِنه، وَعَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ (يَا قَاضِي)، بِإِثبَاتِ اليَاءِ؛ لأَنَّه في حُكمِ المستَقِلِّ بِنَفسِه، وَزَوَالُ اليَاءِ إِنَّمَا كَانَ لِعُرُوضِ الوَاوِ وَالنُّونِ، فَلَمَّا زَالا وَجَبَ وُجُودُ اليَاءِ، وَهكَذَا تَقُولُ في تَرخِيمِ (مُحمَرٍّ) عَلَى اللُّغَةِ

---

(١) في معجم البلدان ٢/ ٣٢٢: « حولايا بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف قرية كانت بنواحي النهروان ».

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٤٧-٤٤٨ بتصرف.

(٣) في الأصل: (قافضية).

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٤٧.

الأُولَى: (يَا مُحمِر) بِالإِسكَانِ في الرَّاءِ، وَعَلَى اللُّغَةِ الثَّانِـيَـةِ: (يَا مُحمِرُ) بِالضَّمِّ فِـي الرَّاءِ لاستِقلالِهِم.

وَإِن سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(يُحَاجُّ) مِنَ (الحِجَاجِ) قُلتَ في تَرخِيمِه: (يَا يُحَاجُ) بِالضَّمِّ عَلَى اللُّغتَينِ جَميعًا، لَـكِنَّ التَّقديـرَ مُختَلِـفٌ، فَالضَّمَّةُ عَلَى اللُّغَةِ الأُولَى هيَ الضَّمَّةُ الأَصلِـيَّـةُ الَّتي فِـي نَحوِ: (التَّضَارُبِ)، وَالضَّمَّةُ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِـيَـةِ هيَ الضَّمَّةُ الَّتي للـنِّـدَاءِ المقصُودِ فِـي نَحوِ: (يَا زَيدُ)، وَاللَّه أعلَمُ.

* * *

(الفَصلُ الخَامِسُ): في بَيَانِ جُملَةٍ مِن أحكَامِه

اعلَم أنَّـا ذكَرنَا فيمَا سَلَفَ مِنَ الفُصُولِ الأربَعَةِ مُعظَمَ مَا أورَدَه الشَّيخُ مِن مَسَائِلِ النِّداءِ.

وَبَـقِيَ مِـن ذَلِكَ أمُـورٌ لَـم يُمكِن إدرَاجُها فِـي الفُصُولِ، فَـأفرَدنَاها، [ظ١١٣] وَضَمَّنَّاها هذَا الفَصلَ، وَجَعَلنَاها عَلَى صُورَةِ الأحكَامِ، وَجُملتُها أحكَامٌ خَمسَةٌ:

الحُكمُ الأوَّلُ: تَكريرُ الاسمِ المضَافِ في النِّدَاءِ:

في مِثلِ قَولِكَ: (يَا غُلامَ غُلامَ عَمرٍو)، وَ(يَا صَاحِبَ صَاحِبَ صِدقٍ).

قَال جَريرٌ:

٥٨ - يـا تَـيـمَ تَـيـمَ عَـديٍّ لا أبَـا لَـكُـمُ   لا يُـلـقِـيَـنَّـكُـم فِـي سَـوأةٍ عُـمَـرُ[(١)]

وَقَالَ آخرُ:

٥٩ - يـا زَيـدَ زَيـدَ الـيَـعـمُـلاتِ الـذُّبَّـلِ
تَـطَـاوَلَ اللَّـيـلُ عَـلَـيـكَ فَـانـزِلِ[(٢)]

فَـأمَّا الثَّانِـي فَإنَّـه يَجِبُ نَصبُـه؛ لكَونِه مُضَافًا، وَأمَّا الأوَّلُ فَيَجُوزُ فِـيـه وَجهانِ:

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢، وانظر سيبويه ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، والكامل ٣/ ١٦٠، واللامات ١٠١، والخصائص ١/ ٣٤٥، والمحكم ١٠/ ٥٦٥، وتعليق الفرائد ٤/ ١٠٤، وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٣٤٣، والشيرازيات ١/ ٢٧٦، والمسائل المنثورة ٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ٢/ ١٠٥، وشرح الرَّضي ١/ ٣٨٥، ٢/ ٢٥٩، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٩٤٢، والموشح ١/ ٢٦٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٨١.

(٢) هذا من الرجز، وهو لبعض ولد جرير، وقيل: هو لعبد اللَّه بن رواحة. انظر سيبويه ٢/ ٢٠٦، وابن السيرافي ٢/ ٤٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٠١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٣٠، واللامات ١٠٣، والمفصل ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٠، وابن الناظم ٤١١، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٤، والمساعد ٢/ ٥١٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٢٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٧٤.

الضَّمُّ وَالنَّصبُ[١]، فَالضَّمُّ عَلَى أنَّـه مُنادَى مَقصُودٌ؛ فَلِهذا وَجَبَ بِنَاؤُه؛ وَلِهذا قَالَ الشَّيخُ[٢]: « لأنَّـه مُنَادَى مُفرَدٌ، فكَانَ مَضمُومًا »، وَأمَّا النَّصبُ فَإِنَّـه يُمكِنُ تَوجيهه عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أوَّلُها: أن يكُونَ مُنادَى مُضَافًا إلى (عَديٍّ)، وَ(تَيمٌ) الثَّاني مُقحَمٌ بَينَ المُضَافِ وَالمضَافِ إلَيـه، وَهـذَا هـوَ رَأيُ سيبَوَيـه[٣]، وَحُجَّتُـه هـوَ أنَّ الأوَّلَ هـوَ المقصُودُ بِالذِّكرِ وَالتَّقديمِ، فَلا جَرَمَ قَضَينَا بِكَونِه مُضَافًا إلى (عَديٍّ)، وَإِنَّمَا أُخِـرَّ (عَديٌّ)؛ لِـيَـكُونَ سَادًّا مَسَدَّ المضَافِ إلَيـه مِنَ الثَّانِـي.

وَثَانيها: أنَّ (تَيمَ) الأوَّلَ مُنَادَى مُضَافٌ، حُذِفَ المضَافُ إلَيه مِنه، وَالحُجَّةُ عَلَى هذا هوَ أنَّ الظَّاهرَ مِنَ اللَّفظِ أنَّ (عَديًّا) مَخصُوصٌ بـ(تَيمِ) الثَّاني؛ فَلِهذا وَجَبَ تَقديرُ المضَافِ إلَيه مِنَ الأوَّلِ، وَيَـكُونُ تَقديـرُه عَلَى هذا: يَا تَيمَ عَديٍّ يَا تَيمَ عَديٍّ، وَهذَا هوَ مَذهَبُ أبي العَبَّاسِ المبَرِّدِ[٤]، وَيكُونُ نَصبُ الثَّاني إمَّا عَلَى أنَّـه بَـدَلٌ مِنَ الأوَّلِ، وَإِمَّا عَطفُ بَـيَـانٍ، وَإِمَّا تَأكِـيـدٌ[٥]، وَإِمَّا مُنَادَى مُضَافٌ، أو بِإِضمَارِ أعني، فَهذِه أوجُهٌ خَمسَةٌ مُحتَمَلَةٌ فِـيـه[٦].

وَثَالِثُها: أن يَـكُونَ الاسمَانِ مَبنِـيَّـينِ عَلَى الفَتحِ؛ لِكَونِهمَا مُمتَزِجَينِ بِالتَّركِـيـبِ امتِـزَاجَ (خَمسَةَ عَشَرَ)، فَـبُـنِـيَـا كَبِنَائِـه، وَهذا هـوَ رَأيُ بَعضِ النُّحَاةِ[٧]، وَهوَ

---

(١) في الأصل: (والقصر).

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٢٨.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٢٠٦.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٢٧.

(٥) في الأصل: (تأكيدا).

(٦) انظر هذه الاحتمالات في المقتضب ٤/ ٢٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢١، والوافية شرح الكافية لركن الدين (رسالة) ١٢٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٨١.

(٧) انظر الرأي بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٦، وهو للأعلم في توضيح المقاصد ٢/ ١٠٨١، والأشموني ١/ ٢٤٤، وليس في النكت، وتحصيل عين الذهب.

فَاسِدٌ لا وَجه لَـه، فـإِنَّ الظَّاهـرَ هوَ الإعـرَابُ، وَإِنَّمَا يُقدَمُ [و١١٤] عَلَى البِنَاءِ لِأمرٍ يُوجِبُـه الدَّليلُ، لا مَندُوحَةَ في خِلافِه، فَيَـجِبُ الحُكمُ بِإعـرَابِـهمَا، كَمَا هوَ رَأيُ الشَّيخِ وَأكـثَـرِ النُّحَاةِ، وَقَد أشَارَ إِلى بُطلانِـه بِقَولِه:

(وَيَجُوزُ لكَ فِـي:

يـا تَـيـمَ تَـيـمَ عَـديٍّ ....

الضَّمُّ وَالنَّصبُ)، وَلَو كَانَ بِـنَـاءً لَـقَـالَ بِالفَتح.

ثُمَّ أورَدَ في الشَّرحِ[1] قَولَه:

٦٠ - .... بَـيـنَ ذِرَاعَـي وَجَـبـهَـةِ الأَسَـدِ[2]

تَقريـرًا لِكَلام المبَـرِّدِ؛ لأنَّ حَذفَ النُّونِ مِن (ذِرَاعَي) يَدُلُّ عَلَى كَونِه مُضَافًا إِلى مَـحـذُوفٍ قَـد دَلَّ عَلَيـه (الأَسَدُ) الثَّانِـي.

الحُكمُ الثَّاني: الاستِغَاثَةُ:

اعلَم أنَّ الشَّيخَ لَم يَذكُر هذَا البَابَ بِكَلامٍ يَخُصُّه، وَإِنَّمَا أورَدَه في عَرضِ كَلامِه فِـي النِّدَاءِ، وَلَقد كَانَ ذِكرُه أهمَّ مِن ذِكرِ المندُوبِ؛ لِكَونِه غَيرَ مُنَادًى، وَالمستَغَاثُ

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٢٩.

(٢) عجز بيت من المنسرح، صدره:

يَـا مَـن رَأى عَـارِضًـا أرِقـتُ لَـه ....

وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٥ (تحقيق الصاوي)، وليس في ديوانه (تحقيق فاعور)، وانظر سيبويه ١/ ١٨٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، والنكت للأعلم ٢٩٠، والمفصل ١٣٢، وابن يعيش ٣/ ١٩، ٢١، والتخمير ٢/ ٥١، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٧، والمحكم ٢/ ٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٧، والبديع في علم العربية ٢/ ٨٦، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٨، وقواعد المطارحة ٧٥، وشرح الرضي ١/ ٣٨٧، ٢/ ٢٥٨، والموشح ١٦١، وتذكرة النحاة ٤٨١، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٦، ٥/ ٢٤٢٩، ومغني اللبيب ٤٩٨، ٨٠٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢١، وقد جاء في بعض المصادر برواية: (عارضًا أكفكفه)، و(عارضًا أرقت له).

مُنادًى في الحَقيقَةِ، فكَانَ يَنبَغي التَّنبيه عَلَيه في الأُمِّ أو في شَرحِها. وَمَعذِرَةُ الشَّيخِ في تَركِه هوَ أنَّه مُندَرِجٌ تَحتَ ذِكرِ المنَادَى؛ فَلِهذا أهمَلَه.

وَلَمَّا كَانَ زَائِدًا عَلَى مَعنَى النِّدَاءِ اختَصَّ بعَلامَةٍ تَدُلُّ عَلَيه، وَهيَ اللَّامُ في المستَغَاثِ بِه تكُونُ مَفتُوحَةً بِكُلِّ حَالٍ؛ لأنَّ ما اتَّصَلَت بِه فَهوَ مُنَادًى مَقصُودٌ نَازِلٌ مَنزِلَةَ كَافِ الخِطَابِ؛ فَلِهذا فُتِحَت فيه، كَمَا فُتِحَت مَعَ كَافِ الخِطَابِ في نَحوِ قَولِكَ: [(لكَ)][1]، وَلامُ المستَغَاثِ مِن أجلِه مكسُورَةٌ؛ لِكَونِه اسمًا ظَاهِرًا، وَالأُولَى مُتعَلِّقَةٌ بِمَا دَلَّ عَلَيه (يَا) مِن مَعَنى الفعلِ؛ لأنَّها في مَعنَى (أدعُو)، وَالثَّانِيَةُ مُتعَلِّقَةٌ بِفعلٍ مَحذُوفٍ تَقديرُه: أستَغيثُكَ لِزَيدٍ، وَيَجُوزُ الإِتيَانُ بِاللَّامَينِ جَميعًا عَلَى جِهةِ البيانِ، قَالَ:

٦١ - يَبكيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغتَرِبٌ   يَا لَلكُهولِ وَلِلشُّبَّانِ للعَجَبِ[2]

وَيَجُوزُ الإِتيَانُ بِلامِ المستَغَاثِ بِه وَالاكتِفَاءُ بِها عَنِ المستَغَاثِ مِن أجلِه، قَالَ:

٦٢ - يَا لَبَكرٍ أنشِرُوا لِي كُلَيبَا   يا لَبَكرٍ أينَ أينَ الفِرَارُ[3]

وَيَجُوزُ الإِتيَانُ بِلامِ المستَغَاثِ مِن أجلِه دُونَ لامِ المستَغَاثِ بِه، كَمَا قَالَ:

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من البسيط، ونسبه في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي، وينسب إلى أبي زبيد الطائي، وقائله مجهول في المقاصد النحوية ٤/ ١٧٣٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٥٦، والأصول ١/ ٣٥٣، وتهذيب اللغة ١٥/ ٢٩٧، والبديع في علم العربية ١/ ٤٠٩، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥، وشرح الرضي ١/ ٣٥٢، وابن الناظم ٤١٧، والمساعد ٢/ ٥٢٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٦٥.

(٣) البيت من المديد، وهو لمهلهل في ديوانه ٣٥، وانظر سيبويه ٢/ ٢١٥، وابن السيرافي ١/ ٣١٦، وخزانة الأدب ٢/ ١٤٢، واللامات ٨٣، والتَّبصرة والتَّذكرة ١/ ٣٥٩، وشرح التّسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٢، وشرح الرَّضي ١/ ٣٥٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٦٨. وهو بلا نسبة في العين ٨/ ١٧، وشرح السيرافي ١/ ٩٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠، والارتشاف ٤/ ٢٢١٢ والمساعد ٢/ ٥٢٩.

٦٢ - يـا عَـجَـبًـا لِـهـذِه الـفَـلَـيقَـه
هـل تُـذهـبَـنَّ الـقُـوبَـاءَ الـرِّيـقَـه[1]

وَهوَ مُـعـرَبٌ بِالحَركَـةِ، كَمَا قَـرَّرنَـاه مِن قَبلُ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: النُّدبَةُ:

قَالَ الشَّيخُ: [ظ١١٤] (**وَقَد استعمَلُوا صيغَـةَ الـنِّـدَاءِ فِـي المندُوبِ**)، وَلَيسَ مُنَادًى.

وَاعلَم أنَّ العَرَبَ قَد يَحمِلُونَ بَابًـا عَلَى بَـابٍ، مَـعَ اختِلافِهِمَا وَتَـبَـايُنِهمَا فِـي الأحكَامِ لِمَعنًى عَـامٍّ يَجمَعُهمَا بِدَلِـيـلِ صُوَرِه:

أَوّلُها: قَولُهم: (أمَّا أنَا فَأفعَلُ كَذَا أيُّها الرَّجُلُ)، فَاستَعمَلُوه عَلَى صُورَةِ المنَادَى، وَلَيسَ مُنَادًى بِجَامعِ الاختِصَاصِ.

وَثَانيها: قَولُهم: (أكرِم بِزَيـدٍ)، لَم يَقصُدُوا بِه الأمرَ، وَإنَّمَا قَصَدُوا بِـه التَّعَجُّبَ، كَقَولِه تعَالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] بِجَامعِ الإنشَاءِ بَينَ الصِّيغتَينِ.

وَثَالِثُها: قَولُهم: (أقُمتَ أم قَعدتَ)، فَإنَّـه سُـؤَالٌ عَـن تَعيينِ أحَـدِ الأمرَيـنِ مَعَ قَصدِ التَّسويَـةِ بَينَهمَا، ثُـمَّ استُعمِلَ بِالنَّقلِ إلـى الخَـبَـرِ بِمَعنَى التَّسويَـةِ مِـن غَيـرِ سُؤَالٍ، فَقيلَ: (سَوَاءٌ عَلَيَّ أقُمتَ أم قَعدتَ).

قَـالَ اللَّه تَـعَالَـى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، بِجَـامـعِ الملاحَظَةِ بَينَ الأمرَينِ في الاستِـوَاءِ.

إلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأبوَابِ الَّتي يُحمَلُ بَعضُها عَلَى بَعضٍ بِجَامعٍ عَـامٍّ بَيـنَ البَابَينِ فيها، كَمَا نَـبَّهنَـا عَليـه، عَمَلًا مِنهم عَلَى اليَقينِ في الكَلامِ، وَالتَّـوَسُّعِ في مَجَاريـه،

(١) هذا من الرجز، وهو لابن قَنان في اللسان (قوب)، وبلا نسبة في العين ٥/ ٢٢٨، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٦٢، وجمهرة اللغة ٩٦٥، ١٠٢٦، واللامات ٨٨، والصحاح (قوب)، والجنى الداني ١٧٧، ومغني اللبيب ٤٨٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٠١.

وَمِن ثَمَّ عَظُمَ شأنُ هذِه اللُّغَةِ، وَارتَفَعَ قَدرُها. و:

٦٤ - .... لِأمرٍ مَا يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ(١)

وَمِن أجلِ هذَا استَعمَلُوا صيغَةَ النِّدَاءِ في المندُوبِ، وَلَيسَ مَطلُوبًا، وَلا مُقبَلًا عَلَيه، وَإنَّمَا هوَ مُتفَجَّعٌ عَلَيه بِذِكرِ أوصَافِه، وَتَعدِيدِ مَحَاسِنِه.

وَاختَصَّ بِصيغَةِ النِّدَاءِ مِن أجلِ تَطويلِ الصَّوتِ وَإشَادَةِ ذِكرِه؛ وَلِهذَا قَالَ الأخفَشُ(٢): وَأكثَرُ مَن يَتَكَلَّمُ بِه النِّسَاءُ، إشَارَةً إلَى مَا ذكَرنَاه، فصَارَت(٣) مُشَابهتُه للنِّدَاءِ مِن جِهةِ التَّخصيصِ مِن جِهةِ الإشَادَةِ بِذِكرِه، وَالإعلانِ بِأمرِه.

وَحُكمُه في الإعرَابِ وَالبِنَاءِ حُكمُ المنَادَى، يَعني: أنَّه إذَا كَانَ مُفرَدًا فَهوَ مَبنِيٌّ عَلَى الفَتحِ؛ لِأجلِ الألِفِ في آخِرِه، كَمَا كَانَ المُفردُ(٤) مَبنِيًّا عَلَى الضَّمِّ في النِّدَاءِ، فَتَقُولُ: (وَازَيدَاه)، وَإن كَانَ مُضَافًا فَهوَ مُعرَبٌ، كَقَولِكَ: (وَاغُلامَ زَيدَاه)، فَلَمَّا جَرَى مَجرَى المنَادَى في صيغَتِه جَرَى مَجرَاه في إعرَابِه.

وَلَمَّا كَانَ [و١١٥] مُخَالِفًا لِمَعنَى النِّدَاءِ اختَصَّ بحَرفٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بِالانفِرَادِ، وَلكَ زِيَادَةُ الألِفِ في آخِرِه، يَعني أنَّ إلحَاقَ الألِفِ في آخِرِه لَيسَ عَلَى جِهةِ

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر، صدره:

عَزَمتُ عَلَى إقَامَةِ ذي صَبَاحٍ ....

وهو لأنس بن مدرك في فرحة الأديب ٩١، والمفصل ١٢٤، والتذييل ٧/ ٢٧، وهو لأنس بن نهيك في الصحاح (صبح)، وهو لرجل من خثعم في سيبويه ١/ ٢٢٧، وابن السيرافي ١/ ٢٥٧، وشرح الرضي ١/ ٤٩٥، والهمع ٢/ ١٤٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٤٥، والخصائص ٣/ ٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨١، والجنى الداني ٣٣٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٩٠٧.

(٢) يقول ابن السراج في الأصول ١/ ٣٥٨: « وقال الأخفش: الندبة لا يعرفها كل العرب وإنما هي من كلام النساء ».

(٣) في الأصل: (وصار).

(٤) في الأصل: (الفرد).

الوُجُوبِ، فَإِذَا قُلتَ: (وَازَيدُ)، فَإِن شِئتَ ضَمَمتَ، كَمَا يُضَمُّ المنَادَى، وَإِن شِئتَ فَتَحتَ آخِرَه، وَأَلحقتَ الألِفَ مِن أجلِ تَطويلِ الصَّوتِ وَمَدِّه، وكَذَا إلحَاقُ الهاءِ في الوَقفِ؛ لِأنَّها هاءُ السُّكُوتِ الَّتي تَدخُلُ مِن أجلِ ثَبَاتِ الحَركَةِ وَحَرفِ المدِّ، وَهيَ مُختَصَّةٌ بِالوَقفِ؛ لأنَّـه وَضعُها؛ وَلِمَا فيها مِن تَطويلِ الصَّوتِ وَمَدِّه، فَيَعظُمُ التَّفجُّعُ بِكَثرَةِ المبَالغَةِ فِيـه، فَإِن جِئتَ بِـ(وَا) جازَ الفَتحُ وَالضَّمُّ؛ إذ لَيسَ هنَاكَ [لَبسٌ][1]، وَإِن جِئتَ بِـ(يَا) لَم يكُن بُـدٌّ مِنَ الألِفِ في آخرِه، وَلا يَجُوزُ الضَّمُّ؛ لأنَّـه يُلبِسُ بِكَونِـه مُنادًى، وَلَيسَ مَقصُودًا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: « **فَإِن خِفتَ اللَّبسَ قُلتَ: (وَا غُلامَـكِـيـه)** »، يَعني أنَّ الألِفَ إنَّمَا تَلحَقُ أَلِفًا إذَا لَم يكُن هنَاكَ لَبسٌ، فَإِذَا وَقَعَ اللَّبسُ بِكَونِها أَلِفًا وَجَبَ تَحويلُها إلَى جِنسِ حَركَةِ مَا قَبلَها؛ فَلِهذَا تَقُولُ في غُلامِ المذكَّرِ: (وَا غُلامكَاه)، وَفي غُلامِ المؤنَّثِ: (وَاغُلامكيه)، فَتقلِبُها يَاءً لِأجلِ الكَسرَةِ، وَلَو بقَّيتَها أَلِفًا لكَانَ فِيـه لَبسٌ.

وَتقُولُ في غُلامِ المذكَّرِينَ: (وَا غُلامكُوه)، فَتقلِبُها وَاوًا؛ لِأجلِ ضَمِّ مَا قَبلَها مِن جِهةِ أنَّ الميمَ مَضمُومَةٌ في الأصلِ، وَلَو بقَّيتَها أَلِفًا لالتبَسَ بِغُلامِ الاثنَينِ المذكَّرِينِ في قَولِكَ: (وَا غُلامكُمَاه).

وَإِن نَدَبتَ المضَافَ إلَى يَاءِ المتَـكَلِّمِ، فَإِنَّـكَ تَقُولُ عَلَى لُغَةِ مَن أثـبَـتَها مَفتُوحَةً: (وَاغُلامَيَاه)، بِإِثبَاتِها؛ لأنَّها قَد قَوِيَت بِالحَركَةِ، وَعَلَى لُغَةِ مِن أثـبَـتَها سَاكِـنَـةً مِثلُ قَولِكَ أيضًا، وَعَلَى مَن اكتَفَى بِالكَسرَةِ: (وَا غُلامَاه)، وَعَلَى مَن فتَحَ مَا قَبلَها، وَاكتَـفَى بَالفَتحَةِ مِثلُ ذَلِكَ، وَعَلَى مَن أثبَتَ الألِفَ مِثلُ ذَلِكَ؛ لأنَّـه تُحذَفُ الألِفُ لِأجلِ أَلِفِ النُّدبَـةِ.

فَأمَّا نُدبَـةُ المضَافِ إلى المضَافِ إلى يَاءِ النَّفسِ فَإِنَّـه لا يكُونُ إلَّا بِـإِثـبَـاتِ اليَاءِ بِكُلِّ حَالٍ، فَـتَـقُولُ فيه: (وَا غُلامَ غُلامِيَاه).

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَإن نَدبتَ المضَافَ إلَى اسمٍ ظَاهـرٍ نَظَرتَ:

- فَإن [ظ ١١٥] كَانَ مُنوَّنًا جِئتَ بِالألِفِ، فَـتَـقُولُ: (وَا غُلامَ زَيدَاه)، كَمَا تقُولُ: (وَا زَيدَاه).

- وَإن كَانَ غَيرَ مُـنَـوَّنٍ أتيتَ بِالألِفِ، فَـيُـقَالُ: (وَا غُلامَ الأمِـيـرَاه)، وَأجَازَ الـفَـرَّاءُ[١] في المنَـوَّنِ الكَسرَ، فَـتَـقُولُ فِـيـه: (وَا غُلامَ الأميـريـه).

قَولُـه: « **وَلا يُندَبُ إلَّا الاسمُ المعرُوفُ، فَلا يُقَالُ: (وَا رَجُلاه)** »؛ لأنَّ الغَرَضَ بِالنُّدبَـةِ هوَ إظهارُ الـتَّـفَجُّعِ، وَتَمهيدُ العُذرِ فيمَا يَحصُلُ مِن تَـغَـيُّـرِ الـحَـالِ بِـإظهارِ المصيبَةِ، فَإن لَم يَـكُن هنَاكَ مَا يَعذُرُ مِن مَوتِ المختَصِّ كَانَ خَـطَـأً قَبيحًا يُسقِطُ المرُوءَةَ، وَيُسخِفُ الحَالَ، فَلا بُـدَّ أن يكُونَ مَعرُوفًـا.

وَلا يُشتَرَطُ كَونُـه عَلَمًا؛ وإنَّما[٢] جَازَ: (وَا مَن حَفَرَ بِئرَ زَمزَمَاه)؛ لأنَّـه بِمَنزِلَةِ: (وَا عَبدَ المطَّلِبَاه)، وَيَجُوزُ: (وَا غُلامَ الأميرَاه) لَمَّا كَانَ مَعرُوفًا بِأيِّ تَعرِيفٍ كَانَ مِمَّا لَيسَ فيه إبهامٌ؛ وَلِهذَا لَم يَجُز نُدبَةُ الأسمَاءِ في الإشَارَةِ لإبهامِه؛ لِكَونِه بِمَنزِلَةِ الـنَّـكِرَةِ في إبهامِ الذَّاتِ؛ وَلِهذَا قَالَ الشَّيخُ: « **وَلا يُندَبُ إلَّا المعرُوفُ** »، يُرِيدُ أنَّـه لا يَـكُـونُ مَجـهـولًا، فَلا يَـكُونُ فِـيـه عُذرٌ للتَّـفَجُّـعِ.

قَولُه: « **وَامتَنَعَ (وَا زَيدَ الطَّويلاه)** »، يُشيرُ إلَى أنَّ الصِّفَةَ هل تَلحَقُها النُّدبَةُ أم لا[٣]؟

---

(١) انظر رأيه في توجيه اللمع ٣٤٦، والارتشاف ٥/ ٢٢١٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٢٤، والمساعد ٢/ ٥٤١.

(٢) في الأصل: (ولهذا) وكذا يقتضي السياق.

(٣) من مسائل الخلاف في الندبة مسألة إلحاق علامة الندبة في صفة المندوب نحو: (وا زيدُ الظريفاه)، فأجاز نحاة الكوفة إلحاق علامة الندبة بالصفة، وهو رأي يونس بن حبيب، وابن كيسان، وتابعهم ابن عصفور، وابن مالك، ومنع ذلك نحاة البصرة. انظر الخلاف في الكتاب ٢/ ٢٢٥-٢٢٦، والإنصاف ٦٤، والتسهيل ١٨٥، والمقرب ٢٠٢، والمحصل ١/ ١٥٦ (مخطوط)، وابن يعيش ٢/ ١٤، وتوجيه اللمع ٣٤٦، واللباب ١/ ٣٤٣، والمساعد ٢/ ٥٣٧، وائتلاف النصرة ٥٠.

فَالَّذي عَلَيه نُحَاةُ الكُوفَةِ الكِسَائيُّ، وَالفَرَّاءُ، وَغيرُهمَا جَوَازُ ذَلِكَ.

وَإِلَيه ذَهبَ يُونسُ[١] مِن نُحَاةِ البَصرَةِ.

وَالَّذي ذَهبَ إِلَيه الخَليلُ، وَسيبوَيه[٢]، وَغَيرُهمَا مِن نُحَاةِ البَصرَةِ امتِنَاعُ ذَلِكَ، قَالَ الخَليلُ[٣]: لَو جَازَ: (يَا زَيدُ الطَّويلاه) لَجَازَ: (جَاءَني زَيدٌ الطَّويلاه)؛ لأنَّها في الحَالَينِ غَيرُ لاحِقَةٍ بِالمنَادَى.

وَالتَّفرِقَـةُ بَينَ الصِّفَـةِ وَالمُضَافِ إِلَيه ظَاهِرَةٌ، حَيثُ صَارَ إِلحَاقُها بِالمضَافِ إِلَيه دُونَ الصِّفَةِ هوَ أَنَّ الامتِزَاجَ بَينَ المضَافِ وَالمضَافِ إِلَيـه أَكـثَـرُ مِنَ الامـتِـزَاجِ بَينَ الصِّفَةِ وَالمُوصُوفِ، فَإِنَّهمَا مُـتَـبَاينَانِ، فَافتَرَقَا.

الحُكمُ الرَّابعُ: قَولُه: « وَيَجُوزُ حَذفُ حَرفِ النِّدَاءِ إِلَّا مَعَ الجِنسِ وَاسمِ الإِشَارَةِ »:

اعلَم أَنَّ الأَصلَ في الكَلامِ هوَ:

إِثبَاتُ [و١١٦] حُرُوفِ النِّدَاءِ، وَوُجُودُه في الكَلامِ قيَاسًا عَلَى سَائِرِ حُرُوفِ المَعَاني، كَالاستِفهامِ وَالشَّرطِ، وَغَيرِهمَا.

وكَانَ يَنبَغي مِنَ الشَّيخِ أَن يَسُوقَ الكَلامَ عَلَى عكسِ مَا سَاقَـه، وَأَن يَقُولَ: وَلا يَجُوزُ حَذفُ حَرفِ النِّـدَاءِ إِلَّا مَعَ العَلَمِ المضَافِ، وَ(أَيٌّ)، نَحوُ قَولِه: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾ [يوسف: ٢٩]، وَ(عَبدَ اللَّه)، وَ(أَيُّها الرَّجُلُ).

وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذفُـه في هذِه الأَشيَاءِ لَمَّا كَانَت وَاضِحَةً في أَنفُسِها، فَلَم يكُن هنَاكَ إِبهامٌ بحَذفِ حَرفِ النِّـدَاءِ عَنها، وَيَمتَنِعُ حَذفُ حَرفِ النِّدَاءِ عَمَّا وَرَاءَها لَمَّا كَانَت

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٥.

في أنفُسِها مُبهمَةٌ فَلَم يُرَد [زِيَادَتُها][(١)] إبهامًا بحَذفِه عَنها.

وَمَعذِرَةُ الشَّيخِ فيمَا ذكَره هوَ أنَّ حَذفَ حَرفِ النِّدَاءِ لَمَّا اطَّرَدَ مَعَ هذِه الأمُورِ، وَاستُعمِلَ كَثِيرًا صَارَ كَأنَّه قِيَاسٌ، وَغيرُه عَلَى مُخالَفَةِ القيَاسِ؛ فَلِهذا جَعَلَ مَا استَثنَاه كَأنَّه مُخَالِفٌ للقيَاسِ لِقِلَّتِه وَنُدُورِه.

وَإِنَّمَا لَم يجُز حَذفُ حَرفِ النِّدَاءِ عَنِ اسمِ الجِنسِ في نَحوِ قَولِكَ: (رَجُلُ)، في: (يَا رَجُلُ)، وَفي نَحوِ: (هذا) في: (يَا هذا)؛ لأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلأنَّ الأصلَ في نِدَائِهمَا أن يُقَالَ: (يَا أيُّها الرَّجُلُ)، وَ(يَا أيُّهذا)، فَلَمَّا حُذِفَت هذِه الوُصلَةُ كَرِهوا حَذفَ حَرفِ النِّدَاءِ عَنهما مَخَافَةَ كَثرَةِ الحُذُوفِ، فَيَكُونُ فِيه إخلالٌ كَبِيرٌ.

وَأمَّا ثَانِيًا فَلِمَا فِيهمَا مِنَ الإبهامِ بِتَركِ الوَصفِ لَهمَا، فَلَو حُذِفَ الحَرفُ لازدَادَ الإبهامُ في ذَلِكَ، وكَثرَةُ[(٢)] الإبهامِ في الكَلامِ يَقَعُ فِيه إخلالٌ بالبَيَانِ؛ فَلِهذا امتَنعَ أن يُقَالَ: (رَجُلُ)، وَلا (هذا)، وَالمرَادُ بِه النِّدَاءُ؛ لِمَا ذكَرنَاه.

وَإِنَّما امتَنَعَ حَذفُ حَرفِ النِّدَاءِ عَنِ المستَغَاثِ وَالمندُوبِ أيضًا؛ لأنَّ المقصُودَ فِيهمَا هوَ مَدُّ الصَّوتِ بِطَلَبِ الإعَانَةِ، وَإِظهارِ التَّفَجُّعِ، وَحَذفُ الحَرفِ يُنَافِي هذا المقصُودَ.

قَولُه: (وَشَذَّ: « أصبح لَيلُ »)[(٣)]، وَإِنَّمَا كَانَ شَاذًّا؛ لأنَّ حَرفَ النِّدَاءِ لا يَجُوزُ حَذفُه عَن اسمِ الجِنسِ، كَمَا مَرَّ تَقرِيرُه؛ فَلِهذَا [ظ١١٦] كَانَ وُقُوعُه عَلَى جِهةِ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (وكثر).

(٣) هذا قَولُ امرَأةِ امرئِ القَيسِ، قَالَته حينَ طَالَ اللَّيلُ عَلَيها لِبُغضِها إيَّاه، فَلَمَّا أصبَحت أخَذَت الطَّلاقَ مِن زَوجِها. انظر قصة المثل في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٣، والمستقصى ١/ ٢٠٠.

الشُّذُوذِ، وَالَّذي حَسَّنَ مِنه قَـلِيلًا هوَ أنَّ اللَّيلَ [لَمَّا][(١)] قَد صَارَ كَالمعرُوفِ [جَازَ أن][(٢)] يَنطِقَ[(٣)] بِهذِه المقَالَةِ.

وَ(أطرِق كَـرَا)[(٤)] فِـيـه شُذُوذَانِ:

أَحَدُهمَا: حَذفُ حَرفِ النِّدَاءِ عَنِ اسمِ الجِنسِ.

وَثَانيهمَا: تَرخيمُ النَّـكِرَةِ.

وَهمَا مَمنُوعَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالَّذي حَسَّنَ مِنه هوَ أنَّ مَا هذَا حَالُه صَارَ مَجرَى الأمثَالِ؛ لِأنَّـه يُضرَبُ مَثَلًا لِمَن يَـتَـكَلَّمُ وَغَيرُه أحَقُّ مِنه بِالكَلَامِ.

لِأنَّ مَعنَاه: أطرِق يَـا كَـرَا، فَقَد صِيدَ مَا هوَ خَيرٌ مِنكَ، وَهوَ النَّعَامُ بِالقُـرَى، فَـقَـد صِيدَت، وَجُعِلَت في القُرَى.

الحُكمُ الخَامِسُ: حَذفُ المنَادَى:

قَالَ الشَّيخُ: (**وَيَجُوزُ حَذفُ المنَادَى لِـقِـيَـامِ قَرِيـنَـةٍ**).

اعلَم أنَّ حَذفَ المنَادَى إنَّمَا يكُونُ عَلَى جِهةِ القِلَّةِ.

وَقَـد نَـبَّـه عَلَيـه الشَّيخُ بِقَولِه: (**وَقَد**)، وَهيَ إذَا دَخَلَت عَلَى المضَارِعِ أفَادَت التَّقليلَ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (لم ينطق).

(٤) هذا يضرب مثلًا للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله، وأصله بيت من الرَّجز، هو:

أطـــرق كـــرا أطـــرق كـــرا ... إنَّ الـــنـــعـــام فـــي الـــقـــرى

انظر المثل في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤، والزَّاهر ٢/ ٣٦٢، والمستقصى ١/ ٤٥، ٢٢١، وانظره عند النحاة في سيبويه ٢/ ٢٣١، والخصائص ٣/ ١١٨، وشرح الرَّضي ١/ ٤٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٠.

وَإِنَّمَا جَازَ حَذفُه عِندَ قِيَامِ القَرِينَةِ؛ لكَونِه مَفعُولًا في المعنَى، فَإِذَا كَانَ حَذفُه مَعَ ذِكرِ الفعلِ وَالتَّصريحِ بِه مِمَّا يَحتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ فَحَاجَتُه إِلى القَرِينَةِ في النِّداءِ أكثرُ؛ لِأجلِ وُجُوبِ التِزَامِ حَذفِ الفعلِ فيه، كَمَا أوضَحنَاه.

ثُمَّ أوضَحَه في الأُمِّ وَالشَّرحِ[١] بِقِرَاءَةِ الكِسَائيِّ[٢]: « **ألا يَا اسجُدُوا** » [النمل: ٢٥] لَمَّا كَانَ فعلَ أمرٍ مَبنيٍّ عَلَى مَا يُجزَمُ بِه، وَهوَ حَذفُ النُّونِ مِنه، وَالتَّقديرُ: ألا يَا قَومُ اسجُدُوا، كَمَا قِيلَ: (يَا بُؤسَ للحَربِ)[٣]، وَ (يَا لَعنَةُ اللّه)[٤]، أي: يَا قَومِ بُؤسَ للحَربِ، وَيَا قَومِ لَعنَةُ اللَّه.

فَهذَا مَا أرَدنَا ذِكرَه في هذِه الفُصُولِ الَّتي تَضَمَّنَها هذا البَابُ الَّذي نُصِبَ بعَامِلٍ لازِمٍ إِضمَارُه.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِهذَا البَابِ

وَجُملَةُ مَا نُشيرُ إِلَيه مِن ذَلِكَ خَمسُ مَسَائِلَ:

المسألَةُ الأُولَى:

إِذَا قُلنَا: (يَا زَيدُ)، فَيَجِبُ عَلَى قَطعٍ في إِفَادَتِه كَلامًا لِمَن سَمعَه، وَهوَ مُركَّبٌ مِن اسمٍ وَحَرفٍ، وَهذَا يَرِدُ نَقضًا عَلَى مَا قَد استَقَرَّ في القَوَاعِدِ النَّحويَّةِ مِن أنَّه لا يُفيدُ كَلامًا إِلَّا مَا كَانَ مُركَّبًا [و١١٧] مِن اسمَينِ، أو مِن اسمٍ وَفعلٍ.

وَقَد تَرَدَّدَ النُّحَاةُ وَالأُصُولِيُّونَ في ذَلِكَ، فَمِن قَائِلٍ عَلَى أنَّه لا بُدَّ مِن تَتِمَّةٍ

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٥٨.

(٢) انظر: السبعة في القراءات ٤٨٠.

(٣) هذا جزء من بيت مرَّ سابقًا. انظر الشاهد رقم (٣٨).

(٤) هذا أيضًا جزء من بيت مشهور، وهو:

يَا لَعنَةُ اللّه والأقوامِ كُلِّهِمِ ... والصالحِينَ على سَمعانَ مِن جارِ

وَتَـكمِلَةٍ لِهذَا الكَلام، فَيُـقَالُ: (يَا زَيدُ أقبِل)، وَمِن قَائِلٍ عَلَى أنَّ (يَا) اسمُ فعلٍ؛ فَلِهذا يَستَـقِـلُّ كَلامًـا بِالاسمَينِ[1]، وَهذَا كُـلُّـه تعَسُّفٌ.

وَالمختَارُ أنَّ قَولنَا: (يَا زَيدُ) قَد استَقَلَّ كَلامًا، فَلا يَحتَاجُ إِلى ضَمِيمَةٍ، وَأنَّه إِنَّمَا أَفَادَ لَيسَ مِن جِهةِ كَونِه حَرفًا وَاسمًا، فَيَلزَمُ مِنه نَقضُ قَاعِدَةِ النُّحَاةِ، وَإِنَّمَا أفَادَه مِن جِهةِ كَونِ (يَا) قَائِمَةً مَقَامَ الفعلِ، وَسَادَّةً مَسَدَّه، فَـكَأنَّها جُملَـةٌ فعلِـيَّـةٌ، كَأنَّكَ قُلتَ: أدعُو زَيدًا؛ وَلِهذَا فَإِنَّ الزَّمَخشَرِيَّ[2] تَهالكَ فِـي الإبَانَـةِ عَن ذَلِكَ بِقَولِه: مَعنَاه أدعُو زَيدًا، فَقَد حَصَلَ فيمَا قُلنَاه الوَفَاءُ بِمَقَالَةِ النُّحَاةِ، وَأنَّها غَيرُ مُحتَاجَةٍ إِلى ضَمِيمَةٍ في الإِفَادَةِ.

المسألة الثانية:

جَوَّزَ أبُو عُثمَانَ المَازِنيُّ[3] أن تَقُولَ: (يَا زَيدُ قَائِمًا)، فَيَكُونُ الحَالُ مَنصُوبًا مِنَ الضَّمِيرِ في الفعلِ الَّذي (يَا) عِوَضٌ عَنه، كَأنَّـه قَالَ: أُنَادي زَيدًا قَائِمًا، وَهذا جَيِّدٌ، لا غُبَارَ عَلَيـه؛ لأنَّـه إِذَا جَازَ أن يُقَالَ: (ها أخُوكَ قَائِمًا)، وَالعَامِلُ فِـيـه مَا دَلَّ عَلَيه

---

(١) هذا خلاف مرتبط بخلافهم في العامل في جملة النداء، وقد مر سابقًا، لكن هذا هو في تركيب جملة النداء، فالذي عليه النحاة أنَّ جملة النداء تتكون من حرف النداء النائب عن الفعل، أو لكونه اسم فعل حسب الخلاف والمنادى، فهذه الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليها عند النحاة، ونُسب لبعضهم أنَّ قولك: (يا زيدُ) حرف واسم، هو يُشكِّل جملة يحسن السكوت عليها من غير أن يكون هناك اسم فعل، أو حرف قائم مقام الفعل. وذكر الإمام يحيى بن حمزة حجتهم فقال في المحصل: « وحجتهم على هذا هو أنَّ حقيقة الكلام ما كان مفيدًا للسامع، ولما وجدنا قولنا: (يا زيدُ) مفيدًا لمن سمعه فائدة من غير زيادة عليه حكمنا بكونه كلامًا، وإن كان مركبًا من اسم وحرف، وهذا هو الظاهر فيمن سمع قولنا: (يا زيدُ) من غير حاجة إلى تعسف في كون قولنا: (يا) قائمة مقام الفعل ». انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٥٠، والأشموني ١/ ١٤٥، وشرح الرضي ١/ ٣٤٦- ٣٤٧، والمحصل (مخطوط) ١/ ١٣٦.

(٢) انظر: المفصل ٦٠.

(٣) هو للمازني والمبرد في الأصول ١/ ٣٧٠، والإنصاف ٢٦٩، والبديع في علم العربية ١/ ٤٠٨، ونسب للمبرد في شرح الرضي ١/ ٣٤٧، الخزانة ٢/ ١١٤.

(ها) مِن التَّنبيه، فَهكَذا مَا قُلنَاه مِن غَيرِ تَفرِقَـةٍ بَينَهمَا في الدَّلالَةِ عَلَى الفعلِ، وَجَوَّزَ أيضًا المازِنِـيُّ[١] أن يُقَالَ: (يَا زَيدُ وَعمرُو) وَ(عَمرًا)، فَجَعَلَ العَطفَ بِغَيـرِ اللَّامِ كالصفة في الحَملِ عَلَى اللَّفظِ وَالمحَلِّ جَميعًا.

وَحُكِـيَ عَنِ الأخفَشِ[٢]، وَأبي بَكـرِ بنِ الأنـبَـاريِّ[٣]، وَابنِ[٤] خَالَوَيـه[٥] أنَّهم جَوَّزُوا في الصِّفَةِ المضَافَـةِ، نحوُ قَولِكَ: (يَا زَيدُ بنُ عَمرٍو) الَّذي جَازَ في ذي اللَّامِ، كقَولِكَ: (يَا زَيدُ العاقِلُ)، وَهوَ مِنَ القِلَّةِ بحَيثُ لا يُعوَّلُ عَلَيـه.

المسألَـةُ الثَّالِثَـةُ:

قَـرَأ الكِسَائيُّ، وَعَاصِمٌ: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] بِالتَّنوينِ[٦]، وَهذِه جَيِّدَةٌ لا مَقَالَ فيها، فَإنَّ الإخبَارَ ههنَا بِالنُّبُـوَّةِ، وَالإنكَارُ مُتوَجِّهٌ إلَيها؛ لِكَونها خَبَـرًا.

فَـأمَّا قِـرَاءَةُ نَافعٍ [ظ١١٧] وَحَمزَةَ، وَغَيرِهمَا، بِطَرحِ التَّنوينِ، فَفيها نَـظَـرٌ؛ لأنَّ

---

(١) انظر: المفصل ٣٧، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠١، والبديع في علم العربية ١/ ٤٠٦، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٨، والمساعد ٢/ ٥١٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٠٣.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٢، والارتشاف ٤/ ٢١٨٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٧٧.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٢.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٢.

(٥) هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله النحوي الهمداني الحلبي، روى عن ابن الأنباري، وأبي بكر بن مجاهد، وابن دريد، ونفطويه، وهو إمام في اللغة، واختص بسيف الدولة ابن حمدان وأولاده، وهناك انتشر علمه وروايته؛ وله مع المتنبي مناظرات، وله تصانيف كثيرة منها: شرح المقصورة الدريدية، والبديع في القرآن الكريم، وغيرهما كثير، مات بحلب سنة سبعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة ٩٠، وتاريخ الإسلام ٢٦/ ٤٣٩، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٩.

(٦) قَرَأ عَاصِم وَالكسَائيّ ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾ بِالتَّنوينِ، وَقَـرَأ البَاقُونَ (عُزَير ابن اللّه) بِغَير تَنوين. انظر القراءات في: السبعة في القراءات ٣١٣، والحجة للفارسي ٤/ ١٨٣، وحجة القراءات ٣١٧.

(عُزَيرًا) مُنصَرفٌ لا مَحَالةَ؛ إمَّا لأنَّه تَصغيرُ (عِزرٍ) أو تَصغيرُ (عَازِرَ) عَلَى التَّرخيمِ، فَلا وَجه لحَذفِ تَنوينِه إلَّا مِن جِهةِ كَونِ الابنِ صِفَـةً، ثُمَّ مِنهم مَن قَالَ: إنَّ عُزَيرًا يكُونُ مَحذُوفَ الخَبَرِ، وتَقديرُه: عُزَيـرُ بنُ اللَّه مَعبُودُنَا. وَقَالَ قَائِلُونَ[١]: الإنكَارُ [لَيسَ][٢] مُنصَرِفًا إلى النُّبُـوَّةِ؛ لأنَّها صِفَـةٌ، وَالصِّفَةُ لا يَتَـوَجَّه إلَيها الإنكَارُ، ألا تَـرَى أنَّكَ إذَا [قُلتَ][٣]: (ما زَيدٌ بنُ عَمرٍو)، فَفيه (مَا) للنَّفي[٤]، [وهو][٥] إنَّمَا يَتَـوَجَّه إلَى الخَبَـرِ لا إلى الصِّفَةِ، وَالغَـرَضُ هوَ إنكَارُ النُّبُـوَّةِ عَلَيهم.

وَالمختَارُ هوَ الإخبَارُ بِالنُّبُـوَّةِ، وَأنَّ الإنكَارَ مُتوَجِّهٌ إلَيها، وَيكُونُ طَرحُ التَّنوينِ؛ لِأمرَينِ: لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، كَقَولِه تَعَالَى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وَإمَّا عَلَى أنَّـه مُشبِهٌ للصِّفَةِ في الصُّورَةِ، وَلَيسَ صِفَـةً، فَحُذِفَ، كَمَا يُحذَفُ في الصِّفَةِ.

المسألَةُ الرَّابعَةُ:

أكـثَـرُ النُّحَاةِ يُـؤثِـرُونَ الفَتحَـةَ فِـي آخِـرِ الاسمِ المندُوبِ بِكُـلِّ حَـالٍ، وَلا يُجَوِّزُونَ قَلبَها إلَّا حَيثُ يَـكُونُ لَبسٌ، وَذَلِكَ[٦] في[٧]: (وَا غُلامكيه)، وَفي: (وَا غُلامكَمُوه)، كَمَا قَـرَّرنَاه، وَحكَى ابنُ السَّرَّاجِ[٨] عَن جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَاةِ أنَّهم في: (وَا غُلامكيه)، وَفي: (وَا غُلامكَمُوه)، يُجيزُونَ فيمَا كَانَ آخِرُه ضَمَّةً أو

(١) انظر المحرر الوجيز ٣/ ٢٣، والكشاف ٢/ ٢٥٠، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣١.
(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٤) في الأصل: (لنفي).
(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٦) في الأصل: (وكذلك).
(٧) في الأصل: (وفي).
(٨) انظر: الأصول ١/ ٣٥٧ والظاهر أنَّ ما نقله هو مذهب الكوفيين.

كَسرَةً بَينَ قَلبِها وَاوًا، أو يَاءً، وَتَبقِيَتِها فتحَةً، فيقُولُونَ في نَحوِ (رَقَاشِ): (يَا رَقَاشِيَه)، وَ(يَا رَقَاشَاه)، وَفي نَحوِ: (عَبدِ الملِكِ): (وَا عَبدَ الملِكَاه)، (وَا عَبدَ المَلَكِيه)، وَالبَصرِيُّونَ[1] يَقُولُونَ: (وَا عَبدَ المِلكَاه) في كُلِّ أحوالِه، تُبقِيه عَلَى صُورَةِ أَلِفِ النُّدبَةِ مَا يَستَحِقُّه مِن بِقَاءِ الألِفِ مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلَى قَلبِها إِلَّا في مَوَاضعِ اللَّبسِ.

المسألَةُ الخَامِسَةُ:

ذَهبَ سيبَوَيه[2]، وَالأخفَشُ، وَالمبَرِّدُ، وَالمازِنِيُّ إِلَى أَنَّ نُدبَةَ مَا كَانَ مُضَافًا إِلى المنوَّنِ، فَإِنَّكَ تَحذِفُ مِنه التَّنوينَ، وَتُلحِقُ أَلِفَ النُّدبَةِ مِن غَيرِ [و١١٨] تَغييرٍ مُحَافَظَةً عَلَى صُورَتِها، فَأمَّا الكِسَائِيُّ، وَالفَرَّاءُ، وَغَيرُهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[3] فَإِنَّهم ذَهبُوا إِلى جَوَازِ الأمرَينِ؛ إِمَّا حَذفُ التَّنوينِ، وَتَبقِيَةُ أَلِفِ النُّدبَةِ عَلَى حَالِها أَلِفًا، كَمَا قَالَه البَصرِيُّونَ، وَإِمَّا تَبقِيَةُ التَّنوينِ، وَقَلبُ أَلِفِ النُّدبَةِ يَاءً؛ لانكِسَارِ مَا قَبلَها لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، فَعَلَى هذَا يَقُولُونَ: (يَا غُلامَ زَيدَاه)، وَ(يَا غُلامَ زَيدَنِيه)، وَلا يَقُولُ البَصرِيُّونَ إِلَّا (غُلامَ زَيدَاه) بِكُلِّ حَالٍ.

---

(١) أجاز الكوفيون في مثل هذا القلب مطلقًا وإن لم يكن هناك لبس، ومنع ذلك البصريون. انظر المسألة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٥، والارتشاف ٥/ ٢٢٢١، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٩٦، والمساعد ٢/ ٥٤٠-٥٤١، والأشموني ٣/ ٦٠، والهمع ٢/ ٦٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٢.

(٣) هذه مسألة خلافية بين المدرستين، المضاف إليه منوَّنًا نحو (غلام زيدٍ)، فالبصريون يحذفون التنوين هربًا من التقاء الساكنين: ويقولون: (وا غلامَ زيداه)، وأما الفراء فيجيز فيه ثلاثة أوجه: الأول: (وا غلامَ زيدنيه) ببقاء التنوين وقلب الألف ياءً. الثاني: (وا غلام زيدناه) بتحريك التنوين بالفتح، الثالث: (وا غلام زيديه) بحذف التنوين. ونُسب هذا الرأي لجمهور الكوفيين. انظر المسألة في الغرة المخفية لابن الخباز (مخطوط) لوحة (٩٧ظ)، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٧، والارتشاف ٥/ ٢٢١٨-٢٢١٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٢٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٩٢، وشرح التصريح (علمية) ٢/ ٢٤٩، والهمع ٢/ ٦٦.

وَنَـكتَـفِـي بِهذَا القَدرِ مِنَ الـتَّـنبِـيـه عَلَى المسَائِلِ الخَارِجَةِ.

[الاشتِغالُ]

[ما أُضمِرَ عَامِلُه عَلَى شَريطَةِ التَّفسيرِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « الثَّالِثُ: مَا أُضمِرَ عَامِلُه عَلَى شَريطَةِ التَّفسيرِ: وَهوَ كُلُّ اسمٍ بَعدَه فعلٌ أو مَعنَاه، مُشتَغِلٌ عَنه بِضَميرِه أو مُتعَلِّقِه، لَو سُلِّطَ عَلَيه هوَ أو مُنَاسِبُه لَنصَبَه، نَحوُ: (زَيدًا ضَرَبتُه)، وَ(زَيدًا مَرَرتُ به)، أو(زَيدًا ضَرَبتُ غُلامَه)، أو(زَيدًا حُبِستَ عَلَيه)، يُنصَبُ بِفعلٍ يُفسِّرُه مَا بَعدَه، نَحوُ: (ضَرَبتُ)، وَ(جَاوَزتُ)، وَ(أهنتُ)، وَ(لابستُ). وَيُختَارُ الرَّفعُ بِالابتِدَاءِ عِندَ عَدَمِ قَرينَةٍ خِلافَه، أو عِندَ وُجُودِ أقوَى مِنها، كَـ(أمَّا) مَع غَيرِ الطَّلَبِ، وَ(إِذَا) لِلمُفَاجَأةِ. وَيُختَارُ النَّصبُ بِالعَطفِ عَلَى جُملَةٍ فعليَّـةٍ لِلتَّـنَـاسُبِ، وَبَعدَ حَرفِ الاستِفهامِ، وَحَرفِ النَّفيِ، و(إِذَا) الشَّرطِـيَّـةِ، وَ(حَيثُ)، وَفي الأمرِ، وَالنَّهيِ، وَعِندَ خَوفِ لَبسِ المفسِّرِ بِالصِّفَةِ، مِثلُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وَيَستَوي الأمرَانِ في مِثلِ: (زَيدٌ قَامَ وَعَمرًا أكرَمتُه). وَيَجِبُ النَّصبُ بَعدَ حَرفِ الشَّرطِ وَحَرفِ التَّحضيضِ في مِثلِ: (إِن زَيدًا ضَرَبتَه ضَرَبكَ)، وَ(ألا زَيدًا ضَرَبتَه)، وَلَيسَ مِنه: (أزَيدٌ ذُهبَ بِه)، فَالرَّفعُ لازِمٌ، وكَذَلِكَ قَولُه: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢]، وَنَحوُ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ [النور: ٢]، وَالفَاءُ بِمَعنَى الشَّرطِ عِندَ المبرِّدِ، وَجُملتَانِ عِند سيبَوَيه، وَإِلَّا فَالمختَارُ النَّصبُ ». [ظ١١٨].

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام: أَرَادَ بِالثَّالِثِ أحَدَ الأبوَابِ الأربعَةِ الَّتي ذكَـرَها فِـي أوَّلِ المفعُولِ بِه مِمَّا حُذِفَ فِيـه العَامِلُ، وَالـتُـزِمَ إِضمَارُه لِوُجُودِ مُفَسِّرِه؛ لِـئَـلَّا يُجمَعَ بَينَ المفسِّرِ وَالمفَسَّرِ.

وَصُورَةُ البَابِ: (زَيدٌ ضَرَبتُـه)، فَالفعلُ مَشغُولٌ بِالضَّميرِ، وَلَو قُلتَ: (زَيدًا ضَرَبتُ) لَم يَـكُن مِنَ البَابِ في شَيءٍ، وَيكُونُ مَفعُولًا مُقَدَّمًا، فَلنَذكُر الضَّابِطَ، ثُـمَّ نَـذكُر حَالاتِـه في الإِعرَابِ، فَـهـذَانِ مَطلَبَانِ:

المطلبُ الأوَّلُ: في ذِكرِ الضَّابِطِ لِمَا يكُونُ مَنصُوبًا عَلَى شَريطَةِ التَّفسيرِ

اعلَم أنَّكَ إذَا قُلتَ: (زَيدٌ ضَرَبتُه) توَجَّه لكَ في: (زَيدٍ) مِنَ الإعرَابِ وَجهانِ:

أحَدُهمَا: الرَّفعُ عَلَى أنَّها جُملَةٌ ابتِدَائِيَّةٌ.

وَثانيهمَا: النَّصبُ عَلَى أنَّها جُملَةٌ فعلِيَّةٌ، وَالنَّاصِبُ لَه فعلٌ مُضمَرٌ يُفَسِّرُه الظَّاهرُ، قَالَ سيبَوَيه(١): النَّصبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ، وَرَدَ بِه التَّنزيلُ، كَقَولِه تعَالَى: ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾ [الإنسان: ٣١]، وَغَيرِ ذَلِكَ في الكَلامِ الفَصيحِ، وَالرَّفعُ أجوَدُ، وَإِنَّمَا كَانَ جَيِّدًا مِن جِهةِ أنَّه لا يَحتَاجُ إلى إضمَارِ شَيءٍ، بَل الجُملَةُ مُستَقِلَّةٌ مِن غَيرِ تَقدِيرٍ، وَمَا كَانَ عَلَى هذِه الصِّفَةِ فَهوَ وَارِدٌ عَلَى الأصلِ؛ فَلِهذا كَانَ جَيِّدًا.

وَقد أشَارَ الشَّيخُ في ضَبطِه إلى مَا يكُونُ فِيه النَّصبُ جَائِزًا، وَلَم يَتَعَرَّض لِوُجُوبِه وَلا لاختِيَارِه بِقَولِه: (**كُلُّ اسمٍ بَعدَه فعلٌ أو مَعنَاه مُشتَغِلٌ عَنه بِضَميرِه أو مُتعَلِّقِه لَو سُلِّطَ عَلَيه هوَ أو مُناسِبُه لنَصَبَه**)؛ وَلنُفَسِّر مَقصُودَه بِهذِه القُيُودِ:

فَقَولُه: (**كُلُّ اسمٍ**)؛ لأنَّه هوَ المقصُودُ بِالذِّكرِ مِن جِهةِ كَونِه مَفعُولًا، وَمن حَقِّ المفعُولِ أن يكُونَ اسمًا.

قَولُه: (**بَعدَه فعلٌ**) يَحتَرِزُ بِه عَن اسمٍ بَعدَه اسمٌ، أو غَيرُه، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، أو (زَيدٌ أبُوه مُنطَلِقٌ)، وَنَحوِ: (زَيدٌ فِي الدَّارِ)، فَإِنَّ هذِه الأُمُورَ كُلَّها لَيسَ مِنَ البَابِ الَّذي نُريدُه في شَيءٍ.

وَقَولُه: (**أو مَعنَاه**) وَفي بَعضِ النُّسَخِ: (**أو شَبَهه**)، وكُلُّه مُتَقَارِبٌ، والغَرَضُ بِه إدخَالُ مَا يَكُونُ [و١١٩] بَعدَ الاسمِ فِيه شَبَه الفعلِ أو مَعنَاه، كَقَولِكَ: (أزَيدٌ أنتَ مَحبُوسٌ عَلَيه)، وشَبَهه في قَولِكَ: (أنتَ مَحبُوسٌ عَلَيه)، يَعني الفعلَ وَشَبَهه؛ لأنَّه إنَّمَا عَمِلَ اسمُ المفعُولِ مِن جِهةِ كَونِه في مَعنَى الفعلِ، وَمَعنَاه حَاصِلٌ فِيه.

---

(١) سيبويه ١/ ٨٢، ١٤٨. وغيرهما.

قَولُـه: (**مُشتَغِلٌ عَنه بِضَميرِه**) يَحتَرِزُ بِه عَن مِثلِ قَولِكَ: (زَيدًا ضَرَبتُ)، فَإِنَّ مَا هذا حَالُه لَيسَ مِنَ البَابِ؛ مِن جِهةِ كَونِ الفعلِ فَارِغًا مِن غَيـرِ اشتِغَالٍ عَنِ المفعُولِ بِضَميـرٍ، بَل هوَ وَاقعٌ عَلَيـه.

قَولُـه: (**أو مُتعَلِّقِه**)؛ لِيَـدخُلَ فِيـه مَا يَـكُونُ الفعلُ فِيـه مُتعَلِّقًا بِمتعَلِّقِ الضَّميرِ، كقَولِكَ: (زَيدًا ضَرَبتُ غُلامَـه)، فَإِنَّ مَا هذا حَالُـه جَارٍ مَجرَى قَولِكَ: (زَيدًا ضَرَبتُـه)؛ لأنَّ المقصُودَ هوَ اشتِغَالُ الفعلِ بالمَفعُولِ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِضَميرِه نَفسِه مِن غَيرِ مُتعَلِّقٍ، أو بِوَاسِطَةِ ذِكرِ المتعَلِّقِ في صِحَّةِ جَوَازِ النَّصبِ وَالرَّفعِ جَميعًا، كَمَا ذَكَرنَاه فِـي: (زَيدًا ضَرَبتُـه).

قَولُـه: (**لَو سُلِّطَ عَلَيه هوَ أو مُنَاسِبُه لنَصَبَه**)، يَحتَـرِزُ بِه عَنِ الاسمِ الَّذي لا يَصِحُّ تَسليطُ الفعلِ وَلا مُنَاسِبُه عَلَيه، وَهذا نَحوُ الاسمِ الَّذي يَتوَسَّطُ بَينَه وَبَينَ الفعلِ حَرفٌ يَستَحِقُّ صَدرَ الكَلامِ، مِثلُ قَولِنَا: (زَيدٌ هل ضَرَبتَه)، فَإِنَّ (زَيدًا) اسمٌ بَعدَه فعلٌ مُشتَغِلٌ عَنه بِضَميرِه، لكِنَّـه لَيسَ وَاقعًا، بحَيثُ لَو سُلِّطَ عَلَيه لَنَصَبَ (زَيدًا)؛ لأنَّ مَا بَعدَ الاستِفهامِ لا يَعمَلُ فِـيمَـا قَبلَـه؛ مِن جِهةِ كَونِه مُستَحِقًّا للصَّدريَّـةِ في الكَلامِ، فَلَو عَمِلَ مَا بَعدَ الاستِفهامِ فِـيمَـا قَبلَـه لَبَطَلَ مَا ذَكَرنَاه مِن استحقَاقِ الصَّدريَّـةِ.

قَولُـه: (**أو مُنَاسِبُه**) لِيَـدخُلَ فِيـه مِثلُ قَولِنَا: (زَيدًا مَرَرتُ بِه)، أو نَحوُ قَولِنَا: (زَيدًا أنتَ مَحبُوسٌ عَلَيه)، فَإِنَّ (زَيدًا) اسمٌ بَعدَه فعلٌ مُشتَغِلٌ عَنه بِضَميرِه، لَـكِنَّـه لَيسَ إِذَا سُلِّطَ عَلَيه لنَصَبَه؛ لِقُصُورِه عَنِ النَّصبِ بِنَفسِه؛ لِكَونِه غَيرَ مُتَعَدٍّ بِنَفسِه؛ لكِنَّه يُفَسِّرُ مَا يُنَاسِبُه، فَيَنصِبُ (زَيدًا)، وَهوَ (جَاوَزتُ) في نَحوِ: (مَرَرتُ)، وَنَحوِ: (أنصَفتُ) في: (زَيدًا [ظ١١٩] أنتَ مَحبُوسٌ عَلَيه)، فَإِنَّ (زَيدًا) اسمٌ بَعدَه فعلٌ مُشتَغِلٌ.

قَولُه: (**يُنصَبُ بِفعلٍ يُفَسِّرُه مَا بَعدَه**) يُشيرُ بِه إِلى الخِلافِ في نَصبِ (زَيـدٍ)[1]،

---

(١) رأي الجمهور مـن البصريين أن الناصب فعل مقدر يفسره الظاهـر، ويرى الكوفيون أن الناصب للاسم الفعل الظاهر. انظر المسألة في الإنصاف ١/ ٨٢، والتبيين ٢٦٦، وائتلاف النصرة ١١٣،=

وَالَّذي عَلَيه نُحاةُ البَصرَةِ: كَالخَليلِ وَسيبَوَيه، وَالمبرِّدِ[1]، وَالمازِنـيِّ، أَنَّه مَنصُوبٌ بِفعلٍ يُفَسِّرُه الظَّاهرُ، وَزَعَمَ الكِسَائيُّ، وَالفَرَّاءُ، وَغَيرُهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أَنَّ العَامِلَ في (زَيـدٍ) إِنَّمَا هوَ الفعلُ الظَّاهرُ، وَالضَّميرُ تَابعٌ للاسمِ الظَّاهرِ عَلَى جِهةِ البَدَلِـيَّـةِ، أو عَطفِ البَـيَـانِ مِنَ الظَّاهرِ، وَهذَا تعَسُّفٌ لا طَائِـلَ وَرَاءَه؛ لأَنَّ الضَّميرَ مُتَّصِلٌ بِالفعلِ، فَلَو عَمِلَ الفعلُ في الظَّاهرِ لَزِمَ أن يكُونَ لَـه مَفعُولانِ، وَهوَ لا يَقتَضي إِلَّا وَاحِدًا، وَأَيضًا فَإِنَّ إِضمَارَ الفعلِ كَثِـيـرٌ؛ لِدَلالَةٍ تَدُلُّ عَلَيه، وَهذَا مِنه، فَيَجِبُ القَضَاءُ بِكَونِه مَعمُولًا لِفعلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُه الظَّاهرُ، وَإِنَّما استَحَالَ أن يكُونَ مَفعُولًا لِمَا بَعدَه مِن جِهةِ أَنَّ الفعلَ لا يَستَقيمُ إعمَالُه عَمَلَينِ مِن جِهةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَلِهذا فَإِنَّ الفعلَ يَنصِبُ المفعُولاتِ المتَعدِّدَةَ مِن جِهاتٍ مُختَلِفَةٍ، فَإِذَا كَانَ الاتِّحَادُ حَاصِلًا بَطَلَ التَّعَدُّدُ مِن جِهةِ أَنَّ الوَاحِدَ لا يَصدُرُ عَنه إِلَّا وَاحِدٌ؛ إِذ لَو صَدَرَ عَنه مَا هوَ أَكـثَـرُ مِن وَاحِدٍ مَعَ التَّعَدُّدِ لَتعَدَّى، وَلا حَاجِزَ، فَيَلزَمُ وُجُودُ مَا لا يَـتَـنَـاهى، وَهوَ مُحَالٌ.

ثُمَّ مَثَّلَ الشَّيخُ بِأَمثِلَةٍ أَربَعَةٍ:

المِثَالُ الأَوَّلُ: قَولُـه: (زَيدًا ضَرَبـتُـه)، وَهوَ أَقوَاها، مِن جِهةِ أَنَّ دَلالَـةَ الشَّيءِ عَلَى مِثلِه أَقوَى مِن دَلالَتِه عَلَى مُخَالِـفِـه، فَـيَـكُونُ تَقديـرُه: ضَرَبتُ زَيدًا ضَرَبـتُـه.

المثَالُ الثَّانِـي: وَهوَ دُونَـه، وَهوَ أَنَّ الفعلَ المذكُورَ دَالٌّ عَلَى مَا يُخَالِـفُـه فِـي الصُّورَةِ، لَـكِنَّـه مُوَافِقٌ لَـه في مَعنَاه مَعَ مَعمُولِه الخَاصِّ، فَيكُونُ تَقديرُه في: (زَيدًا مَرَرتُ بِه): جَاوَزتُ[2] زَيدًا مَرَرتُ بِه، مَعَ مَعمُولِه الخَاصِّ، وَتِلكَ الخُصُوصيَّـةُ هيَ

=وابن يعيش ٢/ ٣٠، وشرح الرضي ١/ ٤٣٨، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ٨٤٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٥، والنجم الثاقب ١/ ٣٧٠، وقد ذكر ناظر الجيش أنَّ للكوفيين رأيين: أحدهما رأي الكسائي وهو أن النصب بالفعل الظاهر، وثانيهما للفراء، وهو أن العامل عامل في الاسم والضمير معًا. انظر تمهيد القواعد ٤/ ١٦٧٧.

(١) قوله: (المبرد) مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل: (وجاوزت).

كَونُ الفعلِ مُشتَغِلًا عَنه بِضَميرِه، كَمَا كَانَ في نَحوِ: (زَيدًا ضَرَبتُه)، فَإِنَّهمَا يَستَويَانِ في أنَّ الفعلَ المذكُورَ مُشتَغِلٌ بِضَميرِ الأوَّلِ مِن غَيرِ وَاسِطَةٍ. [و١٢٠].

المثَالُ الثَّالِثُ: مَا أُضمِرَ عَامِلُـه عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسيرِ. وَهوَ دُونَ مَا تَقدَّمَه، وَهوَ أنَّ الفعلَ المذكُورَ دَالٌّ عَلَى مَا يُخَالِفُه مِن جِهةِ الصُّورَةِ، لكِنَّه مُوَافِقٌ لَه في مَعنَاه مَعَ مُطَابقَتِه لَـه في مَعمُولِه العَامِّ، وَعَلَى هذَا يكُونُ التَّقديـرُ في نَحوِ: (زَيدًا ضَرَبتُ غُلامَه): أهنتُ زَيدًا ضَرَبتُ غُلامَه، وَيَعني بِالمعمُولِـيَّـةِ العَامَّةِ هوَ أن يكُونَ الضَّميرُ مُتَّصِلًا بِمَعمُولِ الفعلِ لا بِنَفسِ الفعلِ، بِخِلافِ قَولِنَا: (زَيدًا مَرَرتُ بِه)، فَإِنَّمَا كَانَ عامًّا لِأمرَينِ:

أَمَّا أوَّلًا فَلِأنَّ الفعلَ لَم يَقَع عَلَى الضَّميرِ كَمَا كَانَ وَاقعًا عَلَيه في نَحوِ: (زَيدًا مَرَرتُ بِه).

وَأَمَّا ثَانيًا فَلأنَّ الضَّميرَ في: (زَيدًا مَرَرتُ بِـه) مَنصُوبٌ؛ لِكَونِه مَفعُولَـه، بِخِلافِ الهاءِ في (غُلامَه)، فَإِنَّها مَجرُورَةٌ؛ فَلِأجلِ مَا ذكَرنَاه مِنَ الوَجهينِ كَانَ عَامًّا بِهذَا الاعتِبَارِ، فَقصَّرَ عَمَّا قَبلَه.

المثَالُ الرَّابعُ: وَهوَ مُتَأَخِّرٌ فِـي القُوَّةِ عَن مَا تَقدَّمَه، وَهوَ قَولُـنَـا: (زَيدًا أنتَ مَحبُوسٌ عَلَيه)، فَالفعلُ المذكُورُ لَيسَ دَالًّا عَلَى الفعلِ المقَدَّرِ مِن جِهةِ لَفظِه، وَلا مِن جِهةِ مَعنَاه مَعَ تعَلُّقِ عُمُومِه، وَلا الحبسِ عَلَيه مَا كَانَ إِلَّا مِن أجلِ مُلابسَةٍ بَينَهمَا في ضَمَانةٍ أوَ شَركَةٍ، أو غَيرِ ذَلِكَ مِن وُجُوه الملابسَاتِ الَّتي تُوجِبُ أن يكُونَ مَحبُوسًا مِن أجلِه، فَصَارَت دَلالَـةُ الفعلِ المذكُورِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيـه فِـي القُوَّةِ وَالضَّعفِ عَلَى هذِه المرَاتِبِ الأربَعِ، وَاللَّه أعلَمُ بَالصَّوَابِ.

* * *

المطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ أحوَالِه في الإعرَابِ

اعلَم أنَّ المقصُودَ هوَ بَيَانُ مَا يَـتَـوَجَّه في الاسمِ الَّذي اشتَغَلَ عَنه الفعلُ بِالضَّميـرِ

مِن وُجُوه الإعرَابِ، وَقَد أشَارَ الشَّيخُ في الأُمِّ وَشَرحِها[١] إلى مَا يُختَارُ فيه النَّصبُ، وَإِلى مَا يُختَارُ فِيه الرَّفعُ، وَإِلى مَا يَجُوزُ فيه الأمرَانِ جَميعًا، وَإِلى مَا يَجِبُ فيه النَّصبُ، وَإِلى مَا لا يكُونُ مَعدُودًا مِنَ البَابِ، فَهذِه ضُرُوبٌ خَمسَةٌ، نَذكُرُ مَا يَتوَجَّه في كُلِّ وَاحِدٍ مِنها بِمَعُونَةِ اللَّه تعَالَى:

الضَّربُ الأوَّلُ مِنها: مَا يُختَارُ فيه النَّصبُ:

وَقَد بَدَأ الشَّيخُ مِن هذِه القَاعِدَةِ بِذِكرِ مَا يُختَارُ فِيه الرَّفعُ، وَالأحسَنُ في التَّرتِيبِ [ظ ١٢٠] تَقديمُ النَّصبِ مِن جِهةِ أَنَّ خَوضَنَا إِنَّمَا هوَ في المفَاعيلِ، وَالبَابُ إِنَّمَا هوَ مِن أجلِ كَونِه مَنصُوبًا عَلَى المفعُولِيَّةِ، فَالنَّصبُ أخَصُّ لا مَحَالَةَ بِمَا نَحنُ فيه، وَالرَّفعُ إِنَّمَا هوَ عَرَضٌ مِن طَرِيقِ الجَوَازِ، وَلَيسَ مَقصُودًا، وَإِنَّما المقصُودُ المفعُولِيَّةُ.

وَمَعذِرَةُ الشَّيخِ في تَقديمِ اختيَارِ الرَّفعِ هوَ أَنَّ الرَّفعَ أجوَدُ؛ لِمَا نَصَّ عَلَيه سِيبَوَيه[٢]، مِن حَيثُ إِنَّه غَيرُ مُفتَقِرٍ إلى إِضمَارِ شَيءٍ بِخِلافِ النَّصبِ، وَعَلَى هذا يَجُوزُ الرَّفعُ، لكِنَّ النَّصبَ مُختَارٌ في مَوَاضعَ سِتَّةٍ:

أوَّلُها: أن يكُونَ بِمَا فيه مِنَ الكَلامِ مَعطُوفًا عَلَى جُملَةٍ فعليَّةٍ، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ وَعَمرًا ضَرَبتُه)، فَلَو رَفَعتَه لكَانَ قَد عَطَفتَ جُملةً اسميَّةً عَلَى جُملَةٍ فعلِيَّةٍ، فَيكُونُ الكَلامُ غَيرَ مُنَاسِبٍ؛ لِمَا فيه مِنَ التَّنافُرِ بَينَ الجُمَلِ، وَالتَّنَاسُبُ مَقصُودٌ في كَلامِ اللَّه تعَالَى؛ وَلِهذا اغتُفِرَ صَرفُ « **سَلاسِلا** » لِتُناسِبَ « **أغلالا** »[٣]، وَ« **قَوَارِيرا** » لِتُطَابِقَ « **تَقديرا** »[٤]، وَرُجِّحَ النَّصبُ ههنَا مَعَ مَا فيه مِن مُخَالفَةِ القيَاسِ بِلُزُومِ الحَذفِ مِن جِهةِ أَنَّ الحَذفَ كَثيرٌ[٥] في

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٨١.

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤].

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ۝١٥ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦].

(٥) في الأصل: (كثيرا).

كَلامِ العرَبِ؛ لَمَّا دَلَّت عَلَيه القَرَائِنُ، بِخِلافِ المخَالفَةِ بَينَ الجُمَلِ، فَإِنَّ فِيـه تَـنَـافُـرًا في الكَلامِ يُخَالِفُ التَّـنَـاسُبَ.

وَثَانيها: بَعدَ أحرُفِ الاستِفهامِ وَحَرفِ النَّفيِ، يَعنِـي أَنَّ الرَّفعَ فيمَا هذا حَالُه جَائِزٌ، لَـكِنَّ الخيَـرَةَ للنَّصبِ في هذَينِ الحَرفَينِ مِن جِهةِ كَونِهمَا يَطلُبَانِ الأفعَالَ طَلَبَ اقتِضَاءٍ مِن جِهةِ الوَضعِ؛ فَلِهذا كَانَ المختَارُ فيه النَّصبَ، فَـتَـقُولُ: (أَزَيدًا ضَرَبتَه)، وَ(مَا زَيدًا ضَرَبتُه)، وَالتَّقديرُ فيهمَا: أَضَرَبتَ زَيدًا، وَمَا ضَرَبتُ زَيدًا، فتُوليهمَا مَا يَستَحِقَّانِ مِنَ الأفعَالِ، كَمَا أَشَرنَا إِلَيه.

وَإِنَّمَا قَـيَّـدَ اختيَارَ النَّصبِ بحَرفِ الاستِفهامِ، وَلَم يُطلِق؛ لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فلأنَّ الاستِفهامَ بَالحَرفِ إنَّمَا هوَ عَنِ الفعلِ؛ فَلِهذا كَانَ طَالِبًا للفعلِ، فَاختِـيـرَ مَعَه النَّصبُ مِن أجلِ ذَلِكَ.

وَأمَّا ثَانيًا: فَلِأنَّ الاسمَ المطلَقَ نَصبُـه لَو كَانَ الاستِفهامُ مَعَه بِالأسمَاءِ لَـكَانَ لا يَخلُو حَالُـه إِمَّا أَنَّ تُقدِّمَه قَبلَ الاسمِ أو بَعدَه، فَـتَـقُولُ فِـيـه: (زَيدًا مَن ضَرَبتَه)، وَ(مَن زَيدًا ضَرَبتَه)، وَهوَ في كِلتَا حَالتَيه لا يُختَارُ فيه النَّصبُ؛ لأنَّـه غيرُ طَالِبٍ للفعلِ؛ فَمِن أجلِ هذا قَـيَّـدَه الشَّيخُ بحَرفِ الاستِفهامِ؛ لِمَا قَـرَّرنَاه.

وَثَالِثُها: الأمرُ وَالنَّهيُ، كَقَولِكَ: (زَيدًا اضرِبه)، وَ(عَمرًا لا تُـكرِمه)، فَفي هذا [و١٢١] يَجُوزُ الرَّفعُ، لَـكِنَّ النَّصبَ يُختَارُ فيهمَا؛ لأنَّ الأمرَ وَالنَّهيَ يَطلُبَانِ الأفعَالَ وَيَختَصَّانِ بِـها؛ لِأَنَّهمَا مِنَ الأُمُورِ الإِنشَائِـيَّـةِ وَالصِّيَغِ الطَّلَبِـيَّـةِ، وَهذِه الأُمُورُ مِن مُقتَضيَاتِ الأفعَالِ؛ وَلأنَّا لَو جَوَّزنَا فيهمَا الرَّفعَ لَوَجَبَ وُقُوعُهمَا خَبرَينِ، وَهوَ بَعيدٌ؛ لأنَّ الأُمُورَ الإِنشَائِـيَّـةَ لا تَقَعُ أخبَارًا؛ لأَنَّها غَيرُ مُحتَمِلَةٍ للصِّدقِ وَالكَذِبِ، فَلَو وَقَعَا خَبَرَينِ لَم يكُن بُـدٌّ مِن مَحذُوفٍ عَلَى قِلَّتِـه وَنُدُورِه، والنَّصبُ لا يَلزَمُ إِلَّا حَذفُ الفعلِ لا غَيرُ، وَحَذفُ الفعلِ كَثِـيـرٌ؛ فَلِهذا كَانَ النَّصبُ فيهمَا هوَ المختَارَ، كَمَا قَـرَّرنَاه.

وَرَابعُها: (إِذَا) الشَّرطِـيَّـةُ، فَإِنَّـه يَجُوزُ فِـيها الرَّفـعُ، لَـكِنَّ النَّصبَ هـوَ المختَارُ،

وَمِثَالُـه قَولُكَ: (إِذَا زَيدًا تَـرَاه فَـأكرِمه)، وَ(إِذَا عَمرًا أنصَفتَـه فَـأكرِمه)، فَإِنَّمَا اختيرَ النَّصبُ في (إِذَا)؛ مِن أجلِ مُشَاكَلَتِها لِـ(إِن) في الشَّرطِـيَّـةِ؛ فَلِهذا كَانَ وِلايَتُها للفعلِ هوَ الأخلَقَ بِها.

وَخَامِسُها: (حَيثُ) كَـ(إِذَا) في اختيَارِ النَّصبِ بَعدَها؛ لأنَّها قَد تُستَعمَلُ للشَّرطِ؛ فَلِهذا تقُولُ: (حَيثُ زَيدًا تَلقَاه فَـأكرِمه)، وَإِنَّمَا قَيَّدَ إِذَا بِالشَّرطِ؛ لِأنَّها قَد تكُونُ للمفَاجَأةِ، فَتَـخرُجُ عَنِ اختيَارِ النَّصبِ إِلى اختيَارِ الرَّفعِ، كَمَا سَنُـقَـرِّرُه، وَلا بُـدَّ مِن تَقييدِ (حَيثُ) بِتَجَرُّدِها عَن (مَا)؛ لأنَّها إِذَا تَجَرَّدَت عَنها خَرَجَت عَنِ الشَّرطِـيَّـةِ.

وَسَادِسُها: عِندَ خَوفِ لَبسِ المفَسِّرِ بِالصِّفَةِ، يَعني أنَّ الرَّفعَ في مِثلِ هذا جَائِزٌ، لكِنَّ النَّصبَ يُختَارُ؛ لِمَا فيه مِنَ التَّفرِقَةِ بَينَ المفَسِّرِ وَالصِّفَةِ، فَهذِه قَرِينَةٌ مِنَ القَرَائِنِ الَّتي يُختَارُ فيها النَّصبُ، وَتَقريرُ ذَلِكَ هوَ أنَّ المقصُودَ مِن سِيَاقِ الآيَةِ هوَ بَيَانُ أنَّ اللَّه تعَالَى مُوجِدٌ لِأفعَالِ نَفسِه، خَالِقٌ لَها بِقُدرَتِه، جَارِيَةٌ عَلَى نَعتِ الأحكَامِ وَمُطَابَقَةِ المصَالِحِ، وَهذَا المعنَى يُؤَدِّيه النَّصبُ، وَتَقريرُه لِأجلِ كَونِه مُرَادًا، وَلَيسَ يكُونُ النَّصبُ إِلَّا إِذَا كَانَ قَولُه تعَالَى: « **خَلَقنَا** » مُفَسِّرًا لِفعلٍ يكُونُ نَاصِبًا لِقَولِه: ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾، فَيكُونُ تَقديرُه: إِنَّا خَلَقنَا كُلَّ شَيءٍ خَلَقنَاه بِقَدَرٍ، وَلا مَحَلَّ لِقَولِـه تَعالَى: ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ مِنَ الإعرَابِ؛ لِكَونِه وَقَعَ مُفَسِّرًا، بِخِلافِ مَا إِذَا كَانَ قَولُـه تَعَالَى: [ظ١٢١] ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] مَرفُوعًا[1]، فَإِنَّـه يَـكُونُ أعني: (كُلُّ) مَرفُوعًا عَلَى الابتِدَاءِ، ثُـمَّ يكُونُ قَولُـه: ﴿ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ فِيـه وَجهَانِ:

أحَدُهمَا: أن يكُونَ مَرفُوعًا عَلَى أنَّـه خَـبَـرٌ عَن (كُلّ)، فَـيَـكُونُ مُـفيدًا بِخَلقِ كُلِّ شَيءٍ مِن أفعَالِه، وَهوَ المقصُودُ، كَمَا ذَكَرنَا في النَّصبِ مِن غَيرِ تَـفـرِقَـةٍ بَينَهمَا.

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ صِفَـةً لِكُلِّ شَيءٍ، وَيكُونَ الخَبَـرُ قَولَـه تَعَالَى: « **بِقَدَرٍ** »،

---

(١) قراءة الرفع هي قراءة أبي السمال في مختصر ابن خالويه ١٤٩، وانظر المحتسب ٢/ ٢٩٩.

فَلا يَكُونُ مُفِيدًا للمَقصُودِ؛ لأنَّ الإخبَارَ لَم يَكُن وَاقعًا بِالخَلقِ، مِن جِهةِ كَونِه صِفَةً، وَإنَّمَا وَقَعَ الإخبَارُ بِقَولِه: « بِقَدَرٍ »، وَهوَ غَيرُ مَقصُودٍ، فَصَارَ الرَّفعُ مُحتَمِلًا للمقصُودِ، مَعَ احتِمَالِه لِغَيرِه، بِخِلافِ النَّصبِ، فَإنَّه يُفيدُ المقصُودَ بِكُلِّ حَالٍ؛ فَلأجلِ هذَا كَانَ النَّصبُ هوَ المختَارَ؛ لِكَونِه مُؤَدِّيًا للمَقصُودِ بِالنُّصُوصيَّةِ وَالظُّهورِ، وَالرَّفعُ يُؤَدِّيه عَلَى جِهةِ الاحتِمَالِ؛ لأنَّ تَقديرَ النَّصبِ: إنَّا خَلَقنَا كُلَّ شَيءٍ خَلَقنَاه، وَهوَ المقصُودُ، وَتَقديرُ الرَّفعِ عَلَى أنَّ (خَلَقنَاه) خَبَرُ إنَّا كُلُّ مَخلُوقٍ لنَا، وَهوَ المقصُودُ، وَإمَّا عَلَى أنَّه صِفَةٌ، إنَّا كُلُّ وُصِفَ بِالخَلقِ فَهوَ مَقدُورٌ لنَا، وَهوَ غَيرُ مَقصُودٍ؛ فَلِهذَا كَانَ النَّصبُ أحَقَّ؛ لِمَا قَرَّرنَاه، وَهوَ مُرَتَّبٌ عَلَى إدرَاكِ سِرِّ التَّفرِقَةِ بَينَ المفَسِّرِ وَالصِّفَةِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ[1]: « وَهوَ يُفِيدُ العُمُومَ في المخلُوقَاتِ، وَهوَ المعنَى المقصُودُ ».

واعلَم أنَّ كَلامَه هذا يَرمُزُ بِه إلى وَسَاوِسِ الجَبرِ، وَهذَيَانِ أهلِه مِن إيجَابِ القُدرَةِ، والكَلامِ في المخلُوقِ، وَأنَّ اللَّه تعَالَى هوَ الخَالِقُ لأفعَالِ العِبَادِ، وَمَا أرَاهم فيمَا زَعَمُوه إلَّا بَينَ كَاذِبٍ عَلَى نَفسِه في مَا اعتَقَدَه مِن ذَلِكَ، وَبَينَ مُعتَرِفٍ بِالحَقِّ مَعَنَا فيمَا قُلنَاه، وَبَينَ مَن قَدَحَت في نَفسِه شُبهةُ الشَّكِّ، وَقَد أورَدنَا في كُتُبِنَا العَقليَّةِ مَا يُزيلُ الوَهمَ عَن كُلِّ عَييٍّ، وَيَشرَحُ صَدرَ كُلِّ نَاظِرٍ ألمَعيٍّ[2].

فَإن أرَادَ الشَّيخُ بقَولِه: إنَّه يُفيدُ العُمُومَ في المخلُوقَاتِ، وَأنَّ أفعَالَه الصَّادِرَةَ عَن قُدرَتِه، فَهوَ مُسَلَّمٌ، وَلا غُبَارَ عَلَيه، وَهوَ الَّذي سِيقَتِ الآيَةُ مِن أجلِه، وَإن أرَادَ أفعَالَ العِبَادِ فَلا وَلا كَرَامَةَ، وَهوَ مَمنُوعٌ؛ لأنَّها [و١٢٢] وَارِدَةٌ مَورِدَ التَّمدُّحِ، وَلا مَدحَ في إضَافَةِ كُلِّ قَبيحٍ إلى ذَاتِه، وَهوَ مُنَزَّهٌ عَنها لِقِيَامِ بُرهانِ الحِكمَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَالحَمدُ لِلَّه.

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٧٠.

(٢) انظر رأي العلوي في مصباح الراغب ٢٠٤.

الضَّربُ الثَّاني: مَا يُختَارُ مَعَه الرَّفعُ بِالابتِدَاءِ في مَوَاضعَ ثَلاثَةٍ:

أوَّلُها: أنَّـه يُختَارُ الرَّفعُ في الاسمِ الَّذي بَعدَه فعلٌ مُشتَغِلٌ عَنه بِضَميرِه عِندَ عَدَمِ قرَائِنِ النَّصبِ المختَارِ في الاستِفهامِ، وَالأمرِ، وَالنَّهيِ، أو فِـي اللَّازِمِ، فِـي مَـثَـلِ الشَّرطِ وَنَحوِه، مِمَّا يَلزَمُ الفعلَ أو في مَا يَستَوي فِيـه الأمرَانِ، كَمَا سَنُقرِّرُه، فعَدَمُ هذِه الأمُورِ الثَّلاثَةِ مُوجِبٌ لاختيَارِ الرَّفعِ، في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ ضَرَبتُـه)؛ لِأنَّ مَا هذا حَالُـه لا إضمَارَ فيه، وَهوَ مَرفُوعٌ عَلَى الجُملَـةِ الابـتِـدَائِيَّـةِ، وَإِذَا نَصبتَـه فَلا بُـدَّ فِيـه مِن تَقديرٍ وَحَذفٍ، فَلا جَـرَمَ اختِيـرَ رَفعُه فِيمَا ذكَرنَا.

فَهذَا هوَ مُـرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: « **وَيُختَارُ الرَّفعُ عِندَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلافَـه** » يُشيرُ بِـه إلى مَا قُلنَاه.

وَثَانيها: عِندَ وُجُودِ مَا هوَ أقوَى مِنها، يَعني أنَّ الرَّفعَ قَد يكُونُ مُختَارًا، وَإِن كَانَت قَرِينَةُ النَّصبِ مَوجُودَةً إِذَا وُجِدَ مَا هوَ أقوَى مِنها مِن قَرَائِنِ الرَّفعِ، وَذَلِكَ (أمَّا)، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ وَأمَّا عَمرٌو فَقَد أكـرَمتُـه)، فَإِنَّ قَولكَ: (قَامَ زَيدٌ) جُملَـةٌ فعلِـيَّـةٌ، وَهيَ مِنَ القَرَائِنِ الَّتي يُختَارُ مَعَها النَّصبُ، كَمَا أسلَفنَا تَقريـرَه، خَلا أنَّها وُجِدَت (أمَّا)، وَهيَ مِنَ الأحرُفِ الَّتِـي يَـقَـعُ بَعدَها المبتَـدَأُ كَثِيـرًا؛ فَلِأجلِ هذا تَـرَجَّحَ الرَّفعُ فِـيهـا؛ لِمَا تَقتَضِيـه (أمَّا) مِن وِلايَـةِ المبتَدَآتِ.

قَولُه: (**مَعَ غَيرِ الطَّلَبِ**) تَقييدٌ في اقتِضَاءِ (إمَّا) للرَّفعِ اختيَارًا؛ لِـيُـعلَمَ أنَّها إِذَا كَانَت مَعَ الأُمُورِ الطَّلَبيَّـةِ، وَالمعَانِـي الإنشَائِـيَّـةِ الَّتي هيَ أحَدُ قَـرَائِـنِ النَّصبِ، فَإِنَّ نَصبَ الاسمِ المذكُورِ هوَ المختَارُ؛ لأنَّـه عَلَى تَقديرِ الرَّفعِ يَلزَمُ أن يَـكُونَ الطَّلَبُ خَبَـرًا، وَعَلَى تَقديرِ النَّصبِ لا يَلزَمُ إلَّا حَذفُ الفعلِ النَّاصِبِ، وَتَقديرُ [ظ١٢٢] الفعلِ بَعدَ (أمَّا)، وَهوَ خِلافُ مَا يَتوَجَّه لَها، وكِلاهمَا أكثَـرُ مِن وُقوعِ الطَّلَبِ خَبرًا للمُبتَدَأِ؛ فَلِهذا كَانَ النَّصبُ مَعَ الطَّلَبِ هوَ المختَارَ.

وَهـذَا هـوَ مُـرَادُ الشَّيـخِ بِـقَـولِـه فِـي شَرحِـه(١): « وَيُـرَجَّـحُ الطَّـلَـبُ في اقتِضَاءِ النَّصبِ عَلَى الأصلِ، وَهوَ رَفعُه عَلَى الابتِدَاءِ، وَعَلَى قَرينَـةِ الرَّفعِ الَّتـي هيَ (أمَّا)؛ لأنَّـه إِذَا رُفعَ كَانَ الطَّلَبُ خَبـرًا لَها، وَالطَّلَبُ لا يَصلَحُ أن يكُونَ خَبـرًا لِمنَاقَضَتِـه لَـه مِن جِهةِ أنَّ مِن حَقِّ الخَبَرِ احتِمَالَـه للصِّدقِ وَالكَذِبِ، وَالطَّلَبُ أمرٌ إِنشَائِـيٌّ لا يَحتَمِلُ صِدقًا وَلا كَذِبًا؛ فَلِهذَا نَاقَضَه، وَلا يَـكُونُ خَبـرًا إِلَّا بِتَأويلٍ بَعيدٍ ».

يَعنِـي أنَّـكَ إِذَا قُلتَ: (أمَّا زَيدٌ فَـأكرِمه)، فَهوَ مُؤَوَّلٌ بِقَولِكَ: (أمَّا زَيدٌ وَأنتَ مَأمُورٌ بِـإِكرَامِه)، بِخِـلافِ النَّصبِ فَـإِنَّـه لا بُعدَ فِيـه إِلَّا وُقُوعَـه عَلَى خِـلافِ الأكـثَـرِ في ولايـةِ المبتَدَأ لَها، وَهذَا مُغتَـفَـرٌ.

قَالَ أبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ كَلامًا مَعنَاه(٢): أنَّـه كَانَ يَظُنُّ أنَّـه لا يَقعُ الأمرُ خَبرًا للمُبتَدَأ الـبَـتَّـةَ؛ لِمَا بَينَهمَا مِنَ المنَاقَضَةِ حَتَّى وَجَدتُ ذَلِكَ في كَلامِهم، فَوَجبَ تَأويلُـه بِتَقديـرِ مَقُولٍ(٣) [فيه](٤)، كَمَا مَثَّلنَاه، وَإِذَا كَانَ الأمرُ كَذَلِكَ فَالنَّصبُ أولَى، وَإِن وُجِدَت قَـرَائِـنُ الرَّفـعِ.

وَثَالِثُها: (إِذَا) الَّتي للمُفَاجَأةِ؛ لأنَّا قَد ذَكَرنَا أنَّها مِن مُقتَضَيَاتِ النَّصبِ إِذَا كَانَت للشَّرطِ؛ لأنَّها إِذَا وَقَعَت للمُفَاجَأةِ كَانَت وِلايَـتُـهـا للجُملَةِ الابـتِـدَائِـيَّـةِ هوَ الأكثَـرَ؛ فَلِهذَا كَانَ الرَّفعُ أحَقَّ فِـيها؛ إِبقَاءً عَلَى مَا يَـقتَضيـه مِن ذَلِكَ.

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٦٤ بتصرف.

(٢) نص الفارسي في شرح المقدمة الكافية ٤٦٤. ولم أجده في كتبه، والظاهر أنه له فالكلام بمعناه موجود في المقتصد ٢/ ٦١٢.

(٣) في الأصل: (مفعول) وكذا في شرح المقدمة الكافية ٤٦٤.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من شرح المقدمة الكافية ٤٦٤.

الضَّربُ الثَّالِثُ: في بَيَانِ مَا يَستَوي فيه الأمرَانِ: (الرَّفعُ وَالنَّصبُ) في مِثلِ قَولِك: (زَيدٌ قَامَ وَعَمرًا أكرَمتُه):

وَإِنَّمَا وَجبَ الاستِوَاءُ مِن جِهةِ أنَّ الجُملَـةَ الأُولَى ذَاتُ وَجهينِ: اسميَّـةٌ ابتِدَائِـيَّـةٌ بِالإِضَافَـةِ إِلى كَونِها كُبرَى. وَفعلِيَّـةٌ بِالإِضَافَـةِ إِلى كَونِها صُغـرَى، فَلا جَـرَمَ استَـوَى الأمرَانِ فِـيهـا، فَإِن رَجَحَت قَرِينَـةُ الرَّفعِ بِالإِضَافَـةِ إِلى الأصلِ الَّذي لا يَفتَقِـرُ إِلَى تَقديـرِ مَحذُوفٍ، كَمَا مَـثَّلنَـاه مِن قَبلُ، [و١٢٣] رَجَحَت أيضًا قَرِينَـةُ النَّصبِ بِالإِضَافَـةِ إِلى القُربِ مِنَ الجُملَةِ الفِعلِـيَّـةِ وَعَطفِها عَلَيها، وَلا بُـدَّ مِن تَقديـرِ ضَميرٍ مَعَ النَّصبِ؛ لأنَّـه يَـكُونُ مَعطُوفًا عَلَى الجُملَةِ الصُّغرَى، وَهيَ خَـبَـرٌ، فَلا يَـكُونُ الاجتِـرَاءُ إِلَّا مَعَ تَقديـرِ الضَّميرِ، كَمَا كَانَ فِـي الجُملَةِ المعطُوفِ عَلَيها، وَإِلَّا كَانَ أجنَبِـيًّـا عَنه؛ فَلِهذا يَقُولُونَ: (زَيدٌ قَامَ وَعَمرًا أكـرَمـتُـه مَعَه)، أو (في دَارِه)، أو (لأجلِه)، فَيَتَلاءَم المعطُوفُ وَالمعطُوفُ عَلَيه في كَونِهمَا خَبرَينِ، وَيَتَطَابَقَانِ عَلَى الـتِـزَامِ الضَّميـرِ فِـيهِمَا.

لا يُقَالُ: فَهلَّا كَانَ النَّصبُ رَاجِحًا ههنَا عَلَى الرَّفعِ مِن جِهةِ أنَّ المنصُوبَاتِ أوسَعُ حظوًا مِنَ المرفُوعَاتِ، فَيكُونُ مِن بَابِ مَا يَـتَـرَجَّحُ فِـيـه النَّصبُ عَلَى الرَّفعِ، وَيَخرُجُ عَنِ الاستِـوَاءِ، كَمَا زَعَمُوه؛

لأنَّـا نَقُولُ: هـذَا فَاسِدٌ، فَـإِنَّ مَا ذَكَـرَه مِنَ التَّرجيحِ خَارِجٌ عَنِ المقصُودِ، فَـإِنَّ الكَثـرَةَ وَالقِلَّـةَ لا تَعويلَ عَلَيها ههنَا، وَإِنَّمَا الغَـرَضُ هـوَ إِبَانَـةُ التَّرجيحِ بِمَا يكُونُ فِـيـه قُـوَّةٌ بِجَانِبِ النَّصبِ وَالرَّفعِ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنهمَا فِـي هذِه الصُّورَةِ قَد اختَصَّ بِنَوعِ تَرجيحٍ؛ فَلِهذا كَانا عَلَى جِهـةِ الاستِـوَاءِ فِـي ذَلِكَ.

الضَّربُ الرَّابِعُ: في بَيَانِ مَا يَجِبُ فيه النَّصبُ:

اعلَم أنَّ النَّصبَ إِنَّمَا يَـكُونُ وَاجِبًا عِندَ الأحـرُفِ اللَّازِمَـةِ للفعلِ كَحُرُوفِ الشَّرطِ

وَحُـرُوفِ التَّحضيضِ فِـي نَحـوِ قَولِكَ: (إِن زَيدًا ضَرَبتَه ضَربكَ)، وَ(أَلا زَيـدًا تَضرِبُـه).

وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصبُ فيمَا ذكَرنَاه؛ لأنَّ هذِه الأحرُفَ تَقتَضِي الفعلَ وَتَسُدُّ عَنه، فَلا يَليها سِوَاه.

وَيكُونُ الرَّفعُ وَاجِبًا أيضًا في نَحوِ قَولِكَ: (إِن زَيدٌ قَامَ)، وَ(هلَّا زَيدٌ جاءَ)، وَلَم يَورِده الشَّيخُ؛ لأنَّـه وَإِن كَانَ عَلَى إِضمَارِ الفعلِ خَلا أَنَّـه ليسَ مَعدُودًا مِن هذا البَابِ؛ لِكَونِه مُوَجَّهًا عَلَى جِهةِ الفَاعِلِيَّةِ، وَالبَابُ إِنَّمَا عُقِدَ لَمَّا كَانَ الفعلُ مُشتَغِلًا [ظ١٢٣] عَنه بِضَميرِه المفعُولِ؛ ليكُونَ مُفَسِّرًا لِفعلٍ يَعمَلُ النَّصبَ؛ وَلِهذا لَم يَجُز: (إِن زَيدًا مَضرُوبٌ)، لَمَّا كَانَ اسمًا، وَالاسمُ لا يُفَسِّرُ الفعلَ، وَلا يَدُلُّ عَلَيه.

الضَّربُ الخَامِسُ: في بَيَانِ مَا يَتَعذَّرُ عَلَيه مِنَ البَابِ:

وَقَد أَورَدَ الشَّيخُ مِن ذَلِكَ صُوَرًا ثَلاثًا:

الصُّورَةُ الأُولَى: قَولُه تَعالَى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُوا۟﴾ [النور: ٢]، اعلَم أَنَّ ظَاهـرَ الآيَـةِ تَقضي بِكَونِه مِنَ البَابِ؛ لاندِرَاجِه تَحتَ مَا ذكَرنَاه مِن ضَابِطِه، مِن جِهةِ أَنَّـه اسمٌ بَعدَه فعلٌ مُسَلَّطٌ عَلَى مَا يَـتَـعَـلَّـقُ بِضَميرِه، بِحَيثُ لَو سُلِّطَ عَلَيـه لَـنَصَبَـه، وَلَـكِنَّ القُـرَّاءَ لَمَّا اتَّـفقُوا عَلَى رَفعِه[1] دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ المقصُودَ غَـيـرُ ظَاهـرٍ مِمَّا يكُونُ مُوجِـبًا للرَّفعِ دُونَ النَّصبِ، ثُمَّ وَجَّهوا الرَّفعَـةَ تَوجيهاتٍ ثَلاثَـةً:

- **التَّوجيه الأَوَّلُ مِنها:** مَا قَالَـه سيبَوَيـه[2]، وَهوَ أَنَّ التَّقديـرَ: مِمَّا يُتلَى عَلَيكُم حُكمُ الزَّانِـيَـةِ وَالزَّانِـي، فَهيَ إِذَن جُملَـةٌ ابتِدَائِـيَّـةٌ مُشتَغلَةٌ بِنَفسِها، مَع قَطعِ النَّظَرِ

(١) اتفق القراء السبعة على الرفع لكنه قد ورد في الآية قراءة شاذة بنصب (الزانية والزاني) وهي مروية عن عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد، وروي أيضًا: (والزانِ) بغير ياء. انظر مختصر ابن خالويه ١٠٢، وتفسير البحر المحيط ٦/ ٣٩٣.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٤٢ - ١٤٣.

عَـنِ الفعلِ الَّذي بَعدَها، ثُـمَّ ذُكِـرَ الفعلُ بَعدَها جُملةً حَاصِلةً عَلَى جِهةِ الاستِقلالِ؛ بَـيَـانًـا للحُكمِ الَّذي ذُكِـرَت مِن أجلِه، وَمَتَى كَانَ الأمرُ كَمَا قُلنَاه لَم يكُن قَولُه: ﴿ فَٱجْلِدُواْ ﴾ مُسَلَّطًا عَلَى ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾؛ لِكَونِه مُبتَدأً قَد أُخبرَ عَنه بِغَيرِه مِن جُملَةٍ أُخرَى، كَقَولِكَ: (زَيدٌ مَضرُوبٌ فَأكرِمه)، فَإنَّه لا يَستَقيمُ في قَولِنَا: (فَأكرِمـه) أن يكُونَ مُسَلَّطًا عَلَى (زَيدٌ) عَامِلًا فِيـه النَّصبَ لانقِطَاعِ أحَدِ الجُملتَينِ عَـنِ الأُخـرَى، فَلا تَعلُّقَ للأُولَى بِالثَّانِـيَـةِ بحَالٍ.

- **التَّوجيه الثَّانِي**: مَحكيٌّ عَنِ المبَـرِّدِ[1]، وَتَقديرُه هوَ أنَّ الألِفَ وَاللَّامَ فيهمَا بِمَعنَى (الَّذي) وَ(الَّتي)، وَالفَاءُ إنَّمَا جيءَ بِـهـا مِن أجلِ الدَّلالَةِ عَلَى المسَبَّبِيَّـةِ، كَمَا في قَولِكَ: (الَّذي يَأتِيـنِي فَلَـه دِرهمٌ)، وَعَلَى هذا لا يَكُونُ مِنَ البَابِ؛ لِأنَّـه لا يَصلُحُ أن يَعمَلَ مَا بَعدَ الفَاءِ الجَزَائِيَّـةِ في مَا قَبلَها؛ فَلِأجلِ هذَا تَـعَـيَّنَ الرَّفعُ، فَهكَذَا فِيمَا أشبَـه الشَّرطَ وَالجَزَاءَ، وَهوَ الموصُولُ بِصِلَتِـه، كَمَا مَرَّ بَـيَـانُـه.

لا يُقَالُ: إنَّ بَينَ هذِه الفَاءِ وَفَاءِ الجَزَاءِ [و١٢٤] تَفرِقةً ظَاهِرَةً مِن جِهةِ أنَّ فَاءَ الجَزَاءِ إنَّمَا امتَنعَ عَمَلُ مَا بَعدَها فيمَا قَبلَها إجراءً لِجُملَتِها مُجرَى جُملَةِ أُختِها الَّتي هيَ (إن) الشَّرطِيَّـةُ؛ لأنَّ مَا بَعدَ (إن) الشَّرطِيَّـةِ لا يَعمَلُ فيمَا قَبلَها، فَهكَذا مَا بَعدَ الفَاءِ لا يَعمَلُ في مَا قَبلَها؛ لِتَوَاخِيهما في الشَّرطِيَّـةِ، بِخَلافِ هذه الفَاءِ فَإنَّها مُخَالِفَةٌ لَها، فَلا يَلزَمُ مِن امتِنَـاعِ عَمَلِ مَا بَعدَ الفَاءِ الجَزَائِـيَّـةِ فِـيمَا قَبلَها امتِنَاعُ عَمَلِ مَا بَعدَ هذِه الفَاءِ فِـيمَـا قَبلَها، فَـافتَرَقَا؛

لأنَّا نَقُولُ: هذَا فَاسِدٌ، فَإنَّ مَعنَى السَّبَبِيَّـةِ وَالمسَبَّبِيَّـةِ إنَّمَا يَكُونُ مُستَقِرًّا إذَا كَانَ المنصُوبُ مُبتَدأً أو في حُكمِه بِدُخُولِ (إن) عَلَيه، عَلَى رَأيِ الأخفَشِ، وَعَلَى إحدَى[2] الرِّوَايتَينِ عَن سيبَوَيه؛ لأنَّ (إن) لَم تُغيِّر مَعنَى المبتدَأِ وَالخَبرِ بِدُخُولِها،

(١) انظر: الكامل في اللغة والأدب ٢/ ١٩٦-١٩٧، وهو للأخفش في الدر المصون ٨/ ٣٧٩.
(٢) في الأصل: (أحد).

وَهذا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه[1]: (عَلَى قَولٍ)، يُشيرُ إِلَى مَا قُلنَاه، وَعَلَى هذا تكُونُ الجُملةُ الابتِدَائيَّةُ مُتَضَمِّنَةً مَعنَى الشَّرطِ، فَأَمَّا إِذَا نُصِبَ بِفعلٍ مُقدَّرٍ فَإِنَّه يَخرُجُ عَن ذَلِكَ، فَيفُوتُ المعنَى المقصُودُ، فَلَزِمَ خُرُوجُه مِن هذا البَابِ عِندَ هذا التَّقريرِ مِن جِهَةِ أَنَّ تَقديرَ النَّصبِ بالفعلِ مُخرِجٌ لِمَعنى السَّببيَّةِ، فحَصَلَ مِن هذا أَنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا يَتوَجَّه عَلَى الرَّفعُ، فَأَمَّا النَّصبُ فَلا وَجه لَه أَصلًا.

- **التَّوجيه الثَّالِثُ**: وَهوَ الأقربُ، وَتَقريرُه أن يُقَالَ: إِنَّ الفَاءَ في قَولِه: ﴿ فَٱجۡلِدُواْ ﴾ جَوَابٌ لِشَرطٍ مُقدَّرٍ، وَتَقديرُه: وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي إِن زَنَيَا فَاجلِدُوهمَا[2]، وَالجُملَةُ الشَّرطِيَّةُ في مَوضعِ رَفعٍ عَلَى الخَبَرِيَّةِ، فَمَا هذا حَالُه مِنَ التَّأويلِ لَيسَ فيه إِلَّا حَذفُ الشَّرطِ؛ لِدَلالَةِ الجَوَابِ عَلَيه بِالفَاءِ بَعدَه، وَدَلالَةِ مَا قَبلَه عَلَيه؛ فَلِهذَا كَانَ أرجَحَ.

وَفيمَا قَالَه سيبَوَيه تَجُوُّزٌ مِن أوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَحَذفُ المبتَدَأ، وَهوَ قَولُه: (حُكمُ).

وَأَمَّا ثَانيًا فَحَذفُ الخَبَرِ، وَهوَ قَولُه: (وَفيمَا يُتلَى عَلَيكُم).

وَأَمَّا ثَالِثًا فَإِخرَاجُ الفَاءِ عَن أن تَكُونَ جَوَابًا، وَهوَ الظَّاهرُ مِن حَالِها.

وَفيمَا قَالَه المبرِّدُ تَجُوُّزٌ مِن جِهَةِ جَعلِ الأمرِ خَبرًا، وَهوَ خِلافُ الاختِيَارِ.

قَولُه: (**وَإِلَّا فَالمختَارُ النَّصبُ**) يَعني: لَو لَم يقَعِ الاتِّفَاقُ مِنَ القُرَّاءِ عَلَى رَفعِه، مِن جِهَةِ السَّبعَةِ عَلَى مَا ذكَرنَاه مِن هذِه التَّأويلاتِ الثَّلاثَةِ فَالمختَارُ نَصبُه، كَمَا رُوِيَ في القِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ؛ لِكَونِه مِن بَابِ مَا أُضمِرَ عَامِلُه عَلَى شَرِيطَةِ [ظ١٢٤] التَّفسيرِ مَعَ وُجُودِ قَرِينَةِ النَّصبِ، وَهوَ الأمرُ، كَمَا مَرَّ تَقريرُه.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: قَولُه: ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢]، وَلَيسَ مِنَ

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٤٧٥.

(٢) هذا توجيه الإمام يحيى بن حمزة العلوي، ونسبه النجراني وصاحب النجم الثاقب للعلوي. انظر الأسرار الشافية (مخطوط) ٢٩، والنجم الثاقب ١/ ٣٨٧.

البَابِ في شَيءٍ، مِن جِهةِ أنَّ المقصُودَ مِنَ الآيَـةِ هوَ أنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِن جِهتِهم مِنَ الأفعَالِ فَهوَ مَسطُورٌ فِـي الزُّبُـرِ حَتَّى يُجَازَوا عَليـه، بِدَليلِ قَولِه: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾ [القمر: ٥٣]؛ فَالآيَـةُ مَسُوقَـةٌ للمَدحِ بِالإحصَاءِ لِمَا فَعَلُوه، وَلَن يكُونَ الأمرُ كَمَا قُلنَاه إلَّا بِأن يَـكُونَ (فعَلُوه) جُملةً في مَوضعِ الصِّفَةِ لِـ(شَيءٍ)، وَالجَارُّ وَالمجرُورُ في مَوضعِ الخَـبَـرِ لِـ(كُلٌّ)، وَلا يَـتِـمُّ المقصُودُ إلَّا بِأن يَـكُونَ مَرفُوعًا عَلَى مَا ذكَرنَاه؛ فَلِهذَا بَطَلَ جَعلُـه مِنَ البَابِ.

وَيُؤيِّـدُ مَا قُلنَاه هوَ أنَّ الجَارَّ وَالمجرُورَ لَو لَم يَـكُن خَـبَـرًا، وَزَعَمُوا أنَّ الفعلَ مُسَلَّطٌ عَليـه، فَيكُونُ تَقديرُه: فَعَلُوا كُلَّ شَيءٍ فَعَلُوه فِـي الزُّبُـرِ لكَانَ بَاطِلًا؛ لأنَّ الجَارَّ وَالمجرُورَ لا يَخلُو حَالُهمَا مِن وَجهينِ:

إمَّا أن يكُونَا صِفَةً لِـ(شَيءٍ)، وَهوَ فَاسِدٌ، فَإنَّهم مَا فَعَلُوا كُلَّ شَيءٍ مَسطُورٍ في الزُّبُرِ مِن الأوَامرِ وَالنَّوَاهي، بَل أعرَضُوا عَنها.

وَإمَّا أن يكُون مُتعَلِّقًا بِـ(فعَلُوه)، وَهوَ بَاطِلٌ أيضًا؛ لأنَّهم لَم يَفعَلُوا شَيئًا في الزُّبُـرِ، فَإذَا بَطَلَ تعَلُّـقُـه بِهذَينِ الوَجهينِ لَم يَبقَ إلَّا أن يكُونَ الجَارُّ وَالمجـرُورُ فِـي مَوضعِ الخَـبَـرِ، وَفِـيـه وُجُوبُ الرَّفعِ، وَخُرُوجُه مِن بَابِ الاشتِغَالِ.

الصُّورَةُ الثَّالِـثَـةُ: قَـولُـنَـا: (أزيدٌ ذُهبَ بِـه)، وَمَا هذا حَالُـه فَلا يَـكُونُ مَعدُودًا مِنَ البَابِ؛ لأنَّ الرَّفعَ فِـيـه لازِمٌ؛ إمَّا مِن جِهةِ كَونِـه فَاعِلًا لِفعلٍ مَحذُوفٍ يُـفَسِّـرُه هذا الظَّاهـرُ، وَإمَّا مِن جِهـةِ كَونِـه مُبتَـدَأً وَمَا بَعدَه خَـبَـرُه.

وَلا يَجُوزُ فِـيـه شَيءٌ غَيرُ هذَينِ الوَجهينِ؛ لامتِنَاعِ تَقديرِ عَامِلٍ سِوَاهمَا؛ لِأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فَلأنَّ مِن شَرطِ الفعلِ أن يكُونَ مُشتَغِلًا عَنِ العَمَلِ فيمَا قَبلَه بِضَميرِه، وَهذا لَيسَ كَذَلِكَ، فَإنَّـه لَو لَم يُستَعمَل لَم يَـكُن عَامِـلًا فِـيـه شَيئًا؛ لأنَّـه يَقتَضي مَرفُوعًا، وَالفعلُ لا يَعمَلُ رَفعًا فِـيمَـا قَبلَـه.

وَأمَّا ثَانيًا فَـلِأنَّ مِن شَرطِـه أن يكُونَ لَو [و١٢٥] سُلِّطَ عَليـه لَنَصَبَه، فَلَو سُلِّمَ أنَّ

(ذُهبَ) يَعمَلُ فِيما قَبلَه لَم يَكُن مِنه أيضًا؛ لأنَّ عَمَلَه إنَّمَا هوَ رَفعٌ، فَبَطَلَ كَونُ هذِه الصُّورَةِ مِنَ البَابِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِمَا نَحنُ فيه

وَجُملَتُها ثَلاثٌ:

المسألَةُ الأُولَى:

إِذَا قُلتَ: (أزَيدًا ضَرَبتَه)، فَالمختَارُ هوَ النَّصبُ كَمَا مَرَّ تَقريرُه؛ لِأجلِ وِلايَةِ الاسمِ بحَرفِ الاستِفهامِ، فَإن فَصَلتَ بَينَ الهمزَةِ وَالاسمِ بِمُضمَرٍ مُنفَصِلٍ، فَقُلتَ: (أأنتَ زَيدًا ضَرَبتَه) فَفيها وَجهانِ:

أَحَدُهمَا: أنَّ الاختيَارَ رَفعُ (زَيدٍ)، وَهذا هوَ رَأيُ سيبَوَيه[1]؛ لأنَّ الاستِفهامَ ضَعُفَ طَلبُه للفعلِ لِأجلِ تَغيُّرِه؛ فَلِهذَا اعتُبِرَ الرَّفعُ.

وَثَانيهمَا: أنَّ الاختِيَارَ هوَ النَّصبُ، وَهذا هوَ رَأيُ أبِي الحَسَنِ سَعيدٍ الأخفَشِ[2]؛ لأنَّ الضَّميرَ عِندَه لِتَأكِيدِ ضَميرٍ مُتَّصِلٍ بِفعلٍ، وَتَقديرُه: أضَرَبتَ أنتَ زَيدًا ضَرَبتَه، فَالهمزَةُ عَلَى وِلايَتِها للفعلِ؛ فَلِهذَا اختِيرَ النَّصبُ، فَالضَّميرُ عَلَى رَأيِ سيبَوَيه مُبتَدَأٌ، وَعَلَى رَأيِ الأخفَشِ تَأكِيدٌ لِمُضمَرٍ مُتَّصِلٍ، كَمَا أوضَحنَاه.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ أن تَضرِبَه خَيرٌ مِن تَركِه)، وَ(زَيدٌ أنتَ الضَّارِبُه)، فَمَا هذا حَالُه لا يَجُوزُ في: (زَيدٌ) إِلَّا الرَّفعُ، وَلا يَجُوزُ نَصبُه بحَالٍ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ، وَ(أن)

---

(١) الكتاب ١/ ١٠٤- ١٠٥، وانظر شرح الرضي ١/ ٤٥٩، والتذييل ٦/ ٣٤٠، والمساعد ١/ ٤٢٠.

(٢) انظر شرح السيرافي ١/ ٤٣٤، وشرح الرضي ١/ ٤٥٩، والتذييل ٦/ ٣٤٠، والمساعد ١/ ٤٢٠.

المصدَريَّـةَ لا يَـتَـقَـدَّمُ عَلَيهما مَا كَانَ مِن صِلَتِهما، فَلا يَـكُونَانِ مِنَ البَابِ، مِن جِهةِ أنَّ العَامِلَ لَيسَ بحَيثُ لَو سُلِّطَ عَلَى المفعُولِ لنَصَبه؛ لِمَا ذكَرناه مِن استحَالَةِ تَـقَـدُّمِ مَعمُولِ الصِّلَةِ عَلَيها؛ وَلِهذا فَإنَّ اسمَ الفَاعِلِ لَو تَجَرَّدَ عَنِ اللَّامِ لَجَازَ نَصبُـه في مِثلِ قَولِكَ: (أزَيدًا أنتَ ضَارِبُـه)؛ إذ لا مَانعَ مِن تَقدُّمِه عَلَيه.

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

إذَا قُلتَ: (أعَبدُ اللَّه أخُوه يَضرِبُـه)، فَسيبوَيـه[1] يَختَارُ الرَّفعَ لِبُعدِ الهمزَةِ عَنِ الأخِ، وَيُجيزُ النَّصبَ فيه أيضًا، وَأمَّا الأخفَشُ[2] فيَختَارُ فِـيـه النَّصبَ مِن أجلِ الاستِفهامِ؛ لِأنَّـه يَنسَحِبُ حُكمُه عَلَيـه.

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٠٥.

(٢) انظر رأيه في شرح السيرافي ١/ ٤٣٤.

[التَّحذيرُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **الرَّابِعُ: التَّحذيرُ، وَهوَ ضَميرٌ مُنفَصِلٌ، مَعمُولٌ بِتَقديرِ: (اتَّقِ)، تَحذيرًا مِمَّا بَعدَه، أو ذُكِرَ المحذَّرُ مِنه مُكَرَّرًا، مِثلُ: (إيَّاكَ وَالأسَدَ)، وَ(إيَّاكَ وَأن تَحذِفَ)، وَ(الطَّريقَ الطَّريقَ)، [ظ١٢٥]، وَلا تقُولُ: (إيَّاكَ مِنَ الأسَدِ)، وَ(مِن أن تَحذِفَ)، وَ(إيَّاكَ أن تَحذِفَ)، بِتَقديرِ (مِن)، وَلا تقُولُ: (إيَّاكَ الأسَدَ) لامتِنَاعِ تَقديرِ (مِن)** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام: هذا هوَ البَابُ الرَّابعُ مِنَ الأبوَابِ الأربعَةِ الَّتي يَجِبُ فيها التِزَامُ إضمَارِ العَامِلِ. وَ(التَّحذيرُ): (تَفعيلٌ) مِن قَولِهِم: (حَذَّرتُه مِن كَذَا)، إذَا خَوَّفتَه مِنه؛ لِيَحتَرِزَ مِنه، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٤].

فَلنَذكُر مَعنَاه، ثُمَّ نُردِفه بِكَيفِيَّةِ العَمَلِ فيه، فَهذَانِ تَقريرَانِ:

التَّقريرُ الأوَّلُ: في بَيَانِ مَعنَاه

وَهوَ فِي اصطِلاحِ النُّحَاةِ مَقُولٌ عَلَى بَعضِ الضَّمَائِرِ، وَهوَ ضَميرٌ مُنفَصِلٌ، مَنصُوبٌ، مَعمُولٌ بِتَقديرِ: (اتَّقِ) تَحذيرًا مِمَّا بَعدَه، أو ذِكرَ المحذُورِ مِنه مُكَرَّرًا.

فَهذِه قُيُودٌ لا بُدَّ مِن ذِكرِها؛ لِيَتَّضِحَ مَعنَى التَّحذيرِ:

فَقَولُنا: (**ضَمير**) نَحترِزُ بِه عَنِ الظَّاهِرِ في مِثلِ قَولِكَ: (مَن أضرِبُ؟)، فَتَقُولُ: (زيدًا).

وَقَولُنَا: (**مُنفَصِلٌ**) نَحترِزُ بِه عَنِ المتَّصِلِ في مِثلِ قَولِكَ: (زيدًا ضَرَبتُه)، فَإنَّ هذَا لَيسَ مِنَ التَّحذيرِ في شَيءٍ.

وَقَولُنَا: (**مَنصُوبٌ**) نَحتَرِزُ بِه عَنِ المرفُوعِ المنفَصِلِ في مِثلِ قَولِكَ: (أنَا)، وَ(نَحنُ).

وَقَولُنَا: (**مَعمُولٌ بِتَقديرِ: اتَّقِ**) نَحترِزُ بِه عَمَّا يكُونُ مَعمُولًا عَلَى جِهةِ الانفِصَالِ

مِن غَيرِ جِهةِ (اتَّقِ)، كَقَولِكَ: (مَن ضَرَبتَ؟)، فَتَقُولُ: (إيَّاكَ).

وَقَولُنَا: (**تَحذيرًا عَمَّا بَعدَه**) نَحتَرِزُ بِه عَمَّا يَكُونُ مَعمُولًا مِن جِهةِ (اتَّقِ)، لا عَلَى جِهةِ التَّحذيرِ في مِثلِ قَولِكَ: (إيَّاكَ) لِمَن قَالَ: (مَن أتَّقي؟).

وَقَولُنَا: (**وذُكِرَ المُحَذَّرُ مِنه مُكَرَّرًا**)؛ لِيَدخُلَ فِيه قَولُنَا: (الأسَدَ الأسَدَ)، وَ(الجِدَارَ الجِدَارَ)، وَمِثَالُه قَولُكَ: (إيَّاكَ وَالأسَدَ)، وَ(الصَّبيَّ الصَّبيَّ).

فَإنَّ جميعَ مَا ذكرنَاه مِن هذِه القُيُودِ حَاصِلٌ بِتَمَامِه فيمَا ذكرنَاه؛ فَلِهذَا كَانَ تَحذيرًا.

لا يُقَالُ: إنَّ الشَّيخَ قَد أورَدَ في مَاهيَّةِ التَّحذيرِ قَولَه فِي الحَدِّ: (**تَحذيرًا مِمَّا بَعدَه**)، وَمَا هذَا حَالُه يكُونُ تَفسيرًا للشَّيءِ بِنَفسِه، وَهوَ بَاطِلٌ، كَمَا لا يُقَالُ: (العِلمُ ما أُحكِمَ بِالعِلمِ)؛

لأنَّا نقُولُ: لَيسَ الغَرَضُ مِنَ الحَدِّ مَعرِفَةَ مَعقُولِ التَّحذيرِ وَمَاهيَّتِه مِن حَيثُ هيَ، فَيَلزَمُ مَا قُلتُمُوه، وَإنَّمَا الغَرَضُ تَعريفُ صيغَةِ [و١٢٦] التَّحذيرِ[١] بِاعتِبَارِ الأوضَاعِ النَّحويَّةِ؛ فَلِهذا لَم يكُن إيرَادُ (**التَّحذيرِ**) في مَاهيَّتِه[٢] تَعريفًا للشَّيءِ بِنَفسِه، كَمَا أنَّا إذَا حَدَّدنَا اسمَ الإشَارَةِ بِقَولِنا[٣]: مَا وُضعَ لِمُشَارٍ إلَيه، لَم [يَكُن][٤] تَعريفًا[٥] للشَّيءِ بِنَفسِه، لَمَّا كَانَ الغَرَضُ هوَ تَعريفَ اسمِ الإشَارَةِ بِاعتِبَارِ الأوضَاعِ النَّحويَّةِ، فَهكَذا مَا نَحنُ فيه[٦]؛ لأنَّ التَّحذيرَ العَقليَّ شَيءٌ، وَالصِّيغَةُ الموضُوعَةُ لَه شَيءٌ آخَرُ، فَأحَدُهمَا مُغَايِرٌ للآخَرِ، كَمَا تَرَى.

---

(١) بعده في الأصل نص يظهر لي أنه مكرر ولا فائدة فيه، وهو: « وَمَاهيَّتِه، ومَا هيَ؟ فَيَلزَمُ مَا قُلتُمُوه، وَإنَّمَا الغَرَضُ تَعريفُ صيغَةِ التَّحذيرِ »، فهذا تكرار. واللّٰه أعلم.

(٢) بعده قوله: (يكون).

(٣) في الأصل: (بقوله).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: (تعريف).

(٦) في الأصل: (لحق منه).

لا يُقَالُ: فَـأزالَ[1] الشَّيخُ الإغـرَاءَ مِن جُملَةِ الأبوَابِ الَّتي يُلتَزَمُ فيها إضمَارُ العَامِلِ كَالتَّحذيرِ وَغيرِه، مِمَّا يَلزَمُ إضمَارُ العَامِلِ فيه، ألا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلتَ: (دُونكَ زَيدًا)، فَالعَامِلُ في (زَيـدٍ) النَّصبَ فعلٌ مُضمَرٌ لا يَجُوزُ إظهارُه كَالتَّحذيرِ؛

لأنَّا نَقُولُ: وَلا سَوَاءٌ، فَإنَّا نَقُولُ: (دُونكَ)، وَ(عِندكَ)، وَ(إلَيكَ)، وَغيرُها مِمَّا هوَ مَوضُوعٌ للإغـرَاءِ أسماءُ أفعَالٍ نَازِلَـةٌ مَنزلَـةَ الفعلِ، نَاصِبَةٌ لِهذَا المفعُولِ كَالفعلِ؛ فَلأجلِ هذا لَم تكُن مَعدُودَةً مِن بَابِ مَا أُضمِرَ عَامِلُه، وَالتُزِمَ حَذفُـه بحَيثُ لا يَجُوزُ إظهارُه؛ لِأنَّها سَادَّةٌ مَسَدَّ الفعلِ وَعَامِلةٌ عَمَلَه، بِخِلافِ التَّحذيرِ في نَحوِ قَولِكَ: (إيَّاكَ وَالأسَدَ)، فَإنَّ (إيَّاكَ) مَنصُوبٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ لا يَظهرُ بحَالٍ، فَافـتَـرَقَـا.

وَالتَّحذيرُ هوَ التَّخويفُ مِنَ البَليَّـةِ، وَالاحتِرَازُ عَن كُلِّ مكرُوهٍ، وَالإغرَاءُ هوَ الحَثُّ علَى الشَّيءِ بِالملابَسَةِ لَه، فَأحَدُهمَا مُخَالِفٌ للآخرِ في حَقيقَتِه، وَمَاهـيَّـتِـه، وَأحكَامِه، وَمِنَ النُّحَاةِ مَن يَجعَلُهمَا بَابًا وَاحِدًا، وَالأكثَـرُ عَلَى انفِصَالِ أحدِهمَا عَنِ الآخرِ.

فَأمَّا ابنُ بَابَشَاذَ فَقَد قَالَ[2]: إنَّ (إيَّاكَ)[3] في قَولِنَا: (إيَّاكَ الطَّريقَ)، نَائِبٌ مَنَابَ فعلٍ يَنصبُ (الطَّريقَ)، وَهوَ سَهوٌ وَذُهولٌ، وَقَد نبَّهنَا عَلَى زَلَـلِـه عِندَ شَرحِنَا لِكَلامِه[4].

* * *

---

(١) في الأصل: (فأزلى).

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٢.

(٣) في الأصل: (الطريق).

(٤) نص اعتراض العلوي على ابن بابشاذ في الحاصر (مخطوط) (٥٢): « اعلم أنَّ الشَّيخ قد ذكر هاهنا أنّ (إيَّا) يقع به الإغراء، وهذه منه غفلة، وكلامه هاهنا مشتمل على الخطأ من وجوهٍ أربعة: أولها قوله: إنّ (إيَّا) للإغراء، ولم يرد في لسانهم وضعها للإغراء، وإنما وضعوها للتحذير، وكل واحد من البنائين مخالف للآخر ومناقضٌ له، فالإغراء بالشيء هو الحض على فعله، والحث على ملابسته، والتَّحذير هو المباعدة عن الشيء والكف عنه، فلهذا نقول في الإغراء: (دونك زيدًا) أي: خذه، ونقول في التحذير: [إياك] والأسد؛ أي ابعد عنه، فهما بابان متباعدان، ليس بينهما مقاربة ولا مداناة، فكيف يقول: إنَّ (إيَّا) للإغراء ».

التَّقريرُ الثَّاني: في كيفيَّتِه

اعلَم أنَّكَ إِذَا حَذَّرتَ بِمِثلِ قَولِكَ: ([(إياك)] [١] وَالأسَدَ)، فَـ(إيَّاكَ) ضَميرٌ مَنصُوبٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، وَالأصلُ فِيـه: (اتَّقِكَ)، فكَرِهوا الجَمعَ[٢] بينَ ضَميرَي الفَاعِلِ وَالمفعُولِ في غَيرِ أفعَالِ القُلُوبِ لِوَاحِدٍ، فَعَدَلُوا إِلَى قَولهم: (اتَّقِ نَفسكَ)؛ لأنَّ الاسمَ الظَّاهـرَ في حُكمِ الأجنَبيِّ؛ لانفِصَالِهِمَا لَفظًا، فَحَذَفُوا الفعلَ لِأمرَينِ:

- أمَّا أوَّلًا فَمِن أجلِ الاهتِمَامِ بِذِكرِ الثَّلاثَةِ، فَعَدَلُوا إِلَى الاختِصَارِ بحَذفِه.

- وَأمَّا ثَانيًا فَلِكَثرَةِ الاستعمَالِ في كَلامِهم، ثُمَّ حَذَفُوا لَفظَ النَّفسِ؛ لانتِفَاءِ مُوجِبِ ذِكرِها، وَوَجَبَ رُجُوعُ الضَّميرِ، فَوَجَبَ الحُكمُ بِانفِصَالِه لِزَوَالِ مَا يُوجِبُ اتِّصَالَه، وَهوَ الفعلُ، فَلا جَرَمَ تَغَـيَّـرَ الضَّميرُ [ظ١٢٦] المنفَصِلُ عَلَى هذا التَّنزيلِ، وَهوَ (إِيَّاكَ)، وَيكُونُ عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أوَّلُها: أن يَرِدَ عَلَى جِهَةِ الخِطَابِ، وَهذا هوَ الأكـثَـرُ المطَّرِدُ، كَقَولِكَ: (إيَّاكَ وَالشَّرَّ)، وَفي الحَديثِ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيـه: « إيَّاكُم وَالحَسَدَ »[٣]، وَ« إيَّاكُم وَفُضُولَ المطعَمِ »[٤].

[**وثَانيها**: أنْ يَرِدَ عَلَى جِهَةِ الـتَّـكَلُّمِ، كَمَا] وَرَدَ عَن عُمَرَ[٥] النَّهيُ عَن حَذفِ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (الجميع).

(٣) الحديث في سنن أبي داود، بتحقيق الأرناؤوط ٧/ ٢٦٤ برقم (٤٩٠٣): « إِيَّاكُم وَالحَسَدَ فَإِنَّ الحَسَدَ يَأكُلُ الحَسَنَاتِ كَمَا تَأكُلُ النَّارُ الحَطَبَ »، وهو في مسند البزار، (البحر الزخار) ١٥/ ١١٥ برقم (٨٤١٢).

(٤) هذا من الأثر، وهو من كلام ابن مسعود ﷺ، ونصه في شعب الإيمان للبيهقي ٧/ ٦١ برقم (٤٦٤٤): « إِيَّاكُم وَفُضُولَ الكَلَامِ بحَسبِ الرَّجُلِ أن يَبلُغَ حَاجَتَه »، وهو عن أبي هريرة في كتاب الزهد لابن أبي عاصم ٢٨ برقم (٣٠).

(٥) قول عمر بن الخطاب ﷺ: « إياي أن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا أو بالحجر، ولتذل لكم الأسل الرماح والنبل » انظره في كنز العمال ٩/ ١٠٥، وانظر القـول في سيبويـه ١/ ٢٧٤، والمفصل ٧٣، =

الأرنَبِ المحرّمِ[١].

وَثَالِثُها: أن يَرِدَ في الغَيبَةِ، كَقَولِهم[٢]: « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإيَّاه وَإِيَّا الشَّوَابِّ »، وَهوَ قَليلٌ نَادِرٌ في الغَيبَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ نَادِرًا؛ لأنَّ الغَرَضَ بِالتَّحذيرِ إِنَّمَا هوَ التَّخويفُ مِنَ الوُقُوعِ في المكرُوه، وَإِزالَتِه عَنِ الوُرُودِ فيه، وَهذا إِنَّمَا يكُونُ مَعَ الحُضُورِ؛ لِيَزُولَ عَن ذَلِكَ؛ فَلِهذا اشتُرِطَ[٣] فيه الخِطَابُ وَالتَّكَلُّمُ، فَأمَّا إذا كَانَ غَائِبًا فَإِنَّ التَّنبيه لَـه غيرُ مُتَحَقِّقٍ في حَقِّه لَمَّا كَانَ غَائِبًا، فهذَا هوَ الوَجه في نَصبِ هذا الضَّميرِ المنفَصِلِ.

فَأمَّا نَصبُ مَا بَعدَه فَلَهم استعمَالاتٌ ثَلاثَةٌ، نَذكُرُها:

الاستعمَالُ الأوَّلُ: أن يَكُونَ مَعطُوفًا، وَهوَ الأكثَرُ الجَاري عَلَى ألسِنَتِهم، كَقَولِكَ: (إيَّاكَ وَالأسَدَ)، و(وَإيَّاكَ وَالطَّريقَ)، فَالاسمَانِ بَعدَه مَنصُوبَانِ بِالعَطفِ عَلَى الضَّميرِ المنفَصِلِ.

لا يُقالُ: كَيفَ جَازَ العَطفُ بِالوَاوِ عَلَى مَا قَبلَه، وَبينَهمَا مُغَايَرَةٌ، فَإنَّ (إيَّاكَ) مُحَذَّرٌ، وَ(الأسَدُ) مُحَذَّرٌ منه، وَمِن حَقِّ الوَاوِ أن تَكُونَ جَامعةً بَينَ المعطُوفِ وَالمعطُوفِ عَلَيه؛ لِأنَّا نَقُولُ: إنَّ اشتِرَاكَهمَا في مُطلَقِ التَّحذيرِ، وَهوَ الَّذي عَمِلَ فيهما كَافٍ في صِحَّةِ عَطفِ أحَدِهمَا عَلَى الآخَرِ، وَإِن اختَلَفَا، فكَانَ أحَدُهمَا مُحَذَّرًا، وَالآخَرُ مُحَذَّرٌ عَنه؛ وَلِهذَا فَإنَّـه يَصِحُّ أن تَقُولَ: (ضَرَبتُ زَيدًا يَومَ الجُمعَةِ وَعَمرًا يَومَ السَّبتِ)، مَعطُوفًا[٤]

= وشرح الرَّضي ١/ ٤٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨، وابن عقيل ٣/ ٣٠٠، وأوضح المسالك ٤/ ٧٧، والهمع ٢/ ٢٣.

(١) بعضهم يحرم أكل الأرنب، بعلة أن الأرنب تحيض، ونقل عن أبي حنيفة وابن حنبل أنهما حرما أكله، والظاهر من كلام العلوي التحريم عند الزيدية، والأصل عند الجمهور إباحة صيده وأكله، وبعضهم يكرهها. انظر المسألة في المحلى بالآثار ٦/ ١١٥، والبيان في مذهب الإمام الشافعي ٤/ ٥٠٣، والإشراف على نكت مسائل الخلاف ٢/ ٩٢١، ونيل الأوطار ٨/ ١٩٥.

(٢) هذا قول أعرابي سمعه الخليل بن أحمد، انظره في سيبويه ١/ ٢٧٩.

(٣) في الأصل: (إذا اشترط).

(٤) في الأصل: (معطوف).

أحَدُهمَا عَلَى الآخَرِ باعتِبَارِ مُطلَقِ الضَّربِ، وَهوَ الَّذي شَرَّعَ ذَلِكَ، فَهكَذا ههنَا، وَهذا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه[١]: « وَلا يَلزَمُ اشتِراكُ المعطُوفِ مَعَ المعطُوفِ عَلَيـه إلّا في المعنَى الَّذي كَانَ إعرَابُه بِسَبَبِـه »، يُشيرُ بِه إلى مَا قُلنَاه.

الاستعمَالُ الثَّاني: مِن غَيرِ حَرفِ عَطفٍ، [كقَولِك][٢]: (إيَّاكَ أن تَحذِفَ)؛ إمَّا بِوُجُودِ حَرفِ الجَرِّ في نَحوِ قَولِهم: (إيَّاكَ عَن أن تَحذِفَ)، وَ(إيَّاكَ مِن أن تَحذِفَ)، وَإمَّا عَلَى نَزعِه، كَقَولِكَ: (إيَّاكَ أن تَحذِفَ)؛ لأنَّ حَرفَ الجَرِّ يُحذَفُ عَن (أن) كَثيرًا عَلَى جِهةِ الاطِّرَادِ، فَإذَا كَانَتِ الوَاوُ مَحذُوفَـةً وَجَبَ الحُكمُ عَلَيـه بِكَونِه فَرعًا لِنَزعِ حَرفِ الجَرِّ، فَإنَّ حَذفَـه لا يُبعدُ دَعوَى القيَاسِ فِيـه؛ لِكَثـرَتِـه.

لا يُقَالُ: فَإذا جَازَ أن يُقَالَ: (إيَّاكَ أن تَحذِفَ)، فَليَجُز أن يُقَالَ: (إيَّاكَ الأسَدَ)، وَإلَّا فَمَا التَّفرِقَةُ بَينَهمَا، حَيثُ جَازَ غَيرُ حَذفِ الوَاوِ؛ لأنَّ الوَاوَ لا يَجُوزُ حَذفُها عَلَى الإطلاقِ، وَلا يَجُوزُ أن يكُونَ فَرعًا عَن حَذفِ حَرفِ الجَرِّ؛ لأنَّ حَرفَ الجَرِّ إنَّمَا يُحذَفُ [و١٢٧] عَن (أن) دُونَ سَائِـرِ الأسمَاءِ؛ فَلأجلِ هذا وَقَعَتِ التَّفرِقَـةُ بَينَ: (إيَّاكَ أن تَحذِفَ)، وَ(إيَّاكَ الأسَدَ)؛ لِمَا لَخَّصنَاه.

الاستعمَالُ الثَّالِثُ: التَّـكريـرُ للاسمِ، كَقَولِكَ: (الأسَدَ الأسَدَ)، وَ(الجِدَارَ الجِدَارَ)، إذَا حَذَّرُوه الأسَدَ وَالجِدَارَ المتَدَاعي، وَإنَّمَا كُـرِّرَ عَلَى جِهةِ التَّـأكِـيدِ، فَـأحَدُهمَا قَائِمٌ مَقَامَ الفعلِ، وَعِوَضٌ عَنه لا يَجُوزُ وُجُودُه مَعَه، وَأنشَدَ النُّحَاةُ شَاهدًا عَلَى التَّـكريـرِ دُونَ التَّحذيـرِ:

٦٥ - أخَـاكَ أخَـاكَ، إنَّ مَـن لا أخَـا لَـه كَـسَـاعٍ إلَـى الهيجَا بِغَـيـرِ سِـلَاحِ[٣]

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٧٩.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمسكين الدارمي في ديوانه ٣٣، وانظر سيبويه ١/ ٢٥٦، وابن السيرافي ١/ ٨٨، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٩٢، وهو لابن هرمة في تحصيل عين الذهب ١٨١، وهو لقيس بن=

فَـأَمَّا مَن جَوَّزَ[١]: (إِيَّاكَ الأَسَدَ)، مِن [دُون][٢] وَاوٍ حَملًا عَلَى (إِيَّاكَ أَن تُحذَفَ)، فَهوَ خَطَأٌ، كَمَا مَـرَّ تَقريـرُه، مُحتَجًّا بِقَولِ الشَّاعِـرِ:

٦٦ - إِيَّـاكَ إِيَّـاكَ الـمِـرَاءَ فَـإِنَّـه إِلَـى الـشَّـرِّ دَعَّـاءٌ وَلِلشَّـرِّ جَـالِبُ[٣]

وَقَد أَجَابَ عَنه بِأَوجُهٍ أَربَـعَـةٍ[٤]:

أَمَّا أَوَّلًا فَلأَنَّـه عَلَى خِلافِ القِيَاسِ وَاستعمَالِ الفُصَحَاءِ، وَمَا هذا حَالُـه فَلا يُعتَـدُّ بِه، وَلا يَكُونُ حُجَّةً.

وَأَمَّا ثَانِـيًـا فَلأَنَّـه إِنَّمَا وَرَدَ في ضَرُورَةِ الشِّعرِ، وَمَا كَانَ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ الضَّرُورَةِ، فَلا يَجُوزُ في سَعَةِ الكَلامِ؛ لأَنَّ بَابَ القَوَافِـي يُحتَمَلُ فِـيها مَا لا يُحتَمَلُ في غَيرِها لِضِيقِ مَسلكِها وَانحِصَارِ قَافِـيَـتِـهـا.

= عاصم المنقري في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٢/ ١٥٥، والحجة للفارسي ٦/ ٢٠٧، والخصائص ٢/ ٤٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٠، وشرح الرضي ١/ ٤٨٥، وابن الناظم ٤٣٤، والارتشاف ٤/ ١٩٥٧، المساعد ٢/ ٣٩٦.

(١) من النحاة من أجاز هذا التركيب بلا شرط في الشعر، وهو عبد اللَّه بن أبي إسحاق الحضرمي، وأخذ بهذا الرأي العكبري، فقد ذهب إلى أنَّ المحذَّر منه منصوبٌ بفعل متعدٍّ لاثنين، فالناصب لـ(إياك) هو الناصب للمحذَّر منه، أما سيبويه فمنع ذلك، قال في كتابه ١/ ٢٧٩: « واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول إيَّاك زيدًا كما أنَّه لا يجوز أن تقول رأسك الجِدار ». انظر المسألة في الكتاب ١/ ٢٧٩، وأمالي ابن الحاجب ٦٨٧، وإعراب الحديث النبوي ١٥٠، والارتشاف ٣/ ١٤٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٧٩.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط وهو من مقتضى السياق.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي في خزانة الأدب ٣/ ٦٤. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٩، وسيبويه ١/ ٥٧، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والأصول ٢/ ٢٥١، برواية: (وللخير زاجر)، واللامات ٦٥، وشرح السيرافي ٢/ ١٧٦، والعضديات ٣١، والخصائص ٣/ ١٠٢، والمخصص ٥/ ٢٦، والنكت١/ ٣٤٨، وأمالي ابن الحاجب ٦٨٦، وشرح المقدمة الكافية ٤٨٢، وابن يعيش ٢/ ٢٥، واللباب ١/ ٤٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٠، وشرح الرَّضي ١/ ٤٨٥، ورصف المباني ٢١٦. وقد روي في جملة من المصادير برواية: (فإياك).

(٤) شرح المقدمة الكافية ٤٨٢، بتصرف.

وَأَمَّا **ثَالِثًا** فَلأَنَّ (المِرَاءَ) مَصدَرٌ بِمَعنَى: أن يُمَارِيَ، فَحُمِلَ عَلَيه لِكَونِه في مَعنَاه، وَقَد قَدَّمنَا جَوَازَ طَرحِ الجَارِّ عَن (أن) المخَفَّفَةِ وَالمشَدَّدَةِ المصدَرِيَّتَينِ؛ فَلِهذا جَازَ في (المِرَاءِ) حَملًا عَلَى: أن يُمَارِيَ، بِخِلافِ بَابِ (الأَسَدِ)، فَإِنَّـه لا يُقدَّرُ فيه ذَلِكَ التَّقدِيرُ.

وَأَمَّا **رَابعًا** فَلأَنَّ الَّذي يُحكَى عَنِ الخَليلِ أَنَّ (المِرَاءَ) مَصدَرٌ مَنصُوبٌ بِفعلٍ مُقَدَّرٍ، وَ(إِيَّاكَ إِيَّاكَ) مُستَقِلٌّ بِنَفسِه، ثُمَّ إِنَّه شَرَعَ الشَّاعِرُ في كَلامٍ آخَرَ، فَقَالَ: (المِرَاءَ)[1]. وإِذَا احتُمِلَ ذَلِكَ لَم يَبقَ فيه حُجَّةٌ؛ لأَنَّ أُصُولَ الأَبوَابِ لا تَثبُتُ بِالمحتَمَلاتِ.

وَأَقرَبُ مِن هذَا كُلِّه أَنَّ (إِيَّاكَ إِيَّاكَ)[2] تَـكرِيرٌ للتَّحذيرِ، كَـ(الأَسَدَ الأَسَدَ)، وَ(الجِدَارَ الجِدَارَ)، وَ(المِرَاءَ) مَفعُولٌ لِفعلٍ مَحذُوفٍ، كَأَنَّـه قَالَ: نَفسكَ نَفسكَ لا تَفعَل المرَاءَ، فَإِن أَرَادَ الخَليلُ بِمَا ذَكَرَه مَا أَشَرنَا إِلَيه فَهوَ جَيِّدٌ، وَإِن أَرَادَ خِلافَه فَهوَ بَعيدٌ.

فَحَصَلَ مِن جَميعِ مَا ذَكَرَه أَنَّ الضَّميرَ المنفَصِلَ وَالمعطُوفَ عَلَيه مَفعُولانِ بِفعلَينِ مُقَدَّرَينِ، فَإِذَا قُلتَ: (الأَسَدَ الأَسَدَ)، وَ(إِيَّاكَ وَالأَسَدَ)، فَالتَّقديرُ: بَاعِد نَفسكَ عَنِ الأَسَدِ، وَبَاعِد الأَسَدَ عَن نَفسِكَ، وَ(إِيَّايَ وَالشَّرَّ)، أي: نَحِّني عَنِ الشَّرِّ، وَنَحِّ الشَّرَّ عَنِّي، وَأَزِله عَن مُقَارَبَـتِـي، فَلا بُـدَّ مِن تَقديـرِ الفعلِ، كَمَا تَرَى. [ظ١٢٧].

* * *

تَنبيهٌ مُشتَمِلٌ عَلَى مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِالبَابِ ثَلاثٍ

المسألَةُ الأُولَى:

الأَصلُ في التَّحذيرِ أن يكُونَ مَنصُوبًا عَلَى المفعُولِـيَّـةِ، كَمَا مَرَّ بَـيَـانُـه؛ لأَنَّـه مِن جُملَةِ المفَاعيلِ الَّتي التُزِمَ إِضمَارُ عَوَامِلِها، وَيَجُوزُ رَفعُه عَلَى تَأويلِ فعلٍ رَافعٍ؛ لِـئَـلَّا يَخرُجَ عَن تَقديرِ الفعلِ، وَأَنشَدَ النُّحَاةُ:

---

(١) سيبويه ١/ ٢٧٩.

(٢) العبارة في الأصل: (أن إياك أن إياك إياك).

٦٧ - إِنَّ قَومًا مِنهم عُمَيرٌ وأشبَا ه عُمَيرٍ، ومنهمُ السَّفَّاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ[1]

لأنَّ التَّقديرَ فِيه: يُوجَدُ السِّلاحُ، أو يُلبَسُ السِّلاحُ، فَالرَّفعُ وَالنَّصبُ مُتَطَابِقَانِ بِالأَصلِ في الفعلِ، وَالإِسرَاعُ إِلى دَفعِ البَلِيَّةِ رَفعًا كَانَ أو نَصبًا عَلَى مَا ذَكَرنَاه.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

قَولُه تَعَالَى: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣]، قَالَ الفَرَّاءُ: هوَ نَصبٌ عَلَى التَّحذيرِ، عَلَى مَعنَى: احذَر مُقَارَبَةَ نَاقَةِ اللَّه، وَاجتَنِبُوا عَقرَها. وَيَجُوزُ رَفعُه عَلَى مَعنَى هذِه نَاقَةُ اللَّه فَاحذَرُوها، أو تُجتَنَبُ نَاقَةُ اللَّه عَنِ الأَذَى وَالضَّرَرِ[2].

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٦٨ - فَإِيَّاكَ وَالأَمرَ الَّذي إن تَوسَّعَت مَوَارِدُه ضَاقَت عَلَيكَ المَصَادِرُ[3]

فَـ(إِيَّاكَ) مَنصُوبٌ بِالفعلِ المقَدَّرِ، كَمَا ذَكَرنَاه فِي: (إِيَّاكَ وَالأَسَدَ)، فَأَمَّا لَو قُلتَ: (إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَالأمرَ) كَانَ (إِيَّاكَ) الثَّاني نَصبُه إِمَّا عَلَى التَّأكِيدِ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّه مِن بَابِ تَكرِيرِ التَّحذيرِ كَـ(الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ)، كَمَا تَقَدَّمَ.

---

(١) البيتان من الخفيف، قائلهما مجهول، وهو من شواهد الخصائص ٣/ ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨، وابن الناظم ٤٣٤، وتحرير الخصاصة ٢/ ٥٧٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٨، والمساعد ٢/ ٥٧٥، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٧٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٨٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي الفقعسي في شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٤/ ٤٧٦، وهو بلا نسبة في الزاهر ١/ ١٨٢، والصحاح (إيا)، والمحكم ١٠/ ٥٩٥، والإنصاف ١/ ٢١٥، ودرة الغواص ٢٩، وشمس العلوم ١/ ٧٠.

[المَفعُولُ فيه]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **المفعُولُ فيه هوَ مَا فُعِلَ فيه فعلٌ مَذكُورٌ مِن زَمَانٍ أو مكَانٍ. وَشَرطُ نَصبه تَقديرُ (فِي)، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّها تَقبَلُ ذَلِكَ، وَظَرفُ المكَانِ إن كَانَ مُبهمًا قَبِلَ، وَإلَّا لَم يَقبَل، وَفُسِّرَ المبهمُ بِالجِهاتِ السِّتِّ، وَحُمِلَ عَلَيه (عِندَ) وَ(لَدَى) وَشِبهُهمَا لِإبهامِها، وَلَفظُ (مكَانٍ) لِكَثرَتِه، وَمَا بَعدَ (دَخَلتُ) مِثلُ: (دَخَلتُ الدَّارَ) فِي الأَصَحِّ يُنصَبُ بعَامِلٍ مُضمَرٍ، وَعَلَى شَريطَةِ التَّفسيرِ** ».

قَالَ مولانَا الإِمَامُ المؤَيَّدُ بِاللَّه ﷺ: قَد حَدَّ الشَّيخُ المفعُولَ فِيه عَلَى جِهَةِ الإِطلاقِ بِقَولِه: (**مَا فُعِلَ فِيه مَذكُورٌ**).

فَقَولُه: (**مَا فُعِلَ فيه**) فعلٌ عَامٌّ للظَّرفِ وَغَيرِ الظَّرفِ، [و١٢٨] كَقَولِكَ: (يَومُ الجُمعَةِ مُبارَكٌ)، فَهذا قَد فَعَلَ فِيه فعلٌ، لَكِنَّه لَيسَ ظَرفًا[١]، أعنِي أنَّه لَيسَ مَنصُوبًا عَلَى الظَّرفِيَّةِ، وَإنَّمَا هوَ مُخبَرٌ عَنه، كَمَا تَرَى.

قَولُه: (**مَذكُورٌ**) يَخرُجُ عَنه مَا دَخَلَ فِيه؛ لأَنَّه وَإن كَانَ يُفعَلُ فيه الفعلُ، لَكِنَّه غَيرُ مَذكُورٍ، لا مِن جِهةِ اللَّفظِ، وَلا مِن جِهةِ التَّقديرِ، فَلِهذَا وَجَبَ رَفعُه.

قَولُه[٢]: (**مِن زَمَانٍ أو مكَانٍ**) يُشيرُ بِه إِلى أقسَامِ المفعُولِ؛ لأَنَّه لَمَّا فَرَغَ مِن تَقريرِ مَاهيَّتِه ذكَرَه بِقِسمَيه؛ لأَنَّه تِلوُ الماهيَّةِ في البيَانِ وَالتَّفصيلِ:

فَالزَّمَانُ هوَ (اليَومُ)، وَ(اللَّيلَةُ)، وَ(الشَّهرُ)، وَ(السَّنَةُ). وَالمكَانُ مَا شَغَلَه المتَحَيِّزُ، وَالجِهةُ عِبارَةٌ عَنِ المكَانِ الَّذي يكُونُ فِيه المتَحَيِّزُ، وَالفَرقُ بَينَ المكَانِ وَالجِهةِ ظَاهرٌ، فَإنَّ المكَانَ أمرٌ بِنَويٌّ[٣] يكُونُ فِيه المتَحَيِّزُ، وَيَستَقِرُّ فِيه المتَمكِّنُ. وَالجِهةُ عِبارَةٌ عَنِ الفَرَاغَاتِ الخَاليَةِ، فالأَرضُ مكَانٌ لِتَصرُّفَاتِ الخَلقِ،

---

(١) في الأصل: (ظرف). (٢) في الأصل: (فقوله).

(٣) كذا في الأصل، والمقصود فيه النسبة إلى البناء.

وإحرازِ منَافعِهم، وَالأرضُ نَفسُها حَاصِلَـةٌ فِـي الجِهَةِ وَالفَـرَاغَاتِ.

فَإِذَا عَرفتَ هذا فَلنَـذكُر الزَّمَانَ وَمَا يَختَصُّه، وَنَذكُر المكَانَ وَمَا يَختَصُّه، فهذانِ قِسمَانِ نُفَصِّلُهمَا بِمَشيئَـةِ اللَّه تَعَالَى:

القِسمُ الأَوَّلُ: في الزَّمَانِ، وَذِكرِ مَا يَختَصُّ به مِنَ الأحكَامِ

وَهوَ مُشتَمِـلٌ عَلَى أحكَـامٍ:

الحُكمُ الأَوَّلُ: أنَّ دَلالَـةَ الفعلِ عَلَى الأزمِنَـةِ أقوَى مِن دَلالَـتِه عَلَى الأمكِـنَـةِ؛ لأنَّ دَلالَـتَـه عَلَى الزَّمانِ[1] مِن جِهةِ صيغَتِه وَمَعقُولِه، فَدَلالَـتُـه مِن جِهةِ الصِّيغَةِ كَالفعلِ الماضي، فَـهـوَ دَالٌّ عَلَى مَا مَضَى، وَالمُضَارِعُ دَالٌّ عَلَى الحَالِ وَالاستِقبَالِ، [أمَّا الأمكِنةُ][2] فَدَلالَـتُـه عَلَيها إنَّمَا هوَ مِن جِهةِ مَعقُولِه لا غَيرُ، وهوَ أنَّ الفعلَ لا يُـفعَلُ إلَّا في جِهـةٍ وَمكَانٍ.

ويُؤيِّـدُ مَا قُلنَاه هوَ أنَّ الزَّمانَ[3] جُعِلَ جُزءًا مِن مَاهـيَّـةِ الفعلِ بِخِلافِ المكَانِ، فَإِنَّـه لَيسَ يُعَدُّ جُزءًا مِن مَاهـيَّـتِـه.

الحُكمُ الثَّاني: أنَّ الزَّمَانَ عَلَى نوعَينِ:

أحَدُهمَا: لُـغَـويٌّ خَاصٌّ، وَهوَ عِبَارَةٌ عَن حَرَكَةِ الفَلكِ وَجَريِ الشَّمسِ وَالقَمَـرِ، كَـالسَّاعَـةِ، وَاليَـومِ، وَالأُسبُـوعِ، وَالشَّهـرِ، وَالسَّنَـةِ، وَغَيـرِ ذَلِكَ مِـن تَـفَـاصيـلِ الأزمِنَـةِ.

وَثَانيهمَا: أنَّ حَرَكَةَ الشَّمسِ وَالقَمَرِ وَمَجَارِيَ الأفلاكِ أفعَالٌ، فَلا بُـدَّ مِن كَونِـهمَا في أزمِنَةٍ، فإذن الزَّمَنُ[4] العَقليُّ هوَ مَا ذكَرنَاه؛ وَلِهذَا فَإِنَّـه صَالِحٌ فِـيهمَا جَميعًا.

---

(١) في الأصل: (المكان).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (المكان) وكذا يقتضي السياق.

(٤) في الأصل: (الزم).

وَقَولُنَا: (مَا يَصحُّ فيه حُدُوثُ حَادِثٍ) نَحتَرِزُ بِه عَنَ الأزمِنَةِ الأزَلِيَّـةِ، فَإِنَّ إِطلاقَ [ظ١٢٨] اسمِ الزَّمَانِ عَلَيها إِنَّمَا هوَ مِن جِهةِ المجَازِ دُونَ الحَقيقَةِ، مِن جِهةِ أنَّـه لا يَصحُّ فيها حُدُوثُ حَادِثٍ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: أنَّ الشَّرطَ في نَصبِه أن تَكُونَ (في) مُقَدَّرَةً فِيه؛ لأنَّها لَو ظَهرَت لاستَحَالَ نَصبُه، وَإلَّا لَزِمَ أن يكُونَ مُعرَبًا بِإعرَابَينِ مُختَلِفَينِ، فيُنصَبُ بِالفعلِ وَيُجَرُّ بِالحَرفِ، وَهوَ مُحَالٌ، وَلَو لَم تَكُن[1] (في) مُقَدَّرَةً فِيه مَنويَّةً لَكَانَ اسمًا صَرِيحًا، وَلَيسَ مِنَ الظُّرُوفِ بحَالٍ، فَإِذَا أُضمِرتَ فَالاسمُ ظَرفٌ كَقَولِكَ: (سِرتُ اليَومَ)، وَمَتَى بَـرَزَت كَانَت هيَ الظَّرفَ، وَخَرَجَ الاسمُ عَنِ الظَّرفِيَّـةِ، كَقَولِكَ: (سِرتُ في اليَومِ).

الحُكمُ الرَّابِعُ: هوَ أنَّ الفعلَ يَتعَدَّى إِلى ظَرفِ الزَّمَانِ بِنَفسِه مُبهمًا كَانَ أو مُختَصًّا، فَالمبهمُ كَقَولِكَ: (سِرتُ يومًا) وَ(سَاعَةً) وَ(حينًا)، وَالمختَصُّ نَحوُ: (يَوم الجُمعَةِ)، وَ(هذا اليَومِ)، وَغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا يكُونُ مَحدُودًا مُعيَّنًا مِنَ الأوقَاتِ، كَمَا سَنُقَـرِّرُه.

الحُكمُ الخَامِسُ: انتِصَابُه بعَامِلٍ مُضمَرٍ، وَإِنَّمَا وَجبَ ذَلِكَ فيه مِن أجلِ اتِّسَاعِهم في الظُّرُوفِ، وكَثرَةِ جَريِها عَلَى ألسِنَتِهم، كَقَولِكَ إِن قَالَ لكَ: (مَتَى سِرتَ؟)، فَإِنَّكَ تقُولُ لَه: (يَومَ الجُمعَةِ)، أي: سُرتُ يَومَ الجُمعَةِ، فَيُحذَفُ العَامِلُ بِوُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيه مِنَ السُّؤَالِ.

ويَنبَغي أن يكونَ ذلك العَامِلُ المُضمَرُ مِن الألفاظِ الأفعالِ العَامَّةَ، أي: مِمَّا لا يَخلو مِنه فعلٌ، نَحوُ: (كَائِنٍ)، و(حَاصِلٍ) ليكُونَ الظَّرفُ دَالًّا عَلَيه، ولَو كَانَ خَاصًّا كـ(آكِلٍ)، و(شَارِبٍ)، و(ضَارِبٍ)، و(نَاصِرٍ) لَم يَجز حَذفُه؛ لعدَمِ الدَّليلِ عَلَيه، وقَد يُحذَفُ خَاصًّا؛ لِقيَامِ الدَّليلِ عَلَيه كما قَدَّمنا في نَحوِ: (مَن لكَ بِالمهذبِ)، أي: مَن يَضمَنُ.

ولا يَجُوزُ عندَ الجُمهورِ إظهارُ هذا العَامِلِ أصلًا؛ لِقيامِ القَرينَـةِ عَلَى تَعيينِـه وسَدِّ

---

(١) في الأصل: (تكون).

الظَّرفِ مَسَدَّه، كَمَا يَجيءُ في: (لولا زيد لكان كذا)، فَلا يُقالُ: (زَيدٌ كَائِنٌ في الدَّارِ)، وقَالَ ابنُ جِنِّي بِجَوَازِه[1]، مُستَشهدًا بقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، قُلنا: لا شَاهدَ لَه، وأمَّا قَولُه تَعالى: « فلَمَّا رآه [مُستقِرًّا » فمَعناه سَاكِنًا غيرَ مُتَحَرِّكٍ، ولَيسَ بِمَعنى (كَائِنًا)][2]. وكَذَا حَالُ الظَّرفِ في ثَلاثَةِ مَوَاضع أُخَرَ: الصِّفَةِ، والصِّلَةِ، والحَالِ، وفيما عَدا المَوَاضعَ الأربعَةَ لا يَتعَلَّقُ الظَّرفُ والجَارُّ إلَّا بِمَلفُوظِ (مَوجُودٍ).

الحُكمُ السَّادِسُ: انتِصَابُه عَلَى شَريطَةِ التَّفسيرِ، كَمَا قُلنَاه في المفعُولِ بِه مِن اختيَارِ نَصبِه تَارَةً، وَاختيَارِ رَفعِه تَارَةً أُخرَى، وَاستِوَاءِ الأمرَينِ جَميعًا فِيه، وَوُجوبِ نَصبِه، كَمَا أسلَفنَا تَقريرَه فِي المفعُولِ بِه، كقَولِكَ: (أيومَ الجُمعَةِ سِرتَ فيه)، وَ(يَومُ الجمعَةِ قُمتُ فيه)، فَالأَوَّلُ يُختَارُ فِيه النَّصبُ، وَالثَّانِي يُختَارُ فِيه الرَّفعُ.

وَتَقُولُ: (يَوم الجُمعَةِ يَنطَلِقُ فيه عَبدُ اللَّه وَيَوم الخَميسِ يَسيرُ فيه زَيدٌ)، فَقولُنا: (يَوم الخَميسِ يَسيرُ فيه زَيدٌ)، يَجُوزُ فيه رَفعُه وَنَصبُه عَلَى جِهَةِ الاستِوَاءِ، فَنَصبُه يَكُونُ عَطفًا عَلَى الجُملَةِ الفعلِيَّةِ، وَرَفعُه عَلَى أنَّه جُملَةٌ ابتِدَائِيَّةٌ؛ فَلِأجلِ هذا كَانَ قَولُنا: (وَيَومَ الخَميسِ) بِالعَطفِ رَفعًا وَنَصبًا يَستَوي الأمرَانِ فيه، وَ(هلَّا يَومَ الجُمعَةِ سِرتَ فيه) يَجِبُ فِيه النَّصبُ.

الحُكمُ السَّابعُ: القيَاسُ المطَّرِدُ: (خَرَجتُ يَومَ الجُمعَةِ)، وَ(يَومَ الجُمعَةِ خَرَجتُ فيه)؛ لأنَّ الاسمَ الظَّاهرَ فِيه إشعَارٌ بِالظَّرفِيَّةِ؛ فَلِهذا لَم يكُن مُحتَاجًا إلى أمَارَةٍ، وَلا دَليلَ عَلَيه بِخِلافِ المضمَرِ فَإنَّه لا إِشعَارَ فيه بِالظَّرفيَّةِ؛ فَلِهذَا لَم يكُن فيه بُدٌّ مِن [و١٢٩]

---

(١) انظر رأي ابن جني في ابن يعيش ١/ ٩٠، وشرح الرضي ١/ ٢٤٤، ومغني اللبيب ٥٨٢، وتمهيد القواعد ٢/ ١٠٠٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من شرح الرضي ١/ ٢٤٤، والنص ابتداء من قوله: (وينبغي أن يكون) من شرح الرضي ١/ ٢٤٤ بنصه. لكنَّ الناسخ قد وضع هذا النص في هذا الموضع ووضع بعد ذلك علامة تصحيح، وهذه إشارة إلى أنه مما نقله العلوي.

أَمَارَةٍ عَلَى الظَّرفِيَّةِ، وَهيَ (في) وَلا يَجُوزُ تَعديتُه بِنَفسِه إِلى المضمَرِ إِلَّا عَلَى جِهةِ الاتِّسَاعِ، وَإِجرَائِه مُجرَى المفعُولِ بِه، فَسُمعَ في الفعلِ اللَّازِمِ تَشبيهًا لَه بِالفعلِ المتَعدِّي إِلَى وَاحِدٍ، فتقُولُ: (اليَومَ قمتُه)، وَلا تَقُولُ: (اليَومَ أعلَمتُه زَيدًا عَمرًا قَائِمًا)؛ لأنَّه لَم يُعهد في كَلامِهم مَا يَتعَدَّى إِلَى أربَعَةٍ، فَيُشَبَّه بِه، وَتَقُولُ: (اليَومَ ضَرَبتُه زَيدًا)، فتُجريه مُجرَى مَا يَتعَدَّى إِلى اثنَينِ.

وَهل يَجُوزُ الاتِّسَاعُ في المتَعَدِّي إِلَى اثنَينِ، فَتَقُولُ: (اليَومَ أعطَيتُه دِرهمًا)، فِيه تَرَدُّدٌ بَينَ النُّحاةِ[1]، وَالأجوَدُ جَوَازُه تَشبيهًا لَه بِالمتَعدِّي إِلَى ثَلاثَةٍ، فَتَقُولُ: (اليَومَ كَسَوتُه زَيدًا جُبَّةً).

الحُكمُ الثَّامِنُ: الظُّرُوفُ الزَّمَانِيَّةُ بِالإِضَافَةِ إِلى التَّصَرُّفِ وَالانصِرَافِ، وَنَعني بِالصَّرفِ مَا جَازَ خُرُوجُه عَنِ الظَّرفِيَّةِ بِرَفعِه وَجَرِّه، وَنَعني بِالانصِرَافِ مَا دَخَلَه الجَرُّ وَالتَّنوينُ، عَلَى أربَعَةِ أوجُهٍ:

أَوَّلُها: مُنصَرِفَةٌ، وَهذَا كَقَولِهم: (يَومٌ)، وَ(شَهرٌ)، وَ(سَاعَةٌ)، وَ(سَنَةٌ).

وَثَانيها: غَيرُ مُتَصَرِّفَةٍ وَلا مُنصَرِفَةٍ، وَهذا نَحوُ قَولِنَا: (سَحَرَ)[2] لِيَومِكَ المعَيّنِ، فَإِنَّه لا يَخرُجُ عَنِ الظَّرفِيَّةِ، وَهوَ غَيرُ مُنصَرِفٍ لِلتَّعريفِ.

وَثَالِثُها: مُتَصَرِّفٌ غَيرُ مُنصَرِفٍ، وَهذا نَحوُ: (غَدوَةَ) وَ(بُكرَةَ) إِذَا كَانَا لِوَقتٍ مُعيَّنٍ،

---

(١) ذهب أكثر النحاة إلى جواز الاتساع في المتعدي إلى اثنين تشبيهًا بالمتعدي إلى ثلاثة، ومن النحاة من ذهب إلى أنّه لا يجوز الاتساع في الظرف إلا إذا كان الفعل لازمًا أو متعديًا إلى واحد، وذكر بعضهم أنه لم يسمع في المتعدى إلى اثنين، ومنهم ابن عصفور، قال في المقرَّب ١٦٤: « ولا يُتَّسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلًا غير متعدٍّ أو متعديًا إلى واحد أو ما عمل عمله إن كان من جنس ما ينصب المفعول به ». انظر المسألة في إيضاح ابن الحاجب ١/ ٢٨٦، وابن يعيش ٧/ ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٥-٢٤٦، وشرح الرضي ١/ ٥٠٢، والارتشاف ٣/ ١٤٦٥، والمنهاج ١/ ٢٦٧.

(٢) في الأصل: (سي).

فَإِنَّهمَا غَيرُ مُنصَرِفَينِ للتَّعريفِ وَالتَّأنيثِ، كـ(حَمزَةَ) وَ(طَلحَةَ)، وَيَتصرَّفَانِ كَقَولِكَ: (أعجَبَنِي بُكرَةُ يومِكَ وَغُدوَتُه).

وَرَابعُها: مُنصَرِفٌ غَيرُ مُتَصَرِّفٍ، وَهذا نَحو: (ضُحًى)، وَ(عَشيَّةً)، وَ(عَتمَةً)، لِغَيرِ مُعيَّنٍ، وَ(ذَاتِ مَرَّةٍ)، وَ(بُعَيدَاتِ بَينٍ)، فَانصِرَافُها لأنَّه لا عِلَّةَ هناكَ تُوجِبُ مَنعَ صَرفِها، وَعَدَمُ تَصرُّفِها هوَ أنَّها لازِمَةٌ للنَّصبِ.

الحُكمُ التَّاسعُ: أنَّ ظُرُوفَ المكَانِ لا تَقعُ أخبَارًا عَنِ الجُثَثِ، فَلا تَقُولُ: (اليَومُ) وَلا (عَمرٌو السَّاعَةُ)، بِخِلافِ ظُرُوفِ المكَانِ، فَإِنَّها تَقَعُ أخبَارًا عَنها، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قُدَّامكَ)، وَ(عَمرٌو أَمَامكَ) وَ(خَلفكَ)، وَالتَّفرِقَةُ بَينَهمَا هوَ أنَّ ظُرُوفَ الأمكِنَةِ ثَابِتَةٌ مُستَقِرَّةٌ، فَأشبَهتِ الأشخَاصَ فِي استِقرَارِها وَثُبُوتِها، فَجَازَ كَونُها أخبَارًا عَنها، بِخِلافِ ظُرُوفِ الأزمِنَةِ فَإِنَّها مُتَقَضِّيَةٌ، فَلَم يَجُز الإِخبَارُ بِها عَنِ المعَانِي لَمَّا كَانَت مُتَقَضِّيَةً مِثلَها، فَتَقُولُ: (القِتَالُ اليَومَ)، وَ(الخُرُوجُ غَدًا).

الحُكمُ العَاشِرُ: أنَّه يَجُوزُ تَقَدُّمُها عَلَى عَامِلِها كَالمفعُولِ بِهِ إِلَّا لِمَانِعٍ هنَاكَ، وَاللَّه أعلَمُ.

* * *

القِسمُ الثَّاني: في المكَانِ، وَبَيَانِ مَا يَختَصُّ بِه مِن أحكَامٍ

وَيَشتَمِلُ عَلَى أحكَامٍ عَشَرَةٍ [ظ١٢٩]:

الحُكمُ الأوَّلُ: زَعَمَ أبُو العَبَّاسِ المبَرِّدُ[١] أنَّ ظُرُوفَ الأمكِنَةِ فِي اقتِضَاءِ الفعلِ لَها آكَدُ مِن ظُرُوفِ الأزمِنَةِ مِن جِهةِ أنَّها مُشَابِهةٌ للأجسَامِ[٢] فِي التَّقَرُّرِ وَالثُّبُوتِ.

---

(١) انظر المقتضب ٤/ ٣٢٩.

(٢) في الأصل: (الأشياخ).

وَالحَقُّ مَا قَدَّمناه أوَّلًا مِن أنَّ ظُرُوفَ الأزمِنَةِ أبعَدُ مِنها، وَهوَ اختِيَارُ سيبَوَيه[١]؛ لأنَّها، وَإن أشبَهتِ الأجسَامَ فيمَا قَالُوه، فَلا تُعطَى حُكمَهَا.

الحُكمُ الثَّاني: أنَّ مَا كَانَ مِنَ الأمكِنَةِ مُبهمًا فَإنَّ الفعلَ يَتَعَدَّى إلَيه بِنَفسِه، وَمَا كَانَ مِنها[٢] مُختَصًّا فَإنَّ الفعلَ لا يَتَعَدَّى إلَيه إلَّا بِوَاسِطَةِ حَرفٍ؛ وَإنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ مِن أجلِ قُوَّةِ دَلالَةِ الفعلِ عَلَى المبهمِ؛ فَلِهذَا تَعَدَّى إلَيه بِنَفسِه، بِخِلافِ المختَصِّ فَإنَّ دَلالَتَه عَلَيه ضَعيفَةٌ؛ فَلِهذَا لَم يكُن بُدٌّ مِن حَذفِ الحَرفِ[٣]، فَتَقُولُ عَلَى الأوَّلِ: (قُمتُ قُدَّامكَ)، وَ(صَلَّيتُ خَلفَكَ)، وَهكَذَا سَائِرُ الجِهاتِ السِّتِّ، وتَقُولُ عَلَى الثَّاني: (قُمتُ في الدَّارِ)، وَ(صَلَّيتُ في المسجِدِ).

الحُكمُ الثَّالِثُ: إذَا كَانَ المبهمُ مِن حَقِّه أن يَكُونَ الفعلُ مُتعَدِّيًا إلَيه بِنَفسِه، وَالمختَصُّ مِن شَأنِه أن يكُونَ الفعلُ مُتعَدِّيًا[٤] إلَيه بِوَاسِطَةٍ، كَمَا أوضَحنَا مِثَالَه، فَلا بُدَّ مِن ذِكرِ التَّفرِقَةِ بَينَ المبهمِ وَالمختَصِّ، وَبيَانِ الضَّابِطِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا.

وَقَد اختَلَفَ النُّحَاةُ في ذَلِكَ عَلَى مَذَاهبَ خَمسَةٍ[٥]:

أوَّلُها: أنَّ المبهمَ هوَ النَّكِرَةُ، وَالمختَصَّ هوَ المعرِفَةُ، وَهذا فَاسِدٌ، فَإنَّ قَولكَ: (قَعَدتُ مكَانكَ)، وَ(جَلَستُ خَلفَكَ) مَعرِفَتَانِ، وَهمَا مُبهمَانِ يَتعَدَّى إلَيهمَا الفعلُ بِنَفسِه، وَ(صَلَّيتُ في المسجِدِ) فَإنَّه مُختَصٌّ مَعَ كَونِه نَكِرَةً.

---

(١) يقول سيبويه في الكتاب ١/ ٤١٩: « واعلم أنَّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكُّنًا في الأسماء لأنها تكون فاعِلةً ومفعولة ».

(٢) في الأصل: (مبهما).

(٣) في الأصل: (الحرفية).

(٤) في الأصل: (معديا).

(٥) انظر الخلاف في تحديد المبهم والمختص من المكان. انظر المسألة في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٢، وابن يعيش ٣/ ٤١، والمحصل (مخطوط) ١/ ١٨٨، وشرح الكافية لابن فلاح ٦٠٧ رسالة، وشرح الرضي ١/ ٤٨٨، والتذييل ٨/ ٣٦.

وَثَانيها: أنَّ المبهمَ مَا لَيسَ لَـه أقطَارٌ تَحصُرُه، وَلا نِهايَاتٌ تُحيطُ بِه كَالجِهاتِ السِّتِّ وَنَحوِها، وَالمختَصُّ مَا لَـه أقطَارٌ تَحصُرُه، كَالمسجِدِ وَالدَّارِ.

وَثَالِثُها: أنَّ المبهمَ مَا كَانَ غَيرَ مَحدُودٍ كَالجِهاتِ السِّتِّ وَغَيرِها، وَالمختَصُّ مَا كَانَ مَحدُودًا كَالسُّوقِ، وَالبُقعَةِ، وَغَيرِهمَا، وَاستُضعِفَ هذَا بِأنَّ الفَرسَخَ وَالبَريدَ مَحدُودَانِ، وَهمَا مُبهمَانِ يَتَعَدَّى إلَيهمَا الفعلُ مِن غَيرِ وَاسِطَةِ حَرفٍ.

وَرَابعُها: أنَّ [المبهمَ هو][1] الجِهاتُ السِّتُّ، وَالمختَصَّ مَا عَدَاها، وَهذا هوَ الَّذي عَوَّلَ [عَلَيه][2] الأكثَرُ مِنَ النُّحاةِ.

وَخَامِسُها: أنَّ المبهمَ مَا كَانَ لا يَتَمَيَّزُ مُسَمَّاه بِتَميُّزٍ مِن غَيرِ إضَافَةٍ كَـ(دَارٍ)، وَ(مَسجِدٍ)، وَغَيرِ ذَلِكَ[3].

فَهـذِه مَذَاهبُ النَّاسِ في تَميِيزِ المبهمِ مِنَ المختَصِّ.

فَأمَّا الشَّيخُ فَقَد [و١٣٠] عَوَّلَ في ذَلِكَ عَلَى مَذهبٍ سَادِسٍ مُخَالِفٍ لِهذِه المذَاهبِ، فَقَالَ[4]: المبهمُ هوَ الَّذي لَـه اسمُه بِاعتِبَارِ مَا لَيسَ دَاخِلًا فِي مُسَمَّاه، كَالجِهاتِ السِّتِّ، فَإنَّ قَولَنَا: (خَلفَ) مِنَ الأمُورِ الإضَافِيَّةِ، مِن جِهةِ أنَّ مَا يكُونُ خَلفًا لِزَيدٍ[5] فَإنَّـه أمَامٌ لعَمرٍو، وَهكَذَا سَائِرُها، فَلا تُطلَقُ عَلَيـه هذِه العِبَارَةُ إلَّا بِاعتِبَارِ الإضَافَـةِ، وَلا شكَّ أنَّ الإضَافَـةَ لَيسَت[6] جُزءًا مِن مَفهومِه، وَلا هـيَ أصلٌ في مَعقُولِه، بَل يُمكِنُ تَعقُّلُ مَاهيَّتِـه مِن غَيرِ تَعويلٍ عَلَى هذِه الإضَافَـةِ. وَهكَذَا قَولُنا: (فَرسَخٌ)، فَإنَّـه مَقُولٌ عَلَى جِهةٍ مَعلُومَةٍ بِاعتِبَارِ قِيَاسٍ مَعقُولٍ، لَـكِنَّ ذَلِكَ القِيَاسَ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر هذا الرأي في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٦.

(٤) هذا ما ارتضاه في الإيضاح ١/ ٢٨٢، وانظر شرح المقدمة الكافية ٤٨٥.

(٥) في الأصل: (بزيد).

(٦) في الأصل: (ليس).

لَيسَ دَاخِلًا في مُسَمَّاه، وَلا أصلًا في مَعقُولِ مَاهِيَّتِه.

وَأمَّا المختَصُّ فَهوَ الَّذي لَه اسمُه بِاعتِبَارِ أمرٍ دَاخِلٍ في مُسَمَّاه[١]، وَهوَ: (الحيطَانُ) وَ(السُّقُوفُ)، وَ(الأسَاسَاتُ)، فَهذِه الأُمُورُ صَارَت جُزءًا مِن مَفهومِها، وَأصلًا في مَعقُولِها، بحَيثُ لا يُطلَقُ عَلَيها هذِه العِبَارَةُ إلَّا بِاعتِبَارِها، فَهذا هو مُرَادُ الشَّيخِ بِمَا أطلَقَه مِن ذَلِكَ.

الحُكمُ الرَّابِعُ: فَإذا تَمَهَّدَت هذه القَاعِدَةُ مِن شُمُولِ مَا ذكَرنَاه مِنَ الضَّابِطِ بُنِيت[٢] عَلَيه الأحكَامُ، وَعَلَى هذا تكُونُ الجِهاتُ السِّتُّ مِن قَبيلِ المبهمِ، لَمَّا كَانَ لَها اسمُها بِاعتِبَارِ مَا لَيسَ دَاخِلًا في مُسَمَّاها، فَيتعَدَّى إلَيها الفعلُ بِنَفسِه مِن غَيرِ وَاسِطَةِ حَرفٍ؛ لأنَّها لَمَّا كَانَت مُبهمَةً لازَمَها الفعلُ مِن جِهةِ أنَّ الفعلَ لا يَفعَلُ إلَّا في جِهةٍ عَلَى الإطلاقِ، فَجَرَت مِن أجلِ إبهامِها مَجرَى الأزمِنَةِ في الملازَمَةِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيخُ: (**وَحُمِلَ عَلَيه « عِندَ » وَ« لَدَى »**)، الضَّميرُ في قَولِه: (**عَلَيه**) يَرجِعُ إلى المبهمِ، يَعني أنَّ الفعلَ عُدِّيَ إلَيهما مِن غَيرِ وَاسِطَةٍ؛ لأجلِ شَبَهِهمَا بِالمبهمِ مِن جِهةِ إبهامِهمَا، ألا ترَى أنَّكَ إذَا قُلتَ: (صَلَّيتُ خَلفَ المسجِدِ) فَإنَّه مُتَنَاوِلٌ لِمَا خَلفَه إلى غَيرِ غَايَةٍ، وَهكَذا قَولُنَا: (جَلَستُ عِندكَ)، فَإنَّه مُتَنَاوِلٌ لِجَميعِ الأمكِنَةِ حَوَالَيكَ؛ فَلأجلِ هذا الإبهامِ[٣] جَرَيَا مَجرَى الجِهاتِ السِّتِّ.

قَولُه: (**وَلَفظُ « وَمكَانٍ » لِكَثرَتِه**)، يَعني: أنَّه حُمِلَ عَلَى المبهمِ لَفظُ (مكَانٍ) مَعَ كَونِه مُعَيَّنًا مِن أجلِ كَثرَةِ استعمَالِه، وَمِن جِهةِ إبهامِه؛ لِصَلاحِيَّتِه لِسَائِرِ الجِهاتِ كُلِّها، فَجَرَى لِذَلِكَ مَجرَى المبهمِ.

قَولُه: (**وَمَا بَعدَ: « دَخلتُ »**) يُريدُ أنَّه حُمِلَ عَلَى المبهمِ مِنَ الأمكِنَةِ المعَيَّنَةِ

---

(١) في الأصل: (مسماهما) وهو منقول من الإيضاح ١/ ٢٨٢ والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: (تمشت).

(٣) في الأصل: (فلأجل هذا الإبها).

مَا بَعدَ (دَخلتُ) عَلَى الإِطلاقِ، نَحوُ: (دَخلتُ السُّوقَ)، وَ(دَخلتُ الدَّارَ)، مِن أجلِ كَثـرَةِ الاستعمَالِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (فِـي الأَصَحِّ)، يُـشيـرُ بِـه إِلَى خِلافٍ[1]؛ [ظ١٣٠] لأَنَّ مِنهم مَن زَعَمَ أنَّـه مُتعَدٍّ بِنفسِه، وَمَا بَعدَه يكُونُ مُنتَصِبًا عَلَى المفعُولِـيَّـةِ، وَيَخرُجُ عَنِ التَّمثيلِ.

وَقَالَ بَعضُهم: إِنَّـه غَيرُ مُتعدٍّ، وَعَلَى هذا يكُونُ انتِصَابُ مَا بَعدَه عَلَى الظَّرفِـيَّـةِ المتَّسَعِ فيها، وَهوَ اختيَارُ الشَّيخِ[2] وَغَيرِه مِن مُحَقِّقي النُّحَاةِ[3]، وَهوَ الأقوَى لِأمرَينِ:

أَمَّـا **أَوَّلًا** فَلأنَّ نَظِـيـرَه (وَلَجتُ) وَنَقيضَه (خَرَجتُ)، وَهمَا لازِمَانِ، فَـيَكُونُ مَثَلَهمَا قِـيَـاسًا عَلَيهِمَا.

وَأَمَّا **ثَانيًا** فَلأنَّ مَصدَرُه (الفُعُولُ)، وَهوَ مِنَ المصَادِرِ اللَّازِمَـةِ فِـي الأَكـثَـرِ.

وَمِمَّا اتُّسعَ فيه مِمَّا لَم يَذكُره الشَّيخُ: (ذَهبتُ الشَّامَ)، فَإِنَّـه مِن جُملَةِ مَا يَـتَـعَـدَّى

---

(١) في إعراب هذا الظرف المختص أقوال:

الأول: الأصل في هذا الظرف أن يتعدّى إليه الفعل بواسطة (في) فلمَّا جاء من غير حرف الجر صار موقوفًا على السَّماع. وهو قول ابن بابشاذ.

الثَّاني: إنَّ (دخلت) فعل لازم، فلا يحتاج إلى مفعول به، وينصب ما بعده على الظرفية تشبيهًا للمختص، وهذا هو مذهب سيبويه، والجمهور.

الثالث: ذهب الجرمي إلى أنَّ (دخلت) فعل يتعدى بنفسه، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه، وهذا مذهب الأخفش أيضًا.

الرَّابع: ذهب المبرد إلى أنَّ هذا الفعل من الأفعال التي تتعدَّى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر نحو: (نصحتُ زيدًا) و(نصحتُ لزيدٍ)، فكذلك نقول (دخلتُ الدار) و(دخلتُ فيها)، وعلى هذا يكون (الدار) مفعولًا به لا ظرفًا. انظر المسألة في الكتاب ١/ ٣٥، والمقتضب ٤/ ٣٣٧-٣٣٨، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٨٣، وابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢٨، وشرح الرَّضي ١/ ٤٩٢، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ٥٥٠، وشرح كافية ابن الحاجب للقوَّاس ١/ ٢١٩، والارتشاف ٣/ ١٤٣٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٥٧، وتاج علوم الأدب ٢/ ٧٢٥، والنَّجم الثَّاقب ١/ ٤٠٠.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٣.

(٣) انظر هذا الرأي في ابن يعيش ٢/ ٤٤، وأسرار العربية ١٦٩.

بِنَفسِه إِلى الظُّرُوفِ المختَصَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ الأمرُ كَذلك[١] مِن أجلِ اتِّسَاعِهم فيه، فَحُذِفَ حَرفُ الجَرِّ مِنه إِرَادَةً للاختِصَاصِ بِهذِه الجِهةِ بِخِلافِ غَيرِها؛ وَلِهذَا نقُولُ: (ذَهبتُ إِلى العِرَاقِ)، وَ(ذَهبتُ إِلى المسجِدِ)، فيَجري عَلَى قيَاسِ الظُّرُوفِ المعيَّنَةِ.

الحُكمُ الخَامِسُ: الفعلُ لا يَتعَدَّى إِلى المكَانِ المختَصِّ بِنَفسِه إِلَّا إِذَا كَانَ مُتعَدِّيًا إِلى المفعُولِ بِه، كقَولِكَ: (قَصَدتُ المسجِدَ)، وَ(عَمَرتُ الدَّارَ)، فَإِن قَصَدَ إِيقَاعَ الفعلِ فيه عَلَى جِهةِ كَونِه وعَاءً لَه، كَمَا لَو وَقَعَ[٢] في المبهمِ مِنه، فَلا بُدَّ مِن تَوسُّطِ الحَرفِ، كقَولِكَ: (قُمتُ في الدَّارِ)، وَ(اعتَكَفتُ في المسجِدِ)، هذا هوَ المطَّرِدُ في القيَاسِ، وَالجَاري عَلَى القوَاعِدِ، فَإِن وَرَدَ شَيءٌ عَلَى خِلافِ ذَلِكَ عُدَّ نَادِرًا خَارِجًا عَنِ القيَاسِ، وَأنشَدَ النُّحَاةُ:

٦٩ - فَـلَأبـغـيـنَّـكُـم قَـنًـا وَعُـوارِضًـا ... ولأُقـبِـلَـنَّ الـخَـيـلَ لابَـةَ ضَرغَدِ[٣]

أرَادَ: في قَـنًـا وَعُوَارِضَ، وَهمَا مَوضعَانِ مُختَصَّانِ، فَـأجرَاهمَا في تَـعَـدِّي الفعلِ بِنَفسِه إِلَيهمَا مُجرَى الأمكِـنَـةِ المبهمَةِ عَلَى جِهةِ الشُّذُوذِ وَالـنُّـدرَةِ.

الحُكمُ السَّادِسُ: الظُّـرُوفُ المبهمَةُ كَالجِهاتِ السِّتِّ، نَحوُ استعمَالِها مُضَافَـةً، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قُـدَّامكَ)، وَ(عمرٌو أمَامكَ)، وَمَتَى كَانَت مُضَافَـةً فَهيَ فِـي غَايَـةِ الإيضَاحِ وَالبَـيَـانِ، فَـتَـقَعُ صِلَـةً، وَصِفَـةً، وَحَالًا، وَخَـبَـرًا، وَهل يَجُوزُ استعمَالُها مُــفــرَدَةً أم لا، فيه وَجهانِ[٤]:

---

(١) في الأصل: (كما). (٢) في الأصل: (كما لوقع).

(٣) البيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ٥٥، وانظر سيبويه ١/ ١٦٣، ٢١٤، وابن السيرافي ١/ ١٦٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٩٩، وهو بلا نسبة في الإيضاح العضدي ١٨٢، والحجة للفارسي ٣/ ٥٣، والمحكم ١/ ٤٠٣، والمخصص ٤/ ٤٦٢، وأسرار العربية ١٦٨، واللباب ١/ ٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٧، وشرح الرضي ١/ ٤٩٢، والتذييل ٨/ ٣٩.

(٤) قال ابن يعيش في شرحه ٢/ ١٢٧: « فـإذا أُفـردت، وقيل: « قـام زيـدٌ خـلـفًـا »، و« ذهب عمرٌو=

أحَدُهمَا: أنَّـه لا يَجُوزُ استعمَالُها مُـفـرَدَةً، وَهـذا هـوَ رَأيُ الكِسَائِـيِّ، وَالـفَـرَّاءِ، وَغيرِهمَا مِـن نُحَاةِ الكُوفَـةِ، فَإن استُعمِلَت مُـفـرَدَةً خَرَجَت عَن كَونِها ظُـرُوفًا، وَأُجرِيَت مُجرَى الأسمَاءِ.

وَثَانيهمَا: أنَّـه يَجُوزُ استعمَالُها مُفرَدَةً، وَهذا هوَ رَأيُ أكـثَـرِ نُحَاةِ البَصرَةِ. وَإذا [و١٣١] كَانَت مُفرَدَةً، وَنُوِيَ مُضَافُها فيها كَانَت مَبنِيَّـةً عَلَى الضَّمِّ، كَقَولِكَ: (خَرَجتُ أمَامُ)، وَ(مَشَيتُ قُـدَّامُ)، وَإن لَم يُـنـوَ مُضَافُها فيها كَانَت مُـعـرَبَـةً عَلَى الـظَّـرفِـيَّـةِ، (خَـرَجتُ قُـدَّامًـا)، وَ(جِئتُ وَرَاءً)، وَمَتَى قُطِعَت عَـنِ الإضَافَـةِ نَـقَصَت عَن بِنائِها، فَلا تَقعُ خَـبَـرًا، وَلا صِلَـةً، وَلا صِفَـةً، وَلا حَالًا؛ لاستِبهامِها في نَفسِها.

الحُكمُ السَّابعُ: الظُّرُوفُ المكَانِـيَّـةُ كُلُّها تَقعُ أخبَارًا عَنِ الجُثَثِ وَالأشخَاصِ، كَـقَـولِكَ: (زَيدٌ قُـدَّامكَ)، وَ(عَمـرٌو خَلفكَ)؛ لأنَّها ثَابِتَـةٌ مُستَـقِـرَّةٌ استِـقـرَارَ الأشخَاصِ، فَـنَـاسَبَها، فَوَقَعَت أخبَارًا عَنها، بِخِلافِ الظُّـرُوفِ الزَّمَانِـيَّـةِ، فَإنَّها مُتجَدِّدَةٌ غيرُ ثَابِـتَـةٍ، فَاستَحَالَ ذَلِكَ في حَقِّها، كَمَا مَرَّ بَـيَـانُـه.

الحُكمُ الثَّامِنُ: الظُّرُوفُ المكَانِـيَّـةُ كُلُّها مُعربَـةٌ لِتَمكُّنِها إلَّا أن يَعرِضَ في حَقِّها عَارِضٌ، فَيُوجِبُ بِنَاءَها، كَمَا قُلنَاه إذَا قُطِعَت عَنِ الإضَافَـةِ، فَـأمَّا (حَيثُ) مِن بَينِ سَائِرِ ظُرُوفِ المكَانِ فَإنَّها مَبنِيَّـةٌ؛ لِكَونِها مُضَافَةً إلى غَيرِ المتَمكِّنِ، وَهيَ الجُملةُ، وَسَيَأتِـي لِهذا مَـزيدُ تَقريـرٍ في الظُّـرُوفِ المبنِيَّـةِ بِمَعُونَـةِ اللّه تَـعَـالَى.

الحُكمُ التَّاسعُ: القُربُ وَالبُعدُ إذَا كَانَا جَارِيَينِ عَلَى نَعتِ الصِّفَةِ للأمكِنَـةِ بِظَرفٍ، فَإن ذُكِـرَ الموصُوفُ جَازَ الرَّفعُ وَالنَّصبُ فيهمَا، كَقَولِكَ: (دَارُكَ مكَانٌ قَريبٌ)، وَ(مكَانًا

=قُدَّامـا »، فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف، كما يكون مضافًا، نحوَ « قام قُدَّامك » و« ذهب خَلفك »، إلَّا أنّه مبهمٌ منكورٌ، كأنَّك قلت: « قام خَلفَ غيره »، و« ذهب قدّامَ شيءٍ ». ومنع الكوفيون من ذلك، وقالوا لا تكون ظروفًا إلَّا مضافةً، وإذا أُفردت » وانظر الخلاف في الارتشاف ٣/ ١٤٤٣.

قَريبًا)؛ لأنَّ - مَعَ ذِكرِ الموصُوفِ - الظَّرفِيَّةَ فِيه وَاضحَةٌ بِذِكرِه؛ فَلِهذا جَازَ رَفعُه، فَإن طُرِحَ الموصُوفُ لَم يَجزِ إلَّا النَّصبُ؛ لأنَّ الموصُوفَ وَإن حُذِفَ فَالنَّصبُ كَافٍ في الدَّلالَةِ عَلَى النَّصبِيَّةِ، فَلَو حُذِفَ الموصُوفُ وَالنَّصبُ لَنُقِضَت آثَارُ الظَّرفِيَّةِ، فَلا يَبقَى هنَاكَ مَا يُشعِرُ بِها.

الحُكمُ العَاشِرُ: إِذَا وَقَعَ ظَرفُ المكَانِ خبرًا في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدٌ قُدَّامك)، وَ(عَمرٌو خَلفكَ)، فَبِأيِّ شَيءٍ يَنتَصِبُ، فِيه مَذهَبَانِ[1]:

أحَدُهمَا: أنَّه يَنتَصِبُ بِالفعلِ المقَدَّرِ، وَهذَا هوَ رَأيُ الخَلِيلِ، وَسِيبَوَيه، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ البَصرَةِ؛ لأنَّ الظُّرُوفَ تَطلُبُ الأفعَالَ؛ لِتَكُونَ مُتعَلِّقَةً بِها، كَمَا تَطلُبُها الحُرُوفُ الجَارَّةُ.

وَثَانيهمَا: أنَّه يَنتَصِبُ عَلَى المخَالَفَةِ، وَهذَا هوَ رَأيُ الكِسَائيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ، وَهذَا شَيءٌ فَاسِدٌ لا يُلتَفَتُ إِلَيه، وَلَيسَ لَه وَقعٌ، وَلا فِيه إِشَارَةٌ إلى تَعليلٍ نَحويٍّ يَسُوغُ عَلَى قَوَاعِدَ قِيَاسِيَّةٍ[2]، وَإِنَّما هيَ عِبَارَةٌ فَارِغَةٌ لا حَقِيقَةَ لَها.

* * *

(١) اختلف النحاة في العمل في الظرف المنصوب الواقع خبرًا، ولهم فيه عدة أقوال:

الأول: العامل فعل مقدَّر، وذلك لأن أصل العمل للأفعال.

الثاني: العامل اسم فاعل مقدَّر، وذلك لأن الأصل في الأخبار أن تكون أسماء.

الثالث: العامل هو المخالفة، وهو معنوي، وذلك لأن من حق المبتدأ أن يكون هو الخبر، فلهذا كانا مرفوعين لما كان أحدهما هو الآخر، فأما إذا قلت: (زيد أمامك) فليس (أمامك) هو (زيد)، فلهذا كان منصوبًا ليكون مشعرًا بالمخالفة، وهو رأي الكوفيين.

انظر المسألة في ابن يعيش ١/ ٩٠-٩١، والمغني لابن فلاح ٢/ ٣١٧، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٣٨٥، والمحصل (مخطوط) ١/ ١٩٦، والمنهاج ١/ ٢٩٦، والتذييل ٤/ ٥٤، والمساعد ١/ ٢٣٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٧، والهمع ١/ ٣٧٥.

(٢) في الأصل: (قواعد القياسية).

تَنبيهٌ: عَلَى مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ [ظ ١٣١] بِالبَابِ أربَعٍ

المسألةُ الأُولَى:

الظُّـرُوفُ الزَّمَانِـيَّـةُ إذا وَقَعَت أخبَارًا عَنِ المعَاني، فَإن كَانَ ذَلِكَ المعنَى مُستَوعِبًا لِظَرفِه، فَالأحسَنُ فِـيـه الرَّفعُ، كَقَولِكَ: (الصِّيَامُ اليَومُ)، وَ(الاعتِكَافُ يَومُ الجُمعَةِ). وَيَجُوزُ رَفعُـه عَلَى حَذفِ مُضَافٍ، تَقديـرُه: يَومُ الصِّيَامِ اليَومُ، وَنَصبُه عَلَى الظَّرفِـيَّـةِ. وَإِن كَانَ غَيرَ مُستَوعِبٍ لِظَرفِـه، فَالأحسَنُ نَصبُـه، كَقَولِكَ: (الأكلُ اليَومَ)، وَ(الشُّربُ يَومَ الخَمِيسِ)، وَيَجُوزُ رَفـعُـه، كَمَا قَـرَّرنَاه.

المسألةُ الثَّانيَةُ:

إِذَا أخبَرتَ عَن أيَّامِ الأُسبُوعِ كُلِّها فَالرَّفعُ وَاجِبٌ إلَّا (يَومَ الجُمُعَةِ) وَ(السَّبتِ)؛ فَلِهذَا تقُولُ: (الأحَدُ اليَومُ)، (وَالاثنَانِ اليَومُ)، وَهكَذَا في جَميعِها؛ لأنَّها بِمَنزِلَـةِ الأوَّلِ وَالثَّاني إِلى آخِرِها، فَالمبتَـدَأُ هوَ الخَـبَـرُ؛ فَلِهذا وَجَبَ الـرَّفعُ فِـيهـا، بِخِلافِ (يَومِ الجُمُعَةِ) وَ(يَومِ السَّبتِ)، فَـإِنَّهمَا مَصدَرَانِ؛ لأنَّ فِـي الجُمُعَةِ مَعنَى الاجتِمَاعِ، وَفِـي السَّبتِ مَعنَى القَطعِ؛ فَلِهذَا جَازَ فيهمَا الوَجهانِ، كَمَا ذكَرنَـاه فِـي نَحوِ: (الصِّيَامُ الـيَـومُ).

المسألةُ الثَّالِثَةُ:

مَا كَانَ مِنَ الظُّرُوفِ المكَانِـيَّـةِ دَالًّا عَلَى القُربِ، فَإنَّ جعلَـه ظَرفًا أحَقُّ مِن جَعلِه اسمًا، وَمَا كَانَ مِنها دَالًّا عَلَى البُعدِ، فَإِنَّ جَعلَـه اسمًا أولَى مِن جَعلِه ظَرفًا؛ فَلِهذَا تقُولُ عَلَى الأوَّلِ: (إنَّ قَرِيبًا مِنكَ مِثلَ زَيـدٍ)، بِنَصبِ[1] (مِثلِ)، وَتَـقُـولُ عَلَى الثَّاني: (إنَّ بَعيدًا مثلُ زَيـدٍ)، بِرَفعِ (مِثلٍ)، مِن جِهةِ أنَّ قُربَـه قَد قَـرَّبَـه مِنَ الظَّرفِـيَّـةِ، وَبُعدَه قَد بَعَّدَه عَنها؛ فَلِهذا وَجَبَ مَا قُلنَاه.

---

(١) في الأصل: (فنصب).

المسألَةُ الرَّابعَةُ:

تَـقُـولُ: (سِرتُ شَرقِـيَّ الدَّارِ، وَقِبلِـيَّـهـا، وَغَربِـيَّـهـا) فَإِنَّها، وَإِن كَانَت مُختَصَّةً، لَـكِـنَّـهـا جَرَت مَجرَى المبهمِ مِن ظُرُوفِ الأمكِـنَـةِ، مِن أجلِ اتِّصَالِ يَاءِ النِّسبَـةِ بِـهـا مُـبَـالَـغَـةً، فَلا جَرَمَ تعَدَّى الفعلُ إِلَيها بِنَفسِه مِن غَيرِ وَاسِطَةِ حَرفٍ، فَتقُولُ: (قَعَدتُ شَرقيَّ الدَّارِ وَغَربيَّها).

وَلنَـكتَـفِ بِهذَا القَدرِ في المسَائِلِ، فَـفِـيـه كِفَايةٌ عَلَى التَّنبيـه.

[المَفعُولُ لَه]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **المفعُولُ لَـه مَا فُعِلَ لِأجلِه فعلٌ مَذكُورٌ، مِثلُ: (ضَرَبتُـه تَأديبًا)، وَ(قَعَدتُ عَنِ الحَربِ جُبنًا)، خِلافًا للزَّجَّاجِ، فَإِنَّـه عِندَه مَصدَرٌ، وَشَرطُ نَصبِـه تَقديـرُ الـلَّامِ، وَإِنَّـمَـا يَجُـوزُ حَذفُها إِذَا كَانَ فعلًا لِفَاعِلِ الفعلِ المعَلَّلِ، وَمُقَارِنًا لَـه في الوُجُودِ** » [و١٣٢].

قَالَ مَولانَا الإِمَامُ المؤيَّـدُ بِاللَّه عليه السلام: قَد حَدَّه الشَّيخُ بِقَولِه: (**مَا فُعِلَ لِأجلِه فعلٌ مَذكُورٌ**).

فَقَولُـه: (**مَا فُعِلَ لأجلِه فعلٌ**) الحَدُّ يَندَرِجُ فيه غَيرُه، وَهذا نَحوُ قَولِكَ: (التَّـأديبُ مَوجُودٌ)، وَ(الخُرُوجُ حَاصِلٌ)، فَالتَّأديبُ وَالخُرُوجُ قَد فُعِلَ لِأجلِهِمَا فعلٌ، وَهوَ الضَّربُ، والمسيرُ، وَغَيرُهمَا، لَـكِـنَّـهمَا لَيسَا مِن بَابِ المفعُولِ لَـه، وَلَمَّا قَالَ: (**مَذكُورٌ**) خَرَجَ مِنه مَا ذكَرنَاه؛ لأَنَّهمَا لَم يُفعَلا مِـن أجـلِ فعلٍ مَذكُورٍ.

وَمِثَالُـه: (ضَرَبتُـه تَـأديبًا لَـه)، فَالـتَّـأديبُ قَـد فُـعِـلَ لِأجلِه فعلٌ مَذكُورٌ، وَهوَ الضَّربُ، وَنَحوُ قَولِـه: (قَعَدتُ عَنِ الحَربِ جُبنًا)، فَالحَربُ قَد فُعِلَ لِأجلِـه فعلٌ مَذكُورٌ، وَهوَ القُعُودُ.

فَإِذَا عَرَفتَ هذا، فَلنَذكُر تَقسيمَه، ثُـمَّ نُردِفه بِـذِكـرِ شُرُوطِـه، فَهذَانِ بَحثَانِ:

البَحثُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ أقسَامِه

وَاعلَم أَنَّه قَد يَـرِدُ مَنصُوبًا مُـنَـكَّـرًا، وَتَارَةً يَرِدُ بِاللَّامِ، وَمَـرَّةً بِالإِضَافَـةِ، فَهذه أَنوَاعٌ ثَلاثَـةٌ، نُفَصِّلُها:

النَّوعُ الأَوَّلُ مِنها: مَا يكُونُ مُـنَـكَّرًا مَنصُوبًا، وَهذا كَقَولِكَ: (ضَـرَبتُـه تَـأديبًا)، وَ(قَعدتُ عَن الحَربِ جُبنًا)، وَ(أَتيتُـكَ طَمَعًا فِـي بِـرِّكَ)، قَالَ اللَّه تعَالَى: ﴿ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [ق: ١١] في أَحَدِ وُجُوهه.

وكُلُّ مَصدَرٍ اجتَمَعَت فِيـه شَرَائِطُ الانتِصَابِ الَّتي نَذكُـرُها بَعدَ هذَا، فَالأحسَنُ فيه النَّصبُ، وَيَجُوزُ جَرُّه؛ لأنَّ الأصلَ في إعرَابِ المفَاعيلِ إنَّمَا هوَ النَّصبُ؛ فلِهذا(١) انتَصَبَ عَلَى أنَّـه مَفعُولٌ لَـه، خِلافًا للزَّجَّاجِ(٢)، فَإنَّـه نَصَبه عَلَى المصدَريَّةِ عَمَلًا مِنه عَلَى مَا يَظهرُ مِن ظَاهرِ الحَالِ في كَونِه مَصدَرًا، وَمَا قَالَـه النُّحَاةُ تَعويلٌ مِنهم عَلَى غَوصٍ دَقيقٍ، وَإفَادَةٍ لِفَائِدَةٍ عَن كَونِه مَصدَرًا، وَهوَ العِلِّـيَّـةُ؛ فَلِهذَا كَانَ كَلامُهم أقوَى وَأغوَصَ عَلَى المَعَاني.

لا يُقَالُ: حَاصِلُ كَلامِكم ههنَا أنَّ التَّـأديبَ عِلَّـةٌ للضَّربِ، وَسَبَبٌ فِيـه، وَنَحنُ نَقطَعُ عَلَى أنَّ الضَّربَ عِلَّـةٌ في التَّأديبِ، وَفي هذا كَونُ التَّأديبِ سَبَبًـا وَمُسَبَّـبًـا، وَفي هذا بُطلانُ هذِه القَاعِدَةِ؛

لأنَّا نَـقُولُ: المحَالُ إنَّما يَلزَمُ إذا كَانَ ذَلِكَ مِن جِهتَينِ، فَإنَّـه غَـيـرُ لازِمٍ، وَلا [ظ١٣٢] شكَّ أنَّ التَّـأديبَ لَـه جِهتَانِ: هوَ بِاعتِبَارِ إحداهما مُسَبِّبٌ، وبِـالأُخـرى مُسَبَّبٌ، فَبِاعتِبَارِ كَونِه دَاعيًا، وَمُحَرِّكًا، وَبَاعِثًا عَلَى الضَّربِ فَهوَ سَبَبٌ للضَّربِ، وَبِاعـتِـبَـارِ وُجُودِه وَوُقُوعِه هوَ مُسَبَّبٌ عَنِ الضَّربِ، فَالوَجه الَّذي لِأجلِه صَارَ سَبَبًا عَنه [هو](٣) الوَجه الَّذي صَارَ مُسَبَّـبًـا، وَالتَّـنَـاقُضُ إنَّمَا يَلزَمُ إذَا كَانَ مِن جِهةٍ وَاحِدَةٍ.

النَّوعُ الثَّانِـي: مَا يكُونُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، وَأكثَـرُ النُّحَاةِ عَلَى جَوَازِه، وَمَنَعَ مِنه الجَرميُّ(٤)،

---

(١) في الأصل: (قلل).

(٢) جعله الزجاج منصوبًا لأنه في تأويل المصدر، قال: « وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنّه قال: يحذرون حذرًا » انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٧، وقد نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، انظر رأي الزجاج والكوفيين في شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٩١-٤٩٢، وشرح الرضي ١/ ٥٠٨، والارتشاف٣/ ١٣٨٤، وتمهيد القواعد٤/ ١٨٨٩، والفوائد الضيائية ١/ ٣٧٤.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر ابن يعيش ٢/ ٥٤، أسرار العربية ١٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٧،=

وَمَتَى وَقَعَ عَلَى هذِه الهيئَةِ فَالجرُّ فيه الأفصَحُ وَالأحسَنُ، وَيَجُوزُ نصبُه، وَأنشَدَ النُّحَاةُ للعَجَّاجِ(١):

٧٠ - يَركَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمهورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ المحبُورِ
وَالهولَ مِن تَهوُّلِ الهبُورِ(٢)

فَقَد اجتَمَعَ في هذا البَيتِ أنوَاعُ المفعُولِ لَه الثَّلاثَةُ: النَّكِرَةُ بِقَولِه: (مَخَافَةَ)، وَالمعَرَّفُ بِالإضَافَةِ بِقَولِه: (وَزَعَلَ المحبُورِ)، وَالمعَرَّفُ بِاللَّامِ بِقَولِه: (وَالهولَ)، أي: مِن أخذِ الهولِ، يَصِفُ بِه حِمَارَ الوَحشِ وَفِرَارَه مِنَ الصَّائِدِ. وَالعَاقِرُ، وَالعَقَنقَلُ: الكَثيبُ العَظيمُ مِنَ الرَّملِ، وَالزَّعَلُ: النَّشَاطُ، وَالمحبُورُ: المسرُورُ، وَالهبُورُ: جَمعُ هبرَةٍ، وَهيَ القِطعَةُ مِنَ الرَّملِ، وَالجَرميُّ(٣) يَحملُه عَلَى العَطفِ عَلَى قَولِه: (كُلَّ عَاقِرٍ)؛ وَلِهذَا يُقَالُ: (ركِبَ فُلانٌ هجَاجِ)(٤)، أي: البَاطِلَ، وَركِبَ الأخطَارَ وَالأهوَالَ، وَفِيه قَولُ الشَّاعِرِ:

= وشرح الرضي ١/ ٥٠٩.

(١) هو الرَّاجز المشهور عبد اللّه بن رؤبة بن لبيد التميميّ السعديّ، ويُكنى أبا الشعثاء، وهو والد رؤبة الراجز المشهور أيضًا. وُلِدَ في الجاهليَّة ثم أسلم، وعاش إلى خلافة الوليد بن عبد الملك، توفي سنة تسعين. (انظر ترجمته في الإصابة ٥/ ٨٧، والأعلام ٤/ ٨٦-٨٧).

(٢) الأبيات من الرجز، وهي للعجاج في ديوانه ٢٣٠، وانظر سيبويه ١/ ٣٦٩، والأصول ١/ ٢٠٨، والمفصل ٨٧، والتخمير ١/ ٤٢٠، واللباب ١/ ٢٧٧، وابن يعيش ٢/ ٥٤، وشرح الرضي ١/ ٥٠٩، ٥١١، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٥٨٥، والصفوة الصفية ١/ ٥٢٠، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٦٨، وهي بلا نسبة في الإيضاح العضدي ٢١٨، والبصريات ٢٢٧، وأسرار العربية ١٧٤، والمقتصد ١/ ٦٦٥، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٨١، والنجم الثاقب ١/ ٤٠٥، ويروى في بعض المصادر برواية: (تهور الهبور).

(٣) انظر هذا الوجه في شرح شواهد المفصل لفخر الدين الخوارزمي ١/ ٣١٩، والمحصل للعلوي (مخطوط) ١/ ٢٠٥.

(٤) انظر القول في مجمع الأمثال ١/ ٣٠٣.

٧١ - لا أقعُدُ الجُبنَ عَنِ الهيجَاءِ
وَلَو تَوالَت زُمَرُ الأعدَاءِ[١]

النَّوعُ الثَّالِثُ: مَا كَانَ مُعَرَّفًا بِالإضَافَةِ، وَيَستَوي فيه الجَرُّ وَالنَّصبُ، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩]، أي: مِن أجَلِ حَذَرِ الموتِ، فَصَارَ النَّصبُ في النَّكِرَةِ أحسَنَ، وَهوَ المطَّرِدُ، وَصَارَ الجَرُّ فِي المعَرَّفِ بِاللَّامِ أحسَنَ مِنَ النَّصبِ، وَإِن نُصِبَ فَهوَ قَليلٌ، وَالأمرَانِ مُستَويَانِ في المضَافِ إلى المعرِفَةِ.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ شَرَائِطِه

وَتَختَصُّ فِي تَوَجُّه نَصبِه شَرَائِطُ:

الشَّرِيطَةُ الأُولَى: أن يكُونَ مَصدَرًا، وَإِنَّمَا وَجَبَ اشتِرَاطُ كَونِه مَصدَرًا؛ لأنَّه عِوَضُ عِلَّةٍ، وَالعِلَّةُ إِنَّمَا تَكُونُ مُتعَلِّقَةً بِالمعَانِي دُونَ الأعيَانِ، فَلا تَقُولُ: (جِئتُكَ للسَّمَاءِ وَلا للأرضِ)، وَإِنَّمَا جَازَ: (جِئتُكَ للسَّمنِ واللَّبَنِ) لَمَّا كَانَ الغَرَضُ طَلَبَهمَا.

الشَّرِيطَةُ الثَّانِيَةُ: أن يكُونَ مُخَالِفًا[٢] للأوَّلِ في [لَفظِه][٣]؛ لأنَّ مِن حَقِّ العِلَّةِ أن تَكُونَ مُخَالِفَةً لِمَعلُولِها، والسَّبَبُ مُخَالِفٌ لِمُسَبِّبِه[٤]؛ لاستحَالَةِ كَونِ [و١٣٣] الشَّيءِ عِلَّةً في نَفسِه.

---

(١) هذا من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٢، وابن الناظم ١٩٩، والتذييل ٧/ ٢٤٤، والارتشاف ٣/ ١٣٨٧، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٣، وتوضيح المقاصد٢/ ٦٥٥، والمساعد ١/ ٤٨٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٨٢، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٨٣، وتعليق الفرائد ٥/ ١٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٥، وشفاء العليل ١/ ٤٦٣ برواية: (لا أقعدنَّ)، والهمع ٢/ ١٣٤.

(٢) في الأصل: (لاحقًا) وكذا يقتضي السياق، وهو من المحصل ١/ ٢٠٤.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وهو من المحصل ١/ ٢٠٤.

(٤) في الأصل: (لسبب).

وَحُكِيَ عَن أبي الفَتحِ بنِ جِنِّيٍّ[1] أنَّـه جَعَلَ القَيدَ أن يَـكُونَ مِن غَيرِ لَفظِ الأوَّلِ، وَمَا قُلنَاه أسَدُّ؛ لأنَّـه لا يَلزَمُ مِنَ المخَالفَةِ في اللَّفظِ المخَالَـفَـةُ في المعنَى، بِدَلِـيـلِ قَولِكَ: (قَعَدتُ جُلُوسًا)، فَالاعتِمَادُ إنَّمَا هوَ عَلَى المعَاني دُونَ الألفَاظِ؛ وَلهذا نَـقُولُ: (جِئتُكَ طَمَعًا)، فَالطَّمَعُ غيرُ المَجيءِ، وَهكَذَا في سَائِـرِ الأمثِلَةِ عَلَى مَا ذكَرنَاه.

الشَّرِيطَةُ الثَّالِثَةُ: أن يكُونَ فعلًا لِفَاعِلِ الفعلِ المعَلَّلِ؛ لأنَّ أخَصَّ البَوَاعِثِ عَلَى فعلِ الإنسَانِ مَا كَانَ جِهتَه وَفعلًا لَـه؛ وَلهذا تقُولُ: (وَصَلتُكَ رَغبَةً في مَعرُوفِكَ)، فَالوُصُولُ وَالرَّغبَـةُ كِلاهمَا فعلٌ لِفَاعِلٍ وَاحِدٍ.

الشَّرِيطَةُ الرَّابعَةُ: أن يكُونَ مُقَارِنًا لِفعلِ الفَاعِلِ؛ لأنَّـه عِلَّـةٌ، فَلا يَـتَـأخَّـرُ مَعلُولُها.

فَمَتَى تَـكَامَلَت هذِه الشَّرَائِـطُ الأربَعُ وَجَبَ نَصبُـه؛ لأنَّ باجتِمَاعِها يَـقـوَى أمرُ المصدَرِ، فَيَصِيرُ كَأنَّـه مَصدَرٌ عَن عِلَّةٍ؛ فَلِهذا تعَيَّنَ نَصبُـه، كَمَا في قَولِكَ: (ضَرَبتُ ضَربًا)، وَإنْ فُقِدَ شَيءٌ مِن هذِه الأُمُورِ وَجَبَ وُجُودُ اللَّامِ؛ لأنَّـه قَد ضَعُفَ عَن تِلكَ الدَّلالَةِ؛ فَلِهذَا قَوِيَ أمرُه بِوُجُودِ اللَّامِ؛ لِمَا فيها مِن قُـوَّةِ الدَّلالَةِ عَلَى العِلِّـيَّـةِ.

وَمِثَالُ فَقدِ المصدَرِ قَولُكَ: (جِئتُ للدِّرهمِ وَالدِّينَارِ).

وَمِثَالُ فَقدِ المقَارَنَـةِ قَولُكَ: (خَرَجتُ مِنَ البَلَدِ لِمُخَاصَمَتِي زَيدًا أمسِ).

وَمثَالُ فَقدِ الفعلِـيَّـةِ قَولُكَ: (قَصدتُكَ لِإكرَامِكَ الزَّائِـرَ)، فَالإكـرَامُ لِغَيرِ مَن فَعَلَ القَصدَ.

وَمِثَالُ وُجُودِهمَا جَميعًا: (زُرتُكَ طَمَعًا في بِـرِّكَ)، وكَانَ الأصلُ للطَّمَعِ في بِـرِّكَ، لكِن حُذِفَتِ اللَّامُ لِـقُـوَّةِ الدَّلالَةِ، فَعُدِّيَ الفعلُ، وكَانَ عَامِلًا للنَّصبِ فِـيـه، كَمَا في غَيرِه مِنَ الأفعَالِ.

وَلا أعلَمُ فِـي كِتَابِ اللَّه تَعَالَى مَفعُولًا مِن أجلِه، بِخِلافِ الـنَّـكِـرَةِ وَالمضَافِ

---

(١) يقول ابن جني في اللمع ٥٨: « اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ويكون العامل فيه فعلًا من غير لفظه ».

إلى المَعرِفَةِ، فإنَّهمَا وَارِدَانِ في كِتَابِ اللَّه، وَقَد اجتمَعَا في قَولِه تعالَى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، كَمَا أَنَّ إعمَالَ المصدَرِ لَم يَرِد في القُرآنِ صَريحًا في الإعمَالِ في المفعُولِ بِه، وَمَا ذَاكَ إلَّا مِن أجلِ قِلَّتِهِمَا وَنُدُورِهِمَا.

* * *

تنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِالبَابِ ثَلاثٍ

المسألَة الأُولَى:

التَّعليلُ كمَا يَرِدُ صَرِيحًا بِاللَّامِ، كقَولِكَ: (فَعَلتُ كَذَا لِكَذَا)، فَقَد يَرِدُ صَرِيحًا بِغَيرِ اللَّامِ، كقَولِه تعَالَى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢]، وَالبَاءِ في نَحوِ قَولِه تعالَى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، وَبِـ(أَنَّ) كَقَولِه ﷺ: « لا تُخَمِّرُوا رَأسَه فَإنَّه يُبعَثُ يومَ القِيَامَةِ مُلبِّيًا »(١) وَقَد تَكُونُ مَعلُولَةً، وَهذا يَأتي عَلَى [ظ١٣٣] الكَثرَةِ مَعَ الفَاءِ في مَوَاضِعَ كَثيرَةٍ لا تُحصَى، كَقَولِه تعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، فَهذِه الأُمُورُ كُلُّها صَرِيحَةٌ في التَّعليلِ، وَقَد يكُونُ التَّعليلُ غيرَ صَريحٍ، كَقَولِه تَعالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، و: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ [النور: ٢]، فَإنَّ اللَّامَ مُشعِرَةٌ بِالعِلِّيَّةِ، وَقَولُه تَعالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المائدة: ٦]، فالفَاءُ مُؤَدِّيَةٌ بِكَونِ الغُسلِ مُسَبَّبًا عَنِ القِيَامِ للصَّلاةِ، وَفِيه إِشعَارٌ بِأَنَّ العِلَّةَ في وُجُوبِ الوُضُوءِ القِيَامُ إلى الصَّلاةِ مُحدِثينَ(٢).

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ٢/ ٧٥ برقم (١٢٦٥)، وصحيح مسلم ٢/ ٨٦٥ برقم (١٢٠٦)، ومسند أحمد ٢/ ٤٢٣ برقم (١٨٤٨).

(٢) قال في الدر المصون ٤/ ٢٠٨: « أي: إذا قمتم إلى الصلاةِ مُحدِثين، إذ لا وضوءَ على غير المحدث، وإن كان قال به جماعة، قالوا: ويدُلُّ على هذه الحالِ المحذوفة مقابلتُها بقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ فكأنه قيل: إن كنتم مُحدِثين الحدثَ الأصغر فاغسِلوا كذا وامسَحوا كذا، وإن كنتم=

المسألة الثانية:

قَولُـه تعالَى: ﴿زَهۡرَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [طه: ١٣١] فإنَّـه مُنتَصبٌ عَلَى أنَّه مَفعُولٌ لَـه؛ تَعليلًا للتَّمَتُّعِ، أي: مَتَّعنَاهم بِمَا يكُونُ مُعجِبًا، مُدَّةً يَسيرَةً، ثُمَّ يَصيرُ بَعدَ ذَلِكَ إلى البُطلانِ، وَقَد ذكَرَ الزَّمَخشَريُّ[١] رَحِمَهُ اللهُ في تَفسيرِه وُجُوهًا غَيرَ هذا، وَهوَ إليَّ أعجَبُها لأمرَينِ:

أمَّـا أوَّلًا فَـلأنَّ الآيَـةَ إنَّمَا سيقَت نَهيًـا للرَّسُـولِ صَلَّى اللَّه عَلَيه عَن[٢] التَّـطَلُّـعِ الَّذي جُعِلَ مَـدُّ العَينِ عِبَـارَةً عَنـه إلـى المتعَـةِ بِـمَـا فِـيـهـا مِـنَ الحَـقِـيـرِ الـمـنـقَـطِـعِ؛ لِـكَـونِـه يُـزهـرُ فِـي المـرأى وَالمنظَـرِ، وَهـوَ فِـي الحَـقِـيـقَـةِ مُـنـقَـطِـعٌ زَائِـلٌ.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ نَصبَ ﴿زَهۡرَةَ﴾ مِثلُ نَصبِ «زِينَـةً» في سُورَةِ النَّحلِ، حَيثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَزِينَةٗ﴾ [النحل: ٨]، وَقَد جَعَلَها هنَاكَ مَنصُوبَـةً عَلَى المفعُولِ لَـه، فَـهـكَذا هذِه مِن أنَّ مَوقعَها وَاحِدٌ في التَّوجيـه.

المسألة الثالثة:

قَولُـه تعالَى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: مَخافَـةَ أن تَضِلُّوا، فَـيُـقَـدَّرُ ههنَا مَصدَرٌ، وَهوَ مَخافَـةٌ، يكُونُ مَفعُولًا لَـه.

دَقِـيـقَـةٌ:

مِن حَقِّ المفعُولِ لَـه أن يَـكُونَ جَوَابًـا عَن (لِمَه)؛ لِأنَّـه سُؤَالٌ عَن عِلَّةِ وُقُوعِ الشَّيءِ، كَمَا أنَّ الحَالَ جَوَابٌ عَن كَيفَ، قَالَ اللَّه تعالَى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٣]، وَهيَ (مَا) الاستِفهامِيَّـةُ دَخَلَت عَلَيها اللَّامُ، فَـتَـنحَذِفُ ألِفُها

= مُحدثين الحدثَ الأكبر فاغسلوا الجسدَ كله، وهو مَحَلُّ نظر ».

(١) انظر الكشاف ٣/ ٩٨.

(٢) في الأصل: (غير).

وَصلًا، وَتُـقـلَـبُ هـاءً عِندَ الوَقفِ، أو يُـقَـالُ: بِأَنَّها تَنحَذِفُ عِندَ الوَقفِ، وَهذِه الهاءُ هيَ هاءُ السَّكتِ، وَاللَّه أعلَمُ.

[المَفعُولُ مَعَه]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **المَفعُولُ مَعَه: مَذكُورٌ بَعدَ الوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعمُولِ فعلٍ لَفظًا أوَ مَعنًى، فَإِن كَانَ الفعلُ لَفظيًّا، وَجَازَ العَطفُ، فَالوَجهانِ، مِثلُ: (جِئتُ أنَـا وَزيدٌ) وَ(زَيدًا)، فَإِن لَم يَجُزِ العَطفُ تَـعَـيَّـنَ النَّصبُ، مِثلُ: (جِئتُ وَزَيدًا)، وَإِن كَانَ مَعنًى، وَجَازَ العَطفُ، تَـعَـيَّنَ العَطفُ، مِثلُ: (مَا لِـزَيـدٍ** [و١٣٤] **وَعَمرٍو)، وَإِلَّا تَعيَّنَ النَّصبُ، مِثلُ: (مَا لكَ وَزَيدًا)، وَ(مَا شَأنُـكَ وَعَمرًا)؛ لأنَّ المَعنَى: مَا تَصنَعُ** ».

قَالَ مَولانَا الإِمَامُ المؤيَّـدُ بِاللَّه عليه السلام: قَد أشَارَ الشَّيخُ إلى تَعريـفِـه بِقَولِه: (**مَذكُورٌ بَعدَ الوَاوِ لِمُصَاحَبَـةِ مَعمُولِ فعلٍ لَفظًا أو مَعنًى**).

فَقَولُـه: (**مَذكُورٌ بَعدَ الوَاوِ**) يَحتَـرِزُ بِـه عَمَّا هوَ مَذكُورٌ بَعدَ غَيـرِ الوَاوِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ فَعَمرٌو أخوَاكَ).

وَقَولُـه: (**لِمُصَاحَبَـةِ مَعمُولِ فعلٍ**) يَحتَرِزُ بِهِ عَمَّا يُـذكَـرُ بَعدَ الوَاوِ مِن غَيرِ مُصَاحَبَـةٍ للمَعمُولِ، كَقَولِكَ: (جَاءَني زَيدٌ فَعَمرٌو) بِالرَّفعِ، فَإِنَّ مَجيءَ عَمرٍو لَيسَ مُصَاحِبًا لِمَجيءِ زَيـدٍ؛ لِجَوازِ تَقدُّمِه عَلَيـه، فَلا يَـكُونُ مُصَاحِـبًـا لَـه.

قَولُـه: (**لَفظًا أوَ مَعنًى**) تَفصيلٌ للعَامِلِ بَعدَ كَمَالِ الحَدِّ وَتَمَامِه؛ لِـيَـدخُلَ النَّوعَانِ جَميعًا، فَاللَّفظِـيُّ في مِثلِ قَولِكَ: (جِئتُـكَ وَزَيدًا)، والمَعنَـويُّ في مِثلِ قَولِك: (مَا شَأنُكَ وَزَيدًا)، و(مَا شَأنُـكَ وَعَمرًا).

فَإِذَا عَرَفتَ هذَا، فَلنَذكُر خِلافَ النُّحَاةِ في العَامِلِ في المفعُولِ مَعه، وَحُكمَه، ثُمَّ نُردِفه بكَيـفِـيَّـةِ[1] إعرَابِـه، فَهذَانِ مَطلَبَانِ نفَصِّلُهمَا:

---

(١) في الأصل: (بليفية).

المطلَبُ الأوَّلُ: في ذِكرِ خِلَافِ النُّحَاةِ في العَامِلِ فيه وَحُكمِه

أمَّا خِلَافُ النُّحَاةِ فَفيـه مَذَاهِبُ أربَعةٌ[1]:

---

(١) اختلف النحاة في العامل في المفعول معه، ولهم فيه عدة آراء، هي:

الأوَّل: مذهب البصريين، فالمفعول معه عندهم منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، هذا ما ذكره صاحب الإنصاف، ولم يشر إلى عمل معنى الفعل عندهم، والظاهر أنَّ في رأي البصريين لَبسًا وخلطًا عند المتأخرين، فقد أشار أبو حيان إلى أنَّ مذهب سيبويه أن لا ينصب المفعول معه بالعامل المعنوي، ونسب الرضي في شرحه إلى جمهور النحاة عمل المعنى، وفي الحاصر أنَّ مذهب سيبويه وجمهور البصريين عمل الفعل والمعنى.

وأرى أنَّ البصريين انقسموا إلى قسمين في عامل المفعول معه:

القسم الأول: ذهبوا إلى أنَّ العامل هو الفعل بتوسُّط الواو، ولا يعمل هنا معنى الفعل.

القسم الثاني: جواز إعمال معنى الفعل إضافةً إلى عمل الفعل بتوسُّط الواو، وهو رأي أبي علي الفارسي، ونُسب إلى جمهور النحاة، وهو في الحاصر مذهب سيبويه ومحققي البصريين، وإليه ذهب ابن الحاجب والرضي وأبو حيان.

الثاني: نسب ابن يعيش الصنعاني للخليل بن أحمد أنَّ الاسم بعد الواو انتصب بنزع الخافض، ووردت نسبة هذا الرأي للخليل عند الحيدرة أيضًا.

الثالث: رأي الكوفيين، والعامل عندهم معنوي، وهو الخلاف أو الصرف.

الرابع: رأي أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، ذهب الأخفش إلى أنَّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو (جئت معه).

الخامس: رأي الزجاج، وهو أنَّ المفعول معه منصوب بفعل مقدر بعد الواو تقديره (لابس).

السادس: رأي الجرجاني، ذهب إلى أنَّ المفعول معه منصوب بنفس الواو.

السابع: رأي الصيمري، ذكر أبو حيان والسيوطي أنه ينصب عند الصيمري عن تمام الاسم كما في التمييز.

الثامن: رأي الخوارزمي، ذهب الخوارزمي إلى أنَّ هذه الواو واو الحال، وأنَّ ما بعدها منصوب على الحال، وأخذ به الإمام يحيى بن حمزة في المحصّل، قال: « والحق عندنا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة، وهو أنه يكون منتصبًا على الحال، خلا أنَّ النصب لما لم يمكن إيقاعه على الواو وجب إيقاعه على ما بعدها ».

انظر الكتاب ١/ ٣١٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٣، والجمل للجرجاني ٧٦، وانظر الخلاف في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٠، وكشف المشكل ١/ ٤٥١، والتهذيب ١٨١، وابن يعيش ٢/ ٤٩، =

أوَّلُها: أنَّـكَ إذَا قُلتَ: (جاءَ البَردُ وَالطَّيَالِسَةَ)، وَقَولُكَ: (مَا زِلتُ أسيرُ وَالنَّيلَ)، فَعِندَ الكِسَائِـيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَغَيرِهِمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَـةِ أنَّـه يكُونُ مُنتَصِبًا عَلَى المخَالفَةِ، وَمُرَادُهم بِهذِه المخَالفَةِ هوَ أنَّ الجَمعيَّـةَ بِالوَاوِ لا يَصلَحُ مَعنَاها ههنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الجَمعِيَّـةُ مُنتَـفِـيَـةً لا جَـرَمَ خَالَفَ الأوَّلَ؛ فَلِهذا كَانَ مُنتَصِبًا عَلَى الخِلافِ، هذَا مُلَخَّصُ هذِه المقَالَةِ، وَهيَ مَقَالَـةٌ مُنحَرِفَـةٌ عَنِ التَّحقيقِ، وَعَنِ الجَريِ عَلَى القَوَاعِدِ النَّحويَّـةِ.

وَثَانيها: أنَّـه مُنتَصِبٌ بِالفعلِ[1] الَّذي قَبلَ الوَاوِ بوَاسِطَةِ الوَاوِ، وَهذا هوَ رَأيُ سيبَوَيه وَجَمَاهيرِ البَصرِيِّينَ، وَاختَارَه الشَّيخُ، وَهوَ مَذهبُ الزَّمَخشَريِّ[2] وَغَيرِه مِنَ النُّحَاةِ.

وَثَالِثُها: أنَّـه مَنصُوبٌ بِتَقديـرِ عَامِـلٍ يَعمَلُ فِـيـه، وَهـذا هـو رَأيُ أبِـي إسحَـاقَ الزَّجَّاجِ، فَإذَا قُلتَ: (استَوَى الماءُ وَالخَشَبَـةَ)، فَالتَّقديـرُ فِـيـه: وَلابَسَ الخَشَبَـةَ، وَزَعَمَ أنَّ الفعلَ لا يَعمَلُ في مَعمُولٍ وَبَينَهمَا الوَاوُ.

وَرَابِعُها: أنَّ العَامِلَ فيه لَيسَ فعلًا، وَإنَّمَا يَنتَصِبُ [ظ١٣٤] الاسمُ الوَاقعُ بَعدَ الوَاوِ بِمَا يَنتَصِبُ بِه (مَعَ)، في مِثلِ قَولِكَ: (جِئتُ مَعَه)، وَحَاصِلُ هذِه المقَالَةِ أنَّ الأصلَ في قَولِكَ: (جَاءَ البَردُ وَالطَّيَالِسَةَ)، أي: مَعَ الطَّيَالِسَةِ، فَحُذِفَ (مَعَ)، وَأُعرِبَ المضَافُ إلَيـه بِإعرَابِـه، كَمَا قَالُوا:

٧٢ - .... بَصيـرٌ بمَا أعـيَـا النَّطَاسيَّ حِذيَمَـا[3]

= وتوجيه اللمع ٢٠٠، والإنصاف ٢٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨، وشرح الرضي ١/ ٥١٧، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس١/ ٥٨٧، والحاصر لوحة ١٢٤، والمحصّل ١/ لوحة ١٩٩، والارتشاف ٣/ ١٤٨٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣-٦٦٤، وائتلاف النصرة ٣٦، وشرح العوامل للأزهري ١٨٧.

(١) بعده في الأصل: (على) ولا معنى لها.

(٢) انظر: المفصل ٨٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، صدره: =

وَأَرَادُوا: ابنَ حِذيَم.

والمختَارُ مَا قَالَه سيبَوَيه، وَعوَّلَ [عَلَيه][1] الجَمَاهيرُ مِن أهلِ البَصرَةِ مِن أنَّ العَامِلَ فيه الأوَّلُ بِوَسَاطَةِ الوَاوِ؛ لأنَّ الفعلَ لَمَّا كَانَ قَاصِرًا عَنِ التَّعَدِّي قَوِيَ بِالوَاوِ، كَمَا عُدِّيَ بَالهمزَةِ مَا لَم يَكُن مُتعَدّيًا، مِن نَحوِ قَولِهم: (خَرَجَ زَيدٌ)، وَ(أخرَجتُه)، وكَمَا عُدِّيَ بحَرفِ الجَرِّ فِي نَحوِ قَولِهم: (مَرَرتُ بزَيدٍ).

وَمَقَالَةُ أبي الحَسَنِ الأخفَشِ أقرَبُ وَأسَدُّ مِمَّا قَالَه الكُوفِيُّونَ، وَلَو قَالَ: إنَّه مَنصُوبٌ عَلَى الحَالِ لكَانَ أقرَبَ؛ لأنَّ الاسمَ قَد وَقَعَ حَالًا؛ لأنَّه في مَعنَى الصِّفَةِ، كَقَولِكَ: (جَاءَ البُرُّ قَفيزَينِ وَصَاعَينِ)، وَإن لَم يَرد أن تَكُونَ الظُّرُوفُ المكَانِيَّةُ أسمَاءَ أجنَاسٍ؛ فَلِهذَا كَانَ نَصبُه عَلَى الحَالِ أشبَه عَلَى هذِه المقَالَةِ.

وَأمَا حُكمُه فَفيه للنُّحَاةِ مَذهبَانِ[2]:

المذهبُ الأوَّلُ: مَقصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَهذا هوَ الَّذي حَكَاه الفَارِسيُّ

= فهل لكُم فِيها إليَّ، فإنَّني ....

وهو لأوس بن حجر في ديوانه ١١، وانظر المحكم ٨/ ٤٣٦، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٣/ ١٣٢٧، والزاهر ١/ ٤٣٥، والحجة للفارسي ٦/ ٣٧٤، والخصائص ٢/ ٤٥٥، والمخصص ٣/ ٤٧٧، والمفصل ١٣٥، وابن يعيش ٣/ ٢٥، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٤، والمقاصد الشافية ٤/ ١٥٢.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) اختلف النحاة في حكم هذا الباب، هل يكون سماعًا أو قياسًا؟ فنُسب إلى الأخفش والفارسي أنه مقيس كسائر المفاعيل المنصوبة، والصحيح أنَّ هذا الرأي هو رأي جماهير النحاة ولكنه ليس رأيًا للأخفش، وقد أصاب الإمام يحيى هنا حيث ذكر أنه نُقل عن الأخفش الرأيان، والذي ذكره أبو علي في الإيضاح أنَّ أبا الحسن قال: « قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه وقوي، هذا القول الثاني » فالذي ذهب إليه الأخفش في هذا القول هو قصره على السماع، وهو ما أخذ به الفارسي والصيمري، وغيرهم من النحاة. انظر المسألة في الإيضاح العضدي ١٩٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٧، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٦٤٤، وشرح الرضي ١/ ٥٢٦، والمحصل (مخطوط) ١/ ٢٠١-٢٠٢، والمنهاج ٢/ ٣٦٥.

عَن أبي الحسَنِ الأخفَشِ، وَحُجَّتُـه عَلَى هذا هوَ أنَّ الأصلَ في اللُّـغَـةِ أن تَـكُونَ سَمَاعِـيَّـةً، وَإنَّمَا يُـقَـاسُ عَلَيها بِدَلالَةٍ مُنفَصِلَةٍ، وَإن لَم يَرِد فِـي المفعُولِ مَعَه؛ فَلِهذَا وَجَبَ إبقَاؤُه عَلَى الأصلِ.

وَيُـؤَيِّـدُ مَا قُلنَاه أنَّا لَم نَرَهم يَستَعمِلُونَـه فِـي خِلافِ مَا وَرَدَ فِـيـه، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى كَونِه سَمَاعِـيًّـا.

المذهبُ الثَّانِـي: أنَّـه قِـيَـاسِيٌّ، وَهذَا حكَاه الأخفَشُ عَن بَعضِ النُّحَاةِ، وَالحُجَّةُ لَهم عَلَى ذَلِكَ هوَ قِـيَـاسُه عَلَى سَائِـرِ المفَاعيلِ كُلِّها، وَالبَابُ فيها وَاحِدٌ، فَإذَا كَانَت قِـيَـاسِيَّـةً وَجَبَ فِـيـه أن يكُونَ قِـيَـاسيًّا مِن غَيرِ فَرقٍ بَينَهمَا.

وَحُـكِـيَ عَن أبي الفَتحِ ابنِ جِنِّيٍّ[1] أنَّـه أجَازَ تَقديمَ المفعُولِ مَعَه عَلَى مَصحُوبِـه، فَـأجَازَ: (جَاءَ وَالطَّـيَـالِـسَـةَ الـبَـردُ)، وَ(استَـوَى وَالخَشَبَـةَ الماءُ)، وَاحتَجَّ بِقَولِ الشَّاعِـرِ:

٧٣ - جَمَعتَ وفُـحـشًـا غيـبَـةً وَنَميمَـةً ثَلاثَ خِصَالٍ لَستَ عَنها بِمُرعَوي[2]

وَمِثلُـه قَولُ الآخَـرِ:

٧٤ - أكنِيـه حِيـنَ أُنَـادِيـه لأُكـرِمَـه وَلا أُلَـقِّـبُـه وَالـسَّـوءَةَ اللَّـقَـبَـا[3]

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو ضمن قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاصي في البصريات ٢٩٢، وتحرير الخصاصة ٥٠٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧٠، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٦، وشرح الرضي ١/ ٥١٨، وابن الناظم ٢٠٥، والتذييل ٨/ ١١٣، والمساعد ١/ ٥٤١، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٢٦، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٥٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في المقاصد الشافية ٣/ ٣٢٦، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧٢، وبلا نسبة في أساس البلاغة (لقب)، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٣، وابن الناظم ٢٠٥، والتذييل ٨/ ١١٣، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٥٥.

أرَادَ: جَمعتَ مَعَ فُحشٍ غيبَـةً، وَفي الثّانِـي: ولا أُلـقِّبُـه مَعَ السَّوءَةِ، وَهذا وَإن كَانَ [و١٣٥] لَـه وَجهٌ في القيَاسِ مِن جِهةِ قُـوَّةِ الفعلِ وَتصرُّفِه فِـي مَعمُولِه، لكِنَّـه مُخَالِفٌ لِمَا عَليه أكثرُ النُّحَاةِ، وَمَا أرَاه بَعيدًا عَنِ الصَّوَابِ؛ لأنَّ المحذُورَ هوَ تَقدُّمُـه عَلَى الفعلِ نَفسِه مِن جِهةِ مُشَابَهةِ الوَاوِ للعَاطِفَةِ، فَـأمَّا تَقديمُه عَلَى مَصحُوبِـه فَلا مَحذُورَ هنَاكَ؛ فَلِهذَا كَانَ جَائِـزًا، وَلا حَاجَةَ إلى تَأويلِ مَا وَرَدَ مِنَ الشَّوَاهِدِ مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ.

* * *

المطلَبُ الثَّاني(١): في كَيفيَّةِ جَريِه في الإعرَابِ

اعلَم أنَّ العَامِلَ فِيـه لا يَخلُو حَالُه إمَّا أن يكُونَ لَفظِـيًّـا أو مَعنَويًّـا، فَهذَانِ تَقريرَانِ:

التَّقريرُ الأوَّلُ: أن يكُونَ لَفظِـيًّـا، فَإمَّا أن يَجُوزَ العَطفُ أو لا يَجُوزَ، فَإن جَازَ العَطفُ فَالوَجهانِ، يَعني الرَّفعَ وَالنَّصبَ، كَقَولِكَ: (جَاءَ [عمرٌو و](٢) زَيدٌ) وَ(زيدًا) فَالرَّفعُ بِالعَطفِ عَلَى مَا قَبلَـه، وَهوَ الأكثَرُ المطَّرِدُ، وَالنَّصبُ عَلَى أنَّـه مَفعُولٌ مَعَه، وَأنشَدَ النُّحاةُ(٣) دَلالَـةً عَلَى جَوَازِ النَّصبِ قَولَ الشَّاعِـرِ:

٧٥ - وكُـونُـوا أنـتُـمُ وَبَـنـي أَبِـيـكُـم مَـكَـانَ الـكُـليَـتَـينِ مِـنَ الـطِّـحَـالِ(٤)

---

(١) في الأصل: (الأول).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وهو من شرح المقدمة الكافية ٤٩٨.

(٣) قوله: (النحاة) مطموس.

(٤) البيت من الوافر، وهو مما لا يعرف قائله بهذه الرِّواية، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٢٩٨، والأصول ١/ ٢١٠، ومجالس ثعلب ١/ ١٠٣، والبصريات ١/ ٧٠١، والإغفال ١/ ٢٤٧، وابن يعيش ٢/ ٤٨، ٥٠، والمفصل ٨٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣١، والمتبع ١/ ٣٣٤، والتخمير ١/ ٤٠٧، ٤٠٩، والمخصص ٤/ ٢٢٦، وتوجيه اللمع ٢٠٠، وترشيح العلل ١٥٧، والمرتجل ١٨٥، والبديع في علم العربية ١/ ١٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٠، والمساعد ١/ ٥٤٤، وشرح ألفيَّة ابـن معطٍ للقواس ١/ ٥٨٩، والمقاصد الشافيـة ٣/ ٣٣٧، وهـنـاك بيت آخر لا يحمل شاهدًا نحويًّا، وصـدره مخالف لصدر هذا البيت، وهو:

وإنـا سـوف نـجـعـل مـولـيـيـنـا مـكـان الـكـلـيـتـيـن مـن الـطـحـال =

وَلَو رَفَعه لَجَازَ لِتَقديـرِ الضَّميـرِ المذكُورِ، وإن[1] لَم يَجُز العَطفُ تَـعَيَّنَ النَّصبُ، كَقَولِكَ: (جِئتُ وَزَيدًا)، وَإِنَّمَا تعَذَّرَ الرَّفعُ لاستحَالَـةِ العَطفِ عَلَى الضَّميـرِ المتَّصِلِ المرفُوعِ مِن غَيرِ تَـأكِيـدٍ.

التَّقريرُ الثَّاني: أن يَـكُونَ العَامِلُ مَعنويًّـا. فَإِمَّا أن يَجُوزَ العَطفُ أم لا:

فإن جَازَ[2] العَطفُ تَـعَـيَّـنَ، كَقَولِكَ: (مَا لِزيـدٍ وَعَمرٍو)، وَ(مَا شَأنُ عَبدِ اللَّه وَأخيـه يَضربُـه)، وَ(مَا بَالُ زَيـدٍ وَالـبُـرِّ يَسرِقُـه)[3]، وَإِنَّمَا تَـعَـيَّـنَ العَطفُ؛ لأنَّـه هوَ الأصلُ مِن غَيـرِ حَاجَـةٍ إِلى تَـكَلُّفِ تَقديـرِ نَاصِبٍ مِن جِهـةٍ أُخـرَى، وَالتَّفرِقَـةُ بَينَه وَبَينَ قَولِنَا: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، حَيثُ جَازَ فِيـه الوَجهانِ جَميعًا، وَهوَ أنَّ الفعلَ فيه مُصَرَّحٌ بِه؛ فَلِهذا جَازَ فِـيـه النَّصبُ مَعَ جَوَازِ الرَّفعِ لِـقُـوَّةِ الفعلِ، وَظُهورِ عَمَلِـه، بِخِلافِ مَا نَحنُ فِـيـه، فَإِنَّـه مَعنًى لَيسَ فعلًا، فَلَم يَـقـوَ تِلكَ الـقُـوَّةَ، فَلا جَـرَمَ تَـعَـيَّـنَ العَطفُ، وَعَلَى هذَا وَرَدَ قَـولُ الشَّاعِـرِ:

٧٦ - يَـا زِبـرِقَـانُ أخَـا بَـنِـي خَـلَـفٍ   مَـا أنتَ وَيبَ أبِـيـكَ وَالـفَـخـرُ[4]

وَقَالَ الآخَرُ:

٧٧ - وكُـنـتَ هـنَـاكَ أنتَ كَـريـمَ قَـيسٍ   فَـمَـا الـقَـيسيُّ بَـعـدكَ وَالـفِـخَـارُ[5]

= وهو للأقرع القشيري في الأمالي للقالي ٢/ ٢٧٨، وسمط اللآلي ٢/ ٩١٤، وهو لشعبة بن قمير المازني في فرحة الأديب ٩٤.

(١) قوله: (وإن) مطموس في الأصل.

(٢) في الأصل: (فأجاز) وكذا يقتضي السياق.

(٣) انظر هذه الأمثلة في البديع في علم العربية ١/ ١٨٠.

(٤) البيت من الكامل، وهو للمخبل السعدي في سيبويه ١/ ٢٩٩، وتحصيل عين الذَّهب ١٩٩، وابن يعيش ٢/ ٥١. وهو للمتنخل السعدي في المؤتلف والمختلف ٢٧٢، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٩. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، والجمل لابن شقير ٣٢٧، والمفصل ٨٥، والتَّبصرة ١/ ٢٥٩، وشرح الرَّضي ٣/ ٥٠، والمخصص ٣/ ٣٩٢، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٧٠، والمقاصد الشافية ١/ ٥٨٣.

(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٣٠٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٧،=

فَهذَانِ البَيتَانِ أنشَدَهمَا سيبَوَيه بَيَانًا للعَطفِ؛ إذ لا وَجه لِتَقريرِ النَّصبِ، وَإضمَارِ الفعلِ مِن غيرِ ضَرُورَةٍ، هذَا كُلُّه إذَا كَانَ العَطفُ جائِزًا، فَإن تَعَذَّرَ العَطفُ تَعَيَّنَ النَّصبُ وَوَجَبَ، [ظ١٣٥] كَقولِكَ: (مَا لكَ وَزَيدًا)، وَ(مَا شَأنُكَ وَعمرًا)؛ لأنَّ العَطفَ مُتَعَذِّرٌ عَلَى المضمَرِ المجرُورِ مِن غَيرِ إعَادَةِ الجَارِّ خِلافًا للكِسَائِيِّ، وَالفَرَّاءِ[(١)]، وَسَنُقَرِّرُه فِي التَّوَابِعِ، وَأنشَدَ سيبَوَيه:

٧٨ - إِذَا كَانَتِ الهيجَاءُ وَانشَقَّتِ العَصَا ... فَحَسبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ[(٢)]

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

وَجُملَتُها ثَلاثٌ:

المسألَةُ الأُولَى:

قَولُه تَعَالَى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [يونس: ٧١]، فَالنَّصبُ هوَ قِرَاءَةُ

=وابن السيرافي ١/ ٢٨٦، والنكت ١/ ٣٦٢، وتحصيل عين الذهب ٢٠٠، والمفصل ٨٥، وابن يعيش ٢/ ٥١، ٥٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣٢.

(١) انظر المسألة الخلافية ورأي الكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٦٣. وسيأتي الحديث عنها.

(٢) البيت من الطويل، وهو يُنسب لجرير بن عطيّة في الأمالي للقالي ٣/ ١٤١، وليس في ديوانه. وقيل: هو لمسكين الدَّارمي في التَّخمير ١/ ٤١٠، ٤١١، وليس في ديوانه.

ونُسب إلى لبيد في إعراب القرآن المنسوب للزَّجّاج ٣/ ٨٧٠، وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٤١٧، والأصول في النحو ٢/ ٣٧، والتَّكملة ٣٣٦، والحجَّة للفارسي ٣/ ٣٥، والتَّبصرة والتَّذكرة ١/ ٢٦٣، والمحكم ٤/ ٣٦٧، والمفصل ٨٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ٣٧٤، والبديع في علم العربيَّة ١/ ١٧٩، وابن يعيش ٢/ ٥١، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٠٧، ٦٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٦٦، ومغني اللبيب ٧٣١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩٠.

السَّبعَةِ[١]، وَلا وَجه لَها إلَّا عَلَى المفعُولِ مَعَه لأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فلأنَّ العَطفَ عَلَى ﴿أَمْرَكُمْ﴾ مُتعَذِّرٌ؛ إذ لا يُقَالُ: أجمَعتُ أمري وَأجمَعتُ شُركَائي، وَلَو كَانَ عَطفًا لَوَجَبَ تَكريرُ عَامِلِه، وَإنَّما يُقَالُ: أجمَعتُ أمري وَجَمَعتُ شُركَائي؛ لأنَّ الإجماعَ هوَ الإرجَاعُ عَلَى الشَّيءِ وَالقَطعُ بِه، وَإمضَاؤُه، وَهوَ مُختَصٌّ بِالمعَانِي، وَالجَمعُ هوَ الضَّمُّ وَالتَّألِيفُ وَهوَ مُختَصٌّ بِالأجسَامِ؛ فَلهذا وَجَبَ حَملُه عَلَى المفعُولِ مَعَه.

وَأمَّا ثَانيًا فَلأنَّ يَعقُوبَ قَد قَرَأ بِالرَّفعِ وَالعَطفِ عَلَى الضَّميرِ، وَسَدَّ المفعُولُ مَسَدَّ التَّأكِيدِ، وَهيَ مُوَافِقَةٌ لِتَقديرِ المعِيَّةِ، فَمِن أجلِ هذا كَانَتِ المعِيَّةُ رَاجحَةً بِمَا ذَكَرنَاه.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

مَا أنشَدَه أبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ:

٧٩ - لا تَحبِسَنَّكَ أثوَابِي فَقَد جُمعَت   هــذَا رِدَائِيَ مَطويًّا وَسِربَالَا[٢]

فَجَعَلَ أبُو عَليٍّ (وَسِربَالَا) مَفعُولًا مَعَه[٣]، وَالعَامِلُ فيه إمَّا (هذَا)، وَإمَّا (مَطويًّا).

وَقَالَ آخَرُ:

٨٠ - فَقَدنِي وإيَّاهم فإن ألقَ بَعدَهم   يكُونُوا كَتَعجيلِ السَّنَامِ المسَرَّدِ[٤]

---

(١) انظر السبعة في القراءات ٣٢٨، وقرأ بالرَّفع الحسن ويعقوب وسلام. انظر مختصر ابن خالويه ٦٢.

(٢) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٩، وابن الناظم ٢٠٥، والتذييل ٨/ ١٠٣، والارتشاف ٣/ ١٤٨٤، والمساعد ١/ ٥٤٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣، وشرح التسهيل للمرادي ٥٢٢، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٤٦، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٦٩، والأشموني ١/ ٤٩٤، والهمع ٢/ ٢٣٩.

(٣) لم أعثر على البيت في مصادر الفارسي، لكن الرأي منسوب له في كل مصادر البيت السابق. انظر رأي الفارسي في مصادر البيت المذكورة سابقًا.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأسيد بن إياس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٦٢٨، والمقاصد=

فنَصَبَ (وإيَّاهم) عَلَى المفعُولِ مَـعَـه.

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

مَا أنشَدَه سيبَـوَيـه:

٨١ - وَأنتَ امـرُؤٌ مِن أهلِ نَجدٍ وَأهلُـنَـا تَـهامٍ فَمَا الـنَّـجـديُّ والمـتَـغَـوِّرُ[1]

ثُـمَّ قَـالَ[2]: وَنَـاسٌ مِنَ العَـرَبِ يَنصِبُونَـه، وَيُضمِـرُونَ فـعـلًا تَقديـرُه: مَـا كُنتَ وَالمتَغَوِّرَ؛ لِأنَّ « كَانَ » تُضمَرُ ههنَا كَـثِـيـرًا، وَأنشَدَ مُحتَجًّا للنَّصبِ لِأبِـي أُمَامَـةَ الهذَلِـيِّ[3]:

٨٢ - وَمَـا أنَـا وَالـسَّـيـرَ فِـي مَـتـلَـفٍ يُـبَـرِّحُ بِـالـذَّكَـرِ الـضَّـابِـطِ[4]

وَالرَّفعُ أكـثَـرُ؛ إِذ لَيسَ فِـيـه إِضمَارٌ[5].

=النحوية ٣/ ١٠٦٧.

وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٨، وابن الناظم ٢٠٥، والأشموني ١/ ٤٩٣. والرواية في مصادره: (المسرهد).

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٦٣، وانظر سيبويه ١/ ٢٩٩، وفرحة الأديب ١٨٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٧، وابن السيرافي ١/ ٢٦٥، والنكت ١/ ٣٦١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٠، والمخصص ٣/ ٣١١، وشرح الرضي ١/ ٥٢٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٣) كذا في الأصل، والبيت في مصادره جميعها لأسامة بن الحارث الهذلي.

(٤) البيت من المتقارب، وهو في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٣٠، وابن السيرافي ١/ ٨٩، والتّبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٠، وتحصيل عين الذّهب ٢٠١.

وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٩١، وسيبويه ١/ ٣٠٣، والنكت للأعلم ١/ ٣٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٨، والموشح ١٩٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣٢، ٣٣٦.

وجاء في بعض المصادر: (فما أنت)، (يعبر بالذكر)، والمتلف: موضع التلف، وهو المهلك. يبرح: يضني. الضابط: الشديد العظيم من البعير. الذكر: الجمل.

(٥) الكتاب ١/ ٢٩٩-٣٠٣.

دَقِـيـقَـةٌ:

اعلَم أنَّ إعرَابَ المفعُولِ مَعَه وَاقعٌ عَلَى أوجُهٍ أربَعَةٍ:

أحَدُها: وُجُوبُ النَّصبِ، كَقَولِكَ: (مَا لكَ وَزَيدًا).

وَثَانيها: وُجُوبُ الجَرِّ، كَقَولِكَ: (مَا لِزَيدٍ وَعَمرٍو).

وَثَالِثُها: جَوَازُ الأمرَينِ عَلَى الاستِوَاءِ في قَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو) وَ(عَمرًا).

وَرَابعُها: جَوَازُ الأمـرَينِ، وَالرَّفعُ أحسَنُ، كَـقَـولِكَ: (مَا أنتَ وَعَبدُ اللَّه) وَ(عَبدَ اللَّه)، وَلَيسَ ثَـمَّ مَوضعٌ يَجُوزُ فِـيـه الأمرَانِ، وَالنَّصبُ [و١٣٦] مُختارٌ مِن جِـهـةِ أنَّ المفعُولَ مَـعَـه لَيسَ لَـه قُـوَّةُ المفَاعِـيـلِ، وَمِن ثَـمَّ قَـالَ بَعضُهم: يَـكُونُ سَمَاعِـيًّـا.

[الحَالُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَـه: « **الحَالُ مَا يُـبَـيِّـنُ هيئَـةَ الفَاعِلِ أو المَفعُولِ بِـه لَفظًا، مِثلُ: (ضَرَبتُ زَيدًا قَائِمًا)، وَ(زَيدٌ فِـي الدَّارِ قَائِمًا)، وَ(هذا زَيدٌ قَائِمًا)، وَعَامِلُها الفعلُ أو شِبهه أو مَعنَاه، وَشَرطُها أن تَكُـونَ نَـكِـرَةً، وَصَاحِـبُـهـا معرِفَـةً غَالِـبًـا. وَ(أرسَلَها العِـرَاكَ)، وَ(مَـرَرتُ بِـه وَحدَه)، وَنَحوُه مُـتَـأَوَّلٌ. فَـإن كَـانَ صَاحِبُها نَـكِـرَةً وَجَبَ تَقديمُها، وَلا تَـتَـقَـدَّمُ عَلَى العَامِلِ المعنَويِّ بِخِلافِ الظَّرفِ، وَلا عَلَى المجرُورِ فِـي الأصَحِّ. وكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هيئَـةٍ صَحَّ أن يَـقَـعَ حَالًا، مِثلُ: (هذَا بُسرًا أطيَبُ مِنه رُطَبًا). وَيَـكُونُ جُملَةً خَـبَـرِيَّـةً، فَالاسمِـيَّـةُ بِالوَاوِ وَالضَّمير، أو بِالوَاوِ، أو بِالضَّميرِ[1] عَلَى ضَعفٍ، وَالمضَارِعُ المثبَتُ بِالضَّـمِـيـرِ وَحدَه، وَمَا سِوَاها بِالوَاوِ وَالضَّميرِ، أو بِأحَدِهمَا، وَلا بُدَّ في المَاضِي المثبَتِ مِن (قَد) ظَاهِـرَةً أو مُقَدَّرَةً. وَيَجُوزُ حَذفُ العَامِلِ، كَقَولِكَ للمسَافِرِ: (رَاشِدًا) أو (مَهدِيًّا)، وَيَجِبُ في المؤكِّدَةِ، مِثلُ: (زَيدٌ أبُوكَ عَطُوفًا)، أي: أُحِقُّه، وَشَرطُها أن تَـكُونَ مُـقَـرِّرَةً لِمَضمُونِ جُملَـةٍ اسمِيَّـةٍ** ».

قَالَ مَولانَا الإمَامُ المؤيَّدُ بِاللَّه عليه السلام: ذكَـرَ الشَّيخُ أبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ أنَّ الحَالَ يَجُوزُ تَذكيرُها وَتَأنيثُها[2]، وَهيَ أوَّلُ المفَاعيلِ المشَبَّـهـةِ، وكَانَ مِن حَقِّ الشَّيخِ أن يُـنَـبِّـه عَلَى ذَلِكَ؛ لأنَّ مَا مَـرَّ إنَّمَا هوَ كَلامٌ عَلَى المفَاعِـيـلِ المحَقَّـقَـةِ.

وَشَبَهها بِالمفعُولِ مِن جِهةِ كَونِها فَضلَـةً، وَلَها[3] شَبَـهٌ بِالظَّرفِ مِن جِهةِ كَونِـها مَفعُولًا فِـيهـا، وَبِها شَبَـهٌ بِخَبَـرِ المبتَـدَأ مِن جِهـةِ الإفَـادَةِ كَإفَـادَةِ الأخبَارِ.

وَقَد حَدَّها الشَّيخُ بِقَولِه: (**مَا يُـبَـيِّـنُ هيئَةَ الفَاعِلِ أو المفعُولِ لَفظًا أو مَعنًى**)؛ فَقَولُـه: (**الفَاعِلُ وَالمفعُولُ**) احتِـرَازٌ مِن الصِّفَةِ؛ لأنَّها تُـبَـيِّـنُ هيئَـتَـه، لا بِاعتِبَارِ

(١) في الأصل: (وبالضمير) وكذا يقتضي السياق.
(٢) انظر تذكير الحال وتأنيه في الهمع ٢٩٣ بلا نسبة.
(٣) في الأصل: (وله ما).

كَونِه فَاعِلًا أو مَفعُولًا، لَـكِن بِاعتِبَـارِ الذَّاتِ، وَهذا بِاعتِبَـارِ نِسبَـةِ الفعلِ إِلَيـه فَاعِلًا أو مَفعُولًا فـيَـتَـقَـيَّـدُ الفعلُ المذكُورُ بِها، فَإذَا قُلتَ: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًـا)، فَقَد حكَمتَ عَلَى المجيءِ المذكُورِ بِقَيدِ الـرُّكُـوبِ.

وَقَولُـه: (**لَفظًا أو مَعنًى**) احتِـرَازٌ عَن أن يُـتَـوَهَّمَ أنَّ الفَاعِـلِيَّـةَ وَالمفعُولِـيَّـةَ فِـي اللَّفظِ خَاصَّةً، فَمِثَالُ الفَاعِلِ وَالمفعُولِ لَفظًا: (ضَرَبتُ زَيدًا قَائِمًا) بِجَعلِ (قَائِمًا) حَالًا مِـن أيِّهِمَا شِئتَ. وَمِثَالُ الفَاعِلِ المعنَوِيِّ: (زَيدٌ في الدَّارِ قَائِمًا)؛ لأنَّ التَّقديـرَ: استَـقَـرَّ في الدَّارِ، [و(في الدَّارِ)][1] قَائِـمٌ مَـقَـامَـه. وَمِثَالُ المفعُولِ المعنَـوِيِّ: (هذَا زَيدٌ قَائِمًا)؛ لأنَّ المعنَى [ظ١٣٦]: المشَارُ إِلَيـه قَائِمًا زَيدٌ.

هـذِه أَلفَاظُـه، وَهذا جَـيِّـدٌ، لا غُـبَـارَ عَلَيـه، خَلا أنَّ مَـا قَالَـه يَـنـتَـقِضُ بِالصِّفَـةِ في نَحوِ قَولِكَ: (جَاءَنِـي رَجُلٌ رَاكِبٌ)، وَ(أكـرَمتُ رَجُلًا عَالِمًا)، فَإِنَّـهـا هيئَـةٌ لِلفَاعِلِ وَالمفعُولِ، وَلَيسَت حَالًا.

قَولُـه[2]: إِنَّ الصِّفَـةَ إِنَّمَا كَانَت هيئَـةً للفَاعِلِ وَالمفعُولِ بِاعتِبَـارِ الذَّاتِ، وَالحَالُ إِنَّمَا كَانَت هيئَـةً لَهمَا بِاعتِبَـارِ نِسبَـةِ الفعلِ.

قُلنَا: هذا القَيدُ لَيسَ حَاصِلًا في الحَدِّ، فَلا بُـدَّ مِن ذِكرِه، وَإِلَّا كَانَ مُنتَـقِـضًا، فَـلَـو أرَادَه مِن غَيـرِ لَفظٍ يَـدُلُّ عَلَيـه لكَانَ بَاطِلًا؛ لأنَّـه يَـكُونُ احتِـرَازًا مِمَّا فِـي الوَهمِ، وَهوَ فَاسِدٌ لا يُـعَـرَّجُ عَلَيـه.

وَالأقـرَبُ أن يُقَالَ في تَعريفِ مَاهـيَّـةِ الحَالِ: هوَ اللَّفظُ الدَّالُّ عَلَى هيئَـةِ الفَاعِلِ وَالمفعُولِ بِاعتِبَـارِ نِسبَـةِ الفعلِ إِلَيـه.

فَـقَولُـه: (هوَ اللَّفظُ الدَّالُّ عَلَى هيئَـةٍ) يُدخِلُ مَا لَيسَ حَالًا، كَقَولِكَ: (رَجَعَ القَهقَرَى)، وَ(فُلانٌ حَسَنُ الرِّكـبَـةِ وَالجِلسَةِ)، فَإِنَّها دَالَّـةٌ عَلَى هيئَاتٍ غَيـرِ أحوَالٍ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من شرح المقدمة الكافية ٥٠٢.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٥٠١.

وَقُلنَا: (الفَاعِلِ وَالمفعُولِ) نُخرِجُ عَنه ذَلِكَ؛ لِأنَّها لَيسَت صِفَاتٍ للفَاعِلينَ وَالمفعُولينَ.

وَقُلنَا: (بِاعتِبَارِ نِسبَةِ الفعلِ إِلَيه) نَحتَرِزُ عَن صِفَةِ الفَاعِلِ وَالمفعُولِ، فَإِنَّها دَالَّةٌ عَلَى هيئَةٍ فيهمَا لكِن بِاعتِبَارِ الذَّاتِ، لا بِاعتِبَارِ نِسبَةِ الفعلِ، فَلُولا هذَا القَيدُ لانتَقَضَ بِمَا أورَدنَاه عَلَى تَعريفِ الشَّيخِ.

فَإِذَا تَمَهَّدَت هذِه القَاعِدَةُ، فَلنَذكُر الحَالَ المفرَدَةَ، ثُـمَّ نُردِفُها بِذِكرِ الحَالِ المركَّبَةِ مِنَ الجُملَةِ، ثُـمَّ نُردِفـه بِـذِكـرِ الحَالِ المؤكِّـدَةِ، فَهذِه مَقَاصِدُ ثَلاثَـةٌ:

المقصدُ الأوَّلُ: في ذِكرِ الحَالِ المفرَدَةِ

واعلَم أنَّ هذِه الحَالَ هيَ أوسَعُ الأحوَالِ كَلامًا، وَأكثَـرُ جَريَانًا، وَتَختَصُّ بِأحكَامٍ ثَلاثَـةٍ:

الحُكمُ الأوَّلُ مِنها: أنَّه لا بُدَّ لَها مِن عَامِلٍ؛

لأَنَّها مِن جُملَةِ المفَاعيلِ المنصُوبَـةِ، فَوَجَبَ أن يَـكُونَ لَها مُـؤَثِّـرٌ يَعمَلُ فِـيهـا، ثُمَّ إِنَّ عَامِلَها يكُونُ عَلَى أوجُـهٍ ثَلاثَـةٍ:

الوَجه الأوَّلُ: أن يكُونَ فعلًا لَفظِـيًّا، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا)، وَمَا هذَا حَالُـه مِنَ العَوَامِلِ فَإِنَّـه يَجُوزُ تَقديمُها عَلَيه كَسَائِـرِ المفَاعيلِ، خِلافًا للكِسَائِـيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَغَيرِهمَا مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ[1]، فَإِنَّهم مَـنَـعُوا تَقديمَ الحَالِ عَلَى صَاحِبِها، وَإِن كَانَ

(١) لا يجوز عند الكوفيين تقديم الحال على صاحبها المرفوع إذا كان اسمًا ظاهرًا، وذلك نحو: (جاء ضاحكًا زيدٌ)، وأما إذا كان مضمرًا فيجوز عندهم ذلك، ونقل عنهم المنع مطلقًا، سواءٌ كان ظاهرًا أو مضمرًا، وذكر ابن مالك رأيًا آخر لهم، فقال: « وبعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو: (راكبًا جاء زيدٌ)، وأما نحو: (جاء راكبًا زيدٌ) فيجيزونه ». انظر رأي الكوفيين في شرح القصائد ٢٤، وانظر الأصول ١/ ٢١٥، والغرة لابن الدهان ٣٩٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٠، والإنصاف ١/ ٢٥١، وشرح الرضي ٢/ ٢٩، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٥٦٠، ٢/ ٨٦٠، والارتشاف ١٥٨٢.

العَامِلُ لَفظِيًّا، فيمنعُونَ (رَاكِبًا جَاءَ زَيدٌ)؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إلى الإضمَارِ قَبلَ الذِّكرِ، وَهوَ فَاسِدٌ بِمَا ذَكَرنَاه.

فَأَمَّا إذَا كَانَ صَاحِبُ الحَالِ مَجرُورًا فَفِيه نَظَرٌ؛

فَإن كَانَ مَجرُورًا بِالإضَافَةِ لَم يَجُز تَقديمُ الحَالِ عَلَيه، كَقَولِكَ: (رَاكِبًا أعجَبَني غُلامُ زَيدٍ)، عَلَى أن يكُونَ (رَاكِبًا) حَالًا مِن زَيدٍ، وَلا تَقُولُ: (قَائِمةً عَرَفتُ صَاحِبَ هندٍ)؛ لأنَّ الحَالَ مِن صِلَةِ المضَافِ إلَيه، [و١٣٧] فَكَما لا يَجُوزُ تَقديمُ المضَافِ إلَيه عَلَى المضَافِ، فَهكَذا لا يَجُوزُ تَقديمُ مَا هوَ مِن صِلَتِه أحَقُّ. وَإن كَانَ مَجرُورًا [بحَرفِ جَرٍّ][1] وَأكثَرُ النُّحَاةِ عَلَى مَنعه[2]، فَلا يُجَوِّزُونَ: مَرَرتُ رَاكِبًا بزَيدٍ، وَبَعضُ المتَأخِّرينَ مِنَ النُّحَاةِ يُجَوِّزُه، وَهوَ رَأيُ الكِسَائِيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَرَأيُ الفَارِسيِّ، وَهذا هوَ المختَارُ؛ لأنَّ المجرُورَ بحَرفِ جَرٍّ بمَنزِلَةِ المفعُولِ، فكَمَا جَازَ تَقديمُها عَلَى المفعُولِ، فَهكَذَا حَالُ المجرُورِ مِن غَيرِ فَرقٍ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) اتفق النحاة على جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر زائد، فيجوز أن تقول: (ما جاءَ راكبًا من رجلٍ)، واختلفوا في تقديمه على صاحبه إن كان مجرورًا بحرف غير زائد، ولهم في هذه المسألة عدة آراء، هي:

الأول: امتنع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر عند سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وأكثر البصريين.

الثاني: أجاز الكوفيون تقدُّم الحال على صاحبه المجرور في حالتين، هما: أن يكون صاحب الحال ضميرًا متصلًا كقولهم: (مررتُ ضاحكةً بها)، فإن كان اسمًا ظاهرًا منعوا تقديم حاله. وأن يكون الحال جملة فعلية كقولهم: (تضحكُ مررتُ بهند).

الثالث: جواز التقديم مطلقًا، وهو رأي الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن ملكون، وابن مالك، وبعض الكوفيين.

انظر الكتاب ٢/ ١٢٤، والمقتضب ٤/ ١٧١، والأصول ١/ ٢١٤، وانظر الخلاف في أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٥، وابن يعيش ٢/ ٥٩، والمرتجل ١٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح الرضي ٢/ ٣٠، وابن عقيل ٢/ ٢٦٤، والارتشاف ٣/ ١٥٧٩، والتصريح ٢/ ٦٣٥-٦٣٦، والهمع ٢/ ٣٠٧.

الوَجه الثَّاني: أن يكُونَ العَامِلُ مُشبِهًا للفعلِ، وَهذا نَحوُ اسمِ الفَاعِلِ، وَالمفعُولِ، وَالصِّفَةِ المشَبَّـهـةِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ ضَاحِكًا)، وَ(مَضرُوبٌ ضَعيفًا)، وَ(مُحدَودِبٌ شَابًّـا)، وَمَا هذا حَالُـه مِنَ العَوَامِلِ فَإِنَّـه يَجُوزُ تَقديمُ الحَالِ عَلَيها؛ لِكَونِها مُشبِهةً للفعلِ، فَـتَـقُـولُ: (زَيدٌ ضَاحِكًا قَائِمٌ)؛ لأَنَّ عَمَلَ هذِه الأَشيَاءِ إِنَّمَا هوَ أمرٌ لَفظِيٌّ، وَلَيسَ مَعنَـوِيًّـا؛ فَلِهذَا جَازَ تَقديمُ الحَالِ عَلَيها، كَمَا قُلنَاه فِـي الأَفعَالِ.

الوَجه الثَّالِثُ: مَا يكُونُ العَامِلُ مَعنَوِيًّـا، وَهذا نَحوُ اسمِ الإِشَارَةِ، وَحَرفِ الـتَّـنبيـه، كَقَولِكَ: (ذا زَيدٌ قَائِمًا)، وَ(هذا عَمرٌو وَاقِفًا)، وَقَد يَجتَمعَانِ مَعًا، كَقَولِكَ: (هذا زَيدٌ ضَاحِكًا)، وَمَا هذَا حَالُه فَلا يَجُوزُ تَقديمُ الحَالِ عَلَيه مِن جِهـةِ التَّفرِقَـةِ بَينَ مَا يكُونُ مُشَابِـهًا للفعلِ وَبَينَ مَا يَـكُونُ فِـيـه مَعنَى الفعلِ.

فَالَّذي يكُونُ مُشبِهًا للفعلِ يَجُوزُ فِـيـه تَقديمُه عَلَيه، كَمَا مَثَّلنَاه إِلَّا أن يَعرِضَ مِنه مَانِعٌ مِنَ الـتَّـقَـدُّمِ، كَأن يَـكُـونَ مَصدرًا [أو][1] اسمَ فَاعِـلٍ، أو مَفعُولٍ، أو صِفَـةً مُشَبَّـهـةً تَـكُونُ فِـيهـا الـلَّامُ، فَـإِنَّـه [لا][2] يَجُوزُ تَقديمُ الحَالِ فيها عَلَى عَامِلِها؛ لِمَا يَلزَمُ مِن تَقَدُّمِ الصِّلَةِ عَلَى الموصُولِ، وَهوَ مَمنُوعٌ[3].

وَلا خِلافَ بَينَ سيبَوَيه، وَالأخفَشِ، وَسَائِرِ النُّحَاةِ في امتِنَاعِ: (قَائِمًا زَيدٌ في الدَّارِ)، وَإِنَّمَا يُحكَى عَنِ الرَّجُلَينِ الخِلافُ في مِثلِ: (زَيدٌ قَائِمًا في الدَّارِ)، فَأَجَازَها الأَخفَشُ[4]،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) وجود اللام في اسم الفاعل وغيره من العوامل هو المانع، فاللام المتصلة باسم الفاعل مثل: (الضارب) من الموصولات، ولا يجوز عند النحاة تقديم معمولها عليها؛ لأنه يعد من تقديم الصلة على الموصول. وأما المصدر فلا يتقدم معموله عليه سواء كان باللام أو غير ذلك، لأن معمول المصدر من صلته.

(٤) انظر رأيه هذا في المحتسب ١/ ٢٣٢، وتوجيه اللمع ٢٠٦، واللباب١/ ٢٩٠، وشرح ألفية ابن معط ٥٦٢.

وَمَنَعَها سيبَوَيـه[١].

الحُكمُ الثَّاني: أن تكُونَ نكِرَةً:

وَإنَّـمَا وَجَبَ ذَلِكَ لأمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فلأنَّها خَـبَـرٌ مِن جِهـةِ المعنَى، وَمِن شَرطِ الخَبَرِ أن يَـكُونَ نَـكِـرَةً.

وَأمَّا ثَانيًا فِلأنَّها مُشبِهةٌ للتَّمييزِ مِن جِهةِ أنَّها رَافعَةٌ للإبهامِ في الصِّفَاتِ، كَمَا أنَّ التَّمييزَ رَافعٌ للإبهامِ في الذَّوَاتِ، فَلَمَّا كَانَ التَّمييزُ نَـكِـرَةً وَجَبَ أن يَـكُونَ الحَالُ نَـكِـرَةً أيضًا، قَـالَ الشَّيخُ[٢]: « وَلأنَّها لَو كَانَت مَعرِفَـةً لَـكَانَت مُلتَبِسَةً بِالصِّفَةِ، في نَحوِ قَولِكَ: (ضَرَبتُ زَيدًا الرَّاكِبَ) ».

وَقَولُـه: (**غَالِبًـا**)، يَحتَرِزُ عَمَّا أطلقَه في أوَّلِ البَابِ، حَيثُ قَالَ: (**وَشَرطُ الحَالِ أن يكُونَ نَـكِرَةً، وَصَاحِبُها مَعرِفَـةً غَالِبًـا**)، فَهذَانِ أمرَانِ، نَذكُرُ[٣] مَا وَرَدَ مُخَالِفًا لَهمَا:

أحَدُهمَا: تَعريفُ الحَالِ في مِثلِ قَولِكَ: (أرسَلَها العِرَاكَ)، وَ(مَرَرتُ بِـه وَحدَه)، وَلَـه تَـأويـلاتٌ:

الـتَّـأويلُ الأوَّلُ: أنَّـه في المعنَى نَـكِـرَةٌ، وَإنِ كَانَ اللَّفظُ مَعرِفَـةً، فَمَعنَى (أرسَلَها العِرَاكَ) أي: مُعتَرِكَـةً، وَ(مَـرَرتُ بِـه وَحدَه) [ظ١٣٧] أي: مُنفَرِدًا.

التَّأويلُ الثَّانِـي: وَهوَ اختِـيَـارُ الفَارِسيِّ[٤]، أنَّ التَّقديـرَ: أرسَلَها تَـعـتَـرِكُ العِـرَاكَ، فَالحَالُ هوَ الفعلُ المحذُوفُ، وَ(العِرَاكُ) مَصدَرٌ عَلَى حَالِه، وَهكَذَا (وَحدَه)، فَإنَّ التَّقديـرَ يَنفَرِدُ وَحدَه، فَالحَالُ هوَ قَولُـنَـا: يَنفَرِدُ، وَ(وَحدَه) مَصدَرٌ عَلَى حَالِه، وَهذا هوَ المختَارُ؛ لأُمُورٍ ثَلاثَـةٍ:

---

(١) سيبويه ٢/ ١٢٥.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٠٣.

(٣) في الأصل: (نذكره).

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٠٠، المسائل المنثورة ٥١-٥٢.

أَمَّا أَوَّلًا فَلأنَّ وُقُوعَ المصدَرِ حَالًا قَليلٌ لا يُعَوَّلُ عَلَيه، بِخِلافِ وُقُوعِه جُملَةً، فَهوَ كَثِيرٌ مُطَّرِدٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّ التَّعريفَ في الكَلامِ مَقصُودٌ لِأغرَاضٍ كَثِيرَةٍ، فَلا يَجُوزُ أن يكُونَ وُجُودُه كَعَدَمِه، وَنَحنُ إِذَا جَعَلنَا الحَالَ هوَ (العِرَاكَ) وَ(وَحدَه) كَانَ تَعريفُهمَا خِلوًا لا فَائِدَةَ تحتَه.

وَأَمَّا ثَالِثًا فِلأنَّا نقُولُ لَهم: كَيفَ يكُونُ تَقديرُ الكَلامِ عِندكُم؟ فَلا بُدَّ مِن أنَ تَقُولُوا: تَقديرُه تَعتَرِكُ العِرَاكَ، وَيَنفَرِدُ وَحدَه، فَلِمَ قُلتُم أَلَّا يُقَدَّرُ مُعتَرِكَةً وَمُنفَرِدًا؟ قُلنَا: هذَا اسمُ فَاعِلٍ لا يُشتَقُّ إِلَّا مِنَ الفعلِ، مِن قَولِكَ: يَعتَرِكُ، وَيَنفَرِدُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهيَ جُملةٌ فعلِيَّةٌ إِذَا قُدِّرَت[١] بِـ(تَعتَرِكُ)، وَ(تَنفَرِدُ)، فَلا حَاجَةَ إِلَى تَقديرِ زِيَادَةِ المشتَقِّ مَعَ وُجُودِ المشتَقِّ مِنه.

فَإِن قُلتُم: أصلُ الحَالِ أن تَكُونَ مُفرَدَةً، قُلنَا: هذَا مُسَلَّمٌ، وَلكِن كَلامُنَا أن لَيسَ أصلُ الاشتِقَاقِ إِلَّا مِنَ الفعلِ عَلَى المذهبِ المختَارِ[٢]. وَإِذَا قَدَّرنَاه بِقَولِنَا: (تَعتَرِكُ) لأغنى؛ لأنَّه الأَصلُ في الاشتِقَاقِ، فَلا حَاجَةَ إِلَى تَقديرِ المفرَدِ.

فَإِن قُلتُم: للإيثَارِ لَه بِالمفرَدِ؛ لأنَّه الأولَى فِي الحَالِ، قُلنَا: فَعَلى هذَا تَأَوَّلُوا كُلَّ مَا وَقَعَ جُملَةً حَالًا، وَذَاكَ بَاطِلٌ؛ لأنَّ وُقُوعَه جُملَةً كَثِيرٌ وَاسعٌ، وَلأنَّا نقُولُ: إِذَا قُلتُم: التَّقديرُ: تَعتَرِكُ العِرَاكَ، وَيَنفَرِدُ وَحدَه، كَانَ الحَالُ هوَ الجُملةَ الفعلِيَّةَ، وَهيَ وَارِدَةٌ عَلَى جِهةِ الكَثرَةِ كَمَا سَنُقَرِّرُه، وَحَذفُها كَثِيرٌ مَعَ وُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيها؛ فَلِهذَا كَانَ الوَجه الثَّانِي هوَ الأَحَقَّ وَالأولَى.

---

(١) في الأصل: (قد قدرت).

(٢) هذه مسألة خلاف في أصل الاشتقاق، وفيها أقوال كثيرة، انظر المسألة في الإيضاح في علل النَّحو ٥٦، وترشيح العلل ٢٢١، والإنصاف ١/ ٢٣٥، والتَّبيين ١٤٣، وشرح الكافية الشَّافية ٢/ ١٠٢٧، وشرح الرَّضي ٣/ ٤١٣، وائتلاف النُّصرة ١١١.

وَثانيهمَا: **أنَّ صَاحِبَ الحَالِ يَجِبُ أن يَكُونَ مَعرِفَةً**؛ لأنَّ الحَالَ[١] خَبَرٌ[٢] عَن صَاحِبِها، كَمَا أنَّ المبتَدأ طَرِيقٌ إِلَى مَعرِفَةِ الخَبَرِ، كَمَا اشتُرِطَ تعريفُ المبتَدأِ، فَهكَذَا يجِبُ تَعريفُ صَاحِبِ الحَالِ.

فَإن وَرَدَ[٣] نَكِرَةً فهوَ عَلَى وَجهينِ:

- أن يكُونَ هنَاكَ مُسَوِّغٌ لِتَنكِيرِه؛

إِمَّا بِتَقديمِ[٤] الحَالِ، كَقَولِكَ: (جَاءَنِي ضَارِبًا رَجُلٌ)؛ لأنَّ في تَقديمِها إِبقَاءَ لِمَعنَى الصِّفَةِ؛ لأنَّ الحَالَ في مَعنَى الصِّفَةِ، وَتَقريبًا مِن تَعريفِ صَاحِبِها بِتَقديمِ صِفَتِه؛ مِن أجلِ بَيَانِ حَالِه، وَإِجرَاؤُها صِفَةً للنَّكِرَةِ أحسَنُ مَوقعًا، وَأبعَدُ عَن كُلِّ مَحذُورٍ بَعُدَ مِن مكَاره النَّحوِ، وَأنشَدَ النُّحَاةُ:

٨٢ - لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاه كلُّ أسحَمَ مُستَدِيمُ[٥]

وَإِمَّا بِالوَصفِ لِذي الحَالِ، كَقَولِكَ: (جَاءَني رَجُلٌ مِن قَومِكَ ضَاحِكًا)، فَبِكَونِه مَوصُوفًا قَد صَارَ فِيه [و١٣٨] نَوعٌ مِنَ التَّخصِيصِ المقَرِّبِ مِنَ المَعرِفَةِ، وَمِنه قَولُه تَعالَى[٦]: ﴿**وَلَمَّا جَاءَهُم كِتَابٌ مِّن عِندِ اللَّه مُصَدِّقًا**﴾ [البقرة: ٨٩].

---

(١) في الأصل: (صاحب الحال).

(٢) في الأصل: (الخبر).

(٣) في الأصل: (وردت).

(٤) في الأصل: (تقديم).

(٥) البيت من مجزوء الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ وعجزه فيه: (يلوح كأنه خلل)، وجاء برواية: (لعزّة) في بعض المصادر، وقد رواه جملة من النحاة برواية مختلفة في عجزه، وهي ما رواه العلوي هنا، والبيت ينسب لذي الرمة في الخزانة ٣/ ١٩٨-٢٠١. وانظر اختلاف الروايات في شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٨٨٤، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، وانظر سيبويه ٢/ ١٢٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٤٦، والخزانة ٣/ ١٩٨-٢٠١، وهو بلا نسبة في التمام ٤٦، ٩٢، والمقتصد ١/ ٤٣٤، والتخمير ١/ ٤٣٤، وشرح الرضي ٢/ ٢٣.

(٦) النصب قراءة ابن أبي عبلة. انظر البحر المحيط ١/ ٢٧٩.

وَإِمَّا بِاندِرَاجِه في ضِمنِ النَّفي، كقَولِكَ: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ شَاكِيًا)، وَمِنه قَولُه تَعالَى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] إِذَا جَعَلنَا الجُملَةَ حَالًا، فَأَمَّا إِذَا جَعَلنَاها صِفَةً لَم يكُن مِثالًا لِمَا نَحنُ فِيه، وَالأقرَبُ جَعلُ الجُملَةِ صِفَةً مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى ارتِكَابِ مَحذُورٍ يُكرَه.

هذا كُلُّه فِيمَا وَرَدَ مُسَوِّغًا لِكَونِ صَاحِبِ الحَالِ نَكِرَةً.

– وَثَانِيهمَا: أن يَرِدَ نَكِرَةً مِن غَيرِ تَسويغٍ لِتَنكيرِه بأمرٍ يَختَصُّ الحالَ، بِخِلافِ مَا يَخُصُّ كَونَه مُبتَدأً. وَقَد حُكِيَ عَن يُونُسَ بنِ حَبيبٍ جَوَازُه، وَيَروي عَنِ العَرَبِ أنَّهم يَقُولُونَ: (مَرَرتُ بِمَاءٍ قِعدَةَ رَجُلٍ)[١]؛ لأنَّ المعنَى: مُسَاوِيًا لِقِعدةِ رَجُلٍ[٢]، وَحكَى سيبَوَيه عَنِ الخَليلِ أنَّه أجَازَ: (فيها رَجُلٌ قائمًا)[٣]، وعن عيسَى بن عمر أنَّه [أجَازَ][٤]: (عَلَيه مِائَةٌ بيضًا)[٥]، بِنَصبِ بيضًا، وَلا وَجه لَه إِلّا الحَالُ مِن (مِائَةٍ)، فَهذِه الأمُورُ كُلُّها دَالَّةٌ عَلَى تَسويغِ تَنكِيرِ ذي الحَالِ، فَيَجِبُ القَضَاءُ بِجَوَازِه.

الحُكمُ الثَّالِثُ: كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هيئَةٍ صَحَّ أن يَقَعَ حَالًا:

اعلَم أنَّ مِنَ النُّحاةِ مَن اشتَرَطَ الاشتِقَاقَ في الحَالِ عَلَى الإطلاقِ، فَإِذَا وَرَدَ شَيءٌ مِنَ الأسمَاءِ الجَامِدَةِ حَالًا وَجَبَ تَأويلُه بِالمشتَقِّ، وَهذِه هي فَائدَةُ الخِلافِ بَينَ مَن شَرَطَ الاشتِقَاقَ فيها وَبَينَ مَن لَم يَشتَرِطه، وَمِمَّن اشتَرَطَ الاشتِقَاقَ المغرِبيُّ صَاحِبُ الدُّرَّةِ[٦]،

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١١٢.

(٢) في الأصل: (مساويا لقعد بالرجل).

(٣) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٦) يقول المغربي في الدرة الألفية ٣١:

مَنصُوبَةٌ مُشتَقَّةٌ مَنكُورَه   حَالٌ مِنَ المَعرِفَةِ المَذكُورَه

وَالموصِلّيُّ صَاحِبُ الغُـرَّةِ[١]، وَابنُ بَابَشَاذَ[٢]، وَغيرُهم مِنَ النُّحَاةِ، وَحُجَّـتُهم عَلَى هذا هوَ أنَّ مَوضُوعَ الـحَـالِ للدَّلالَـةِ عَلَى الهيئَـةِ، وَلَم تَـكُن دَالَّـةً عَلَى الهيئَـةِ إلَّا بِصَريحِ الاشتِقَاقِ أو تَقديرِه.

وَتَـقُولُ: (هذا حَامِضًا أطيَبُ مِنه حُلوًا) إلى غَيرِ ذَلِكَ مِن التَّقاديـرِ المُؤَدِّيـةِ إلى [هذا][٣]؛ فَلِهذا وَجَبَ اشتِـرَاطُه.

وَمِن النَّحويِّينَ مَن قَالَ[٤]: إنَّـه غَيرُ مُشتَـرَطٍ، وَإنَّ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَى هيئَـةٍ صَحَّ كَونُـه حَالًا مِن [غَيرِ][٥] حَاجَـةٍ إلَى تَقديـرِ الاشتِقَاقِ، وَهذا هوَ الَّذي يُشيرُ إلَيـه كَلامُ الشَّيخِ، وَهوَ رَأيُ بَعضِ المتَأخِّرينَ، وَحُجَّتُهم عَلَى هذا هوَ مَا يَظهرُ مِن كَـثـرَةِ وُقُوعِ الجُمُودِ فِيها في كِتَابِ اللَّه تعالَى، وَفي غَيرِه مِنَ الكَلامَاتِ الفَصيحَةِ، وَفي هذا دَلالَـةٌ عَلَى عَدَمِ اشتِراطِه.

وَالمختَارُ هوَ الأوَّلُ؛ لأنَّ دَلالَـتَها عَلَى الهيئَـةِ الَّتي هيَ جُزءٌ مِن مَاهـيَّـتِـهـا لا تصفُو إلَّا بِـتَـقـديـرِ الاشتِقَاقِ؛ فَلِهذا وَجَبَ اشتِـرَاطُـه، وَاللَّه أعلَمُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى الهيئَـةِ وَهوَ جَامِدٌ قَولُهم: (هذا بُسرًا أطيَبُ مِنه رُطبًا)، قَولُـنَـا: (بُسرًا) وَ(رُطبًا) همَا اسمَانِ جَامِدَانِ، وَقَد وَقَعَا حَالَينِ. فَأمَّا عَلَى رَأيِ مَن يَشتَرِطُ

---

(١) يقول ابن الخباز في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٤٢: « لا بد للحال من أمورٍ...، الثالث: أن تكون مشتقةً؛ لأن الغرض منها بيان الهيئة ».

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٢.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) استقرَّ رأي البصريين على اشتراط الاشتقاق في الحال على الإطلاق، فإذا وَرَدَ شيء من الأسماء الجامدة حالًا وجب تأويله بالمشتق، وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ الاشتقاق غير مشترط، وأنَّ كلَّ ما دلَّ على هيئة صحَّ كونه حالًا من غير حاجة إلى تقدير الاشتقاق. انظر المسألة في شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٠٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٢، والمحصل (مخطوط) ٢/ ٣-٤. وعند ابن مالك الاشتقاق غالب لا لازم. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٢، والتذييل ٩/ ٢٦.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

[ظ١٣٨] الاشتِقَاقَ، كَمَا قَـرَّرنَا اختيَارَه، فَإِنَّـه يَـتَـأَوَّلُهمَا بِالاشتِقَاقِ، كَغَيرِهمَا مِنَ الأسمَاءِ الجَامِدَةِ، فَـتَـقُـولُ فِـي تَقديـرِه مَـثَـلًا: (هذا غَضًّا أطيَبُ مِنه يَانعًا).

ثُمَّ إِنَّـه قَامَ بَينَ النُّحَاةِ نِزَاعٌ في العَامِلِ في قَولِنَا: (بُسرًا)، فَـأَمَّـا (رُطبًا) فَإِنَّـه مُـتَّـفَـقٌ عَلَى عَمَلِ (أطيَبُ) فِـيـه مِن أجلِ مُجَاوَرَتِـه لَـه، والتِصاقِه بِه، فَـأَمَّـا (بُسرًا) فَفيـه مَذَاهبُ ثَلاثَـةٌ:

أَوَّلُها: أَنَّ العَامِلَ فيه النَّصبَ اسمُ الإِشَارَةِ، وَهذا هوَ رَأيُ أبي[١] عَليٍّ الفَارِسيِّ[٢].

وَثَانيها: أَنَّ العَامِلَ فِـيـه فعلٌ مُقَدَّرٌ، كَأَنَّه قَالَ فِـيـه: كَانَ بُسرًا أطيَبُ مِنه رُطبًا[٣].

وَثَالِثُها: أَنَّ العَامِلَ هوَ أفعَلُ التَّفضيلِ فِـي الحَالَينِ جَميعًا، وَهـوَ رَأيُ الشَّيخِ[٤] وَغَيـرِه مِن مُتَأَخِّري النُّحَاةِ.

وَقَد نَصَرَه الشَّيخُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ تَعليقِه بِأفعَلِ التَّفضيلِ، وَبِمَا يَدُلُّ عَلَى بُطلانِ تَعَلُّقِه بِأفعَلِ التَّفضيلِ، فَهذَانِ تَقريـرَانِ:

التَّقريرُ الأَوَّلُ: مَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ تَعَلُّقِـه بِأفعَلِ التَّفضيلِ، وَذَلِكَ وَجهانِ:

---

(١) في الأصل: (أبو).

(٢) جاءت نسبة هذا الرأي للفارسي في ابن يعيش ٢/ ٦٠-٦١، وابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٣٠٢، والظاهر أنه رأيٌ للفارسي في الحلبيات ١٧٨، قال: « فإن أعملت فيه المضمر الذي هو « إذ كان » لزم أن يكون العامل في « إذ » هذه المضمرة قولك « هذا » أو ما فيه معنى فعل غيره. فإذا كان العامل كذلك، ولم يكن لك بد من إعمال [عامل في] الظرف، أعملت « هذا » في نفس الحال، واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر في الحال إذ لا بد لك من إعمال شيء فيه، فإذا أعملت « هذا » وتأولت ما ذكره من قوله « إنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذ كان » على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه ».

(٣) هذا رأي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٠١. وهو ما يفهم صريحًا في التعليقة، قال في التعليقة ١/ ٢١٤: « فكذلك: هذا بُسرًا ورُطبًا، ينتصبان على إضمار هذا إذا وَقَعَ أو إذا يَقَعُ، فليس الحال هي المضمر إنما العامل فيها مضمر ». ويظهر هنا رأيان واضحان للفارسي في هذه المسألة.

(٤) شرح المقدمة الكافية ٥١١، ونسب أبو حيان هذا الرأي في الارتشاف ١٥٨٨ إلى المازني، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف.

- أحَدُهمَا: أنَّكَ تقُولُ: (ثَمرَةُ نَخلَتي بُسرًا أحسَنُ مِنها رُطبًا)، و(زَيدٌ أحسَنُ مَا يكُونُ هوَ أفضَلُ مِنكَ أحسَنَ مَا تكُونُ أنتَ)، وَالمعنَى بحَالِه مِن غَيرِ تَغيِيرٍ، وَالتَّعليقُ أمرٌ مَعنويٌّ، يُريدُ أنَّه لا يَختَلِفُ بحَسَبِ اختِلافِ الصُّوَرِ وَالألفَاظِ، بَل يكُونُ مُستَمِرًّا عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإذَا وَجَبَ تعَلُّقُه ههنَا بالخَبَرِ وَجَبَ تعَلُّقُه بِه في المسَائِلِ الأُخَرِ ضَرُورَةً؛ مِن جِهَةِ أنَّ المعنَى وَاحِدٌ، وَإلَّا لَم يكُنِ المعنَى وَاحِدًا، يُرِيدُ: مَعَ تَقدِيرِ الاختِلافِ.

- وَثَانيهمَا: أنَّ (أطيَب) نِسبَتُه إلَى البُسريَّةِ وَالتَّمريَّةِ نِسبَةٌ وَاحِدَةٌ، فَهذَانِ وَجهانِ أورَدَهمَا الشَّيخُ دَلالَةً عَلَى وُجُوبِ عَمَلِ أفعَلِ التَّفضِيلِ في الحَالتَينِ[١].

التَّقريرُ الثَّانِي: مَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ عَمَلِ اسمِ الإشَارَةِ فِيه، وَذَلِكَ مِن أوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

- أوَّلُها: اسمُ الإشَارَةِ إذَا تَقيَّدَ بحَالٍ لَم يَكُنِ الخَبَرُ مُقَيَّدًا [به][٢]، بِدَلِيلِ قَولِهم: (هذا زَيدٌ قَائِمًا)، فَإنَّ الخَبَرَ بِـ(زَيدٍ) عَنِ المشَارِ إلَيه غَيرُ مُقَيَّدٍ بِالقِيَامِ.

فَإنَّ زَعَمَ زَاعِمٌ أنَّه مُقيَّدٌ بِه، فَإنَّه إذَا كَانَ قَائِمًا فَهوَ زَيدٌ أيضًا، فَإخبَارُه بِـ(زَيدٍ) إنَّمَا هوَ [و١٣٩] في حَالِ القِيَامِ لَم يَستَقِم؛ لأنَّه سَيُؤَدِّي إلَى أن يَكُونَ غَيرَ زَيدٍ في غَيرِ حَالِ القِيَامِ.

فَإن زَعَمَ زَاعِمٌ أنَّ ذَلِكَ مِن قَبِيلِ المفهومِ، وَهوَ غَيرُ لازِمٍ، فَلَيسَ الأمرُ كَمَا زَعَمَ؛ لَمَّا بَيَّنَّا أنَّ الحَالَ حُكمٌ بِالتَّقيِيدِ عَلَى ما قُيِّدَ بِه، كَقَولِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ رَاكِبًا)، فَأنتَ حَاكِمٌ عَلَى المجيءِ المذكُورِ بِقَيدِ الرُّكُوبِ، فَلَو قُدِّرَ المجيءُ مِن غَيرِ رُكُوبٍ كَانَ مُخَالَفَةً لِلمَنطُوقِ لا لِلمَفهومِ، وَإنَّمَا المفهومُ أمرٌ وَرَاءَ ذَلِكَ، وَهوَ عكسُه، وَذَلِكَ هوَ تَقدِيرُ غَيرِ الرُّكُوبِ عِندَ عَدَمِ المجيءِ. وَإذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَلَو جَعَلنَا الإخبَارَ بِزَيدٍ مُقَيَّدًا بِالقِيَامِ كَانَ الإخبَارُ بحَالِ المقَيَّدِ بِالمركُوبِ، فَكَمَا لَم يَستَقِم تَقدِيرُ المجيءِ مِن غَيرِ رُكُوبٍ، فَكَذَلِكَ لا يَستَقِيمُ تَقدِيرُ زَيدٍ مِن

---

(١) هذان هما الوجه الثالث والخامس في شرح المقدمة النحوية ٥١٤.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

غيرِ قيامٍ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ. وَإِذَا كَانَ الخبرُ مُطلقًا غيرَ مُقَيَّدٍ فَسَدَ المعنَى.

هذا[١] إِذَا تَقَرَّرَ قَولُنا: إِنَّ اسمَ الإِشَارَةِ إِذَا تَقَيَّدَ بحَالٍ لَم يَكُن خَبَرُه مُقَيَّدًا [بِه][٢]، فَيَلزَمُ مِثلُه فِي مَسألَتِنَا، وَهوَ أَنَّ الخَبَرَ، وَهوَ (أطيبُ) لا يَكُونُ مُقَيَّدًا بالبُسريَّةِ، كَمَا كَانَ (زَيدٌ) فِي هذا (زَيدًا)[٣] غيرَ مُقَيَّدٍ بِالقيَامِ، كَمَا قَرَّرنَاه، وَهوَ مُقَيِّدٌ للمَعنَى مِن جِهةِ أَنَّ الغَرَضَ هوَ تَقييدُ زيَادَةِ طِيبِه في بَسَرِيَّتِه عَلَى طِيبِه في حَالِ رُطَبِيَّتِه؛ فَلِأجلِ هذَا بَطَل عَمَلُ اسمُ الإِشَارَةِ.

- وَثَانيها: أَنَّ الشَّيءَ هوَ إِذَا قُيِّدَ بحَالٍ لَزِمَ أن يَكُونَ عَلَى تِلكَ الحَالِ فِي قَصدِ المتَكَلِّمِ، فَإِذَا جُعِلَ بُسرًا مَعمُولًا لِهذَا وَجَبَ أن يَكُونَ في حَالِ الإِشَارَةِ (بُسرًا) لا غَيرُ، وَنَحنُ نَعلَمُ قَطعًا أَنَّ المعنَى المقصُودَ بِخِلافِ ذَلِك حَتَّى لَو قَالَ عِندَ وُجُودِ بَلَحٍ أو رُطَبٍ: (هذَا بُسرًا أطيَبُ مِنه رُطبًا) لَكَانَ مُستَقيمًا.

- وَثَالِثُها: أَنَّ تَفضيلَ الشَّيءِ عَلَى نَفسِه لا يُعقَلُ إِلَّا بِاعتِبَارِ حَالَينِ، فَإِذَا جُعِلَ بُسرًا مِن تَتِمَّةِ هذَا تَعَيَّنَت الأفضَلِيَّةُ للشَّيءِ عَلَى نَفسِه بِاعتِبَارِ حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَهوَ مُحَالٌ.

فَينحَلُّ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرنَاه أَنَّه لا وَجه لِمَن قَالَ: إِنَّ العَامِلَ فِيه اسمُ الإِشَارَةِ سِوَى مَا استَبعَدَه مِن أن يكُونَ أفعَلُ التَّفضيلِ عَامِلًا فيمَا قَبلَه، وَلا يُقَابِلُ ذَلِك شَيئًا مِمَّا ذكَرنَاه مِن هذِه الدَّلَالَةِ عَلَى عَمَلِه، وَلا بُعدَ في عَمَلِ (أفعَلَ) في الحَالِ مُتَقَدِّمَةً لِشَبَهه بالفعلِ، كَمَا يَعمَلُ في الظُّرُوفِ، وَلا يَلزَمُ مِن قُصُورِه عَنِ العَمَلِ في المفعُولِ أَلَّا يكُونَ عَامِلًا في الحَالِ؛ فَإِذَن العَامِلُ (أطيَبُ) في هذِه المسألَةِ، وَفي أصلِها.

فَأَمَّا اشتِرَاطُ كَونِها أسماءً مَنصُوبةً، وَنَكِرةً، وَفَضلةً، وَأن يكُونَ فيها ضَميرٌ جَوَابًا لِـ(كَيفَ)، فَهيَ أُمُورٌ قَريبةٌ يُدرِكُها أدنَى نَظَرٍ وتَأَمُّلٍ، وَاللَّه أعلَمُ بِالصَّوابِ. [ظ١٣٩].

* * *

(١) في الأصل: (هو).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (زيد).

المقصدُ الثَّاني: في بَيَانِ الأحوَالِ الجُمليَّة

اعلَم أنَّ الحَالَ لَمَّا كَانَ خَبَرًا مِن جِهةِ المعنَى وَصِفَةً لَمَّا كَانَتِ الأخبَارُ وَالصِّفَاتُ تَجيءُ بِالمفرَدِ وَالجملَةِ جَازَ ذَلِكَ في الحَالِ؛ فَلِهذا قَالَ: (**وَيكُونُ جُملَةً خَبرِيَّةً**)، وَإِنَّمَا قَالَ: (**جُملَةً خَبرِيَّةً**)، أي: مُحتَمِلَةً للصِّدقِ وَالكَذِبِ، مِن جِهةِ كَونِها خَبَرًا مِن جِهةِ المعنَى، وَقَد تَرِدُ الحَالُ في الجُمَلِ[1] الإنشَائِيَّةِ مِنَ الأمرِ وَالنَّهيِ، كَمَا تَرِدُ فِي الأخبَارِ عَلَى جِهةِ النُّدُورِ وَالقِلَّةِ، كَقَولِكَ: (مَرَرتُ بِزَيدٍ قُل فِيه مَا شِئتَ)، كَأَنَّه قَالَ جَامِعًا للخِصَالِ الشَّرِيفَةِ وَالصِّفَاتِ الكَامِلَةِ.

وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى جِهةِ القِلَّةِ مِن جِهةِ أنَّ الأمُورَ الإنشَائِيَّةَ مُخَالِفَةٌ للأُمُورِ الخَبَرِيَّةِ، وَتَارَةً تَكُونُ اسمِيَّةً، وَمَرَّةً تَكُونُ فعلِيَّةً؛ لأنَّ الجُمَلَ مُنحَصِرَةٌ في هذَينِ القِسمَينِ مِن غَيرِ زِيَادَةٍ، فَتَقَرَّرَ الكَلامُ عَلَيهِمَا:

القِسمُ الأوَّلُ: في الجُملَةِ الاسميَّةِ:

وَتَجيءُ بِالوَاوِ وَالضَّميرِ، وَبِالوَاوِ مِن غَيرِ ضَميرٍ، وَبِالضَّميرِ مِن غَيرِ وَاوٍ، فَهذِه أوجُهٌ ثَلاثَةٌ:

أوَّلُها: أن تَجيءَ بِالوَاوِ وَالضَّميرِ جَميعًا، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَيَدُه عَلَى رَأسِه)، وَ(مَرَرتُ بِزَيدٍ وَسَيفُه عَلَى عَاتِقِه)، وَ(مَرَرتُ بِخَالِدٍ وَهوَ يَضحكُ)، قَالَ اللَّه تعَالَى: ﴿ اَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء: ١]، فَالضَّميرُ في قَولِه: ﴿ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ ﴾ كَمَا يَصلُحُ أن يكُونَ مُبتَدَأً، فَهوَ صَالحٌ لأن يكُونَ رَابِطًا بَينَ الحَالِ وَصَاحِبِها.

وَثَانيها: أن تَجيءَ بِالوَاوِ مِن غَيرِ ضَميرٍ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَالشَّمسُ طَالِعَةٌ)، وَ(لَقِيتُه وَالجَيشُ قَادِمٌ)، قَالَ امرُؤ القَيسِ:

---

(١) بعده في الأصل: (للصدق والكذب من جهة).

٨٤ - وَقَـد أغـتَـدي وَالطَّيـرُ في وُكُنَاتِها   بِمُنـجَـرِدٍ قَـيـدِ الأوَابِـدِ هـيـكَـلِ[1]

وَثَالِثُها: **أن يَـرِدَ الضَّميرُ مِـن غَـيـرِ وَاوٍ**، وَقَـد أشَارَ الشَّيخُ إلَى كَونِها ضَعيفَـةً، وليست[2] في القُوَّةِ كَالوَجهينِ الأوَّلَينِ مَعَ الوَاوِ، وَسِرُّ ذَلِكَ هوَ أنَّكَ إذَا قُلتَ: (جَاءَ زَيدٌ وَأبُوه ضَاحِكٌ)، فَـ(أبُوه ضَاحِكٌ) حَالٌ مِن زَيدٍ، لَـكِنَّ الحَالَ مُقَدَّرَةٌ بِالجُزءِ الثَّاني مِنهمَا: (وَهوَ ضَاحِكٌ)، مِن جِهةِ أنَّ الحَالَ صِفَـةٌ مِن جَهةِ المعنَى، وَالصِّفَـةُ إنَّما تَـتَـقَـدَّرُ عَلَى الحَقيقَةِ مِنَ الجُزءِ الثَّانِـي، كَأنَّكَ: (جَاءَ زَيدٌ [و١٤٠] ضَاحِكًا أبُوه)، فَلَمَّا كَانَ الاسمُ مُصَدَّرًا في أوَّلِ الجُملَةِ لَم يَـكُن بُـدٌّ مِن رَابِط بَينَهمَا، أعني: الحَالَ وَصَاحِبَها؛ فَلِهذا جيءَ بِالوَاوِ مِن أجلِ ذَلِكَ.

وَلا يُغني الضَّميرُ وَحدَه إذَا كَانَتِ الجُملَـةُ اسميَّـةً، كَمَا إذَا كَانَتِ الجَملَـةُ الاسميَّـةُ خَالِـيَـةً عَنِ الضَّميـرِ، فَإذَن لا بُـدَّ مِنَ الوَاوِ.

لا يُـقَـالُ: فَـكَـيـفَ جَـازَ وُرُودُ الـوَاوِ رَابِطَـةً، وَوَضعُها للعَطفِ، وَهـوَ دَالٌّ عَلَى المغَايرَةِ، وَهذَا يُـؤذِنُ بِإبطَالِ رَابِطِها؛

لأنَّـا نقُولُ: إنَّمَا جَازَ مَجيئُها للـرَّبطِ؛ لأنَّ الحَالَ مَـأخُوذَةٌ مِن مَعنَاها، وَهوَ الجَمعيَّـةُ، ألا تَرى أنَّكَ إذَا قُلتَ: (جَـاءَ زَيـدٌ وَيَـدُه عَلَى رَأسِه)، فَالمعنَى فِـيـه: جَاءَ زَيدٌ جَامعًا بَينَ مَجِـيـئِـه وَوَضعِ يَـدِه عَلَى رَأسِه.

وَإذَا قُلتَ: (جَـاءَ زَيـدٌ وَالشَّمسُ طَالعَـةٌ)، فَالمعنَى: جَاءَ زَيدٌ جَامعًا بَينَ مَجيـئِـه وَطُلُوعِ الشَّمسِ، وَهكَذَا القَولُ في سَائِـرِ الأمثِلَةِ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٥٣، وانظر إصلاح المنطق ٣٧٧، وشرح الكافية الشَّافية ٢/ ٧٥٨، والملخَّص ٥٥٥، والتَّخمير ٢/ ٢٨٢، وابن يعيش ٢/ ٦٦. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٣/ ١٣٢٩، والخصائص ٢/ ٢٢٠، والمفصل٩٢، وشرح اللُّمع للأصفهاني ٢/ ٧٤٢، وشرح الرَّضي ٢/ ٨، والإقليد ١/ ٥٤٧، واللُّمحة في شرح الملحة ١/ ٣٩٩، ومغني اللبيب ٦٠٧، وشرح أبيات المفصَّل والمتوسِّط ٢١٠.

(٢) في الأصل: (وليس).

لا يُقَالُ: فَإذَا كَانَ الأمرُ كَمَا قُلتُمُوه فَلِمَ كَانَ الرَّبطُ بِـها أقوَى مِنَ الرَّبطِ بِالضَّميرِ؟ وَهلَّا كَانَا عَلَى جِهةِ الاستِوَاءِ؟ أعني: وُرُودَ الجُملَةِ بِالوَاوِ وَبِالضَّميرِ مِن غَيرِ وَاوٍ؛ لأنَّا نَقُولُ إنَّمَا كَانَتِ الوَاوُ أقوَى مِنَ الضَّميرِ في الرَّبطِ مِن جِهةِ أنَّها مُؤذِنَةٌ بِالحَالِيَّةِ مِن أوَّلِ وَهلَةٍ، بِخِلافِ الضَّميرِ، فَإنَّه دَالٌّ عَلَى الحَالِيَّةِ لَيسَ مِن أوَّلِ وَهلَةٍ؛ لأنَّ الوَاوَ مُصَدَّرَةٌ في أوَّلِ الجُملَةِ، وَالضَّميرُ مُتَوَسِّطٌ بَينَ الاسمَينِ؛ فَلِهذَا كَانَت الوَاوُ أقوَى في الرَّبطِ، وَقَد جَاءَتِ الجُملَةُ بِالضَّميرِ دُونَ الوَاوِ في كِتَابِ اللَّه تَعَالَى، قَالَ اللَّه تعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠]، فَقَولُه: ﴿ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ جُملَةٌ حَالِيَّةٌ مِنَ الموصُولِ، وَقَولُه تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦].

وَفِي قَولِهم: (كَلَّمتُه فُوه إلى فِيَّ)، قَالَ الشَّيخُ[١]: (وَهوَ قَلِيلٌ)، وَلَيسَ الغَرَضُ بِقِلَّتِها[٢] كَونَها نادِرَةً، وَلِكِنَّ الغَرَضَ أنَّها لَم تَكُن [مِن][٣] الوَجهينِ الأوَّلَينِ.

القِسمُ الثَّاني: في الجُملَةِ الفعليَّةِ:

وَهيَ المضَارِعُ المثبَتُ وَالمنفيُّ، وَالماضي المثبَتُ وَالمنفيُّ، فَهذِه أوجُهٌ أربَعَةٌ نُفصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه تعَالَى:

أوَّلُها: المضَارِعُ المثبَتُ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ يَضحكُ)، وَ(مررتُ بِه يَركَبُ)، وَمَتَى كَانَتِ الحَالُ مُضَارعًا مُثبَتًا فَلا يَأتِي إلَّا بِالضَّميرِ لا غَيرُ؛ لأنَّه نَازِلٌ مَنزِلَةَ اسم الفَاعِلِ مِن جِهةِ المعنَى، وَجَارٍ عَلَيه مِن جِهةِ اللَّفظِ في حَرَكَاتِه، وَسكَنَاتِه، وَعَدَدِ حُرُوفِه؛ فَلِهذا كَانَ جَارِيًا مَجرَاه فِي استِغنَائِه عَنِ الوَاوِ، وَاحتِيجَ إلى الضَّميرِ

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥١٧.

(٢) في الأصل: (لقلتها).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

فِيـه، كَمَا احتيجَ إلى الضَّميرِ في الأصلِ، يَعني: أنَّ الحَالَ لا بُـدَّ فِـيهـا مِن رَاجعٍ فيها إلى صَاحِبِها، [ظ١٤٠] سَوَاءٌ كَانَت فعلًا أو غَيرَه، فلَيسَ رُجُوعُ الضَّميـرِ مِنَ الفعلِ المضَارعِ إلَّا باعتِبَـارِ الأصلِ وَالقَاعِدَةِ.

وَثَانيها: **المضَارعُ المنفيُّ**، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَمَا يَـتَـكَلَّمُ) بالوَاوِ وَالضَّميـرِ، وَ(جَاءَ زَيدٌ وَمَا يَـتَـكَلَّمُ عَمرٌو) بالوَاوِ لا غيرُ، وَ(جَاءَ زَيدٌ مَا يَـتَـكَلَّمُ) بِالضَّميـرِ مِن غَيـرِ وَاوٍ، فَهذِه ثَلاثُ مَسَائِلَ فِـي المضَارعِ المنفِـيِّ.

وَثَالِثُها: **الماضي المنفيُّ**، وَفِـيـه أيضًا ثَـلاثُ مَسَائِـلَ: بِالوَاوِ وَالضَّميـرِ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَما ضَحِكَ)، و(جَاءَ زَيدٌ وَمَا ضَحِكَ [عَمرٌو][1]) بالوَاوِ مِن غَيرِ ضَميرٍ، وَ(جَاءَ زَيدٌ مَا ضَحِكَ) بَالضَّمِـيـرِ مِن غَيـرِ وَاوٍ، فَـهـذِه أيضًا ثَلاثُ مَسَائِلَ.

وَرَابعُها: **المَاضي المثبَتُ بِالوَاوِ وَالضَّميرِ**، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَقَد ضَحِكَ)، وَبِالضَّميـرِ مِن غَيرِ وَاوٍ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ قَد ضَحِكَ)، وَبِالوَاوِ مِن غَيـرِ ضَميـرٍ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَقَد ضَحِكَ عَمرٌو).

فَصَارَ مَا عَدا المضَارعَ المثبَـتَ ثَلاثَـةَ أوجُهٍ: مُضَارعٌ مَنفيٌّ، وَمُضَارعٌ مُـثـبَـتٌ، وَمَاضٍ مَنفيٌّ، وَمَاضٍ مُثبَـتٌ، فِـي كُلِّ وَجهٍ ثَلاثُ مَسَائِلَ، فَـتَـصيرُ تِسعَ صُوَرٍ قَد قَـرَّرنَا أصلَها، فَلا حَاجَةَ إلَى تَـكريـرِها.

لا يُشتَـرَطُ مِنها شَرطٌ خَلا أنَّ الماضيَ المثبَتَ لا بُـدَّ فِـيـه مِن (قَد) ظَاهِرَةً أو مُـقَـدَّرَةً[2]، كَمَا ذكَـرَه الشَّيخُ، يَعنِـي أنَّـه إذَا وَقَـعَ حَالًا، فَلا بُـدَّ مِن مُـرَاعَاةِ ذَلِكَ به،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ذهب الكوفيُّون والأخفش إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالًا، ويرى البصريُّون أنَّـه لا يجوز إلَّا إذا اقترن بـ (قد). انظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٢، وشرح الرَّضي ٢/ ٤٥، والمحصل ٢/ ١٥ (مخطوط)، والمساعد ٢/ ٤٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٤، والنَّجم الثَّاقب ١/ ٤٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣٢٦.

وَإِنَّمَا وَجبَ ذَلِكَ مِن جِهةِ أَنَّ الماضي دَالٌّ عَلى التَّقضِّي وَالزَّوَالِ، وَالحَالُ دَالٌّ عَلى الآنَ وَالحُضُورِ، فَلا بُـدَّ مِن (قَد) لِتُقرِّبَ الماضي مِنَ الحَالِ، مِثَالُ ظُهورِ (قَد) قَولُكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَقَد ركِبَ)، وَمِثَالُ المقَـدَّرَةِ قَولُه تعَالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: قَد حَصِرَت فِـي أحَدِ وُجُوهه، وَاشتِرَاطُها إِنَّمَا يَلِـيقُ بِالماضي المثبَتِ، فَـأَمَّا المنفيُّ فَلا وَجه لِدُخُولِها عَلَيه؛ لأنَّ حَرفَ النَّفيِ لَـه صَدرُ الكَلامِ، فَلا يَـرِدُ عَلَيـه.

ثُـمَّ قَالَ الشَّيخُ: (**وَيَجُوزُ حَذفُ العَامِلِ فِـي الحَالِ، كَقَولِكَ لِلمُرتَحِلِ**[1]: « **رَاشِدًا مَهدِيًّا** ») أي: اذهب، وَلِلقَادِمِ مِنَ الحَجِّ: (مَأجُورًا مَبرُورًا)، أي: قَدِمتَ، وَإِنَّـمَا جَازَ حَذفُ عَامِلِها لِأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فَـلِأنَّ القَرينَـةَ قَائِـمَـةٌ مَـقَـامَـه، فَلا يَجُوزُ حَذفُـه إِلَّا حَيثُ تَكُونُ هنَاكَ دَلالَـةٌ عَلَيه.

وَأَمَّا ثَانيًا فَلِأنَّ الحَالَ مُشَبَّـهـةٌ بِالمفعُولِ، فَـكَمَا صَارَ حَـذفُ عَـامِـلِ المفعُولِ، فَـهـكَذَا صَارَ حَذفُ عَامِلِ الحَالِ مِن غَيـرِ تَـفـرِقَـةٍ بَينَـهمَا، وَاللَّه أعلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المقصَدُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ الحَالِ المؤَكِّدِة

اعلَم أنَّ الحَالَ كَمَا تَـأتِـي مُـتَـنَـقِّـلَـةً، [و١٤١] كَقَولِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ رَاكِـبًـا) وَ(ضَاحِكًا)، وَهذا هوَ الأكثَرُ المطَّرِدُ، وَنَعنِـي بِكَونِـها مُـتَـنَـقِّـلَـةً: خُـرُوجَ الحَالِ عَن هذِه الحَالَةِ إِمَّا إِلى عَدَمِها، وَإِمَّا إِلى حَالَـةٍ غَيرِها.

وَقَد تَـأتِـي مُـؤَكِّدَةً إِمَّا لِمَضمُونِ جُملَـةٍ اسمِيَّـةٍ، كَقَولِه تعَالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١]، وَ(زَيدٌ أبُوكَ عَطُوفًا)، **وَإِمَّا لِمَضمُونِ جُملَةٍ فعلِيَّـةٍ**، كَقَولِه تعَالَى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥]، وَقَولِه: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠]،

---

(١) في الأصل: (للرجل).

وَقَولِه تعَالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فَهذِه الأحوَالُ إِنَّمَا جَاءَت عَلَى جِهَةِ التَّأكِيدِ لِمَا تَضَمَّنَته الجُملَةُ الفعلِيَّةُ وَالاسمِيَّةُ.

وَظَاهرُ كَلامِ الشَّيخِ أنَّ الحَالَ المؤكِّدَةَ إِنَّمَا تأتِي مُؤكِّدَةً لِمَضمُونِ الجُملَةِ الاسميَّةِ لا غَيرُ؛ وَلِهذا قَالَ في الأُمِّ وَشَرحِها[١]: (**وَشَرطُها أن تَأتيَ مُقَرِّرَةً لِمَضمُونِ جُملَةٍ اسميَّةٍ**)، وَهذا لا وَجه لَه؛ لِمَا ذكَرنَاه مِنَ الأمثِلَةِ الفعلِيَّةِ، فَإِنَّ قَولَه: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] مُؤكِّدٌ لِمَضمُونِ قَولِه: ﴿وَلَّيْتُم﴾؛ لأنَّ التَّولِيَةَ هيَ الإِدبَارُ عَنِ الشَّيءِ، فَقَد أفَادَ الحَالُ مَا أفَادَته الجُملَةُ الفعلِيَّةُ، وَهذا الَّذي نُريدُه بِالتَّأكِيدِ، كَمَا أفَادَ قَولُه: ﴿مُصَدِّقًا﴾ لِمَضمُونِ الجُملَةِ الاسميَّةِ فِي قَولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾، فَإِذَن لا فَرقَ بَينَهمَا فِي صُدُورِ الحَالِ المؤكِّدَةِ عَنهمَا.

وَقَد تَابَعَ الزَّمَخشَريَّ في ذَلِكَ، وَلَم يُحكِم نَظَرَه فِيه؛ لأنَّ الزَّمَخشَريَّ قَالَ في مُفَصَّلِه[٢]: « هيَ الَّتي تَأتِي عَلَى إِثرِ جُملَةٍ عَقدُها مِن اسمَينِ لا عَمَلَ لَهمَا؛ لِتوكِيدِ خَبَرِها، وَتَقريرِ مُؤدَّاه، وَنَفيِ الشَّكِّ عَنه »، فَشَرَطَ تَحَقُّقَها فِي الجُملَةِ الاسميَّةِ، وَهوَ فَاسِدٌ بِمَا أورَدنَاه مِنَ الصُّوَرِ في التَّنزيلِ.

فَأمَّا العَامِلُ فيهمَا، فَإِن كَانَت جُملةً فعلِيَّةً فَعَامِلُها فعلُها، كَقَولِه: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ فَهوَ العَامِلُ فيها مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى تَقريرِ غَيرِه، وَهكَذا فيمَا شَاكَلَه. وَإِن كَانَت اسميَّةً، كَقَولِه تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فَقَدَّرَه الزَّمَخشَريُّ[٣] بِقَولِه: أُحَقِّه[٤]، أو أُثبِتُه مُصَدِّقًا. وَقَدَّرَه الخَوَارِزميُّ[٥] بِقَولِه: لم يَزَل مُصَدِّقًا، وَعَنِ الموصِليِّ[٦] أنَّ

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٢٠.

(٢) انظر: المفصل ٩٢.

(٣) انظر: المفصل ٩٢.

(٤) في الأصل: (أحققه).

(٥) انظر: التخمير ١/ ٤٣٦.

(٦) انظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط اللوح رقم ٤٣و، ونص كلامه: « وناصِبُ=

العَامِلَ فِيـه (هوَ الحَقُّ)؛ لأنَّـه في مَعنَى الثَّابِتِ، وَالأمرُ في ذَلِكَ قَريبٌ[1]؛ لأنَّ المقصُودَ إِضمَارُ مَا يكُونُ مِنَ العَوامِلِ مُطَابِقًا للحَالِ في التَّحقيقِ وَالثُّبوتِ، وَيَجِبُ إِضمَارُه، فَلا يُذكَرُ بحالٍ؛ لأنَّ الحَالَ جِهةٌ للنَّصبِ، فَيَجِبُ إِذَا وَرَدَت مُـؤكِّدَةً أن يَـكُونَ عَامِلُها وَاجِبَ الإِضمَارِ، كما أنَّ (أن) المصدَريَّـةَ لَمَّا كَانَت مُشعِرَةً بِالحَالِ، دَالَّـةً عَلَيـه، فَـكَأنَّها قَامَت مَقَامَ عَامِلِه؛ فَلِهذا وَجَبَ إِضمَارُه.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

وَجُملَـتُـهـا سِـتٌّ:

المسألَة الأُولى:

قَولُـه تـعَـالَـى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨]، فقَولُـه: ﴿ قَآئِمًۢا ﴾ حَالٌ مُـؤكِّـدَةٌ؛ إمَّا مِنَ الجُملَةِ الفعلِيَّـةِ، وَهيَ قَولُـه: لا إله إلَّا هوَ قَائِمًا بِالقَسطِ؛ لأنَّ [ظ١٤١] قَولَـه: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ فِيـه تَـأكِيـدُ الجُملتَينِ جَميعًا، فَـكَـرَّرَ اتِّصَافَـه بِالإِلاهيَّـةِ وَالحِكمَةِ مَـرَّتَينِ، مَـرَّةً بِقَولِـه: لا إِله إلَّا هو قَائِمًا بِالقِسطِ، وَمَـرَّةً بِقَولِه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨]، وَأضَافَ إِلى الثَّانِيَـةِ وَصفَ ذَاتِـه بِالعِزَّةِ؛ لِـيُفيدَ بِها مَع التَّـأكِـيـدِ فَائِـدَةً جَديدَةً، وَمَعنَى العِـزَّةِ القَهرُ وَالغَلَبَـةُ، فَمَعَ كَونِـه وَاحِدًا، فَهوَ عَزيـزٌ قَاهِـرٌ لا يُغَالَبُ فِـي أمرِه، وَلا يُضَامُ فِـي سُلطَانِـه.

المسألَة الثَّانيَة:

صُدُورُ الحَالِ عَنِ المضَافِ بِنَفسِه، وَهوَ المطَّرِدُ الشَّائِعُ، كَقَولِكَ: (جاءَني غُلامُ

=(مُصَدِّقٍ) مَحذُوفٌ، كَـأنَّـكَ قُلتَ: أُثبِتُـه، ويَجُوزُ أن يَكُونَ الحَقَّ؛ لأنَّـه بِمَعنى الثَّابِتِ ».

(١) قوله: (قريب) مكرر في الأصل.

هندٍ ضَاحِكًا)؛ لأنَّـه هوَ المقصُودُ بِالذِّكرِ، والمُصدَّرُ به[1] الكَلامُ.

فَـأمَّـا صُدُورُ الحَالِ عَنِ المضَافِ إلَيه فَهوَ قَليلٌ، وَيَجِبُ أن نَنظُرَ فِـيـه:

- فَإن كَانَ المضَافُ عَامِلًا فيها جَازَ ذَلِكَ، كَقَولِكَ: (اعتِكَافي صَائِمًا حَسَنٌ)، وَ(ضَربي قَائِمًا مُعجِبٌ)؛ لأنَّـه صَارَ بمنزلَةِ الفَاعِلِ، كَأنَّـكَ قُلتَ: اعتَـكَفتُ، وَضَرَبتُ.

ويكُونُ[2] عَامِلًا [إذا][3] كَانَ[4] بَعضًا للمُضَافِ إلَيه، أو بِمَنزِلَةِ بَعضِه؛ فَالَّذي يكُونُ بَعضًا لَه كَقَولِه تعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، [والَّذي يكون بِمَنزِلَةِ جُزئه قَولُه تعَالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فهذا][5] جُزؤه أو بِمَنزِلَةِ جُزئِه[6]، اعتِمادًا[7] عَلَى أنَّ المضَافَ إلَيه مُقَدَّرٌ بِالحَرفِ، فَـيَـكُونُ عَامِلًا في المضَافِ إلَيه. وَفي حَالَةِ كَونِـه[8] نَائِـبًـا عَنِ الفعلِ[9]، وفيه نَظَرٌ، جَازَ ذَلِكَ؛ لأنَّـه إذَا صَارَ اشتَدَّ اتِّصَالُـه بِه، فَجَازَ ذَلكَ فِـيـه.

- وَإن لَم يَـكُن عَامِلًا، وَلا جُزءًا، وَلا بِمَنزِلَةِ الجُزءِ، بَطَلَ ذَلِكَ، كَقَولِكَ: (رَأيتُ غُلامَ هندٍ قَائِمةً).

---

(١) في الأصل: (إليه).

(٢) في الأصل: (وإن لم يكن).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (وكان).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل: (فإذا كان جزءا أو).

(٧) في الأصل: (في اعتمادا).

(٨) في الأصل: (لكونه).

(٩) قال الرضي في شرحه ١/ ٧٢: « فاعلم أن بينهم خلافًا في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو « من »، أو المضاف، فمن قال إنه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الاصل هو الموقع المقدم لإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل غلام زيد: غلام حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف ».

المسألة الثالثة:

المضَارعُ المنفيُّ بـ(لا) إذَا وَقَعَ حَالًا لَم تُصَاحِبه الوَاوُ، كقَولِه تعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]، لأنَّ (لا) فِيه بِمَعنَى (غيرِ)، فكَأنَّه قَالَ: مَا لَكُم غيرَ مُتَنَاصِرينَ، فكَمَا لا يَجُوزُ دُخُولُ الوَاوِ عَلَى (غيرِ) إذَا وَقَعَت حَالًا، فهكَذا هذَا، بِخِلافِ مَا إذَا كَانَ المضَارعُ مَنفِيًّا بـ(مَا) أو (لَم)، فإنَّه يجوزُ دُخُول الوَاوِ عَلَيه، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ وَمَا يَضحكُ)، وَ(جَاءَ زَيدٌ وَلَم يَضحك).

المسألة الرَّابعة:

العَامِلُ في الحَالِ قَد يكُونُ حَذفُه عَلَى جِهةِ الجَوَازِ لِقيَامِ قَرينَةٍ تُرشِدُ إلَيه، كَقَولِكَ لِمَن قَالَ لكَ: (كَيفَ جِئتَ؟)، فَتَقُولُ: (رَاكِبًا)، بِإضمَارِ (جِئتُ)، وَيُقَالُ لكَ: (أَلَم تَلقَ فُلانًا)[1]، فَتَقُولُ: (بَلَى لابِسًا)، أي: لَقيتُه لابِسًا، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أي: نَجمَعُها قَادِرينَ.

وَقَد يكُونُ الحذفُ وَاجِبًا، كَقَولِهم: (شَرَيتُه بِدِرهمٍ فَصَاعِدًا)، أي: ذَهبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وكَقَولِهم: (تَميميًّا مَرَّةً وَقيسيًّا أُخرَى)، أي: أتَتَحَوَّلُ.

المسألة الخَامِسَة:

صَاحِبُ الحَالِ مَعَ الحَالِ كَالمبتَدَأِ مَعَ خَبَرِه، فَعَلَى هذَا يَجُوزُ أن يَكُونَ صَاحِبُ الحَالِ وَاحِدًا، وَيتَعَدَّدُ حَالُه، كَمَا كَانَ المبتَدَأُ وَاحِدًا[2] وَخَبَرُه مُتَعَدِّدٌ.

وَالتَّعَدُّدُ في الحَالِ قَد يَكُونُ مِن جِهةِ اللَّفظِ وَالمعنَى جَميعًا، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا [و١٤٢] ضَاحِكًا)، وَقَد يكُونُ التَّعَدُّدُ مِن جِهةِ اللَّفظِ دُونَ المعنَى،

---

(١) في الأصل: (فلا).

(٢) في الأصل: (واحده).

كَقَولِكَ: (أكلتُ الرُّمَّانَ حُلوًا حامِضًا)، فَالتَّعدُّدُ إِنَّمَا كَانَ لَفظًا؛ وَلِهذا فَإِنَّـه يُجمَعُ مِنه طَعمٌ وَاحِدٌ، فيُقَالُ: (مُزًّا)، وَقَد يَتعَدَّدُ الحَالُ لِتعَدُّدِ صَاحِبِها، إِمَّا عَلَى جِهةِ التَّفرِيقِ، كقَولِكَ: (لَقيتُ زَيدًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا)، وَإِمَّا عَلَى جِهةِ الجَمعِ، كَقَولِكَ: (لَقيتُ زَيدًا رَاكِبَينِ)، قَالَ عَنـتَـرَةُ[1]:

٨٥ - مَتَى مَـا تَلـقَـنِـي، فَردَينِ، تَـرجُف رَوَانِـفُ إِلـيَـتَـيـكَ وتُـستـطَـارَا[2]

المسألَةُ السَّادِسَةُ:

تَـقـرِيـرُ العَامِلِ في الحَالِ إِذَا كَانَت عن نَـكِـرَةٍ فِـي قَولِ[3] كُـثَـيِّـرٍ:

٨٦ - لِـعَـزَّةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلٌ قَـديـمُ ....[4]

فَإِنَّ فِـيـه غُمُوضًا، وَتَقرِيرُ غُمُوضِه هوَ أَنَّه إِذَا كَانَ العَامِلُ مَا تعَلَّقَ بِه الظَّرفُ - كَمَا حُكيَ عَن أقوَامٍ[5] - فَإِنَّه يَخرُجُ عَنِ التَّمثِيلِ، فَإِنَّ المقصُودَ أَنَّـه في الأصلِ صِفةٌ

---

(١) هو عنترة بن شداد، وقيل: ابن عمرو بن شداد، وقيل: عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية العبسي، يقال له: عنترة الفلحاء؛ وذلك لتشقق شفتيه، وأمه أمة حبشية يقال لها زبيبة، وكان لها ولد عبيد من غير شداد، وكانوا إخوته لأمه، وقد كان شداد نفاه مرة ثم اعترف به، فألحق بنسبه، انظر ترجمته في الأغاني ٨/ ٢٤٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٦٩، وانظر الحجة للفارسي ٢/ ٤٠٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٦، والنكت للأعلم ١/ ٣٠٢، ٤٦٨، والمفصل ٨٩، والبديع في علم العربية ١/ ١٨٣، وابن يعيش ٢/ ٥٥، وتوجيه اللمع ٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٦٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٥، ٤/ ١٧٨٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٨٣، وهو بلا نسبة في البصريات ٧٨١، ٨٠٣، والمخصص ١/ ١٦٨، وأسرار العربية ١٧٧، وشرح الرضي ٣/ ٣٥٩، ٤٣٧، وابن الناظم ٢٤٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١/ ٥٥٤، وشفاء العليل ٢/ ٥٣٥، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣١٥، وتعليق الفرائد ٦/ ٢٢٥، والأشموني ٣/ ٢٤٣.

(٣) في الأصل: (قوله).

(٤) مر البيت سابقًا. انظر تخريج البيت رقم (٨٣).

(٥) وهو الخلاف الَّذي مرَّ سابقًا في تعلُّق الظرف.

(لِطَلَلٍ)؛ لَكِنَّه لَمَّا قُدِّمَ عَلَيه انتَصَبَ عَلَى الحَالِ، فَيَجِبُ أن يَكُونَ العَامِلُ فِيه هوَ العَامِلَ في (طَلَلٍ)، وَالأمرُ فِيه عَلَى خِلافِ ذَلِكَ.

فَإن كَانَ حَالًا مِن (طَلَلٍ) لَزِمَ أن يَكُونَ الابتِدَاءُ عَامِلًا في الحَالِ، وَهوَ فَاسِدٌ، لا قَائِلَ به.

وَإن كَانَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ في (لعَزَّةَ) خَرَجَ عَنِ التَّمثِيلِ؛ لِمَا ذَكَرنَاه، وَهوَ يُبطِلُ أن يَكُونَ حَالًا مِن (طَلَلٍ) إذَا كَانَ العَامِلُ في الحَالِ مَا تَعَلَّقَ بِه اللَّامُ؛ مِن جِهَةِ أنَّ العَامِلَ فِي الحَالِ لَيسَ عَامِلًا في صَاحِبِه عَلَى هذَا التَّقرِيرِ.

وَاعلَم أنَّ الإشكَالَ إنَّمَا يَتَقَرَّرُ عَلَى رَأيِ سيبَوَيه، حَيثُ قَالَ: إنَّ (طَلَلًا) مَرفُوعٌ عَلَى الابتِدَاءِ، وَهوَ حَالٌ مِنه[1]، **فَأمَّا عَلَى رَأيِ أبي الحَسَنِ سَعِيدٍ الأخفَشِ**[2] في أنَّ ارتِفَاعَ (طَلَلٍ) يكُونُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ للظَّرفِ؛ لِكَونِه عَامِلًا عِندَه مِن غَيرِ اعتِمَادٍ، وَعَلَى هذَا يكُونُ العَامِلُ فِي الحَالِ هوَ العَامِلَ فِي صَاحِبِه.

وَجُوابُه عَلَى مَقَالَةِ سيبَوَيه فِيه تَوجيهانِ:

التَّوجيه الأوَّلُ: أنَّ العَامِلَ مَا تَعلَّقَ بِه اللَّامُ في (لعَزَّةَ). فقَولُه: إنَّه يَخرُجُ بِذَلِكَ عَنِ التَّمثِيلِ. قُلنَا: كَلَّا، فَإنَّ مَقصُودَ النُّحَاةِ أنَّ[3] نَعتَ النَّكِرَةِ إذَا تَقَدَّمَ عَلَيها انتَصَبَ عَلَى الحَالِ، وَهذَا حَاصِلٌ بِمَا ذَكَرنَاه، وَلَيسَ مَقصُودُهم ذِكرَ العَامِلِ في الحَالِ، وَفيمَا ذَكَرنَاه وَفَاءٌ بِالغَرَضَينِ: انتِصَابِ نعتِ النَّكِرَةِ عِندَ تَقَدُّمِه عَلَى الحَالِ، وَجَري عَامِلِها عَلَى القَوَاعِدِ الإعرَابيَّةِ وَالأُصُولِ النَّحويَّةِ مِن أنَّ العَامِلَ في الحَالِ هوَ العَامِلُ في صَاحِبِها، وَالأمرَانِ حَاصِلانِ فيمَا ذَكَرنَاه، فَيَجِبُ التَّعويلُ عَلَيه؛ لأنَّ مَعَ تَقَدُّمِه يَبطُلُ كَونُه صِفَةً، وَفي انتِصَابِه عَلَى الحَالِ مُلاحَظَةٌ لِمعنَى الصِّفَةِ؛ لأنَّ الحَالَ صِفَةٌ مِن جِهَةِ المعنَى، ومُحاذَرَةٌ عَن إجرَائِها صِفَةً مَعَ التَّقَدُّمِ؛ فَلِهذا

(١) الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٢) انظر مذهب الأخفش في: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٣، ومغني اللبيب ٨٦٥.

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٤.

[ظ١٤٢] كَانَ الكَلامُ فِي جَريِه حَالًا مِن غَيرِ نَظَرٍ إلى عَامِلِه، وَمَا يَجري فِي كَلامِ النُّحَاةِ مِن إضَافَةِ الحَالِ إلى النَّكِرَةِ فَإنَّما هوَ عَلَى جِهَةِ التَّوسُّعِ مِن جِهةِ أنَّ النَّكِرَةَ هيَ الضَّميرُ؛ فَلِهذا أُضيفَت الحَالُ إليها، وَالحَقيقَةُ هيَ مَا ذكَرنَاه، وَاللَّه أعلَمُ.

التَّوجيه الثَّاني: أن يُقَالَ: إنَّه حَالٌ مِن (طَلَلٍ)، وَالعَامِلُ فِيه الابتِدَاءُ، كَمَا كَانَ الابتِدَاءُ عَامِلًا في[1] صَاحِبه مِن جِهةِ أنَّ الحَالَ صِفَةٌ مِن جِهةِ المعنَى، كَمَا قَرَّرنَاه مِن قَبلُ، ألا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلتَ: (زَيدٌ الكَريمُ مُنطَلِقٌ)، فَإنَّ العَامِلَ في (الكَريم) هوَ الابتِدَاءُ مِن جِهةِ [أنَّ][2] الابتِدَاءَ مُنسَحِبٌ عَلَى الصِّفَةِ وَمَوصُوفِها، فَيكُونُ عَامِلًا فيهمَا كَالعَوَامِلِ اللَّفظيَّةِ مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بَينَهمَا؛ فَإذَا تَقرَّرَ ذلِكَ، فَالحَالُ في ذَاتِها صِفَةٌ مِن جِهةِ مَعنَاها، وَلَم يَبطُل مِن شُرُوطِ كَونِها صِفَةً إلَّا تَقدُّمُها عَلَى مَوصُوفِها، وَهذَا لا يُغيِّرُ مَا وَجَبَ لَها في ذَاتِها مِن مُرَاعَاةِ كَونِها صِفَةً، فَيَجِبُ أن يكُونَ العَامِلُ فيها حَالًا مَا كَانَ العَامِلُ فيها إذَا كَانَت صِفَةً مُحَقَّقَةً مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ بَينَهمَا؛ وَلِهذَا نَصَبنَاها عَلَى الحَالِ مُلاحَظَةً لِمَا كَانَ لَها في الأصلِ مِنَ الوَصفيَّةِ الحَقيقِيَّةِ، وَلَم نَرفَع (مُوحِشًا) عَلَى الابتِدَاءِ، وَ(طَلَلٌ) عَلَى البَدَلِيَّةِ مِنه؛ لأنَّ في انتِصَابه عَلَى الحَالِ وَفَاءً بِمَا كَانَ لَه في الأصلِ مِنَ الصِّفَةِ، بِخِلافِ ارتِفَاعِه عَلَى الابتِدَاءِ، فَإنَّ فيه إبطَالًا لَها وَمَحوًا لِرُسُومِها، وَتَعفيةً لِآثَارِها.

فَهذَا مَا يَتوَجَّه عِندَنَا في البَيتِ عَلَى رَأيِ سيبَوَيه، وَمِن هذَا البَابِ قَولُ بَعضِهم:

٨٧ - .... وَالصَّالحَاتُ عَلَيها مُغلَقًا بَابُ[3]

وَاللَّه أعلَمُ.

---

(١) في الأصل: (من في).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) شطر بيت من البسيط، وتمامه:

الشر منكشف تلقاه منتشرا والصالحات عليها مغلقا باب

وهو لجميل بثينة في أساس البلاغة (نشر)، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في المرتجل ١٦٦، وأسرار العربية ١٤٢، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٦٥٤.

[التَّمييزُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هدَى اللَّه سَعيَه: « **التَّمييزُ مَا يَرفَعُ الإبهامَ المستَقِرَّ عَن ذَاتٍ مَذكُورَةٍ أو مُقدَّرَةٍ، فَالأوَّلُ عَن مُفردٍ غَالِبًا، إمَّا في عَدَدٍ، نَحوُ: (عِشرينَ دِرهمًا)، وَسَيأتِي. وَإمَّا فِي غَيرِه نَحوُ: (رَطلٌ زَيتًا)، وَ(مَنَوانِ سَمنًا)، وَ(قَفيزَانِ بُرًّا)، وَ(عَلَى التَّمرَةِ مِثلُها زُبدًا)، فَيُفرَدُ إن كَانَ جِنسًا إلَّا أن تُقصَدَ الأنواعُ، وَيُجمَعُ في غيرِه، ثُمَّ إن كَانَ بِتَنوينٍ أو بِنُونِ التَّثنيَةِ جَازَتِ الإضَافَةُ، وَإلَّا فَلا. وَعَن غَيرِ مِقدَارٍ، مِثلُ: (خَاتَمٌ حَديدًا)، وَالخَفضُ أكثَرُ. وَالثَّانِي: عَن نِسبَةٍ في جُملَةٍ أو مَا ضَاهاها، نَحوُ: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، وَ(زَيدٌ طَيِّبٌ أبًا)، وَ(أبُوَّةً)، وَ(دَارًا)، وَ(عِلمًا)، أو في إضَافَةٍ، نَحوُ: (يُعجِبُنِي طيبُه أبًا)، وَ(أُبُوَّةً)، وَ(دَارًا)، وَ(عِلمًا)، وَ(للَّه دَرُّه فَارِسًا)، ثُمَّ إن كَانَ اسمًا صَحَّ جَعلُه لِمَا انتصَبَ عَنه [و١٤٣] جَازَ أن يَكُونَ لَه وَلِمتَعلِّقِه، وَإلَّا فَهوَ لِمتَعلِّقِه، فَيُطَابِقُ مَا قَصَدَ فيهِمَا، إلَّا أن يكُونَ جِنسًا، إلَّا أن يُقصَدَ الأنوَاعُ، وَإن كَانَت صِفَةً كَانَت لَه وَطبقَه، وَاحتَمَلَتِ الحَالَ. وَلا يَتَقَدَّمُ التَّمييزُ، وَالأصَحُّ ألَّا يَتَقَدَّمَ عَلَى الفعلِ خِلافًا للمازِنيِّ وَالمبرِّدِ** ».

قَالَ مَولانَا الإمَامُ المؤيَّدُ بِاللَّه عليه السلام: مَازَ[١] الشَّيءَ يُميزُه مَيزًا إذَا فَصَلَه، وَمَيَّزَه تَمييزًا كَذَلِكَ، وَهوَ في مُصطَلَحِ النُّحَاةِ: **مَا يَرفَعُ الإبهامَ المستَقِرَّ عَن ذَاتٍ مَذكُورَةٍ أو مُقَدَّرَةٍ**، فَهذَا مُلَخَّصُ مَا قَالَه الشَّيخُ فِي تَعريفِه، وَلنُفسِّر مَقصُودَه بِهذِه القُيُودِ.

قَولُه: (**مَا يَرفَعُ الإبهامَ**) جِنسٌ عَامٌّ يَدخُلُ فِيه التَّمييزُ وَغَيرُه، كَالحَالِ، وَالصِّفَةِ، وَالاستِثنَاءِ، وَالشَّرطِ، وَغَيرِها مِمَّا يكُونُ رَافِعًا للإبهامِ وَمُزيلًا لَه.

قَولُه: (**المستَقِرَّ**) يَحتَرِزُ بِه عَن جَميعِ الأسمَاءِ المشتَركَةِ، كَقَولِكَ: (أبصَرتُ عَينًا جَاريَةً)، وَ(أعجَبَني نَظَرُكَ بِقَلبِكَ)، فقَولُكَ: (جَاريَةٌ)، وَ(بِقَلبِك)[٢]، فَإنَّهما

(١) في الأصل: (أماز).

(٢) في الأصل: (مقلتك).

رَافعَانِ للإبهامِ الحَاصِلِ فِي العَينِ وَالنَّظَرِ؛ لِأنَّكَ إذَا قُلتَ: (عَينٌ)، فَإنَّـه يَحتَمِلُ الجَاريَـةَ وَالمبصِرَةَ، وَإذَا قُلتَ: (نَظَرٌ)، فَإنَّـه يَحتَمِلُ المقَابَلَـةَ والقلبَ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاريَـةً)، وَ(بِقَلبِكَ) أزَلتَ إبهامَهَا.

وَهكَذَا القَولُ فِي جَمِيعِ الأسماءِ المشتَرَكَةِ إذَا رُفِعَت بِالقَرَائِنِ؛ لاحتِمَالِها في جَمِيعِ مَوَاقِعِها، لَكِنَّها لا تكونُ تَمييزًا، وَإِن أزَالَت إبهامَها لمَّا لَم يكُن الإبهامُ فيها مُستَقِرًّا، وَإنَّمَا عَرَضَ فيها الإبهامُ لعَارِضٍ، إمَّا بِالإضَافَةِ إلى فعلٍ وَاحِدٍ، فَيَستعمِلُها بَعضُ مَن وَضَعَها في مَعنًى، وَيَستَعمِلُها بَعضُهم في مَعنًى خَالَفَه، فَيُكثِرُ المَنَاطِقَةُ بِالأمرَينِ جَميعًا، فَيَحصُلُ الإبهامُ فيهمَا بِسَبَبِ ذَلِكَ، إمَّا بِالإضَافَةِ إلى قَبيلَينِ بِأن يَستَعمِلَهما القَبيلُ الأوَّلُ في مَعنًى، ثُمَّ يَستَعمِلَهما[1] القَبيلُ الثَّاني في مَعنًى آخَرَ غَيرِ ذَلِكَ المعنَى، ثُمَّ يكثُرُ استعمَالُ الأمرَينِ فيهمَا، فيكُونُ سَببًا للإبهامِ، وَإمَّا بِالإضَافَةِ إلى استعمَالِ أحدِهمَا حَقيقَةً في مَعنًى، وَمَجَازًا في مَعنًى آخَرَ، ثُمَّ يَغلِبُ استعمَالُ المجَازِ فيها كَاستعمَالِ الحَقيقَةِ، فَيكُونُ المعنيَانِ مُستَويَينِ عِندَ الإطلاقِ، فَيَكُونُ اللَّفظُ مُشتَرَكًا، فَحُصُولُ الإبهامِ ههنَا إنَّمَا كَانَ عَلَى جِهةِ العُرُوضِ لا بِالأصَالَةِ، بِخِلافِ قَولِنَا: (عِشرُونَ)، فَإنَّـه لَم يكُن دَالًّا عَلَى ذَاتٍ بعَينِها في أصلِ وَضعِه، كَمَا كَانَ في الأسمَاءِ المشترَكَـةِ؛ [ظ١٤٣] فَلِهذَا كَانَ الإبهامُ مُستَقِرًّا فِيـه دُونَ مَا كَانَ مُشتَركًا، فَإِذَا قُلتُ: (المستَقِرُّ) فَقَد خَرَجَ بِوَصفِ الاستِقرَارِ جميعُ الأسمَاءِ المشتَرَكَةِ عَلَى التَّقريرِ الَّذي لَخَّصنَاه.

قَولُـه: (**عَن ذَاتٍ مَذكُورَةٍ أو مُقَدَّرَةٍ**) يَشمَلُ نَوعَي[2] التَّمييزِ في المفرَدِ وَالجُملَةِ؛

- فَالمذكُورَةُ مَا كَانَ تَمييزًا للمُفرَدِ في المُقَدَّرَاتِ مِن مَعدُودٍ، وَمكيلٍ، أو مَوزُونٍ، أو غَيرِ ذَلِكَ، مِمَّا لَيسَ مُقَدَّرًا عَلَى القِلَّةِ، كَمَا سَنُقَرِّرُه.

- وَالمقَدَّرَةُ مَا كَانَ حَاصِلًا في الجُملَةِ، كَقَولِكَ: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، وَ(تَفقَّأ شَحمًا).

---

(١) في الأصل: (يستعملها).

(٢) في الأصل: (نوع).

وَإِنَّمَا كَانَ الأوَّلُ مَذكُورًا؛ لأنَّ التَّمييزَ فِيه حَاصِلٌ في نَفسِه مِن دُونِ اعتِبَارِ غَيرِه، بِخِلافِ الثَّانِي، فَإِنَّ التَّمييزَ حَاصِلٌ بِاعتِبَارِ نِسبَةٍ في جُملَةٍ، كَمَا سَنُوَضِّحُه. فَالنَّوعَانِ مُتَمَيِّزَانِ، كَمَا تَرى.

لا يُقَالُ: قَولُنا: (رَجَعَ بِه القَهقَرَى)، وَ(قَعَدَ القَرفَصَاءَ)، وَ(اشتَمَلَ الصَّمَّاءَ) مِنَ المصَادِرِ، [وهي][1] تَرفَعُ الإبهَامَ المستَقِرَّ عَن ذَاتٍ مِن جِهَةِ أنَّ (القَهقَرَى) نَوعٌ مِنَ الرُّجُوعِ لَم يكُن مَفهومًا مِن قَولِكَ: (رَجَعَ) في أصلِ وَضعِه، كَمَا أنَّ (الدَّرَاهِمَ) لَم تَكُن مَفهومَةً مِن قَولِنَا: (عِشرُونَ)، فَيَجِبُ أن تَكُونَ مِن جُملَةِ التَّمييزَاتِ، فَيَفسُدُ الحَدُّ؛ لِدُخُولِ غَيرِه فيه؛ لأنَّا نَقُولُ: هذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّ (القَهقَرَى) وَمَا أشبَهه بَيَانٌ لِهيئَةِ الرُّجُوعِ، لا لِذَاتِ الرُّجُوعِ، وَعَلَى هذَا يكُونُ الرُّجُوعُ عِبَارَةً عَنِ الذَّاتِ بِوَضعِه، وَ(القَهقَرَى) عبارةً[2] عَنِ الصِّفَةِ، فَيَكُونُ (القَهقَرَى) بِالإِضَافَةِ إلى الرُّجُوعِ، كَقَولِنَا: (العَالِمُ) في نَحوِ: (مَرَرتُ بِالرَّجُلِ العَالِمِ)، فَيكُونُ بيَانًا للصِّفَةِ؛ لا بَيَانًا للذَّاتِ، فَيكُونُ خَارِجًا عَن حَدِّ التَّمييزِ بِقَولِنَا: إِنَّه يَرفَعُ الإبهَامَ عَنِ الذَّاتِ، وَيَبطُلُ مَا قَالُوه.

فَإِذَا تَمَهَّدَت هذِه القَاعِدَةُ، فَلنَذكُر تَمييزَ المفرَدِ، ثُمَّ نَذكُر تَمييزَ الجُملَةِ، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ العَامِلِ فِيه، فَهذِه مَطَالِبُ ثَلاثَةٌ، نُفَصِّلُها بِمَشيئَةِ اللَّه:

المطلَبُ الأوَّلُ: في بَيَانِ تَمييزِ المفرَدِ
(وَهوَ الَّذي عَبَّرَ عَنه الشَّيخُ بِالذَّاتِ المذكُورَةِ)

اعلَم أنَّ تَمييزَ المفرَدِ قَد يَرِدُ تَارَةً عَلَى جِهَةِ الكَثرَةِ، وَتَارَةً عَلَى جِهَةِ القِلَّةِ، فَهذَانِ ضَربَانِ يَشتَمِلُ عَلَيهِمَا تَمييزُ المفرَدِ:

الضَّربُ الأوَّلُ: مَا يكُونُ وَارِدًا عَلَى الكَثرَةِ، وَيكُونُ في المقَدَّرَاتِ عَلَى أوجُهٍ خَمسَةٍ:

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: (عبارة) مكرر في الأصل.

- إمَّا مكيلًا، كقَولِكَ: (عِندي قَفيزَانِ بُـرًّا)، وَ(إردَبٌّ شَعيرًا).

- وَإمَّا وَزنًا، كقَولِكَ: [و١٤٤] (عِندي مَنوَانِ سَمنًا)، و(رِطلًا عَسَلًا).

- وَإمَّا عَدَدًا، كقَولِه: (عِندي عِشرُونَ ثَوبًا)، وَ(ثَلاثُونَ عَبدًا).

- وَإمَّا مَسَاحَةً، كقَولِكَ: (لَـه جَريبٌ نَخلًا).

- وَإمَّا مِقياسًا، كقَولِكَ: (مَا في السَّمَاءِ مَوضعُ كَفٍّ سَحَابًا)، وَ(عَلَى التَّمرَةِ مِثلُها زُبدًا).

فَـهـذَا هوَ مُـرَادُ الشَّيخِ بِقَولِـه: (**فَالأوَّلُ عَن مُـفـرَدٍ مِقدارٍ، إمَّا فِـي عَـدَدٍ، نَحـوَ: عشرينَ**)، يُشيرُ بِه إلَى مَا ذكَرنَاه مِن أنَّ تَميِيزَ المفرَدِ مَخصُوصٌ بِالمقَدَّرَاتِ هذِه، وَقَد وَعَدَ فِـي بَـيَـانِ تَميِيزِ الأعدَادِ إلَى أسمَاءِ العَدَدِ[١]، وَسَنُـوَضِّحُه هنَاكَ.

الضَّربُ الثَّانِـي: مَا كَانَ عَلَى جِهَةِ القِلَّةِ مِنَ الأسمَاءِ المفرَدَةِ، فَهوَ مَا كَانَ فِـي غَيـرِ المقَدَّرَاتِ. وَقَد أشَارَ الشَّيخُ إلَى قِلَّتِـه بِقَولِه: (**عَن مُفرَدٍ مِقدارٍ غَالِبًا**)، يُشيرُ بِـه إلَى مَا كَانَ مِن تَميِيزِ المفرَدَاتِ، وأرَادَ: في غَيرِ المقَدَّرَاتِ، وَقَالَ فِـي مِثَالِـه عِن غَيـرِ مِـقـدَارٍ، مِثلُ: (خَاتَمٌ حَديدًا)، وَالخَفضُ أكثَـرُ.

وَاعلَم أنَّ كُلَّ مَا جَاءَ مَنصُوبًا مِن غَيرِ المقَدَّرَاتِ فَإنَّـه يَـأتِـي عَلَى أوجُهٍ خَمسَةٍ:

- إمَّا إضَافَةُ نَوعٍ إلَى جِنسٍ، كَقَولِكَ: (خَاتَمٌ حَديدًا)، وَ(سِوَارُ ذَهبٍ)، فَالنَّصبُ فيه جَائزٌ مِن جِهةِ أنَّـه مُبَيِّنٌ لِمَا أُبهمَ في (خَاتَمٍ) مِنَ الاحتِمَالاتِ؛ لأنَّ إطلاقَ قَولِنَا: (خَاتَمٌ) مُحتَمِلٌ أن يكُونَ مِنَ الفِضَّةِ، وَالذَّهبِ، وَالحَديدِ، وَالعَقيقِ، وَغَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأحجَارِ النَّفيسَةِ، فَإذَا قُلتَ: (حَديدًا) رَفعتَ ذَلِكَ الإبهامَ، كَمَا رَفعتَ الإبهامَ في نَحوِ: (عِشرينَ) بِقَولِكَ: (دِرهمًا)، وَ(دينارًا)، قَالَ الشَّيخُ: « **وَالخَفضُ أكثرُ** »؛ لأنَّـه هوَ الأصلُ، وَإنَّمَا جَازَ النَّصبُ مِن أجلِ المشَابهةِ الصُّوريَّةِ، كَمَا سَنُحَقِّقُه في العَامِلِ في التَّميِيزِ.

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية ٥٢٢، وانظر العدد في شرحه ٧٩٠.

- وَإِمَّا رَفعٌ لإبهامِ لَفظَةِ المثلِ، كَقَولِكَ: (لَـه مِثلُ الغَيمِ خيلًا)، وَ(لَـه مِثلُ الكَثيبِ دَقيقًا)، قَالَ اللَّه تعالَى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وَنَحوُ قَولِكَ: (مَا رأيتُ مِثلَه رَجُلًا).

- وَإِمَّا رَفعٌ لِإِبهامِ المصَادِرِ، كقَولِكَ: (وَيحه رَجُلًا)، وَ(وَيلَه إِنسَانًا)، وَ(حَسبُكَ زَيدٌ رَجُلًا).

- وَإِمَّا رَفعٌ لإبهامِ أفعَلِ التَّفضيلِ، كَقَولِكَ: (هوَ أكرَمُ النَّاسِ يَدًا)، وَ(أشجَعُهم جَنَانًا)، وَ(أفصَحُهم لِسانًا)، وَ(أسخَاهم بَنانًا)، وَغيرُ ذَلِكَ مِنَ البَيانَاتِ المتَّصِلَةِ بِأفعَلِ التَّفضيلِ.

- وَإِمَّا رَفعٌ لِإِبهامِ التَّعجُّبِ: إِمَّا صَريحًا، كَقَولِكَ: (مَا أحسَنَ زَيدًا صَاحِبًا)، وَ(أكرِم بِه رَجُلًا)، وَإِمَّا مِن غَيرِ تَصريحِ بِالتَّعجُّبِ، [نَحوُ][1]: (عَظُمَ زَيدٌ شَأنًا)، وَ(كَبُرِ أمرًا)، قَالَ اللَّه تعالَى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ [الكهف: ٥]، وَهذا هوَ خَليقٌ بِإِيرَادِه في تَمييزِ الجُملَةِ، لَـكنَّ الغَرَضَ مِنه ههنَا هوَ المثَالُ دُونَ ذِكرِ الحَقيقَةِ، فَسيَأتي عَلَى إِثرِ هذَا بِمَعُونَةِ [ظ ١٤٤] اللَّه تَعالَى مَا أردنَا ذِكرَه مِن تَمييزِ المفرَدَاتِ في المقَدَّرَاتِ، وَغَيرِهمَا.

وَتَتَّصِلُ بِه أحكَامٌ ثَلاثَـةٌ:

الحُكمُ الأوَّلُ: في التَّمَامِ:

اعلَم أنَّ التَّمييزَ في كِلا نَوعَيه مِنَ المفرَدِ وَالجُملَةِ لا يكُونُ مُنتَصِبًا إِلَّا عَلَى تَمَامٍ مِن كَونِه فَضلَـةً في الكَلامِ، مُشَبَّهًا[2] بِالمفَاعيلِ، لَـكِنَّـه في تَمييزِ الجُملَةِ يَـكُون تَمَامًا لِـكَلامِ، وَتَمَامُـه فِـي المفـرَدِ يكُـونُ عَامًّـا للاسمِ، وَتَمَامُ الجُملَةِ نَذكُـرُه فيه، وَالَّذي نَذكُـرُه ههنَا هوَ تَمَامُ المفرَدِ، وَتَمَامُـه يَـكُونُ بِأمُورٍ أربعَةٍ:

---

(١) قوله: (عبارة) مكرر في الأصل.

(٢) قوله: (عبارة) مكرر في الأصل.

- التَّنوينُ: كقَولِكَ: (رَطلٌ زَيتًا).

- وَنُونُ التَّثنِيَـةِ: في مِثلِ قَولِكَ: (مَـنَـوَانِ سَمنًا).

- وَنُونُ الجَمعِ: كقَولِكَ: (عِشرُونَ دِرهمًا)، وَ(ثَلاثُونَ رَجُلًا).

- وَالإِضَافَـةُ: كقَولِكَ: (عَلَى التَّمرَةِ مِثلُها زُبدًا)، و(مِلءُ الإِنَاءِ عَسَلًا)، وَ(عَلَى الصَّحفَةِ مِثلُها دُهنًا).

ثُمَّ هوَ فِي تمَامِه بِمَا ذكَرنَاه مِن هذِه الأمُورِ الأربَعَةِ لَـه حَالَـتَـانِ: الزَّوَالُ وَاللُّزُومُ.

الحَـالَـةُ الأُولَى: فِي الزَّوَالِ، وَنَعني بِكَونِه زَائِلًا: هوَ أَنَّـه قَد يَـتَـعَـيَّـنُ عَن انتِصَابِه الجَرُّ، وَذَلِكَ إِنَّما يكُونُ في أمرَينِ: التَّنوينِ وَنُونِ التَّثنِيَةِ؛ وَلِهذَا فَإِنَّكَ تقُولُ في نَحو: (عِندي رَطلٌ زَيتًا): (عِندي رَطلُ زَيتٍ)، وَ(عِندي مَنوَانِ سَمنًا): (عِندي مَنوَا سَمنٍ).

وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مِن جِهةِ أَنَّ التَّنوينَ وَالنُّونَ يُعَاقِبَانِ الإِضَافَةَ؛ وَلهذَا فَإِنَّهمَا يَزُولانِ عِندَ قَصدِها؛ لِمَا بَينَهمَا مِنَ المنَاقضَةِ وَالمضَادَّةِ في الأَحكَامِ مِن جِهةِ أَنَّ التَّنوينَ أَمَارَةُ الانفِصَالِ، وَالإِضَافَـةَ أَمَارَةُ الاتِّصَالِ، وَلا تَـكُونُ الكَلِمَةُ مُـتَّصِلَـةً مُنفَصِلةً، فَلا جَرمَ تَعَذَّرَ اجتِمَاعُهمَا. وَهكَذا القَولُ [في النُّونِ][1]، فَإِنَّها خَلَفٌ عَنِ التَّنوينِ، فَلا تُجَامعُ الإِضَافَةَ، كَمَا لا تُجَامعُ التَّنوينَ.

لا يُقَالُ: فَهل يَفترِقُ الحَالُ مِن جِهةِ المعنَى بَينَ نَصبِ (زَيتٍ) عَلَى التَّمييزِ وَبَينَ جَرِّه عَلَى الإِضَافَـةِ، أو يكُونَانِ سَوَاءً؛ لأَنَّا نَـقُولُ: بَل يَفترِقَانِ مِن جِهةِ المعنَى، فَإِنَّ نَصبَه عَلَى التَّمييزِ أبلَغُ مِن جِهةِ الانفِصَالِ؛ لِمَا يَحصُلُ فيه مِنَ التَّفسيرِ بَعدَ الإِبهامِ، بِخِلافِ الإِضَافَةِ، فَإِنَّـه لا انفِصَالَ فيها، فَلَم يَحصُل فِـيها تَفسيرٌ بَعدَ إِبهامٍ، وَللتَّفسيرِ بَعدَ الإِبهامِ مَوقعٌ عَظيمٌ في البَلاغَةِ.

الحَالةُ الثَّانِيَـةُ: حَـالَـةُ اللُّـزُومِ، وَذَلِكَ يكُونُ فيمَا كَانَ تمَامُه بِنُونِ الجَمعِ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَالإِضَافَةِ، كَقَولِكَ: (عِشرُونَ) وَ(ثَلاثُونَ)، فَمَا هذَا حَالُـه لا يَجُوزُ زَوَالُـه إِلى الإِضَافَـةِ؛ لِكَونِها مُتعَذِّرَةً[١] فِـيـه؛ لأنَّـكَ لَو أَضفتَ (عِشرُونَ) إِلى (دِرهم) لكَانَ لا يخلُو الحَالُ: إِمَّا أن تُحذَفَ النُّونُ، أو تَـكُونَ ثَابِـتَـةً فِـيـه، وَلا يَجُوزُ حَذفُها؛ لأنَّ هذِه النُّونَ مِن نَفسِ الكَلِمَةِ، وَنَفسُ الكَلِمَةِ لا يَجُوزُ حَذفُها [و١٤٥] للإِضَافَةِ، وَلا يَجُوزُ إِثباتُها؛ لِأَنَّها مُشبِهَةٌ نُونَ الجَمعِ، وَلا يُضَافُ الجَمعُ مَعَ ثُـبُـوتِ نُونِـه، فَهكَذَا مَا كَانَ مُشبِهًا لَه.

هذَا مَا ذكَـرَه الشَّيخُ في تَعليلِ بُطلانِ الإِضَافَةِ[٢]، وَهوَ فَاسِدٌ؛ لأنَّـه لَو كَانَ الأمرُ كَمَا زَعمَه لَم تَجُز إِضَافَـتُـه إِلى غَيرِ الممَـيَّـزِ؛ لِمَا ذكَرنَاه مِنَ التَّعليلِ، وَالمعلُومُ جَوَازُه؛ وَلِهذَا فَإِنَّكَ تَقُولُ: (عِشرُوكَ)، وَ(ثَلاثُو زَيـدٍ).

وَالأجوَدُ في تَعليلِه أن يُقَالَ: إِنَّـه تَجُوزُ إِضَافَـتُـه إِلى غَيـرِ المميَّزِ، كَمَا قَـرَّرنَـاه، فَلَو أُضيفَ إِلى المميَّزِ لَزِمَ اللَّبسُ، وكَانَت التَّفرِقَـةُ حَاصِلَـةً في عكسِ ذَلِكَ، وَلكِن خَصَّصنَا امتِنَاعَ الإِضَافَةِ إِلى المميَّزِ؛ لِمَا فِـيـه مِن إِبهامِ إِضَافَـةِ الشَّيءِ إِلى نَفسِه؛ لأنَّ العَدَدَ هوَ المميَّـزُ في المعنَى، فَلَو أُضيفَ إِلَيه لَـتُـوُهِّمَ أَنَّـه مُضَافٌ إِلى نَفسِه، وَإِنَّمَا استَحَالَ إِضَافَـةُ (المثلِ) إِلى (الزُّبدِ)؛ لأنَّه إن أُضيفَ مِن غَيرِ ضَميرٍ فَسَدَ معنَاه؛ لأنَّ الغَرَضَ إِضَافَـةُ (المثلِ) إِلى (التَّمرَةِ) لا إِلى (الزُّبـدِ)، وَلَو أُضيفَ مَعَ الضَّميرِ فَسَدَ أيضًا؛ لأنَّـه بِإِضَافَتِه إِلى الضَّميرِ قَد استَغنَى عَن كُلِّ إِضَافَةٍ، فَلا فَائِدَةَ في إِضَافَـتِـه.

فَهذَا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: (**ثُمَّ إِن كَانَ بِتَنوِينٍ**)، يَعنِي: إِن كَانَ تَمَامُ الاسمِ المفرَدِ بِالتَّنوِينِ، أو ثُبُوتِ التَّثنِيَةِ جَازَتِ الإِضَافَةُ، وَإِلَّا فَلا، يُشيرُ بِه إِلَى مَا لَخَّصنَاه مِنَ الزَّوَالِ وَاللُّزُومِ، فَقَد أجمَلَه، وَأشَرنَا إِلى تَفصيلِه بِمَا ذكَرنَاه.

---

(١) في الأصل: (معتذرة).

(٢) شرح المقدمة الكافية ٥٢٤.

الحُكمُ الثَّانِـي: فِـي إِفـرَادِ المميَّـزِ، وَتَـثنِـيَـتِـه، وَجَمعِـه:

اعلَم أنَّ تَميزَ المفرَدِ لا يَخلُو حَالُـه إِمَّا أن يكُونَ جِنسًا أو غَيرَ جِنسٍ، فَـهـذَانِ وَجهانِ:

الوَجه الأَوَّلُ مِنهمَا: أن يكُونَ جِنسًا، وَهوَ إِذَا كَانَ جِنسًا فَإِنَّه لا يَجُوزُ تَثنيَةُ، وَلا جَمعُه، وَيَجِبُ إِفرَادُه، كقَولِكَ: (عِندي رَطلٌ زَيتًا)، وَ(قِنطَارٌ خَلًّا)، وَ(مُدٌّ عَسَلًا)، فَمَا هذَا حَالُه لا يَجُوزُ تَثنِيَـتُـه وَلا جَمعُه؛ لاستِغنَائِه بِجِنسيَّـتِـه عَنِ التَّثنيَةِ وَالجَمعِ؛ لِكَونِه وَاقِعًا عَلَى القَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَيكُونُ لا فَائِدَةَ في تَثنيته وَلا جَمعِه، كَالخَلِّ، وَالعَسَلِ، وَالسَّمنِ، وَالزَّيتِ، وَالبُـرِّ، وَالشَّعِيرِ، وَالذَّهـبِ، وَالفِضَّةِ، وَغيرِ ذَلِكَ مِنَ الأَجنَاسِ.

وَلا يَجُوزُ تَثنِيتُـه وَلا جَمعُه إِلَّا أن تُقصَدَ أنوَاعُه المختَلِفةُ، فَيَجُوزُ تَثنِـيَـتُـه وَجَمعُه بِاعتِبَارِ تِلكَ الأَنوَاعِ المتعَدِّدَةِ؛ لِـيُـطَابِـقَ مَا قَصَدَ مِنَ الإِفرَادِ، وَالتَّثنِـيَـةِ، وَالجَمعِ.

فَعَلَى الأَوَّلِ تَـقُـولُ: (عِندي رَطلٌ زَيتًا)، وَ(رَطلانِ زَيتًا)، وَ(أرطَالٌ زَيتًا)، فتفرِدُه في هذِه الأَحوَالِ؛ لاستِغنَائِكَ بِمفرَدِه عَمَّا وَرَاءَه مِنَ التَّثنِـيَـةِ وَالجَمعِ.

وَتَقُولُ عَلَى الثَّاني عِندَ إِرَادَةِ الأَنوَاعِ: (عِندي رَطلٌ زَيتًا)، وَ(رَطلانِ زَيتَينِ)، وَ(أرطَالٌ زُيُوتًا)، إِلَّا أن يكُونَ جِنسًا.

وَمَتَى بَعُدَت فيه[1] [ظ١٤٥] الجِنسيَّـةُ فَإِنَّكَ تَجمَعُه عِندَ إِرَادَةِ جَمعِه؛ إِذ لا مَانعَ هنَاكَ مِن جمعِه، فَـتَـقُولُ: (عِندي قِنطَارٌ أثوَابًا)، و(بُهارٌ[2] أكسِيَةً) وَ(أرطَالٌ بُسُطًا)، وَغَير ذَلِكَ مِمَّا لا بُـدَّ مِنَ الأَجنَاسِ.

---

(١) قوله: (فيه) مكرر في الأصل.

(٢) في تاج العروس (بهر): « قال أبو عبيدٍ: بهارٌ أحسبها كلمةً غيرَ عربيةٍ وأُراها قبطيةً. أو أربعمائةِ رطلٍ أو ستمائةِ رطلٍ عن أبي عمرو أو ألفُ رطلٍ. البهارُ: متاعُ البحرِ. قيل: هو العدلُ يحملُ على البعير فيه أربعمائةِ رطلٍ بلغةِ أهلِ الشامِ. ونقلَ الأزهريُّ عن الفراءِ وابنِ الأعرابيِّ قولَهما: إنَّ البُهارَ ثلاثمائةِ رطلٍ ».

وَالتَّفرِقَـةُ بَينَ الجِنسِ وَمَـا لَيسَ جِنسًا: هـوَ أنَّ اسمَ الجِنسِ وَاقـعٌ عَلَى القَليـلِ وَالكَثِيـرِ بِلَفظٍ وَاحِدٍ، كَالذَّهبِ، وَالفِضَّةِ، وَالـبُرِّ، وَالشَّعِيـرِ، وَغَيـرُ اسمِ الجِنسِ مَـا لَيسَ كَذَلِكَ، كَالثَّوبِ، وَالبِسَاطِ، وَالكِسَاءِ، وَغَيرِها، فَهذَا هوَ مُـرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: (**فَـيُـفـرَدُ إن كَانَ جِنسًا إلَّا أن تُقصَدَ الأنوَاعُ، وَيُجمَعَ فِـي غَيرِه**)، يُشيرُ بِـه إِلَى مَا لَخَّصنَاه، فَخَتَمَ إِفـرَادَه فِـي الجِنسِ، ثُـمَّ استَثنَى مِنه الأنوَاعَ فِـي جَـوَازِ تَثنِيتها، وَجَمعِها، وَجَوَازِ الجَمعِ في غَيـرِه، كَمَا أشَرنَا إِلَيـه مِن قَبلُ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: صِحَّةُ دُخُولِ (مِن) عَلَيه:

وَاعلَم أنَّ تَمييزَ المفرَدِ لا بُدَّ فيه مِن مُرَاعَاةِ مَعنًى؛ لأنَّ التَّميِيزَ إِنَّمَا عُني مِن أجلِ التَّفسيرِ وَالإيضَاحِ لِمَا كَانَ مُبهمًا، وَ(مِن) هذِه مُطَابِقَـةٌ لِمَوضُوعِه؛ فَلأجلِ هذا كَانَت مُشتـرَطَـةً في تَمييـزِ المفرَدِ. وَزَعَمَ أَبو الفَتحِ بنُ جِنِّيٍّ[١] أَنَّها مُشتَـرَطَـةٌ في تَمييزِ المفرَدِ وَالجُملَةِ، وَهوَ الظَّاهرُ مِن كَلامِ ابنِ بَابَشَاذَ[٢]، وَالأوَّلُ هوَ المختَارُ، وَإِلَيه يُشيرُ كَلامُ الشَّيخِ، وَهوَ رَأيُ المغرِبيِّ[٣]، وَالموصِليِّ[٤]، وَنَصَّ عَلَيه ابنُ السَّرَّاجِ[٥]، وَيدلُّ[٦] عَلَى مَا اختَرنَاه مِن اختِصَاصِها بِالمفرَدِ هوَ أنَّ مَجرُورَها لا بُـدَّ مِن مُرَاعَاةِ

---

(١) انظر اللمع ٦٥.

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٦.

(٣) يقول ابن معطٍ في الدرة الألفية ٣٢:

بـواحـد مـنـكـور اسم جـنـس ... مـقـدر بـمـن مـزيـل اللبـس

(٤) يقول ابن الخباز الموصلي في الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، مخطوط، لوح ٤٣ ظ: « الثَّالِثُ: أن يَصِحَّ دُخُولُ (مِن) عَلَيه ».

(٥) في الأصول ١/٣٠٨: « (فمن) تحسن فيه إذا رددته إلى الجنس تقول: لي مثله من الرجال، وما في السماء قدر راحة من السحاب، ولله دره من الرجال، وعندي عشرون من الدراهم، ومنه ما تدخل فيه (من) وتقره على إفراده كقولك : لله دره من رجل ».

(٦) في الأصل: (ويد).

كَونِه مُفرَدًا؛ لاستحَالَةِ دُخُولِها عَلَى الجُمَلِ الفعلِيَّةِ في الأصلِ، ألا تَـرَى أنَّكَ إِذَا أَرَدتَ تَمييزَ الجُملَةِ إِلَى أصلِه مَثلًا، فَقُلتَ: (تفقَّأَ شَحمُ زَيدٍ)، وَ(تَصَبَّبَ عرقُـه)، فَإِنَّ دُخُولَ (مِن) ههنَا لا وَجه لَه، فَلا تَقُولُ: تَفقَّأَ مِن شَحمِ زَيدٍ، وَلا: تَصَبَّبَ مِن عَـرَقِـه؛ إذ لا وَقعَ لَها ههنَا بِخِلافِ المفرَدِ، فَإِنَّـكَ إِذَا أَرَدتَ تَمييزَه إِلَى أصلِـه قُلتَ: (عِندي رَطلٌ مِنَ الزَّيتِ)، وَ(قِنطَارٌ مِنَ الخَلِّ)، وَ(مُدٌّ مِنَ العَسَلِ)؛ فَلِأَجلِ هذَا كَانَت مُختَصَّةً بِتَمييزِ المفرَدَاتِ لا غَيرُ، وَاللَّه أعلَمُ.

* * *

المطلَبُ الثَّاني: في بَيَانِ تَمييزِ الجُملَةِ

وَهوَ الَّذي عَـبَّـرَ عَنه الشَّيخُ بِالذَّاتِ المقَدَّرَةِ؛ وَلِهذا قَالَ: (**وَالثَّاني**)، يَعني تَمييزَ الجُملَةِ عَن نِسبَةٍ في جُملَةٍ، أو مَا ضَاهاها.

وَاعلَم أَنَّ التَّمييزَ الوَارِدَ فِـي الجُملَةِ يَـقَـعُ عَلَى أوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أَوَّلُها: الجُملَـةُ الفعلِـيَّـةُ، كقَولِكَ: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، و(جَبُنتُ قَلبًا)، وَ(تَصَبَّبَ عَرَقًا)، ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]. [و١٤٦].

وَثَانيها: الجُملةُ الاسميَّـةُ، كقَولِكَ: (زَيدٌ طَيِّبٌ أبًا)، وَ(عَمرٌو كَريمٌ جدًّا).

وَثَالِثُها: مَا يُضَاهـي الجُملَـةَ، كَالإِضَافَـةِ في نَحوِ قَولِكَ: (تُعجِبُنِـي طِـيبَـتُـه أبًا) وَ(أُبُـوَّةً)، وَ(كَـرَمُـه أصلًا) وَ(أُرُومَـةً)[1].

فَقَولُه: (**فِـي جُملَةٍ**)، يَعني مَا ذكَرنَاه مِن جِهَةِ أَنَّ الإِضَافَةَ وَالجُملةَ الاسميَّةَ وَالفعليَّةَ مُشتَرِكَةٌ كُلُّها في حُصُولِ النِّسبَةِ المقَدَّرَةِ.

وَإِنَّمَا كَانَ التَّمييزُ في الجُملَةِ مَا يُضَاهيها منتَصِبًا عَن ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ مِن جِهَةِ أَنَّ المقصُودَ في هذا القِسمِ هوَ أَنَّ التَّمييزَ حَاصِلٌ فيه عَن نِسبَةٍ يُقصَدُ بِـها إِلَى أمرٍ يَتعَلَّقُ بِالمذكُورِ، ثُمَّ يُـميَّـزُ بَعدَ ذَلِكَ؛ وَمِن أجلِ ذَلِكَ كَانَ مُفتَقِرًا إِلَى التَّمييزِ.

---

(١) بعده في الأصل: (أعجبني).

وَيُوَضِّحُ مَا قُلْناه هوَ أنَّ قَولنَا: (طَابَ) لا إِبهامَ فيه عَلَى انفِرَادِه، وَ(زَيدٌ) لا إِبهامَ[1] فيه عَلَى انفِرَادِه، وَإِنَّمَا نَشَأ الإِبهامُ مِن نِسبَةِ الطّيبِ إلى أمرٍ مُقَدَّرٍ مُتعَلِّقٍ بِـ(زَيـدٍ) مُبهمٍ، فيه مُحتمَلاتٌ كَثيرَةٌ؛ فَمِن أجلِ هذا احتيجَ إلى تَفسيرِ ذَلِكَ الإِبهام بِالتَّمييز؛ لِمَا فيه مِنَ النَّصِّ عَلَى أحَدِ تِلكَ المحتمَلاتِ. فَهذَا هوَ مُـرَادُ الشَّيخِ بِمَا ذكَـرَه مِنَ الذَّاتِ المقَدَّرَةِ ههنَا.

وَالتَّفرِقَـةُ بَينَ رَفعِ الإِبهامِ في المفرَدِ وَرَفعِه فِـي الجُملَةِ هيَ أنَّ الإِبهامَ في المفرَدِ، نَحوُ: (عِشرينَ رَطلًا)، وَ(رَطلٌ زَيتًا)، وَ(مَنوَانِ سَمنًا)، وَ(قَفيزَانِ بُـرًّا) إِنَّمَا عَرَضَ بِاعتِبَارِ ذَاتِه، لا بِاعتِبَارِ أمرٍ آخَرَ، فَهيَ ذَاتٌ مَذكُورَةٌ رَفَعَ إِبهامَها التَّمييزُ، كَمَا تَرَى، بِخِلافِ الإِبهامِ العَارِضِ في الجُملَةِ، فَإِنَّمَا كَانَ بِاعتِبَارِ نِسبَةٍ مُقَدَّرَةٍ وَاقعَةٍ عَلَى مُحتمَلاتٍ مُتعَدِّدَةٍ يَرفعُها التَّمييزُ عِندَ حُصُولِه، ألا تَرى أنَّكَ إِذَا قُلتَ: (طَابَ زَيدٌ) احتَمَلَت نِسبَةُ الطّيبِ إلى (زَيدٍ) تعَلُّقاتٍ كَثيرَةً؛ لاحتِمَالِها نَشَأ الإِبهامُ؛ فَلِهذا رُفعَ بالتَّمييز.

وَالمضَاهاةُ: المشَابِهةُ، وَمُضَاهاةُ الإِضَافَـةِ في نَحوِ قَولِكَ: (تُعجِبُني أبًا) وَ(أُبوَّةً)؛ لِقَولِنَا: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا) إِنَّمَا كَانَت مِن جِهةِ احتِمَالِها لِمتعَلِّقاتٍ مُتعَدِّدَةٍ، مِثلِ احتِمَالِ قَولِنَا: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ؛ فَلِهذا قَالَ الشَّيخُ[2]: (إِنَّها مُضَاهيَةٌ للجُملَةِ) مِن أجلِ الاحتِمَالاتِ.

فَحَاصِلُ الأمرِ فيمَا قَصدَه الشَّيخُ مِنَ الذَّاتِ المقَدَّرَةِ أنَّها مَجمُوعُ الاحتِمَالاتِ الحَاصِلَةِ عِندَ قَولِنَا: (طَابَ زَيدٌ) وَ(تَفقّأ) الَّتي يُزيلُ إِبهامَها التَّمييزُ.

قَولُـه فِـي الأمِّ: (أو في إِضَافَـةٍ) عَطفٍ عَلَى قَولِه: (في جُملَةٍ)، أي: (وَالثَّاني عَن نِسبَـةٍ في جُملَةٍ، أو مَا ضَاهاها)، (أو فِـي إِضَافَـةٍ).

واعلَم أنَّ ظَاهرَ كَلامِ الشَّيخِ ههنَا يَقضي أنَّ كُلَّ مَا انتَصَبَ عَنِ الذَّاتِ المقَدَّرَةِ فقَد

(١) في الأصل: (بهام).

(٢) شرح المقدمة الكافية ٥٢٥.

يكُونُ عَنِ الجُملَةِ عَلَى أنواعِها، كقَولِكَ: (طَابَ زَيدٌ أبًا)، وَ(زَيدٌ يَطيبُ أبًا)، وَقَد تَـكُونُ عَمَّا يُضَاهي الجُملَةَ، وَهوَ مَا يَقَعُ بَعدَ اسمِ الفَاعِلِ [ظ١٤٦] وَاسمِ المفعُولِ، وَالصِّفَةِ المشبَّهةِ، كَقَولِكَ: (هوَ طَاهرٌ ذَيلًا)، وَ(زَيدٌ طَيِّبٌ أبًا)، وَ(زَيدٌ مَضرُوبٌ غُلامًا)، وَقَد تَـكُونُ عَن إضَافَـةٍ، كقَولِكَ: (يُعجِبُنِـي طيبُـه أبًا)، وَ(دَارًا)، وَ(غُلامًا).

وَهذَا التَّعديدُ لا وَجه لَه، وَالحَقُّ أن تُجعَلَ الجُملَـةُ قِسمًا وَاحِدًا[١] يَندَرِجُ تَحتَـه الإضَافَـةُ، وَاسمُ الفَاعِـلِ وَالمفعُولِ، وَالصِّفَـةُ، وَقَد رَمَزنَـا مِن قَبلُ إلَى وَجه المضَاهاةِ بَينَها وَبَينَ الجُملَةِ، فَأغنَى عَنِ الإعَادَةِ، فَيَـكُونُ تعدَادُه للإضَافَةِ[٢] لا وَجه لَـه؛ لاندِرَاجِه تَحتَ مَا يُضَاهي الجُملَـةَ، فَلا حَاجَةَ إلَى إفـرَادِه بِالذِّكرِ.

ثُمَّ أورَدَ فِـي الإِضَافَـةِ أمثِلَـةً أربَعَةً:

أوَّلُها: مَا يكُونُ عِبَارَةً عَنه، أو عَن مُعلَّقٍ بِه، كقَولِكَ: (أعجَبَني طيبُ زَيـدٍ أبًا)، فَقَولُـه: (أبًا) يُمكِنُ أن تكُونَ مَدحًا لَه بحُسنِ أبُـوَّتِـه لأولادِه عَنه، وَيُمكِنُ أن تَـكُونَ مَدحًا لَـه بِكَرَمِ آبَائِه في أنفُسِهم، وَهوَ الَّذي يكُونُ عَن مُتعَلِّقٍ بِـه.

وَثَانيها: مَا يكُونُ عِبَارَةً عَن نِسبَـةٍ مُتعَلِّـقَـةٍ بِـه، كقَولِكَ: (يُعجِبُني طيبُ زَيـدٍ أُبُـوَّةً)، مِن جِهةِ أنَّ الأبُـوَّةَ أمرٌ إضَافِـيٌّ يُمكِنُ تَوجيهه عَلَى الوَجهينِ اللَّذَينِ ذكَرهمَا في قَولِنَا: (طيبُ زَيـدٍ أبًا)، مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بينَـهمَا.

وَثَالِثُها: مَا يكُونُ عِبَارَةً عَمَّا يَتعَلَّقُ بِه تعَلُّقَ المالِكِ بِالمملُوكِ، كَقَولِكَ: (يُعجِبُني طيبُ زَيـدٍ دَارًا).

وَرَابعُها: يَـكُونُ عِبَارَةً عَمَّا يَتعَلَّقُ تَعلُّقَ الوَصفِ، كَقَولِكَ: (يُعجِبُني طيبُ زَيـدٍ عِلمًا)[٣]؛ لأنَّ العِلم مِنَ الأوصَافِ الفَاضِلَةِ.

---

(١) بعده في الأصل كلام مكرر: (وما يضاهي الجملة قسمًا واحدًا وما يضاهيها).

(٢) في الأصل: (فيكون جوابه أرقى أوصافه).

(٣) في الأصل: (غلاما).

فَهذِه هيَ التَّفرِقَةُ بَيـنَ مـا أورَدَه مِـن هـذِه الأمثِلَةِ، وَقَد ذكَرنَـا وَجـه مُضَاهاتِـه للجُملَةِ، فَلا وَجه لِتَكريرِه.

ثُمَّ إِنَّ الشَّيخَ أردَفَ كَلامَه المتَقَدِّمَ بِذِكرِ المميِّزِ إِذَا كَانَ اسمًا أوِ صِفَةً، فَهل تَلزَمُ فِيه المطَابَقَةُ لِمَا قَبلَه فِي التَّثنِيَةِ، وَالإِفرَادِ، وَالجَمعِ أم لا؟

فَنَقُولُ: إِنَّه في ذَلِكَ عَلَى وَجهينِ:

الوَجه الأوَّلُ: في حَالَةِ إِذَا كَانَ المميِّزُ اسمًا صَحَّ جَعلُه لِمَا انتَصَبَ عَنه، بِأن يكُونَ المميِّزُ وَالَّذي انتَصَبَ عَنه رَاجعَينِ إِلى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ، كقَولِكَ: (طَابَ زَيدٌ أبًا)، فَمِنَ الممكِنِ أن يكُونَ (زَيدٌ) هوَ الأبَ نَفسَه، وَمِنَ الممكنِ أن يكُونَ لِمُتعَلِّقِه بِأن يكُونَ (زَيدٌ) لَه أبٌ[1]، فَيَمدُحُه بحُسنِ أُبُوَّةِ أبيه، وَبُحسِنِ كَونِه أبًا لِمَن وَلَدَه، فَمَتَى كَانَ المميِّزُ مُنتَصِبًا عَلَى أحَدِ هذَينِ الوَجهينِ، فَإِنَّه تَجِبُ فِيه المطَابقَةُ لِمَن انتَصَبَ عَنه في الإِفرَادِ، وَالتَّثنِيَةِ، وَالجَمعِ.

فَنَقُولُ إِذَا كَانَ المميِّزُ نَفسَ مَا [و١٤٧] انتَصَبَ عَنه، وَعَينَ حَقيقَتِه، [وذلك نحو][2]: (طَابَ زَيدٌ أبًا)، وَ(طَابَ الزَّيدَانِ أبوَينِ)، وَ(طَابَ الزَّيدُونَ آبَاءً)، وَهكَذا إِذا كَانَ المميِّزُ مُتعَلِّقًا لِمَا انتَصَبَ عَنه: (طَابَ زَيدٌ أبًا) إِذَا كَانَ أبًا لِمَن وَلدَه، وَ(طَابَ زَيدٌ آبَاءً)، فَفي التَّثنِيَةِ يُرِيدُ أبَاه وَأُمَّه، وَفِي الجَمعِ يُرِيدُ بِه آبَاءَه وَأجدَادَه.

وَتَقُولُ أيضًا: (طَابَ الزَّيدَانِ أبوَينِ)، وَأنتَ تُرِيدُ أبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا وَأُمَّه، وَ(طَابَ الزَّيدُونَ آبَاءً)، وَأنتَ تَعني أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّيدينَ لَه أبٌ وَأجدَادٌ، فَقَد حَصَلَ لكَ مِن جَميعِ مَا ذكَرنَا مُطَابقَةُ الأبِ لِمَن كَانَ مُنتَصِبًا عنه عَلَى الوَجهينِ جَميعًا.

وَهذَا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ في الأمِّ مِن قَولِه: (**ثُمَّ إِذَا كَانَ اسمًا يِصحُّ جَعلُه لِمَن انتَصَبَ عَنه جَازَ أن يَكُونَ لَه وَلمُتعَلِّقِه**)، يَعني بِه أنَّ التَّمييزَ قَد يكُونُ اسمًا رَاجعًا إِلى

(١) في الأصل: (أبًا).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

المنسُوبِ إِلَيه، وَهوَ (زَيدٌ)، وَقَد يكُونُ رَاجعًا إِلَى أمرٍ تَعَلَّقَ بِه كَمَا في قَولِكَ: (طَابَ زَيدٌ)، فَجَائِزٌ أن يكُونَ الأبُ هوَ زَيدٌ، وَجَائِزٌ أن يكُونَ الأبُ غَيرَ زَيدٍ، بِأن يكُونَ أبًا لِزَيدٍ.

قَولُـه: (**فَيُطَابِقُ مَا قُصِدَ فيهِمَا**)، وَالضَّميرُ في قَولِه: (**فيهِمَا**) يَعُودُ عَلَى مَا ذكَرنَاه مِنَ الوَجهينِ، وَهمَا أن يكُونَ (الأبُ هوَ زَيدٌ)، وَأن يكُونَ غَيرَه بِأن يكُونَ أبًا لِزَيدٍ، فَإِذَا قُلتَ: (طَابَ زَيدٌ أبًا)، وَقَصَدتَ إِلَى أنَّ الأبَ هوَ (زَيدٌ) وَجَبَتِ المطَابقَةُ فيه، بِأن تَقُولَ: (طَابَ زَيدٌ أبًا)، فَلَو ثَـنَّيتَ (زَيدًا) عَلَى هذا المعنَى قُلتَ: (طَابَ الزَّيدَانِ أبَوَينِ)، وَتَجمَعُ إِذَا جَمَعتَ، فَـتَـقُولُ: (طَابَ الزَّيدُونَ آباءً)، فَإِن قَصَدتَ إِلَى أبٍ وَأُمٍّ لَـه قُلتَ: (طَابَ زَيدٌ أبوَينِ)، فَإِن قَصَدتَ إِلى جَمَاعَةٍ مِن آبَائِه قُلتَ: (طَابَ زَيدٌ آباءً)، فَـيُـطَابِقُ بالأبِ مَن هوَ لَـه، كَمَا أشَرنَا إِلَيـه.

وَيَـقَعُ في بَعضِ نُسَخِ الأُمِّ وَالشَّرحِ[1] مكَانَ قَولِه (**لِمَن انتَصَبَ عَنه**): (**لِمَا انتَصَبَ عَنه**)، وَالأمرُ فيه قَرِيبٌ، وَهـوَ خِـلافٌ فِـي عِبَارَةِ عينِ الاسمِ المتقَدِّمِ الَّذي انتَصَبَ عَنه المُمَيِّـزُ، فَسَوَاءٌ جِئتَ بِـ(مَا) أو بِـ(مَن)، فَالمقصُودُ مَا ذكَرنَاه.

لا يُقَالُ: إِنَّ ظَاهرَ كَلامِ الشَّيخِ في قَولِه: (**يَصِحُّ جَعلُه لِمَن انتَصَبَ عَنه**) دَالٌّ عَلَى مَا صَدَرَ التَّمييزُ عَنه، فَهوَ مَذكُورٌ، وكَلامُه إِنَّمَا هوَ في تَمييزِ الجُملَةِ، وَهوَ عَلَى رَأيِه غَيرُ مَذكُورٍ، فكَيفَ يَصِحُّ إِطلاقُ جَعلِه لِمَن انتَصَبَ عَنه مَعَ دَلالَتِه عَلَى كَونِه مَذكُورًا، وَتَمييزُ الجُملَةِ غَيرُ مَذكُورٍ عِندَه؟

لأنَّا نقُولُ: إِنَّا لا نَعني بِكَونِه مُقَدَّرًا غَيرَ مَذكُورٍ، إِلَّا أنَّ قَولَنَا: (طَابَ زَيدٌ) مُحتَمِلٌ لِمُحتَمَلاتٍ كَثيرَةٍ، وَيكُونُ التَّميِيزُ رَافِعًا لِهذِه المحتَمَلاتِ الكَثيرَةِ بِالتَّنصِيصِ عَلَى بَعضِها، فَقَولُه: لِمَن انتَصَبَ عَنه، يُرِيدُ بِه مَا أشَرنَا إِلَيه، وَمَعَ هذا فَإِنَّه لا تَنَاقُضَ [ظ١٤٧] فيه، وَلا مُدَافَعَةَ إِذَا فُهِمَ المعنَى المقصُودُ الَّذي أرَدنَاه بِه، فَحَيثُ كَانَ جِنسًا لا يَجُوزُ

---

(١) انظر: المقدمة الكافية (الشاعر) ٢٥، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٢٦.

تثنيتُها وَلا جمعُها، ومِن[1] حَيثُ كَانَت نوعًا يَجُوزُ ذَلِكَ فيها مِن جِهةِ كونِها غَيرَ صَالحَةٍ.

الوَجه الثَّاني: أن يكُونَ المميِّزُ غيرَ صَالح لِما انتَصَبَ عَنه، لكِنَّه بِمُتعلِّقِ انتَصَبَ عَنه المميِّزُ، عَلَى حَسَبِ مَدلُولِه، كَقولِكَ: (طَابَ زَيدٌ أُبُوَّةً)، وَ(دَارًا)، وَ(عِلمًا)، فَهذِه الأُمُورُ كُلُّها أجنَاسٌ، فَيَجِبُ الإتيَانُ بِها مُفرَدَةً، [لا][2] مِن تَثنيَةٍ وَلا جَمعٍ إِذَا كُنتَ قَاصِدًا للأُبُـوَّةِ مِن جِهةِ كَونِها [جِنسًا][3] وَعِلمًا وَدَارًا؛ لأنَّ الأجنَاسَ يُتعذَّرُ تَثنيتُها وَجمعُها لَمَّا كَانَت دَالَّةً عَلَى القَليلِ وَالكَثيرِ بِلَفظٍ وَاحِدٍ، فَأغنَى ذَلِكَ عَمَّا ذكَرنَاه مِنَ التَّثنيةِ فيها، فَإِذَا قُصِدَت أنوَاعُه بِالدَّلالَةِ عَلَيها، وَثنَّيتَ، وَجَمَعتَ، فَقُلتَ: (طَابَ زَيدٌ عُلومًا) إِذَا كَانَ غَرَضُكَ وَصفَه بِطيبِ عُلُومِه الَّتي بَرَزَ فيها عَلَى أقرَانِه، وَ(طَابَ زَيدٌ عِلمَينِ) إِذَا كَانَ المَقصُودُ الثَّنَاءَ عَلَيه بِسَبَبِ هذَينِ العِلمَينِ المختَلِفَينِ، فَإِنَّ اختِلافَ أنواعِ العُلُومِ هوَ الوَجه الَّذي سَوَّغَ تَثنيتَها وَجَمعَها، وَإِنَّمَا أورَدَ قَولَه: (أُبُـوَّةً) مِثَالًا للجِنسيَّةِ والنَّوعيَّةِ، فَحَيثُ كَانَت جِنسًا لا يَجُوزُ تَثنيتُها وَلا جَمعُها، وَحَيثُ كَانَت نَوعًا يَجُوزُ ذَلِكَ فيها، لا مِن جِهةِ كَونِها غَيرَ صَالحَةٍ لِمَا انتَصَبَت عَنه، كَالدَّارِ وَالعِلمِ، فَإِنَّها لَيسَت مِنه.

وَهذا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه في الأمِّ: (**فَـيُـطَابِـقُ مَا قُصِدَ فيهِمَا**)، يَعني في الصُّورَتَينِ: مَا انتَصَبَ عَنه، وَمُتعَلِّقِ مَا انتَصَبَ عَنه، فَـيُـثَـنَّى وَيُجمَعُ فيهمَا عَلَى التَّطَابُـقِ، كَمَا مَـرَّ تَقريرُه.

قَولُـه: (**وَإِلَّا فَهوَ لِمُتعَلِّقِه**) يُريدُ: إذا لَم يكُن المميِّـزُ عَلَى الوَجهينِ فَهوَ يَـكُونُ جِنسًا، كقَولِكَ: (طَابَ زَيدٌ أُبوَّةً) وَ(عِلمًا) وَ(دَارًا).

فَقَولُـه: (**إِلَّا أن يكُونَ جِنسًا**) استِثنَاءٌ مِن قَولِه: (**فَيُطَابِقُ مَا قُصِدَ فيهِمَا إِلَّا أن يكُونَ جِنسًا**) فَلا مُطَابقَةَ فيه، فَالاستِثنَاءُ مَنفيٌّ؛ لِكَونِـه مِن مُوجَبٍ.

قَولُه: (**إِلَّا أن يُقصَدَ الأنوَاعُ**)، استِثنَاءٌ مِن مَنفيٍّ؛ فَيكونُ مُوجَبًا، وَالمعنَى أَنَّ المطَابقةَ

---

(١) في الأصل: (من) بلا واو.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وَاجِبَـةٌ في التَّثنيةِ وَالجَمع إلَّا إذَا كَانَ جِنسًا، فَإِنَّ المطَابـقَـةَ فيه سَائغةٌ، كَمَا مَثَّلنَاه، فَهوَ استِثنَاءٌ مِن استِثنَاءٍ، الأوَّلُ مِنهمَا مَنفيٌّ؛ لِكَونه مِن مُوجَبٍ، وَالثَّاني لِكَونِه مِن مَنفيٍّ.

الحَالَـةُ الثَّانِـيَـةُ: أن يكُونَ المميِّزُ صِفَةً، وَهذا كقَولِكَ: (للَّه دَرُّه فَارِسًا)، فَمَا هذا حَالُه إذَا كَانَ صِفةً [و١٤٨] فَإنَّـه يَجُوزُ فِـيـه وَجهانِ[١]:

أحَدُهمَا: أن يكُونَ (فَارِسًا) مَنصُوبًا عَلَى التَّميِيزِ، فَـيَـكُونَ عَلَى هذا نَفسَ مَا انتَصَبَ عَنه، وَمُطَابِقًا لَه؛ لِكَونِه إيَّاه مِن جِهةِ المعنَى، فَـتَـقُولُ فِـيـه: (طَابَ زَيدٌ فَارِسًا)، وَ(طَابَ الزَّيدَانِ فَارِسَينِ)، وَ(طَابَ الزَّيدُون فُرسَانًا)، وَتَـقُولُ: (للَّه دَرُّه فَارِسًا)، وَ(للَّه دَرُّهمَا فَارِسَينِ)، وَ(للَّه دَرُّهم فُرسَانًا)، فتَحصُلُ المطَابـقَـةُ، كَمَا ذكَرنَاه في مِثلِ: (طَابَ زَيدٌ أبًا) وَ(أبوَينِ) وَ(آباءً)، كَمَا تَقدَّمَ تَقريـرُه.

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ مَنصُوبًـا عَلَى الحَالِ، وَقَـد حَـكَاه الشَّيخُ عَـن أقـوَام مِنَ النُّحَاةِ، وَاختَارَ نَصبَه عَلَى التَّميِيزِ؛ لأنَّـه إذَا [كَانَ][٢] مَنصُوبًا عَلَى التَّميِيزِ فَهوَ دَالٌّ عَلَى مَدحِـه بِالفُرُوسيَّةِ مُطلقًا، وَإذَا جُعِلَ حَالًا يُفيدُ تَغيُّـرَ مَعنَى الدَّوَام، وَيَبطُلُ المقصُودُ مِنه؛ فَلِهذَا قَالَ الأكثَرُونَ مِنَ النُّحَاةِ: يكُونُ مَنصُوبًا عَلَى التَّميِيزِ؛ لِإفَادةِ مَا قَالَـه مِنَ الغَرَضِ.

وَهذَا هوَ مُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه في الأمِّ: (**وَإن كَانَ صِفَةً كَانَت له وَطَبقَه**)، يُرِيدُ مِن كَلامِه هذَا مِنَ التِزَام المطَابقَةِ في هذِه الصِّفَةِ الَّتي وَقَعَت تَميِيزًا بَيانًا لِمَن انتَصَبَ عَنه.

وَعَنَى بِقَولِه: (**كَانَت لَـه**)، أي: أنَّها مُـبَـيِّـنَـةٌ عَن ذَاتِه، وَمُوَضِّحَةٌ لَها، وَمُطَابِقَـةٌ لَـه، فِـيمَا ذكَرناه مِنَ التَّـثـنِـيَـةِ وَالجَمعِ.

---

(١) اختلف النحاة في إعراب قولك: (للَّه درك فارسًا)، فذهب قوم من النحاة إلى أنه منصوب على الحال، وأنَّ المعنى فيه التعجب منه في حال كونه فارسًا وناصرًا، وذهب آخرون إلى أنه منصوب على التمييز. انظر المسألة في شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٢٨، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٦٧، وشرح الرضي ٢/ ٦٩، وشرح الكافية للقواس الموصلي ١/ ٢٣٩، والمنهاج للعلوي ٢/ ٩٨، وابن عقيل ٢/ ٢٤٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(وَطَبقه) فِيـه وَجهانِ:

أحَدُهمَا: أن يَـكُونَ بِفَتحِ الطَّاءِ وَالبَاءِ مُطَابَـقَـةً لَـه، استعَارَةً لَها مِن الطَّـبَـقِ، وَاحِدِ الأطبَاقِ، وَسُمِّيَ طَبَقًا لِمُطابَـقَـتِـه لِمَا صُنعَ لأجلِه مِنَ المنفَعَةِ، وَالضَّميرُ فيهمَا لِمَا انتَصَبَ عَنه.

وَثَانيهمَا: أن يكُونَ بِفَتحِ الطَّاءِ وَسُكُونِ البَاءِ مِنها، مَصدَرٌ، يُقَالُ: (طَـبَـقَ إحدَى يَدَيـه عَلَى الأُخرَى طَبقًا)، وَالضَّميرُ إلى مَن هي لَـه، وَالتَّطبيقُ في الصَّلاةِ وَضعُ اليَدَينِ بَينَ الفَخذَينِ، وَهوَ في كِلتَا الرِّوَايتَينِ مَنصُوبٌ عَلَى أنَّـه خَبرُ كَانَ، أي: كَانَت لَـه مُطابِقةً[١] في تَثنيتِـه وَجَمعِه. فَـأمَّا مَن رَواه[٢] بِتَاءِ تَأنيثٍ بِكَسرِ الطَّاءِ وَفَتحِها، فَلا وَجه لَـه، وإنَّما كَانَ يَسُوغُ إذا كانَ مِن غَيرِ واوٍ في: (وطَبقَـه)، فأما مَع ذِكرِ الوَاوِ فلا وَجه لِتَنزيـلِـه إلّا عَلَى أحَدِ الوَجهينِ اللّذَينِ ذكَرنَا، وَاللَّه أعلَمُ بِالصَّوَابِ.

* * *

المطلَبُ الثَّالِثُ: في ذِكرِ عَامِلِه

قَالَ الشَّيخُ: (**وَلا يَـتَـقَـدَّمُ التَّمييزُ**)، يُرِيدُ أنَّ التَّمييزَ سَوَاءٌ كَانَ عَن مُفرَدٍ أو جُملَةٍ، فَلا يَجُوزُ تَقدُّمُه عَلَى عَامِلِه؛ لِأنَّـه إذَا كَانَ عَن غَيرِ فعلٍ كَانَ عَمَلُه ضَعيفًا [ظ١٤٨] عَلَى جِهةِ التَّشبيه، كَمَا سَنُوَضِّحُه، فَلا تَـكُونُ لَه قُـوَّةٌ عَلَى العَمَلِ فيه مَعَ تَقدُّمِه عَلَيـه، كَمَا نقُولُه في جَميعِ العَوَامِلِ المعنَويَّـةِ في الحَالِ وَغَيرِه.

وَإِن كَانَ العَامِلُ فيه فعلًا، وَهوَ تَميزُ الجُملَةِ؛ فَلأنَّ التَّميزَ مِن جِهةِ المعنَى فَاعِلٌ، كَمَا لا يَجُوزُ تَقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فعلِه، وَهوَ فَاعِلٌ، فَهكَذا مَا هوَ في مَعنَاه، وَإِنَّمَا كَانَ فَاعِلًا مِن جِهةِ المعنَى؛ لأنَّ الأصلَ في مِثلِ قَولِنَا: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، وَ(تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقًا):

---

(١) في الأصل: (ومطابقة).

(٢) في الأصل: (رواية).

(طَابَت نَفسُ زَيـدٍ)، وَ(تَصبَّبَ عَرَقُـه)، خَلا أَنَّهم عَدَلُوا إلى صيغَةِ التَّمييزِ؛ لِمَا فِيـه مِنَ المبَالغَةِ وَالـتَّـأكِـيـدِ.

– أَمَّا المبَالغَةُ فَلِمَا فيه مِنَ الإبهامِ أَوَّلًا وَالتَّفسيرِ ثَانيًا مِن جِهةِ أَنَّ إِبهامَ الشَّيءِ في أَوَّلِ وَهلَةٍ وَتَفسيرَه بَعدَ ذَلِكَ يُكسِبُه بَلاغَةً عَظيمَةً، مِن جِهةِ أَنَّ النُّفُوسَ مُشتَاقَةٌ إِلى مَا كَانَ فيها، وَتكُونُ مُتطَلِّعَةً إِلى بَيانِه.

– وَأَمَّا التَّأكيدُ فَلِأَنَّكَ إِذَا أَضَفتَ الطِّيبَ إِلى نَفسِه، ثُمَّ أَوضَحتَه بِتَمييزِ نَفسِه، كَانَ بِمَنزِلَةِ ذِكرِه دُفعَتَينِ؛ فَلِهذا كَانَ فيه بَلاغَةٌ وَتَأكيدٌ.

وَاعلَم أَنَّ التَّمييزَ إِذا كَانَ صَادِرًا عَن جُملَةٍ فَالعَامِلُ فيه الفعلُ؛ كَقَولِنَا: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، وَ(امتَلأَ الإِنَاءُ عَسَلًا)، إِلى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ التَّمييزَاتِ الجُمَلِـيَّـةِ، وَلا خِلافَ بَينَ النُّحَاةِ في كَونِ الفعلِ عَامِلًا؛ لأَنَّـه هوَ المذكُورُ وَالمؤَثِّـرُ مِن غَير حَاجَةٍ إِلَى تَقديرِ عَـامِـلٍ سِوَاه.

فَـأَمَّا إِذَا كَانَ التَّمييزُ عَن مُفرَدٍ، كقَولِنَا: (عِشرُونَ دِرهمًا)، وَ(رَطلٌ زَيتًا)، وَ(مَنوَانِ سَمنًا)، فَـأَيُّ شَيءٍ يَـكُونُ العَامِلُ فِيـه النَّصبَ؟

فَـأَكثَـرُ النُّحَاةِ عَلَى [أَنَّ][1] العَامِلَ فِيـه المشَابَهةُ الصُّوريَّـةُ فيه لِمَا يكُونُ عَامِلًا[2]، فَـ(عِشرُونَ دِرهمًا) مُشبِهٌ لِـ(ضَارِبُونَ زَيدًا)، وَ(مَنوَانِ سَمنًا) مِثلُ: (ضَارِبَانِ زَيدًا)، وَ(رَطلٌ زَيتًا) مِـثلُ: (ضَـربٌ زَيدًا)، إِلى غَـيرِ ذَلِكَ مِـنَ الـمشَاكَلَةِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال في توضيح المقاصد ٢/ ٧٢٧: « ولا خلاف أنَّ العامل في هذا النَّوع هو مميِّزه »، وخالف الخوارزمي هذا الإجماع في التخمير ١/ ٤٤٩، ونسب هذا إلى بعض البصريِّين في الحاصر لوحة ١٢٧، وفي النجم الثاقب ١/ ٤٤٣ أن العامل عند الأكثر هو التشبيه باسم الفاعل. وذهب ابن بابشاذ إلى أنَّ العامل فيه ما تضمَّنه معنى العدد من الإبهام. انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/ ٥٢٩. وانظر هذا الرأي في المقتضب ٣/ ٣٢، وشرح السيرافي ٢/ ٧٣، ٤٦٢، وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٦٩٥-٦٩٦، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٧٣.

في الصُّورَةِ لِمَا[١] كَانَ عَامِلًا.

وَحُكِيَ عَنِ الخَوَارِزميِّ[٢] أنَّـه قَالَ: إنَّ التَّمييزَاتِ مُنتَصِبَةٌ عَلَى نَزعِ الجَارِّ؛ لأنَّ الأصلَ في: (عِشرُونَ دِرهمًا)، أي: عِشرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَ(رَطلٌ زَيتًا)، أي: رَطلٌ مِنَ الزَّيتِ، فَلَمَّا حُذِفَ الجَارُّ وَجَبَ نَصبُ التَّميِيزِ. وَهذَا فَاسِدٌ؛ لأنَّ نَزعَ الجَارِّ إنَّمَا يَـكُونُ في الأفعَالِ الَّتي يُـتَّسَعُ فيها للتَّعديَـةِ في مِثلِ قَولِهِم: (أستَغفِرُ اللَّه ذَنبًا)، أي: مِنَ الذَّنبِ، فَلَمَّا حُذِفَ الجَارُّ عَلَى جِهةِ الاتِّسَاعِ تَعَدَّى إلَيـه الفعلُ، فَـأمَّـا نَزعُ الجَارِّ فِـي غَيـرِ الأفعَالِ فَلا وَجه لَـه، فَإذَن التَّعويلُ في نَصبِـه عَلَى مَا قَالَـه النُّحَاةُ.

ثُـمَّ قَالَ الشَّيخُ: (**وَالأصَحُّ ألَّا يَـتَـقَـدَّمَ عَلَى الفعلِ**)، يُشيرُ بِمَا ذَكَـرَه إلَى خِلافٍ فِـيـه بَينَ النُّحَاةِ.

وَاعلَم [أنَّه][٣] لا [و١٤٩] خِلافَ بَينَ النُّحَاةِ في جَوَازِ تَقديمِ التَّمييزِ عَلَى مَرفُوعِه في تَمييزِ الجُملَةِ، كَقَولِكَ: (طَابَ نَفسًا [زَيدٌ][٤]) وَ(تَصَبَّبَ عَرَقًا زَيدٌ)، فَإنَّـه مُـتَـأخِّـرٌ عَن عَامِلِه، فَلا مَقَالَ فِـيـه، وَأنشَدَ النُّحَاةُ للنُّمَيرِيِّ[٥]:

٨٨ - تَضَوَّعَ مِسكًا بَطنُ نُعمَانَ إذ مَشَت ... بِـه زَيـنَـبٌ فـي نِـسـوَةٍ عَـطِـرَاتِ[٦]

وَإنَّمَا الخِلافُ[٧] فِـي جَـوَازِ تَقديمـه عَلَى الفعلِ فِـي نَحـوِ قَولِكَ: (نَفسًا طَـابَ

---

(١) في الأصل: (ولما). (٢) التخمير ١/ ٤٤٩.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) محمد بن عبد اللَّه بن نمير الثَّقفيّ، وكان يشبّب بزينب بنت يوسف، أخت الحجاج، وهرب منه. انظر الكامل ٢/ ٧٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن عبد اللَّه النميري في الكامل ٢/ ٧٨، ١٦٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٢٩، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٩٠٤، وإصلاح المنطق ٢٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٤، والتذييل ٩/ ١٤، ٢٥٩، وروي في بعض المصادر: (خفرات).

(٧) في الأصل: (اخلاف).

زَيدٌ)[١]، فَالَّذي ذَهبَ إِلَيه جَماهيرُ النُّحَاةِ، كَالخَليلِ، وَسيبَوَيه، وَالأخفَشِ، وَغَيرِهم مِن نُحَاةِ البَصرَةِ، أَنَّ ذَلِكَ غَيرُ جَائِزٍ، وَإِلَيه ذَهبَ بَعضُ نُحَاةِ الكُوفَةِ، وَحُجَّتُهم عَلَى مَا قَالُوه هوَ أَنَّ التَّمييزَ في الحَقيقَةِ فَاعِلٌ مِن جِهةِ المعنَى؛ لأَنَّ التَّقديرَ في مِثلِ: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا): طَابَت نَفسُ زَيدٍ، فَلَمَّا كَانَ فَاعِلًا مِن جِهةِ مَعنَاه لَم يَجُز تَقديمُه، كَمَا لا يَجُوزُ تَقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فعلِه، مَعَ كَونِه فَاعِلًا.

وَزَعَمَ نُحَاةُ الكُوفَةِ أكثَرُهم أَنَّه يَجُوزُ تَقديمُه، وَإِلَى هذَا ذَهبَ المبَرِّدُ[٢]، وَالمَازِنيُّ[٣] مِنَ البَصريِّينَ، وَحُجَّتُهم عَلَى مَا قَالُوه مَا هوَ الأصلُ وَالقَاعِدَةُ، وَهوَ أَنَّ الفعلَ إِذَا كَانَ مُتصَرِّفًا في نَفسِه فَيجِبُ تَصَرُّفُه في مَعمُولِه، كَالحَالِ وَسَائِرِ المفَاعيلِ، فَإِذا جَازَ: (زَيدًا ضَربتُ)، وَ(ضَاحِكًا جَاءَ زَيدٌ)، فَهكَذَا يَجُوزُ: (نَفسًا طَابَ زَيدٌ) مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ هنَاكَ.

والأغوص مَا قَالَه الخَليلُ وَسيبَوَيه، فَأَمَّا مَا زَعَمُوه مِنَ التَّعويلِ عَلَى القَاعِدَةِ فَهوَ فَاسِدٌ؛ وإِن كَانَ[٤] القيَاسَ مَا قَالُوه، لكِن مَنعَ مِنه مَانِعٌ، وَهوَ مَا ذَكَرنَاه مِن كَونِه فَاعِلًا، [ومَا ذهب إِليه أهلُ البَصرَةِ][٥] استحسان دقيق لأِمرٍ مَعنَويٍّ، وَالاستحسَانُ

---

(١) اختلف النحاة في تقديم تمييز الجملة على عامله، فذهب سيبويه إلى منع تقديمه، قال في الكتاب ٢/ ٢٠٥: « ولا يُقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة »، وتابعه جمهور أهل البصرة، والفراء من الكوفيين. أما الرأي الثاني في هذه المسألة، فهو جواز التقديم، وهو رأي الكسائي والمازني والمبرد والجرمي وتابعهم ابن مالك وأبو حيان، وأدلتهم في الجواز القياس والنقل. انظر هذه المسألة في ابن يعيش ٢/ ٧٤، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٣٢١، والتَّخمير ١/ ٤٥١، والإنصاف ٨٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، وشرح الرَّضي ٢/ ٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٣، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس ١/ ٥٧٨، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤، والمساعد ٢/ ٦٧، وائتلاف النصرة ٣٨، والنَّجم الثَّاقب ١/ ٤٥٦.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٦.

(٣) انظر المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣.

(٤) في الأصل: (من أن) وكذا يقتضي السياق.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

أغوَصُ مِنَ القيَاسِ، وَأدَقُّ جَرَيَانًا؛ لِكَونِه أخَصَّ مِنَ القِيَاسِ[1].

* * *

تَنبيهٌ عَلى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بَالبَابِ مُفيدَةٍ

وَجُملتُها أربَـعٌ:

المسألَةُ الأُولَى:

قَولُـه تَعالَى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]، وَالأصلُ فِيـه: تَـفَجَّـرَتِ الأرضُ عُـيُـونًـا، وَإِنَّـمَـا لَـم يَـجِـئ عَلَى الأصـلِ مِن جِـهـةِ أنَّ قَـولَـه: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ فِيـه مَا فِي قَولِـنَـا: تَـفَـجَّـرَتِ الأرضُ عُـيُـونًـا مِـنَ المبَالَـغَـةِ، وَالـتَّـأكِـيـدِ، وَزيَادَةِ أمرٍ لَيسَ فِـي قَولِنَا: تَفَجَّرَتِ الأرضُ عُـيُـونًا، وَهوَ إِسنَادُ التَّـفَجُّـرِ إِلـى اللَّه تَعَالى، وَفِيـه زِيَـادَةُ بَـيَـانٍ، وَإِظهارُ بَاهـرِ الـقُـدرَةِ، وَتَمَامِ الأُعجُوبَـةِ بِمَا كَانَ مِـن ذَلِكَ.

المسألَةُ الثَّانيَةُ:

قَولُـه تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ ﴾ [الكهف١٠٣، ١٠٤]، فَانتِصَابُ ﴿ أَعْمَٰلًا ﴾ إِنَّمَا كَانَ عَلَى التَّمييزِ، وَهوَ مِمَّا يُقالُ: إِنَّـه في مَعنَى الجُملَةِ، كَقَولِكَ: (يُعجِبُني طِـيـبُـه آبَاءً)، فَيكُونُ التَّقديرُ فيه، الَّذينَ خَسِرَت أعمَالُـهم، وإِن طَابَت أُبُـوَّتُـه.

وَاعلَم أنَّ الظَّاهرَ مِن كَلامِ ابنِ بَابَشَاذَ وَغَيرِه مِنَ النُّحَاةِ أنَّ التَّمييزَ لا بُدَّ مِن اشتِرَاطِ

---

(١) قال العلوي في المحصل ٢/ ٢٦ مخطوط: « والمختار أنَّ ما ذهب إليه أهل الكوفة قياس وما ذهب إليه أهل البصرة استحسان، والقياس والاستحسان إذا تعارضَا على بعد المناقضة كان الاستحسان أولى؛ لأنه أخص من القياس وأوقع في المناسبة، فأما ما قالوه من أن القياس يقتضي تقديمه فهذا إنما يسوغ حجة لو لم يعارضه ما ذكرنا من كونه في معنى الفاعل ».

كَونِه مُفرَدًا[١]، وَلَم يَفصلُوا[٢] بينَ المفرَدِ وَالجُملَةِ، وَالحَقُّ أَنَّ الإفـرَادَ إِنَّمَا يُشتَـرَطُ فِـي تَمييزِ المفرَدِ إِذَا لَم تُقصَد أنوَاعُه، كَمَا مَرَّ بَـيَـانُـه، فَـأَمَّا تَمييزُ الجُملَةِ فَلا يُشترَطُ إِفرَادُه، فَإن كَانَ لِمَن انتَصَبَ عَنه طَابَـقَـه، كَـقَـولِكَ: (طَابَ زَيدٌ أَبًـا) وَ(آباءً)، وَإِن كَانَ فِي جِنسٍ جَازَ تَثنيَتُـه وَجَمعُه إِذَا [ظ١٤٩] قُصِدَت أنوَاعُـه، ومنه قَولُـه تَعالَى: ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا ﴾.

المسألَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُ ذي الـرُّمَّـةِ:

٨٩ - أو حُـرَّةٌ عَيطَـلٌ ثَـبـجَـاءُ مُجـفِـرَةٌ ... دَعَائِمَ الـزَّورِ، نعمَت زَورَقُ البَلَـدِ[٣]

وَهوَ يَصِفُ النَّاقَـةَ، وَصَفَها بِالحُـرِّيَـةِ؛ لِمَا فِـيهـا مِـن عَناقَـةِ[٤] الخَلقِ، وَالعَيطَلُ

---

(١) هذا مذكور في المقدمة المحسبة (٢١) مخطوط، من شروط التمييز وانظره في شرحه ٣١٥، والظاهر أنه خصه في الشرح في العدد. انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٦، وليس هذا في شرحه على الجمل، ففي شرح الجمل ٥٢٨: « ومن شرط التمييز أن يكون مفردًا إذا وقع بعد عدد، وإن وقع بعد غير العدد جاز جمعه، من نحو: (هؤلاء الطيبون آباء)... وفي كتاب اللَّه تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣] ».

(٢) في الأصل: (يفصلوه).

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرّمّة في ديوانه ٦٨، وانظر معاني الفراء ١/ ٢٦٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٦، والمفصل ٣٦٣، وابن يعيش ٧/ ١٣٦، والتخمير ٣/ ٣١٩، وشرح الرضي ٤/ ٢٥٤، وهو بلا نسبة في شرح اللمع للواسطي ١٨٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٧، والمقرب ١٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠، والمرتجل ١٣٧، والمنهاج ١/ ٤٢٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٧٠. والحرة: الكريمة، وأراد بها الناقة، والعيطل: الطويلة العنق، وثبجاء بفتح المثلثة وسكون الموحدة بعدها جيم: الضخمة الثبج وهو الصدر، والمجفرة بضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء: العظيمة الجنب الواسعة الجوف، والدعائم: القوائم. والزور بفتح الزاي: أعلى الصدر، وقيل: دعائم الزور: الضلوع وكل ضلع دعامة.

(٤) في الصحاح (عنق): « والأعنَـقُ: الطويل العُنُقِ والأنثى عَنقاءُ بيِّنة العَنَقِ..... والعَنَقُ: ضربٌ من سير الدابة والإبل، وهو سيرٌ مُسبَطِرٌ. وقد أعنَقَ الفرس. وفرسٌ معناقٌ، أي جيد العَنَق ».

الطَّويلَةُ، وَالثَّبَجُ: وَسطُ كُلِّ شَيءٍ، وَقيلَ: مَا بَينَ الكَاهلِ وَالظَّهرِ، وَالمجفِرَةُ: عَظيمُ الجَفرَةِ، وَالزَّورُ: أعلَى الصَّدرِ، وَالزَّورَقُ: المركَبُ الصَّغيرُ، وَنَصَبَ (دَعَائِمَ) عَلَى التَّمييزِ؛ لأنَّها في المعنَى فَاعِلَةٌ، كَقَولِكَ: (طَابَ زَيدٌ مُجفِرَةٌ دَعَائِمُها)، فَهوَ فَاعِلٌ في المعنَى.

المسألَةُ الرَّابعَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٩٠ - وَلَستُ إِذَا ذَرعًا أضِيقُ بِضَارعٍ وَلَا يَائِسٍ عِندَ التَّعَسُّرِ مِن يُسرِ[1]

فَقَولُه: (ذَرعًا) مُنتَصِبٌ عَلَى التَّمييزِ مُقَدَّمًا عَلَى عَامِلِه، وَهوَ قَولُه: (أضيقُ)، وَهذا إِنَّمَا يَأتي عَلَى كَلامِ الكِسَائيِّ وَالفَرَّاءِ فِي جَوَازِ تَقديمِ التَّميِيزِ عَلَى عَامِلِه إِذَا كَانَ فعلًا، فَأمَّا عَلَى رَأيِ سيبَوَيه وَالخَليلِ فَيحتَاجُ إِلى تَأويلٍ، كَمَا تَأوَّلُوا قَولَ الشَّاعِرِ:

٩١ - أتَهجُرُ سَلمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبَها وَمَا كَانَ نَفسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[2]

---

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٧، وابن الناظم ٢٥٤، والفاخر ١/ ٣٥٨، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٣٦، وشرح التسهيل للمرادي ٥٩٢، وشرح الألفية للشارح الأندلسي ٣/ ١٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩١، وشفاء العليل ٥٥٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٠. وقد ذكر محققو ابن الناظم والشارح الأندلسي، والمقاصد النحوية أنه لأبي الهول الحميري في أمالي ابن الشجري، وهذا غلط، فالبيت الموجود في الأمالي يحمل القافية نفسها، ولكنه ليس هذا البيت.

(٢) البيت من الطويل، وقد نسب البيت لأكثر من شاعر: فهو لأعشى همدان في المقاصد النَّحويَّة ٣/ ١١٨٧، وللمخبل السعدي في الخصائص ٢/ ٣٨٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ١٨٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٣، وهو للمجنون قيس بن معاذ الملوّح في شرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ١٨٨، والمقاصد النَّحويَّة ٢/ ٤٢١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٤، والجمل للزجاجي ٢٤٢، والإيضاح العضدي ٢٢٤، وعلل النَّحو ٣٩٣، والمقتصد ٢/ ٦٩٣، والمفصل ٩٤، وأمالي ابن الشَّجري ١/ ٥٠، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤١، وابن يعيش ٢/ ٧٤، =

عَلَى القِلَّةِ وَالشُّذُوذِ.

= والمرتجـل ١٥٩، وأسرار العربية ١٨٢، والتَّبيين ٣٩٦، واللباب ١/ ٣٠٠، والتَّخمير ١/ ٤٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشَّافية ٢/ ٧٧٨، والمحصول ٤٦٨، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ١/ ٥٧٩، والصَّفوة الصَّفيَّة ١/ ٥١١، وابن النَّاظم ٢٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٣.

فهرس موضوعات المجلد الأول

مقدمة المحققين ٥

القسم الأول الدراسة

سيرة ابن الحاجب ١١

نسبه ١١

مولده ونشأته ١١

شيوخه ١٢

تلاميذه ١٣

مؤلفاته ١٤

وفاته ١٦

سيرة العلوي ١٧

نسبه ١٧

مولده ونشأته ١٧

مذهبه الديني ١٧

منزلته العلمية ١٨

شيوخه ١٩

تلاميذه ٢٠

مؤلفاته ٢٢

وفاته ٢٣

نسخ المخطوط ٢٤

منهجنا في التحقيق ٢٨

صور من مخطوطات الكتاب ٣١

النص المحقق ٣٩

القسم الثاني: النص المحقق

السفر الأول من كتاب (الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية)	١
المقدمة	٣
المقدمة الأولى: في بيان مفهوم النحو	٧
المقدمة الثانية: في بيان موضوعه	١٠
المقدمة الثالثة: في بيان المقصود وثمرته	١٢
المقدمة الرابعة: في الطريق إليه وإحرازه	١٧
التقرير الأول: في ضبط قواعده وإحراز أصوله	١٧
التقرير الثاني: في كيفية إجراء تلك الأصول في مجاريها واستعمالها على قواعدها	٢٠
المقدمة الخامسة: في بيان حكمه من اعتبار وجوب التعلم والتعليم	٢١
التقرير الأول: في وجوبه	٢١
التقرير الثاني: أن وجوبه إنما هو على جهة الكفاية	٢٢
الكلمة	٢٣
البحث الأول: في بيان ماهية الكلمة	٢٤
البحث الثاني: في بيان أنواع الكلمة	٣٠
البحث الثالث: في بيان حصرها في هذه الأنواع	٣١
الكلام	٣٤
المطلب الأول: في بيان معناه	٣٤
المطلب الثاني: في بيان المفردات التي يتركب منها	٣٧

المطلب الثالث: في ذكر أقسام الكلام ٤٠
الاسم ٤٥
المقصد الأول: في بيان ماهية الاسم ٤٥
المقصد الثاني: في بيـان الإشكالات الواردة على حد الاسم ٤٧
الـمقصد الثالث: في ذكر خواص الاسم ٥٣
الضرب الأول: في بيان الخواص اللفظية ٥٤
الضرب الثاني: في بيان الخواص المعنوية ٥٦
المقصد الرابع: في بيان تقسيم الأسماء ٥٩
المعرب ٦٢
المطلب الأول: في بيان ماهية المعرب، ومعرفة حكمه ٦٢
المطلب الثاني: في بيان ماهية الإعراب وأنواعه ٦٧
العامل ٧٤
المرتبة الأولى: في بيان المقتضي لمطلق الإعراب ٧٥
المرتبة الثانية: في بيان المقتضي لخصوصية الإعراب ٧٦
المرتبة الثالثة: في بيان الآثار والمؤثرات فيها ٧٧
المعرب بالحركات والحروف ٧٩
المطلب الأول: في بيان ما يعرب من الأسماء بالحركات ٨٠
الضرب الأول: المفرد المنصرف ٨٠
الضرب الثاني: الجمع ٨١

الضرب الثالث: جمع المؤنث السالم ٨٢

الضرب الرابع: مما يعرب بالحركة: غير المنصرف ٨٣

المطلب الثاني: في بيان ما يعرب من الأسماء بالحروف ٨٤

الضرب الأول: الأسماء الستة ٨٤

التنبيه الأول: في ذكر شروط إعرابها بالحروف ٨٦

التنبيه الثاني: في علة إعراب هذه الأسماء بالحروف ٨٨

التنبيه الثالث: في بيان ماهية هذه الأحرف وجنسها ٨٩

الضرب الثاني: مما يعرب بالحروف (ثلاث صور) ٩٢

الضرب الثالث: مما يعرب بالحروف (ثلاث صور) ٩٤

المطلب الثالث: في بيان ما يعرب بالتقدير (ثلاث صور) ٩٨

غير المنصرف ١٠٦

التنبيه الأول: في حصر العلل وبيان فرعيتها ١٠٧

التنبيه الثاني: في بيان فرعية الفعل وكيفية المشابهة بينه وبين الفعل ١١٠

التنبيه الثالث: في بيان حكم الشَّبه ١١٢

التنبيه الرابع: في بيان العلة التي تقوم مقام علتين ١١٥

التنبيه الخامس: في اعتبار تأثيرات هذه العلل ١١٦

المرتبة الأولى منها: العدل ١١٧

المرتبة الثانية: الوصف ١٢٥

المرتبة الثالثة: في التأنيث بالتاء ١٢٧

المرتبة الرابعة: المعرفة	١٣١
المرتبة الخامسة: العجمة	١٣٤
المرتبة السادسة: الجمع	١٣٧
المرتبة السابعة: التركيب	١٤٨
المرتبة الثامنة: في الألف والنون	١٤٩
المرتبة التاسعة: وزن الفعل	١٥٤
المرتبة العاشرة: في التأنيث بالألفين المقصورة والممدودة	١٥٩
أحكام غير المنصرف	١٦٢
البحث الأول: في بيان حكم دخول العلمية في غير المنصرف	١٦٣
البحث الثاني: في بيان حكم الاسم غير المنصرف إذا زالت عنه العلمية بالتنكير	١٦٤
البحث الثالث: في بيان حكم غير المنصرف إذا ورد عليه اللام والإضافة	١٧١
تنبيه يشتمل على مسائل مختصة بالباب	١٧٣
« المرفوعات »	١٨١
الفاعل	١٨٣
المطلب الأول: في بيان ما يوجب تقديم الفاعل	١٨٥
المطلب الثاني: في بيان ما يوجب تأخير الفاعل	١٨٨
المطلب الثالث: في بيان ما يجوز حذفه، وما لا يجوز حذفه	١٩١
التنازع	١٩٧
المقصد الأول: في ذكر التوجيه	١٩٨

المقصد الثاني: في بيان حكم الإعمال عند التوجيه ٢٠٣

المقصد الثالث: في بيان المختار في إعمال الفعلين ٢٠٨

تنبيه يشتمل على مسائل خمس تتعلق بالفاعل ٢١١

مفعول ما لم يسم فاعله ٢١٤

البحث الأول: في بيان الصيغة فيه ٢١٥

البحث الثاني: في بيان ما يقام مقام الفاعل عند حذفه ٢١٦

البحث الثالث: في بيان ما تتعذر إقامته مقام الفاعل ٢١٩

تنبيه على مسائل ما لم يسم فاعله ٢٢١

المبتدأ والخبر ٢٢٤

الفصل الأول: في ذكر المبتدأ وما يتعلق به ٢٢٥

البحث الأول: في بيان ماهية المبتدأ ٢٢٧

البحث الثاني: في تقسيم المبتدأ ٢٣٢

البحث الثالث: في بيان أحكامه ٢٣٨

الفصل الثاني: في الخبر وما يتعلق به ٢٤٢

المقصد الأول: في ذكر أقسامه وبيانها ٢٤٤

المقصد الثاني: في ذكر أحكام الخبر ٢٤٩

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٢٥٨

خبر (إنَّ) وأخواتها ٢٦١

التقرير الأول: في أقسامه ٢٦١

التقرير الثاني: في ذكر شرائطه ٢٦٢

التقرير الثالث: في ذكر أحكامه ٢٦٢

تنبيه على مسائل تختص بهذا الباب ٢٦٥

خبر (لا) التي لنفي الجنس ٢٦٨

التقرير الأول: في بيان مثاله ٢٦٨

التقرير الثاني: في أحكامه ٢٦٩

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٢٧٢

اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) ٢٧٤

التقرير الأول: في عمل (ما) و(إن) ٢٧٤

التقرير الثاني: في عمل (لا) بمعنى (ليس) ٢٧٨

لات ٢٨١

« المنصوبات » ٢٨٧

المفعول المطلق ٢٨٨

البحث الأول: في بيان ماهية المصدر ٢٨٨

البحث الثاني: في بيان المقاصد التي من أجلها جيء به ٢٩٢

المقصد الأول: في بيان مجيئه من أجل التأكيد ٢٩٢

المقصد الثاني: في بيان أنواعه ٢٩٣

المقصد الثالث: في بيان عدده ٢٩٥

البحث الثالث: في بيان كيفية صدوره عن الفعل ٢٩٥

البحث الرابع: في كيفية حذف الفعل عنه ٢٩٦

تنبيه مشتمل على مسائل أربع تتعلق بالمصادر ٣٠٨

المفعول به ٣١١

المطلب الأول: في بيان المؤثر فيه النصب ٣١١

المطلب الثاني: في جواز تقديمه على عامله ٣١٤

المطلب الثالث: في بيان جواز حذف فعله ٣١٤

المنادى ٣١٧

الفصل الأول: في بيان إعراب المنادى وبيانه ٣٢٠

الفصل الثاني: في ذكر التوابع للمنادى ٣٢٢

الضرب الأول: ما يجوز فيه الإجراء على لفظ المنادى، ومحله ٣٢٢

الضرب الثاني: في حكم الصفة بـ(ابن) و(ابنة) ٣٢٧

الضرب الثالث: في حكم نداء ما عرف باللام وصفته ٣٣١

الفصل الثالث: في حكم المضاف إلى ياء النفس ٣٣٧

الفصل الرابع: في الترخيم ٣٤٢

الفائدة الأولى: في بيان معناه ٣٤٢

الفائدة الثانية: في ذكر شروطه ٣٤٣

الفائدة الثالثة: في كيفية ترخيمه ٣٤٧

الفصل الخامس: في بيان جملة من أحكامه ٣٥٢

الحكم الأول: تكرير الاسم المضاف في النداء ٣٥٢

الحكم الثاني: الاستغاثة ٣٥٤

الحكم الثالث: الندبة ٣٥٦

الحكم الرابع: قوله: « ويجوز حذف حرف النداء إلا مع الجنس واسم الإشارة » ٣٦٠

الحكم الخامس: حذف المنادى ٣٦٢

تنبيه على مسائل تتعلق بهذا بالباب ٣٦٣

الاشتغال: ما أضمر عامله على شريطة التفسير ٣٦٩

المطلب الأول: في ذكر الضابط لما يكون منصوبًا على شريطة التفسير ٣٧٠

المطلب الثاني: في بيان أحواله في الإعراب ٣٧٣

الضرب الأول: ما يختار فيه النصب ٣٧٤

الضرب الثاني: ما يختار معه الرفع بالابتداء في مواضع ثلاثة ٣٧٨

الضرب الثالث: في بيان ما يستوي فيه الأمران (الرفع والنصب) ٣٨٠

الضرب الرابع: في بيان ما يجب فيه النصب ٣٨٠

الضرب الخامس: في بيان ما يتعذَّر عليه من الباب ٣٨١

تنبيه على مسائل تتعلق بالموضوع ٣٨٥

التحذير ٣٨٧

التقرير الأول: في بيان معناه ٣٨٧

التقرير الثاني: في كيفيته ٣٩٠

تنبيه مشتمل على مسائل متعلقة بالباب ثلاثٍ ٣٩٤

المفعول فيه ٣٩٦

القسم الأول: في الزمان وذكر ما يختص به من الأحكام ٣٩٧
القسم الثاني: في المكان، وبيان ما يختص به من أحكام ٤٠١
تنبيه على مسائل متعلقة بالباب أربعٍ ٤٠٩
المفعول له ٤١١
البحث الأول: في بيان أقسامه ٤١١
البحث الثاني: في بيان شرائطه ٤١٤
تنبيه على مسائل متعلقة بالباب ثلاثٍ ٤١٦
المفعول معه ٤١٩
المطلب الأول: في ذكر خلاف النحاة في العامل فيه وحكمه ٤٢٠
المطلب الثاني: في كيفية جريه في الإعراب ٤٢٤
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤٢٦
الحال ٤٣٠
المقصد الأول: في ذكر الحال المفردة ٤٣٢
المقصد الثاني: في بيان الأحوال الجملية ٤٤٣
المقصد الثالث: في بيان الحال المؤكدة ٤٤٧
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤٤٩
التمييز ٤٥٥
المطلب الأول: في بيان تمييز المفرد ٤٥٧
المطلب الثاني: في بيان تمييز الجملة ٤٦٤
المطلب الثالث: في ذكر عامله ٤٧١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤٧٥